

فیل الہی و مصلحتی کہ جس میں میں نے خود کو غلام و سوا کا

شرح تفسیر و تدوین محمد باقر بن محمد باقر

[illegible]

و به واسطه آنکه به عنوان نماینده مردم در مجلس شورای ملی

المسجد في القبة العظمى بن حسن بن علي الحسيني القنوصي

الکتاب فی شرح کتاب التوحید الصالح المکرم

الحاج محمد الفهم شهاب الدين ابن العباس السجستاني

الشرعي الزبير

2035

(كتاب الطهارة)	١٤
• (أبواب الماء) •	١٤
باب طهورة ماء البصر وغيره	١٤
باب طهارة الماء المتوضأ به	١٩
باب بيان زوال تطهيره	٢٢
باب الرد على من جعل ما يقرض منه المتوضئ به دغسل وجهه مستعملا	٢٥
باب ما جاء في فضل طهور المرأة	٢٦
باب حكم الماء اذا لاقته النجاسة	٢٨
باب أسرار لم يتم	٢٤
باب سؤا الهير	٣٥
أبواب تطهير النجاسة وذكر ما نص عليه منها	٢٧
باب اعتبار العدد في الولوع	٢٧
باب الحث والقصر والعنفوعن الاثر بعدهما	٣٨
باب تعيين الماء لازالة النجاسة	٤١
باب تطهير الارض النجسة بالمكثرة	٤١
باب ما جاء في أسفل النعل تصيبه النجاسة	٤٤
باب نضح بول الفلام اذا لم يطعم	٤٥
باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه	٤٨
باب ما جاء في المذي	٥١
باب ما جاء في المني	٥٢
باب ان ما لا تنفس له سائل لم ينحس بالموت	٥٥
باب في أن الاذى المسلم لا ينحس بالموت ولا شعره وأجره وما لا انفصال	٥٦
باب النهي عن الانتفاع بجلد ما لا يؤكل لحمه	٥٧
باب ما جاء في تطهير الدباغ	٥٩
باب تحريم اكل جلد الميتة وان دبغ	٦٢
باب ما جاء في نسخ تطهير الدباغ	٦٢
باب نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل اذا ذبح	٦٤
(أبواب الاواني)	٦٥
باب ما جاء في آنية الذهب والفضة	٦٥
باب النهي عن التضييب به ما لا يسير الفضة	٦٧
باب الرخصة في آنية الصقر وشيوخها	٦٨

باب استحباب تخمير الاواني	٦٨
باب آية الكفار	٦٩
(أبواب أحكام القضي)	٧٠
باب ما يقول المظني عند دخوله ونخروجه	٧٠
باب ترك استحباب سفيه ذكراته	٧٢
باب كف المظني عن الكلام	٧٢
باب الادب والاعتدال للمظني في القضاء	٧٣
باب نهى المظني عن استقبال القبلة واستدبارها	٧٥
باب جو زلات بين النبيات	٧٨
باب ارتداد المسكين الرخو وما يكرهه المظني فيه	٨١
باب البول في الاواني الساجية	٨٤
باب ما جاء في البول قائما	٨٥
باب وجوب الاستنجاء بالماء والماء	٨٨
باب النهي عن الاستنجاء بغير الماء الثلاثة الاجار	٩١
باب في الحاق ما كان في معنى الاجار	٩٣
باب النهي عن الاستنجاء بالروث والرمة	٩٤
باب النهي أن يستقي بطعم أو بغيره حرمة	٩٤
باب ما يستقي به لصاحبه	٩٥
باب الاستنجاء بالماء	٩٦
باب وجوب تقديم الاستنجاء على الوضوء	٩٨
(أبواب السواك وسنن الفطرة)	٩٩
باب الحث على السواك وذكر ما يتأكد منه	٩٩
باب تسوك المتوضي بأصبعه عند المضمضة	١٠٢
باب السواك للصائم	١٠٣
باب سنن الفطرة	١٠٥
باب الختان	١٠٨
باب أخذ الشارب واعطاء العية	١١١
باب كراهة تق الشيب	١١٣
باب تقدير الشيب بالخناء والكم ونحوهما وكراهة السواد	١١٣
باب جواز اخذ الشعر وكراهة استحباب قصه	١١٨
باب ما جاء في كراهية القزع ورخصة في حلق الرأس	١٢٠
باب الاكصال والادمان والتطيب	١٢٢

- ١٢٥ باب الاطلا بالانوية
 ١٢٦ (أبواب صفة الوضوء فرضه وسننه)
 ١٢٦ باب الدليل على وجوب التيمم
 ١٢٩ باب التيمم للوضوء
 ١٣٢ باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتأكيده انوم الليل
 ١٣٤ باب المضمضة والاستنشاق
 ١٣٩ باب ما يجب في جواز تأخيرهما على غسل الوجه واليدين
 ١٤٠ باب المبالغة في الاستنشاق
 ١٤٢ باب غسل المسترسل من العبة
 ١٤٣ باب في أن يصل الماء الى باطن اللحية الكثرة لا يجب
 ١٤٤ باب استحباب تخليل اللحية
 ١٤٦ باب تعاهد المأقين وغيرهما من غشون الوجه بزيادة ما
 ١٤٧ باب غسل اليدين مع المرفقين وإطالة الغرة
 ١٤٨ باب تحريك الخاتم وتخليل الأصابع وذلك ما يحتاج الى ذلك
 ١٥٠ باب مسح الرأس كله وصحته وما به من مسح بعضه
 ١٥٣ باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا
 ١٥٥ باب أن الاذنين من الرأس وأنهما يمسحان بماءه
 ١٥٧ باب مسح ظاهر الأذنين بإطهما
 ١٥٧ باب مسح الصدغين وأنهما من الرأس
 ١٥٨ باب مسح العنق
 ١٥٩ باب جواز المسح على العمامة
 ١٦٢ باب مسح ما يظهر من الرأس غالباً مع العمامة
 ١٦٢ باب غسل الرجلين ويان أنه الغرض
 ١٦٥ باب التيمم في الوضوء
 ١٦٦ باب الوضوء مرة مرتين وثلاثاً وكراهة ما جاوزها
 ١٦٨ باب ما يقول اذا فرغ من وضوئه
 ١٦٩ باب الموالاة في الوضوء
 ١٧٠ باب جواز المعاونة في الوضوء
 ١٧١ باب التمديل بعد الوضوء والغسل
 ١٧٢ (أبواب المسح على الثنتين)
 ١٧٢ باب في شرعيته
 ١٧٥ باب المسح على الموقين وعلى الجوزيين والتعلين جميعاً

باب اشتراط الطهارة قبل اللبس	١٧٦
باب توقيت مدة المسح	١٧٩
باب اختصار المسح بظهر الخلف	١٧٩
(أبواب وقاض الوضوء)	١٨١
باب الوضوء بالخارج من السبيل	١٨١
باب الوضوء من الخارج النجس من غير السبيل	١٨٢
باب الوضوء من التومد اليسير منه على إحدى حالات الصلاة	١٨٥
باب الوضوء من مس المرأة	١٨٩
باب الوضوء من مس القبل	١٩٢
باب الوضوء من لحوم الأيل	١٩٥
باب المتطهر يشك هل أحدث	١٩٧
باب استحباب الوضوء للصلاة والدواف ومن المصنف	١٩٨
(أبواب ما يستحب الوضوء لأجله)	٢٠٢
باب استحباب الوضوء مما مسه النار والرخصة تركه	٢٠٢
باب فضل الوضوء لكل صلاة	٢٠٤
باب استحباب الطهارة قبل كراهة عز وجل والرخصة تركه	٢٠٥
باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم	٢٠٧
باب تأخير كراهة الغيب واستحباب الوضوء له لأجل الأكل والشرب والمعاودة	٢٠٨
باب جوار ترك ذلك	٢١٠
(أبواب موجبات الغسل)	٢١١
باب الغسل من الحي	٢١١
باب استحباب الغسل من التقاء الختانين ونسخ الرخصة فيه	٢١٣
باب من ذكر احتلامه لم يتجدد لأدو بالعكس	٢١٦
باب وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم صوابه ٢١٧	٢٢٥
باب الغسل من الحيض صوابه ٢١٨	٢٢٦
باب تحريم القراءة على الخائف والجنب صوابه ٢١٨	٢٢٦
باب الرخصة في اجتناب الجنب في المسجد ومنعه من اللبث فيه إذا لم يتوضأ	٢٢٨
صوابه ٢٢٠	
باب طواف الجنب على نياته بغسل وبأغسال صوابه ٢٢٣	٢٣١
أبواب الاغتسال المستحب صوابه ٢٢٣	٢٣١
باب غسل الجمعة صوابه ٢٢٣	٢٣١
باب غسل العدين	٢٣٩

باب الغسل من غسل الميت	٢٢٩
باب الغسل للآحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة	٢٣١
باب غسل المستحاضة لكل صلاة	٢٣٢
باب غسل النغمي عليه اذا فاق	٢٣٥
باب صفة الغسل	٢٣٥
باب تعاهد باطن الشهود وما جاء في تقضها	٢٣٩
باب استحباب تقض الشعر غسل الخيض وتبشع اثر الام فيه	٢٤٠
باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضوء	٢٤١
باب من رأى انه قد تغير بذلك استحب ان يأتى ما دونه ويجزى اذا سبغ	٢٤٣
باب الاستئذان عن الاعين للمغتسل وجواز تجرده في الخلاء	٢٤٣
باب الاضطرار والماء يغتفر	٢٤٥
باب ما جاء في دخول الحمام	٢٤٥
(كتاب التيمم)	٢٤٦
باب تيمم الخشب للصلاة اذا لم يجد ماء	٢٤٦
باب تيمم الخشب للريح	٢٤٧
باب الخشب يقيم لخوف الرد	٢٤٨
باب الرخصة في الجماع لعماد الماء	٢٤٩
باب انقطاع دخول الوقت للتيمم	٢٥٠
باب من وجد ما يكفي به من طهارته يستعمله	٢٥١
باب قعين لتراب للتيمم دون بقية الجوامدات	٢٥٢
باب صفة التيمم	٢٥٣
باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت	٢٥٦
باب بطلان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وغيرها	٢٥٧
باب الصلاة بعمره ولا تراب عند الضرورة	٢٥٧
أبواب الخيض	٢٥٨
باب بناء المنيعة اذا استحيضت على عاداتها	٢٥٩
باب العمل بالقيض	٢٦٠
باب من تخيص ستاً وسبعاً بعد انعاد والقيض	٢٦١
باب الصفرة والكدرة بعد العادة	٢٦٢
باب وضوء المستحاضة لكل صلاة	٢٦٤
باب تحريم وطء الحائض في القرح وما يباح منها	٢٦٥
باب كفارة من أتى حائضاً	٢٦٧

باب الحائض لا تصوم ولا تصلي وتقتضي الصوم من الصلاة	٢٦٩
باب سؤار الحائض وموآ كاتها	٢٧٠
باب بوط المستخاضة	٢٧١
كتاب النفاس	٢٧٢
باب أ كثر النفاس	٢٧٢
باب سقوط الصلاة عن النفاس	٢٧٣
(كتاب الصلاة)	٢٧٣
باب افتراضها متى كان	٢٧٣
باب قتل تارك الصلاة	٢٧٦
باب حجة من كفر تارك الصلاة	٢٨٠
باب حجة من لم يكفر تارك الصلاة لم يقطع عليه بمخلو في الدار ورجالها	٢٨٢
لاهل الكاثر	
باب أمر الصبي بالصلاة فقرأ لا وجوباً	٢٨٦
باب ان الكافر اذا أسلم لم يقض الصلاة	٢٨٧
(أبواب المواقيت)	٢٨٨
باب وقت الظهر	٢٨٨
باب تجهيلها وتأخيرها في شدة الحر	٢٩١
باب أول وقت العصر وآخره في الاختيار واضرورة	٢٩٣
باب ما جاء في تجهيلها وتأخيرها كيد مع القيم	٢٩٦
باب بيان انها الوطى وما ورد في ذلك في غيرها	٢٩٨
باب وقت صلاة المغرب	٣٠٥
باب تقديم العشاء اأ حضر على تجهيل صلاة المغرب	٣٠٧
باب جواز الر كعتين قبل المغرب	٣٠٩
باب في ان تسميتها اقرب أو لى من تسميتها بالعشاء	٣١١
باب وقت صلاة العشاء وقيل تأخيرها مع مراعاة شأن الجماعة الخ	٣١١
باب كراهية النوم قبلها والعمر بعدها لاقى مصلحة	٣١٥
باب تسميتها بالعشاء والعقة	٣١٧
باب وقت صلاة الفجر وما جاء في تغليسها والاستسار	٣١٨
باب ان أن من أدرك بعض الصلاة في الوقت فانه يتهاو وجوب الحائضه على الوقت	٣٢٢
باب قضاء القوائت	٣٢٥
باب التقريب في قضاء القوائت	٣٢٩

صحة	
٢٢١	(أبواب الاذان)
٢٢١	باب وجوبه وفضيلته
٢٢٥	باب صحة الاذان
٢٤٤	باب رفع الصوت بالاذان
٢٤٥	باب المؤذن يجعل اصبعيه في آذنيه ويلوي عنقه الخ
٢٤٧	باب الاذان في أول الوقت وتقديمه عليه في الفجر خاصة
٢٥١	باب ما يقول عند سماع الاذان والاعامة وبعد الاذان
٢٥٥	باب من أذن فهو يقيم
٢٥٧	باب الفصل بين النداءين بمجلسة
٢٥٧	باب النهي عن أخذ الاجرة على الاذان
٢٥٨	باب فيمن عليه قوائت ان يؤذن ويقيم للادنى ويقيم لكل صلاة بعدها
٢٥٩	(أبواب ستر العورة)
٢٥٩	باب وجوب سترها
٢٦٠	باب بيان العورة وحدتها
٢٦١	باب من لم ير القصد من العورة وقال هي السواك فقط
٢٦٢	باب بيان ان السرة والركبة ليستمن العورة
٢٦٥	باب ان امرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفها
٢٦٦	باب النهي عن تجريد المنكدين في الصلاة الا اذ وجد ما يستر العورة وحدها
٢٧٠	باب من صلى في قميص غير مرتب بدونه عورته في الركوع أو غيره
٢٧١	باب استحباب الصلاة في قوبين وحوازها في القوب لو احدى
٢٧٢	باب كراهة شتم المصلي
٢٧٤	باب النهي عن السدل والتلمش في الصلاة
٢٧٥	باب الصلاة في قوب الحرير والغصب
٢٧٨	(كتاب اللباس)
٢٧٨	باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء
٢٨٢	باب في ان اقتراض الحرير كاللبس
٢٨٢	باب اباحة يسير ذلك كالعلم والرقعة
٢٨٤	باب لبس الحرير للمريض
٢٨٤	باب ما جاء في لبس الخنزير وما نصح من حرير وغيره
٢٨٩	باب نهى الرجال عن المعصر وما جاء في الاحر
٢٩٥	باب ما جاء في لبس الابيض والاسود والاخضر والمزق والمقونات
٢٩٧	باب حذم ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور والنهي عن التهور

باب ما جاء في لبس القميص والعمامة والسراويل	٤٠٠	صفحة
باب الرخصة في اللباس الخليل واستحباب التواضع فيه وكراهة الشهرة والاسبال	٤٠٥	
باب نهى المرأة أن تلبس ما يهين دينها أو تشبه بالرجال	٤١١	
باب التيامن في اللبس وما يقوله من استجدقوا	٤١٤	

• (تمت) •

(فهرست عون الباری لهذا الجزء)

كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٧	صفحة
كتاب الايمان	١٣٦	
كتاب العلم	٢٥٩	
كتاب الوضوء	٢٦٢	

• (تمت) •

بسم الله الرحمن الرحيم

• ترجمت مؤلف نيل الاوطار من كتابه البدور الطالع

بمخاض من بعد القرن السابع •

محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم المصنعاني مؤلف هذا الكتاب قد برزت عادة
كثير من المؤرخين لاسيما من كان من المحدثين ان يعرجوا لانتقاسهم في مصنفاتهم
التاريخية فاقادني المصنف غير الله بهم وقد تقدم تمام نسبة الى آدم عليه السلام
في ترجمة والده رحمه الله تعالى • ولد حسب ما وجدته بخطه في وسط طين الاربعين الثامن
والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١١٧٢ و توفي رحمه الله تعالى ورثني عنه ليته
لاربعا السابع والعشرين من شهر رجب ادى الاخرة سنة ١٢٥٠ بحمل سلفه
القديم ذكره في ترجمة والده وهو غير تشوكان وكان اذ ذلك قد استقل والده الى صنعاء
واستوطنها واكن تخرج الى وطنه في ايام انظر يقف قوله صاحب الترجمة هنالك ونشأ
بصناعة فقرأ القرآن على جماعة من المعلمين وحقه على التتبع حسن بن عبد الله الهول
وجوده على جماعة من مشايخ القرآن بصنعاء ثم حفظ الازهار للامام الهادي ومختصر
الفراتين للمصنف والمجلة للبربري والكافية والمشافيع لابن الحبيب والمذهب
للتفتازاني والتلخيص للقرطبي والفاية لابن الامام وبعض مختصر المنهاج لابن
الحبيب ومنظومة الجوزي ومنظومة الجوزي في العروض وآداب البعث لاهل ضد
ورسالة الوضع له ايضا وكان حفظه لبعض هذه المختصرات قبل الشروع في الطلب
و بعضها بعد ذلك ثم قبل شرحه في الطلب كان كثير الاشتغال بمطالعة كتب التاريخ
ومجاميع الادب من ايام كونه في المكتب فطالع كتب عدة وبها يبيع كثيرة ثم شرع في
الطلب فقرأ على والده رحمه الله تعالى في شرح الازهار وشرح النظارى لمختصر
المصنفى وقرأ في شرح الازهار ايضا على السيد العلامة عبد الرحمن بن قاسم
المدائني والعلامة أحمد بن ناصر الحدائق والعلامة أحمد بن محمد الحارثي وبه انتفع في
التتبع وعليه فخرج وطال ملازمته فهو ثلاث عشرة سنة وذكر عليه قراءة شرح
الازهار وحواشيه وقرأ عليه • ان ابن مظفر وشرح النظارى وحواشيه وفي ايام
قراءته في القرو ع شرع في قراءة التتبع فقرأ المجلة وشرحه على السيد العلامة اسمعيل
ابن الحسن بن أحمد بن الحسن ابن الامام القاسم بن محمد وقواعد الامراب وشرحه
للأزهري والحواشي جميعا على العلامة عبد الله بن اسمعيل التتبع وشرح السيد المقتنى
على الكافية على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني والعلامة عبد الله بن اسمعيل التتبع
وأما من أوله الى آخره على كل واحد منهما وقرأ شرح الخبص على الكافية
وحواشيه على العلامة عبد الله بن اسمعيل التتبع من أوله الى آخره وكذلك قرأ من
أوله الى آخره على شيخنا العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وقرأ شرح الجاهلي على
الكافية مع ما يحتاج اليه من حواشيه على السيد العلامة عبد الله بن الحسن بن علي

ابن الامام المتوكل على الله اسمعيل من اوله الى آخره. وقرأ شرح الرضي على الكافية على
العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وبقي منه بقية يسيرة. وقرأ شرح الشافية لطف الله
الغيث جميعا على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وقرأ شرح ايساغوجي للقاضي
زكريا على العلامة عبيد الله بن اسمعيل النعمي جميعا وشرح التهذيب للشيرازي
ولقزدي على شيخه العلامة القاسم بن يحيى الخولاني من اولهما الى آخرهما وشرح
الشصية للقصاب وحاشيته للشريف على شيخه العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي
واقصر على البعض من ذلك وشرح التلخيص المختصر للـ عدد وحاشيته لطف الله
الغيث على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني جميعا ما عدا بعض المقدمة فعلى العلامة
علي بن هادي عرهب والشرح المطول للـ عدد التفتازاني ايضا وحاشيته للشايبي
وللشريف اما المطول فجميعه وكذلك حاشية الشايبي واما حاشية الشرير فيفقدت
اليه الحاجة وقرأ الكافي وشرحه لابن لقمان على العلامة عبيد الله بن اسمعيل النعمي
جميعا وشرح العاينة على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وحاشيته للـ لان وشرح
العقد على المختصر وحاشيته للـ عدد وما ندعوا اليه الحاجة من سائر الحواشي وكل ذلك
على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وشرح جمع الجوامع للعسلي وحاشيته لابن أبي
شريف على شيخه السيد الامام عبد القادر بن أحمد وحسبك ذلك شرح القدر قد بقى
وشرح المواقف العسدية للشرير واقصر على البعض من ذلك وقرأ شرح الجزرية
على العلامة هادي بن حسين اقايفي وقرأ جميع شفاء الامير الحسين على العلامة
عبيد الله بن اسمعيل النعمي ومع أوائله على العلامة عبد الرحمن بن حسن الاكوع وقرأ
في البحر والزخار وحاشيته وقصير بحبه وضوء النهار على شرح الازهار على الشيخ
السيد العلامة عبد القادر بن أحمد ولا يكملنا وقرأ الكتاب وحاشيته للـ عدد وبعد
انقطاعها حاشيته لسراج مع مراجعة غير ذلك من الحواشي على شيخه لعلامة الحسن
ابن اسمعيل المغربي وتم ذلك الا فتاويه في آخر الثلث الاوسط ومع البخاري من اوله
الى آخره على السيد العلامة علي بن ابراهيم بن أحمد بن عامر وجمع صحيح مسلم جميعا وفتح
الترمذي جميعا وبعض موطا مائت وبعض شفاء القاضي عياض على السيد العلامة
عبد القادر بن أحمد وكذلك مع منه بعض جامع الاصول وبعض سنن القساق وبعض
سنن ابن ماجه وجمع جميع سنن أبي داود ونقص فيها الامثري وبعض المالم الخطابي
وبعض شرح ابن رسلان على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وكذلك بعض المتفق
لابن تيمية على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد وكذلك مع شرح بلوغ المرام على
العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وفتح بعض من اوله وحسبك ذلك مع على العلامة
عبد القادر بن أحمد بعض فتح الباري وعلى الحسن بن اسمعيل بعض شرح مسلم للنووي
وبعض شرح المعتمد على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني والتمتع في علوم الحديث
على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي والغية وشرحه على العلامة القاسم بن يحيى
وبعض آنية الزين العراقي وشرحه على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد وجميع

منظومة الجزار وجميع شرحها في العروض على شئنة المذسكور وشرح آداب
 البحث وحواشيه على العلامة القاسم بن يحيى النولاني والناقد في القرائن والضرب
 وأنصبا والمباحة وطريقة ابن الهائم في المناهضة على السيد العارفي يحيى بن محمد
 الخواري وبعض مصاح الجوهري وبعض القاموس على السيد العلامة عبد القادر
 ابن أحمد مع مؤلفه الذي جاهد في القاموس هذا ما أمكن من رده من مجموعات صاحب
 الترجمة ومقرواته وله غير ذلك من المجموعات وأما ما يجوز زهروايته بملصق من
 الاجازات فلا يدخل تحت الحصر كما يحكي مجموع أبيه وأبيده وكانت قرا تملأه مذكرة
 في صنعة العين ولم ير حل لا عذار أحدها عدم الاذن من الولدين وقد درس في جميع
 ما تقدم ذكره وأخذ عنه الطلبة وتكرروا أخذهم عنه في كل كتاب من تلك الكتب
 وكثيرا ما كان يقرأ على مشايخه فإذا فرغ من كتاب قرأنا أخذ عنه تلامذته بل وبما
 اجتمعوا على الاخذ عنه قبل ان يفرغ من قراءة الكتاب على شيخه وكان يبلغ دروسه
 في اليوم واليلة الى نحو ثلثة عشر درسا منها ما يأخذ من مشايخه ومنها ما يأخذ عنه
 تلامذته واستقر على ذلك مدة حتى لم يبق عند أحد من شيوخه ما لم يكن من جهة ما قد
 قرأه صاحب الترجمة بل انفراد بمقر وآت بالنسبة الى كل واحد منهم على انفراد الاشياء
 العلامة عبد القادر بن أحمد فانه مات ولم يكن قد استوفى ما عنده ثم ان صاحب الترجمة
 فرغ نفسه لاقادة الطلبة فكانوا يأخذون عنه في كل يوم زيادة على عشر دروس
 في فنون متعددة واجتمع منها في بعض الاوقات التفسير والحديث والاصول والنحو
 والصرف والمعاني والبيان والنطق والنقح والجداول والعروض وكان في أيام قرعته
 على الشيوخ واقراءته لتلامذته يفتي أهل مدينة صنعاء بل ومن يقد ان يابل قرع عليه
 اقتناوى من الديار الناصية وشيوخه اذ ذلك احياء وكانت الفتيا تدور عليه من
 عوام الناس وشيوخهم واستقر يفتي من هو والعنبرين من هرم في بعض ذلك وكان
 لا يأخذ على الفتيا شيئا تنزها فاذا هو تفتي في ذلك قال أنا أخذت العلم لائق فابعد
 انفاقه كذلك وأخذ عنه الطلبة مكمات غير الكتب المتقدمة بحال الطريقه فيها الا
 الاجازة وهي كثيرة جدا في فنون عدة بل أخذوا عنه في فنون دقيقة لم يقرأ في شيء منها
 كعلم الحكمة التي منها علم الرياض والطبي والالهى وكعلم الهيئة وعلم المناظر وتعلم
 الوضع وصنف تصانيف مطولات ومختصرات فتها شرح المتن كان تبييضه في أربع
 مجلدات كبارا وشده الى ذلك جماعة من شيوخه كالسيد العلامة عبد القادر بن أحمد
 والعلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وعرض عليه ما بصلفته وما تامل تمامه ومنها
 حاشية شفاء الاوام في مجلد وهذا الكتاب في مجلد ومنها الدرد البهية وشرحها الدرد
 الحسية في مجلد والقواعد المجموعة في الاحاديث الموضوعة في مجلد وسأقي في آخر
 الترجمة ذكر ما لحق من المؤلفات الكبار لان شرح هذه الترجمة كان قبل تاليفها ومن
 المختصرات الاعلام بالمشايخ الاعلام والتلامذة الكرام جعله كالمجموع لشيء
 وتلامذته وقد ذكرنا كبارهم فيما تقدم وبأق من هذا الكتاب وبغية الاربعين منقح

البيب نظم ذكره في ما تسمى الحاجة اليه وشرها وتظم كناية المتحفظ ولم يبيّن وكان
نظمه لهاتين المنظومتين في أوائل أيام طلبه والختصر البديع في الخلق الوسيح
ذكر فيه خلق السموات والأرض والملائكة والجن والإنس وشرعها لمّا ورد في ذلك من
الآيات والاحاديث وتكلم عليها بما رقى مجلد لطيف ولكنه لم يرضه والختصر الكافي
من الجواب الثاني وطيب النشر في جواب المسائل العشر وعقود الزبرجد في
جيد مسائل علامة نهدوا الصوامع الهندية المسلوقة على الرياض الندية ورسالة في
أحكام الاختصار ورسالة في أحكام النفاس ورسالة في كون تطهير الثياب والبدن
من شرائط الصلاة أم لا ورسالة في الكلام على وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في الصلاة ورسالة في صلاة التحية والتولّد في صلاة التماسك ورسالة
في أسباب جود السم وتشفيف لسمع بإبطال أدلة الجمع والرسالة للمكمل في أدلة
البيد واطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من لاختلال
ورسالة في وجوب الصوم على من لم يضر إذا وقع الأشهاد بدخول رمضان في النهار
ورسالة في جواب من يشرع المبادعة مع مشقة ورسالة في كون أجرة الحج من الثلث ورسالة
في كون الخلع طلاقاً أو فسخاً ورسالة في حكم الطلاق ثلاثاً ورسالة في الطلاق البدي
ورسالة في تنسقة المطاوعة ورسالة في كون رضاع الكبير يقتضي التحريم بعد زواجا
يقتضي التحريم من الرضاع ورسالة فيمن حلف ليقتضي دينه غدا إرشاد الله تعالى
ورسالة في بيع الشيء قبل قبضه وتنبيه ذوي الحجا في حكم بيع الرجا وثقا المال في
حكم زيادة من لا جيل الأجل ورسالة في إهبة لبعض الأولاد ورسالة في جواز استناد
الحاكم في حكمه إلى تقرير العدول والقول المحرر في حكمه ليس المعصن وسائر
أنواع الأحكام والبصائر عن تحريم كل مسكر ومفتر ورسالة في الوصية بالثلث
ضراراً ورسالة في القيام بأصل الجرد التام ورسالة في أحكام ليس المحرر ورسالة
في حكم المخاربة والتخاف الماهرة بالكلام على بيت لأعدوى ولا طيرة ورسالة في حكم
بيع الماء ورسالة في حكم صبيان الذبيح إذا عات أبواهم ورسالة في مسائل من السيد
العلامة على بن أحمد ورسالة في حكم طلاق المكره وإبطال دعوى انجاء على
تحريم مطلق السماع ورسالة في حكم الجور بالذكور وعقود الجان في شأن حدود
البدان وما يتعلق به من الضمان ورسالة على مسائل لبعض علماء الحنفية ورسالة في
الكوف هل لا يكره الا في وقت معين على التمتع أم ذلك يختلف وزعم الفسرين النافع
بفضائل المعمرين وحل الاشكال في اجبار اليهود على التقاط الأزيال والابطال
لدعوى الاختلال في حل الاشكال وتقوية النبال في ارسال المقال ورسالة في
مسائل وقع الاختلاف فيها بين أهل كوكبان ورسالة في حقوق القربى من الأحياء
إلى الأموات والتشكيك في التشكيك لم يقدروا تشكيكاً وإرشاد الغي إلى
مذهب أهل البيت في محبة النبي ورتق الخناج عن نكاح المباح والبيعة في مسئلة
الرؤية ورسالة في حكم المولود والتولّد المقبول في دسخر المجهول من غير محبة الرسول

وامانة المشوق الى تحقيق حكم المنطق وارشاد المستفيد الى دفع كلام ابن دقيق العيد
في الاطلاق والتقيد والموارد الحداد القاطعة بعدلات ومقالات ارباب الاتحاد
والبحث المسلم بقوله تعالى الامن ظلم وجواب السائل عن تفسيره بدير القصر منقول
وويل الضحامة في تفسيره وجواب الذين اتبعوه في نوق الذين كفروا الى يوم القيامة
وتحسير الدلائل فيما يصور بين الاحكام والمؤمنين الارتفاع والانضمام والبعيد
والحائل وقبح القدر في الفرق بين المذنب والنذير وانضاف الاكابر باسناد الدفاتر
وتنمية المشتبهات الاعلام على تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام ورفع الخصام في
الحكم بالعلم من الحكم والدر النضيد في اخلاص التوحيد وايضاح الدلالات على
احكام الخيالات ودفع الاعتراضات على ايضاح الدلالات والتوضيح في قوتها ما جاء
في المنظر والجمال والسيح والابحاث الوضعية في الكلام على حديث حب الدنيا رأس
مسكل خطية واشراق الزهرين في شأن الحكم اذا تخلف عن الوعد احدى الخصمين
واقول الجاني في لبس التسامع والابحاث البديعة في وجوب الاجابة الى
حكم التريسة والقول المنقيد في حكم التقليد والوثى المرقوم في ضرورية حلية
الذهب على الصوم وارشاد السائل الى دلائل المسائل وكشف الرين عن حديث
ذي السدين وهداية القاضي الى مخبوء الاراضي وايضاح القول في اثبات القول
والامعة في الاستدلال بدائر الزكوة من الجمعة وأدب الطلب ومنتهى الارب وقد
تمقب هذه المصنفات منمنفات كثيرة يطول تعدادها وهو الا ان يجمع تفسير الكتاب
الله بلمعاين البراية والرايق ويرجوا الله ان يعين على تمامه منه وفعله ثم من اقوله
الحمد لله في علمه في أربعة مجلدات كبار وشروع في كتاب في أصول الفقه مع ارشاد اصول
الى تحقيق الحق من علم الاصول وهو الا ان في عدة آياته الله على علمه ثم ثم ذات بعد
الله في مجلد وقد جمع من رسالته ثلاثة مجلدات كبار ثم لحق بعد ذلك قدود مجلد ثم مجلد
تخمس وسعى الجميع الفتح الرباني في فتاوى محمد الشوكساني وجميع ذلك رسائل
مستقلة وابحاث مطولة وأما الفتاوى المختصرة فلا تنصير أبدا وهو الا ان يشتغل
بتصنيف الحاشية التي جعلها على الازهار ومحاها السيل الجرار المدفق على حدائق
الازهار وهي مستغلة على تقرير مادل عليه الدليل وقفع ما شئتو والتعرض لما ينبغي
التعرض له أو الاعتراض عليه من شرع الحلال وحاشيته وهذا الكتاب ان آتاه الله
على تمامه فيعرف قدره من معرفته بالقضايا ولا يجحد ما وهب الله لمبايد من الطير ثم
ثم هذا الكتاب يصورة الله وألف بعده شرح عدة الحسن الحصين وتم ذلك وفيه الحمد والوف
أيضا قطر الولي على أحاديث الولي في مجلد صغير وألف ايضا قطر الجوهر على حديث
أي ذوق كرايس وألف أيضا در السحابة في مناقب القرابة والعصاية في مجلد وقد
أخذ عنه أهل العلم كثيرا من مصنفاته كلها الا النادر وكتبوها في بعض اسمعه طائفة
بعد طائفة وطلبة بعد طلبة وصارت في جميع المداين الغنية بل انتشرت الى الحرمين
ومصر والشام والى الهند وشراها الطالبون لها من أهل الفيار القاصية بالبلغ الاغان

وهذا من التصديق بعمدة الله عز وجل وأمانته وبك يحدث فليس هذا الامن تفضل
 الرب عز وجل على عبده هذا الحقير وأنا عند نفسي استبيا على بعض ذلك ولو سكن
 التفضلات الربانية لقلن العاجز بالقادر وتفضل الله عز وجل واسع ومطوّر جهم وكان
 جميع ما تقدم من القرائن على شيوخه في تلك الفنون وقراءة تلاوته لها عليه مع غيرها
 وتصنيف بعض ما تقدم تصويره قبل ان يبلغ صاحب الترجمة أو بعين سنة بل درس في شرحه
 فاستقى قبل ذلك وترك التطبيق واجتهد رآه اجتهدا مطلقا غير محدود هو قبل الثلاثين
 وكان معه ما عن ابن الدنيا لم يتفيا بأمير ولا خاض ولا صاحب أحد من أهل الدنيا
 ولا خضع لمطلب من مطالبها بل كان مستغلا في جميع أوقاته بالعلم درسا وتدريسا وافتاء
 وتصنيفا عاتقا في كنف والده رحمه الله تعالى رافقا في جملة أهل العلم والأدب
 وملاقاتهم والاستفادة منهم وإقامتهم ورجاء قال الشعر إذا دعيت فقلت ساجدة بكواب
 ما يكتبه اليه بعض الشعراء من السؤال أو طارحة أدبية أو نحو ذلك وقد جمع ما كتبه
 من الانعار لنفسه وما كتبه اليه في نحو مجلده وأبلى بالقضاء في مدينة صنعاء بعد
 موت من سكنه تنوليا بالقضاء لا كبرها وقد تقدم شرح ذلك في ترجمة مولانا الأمام
 المنصور حفظه الله في حرف الدين وهو حال تفرغ هذه الحروف مستقر على ذلك ولم يدع
 الاشتغال بالعلم وان كان اشتغاله الآن بالنسبة الى ما كان عليه ليس شيا ولا كان دخوله
 في القضاء وهو ما بين الثلاثين والاربعين وهو الآن يسأل الله الذي لا اله الا هو العظيم
 الكريم وب العرش العظيم أن يحسن ختامه وينيل من خيرى الدارين مرامه
 ويسدد له في أحواله وأفعاله وينزع حب الدنيا من قلبه حتى ينظر الى الحقيقة فيفوز
 بفيل دقائق الطريقة اللهم اجذبني الى جنائك التي جذبتني عندها من سكوت وروى
 وافتحه خوذة يخلص بها من هياه الظلم الى مآرب الحقيقة ولا تفرجه من هذه الدار
 الا بعد ان يسبح في جوارحك ويفعل ادوان قلبه بعبادتك فانت اذا شئت جعلت
 المراد

إذا كان هذا الدعاء بحري صباية • على خير لي فهو دمع مضجع
 ولست أقول كما قال من قال

وكيف ترى ليلى بعين ترى بها • سواها وما ظهرتم بالمدامع
 وتلاذمتها بالحديث وقد جرى • حديث سواها الى خروق المسامع
 بل أقول كما قال الآخر

الان وادى الجرع أنهي قرابه • من المسك كانوا وادوا عواد مندا
 وما ذاك الان هندا مشية • تنست وجرت في جواتبه بردا
 (وأقول)

أما راض بما قلني • وأنت تحت حكمه
 سائل ان أفوز بالسخير من حسن خلقه

وما أحسن قول من قال

المشهور يسمى من بني آدم • فكيف لا يسمى من الرب
(وأقول بحجة هذا البيت)

فانه أرفأ فيهم • حسي به حسي به حسي به
تنت الترجمة طابت بالتهنئة اذادت

قال المؤلف رضي الله تعالى عنه في كتابه البدر الطالع عند ذكر ترجمة والده بعد ان ساق
نسبه من والده الى يعرب بن قحطان ومنه الى آدم عليه السلام وعرف أي والده في
صنعها بالشوكا كان نسبة الى شوكا وهي قرية من قرى السهامية إحدى قبائل خولان
بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم وهو أحد المواضع التي يطلق عليها شوكا قال في
القاموس وشوكا موضع بالبحرين وحسن باليمن وبادية بين سرخس وبيوردمنه
عتيق بن محمد بن عيسى وأخوه أبو الهيثم عتيق بن محمد الشوكاني ١٥ وهو الحسن
الذي ذكره فان هذه التي نسب اليها صاحب الترجمة من أعظم الحسنون باليمن وقال
الخطير في كتابه الذي سمى الاكتساب في الانساب في حرف الشين المجهة ما نقله
الشوكاني في فتح اوله وسكون ثانيه وكان بعدها القونون نسبة الى بلدة من ناحية
جازان بن سرخس وبيوردمنها أبو الهيثم عتيق بن محمد بن عتيق الشوكاني كان شيخا
عالما ١٦ ثم موضع باليمن آخر يقال له شوكا بقرب مدينة ذمار وسمعت من بعض
الثقات ان ثم موضع ثالثا يلا وادعة يقال له شوكا فان لم يكن أحد الحلين حسنا
كان مراد صاحب القاموس هو الحل الذي نسب اليه صاحب الترجمة وان كان
حسين أو أحد هاتين الحزمتين مراده أحد هاتين الاستر وفي سيرة الامام
الهادي يحيى بن الحسين انه نزل بمحل يقال له شوكا من بلاد فخران وهذا يقيدان باليمن
اربعة مواضع يسمى كل واحد منها شوكا ونسبة صاحب الترجمة الى شوكا ليست
حقيقية لان وطنه وطن سلفه وقرابته بمكانه في شوكا ١٧ وديها جيل حكيمة
سعيدة يقال له الهيرة ويقال له هيرة شوكا فمن هذه الحكيمة كان اتساب أهله الى
شوكا وهذه الهيرة معمورة باهل الفضل والصلاح والدين من قديم الازمان لا يزال
وجودهم منهم في كل زمن ولكنه يكون نادر في بعض البطون ونادرة في بطن آخر ولهم
عند سلف الائمة جلالة عظيمة وفيهم رؤساء كبار تلهم والاقوة والسياسة في حروب الاتراك
فان لهم في ذلك السيد البيضاء وكان فيهم اذ ذلك حاله وفرضه لا يعرفون في سائر البلاد
الخولاية بالقتاة وكانوا يفرقون في القبائل ويدعونهم الى الجهاد ويمحنونهم على
حرب الاتراك وكان من صنعاء من الاتراك يغزون الى هذا المحل غزوة بهد غزوة
ويحزبون فيه البيوت ويهودون الى صنعاء وغزوه في بعض السنين في يوم عيد تركوهم
حتى اجتمعوا في الموضع لسلامة العيد فلم يشعروا الا وجنود الاتراك تقفون على أبوابه
فما تلوهم فقتل منهم جماعة وفر آخرون وأسرا الاتراك أكبرهم ودخلوهم الى صنعاء ١٨
هذه ما يتعلق بلفظ شوكا خلاصا من ترجمة والده

وقد ترجمه أيضا المتكلى يفراند البیان والمعالی العلامة حسين بن

حسن السبي الاقتصارى المعاني فقال

هـ (بسم الله الرحمن الرحيم)

هـ (ترجمة الامام الحافظ الرباني القاضي محمد بن علي الشوكاني الصنعاني اليماني) هـ

هو الامام العلامة الرباني والسبيل الطالع من القدر العالي امام الائمة وسبق
 الامة ببحر العلوم وشعر الفهم سند المجتهدين الحافظ فارس المعالي والافاض
 فريد العصر فادرة الدهر شيخ الاسلام وقوة الانام علامة الزمان ترجمان الحديث
 والقرآن علم الزهاد وأوسد العباد قاصع المبتدعين آخر المجتهدين رأس الموحدين
 تاج السبعين صاحب التصانيف التي لم يسبق الي مثلها قاضى قضاء أهل السنة
 والجماعة شيخ الرواية والجماعة على الاسناد السابق في ميدان الاجتهاد على الاكابر
 الاجتهاد الطالع على حقائق الشريعة ومواردها المعارف بقوامها ومقاصدها قال
 تليده القاضي العلامة عبد الرحمن بن أحمد الهكلى في كتابه فتح العود في أيام الشريف
 جود كان مولد شيخنا العلامة الشوكاني يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة
 سنة اثنين وسبعين من المائة والالف كما أخبرني بذلك في بلدته حمير وشوكان وثنا على
 العفاف والطهارة وما زال يجمع النشاط ويحضر بالمكرات له قراة على والده
 ولازم امام الفروع في زمانه القاضي العلامة أحمد بن محمد الحارثي واستمع به في القعة
 وأخذ النحو والعرف عن السيد العلامة انعم بن حسن والعلامة عبد الله بن
 اسمعيل التهي والعلامة القاسم بن محمد الخولاني وأخذ علم البيان والمنطق والاصول
 عن العلامة حسن بن محمد المقرئ والعلامة علي بن هادي عريب ولازم في كثير من
 العلوم محمد بن زمامه علامة أوانه السيد الامام المحدث الهمام عبد القادر بن
 أحمد الحنفى الكوكباني وأخذ في علم الحديث من الحافظ علي بن ابراهيم بن عامر
 فبعد ذلك من المشايخ في جميع العلوم العقلية والنقلية حتى أحرز جميع المعارف
 وافق على تحققة المناقب والمؤلف وصار يشار اليه في علوم الحديث بالثبات
 والجليل في معرفة قوام الشريعة عند الرهان له المؤلفات في أغلب العلوم منها كتاب
 نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار لحد الامام ابن تيمية رحمه الله في أربع مجلدات كبار
 لم تكمل عين الزمان مثله في التصديق أعطى فيه المسائل حقه في كل بحث على طريق
 الانصاف وعدم التقليد بذهب الاسلاف وتناقله عنه مشايخه في دنونهم وطار
 في الاقاصي في حيا مولد في علمه مرادوا تفع به العلماء وكان يقول انه لم ير من شيء
 من مؤلفاته سواء لما هو عليه من الصبر والبليغ وكان تأليبه في أيام مشايخه ضيقه
 على مواضع منه حتى تفرقه التفسير الكبير المسمى فتح التقدير الجامع بين فني الرواية
 والدراسة في التفسير وله مختصر في الفقه على مقتضى الدليل حملة الدرر الهية وشرحه
 شرحا فاصلا الدرر الهية أو دفعه الادلة التي على ذلك المؤلف وله قول
 القسم حاشية على شفاء الآلام للامام حسين بن محمد الامام ولدراسة الصلاة في
 مناقب القراة والصلاة وله الفتاوى المجموعة في الاسانيد الموضوعية وابتهاد

في التمام
ويك
وبالكسر
وسمعية

(قول المقرئ)
قري صناعه
لا الى المصريح
فانهم كاتبه

الأصول التي تقتضي الحق من علم الأصول يعز نظيره في جسمه وزييفه في مجلد كبير
 والسيل الجرار المدقق على - دائق الأزهار كان تاليفه في آخر مدته ولم يؤت بهده
 شيئاً قديماً أعلم وقد تكلم فيه على عيون من المسائل وسمح من المنروع ما هو مقيد
 باللائل وزييف ما يمكن عليه دليل وحسن العبارة في الرد والتعميل والسبب
 في ذلك أنه نشأ في زمن جماعة من المقلدة الجاهلين على التعصب في الأصول والفروع
 ولم تزل المناوأة والمقاولة بينهم وبينهم دائرة ولم يكن لو ايسد دون عليه في المباحث
 من غير جهة فجعل كلامه في ذلك الشرح في الحقيقة موجهاً إليهم في التنفير من التقليد
 المذموم وابقا ظلمهم إلى النظر في الدليل لأنه يرى قصرهم التقليد وقد آت في ذلك
 الرسالة التي سماها القول المقيّد في حكم التقليد وقد تقاماً لها وجامعة من
 علماء الوقت وأرسل إليه أهل جهة - منهم اليوم والمقت وتلثت من أجل ذلك
 فتنة في صنفه - الميم بين من هو مقلد ومن هو مقتد بالليل وهما من المقلدين أنه
 ما أراد الأقدم مذهب أهل البيت لأن الأزهار هو معدتهم في هذه الأعصار وعليه في
 عبادتهم والمعاملة المذار وسأنا من التعصب على من أوجب الله محبتهم وجعل أجر
 تبيين أصلي الله عليه وسلم في تبليغ الرسالة المودتهم لأن له الولاء التام لهم وقد نشر
 محاسنهم في موافقه در السبابة بما يحتاج بعده مربية لمرتاب على أن كلامه مع الجمع من
 أهل المذهب - سواء لأن الأخذ واحد والرد واحد والخطب بسيرة والخلاف
 في المسائل العلمية الظنية سهل لأنها مطروح أقطار والاجتهاد بدخلها والمصيب من
 المجتهدين في ذلك له أجران والخطيئة له أجر وهذا شأن أهل العلم في كل زمان ومكان
 ما بين رادومرد وعليه وكل ما شوذ من قوله ومتركه الأصاحب العصمة عليه أفضل
 الصلاة والسلام ومن طالع الكتب الإسلامية في الفروع والأصول على اختلاف
 أنواعها عرف ذلك وهان عليه سلوة هذه المسالك ومن وزن الأمور بالانصاف لا يتخفى
 عليه الحقيقة ومن جدد على التقليد وضايق عنه من مدار الاستدلال فله والاعتراض
 على المجتهدين ولا ينبغي أن يضايق المجتهد في اجتهد لأجل وقته في موقعه الذي هو
 التقليد وقد تنضّل الله عليه بالاجتهاد والتقليد لا يجوز إلا لغير المجتهد والاجتهاد غير
 متعذر ومن اعترض على المجتهد فيما أدى إليه اجتهد فقهه قصير الواسع وجري على
 خلاف نهج السلف من أهل العلم أن ما قد عبرت مقاصد السيل الجرار في موافق حبيته
 نزعة الإيصار وهو واف بما قصود من إيراد تلك الأدلة من غير تعرض لما يقع به بسط
 الالتماس من الناس والمخرج له تاريخ ما قبل عمله البدو الطالع بحسن من بعد القرون
 التاسع جرى فيه من ذلك الوقت إلى زمانه وأبند أقسبه كعباد الدين إبراهيم الولي
 المنه وروى له رسالة مسائل من مطولات ومختصرات وقد جمعت فتاواه ورسائله بخامس
 في مجلدات وجماعها إليه العلامة على بن محمد الفتح الرباعي وله في الأدب السيد الطولي وله
 أشعار كثيرة مدونة قد رتبها إليه المذكور على حروف المعجم بخامس في ديوان وقد أخذت
 عنه في مسكنين من الهنون العلمية وأخذت عنه غالب مؤلفاته ومجونه طفتي على الدين

مصابهم النير ولا أظنهم يرون مثله في تحفته العلوم والتعريف وقد برت في وبيته
مكتبة أدبية ومراثة لمساائل علي هي مندى حشنة خطه وعلى الجملة فلأرى مثل
نفسه ولا أراي من رأى مثله علما ووعا وقيام بالحق بطور جنان وسلطنة لسان وقد
افرد ترجمته بلبذ الاديب محمد بن حسن الشجقي القماري جزوق قصير على ذكر مشايخته
وتلامذته وسمرته وما اظن طوبى عليه مشائره وما قاله من شعر وما قيل فيه باق مجلد
ضخم وكانت وقافته شهر جمادى الاخرى في سنة خمسين بعد المائتين والانس وكان
قد توفي قبله بمدة يسيرة وله العلامة على بن محمد وهو احد محقق العلما وعن لازم والده
في جميع المعارف حتى بلغ ذروة العلوم تصقيا وتدفقا وقد سلكه في الاخذ على والده
في كثير من مقروا وموقد كنت قلت في والدهم اني لولا الاطالة ذكرتهم انتم في المنقول
من نفع العود لمنصا ووجدت على ظهر كتابه المرداى المصنف بخط بعض علمي احسنه
البحر انه قد ولای القضاء من جهة الامام المتصور بالله على بن الصباس في أوائل شهر
شعبان سنة ١٢٢٩ ووقاه الله يوم الاربعاء في السادس والعشرين من سنة ١٢٥٠
وكان بين وفاته ووقاه العلامة على بن محمد نحو شهر وكان قد وقاه الله قبله فلم يظهر
والهجو حوا ولا حزننا وكان له احوالها المبررة في جميع العلوم وكان نادرة منزه على
صفر سنة قبل انه توفي وهو في حدود العشرين السن من العمر رحمه الله الجميع برحمته
وذكره تصانيف عددها ثلاثة وخمسين كتابا سماها باحسانها كمال السيد الجليل الاكل
العلامة عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى مقبول الاهدل محقق مد يشق يد رده احق
كتاب السمي بالنفس اليماني والروح الرضائي في اجابة الفتنة في الشوكاني ما لا ينزه
وعن تخرج بسببى الامام عبد القادر بن أحمد الحسنى امام عصرنا في سائر العلوم
وشطيط دهرنا في ايضاح دقائق المنطوق والمفهوم الحافظة المستندة الى الهادي
في ايضاح السنن النبوية الى الهبة عز الانام محمد بن على الشوكاني يلقه الله في
الدارين أقصى الامان (شعر)

ان هز أقلامه ومالعملها • أنشأ كل كى هز عامه

وان أقر على رقبائله • أقرب لكاب الانام

ولقد مغرب العالمين من بهر فضله ألوس هذا القلبي الامام ثلاثة أمورا لا علم انما
في هذا الزمان بحث لغزيرة الاولى سعة التعريف بالعلوم على اختلاف أجناسها وأواعها
وأصنافها الثانية سعة التلازم للمحققين والبلاء المدققين أولى الانفهام الخاطرة
والقضايا القائمة الحقيقي ان قد عند حضور وجههم الغفير ومشاهدة غوصهم
على جواهر المعاني التي استخرها لمن بهر الحقائق غروب (شعر)

اني اذا حضرتني ألف محبرة • تقول أخبرتني هذا وحديثي

صاحت بعقوبتها الاقلام ناطقة • ذى الكلام لا قبيل من لب

الثالثة سعة التآليف المهررة والرسائل والموامات المهمة التي تفتى في كثرتها
الجهلانة الفصول وبلغ من تنقيها وتحقيقها كل غاية وسول وقد أذكرني بعض

في التماسوس العقوبة شعر وما
حول لدار والحمد لله
الجميع حق اه

المعتدين أن مؤلفاته الحاصلة الاثنتا عشرة مؤلفا عدس وكتب الله تعالى
قد شاعت في الاصدار السابعة فضلا عن القرية ووقع بها الانتفاع والله عز وجل
نسؤل ان ياولك الاسلام والمسلمين في أوقاته وان يجمع بينه آمين (شعر)
سكننا عالم بأنك فينا • نعمت أعدت بها الأقدار
فوقت قصص النفوس من الشرو زينت في عسرك الأعداء
وقد امتنى بشرح حناقه وفنائه عدة من العلماء الاعلام والمجاهدة الفخام منهم
السيد العلامة ابراهيم بن عبد الله الحوفي ومنهم بعض علماء كوكبان عظماء القدر
كبراه الشان ومنهم السيد العلامة محمد بن محمد الديلمي ومنهم القاضي العلامة محمد
ابن حسن الشهيبي النعماني في كتيب ما قل عمله التقصار في جرد من علامة الاصدار
ومنهم المحرر العلامة والبر القهامة لطف الله بهما وبأجله فعل القول في هذا
الامام ذو سعة فان وجدت لسانا قاتلا فقل

زدني العلامة ما تشاء رغبة • وليصنع الحاسد ما يصنع

فأله رموى سكا ينجي • يدري الذي يحضض أو يرفع

والله المسؤول ان يزيدهما أولاد وان يصلح لكل ما آتاه وأولاد فضلا من رب العالمين
وكرامته سبحانه اللهم آمين انتهى كلامه رحمه الله والمترجم كتاب الخاف الا كبر
بأسناد الحافظ ترك فيه مشايخه الاعلام وأحياه كتبه المقررة والمجموعة ومروياته
على القام فمن أراد الزيادة فعليه بالكتاب المذكور فان الناظر فيه يقتضي من ذلك
الجبب الحجاب وهذا الذي ذكرناه في ترجمته قطرة من بحر فضائل التي لا تحصى وذرة
من وادي قواضله التي لا تستقصى تشهد بذلك مؤلفاته وتنطق بمصنفاته والله
يختص برحمته من يشاء وهو الذاب عن شريرة الاسلام باللسان والقلم والمناضل عن الدين
الحقيقي وكما أبدى من حكم ولا صبرة بين يديه بليس فيه أو غيبه بمجرد الهوى
يقول في وجبه بليس يضربه قول الطاعن الحاسد والباغي الجاحد

وما شرفوا الشمس أن كان ناطرا • الهاميون لم تزل دهرها مجا

غير ان الحسد جعل صاحبه على اتباع هواه وأن يتكلم فيمن يصد به بما يلقاه وما
أحقه بقول القائل

حسدوا التقى اذ لم يالوا على • فالتقوا أعداءه وخموم

فأله تعالى المسؤول ان يقتل شرور أنفسنا وحسادنا لنستتبعه ونقتله وقد روى
عن أبيه رحمه الله تعالى رضي الله عنه انه قال كل الناس ورقا لا شوك فيه نصاروا اليوم
شوكا ولا ورق فيه فاذا كان هذا زمان أي ذرف كيف مناتوا وأشراره

ان يسمعوا الخيأ أخوه وان سمعوا • شرا اذا دعوا وان لم يسمعوا كذبوا

فالائق كتب الحاسر من علماء الوقت ورفع الهمة عنهم والقناعة بين مضى من علماء
السنة المطهرة وقصر النظر على كتبهم المنتقاة المهررة هذا والمترجم مؤلفات
مفيدة في فنون عديدة فبرما ذكر منها كتاب أدب الطلبة ومنتهى الأرب وحقنة
الذاكرين شرح عمدة الحصن الحصين وإرشاد الثقات إلى أخلاق السراة على التوحيد

والمعاد والنبوت هذا على الحديث موسى بن معون الانطلي اليهودي في ظاهر المستند
 والذيق في باطن المعتقد والطود المنيف في الاتصاف بالسعد من الشرف في المسئلة
 المشهورة التي تنازع فيها بين يدي تهورك وشفاء العليل في حكم الزنادق الثمن بحد
 الاجل وشرح الصدور في تحريم رزع القبور وطيب النشر في المسائل العشر جواب
 على المناقض العلامة عبد الرحمن بن أحمد البكلي ورسالة اجابها على الشريف
 ابراهيم بن أحمد بن اسحق ومنها الصوامع الهندية المسئلة على الرياض الندية لا بطل
 قول من اوجب غسل القرجين قبل الوضوء وجعل من اركانه كما هو مذهب الزيدية
 ورسالة في اختلاف العلماء في تقدير مدة النقاس ورسالة في الرد على القائل بوجوب
 النجاسة والقول الصادق في حكم الامام القاسق ورسالة في حسد السفر الذي يجب معه
 قصر الصلاة ولتخفيف السمع بابطال أدلة الجمع يجمع المسلمين في الحضر وداعلى
 القائلين بجواز من الزيدية والرسالة المكمل في أدلة البسطة واطلاع ارباب الكمال
 على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال ورسالة في حكم الطلاق البديعي هل يقع
 أم لا ورسالة في أن الطلاق لا يتبع الطلاق ورسالة في حكم رضاع الكبير هل يتسقى
 التحريم أم لا ورسالة تنبيه ذوي النجا على حكم بيع الربا ورسالة القول المحرر في حكم
 ليس المعصوم وسائر أنواع الاجماع على تحريم السماع ورسالة زهر نسرير في حديث
 في ابطال دعوى الاجماع على تحريم السماع ورسالة زهر نسرير في حديث
 المعمرين واتصاف المهرة في الكلام على حديث لا عدوى ولا طيرة وعقود الجاهل في
 بيان حدود البلدان وأخرى مما ارشاد الاعيان الى تصحيح ما في عقود الجاهل
 رداعلى السيد العلامة حسين بن يحيى الديلمي ورسالة حل الاشكال في اجابا اليهود
 على النقاط الاثني عشر وأخرى رداعلى مناقضها السيد العلامة عبد الله بن عيسى بن محمد
 الكوكباني التي مما ارشاد المقال على ازالة حل الاشكال فرد شيخ الاسلام المتفرج
 له على تعقبه بتقريب النبال الى ارشاد المقال ورسالة البغية في مسئلة الرؤية
 ومعنى رؤية الله في الآخرة بين مذهب أهل السنة وزيد فقال أهل البسطة
 والتشكيك على التشكيك وارشاد القبي الى مذهب أهل البيت في حصد النبي
 ورسالة رفع المنازع عن نافي المباح هل هو ما موربه أم لا والقول المقبول في رد خير
 الجاهل من قبول حيلة الرسول وجواب السائل عن قول الله تعالى والقمر قد رآه مناوذا
 وأمنية المشوق الى معرفة حكم علم المنطق وارشاد المستفد الى دفع كلام ابن دقيق
 العيد في الاطلاق والتقييد ورسالة اوبل القمامة في قوله تعالى وجاعل الذين اتبعوك
 فوق الذين كفروا الى يوم القيامة ورسالة في قول المحدثين رجال اسناد شتات ورسالة
 البحث الملم المتعلق بقوله تعالى لا يجب الله بالمهر بالسوم من القول الا من ظلم والبحث
 المنع من تحريم كل مسكر ورسالة الدوا المعاجل في دفع العدد والمائل ورسالة
 بحجية في دفع المظالم والمآثم والدوا النصيب في اخلاص كلمة التوحيد ورسالة في
 وجوب توحيد الله عز وجل ورسالة المقالة الفائرة في اتفاق الشرائع على اثبات الدار

الاتخوة ونزعة الاحداق في علم الاشتقاق ورفع الرية في الجيولوجيا وما لا يحصى من
 الغيبة وقهر الدلائل على مقدور ما يحوز بين الامم والمؤتمن من الارتقاء والانخفاض
 والبعد والحائل وكشف الآثار عن حكم الشفعة بالجوار والوشى المرقوم في قهر
 التحليل بالذهب للرجال على العموم وكشف الاسرار في ابطال القول بقاء النار ورسالة
 في الارشاد الى مذهب السلف سماها التصفي في الارشاد الى مذهب السلف جواب
 - وقال ورد عليه من علماء مكة المشرفة في اجراء الصفات الالهية على ظاهرها من غير
 تأويل ورسالة الصوامير الحداد القاطعة للعلائق مقال أهل الالحاد ورسالة على
 حديث النسيان لمعونة ملعون ما فيها الاذكار اقه وما والا ورسالة اشراق النعيرين في بيان
 الحكم اذ انتقظ عن الوعد أحد الخلفين ورسالة في حكم التسعير ورسالة تفر الجواهر
 في شرح حديث أمير ورسالة نصيحة المنان في آجرة القاضى والسجان ورسالة في
 مسائل العول ورسالة تنبيه الامثال على جواز الاستعانة من خالص المال بمعنى طلب
 الولا الجورة من الاغنياء على المال يسعون بمعونة وقطر الولي في معرفة الولي
 والتوضيح في نواتر ما جافى المهدى المنتظر والجمال والسيح ورسالة في حكم الاتصال
 بالبلاطين ورسالة الجيد النقد في عبارة الكشف والسعد ورسالة بغيبة المستفيد
 في الرد على من أنكر الاجتهاد من أهل التقليد والروض الواسع في الدلائل المنيع
 على عدم المصارع لم البديع ورسالة نفع الخلاق في جواب مسائل عبد الرزاق
 مشقة على جواب مائة وخمسين - وقال في علم المنطق الى غير ذلك من التصانيف التي
 لا يقع المقام لبطها وذكركم هاراما لا يبحث التي اشغلت عليها انتا واه المسماة بالفتح
 الرباني فكثيرة جدا اذ كل بحث منها في الحقيقة كالرسالة غالباً وبالجملة فالكلام في نشر
 فضائله جريئاً وعباب زحل لا يقع له هذا المقام وفيما ذكرناه كفاية لاولى الالاب
 واقه يقول الحق ويهدي الى الصواب وصلى الله على خير خلقه وخاتم رسله محمد وآله
 وصحبه من بعده سرور الفقير الى رحمة ربه الكريم الباري حسين بن محسن السبيعي
 الانصاري العاملي وفقه الله لصالح الاعمال في الحال والمآل بتاريخ ٢٨ ربيع
 الاول سنة ١٢٩٦

«وهذا ترجع مولانا التواب على القدر والجهد حرسه الله وأيتاه»

هو السيد الامام والعلامة الهمام أبو السطين الحائز الثنتين السامى الى القرنين
صدر العلماء الاعلام المستفيدين وعدة الكرام المحدثين المعقدين عبي السنة
قائم البذعة شريف الثبار عظيم القدر الذى انقضت به يوبال على جميع الاقطار
وانقضت بوجوده علوم السنة والامام وصنف في ذلك الاسرار الكثر مولانا
ومن ياقضل والاحسان اولانا والابناء امير الملك السيد صديق حسن خان جادو
لأقال مشرقا بعد كماله الباهر فهو الاحق والاولى بقول القائل
أتمت الخلافة منقادة • اليه تميز رأيا لها
فلم تكن تصلح الا له • ولم يك يصلح الا لها

له التلب العالي على سائر القسب لانهم سلافة سيد البهيم والعرب تتصل سلالة
نسبه الشريف وعنصره الطيف الى حضرة سيد السادات وقدة السادات
زين العابدين ع بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان مولده
نهار يوم الاحد لعله تاسع عشر من جادى الاول سنة ثمان وأربعمين ومائتين وألف
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التسليم والخصية يلدته بربلى
موطن جده القريب من جهة الام ثم جاءت به الكريمتن برى الى بلدة قنوج موطن
أبائه الكرام ذوى العلا والاحترام ولما طعن في السنة السادسة استقل والده
الشريف الى رحمة الله الكريم الطيف وبقى في حجر أمه يتيمًا ونشأ على العفاف
والطهارة وما زال يجمع الثنائ ويحرق المكرمات لقراءته على المشايخ الكرام
والاجلاء الاعلام منهم الشيخ الامام محمد بدر الدين خان مفتى بلدة دهلى من تلامذة
الشيخ الكامل مولانا المرحوم الشيخ عبد العزيز وأخيه رفيع الدين ابى الشيخ
التقى الاجل من هذا الوقت أحد بن عبد الرحيم المدعوت شاه دلى الله المحدث الدهلوى
رحمه الله ومنهم الشيخ التقي الصالح مجدد قلوب المهاجر بمكة المشرفة أخو الشيخ محمد
احسن حفيد الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوى ومنهم الشيخ الفاضل حسين بن محمد
السبكي الاتصارى البنى الهندى تلميذ الشريف الامام محمد بن ناصر الحائزى تلميذ
الامام الشوكانى ومنهم الشيخ عبد الحق بن فضل الله الهندى تلميذ الامام الشوكانى
أبضا وجد واجتهد فى اقدان علوم القرآن والسنة وتدوين علومهما واشتغل بالدرس
والتأليف وصار رأسا فى العقول والمنقول وأحرز جميع المعارف واتفق على تحقيقه
الموافق والمخالف وصار مشارا الى بالبيان والمجلى فى معرفة غوامض علوم الشريعة
عند الزمان له عاقا اقم فى كل فن يد صالحه وجارحة عاملة وفى الكتابة سرعة مهيبة
وفى التأليف ملكة تحريرية بحيث يكتب الكراوىس العديدة فى يوم واحد ويصنف
الكتب الضخمة فى أيام قليلة وطالع بفرط شوقه وجميع ذوقه كتب كثيرة ودواوين
شقي فى العلوم المتعددة والفنون المتنوعة وصار عليها ورابا لها على اختلاف
أبحاثها وتباين أنواعها وأنى عليها يصعب عتبه باسنى ما يكون حتى حصل منها على

فوائد كثيرة وموائد أتمة اختته من الاستفادة من انبعاث الزمان وأتمته من
مذاكر فضلاء الأوان وجعل صوته تعالى وحسن توفيقه ولطيف تيسره من تفتأس
كتب العلوم والتفسير والحديث ما يصرعه ويطول حده وأدعى من ضروب
القضاة العلمية والتجربات النفسية ما قصرت عنه أيدي أبناء الزمان ويعجزون
بأنه ترجمان اليراع عن أبرار هذا الشأن ثم أتته عاقلة ألقى عصا التيسار والترحال
بعر وسعة بهو بال من بلاد المولود كن فنزل بها نزول المطر على الفسح فأقام بها
وقطن وأخذ الدار والسكن ويقول وقوله واستوزر وناهب وألف وصف واشغل
بتدوين علوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة البيضاء وتخليص أحكامها من شوب
الآراء ومقاصد الأهواء وهذا إن شاء الله تعالى خاص به في هذا الزمن الأخير فبما علم
والله يخص برحمته من يشاء وعلماء الاقطار الهندية واجبالغ بعضهم في الإشارة إلى
اتباع السنة وقرود في موثقاته وحرره في مصنفاته على وجه ثبت به المنة لهم على
رغب أهل الحق وشمر بعضهم من سابق الجد والابتهاد في الدعوة إلى اعتقاد التوحيد
ورد الشريك والتقليد بالسان بل بالسيف والسنان لكن لم يدون أحد منهم أحكام
الكتاب العزيز والسنة المطهرة في العبادة والعامة وغيرها خاصة من آراء الرجال
نقصة عن أقوال العلماء على هذه الكيفية المشاهدة في موثقاته المختصرة والمطولة
مما طبع واشتهر وشاع وسارت بها الرجاك إلى اقطار العالمين العرب والعجم ونافع
منها بالجزائر واليمن ومالها ومصر والرافق واقطس وطرابلس وتونس ومدن الهند
والهندو وبلغار وطيبار وبلاد القرم وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده
المؤمنين وكتب علماء الأقطار إليه ومحمدوها ومفسر وها رسائل جمة أتوا فيها على نكت
التأليف ودعوا إلى جبري الدنيا لا آخره تقبل الله ذلك منهم وأحسن إليه والهم
وهذه الرسائل موجودة أسكتهم في أو آخر موثقات مولانا المترجمه نحن ارادها
فلما راجعها ليتضح صدق القول فيما سكتناه عنهم ثم إن الله سبحانه وتعالى خوله
من المال الجم الكثير والحكم الكبير والأولاد السعداء والنسب الحيد والحسب
الزيد ما يقصر عن كشفه لسان اليراع ولو كشفه الضياء ما أفاد الواقف عليه
الايقين وان انكرته بعض الطباع وهو الذي يقول لا خلاقه مقتديا بسلافة يتم
الحلال ولسان المثال اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور وان تصدوا
فدحة الله لا تقصوها ان الانسان لظالم كفار وقد آمن الا في عشر الخسرين
الامر المستعجل مع ما هو مبتلي به من سبابة الرياسة وقد لاجبة والانصار وكثرة
الاعداء الجاهلين القضايا والادار والمرجو من رب العالمين ان يصيحه الله تعالى عن
قال نعم هو أتينا في الدنيا حسنة فها في الاخرة قلن الصالحين والخلق الذي جعله
عسودا لاحسادا وصاير اشكرا وليصيحه قضا غلظ القلب جعلا داه وقه وحسد
ما أهله بأصاحبه فقتله وهذا ما سكتته المؤلفة على ترتيب حروف العجم
المطبوعة في مطبعة رياسة بهو بال الهندية وغيره من البلدان العظام الذين يداقه

في الخلق ما يشاء وهو المتفضل ذو الانعام

• (حرف الالف) •

كتاب

أجهد العلوم • تحاف النبلاء المتقين بأحكامها • تراصفة لها المحدثين بالقارسي
• الاحتواء في مسئلة الاستواء • الادراك في تخرج أحاديث رد الاشراك • الاذاعة
لما كان وما يكون بين يدي الساعة • أربعون حديثا في فضائل الحج والعمرة • افادة
اشيوخ في معرفة الماسخ والمندوخ • فارسي • الاكسير في أصول التفسير
فارسي • اكمل الكرامة في تبيان مقاصد الامامة • الانتقاد الرجعي في شرح
الاعتقاد الصحيح

• (حرف الباء الموحدة) •

بغية الرائد في شرح العقائد فارسي • البلعة في أصول الفقه • بلوغ السؤل من
أقضية الرسول

• (حرف التاء التوقية) •

حجة العبي في ترجمة الاربعين من أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

• (حرف الثاء المنقلة) •

ثمار التنكيث في شرح آيات التثنية فارسي

• (حرف الجيم) •

الجنة في الاسوة الحسنة بالسنّة

• (حرف الحاء المهملة) •

جميع الكرامة في آثار القديسة فارسي • الحوزة المكنون من لفظ المعصوم المكنون
• حصول المأمول في علم الأصول • الحطة في ذكر الصحاح الستة • حل الاستئلة
المشكلة

• (حرف الخاء المعجمة) •

خبيثه لا كوار في افتراق الامم على المذاهب والاديان

• (حرف الدال المهملة) •

دليل طالب الى أسرف المطالب فارسي

• (حرف الذال المعجمة) •

ذرائع الحق في آداب الحق

• (حرف الراء المهملة) •

رحلة السيديق الى البيت العتيق • الروضة الندية شرح الدرر والبهجة • رياض

الجنة في تراجم أهل السنة

١ • (حرف الزاي) •

• (حرف السين المهملة) •

الصحاب المروكوم في بيان أنواع القنون وأعمال العلوم وهو القسم الثاني من أبعاد العلوم • سلكه العبد في ذكر شايخ السند فارسي

• (حرف الشين المجهلة) •

شمع المجهن في ذكر شعراء زمن فارسي

• (حرف الصاد المهملة) •

• (حرف الضاد المجهلة) •

ضالة لئلاشد الكتيب في شرح التظام المسمى بتأيس القريب

• (حرف الطاء المهملة) •

• (حرف الظاء المجهلة) •

نظر الاطلى بما يجب في القضاء على القاضي

• (حرف العين المهملة) •

المعلم الخفاق في علم الاشتقاق • العبرة بما جاء في الغزو والتهادة والهجرة
• عون الباري بحل أدلة البضاري أربع مجلدات

• (حرف الغين المجهلة) •

غمن البان المورق لمسنات البيان • غنية القاري و ترجمة ثلاثيات البضاري

• (حرف الفاء) •

فتح البيان في عقائد القرآن في أربعة مجلدات • فتح المغيث بفقهاء الحديث • الفرع
الدامي من الاصل السامي فارسي

• (حرف القاف) •

قصد السبيل الى ذم الكلام والتأويل • قضاء الارب في مسئلة النسب • قطف
المر في عقائد أهل الاثر

• (حرف الكاف) •

كشف الالتباس • ماوسوس • الخناس في الرد على الشيعة باللسان الهندي

• (حرف اللام) •

لف القماط على تصحيح ما استعمله العامة من الاغلاط • لقطه الجبلان • مما عسى الى
معرفة حاجه الانسان

• (حرف الميم) •

• شيعيا كن القرام الى دروس دار السلام • مراجع الغزلان في تذكرا ديار الزمان
• صدك الختام شرح بلوغ المرام باللسان القاري منج الوصول الى اصطلاح
أحاديث الرسول باللسان القاري

• (حرف التون) •

نيل المرام في تفسير آيات الاحكام

• (حرف الواو) •

الوشى المرقوم في بيان أحوال العساكر المنشورة والمتنوع وهو القسم الاول
من أجدد العلوم

• (حرف الهاء) •

هداية السائل الى أدلة المسائل بالتاريخ

• (حرف الياء) •

يقظة أولى الاعتبار فيما ورد في ذكر النار وأصناف النار هذا ما وقع في الماضي
والى الآن في الزيادة والتوجه الى تصنيف كتب شتى وفي الحقيقة ان مثله لا يكون في هذا
الاول مع ما هو فيه من الامتحان وقد آن ان نقبض جواد المصلي عن الطراد في وصفه
فان الكلام فيه بصورتين وباب زيار وفيما ذكرنا كفاية لاولى الالباب والله
الموفق لاصابة الصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم حرره الفقير الى
رحمة ربه الكريم الباري حسين بن محمد السبي الانصاري العياشي الساكن
سالايلدة بيوال حرره الله من الزوال وصلى الله على خير خلقه وتبتم ربه محمد
والله يصيبه من بعده وبشرى وكرم وسلم بتاريخ شهر ربيع الاخر سنة ١٢٩٦

(تقاريف تروق الاقطار على عون الباري ونيل الاوطار)

لما سمرت بمصر من هذين الكتابين شمس طبعهما وازدهى من روضهما الانيق
 بهيج نعمهما قرظهما باطن جهازة العله وأفاضل الادبا والنبلاء فمن قرظهما
 محسروا المشكلات بشواقب أفكاره ومحسروا الطروس بدائع لواضع أفكاره الحبيب
 الكامل والمحرر والفاضل حضرة الشيخ محمد البسيوني وأودع
 الاعلام بالجامع الازهر فقهه وكيفية وشي وجبر وهاتك
 فائق مباتيه ورائق شائق مباتيه

ان أجل رزية تليسا عارنا الصفح حليا واكمل حلية من نقائس النصف بها تقربا
 وأبهى ما تنعمه قدح محافل الالباب وأنشئ ما تشد اليه وكتاب جهافل الاذواق
 ويستطاب حده الفائق أن تفضل على الانسان بالآلة المتواترة وشكره الاذن
 أن جل منه بالبيان باطنه وظاهره وهذا لنيل الاوطار كما يجب ويختار وصلاته
 المتصلة وسلامه المسلسل ونجلاته المكتملة واكرامه التي لا يحيط بكنهه بعمل ولا
 مفصل على من أنزل عليه كتابه الكريم وأمد بعون الباري الى صراطه المستقيم
 واتبع الملوك آثاره واقتفت أخباره وعلى آله وأصحابه خير آل واصحاب ما وفق
 بكال حسن الطبع محمد الى الصواب (وبعد) فلما كان من أكرم من الاشتغال
 بكتب السنة اذا تمسك بها متمسك بالسبب الاقوى والعمل بها هو التقوى
 والاخلاص في السر والنجوى وهذا من الله فضل كبير وخير كثير وكان من أعظم
 من بحراهما العتق ومن بصرهما الخضم اعترف وبلغ غاية لا وصول اليها ونهاية لمكانة
 لا يمكن الاطلاع عليها من لا يقال بمثله فضلا وشرفا وحسب الجنبه بما لا وكني شيخ
 الاحلام والمسلمين والنجبة في الدنيا والدين الاستاذ محمد بن علي الشوكاني متعه الله
 تعالى بالمشاهدة في دار التمام الميمد المطلق والخاص الذي هو أعظم موفق من أوفى
 عمر في احياء السنة الحمديه والاختيار الصيحة النبويه حتى أنه في نيل الاوطار
 من أسرار متقى الاخبار المشاهدة بالتقدم عن سواء وعلوه على من دناؤه ولعمري
 اقتدأ بقوله الذر الجليل واته على فضله كبر شاهد كما قيل

ثلاث آثار تامل عليها • فاطنروا بهذا الى الامتار

كيف لا وهو الكتاب الكريم والسفر العظيم المجهزات آياته غير المتشابه بمكانه
 فلا ذاية قول الواصف والكل عند حده واقف

وعلى تفنن وامق به محده • يبقى الزمان وفيه ما لم يوصف

فما أعظم مؤلفين مؤلف قد آيد وما كل من أنشأ في المراد وكمر به كثير من
 الاثمة المحققين وكأنه الكتاب وهم عنوانه ولثم الانسان وهم لسانه وكفى بتلفه
 العلامة الهام من همام والقهامة الامام من امام الملك المؤيد صاحب العز المؤيد
 أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البضاري من لا يوازيه في فضله
 مواز وحاشا ان يباريه بمجاري من عم فضله واشتهر عدله وجمع بين أبهة الملك

وشرف العلم وسادق قومه بالذل والحلم فقه من عالم فاضل ومثل عادل في المخلقات
عند ازديحام معارك الافهام كنه في البيان من فتح عين وهل بعد انحاء التبيان
منه بالفضل لمغير اليقين وتاهيك بمن في كل فن استجدام وبلوغ المرام وحسين
لهيا كليل الكرامة من دليل على انه صاحب التقدم والامامة وكيف لا وله بقية
الرائد وهو الملبى كل فن لكل طالب قاصد وهكذا هكذا ان يكون الملوك في المعارف
وحسن السلوك فدهره كاطاعات وحسن اتباعات وابطال ابتداءات في
احكامه ثالث المعمرين واشراق آياته ثالث النورين ومن لم يمتد له الاحتواء على
الكالات والادراك للماليس لمن المعاني غايات فحبذا بمنهج الوصول ونيل المرام
وبلوغ السؤل ولاخر وفي التفرع الثاني من الاصل الساسي وبالجملة فان له الجفنه
والموعظة الحسنه وكفى بعون الباري من كتاب وفي نفسه الى العوالم كتاب جميل
في اتقائه وحسن أساليبه عن التظير ولا يساعده على الاساطة وصف لطيف ترا كسبه
تعبير حقيق بان يسطر بالنور على صدور والخور كتاب عام الانتفاع شاهد قوله
بانه عظيم الاطلاع والمشارف في الخافقين مسير النورين وقصده الطلاب من كل
باب اعتقت بطبعه لعموم نفعه تاج الملك المنكل شاهجهان بيكم كما كنه به ويال
الحمية ومن هي بها الحضرة السلطانية حرم الملك المشار اليه والعول في استقامة
ملكها عليه وأنفتحت على طبعه منها احسانا وتفضلا وامانة ولما انشرفت شمس
كال طبعه بهامش نيل الاوطار وكان له طية كانه له سوار قلت مؤثرنا ذلك والله
أعلم بما تافك

حدد تقنا بلا بديل الابداد • معربات عن أطيب الاشجار
عن نسيم الصبا ولو كان معالو • لامن البيان عن ندى الازهار
راقصا حسنه عن ابن كثير • واوباعن مشارق الانوار
عن خليب الاطيار لابن ربيع • عن زهير في منبر الاشجار
عن شقيق زاهد متعنه حماده عن مسلسل الانهار
عن جنان المتنوع عن اؤزو المن • ظوم منها عن عقد نيك الدواري
أن نيل الاوطار وفي شرح الصدوق طبعنا لتابعون الباري
فينيل الاوطار تلنا حرما • ثم في جمع سنة التمام
فصرت جميع مسائل للشو • كافي في علمها أعز اقتصاد
فقدنا الصدوقه بالشرح مضمنا اليه خزائن الاسرار
وبعون الباري تفضل صدق • قنوني في شرح اختصار البخاري
شرح ذي الاقتدار في العلم ذي ملك • طبع به ويال الاغر النجار
ووقت بالجميل زوجته في • طبع منظوم هذه الاسفار
ككفت صرف ما اليه دعا لما • لائقا ما من فضلها المدرار
لجزى الله جامعين خيرا • وجبا هم منازل الابرار

وغدت في القسـة ساجدة • قـربال الافـضـال ذيل النـخـار
 كـتب في الـمـديـث أـغـنـت حـديـثا • عـن قـديـم مـن سـالـف الـاعـصـار
 قـد تـمـلـت بـطـونـها بـجـواش • كـهـصـلـي مـعـاصـم بـسـوار
 فـي الـعـذـر في عـذـار مـجـيـا الطـبـيع مـنـها اذ اخلـعـت عـذـاري
 قـسـل حـسـن فـيـا سـوا هـن طـبـعا • لـيـس الـامـنـسـن بـالمـسـتـعـار
 رـلـي أن تـكـمـل الطـبـيع فـيـها • و فـجـلـي الـكـال في الـاضـعـار
 و اسـتـنـار الـوـجـود مـنـها بـمـا قـد • نـجـمـت مـنـه طـلـعـة الـاقـار
 قـلـت فـيـها عـت قـارـخ بـطـبـيع • و قـت نـيـل الـاوطـار عـون البـاري

٨٣ ٥٥٦ ٩٠ ٢٤٨ ١٢٦ ٢٤٤

سنة ١٢٩٧

ومن قرظهما علامة أو انه وقهامة زمانه صاحب الانشاء الآخذ بقول الالباء
 حضرة الشيخ محمد د العالم التي الابز أحد أعيان مودى الجامع الأفهر
 ولقد أحسن المقال وأبدع فيها قال

«(بسم الله الرحمن الرحيم)»

الحمد لك اللهم اني مننت علينا بجيل الاوطار وتشكر ان أحدفت الينابيع تشهذه
 الازهار من جليل الاسفار ونسلي ونسلم على نبيك المرسل على هواي من نيرات
 الدراري وعلى آله وأصحابه واتباعهم المستعنين على اقتناء المفاخر بعون اليساري
 «(أما بعد)» فهاضمة الله الاقطار المصرية من جليل الكتب المرسلة من الاقاليم
 الهندية أربعة كتب جليلة المقدار عظيمة الاخطار جامعة ما تفرق في بطون
 الاسفار من السنة النبوية كافة بما تشتمل من نفائس الطريقة الحمديدية مميزة
 ما كثر في أكنة الدفاتر الغريبة مخروجة ما اجتنق في بطون الاسفار الغريبة مع تحقيق
 للمقاصد وتخليص لا كدار الموارد وتم ذيب تهذيبه أعطاف المنقول طاريا وتنقيح
 نقض منه الالباب مجبا وكيفا لأحد هدا مصنف الامام الكبير والقُدوة في كل
 خطير البالغ في كل فن غاية الامانة الزاهد الورع السفي ابن تيمية وثانيها شرحه
 الذي جمع فادى واحكم ما قصد أصلا وفرا للامام المجتهد والاملي المنفرد الآتي
 فيه بما يطرب المناث والمناثي فاضل الاقاليم العينة العلامة الشوكاني وثالثها
 التعبير الصريح للجامع الصحيح تصنيف العلامة الزبيدي ورابعها شرحه
 الشاويح للصدور المنهون فلكه بهائيه مهمات الامور السالفة في جادة السبيل
 بما هو أجي وأجر من انبعاث المسبوك لحضرة الامام المجرم السيد محمد صديق بن حسن
 الحسيني القنوجي البضاري قرين السيد المحتشمة المعظمة فواب شاهيوان يكيم التي هي
 بقاء الاقاليم من أجل الملوك ولما اشتملت عليه أيدها الله من جزيل الكياسة وحازته
 من جليل اللعبة والسياسة والابهة التي تخرقونها الاضناق وهي خاضعة والمهابة
 التي ألست كل غصن فرملايس الاتقياد من القبحاج الشاسعة والشفب بعب المنافع
 العمومية والرغبة في اقتناص فرص المساعي الخيرية أصدرت اذنهم العسكري
 بطبع الكتب الاربعة المذكورة فارسلت اضر وطبعت بالمطبعة الكبرى في
 أحسن هيئة وأجل صورة فجزاها الله عن منيعها المرسل جداول النفع في كل واد
 والمدني الباني غمار المعاني بما يبلغ حسن مقاصدها غاية الامنية ونهاية المراد آمين
 فله يقمه ويرقه بقلمه خادم العلم التبريق بالأفهر محمد د العالم

ومن قزظه القودعي الذي شهدت له اسان البراعه بانه المشاوي في ميدان قصاصه
والجراعه الرافق في حلال الدلوم المتعل في المتطوق والمقهوم حضرة الشيخ
محمد عبد الرحيم أحد الاعلام بالجامع الازهر لا زال عملياً الطروس
بفرائد الجواهر وملك عقدياً به الابهي ورحيق
معانيه الاطيب الاشمي

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

حمد الله تبارك وتعالى وتقرعن نيل الاوطار أقماره وتعل برونقه السطور وتبلى
باسناد معتق أخباره صفيات الدهور ومبلا توسلا على السيد الطاهر المستقيم
أسرار بعون الباري وعلى آله وأصحابه البوث العتوري ما أسندت الاحاديث اليه
وما ألقت الجوامع العصية في الامه • (أما بعد) • فقد سرحت الطرف في روضات
الحقائق وتعمت الفكر فيما برز منه يد العكرامات ونظمت عقوده الجوهريه
أفكار الابداع وقلدت العصر بتلسم قلائد الاشراق ألا وهو شرح الحديث
الذي اشتهر صيته في الاتفاق وجمع من المحاسن والدقائق ما يقضي بالسباق المسعى
بنيال الاوطار من أسرار معتق الاخبار فاذا هو طرز بالجوهر على صفحات السطور
ما يحوى من التحقيقات الرائقة والتدقيقات الفاتحة الشارحة للمدور حيث
أودعه مؤلفه من المقاصد والقوائد والشوارد ما لا يدخل تحت حصر ولا يحيط
بكمهها أحد من أهل العصر كيف لا ومؤلفه يستجد لزمان فادرة الالوان
الامام المشهور في الاصول والشروع المقتضى في كل فنون فكانت منه فائده ليله بالجه
وتصانيفه المهمه المرموقة بالعيون شيخ الاسلام وتاج المحققين فائده زمانه سيدنا
ومولانا لعلامة الشيخ محمد بن علي الشوكاني نفسه ده اقره برجه بجا من الخلق اجمعين
وقد تم فيه من الاحاديث الواردة العصيه ما لم يقر عليه الامام العلامة أو البركات محمد
الدين عبد السلام مصنف المقتضب (أسرار معتق الاخبار) الذي أفرغ فيه كل
القرصه وجمع فيه الاحاديث النبويه المشتملة على أصول الاحكام التي هي مستند
كل امام وبالله فهو الشرح السابق في الميدان ينظر اليه بما كسر النظر ذوو البصره
من الفضلاء ذوي القلوب المستنيرة وقد تم طبعه على أكمل الحالات في مطبعة
بولاقي الميريعة الكبرى المشتمكة بجميع الادوات فمرسعة ابواء على غاية من التحصين
والاتقان تقع اقبه الامه على مدى الازمان (وقد زادته) وتقاوبها وبوجهه
ما زين هو امشيه والطرر بانواع الطائفة والتحقيقات القور من الشرح المسعى
بعون الباري لحل أدلة الخدري على التعبير الصريح لاحاديث الجامع المصيح
المشتهر بالزبدي مختصر الجاوي وهو شرح لم يفسح على منواله ولا ينكر أحد
على مثاله فهو أعذب من الرحيق على مناداة الرقيق واحسان الورود على حياض
الوحد وأشهى من غر الرياض وأحلى من الناعسات المراض لانه حوى من الدقائق
وأحرز من الرقائق ما لا يدركه أحد العصرين من المدينين والاتقنين فانه أمان

مخدرات الافكار وأبرز مرامس الابتكار وجمع ما تفرق في غيره من المؤلفات وفاق
 بالتحريض لهذا مذهب مع غاية التصققات والقواعد الاصولية والقروع الاجتهادية
 فلا يدرك شأوه الفحول وقد تفرق في الوجود على اكل طبع وأجل وضع مأمول
 كيف لا ومولفه العلامة الاوحد العلم المفرد خاتمة الفضلاء المحققين ونادرة أهل
 العصر أجمعين الذي يرجع اليه في المشكلات وتشد إليه الرسل في المهمات
 الجامع بين الفضيلتين فضيلتي العلم والتسبب الشريفين الخاتون تقي السيف والقلم
 ذوالدولة والعزالات السيد العلم الامجد المؤيد يصير مولد الباري الشريف
 الحبيب أبي الطيب السيد محمد صديق بن حسن الحسيني القنوي البصري ملك
 ملكة بهو بالآلاف الاقطار الهندية حوسه الله وبلغه الاماني بجاه خيرا البرية فهكذا
 تكون الملوك وهكذا يكون صراطها المستقيم المأمول من الاشتغال بالعلم الشريف
 وحمل الشريعة الفراء القديس بها كل قدر منيف لانهم الكواكب المقننى بهم
 ان أفلت الاخلاص الهادون للامة الذين ينال بهم كل عز ورفعة ونفاز كما قيل في هذا
 القليل

أتم للورى كواكب علم • في اقتداء ان غابت الافكار

يا حبا الله دولة قد حوتكم • كل عز و زاد فيه القطار

وكان طبع هذين الكتابين العظيمين الجليلين النافعين على طرف ذات الشرائع
 الثقية الثقوبة القواضل والفضائل التي دينها حب العلوم ونشرها يقع في الدين
 والدينان هاتيك الرسوم قد ظهرت نفعها في عصرنا وعادت بالقوائد المعجزة
 على أهل عصرنا فهي صاحبة الهدى والهدى اللاتيل الواردة السائدة عن أصولها جليل
 عن جليل الشهرة بحسن الاخلاق والشيم السنية وكل خصله من خصال الاجلال
 الملكة المعظمة والرتبة العظيمة واب شا هيمان يكمل ملكة مدية بهو بالآدم الله
 عزها وسعدها ونفها ومجدها ووقعها الى امثال هذه الشرائع التي تذكره على مدى
 الدهور وتنايلها الاجور وترقى بها أهل القصور ومجلسهم تمام طبعهما الاجتهاد
 العلامة الفاضل والرحمة الكامل الخاتون كل خصله عليه المحترم الشيخ أحمد الباي
 الحلي أحد الفضلاء الازهرية وكل ثقة هذا الكتاب ثم الله القاصد ولا زال
 ينشر بيننا ظهورنا امثال هذه الهدايات مانع المرام وقاح مسك الختام وصلى
 الله وسلم على سيد الاولين والآخرين واسطة عقد النظام وعلى آله واصحابه وورثته
 التقى الى الله عز شأنه محمد بن عبد الرحيم بن مسعود الطوطاوى

خدم العلم الشريف بالآزهر المعمور

وعن قرة ظههما معدن الطائفة وكثر المعارف والعوارف بهيمة الاديه وأوحد
التبلاء أحد مشاهير الجامع الأزهر الجليلي الشأن حضرة العلامة
الشيخ أحمد عبد الفتى رضوان وعلاه في سلافة
وشذى بصيرة أعرافه

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

شمسك يا من من علينا بنيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار وبعث على رأس كل
مائة من السنين من مجد دل هذه الامة أحرار الدين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
المبعوث بالدين القويم والشافي برزال حديثه كل قلب سقيم وعلى آله الذين نصروا
دينه بهون الباري قنقى يهدت مدحهم كل غادومارى • (أما بعد) • فان أجل
العلوم نفرا وأرفعها قدرا ما تعلق ببيان أنوار السنة السنية وارتبط بعرقان أسرار
الكلمات النبوية اذ في ذلك تأييد عالم الشريعة وتشييد معالم مبانيه الرفيعة
واحيا ما اندوس من شعائر الدين واهدا من ضل عن طريق الحق المبين وقد قبض
الله هذا الأحرى كل عصر من يقوم في تأييد الحق يهمل لواء النصر وكان من قبضه
الله تعالى لهذا الأمر العزيز المثال الرفيع المثال الامامان الهمامان والعلمان
الاوحدان والسيدان الكملان والقدوران الطالمان والبحران المتسلطان
والطودان الشامخان الاذان جماع على مواد منهاهل العلوم وان فقر ما بالتعليم
والتعلم بمحققان وفي ارتضاع مدى المعارف وارثا ف كاس العوارف أخوان
نديمان فوما كانه رقيب ولا أقول كأنهما الظالمان فلا يكاد ان في فضيلة يشترقان
وكل أخ يشارقه أخوه • لعمرك انك الا لفرقدان

وهما الملك المؤيد من الله تعالى باطنه السارى أبو الطيب صديق بن حسن بن
على الحسيني القنوجي البغاري واستاذ المصنوع من ربه فيل الامام شيخ الاسلام
محمد بن على الشوكاني فاما الاول فقد شرح كتاب التجميع الصريح لأحاديث الجامع
الصحيح بهذا الشرح الذي ليس كمثل كتاب ولقد أدق فيه من علوم السنة بالذهب
المنجذب فثقاق كل وجيز ووسيط ووسيط ودل على ان مؤلفه البحر المنضم المحيطة
وانه في سعة الاطلاع أقوى يد وأوسع باع مع فهم كالمصدر الحلال مما لم يضطر
تفسيره لأحد يال وسماه هون الباري لحل أدلة البغاري فقه دوما أعرفه بالمثون
والاستياد واعلم بالجوامع والمسانيد ولا غرو فكم الملك ملوك الكلم والكلام
صفة المتكلم فمائلتك بلم انضم الى ملك وسلطته فما أحسن رونقه الباهر وما أحسنه
فهذا عليه رونق العلم وحده • وهذا عليه رونق العلم والمالك

فلا أحرم الله المسلمين من أمثاله وأما جميع ما ربه وأما له وأما الشافي فانه شرح
كتاب المنتقى للعلامة محمد الدين عبد السلام المعروف بابن تيمية الاتام بهذا الشرح
الذي سماه نيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار الدال على شدة معرفته بمائل
الخلاف والوفاق وقوة استنباطه واستنتاجه ما تطاول اليه الاحناف وترقب

لعمان بركة الاحداق وتسكب في تحصيل شوارده موع الاماق وتسابق اليه
فرسان التحصيل فلا يجد كل الى نيله من سبيل

وتب تسقط الاماق حسرى • دونها ما رواه عن رواه

فقه من امام جليل وحرهم انبيل ادام الله عليه غيث احسانه وشعله يعقوه
وغشوانه وقصارى الامراء ليس اهذين الكاين نظير في هذا الباب عند ذوى العقول
الذكية والاسباب لكثرة فواتدهما مع شدة اختصارهما بطرى اتمه مؤلفيهما
احسن الجراء احساناته الوافرة وجهنا معهما في دار الآخرة

الحمد لله ما أتى لنا طمعا • وما رجونا من اغضاله وقعا
أنبيل الاوطار في بعده طلب • كاذب وهذا يعون البارى قد شعا
ما مثل ما ألقا التوكان قطروى • ولا يمثل البصارى صفة معا
كنى بكل دابة الا أن صاحبه • أجبل من كان بالعرفان ماطعا
فه لله من حبرين قد كمالا • وفي معاه العلاء بدراهما طاطعا
لله كم قدمت أيديهما عملا • جزاه الله خيرا بالذى صنعنا
يا ابن الكرام ألا تدفوق تبصرنا • قد حدد ذلك فخاراه كن معنا
والطبع في مصر لا تحفظ الذرقة • قد ألبسنا من حل الحفاة خلعا
فقلت مذكرا طبعها أوروخه • بمنى طيب الاقان قد طبعها

١٨٦ ٥٨٣ ٠٢١ ٥٠٧

سنة ١٢٩٧

وهذا ما قرظ له ما به أديب مصره ونشوة سلافة عصره بهجة الوقت ونخضة الزمان
العلامه الامام عثمان افندي رضوان

والشمس وضحاها والقمر اذا تلالها ان كلام من هذين الكتابين الكتاب مسطور
فرق منشور يقول مطالعه مقتبسا أنوار وصفه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا
من خلفه وهل يأتي بمثل الزمان أو هل أتى على الانسان لا والذي خلق الانسان علمه
ليبان لقد أعرب، فهامة يعرب وتخطان واقام على وجود الالهة آيات بينات فان
لم تصدقوا به قالوا بعشر سور مثله مفتريات فكل مواضعه بلاغة يجيب التسليم ويتعين
الانقياد اليه فصاحه من كل ذي قلب سليم فهكذا هكذا تكون كتب الاحاديث
النسوبة وهكذا هكذا تفرق عرائس البلاغة مختلطة في الحلال العسقية وهذه في
الحديث غاية وفيها الكفاية أو هل يعدل الاوطار يكون لشيء ما انتظار ويعون
الباري هذا بلوغ المرام للقضلاء وانضاف النبلاء وكفى بهذين المؤلفين من مؤلفين
ومؤلفهم ما من مؤلفين فقهه والاسماء تاذلوا كافي قدسار فضله الركب اليماني
ولعمري فكيف في العلم اها دونفع ولوتره الدهر بغير أبي الطبيب الحسيني ماشفع لها
هو الاشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء وحقيقة كانت تكون الا لا تكون
الابناء ولما ليس نيل الاوطار بالطبع له الجمالة وغدا يعون الباري كأنه البدر
وهو الهالة قلت مادساحسن وضعهما ومؤلفاهما طبعهما وان لم أكن من فرسان
هذا الميدان وأما الفقير اليه سبحانه عثمان عبد الفتاح رضوان

ساجع البين بالبراعة فني • في رياض من البلاغة خنا
معبر بالماضي صحيح أحاديث قد عايت وى فرادى ومنشئ
حيث نيل الاوطار بالطبع وافي • مقصد في الجلال حسا ومعنى
بعدي نيل الاوطار ما من كتاب • في صحيح الحديث يعنى ويتقى
للامام الشوكاني جل مقاما • من امام والكل منه أدلى
من يضاهى محمد عند ربى • وعليه في محكم الذكر أنى
بالكتاب المبين جاورنا • حين أن جاء قايه آمننا
واستقنارت بدو ربه سنناها • فازاحت ليل المهلة عنا
وأرتنا صوغ المعاني عقودا • وعلى حسن سبكها عودتنا
لم يدع مجبزا محمدا لا • جاء نامنه مظهرا ما استكنا
وبتحقيق الحق كم قد أرانا • منه حسن الارشاد أبوفنا
شرح الصدر شرحه للمباني • بعمان في القف تشهي الحق
يسترق العقول منها نظرف • صير الحر لبراعة فنا
قد كسا الطبع الجبل جالا • ويعون الباري قد ازداد حسنا
ان دعون الباري عليه به • هالة البدر في كمال وأسنى
أو سواد تره بقاتية أو • نمرات من فوق غصن يحيى

ياله ياله مكتوبا عظميا • ليس ما في الزمان يحكيه وزنا
 ملحقا من الحديث دقيما • يبين الامانيه تنقى
 جز ذيل القطار مجبا على ما • صنف الغير من قديم وأغنى
 ورواه كما علمنا كنعنا • يصحح الاستناد فضلا وما
 ما عجيب وانه الصبي • وأبي الطيب الذي جعل لنا
 ونعاني كما ترى من تلخير • في سماء الكمال وازداد عينا
 صادق الوعد بالوقائمه ملبعا • وأبو الطيب المسمى المكشي
 من يشابهه في الملوكة جيعنا • وهو ابن الحسين بالنسب لنا
 ليدع في الانام عدلا لكسرى • ولدى اليهود فاق معناه معنا
 ما يجاريه من يجره الا • صير الهام منه للسيف رهنا
 من يحاكيه في الوري وهو فرد • شاديت العلا وأسس صبي
 أبل النقي والاضلال رشادا • وكذا الخوف في نواحيه أمانا
 وتبا هت به جهو بال لما • فرض العدل منه في سارنا
 وبعون الباري يدوم علاه • لالى غاية وما هو في
 مزارنا منه بالطبع قلنا • أدرك الطبع منه هو ما في
 علت شاميان يكسب فيه • انه في كل الممالك يمشي
 فاعنت بالانفاق طبعاه عليه • ليدم الجميع دون استننا
 بالهام لكسرى جهو بال صارت • مذوتها في ارتقاه تم في
 أحكمت فيها حكمها وأقامت • لعمري فيها من العدل ركا
 والحسيني يفت به نسيم كفوا • قد اقامته بالنبابة صونا
 وكفى شاهدا وأقوى دليل • بالكاتبين للسدي قد قلنا
 فينبيل الاوطار كان مرادى • وبعون الباري أرى المقتنى
 وهما في الحديث أعلى وأغلى • أبوازيهما السوي لا وأنى
 لبسا طبعنا حلة الحسن لنا • سمح الدهر باقنى كان لنا
 ثم لما تكامل الطبع لطفنا • فيه ما بالغ النهاية حسنا
 قلت في تاريخهم مايت شمر • راق شكلا ورق مبنى ومعنى

طبع نيل الاوطار انتهى بحضرة
 ٠٨١ ٠٩٠ ٢٤٨ ٠٦٦ ٨١٢

سنة ١٢٩٧

حيث عون الباري به راق يمنا

٠١٨ ١٢٦ ٢٤٤ ٠٠٧ ٢٠٩ ١٠١

سنة ١٢٩٧

(وبعض فضلاء الهند تقريرا نضر من النصار)

على نيل الاوطار شرح منتي الاخبار)

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لله الذي شرح بعارف عوارف السنة النبوية صدورا ولبانة ورقوع بسماع
أحاديثها الطيبة أهل وداده واصفياته فسر سرراتهم في رياض وروضة قدسه
وشانه أحده على ما وفق من ارشاده وأمدى من آلائه وأشكره على فضله المتواتر
الوافر وأسأله المزيد من عطائه وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له المقدر في
صعديته بعز كبرياته موصل من انقطع اليه الى حضرة قربه وولائه ومدوجه
في سلته خاصته وأحبائه وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المرسل بصريح القول
وحسنه رحمة لاهل أرضه وسماته المسمى للعنقل الموضوع بشوارق بوارق لا لانه
فانقرت مشكاة مصباح نيل الاوطار من أوارش ريعته وأنياته على الله عليه وسلم
وعلى آله وأصحابه وخلفائه (وبعد) فان علم السنة النبوية بعد الكتاب العزيز أعظم
العلوم قدرا وأرقاها شرفا ونفرا اذ عليه مبنى قواعد أحكام الشريعة الاسلامية
وبه تظهر تفاصيل مجالات الآيات القرآنية وكيف لاومصدره عن لا ينطق عن الهوى
ان هو الا وحى نوحى فهو المفسر للكتاب وانما • نطق النبي لنا به

وان كتاب نيل الاوطار شرح منتي الاخبار للامام الرباني والمافظ الصمداني
محبي السنة وقامع البدعة محمد بن علي الشوكاني العياشي الصنعاني قد أظهر من
كنوزها طائفا لاهل البهجة ابرز البلاغة وبرز حاز قصب السبق في ميدان البراعة
وأحرز وأتى من القوائد بما لم يسبق اليه ولا عرج أحد عليه فانقر ديكثرة فرائد
القوائد وزوائد العوائد فلذا رجع على غيره من كتب هذا الفن وتحررت بالثناء
عليه ألسن اولى التحقيق والفظن وإطال المزاد الشوق المجاز وحسد الطوق الى
الوقوف على هذا الكتاب واستجملاء عرائس فوائده الخبئة في خضون الابواب لاسما
نبلاء العصاة الحديثة أولى الآراء السديدة والاخلاق السنية ولما لم يكن في بلاد
الهند متمسرا ولا أحد له من علماته منذ كرا وعز وجوده في هذه البلاد واعيا
طلابه طلبه الحديث الامجد حتى انفلقت دون مرأهم ابوابه وبجرت عن اكسابه
ذات يدهم وتمذرت اسبابه لحيث تذا توجهت عناية مولانا الامام والسيد المصطفى
أبو البطين الحافظ الشريف صدر العلماء الاعلام المسندين وعدة المحدثين المعتمدين
شريف التجار عظيم المقدار الذي انقضت به بهو بال على جميع الاقطار واتحبرت
بوجوده علوم السنة والاسمار النواب والايام أمير الملك السيد صديق حسن خان
بهادر لان المشير قائد ركه الباهر الاوى والاحق يقول القتال القاتل القاتل

أتمته الخلافة منقادة • اليه فقير وأتياها

قلمك تصلى الاله • وللميك يصلح الاله

الى تحصيل هذا الكتاب بالجد والاجتهاد وبذله فيه تنافس الاموال الجياد فوجه

الشيخ العلامة القاضي حسين بن محمد الانصارى البغدادى بلغه الله جميع الامام
 يبدل وسعه في التصحيح عن ذلك المطلب الى ديار العرب فلم يرل الشيخ المذكوور مشغرا
 همته الى انجاح ذلك المرام وباذل وسعه وسعيه التزم الى ان يسرقه بعد برهمن
 الزمان هذا الكتاب بفضل العزيز الوهاب وكان من حسن الاتفاق نسخة مصححة مقرونة
 على مؤلفها حريضة ببعض الخانات وزيادات اثبتت بقلم مصنفها فلم يصل الشيخ
 حسين المذكوور من ديار العرب هذا الشرح الى هذه الديار وتحت برؤيته الاقطار
 تنافس فيه المتنافسون ورغب فيه الطالبون واستشرفت اليه نفوس كثير من
 العلماء الفضلاء وتسارع الى طلب الاستفادة منه جم غفير من الازكياء والتبلاء ومن
 حيث انه نسخة واحدة ولا يتم بها الكل طالب وراغب عوم الفائدة مع كبر حجمه
 وغزارة علمه ولا يكمل المراد ولا يتم نفعه للعباد من حاضر وباعد الا يتيسر طبعه ليقتطف
 كل عارف من ثمرات فوائده بعد تنقيحه ولما وقفت عليه وبه احساس والتفتل الجسدية
 شمس الاقبال ما كته يهوى من تحتها الثناء على الادواء ويلفت من كل وصف
 جبل منتهاه فواب شاهجان يكلم صاحبه ادام الله تعالى اقبالها وباولفها اوفى اولادها
 واخفاها عن لها ان يطبع فأرسلته الى دار الطباعة العامة الزاهية الزاهرة بمصر
 مصر القاهرة التي هي بحسن الطبع ودقة التصحيح معروفة مشهورة وفضائلها
 مذكورة مأثورة ليم نفعه وينفع لقطه ويتيسر على الطلاب تحصيله وينفع
 لكل طالب وراغب طريقه وسيله معسى أن يكون ذلك خراوذا كرا اذ هو المقصد
 الاعلى الجليل والمقصد الاسنى الجليل فطبع بها انحاء في هذا الزمان فترة وللصدور
 به انشراح وللمعيون فترة حيث طبع على الوجه المرضي الجليل وقول حتى تصح على
 نسخة مصنفه آتاه الله الثواب الجزيل والحمد لله الذي نعمته تم الصالحات وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

الجزء الاول من نيل الاوطار من أسرار متقى
الاجبار لآمام المحققين شيخ الاسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
تفقه الله تعالى
والداني

٢

وبهامشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للشيخ الامام العلامة الملك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحداد بقى القنوجي البخاري فسخ الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي رحمه الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح جنته

بسم الله الرحمن الرحيم

أحدكم بأمر شرح صدورنا نبيل الاوطار من علوم السنه وأفاض على قلوبنا من
أزوار معارفها ما أراح عنان من ظلم الجهالات كل دجنه وجاهها بجملة صفدوا
بسلال أساندهم الصادقة أعناق الكذابين وكناها بكفة كفوا عنها كغير
المتأهلين من المتأهلين المرتابين ففدا معيتها الصافي غير مقصود بالا كدار وذلال
عنقها الشافي غير مكندر بالا قذار والصلاة والسلام على المتقي من عالم الكون
والفساد المصطفى لحمل أعباء أسرار الرسالة الالهية من بين العباد الخصوص
بالشاعة العظمى في يوم يقول نفسه كل رسول نفسى نفسى ويقول أظالمها أظالمها
النقات بعثت الى الاحمر والاسود أكرمهم امتالة ما ظالمها نبى قبله ولا ظالمها وعلى آله
المطهرين من جميع الادناس والارباب الحافظين لمعالم الدين عن الانداس
والانطعاس وعلى أصحابه الخالين بأشعة بريق صوارههم ديار الكفران الخائضين
بجفلةهم درج لهم لنصرة دين الله بين يدي رسول الله كل معركة تتقاسم عنها الشجعان
(وبعد) فانه لما كان الكتاب الموسوم بالمتقى من الاخبار في الاحكام معالم بنسج
على يدع منواله ولا حرو على شكله ومثاله احسن الاثمة الاعلام قد جمع من السنه
لمظهر معالم يحتمس في غيرهم من الاسفار وبلغ الى غاية في الاساطة بأحاديث الاحكام
تتقاسم عنها الدفاتر الكبر وشمل من دلائل الماثلة فانه قد تفتى دون الظفر
يعتصم اطوار الاعمار وصار مرجعها لجله العلماء عند الحاجة الى الطب الدليل
لاحيات هذه الديار وهذه الاعصار فانها راجت على مورد العذب انتظار المجتهدين

ونسابت

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله اعز الملك الجليل
الذى أرسل محمدا صلى الله عليه
 وآله وسلم بواضع الدليل وسواء
 السبيل وأذل لوطأه أهل
 الشرك والباطل وبعثهم
 خيرة القرون في أشرف جبل
 واعز قبل ونوء بقدره وقدرهم
 في آى كثرهم التنزيل وذلك
 مثلهم في التوراة ومثلهم
 في الانجيل وأصلى وأسلم على
 من هوكل الكمال وجل الجلال
 وجهه الجلال بالاجال والتفصيل
 وعلى آله وصحبه وحزبه أهل
 الانوار ما ناه هديل ورساء
 وطفل وبعد فقد طامنا
 خطر في خاطر الكليل والطبع
 العليل أن أعلق شرعا على كتاب
 جليل من كتب الاحاديث

وتساقطت على الدخول في أبوابه أقسام الباحثين من المحققين وعدم الالتفات
 بأروق اليه ومعزاه لهاريز من رقى التقليد يقولون عليه وكان كثيرا ما يتردد
 الناظرون في محبة بعض دلائله ويتشكك الباحثون في الراجح والمرجوح عند
 تعارض بعض مستندات مسائله جل حسن الظن بجماعة من جهة العلم بعضهم
 من مشايخي على أن التصواحي القيام بشرح هذا الكتاب وحسنوا السلوك في
 هذه المسائل الضيقة التي تلو الخريت في موعرات شعابها والهناب فأخذت
 في القاء المعاذير وأبنت تعسر هذا المقصد على جميع التقادير وقلت القيام بهذا
 الشأن يحتاج إلى ما من الكتب بعز وجودها في هذه البيار والموجود منها محبوب
 بأيدي جماعة عن الابصار بالاحتكار والادخار كما تحجب الابكار ومع هذا فارقاني
 مستغرق بوظائف الدروس واندر يس والنفس مؤثر تلطرح مهرة المتدربين
 في المعارف على كل نفس ولاكتي قاصرة عن القصد المتعبر في هذا العلم الذي
 قد درس رسمه وذهب أهله منذ أزمان قد قصرت فليسبق أيدي المتأخرين إلا بعد
 لاسماؤوب الشباب قتيب وردن الحديث بما فيها خصب ولا ريب أن لعلاو الس
 وطول الممارسة في هذا الشأن أو فرضيب فلما لم تنفعني الاكثارات من هذه
 الاعداد ولا خلصني من ذلك المطلب ما قلصته من الموانع الكثر سمعت على النروع
 في هذا المقصد المحمود وطمعت أن يكون قد أتبع لي أي من خدم السنة المطهرة
 معدود وبقا أدرك الطالع شأه النسيج وعذ في جهة العقلاء المتعاقل الرقيع وقد
 سلكت في هذا الشرح اأول المشروح مسلكت الاختصار وحذت عن كثرة من
 التشريدات والمباحث التي تنفضي إلى الاكثار لاسما في المقامات التي يقل فيها
 الاختلاف وبكثير من أئمة السلفين في مثلها الائتلاف وأما في موطن الجدال والخصام
 فقد أخفت فيها خصب من اطالة ذلول الكلام لانها همارك تنبئ عندها متادير
 النحول ومقاو لا يقطع شعابها وعقبها الاغاري الاصول ومقامات تتكسر فيها
 النصال على النصال ومواطن تلجم عندها أقواء الابطال بالاجار الجدال ومراكب
 تعرق فيها جبار جال حل الاشكال والاعتضال وقد تفرقه الجد في هذه المقامات
 مقام لا يعرفه إلا المتأهلون ولا يقف على مقدار كهم من جهة العلم إلا البرزخ
 فدو قلا يامن ثم ذهب يصير بصيرة أقوال الرجال ولاندست فطرة عرفانه بالتيل
 والقال شرحا يشرح الصدور ويمشي على سنن الدليل وان خلف الجمهور وان
 معترف بان الخطأ والزل هما الغالبان على من خلقه الله من عبـل ولكني قد نصرت
 ما أظنه الحق بمقدار ما بلغت اليه الملكه ورضت النفس حتى صفت عن قدر التصيب
 الذي هو بلارب الهلكه وقد اقتصر فيماعد هذه المقامات الموصوفات على
 بيان حال الحديث وتفسير غريسه وما يستفاد منه بكل الدلالات ونعمت إلى ذلك

الاحدية وصحيفة من
 السنن الحموية وكان كتاب
 الجامع الصحيح البخاري قد حاز
 قصب السبق في مضمار الاعتبار
 وأظهر من صحيح الحديث وفنه
 ما لم يسبق اليه ولا عرج أحد
 عليه من الأئمة الكبار ولذا
 تراه روح على غيره من الكتب
 بعد كتاب الله وأخصت بالثناء
 عليه السن العلماء الاعلاء على
 بصيرة منهم وانباه لكني أجدني
 أجم عن مرى هذا السرى
 وأبصرى أقدم رجلا وأخر
 أخرى لصغري في نفسي عن
 بلوغ ذروة هذه الاشنة
 وصوري عن سلوك جادة تلك
 الرسة العلية اذ أنا بعزل عن
 هذا المنزل لاسما وقد أغنى
 اخ فط الامام الحجة هادي الناس
 إلى الحق أوالفضل هاب الدين
 أحمد بن علي بن بحر الكنتاني
 المصري العسقلاني قدس الله
 روحه وجعل في الفردوس
 غبوقه وصبوحة عصابة المسلمين
 عن فقهه هذا الدين الثقيل
 وأني لم يأت به أحسن الآثمة
 المتقين فني العليل وصق
 القليل به السلسل ومن ثم
 حين قيل للثنائي أبتهد المطلق
 العلامة الرباني شيخنا عديم
 على بن محمد الشوكاني الباني
 قوا في السنة المطهرة
 ولا توف شرعا صحيح البخاري
 اجاب بوجه لا هجرة بعد الفتح

في غالب الحالات الاشارة الى بقية الاحاديث الواردة في الباب مما لم يد كفي السحاب
 لعلي بن هذا من أعظم التوائد التي يرغب في مثلها أرباب الإلجاب من الطلاب
 ولم أطول ذيل هذا الشرح يذكر تراجم رواة الاخبار لان ذلك مع كونه علما آخر
 يمكن الوقوف عليه في مختصر من كتب الفن من المختصرات الصغار وقد أشير
 في النادر الى ضبط اسم راو أو بيان حاله على طريق التنبية لاسما في المواطن التي هي
 مطنة تحريفاً وتصحيفاً لا ينبغي منه غير اليه وجهات ما كان للمصنف من الكلام
 على فقه الاحاديث وما يستلزم من الأدلة في ضوءه من جهة الشرح في الغالب ونسب
 ذلك اليه ونسب ما ينبغي تقيمه عليه وتكلمت على ما لا يحسن السكون عليه مما
 لا يستغنى عنه الطالب كل ذلك لمجبة رعاية الاختصار وكراهة الاملال والتطويل
 والاكثر رتقاء الرغبات وقصور الهمم عن المحولات ومهمة هذا الشرح
 لرعاية التناول التي لا يجب التنازل قبل الاطوار من أسرار منتقى الاخبار والله
 المسؤول أن ينفعني به ومن رام الاتقان من اخواني وان يحمله من الاعمال التي
 لا ينقطع عن نفعها بعد ان أدرج في كفايه وقبل الشروع في شرح كلام المصنف
 تذكر ترجمته على سبيل الاختصار فنقول هو الشيخ الامام علامة عصره المجتهد المطلق
 ابو البركات شيخ الحنابلة مجتهد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن
 الخضر بن محمد بن علي بن عبد الله الحراني المعروف بابن تيمية قال الذهبي في النبلا ولد
 سنة تسعين وخمسة مائة تفرس بآفاقه على عمه الخطيب وقدم بغداد وعومر اهتز مع
 السيف ابن عمه وسمع من أحمد بن سكينه وابن طبر وذي يوسف بن كلس وعدة وسمع
 بجزان من حنبل وعبد القادر المظفر تلامذته على الشيخ عبد الواحد بن سلطان
 حدث عنه ولم يشأ بالدين والباطل رأسي الدين بن تقي وعبد الغني بن منصور
 ومحمد بن الزار والواظف بن عبد المحسن وغيرهم وثقوه ورجع واشتغل وصنف
 التصانيف وانتهت اليه الامامة في اثنائه ودرس القراءات وصنفها أرجوزة تلامذته
 عليه الشيخ القرواني في سنة احدى وخمسين على درب العراق وابهر على بغداد
 بكتابه وفضائله والنسب منه أسامة تاذوا الخلافة يحيى الدين بن الجوزي الاقامة
 عندهم فقتل بالاهل والوطن قال الذهبي سمعت الشيخ في الدين أبا العباس يقول كان
 الشيخ ابن مالك يقول أين الشيخ الجيد القمقه كالأين لداود الحيد قال الشيخ وكانت
 في جده ناحية اجتمع ببعض الشيوخ وأورد عليه مسألة فقال الجواب عنهما من شين
 وجهما الاول كذا والثاني كذا ووسد هالي آخرها وقد وضعتنا بعادة أجوبة
 الجميع فضع هو ابهر قال العلامة ابن جرير ان كنت أطلع على درس الشيخ وما أتيت
 محكماً فادأ أصعب وحضرت يقل أسية عن غيري لم أعرفها قال الشيخ في الدين وجدته
 عيباً في سرد التورن وحفظ المذاهب بلا كلثة وسافر مع ابن عمه الى العراق ايامه

واذا كان هذا جواباً من مرجع
 الاجناد وبلغ رتبة الاجتهاد
 فكيف ينشئ قاصر الباع ندو
 الاستعداد على ان كل من
 تصدى لشرح الجامع الصحيح
 للبخاري صار على اقل فخر الباري
 واقتصد بهونه واقتصر ذبونه
 وشو أخلاه وتفاظللاه ولم
 أزل على ذلك برهة من الزمان
 حتى دبرج زمن الشباب وانشغل
 الرأس في شبا وان فوقفت
 في أثناء تصفح العصف على كتاب
 التبريد الصريح لاحديث
 الجامع لصحيح الشيخ الرئيس
 المحدث شهاب الدين أبي العباس
 أحمد بن أحمد بن زين الدين عبد
 اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن
 عمر الشرجي الزيلعي المني
 المتوفى سنة ثلاث وتسعين
 وخمسة مائة وكان مدرسا بدنية
 قه وزيد كاشيه وجدهم وفرغ
 من تأليفه في شعبان سنة تسع
 وعشرين وخمسة مائة رحمه الله
 تعالى وقد وجدته متناجدا
 انفرديه بغير بدو والله وبخريدا
 بلبدا استوعب فيه مرفوعات
 فوائده حتى يزم الراون
 بعذوبة موارد وقطع المبرزين
 بصحة مطالبه وقبول مقاصده
 كماله في بيان ذلك في دياجة
 كتابه هذا ولم أفت على شرح له
 بقدر القاري وبره طالب اهل
 النبوي السالك هذه الجباري
 الا ما يدكر من شرس الشيخ

الذرقاوى والشيخ الفزرى على
 هـ ذا القرن لكن لم يتيسر لى شئ
 منها الى الان الا ما ثبت
 منهم مستخبا على حاشية العبريد
 بالعبريد والنضال فانتبت
 لشرحه قاتلا فان لم يكن وابل
 قتل وانبت ببلعز عند اولى
 العلم وجل كاشفا لدنه لطالبه
 رافعا لثقاب عن محامدائه
 ونهضا مشكلا فالتحقه
 مقدامه له وشمرت ذيل العزم
 عن ساق الحزم في ابدان هذا
 المنصور المحمود ولطعت ان
 يكون اتبع لى (١) انى من خلم
 السنة المظهرة معدود فانبت
 يوم من اوجها وقت خطيبا
 بين محرابها مستفاد كلام ائمة
 هذا الشأن ومتكسبا بذيال
 قرسان هذا الميدان محمرا
 لا قلوبا معربا عن مجملاته
 وتناصه وقبضك في هذا
 النرح طريق الاضاف
 وتجنب مسك الاعصاف
 عند تراحم الاختلاف فتون
 شرحا بشرح الصدور وعنى
 على سفق الجلسل وان خاف
 الجهور اضاءت بهيته فاختفت
 منه كواكب الدارى كف
 لاوقفا من عالم الاوراس فتح
 البارى واشرق عليه من هذا
 الجمع المبارك نوره الاعم
 وصعد خطيبه بمجبهة الناطعة
 القلوب والمسامع

(١) اتبع لى شئ قدس
 اوهى كذا فى تاج العروس

وله ثلاث عشرة سنة فكانت عنده مكر ومصال اختلاف في حفظ المسئلة
 وأبو القاسم شيخه في النحو والقرائن وأبو بكر بن غنيم شيخه في القصة وأقام بيضاء سنة
 أعوام مكابلا في الاشتغال ثم ارتحل الى بغداد قبل العشرين وسقاة فتردى في العلم
 وصنف الكتاب فيعبر الدين والتقوى وعشر الاثباع ووفى بحران يوم القمطرسة اثنتين
 وخمسين وسقاة وانما قيل بده تيمنا به على رب تيمنا فرأى هناك طفلة فلما رجع
 وجد امرأته قد ولدت له بنتا فقال يا تيمية قلبك بذاك وقيل ان أم جده كانت تسمى
 تيمية وكانت واعظا وقد يلقيس على من لا معرفة لها بحال الناس صاحب الترجمة هذا
 بهنيد شيخ الاسلام في الدين أحد بن عبد الحليم شيخ ابن القيم الفقيه المذاهب التي طال
 يتنوع بين أهل عصره فيها النصارى وأخرج من مصر بسببها وليس الامر كذلك قال في
 تذكرة الحفاظ في ترجمة شيخ الاسلام هو أحد ابن المقي عبد الحليم ابن الشيخ الامام البيهقي
 عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني وعلم المصنف الذي أشار الذهبي في أول
 الترجمة انه تنفس عليه ترجمه ابن خلكان في تاريخه فقال هو أبو عبد الله محمد بن أبي
 القاسم بن محمد بن الحضر بن علي بن عبد الله المعروف بابن تيمية الحراني الملقب بنظر الدين
 الخطيب الواعظ النقيس الحنبلي كان فاضلا تفرغ في طلب العلم ثم قال وكانت اليه الخطابة
 بحران ولم ير له امره جارا على ذلك وولد له في آخر شعبان سنة اثنين وأربعين وخمسة مائة
 عشرين وثمانون ووفى بها في سبأ عشر صفر سنة احدى وعشرين وسقاة ثم قال وكان
 أو ما أحد الابدال والزهاد قال المصنف قدس الله روحه ونور ضريحه (الحمد لله الذي لم
 يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وتخلق كل شئ فقصده تقديره) افتتح الكتاب بحمد
 الله سبحانه وتعالى اذ خلقني مما ينجب عليه من شكر النعمة التي من أكلها فأنال
 هذا الكتاب وعملا بالاحاديث الواردة في الاستدابة كحديث أبي هريرة عنده في داود
 والنسائي وابن ماجه وأبو عاتق الدارقطني وابن حبان والبيهقي عنه صلى الله عليه وسلم
 ككل كلام لا يسد آفقه بالجدف أو أجند واختلف في وصله وارسله فرج الساني
 والدارقطني الا رسال وارجح الطبراني في الكبير والرهاوي عن كعب بن مالك عنه
 صلى الله عليه وسلم انه قال كل امرئ ذي بال لا يسد آفقه بالجدف وأخرج أيضا ابن
 حبان عن أبي هريرة عن صفوان بن علقمة عن أبي هريرة عنده في داود
 وأخرجه أيضا أبو داود عنه وكذلك النسائي وابن ماجه وفي رواية أخرى بل أقطع وله
 النفاذ أخر وردها الحفاظ عبد القادر الرازي في الاربعه فهو سيد كرم المصنف رحمه الله
 حديث أبي هريرة في هذا في باب اشتغال الخطبة على جداه من أبواب الجمعة والحد في
 الاصل مصدره منسوب بقول مقتدر حذف حذف فالتباسا بالشرح بذلك الرني ورجحه
 أو سميا كما كاذبه غيره وعليه الى الرفع للدلالة على الدوام المستلزم من الجملة
 الاحمية ولو جموعة المقام لامن مجرد العدول اذ لا مدخل ليه في ذلك وحلى باللام لينفد

(٤)

وللارض من كاشم الكرام نصيب
 والله سأل ان ينفعني به ومن رام
 الانتفاع من اخواني وان يجعله
 من الاعمال التي لا ينقطع عني
 فستبعد ان أدرج في كفاي
 وان يتوجه في الدنيا بتاج
 القبول والاقبال ويجزى
 بجائزة الرضا في الحال والمآل
 ويحبته كحبيب البارئ على
 أدلة الخاري واسمه هذا يظهر
 منه عام التأليف ويهدى طابعه
 الى محاسن هذا المؤلف الطيب
 والله أقول وبه اقول واصول
 قال الزبيدي رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله) افتتح الكتاب بحمده
 تعالى سبحانه اذ ملق بعض
 ما يجب عليه من شكر نعم
 التي من آثارها تقرر هذا
 الكتاب وعلما بالاحاديث
 الواردة في هذا الباب أعني
 الابتداء بالحمد كحديث أبي هريرة
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كل كلام لا يبدأ فيه
 بالحمد فهو أجثم أخرجه أبو داود
 والشافعي وابن ماجه وأبو عروة
 والدارقطني وابن حبان والبيهقي
 والراجح انه مرسل وله ألقاظ
 وطرق مرفوعة وغيرها وأق
 بالجملة الاسمية للدلالة على الدوام
 ولو عوطة المقام وحلي باللام
 لفيد الاختصاص الثبوت
 وهو مستلزم للقصر فيكون الحمد
 مقصورا عليه وكل أمر يؤزل

الاختصاص الثبوت وهو مستلزم للقصر فيكون الحمد مقصورا عليه تعالى لما باعتبار
 ان كل حمد غيره آيل اليه أو ينزل عنه العلم بالحق وادعاء ولكن الحمد جل جلاله
 هو القدر الكامل * والحمد هو الوصف بالجل على الجبل الاختصاصي للتعظيم والخلق
 الجبل المزل لادخل وصفه تعالى بصفاته الذاتية فاهم جلاله وتبديده الثاني الاختصاصي
 لاخراج المدح فيكون على هذا اهم من الحمد مطلقا وقيل هما اخوان وذكر قيد لتنظيم
 لاخراج ما يوفق به من المشعرات للتعظيم على سبيل الاستنزاع والصفحة ولكنه يستلزم
 اعتبار فعل الحنان وفعل الاركان في الجدلان للتعظيم لا يحصل بغيرهما وأوجب بانهما
 فيه شرطان لا جزآن ولا جزئيان ومن ههنا يلوح حصه ما قاله الجمهور من ان الحمد عام من
 الشكر متعلقا وأخص مورد الا كما زعم البعض من ان الحمد عام مطلقا لساواة الشكر
 في المورد وزيادة عليه بكونه أعم متعلقا وما يخفى ان يعلم ههنا ان الحمد يقتضي
 متعلقين هما المحمود به والمحمود عليه فالاول ما حصل به الحمد والثاني الحامل عليه
 الحمد لئلا يبدل بالكرم في مقابلة الانعام وقد يكون التغير اعتباريا مع الاتحاد اما
 كالحمد من الخدم بانعامه عليك في مقابلة ذلك الانعام فان الانعام من حيث الصدور
 من المنعم محمدي ومن حيث الوصول اليك محمود عليه وتقديم الحمد الذي هو المبدأ
 على قه الذي هو الخبر لابد من نكتة وان كان أصل المبدأ التقديم وهي ترجيح
 مطابقة مقتضى المقام فانه مقام الحمد والاسم الشريف وان كان مستحقا للتقديم من
 جهة ذاته فمرعاية ما يقتضيه المقام الصق بالبلغا من رعاية ما تقتضيه الذات لا يقال الحمد
 الذي هو اثبات الصفة الجميلة للذات لا يتم الاجمع مع الموضوع والمحمول لا نقول لفظ
 الحمد هو الدال على فهو مقدم من هذه الحجة وان كان لا يتم ذلك اثبات
 الإجماع واللام الداخلة على اسمه تعالى تنبيه الاختصاص الثبوت وهو لا يستلزم
 انقصر كما يستلزمه الثبوت والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
 ولذلك أثره على غيره من أسماء جل جلاله وانما كان هذا الاسم هو المستجمع لجميع
 الصفات دون غيره من الاسماء لان الاسماء ذات الخصوصية في الشهرة لا تصاف بصفات
 الكمال فما يكون علما لهذا الاعلى بخصوصها بل على هذه الصفات لا ما يكون موضوعا
 لفهم كلي وان اخص في الاستعمال بها كالرحمن وهذا انما يتم على القول بان لفظ
 الله علم للذات كما هو الحق وعليه الجمهور ولا المفهوم كما زعمه البعض واسمه الامسحذت
 الهمزة وعوضت منها لام التعريف فتشفيقا ولا تلتزم وصنعت بني الولد الشريف
 لان من هذا وصفه هو الذي يشهد على ابله كل نعمته ويستحق جنس الحمد ولك ان تجعل
 في هذه الصفة التي يكون اثباتها بربعة من ذوات منع المعروف ليكون الولد مضلة
 والشريك مانعا من التصرف رديقا لاثبات ضدتها على سبيل الكناية وانما افتخ
 المصنف رحمه الله تعالى كتابه به - فله الا يجمع امكان تأدية الحمد الذي يشرع

اليه والمجد هو الوصف الجليل
على الجليل الاختياري للتعظيم
فهو أهم من الشكر متعلفا
وأخص منه موددا والله علم
لذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد للامتهنوم كما هو
الحق وعليه الجمهور ولذلك آثره
على غيره من أسمائه جل جلاله
وعمره قال الحلي على ما حكاه
البيهقي في كتاب الاسماء
والصفات هذا أكبر الاسماء
وأجمعها المعاني والأشبه الله
كلمته الاعلام موضوع غير
مشتق ومعناه القديم التام
الندرة ولهذا لا يجوز ان يسمى
بهذا الاسم أحد سوا موجه
من الوجوه وقال الخطابي بعد
ما حكى الاختلاف فيه وأحب
هذه اذا قيل اني قول من
ذهب الى انه اسم علم وليس
بمشتق كما مر ادعاه المشتقة
والاقوال الا من شبه هذا
الاسم ادخل حرف النداء
عليه فلا يقال يا رحمن ولا
يا رحيم كما يقال الله انتهى
مخلصا (البارئ) بالهمز من البره
وهو التثنية للخلق وقيل هو
الذي يخلق الخلق رباً من
التأخر ولا شك ان نعمة خلق
الخلق من أعظم البواعث على
الحمد ليكون ذلك أول نعمة
أنعم بها على الخلق قال
الحلي معناه الموجد لما كان
في معلوم من أصناف الخلائق

في الافتتاح بغيره المألوف عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا افصح الغلام من بني عبد
المطلب عليه هذه الآية أخرجه عبد الرزاق في المصنف وابن أبي شيبة في مصنفه وابن
السني في عمل اليوم والسنة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد ذكره عطف على تلك النعمة النعمة صفة اثباتية مستقلة
على انه جل جلاله خالق الاشياء بأسرها ومقدر هادتها ووجلاها ولا شك ان نعمة خلق
الخلق وتقديرهم من أعظم البواعث على الحمد وتكريره ليكون ذلك أول نعمة أنعم الله
بها على الخلق (وصلى الله على محمد النبي الاي المرسل كافة للناس بشيرا ونذيرا وعلى
آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا) أورد في الحمد لله الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
للكونه الواسطة في وصول الكالات العلية والعلية الثامن الرقع عز سلطانه
وتعالى شأنه وذلك لان الله تعالى لما كان في نهاية الكمال وعن في نهاية النقص لم يكن
لنا استعداد لقبول انبض الالهية لتعلقنا بالعلاق البشرية والعوائق البدنية
وتدنينا بآثار الذات الحسية والتهومات الجسمية وكونه تعالى في غاية التعبد ونهاية
التقدس فاحتجنا في قبول انبض من جلاله وعلا في واسطة فهو جرح مقدر ونوع تقبل
في وجه التعبد يستفيض من الحق ويوجه التعلق بنبض علينا وهذه الواسطة هم الانبياء
وأعظمهم رتبة وأرفعهم منزلة تيسر على الله عليه وسلم قد عطف ذكره على جلاله
تشريفا شأنه مع الامتثال لما رافقه سبحانه ولحديث أبي هريرة عنده الرهاوي يلفظ كل
أمر ذي بال لا يدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أقطع وكذلك التوسل بالصلاة
على الاثن والاحباب ذكرهم متوسطين بيننا وبين نبينا صلى الله عليه وسلم فان ملامته
الاول والاصحاب لجنباه أكثر من ملامته هو الصلاة في الاصل النعاس وهي من الله الرحمة
هكذا في كتب اللغة وقال القسبي هي من الله عليه تشريفا وزيادة تكريمه والار
عباده رجة قال في شرح المنهاج ان معنى قولنا اللهم صل على محمد وعظه في الدنيا باعلاء
ذكره واظهار دعوته واثبات شريعته وفي الآخرة ينشفعه في أمته وتضعف أجره
ومشوبته وهما أمر يشكل في الظاهر هو ان الله أمر نأيا نصل على نبيه صلى الله عليه
وسلم ونحن أحسن الصلاة عليه في قولنا اللهم صل على محمد وكان حق الامتنان ان تقول
صل على النبي وسلمنا في التثنية في ذلك قال في شرح المنهاج فيه ثلثة عشر بنية كأنها
تقول اربنا أمرتنا بالصلاة عليه وليس في وسعنا ان نصل صلاة تليق بحجته لا لانا لا نعقد
قدرا ما نت عالمه ربه صلى الله عليه وسلم فانت تقدر ان نصل عليه صلاة تليق بجنباه انتهى
* ومحمد علم ذاته التشريف ومعناه الوصي كثير الحمد ولا مانع من ملاحظته مع العلية
كانت رغب في وطنه وأرفقت التي لما قدر من الدلالة على الشرف والرغبة على ما قبل
انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض قال في الصحاح ان جعلت لفظ النبي مأخوذا
من ذلك فمعناه انه شرف على سائر الخلق وأصله غير الهمزة وهو فعل بمعنى مقبول

وهذا هو الذي بشره قوله
عز وجل من قبل ان نبرأها
أو المعنى انه أبعث المصورات
والتارو والهواء لامن شيء ثم خلق
منها الأجسام المختلفة (المصور)
هو المعطى كل مخلوق مصورة قال
الحلي معناه المهيب المتناظر
الاشياء على ما أراد من تشابه
أو تختلف قال النطنائي المصور
الذي أنشأ خلقه في صور عتقة
لته، ابرؤاها ومعنى التصوير
الانضبط والتشكيل قال تعالى
هو الخالق البارئ المصور وفي
معناه الذاري قال تعالى ينفخون
فيه وبزمن من الاعتراف بالبر
الاعتراف بالذم (الخالق) قال
تعالى وهو الخالق العليم ومعناه
الخالق خلتا به دخل وفي
انخالق مصنف المبدعات
والجاعل لكل صف قدرا
(الوهاب) قال تعالى انك أنت
الوهاب ومعناه المتفضل بالعباد
التمتع بالاعن استغلق عليه
وقال النطنائي لا يستق ان يسمى
وها بالامن تصرف مواهب
في أنواع العباد اكثر من اواف
ودامت والمخوفون انما يخلقون
لنهم واما الواف الى حاله
حال ولا يملك كون انهم واثق
لقيم ولولده العقيم ولأعداء
لضال ولا عافية في بيلا ولا
الوهاب سبحانه يملك جميع ذل
وسم الخلق جوده ورحمته فها
مواهبه واتصلت منه وعرا

والتي في لسان الشرع من بعث اليه بشرع فلان أمر بتبليغه فرعول وقيل هو المبعوث
الى الخلق بالوحي لتبليغ ما أوامره الرسول قدس سره من امر اذا فاه وقد يخص من هو
صاحب كتاب وقيل هو المبعوث لتجديد شرع أو تزييره والرسول هو المبعوث للتجديد ط
وعلى الأقوال التي أعظم من الرسول والامتنان لا يكتب وهو في حقه صلى الله عليه وسلم
وصف ما حلت عليه من الدلالة على صحة المجزأة وقوتها باعتبار صدورهما من هو كذلك
وذكر المرسل بعد ذكر النبي لبيان انه ما موب بالتبليغ أو صاحب كتاب أو مجدد شرع
بطريق أدل على هذه الامور من الطريق الاول وان اشتر كافي أصل الدلالة على ذلك
واشاره الصفة أعني أوامره الى الناس كافة لكونه لا يشترك فيها غيره من الانبياء
وكافة منصوب على الحال وصاحبها الضمير الذي في المرسل والهامية لله المانعة وليس
بجاء من الناس لان الحال لا تنقسم على صاحبها المجروعلى الاصح وعنه ما بى على وابن
كيسان وغيرهما من الصحابة ان يجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور وقيل انه
منصوب على صفة المصدورية والتقدير المرسل رسالة كقوله ربان كافة لا تستعمل
الاحوال والبشر النذير البشر والنذر واتخاذ منهما الى صيغة فعيل قصد المبالغة
والالامة أهل بابل صغير على أهل ولو كان أصغر غير لسمع تصغيره عليه ولا
يستعمل الالامة المشرقة في الغالب واختصاصه بذلك لا بد من عدم تصغيره والمجرور
تخفيف من خطره أو تقليده على ان الخطر في نفسه لا ينافي التخفيف بالنسبة الى من يخطره
أعظم من ذلك وايضا لا ملازمة بين التصغير وبين التخفيف أو التقليل لانه يافى
للتعظيم كقوله

التقوس أو الالفاظ والتقوس أو مجموع الالهة وسواء كان وضع الدياجة قبل
التصنيف أو بعده فلا وجود له في الخارج وقد يقال ان تقوس وجود التقوس
في الخارج خلق الحسوس فكيف يصح جعل الاشارة الى ما في الذهن على جميع
التقادر ويحاج بان الوجود من التقوس في الخارج لا يكون الاختصاص من المصاوم
ان تقوس كتاب المصنف الموجد حال الاشارة لا ليست المقصودة بالسمية بل
المقصود وصف النوع وتسميته وهو الدال على تلك الالفاظ المخصوصة أعني ان
يكون ذلك الشخص أو غيره مما يشارك في ذلك المقهرم ولا شك انه لا حصول لهذا الكلي
قالاشارة على جميع التقادر الى الخارج في الذهن فيكون اسم استعمال اسم الاشارة ههنا
يجازاتيزيلا لله مقول منزلة الحسوس للتزغيب والتشيط قال الدواني ومن ههنا علمت
ان اسامي الكتبيين اعلام الاجناس عند التحقيق (انتبه لاسم بعضي الجباري
ومسلم ومحمد بن احمد بن حنبل وبلع أبو عيسى الترمذي وكتاب السنن لابي
عبد الرحمن النسائي وكتاب السنن لابي دار السبكي وكتاب السنن لابن ماجة
الترمذي واستغيت لمراتي هذه المائدة عن الامام عبد الله بن مسعود قوله انتبه
الانما الاختيار المنقح المختار ولست لذكر بعض أحوال هؤلاء الاثمة على أبلغ
وجه في الاختصار فنقول أما الجباري فأبو عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن
المغيرة الملقب الجباري حافظ الاسلام وامام أئمة اعلام وله في الجمعة الثلاث عشرة
ليلة خلت من شوال سنة أربع وثمانين ومائة وثلاث مائة القدر سنة ست وخمسين
رمايتين وعمره اثنان وسون سنة الاثمة عشر يوما لم يقب وله ذكر ارحل في طلب
العلم الى جميع محقق الامصار وكتب بخراسان والجلال والعراق والحجاز والشام
ومصر وأخذ الحديث عن جماعة من الملقاظ منهم مكي بن ابراهيم الجلي وعبدان بن
عثمان المروزي وعبد الله بن موسى العباسي وأبو عالم الشيباني ومحمد بن عبد الله
الانصاري ومحمد بن يوسف القرباني وأبو نعيم الفضل بن دكين وعلي بن المديني وأحمد بن
حنبل ويحيى بن معين واسمعيل بن أبي أيوب السلفي وغير هؤلاء من الاثمة وأخذ
الحديث عنه خلق كثير قال الشريفي مع كتاب الجباري دهون ألف رجل من قباني
أحاديث روى عنه غيره قال الجباري خرجت كتاب العديد من زعمائة ألت حديث
وما وضعت فيه حديثا الا وصليت ركعتين وله فروع واختصاصات وما يرباه بسوطة
في المطولات من تراجمه وأما مسلم فهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري
النيسابوري أحد الاثمة الحفاظ وله سنة أربع ومائتين كذا قال ابن الاثير وقال
الذهبي في النبلاء سنة ست وثلاث مائة يوم الاحد دلت أن خمس أولاد له بنين من
ربح سنة احدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة رحل الى العراق والحجاز
والشام ومصر وأخذ الحديث عن يحيى بن يحيى النيسابوري وقيس بن عبيدواحق

(الفتح) قال تعالى وهو الفتاح
العليم قال الخطابي هو الحاكم أي
يفتح ما يتعلق بين عباده ويميز
الحق من الباطل ويعطي الحق
ويجزئ المطلب وقد يكون معناه
ذلك في الدنيا والاخرة قال
الخطابي ومعنى الفتاح أيضا
التي تفتح أبواب الرزق والرحمة
لعباده ويفتح قلوبهم ويعيون
بشارهم ليصروا الحق والواقع
أضاح معني الناصر وعن ابن
عباس قال ما كنت ادري ما قوله
افتح يفتاحي معني ابنته ذي
يزن تقول تعالى افتتح أي
أفتاحك (الرزاق) قال تعالى
والله يرزق من يشاء بغير حساب
قال الخطابي معناه المفيض على
عباده المم عليهم بإيصال حاجتهم
من ذلك اليوم ثلاث شخص عليهم لمة
الاشياء بتأخر عنهم ولا يفتدوها
اصلا تقدم الماء قال الخطابي
الرزاق هو المكشول بالرزق
القائم على كل نفس بما فيها
من قوتها وكل ما وصل منه اليه
من مباح وغير مباح فهو رزق
الله على معنى أنه قد جعله قوتنا
ومعاشنا المبدئي بالتم قبل
الاستحقاق قال الخطابي ومن
كرم الله سبحانه وتعالى أنه يبتدئ
بالعزة من غير استحقاق
ويستمرع بالاحسان من غير
استثباته ويغفر الذنب ويعفو
عن السيئ وفي حديث ابن

بحسب رفته بما عظم المن يا مبدئ
 التمس قبل استحقاقها الحديث
 ذكره البيهقي في كتاب الاسماء
 والصفات (وصلاه وسلامه على
 رسوله الذي بعثه ليقم مكانهم
 الاخلاق) التي جاءت بها الرسل
 الصكرام قبله اورد في الحديث
 بالصلة على رسوله صلى الله
 عليه وآله وسلم لكونه الواسطة
 في وصول الكليات العبدية
 والعملية النامان الله تعالى عز
 سلطانه وتعالى شأنه وذلك لان
 الله تعالى لما كان في نهاية
 الكمال وغاية الاجلال ونغن
 في قصارى النقصان وقصوى
 الحدان لم يكن لنا استعداد
 لقبول النقص الالهى تعلقنا
 بالسلالات البشرية والعوائق
 البدنية وندنسنا بادناس الذات
 الحسية والشهوات الجسمية
 وكونه سبحانه في اقصى العز
 والكمال التقديس فاحصنا في
 قبول النقص منه جل وعلا الى
 واسطة لوجه مجرد دون تعلق
 بوجه العبد مستقيض من
 الحق وبوجهه التعلق يشيخ
 علينا ما جل ودق وهذه الواسطة
 هم الانبياء عليهم السلام
 وابعادهم منزلة واعلام مكافة
 تدنا على الله عليه وآله وسلم
 فذكره عقب جوده سبحانه وذكره
 تعالى شأنه تشريفا له مبع
 الاستتال لاهم الله تعالى والحديث

ابن راهو يوهي بن الجعد وأحمد بن حنبل وعبد الله القوا ويرى بشر بن نويس
 وعبد الله بن مسلمة القعني ورحله بن يحيى وخلف بن هشام وغير هؤلاء من ائمة الحديث
 وروى عنه الحديث خلق كثير منهم ابراهيم بن محمد بن سفيان أبو زرعة وأبو حاتم
 قال الحسن بن محمد المسرجسي سمعت أبي يقول سمعت مسلما يقول سمعت المسند
 الصحيح من ثلاثة آلاف حديث مسبوغة قال محمد بن يعقوب الانزم قلنا يقول
 البخاري ومسلما مما ثبت في الحديث حديث قال الخطيب أبو بكر البغدادي انما
 قدما مسلما طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه * وأما أحمد بن حنبل فهو الامام
 الكبير المجمع على امامته وجلالته أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال النيشاني رحل الى
 الشام والجاز واليمن وغيرها مع من سبنا بن عينة وطبقته وروى عنه جماعة من
 شيوخه وخلق آخرون لا يحصون منهم البخاري ومسلم قال أبو زرعة كانت كتب
 أحمد بن حنبل اثني عشر جلا وكان يحفظها على ظهر قلبه وكان يحفظ ألف حديث
 ولف شهر ربيع الاول سنة أربع وخمسين ومائة وثم في سنة إحدى وأربعين ومائتين
 على الاسم وله كرامات جليلة ولحن الحنة المشهورة وقد طول المؤرخون ترجمته
 وذكرها في كتاب غرائب وخرائب و ترجمه الذي في النبلاء بمقدار خمسين ورقة وأفردت
 ترجمته بصنف مستقل ولرحمه الله المسند الكبير انتقاء من أكثر من سبع مائة
 ألف حديث وخمسين ألف حديث ولم يدخل فيه الا ما يحتج به وبالغ بعضهم فاطلق على
 جميع ما فيه انه صحيح واما ابن الجوزي فاحسن كسب امامته في موضوعاته ونقده
 بعضهم في بعضها وقد حقق الحافظ في الوضع عن جميع احاديثه وانه أحسن انتقاء
 وتقرير من الكتب التي لم يلزمه صنفاها الخصة في جميعها كالموطا والسنة الاربع
 وليست الاحاديث الزائدة فيه على الصحيحين باكثر من بعض الاحاديث الزائدة في سنن
 أبي داود والترمذي وقد ذكر العراقي ان فيه تسعة آلاف حديث موضوعه وأضاف اليها
 خمسة عشر حديثا وأورد ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه وأجاب عنها حديثا
 حديثا قال الاسيوطي وقد قاما حديثا آخر وأورد ابن الجوزي وهي فيه وقد جمعها
 السيوطي في جزء سماه الذيل المهمل ونسبها وأربعة عشر حديثا قال الحافظ
 ابن حجر في كتابه تهذيب المتفق في رجال الاربعة ليس في المسند حديث لأصل
 له الاثلاثة أحاديث وأربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف انه يدخل الجنة زحنا
 قال والاعتدال عنه انه مما أمر الله بالضرب عليه قتل سهوا قال الهيثمي في زوائد
 المسند مسند أحمد أصح سمعنا من غيره لا يروى مسند أحمد كلب مسند في كثرة
 رحمن سياقاه قال السيوطي في خطبة كتابه المجمع الكبير ما لفظه وكل ما كان
 في مسند أحمد فهو مقبول فان الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن انتهى
 * وأما الترمذي فهو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن عيسى بن المهمل وسكون الواو

وقع الرامهله محقة ابن موسى بن الضحاك السلي الترمذي بتلخيص الفوقية وكسر
 الميم أو ضمه بابه هذا لجمعة ولد في ذي الحجة سنة مائة وثم توفي بمرحلة الاثنين الثالث
 عشر من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين هكذا في جامع الأصول وتذكره الحفاظ وهو
 أحد الأعلام الحفاظ أخذ الحديث عن جماعة مثل قتيبة بن سعيد وإسحق بن موسى
 ومحمد بن غيلان وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن بشار وعلي بن حجر وأحمد بن منيع ومحمد
 ابن المنني وسفيان بن وكيع ومحمد بن اسمعيل الجاردي وغيرهم وأخذ عنه خلق كثير منهم
 محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي وغيره وله تصانيف في علم الحديث وكتابه الجامع أحسن
 الكتب وأكبرها فائدة وأحكمها ترتيبا وأفضلها تكرارا وفيه ما ليس في غيره من ذكر
 المذاهب وجوه الاستدلال والأشارة إلى ما في الباب من الأحاديث وتبيين أنواع
 الحديث من الصحة والحسن والقبول والضعف فيه مرجح وتعدد دل وفي آخره كتاب
 العلل قد جمع فيه فوائد حسنة قال النووي في التقریب ويختلف النسخ من سبق
 الترمذي في قوله حسن أو حسن صحيح ونحوه فينبغي أن تعني بمثاله أصليا بأصول
 معتقدة وتعللها بنقص عليه انتهى قال الترمذي صنف كتاب هذا فغيره من علمه
 ١. بأزفروا به وعرضه على علمه المراق فرفضوا به وعرضه على علمه آخر أسان فرفضوا
 به ٢. كان في سنة هذا الكتاب فكان في سنة تبي يتكلم ٣. وأما الناسي فهو أبو عبد
 الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان الناسي أحد الأئمة الحفاظ والمهرة
 الكبار ولد سنة أربع عشرة ومائتين ومات بحكمة سنة ثلاث وثلاثمائة وهو مدفون بها
 روى الحديث عن قتيبة بن سعيد وإسحق بن إبراهيم وجديد بن عده وعلي بن خشرم
 ومحمد بن عبيد الأعلى والحارث بن مسلمين وهناد بن السري ومحمد بن بشار
 ومحمد بن غيلان وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني وغير هؤلاء وأخذ
 عنه الحديث خلق منهم أبو بشر الدولابي وأبو القاسم الطبري وأبو جعفر النعماني
 ومحمد بن زهر ون بن شعيب وأبو المعون بن دناش وإبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان
 وأبو بكر أحمد بن إسحق السني الحفاظ ولهم مصنفات كثيرة في الحديث والعلل منها
 السنن وهي أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثا صيفا قال الذهبي والتاج السبكي
 أن الناسي أحفظ من مسلم صاحب الصحيح ٤. وأما أبو داود فهو سليمان بن الأشعث
 ابن إسحق بن بشير بن شاذان بن عمرو بن جرمان الأزدي السجستاني يفتح السين وكسر
 الجيم والكسرا كثيرا أحسن رجل وطرف البلاد وجمع وصنف وكتب عن العراقيين
 وغيرهم الساميين والمصريين والجزيريين ولد سنة ثنتين ومائتين وتوفي بالبصرة
 لأربع عشرة ليلة بقيت من شوال سنة ثمان وسبعين ومائتين وأخذ الحديث
 عن مسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب وعثمان بن أبي شيبة وأبي الوليد الطيالسي
 وعبد الله بن مسلمة القعنبي ومسدد بن مسرهد وروحي بن معين وأحمد بن حنبل

أي هريرة رضي الله عنه عند
 الحافظ عبد القادر الرازي
 بنفسه بفتح كل أمر ذي بال
 لا يسدا فيه بحمد الله والصلاة
 على نبيه وآله وصحبه على كافة
 الخلق وعلى الأطلاق حتى فاق
 جميع البراءة أي المشركين
 الذين وجدوا في الأفاق جمع
 أنفي بعضهم وهو الناجية من
 الأرض ومن السماء والأحاديث
 الواردة في فضل النبي على جميع
 الخلق أكثر من أن تحصى وهو
 سيد ولد آدم وأول شافع ومشفع
 وخاتم الأنبياء وأكرم الرسل وأولم
 يكن في الباب الاقوال لقائل وما
 أرسلناك إلا رحمة للعالمين لكان
 كافيا في شيوته شرفه العلي وضله
 الحلي وعلوه الوقي وخلقه الحلي
 وكرمه الصني وعلى آله الكرام
 الموصوفين بكثرة الاتفاق أي
 اتفاق الخبرات المعنوية والحسية
 وبذلك على أهل الاتفاق وعلى
 أصحاب أهل الطاعة الكلمة
 (والوفاق) الشامل حيث طاعوا
 الله وأطاعوا الرسول وأتبعوا
 فيهما نفاس الأمور
 واجهوا فيها بالنس والادراج
 واطعوا بالكتاب العزيز والسنة
 المطهرة ولم يقدموا عليه إراديا
 لهم وألقوا في منتهى ولاقي
 معكم وتحسوا بالهجرة
 وهذا الناسي إلى النجفة
 صلاة دائمة مستمرة بالشي
 والاشراق أرواف الصلاة على

التي صلى الله عليه وسلم التوسل
بالصلاة على الآل والأصحاب
لكنهم يتوسلون بينهم وبين
نبينا صلى الله عليه وآله وسلم
فإن ملائمتهم لجناب الرقيب أكثر
من ملائمتهم للصلاة على آله صل
الله عليه وآله من الله الرحمة هكذا
في كتب اللغة وقال القسري
هي من الله لئلا يشبهه تشریف
وزيادة تكريمة ولست أرى عباده
رحمة والكلام في معانيها لغة
وامتلاحا واستعمالا يطول
جدا وليس في وسعنا أن نقول
عليه صلاة تليق بجنابه العلي
لأنه لا تقدر قدوما الله تعالى عالم
بقدروه وهو بقدر أن يصلي عليه
صلاة تليق بجنابه صلى الله عليه
وآله وسلم فآله سبحانه ذات
لصكون البغ والأشغال وأجمع
وأكمل وقد اختلف في تفسير
الآل على أقوال لا نطوق
الكلام بذكرها هنا وسأبقى
ذكرها في عملها من هذا الشرح
وهكذا اختلف في تفسير
العصا ومعناها على أقوال منها
أنه من رأى النبي صلى الله عليه
وسلم وإن لم ير وعنه ولا جالس
ومنهم من اعتبر طول الجالس
ومنهم من اعتبر الرابطة عنه
ومنهم من اعتبر أن يموت على
وجهه يانحج هذه الأقوال
وراجعها لمن مرجوحها مبسوطا
في محله من كتب الأصول

وقتيبة بن سعيد وأحمد بن يونس وغيرهم عن أبي بصير كثر وأخذ عنه الحديث
أنه عبد الله بن أبي عبد الرحمن النسائي وأحمد بن محمد الحلال وأبو علي محمد بن أحمد
الولوي قال أبو بكر بن داسة قال أبو داود كُتِبَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خمسائة ألف حديث انتخب منها ما اختاره هذا الكتاب يعني كتاب السنن جمع
فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث كرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه قال
الخطابي كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله وقد رزق
التبذل من كافة الناس على اختلاف مذاهبهم فصار حكايا بين العلماء وطبقات
المحدثين ولكل واحد فيموردونه مشربا وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد
المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض قال قال أبو داود ما ذكر في كتابي حديثنا
أجمع الناس على تركه قال الخطابي أيضا هو أحسن وضعنا وأكثر فقهنا من الصحيحين
وأما ابن ماجه فهو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني مولى
رسعة بن عبد الله والنسبة تسع ومات سنة ثمان مائة ثمان مائة من رمضان سنة
ثلاث أو خمس وسبعين وماتت وهو أحد الأعلام المشاهير القسمة المنهوق وهو
أحدى السنن الأربع راحدى الأمهات الست وأول من عدها من الأمهات ابن
طاهر في الأطراف ثم لما نظف عبد الغني قال ابن كثير أنها كتاب مشيد قوى التبريد
في الفقه وحمل ابن ماجه وطوف الاقطار وجمع من جماعة منهم أصحاب مالك والشافعي
وروى عنه جماعة منهم أبو الحسن القطان (والعلامة لما رواه البخاري ومسلم أخرجهما
ولقبتهما رواد النجسة ولهم سبعتهم ورواه الجماعة ولا جدع البخاري ومسلم متفق عليه
ويعملوا سوى ذلك أصح من روايتهم ولم أخرج فيملاءز وتبع كتبهم الا في مواضع
يسيرة ذكرت في ضمن ذلك شيئا يسيرا من آثار الصحابة رضي الله عنهم ورتبت الاحاديث
في هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل زماننا التسليم على مذهبنا أبو بصير
مادلت عليه من الشواهد ونسأل الله أن يوفقنا للصواب ويعصمنا من كل خطأ وزلل
أنه جواد كريم) قوله ولا جدع البخاري الخ المشهور عند الجمهور أن المتفق عليه
هو ما اتفق عليه الشيخان من دون اعتبار أن يكون معهما غيره أو المصنف رحمه الله
قد جعل المتفق عليه ما اتفقا عليه وأجدوا لاشاحة في الاصطلاح (قوله ولم أخرج)
هو من الحسرواح لا من التفرنج أي أنه اقتصر في كتابه هذا على العزيز والى الأئمة
الذين كورين وقد يخرج عن ذلك في مواضع يسيرة فيروى عن غيرهم كالأرقطبي
والبيهقي وسعد بن منصور والأثرم وأما ما كان من الاحاديث في الصحيحين أو في
أحد سماه زالا احتجاجا بمن دون بحث لانتهما التزاما للجمعة وتلقا ما هما الامنة
القبول قال ابن الصلاح ان العلم البقيني النظري واقع بما أسنده لان ظن المعصوم
لا يخطئ وقد سبقه الى مثل ذلك محمد بن طاهر المقدسي وأبو نصر عبد الرحمن بن

وعلم الاصطلاح و ذكر السلام
بعد الصلاة امتثال لقوله تعالى
صلاوا عليه وعلوا اصواتكم
معناه اقوال ايضا الاول انه
الزمان أى السلام من النار
وقيل هو من اسماء الله تعالى
والمراد السلام على خلقك
ورعايتك لتتولى نعمها وتكسبها
وقيل هو المسألة والاقتدار
(أي بعد الحمد الصلاة
والسلام والكلام على هذه
اللقطة معروف مذكور في
محملة فاعلم أن كتاب الجامع
الصحيح المستند مختصر من أمور
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومقتضى ما به من ذلك جهات المؤلف
رضي الله عنه (للامام الكبير
الارسطي مقدم أصحاب الحديث)
ومقدم عصابة السنة المطهرة
في القديم والحديث حافظ
الاسلام خاتمة الجهابذة النقاد
الاعلام شيخ السنة وطبيب
علاء وناصر الادب النبوية
وناشروها في أهل ملها قال
الذهبي وكان مولده بعد الصلاة
الجمعة وقيل ليلة الجمعة ثلاث
عشر ليلة خلت من شوال السنة
أربع وتسعين ومائة بتأوى
وهي من أعظم مدن ملوارة النهر
ينهاو بن جمر قد غمسة أيام
وقال التاج السكي كان امام
المسلمين وقدموا المؤمنين وشيخ
الموحدين والموعول عليه

عبد الحاق بن يوسف واختاره ابن كثير وسماه ابن تيمية عن أهل الحديث وعن السلف
وعن جماعات كثيرة من الشافعية والحنابلة والاشاعرة والحنفية وغيرهم قال النووي
وخالف ابن الصلاح المحققون والاكرهون فقالوا يصيد الظن ما لم يتواتر ونحو ذلك حكى
زين الدين عن المحققين قال وقد استفتى ابن الصلاح أحر فابصرة تكلم عليها بعض
أهل النقد كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن ~~هكذا يجوز~~
الاحتجاج بما صححه أحد الأئمة المعتبرين بما كان ترجاعه الصحيح وكذا يجوز
الاحتجاج بما كان في الصفات المختصة بجميع الصحيح كصحيح ابن خزيمة وابن حبان
ومستدرك الحاكم والمستخرج لعل على الصحيحين لأن المستخرجين لها قد حكموا بصحة
كل ما فيها حكماء ماركها يجوز الاحتجاج بما صحح أحد الأئمة المعتبرين بحسنه
لأن الحسن يجوز العمل به عند الجمهور ولم يضاف في الجواز إلا البخاري وابن العربي
والحق ما قاله الجمهور ولا أنه وجوب العمل بالأحاديث قبولها سالمة فمن هذا
القبيل ما سكت عنه أبو داود وذي الشلر وأما ابن الصلاح عن أبي داود أنه قال ما كان
في كتابي هذا من حديث تيمية وهو شديد بنته وما لم أذكر فيه شيئا فهو ما نحو بعضه
أصح من بعض قال وروى عنه أنه قال ذكر فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه قال
الامام الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير أجاز ابن الصلاح والوروي وغيرهما من
الحفاظ العمل بما سكت عنه أبو داود لأجل هذا الكلام المروي عنه وأما أنه
مما روى عنه قال النووي الآن يظهر في بعض أمم مريعة في الصحة والسنن وجب
ترك ذلك قال ابن الصلاح وعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكور ومطلقا ولم يعممه
عرفنا أنه من الحسن عند أبي داود لأن ما سكت عنه يحتفل عند أبي داود الصحة والحسن
انتهى وقد عني المنذرى رحمه الله في هذا الحديث المذكورة في سنن أبي داود وبين
ضعف كثير مما سكت عنه فيكون ذلك شاربا على يجوز العمل به وما سكت عليه جميعا
فلا شك أنه صالح للاحتجاج الا في مواضع يسيرة قد ثبتت على بعضها في هذا الترح
وكذا قبل ان ما سكت عنه الامام أحمد من أحاديث مسنده صالح للاحتجاج لما قدمنا
في ترجمته وأما بقية السنن والمسانيد التي لم نلحق من صفوها الصحة فرفع التصريح
بصحتها أو حسنيتها منهم أو من غيرهم جاز العمل به وما وقع التصريح بكذب بعضها
لم يجوز العمل به وما أطلقوه ولم يتكلموا عليه ولا تكلم عليه غيرهم لم يجوز العمل به
الابعد البحث عن حاله كان الباحث أهلا لثقل وقد بحثنا عن الاحاديث الخارجة
عن الصحيحين في هذا الكتاب وتكلمنا عليها بما أمكن الوقوف عليه ممن كلام الحفاظ
وبالغيت السه القدرة ومن عرف طول ذيل هذا الكتاب الذي قصدنا الترحه وكثرة
ما شغلنا عليه من احاديث الاحكام علم ان الكلام على بعض احاديثه على الحد المعتبر
تعميرا لاسيما ما كان منها في مسند الامام أحمد هو قد ذكر جماعته من أئمة الحديث

في احاديث سيد المرسلين وقال
الحافظ ابن كثير كان امام
الحديث في زمانه والمفتى به
في اوائله والمقدم على سائر
اخباره واقراءه وقال بنابر
بشاروه افقه خلق الله في زمانه
وقال زهير بن جاد هو فقه هذه
الامة وقال ابن خزيمة ما سمعت
أدب السجاء اعلم بالحديث
واحفظ لعنه وقال ابن جاد
لو ددت أني كنت شعرة في جسده
ضجرت اليه السبت ليوم عبد الظاهر
سنة ست وخمسة ومائتين عن
اثنتين وستين سنة الاثلاثة عشر
بوما كان أروى ان يكن في
قلانه آثواب ليس فيه الخس ولا
علامة ففعل به ذلك ولما صلى
عليه ووضع في لحده فاح من
تراب بقره وريح المسك ودامت
اياما انتهى ولتم ما قيل
فهذا الشذآنا روي فقهه مسمى
واسم يورد انما آثاره
ولفظ الذهبي في تاريخ دول
الاسلام قصه ذكر خلافة
المعتدي بالله ولله عبد الظاهر
فان شيخ الاسلام وحافظ العصر
محمد بن اسمعيل الجادري وله
اثنان وستون سنة رحمه الله
تعالى انتهى قلت وقد سرت
له ترجمة حافلة في كتابي الحطة يذكر
الصالح الستة وذكر ثناء
الائمة عليه وما يلي ذلك فراجع
(أي عبد الله محمد بن اسمعيل بن
ابراهيم الجادري) الحقني أمير

ان هذا الكتاب من أحسن الكتب المصنفة في الفن ولا عزم لعرض مؤلفه رحمه الله
للكلام على التجميع والتخصيص. التخصيص في الغالب قال في البدل والمنسب ما قلناه
وأحكام الحافظ محمد بن عبد السلام بن حنيفة المسمى بالمتنبي هو كاسمه وما أحسنه لولا
الاطلاق في كتبه من الاحاديث العز والى الاعتمادون التخصيص والتضعيف فقول سلا
رواما جدر واه الدار قطن وراه أوداردو يكون الحديث ضعيفا وأشبه ذلك كون
الحديث في جامع الترمذي حينما ضعفه فعزوه الله من دون بيان ضعفه وينبغي للحافظ
جمع هذه المواضع وكتبها على حراشي هذا الكتاب وأوجه ما في مصنف يستكمل فائدة
الكتاب الماد كور انتهى وقد اعان الله وله الجدة على القيام بما أرشد اليه هذا الحافظ
مع زيادة ان لها تشد رجال الطلاب وتفتحات تنقطع بحقيقة ما سلاتك الشك
والارتباب والمسؤل من الله جل جلاله الاغاثة على القيام وتبلغنا بالاقيناه
في خبره وتقرره الى دار السلام

(كتاب الطهارة)

(أبواب الماء)

الكتاب مصدري قال كُتِبَ كتابا وكاتبه وقد استعملوه فيما يجمع شيان من الابواب
والانصول وهو يدل على معنى الجمع والضم ومنه الكنية ويطبق على مكتوب القلم
حقيقة لانضمام بعض الحروف والكلمات المكتوبة الى بعض وعلى المعاني مجازا
رجعه كتب بضم تين وضم فسكون وقد اشترى في لسان الفقهاء اشتقاق الكتابة
من الكتاب واعتز به أبو حنيفة بما حاصله ان المصدر لا يشتق من المصدر والطهارة
يجوز ان تكون مصدر طهر الا لازم فتكون لا وصف القائم بالفاعل وان تكون مصدر
طهر المتعدي فتكون لا لزائم المفعول وان تكون اسم مصدر طهر طهيرا
ككلم تكديما وأما الطهور فنال جهو وأصل الفقه انه بالضم للشيء الذي هو
المصدر بالفتح لئلا يمتطهر به هكذا نقله ابن التامري وجاءت من أهل اللغة
عن الجهور وذهب الخليل والادعي وأوحاتم الصنعاني والزهري وجاعة الى
انه بالفتح فمع ما قال صاحب المطالع وحكى فيها انهم والطهارة في اللغة التناظرة
والتنزه عن الاقدار وفي الشرع صفة حكمية تقتطع صوفيا حوازا فصلاته أو فيه
أوله ولما كانت مفتاح الصلاة التي هي عماد الدين انفتح المؤلفون جهوا ولفظتهم
والابواب جمع باب وهو حقيقة لما كل حسياد يخل منه الى غيره ويجازله نوان جهه من
المسائل المتناسبة والمالجمع المله وجمعهم كونه جنسا للدلالة على اختلاف الأنواع

(باب طهوير ريقة البصر وغيره)

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله

الله أنترك الجوز ويحمل معنا القليل من الماء فان وضأناه عطشنا اقتضوا جأله
 الجوز فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته ورواه الترمذي
 وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان
 في صحيحهما وابن الجارود في المتقى والمحاكم في المستدرک والدارقطني والبيهقي
 في سننهم ما زان أبي شيبة وحكي الترمذي عن البخاري صحيحه وتصحيحه ابن عبد البر
 بأنه لو كان صحيحاً عندنا لخرجه في صحيحه ورواه الحافظ وابن دقيق العيد بأنه لم يترجم
 الاستيعاب ثم حكى ابن عبد البر مع ذلك بعضه لتأني العلماء له في قبوله من حيث
 الاستناد وقبله من حيث المعنى وقد حكى بعضه جماعة من الأحاديث لتبلغ درجة هذا
 ولا تثار به صحيحه أيضاً ابن المنذر وابن منده والبغوي وقال هذا الحديث صحيح
 متفق على صحته وقال ابن الأثير في شرح المنذره هذا حديث صحيح مشهور وأثر جبه
 الأئمة في كتبهم واحتجوا به ورجالهم ثقات وقال ابن الملقن في البدر المنير هذا الحديث
 صحيح جليل مروري من طرق التي حضرناه تاسع ثم كرهنا جبه رأ مال الكلام
 عليها وصافي في تصحيحها وقد ذكر ابن دقيق العيد في شرح الامام جبه رجوع التلبيد التي
 يعمل بها الحديث قال ابن الملقن في البدر المنير قلت وحاصلها كما قال فيه انه يعمل
 بار ما وجه نه سردها واول الكلام فيها ومخلصها ان الوجه الاول للمهاجرة في سعيد
 ابن سلمة المخيرة بن أبي بردة المنذر كورين في استناده لانه لم يرو عن الاول الاصقوان بن
 سليم ولم يرو عن الثاني الاسعدين لمعوا أجابناه قد رآه عن سعيد الجلاح بضم الجيم
 وتخفيف اللام وآخر معمله وهو ان كثير ورواه من طريقه أحمد والمالك والبيهقي
 رأ ما المخيرة فقد روى عنه يحيى بن سعيد بن يزيد القزويني وحده كما ذكره الحافظ في
 المستدرک الوجه الثاني من التعليل الاختلاف في اسم معدن ملغوا أجاب بترجيح
 رواية مالك نه سعيد بن مسعود بن الملقن في الاثر ثم قال فقد مررت عنه الجاهل الاعينار سال
 الوجه الثالث التعليل بالارسال لان يحيى بن سعيد أرسله رأ أجابناه قد أسنده سعيد بن
 سالم وهو وان كان دون يحيى بن سعيد فلا رفع زيادة قبوله عند أهل الاصول وبعض
 أهل الحديث الوجه الرابع التعليل بالاضراب رأ أجاب بترجيح رواية مالك كاجز به
 الدارقطني وغيره وقد نخلص الحافظ ابن حجر في التلخيص ما ذكره ابن الملقن في البدر المنير
 فقال ما بأسه ومداره على صفوان بن سليم عن سعيد بن مسعود عن المخيرة بن أبي بردة عن
 أبي هريرة فقال الشافعي في استناده هذا الحديث عن أحمد وعرفه قال البيهقي يحتمل انه يريد
 سعيد بن سلمة أو المخيرة أو كليهما ولم يتقدمه سعيد عن المخيرة فقد روى عنه يحيى بن سعيد
 الاشمالي الا انه اختلف عليه فيه فروى عنه عن المخيرة بن عبد الله بن أبي بردة ناسا
 من خدامه في أو التي صلى الله عليه وسلم قد كرمه وروى عنه عن المخيرة عن رجل من بني
 مدلس وروى عنه عن المخيرة عن أبيه روى عنه عن المخيرة بن عبد الله ابو عبد الله

المؤمنين في علم الحديث
 الشر بعدوى الله عنه وأرضاه
 وجعل الفردوس من زهره
 وماراه (ورج الله تعالى رحمة
 واسعة من أعظم الكتب
 المهمة في الاسلام) وأجمعها
 بعد كتاب الله العزيز العلم
 بأجاء سلف الامة وأتمها
 الكرام وهو أول مصنف
 مصنف في الصعيح المبرد وأول
 الكتب الستة في علم الحديث
 وأجلها وأفضلها وأشهرها
 وأكرمها في العصاة والقبول
 عند الجوز وعلى المذهب المختار
 المنصور قال الحافظ ابن حجر
 رحمه الله في هدى الساري مقفلة
 فتح الباري في ذكر السبب
 الباعث البخاري على تصحيح
 جبهه ان آثار النبي صلى الله
 عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه
 وكثر تاجهم منه في الجوامع
 ولا مرتبة لنفسه أن يحتلها
 بعض ذلك بالقرآن العظيم
 واقتضاهم وسلمان أذهابهم
 ولأن أكثرهم كانوا الأعمقون
 الكتابة ثم حدث في أو آخر عصر
 التابعين تدوين الآثار وتوسيع
 الاخبار لما انتشر العلم في
 الامصار وكثر الابتداء من
 التواريخ والروايات وتكرري
 الاقدار فأول من جمع ذلك
 الريح بن صبيح وسعيد بن أبي
 عمارة وغيرهما كانوا يصنفون

كل باب على حدة الى ان قام كبار
 أهل النجاة الثالثة قدرنا
 الاحكام فصفنا الامام مالك
 الموطأ ووثق فيه القوي من
 حديث أهل الجاز ومن جبه
 ما قال الصابة وقطري
 التابعين ومن بعدهم وصف
 ابن جرير عكة والاوزاعي بالشام
 وسفيان الثوري بالكوفة
 وجاذ بن الحنفية بالبصرة ثم تلاهم
 كثير من أهل عصرهم في اتبع
 على منوالهم الى أن رأى بعض
 الأئمة منهم ان يقر حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم خاصة
 وذلك على رأس لما تين فصفنا
 عبيد الله بن موسى العبيسي
 الشكوفي عندنا وصفه
 ابن مسهر البصري مستندا
 وأسد بن موسى الأموي مستندا
 وتعيم بن جاد الخزاعي مستندا
 اتفق الأئمة بهذا أثرهم نقل
 امام من الحفاظ الا وصف
 حديث على الماسد كاجدر ابن
 راهويه وعثمان بن أبي شيبة
 وغيرهم من النبلاء منهم من
 صنف على الابواب وعلى
 الماسد معها كابي بكر بن أبي
 شيبة فلما رأى البخاري روى
 اتبعه هذا الصافي من اها
 واقتنى رايها واستعمل مجاها
 وجدها بحسب الوضع جامعة
 بين ما يخل تحت التعجيب
 وأحسن والتعريف والكثير
 منها بله التعريف فلا يقال

ابن المغيرة روى عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبيه عن رجل من بني مدية اسمه عبد الله
 روى عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبي ردة مرفوعا روى عنه عن المغيرة عن
 عبد الله المدني هكذا قال الدارقطني وقالوا شبهها بالصواب عن المغيرة عن أبي هريرة
 وكذا قال ابن حبان والمفسر معروف قال أبو داود وقد وثقه التاني وقال ابن
 عبد الحكم اجتمع عليه أهل افرقية بعد قليل يدين أبي مسلم فاني قال الحفاظ فعمل من
 هذا غلط من زعم انه مجهول لا يعرف رأسا عبيد بن خليفة فقد تابع صفوان بن سليم
 في روايته له عند الجلاحين كثير وراهم جعلتهم الميث بن سعد وعمر بن الحرث ومن
 طريق الليسر رأسا جدر الحماكم والبيروني رأسا أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن
 جاذ بن نعيم عن مالك بن عدي عن أبي هريرة في الباب عن أبي عبد الله وابي ماجه
 وابن حبان والدارقطني والحماكم بنحو حديث أبي هريرة قوله طري في أخرى عنه عند
 الطبراني في الكبير والدارقطني والحماكم قال الحفاظ واسناده حسن ليس فيه
 الا ما يحتج من التليس انتهى ذلك لان في اسناده ابن جرير أبو البراء حماد لسان
 قال ابن السكك حديث جابر اصح ما روى في هذا الباب وعن ابن عباس عند الدارقطني
 والحماكم بنصف ما البحر ظهور قال في التحصيل ورواه ثقات ولكن صحح الدارقطني
 رفته وعن ابن التراسي عند ابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة وقد سأله البخاري
 بالاسمال لان ابن القراسي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه بنو شعيب عن أبيه
 عن جده عند الدارقطني والحماكم بنحو حديث أبي هريرة في اسناده المثنى الرازي له
 عن عمر وهو ضعيف قال الحفاظ ووقع في رواية الحماكم الاوزاعي بدل المثنى وهو غير
 محفوظ روى عن أبي بن أبي طالب عند الدارقطني والحماكم باسناده من لا يعرف
 روى ابن عمر عند الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة روى عن أبي بكر الصديق عند الدارقطني
 وفي اسناده عبد العزيز بن أبي ثابت وهو كما قال الحفاظ ضعيف صحح الدارقطني وقته
 وابن حبان في الضعفاء روى أنس عند الدارقطني وفي اسناده امان بن أبي ثوبان قال
 وهو متر لزم قوله سأله رجل وقع في بعض الطرق التي تسمى ان اسمه عبد الله وكذا
 ساقه ابن بشار كماله اسناده ورواه الطبراني فحين اسمه عبد وتبعه أبو موسى الحفاظ
 الاصم في كتابه معرفة الصحابة فقال عبد أبو ربيعة الباهلي الذي سأله النبي صلى الله
 عليه وسلم عن ماء البحر قال ابن منيع بلغني ان اسمه عبد وقيل اسمه عبيد بالتصغير قال
 السمعاني في الانساب اسمه العركي رغلط في ذلك واتبعه العركي وصفه وهو
 ملاح الفسنة (قوله هو الطهور) قد تقدم في أول الكتاب ضبطه ونفسه وهو عند
 التابعين الطهور به قال جدر بن بعض أصحاب أبي حنيفة عن مالك بن بعض أصحاب
 أبي حنيفة ان الطهور هو الطاهر راجح الارول بان هذه اللفظة هي في لسان الشرع
 للطهور كقوله تعالى ما طهره ورا أيضا السائل ان اسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن

النظر بماء البحر لاعن طهارته يدل على ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في بشر
 بضاعة الماء الماطهول انهم انما سلوه عن الموضوعه قال في الامام شرح الانام فان قيل
 لم يجهم بهم حين قالوا ائتوضؤ به قلنا انه يصح مقيدا بجل الضرر وقوليس كذلك
 وأيضاً فإنه ينسب من انقصار على الجواب ينسب انه انما يتوضؤ به طر لا يتطهر به
 بقية الامان والاحتياط فان قيل كيف شكوا في وازلوضوء ماء البحر قلنا لا يحتفل
 انهم لما جمعوا قوله صلى الله عليه وسلم لا تركب البحر الا حيا ارمعرا أرغانيا في سبيل
 الله فان تحت البحر ناراً وتحت النار حجارة أو دارد رعد من منصروف في حته عن
 ابن عمر فروغوا طهوا له لا يجزى التطهر به رقدوري موقوف على ابن عمر بلفظ ماء البحر
 لا يجزى من وضوءه ولا جنبه ان تحت البحر ناراً ثم نارا حتى عذسبعة أبحر وسبع
 آيات وررى أيضا عن ابن عمر وابن العاص انه لا يجزى التطهر به راجحة في أقوال
 الصحابة لاسيما اذا عارضت المرفوع والاجماع وحديث ابن عمر المنوع قال أبو اود
 رواه عنه يهولون وقال الخطابي صغوا اسناده وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح
 وله طريق أخرى عند البزار وفيها لثبني بن سليم وهو ضعيف قال في البدور المختبر في
 نه يثجو رطاه طهارة ماء البحر وبه قال جميع العلماء الا ابن عبد الجواد ابن عمر وسعد
 ابن المسيب وروى مثل ذلك عن أبي هريرة ورواية ترد وكذا رواية عبد الله بن عمر
 وتعرف الطهورة بالام الجنسية المتقدمة للعصر لا في طهورة غيره من المياه ولو قوع
 ذلك جوابا لسؤال الس شك في طهورة ماء البحر من غير قصد العصر وعلى تسليم انه
 لا يخص بالاسب ولا ينصرف لطلب العلم عليه فقه يوم الحصر المتقدمة في الطهورة
 عن غير ما نه عموم مختصر لمطوقات الصحبة الصريحة القاضية بانصاف نفعها
 الحبل مبتدئه قيسه دليل على حل جميع حيوانات البحر حتى كلبه وخنزيره ونصابه وهو
 المجمع عند الشافعية وفيه خلاف سابق في موسعه ومن فوائد الحديث مشروعية
 الزيادة في الجواب على سؤال السائل قصد القائمة وعدم لزوم الاقتصار وقد عتقد
 البخاري ذلك باقوال باب من اجاب السائل بان تمسأله وذك حديث ابن عمر ان رجلا
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يليس الحرم فقال لا يليس اقميص ولا العامة ولا
 السراويل ولا البرنس ولا ثوب اسمه الورس ثوال وعقرا فان يجهدها ر فليطيس
 الخفين وليقطعهما حتى يكو ناحت الكعنين فكانت ساءة عن حالة الاختيار فأجاب
 عنها وزاد حلة الاضطرا و ليست اجنبية عن السؤال لان حلة السفر تنقض ذلك قال
 الخطابي وفي حديث البليد دليل على ان الحق اذا سل عن شيء وعلم ان لسائل حاجة الى
 ذكر ما يصل بمسئلته استحب فعلمه انه ولم يكن ذلك تكلفا لالابته لانه ذكر الطعام
 وهم سلوه عن الماء طهرا انهم قد نه وهم الزاد في البحر انتهى وأما ما وقع في كلام كثير من
 الاسولين ان الجواب يجب ان يكون مطابقا لسؤال فليس لمردا لما بقية عدم الزيادة

نفسه من غير دهمته لجمع الحديث
 اصح الذي لا يرتاب فيه أمين
 وقوى عزسه على ذلك ما سمعه
 من استاذة ابن وهبه ولو جهم
 كما جهم صرا الصحيح منقول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يوقم ذلك في
 قلبه يأخذ في جمع الجامع الصحيح
 وعن البخاري قال رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وكانني
 واقف بين يديه ويدي مروحة
 اذ بعته سألت بعض المعبرين
 فقال لي انت تخطب عنه الكذب
 فهو لم يأتني على اخراج هذا
 الجامع الصحيح وعنه روى الله
 عنه هل ما ثبت في كتاب
 الصحيح حديثا الا اعتقلت
 قبل ذلك وصلت ركعتين وعنه
 قال حريث الصحيح من سقاة
 الف حديث وعنه ايضا اخرج
 في هذا الكتاب الاصحها وما
 تركت من الصحيح أكثر حتى
 لا يطول قال محمد بن أبي حاتم
 رأيت محمد بن اسمعيل في الشام
 يعني خلف النبي صلى الله عليه
 وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم
 يجتبي فكلما رفع الي صلى الله
 عليه وسلم قدمه المباركة وضع
 اليسرى فقمه في ذلك الموضع
 ورى يديه فخل نحو هذا الخاف
 أيضا انتهى قلت وخدعة منبهة
 عظيمة وتركه مشرفة ولن
 يعمل كتابه الصحيح ويقتدي
 بشهله الصريح ولما ألف جامع

عرضه على الأمام أحد بن حنبل
 ويحيى بن معين وعلى بن المديني
 وغيرهم من الأئمة القبول
 فاستحسنوه وشهدوا بالصحة
 والقبول الأربعة الأحاديث
 قال العسيلي والقول فيها قول
 البخاري وهي صحيحة وقد اتفق
 أهل العلم على أن كتابه هذا أصح
 الكتب بعد كتاب الله وكتابه
 سلف الأئمة وأئمتها بالقبول وان
 مسلما صاحب الصحيح كان ممن
 يستفيد منه ويعرف به
 ليس له نظير في علم الحديث وهذا
 الترجيح هو اختيار المصنف عليه
 هذا الجهور ومن خالف ذلك
 فقد شاق الجمع عليه والمثبور
 فلا يعاب ولا يلتفت إليه
 (وأكثرها فوائد) لأنه أتم مع
 هذه الأحاديث احتياط الأحكام
 الفقهية والنبات الحكمية
 واعتنى فيها بآيات الأحكام
 وترجم لكل باب باب ظاهرة
 وخفية ولذا شردقة نفسه
 البخاري في تراجمه وهي حيرت
 الأفكار وأدهشت العقول
 والابصار وأعطت مدرك
 النسخة النظر وانما بلغت
 هذه المرتبة لما روي أنه يصح
 بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 وشيخه فهو المجتهد المطلق القدسي
 المتوقد والمحدث الجيد والامام
 المستند وكتابه الجامع الصحيح
 أعم الكتب فوائد وأجبهها

بل المراد أن الجواب يكون مقيدا بالحكم المسؤول عنه والحديث فوائد غير متقدم قال
 ابن الملقن أنه حديث عظيم أصل من أصول الطهارة مشتقل على أحكام كثيرة وقواعد
 مهمة قال الماوردي في الحاشي قال الحميدي قال الشافعي هذا الحديث نصف علم الطهارة
 وعن أنس بن مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاش صلاة العصر قال النس
 الناس الوضوء فلم يجدوا فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه وضوء رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في ذلك الأيدي وأمر الناس أن يتوضؤوا منه فراءت الماء فبغ من تحت
 أصابعه حتى وضوءا من عند آخرهم متفق عليه ومتفق على مثل معناه من حديث جابر
 ابن عبد الله لفظ حديث جابر وضوءه صلى الله عليه وسلم في الركوة فجعل الماء ينور
 بين أصابعه كمثل العيون نشر بنا وضوءا نقلت كم كنتم قالوا كلاما أقبل ككنا
 قال كالأخس عشر مائة قبله وحاش الوضوء لا يقدر قوله الوضوء يفتح الزاوي
 الماء الذي يتوضأ به قوله فأتى بضم الهمزة على البناء المفعول وقد بين البخاري في رواية
 أن ذلك كان بالزور وهي سوق المدينة وقوله وضوءه يفتح الواو أيضا أي بألف فيه ماء
 ليتوضأ به ووقع في رواية البخاري بخلافه بل يفتح فيه ما يسير فصغر أن يسط فيه
 صلى الله عليه وسلم كنهه فضم أصابعه قوله نزع شق أوله وضوءه الموحدة ويجوز
 كسر هاو فتحها قاله في الفتح قوله حتى وضوءا من عند آخرهم قال الكرماني حتى
 للتدريج ومن البيان أي وضوءا الناس حتى وضوءا الذين عند آخرهم وهو كما تفتح جميعهم
 وعند بعض في أن عند وان كانت للترفية الخاصة لكن المبالغة تقتضي أن تكون
 لطاق الترفية فكأنه قال الذين هم في آخرهم وقال التبري المعنى وضوءا القوم حتى وصلت
 لثوبته إلى الآخر وقال النووي من هنا يعني إلى وهي لغة وقعته الكرماني بأن أشارة
 ثم أن الحد لا يجوز أن تدخل على عند ولا يلزم منه في من إذا وقعت بمعنى إلى قال في الفتح
 وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال عند زائدة والحديث يدل على مشروعية المواصلة
 بالماء عند الضرور وتلى كأن في مأه ففضل عن وضوءه وعلى أن اعتراف المتوضئ من الماء
 القليل لا يصير الممسح مستعملا واستدليله الشافعي على أن الأمر بفعل اليد قبل إدخالها
 الأنايب لاحت وسياق تحقيق ذلك قال ابن بطال هذا الحديث شتم به جمع من العصابة
 لأنه لم ير والآن طريق أنس وذلك لما أول مرة ولطلب الناس علو المسند وانقصه
 القاضي عياض فقال هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم القتيبي
 عن الكافة متصلا عن جهم من العصابة بل لم يؤثر عن أحدهم أنكار ذلك فهو لم يمتنع
 بالنسبة قال الحافظ فانظر كيف بين الكلامين من التفاوت انتهى ومن فوائد الحديث
 أن الماء الشريف ويجوز رفع الحديث به ولهذا قال المصنف رحمه الله عليه في تبيينه أنه
 لا بأس برفع الحديث من ما ذكره من أن قصاره أنه ما شريف محترمة والماء الذي وضع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فيه بهذه المثابة وقد جاء عن علي كرم الله وجهه

مقامه وأحسن أحواله وأصح
 الصحاح المؤتلفة في هذا الشأن
 والتلقي بالقبول من العلماء
 الراضين بالقبول في كل زمان
 ومكان وقد قال النبي صلى
 الله عليه وسلم في منام أبي زيد
 الروزي أنه كان وكفى بهذا
 القول شرفا وجهه وقال جماعة
 من السادة وعصاة من القادة
 أكلية الصحاح ما ترى في شدة
 الاغتراب ولا رصيصه في
 مرآة الانبجث وكان مؤلفه
 بحجاب البصوة دعا قارئه قال
 الحافظ ابن كثير يستحق شراعه
 الغمام واجمع على قبوله ومعه
 فيه أهل السلام فقهه ريم
 تأليف رفيع علم معارف معرفته
 وتسلسل حديثه هذا الجامع
 فأكرم بسنده العالي ورفعته
 انتهى ولا علم كتابت اديم
 السماء بلغ من لذة والقبول
 واضحة والنهر تهذا المبلغ
 اعظم ولا صاحب كتاب رقى على
 معارج النضيل والنرف
 والعز ذلك المعراج الصكريم
 ولزده نباته كرم فضله وفصل
 كتابه وماله من النرف
 والكرامة لم يجد في ذات
 ضمنا وقد كرات طرا من هذا
 الباب في الحطة والاحتياط
 وكذا تصدى لبياته الحافظ ابن
 حجر رحمه الله بمقدمة الفتح
 والقسطاني في أوائل الارشاد

في حديثه قال فيه ثم اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بسجل من ما نزل من
 فشربه منه وتوضأ واما جد انتهى وهذا الحديث هو في أول مسند علي بن مسند
 أحمد بن حنبل واقطعه حد شاعبه اذ يعني ابن أحمد بن حنبل حدثني أحمد بن عسدة
 البصري حدثنا المقبرين عبد الرحمن بن الحارث عن أبيه عن زيد بن علي بن حسين بن علي
 عن أبيه عن علي بن حسين عن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة فذكر حديثا
 طويلا وفيه ثم اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بسجل من ما نزل من
 فشربه منه وتوضأ ثم قال انزعوا فاولوا لان
 تفسوا عليها الترتع الحديث وهذا اسناد مستقيم لان عبد الله بن أحمد ثقة امام وأحد
 ابن عبيد الصفي البصري وثقه أبو حاتم والقاسمي والمغيرة بن عبد الرحمن قال في التقریب
 ثقة جواد من الخليفة وأبو عبد الرحمن قال في التقریب من كبار ثقات التابعين
 وعبيد الله بن أبي رافع كان كاتب علي وهو ثقة من الثانية كافي التقریب وقال ابن معين
 لأبيه وقال أبو حاتم لا يمتنع بحديثه وأما الامان زيد بن علي وهو المحدثين العابد بن فهما
 أشهر من نازعي علم وقد أخرج هذا الحديث أهل الحديث وصحبه الترمذي وغيره وشرحه
 صلى الله عليه وسلم من زعمه عند الاضافة ثابت في صحيح مسلم ومقنن أي داود والنسائي
 من حديث جابر الطويل بلفظ فأتى يعني النبي صلى الله عليه وسلم في عيد المطلب وهم
 يسرني على زعم فقال انزعوا في عيد المطلب فاولوا لان يعطيكم التماس على سقايتكم
 لثقتكم حككم فتاولوه ولو اقرب بمنه وهو في المتفق عليه من حديث ابن عباس بلفظ
 صحت النبي صلى الله عليه وسلم من زعم فشربه وهو قائم وفي رواية استسقى عبد الله
 فأتى به ملو والهيل بينهمه مقتوحة فجعل ما كة الملو الملو فان تعطل فليس
 بسجل واتي عام الكلام عليه في باب تطهير الارض وحديث الباب فوائد كثيرة
 خارجة عن مقصود ما نحن بصدده فلنقتصر على هذا المقدار

باب طهارة الماء المتوضاه

(عن جابر بن عبد الله قال جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وامر بوضوء لا أعقل
 فترضوا وبوضوءه على منسوخ عليه وفي حديث صلح الحديث عن رواية المسود بن
 مجرمة ومروان بن الحكم ما تقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فخامة الاوقاف في كف
 رجل فذلك ما وجعه وحلده وادوا فاضا كلوا يقتتلون على وضوءه وهو بكامله لاجد
 والبخاري قوله يعودني زاد البخاري في الطب ما شيا قوله لا أعقل أي لا أهمهم وحذف
 مفعوله إشارة الى عظم الحال وألفرض التعميم أي لا يقتل شيئا من الامور وصرح
 البخاري بقوله شيئا في التفسير من مضمونه في الطب فوجدني قد أغنى على قوله وضوء
 يحقل أن يكون المراد صب على بعض الماء الذي توضأ به وبدل على ذلك ما في رواية
 البخاري بلفظ من وضوءه ويحتمل انه صب عليه ما بقي منه والاولى أظهر لقوله في حديث

وعمل - ليس في كتب أصول
 احدثت مني جد وجد ومن
 وحده صدقة في شكري
 وعظما تقدره على خلق مثل
 ذلك الامام واجباد مثل هذا
 الكتاب الرفيع الشان اعترفا
 بضلوعه واطمنه على أمة
 الاسلام (الان الاحديث
 المتكررة فيه متفرقة
 في الاواب ر ذاراد الانسان
 ان ينظر الحديث في أي باب
 لا يكاد يتي - ي ليه لا بعد جهد
 بايغ (وطول نشر) قال الحافظ
 في مقدمة (لجميع احديثه
 بلمكر رسوى اعلمت ان
 ولتة بتسبة آرف وثلاثة
 وسبعة وتسعون حديثا ونحوها
 من ذلك لا تكرار احديث
 وسقائه وحديثه واذانهم
 اليه المتون المعقبة المروعة
 اني لم يصلها في موضع اخر منه
 وهي مائة وتسعة وخمسون
 حديثا صامموج نخلص اني
 حديث وسبع مائة واثنتين
 حديثا ووجه ما فيه من التعانيق
 ألف وثلاث مائة واثنتين
 حديثا واكثر ما كثر يخرج في
 الكتاب اصول متونة وليس فيه
 من اشوة التي يخرج من هذا
 الكتاب ولو من طريق أخرى
 الامانة وستون حديثا ووجه
 ما فيه من المكر تسعة آلاف
 واثنان وعشرون حديثا وهذه

باب توضأ وصوب وضوءه على ولا يداد وضوءه على فاه ظاهر في أن المصوب
 هو الماء المتوضأ به لوضوء - إليه ما تضمن التحتم دفع الشيء من الصدور والالف وقد
 استدل الجمهور بصبه على الله عليه وسلم لوضوءه على جابر وتقريره للصحة على التبرك
 بوضوءه وعلى طهارة الماء المستعمل للوضوء وذهب بعض الخنقة وأبو العباس إلى أنه
 نجس واستدلوا على ذلك بأدلة منها حديث أبي هريرة يلفظ لا يقتلن أحدكم في الماء الدائم
 وهو جنب وفي رواية لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يقتلن فيموسياقي قالوا والبول
 بنجس الماء فكذا الاعتسالة لا به على الله عليه وسلم فقهني عنهم جميعا ومنها الإجماع
 على اضعافه وعدم الاتباع ومنها ما لا يله مانع من الصلاة فاقبل المنع اليه
 كسالة النجس المتغيرة ويحجب عن الأول بأنه أخذ بالثلاثة قرن وهي ضعيفة بقول
 أبي هريرة يتناولها ولا يكاسياقي فاه يدل على ان انتهى انما هو عن الانقماش لاعت
 الاستعمال لا لما كان بين الانعماش والتناول فرق وعي الثاني بان الاضاعة لا غناء
 غيره عنه لا لجاسته وعن المشايخ فرق بين مانع من النجاسة ومانع من غيرهما وانع من
 ان كل مانع يصدر له داتته الحكم الذي كان قبل الانتقال أيضا هو نجس بالانقماش في
 مقابلة لص وهو اسد الاعتبار يلزمهم أن ينقض شره وهم لا يقولون به ومن
 الاحديث الدالة على ما ذهب اليه الجمهور حديث أبي جحيفة عبد الباري قال حرج علينا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم له ليلتي فاني بوضوء متوضأ فجعل الناس يأخذون من فضل
 وضوءه فيستصحبونه وحديث أبي موسى عنده أيضا قال دعا اليه صلى الله عليه وسلم
 بنقض فيه ما ففعل بيده ووجهه فيه ويحجه ثم قال له ما يعني أبي موسى وبلا اشر بامنه
 وافرغ على وجهها وكفها عن السائب بن زيد عنده أيضا قال ذهب في خالتي
 التي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابن أخي وقع في أي مريض فسمع رأيي
 ودعا لي بالبركة ثم توضأ فشربت من وضوءه ثم فف خلف ظهره الحديث فان قال لذهب
 إلى نجاسة المستعمل للوضوء - هذه الاحديث غايه ما فيها الدلالة على طهارته وضأ به
 صلى الله عليه وسلم ولعل الذين خصاصه قلنا هذه دعوى غير نافذة فان الاصل ان
 حكمه وحكم أمته واحدا لان يقرم دليل يقضي بالاختصاص ولا دليل وأيضا الحكم
 يكون الشيء نجسا حكم شرعي يحتاج إلى دليل يلزمه انهم فاهو (وعن حديثه بن
 العيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيه وهو جنب فحاده فاعتسل ثم به فقال
 كنت جنبا فقال ان المسلم لا ينجس رواء الجماعة الا يضاري والترمذي وروى الجماعة
 كاهم فخرج من حديث أبي هريرة) حديث أبي هريرة المشار اليه في الفاظ منها ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب فالتفت منه فذهب فاعتسل ثم
 جاء فقال له أين كنت يا ناهر فاه قال كنت جنبا فكرهت ان اجالسك وأنا على غير طهارة
 فقال سبحان الله ان المؤمن لا ينجس قتيلا وهو جنب يعني نفسه وفي رواية أبي داود

وأما جنب وهذه النقطة تقع على الواحد المذكور المؤنث والاثني والجمع بلفظ واحد
قال الله تعالى في الجمع وإن كنتم جنبا فاطهروا وقال بعض أرواح النبي صلى الله عليه
وسلم إن كنتم جنبا فقلوا جنبا ونجسوا وجناب قول الله تعالى في المال وعدل
قول الله تعالى في الجاهل وفي ماله وفي نفسه أيضا فقلوا نجس ونجس بكسر
الجيم ومهملين كسر هاء في الماضي فقلوا في المضارع ومن ضمها في الماضي صمها في المضارع
أيضا قال النووي وهذا قياس مطرد ومعروف عند أهل العربية إلا أنهما استثنى من
الكسر قولان للمسلم غلبت فيهما بعض أهل الظاهر وحكاه في البحر عن الهادي
والقاسم والناصر ومالك فقالوا إن الكافر نجس عين وقوا ذلك بقوله تعالى إنما
المشركون نجس وأجاب عن ذلك الجمهور بأن المراد منه أن المسلم طاهر الأعضاء لا عيانه
مجانبة النجاسة بخلاف المشرک لعدم حفظه عن النجاسة وعن الآية بأن المراد أنهم
نجس في الاعتقاد والاستعداد ووجه على صحة هذا التأويل أنه إذا كان نجسا أهمل
الكتاب ومعلوم أن عرقهم لا يسلم منهم من ضاحكهم ومع ذلك فلا يجب من غسل
الأكثارية إلا مثل ما يجب عليهم من غسل الملة ومن جهة ما استدل به الفقهاء بنجاسة
الكافر حديث أنزل الله صلى الله عليه وسلم وقد تشفى المسجد وقرر به لقول الله
تعالى في النجاس لما رواه أنزلهم المسجد وقوله لا يعلية لما قال لما رسول الله أنما أرض قوم
أهل كتاب أفنا كل في أنفسهم قال أنودمته غير هاهنا كواقيها وإن لم تجدوا فاعملوها
وكذا في رواية أخرى في بابية الكفار وأجاب الجمهور عن حديث أنزال وقد تشفى به
جهة عليهم لأنه لا أن قوله ليس على الأرض من النجاس القوم شئ إنما النجاس القوم على
أنفسهم بعد قول الصحابة قوم النجاس صريح في نفي النجاسة الحسية التي هي محل النزاع
ودليل على أن المراد بـ النجاسة الاعتقاد والاستعداد وعن حديث أبي ثعلبة بن الأبرص
يفضل الآية ليس تلونهم بأرطوباتهم بل لطنهم الخنزير وشربهم الخمر فيأيدل على ذلك
ما عند أحمد وأبي داود من حديث أبي ثعلبة أيضا بلفظ أن أرضنا أرض أهل كتاب
وانهم يأكلون لحم الخنزير وشربوا الخمر فكيف وضع يدهم وقد ورعهم وسأق ومن
أجوبة الجمهور عن الآية ومعقود حديث الباب بأن ذلك تنفير عن الكفار وإهانة
لهم وهذا وإن كان مجازا فترفعه ما ثبت في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم توضأ
من اقتصركم ربط ثعلبة بن أنال وهو مشرك يسارية من سواي المسجد وأكل من
الشاة التي أهدتها اليهودية من خبز أو كحل من الجن الجاهل ومن ولاد النصارى كما
أنخرجه أحمد وأبو داود من حديث ابن عمر أن كل من خبز المشرك أو أكله فله نداء إلى ذلك
يهودي وسأق في باب آية الكفار وما سلف من مباشرة الكليات والابحار على جواز
مباشرة الملية قبل إسلامها وتحليل طعام أهل الكتاب ونسائهم بآية لما شقوهي آخر
ما نزلوا طعاما صلى الله عليه وسلم وأصحابه لو قدم من الكفار من دور غسل الآية

العنصر بوجه عن المرتور .
على السحابة والمقطوعات عن
التابعين ومن بعدهم وقد
استوعبت وصل جميع ذلك
في كتاب تعليق التعليق وهذا
أيضاً من عدة ما في جميع
البحر في تحرير بالغ فغ الله به
لأنه من تقدم في الله وأما
بعد لعمري من السهو والخطا
أنتمى وعدد كنه كما قال في
الصكوك مائة وستون
وأبو يثمة في الألف واربعمائة
وخمسة واربعمائة وخمسة
في نسخ الأصول وعدد مضاميه
الذين خرج عنهم ثمانية
وتمت عقوبات غدا وعددهم
تقر برواية عنهم دون مسلم
مائة أربعين وثلاثين وتنفرد
أبو يثمة في لم تقع الرواية عنهم
كتبه أصحاب الكتب الثمينة
أبواب الواسطة ووقعه أشان
وعن حرون حديثاً ثلاثين
الاستاد وأول جامع بعد
العلمية باب كنف كابد الوحي
الرسول الله صلى الله عليه وسلم
وقول الله عز وجل إنا أنزلنا
إليك الكتاب وحينا إلى روح والنبين
من بعده الآية كما سلف في مختصرنا
(ومسعود البصري رحمه الله
تعالى في كتابه أي بال تكرار) كثر
طرق الحديث وشهرته) ل
الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر
الدمشقي البصري كان يذكّر

والأمر به ولم ينقل في رطبوبات الكنازع السلف السالغ ولو ترقوها الشاع قال ابن
 عبد السلام ليس من التقشف أن يقول أشترى من من المسلم لمن من الكفر لان
 الخصام لم يلقنوا في ذلك وقد زعم المتبني في المنازاة الاستدلال بالآية المذكورة
 عن نجاسة الكافر وهم لانه حل لكلام الله ورسوله على اصطلاح حادث وبين النجس
 في اللغة والنجس في عرف المتشرعة عموم وخصوص من وجه فالاعمال السيئة نجسة
 لغة لا عرفاً والنجس نجس عرفاً وهو أحد الاطمين عند أهل اللغة والعذر تقبيل في العرفين
 فلا دليل في الآية انتهى ولا يخفى أن مجرد تخالف اللغة والاصطلاح في هذه الافراد
 لا يستلزم عدم صحة الاستدلال بالآية على المطلوب والذي في كتب اللغة ان النجس ضد
 الطاهر قال في اللغة موس النجس بالفتح بالكسر والتسويك وككتف وعند ضد
 الطاهر انتهى فانه في التعويل عليه في عدم صحة الاحتجاج به هو ما عرفت
 وحديث الباب أصل في طهارة المسلم حياً وميتاً أما على قاجاع وأما الميت فخصه خلاف
 ذهب أبو حنيفة ومالك ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب الى
 نجاسته وذهب غيرهم الى طهارته واستدل صاحب البحر للآيتين على النجاسة بفتح
 رزح من الجنين وهذا مع كونه من فعل ابن عباس كما أخرجه الدارقطني عنه وقول
 احمد بن زعم لا يخفى لاحتمال الاحتجاج به على الخصم محقق أن يكون للاستدلال بالنجاسة
 ومعارض بحدوث الباب وبحدوث ابن عباس نفسه عند الساقى والبارى تعليقاً بالفظ
 لمؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً وبحدوث أبي هريرة المتقدم وبحدوث ابن عباس أيضاً عند
 البيهقي ان يمتكهم عوت طاهر الخبيك أن تفسوا ايديكم وترجعوا الى الجنان على
 روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواية غيره من الفرائب التي لا يدري ما للحمل
 عليها في الحديث من لسوا تمسرو عية الطهارة عند ملازمة الامور العظيمة واحترام
 أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على كل الهيات وانما احاد حذيفة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وانتهى أبو هريرة لانه صلى الله عليه وسلم كان يعتاد محامسة أصحابه
 اذا التقيهم والدعا لهم هكذا رواه الساقى وابن حبان من حديث حذيفة فلما ظن ان
 الجانب يتجسس بالحدث خشياً أن يخاصهما كما دونه قبله الى الاعتسار وانما ذكر
 المستفرد رحمه الله هذا الحديث في باب طهارة المات المتروضا به قصد تكميل الاستدلال
 على عدم نجاسة المات المتروضا به لانه اذا ثبت أن المسلم لا ينجس فلا وجه لجعل المات متروضا
 بمجرد محامسته وساقى في هذا الكتاب باب معقود لعدم نجاسة المسلم بالموت وسيمر
 لمصنف الى هذا الحديث هنا

• (باب بيان زوال تطهيره) •

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتلن أحدكم في الماء المات وهو
 جنب فتأولوا يا هريرة كيف يفعل قال يتناوله تناولاً ومسلماً وابن ماجه ولا جد

الحديث في كتابه فهو واضح
 ويستدل به في كل باب باسناد آخر
 ويخرج منه من استنباطه
 وفزارة فقهه معنى يقتضيه
 الباب الذي أخرجه فيه
 وتل ما يورد حديثاً في موضعين
 باسناد واحد ومعنى واحد راجعاً
 واحد وانما يورد من ماريق
 أخرى لمعان انتهى ثم ذكرها
 وبلغها الى ثمان معان وذكر
 أيضاً وجه تقطيع الحديث
 في الابواب ثارة واقتضاه
 على بعضه أخرى قال - فظ
 ابن حجر بعد ما سكي ذلك عن ابن
 طاهر واذا تقر ذلك انه انه
 لا يبعد الاثبات حتى ولو لم تقدر
 لاعادته فائدة من جهة الاستدلال
 ولان جهة المتك لكان ذلك
 لاعادته لاجل مغايرة الحكم
 الذي تنقل عليه الترجمة الثانية
 وجب اتلا بعد مكررا بلائدة
 كيف وهو لا يخلصه من فائدة
 استاديه وهي اخراجه لا نأخذ
 عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير
 ذلك وهذا يضمن استقرار كتابه
 وانصف من نفسه اتفق
 ونظير تفصيل هذا الاجال
 من الرجوع الى فتح الباري
 (ومقصودنا) في هذا الجريد
 الصريح لاحاديث الجصاص
 الصريح (أخذ اصل الحديث)
 المرفوع دون غيره (لكونه قد
 علم ان جميع ما فيه) أي في كذب

والصالح المأمع البخاري وجه الله
 (ص) في رآ على طهقات
 الصالح التي لا تصور المز عليها
 وقد عقد الحافظ ابن حجر في
 ص ١٠٠ الفقه فصولا مستقلة في
 تقرير ركونه أصح الكتب المصنفة
 في الحديث النبوي وأطال في
 بيان ذلك أطالة حسنة مقدمة
 قال ابن الصلاح أول من صنف
 في صحيح البخاري ثم تلاه مسلم
 وكذاهما أصح الكتب بعد كتاب
 الله تعالى وأما قول الشافعي
 ما لم في الأرض كتابا في العلم
 أكثر مما بين كتاب مالك وفي
 رواية أسع من الموطأ فاما قال
 ذلك قبل رجوعه إلى البخاري
 ومن ثم أن كتاب البخاري أصح
 الكتابين صحيحا أو أكثرهما فائدة
 قال أبو يعلى الخليلي رحمه الله
 تعالى رحمه الله محمد بن أحمد
 فانه أقوال الأصول يعني أصول
 الأحكام من الأحاديث وبين
 للناس وكل من عمل بعده فاما
 أخذ منه من كتابه كسمل انتهى
 فالتاس في الحديث عماله عليه
 والكلام في تقريره وبين
 أسبابه بطول جدا والاحاديث
 التي اتفقت عليها بلغت مائة
 حديث وعشرة أحاديث اختص
 البخاري بها غل من غنائم وياق
 ذلك مختص بعمله ولا شك ان
 ما قل الاستدلال به أرجح مما ذكر
 وأضاف المقدمة فصل خاص

وأبي داود لا يولن أحد كم في الماء الدائم ولا يقتل به من جنبه قوله في الماء الدائم
 هو الساكن قال في الفقه يقال ديم الطائر ندو عينا ذاصف جناحيه في الماء واطلم
 يحركهما والرواية الأولى من حديث الباب تدل على المنع من الاغتسال في الماء الدائم
 للجنبه وان لم يل فيه والرواية الثانية تدل على المنع من كل واحد من البول والاعتسال
 فيه على انفراد وسأني في باب حكم الماء اذا لاقته نجاسة حدث أبي هريرة هذا بلفظ
 ثم يقتل فيه وبأني البحث عن حكم البول في الماء الدائم والاعتسال فيه هذا لا وقد
 استدلل بالنبى عن الاغتسال في الماء الدائم على أن الماء المستعمل يخرج عن كونه أهلا
 لتطهيره لان الهى ههنا عن مجرد الفصل فدل على وقوع المفسدة بمجرد وحكم الوضوء
 حكم الفصل في هذا الحكم لان المقصود التزعم والتقرب الى الله تعالى بالمستحذات
 والوضوء يستدبر الماء كما يشدرة النفس وقد ذهب الى ان الماء المستعمل غير مطهر كما
 العقرة واحد بن حنبل واليث والاوزاعى والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنه
 وابو حنيفة في رواية عنه واحتجوا به هذا الحديث وبحديث النبى عن التوضى بفصل
 وضوء المرأة واحتج لهم في البحر بما روى عن السقم من تكميل الطهارة بالتمتع قدلة
 لا لا بما ساقط منه وأجيب عن الاستدلال بحديث الباب بان هذه النبى ليست كونه
 به مستعمل بل مصدرة مستحبنا بتوارد الاستعمال فيبطل نفعه ويضع ذلك قول أبي
 هريرة يقال وتناولوا باضطراب شتمه وان الدليل اخص من الدعوى لان غاية ما فيه
 خروج المستعمل للجنبه والى خروج كل مستعمل عن الطهورية وعن حديث
 النبى عن التوضى بفصل وضوء المرأة يمتنع كون الفصل مستعملا ولو سلم فالدليل اخص
 من الدعوى لان المدعى خروج كل مستعمل عن الطهورية لا خصوص هذا المستعمل
 وبالمعارضة بما أخرجه مسلم وأحمد من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه
 ولم كان يقتل بفصل مونة وأخرجه أحمد أيضا وابن ماجه بنحو من حديثه وأخرجه
 أيضا أحمد وأبو داود والشافعي والترمذي وصححه من حديثه بلفظ اغتسل بعض أزواج
 النبى صلى الله عليه وسلم في جنبه في التي صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ عنها أو يقتل
 فقال لها رسول الله انه كنت جنباً فقال ان الماء لا يجنب وأيضا حديث النبى عن
 التوضى بفصل وضوء المرأة فمقال سياتي في بابيه وعن الاحتياج بتكميل السلف
 للطهارة بالتمتع لا بما ساقط به لا يكون جهة الإبهام في التقتل عن جميعهم ولا ميل
 الى ذلك لان القائلين بطهورية المستعمل منهم كالحسن البصرى والزهري والفضي
 ومالك والشافعي وابو حنيفة في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين ونسبه ابن حزم
 الى عطاس وسبقان الثوري وأبو نوري جميع أهل الظاهر وبان المساقط قد في لانهم
 لم يكونوا يتوضون الى اناء الملتصق بالاعضاء مقل لا يكتفى بعض عضو من أعضاء الوضوء
 وبان سبب الترتيب بتسليم ههنا عن السلف وامكان الانتفاع بالنبى هو الاستعداد

تلاوه وقد قال صاحب هبة الله
 الثالثة في باب طهارة كتب
 الحديث ما قلناه أما الصبيان
 فقد اتفق المحدثون على أن جميع
 ما يقع من التصل المرفوع صحيح
 بالقطع وانهم استوازان إلى
 صحتها وإنه كل من جهن
 أمرهما فهو مبتدع متبع غير
 من المؤمنين اه قلت وكان
 في هذه العبارة إشارة إلى ما قاله
 ابن الهمام الحنفى في التعرير
 وهو قوله كون ما فى الصبيان
 رايها على ما روى برجالهما فى
 غيرها وعلى ما تحقق فيه من
 شرطها بعد إمامة المخرج بحكم
 وزاد في فتح القدير شرح الهداية
 بحكم لا يجوز التقليد فيه إلى
 آخر ما قال وهو هو ومنه واضحة
 وزائدة واضحة وقد اتفقه جمع من
 أهل الرواية والرواية منهم السيد
 محمد بن اسمعيل الأمير في بعض
 فتاواه وصاحب المنهج الروى
 في مصطلح الحديث النبوى
 والشيخ السلام على بن فاضل
 التضا محمد بن على الشوكلى
 رحمهم الله تعالى قال في الدراسات
 يريد معنى بن الهمام بهذا الكلام
 لا اقتراحه امتحالات عليه كلمة
 المحدثين فتاوا وحقا واقتناه
 التلميع والمتأخرين لا الشيخ
 الله كورومن تعمن تلامذته
 وبعض الحنفية المتأخرين من
 التريب المنسوبين صحاح
 الاحاديث وانما خمسة أقسام
 واعلاها ما اتفق عليه البخارى
 ومسلم ثم ما اتفقه البخارى

خطا الواحد لانه يلحق به غيره اما لباس أو بحديث حكى على الواحد كى على
 جماعة وهو واما بك «ينما معتبر عدة» الحديث فتدبره علمنا حديث اعلموا
 لامرأة كنوى لمائة امرأة وغضوه قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث ما قلناه
 وعلى تقدير ان يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بما يقى من يال يديه فليس يدل
 على طهورة الماء المستعمل لان الماء كانا تنقل في محل التطهير من غير مقارفة إلى غيرها
 فعمله وتطهيره باق وبهذا لا يقطع على هذه الحال تغير البجاسات والطهارات انتهى
 وقد قدمنا ما هو الحق في الماء المستعمل

(باب الرد على من جعل ما يقتضى منه التوضي بعد غسل وجهه مستعملا) هـ

(عن عبد الله بن زيد بن عاصم انه قيل له وما لى الوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في غابا ما كنا منه على يديه فتدبره انما ثم أدخل يده فامسح به فمضمض واستنشق
 من كف واحدة ففعل ذلك ثلاثا ثم اخبره فامسح بها فغسل وجهه ثلاثا ثم أدخل
 يده فامسح بها فغسل يده إلى المرفقين ثم أدخل يده فامسح بها فغسل يده ثم

فأدلى يديه وادبر ثم غسل رجله إلى كعبيه ثم قال هكذا وصو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم متفق عليه ولعله لاجد قوله فا كما منه أى أمله وصب في رواية
 مسلم كما منها أى لمطهرة أو لاداة قوله ثم أدخل يده هكذا وقع في صحيح مسلم أدخل
 يده بلطف الانفراد وكذا في أكثر روايات البخارى وفي رواية ثم أدخل يده فامسح بها
 وفي أخرى فمن حديث ابن عباس ثم أخذ غرة فغسل بها هكذا أضافها إلى يده الاخرى
 فغسل بها وجهه ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ومضى إلى
 دؤود البجلي من رواية على عليه السلام في قصة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
 أدخل يده في الأمانجى فأخذ منها حصة من ما مضى بها على وجهه فهذه الروايات
 في بعضها يديه وفي بعضها يده فقط وفي بعضها يده وفي الأخرى اليافى الله على جواز
 لأمور الثلاثة وانما سنة قال النووي ويجمع يرد ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فعل
 ذلك في مراتب وهي ثلاثة أوجه ذهب الشافعى ولكن الصحيح منها والمشهور انى قطع
 به الجمهور ونص عليه الشافعى في البيهقي والزنى ان المستحب أخذ الماء الوجه باليد
 حبه لكونه أسهل وأقرب إلى الاستباح والكلام على أطراف الحديث ياتى في الوضوء
 ان شاء الله وانما ساقه المصنف ههنا الرد على من زعم ان الماء يقتضى منه بعد غسل
 الوجه يصير مستعملا لا يصلح للطهارة ووجهه قد تبطل به ما هذا الحديث وغيره وقد
 زعم بعض الفاتكين بخروج المستعمل عن الطهورة ان ادخل الدقى الاماء للفرقة التي
 ينقلها بما يصير مستعملا للنجفة والشافعية وغيرهم مقالات في المستعمل ليس عليها
 آثار من علوة صلبان وتفرعات عن الشريعة السمعة لسمه بعزل وقد عرفت
 مما سبق ان هذه المسألة أعنى خروج المستعمل عن الطهورة فيه فية على شافعى

ثم انقرد به مسلم ثم ما هو صحيح على شرطه ما ولو يصرجه واحد منهما ثم ما هو على شرط البخاري ثم ما هو صحيح على شرط مسلم ثم ما هو صحيح عند غيرهما وفيه الشروط الخمسة في الصحة وعرض من ذلك كما قال الشيخ عبدالحق الدهاوي في مقدمة شرح سفر العادة بعد ما شرحناه وروى بالرفضاء تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية والمحدثين ومعارضتهم اياهم وهذا صريح في اقرارهم بان تأييد مذهب الحنفية لا ينافي الا تبصير العاصمين كغيرهما من الصحاح بانطال الخصومة منسما صحة وثقة وان محاولة الانتداح المذكور في التريب المتقدم انما هو لكون هذا المذهب في الاغلب على خلاف ما في العاصمين اه ثم تعقب قول ابن المهنا ومن تبعه في اوراقه وأطال في ذلك طائفة كاتبة شافية وأني بما يرضى منه الحب المهاب فقه دوره وعلى الله أجره حيث انهم انصهرت الا بصحيح الجواب وفصل الخطاب (قال الامام النووي في مقدمة كتابه شرح مسلم وأما البخاري فانه ذكر الوجوه المختلفة في اواب مختلفة متباعدة) لكان كثيرة تصدى ذكرها في مقدمة الفتح الحافظ ابن حجر (وكثير منها) أي من الوجوه (بذكر غير ما به التي يسق اليه القهقهة) أي الباب (أول به) أي هذا الكثير من الوجوه (فيصعب على الطالب

هـ رومن فوائد هذا الحديث جواز الخلقة بين غسل أعضاء الوضوء لانه انقصر في غسل الدين على مرتين بعد تثليث غيرها قبله فصرح رأيه بهذا كريمة عددا كسائر الاضاه وهكذا أطلق في حديث عثمان المتفق عليه وصرح بواحد في حديث علي عليه السلام عند الترمذي وصححه وفي حديث ابن عباس عند ابي داود وقد ورد التثليث في حديث علي عليه السلام من طريق ثالث الحافظ وكذلك في حديث عثمان من طريق فيها عبد الرحمن بن وروان وسياق يسط الكلام على ذلك في الوضوء ان شاء الله تعالى

باب ما يفي بفضل ما هو والمرأة

(عن الحكم بن عمرو القناري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل ما هو والمرأة أو أنه الا ان ابن ماجه والساقى فالوضوء والمرأة وقال لترمذي هذا حديث حسن وقال ابن ماجه وقد روى بعده حديثا آخر الصحيح الاول يعني حديث الحكم الحديث صححه ابن حبان أيضا وقال البيهقي في سننه الكبرى قال الضاوي حديث الحكم ليس بصحيح وقال النووي انه في الحفظ على تضعيفه قال ابن حجر في الفتح وقد غارب النووي في ذلك ولما شهد عند ابي داود ولقد اثنى في حديث رجل صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال نهى ربه ولله على الله عليه وسلم ان تغسل المرأة بفضل الرجل أو الرجل بفضل المرأة ولو تعترفا جميعا قال الحافظ في الفتح جاله ثقلت ولم أقف ان اعله على حجة قوية ودعوى البيهقي انه في معنى المرسل مردودة لان ايام العصاة لا يضر وقد صرح التاجي بأنه لقيه ودعوى ابن حزم ان داود الذي رواه عن جابر بن عبد الرحمن المجيري هو ابن يزيد الاودي وهو ضعيف مردودة قاله ابن عبد الله الاودي وهو ثقة وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره وصرح الحافظ أيضا بلوغ المرام بان اسناده صحيح والحديث يدل على انه لا يجوز للرجل أن يتوضأ بفضل وضوء المرأة وقد ذهب الى ذلك عبد الله بن مرسجس الصحابي وثقه ابن حزم الى الحكم بن عمرو وروى الحديث وجوبية أم المؤمنين وأم سلمة وعمر بن الخطاب وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وهو أيضا قول أجدواصه فيمكن قتله بما اذا اختلف به وروى عن ابن عمر والنسفي والاوزاعي المنع لكن مقدما اذا كانت المرأة متعاضدا وتقبل الحيوة عن احسان لاحاديث الواردة في منع التطهر بفضل وضوء المرأة وفي جواز مضطرة لكن قال مع عن علقم الصحابي المنع فيما اذا اختلف به وعوض من الجواز أيضا نقل عن عثمان الصحابي منهم ابن عباس واستدلوا بحديث من الادلة وقد جمع بين الاحاديث بحمل احاديث النبي على ما تساقط من الأعضاء لكونه قد مارس استعمال الجواز على ما بقي من الماء وبذلك جمع الخطابي وأحسن منه ما جمعه الحافظ في التتبع من حمل النبي على التزيين بغيرية احاديث الجواز الالسمية (وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل صبيحة رواء احمد ومسلم وعن ابن عباس عن صبيحة ان رسول الله

يجمع ما ذكره من طرق
 (أحدث) لأنه يشك هل يقيها
 شي أو قد يستحال أن لها طرا فأنرى
 غير التي ذكرت في هذا الباب
 التي وقف عليه (قال) أى
 النووي رحمه الله (وقد رأيت
 جماعة من الحفاظ خاطوا في مثل
 هذا) بسبب عدم إدراك ذلك
 (فتقروا رواية الطائفة) (أحدث)
 أى على بعض الوجوه (هى)
 موجودة في صحيحه في غير مظانها
 السابقة إلى اللهم اه ما ذكره
 النووي رحمه الله تعالى وتفضل
 ذلك يطلب من هدى السارى
 مقدمة فغ البارى حيث حصر
 القول فيها في عشرة فصول الأول
 في بيان السبب المانع لمصلحة
 تنفيذ هذا الكتاب والثاني في
 بيان موضوعه والكشف عن
 مفراه والكلام على تنقيح
 شروطه وتقرير كونه من أصح
 الكتب المعتبرة في الحديث
 لتبوى ولحقه الكلام على
 تراجمه البديعة المثال المتبعة
 المثال التي انفرادت بصدقها
 عن نظرائه واشتهر بتفصيلها
 عن قسراته الثالث في بيان
 الحكمة في تقطيعه الحديث
 واختصاره وفائدة إعادة الحديث
 وتكراره الرابع في بيان السبب
 لإيراد الأحاديث المعلقة والأخبار
 المرفوعة مع أنها باسباب أصل
 موضوع الكتاب ويلحق به سابق
 الأحاديث المرفوعة المعلقة
 والأشارة لمن وصلها على ميل

على الله عليه وسلم توشا فضل غسلها من الجنابة رواه أحمد وابن ماجه وعن ابن عباس
 قال غسل بعض أزواج النبی صلی الله علیه وسلم في حنفه فجاء النبی صلی الله علیه وسلم
 لتوضأها أو يغتسل فقال لیس رسول الله انی كنت جنبا فقال ان الماء لا یغیب رداءه
 أحمد أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح حديثه الأول مع كونه
 في صحيح مسلم قد اعله قوم بقرود وقع في رواية عمرو بن دينار حديث قالو على والذي يخطئ
 على بالی أبا العناء أخیر فی ذكر الحديث وقد ورد من طریق أخرى بلا تردد وأعل
 أيضا بعدم ضبط الراوی ونحوه، الله والمحقق ما أخرجه الشيخان بلنظن ان التي صلی الله
 علیه وسلم ومروية كما يفتلان من أنا واحد وحديثه الآخر أيضا الله راقتی
 رحمه الله ابن خزيمة وغيره كذا قال الحافظ في الفتح وقال الدارقطني قد اعله قوم بسبب الآين
 حريدا ویه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين لكن قد رواه مشعبة وهو لا يعمل عن
 مشايخه الا صحيح حديثهم قوله لا یغیب في نسخة بفتح الیاء التصية وی أخرى بضمها
 فالأولى من جنب بضم السون وقصها و ثمة من اجنب قال فی قاموس وقد اجنب
 وجنب وجنب واجنب وهو جنب يستوی للواحد والجمع اه وظاهر حديثی بن
 عباس ومروية معارض حديث الحكم السابق وحديث الرجل الذي من العصابة يتعبر
 الجميع بما قبله لا يقال ان فعل النبی صلی الله علیه وسلم لا يطرأ من قوله الخاص بالآنة
 ان تقول ان فعله الجواز بان الماء لا یغیب شعر بعد اختصاص ذلك به وأيضا التي
 غیر تخص بالآنة لان مبيعة لرجل أشعل صلی الله علیه وسلم بطريق الظهور وقد تقر
 دخول الخاطب في خطاب نفسه ثم لو لم يرد ذلك التعليل كان فعله صلی الله علیه وسلم
 محصاه من عموم الحديثين السابقين وقد نقل النووي الاتفاق على جواز وضوء المرأة
 بفضل الرجل دون العكس وتعبه الحافظان الطحاوی قد أثبت فيه الخلاف قال
 لمفسرهما الله تعالى قلت وأكراه أهل العلم على الرخصة لرجل من فضل ظهور المرأة
 والاختيار بذلك أصح وكراهه أحدواصح إذا خلب به وروى قول عبد الله بن مسعود وجعلوا
 حديث ميمونة على أنها لم تخل به بما يشبهه وبين حديث الحكم فاما غسل الرجل والمرأة
 ووضوءهما جميعا فلا اختلاف فيه قالت أم سلمة كنت اغتسل أنا ورسول الله صلی الله
 علیه وسلم من أنا واحد من الجنابة متفق عليه وعن عائشة قالت كنت اغتسل أنا
 ورسول الله صلی الله علیه وسلم من أنا واحد يختلف إيدى بافيه من الجنابة متفق عليه
 وفي فضل الطائفة من أنا واحد فتعرفت جميعا ولمسلم من أنا ميمونة وشعوا أحدينا دوني
 حتى أقول دع لي دع لي وفي لفظ التساق من أنا واحد سيدا وفروا به ومسي يقول دع لي
 وأنا أقول دع لي اه وقدوافق المصنف في نقل الاتفاق على جواز اغتسال الرجل
 والمرأة من الأنا واحد جميعا الطحاوی والقرطبي والنووي وفيه قتل لما سلكه ابن
 المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه وحكاه ابن عبد البر عن قوم ومن جهة ما يدل على

على الحروف وعلمنا لكل واحد منهم عند من الاحاديث ومنه يظهر تقريرنا ما نقل عليه من غير تكرار ثم ختم هذه المقدمة بترجمة دائرة عن خصائصه ومناقبة صلته لما نرى ليكون ذكره واسطة عقد نظامها وسرة صلح ختامها فحاق حديث الباب اولاً ثم ذكر وجه المناسبة بينهما ان كانت خفية ثم اخرج ثانياً ما يتعلق به غرض جميع في ذلك الحديث من القوائد المتينة والاستدلال به من ثقل وزادات وكتشف خاص وتفسير مدلس بهامع ومتابعة سماع من شيخ اختلف قبل ذلك مستتراً كل ذلك من أهميات المسائل والمراجع والمختصرات والاجزاء والنوادر بشرط المحبة والحسن فيما اوردته من ذلك وثالثاً ما لم تقطع من معلقاته وموقوفاته وهذا تنظم زوائد النوادر وتنظم شوارد الغرائب واربعاً لضبط ما ينشأ من جميع ما تقدم اسماء واصفاً مع ايضاح معاني الاقفاط المعنوية والتنبه على التكتيل البديعة ونحو ذلك وتخلصاً او ردماً لستدته من كلام الامة بما مستطوب ومن ذلك انظر من الاحكام النقية والمواظعة الزمعية والاتباع الشرعية مختصراً على الرابع من ذلك متصراً بالواضح دون المستغرق في تلك المسالك مع الاعتناء بالجمع بين مظاهره المتعارض مع غيره والتبصير

عند العلوي في الاوسط وأبي يعلى والبراء وابن اسكن في صحاحه ورواه أحمد بن طريق أخرى صحيحة لكنه موقوف وأخرجه أيضاً زيادة الاستاذ الدارقطني من حديث ثوبان ولفظه الماء طهور ولا نجسه شيء الا ما غلب على وجهه أو لونه وفي اسناد رشدين ابن سعد وهو متروك وعن أبي امامة مثله عند ابن مسعود والبراء في وفيه أيضاً رشدين ورواه البيهقي بالنقل ان الماء طهور الا ان تغير وجهه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه من طريق عطية بن بقة عن أبيه عن نوري عن راشد بن سعد عن أبي امامة وفيه تعجب على من زعم ان رشدين بن سعد قد روى عنه ورواه الحمادي والدارقطني من طريق راشد بن سعد وهو صواب وصحاحنا مرسله وقال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله وقال الدارقطني لا يثبت هذا الحديث وقال الثوري اتفق المحدثون على تضعيفه قال في البس والمنتقى فخاص أن الاستاذ المذکور وضعف تعين الاحتجاج بالاجماع كما قال الشافعي والبيهقي وغيرهما يعني الاجماع على أن التغيب بالنجاسة وجهاً أو لوناً أو طعماً نجس وهكذا نقل الاجماع ابن المنذر فقال أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيره طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس انتهى وكذا نقل الاجماع لمهدي في البحر قوله أن شيوخنا من متنازين من فوق خطاب النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التلخيص قوله النبي بنون مفتوحون ونامتنا من فوق ساكنة ثم قال قال ابن رستم وفيه ان يضبط بفتح النون وكسر التاء وهو الشيء الذي لم ينجس كرهية من قوامه من الشيء بكسر التاء ينجس بفتحها فهو تنجيد بفتح ضاعه أهل اللغة يقولون السامو بكسر ونها والمفوظ في الحديث الضم قوله والنجس بكسر الحاء جمع نجاسة بكسر الحاء أيضاً مثل سدروسدة والمراد به ما رقة الخيض التي نجسه المرأة بها وقيل الخيضة الخرق التي تستقر المراتبها قبله وهذا الناس بفتح العين المهملة وكسر الهمزة المجعومة جمع عذرة ككلمة وكلمة وهي الخمر وأصلها اسم لشيء لها رطوبة خارج من باب تسمية المطروق باسم الظرف قوله إلى امامة قال الأزهري وجماعة هي موضع منبأ الشعر فوق قبل الرجل والمرأة قوله دون العودة قال ابن رسلان يشبه ان يكون لمرأته عورة الرجل أي دون الركبة أقوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما بين سرة وركبته قوله ما متغير اللون قال الثوري يعني بطول المكث وأصل المنبأ لا وقوع في أجني فيه والحديث يدل على أن الماء لا ينجس بوقوع شيء فيه سواء كان قليلاً أو كثيراً ولو تغيرت أوصافه أو بعضها لكنه طام الاجماع على أن الماء اذا تغير أحد أوصافه بالخاصة خرج عن الطهوية فكان الاحتجاج به لزيادة كماله فلا ينجس بالمجملة الاياه ولو كان قليلاً الا اذا تغير وقد ذهب إلى ذلك ابن عباس وأبو هريرة والحسن البصري وابن المسيب وعكرمة وابن أبي ليلى والثوري ودود الطاهري والخبي وبار ابن زيد ومالك والغازي ومن أهل البيت لقسلم ولا ما يحيى وذهب ابن عمر ومجاهد

على التسوخي شامضه العام
بمنه والطنق بمقدور الجمل
بمينه والظاهر هو وهو الاشارة
الى نكت من القواعد الاصولية
وبنظم القوائد العربية ونخب
من الخلاقات المذهبية بحسب
ما اتصل به من كلام النخبة واسم
له فهمي من المقاصد المهمة الى
غير ذلك انتهى كلام الحافظ في
المقدمة ومنه يظهر جلاء كتاب
الضاري وثباته شرحه فتح الباري
وقد راعت تلك المقاصد كلها
في شرحه هذا لكن على وجه
الاجواز دون الاطناب واثبت
نخت غائب الاحاديث بقوائد
نفسية في كل باب (فما كان كذلك
أحببت أن أجرد احاديثه من غير
تكرار وجعلتها محذوفة الا سيده
ليقرب اتناول الحديث) أي
تناوله واخذه (من غير تعب) وما
أحسن ما قال الخطيب قد يباحة
مشكلة المصاحح قال اذا نسبت
الحديث اليهم كافي استندت الى
التي صلى الله عليه وآله وسلم
لأنهم قد فرغوا منه واغتنوا عنه
انتهى وعلى ذلك يكفينا ان
تقول هذا الحديث أخرجه
البحاري أو مسلم وعضو ذلك ثم
نسكت ولا يزيد عليه مما سئل
(واذا اتى الحديث التكرار أثبتته
في أول مرة وان كان في الموضوع
الثاني زيادة فيها قد ذكرتها
والافلا أو عبارة الماتن في امثال
هذا المقام حديث غلان قد تقدم
وزاد في هذه الرواية كذا ولا
لغير الموضوع الذي تقدم فيه ذلك

والشاعبة والخضبة وأحمد بن حنبل واحمد بن حنبل والهادي والمؤيد بالله
وأبو طالب والناسر الى أنه ينصب القليل على الامام من العجاسة وان لم تتغير أوصافه
فستعمل العجاسة باستعماله وقد قال تعالى والذين هم عن الجحيم غافلون
ولحديث لا يورن أحدكم في الهة الهاتم وحديث القلتين وترجم الخضر ولحديث
استفت قلبك وان اختلفا المقتون عند أحد وأبي يعلى والطبراني وأبي نعيم مرفوعا
وحديث دع ماريك الى مالاريك أخرجه الترمذي وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم
والترمذي من حديث الحسن بن علي قالوا لحدث الماطهور ولا ينصبه في شخص هذه
الادلة واختلفوا في هذا القليل الذي يجب اجتنبه عند وقوع العجاسة فيه فقليل ما لم
استعملها باستعماله واليه ذهب أبو حنيفة والمؤيد بالله وأبو طالب وقيل دون القلتين
على اختلاف في قدرهما واليه ذهب الشافعي وأصحابه والناسر والمنصور بالله
وأجاب القائلون بان القليل لا ينصب بالافاة لعجاسة الا أن يتغير باستزيم الاحاديث
الواردة في اعتبار القلتين لدورانه لا يعرف القليل الا بظن الاستعمال ولا يظن الا اذا
كان قليلا وأيضا القليل لا يضبط بل يختص باختلاف الأشخاص وأيضا جعل ظن
الاستعمال مناطا باستزيم استواء القليل والكثير وعن حديث القلتين بأنه مضطرب
الاستناد والمتن كما سبق والحاكم انه لا معارضة بين حديث القلتين وحديث
الماطهور ولا ينصبه في مقابلته من حديث القلتين فصاعدا فلا يعمل الخبث ولا ينصب
بالافاة العجاسة الا أن يتغير أحد أوصافه فقبس بالاجاع فيصير به حديث القلتين
وحديث لا ينصبه في وأما ما دون القلتين فان تغيره يخرج عن الطهارات بالاجاع وبغيره
حديث القلتين فيصير بذلك عموم حديث لا ينصبه في وان لم يتغير بان وقعت فيه
عجاسة لم يتغيره فحديث لا ينصبه في يدل بعمومه على عدم خروجه عن الطهارة بمجرد
ملافة العجاسة وحديث القلتين يدل بعمومه على خروجه عن الطهارة بملاقاتها
فن اجاز تضييع عن هذا المقهور فاليه في هذا المقام ومن منع منه منعه فيه
ويؤيد جواز التضييع بهذا المقهور لذلك العموم بقية الادلة التي استدل بها
اضاؤون بان الهة القليل ينصب بوقوع العجاسة فيه وان لم يتغيره كما تقدم وهذا المقام من
المضائق التي لا يندى الى طاهر الصواب فيها الا بالاراد وقد حقت المقام بها أطول
من هذا وأضع في طيب القصر على المسائل العشرة التي في تقدير القليل والكثير
أقول ليس عليها ظن من علم فلا تستقبل كرها (وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسئل عن الماء يكون بالقل من الارض
وما ينوره من السباع ولموا فقال اذا كان الماء ملتين لم يحمل الخبث رواه الترمذي
لفظ ابن ماجه ورواية لاجل لم ينصبه في الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن خزيمة وابن
حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وقال الحاكم صحيح على شرطهما وقد احتجوا بجميع

منه (وهذا حديث مختصر
ويأتي بعد في رواية أخرى أبسط
وفي زيادة على الأول) يان لقوله
أبسط (فأكتب) الحديث
(الثاني) الأسط (وازل)
الحديث (الأول) المختصر (زيادة)
القائدة) وكثرة الفائدة (ولا
أذكر من الأحاديث إلا ما كان
مسنداً) وهو ما اتصل به من
روايه إلى جنهه وفما ودها
وهو التعليل بمعنى وهذا القسم
من الأحاديث أربع وأصح
وأثبت وأولى ما يهتج به من السنة
المطهرة (واما ما كان مقطوعاً)
هو ما ينعى تابعي من قول أو
فعل موقوف عليه وليس بحجة
في الرابع (أو معلوق) هو ما حذف
من أول سند أو جمعه لا وسطه
فلا تعرض له) أي لا ذكره وإن
كان معلوقاً الصانع له الحكم
الصحيح (وكذلك ما كان من
أخبار الصليبي في بعدهم عما
ليس له تعلق بالحديث ولا ذكر
النبي صلى الله عليه وسلم) حتى
يكون له حكم التقرير (فلا
أذكره) لعدم الاحتياج به
(كحكاية مني أن بكر وعمر رضي
الله عنهما إلى حقيقته في ساعده)
عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم (وما كان فيمن القنولة
فيهم) أي في النبي من المناعة
في شأن الخلافة (وكيفية مقتل
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه ووصيته لولده) أن يستأذن
عائشة ليدفن مع صاحبه وكلامه

رواه واللفظ الآخر من حديث الباب أخرجه أيضاً الحاكم وأخرجه أبو داود بلفظ
لا ينص وكذا أخرجه ابن حبان وقال ابن منده استناد حديث القلتين على شرط مسلم
انتهى ومداره على الوليد بن كثير فقيل نعم من محمد بن جعفر بن الزبير وقيل نعم من
محمد بن عباد بن جعفر وقيل نعم من عبيد الله بن عمرو وقيل نعم من عبيد الله بن عمرو وهذا
اضطراب في الاستناد وقد روي أيضاً بلفظ أن كان المأذاة قلتين أو ثلاثاً لا ينص كما في
رواية لأحمد والدارقطني وبلفظ إذا بلغ المأذاة فله لا يحمل الخبث كما في رواية
لدارقطني وابن عدي والمقبلي وبلفظ أربعين فله عند الدارقطني وهذا اضطراب في
المتن وقد أجيب عن دعوى اضطراب في الاستناد بأنه على تقدير أن يكون محفوظاً من
جميع تلك الطرق لا يبعد اضطراب الالة استمال من ثقة إلى ثقة قال الحافظ وعند العتيق
أنه من الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عمرو الحكيم وعن محمد بن
جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عمرو المقفوم من رواية عن غيره هذا الوجه فقد وهموه
طريقاً ثالثة عند الحاكم جود استنادها ابن معين وعن دعوى اضطراب في المتن بأن رواية
أو ثلاث شاذة ورواية أربعين فله مضطربة وقيل أنه ما موضوعه عند ذكر معناه في البدل
المعروف رواية أربعين ضعفها الدارقطني بالقاسم بن عبيد الله العمري قال ابن عباد
في التمهيد ما ذهب إليه الشافعي من حديث القلتين مذهب ضعف من جهة النقل غير
ثابت من جهة الأثر لأنه حديث تكلم فيه جماعة من أهل العلم ولأن القلتين لم يوقف على
على حقيقة قبلها في أثر ثابت ولا إجماع وقال في الاستدكار حديث معلول رده
إسعمل الناضي وتكلم فيه وقال الطحاوي إنما نقل به لأن مقدار القلتين لم يثبت وقال
ابن دقيق العيد هذا الحديث قد صححه بعضهم وهو صحيح على طريقة التفهيم أجاب عن
الاضطراب وأما التقييد بلال هير فلم يثبت حرفوا الأمن رواية المغيرة بن مقلب عند
ابن عدي وهو منكر الحديث قال النفي لم يكن مؤتمراً على الحديث وقال ابن عدي
لا يتابع على عامة حديثه ولكن أصحاب الشافعي قوا كون المراد قتال هير بكثرة
استعمال العرب لها في أثارهم كما قال أبو عبيد في كتاب الطهور وكذلك ورود التصديق
به في الحديث الصحيح قال السمعاني قتال هير كانت مشهورة بعدهم ولهذا شبه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ماراً إليه المخرج من ثقب سدرة المنتهى قتال هير قال الخطابي
قتال هير مشهورة الصنع معلومة لعداؤه واللفظ مشترك بينهما فلهذا أخذ
معلوماتها وهي الأولى التي ترد في الكروا الصفار والدليل على أنها من الكل جعل
الشروع الحد مقدر بعد فدل على أنه أشار إلى أكبر حاله لأفائدة في تصديره وقلت
مضرة من القدرة على التقدير واحدة كبيرة ولا يفتي ما في هذا الكلام من التكلف
والعصف قولاً ما يشوبه بالنون أي يدعيه فو يبعاً أخرى وحكي الدارقطني أن ابن
البارك رحمه الله قال يشوبه بالنون المأذاة قوله لا يحمل الخبث هو يختص بالنص كما وقع

فحين يكون خليفة بعدهم ربعة
عثمان رضى الله عنه ووصية
الزبير لولده في قتاده سنة ١٢
هـ جابر بن عبد الله الانصاري
ومضى الله عنه في قتاده سنة
الكتير بجانين الترميز فان
قع امير المؤمنين صلى الله تعالى
عليه وآله ولم عليه وما أشبه
ذلك ١٤ لم يكن فيه حديث مستند
وخبر مرفوع وأثر متصل ثم انى
اذ كرام الصحابى الذى روى
الحديث فى كل حديث لم ين
رواه كافر وجابر روى مرة
وغيرهم (والترمذى كثره الاله) ^١
أى القاطع لصحيح البخارى (١)
اخالف) تا كيد كثير (مثل
ان يقول عن عائشة وتارة يقول
عن ابن عباس وحينا يقول عن
عبد الله بن عباس وكذلك ابن
عمر وحينا يقول عن أنس وحينا
يقول عن أنس بن مالك فاتبه
في جميع ذلك اى جمهوره وكذا
ما يأتى بقرينة قوله أولا كثيرا
(وتارة يقول عن سلمان بنسبى
الصحابى عن النبي صلى الله عليه
وسلم وتارة يقول قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم وسينا
يقول ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال كذا وكذا فاتبه
في جميع ذلك فمن وجد في هذا
الكتاب ما يخالف القاطع فانه
من اختلاف النسخ والروايات
وقد وجدت ذلك في بعض
المواضع (ولى محمد الله تعالى في
الكتاب المذكور) أى صحح
البخارى (اسانيد كثيرة) جمع اسناد

بكر بن الحسين المديني العثماني
 معاجم عليه لاكثر واجزة
 بجمعه والشيخ الامام خاتمة
 الحفاظ شمس الدين أبي الخير
 محمد بن محمد بن محمد البلوزي
 المديني صاحب كتاب الحصن
 الحصني في الدعوات (والقاضي
 العلامة الحافظ في الدين محمد بن
 أحمد القاسمي الشريف الحسني
 المكي فاضل) (السادس) (الماكية
 بكة) (المكرمة المشرفة) زادها
 الله تعظيما وتكريما اجازة
 عنه منهم بجمعه ورواهم له في
 قاروا ثم انما به اشياء مام
 الحافظ شيخ محمد بن ابراهيم
 ابراهيم بن محمد بن صديق
 المديني المعروف بابن الرسام
 قال انما به ابو العباس اطار
 واخبرني به عالما عما قبله
 (الشيخ) الامام زين الدين ابو بكر
 ابن الحسين المديني المديني وله
 شيئا في الفقه فاضل النصاة
 محمد بن محمد بن يعقوب
 الشيرازي (التيروز) يادي صاحب
 كتاب الساموس الخط في العنة
 المتوفى سنة سبع عشرة وثمانية
 قريبا الحافظ لواحد المتكلم
 محمد بن أبي بكر بن تميم البلوزي
 تلميذ شيخ الاسلام رئيس المؤمنين
 الاعلام محمد بن عبد الله المديني
 عبد السلام بن تيمية الحارثي
 رحمه الله في والفقيه شرح
 على البخاري جماعته المديني
 بالسج الفصح الجاردي كل ربح
 العبادات سنة في غير بن مجملها

المصنف رحمه الله تعالى ومن ذهب الى خبر القلبي حل هذا الخبر على ما دونه ما وخبره
 بضاعة على ما بلغه ما بجماعين السكل انتهى وقد تقدم تحقيق ذلك

• (باب اسرار الهام) •

حدث ابن عمري القلبي يدل على نجاسة عاوا لا يكون التعديل القلبي في جواب
 لسؤال عن ورود على المسامعنا عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذوق الكلب في اناه أحدكم لم يعرفه لم يسله سبع مرات ورواه مسلم والشافعي الحديث
 له لفظ هذا أحد ما في الباب أحاديث منها عن عبد الله بن مغفل وسيأتي في باب اعتبار
 العدل في الرفع وحدث ابن عمر الذي أشار إليه المصنف في القلتين تقدم وقد استدله
 على نجاسة أسأله ثم لما ذكره قولا اذا نزع قال في الفقه يقال ولع بلغ بالفتح فنع اذا
 شرب بطرف لسانه فيه فخره قال ثعلب هو ان يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مانع
 فيخرج كذا ابن دروسو يشرب أو لم يشرب قال يحيى فان كان غير مانع يقال لعقه قولا في
 اناه أحدكم ظاهر العموم في الآية وهو يخرج ما كان من المياح في غير الآية وقيل
 أصل الفصل معتول المعنى وهو النجاسة فلا فرق بين الاثام وغيره وقال العراقي ذكر الاثام
 خرج شريح الغلب لا للتبديد قولا في فخره قال الشافعي ليدرك ما لم يعرفه غير على بن مسهر
 وقال ابن ربيعة قد روي في الاثام في غير على بن مسهر ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بوجه من الخروج قال الحافظ ورد الاثر بالاراقة عند مسلم من طريق الاعش عن أبي
 صالح روي بن زين عن أبي هريرة وقد حدثنا الدارقطني حديث الاراقة وأخرجه ابن حبان
 في صحيحه ورواه مسلم بن اذنه ولهن بالتقريب كما ساقى والحديث يدل على وجوب
 اقتلات السبع من ولوغ الكلب واليه ذهب ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن
 سيرين وطاوس وعروة بن دينار والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة
 وأبو ثور وأبو عبيد وداد ودون هب المعتز والخنفية الى عدم الفرق بين لعاب الكلب
 وغيره من البهائم وحلوا حديث السبع على التسبب واحتجوا بما رواه الطحاوي
 والدارقطني موقوف على أبي هريرة انه يغسل من ولوغه ثلاث مرات وهو الراوي للفصل
 سبع فثبت بذلك نسخ السبع وهو مناسب لأصل بعض الخنفية من وجوب العمل
 بتأويل الراوي وتجهه صوته ونسخه وغيره مناسب لأصل الجمهور من عدم العمل به
 ويحتمل ان بأهريرة أن في ذلك الاعتقاد غيبة السبع لا وجوبها أو أنه نسي ما رواه
 وأيضاً قد ثبت عنه أنه أتى بالفلس سبعاً ورواه من روى عنه موافقة قتيبة لروايته أخرج
 من رواية من روى عنه بخلافه من حيث الاسناد ومن حيث النظر وأما من حيث الاسناد
 فالموافقة ووردت من رواية جلد بن زيد عن أبيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح
 الاسناد واخا الفقه من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطائنه وهو دون الاول في
 القود وكثير قاله الحافظ في الفقه وأما من حيث النظر فظاهر وأيضاً قد روى السبع غير

(اجارة عامة) لذلك الكتاب الجامع الصغير البخاري وغيره من كتب الشيعة الملقاة بقرالا
 أخيه: أبو هيبس الجارقال
 أنبأنا الشيخ الصالح الحسين بن المراك (زيدي) نسبة
 زيد بن أبيان قال أنبأنا الشيخ الصالح أبو لوقت محمد
 لار بن يحيى بن شعيب لهروي نسبة لهرا بنبلد (الصوفي) نسبة
 الى التصود (قال أنبأنا الشيخ القتيبي عبد الرحمن بن محمد بن
 مظفر لداودي رحمه الله تعالى) قال أنبأنا به الإمام أبو محمد بمدا
 ابن أحمد بن حنبل له رخصي قال أنبأنا الشيخ الصالح محمد بن
 يونس النوري نسبة لقربة من قرى بصرى (قال أنبأنا به
 الامام لكيم أبو عبد الله محمد بن اسمعيل بن إبراهيم الباري)
 صاحب الجملع الصغير (رحمه الله تعالى) روى واحد من
 هؤلاء المشايخ لصرام (لداو كورين) شيخ الحديث البخاري)
 صاحب الكتاب الصغير (منايد كثير بطرق متنوعة) مذكور في ثبات شيوخ علم
 الحديث مشهوره عند أهل الحديث (ولم يحد
 الله تعالى) أسد غير هذين من شايخ كثير ينقل تعدادهم
 اقتصر منها على هذه الطرق لثبوتها وعلوها) وكذلك لهذا
 البعد الراجح رحمه الله الباري

أبى هريرة ولا يكور بحاله قدامه فادع في هريرة وغيره وعلى كل حال فلاحظ في قول
 أحمد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن جله أعددوا عن العمل بالحديث ان
 العذرة أشد نجاسة من سور الكتاب ولم تقيد بالسبع فيكون الزلوغ كذلك من باب
 الاولى وردية لا يترجم من كونها أشد في الاستعداد أن لا يكون الزلوغ أشد من في تعذيب
 الحكم وبانه قياس في مقابلة النص لصرم وهو فاسد الاعتبار ومهما أنشأنا الأمر
 بذلك كان عند الأمر بقتل الكلاب قلنا من ينقلها سبع الأمر بالمثل وتغيب
 بان الأمر يقتضيها في أوائل المسيرة والأمر بالمثل متأخر جده لأنه مردود به أبي
 هريرة وعبد الله بن عوف وكان إسلامهما مسنة سبع وسياق حديث ابن حنبل لا في
 ظاهره في أن الأمر بالمثل كان بعد الأمر بقتل الكلاب وقد اختلف أيضا في وجوب
 الترتيب لانه الذي وقع فيه الكلب وسبأ في ذلك في باب آخر العدد واستدل بمدا
 الحديث أيضا في نجاسة الكلب لانه إذا كان له عجايبا وهو عرق فقه فقهه من
 ويستلزم نجاسة سائر بدنه وذلك لان لعابه يجر من فقهه أشرف ما فيه فقهه أو
 وقد ذهب الى هذا الجمهور وقال عكرمة ومالك في روايه عنه ما ظهر دليلهم قول الله
 تعالى مكلوا مما حكي عليكم ولا يملوا الصيد من التلوث برق الكلاب ولم يصر بالمثل
 وأجيب عن ذلك بان الآية الاكل مما سكت لتمامه في وجوب تطهير ما يخص من الصيد
 وهو الأمر لا كتمانها في أدلة تطهير النجس من لهوم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الترخيص
 الصيد مخصوصه واستدلوا أنها ثابتة عند أبي داود من حديث ابن عمر لم يذكروا
 الكلاب تبيل وتذير زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد لم يكونوا يرون
 من ذلك وهو في البخاري وأخرج به الترمذي في زاد قوله يقول ورد بان البول يجمع على نجاسته
 ولا يصلح حديث قول الكلاب في المسجد بغيره أرضه الجائع والما مجرد الاقبال
 والادبار ولا يدلان على الطهارة وإنما يجب على أن يكون ترك الغسل لعدم تعيين موضع
 نجاسة أو لطهارة الأرض باله قال المنذري أنها كانت قبول خارج المسجد في
 مواضعها ثم قبل وتذير في المسجد قال المحقق وأه قربة أن يقال إن ذلك كان
 المال على أصل الاجابة ثم ورد الأمر بشكرهم المسجد وتطهيره وجعل الابواب عليها
 واستدلوا على الطهارة أيضا بما في من الترخيص في كلب الصيد والمائة والزرع
 وأجيب بانه لا منافاة بين الترخيص وبين الحكم بالنجاسة غاية الأمر انه تكليف فاسق
 وهو لا ينافي التعذيب

باب سور الهر

(عن كبة بنت كعب بن مالك وكاتب عت بن أبي قتادة أبا قتادة تدخل عليها فمكبت
 لهوضا فغاضت ثم تشرب منه فاضى لها الإناة حتى شربت منه قال كبة مرأتى انظر
 ففعل أنفجس يا بنه أخى فقلت لم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ليست

عدين من ادوافين عليكم والطوافات رواه الترمذي حديث حسن
 عدين وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي في الهرة او ما سمي ثوب ثم
 ينوضا بصلواته اربعة امارات (ثاني) الحديث الاول أخرجه ايضا البيهقي وصححه البخاري
 واعقبه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني واهل ابن مندبيان جيدة الرواية
 له عن كنية مجهولة وكذلك كنية قال ولم يعرف لهما الا هذا الحديث وتعبه الحافظ
 بان لهجة حديث آخر في ثمن السلس رواه ابو داود وله ثالث رواه ابو نعيم في
 المعرفة وقدرى عن ابي عبيد الله بن جهمي وهو ثقة عن ابن معين فارتفعت جهالتها واما
 كنية فقيل انتم ههنا فان ثبت فلا يضركم الجهل بها الهاعلى ما هو الحق من قبول
 مجهول الصواب وقد ثبتنا ذلك في القول المقبول في رواية الجمهور من غير ههنا
 لرسول وفي الباب عن جابر بن عبد الله بن شافعي في السماع والتسوية ومثله والحديث الثاني
 الذي رواه الدارقطني عن عائشة قد احتج به عليه بن عبد الله بن عبد
 المقبري ورواه الدارقطني من وجه آخر عن عائشة وفيه الواقي وروى من طرق آخر
 كما هو اهية والحديثان يدلان على ذهابهم الهرة وطهارتها ورواه اليه ذهب الشافعي
 والهادي وقال ابو حنيفة بل لم يمس كلسه نكر خفف فيه فكرهه ورواه استدلالا
 ورد عنه صلى الله عليه وسلم من ان الهرة تسب في حديث أخرجه احمد والدارقطني
 والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ السنور وسب وبعثت من قوله صلى الله
 عليه وسلم عند سواها عن الماء وما سواه من السباع والذوب فقال اذا كان الما فليس
 لم يفسد شي وأوجب بأن حديث الباب مخرج بام البست بعضه فخصه بعموم
 حديث السباع بعد تسليم رورود ما يقتضي نجاسة السباع واما ما جرد الحكم عليها
 بالسبعية فلا يستلزم انهم انجس اذ لا ملازمة بين النجاسة والسبعية على انه قد أخرج
 الدارقطني من حديث أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحيات
 التي تكون ببركة والمدينة فقل ان السكاب والسباع تدلعها فقال لها ما أخذت في
 بطونها لئلا تاتي شراب وطهر ورواه أخرجه الشافعي والدارقطني والبيهقي في المعرفة
 وفار ههنا لئلا تاتي شراب وطهر ورواه أخرجه الشافعي والدارقطني والبيهقي في المعرفة
 ثم وبما أفضلت السباع كلها وأخرج الدارقطني وغيره عن ابن عمر قال خرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في بعض ايامه فصار له فروع على رجل جالس عند مقارعة وهي
 الحوض الذي يجتمع فيه الماء فقال عمر أولفت السباع عليك الليلة في مقارعة فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم يا صاحب المقرة لا تخبر هذا مستكفرا لما سأل في بطونها
 ولما أتى شراب وطهر ورواه الاسدي ثم مصرحة بطهارة ما أفضلت السباع وحديث
 عائشة المذكور في الباب نص في محل النزاع وأيضا حديث أبي هريرة الذي استدله به
 أبو حنيفة في نفسه مقال ويمكن جعل حديث القلتين المتقدم على انه انما كان كذلك لان

عدين من ادوافين عليكم والطوافات رواه الترمذي حديث حسن
 عدين وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي في الهرة او ما سمي ثوب ثم
 ينوضا بصلواته اربعة امارات (ثاني) الحديث الاول أخرجه ايضا البيهقي وصححه البخاري
 واعقبه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني واهل ابن مندبيان جيدة الرواية
 له عن كنية مجهولة وكذلك كنية قال ولم يعرف لهما الا هذا الحديث وتعبه الحافظ
 بان لهجة حديث آخر في ثمن السلس رواه ابو داود وله ثالث رواه ابو نعيم في
 المعرفة وقدرى عن ابي عبيد الله بن جهمي وهو ثقة عن ابن معين فارتفعت جهالتها واما
 كنية فقيل انتم ههنا فان ثبت فلا يضركم الجهل بها الهاعلى ما هو الحق من قبول
 مجهول الصواب وقد ثبتنا ذلك في القول المقبول في رواية الجمهور من غير ههنا
 لرسول وفي الباب عن جابر بن عبد الله بن شافعي في السماع والتسوية ومثله والحديث الثاني
 الذي رواه الدارقطني عن عائشة قد احتج به عليه بن عبد الله بن عبد
 المقبري ورواه الدارقطني من وجه آخر عن عائشة وفيه الواقي وروى من طرق آخر
 كما هو اهية والحديثان يدلان على ذهابهم الهرة وطهارتها ورواه اليه ذهب الشافعي
 والهادي وقال ابو حنيفة بل لم يمس كلسه نكر خفف فيه فكرهه ورواه استدلالا
 ورد عنه صلى الله عليه وسلم من ان الهرة تسب في حديث أخرجه احمد والدارقطني
 والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ السنور وسب وبعثت من قوله صلى الله
 عليه وسلم عند سواها عن الماء وما سواه من السباع والذوب فقال اذا كان الما فليس
 لم يفسد شي وأوجب بأن حديث الباب مخرج بام البست بعضه فخصه بعموم
 حديث السباع بعد تسليم رورود ما يقتضي نجاسة السباع واما ما جرد الحكم عليها
 بالسبعية فلا يستلزم انهم انجس اذ لا ملازمة بين النجاسة والسبعية على انه قد أخرج
 الدارقطني من حديث أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحيات
 التي تكون ببركة والمدينة فقل ان السكاب والسباع تدلعها فقال لها ما أخذت في
 بطونها لئلا تاتي شراب وطهر ورواه أخرجه الشافعي والدارقطني والبيهقي في المعرفة
 وفار ههنا لئلا تاتي شراب وطهر ورواه أخرجه الشافعي والدارقطني والبيهقي في المعرفة
 ثم وبما أفضلت السباع كلها وأخرج الدارقطني وغيره عن ابن عمر قال خرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في بعض ايامه فصار له فروع على رجل جالس عند مقارعة وهي
 الحوض الذي يجتمع فيه الماء فقال عمر أولفت السباع عليك الليلة في مقارعة فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم يا صاحب المقرة لا تخبر هذا مستكفرا لما سأل في بطونها
 ولما أتى شراب وطهر ورواه الاسدي ثم مصرحة بطهارة ما أفضلت السباع وحديث
 عائشة المذكور في الباب نص في محل النزاع وأيضا حديث أبي هريرة الذي استدله به
 أبو حنيفة في نفسه مقال ويمكن جعل حديث القلتين المتقدم على انه انما كان كذلك لان

وغيرهما (لوجه الكرم) أي

ذاته المقدسة فهو شريف
(وأن يصلح المقاصد لأعمال)
في الحال والآخر (لأنه سبحانه
محمد) صلى الله عليه وآله وسلم
(وآله) البرية (وصحبه) الخيرية
(أجمعين) اكتمل بأصبعين
أشبعين كالم الذي يوم الدين (وهذا
حين الشروع) في تجريد
أمايت الصبي (أن شافه)
تبارك (فه في) كذا
شرح هذا وهو الموقن الإتمام
والتم بالاشتغال قال صاحب
الدرر رحمه الله الجمد

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كف كريمة أوصي إلى

رسول الله في قلبه وسلم)

هذه رواية أخرى

يعرب ويثبت في رواية غيرهما

وحكي أض ومن تبعه فسه

التنوير وتركه قال الكرماني

يجوز فيه لا كان على سبيل

التعداد للأبواب ولا يكون له

اعراب ولم يفتح الحجاب بطلابة

أكما بالقرينة على التصريح

بفتح الحجاب بوجه

الوحي وبالحديث الذي على أن

الحمل داويع البية أوجد

وتنهضنا ثم وضع الكتاب

ولم يـ تبـ تلك قصار على

البصيرة وبإيدان أول شئ بزل

مر القرآن الكريم اقرأ باسم

ربك مطرئاً تأمل في الافتتاح

بالجملة والاقتصا على أو يؤ

أيضا وقوع كتب رسول

ورودها على المشاهدة لأنهم ١١١ والوالا ربل عليه قبول فاصطفى لها ما هو بالصاد
المهمة بعد ما غن من جهة كره في الأساس وقال أصفى الزنا لله رتأ ما هو في القاموس
وأصفى استقر إليه مال بجمعه والناؤه أمله قوله أنهم من الطوائف الخ تشبه لله رتأ بجمعه
البيت الذين يطوفون للخدمة

• (أبواب تطهير النجاسة وذكر مناص عليها) •

• (باب اعتبار الهدى في الولوع) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب في ماء احذكم
فإنه سبعة أعشار ما في بطنه ولا جود وسلم بطوره أنه حدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغله
صنع مرات أولاهن بالقرآن وعن عبد الله بن معقل قال أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بمثل الكلاب ثم قال ما لهم وبأل الكلاب ثم رخص في كلب الصيد وكلب لهن
وقال إذا ولغ الكلب في الماء فاعطه سبع مرات وعشروه لثامنة بالترتيب إذا جماعة

• الترمذي والبخاري وروى به لم يروى رخص في كلب العلم والصيد والزرع الحديثان
يدلان على أنه يصلح إلا ما لا يولى ولغ فيه الكلب سبع مرات وقد ذكرنا خلافه في
ذلك بيان ما هو الحق في باب أسرارهم قوله أولاهن بالترتيب لفظ الترمذي والبر
أولاهن أو آخراهن روى داود الساجع بالترتيب وفي رواية صحبه لثاني أولاهن أو
آخراهن بالترتيب في رواية في عبيد النسيم بن سلام في كتاب طهورة إذا ولغ
الكلب في ماء غسل سبع مرات أولاهن أو حداهن بالترتيب وهذا ما أطلق به
أحد هي أنصافا واستاذة ضعيف في البخاري ودين يريد هو قوله ولدى في حديث عبد الله
بن معقل الحد كور في الباب باللفظ وعشروه لثامنة بالترتيب أصح من رواية أحداهن
قال في الدرر المعتبر إجماعهم وقال ابن منته أساده مجمع على صحته وهي زيادة ثقة فتعني
لصيرها وقد أزم الخطاوى الشافعية بذلك واعتذارا في بابها لم يفت على صحة هذا
الحديث لا يقع الشافعية فقد وقع على صحته غير لإجماع حديثه بالحدث إذا
صح مذهبه فتعني محل الخطاوى على المنقذ وما قول ابن عبد البر لا أعلم أسداً أتى بأصله
لترتيب غيرا بصلوات السبع بالشافعية الحسن فلا يدرج ذلك في صحة حديثه وتضمن العمل
به وأما إذا أتى بذلك أحد من جنس وغيره وروى عن مالك أيضا: كذلك الخطاوى ابن حجر
و- باب السبي عن ذلك بأن أبا هريرة حافظ من غيره فرواهه أربع وليس فيه اهتد
الزيادة مردود بان في حديث عبد الله بن معقل في زيادة وهو مجمع على صحته وزيادة الثقة
بتعين المصير إليها دالم تقع منافسة وقد خالفت لخصبها ومتفق في جواب الترتيب كما
تألفوا في التسمية ووافقهم هذا المالكية مع إجماعهم اتسيع على المشهور عندهم
قالوا لأن الترتيب يقع في رواية مالك قال القرائن منهم قد صح فيه الأحاديث فالجيب
مهم كيف يقولونها وقد اعتذر الثناون بأن الترتيب غير واجب بان رواية الترتيب

صلى الله عليه وسلم الى الملوك
وكتبه في التضيافة مفتحة
بالتمجيد دون الحمد وغيرها
كما في قصة هرقل وصلح المدينة
وغير ذلك من الاحاديث وقد
أجاب من شرح كتاب الصحيح
ياجو به أخرى فيما نظر وقد
استقر على العهد لصنفين على
افتتاح كتب العلم بالجملة وكذا
معظم كتب الرسائل واختلف
القدماء فيما ذا كان الكتاب
كله شعرا فنهى الشعبي وقال
الزهري مضى السنة أن كتب
في الشهر البعثة رجوز سعيد
ابن جبيرة وتابعه على ذلك بلهور
وقال انظرب هو المختار وقال
عياض به الرعي روى بالهمز
مع سكون الال من اليتيماء
وبعدهم مع ضم الهمزة لتثنية
الواو من الظهور والاول هو الذي
سمع من أنواء المشايخ وقد
امتع به المصنف هذه العبارة
كثيرا كبده المينير وبه لاذن
وبه انطلق والوحى في العبارة
الاعلام في خفاء وأبنا الكتابة
والمكتوب والمعتز هلم
والأمر والاعباء والاشارة
وانعوت شيأ بعدئذ وقبل
أصله التهمير ركن ما دل به
كلام أو كتاب أو رسالة أو نارة
فهو وحى وفي الشعر أفعاء
بالشعر وقد يطلق ويراد به
الموسى وهو كلام الله المنزل على
النبي صلى الله عليه وسلم المراد
من هذه الرعي ما يتعلق
شأنه اى تعلق كان وأنى

مضطربة لانها ذكرت بلفظ أولاهن و بلفظ آخرهن و بلفظ احداهن وفي رواية
السابعة وفي رواية الثامنة والاضطراد وجوب الاطراح واجب بان المقصود حصول
التقريب في مرتين المرات وبان احداهن مبهمة وأولاهن معينة وكذلك آخرهن
والسابعة والثامنة ومقتضى حمل المطلق على المتبدان تجعل المهمة على احدى المرات
المتعنة ورواية أولاهن أو جمع من حيث الاكثية والاحتفظه ومن حيث المعنى أيضا
لأن تقريب الآخر يقتضى الاحتجاج الى غيره أخرى تنظيغه وقد نص الشافعي على
أن الاولى أولى كذا في الفتح وقد وقع الخلاف هل يكون التقريب في الغلات السبع أو
خارجها عن اوطاها حديث عبد الله بن مغفل انه سار مع نجران وروى عن غير ما عرفت
فيما تقدم قوله ما يالههم وبال الكلاب فيه دليل على تحريم قتل الكلاب وقد اشترى في
السنة اذنه صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب وسبب ذلك كما في صحيح مسلم انه وعده جبريل
عليه السلام أن أتبه فلم يأت فقال النبي صلى الله عليه وسلم أم والله ما أخلفني نزل رسول
الله صلى الله عليه وسلم يومه ذلك ثم وقع في نفسه جروكاب تحت خطاط قاهر به فخرج
فأناه جبريل فقال له قد كنت وعدتني أن تلقاني البارحة فقال أجل ولكنا تدخل بيتا فيه
كلب فصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم قاهر بقتل الكلاب ثم ثبت عنه صلى الله عليه
وسلم التهي عن قتلها ونسبه وقد عقد الحارثي في الاعتبار لذلك ما وثبت عنه صلى الله
عليه وسلم الترخيص في كلب الصيد والزرع والمشيئة والمنع من اقتناء غيرها ذلك وقال من
افتنى كلب ليس كلب صيد ولا ماشية فنص من كل شيء يوم قراط وثبت عنه الامير بقتل
الكلاب الأسود البهيم في التفتيز وقال انه شيطان والبعث في هذا ما طوى آخر ليس هذا
محله فانه قصر على هذا المقدار وسياق الكلام على ذلك مبسوطا في أبواب الصيد

• (وب الحث والقرص والعقوع الاثر بعدهما) •

(عن أسماء بنت أبي بكر قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احدا ما
يصيب توهم من دم الحية كيف تصنع فقال تخذه ثم تقرصه بالماء ثم تغضه ثم تصلي فيه
مستقي عليه) قوله جاءت امرأة في رواية تشافى انها اسماء قالت في الشرح واغرب النووي
فضعف هذه الرواية بلا دليل وحى هيصة الاستاذ لعله لها ولا بعد في ان يهيم الراوى
اسم نفسه قوله من دم الحية فتح الحيا الى الحصى قاله النووي قبل ان يتبعه بفتح
لفوقاية ونم المهمة وتشديد المشقة اذ لو قاله اي تحكه كذا رواه ابن خزيمة والمراد
بذلك ازالة عينه قوله ثم تقرصه بفتح أوله واسكان الشافعي ونم لراى والصادا هملتين
ورجى الحى الثاني عياض وغيره فيه من المتأمن فوق وقع الشافعي وتشديد الراى
المكسورة في تلك موضع الدم باطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما ينزبه التوب
عنه ومنه تقرص العين قاله أبو عبيدقوسئل الأخفش عنه فضع أصبعيه الابهام
والسبابة وأخذ شيأ من ثوبه ما وقال هكذا تفعل بالمخفى موضع الدم وورد في رواية

بالصلوة والتسليم على الرسول
 التكرير امتثالاً لامره سبحانه
 صلوا عليه وسلوا تسليماً وفي
 حكم الصلاة عليه صلى الله عليه
 ولم يشترط هذا في الاحاديث
 الواردة بالامر بالصلاة عليه
 واسعة والامر بحقيقة في الوجوب
 وان لم يدل على التكرار ويصح
 الاكثر منه من غير تشديد قال
 الطحاوي يجب تكليماً ذكر قال
 انه الى انه لا وطو مثله قال
 جماعة من الحنفية والشافعية
 قلت ولا كلام في فضل الصلاة
 عليه صلى الله عليه وسلم وقد
 وردت في ذلك آياته كثيرة وتطلب
 لانها قول بذكرها واما كفاية
 العبارة فيها فكل عبارة تؤدي
 ذلك بجزئية وافضلها ما علمتموه
 سألته عن كيفية تأديتها وقال
 صلى الله عليه وسلم وايتل وعلى
 آله وهكذا اطرد لا حجة الحديث
 في مؤانته في القدير الحديث
 حذف الاكل عند الصلاة على
 شاة أهل الأرسال وهم الذين
 رويها الحديث التعليم في صحاح
 كتبهم التي يجب لها التعليم
 والتكرير ولا يتم الاستئصال في
 الايمان بالصلاة على علمه صلى
 الله عليه وآله وسلم أمته الا
 بذكرهم ولقد عرفت عن قال
 بوجوده عليه في التمسك في
 الصلاة وتسميته عليه على آله فانه
 تفرق بين ذوي الارحام في
 الاحكام واما أئمة الحديث فعمل
 العذر لهم في عدم رتب الصلاة على

كان القرص دوى ذلك الشيخ تقي الدين من روايه محمد بن اسحق بن يسار
 لمنذ عن أصحابه قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم سألته امرأة
 سبب قوم فقال اغسله وأخرجها الشافعي من حديث سفيان عن هشام
 عنه قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحية تصيب
 ثم أقرصه بالآء ورشيه وصلى فيه ورواه عن مالك عن هشام بن عمار
 واه ابن ماجه بالنظر أقرصه واغسله وصلى فيه وابن أبي شيبة بالنظر
 غسليه وصلى فيه وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن
 من حديث أم قيس بنت محصن انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصيب الثوب فقال سكب به وبلغ واغسله به وسألته ابن زلطان
 نصية ولا أعلمه ولا الصانع يفتح اصابع الممالة واسكن اللام ثم عين هو
 في التطهير عن ابن دقيق العيد دل قوله ووقع في بعض المواضع
 بمة وامسح بغيره لانه لا معنى يقتضي تحميم الصانع بذلك لكن قال
 في مادة ضلع بالهجمة وفي الحديث حبه بضع قال ابن العربي الضلع
 بغيره الاعوجاج وكذا ذكره الزمري في مادة اضاد الهجمة قوله في
 ادا الهجمة اي تغسله قاله الخطابي وقوله القرطبي المراد به الرمش لان غسل
 بقوله تقرصه واما النسخ فهو لما شكت فيه من الثوب قال في الفتح
 في نسخه يعود على الثوب بخلاف حبه انه يعود على الدم فيزيم منه
 ثوره وعلى خلاف الاصل ثم ان الرمش في المشكولة فيه لا يشيدش
 مراد الحاجة اليه وان من متجبه لم يتطهر بذلك فالاحسن ما قاله
 فيه دليل على أن الخبائث انما تزال بالماء دون غيره من المائعات قاله
 في قال في الفتح لان جميع الخبائث بمثابة الدم لا فرق بينه وبينها
 لم هو رأى تعيين الماء لازالة الخبائث عن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز
 بكل مائع طاهر هو مذهب الداعي من أهل البيت واخبروا بقول
 حدثنا القوب واحد تحيض فيه فاذا أصابه شيء من دم الحيض قالت
 طهرها راجعاً فقلت ذلك تحليل لا ثرة ثم غسله بعد ذلك
 فصل في التطهير لوصفه بذلك كتاباً وستة وثماناً مطلقاً غير مقيد لكن
 عدم اجزاء غيره يرد حديث صحيح النعل وفرق التي رحتة واما طه
 لفت كثير ولم يأت دليل بقضى يحصر التطهير في الماء ويجرد الامر في
 لا ياتزم الامر مطلقاً وغايته تعينه في ذلك المنصوص بخصوصه ان
 ان يقال انه يظهر كل فرد من أفراد الجاسة المنصوص على تطهيرها
 النص ان كان فيه احالة على فرد من أفراد المظهرات لكنه ان كان ذلك
 ليه هو الماء فلا يجوز والدول الى غير ما لمزة التي اختصر بها وعدم

والضلال الذين عادوا أهل محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأخوه كل شخافة وشردوم كل مشرد كما وقع في عصر الاموية والعباسية والعباسية وان كانوا يهدون انفسهم من الا ل فانه يقول منهم لسان الحال اقلوى ومالك

واقتلوا مالك الكاشي فاقترعوا ثمة الحديث وهدي تلك الاعصار الى حذف السلافة على الاك في تصانيفهم الصغر والكبر وفي امة منهم في مجر لس الرواية عند الخوض في علوم الدراية وتنبه تبعي مثل هذا على انما تحمل اولئك الصالحين من ذلك السلف من حذف في الحديث وثاب انهم وان حذفوا الصلاة على الاك لخطاه بعد موتهم عند الكربة للظلمة ثم ذهبت ائتمه واقترضت دول تلك القسرى القويمة وكنه قد شاب على ذلك الكبير وشب عليه الصغير فمقرر في الحذف لهؤلاء واقرروا عليه خطاه قولا مع ادلائهم لحديث التعاليم في كل كتاب من كتب السنة كريم وارجوان هذا الصدور الذي ذكرناه هو الحق وقد بسط السيد العلامة محمد بن اسمعيل بن صلاح الامير المني رحمه الله الكلام على هذا في حواشي شرح العمدة وقال رجع التثبت سنن قديما عن ذلك فاجتبهوا بسامه ماسبق قال مع ا ل لم يجد فيه

مساراة غير مة فيها وان كان ذلك القدر غير الم بار العدول عنه الى الما لمل وان وجد قد من أفراد النجاسة لم يقع من الشارع الا في تطهيره على فرد من أفراد المهرات بل مجرد الامر بمطلق التطهير فلاقتصار على الما لمل الا لمل للحصول الاستمال به بالقطع وغير مشكوك فيه وهذه طريقتة متوسطة بين القولين لا يحبس عن ساو كما فن قلت مجرد وصف الما لمل بمطلق الطهوية لا يوجب الما لمل فانه التراب يشارك في ذلك قلت وصف التراب بالطهوية مقيد بعدم وجدان الما لمل بنص القرآن فلا مشاركة بذلك الاعتبار واعلم ان دم الحبيض نجس باجتماع السليين كما قال النووي وللحديث فوائد منها ما يأتي انه في باب الحبيض ومما ذكره المصنف ههنا فضل رفيعه دليل على ان دم الحبيض لا ينجس عن يسره وان قل لعمومه وان طهارة الستة شرط للصلاة وان هذه النجاسة وانما لها لا يستره فياثر الابداع وان الما لمل متعين لازالة النجاسة اه وقد عرفت ما سلف (وعن بخررة نخوة في بسار خات يارسل اقله لى الى الاثوب واسدوا أنا أحضض فيه قال هذا طهرت فاعلى موضع الدم منى فيه قالت يار. ول الله ان ليخرج تره قال فيك الما لمل ولا يضر لك اثره واما أحمد وأبو داود وعن معاذة قالت سألت عائشة عن الخالص يصيب ثوبا الدم وقد لقت له فان لم يذهب أثر المتعبر شئ من صفرة فاسد وقد كتبت أحضض عند ول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حبض جعلا لأغسل في ثوبه (رواه أبو داود) الحديث الاول أخرجه الترمذي أيضا أخرجه أحمد وأبو داود ليس في طريقين عن خولة بنت دينار وفيه ابن لهيعة قال ابراهيم الحارثي لم يسمع بخولة بنت سار الا في هذا الحديث قال ابن حجر واسدناه ضعيف ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم الانصاريه قال ابن حجر أيضا اسناده اضعف من الاول والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارمي قول ولا يضر لك اثره استدلل به على عدم وجوب استعمال المواد وهو مذهب الناصر المنصور بالله وكثير من اصحاب الشافعي را كثر اصحاب أبي حنيفة ذهب الشافعي ورواه امام يحيى عن القنبر اني لم يجب استعمال الحاد المعتاد لما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وان ما حجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت مخض من فرودها لفظ حكمه بضع وغسله عاموسد وقال ابن النطان امتاده في غاية الصحة وأوجب بانه لا يقيد المطلوب لان الحكم انما هو القربك بالا صابع والتزاع في غيره ورد بان آخر الحديث وهو قوله اغسل بماء وسد يدل على وجوب استعمال الحاد وكذلك قوله في حديث عائشة المذكور فلتغيره بشئ من صفرة واجب بان التفسير ليس بازالة ثوب يده على آخر الحديث من قولها ولقد كتبت أحضض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حبض لا أغسل وورد بان مجرد استعمال الصخرة يقيد المطلوب كاستعمال السرو وقيل يكون استعمال الحاد اعتدوا بجمعها بين الابداع يستلزم قوله لا يضر لك اثره ان بقية اثر النجاسة الذي عصرت اثاره لا يضر

كلما لاحد عن سبق فان قلت قد
تقرر ان الصلاة على الال من
جدة كنية الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم وقد ثبت انه
حذف ذلك آفة الحديث عند
ذكرهم صلى الله عليه وسلم لما
ذكرتم من العرف فلا يصنع من
يريد ان يلى ذلك لكتب مثل
من يريد املاء صحيح البخارى
هذه ذكر لا كنهوزادة على
ما فيه فكون كذا بالانه ليس في
البخارى ام يحذفهم فليس
بائن للصلاة التي امر صلى الله
عليه وسلم ان يقولها قلت
لا يتناول على اما ان يريد حكاية
ما قاله البخارى وان مراده قال
البايع صلى الله عليه وسلم فلهنا
لا يأتى بلفظ الاكل منه يكون
كاتباً واحتمل ان الضارب
صلى عليهم قلنا كائناً لكان
الحكاية لا كدوب المتقرب منه
لا يكون المولى هنا مصلاباً من
نفسه عليه صلى الله عليه وسلم
ولما جاوراً جرم من صلى عليه
وسلم لانه انما حكم عن غيره انه
صلى والحاصل لا ما جاوروا
ما جاوروا وان كان مراد المولى
انما الدعاء من رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا الحكاية فبني له
أن يأتى بلفظ الاكل لكونه آتياً
بالصلاة المأمور بها والا حزن
ان يلى الصلاة المكتوبة حكاية
ثم يصلى من تلقاء نفسه صلاة
كاملة لا يصنع لانه انه الى
البخارى مثلاً كله وانتهى
على رسول الله صلى الله عليه

لكن بعد التغير بزعشران أو صفران وغيرهما حتى يذهب لون الدم لانه مستندورجاً
نسبهم من راء الى التصغير في الزائفة قوله لا تغسل لى فوافيه دليل على انما كان الاصل
فيه الطهارة فهو باق على طهارته حتى تطهر فيه نجاسة فيصير غسلاً

باب تعين الماء لازالة نجاسة

عن عبد الله بن عمران انه سئل قال يا رسول الله انما آية الجوس اذا اضطررنا ليا
قال اذا اضطررتم انما اغسلوها بالماء والطبوا فم اوداه اجد وعن أبي ثعلبة الخشني انه
قال يا رسول الله انما بارض قوم أهل الكتاب فغسل في قدورهم ونشروا في بيوتهم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم تجدوا غير هذا فاشربوا من ماء رواء الترمذى وقال
حسن صحيح والرض الفذل الحديث الثاني يشهد لصفة الحديث ان قول وهو متفق
عليه من حديث أبي ثعلبة قال قلت يا رسول الله انما بارض قوم أهل كتاب أنما كل
في أبيهم قال ان وجدتم غير هذا فلا تأكلوا منها وان لم تجدوا فاشربوا وكافوا وفي
رواية لاسدوى اودان ارضنا ارض أهل الكتاب وانهم يأكلون لحم الخنزير
ويشربون الخمر فكيف تصنع يا أيهم قدورهم قال ان لم تجدوا غير هذا فاشربوا من ماء رواء
وأطبخوا فيها واشربوا وفي الفقه الترمذى قال انما اغسلوا وطبوا فم اوداه اجد
المصنف رحمه الله بما ذكره في الباب على انه تعين الماء لازالة النجاسة وكذلك فعل غيره
ولا يخفى ان مجرد الامره لازالة النجاسة لا يستلزم انه تعين لكل نجاسة
فالتعصيص عليه في هذه النجاسة الخاصة لا ينعني ابراماعاد من الطهارة فيما عداها
فلا حصر على الماء ولا عموم باعتبار المغسول فابن دليل التعين المدهى وقد تقدم في باب
الحل والقرص ما هو الحق وقد استدلل بالحديث أيضاً على نجاسة الكفار وقد تقدم في
باب طهارة الماء المتوضأ ما فيه كفاية وسيأتى ذلك من يتحقق ان شاء الله في باب
آية الكثرة

باب تطهير الارض النجسة بالكثرة

عن أبي هريرة قال قال عمر بن الخطاب في مسجد قمام اليه الناس ليقبضوا به فقال النبي
صلى الله عليه وسلم دعوه وأريدوا على بوله مجلس ماء أو ذقون من ماء فانما يصنع
ميسرين ولم ينعوا معسرين رواء الجماعة الاصل قوله قال عمر بن الخطاب في
الفقر زاد ابن عينة عند الترمذى وغيره قوله صلى الله عليه وسلم انما بارض قوم أهل كتاب أنما كل
ترحم معنا أحداً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تحجرت واسه اقل بليت ان بال في
المسجد وقد أخرج هذه الزيادة البخارى في الادب من صحيحه وروى ابن ماجه الحديث
تماماً من حديث أبي هريرة وحديث واثقه بن الاسقع وأخرجه أبو موسى المديني أيضاً
من رواية سليمان بن يسار الا عمر بن الخطاب في الحديث المذكور قيل هو ذنوب وصرة البالي ذكره أبو
موسى المديني وقيل هو الاقروم بن سابس التميمي حكاه التاريخ عن عبد الله بن نافع

وآله وسلم من لدن نفسه صلاة
موافقة لما أمر به بل قياس من
يقول بوجوب الصلاة على من صلى
الله عليه وآله وسلم كذا ذكره
يجب عليه بعد حكاية صلاة
الضاري مثلا ان صلى من عند
نفسه لانه يصدق عليه انه قد ذكر
عنده النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ول يصل عليه لانه انما صلى صلاة
غيره والحال كما في غير صل ومن
قال بالاستحباب يستحب له أيضا
انتهى وفيه إشكال الا حسن ان
يتروك الصلاة المستدعة ويأتي
من تلقاء نفسه بالصلاة المنسروعة
وهو المطلق لفرض المحدثين
حيث تركوا كتب الاصل
تقسية وقد زان الشافعي ذكر الال
على جهة الحكاية لا يكون كادبا
لانه أتى بالصلاة انطق بها
المحدث وان لم يكن المحدث
المذكور وانه أعلم (عن جرير
الخطاب رضى الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يقول انما الاعمال
بالنيات) واد الضاري ياراد هذا
الحديث في هذه الترجمة حسن
فيه في هذا التأليف وقال الخطابي
والاسماعيلي انه انما ورد للترك
به فقط واستصوبه ابن منده
وقد تكلفت مناسبة لترجمة
فقال كل محبس ما ظهر له قال
ابن المديني اول التراجم كانت
مقدمة البوة في حق النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الهجرة الى الله
تعالى بالخلافة في غار افسس
الاقتراح بحديث الهجرة ومن

المحدث وقيل هو عيسى بن حسن قاله أبو الحسين بن فارس قوله ليعصاه في رواية عند
البحاري فزجره الناس وفي أخرى في فتاواه اليه الناس وفي أخرى في أيضا فتاواه الناس
وله أيضا من حديث أنس فقال الصلاة معه وسبأني والبيهقي صاحب به الناس وكذا
النسائي قوله - ولا يفتح المهمة وسكون الجيم قال أبو حاتم الجبتي في هو المولم لا
ولا يشال اهذالك وهي فارغة وقال ابن دبر السجل دلو واسعة وفي الصحاح الملو
الضمة وقد تقدم اشارة الى بعض هذا في أول الكتاب قوله أو ذوبا قال الخليل هي
المولم لا وفي قال ابن فارس الملو العظيمة وقال ابن السكت فيها ما قري من الملو لا
ينال لها وهي فارغة ذنوب تسكون أو تلك من الرازي والتخميم والمراذيقه من ماء
مع ان المذوبين شأنه ذنوب رفع الانتباه لان المذوب يتحرك بينه وبين القدر الطويل
وغيرها قوله فانما بعثتم اسناد البعث المهم على طريق المجاز لانه هو المبعوث صلى الله
عليه وسلم عباد كركمهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم
ذلك ا وهم مبعوثون من قبله بذلك أي مأمورون وكان ذلك شأنه صلى الله عليه وسلم في حق
كل من بعثه الى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا وفي الحديث دليل على ان
الصب مطهر للارض ولا يجب الحفر خلافا للعتبة روى ذلك عنه في التورى والمذكور
في كتبهم ان ذلك شئ من الصلبة دون الرخوة واستدلوا بما أخرجه الدارقطني
من حديث أنس بلفظ احفروا مكانه ثم صبوا عليه واعله شرد عبد الجبار به دون
أصحاب ابن عيينة الحفاظ وكذا رواه - عبد بن منصور من حديث عبد الله بن معقل بن
مقرن المزني وهو تابعي مرغوبا بلفظ خذوا ما بال عليه من التراب بالقوة وأمر بقوا على
مكانه ما قال أبو داود روى مرغوبا بلفظ لا يصح وكذا رواه المحدث في مرغوبا
وفيه واحدة رواه مكانه قال الحفاظ في التلخيص ان الطريق المرفوعة مع صحة اسنادها اذا
نعت الى احاديث الباب اجدت قوة قال ولها اسنادان موصولان أحدهما في
مسعود رواه الدارقطني ولقظه فأمركم بكنهه فاحفروا صب عليه دلو من ماء
وفيه - معان بن مالك وليس بالقوى قاله أبو زرعة وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبي
زرعة هو حديث منكر وكذا قال أحد وقال أبو حاتم لا أصل له وانه ما عن وانه بن
الاسقع رواه أحد والطبراني وفيه عبيد الله بن أبي جيد الهذلي وهو منكر الحديث قاله
البحاري وأبو حاتم واستدل بحديث الباب أيضا في تجاسة قول الاتي وهو مجمع عليه
وعلى ان تطهير الارض المتجسة يكون بالماء لا بالحناف بالرجح والشمس لانه لا ينجي
ذلك لما حصل التكليف بطلب الماء وهو مذاهب العروة والشافعي ومالك وزفر وقال
أبو حنيفة وأبو يوسف طهروا لانهم يأمرون بالحناف والشافعي وكذا قال الحارثي ومن
الشافعية في قتل واستعملوا بعد شرب كذا الارض يسها ولا سهل في المرفوع وقد
رواه ابن أبي شيبة من قول محمد بن علي الباقر واه عبد الرزاق من قول أبي غلابة بلفظ

الناسبات النديعة لوجيزان
 الكتاب لما كان موضوعا لجميع
 وهي السند صدوره يد الوحي
 ولما كان الوحي لبان الاعمال
 النعمة صدوره بحدوث
 الاعمال ومع هذه المناسبات
 لا يليق الجزم بانه لا تعلق له
 بالترجمة فضلا وهذا الحديث
 أحد الاحاديث التي عليها مدار
 الاسلام وقد وثق النقل عن
 لأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث
 واتفق ابن مهدي والشافعي
 وأحمد وعلي بن المديني وأبو داود
 والدارقطني وحسن الكوفي على
 انه ثلث العلم ومنهم من قال
 بربعه واختلفوا في تعيين الباقي
 وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضا
 انه يدخل في الثلاثين بابا من العلم
 وقال الشافعي يدخل في سبعين
 بابا وفي رواية انه يدخل فيه نصف
 العلم يحتمل ان يريد هذا العدد
 البالغة وقال ابن مهدي أيضا
 ينبغي ان يجعل هذا الحديث
 رأس كل باب ووجه البيع كونه
 ثلث العلم بأن كسب العبد يقع
 بقلبه ولسانه وجوارحه فلهذا
 احدا قسامه الثلاثة وأرجحها
 لانها قد تكون عبادة مستقلة
 وغيره احتياج العباد من ثور
 نية المؤمن خديم من غله وكلام
 الامام أحمد يدل على انه أراد
 بكونه ثلث العلم ان أحد أنواعه
 الثلاث التي ترد اليها جميع
 الاحكام عنده وهي هذا ومن
 عمل على ان عليه أمر نافذ وروى
 والجلال بين والحرام بين

جفاف الارض طهورها وفي الحديث أيضا دليل على جواز التمسك به لمعوم الى أن
 يظهر الخسوس اذ لم يشكر على الله عليه وسلم على العناية ما فعلوه مع الاعراب بل
 أمرهم بالكف عنه للمصلحة لرايحة وبقية أيضا دليل على ما أشار اليه المصنف رحمه الله
 من أن الارض تطهر بالمسكاة وعلى الرقي بالباطل في التعليم وعلى الترفع في التسبيح
 والتفكير عن التسبيح وعلى احترام المساجد وتزجيمها لان النبي صلى الله عليه وسلم قرأهم
 على الاتكبار واتعاهم بالرفق (وعن أنس بن مالك قال بينما نحن في المسجد مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذ به اعرابي فقام يقول في المسجد فقال أصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم همه قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترموه عود فقر كوه حتى
 بال ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه ثم قال ان هذه المساجد لا تصلح لشي من هذا
 البول ولا القذر اذ هي لنا كراهة عز وجل والصلوة وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم القوم بما يدلون ما فتنه عليه متفق عليه لكن
 ليس بجاري فيه ان هذه المساجد لا تصلح لشي من هذا البول ولا الترموه أي لا تصنعوا
 عليه قوله قولا امراد هو الذي يسكن البادية وقد سبق الخلاف في اسمه قولا مما هم
 فعل مبنى على السكون معناه اكفف قال صاحب المطالع هي كقزير أصلها ما هذا ثم
 حذف تخفيفا وقال العكرودة مفردة ومنها ما بالباء المحذوفة وقال يعقوب بن حمزة
 الامر كج ففتح وقد ترون مع الكسر وبتون او قل وبكسر الثاني بغير تون وكذا ذكره
 غير صاحب المطالع قولا لا ترموه بضم التاء فوقية واسكان لراي بعدهم اراي
 لا تقطعوه ولا ازرام القاطع قولا ان هذه المساجد الخ مقهوم الحصر مشعر بعدم جواز
 ما عدا هذه المذ كور من الاقدار القذرة والبصاق ورنج الصوت والخصومات وبيع
 والشراء وسائر العقود وانتاد الضالة والكلام الذي ليس يذكر وجميع الامور التي
 لا طاعة فيها وأما التي فيها طاعة كالجلوس في المسجد للاعتكاف والقراءة والسمع
 الموعظة واستظار الصلاة ونحو ذلك فهذه الامور وان لم تدخل في المحصور فلهذا
 أجمع المسلمون على جوازها كما حكاه التوروي فخصص مقهوم الحصر بالادور التي فيها
 طاعة لا تامة بالمسجد لهذا الاجماع وتبين الامور التي لا طاعة فيها داخل تحت المنع وحكي
 لحافظ في الفتح الاجماع على ان مقهوم الحصر منه غير مع ولا قال ولا يرب ان فعل
 غير المذ كورات وما في معناها خلاف الاولى قولا يخالفه جلقفته عليه روى الشافعي
 المصنعة والسبب المصلحة قال التوروي وهو في كذا الاصول والروايات بالجملة ومعتاد
 صبه مفرق بعض العلماء بينهما فقال هو بالمصلحة الصب بسبب قوله وبالجملة التفرقة في
 صبه وقد تقيم الكلام على فقه الحديث قال المستقر حجه الله وفيه دليل على ان
 النجاسة على الارض اذا اقبلت على الماء فالارض والماء طاهران ولا يكون ذلك أمرا
 بشكثير النجاسة في المسجد انتهى

نحو انما قائم زيد أي لا عسرو
أوتى غير الحكم عن المذكور
نحو انما زيد قائم أي لا عسرو
وهل تشبه ما نطوقه وبالمقهوم
أو بوضع أو العرف أو بالحقبة
أو الجواز قال البرماوى في شرح
الفتاوى الصريح انه بالنطوق به
مرح ابن النطنان وأبو إسحق
والغزالي بل في هذه القضية من
جميع أهل الأصول من المذاهب
الاربعة الا ليس كالأمدى
وعلى العكس من ذلك أهل
العمية والنيابة بقسده اليه
جميع من نوى من باب
شرب وهو لغة القصد وقيل هي
من النوى بمعنى البعد والاول
أولى وجعت النية في هذه الرواية
باعتبار تنوعها لأن المصدرا
لا يجمع الإختصاص تنوعه
أو باعتبار مقاصد التناو
كقصد تعالى أو تحصيل
معوده أو اتقاه وعسده وفي
معظم الروايات النية بالافراد
على الأصل لا اتحاد محلها وهو
القلب كان مرجعها واحد
وهو الإخلاص للواحد الذي
لا شريك له فنسب افرادها
بمخلاف الاعمال فانها متقطعة
بالظواهر وهي متعددة فتناسب
جهدها وهي محمولة على معناها
الغزوى لطابق ما عسده من
التعميم فانه قد قيل لما أجل
والاعمال تقتضي عاملين
والتقدير الاعمال الصادقة من
المكاتب وعلى هذا تخرج
أعمال الصفة لأن المراد

للتعميم على كل واحد منهما في حديثي الباب ويلحق بها كل ما يقوم مقامهما لعدم
التفريق قوله ثم ليصل فيها ما ساقى الكلام على الصلاة في التعالين في باب مستقل من كتاب
الصلاة ان شاء الله

باب نضع بول الغلام اذ لم يطعم

(عن أم قيس بنت محسن انما أتت بولها صغيرا يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال على فوبه فدعا به فضضه عليه ولم يفعله رواه الجماعة وعن علي بن أبي
طالب عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع نضع بول
الجارية بفعل قال قتادة وهذا لم يطعمه ما إذا طعمه لا جميعا رواه أحد الثرمذ
وقال حديث حسن وعن عائشة قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حبي بنحو كذا
عليه فاسعه الماء رواه البخاري وكذلك أحد بن ماجه وزاد اوله يفعله ولم يكن يوفى
بالصبيان يبرك عليهم ويحسبهم تأتي به بي فبال عليه فدعا به فاسعه ولم يفعله
وعن أبي اسحق خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
يهدى من بول الجارية يهدى من بول الغلام رواه أبو داود والشافعي وابن ماجه وعن
مكرز الخزازية قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بول غلام فبال عليه فأمر به نضع وأن
يأمر به فبال عليه فأمر به فبعل رواه أحد وعن أم كرز النابغى صلى الله عليه وسلم قال
بول الغلام نضع وبول الجارية بفعل رواه ابن ماجه وعن أم الفضل ابنة أبي بكر
قالت بل الحسين بن علي بن حجر نبي لي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أعطى نوبك
والليس فوباعه حتى أغسله فقال انما نضع من بول الذكر ويفعل من بول الانثى رواه
أحمد وأبو داود وابن ماجه حديث على بن أبي حمزة أيضا أبو داود وابن ماجه بالنادي صحيح
لأنه من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عنه وأخرجه أيضا
أبو داود وموقوفان حديث سعد بن جبير عن أبي أيوب عروة عن قتادة قال اسند السابق
الى على موقوفان بلفظ بفعل من بول الجارية ويضع من بول الغلام ما لم يدم وأخرجه
أيضا فروغ عن حديثه بدون ما لم يطعم وجهه من قول قتادة وكذا أخرجه عن أم سلمة
انها كانت تصب على بول الغلام ما لم يطعم فإذا طعم غسلته وكانت تعمل بول الجارية
وحديث أبي اسحق أخرجه أيضا البزار وابن خزيمة من حديثه بلفظ كنت أخدم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتي بحسن أو بحسين فبال على صدره فحشاؤه له فقال
بغسل الحديث وصححه الحاكم قال أبو زرعة واليزيد وابن أبي السمع غير هذا الحديث
ولا يعرف اسمه وقال البخاري حديث حسن وحديث أم كرز الاول والثاني في اسنادهما
انقطاع لأنهما من طريق عمرو بن شعيب عنهما اوله ذكرهما وقد اختلف فيه على عمرو بن
شعيب فقيل عنه عن أبيه عن جده كما رواه الطبراني وحديث أم الفضل أخرجه أيضا
ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والطبراني قوله يأكل الطعام المراد الطعام ما عدا اللبن

بالاعمال افعال العبادة وهي
لا تصح من الكافر وان كان
مخاطبا بما عاقب على تركها
ولا يرد العتق والعدة لانهما
بدليل آخر ثم لفظ العمل يتناول
فصل الجوارح حتى اللسان
فتدخل الاقوال قال ابن
دعيق العبد اخرج بعضهم
الاقوال وهو يقيد ولا تردد
عندي في ان الحديث يتناولها
واما التروك فهي وان كانت
فصل كمال لكن لا يطلق عليها
لفظ العمل والتعصق ان
القول لا يدخل في العمل حقيقة
ويدخل مجازا وكذا القيد
لقوله تعالى ولو امر بلسانك
بعد قوله زخر للقول واما عمل
القلب كالتبعية فلا يتناولها
الحديث لانه لا يلزم التسلسل
والاعمال جمع عمل وهو حركة
البدن بكلايه وبعضه وما اطلق
على حركة النفس فليس هذا
يقال العمل احداث امر قولا
كن او فعلا بالخارجة او بالتب
لكن الاسبق الى التهم
الاختصاص بفعل الخارجة
لانها التبية والية في اثبات
تعمل على الصاحبة والسبية
أي الاعمال ثابت فواما بسبب
التبات ويظهر أثرها في ان
التبنة شرط او ركن والاشبه
عند الفرائض لان التبنة
في الصلاة متعلقة بما تفكر
خارجة عنها والالكات متعلقة
بنفسها وانقررت التبنة أخرى
والاعمال عند الاكفرين انها

الذي يرضعه والفر الذي يحنكه والهيل الذي يلعبه لعداوة وغير ذلك وقيل المراد
بالطعام ما عدا اللبن فقط ذكر الاول النووي في شرح مسلم وشرح المذهب وأطلق في
الروضة تبعا لاصولها الثاني وقال في نكت التبيين ان لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنكه وما
أشبهه وقيل لم يأكل أي لم يستعمل يجعل الطعام في فيه ذكره الموفق الجوري في شرح
التبيين قال الحافظ ابن حجر والاول أظهر وبه يجرى الموفق بن قدامة وغيره قال ابن
الدين يحتمل انهم أرادوا انه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع ويحتمل انهم
جاءت به عند ولادته ليحنكه على اقه عليه وسلم فيصل النبي على عومه قوله على نوبه أي
قوب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يغرب ابن شعبان عن المالكية فقال المراد به قوب النبي
قوله فضضه في صحيح مسلم من طريق الثعلبي عن ابن شهاب فلم يدعي ان تضع يده له
من طريق ابن عينة عن ابن شهاب فرسه زاد أبو عوف في صحيحه عليه قال الحافظ ولا
يختلف بين الروايتين أي بين تضع ورش لان المراد به ان الابدان كان بالرش وهو تفض
الماء فانتهى الى التضع وهو صب الماء ويؤيد رواية مسلم في حديث عائشة من طريق
برير عن هشام فدعا بما فيه عليه ولا يروى عوفه فصبه على البول يتبعه ماء انتهى
والذي في النهاية والكشاف والقاموس ان التضع الرش قوله ولم يغسله ادى الاصل
ان هذه الجمل من كلام ابن شهاب راوى الحديث وان المروغ انتهى عند فضضه قال
وكذلك روى معمر عن ابن شهاب وكذا أثر جابر بن أبي شيبه قال فرسه لم يرد قال الحافظ
في التضع وليس في سياق معمر ما يدل على ما دعاه من الادراج وقد أخرجه عبد الرزاق
بوضوئ سابق مالم يكن لم يقل ولم يغسله وقد قاله امع ذلك الثعلبي وعمر بن الحرث ويونس
ابن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاسماعيلي وغيرهم من طريق ابن
وهب عنهم وهو لمسلم عن يونس وحده نعم زاد معمر في روايته قال ابن شهاب قضت السنة
ان يرش البول الصبي ويغسل البول الجارية فلو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن
تبعه لا يمكن دعوى الادراج لكن غير ما قاله ادراج واما ما ذكره عن ابن أبي شيبه فلا
اختصاص له بذلك فان ذلك لفظ رواية ابن عينة عن ابن شهاب وقد ذكرنا ما عن مسلم
وعنه ومنها ما غير مخالفة لرواية مالك قوله بول الغلام الرضيع هذا تقييد لفظ
الغلام بكونه رضيعا وهكذا يكون تقييد لفظ الصبي والصغير والذكر الواردة في بقية
الاحاديث واما لفظ ما لم يطعم فقد عرفت عدم صلاحته لذلك لانه ليس من قوله صلى الله
عليه وسلم وقد شد ابن حزم فقال انه يرش من بول الذي كراي ذكر كان وهو اعمال القيد
الذي يجب حمل المطلق عليه كما تقر في الاصول ورواية الزكري طائفة وكذلك رواية
الغلام قاله كما قال في القاموس ابن طرشاربه أو من حين يولد أي ان يشب وقد ثبت
اطلاقه على من دخل في سن الشبوخة ومنه قول علي عليه السلام في يوم النهر وان
أنا الغلام القرشي الموقن • أبو حنيفة طائفت والحن

وهو اذ ذاك في نحو ستين سنة ومنه ايضا قول ليلى الاخيلية في مدح الحجاج أيام امارته على العراق

شكاه من الداء الضال الذي بها • غلام اذا قرأ القنطرة سقاها
ولكنه مجاز قال الزمخشري في اساس البلاغة ان الغلام هو الصغير الى حد الانصاف فان
قبل له بعد ذلك غلام فهو مجاز قوله بصبي قال الحافظ يظهر لي انه ابن أم قيس ويحتمل ان
يكون الحسن بن علي أو الحسين فقد روى الطبراني في الاوسط من حديث أم سلمة بانه نادى
حسن قالت يا الحسن أو الحسين علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى تغشى
بوه ثم دعا بما فيه عليه ولا جدم من لي ليلى بنحوه ورواه الطبراني عن طريقه قال يحيى
بالحسن ولم يردود وكذا الطبراني عن أبي امامة وروح الحافظ انه غيره قوله فاتبعه بما كان
المنشاة من فوق أي اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب الماء
قوله يصنكه قال أهل اللغة التصنك أن تخضع القرا ونحوه ثم تدلك به حنك الصغير قوله
فغيرك عليهم أي يدعو لهم أو يجمع عليهم وأصل الحركة ثبوت الطير وكثرة وقد استدلل
بأحاديث الباب على ان قول الصبي يتألف بول الصبية في كيفية استعمال الماء وان مجرد
النضح يكفي في تطهير بول الغلام وقد اختلف الناس في ذلك على ثلاثة مذاهب الأول
ان كفاها بالنضح في قول الصبي لاجل الجارية وهو قول علي عليه السلام وعطاء والحسن
والزهري وأحمد وإسحق وابن زهوب وغيرهم وروى عن مالك وقال أصحابه هي رواية
شاذة ورواه ابن حزم أيضا عن أم سلمة والثوري والاوزاعي والنخعي وداود وابن زهوب
والثاني يكفي النضح فيها وهو مذهب الاوزاعي وحكي عن مالك والثوري والثالث هما
سواهما في وجوب الغسل وهو مذهب الصنفين والحنفية وصائرا الكوفيين والمالكية
وأحاديث الباب تزداد المذهب الثاني والثالث وقد استدلل في البصر لاهل المذهب الثالث
بحديث عمار المشهور وفيه انما تقتل قولك من البول الخ وهو مع اتفاق الحفاظ على
ضعفه لا يعارض أحاديث الباب لانه خاصة وهو عام وبناء العام على الخاص واجب
ولكن جماعة من أهل الأصول منهم مؤلف البصر لا يثبتون العلم على الخاص الا مع
المقارنة أو تناثر الخاص وأما مع الالتباس كمثل ما نحن بصدده فقد حكى بعض أئمة
الأصول انه ينبغي العام على الخاص اتفاقا وصرح صاحب البصر ان الواجب الترجيح مع
الالتباس ولا يثبت منه أدنى العلم علم الحديث ان أحاديث الباب أرجح وأصح من
حديث عمار ورتب جميعه لحديث عمار بالظهور وغير ظاهروا قد جزم صاحب البصر في المعيار
وشرحه بأن الواجب مع الالتباس الاطراح فتفاض كلامه وجزم صاحب المناو بان
العام متقدم والخاص متأخر وليد كذا قال دلسلا في وأما الحنفية والمالكية
فاستدلوا بالمذهبوا اليه بالقياس فقالوا المراد بقوله ولا يفعله أي غلاما بالغافبه وهو
خلاف الظاهر ويحده ما روى في الأحاديث من التفرقة بين بول الغلام والجارية فانهم

من الأركان والقيمة صادقة
مع الشرطة وهو واضح
لوصف المشروط على الشرط
ومع لركنية لا ينكح جرح من
المأهبة تنفي المأهبة ولا بد من
مخدوفه علقه الجارية والجرور
قيل لا يمتد وقيل تكمل وقيل
نصح وقيل تحصل وقيل تستقر
قال الطبري كلام الشارع محمول
على بيان الشرع لان الحفاظين
بذلك هم أهل الحسان فكانهم
خطوبوا بآل ليس لهم علم الا
من قبل الشارع تعيين الحمل
على ما يفيد الحكم الشرعي
وقال ابن دقسي العبد الذين
اشترطوا النسبة قد روي
الاعمال والذين لم يشترطوها
قد روي بحال الاعمال وروح الاول
باب الصفات أكثر زواجا متفقة
من الكمال فالجمل عليها أولى
وفي هذا الكلام ايهام بان بعض
العلماء لا يرى مباشرة النسبة
وليس الخلاف بينهم في ذلك الا
في الوسائل وأما المتأصدة فلا
اختلاف بينهم في اشتراط النسبة
لها ومن ثم خالف الحنفية في
اشتراطها لوضوح وثالث
الاوزاعي في اشتراطها في التيم
أي انهم يثبتون العلم باختلاف في
اقتراح النسبة بأقول العمل كما هو
معروف في مبسوطات الفقه
والظاهر ان الاتفاق والام في
النات معاقبة للضعف والتقدير
الاعمال يثبتها وعلى هذا تميل
على اعتبار العمل من كونه
مثلا صلا أو غيرها ومن كونها

لا يبرقون بينهما والحاصل انه لم يعارض احاد من الباب شي ويوجب الاتغال به

باب الرخصة في قول ما يؤكل كل لجة

عن انس بن مالك بن رطل من عكل وقال عريشة قدموا فاجتروا المدينة قاهرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم باقاع وأمرهم ان يبرجوا ويشربوا من آبائها ولما نهاها
متفق عليه اجتروها حتى استخرجوها وقد ثبت عنه انه قال صلوا في مرض الفشم
قوله من عكل ضم المهمل واسكان الكلف قيل من تيم قوله أو عريشة فاعين والراء
المهملتين مصغرا من قضاة وحسن بيجلة والمراد هنا الثاني كذا ذكر موسى بن
عقبة في المغازي والثالث من حماد ورواه البخاري في المغازي عن حماد بن رطل من عكل
أخال من عريشة قالوا له اءل حال من عكل ورواه في الجهاد عن وهيب عن أيوب بن
رطل من عكل ولم يشكوا الزكاة ورواه من طريق شعبة عن قتادة عن أنس بن عريشة ولم
يشكوا أيضا وكذا المسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس ورواه أيضا البخاري في المغازي
عن قتادة من عكل وعريشة قالوا والمطاعة قال لحافظ وهو الصواب ويؤيده ما رواه
أبو عوف في الطبراني من طريق محمد بن بشر عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعين من
عريشة ثم من عكل وزعم ابن التين تعالى أنه روى عن عريشة من عكل وهو غلط بل هما
قبيلتان مغايرتان فمكس من عدنان وعريشة من قحطان قوله فاجتروا قال ابن فارس
اجتروا المدينة إذا كرمتم الله فيها وإن كنت في نعمة وقد غلطوا بما ذكره أنضر
بالأقامة وهو لئلا يسبب هذه القصة وقيل الاجتواء عدم الموافقة في الطعام ذكره القزاز
وقد رد ابن البراء كره ابن العري وقيل لم يصيب الجوف والاجتواء بالجمع قوله فامر
هم بالفتح بدم مكسورة وناف فقام مهمله النوق وات الأبر واحدتها القعة بكسر اللام
واسكان اذاف قال أبو عمرو يقال لها ذل إلى ثلاثة أشهر هي لبون والمفتاح المذكورة
ظاهر لروايت أنه التي صلى الله عليه وسلم وثبت ورواه البخاري في الزكاة من طريق
شعبة عن قتادة بلفظ قاهره ان يأثر ابل اصدقة قال اللفظ والجمع بينهما حال ابل
الصدقة كانت ترى خارج المدينة وصادف بعشر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلقاعه
إلى المرمى طلب هؤلاء القوم فخرج قوله ان يبرجوا فيشر بوا في رواية الضاري وان
يشربوا أي وأمرهم ان يشربوا وفي أخرى فامر جوا فاشربوا وفي أخرى فامر
فرض لهم ان يأثر فيشر بوا قوله وقد ثبت الجوهريات من حديث جابر بن سمرة عند
مسلم ومن حديث الرامع عند أي داود والترمذي وابن ماجه قال أحمد بن حنبل وصح
ابن ابراهيم قد صرح في هذا الباب حديث البراء بن عازب وجابر بن سمرة وقد استدل بهذا
الحديث من قال بهامارة بول ما يؤكل كل لجة وهو مذهب العترة والفتحي والأوزاعي
والزهري ومالك وأحمد ومحمد وزفر وطائفة من السلف ووافقه من الشافعية ابن
خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرواني أما في الأبل فبالنهر وأما في غيرها

مقصورة أو غير مقصورة وهل
يحتاج في مثل هذا إلى تعيين
العدد في بحث والراجح لاكتفاء
بمعين العبادة التي لا تتفك عن
العدد المعين كالسافر مثلا ليس
له ان يقصر الأبنية لقصر لكن
لا يحتاج إلى تعيين كعين لان
هو مقتضى القصر والله أعلم
(واعتل كل امرئ ما يؤى في
القلموس المزمع مثلية الميم
الانسان أو الرجل أي لكل رجل
الذي فراه وكذا لكل امرأة
ماوت لان النساء متفاني الرجال
قال القسطلي فيسبغ في حق
لاستراط النية والاحلال
في الاعمال فخرج إلى أنما مؤكدة
وقال غيره بل تنبيه فيما أفاده
الأولى لأن الأولى نيت على ان
العمل يسبق النية ويصاحبها
فترتب الحكم على ذلك والثانية
أفادت ان العامل لا يحصل له
الامانة وعلى القول بأن ما
للمصير فهو هنا من حصر الجبر
في المتبادر أو يقال قصر النية
على الموصوف لان المتصور
عليه في اعتمادها الموصوف سواء
هذه على السابقة بتقديم الحر
وهو يفيد الحصر كما تقرروا قال
ابن دقيق العيد الجمله الثانية
تقتضى ان من نوى شأنا يحصل
له فيه اذا جهل بشرائطه أو ما
دون عمله ما تقرر عن عبادهم
عليه وكل ما لم يشروا لم يحصل له
ومراده بقوله ما لم يشروا أي
لا خصوصا ولا عموما أما إذا لم

يوشا مخصوصا لكن كانت
هناك تسمية تشبه فهذا ما
اختلفت فيه اقطار العلماء
ويخرج عليه من المسائل
ما لا يصح وقد يحصل غير
المتروك لذلك أثر من دخل
المصنف في القرض أو الرقة
قبل أن يقعد فانه يحصل له حجة
المسجد فوها أول سوره لان
التصديق بالصحة شغل البصحة
وقد حصل وهذا بخلاف من
اعتقل يوم الجمعة عن الجنابة
فانه لا يحصل له فصل الجمعة على
الرابع لان غسل الجمعة ينظر
فيه الى التصديق الى بعض
التطيق فلا يقسم من القصد
بالمضيق بحجة المسجد وقال
النوري فأثبت الجملة الثالثة
انقطاع تعيين المتروك من عليه
صلاة فاقته لا يقصه ان سوي
الثالثة فقط حتى يعينها ظهرا
مثلا أو عصرًا ولا حتى أن يحمله
ما دالم تقصير الثالثة وقال ابن
السماعي في أماليه أفاضت ان
الاعمال الخارجة عن العبادة
لا تقصد الثواب اذا تولى بها
فاعلموا القرية كاللاكل اذا تولى
به القوة على الطاعة وقال غيره
أفاضت النية لادخل في النية
فان ذلك هو الاصل فلا يرد مثل
نية الولي عن السبي في الحج فاعلموا
على خلاف الاصل في الموضع
وقال ابن عبد السلام الجملة
الاولى لبيان ما يصح من الاعمال
والثانية لبيان ما يترتب عليها
وأفاضت النية انما تشترط في

مما يروى كل له فيها نصيب قال ابن
لحمه ذومين زعم أن هذا الخاص بأولئك الاقوام فلم
يصح اذا خلاصه لانتبت الادلل ويؤيد ذلك تقرير أهل الدليل بجمع افعال التمتع
أشواقهم واستعمال أوال الاصل في ذومين ويؤيده ايضا ان الاشياح الطاهرة حتى
ثبت التجاسة وأجيب عن التأييد الاول بان اختلف فيه لا يجب اسكابه وعن
الاختصاص بالحدث بانها حالة ضرورية وما يجب للضرورة لا يسمى حراما وقت تناوله
لقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ومن ادلة الثاني ان الطهارة
حدث الاذن بالصلاة في مريض الغنى السابق وأجيب عنه بأنه معطل بانها لا تؤدى
كالابل ولا دلالة فيه على جواز المباشرة والآن نجاسة أوال الاصل ويعرده المسمى عن
الصلاة في مباركتها ويرد هذا الجواب بان الصلاة في مريض الغنى تستلزم المباشرة
لا كما تارة من اوانه تعطيل بكونها لا تؤدى امرورة ذلك والتعطيل انتهى عن الصلاة
في معاطن الاصل بانها تؤدى المصلحة يدل على أن ذلك هو المانع لا ما كل في المعاطن من
الأوبال والبرء واستدل ايضا بحدث لا بأس ببول ما كل لحمه عند الله رطقي من
حديث جابر بن البراء مرفوعا وأجيب بان في اسنة لاه عمرو بن لحمة العقل وهو رواه
جدا قال أبو حاتم ذهب الحديث ليس بشئ وقال أبو زرعة وهو في الحديث وقال الازدى
ضعيف جدا وقال ابن عدي حدث عن الثقات بغير حديث منكر وهو متروك وفي
استاده ايضا في بن العلاء ابو عمر الجلي الرزقي قد مضى جذا قاله الله رطقي وكان
وكعب شهيد الجمل عليه وقال أحد كذاب وقال يحيى ليس بثقة وقال النسائي والازدى
متروك واخبروا ايضا بحدث ان اقبله يجعل شفه كم فيل حرم عليه عن عندهم
والقره ذى وأبي داود من حديث نائل بن جبر وابن حبان والبيهقي من حديث أم لحمه
وعند الترمذى وأبي داود من حديث أبي هريرة: فظنني رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن كل دواء خبيث والحرم يستلزم التجاسة والتعطيل يستلزم الطهارة فتصل
التداوى بهادليل طهارتهم فأبوال الاصل وما يلحق بها طهارة وأجيب عنه بأنه محمول على
حالة الاختيار وأما الضرورة فلا يكون حراما كالتبعية لمضطر فالتمس عن التداوى
بالحرمان باعتبار حالة التي لا ضرورة فيها واذن بالتداوى بأبوال الاصل باعتبار حالة
الضرورة وان كان خبيثا حراما ولو لم يقدح في التداوى بمخولق أوال الاصل فيكون خاصا بها
ولا يجوز المخالفة غيره لما ثبت من حديث ابن عباس مرفوعا ان في أوال الاصل شفاء
للغلبة بطونهم ذكر في الفقه والذوق فساد الله قد فلا يقاس ما ثبت ان فيه وما جعل
ما ثبت في الموضع على ان حديث تحريم التداوى بالحرام وقع في جواب من سأل عن
التداوى بالحرام كافي صحيح مسلم وغيره ولا يجوز المخالفة غير المسكر من سائر الخبائث لان
شرب المسكر يجرى الى مقاصد كثيرة ولا تنهم كانوا في الجملة يمتنعون ان في المخالفة
لجاء الشرع بخلاف ذلك وما يجب بأنه تقصير العام على السبب بدون موجب والمعتبر عموم

العبادة التي لا تجزئ بعضها وأما ما يجزئ نفسه فانه ينصرف بصورة الى ما وضعه كالأذكار والادعية والتلاوة لام الاتردد بين العبادة والعبادة ولا يخفى أن ذلك انما هو بالنظر الى أصل الوضع أما ما حدث فيه عرف كاستدراج التهجيب فلا ومع ذلك فالوضع بالذكر القربة الى الله لكأنه كثر قوياً ومن ثم قال الغزالي حركة الانسان بالكره الفعلة عنه تحصل الثواب لانه خير من حركة اللسان بالغيبة بل هو خير من السكون مطلقاً اي الجهد عن التفكير قال وانما هو ناقص بالغيبة الى عمل القلب انتهى وبؤيه قوله صلى الله عليه وسلم في بضع أحدكم صدقة ثم قال في الجواب عن قوله لم يأتي أحدنا شهوته وبؤيه أرايت لو وضعها في حرام وورد على إطلاق الغزالي انه يلزم منه أن المهر يشاب على فصل مباح لانه خير من فصل الحرام وليس ذلك مراده ونخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة فانه لا يحتاج الى تبة تحضة تخصه كصية المصدوق كي مات زوجها فلم يأتها الفلجرا لابعده مدة العدة فان عدتها تنقضي لان المقصود حصول براءة لرحم وقد وجدته ومن ثم لم يمتحج التروك الى تبة تنازع الكرماني في إطلاق الشيخ يحيى الدين كون التروك لا يحتاج الى تبة بأن التروك فصل وهو كف التفسر

اللفظ لا خصوص السبب واحتج السائلون بنجاسة جميع الاوبال والازبال وهم الشافعية والمنتمية ونسبوا في الفتوح الى الجمهور ورواه ابن حزم في المحلى عن جامع متن الشافعية الحديث المتفق عليه انه صلى الله عليه وسلم لم يقرب من قتلهم فقالوا انهم يلعنونه وما يعدون في كبره أما أحدهما فكان لا يستقر من البول الحديث قالوا نعم جنس البول ولم يخصه ببول الانسان ولا أخرجه عنه بول الماء كولهذا الحديث غاية ما تمسكوا به وأجيب عنه بأن المراد ببول الانسان لما في جميع البضاري بلطف كان لا يستقر من بوله قال البضاري ولم يذ كر سوى بول الناس فالتعريف في البول للمعد قال ابن بطال أراد البضاري ان المراد ببوله كالبول لا يستقر من البول بول الانسان لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن جله على العموم في بول جميع الحيوان وكأنه اراد الرد على الخطائي حيث قال فيه دليل على نجاسة الاوبال كلها قال في الفتوح ومحصل الردان العموم في رواية من البول اريد به المخصوص لقوله من بوله أو آلاف والأمم يدل من الضعفاء انتهى واطاهر طهارة الاوبال والازبال من كل حيوان يؤكل له فحسبها بالاصل واستصحابا للبراءة الأصلية والنجاسة حكم شرعي ناقل عن الحكم الذي يقتضيه الاصل والبراءة فلا يقبل قول مدعيها الا بدليل يصلح لنقل عنهم ولو لم يجدوا ثبوت النجاسة لدليل كذا في رواية ما يؤا به حديث صاحب القبر وهو مع كونه مراد به المخصوص كما سلف في عموم ظني الدلالة فيتمسك على معارضة تلك الادلة المعتد بها سلف وقد عطل ابن حزم الظاهري في المحلى الكلام على هذه المسئلة بما لم يجده لغيره لكنه لم يدبر جهته على غير حديث صاحب القبر فان قلت اذا كان الحكم يظهر في قول ما يؤكل له وزج على النجاسة حتى يرد دليل قاطع الدليل على نجاسة بول غير الماء كوله وزج على العموم قلت قد عسكوا بجديد انهم اركس قاله صلى الله عليه وسلم في الروثة أخرجه البضاري والترمذي والشافعي وبما تقدم في بول الآدمي والمفوضا سائر الحيوانات التي لا تؤكل به بجماع عدم الاكل وهو لا يمت الا به وتسلم أن حكمه لنجاسة عدم الاكل وهو منتقض بانقول بنجاسة زبل الجلالة والمدح بأن العلة في زبل الجلالة هو الاستدلال بقصورها بالزلة لانه نجاسة كل مستفقد كانه ظاهر اذ صار منتقيا الا ان قال ان زبل الجلالة هو محكوم بنجاسته للاستدلال بول لكونه عين النجاسة الأصلية التي جعلها الآية لعدم الاستحالة التامة وأما الاستدلال به فهو حديث لا بأس ببول ما يؤكل له لمح التقديم فغير صالح لما تقدم من ضعفه الذي لا يصلح به الاستدلال به حتى قال ابن حزم انه خبر باطل موضوع قال لان في زبل الجمل واربص مصعب وهو مفروق عند جميع اهل النقل متفق على ترك الرواية عنه يروي الموضوعات قال في خصم القولية في الاوبال والازبال هو الاقتصار على نجاسة بول الآدمي وزبل الروثة ونقل التبي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ولكنه زاد ابن خزيمة في روايته انه اركس انها رواة حله وأما سائر الحيوانات

وبان الغرور اذا اريد بها
تخصيص الثواب باستئصال أمر
الشرع فلا بد فيها من قصد
الترك وتقص بأن يكون الترك
فعل مختلف فسه ومن حق
المستقل على المانع ان يأتي
بأمر متفق عليه وأما استدلاله
الساكن فلا يطابق المورد لان
المصروف فيه هل تلتزم التنية في
الترك بحيث يقع العقاب
بتركها أو لا الذي ورد هل يحصل
الثواب بدونها والتفاوت بين
المقامين ظاهر والتحقيق أن
الترك المرد لا ثواب فيه وإنما
يحصل الثواب بالك الذي هو
فعل النفس فمن لم تقطع العصية
سبله أم لا ليس كمن خطن
فكثرت عنه أخواف فمن الله
فرجع الحال الى أن الذي يحتاج
الى التنية هو العمل بجميع
وجوهه لا الترك المرد والله أعلم
وقد علم ان الطاعات في أصل
جمعها وتضاعفها من سطة
البنات وبما نرفع الى خالق
البريات (فمن كانت هجرته الى
دينها صيبا) اي بعملها نية
وقد الان تحصيلها كتابة
الغرض بالمهم يجمع حصول
المقصود والهجرة بترك الهمة
الترك والهجرة الى الشيء
الاتقال اليه عن غيره وفي
الشرع ترك ما نهى الله عنه
وقد وقعت في الاسلام على
وجهين الاول الانتقال عن دار
الندف الى دار الامن كما في
هجرة الحبشة وابتداء الهجرة

الى لا يترك لها فان وجدت في قول بعضها اورد بها حتى الحق بالتمسك عليه
طهارة او نجاسة الختموا لم يقدحوا توجه اليه على الاصل والبراء كما عرفت قال
المستخرج اه في الكلام على حديث الباب ما قلناه فاذا اطلق الاذن في ذلك ولم
يشترط حالاً من الاول وأطلق الاذن في الشرب لانه حديث العهد بالاسلام
جاهلين بأحكامه ولم يأمرهم بفعل أفواههم وما يصيبهم منها لاجل صلاة ولا غير ما مع
اعتقادهم شرعاً ذلك على مذهب الثقلين بالطهارة انتهى

باب ما في المدي

(عن سهل بن حنيف قال كنت اتي من المدي شدة وعنه وكنت اكرمته الاغتسال
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انما يجزئك من ذلك الوضوء فقلت
يا رسول الله كيف بما يصيب ثوبي منه قال يكفينك ان تأخذ كفان ما ينتضج به ثوبك
حيث ترى أنه قد أصاب منه رواء أو دود أو ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن
صحيح ورواه الأثرم ولفظه قال كنت اتي من المدي عتاً فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك له فقال يجزئك ان تأخذ شققتين من ماء فغسل عليه وعن علي بن أبي طالب
قال كنت بجلادة فأتيت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتت المقداد
ابن الأسود ماله فقال فيه الوضوء أخرجه ولم يغسل ذكره يوضأ ولا جدوا في داود
يفضل ذكره أو تيبه يوضأ وعن عبد الله بن سعد قال سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الماء يكون بعد الماء فقال ذلك المدي وكل غل يعني فغسل من ذلك خرجك
وأنتيك ووضأ وضوءك للصلاة رواه أبو داود الحديث الاول في اسناد محمد بن اسحق
وهو ضعف اذا عمن لكونه مدلساً ولكنه ههنا صرح بالحدوث وحديث عبد الله
ابن سعد أخرجه الترمذي وحسنه وقال الحافظ في التلخيص في اسناده ضعف وفي
الباب عن المقداد ان علياً أمر أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود
من طريق سليمان بن يسار عنه وفي رواية لاجد والساق وابن حبان له أمر عمار بن ياسر
وقد رواه ابن خزيمة ان علياً سأل نفسه وجمع بينهما ابن حبان تعدد لاسناده ورواه
أبو داود من طريق عروة بن علي وفيه بفضل أنبياء ذكره وعروة يجمع من علي الكس
رواه أبو عوانة في مصحح من طريق عبد الله بن علي بالزيادة واسناده لا مطعن فيه قوله
أنتي من المدي شدة في الذي لغت فتح الميم واسكن المذال المجهدة فتح الميم مع كسر المذال
وقد عدى السام بكسر الميم في الجمع تحقيق المذال لاني مشهور بان أولاهما أنفع
وأشهر والثالثة سكاها أبو عمر الرازي عن ابن الاعراب في المدي ما يرقق أي يخرزج
يجزج عند الشهوة بالشهوة ولادق ولا يعقبه فتور وربما لا يمس بغير وجه ذكره
التورى ومثل في الفتح قوله فتشبعه فويل فتشبع في الكلام على معنى النضج في باب
نضج البول الغلام وهكذا اورد الامر بالنضج في اخرج عنده لم وغيره قال النووي معناه

من مكة الى المدينة الثانية
 الهجرة من دار الكفر الى دار
 الايمان وذلك بعد ان استقر
 صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر
 اليها من أمكنة ذلك من المسلمين
 وكانت الهجرة انذاك تختص
 بالانتقال الى المدينة الى أن
 قصت مكة فانقطع الاختصاص
 وبقي عموم الانتقال من دار
 الكفر الى دار الله عليه باقيا ودينا
 بضم الدال وحكى ابن قتيبة
 كسرها وهي فعلى من الدواى
 اقرب سميت بذلك لسمتها
 للآخرى وقد لفظوا الى الزوال
 واختلف في حقيقة ما قبله
 ما على الارض من الهوان والبطو
 وقيل هي كل المخلوقات من
 الجوهر والاعراض والاول
 اول لذكر رافديه مما قبل قيام
 الساعة وتطلق على كل جزء
 منها بما جازا ثم ان لفظها مقصور
 غير منون لثابت والعلية وحكى
 تنوينها وعنه ابن دحية الى رواية
 السكيتي وضعها لانه لم يكن
 الكسبي في معنى يرجع اليه
 في ذلك واصحج جوارزه وفي
 القاموس الدنيا قضي الآخرة
 وقد تنون وجمعها دأ وقال
 النجدي ديارها ثبات الدواى ليس
 بمصروف لاجتماع الوصفية
 وزوم حرف التانيث وتعبين
 لزوم التانيث لالاف المقصورة
 ككاف في عدم الصرف
 وأما الوصفية فقد لان ثبات
 استعماله فيلكن كرا فيه
 اشكال لانها أصل التفضيل

العسل فان النضج يكون غسلا ويكون رشاً وقديح في الرواية الأخرى فاقبل وفي
 الرواية المذكورة وفي الباب بفصل ذكره وفي التي بعدها كذلك وفي الأخرى فتفصل من
 ذلك فخرجت فتمن حله عليه ولكنه قد ثبت في الرواية المذكورة وفي الباب من رواية
 الأثرم باقتضائه فترش عليه وليس المصير الى الاشتباه بتمن بل ملاحظة التخصيص من مقاصد
 الشريعة المألوفة فيكون الرش مجزئاً فاقبل مذهباً صيغتها لفتن المني يقال
 مذي يذى كذا يعنى ثلاثيا ويقال أمذى يذى كذا عطو به طوى ومذى يذى كذا طوى
 يغطى قولاً وانثبه أى خصبه قوله عن الماء يكون بعد الماء المراد به خروج المني
 عقيب البول متصل به قوله وكل غلى يعنى الفحل الذي كمن الحيوان ويذى بفتح الياء
 وضعا يقال مذي الرجل وأمذى كائنهم وقد استدلل بأمايت الباب على أن لفعل
 لا يجب لخروج المني في الفتح وهو اجاع رعى أن الأمر بالوضوء منه كلام
 بالوضوء من أول وعلى أنه يتعين لمخاطبة قوله كفاس ما وقفته من ما وقف
 العلم على أن المذي نجس ولم يخالف في ذلك بعض الأحامية محجين بأن النضج لا يزيله
 ولو كان نجسا لوجب لازمة يلزمهم التوليطه اذ قاله بذرة لان النبي صلى الله عليه
 وسلم أمر بمسح التعل منها بالارض والصلاة فيه أو المسح لا يزيلها وهو باطل بالاتفاق وقد
 اختلف أهل العلم في المذي إذ أصاب ثوب فقال الشافعي وأصحق وغيرهما لا ينجسه
 انه غسل أخذ ابرواية الغسل وفيه ما سلف على أن رواية الغسل غامض في الفرج لا في
 الثوب الذي هو محل النزاع فانه لم يصار ضرورة لرواية لضع المذي كورق في الباب معارض
 فادكتفاه به صحيح مجزئ واستدل بأمايت الباب على وجوب غسل الذكر والاشقين على
 المذي وإن كان محل المذي به ضامن حوله ذهب الأوراني وبعض الحنابلة وبعض
 المالكية فذهب المتعة والمردقان وهو قول الجمهور إلى أن الواجب غسل المني الذي
 أصابه المذي من البدن ولا يجب تعدي جميع الذكر والاشقين ويؤيد ذلك ما عدا الاسماعيل
 في رواية بائض وصاؤه غله ما عدا الصغير على المذي ومن الصحيح أن ابن حزم مع ظاهره
 ذهب الى ما ذهب اليه الجمهور وقال يجب غسل كل مشرع لادليل عليه وهذا بعد أن
 روى حديثه في غسل ذكره وحديثه في غسل ذكره ولم يفتح في محتمل ما قبل عنه أن
 الذكر حقيقة لجمعه ومجاز البعض وكذلك الانتباه حقيقة لجمعه مما كان الاذن
 بظهوره المذهب الى المذهب الى القول بختلاف الفقهاء هل المني في مذكور أو هو
 حكم تعبدي وعلى الثاني يجب التنية وقبل الأمر بغسل ذلك ليتخلص الذكر كراه
 الطحاوي

• (باب ما جاز في المني) •

(عن عائشة قالت كنت أقرك في منى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يده

فبعض في رواه الجماعة إلا البخاري ووجهه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يده

فكان من حقها ان تستعمل

بالام كالكمبري والحسنى قال
الا انها خلعت عنها الوصفه
وأجريت بحري ما يمكن وصفا
قط (أو إلى امرأه) ولا يخذل
أمرأة (يشكها) أي يترقبها
كأن الرواية الأخرى (فهي جريه
إلى ماء البحر البه) من الدنيا
والمرأة والجمل جواب الشرط
في قوله والاصل تغاير الشرط
والجزء وهو يقع تارة باللفظ
وهو لا كروا تارة بالمعنى وفيهم
ذلك من المساق وقال بعضهم
إذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر
أو الشرط والجزء علم منهما
المبالغة في التعظيم أو في التصغير
وقد اتزان سبب هذا الحديث
قصة جبرائيل في الرواية في
المعجم الكبير للطبراني بإسناد
رجاله ثمان وذكر أن الخطيب
ابن دحية أن اسم المرأة قسيلة
وأما الرجل فلم يسمه أحد من
صنف الصحابة فمأثرته وهذا
السبب وإن كان خاص المورث
لصكن العمة بعموم اللفظ
لا بخصوص السبب والتنصيص
على المرأة من باب التنصيص
على الخاص بعد العام للاهتمام
والتكثرة إذا كانت في سياق
الشرط قم ونكتة الاهتمام
بالزيادة في التصديران الاقتناع
بأنه وأما وقع القدم هنا على
صاح لادم فيه لادمح لكون
فاعله ابن خلاف ما ظهر إذ
خروج في الظاهر ليس للاب
إني وأما خرج في قوله طلب

المنى من قوله بقرق الذر ثم صلى فيه ويحتج من قوله بإسبا ثم صلى فيه وفي لفظ متفق
عليه كنت أغله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج إلى الصلاة وأثر الغسل
في ثوبه يقع الماء والدارقطني عنها كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا كان بإسبا وأغله إذا كان رطبا قلت قد بدان من مجموعصوص جواز الأمرين
وعن الأصمعي بن يوسف قال حدثنا شريك بن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس
قال سئل أي صلى الله عليه وسلم عن الماء يصيب الثوب فله انما هو عترة لهاط
والصاف وانما يكسبك ان تحسه بقرق او نذرة رواه الدارقطني وقال لم رفعه غير
اصح الا زوق عن شريك قلت وهذا يضر لان اصح ما يخرج عنه في الصبيح
مقبل رفعه وزاد حديث عائشة لبسده الباري وانما ذكر في ترجمة باب ولفظ
ابن داود ثم صلى فيه ولفظ الترمذي وبما ركنه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأصابعي وفي رواية زان لي حكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسبا بغيري
وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والدارقطني عن عائشة انها كانت تحت المنى
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يعلو راسي أو عوانة في محبته وأبو بكر
الزائر من حديث عائشة كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
كان بإسبا وأغله إذا كان رطبا حديث الباب وأعله البر بالارسال قال الخطاط وقد
ورد الأمر بغير كمن طريق صحيحة ورواه ابن الجارود في المنقح عن محمد بن يحيى عن أبي
حذيفة عن سنان عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث قال كان عند عائشة
ضيف فاجنب فجعل يغسل ما صاب له فأتته عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يأمر بالهنة قال وأما الأمر بغسله فلا أصل له وحديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهقي
والطحاوي مروعا وأخرجه أيضا البيهقي موقوف على ابن عباس وقال الموقوف هو
الصحيح قوله أفرك أي ألك قوله بقرق الذر هو حبش طيب الريح قوله كنت
أغله أي أتر الحسنة أو المنى قوله يقع المعامل من اثر الغسل وقد استدل في
اللبس على ان يكفى في إزالة المنى من الثوب بالغسل أو التمسك أو الحث وقد اختلف أهل
العلم في المنى فذهب المعتز وأبو حنيفة ومالك إلى شماسه إلا أن أبان حنيفة قال يكفي في
ظهوره فرك إذا كان بإسبا وهو رواية عن أحمد وقالت المقرئ ومالك لأجنم غله رطبا
وبأسبا وقال الليث هو نجس ولا تعاد منه صلاة وقال الحسن بن صالح لانتعا الصلاة
من المنى في الثوب وإن كان كثيرا وتعاد منه إن كان في الجسد وإن قل قال ابن حزم
في المحلى وروى تناحله عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعد بن المسيب وقال
الشافعي وداود وهو أصح الروايتين عن أحمد بطهارته ونسبه إلى وري إلى الكثرين
وأهل الحديث قال وروى ذلك عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر
وعائشة قال وقد غلط من أوهم أن لشافعي منفرد بطهارته احتج القائلون بنجاسته

فضله الهجرة ووقع قدرواية
الجسد في هذه حذفاً أحد
وجهي التقسيم وهو قوله فمن
كانت جبرته الله وقوله
فهجرة إلى الله وقوله وقد
ذكره الضاري من غير طريق
الجسد وإنما اختار الأستاذ
هذا السياق التام من الحديث ولو
جوز الاختصار من الحديث ولو
من شأنه كاهل الراعي وقيل غير
ذلك وقد اتفق على أنه لا يصح
صحة المتن رواية عمر وفيه
إشارة إلى أن من أراد الغنعة
صحب العزعة ومن أراد المواهب
السنة أخلص السنة ومن
أخلص الهجرة ضاعف
الاخلاص أجرة فمن كانت
هجرة إلى الله وقوله هجرة إلى
الله وقوله وإنما شال المطالب
على قدره المطالب وإنما تدرج
المقاصد على قدره المقاصد (ع)
على قدر أهل العزم تأتي العزائم
واسئل بهذا الحديث على أنه
لا يجوز الإقدام على العمل قبل
معرفة الحكم لأن فيه من
العمل يكون منه إذا خلاص
النية ولا يضمنه فعل الشيء
الابستد مع رفقه حكمه وعلى أن
الغافل لا تكلف عليه لأن
المقصد يستلزم العلم بالمقصد
والغافل غير قادر على التحسن
صام تطوعاً غيرة قبل الزوال أن
لا يجب له الأمن وقت النسبة
وهو مقتضى الحديث لكن
تمسك من قال بطلانها بدليل
آخر وتقدم عليه يشهد بذلك

بما روى في غسله والغسل لا يكون إلا للشيء نجس وأوجب بأهل البيت الأمر به فمن
قوله صلى الله عليه وسلم في شيء من أحاديث الباب وإنما كانت فعله عائشة ولا حاجة في
فعلها إلا إذا ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم فعلها أو أمرها على أن فعله به
وتقريره لا يدل على المطلوب لأن غاية ما هناك أنه يجوز غسل المني من الثوب وهذا
على الخلاف فيه بل يجوز غسل ما كان متعلقاً على طهارة كالطيب والتراب فكيف
بما كان مستقذراً وأما الاحتجاج بحديث عمرو بن لوط أن عائشة غسلت الثوب من
الغائط والبول والمذي والمني والدم والمني أخرجه البزار وأبو يعلى في الموصلي في
مسندهما وابن عدي في الكامل والدارقطني والبيهقي وأصبغ في الضعيفة وأبو نعيم
في المعرفة فأوجب منه بأن الجماعة المذكورين كلهم ضعفوه إلا أبى يعلى لأن في
استاده ثابت بن حذافه بعضهم بالوضع وقال لا لكافي أجمعوا على ترك حديثه
وقال البزار لا يعلم لثابت إلا هذا الحديث وقال الطبراني أن قوله ثابت بن حذافه لا يروى
عن عمار إلا بهذا الاستاد وقال البيهقي هذا حديث باطل اغتفروا ثابت بن حذافه وهو
منهم قال الحافظ قلت ورواه البزار والطبراني في طريق إبراهيم بن زكريا عن حاد بن
سلعة عن علي بن زيد عن إبراهيم بن شعيب وقد غلط فيه اغتفروا به ثابت بن حذافه انتهى
فهذا لا يجوز الاحتجاج بمنه وأصح القائلين بالطهارة برواية الفرق وبجواب عنه
بمثل ما سبق من أهم فعل عائشة إلا أنه إذا فرض عدم اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على
ذلك أفاد المطلوب وهو الاكتفاء في إزالة المني بالفرق لأن الثوب نوب النبي صلى الله
عليه وسلم وهو يولي فيه بعد ذلك كائن في رواية المذكورة في الباب ولو كانت الفرق
غير مطهرة لما كتبت به ولا صلى فيه ولو فرض عدم اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على
الفرق فصلاصه في ذلك الثوب كافية لأنه لو كان نجساً لنبه عليه حال الصلاة لئلا يخطئ كاتبه
لقد ذكر في النعل وأيضا في السكت للطرب والحل للباب من فعله صلى الله عليه
وسلم كما في حديث الباب ونبت أمره بالثوب وقال إنما يكتفي بأمره بمنزلة أو أكثر
وأوجب بأن ذلك لا يدل على الطهارة والتخليل على كنية الطهارة فغاية الأمر أنه نجس
خفف في تطهيره بما هو أخف من الماء المالح لا يشعير لأن الجميع للتصايف كالحرقان
في هذا الشرع سابقوا لأن طهارة العذرة التي في العمل لأن الله صلى الله عليه وسلم
أمرهم بها في التراب ورتب على ذلك الصلاة فيها قالوا قال صلى الله عليه وسلم اغتفروا
بمنزلة الخطأ والبراق والبصاق كما في الحديث السابق وأوجب بأنه موقوف كما قال
البيهقي قالوا الأصل الطهارة فلا تنتقل عنها الإبدليل وأوجب بأن التعبد بالإزالة
مأمور بزالته بما حال عليه الشارع قالوا إن المني نجس يجوز تطهيره بأحد
الأمور الواردة وهذا خلاصة ما في المسئلة من الأدلة من جانب الجميع وفي المقام

تحييه

١٦١٩٥٨

أي أدرك فصله الجماعة أو الوقت وذلك بالانقطاع الذي انقضاه فضل الله تعالى وعلى أن الواحد الثقة إذا كان في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئا لا يمكن غفلته عنه ولبيد ذكره غيره أن ذلك لا يدح في صدقه شيئا لأن ما أعل بذلك لأن علقته ذكر عن عمر عليه على التسبب في الصبح من جهة أحدته غير علقته فواسطه بفهمه على أن ما ليس به شرط لا يفرط الثقة ومن أسقط ذلك جمع التقديم فإن الإجماع من حيث الظاهر لا يشترط له فيه بخلاف ما رجحه ممكن من الثقة ونافهم شيخ الإسلام وقال الجمع ليس بعمل وإنما العمل الصلاة ويقوى ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع في غزوة تبوك ولم يذكر ذلك للعلماء من الذين كانوا معه ولو كان شرطاً لأعلمهم واستدل به على أن العمل إذا كان مضافاً إلى سبب ويجمع متعدد مما لا يشترط الجنس لا يمكن أن اعتسق عن كفايته ولو لم يكن كونه من ظهور أو غيره لأن معنى الحديث أن الأعمال بياتها والعمل هنا القيام بالذي يخرج عن الكفاية اللازمة وهو غير مخرج التبيين سبب على هذا لو كانت عليه كفايته وشك في سبب آخره أخرجهما بترعين وفيه زيادة الصبر على السبب لأن الحديث

مطاولات ومقاولات والمستطحة حقيقة بذلك ولكنه أفشى الأمر إلى تطبيق جميع واحدة كالأحجام شكرمة بن آدم ويصكون الأدي ما هرا من جانب القائل بالظهاره وكلا احتياج أنه فقهه متصية إلى المستقروا بأن الأحداث الموجبة لظهاره فحصة والمضى منها ويكونه جاري من يجرى البول من جانب القائل بالمتصية وهذا الكلام في حق الأدي وأما غير الأدي فتدبر جوده وتفصيلات مذكورة في الفروع فلا تطول ليدركها (فائدة) صرح الحافظ في الفتح بأنه لا معارضة بين حديث الفصل والقرئ لأن الجمع بينهما واضح على القول بظهاره التي بأن يعمل الفصل على الاستصحاب للتطبيق على الوجوب قال وهذا طريقة الشافعي وأحد أصحاب الحديث وكذا الجمع يمكن على القول بخاصة بأن يعمل الفصل على ما كان وطبا والقرئ على ما كان بإساره وطريقة المنقبة قال والطريقة الأولى أرجح لأن قيام العمل بالقياس القياس معالنه لو كان بحسب المكان القياس وجوب غسله وإن لا كفاية بفركه كالم وغيره فيمالا يعني من العلم بالقرئ وبطريقة الثانية أيضا ما رواه ابن خزيمة عن طريق أخرى عن عائشة كان يسأل النبي من توبه بمرق الأذخر ثم صلى فيه ويحيته من توبه بإساره ثم صلى فيه فانه تضمن ترك الفصل في الحالتين انتهى كلامه والحق ما عرفت

(باب أن لا تنس له أن ينجس بالموت)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغصه كله ثم يلعرجه فاق في أحد جناحيه شفاه وفي الآخر داء رواه أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه والاحمد وابن ماجه من حديث أبي سعيد غوه) حديث أبي سعيد لفظه في أحد جناحي الذباب سم وفي الآخر شفاه فإذا وقع في الطعام فامطوه فيه فانه يقدم السم ويؤخر الشفاه وأخرجه أيضا الشافعي وابن حبان والبيهقي وفي الباب من حديث أنس بن مالك عن أبي خزيمة في تاريخه الكبير قال الحافظ واستاده صحيح قوله فليغصه هذا لفظ البخاري وعنه في داود وابن خزيمة وابن حبان وأنه يتبين بجناحه الذي يغصه فانه يغصه كله ثم يلعزعه رواه أيضا الدارمي وابن ماجه ولفظ ابن السكن إذا وقع الذباب في ماء أحدكم فليغصه في أحد جناحيه داء وفي الآخر داء أو قال سما واستدل بالحديث على أن الماء القليل لا ينجس الموت لمساته فيه إذ لم يفصل بين الموت والحياة وقد صرح بذلك في حديث الذباب والخنثى الذين وجدوا على الله عليه وسلم ميتين في الطعام فأمر بإتقاهما والتجسس عليه والاكل منه ويدل على جواز قتل الذباب بالسم لسبب ورواه ذلك عترة وعلى تحريم أكل الخنثى للأمر بطرحه ورواه أنه أحدكم ثم تجل فانه الطعم والشراب وغيرهما فهي أهم من رواية شراب أحدكم كما هو الصادق في الأمر بغصه جميعا هي أن يحصل ما منه من الهواء

سقى في حصة الماهر لترويح المرأة
 فذكر الجامع القصص زيادة في
 التصدير والتعريف ذكر المافظ
 ابن حجر رحمه الله فوالله هذا
 الحديث في كتاب الامعان حدث
 قال البزار في الترجمة قد دخل
 فيه العبادات والاحكام (عن
 عائشة رضي الله عنها ان الحرف)
 بغير الف بعد الهاء في الرسم فقط
 تحذف (ابن هشام) هو الخزومي
 أخو أبي جهل وشقيقه أسلم يوم
 الفتح وكان من فضلاء الصحابة
 واستشهد في فتوح الشام سنة
 خمس عشرة (رضي الله عنه) قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (ولم) يحفل ان تكون عائشة
 حضرت ذلك فيكون من
 مستندها أو الحرف أخبر بذلك
 فيكون من مهمل الصحابة وهو
 محكوم بوضعه عند الجمهور
 (فقال رسول الله كيف يأتيك
 الوحي) المسؤل عنه صفة الوحي
 نفسه وصفه ساحله أو ما هو نعم
 من ذلك وعلى كل تقدير فاستد
 الانسان الى الوحي بميزان
 الانسان حقيقة من وصف ساحله
 (فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله) (ولم) اياناً جمع حين يطلق
 على كثير الوعد وقوله والمراد
 به ما يجرد الوقت فكأنه قال
 أو قاتاً وهو نصب على الظرفية
 وعاطله (يأتي) مؤخره أي
 يأتي الوحي اياناً (مثل مسلة
 الجرس) أو قال أي يأتي مشابهاً
 صوت مسلة الجرس والصلة

بالعلم أو الشراء كما اتصل به الله فيتم ادل ان التافع ينفع الضر
 (باب في ان الادعى المسلم لا ينجس بالمرث ولا شعر ما بين رء والاقصال) هـ
 (قد اخبرنا قوله صلى الله عليه وسلم المسلم لا ينجس وهو عام في الميت والميت قال البزار
 وقال ابن عباس المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يلمس بالجرعة ونحو ذلك وحلق ناول الحلاق شمه الا يبر حلقه ثم دعا بطلحة
 الانصاري فأعاده اياه ثم داوله الشق الا يبر فقال احلقه فحلقه فأعطاه أب طلمه وقال
 أقسم بين الناس متى علمه وعن أنس قال لما اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 يحلق الحجام رأسه أخذ أبو طلمه بشعر أحدتي رأسه يده فأخذ شعره فجاءه الى أم سلمة
 قال وكانت أم سلمة تدفقه في طيبها رواه أحمد ودون أنس من حال أن أم سلمة كانت تسقا
 قلبه الى الله عليه وسلم طمها فيقبل عندها على ذلك الملع فإذا قام أخذت من عرقه
 وشعره فمعه في فارورة ثم جعلت في حث قال فلما حضرت أنس بن مالك الوفاة أوصى ان
 يجعل في خضوطه أخرجه البزار وفي حديث علي الحديبة من رواية مسور بن غزوة
 ومروان بن الحكم ان ردة بن مسعود قام من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
 رأى ما ينجس به أصحابه ولا يقربا قال لا يمس يده ولا يمس يده من شعره شي الا أخذوه
 رواه أحمد وعن عثمان بن عبد الله بن موهب قال أرساني أعلى الى أم سلمة بقدر من ماء
 فحاجت ليحبل من فضة فيه شعر من شعور رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا أصاب
 الانسار عين أو شيء من لهما ناء فحذفت فأنشبه به فاطلت في الجبل فرايت
 شعرات حمر رواه البخاري وعن عداة بن زيد وهو صاحب الاذان أنه شهد النبي صلى
 الله عليه وسلم عند المنبر ورأى من قريته وهو يتشمشم في ربه يني ولا صاحبه
 خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه في ثوبه فأعاده منه وتشمشمه على رجال وقلم
 أنظاره فأعلى صاحبه قال وان شعره عندنا فحظوب بالنها والكم رواه أحمد
 الحديث الباب يشهد بعضها البعض وقد أخرج أحمد كل حديث منها من طرق قوله في
 ترجمة الباب قد اخبرنا قوله صلى الله عليه وسلم المسلم لا ينجس الخ فقد تقدم الحديث في باب
 طهارة الميت التوضا به وتقدم شرحه هناك فلهذا وعن أنس سابق هذا الحديث بنحو
 ما هنا في الحج في باب النحر والحلاق وقد روى بالفاظه منها ما ذكره المصنف هنا ومنها
 ما أخرجه أبو عروبة في صحيحه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الحلاق فخلق
 رأسه ودفع الى أبي طلمة الشق الا يبر ثم حلق الشق الا خروا ثم أن يقسم بين الناس
 والمسلم من رواية أم سلمة فيمن يليه في لفتة توزع بين الناس الشعر والشعرين
 وأعطى الايسر أم سلمة وفي لفتة فأما الايمن فوزعه أبو طلمة بأمره صلى الله عليه وسلم
 وأما الايسر فأعطاه لاسير زوجته بأمره صلى الله عليه وسلم فجعله في طيبها قال

بعضه على بعض ثم أطلق على كل صوت له طنين وقيل هو صوت متدارك لا يترك في أول وهله والجرس الجبل الذي يعلق في رؤس الدواب واستقائه من الجرس يسكون الرء وهو الحسن وقد طال الصكر ماني في تعريض الجرس بملا طائل تحته قبل والسلطة المذكورة صوت المثلث البرج وقيل صوت خضفأ بجسة المثلث والحكمة في تقديمه أن يترفع معفه الوحي فلا يلقى فيه متسع لغيره ولا يترفع في التشبيه تساوي التشبيه به في الصفات كلها بل ولا في أخص وصفه بل يكتفى اشتراكهما في صفة ما لا قصد هتاسان الجنس فذكر ما ألفت السمعون سماعه تقريبا لا فهمهم والحاصل ان الصوت لهجهتان جهة قوة وجهه طنين فمن حيث القوة وقع التشبيه ومن حيث الطنين وقع التنفير عنه (وهو أشده على) فائدة هذه التقدمة ترتب على المشتق من زيادة الرطوبه ووقع الدرجات ونعيمته ان الوحي كله أشكل من التهم من كلام الرجل بالقطاب المعهود والحكمة فيه ان العادة حوت المنااسبة بين القاتل والسمع وهي هنا اما باصاف السمع بوصف القاتل بقلية الروحانية وهو النوع الاول واما باصاف القاتل بوصف السامع وهو

التورى فيه استحباب البداهة بالتسبيح الامين من رأس المخلوق وهو قول الجمهور خلافا لابي حنيفة وفيه طهارة شعر الأذى وبه قال الجمهور وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وفيه المواساتين الاصحاب بالطيبة والهدية فان الحافظ وفيه ان المواسة لا تلازم المساواة وفيه تنبيه لمن يترى التفرقة على غيره واخلقوا في اسم الحافظ فالصحيح انه معسر بن عبد الله كما ذكره الضاري وقيل أبو خراش بن أبيه والصحيح انه كان الخاقاني بالحديثة وذهب جماعة من الشافعية الى أن الشعر نجس وهي طريقة العراقيين وأحاديث السلب ترد عليهم واعتذرهم عنها بان النبي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره اعتذارا فاسدا لان التمسى صحت لا تثبت الأدليل قال الحافظ فلا يلتفت الى ما وقع في كثير من كتب الشافعية مما يخالف القول بالطهارة فقد استقر القول لمن أئتمهم على الطهارة هذا كله في شعر الأذى وما اشعر غيره من غير الماء كقولهم خضفأ مني على ان الشعر محل التحلية فيجس بالموت أولا فذهب جمهور العلماء الا انه لا يجس بالموت وذهب الشافعية الى انه يجس بالموت واستدل بالطهارة بما ذكره ابن المنذر انهم اجعوا على طهارة ما يجز من الشاة وهي حية وعلى نجاسة ما يقطع من اعضائها وهي حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من اجزائها وعلى التسوية بين حالتي الموت والحياة قوله يموت في الدوف الخلط والبلع وهو مدفك المك فهو مدفوف ومدوف ان يميل او مسروق ولا تطهره سوى مسوون كذا في القاموس ومنه في النهاية قوله نطعا بكسر النون وقطعه مع مكسور الطاء وتحريره اسباط من الادم بالجمع افطاع ونطوع قوله في سلك بهيمة مضمومة فكاهة شدة وهو طيب يتخذ من الرامك مدفوقا متفولا مجعونا بالماضي بعرك تشديدا ويمحج بهن الغيرة لا يلبس بالاناس ويترك له ثم يسهق المك زيمرك تشديدا ويتركون من ثم يذهب بهلة وتسلم في خيط قنب ويترك سنة وكما علق طابت راحته طافة في القاموس والرامك بالراء كصاحب شي أسود يخلط بالمك والقنب نوع من الكنان وفيه دليل على طهارة الرق لانه وقع من صلى الله عليه وسلم التمسى ولا مسلم وهو مجمع على طهارته من الأذى قوله يجلبل بجيمين مضمومتين بينهما لام الجرس قال الكرماني ويجعل على انه كان مجعها بضمة لانه كان كله قنفة قال الحافظ وهذا ينطبق على ان أم حلة كانت لا تحيز استعمال آية الفضة في غير الاكل والشرب ومن أين له ذلك فقد جازفك جماعة من العلماء قلت والحق الجواز لا في الاكل والشرب لان الأدلة لا تدل على غيرها بين الحالتين قوله تخفضت بجهتين وضادين بجهمتان وتخفضتة تحريك الماء قوله والكتم هو نبت يخلط بالحنا وسياق ضبطه وتفسيره

باب التمسى عن الاستماع بحلها لا يؤكل لحمه

(عن أبي الملقم بن أسامة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى عن جلود السباع

البشرية وهو النوع الثاني
والاول أشد بلائك والظاهر انه
لا يخص القرآن كما في حديث
لابن الجبلة المتضمن بالطيب
في الحج فان فيه انه رآه على الله
عليه وسلم حال نزول الوحي عليه
وانه ليعط (فيقصم عن) الوحي
أو الملك أي يقطع و ينصلي
ما يفشاني من الكرب والشدة
فقرئ يقصم بفتح الياء وسكون
القاف وكسر الصاد كذا في
الوقت من باب ضرب وقرئ
من أقصم المطراد اقلع رباعي
قال في المصابيح وهي لغة قليلة
وقرئ بمبني المفعول والقاف
عاطفة والقسم القطع من غير
شبهة ومنه قوله تعالى لا انقصم
لهما قبل المعنى ان الملك يقارفتي
ليعود الى والقسم بالحقاق
القطع بانه وبالجامع بينهما
العلقة (وقد وعيت) أي فهمت
وجهت وحفظت (عنه) أي
عن الملك (ما قال) أي القول
الذي قاله وفيه استاذ الوحي الى
قول الملك ولا معارضة منه وبين
قوله تعالى سكاية عمر قال س
الكفاران هذا الاقول البشر
لانهم كانوا يشكرون الوحي
ويشكرون يحيى الملائكة وهذا
الضرب من الوحي شبه بما يوحى
الى الملائكة على ما رواه أبو
هريرة رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا
خشي الله في السماء أمر انزلت
الملائكة بأجنحتها خضعانا
لقوله كأنها اسلحة على صفوان

رواه أحمد وأبو داود والسنن والترمذي وزاد أن يقتصر وعن معاوية بن أبي سفيان أنه
قال لفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم آتوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي عن جلود النور أن يركب عليها قالوا اللهم نعم رواه أحمد وأبو داود ولا أحد أئندكم
الله أنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركوب صق النور قالوا نعم قال وانما شهد
وعن المقدم بن معدى كرب أنه قال لمعاوية أنشدك الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها قال نعم رواه أبو داود والسنن
وعن المقدم بن معدى كرب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير والذهب
ومسائر النور رواه أحمد والسنن وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا تصعب الملائكة رقة فها جلد غرواه أبو داود حديث أبي الملقح قال الترمذي لا نعم
قال عن أبي الملقح عن أبيه عن جده عن أبي هريرة وأخرجه عن أبي الملقح عن النبي صلى
الله عليه وسلم مرسلًا وهذا أصح وحديث معاوية أخرجه أيضا ابن ماجه وحديث
المقدم الأول رواه أبو داود عن عمرو بن عثمان بن سعيد الحمصي حديثا بغير عن
خالفه قال وقد المقدم ذكر فيه قصة طولة وبقيته بن الوليد في مقال مشهور وحديثه
الثاني استاده صالح وحديث أبي هريرة في استاده أبو العوام عمران القطان وثقه هذان
ابن مسلم واستشهد به البخاري ونكاه فيه غيره واحديثه في النور في رواية الفار وكلاهما
جمع غير صحيح التور وكسر الميم ويجوز التخصيف بكسر التون وسكون الميم وهو سبع
أبر وأخبت من الأسد وهو منقط الحلق قطع سود ويخض وفيه شبه من الأسد الآله
أصغر منه ورائحة طيبة بخلاف الأسد وينمو بين الأسد عداوة وهو يفسد الوثنة
فربما وثب أربعين ذراعًا وانما نهى عن استعمال جلودها فمن الزئدة والخيل ولاه
زى العجم قوله صفت بالصاد المهملة كصير جمع صفة وهي ما يجعل على السرح قوله
ومسائر النور المياز جمع ميرة والميرة بكسر الميم وسكون القمية وفتح المثناة بعد هاء
ثم هاء ولاه من تقيها أصلها من الوثانة وقد روى البخاري عن بعض الرواة أنه فسرها
بجلود السباع قال النورى هو تفسير باطل لما أطلق عليه أهل الحديث قال الحافظ
ليس باطل بل يمكن توحيه وهو ما إذا كانت الميرة رطبا وضعت من جلد ثم حشيت
والنهي حينئذ عنها الما لان من زى الكفار واما لانها لا تذ كغالبها وقد ل ان المائر
مر اك تقصن الحرير والسياب وسباى الكلام على الحرير في كتاب القباس فليد
لانصب الملائكة رقة الخ فيه انه يكره اتخاذ جلود النور واستعمالها في الشرور وادخالها
البوت لان مقارفة الملائكة للرقة التي فيها جلد غير محل على انها لا تصامع جامعة أو مزلا
وجده في ذلك ولا يكون الالعدم جوازا استعمالها كما ورد ان الملائكة لا تدخل بيوتهم
نما وير وجعل ذلك من أدلة تحريم التصاور وجعلها في البوت وهذا الحديث الذي
قوله يدلان على قوة تخصيص الميرة بجلود السباع وأحاديث الباب استدلبها المصنف رحمه

فأذا فرغ من قلوبهم قالوا هذا
 قالديكم قالوا الحق وهو العلي
 الكبير وفي الباب أحاديث
 على أن العلم ~~بشيء~~ الوحي
 سر من الأسرار التي لا يدركها
 العقل وفيه دلالة على أن
 سماع الملك وغيره من الله تعالى
 يكون بحرف وموت بليق بشأنه
 سبحانه وقد دللت الأدلة النصية
 الكثيرة على ذلك خلافاً لـ
 أنكره فراراً عن التشبيه وأوله
 بخلق الله للسمع علماً تروياً
 والسنة المظهر ترويه ما هو مقرر
 في علمه وهذا أحد أنواع الوحي
 والضرب الآخر هو الذي أشار
 إليه صلى الله عليه وسلم بقوله
 (وأحياناً يتنزل أي تصور
 لي) أي لا يخلو فاللام تعليلية
 (الملك أي جبريل (رحلاً)
 أي مثل رجل كدحية وغيره
 وقوله دليل على أن الملك يتشكل
 بشكل البشر قال المتكلمون
 الملازمة أجسام علوية لطيفة
 تتشكل في أي شكل أرادوا
 وزعم بعض الفلاسفة أنها
 جواهر روحية والحق أن تنزل
 الملك جلايس معناه أن ذاته
 انقلبت وجلا بل معناه أنه
 ظهر تلك الصورة فأيسلن
 بخاصية والتظاهر ان القدر
 الزائد لا ينفك بل يتنزل على الرافق
 فقط ولا في الوقت يتنزل الملك
 على مثال رجل (فيكلمني فأني
 ما يقول أي الذي يقوله وقال
 في الأول وحيث أن الوحي حصل
 قبل القسم ولا تصوير بعده وفي

الله على أن جلود السباع لا يجوز الاتصاف بها وقد اختلفت في حكمه انتهى فقال البيهقي
 يحتمل أن الهوى وقع لما يقع عليها من الشر لأن الباغ لا يؤثر فيه وقال غيره يحتمل أن
 انتهى عالمه يدبغ منها لأجل النجاسة أو أن انتهى لأجل إنها راكب أهل السرف
 والخلاصة وأما الاستدلال بأحاديث الباب على أن الباغ لا يطهر جلود السباع فيه على
 أنها مخصوصة للأحاديث القاضية بأن الباغ مطهر على المحرم فغير ظاهر لأن غاية
 ما فيها مجرد انتهى عن الركوب عليها وإقرارها ولا ملازمة بين ذلك وبين النجاسة كالأ
 ملازمة بين انتهى عن الذهب والحمر ونجاستهما فلا معارضة بل يحكم بالطهارة بالباغ
 مع منع الركوب عليها ونحوه مع أنه يمكن أن يقال إن أحاديث هذا الباب أعم من
 أحاديث الباب الذي بعده من وجه لشوهم لما كان مدفوعاً عن جلود السباع وما كان
 غير مدفوع قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص تمنع استعمال جلدها لا يترك كل لجه
 في اليابسات وتمنع بعمومها طهارته بكافة أو باغ انتهى

(باب ما جاء في تطهير الباغ)

(عن ابن عباس قال تصدق على مولا لتعوية بشاة فماتت فربها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم فقال هلا أخذتم هاهنا بفقوه فاشتمت به فقالوا إنها ميتة فقال انما حرما كلها
 رواه الجماعة وأبو ماجه قال فيه من ميمونة جملهم من مسند هاوليس فيه للبخاري
 ر النسائي في ذكر الباغ بحال وفي نسخة لا أحد أن دا جملته مات فقال رسول الله
 ألا تشتم هاهنا الأديمة فانه ذكره وهذا تشبيه على أن الباغ انما يعمل فيما يعمل
 بمسألة المذكورة في رواية لا أحد أن دا رقت في يطهرها الله والقرطوباء والارقتى مع غيره
 وقال هذه أساءة ومصحح) في الباب عن أم سلمة عند الطبراني في الأوسط والدارقطني و
 اسناده فرح بن فضالة وهو ضعيف وعن ميمونة عند الثوري في داود والنسائي وابن حبان
 والدارقطني بلفظه أنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال يجوزون شتمهم مثل الجمار
 فقال لو أخذتم هاهنا بفقوه فاشتمت به فقالوا إنها ميتة فقال يطهرها الله والقرطوباء
 والارقتى فاشتمت هاهنا الأهاب ككتاب الجلد أو ما يدبغ طاه في القلموس قال أبو
 داود في سننه قال الضمر بن شمير انما يسمى هاهنا باليدبغ فاذا دبغ لا يقال هاهنا
 يسمى شتاقرية وسيد كرم المصنف في ما بعد وفي الصحاح والاهاب بالجلد الما يدبغ
 وبقي الكلام على الأهاب تأتي في حديث عبد الله بن عكيم قوله أن دا جملته الداجن
 المتيمم بالمكان ومنه الشاة إذا ألفت البيت فلهذا فانه ذكره أراد أن الباغ في التطهير
 بمنزلة الدابة كقوله لجلال الشاة هو تشبيه بليغ وأخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي وابن
 حبان من حديث الجون بن قتادة عن ميمونة بن الهيثم بلفظه داغ الأديم ذكره قال الحافظ
 واسناده صحيح قال أحد الجون لا أعرفه فمجهول هذا الازم قال الحافظ وقد عرفه غيره
 عن أبي المديني وروى عنه يعنى الجون الحسن وقتادة وصح ابن سعد وابن حزم وغير

ولا يصور قبلها وأنه في الأول قد تلبس بالعباءات الملكية فإذا عاد إلى حالته الخلية كان حافظا لما قبل له فآخر عن الماضي بخلاف الثاني فإنه على حالته المعهودة وليس المراد حصر الوحي في هاتين الحالتين بل الغالب بجبته عليهما وأقسام الوحي الزوايا الصلوة ونزول أسرار أول البعثة كما ثبت في الطرق الصحاح والتفت في الروع والالهام والتكليم لهذه الأسرار بلا واسطة وقد ذكر الحلي أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعا ذكرها وغالبا من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل فيأخذ كورثي فيعلم مكان فيكلمه والظاهر أنه أخصف وزاد أبو عروانة في صحيحه وهو أهونه على (كانت عائشة رضى الله عنها) يهدف حرفي العطف كما هو مذهب بعض الصائفة وصريح ابن مالك وهو عادة المصنف في المسند المصروف وبأشياءه في التعلق وحيث قد يكون مستندرا بمحتمل أن يكون من تعالقه ونكتة هذا الاقتطاع هنا خلافاً الفصل لأنها في الأولى أخبرت عن مسئلة الحرف وفي الثاني عما شاهدته تأييد الشعر الأول (ولقد رآه) صلى الله عليه وآله وسلم هذا مقول عائشة والواو لقسم واللام لتأكيد أي والله يقيد بصحة (يترك) بفتح أله

وأحدان له مصححون تعقب أبو جعفر بن عوف ذلك على ابن حزم وفي الباب أيضاً عن ابن عباس عند الدارقطني وابن شاهين من طريق فليح عن زيد بن أسلم عن أبي وعلم عنه بلفظ دباغ كل أهاب طهوره وأصله في مسلم من حديث أبي الخيرة عن أبي وعلم بلفظ دباغه طهوره ورواه الدواني في الكشي من حديث ابن عباس بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كاه كل مسك دباغه ورواه الزوار والطبراني والبيهقي عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شاة سمرة الأسمم بهاها فان دباغ الأديم طهوره وفي أسناده بمقرب بن عطاء عن عيسى بن معين وأبو زرعة وآخر أرجح أحد وابن خزيمة زاهما كم والبيهقي من حديث أيضاً رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يتوضأ من سقا منقل له المصنف فقال دباغه من زيل خيشه أو نجسه أو رجه وصححه الحاكم والبيهقي وعن عائشة عند الأتقي وابن حبان والطبراني والدارقطني والبيهقي بلفظ دباغ جلود الميتة طهورها وعن المغيرة بن شعبه عند الطبراني وعبد بن ثابت عند الطبراني أيضاً وعند الحاكم أي أجد في الكشي وفي تاريخ يسابور وعن ابن أمانة عنه أيضاً وعن ابن عمر عنه أيضاً وعند ابن شاهين وعن بعض أنوار النبي صلى الله عليه وسلم عند البيهقي وأيضاً عن أنس عند ابن مديم عن جابر عنه أيضاً وعن ابن مسعود عنه أيضاً الحديث المذكور في الباب يدل على طهارة أديم الميتة بالدباغ فمن في الشاة الميتة التي هي السبب أو قوعه على الخلاف وظاهره فاعده لأن قوله لا يخرج من الميتة كلها بعد قولهم أنها ميتة ثم كل ميتة والاحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على عدم اختصاص هذا الحكم بنوع من أنواع الميتة وقد اختلف أرباب العلم في ذلك على أقوال السبعة ذكرها النووي في شرح مسلم وسند ذكرها هنا غير مقتصرين على المقدار الذي ذكره بل انضم إليه هجج الأقوال مع نسبة بعض المذاهب إلى جماعات من العلماء يذهبون كرههم فنقول المذهب الأول أنه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب والخنزير والمتوفين أحدهما ويطهر بالدباغ ظاهر الجلد وبالمشموم ويميز استعماله في الأشياء اليابسة والمائعة ولا فرق بين ما كوى اللحم وغيره وإلى هذا ذهب الشافعي واستدل على استثناء الخنزير بقوله فإنه رجس وجعل الضمير عائداً إلى الضائق إليه وقاس الكلب عليه بما عجم النجاسة قال لأنه لا يلحقه قال النووي وروى هذا المذهب عن علي بن أبي طالب وابن مسعود المذهب الثاني أنه لا يطهر شيء من الجلود بالدباغ قال النووي وروى هذا القول عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعائشة وهو أشهر الروايتين عن أحدوا إحدى الروايتين عن مالك ونسبه في الجرائد أكثر العترة واستدلوا بحديث عبد الله بن عكيم الآتي بلفظ لا تنقعوا من الميتة بأهاب ولا عصب وكان ذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بنهر فكان ناسخاً للآحاد الحديث وأجيب بأنه قد أعل بالاضطراب والارسال كإساق فلا يفتن في نسخ الأحاديث الصحيحة وأيضاً التاريخ بنهر أشهر من كإساق

وكسر لثته ولا يذو ولا أصلي
 ينزل بالضم والقح (عليه) صلى
 الله عليه وآله وسلم (الروح)
 في اليوم تنديد البرد الشديد
 صفة جرت على غير ما هي له لأنه
 صفة البرد لا اليوم وفيه دلالة
 على كثرة معاناة التعب
 والكرب عند نزول الروح لما
 فيه من مخالطة الصلابة وهو
 كثرة العرق في شدة البرد فانه
 يشعر بوجود أمر طارئ زائد
 على الطباع البشيرة (فيقصم)
 أي يقطع (عنه) وإن جينه
 ينقصد) بالصاد المهملة
 المستدرة أي يسيل ما خزن من
 الدم وهو قطع العرق لاسألة
 الدم شبه جينه المبارك بالعرق
 المقصود بمخالطة في كثرة
 العرق والجد غير الجبهة وهو
 فوق الصدغ والصدغ ما بين
 العين والاذن فلانسان جينان
 يكتشفان الجبهة والردا الله
 أعلم أن جينيه معاً يتقصدان
 ويتقصداً لتنافي نصيف وقع
 فيه أو القلبي ظاهر فرد
 عليه المؤمن الساجي القام وقال
 فاصري القاف قال العسكري
 ان ثبت فهو من قولهم تقصد
 الشيء إذا تكسرت وقطع
 ولا يعني بعده انتهى (عراً)
 بفتح الراء هو رشح الخلد وانما
 كان ذلك ليلا وصبر فتراض
 لاحتمال ما كتبه من أعباء
 النبوة وفي حديث الباب
 من القوائد ان السؤالي عن
 الكيفية لطب الطمأينة

معل لا من روايته الخلداء وقد خالقه شعث وهو أحفظ منه وشبههما واحد ومع
 اعلان التاريخ يكون معارضا للاحداث الحبيصة وهي أرح منه بـ كـ لـ حال فانه قد
 روى في ذلك أن تطهير الباطع ثلاث عشرة مرة شلن ابن عباس حديثان وعن
 أم سلمة ثلاثة وعن أنس حديثان وعن سلمة بن المحبق وعائشة والمغيرة وأبي أمامة
 وابن مسعود وشبان وثابت وجابر وأثران عن سودة وابن مسعود على أنه لا حاجة إلى
 الترجيح بهذا الحديث ابن عكيم عام وأما ثبوت التطهير خاصة فينبى العام على الخاص
 أما على مذهب من ينسب العام على الخاص مطلقا كما هو قول المحققين من أئمة الأصول
 فظاهر وأما على مذهب من يجعل العام المتأخر ناسخا فمع كونه مذهباً صرحوا بالانسل
 تأخر العام هنالمثبت في أصول الأحكام والتصر من كتب أهل البيت ان علياً قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقنع من الميتة بأهاب ولا عصب فلما كان من العدد
 خرجت فإذا نحن بسفينة مطروحة على الطريق فقال ما كان على أهل هذه السفينة
 بأهاب أفقلت ما رسول الله ابن قولك ما لامي فقال قطع منها بالشيء ولو سلنا تأخر حديث
 ابن عكيم لكان ما أسلفنا عن النضر بن شميل من تفسير الأهاب بالجلد الذي لم يدبغ وما
 صرح به صاحب الصحاح ورواه صاحب القاموس كآفة منامو جبال عدم التعارض إذ
 لا نزاع في نجاسة أهاب الميتة قبل دباغه فالحق ان الدباغ مطهر ولم يعارض أحاديثه
 سائر من غير فرق بين ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وهو مذهب الجمهور على الحازمي
 وعن قال بذلك بعض جواز الاستئصال بحلولة الميتة ابن مسعود وسعيد بن المسيب وعطاء
 ابن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن والنسفي وسالمة بن عبد الله وراهم الصبي
 وقائدوا الفضائل وسعيد بن جبير ويحيى بن مسعود الأنصاري ومالك والشافعي والأوزاعي
 والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وابن المبارك والشافعي وأصحابه وأحسن الحنظلي وهذا
 هو مذهب الظاهرية كما سيأتي المذهب الثالث أنه يطهر بالباطع جلداً كقول العم ولا
 يطهر غيره قال الثوري وهو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وأبي ثور وأحسن بن وإهويه
 وأخبروا على الأحاديث من جعل الباطع في الأهاب كآفة كآفة قد تقدم بعض ذلك وبقي
 بعض قالوا والله كآفة التشبيه بالجلد ما غير ما كآفة فكذلك التشبيه لا يطهر جلده غير
 المأكول وهذا النسل لا يتقيا ما استقيم من الأحاديث العامة لما كآفة كآفة غير قد
 تقر في الأصول ان العام لا يقتصر على سببه فلا يصح عقوبتهم بكون السبب شاة حيوة
 المذهب الرابع يطهر جلده جميع الميتات الا تخزير قال الثوري وهو مذهب أبي حنيفة
 وأحسن عاتق في المذهب الاول المذهب الخامس يطهر الجميع الآفة يطهر ظاهر مدون
 باطنه فلا تنفعه في الماتعات قال الثوري وهو مذهب مالك المشهور في حكاية أصحابنا
 عنه انتهى وهو تفصيل لا دليل عليه المذهب السادس يطهر الجميع والكلب لا تخزير
 ظاهره أو باطنه قال الثوري وهو مذهب داود وأهل الظاهر وحكى عن أبي يوسف وهو

لا يصدق في البقيين وجواز السؤال عن أحوال الانبياء من الوحي وغيره وان المسؤل عنه اذا كان ذا أقسام يذكر الجيب في أول جوابه ما يقتضي التفصيل ورواؤه الحديث مدنيون الاشعخ المصنف رحمه الله وفيه تابعيان والتحديث والاختيار والنعنة وأخرجه البصري في بده المطلق ومسلم في الفضائل (عن عائشة أم المؤمنين) في أي الاحترام لافي الظواهر النظر (رضي الله عنها) انها قالت أول ما بدئ به بضم الباء وكسر الدال (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الوحي) اليمن تبعضة وقال انقرا في الآية (لربنا الصالحة) وفي رواية سمع يونس الصادقة وهي لقي بس فيها غثت (في النوم) ذكر النوم بعد الرؤيا المخصوصة بزيادة الانفتاح والبيان ولا دفع وهم يتوهم ان الرؤيا تطلق على رؤية عين فهو صفة موصفة ولان غيرها يسمى حلمًا أو تخصيل دون السبحة والعكس ذيل لسماعة باضحات الاحلام وأهل المعاني يسمونها صفة فائدة وكانت مدة الرؤية ستة أشهر فيها حكاية السبي وحديث فيكون اسد النبوة تباركيا حصل في شهر ربيع وهو شهر مولده ويذكر ذلك ليكون تهديدا وقوة لبقية شمه في البقعة أيضا في الضرر وجماع

الراجح كاتقدم لان الاحاديث الواردة في هذا الباب لم يفرق فيها بين الكلب والخنزير وما عداهما واحتجاج الشافعي بالآية على اخراج الخنزير وقياس الكلب عليه لا يتم الا بعد تسليم ان الضمير يعود الى المضاف المضاف وانه محل نزاع ولا أقل من الاحتقال ان لم يكن وجوهه الى المضاف راجعا والمحل لا يكون جمعة على النقص وأيضا لا يتبع أن يقال وجبة الخنزير على تسليم قولها لجميعها وشعرها وجلدًا وعظما مخصوصة بأحاديث الدباغ المذهب السابغ انه قد يقع مجاود الميتة وان لم تدبغ ويجوز استعمالها في المضافات واليابسات قال النووي وهو مذهب الزهري وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا لا تعرض عليه ولا التفت اليه انتهى واستدل فقهاء الحديث الشافعية بآثار الرواية التي لم يذكر فيها الدباغ ولعله لم يبلغ الزهري بقية الروايات وسائر الاحاديث وقدره في البصر بمخالفة الاجماع (وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ايما حيوان دبغ فقد طهر رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وقال قال اصحق عن النضر بن شميل انما يقال الاهاب للدماميو كل لحمه وعن ابن عباس عن سودة فروج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ماتت لنا شاة قد دبغنا سمكها ثم ما زلتا نتدبغ فيه حتى صار شتار رواه أحمد والشافعي والبصري وقال ابن سودة سمكتان عن وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ان فتش مجاود الميتة اذا دبغته رواه الجماعة الا الترمذي وللشافعي سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة فقال دبغها ما كثرها ولدا رطفتي عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال طهروا كل أديم دبغه قال الدارقطني استاده كلهم فقامت الحديث او قال قال الترمذي حسن صحيح ورواه الشافعي وابن حبان والدارقطني باسناد على شرط الجماعة وقال انه حسن ورواه الخطيب في تلخيص الفتاوى من حديث جابر والحديث الثالث أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني والبيهقي قولاه للدماميو كل لحمه هذا بخلاف ما قدمنا عن أيذا ودان النضر بن شميل فسر الاهاب بالجلد قبل أن دبغ ولم يخصه بجلد لما كوله ورواية أيذا ودانه أخرجه ابو حنيفة لما ذكره أهل اللغة كصاحب العاصم والقاسم وغيرهما والمجتبى فيرجع ما وافق اللغة ولم يفتد في شيء من كتب اللغة ما يدل على تخصيص الاهاب بالجلد كما كوله الجمهور كرواه الترمذي عنه قولاه مسكها بفتح الميم واسكان السين المهملة هو بالجلد قوله شافعي الشن المجمة بعد هان أو أي قرية خلقة قولاه دباغها ذلكما استدلل بهذا من قال انه بطهر بالدباغ بجلد ميتة لما كوله فقط وقد تقدم الجواب عليه قوله طهروا كل أديم وكذا قوله ايما اهاب دبغ يشلان جلود ما لا يؤكل لحمه كالكلب والخنزير وغيره ما تمحوا لظاهره او قد تقدم البحث في ذلك

• (باب تحريم كل جلد الميتة وان دبغ) •

(عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله ماتت فلا تمسني

الصوت وسلام الجركاني مسلم
وأولهما طقما جميعهم به
الراهب كافي الترمذي بسند
صحيح (فسان) بالفتح لا يصلي
ولا يؤيذ الوقتين أو يمسك
وفي نسخة لا يصلي وكان أي
التي صلى الله عليه وسلم (الأي
رؤيا) بالفتح (الأيات)
جاء (مثل فلق الصبح) أي أنها
شبيهة في الضياء والوضوح أو
التقدير مشقة الضياء الصبيح
كرواه دخول المسجد الحرام
وعبر ضلتي الصبح لأن شمس
النور قد كانت عمادى أو أراها
الرؤيا إلى أن ظهرت أشعتها وتم
نورها والاشبه أن القرآن كله
نزل منقطة وان الذي كان
يراه صلى الله عليه وسلم هو
جبريل (ثم جيب إليه الخلاء)
فالمصدر رجعي الخلاء أي
الاختلاء وعبر بجيب المني
لما يسمى فاعله لعدم تحقق
الباعث على ذلك وإن كان كل
من عند الله وأنبياء على أنه لم
يكن ممن باعث البشر أو يكون
نفس من وحى الإلهام وانما جيب
إليه الخلاء لأن معها فراغ
القلب والاختطاع عن الخلق
ليجد الوحى منه ممكنا كائنا
أنا أي هو اقبل أن أعرف

الهوى

ضاد ق قلبا بالفتح
وفيه تشبيه على فضل العزلة لأنها
ترجع القلب من أشغال الدنيا
وتنزهه عنه تعالى فيستقر مشه
بأنواع الحكمة والخلافة وأن يخلو

الشاة فقال قولا أخذتم مسكها قالوا أنا نحن مسك شاة قد مات فقال لهما رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنما قال الله تعالى قل لا تجدني أو حى إلى محرما على طاعم بطعمه إلا أن
يكون ميتة أو دما مسفوحا أو سم خنزير أو أنتم لا تطعموه أن تغفروا عنه فإني قارست
إياها فقلت مسكها بدبغته فقلت منه قرب حتى تحرق عند هارواه أحد بابا ساند
(صحيح) الحديث يدل على تحريم كل جلود الميتة والدياع وإن أوجب طهارتها لا يجهل
أكلها وعملها على تحريم الأكل أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس
التقدم انما حرمن الميتة أكلها وهذا مما لا أعلم فيه خلا فويل أيضا على طهارة جلود
الميتة بالديغ وقد تقدم الكلام عليه

باب ما جاء في نسخ تطهير الدياع

عن عبد الله بن عكيم قال كتب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر أن
لا تتنقعوا من الميتة بأهاب ولا عصب رواه الله ولم يذكر منه المنة غير أحد أو أي داود
قال الترمذي هذا حديث حسن ولما راقطني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى
جهينة أني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فأذا بكم كأي هذا فلا تتنقعوا من
الميتة بأهاب ولا عصب وللبخاري في تاريخه عن عبد الله بن عكيم قال حدثنا شيخنا
س جهينة أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليهم أن لا تتنقعوا من الميتة بشيء
وأخرجه أيضا الشافعي والبيهقي وابن جبان وقال عبد الله بن عكيم ثم كآب رسول الله
صلى الله عليه وسلم حيث قرئ عليهم في جهينة وجمع مشايخ جهينة يقولون ذلك قال
البيهقي والخطابي هذا الخبر مرسل وقال ابن أبي ساتم في العلل عن أبيه ليست بأهاب الله
ابن عكيم مصنفه وانما روايته كآب وخالفه الحاكم ما ثبت لعبد الله حجة قال الحافظ
وأغرب الماورى فزعم أنه نقل عن علي بن المدني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات
وله يد الله بن عكيم سنة وقال صاحب الامام تضعف من ضعفه ليس من قبل الريال
فانهم كآب ثقات وانما ينبغي أن يحصل الضعف في الاضطراب كآب من أحد من
الاضطراب فيه ما رواه ابن عدي والطبراني في حديث شيب بن سعيد عن الحكم عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وللفظه جاءنا كآب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بأرض
جهينة أني كنت رخصت لكم في أهاب الميتة وعصمها فلا تتنقعوا بأهاب ولا عصب قال
الحافظ أسننا: ثقات وتابعه فضالة في الأصل عند الطبراني في الاضطراب رواه داود
من حديث خالد عن الحكم عن عبد الرحمن أنه انطلق هو وأتاس معه إلى عبد الله بن عكيم
ادخلوا وحدثت علي الباب فخرجوا إلى الخبر فأن عبد الله بن عكيم أخبرهم الحديث
هذا يدل على أن عبد الرحمن ما معهم من ابن عكيم لكن أن وجد التصريح بصاحبه منه
عمل على أنه معهم بعد ذلك في الباب عن ابن عمرو رواه ابن شاهين في التاميم والنسخ
وفيه عدي بن الفضل وهو ضعيف وعن جابر رواه ابن وهب وفيه زهدة وهو ضعيف

عن غيره بل وعن نفسه برب
 وعند ذلك بصير خلقا بأن يكون
 قائله بما أوردت علوم النسب
 وقلمه مقرا لها وخلوة على آفة
 عليه وآله وسلم إنما كانت
 لاجل التقرب لآل أن النبوة
 مكتسبة (وكان صلى الله عليه
 وآله وسلم يتخلفا عن حواء) بكسر
 الحاء المهملة وتضعف الراء
 وبالمد وقصها والقصر لغة وهو
 مصر وف أن أريد المكان
 ومنوع أن أريد البقعة فهي
 أربعة التذ كبرو التانيث والمذ
 والقصر وكذا حكم فيه وحواء
 جبل بنه وبين مكة ثولثائة
 أمثال على يسار الذهاب إلى
 منى والفرق بينه وجعه
 فبر أن قال الشيخ محمد بن
 القزويني أنه في سفر السعادة
 ولما قربت أيام الوحي أحب
 الخلاء والافتراد فكان يغفل
 في جبل حرمه غار صغير طوله
 أربعة أذرع وعرض ذراع وثلاث
 في بعض المواضع وفي بعضها أقل
 اختار محل الخلاء هناك انتهى
 (فتبينت فيه) بالهاء المهملة
 وآخره مثله وهو من الأفعال
 التي معناها السلب أي اجتناب
 فاعلم المصدر هاتل تأم وتغيب
 إذا اجتنب الأمر المحبوب أي
 يعني يتعطف النساء أي يتبع
 الحنفية دين إبراهيم وآله
 تبدل فيه في كثير من كلامهم
 وقد وقع في رواية ابن هشام
 في السيرة بتعطف النساء (وهو
 التعبد) وهذا التصريح لزمه

ورواه أبو بكر الشافعي في خواص من طريق آخرى قال الشيخ الموفق اسناد حسن قال
 الحافظ في التامع والنسوخ في اسناد حديث ابن عكيم اختلاف رواد الحكم مرة عن
 عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عكيم ورواه عنه القاسم بن بخيرة عن خالد عن الحكم
 وقال أنه لم يسمع من ابن عكيم ولكن من أنس دخلوا عليه ثم خرجوا وشبهوه وولوا
 هذه العلل لكان أولى الحديثين أن يؤخذ به حديث ابن عكيم ثم قال وطريق الانصاف
 فيه أن يقال إن حديث ابن عكيم ظاهر الدلالة في النسخ لو صح ولكنه كثيرا لا يضر أب
 لا يوافق حديث ميمونة في الصحة ثم قال لما صرنا إلى حديث ابن عباس أولى لوجوه من
 الترجيح ويحمل حديث ابن عكيم على منع الاستماع به قبل الدخا وحينئذ يسمى إهابا
 وبعد الدخا يسمى جلد أو لا يسمى إهابا هذا معروف عند أهل اللغة ولعله يكون جمعا
 بين الحكيمين وذا هو الطريق في نفي التضاد انتهى ومحمل الاجابة على هذا الحديث
 الإرسال لعدم جماع عبد الله بن عكيم من النبي صلى الله عليه وسلم ثم الانقطاع لعدم
 جماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من عبد الله بن عكيم ثم الاضطراب في سنده فانه تارة قال من
 كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وأرقص منجعة من جهنة وتارة من قرأ الكتاب ثم
 الاضطراب في متنه فرواه الاكثر من غير تصديق ومنهم من رواه بتقيد شهر أو شهرين أو
 أربعين يوما وثلاثة أيام ثم الترجيح بالمعارضة بأن أحاديث الدياغ أصح من القول بموجبه
 بأن الإهاب اسم للجلد قبل الدياغ لا بعده فله على ذلك ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما
 ثم الجمع بين هذا الحديث والأحاديث السابقة بان هذا عام وثالث خاصة وقد سبق الكلام
 على ذلك في باب ما جاز في تطهير الدياغ مستكملا قال المستفهم الله وأكثرا أهل العلم
 على أن الدياغ يظهر في الجهة لصحة النصوص وخبر ابن عكيم لا يتأثر بها في الصحة لقوة
 لينفصها قال القزويني سمعت أحمد بن الحسن يقول كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا
 الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين وكان يقول هذا آخر أمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم ترك أحمد هذا الحديث لما اضطروا في اسناد حديثه وي بعضهم فقال من
 عبد الله بن عكيم عن أشياخ من جهنة انتهى قال الخليل لما رأى أبو عبد الله تزلزل
 الرواية فيه ونقص

باب نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل إذا ذبح

عن حمزة بن الألو كوع قال لما أسس اليوم الذي قصت عليه فيه خبير أوقدوا نيرانا
 كثيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه النار على شيء وقد دون قالوا على لحم
 قال على أي لحم قالوا على لحم الجر الانسية فقال أهر بقوها وأكسروها فقال رجل
 يا رسول الله أهر بيهما وتصلها فقال أوزا وفي لفظ فقال اغسلوا وعن أنس قال
 أمر بناس من الجرمي يوم خيبر فنادى متادى رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله
 ورسوله يأتكم عن لحوم الجر فاتها رجس وأنجس متة عليهما وأخرجها أيضا من

وليدكر دليله نعم فرواية
المتفق من طريق يونس عنه
في التفسير ما يدل على الادراج
(الباقى) متعلق بقوله يقتض
لا يتعد لان التصدي لا يشترط
فيه الباقى بل مطلق التعدد
(ذوات) بالكسر مائة الباقى
(العدد) اجمع العدد لا اختلافه
بالنسبة الى الممدد التي تصلها
بحيثه الى اهلها أقل الخلوثة
أيام وما للثلاثة في كل مثلث
من التثنية والتطهير والتعوير
ثم سبعة أيام ثم شهر لما عند
المؤلف وصل جاريته جراه
شهر واحد ابن ابي نعيم شهر
رمضان قال في قوت الاحياء ولم
يصح عنه على الله عليه وآله وسلم
اكثر منه ثم روى الاربعين
سوار بن مصعب وهو متروك
الحديث قاله الحاشيا كم وغيره وأما
قوله تعالى وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة واتمناها به ثم رجعة للشهر
والزيادة فالحاشيا ثلاثين حيث
استلذ أو كل فيها تسعود
المهوف فقرى قصدها ما انهر
واتم اسنة ثم الاربعون مرة
تساج النطقة عاسة خضفة
قصورة والدر في مسدده وخص
حرما بالتد فيملاز فيفضل على
غيره لانه مستزوي مجموع لخصته
وينظر منه الكعبة لمعظمة
والنظر اليها عبادتها فكان له
على الله عليه وآله وسلم فيه ثلاث
عبادات الخلوثة والتعبد والنظر
الى الكعبة وعند ابن ابي نعيم

حديث على بلغة نهي عام خير من نكاح المتعة وعن لحوم الجمر الا هله وهو متفق
عليه ما يضمان حديث جابر بن عمر وابن عباس والبراء وأبي ثعلبة وعبد الله بن أبي
أوفى وآخر جه الجعاري من حديث زاهر الاسلمي والترمذي عن يونس بن مرقه العروض
ابن سارية وأبو داود والشافعي عن خالد بن الوليد وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده
وأبو داود والبيهقي من حديث المقدم بن مصعب كبر ورواه الدارمي عن طريق مجاهد
عن ابن عباس قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمر
الا هله وفي المصنفين من رواية الشعبي لا أدري أهى عنهما من أجل أنها كانت حولة
الناس أو حرمت وفي البخاري عن عمرو بن دينار قلت لابر بن زيد رعون ان رول
الله صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن لحوم الجمر اهله قال قد كان يقول ذلك الحكم بن
عمر والشافعي عندهما بالبرق ولكن أبي ذكوان البصري عن ابن عباس والحديثان استدل
بهما على تحريم الجمر الا هله وهو مذهب الجاهليين الصائفة والتابعين ومن بعدهم
وقال ابن عباس ليست جمر اموعى مائة ثلاث روايات وسأقي قصدي ذلك وبسط الحج
في باب النبي عن الجمر الانسية كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وقد أوردهما المصنف
هنا للاستدلال بهما على نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل لان الاصل بكسر الهمزة ولا
ثم الفصل ثانيا ثم قوله فاحرار جرس أو نجس فالنائل على النجاسة ولكنه نصر في الجمر
الانسية وقياس في غيره ما لا يؤكل كل يجمع عدم الاكل ولا يجب التيسيع اذا طلق
بفسل ولم يقيد بمثل ما قيد في ولوغ الكلب وقال أحمد في أشهر الروايتين عنه انه
يجب التيسيع ولا أدري ما دله فان كان النجاس على لعاب الكلب فلا ينجس ما فيه وان
كان فيه مفا هو وقوله لانسية بكسر الهمزة وقصدها مع سكن النون والاسي الانسي
من كل شيء

• (أبواب الاواني) •

• (باب ما جاء في آية الذهب والفضة) •

(عن حديثه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا
الحرير ولا تشربوا في آية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانهم في اليوم في الدنيا
ولكم في الآخرة متفق عليه وهو لقبه الجماعة الا حكم الاكل منه خلعة قال ابن
محب جمع على حصته قول في صحافها المصنف جمع صحف فهو دون النصفه قال
الجوهري قال الكسائي أعظم التصاع الجفنة ثم النصفه ثلثا تشبع العشرة ثم
النصفه تشبع اثنته ثم المشكلة تشبع الرجلين والثلاثة والحديث دل على تحريم
الاكل والشرب في آية الذهب والفضة اما الشرب بالاجاع وأما الاكل فاجازة داود
والحديث برده عليه ولعله لم يلقه قال الترمذي قال أصحابنا فقد الاجاع على تحريم
الاكل والشرب وسائر الاشتهاء الا في آية الذهب والفضة لا رواية عن داود في تحريم

الشرب فقتلوا له لم ينفه حديث تحريم الاكل وقول قديم للشافعي والعراقيين فقال
بالكره دون التحريم وقد وجع عنه وتأولوا ايضا صاحب التقريب ولم يجهل على ظاهره
فثبتت صحة دعوى الاجماع على ذلك وقد نقل الاجماع ايضا ابن المنذر على تحريم
الشرب في آية الذهب والفضة الا عن معاوية بن قرف وقد أجيب من جهة القائلين
بالكره عنه عن الحديث بأنه لم يثبت دليل انه الهبة الدنيا ولكن في الاثر ورد حديث
فما يخرج في بطنه ناريهم وهو وعيد شديد ولا يكون الاعلى محرم ولا تلك ان
أحاديث الباب تدل على تحريم الاكل والشرب وأما سائر الاستعمالات فلا والقياس
على الاكل والشرب قياس مع فارق فان على الهبة من الاكل والشرب هي التشبه
بأهل الجنة حيث يطاف عليهم بأشربة من فضة وذلك من طاعة الشارع كانت عملها
رأى رجلا محضما جثاتها من ذهب فقال مالي أرى عليك حلية أهل الجنة أخرجه الثلاثة
من حديث بريدة وكذلك في الحرير وغيره والزم تحريم الصلي بالخلي والافراش للحرير
لان ذلك استعمال وقد حوز به البعض من القائلين بتحريم الاستعمال وأما حكاية
النوري للاجماع على تحريم الاستعمال فلا تنم مع مخالفة داود والشافعي وبعض
أصحابه وقد أقصر الامام المهدي في البصر على نسبة ذلك إلى أكثر الأمة على أنه لا يفتي
على المصنف ما في حجية الاجماع من التوازع والاشكالات التي لا يخلص عنها والمناصب
ان الأصل الحل فلا تثبت الحرمة الا بدليل يسله التحريم ولا دليل في المقام بهذه الصفة
فالوقوف على ذلك الأصل المعتد بالبراءة الأصلية هو وظيفة المصنف الذي لم يخط
بسواحية الجمهور ولا ساء وقد أبدى هذا الأصل حديث ولكن عليكم بالفضة فالعواجا
لعبا أخرجه أحد أو داود وشبهه ما سبق أن أم سلمة جاءت به بحليل من فضة فنهى شهر
من شعره ورواه الله فتنضت الحديث في الضاري وقد سبق وقد قيل ان العلة في
التحريم التلاذ أو كسر قلوب النصارى ورد عليه جواز استعمال الاواني من الجواهر
النفيسة وقائم النفس وكفرهم من الذهب والفضة ولم يمنعها الا من شد وقد قيل ابن
الصاغ في الشامل الاجماع على الجواز ونجته الرافعي ومن بعده وقيل العلة القسمة
بالاعاجم وفي ذلك نظر لتبوت الوعيد لقاطعة وتجرد التشبه لا يصل إلى ذلك وأما اتخاذ
الاواني بدون استعمال فذهب الجمهور إلى جواز استعماله ورخص فيه طائفة (وعن أم سلمة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الذي يشرب في آية الفضة إنما
يجري في بطنه نار جهنم متفق عليه ولمسلم ان الذي يأكل أو يشرب في آية الذهب
والفضة وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي
يشرب في الفضة كتابه يجر في بطنه نار رواه أحمد وابن ماجه) حديث أم سلمة
أخرجه أيضا الطبراني وزاد الآن يوب وقد تقدم على بن عمر بن زياد انه الذهب
الثابت عنه مسلم وحديث عائشة رواه أيضا الدارقطني في العلل من طريق شعبة

ولم يأت التحريم بصفة تعبدية
صلى الله عليه وآله وسلم فيقتل ان
عائشة الخلف على اخلاوة غيرهما
تعبد افاق الانزال عن الناس
ولاسيه من كان على باطل من
جهة العبادة وقيل كان يعبد
بالتفكير وعبادة الجسد في سفر
السعادة ولعل في عبادة في
خلوة قولان قال بعضهم كانت
عبادته بالتفكير وقال بعضهم
بالذكر وهذا القول هو الصحيح
ولا يخرج على الاول ولا الثبات
البه لا خلوه بطلب طريق
الحق على انواع الاول ان تكون
خلوتهم بطلب من يعلم الحق
لابطريق النظر والتفكير وهذا
غاية ما قاصد أهل الحق لان من
خاطب في خلوة ككروان
اد كروان أو فكر فيه فليس هو
في خلوة قال شخص من طلاب
الطريق لبعض الكبار ان كرف
عند ذلك في خلوتك قال اذا
ذكرتك فليست معه في خلوة
ومن ثم يهـ يسرنا جليس من
ذكر في شرط هذه الخلوة ان
يذكر فيه وهو روحه لا نفسه
ولسانه الثاني ان تكون خلوتهم
لصداقة الله لك لكي يصح نظرهم
في طلب المعلومات وهذه الخلوة
لنوم يطلبون العلم من ميزان
اعتدل وذلك الميزان في غاية
الطاقة وهو اذني هو يضرب
عن الاستقامة وطلاب طريق
الحق لا يدخلون في مثل هذه
الخلوة بل تكون خلوتهم بالذكر

وليس فكرهم عليهم قد رولا
سلطان ومهما وجد الفكر
طريقا الى صاحب الخلوة فينبغي
ان يعلم ان ليس من أهل الخلوة
ويخرج من الخلوة يعلم انه ليس
من أهل العلم الصحيح الا ان
كان من أهل ذلك حالت العناية
الالهية منه وين دورا راسه
بالتفكر الثالث خلوة بفعل جماعة
الضعف والحث من الخلوة غير الجنس
والاشتغال بالآله في قائم ذات
راوا الخلق انقبضوا لشدائد
اختلاف الخلوة الرابع خلوة
لطلب زيادة لذة وتعدى الخلوة
وخلوة حضرة الرسالة من القسم
الاول وكان بعبد اجد من
جميع الخلطات حتى من الازل
والمال وذات البد واستغرق
في بحر الازل كالقطبية وانقطع
عن الاضداد ابا كلمة وظهوره
الانسان والخلوة بتد كرس لاجله
الخلوة ولم يزل في ذلك الانس
ومراة الوحي تردا من الصفاء
والصالح حتى بلغ أقصى درجات
الكمال فلهيرون بشارة مسيح
الوحي وانشرت وانتشرت بروق
السعادة وتآلفت فكان لا يمر
بشجر ولا حجر الا قال بلسان
فهم السلام عليك يا رسول
الله فكان يتقرب منا وشمالا
ولا يرى متضاوا لخالق انتهى
(قبل ان يتزعج) بفتح أوله وكسر
الواو اي يمين ويشاق ويربح
(الى أهله) عماله (ويترود تلك)
يرفع الحال أي يفضد الزاد لثبوت
أو التصد ثم رجوع الى خديعة

والتورى عن سعد بن ابراهيم عن نافع عن امرأته بن عمر حماد التورى صفية وأخرج
أيضا أبو عروثة في صحيحه بلفظ الذي شرب في القصة انما يجرى في جوفه نار او فيه
اختلاف على نافع فضل عنه بن عمر أخرجه الطبراني في الصغير وعله أبو زرعة وأبو
حاتم وقيل عنه عن أبي هريرة ذكره دارقطني في العلل أيضا وخطاه من رواية عبد
العزيز بن أبي رواد قال والتصميم فيه عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر كان تقدم يعني عن
زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أم حلة قال الحافظ فرجع
الحديث الى حديث أم حلة قوله يجرى الجري من صب الماء في الخلق كما تصبر
والصبر برأت تجر عن عائد اركبو من الشراب موت جبر وسقاه على تلك الصفة
فالق اقاموس وقوله نار جهنم يروى بالرفع وهو مجاز لان النار لا تجر على الحقيقة
ولكنه جعل صوت جرع الانسان المصطفى هذه الاواني المخصوصة لوقوع النبي
عليها واستحقاق العذاب عليها كجريرة نار جهنم في طينه على طريق المجاز والا كذلك
عليه شرح الحديث وأهل القريب والافعة التصيب والمعنى كأنما يجرى نار جهنم قال
في التفتيح وقوله يجرى من رضيم التصبية وقع الجسيم وسكون الراجيم مكسورة وهو صوت
يرده البصير في خبيرة اذا هاج ثم حكى الخلاف في ضبط هذه اللفظة في كتاب الاثرية
والحديث قد تقدم الكلام عليه (وعن البراء بن عازب قال نهانا رسول الله صلى الله عليه
وا له وسلم عن الشرب في القصة فاهم من شرب نهانا في الدنيا لم يشرب فيها في الاخرة) يصح
من مسلم الحديث قد تقدم الكلام عليه

باب انتهى عن التصيب بما لا يميم القصة

(عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شرب في الخمر
أو قضا أو نافع من ذلك فانه يجرى في طينه نار جهنم رواد دارقطني) الحديث
أخرجه أيضا البيهقي كلاهما من طريق يحيى بن محمد الجارقي عن زكريا بن ابراهيم بن
عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بهذا اللفظ وزاد البيهقي في روايه عن جدو قال
انها وهم وقال الحاكم في علوم الحديث لم تكتب هذه اللفظة أو نافع من ذلك
الابن هذا الاسناد وقال البيهقي المشهور عن ابن عمر في المصنف موقعا عليه ثم أخرجه
بسنده على شرط الصحيح انه كان لا يشرب في قدح فيه خلقة قضا ولا ضبة قضا ثم
روى النبي في ذلك عن عائشة وأسن وفي حرف الباء الموحدة من الاوسط الطبراني
من حديث أم عطية نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليس الذهب وفضفض
الاقداح قال ثم رده عمر بن يحيى بن معاوية بن عبد الكريم يحيى بن محمد الجارقي
داوى تلك الزيادة قال الضاري يتكلمون فيه وقال ابن عدي هذا حديث عنكر
كذا في الميزان وفي الكشاف ليس بالقوى وفي الميزان أيضا رواه يحيى عن زكريا بن
ابراهيم وليس بالمشهور الحديث استدلل به من قال بتصريمه الاكل والشرب في

رضي الله عنها (فيتردد قلها)
 أي لئلا يلبس القباي وتخصيص
 خديجة بالذكر بعد أن عبر
 بالاهل فيحمل أنه تفسير بعد
 الابهام أو إشارة الى اختصاص
 الترتيب بكونه من عند هادون
 عبر هادون ان الانتفاع الدائم
 عن الاهل ليس من السنة لانه
 صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقطع في
 الغار بالكلية بل كان يرجع الى
 أهله ضرورتهم ثم يخرج فنهته
 (- في جاء) الامر (الحق) وهو
 الوحي وفي ذلك سير حتى جثته
 الحق أي بقية وان ثبت من
 مرسل عبيد بن عمير أنه أرى
 السبع بذلك في المنام أو لأقبل
 القطة أمكن أن يكون مجيء
 الملك في القطة أعقب ما تقدم
 في المنام وسعى حاله وحسن
 الله تعالى (وهو في غار حراء)
 بقائه الملك جبريل يوم الاثنين
 ل سبع عشرة خلعت من رمضان
 وهو ابن أربعين سنة (فقال) له
 (اقرأ) هذا الامر لمجرد انتبيه
 والنقطة المسلي السبع أو على
 باب من الطلب به لتدله على
 تمكليفه بالإطاعة في الامور
 قدر عليه بعد قال الحمد في سفر
 السعادة بينه وهو في بعض الايام
 قائم على جبل حراء اذ ظهر له
 شخص وقال يا بشر ما هذا
 جبريل وانترسل الله عليه - ذه
 الامة ثم أخرج لمقطعة خط من
 حرير مرصعة بالجوهر ووضعها
 في يده صلى الله عليه وآله وسلم وقال
 اقرأ انتهى (قال) صلى الله عليه

لا آية المذهب والمفضلة وقال أبو حنيفة يجوز إذا وضع الشارب فعله في غير محل
 ذهب والقصة واسئل له بمسألي وأجيب عن حديث الباب بمسألي من المقال فيه
 (وعن أنس ان قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكسره فاختذ مكان الشعب سلسلة من
 صفيرواه البخاري ولا جد عن عاصم الاحول قال رأيت عند أنس قدح النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فيه ضبة فضة) وفي لفظ البخاري من حديث عاصم الاحول رأيت قدح
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أنس بن مالك وكان انصدع فأسأله بضبة وعك
 البيهقي عن موسى بن هرون أو غيره ان الذي جعل السلسلة هو أنس لان لفظه فجعلت
 مكان الشعب سلسلة ويزيد بن الحارث قال الملاح قال المافظ وفيه نظر لان في الخبر عند
 البخاري عن عاصم قال قال ابن سيرين انه كان في حلقته من حديثه قال أنس أن يجعل
 مكانها حلقته من ذهب أو فضة فقال له أبو طلبة لا تغرب شأ منعه رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فهدأ بديل على أنه لم يغير شأ الحديث بل على جواز اتخاذ سلسلة أو ضبة من
 فضة في أناه الطعام والشراب وهو جهة لابي حنيفة والحديث السابق الذي فيه أو أناه
 فيمنع من ذلك على فرض ههنا لا يعارض هذا الان شأ عام وهذا يخص هو وكذلك
 حديث النبي عن تفضيل الاقداح السابق يخص هذا فلا يعارض قوله الشعب هو
 الصدع والشق وقوله سلسلة السلسلة يقع القاء المراد بها البصل الشئ بالشئ

• (باب الرخصة في آية الصفر ونحوها) •

(عن عبد الله بن زيد قال أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرجنا معه في قومن
 صارت قنصا ورواه البخاري ورواوه راجعه وعن زيف بن جهم ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ في محض من صفر ورواه أحمد) قوله في نور التور
 يقع المثناة لقومية يشبه الطشت وتيل هو الطشت والطشت يقع الطاء وكسرها
 راء ناط التالقات قوله من صفر الصفر صاء مهملة مضمومة فوع من الناس
 قوله في محض المحض بكسر الميم وسكون الميم المعجمة فوعج العاد المعجمة - ذه
 موحدة المشهورة أنه لاء الذي يغسل فيه الشاي من أي جنس كان وقد يطلق على
 الايام صفر أو كبير والحديث سابقه المصنف للاستدلال على جواز استعمال آية الصفر
 للوضوء وغيره وهو كذلك وله فوائد محلها الموضوء

• (باب استحباب تخمير الاواني) •

(عن جابر بن عبد الله في حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أول سقاء
 واذا كرام الله وخرا مائل واذا كرام الله قولون تعرض عليه عود متفق عليه والمسلم
 ن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على آله وسلم قال غطوا الايام أو كوا السقما فان في
 السنة دليله ينزل فيا بالايام باه ليس عليه غطاء أو سقما طيس عليه وكأنا انزل به -

(ما تباينوا) وفي رواية ما مسن ان اقرأ في رواية عيسى بن عمر عن ابن اسحق ماذا اقرأ قال بعض القسرين ان قوله تعالى المثلث الكتاب لا يرب فيه ما شارة الى الكتاب الذي به جبريل عليه السلام حين قاله اقرأ قال عليه الصلاة والسلام (فاخذني) يسير يل عطين بلقين بالجمعة ثم بالجمعة اي شئني عصرني وعند الطبري فقه في التوبة قبل الدار وهو حسن النفس ولاي داود الطيالسي في مسنده بسند حسن فاحذ به في (حق بلغ في الجهد) يفتح الجيم ونهـ اذال أي بلغ العطش غايه وسي وروي بالضم والرفع أي بلغ في الجهد فله وقد دلت الله به على انه اشهر من ذلك وادخله العبد ثم رسلني اي اطلقني (فقال اقرأ قلت) واي في الوقت والاصلي قلت (ما تباينوا فاحذني) مرة أخرى، (فقط في الثانية) حتى بلغ في الجهد) بالفتح والصب ويا ضم والرفع كساقه قبل ان جبريل بلغ في الجهد غايته ولم يكن في حال لطم على صورته الحقيقية التي تجلي بها عند مدرة المتبهي (ثم ارسلني) اي اطلقني (فقال اقرأ قلت ما تباينوا فاحذني فقط في الثالثة) وهذا القطر قرعه عين النظر الى امور الدنيا

ذلك الوفا) الحديث ايضا أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ولفظه اهدد اغلقي باين واذا كرام الله فان الشيطان لا يفتح بابا مغلوقا طم مصباحا واذا كرام الله وخبرنا طم ولو يعود تعرض عليه واذا كرام الله أولئك سقايت واذا كرام الله وفي اخرى من حديث جابر فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يجل ولا يكشف انا وان النبوة تضمر على الناس بينهم وايوتهم واخرها ما انبسطم والترمذي وابن ماجه وفي رواية له ايضا عن جابر قال قال كرام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستقي فقال رجل من القوم الانسيت هذا قال لي فخرج الرجل يشتد فاه بشدح فيه نبيذ فحدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاخره ولوان تعرض عليه عودا واخرجه ايضا مسلم قوله أولئك سقايت الوكاه ككسار طم لقربة وقد كاهوا وكاهاه ويطه قوله وحمرنا طم التخمير العطية قوله ولوان تعرض عليه عودا أي تضعه على العرص وهو الجانب من الاناء من عرض العود على الاناء والسيف على التثنية يعرضه ويعرض فيه ما قوله والو يا صحرى الطاعون أو كل مرض عام طاه في القاموس وحديث يدل على مشروعية التبرك بذكر كرام الله عند الكاه السقاء ويحمر الاناء وكذلك عند تغليق الابواب واغلقا المصباح كما في الروايات التي ذكرناها وقد اشترط لتطيل بقوله قال الشيطان الى آخره ان في التسمية عزاعن الشيطان وانها تقول شيه بين مراده والتطيل بقوله فان في السنة ليه كما في رواية مسلم بشعر بان شرعية التسمية ولو طاه على ويا وكذلك الايكام وقد تكلف بعضهم تعيين هذه اليلة ولا دليل له على ذلك

• (باب آية الكفار) •

(عن جابر بن عبد الله قال كان نزر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمصيب من آية المشركين واستبهم فاستفتح بهما ولا يعيب ذلك عليهم رواه أحمد وأبو داود وعمر أبي ثعلبة قال قال انبار رسول الله يا بارض قوم اهل كتاب ائنا كل في آيتهم قال ان وجدتم غيرهما فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا اغسلوها كلوا فيها متفق عليه ولا جدوا في دواد ان ارسا ارس اهل الكتاب وانهم ما يكون نام التفرير ويشرون التفرير فكيف اصعب يا فيهم وقه وروى قال ان لم تجدوا غيرهما فاحضروا بالمال والطبوا فافسوا رواه والترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قدور الجحوص قال اتقوها غلوا والطبوا فافسوا) حديث جابر أخرجه ابن ابي شيبة بمعناه واستدل به من قال بطهارة الكفار وهو مذهب المجاهير من السلف والخلف كما قاله النووي لان تقرير المسلمين على الاستماع بآية الكفار مع كونهم حكمة للاستبصار وحلا للفتنة من رطوتهم مؤذن بالطهارة وحديث أبي ثعلبة استدل به من قال بفساد الكفار وهو مذهب الهادي والقاسم والناسر والثورة نسبة القرطبي في شرح مسلم الى الشافعي قال في الفتح وقد اخرجوه وجه الدلالة انه لم ياذن بالاكل فيها الا بعد غسلها وورقها ان قبل لو كان لاجل

فمعنى الجمع وخص الانسان
بالكرم بين ما يتاوه الحق
لشئ فيه (فرجع بها) أي بالآيات
أوبالة : رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) إلى أهل حال
كوفة (ربيع) انضم إليه أي
يحقق ويضطرب (فؤاده)
قلبه أو باطنه أو غشاؤه وملأه
من الأمر الخائف للعاداة والمواقف
فتفر طبعه البشري وهذه الخائفات
ولم يتم كس من التامل في تلك
الحالة إلا أن التوبة لا تزال طابع
البشرية كما (دخلك) صلى الله
عليه وآله وسلم (على خديجة بنت
خويلد) أم المؤمنين رضي الله
عنها التي ألفت تاييدها فأعانا
بما وقع له (فقال) صلى الله عليه
آله وسلم (زملوني زملوني) بكسر
الميم مع التكرار مرتين من
التزمل وهو التلصق وقال
ذلك شدة ما لحقه من هول
الأمر والعادق بآية تيسكون
الرهبة واللفظ (فرملوه) بشئ
الماء أي أقوم (حتى ذهب عما
الروح) بشئ الرأى المزعج
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(تخفيفاً) رضي الله عنها
(واخبرها الخبر) جعله حالية
(لقد) أي والله لقد (خشيت
على نفسي) الموت من شدة
الربوب والمعرض بالخبر من بهي
بهجة النفوس أو أني لأطيق
جلى أعياء الوحى الملقبسة أو لا
عند لقاء الملك وليس معناه
الشك في معاني من أقواله أكد
بالإلام وقد تشبها على في تمكين

والموحدة كذا في الرواية وقال الخطابي انه لا يجوز غير موثق به يجوز اسكان الباء
الموحدة كما في نظائره عليه على هذا الوجه ككتبت وكثر قاله الفتح قال النورى
وقد صرح جاعق من أهل العرفان أن المعنا ما كتبتهم أو عبيده الآن يقال ان
ترك التفتيش أولى من لا يشبه بالصدر والكتب جمع خشت والتفتيش جمع خشت قال
الخطابي وابن حبان وغيرهما يردد أن الشياطين وأنهم قال في الفتح قال البخاري
ويقال ان ثبت أي باسكان الباء فان كانت محقة عن الحر كفتقد تقدم توجيهه وان
كانت بمعنى المفرد فعنا كما قال ابن الأعرابي المكروه قال فان كان من الكلام فهو
الشت وان كان من المثل فهو الكثر وان كان من الطعام فهو الحرام وان كان من
الشرايب فهو الضار وعلى هذا فالمراد بالكتاب المعاصي أو مطلق الأفعال المنعومة
ليحصل التماسق قال أبو قديس العمري هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار
عن عبد العزيز بن صهيب بنقطة الأمر قال إذا دخلتم الخلائق فقولوا بسم الله عز وجل
من التفتيش والتفتيش واستند على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية قول أروها في غير هذه
الرواية انتهى وهذه الرواية تشهد لما في حديث الباب من رواية سعد بن منصور
(وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من
الخلا قال غفر الله لى رداء الخساة) الحديث صححه الحاكم وأبو حاتم قال في
الدر المنثور ورواه الهاربي وصححه ابن خزيمة وابن حبان وقوله غفر الله لى فاعلم قوله
منصوب بفعل مقدر أى سألت غفر الله وأطلب وأمفعول مطلق أى اغفر غفر الله
قبل انه استغفر لك كما ذكر في تلك الحالة لما ثبت انه كان يذكر الله على كل أحواله إلا في
حال قضاء الحاجة فجعل ترك الذكر في هذه الحالة تقصيرا وذنبا يستغفر منه وقيل استغفر
لتقصيره في شكر نعمة الله عليه باقتداره على استخراج ذلك الخارج وهو المناسب للحديث
الآن في الحديث (وعن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا
خرج من الخلا قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني رواه ابن ماجه) الحديث
رواه ابن ماجه عن هرون بن اسحق حدثنا عبد الرحمن الهاربي عن اسمعيل بن مسلم عن
الحسن وقادة عن أنس فهرون بن اسحق وثقه النسائي وقال في التصريح صدوق
وعبد الرحمن الهاربي هو ابن محمد وثقه ابن معين والنسائي وقال في التقریب لأبى
به وكان يدلس قاله أحمد واسمعيل بن مسلم ان كان العبدى فقد وثقه أبو حاتم وان كان
البحري فهو ضعيف وكلاهما يروى عن الحسن وقد رواه أيضا النسائي وابن السني
عن أبي ذرور عن السيوطي بصحة وفي حديثه صلى الله عليه وآله وسلم اشعار بان هذه نعمة
جليلة ومنه جزيل فان انقباض ذلك الخارج من أسباب الهلاك تخروجه من التمسك التي
لا تتم الصحة بدونها حتى على من كل ما يشتهيه من طيبات الاطعمة فسبح جوعه
وحفظه بصحة وقوته ثم انقضت منه وطره ولم يبق فيه شئ من احتمال الى تلك الصفة

أنشئة من قلبه المقدس
 وخوفه على نفسه الشريفة قال
 الحافظ في التفتيح هذا مع قوله
 برحمتك فؤاده على انفعال حصل
 له من مجيئ الملك ومن ثم قال
 زملو في وأنشئة المذكورة
 اختلف العلماء في المراد بها على
 اثني عشر قولاً أولها الموت
 وإن يكون ماراً من جنس
 الملك انما يصير حايه في عدة
 طرق وأبطله أبو بكر بن العربي
 وحسب له أن يبطل الكنى -
 الاسماعيل على أن ذلك حصل له
 قبل حصول العلم الضروري له
 أن الذي جاءه ملك وأنه من عند
 الله تعالى فأنها ماها -
 وهو باطل أيضاً لأنه يستقر
 وهذا المستقر وصحت بينهما
 المراجعة فأنها الموت من ثمة
 الرعب رابعها المرشدة جزء
 به ابن أبي جسر خامسها -
 المرض سادسها المجهز -
 اعياء السابعة رابعها مخرج
 النظر في الملائكة الرعب سبعا
 عدم اصبر على ذوقه -
 أن يقتلوه عاشرها ردة لوس
 حادي عشرها تكذيبهم بأدب
 عشرها تبخيرهم بأدب والى هذه
 الاقوال ما هو بدو سلها -
 الاثني عشرها فأنه -
 وما عداها فهو عرس - فأنه
 خديعة - مع ما عا لثني
 ولا بعد أي لا تسلب ذلك أولاً
 خوف علي - والله ما يزيك الله
 أبداً - يضم اليه من نظري أي
 ما يشعل الله من الشمع

الحيثية المقتضية بسهولة من يخرج معدلة أن يستكثر من محامده جمل
 بجلاله اللهم اوزعنا شكر نعمك

باب ترك استصحاب ما فيه ذكر الله

عن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل البلد فخرج فأنه رواد الخسة
 الأجود وجهه الترمذي وقد صرح أن نقش خاتمه كان محمد رسول الله الحديث أخرجه
 أيضاً ابن حبان وإسحاق بن علي بن عبد الله بن أبي عمير وعنه أبو داود ومسلم
 ودكر - أوقف على الاختلاف في نفسه وأشار إلى شذوذه وأما الترمذي فقصه قال النووي
 هذا مردود عليه ذكره في خلاصة وقال المذنب الصواب عندي نصيبه فان رواه
 ثقات انساب وسبعة أبو الفتح القشيري في آخر الاقتراح وعلته أنه من رواه همام عن ابن
 جريج وابن جريج لم يسمع من الزهري وأما قوله عن زياد بن سمير عن الزهري بلطف
 آخر وقد رواه مع همام من رواه يحيى بن الضريس البجلي ويحيى بن المولى أخرجهما
 إسماعيل بن أبي داود وطعن وقد رواه عمر بن عاصم وهو من الثقات عن همام موقوف على أنس
 وأخرجه في أسبق شاهد أو أشار إلى ضعفه ووجه ثقات ورواه إسماعيل بن أبي داود
 أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ليس خاتمه محمد رسول الله فكان إذا دخل البلاد
 وضعه شاهداه حديث ابن عباس رواه أبو داود في الأحاديث الضعيفة وسطر
 في سند فأن ربيعة ثقات، محمد بن إبراهيم الرازي فأنه موقوف على الحافظ قوله وقد صرح
 أن نقش خاتمه أخرجه البيهقي وإسحاق بن علي بن عبد الله بن أبي عمير وعنه أبو داود ومسلم
 المعذبة - هذا من كلام المصنف لامن الحديث ولكنه صحيح من طريق أخرى
 في أن نقش أسامه كان كذلك والحديث يدل على نزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن دخاله
 المشوش والقرآن بالاولى حتى قال بعضهم يحرم ذلك المصنف أحسنه غير ضروري وقد
 خاف في ذلك المنصوب أنه فقال لا ينبغي نزع الخاتم الذي فيه ذكر الله تعالى عنه إلى ضياعه
 ردمه عن إضاعة المال والحديث يرد

باب كف القضي عن الكلام

عن ابن عمر رضي الله عنه أن رجلاً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسول قلم
 عليه فلم يرد عليه رواه الجماعة أو البزار الحديث زاد فيه أبو داود عن طريق ابن عمر
 غيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلمس ثوباً على الرجل السلام ورواه أيضاً من
 طريق المهاجر بن قنفذ بلطف أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسوق فسلم عليه
 ولم يرد عليه حتى وضأتم اعترافاً به فقال أتى كره أن أذكر كراهة عز وجل الاعلى ظهر
 وقال على طهارة وأخرج هذه الرواية أيضاً القاضي وابن ماجه وهو يدل على كراهة
 ذكر كراهة قضا الحاجة ولو كان واجباً كذا السلام لا يستحق للمسلم نقل المال جواباً
 قال النووي وهذا متفق وسيأتي بقية الكلام على الحديث في باب استصحاب الطهارة

بفتح أوله والخامن الحزن يقال

حزنه وأحزنه (الرك) يكسر الهمزة
لوقوعها في الاستداء قال البدر
الهمسنى ونصبت هذه الجمل
عن الأول لكونها جوابا عن
سؤال اقتضته وهو سؤال عن
سبب خاص فحسن التأكيد
وذلك لما أثبت القول بانتفاء
الغرض عنه وأقمت عليه
أنطوى ذلك على اعتقادها أن
ذلك سبب عظيم فيقدر السؤال
عن خصوصه حتى كأنه قيل هل
سبب ذلك هو الاتصاف بكلام
الافتقار وبخاصة الأوصاف
كإشترائه كلاما فقلت انك
(لتسئل الرحم) أى القرابة
وصفته به ولم يكلم العادات
لأن الإنسان إما إلى الأقراب
أولى الأجيال وأما بالبدن
أو بالمال وما على من يستقل
بأمره أرض لا يستقل وذلك
كله مجموع فيما ومفته به
(وتحمل الكل) بفتح لكاف
وتشديد اللام وهو الذى
لا يستقل بأمره كما قال تعالى
وهو كل على مولاه أول الثقل
يكسر المثناة وական القاف
(وتكسب) بفتح التاء (المعوم)
أى نعطي الناس ما لا يجودونه
عند غفرك والكسب يتعدى
بنه إلى واحد فهو كسب المال
والى اثنين فهو كسب غيرة
المال وهذا منه وقد رواه ابن
كسب أى تكسب غيرة
المال المعوم أى تبرع به
أوتعطي الناس ما لا يجودونه

لذا كراهه وقه أنه ينبغي لمن سلم عليه في تلك الحال أن يدع الرد حتى يترضا أو يقيم ثم يرد
وهذا إذا لم يخش قوت المسلم أما إذا خشي قوته فالجواب لا يدل على المنع لأن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم تمكن من الرد بعد أن ترضا أو يقيم على الاختلاف الرواية فيمكن أن
يكون تركه ذلك طلبا للارشاف وهو رذل الطهارة يترقى الكلام في الحد حال الطماس
فالتماس على التسليم المذكور في حديث الباب وكذلك التعليل بكرهه الله كالأعلى
طهر شرعان المنع من ذلك وظاهر حديث إذا علم أحدكم فاجده الله يشعر بشرعيته
في جميع الأوقات التي منها وقت قضاء الحاجة فعمل يخص عموم كراهة الذكر لمستفادة
من المنام بسبب الطماس أو يجعل الأمر بالعكس أو يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه فتعارضان فيه تردد وقد قيل أنه يحمد بقلبه وهو المناسب لتشريره مثل هذا
الذكر وتغليظه وتقديره وعن أبي سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
لا يخرج رجلان يضربان العنان كاشقين عورتين سميا يحدثان فإن الله يفتن على ذلك
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه الحديث فيه عكرمة بن عمار الجهلي وقد احتج به مسلم
في صحيحه وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير ولكنه لا وجه
للتضعيف بهذا فقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى واستشهد به حديثه الجارى عن يحيى
أيضا وفي الترغيب والترهيب أن في استئثاره بعض من هلال أو هلالين ببعض وهو
في عداد المجهولين وأخرجه ابن السكن وصححه وابن القطان من حديث جابر بلفظ إذا
تقوت الرجلان فليستوا بكل واحد منهما عن صاحبه روايته ثم قال لفظ ابن حجر وهو
معدول والحديث يدل على وجوب ترك العودة وترك الكلام فإن التعليل بمقتضى العمل على
حرمة الفعل المأل ووجوب اجتنابه لأن الفتنة هي الغرض كافى القاموس وردى أنه
أشد الضرر وقيل أن الكلام في تلك الحال كروء فقط والفرقة الصارفة إلى معنى
الكراهة الإجماع على أن الكلام غير محررم في هذه الحالة ذكره الإمام المهدي في الفتى
فإن منع الإجماع على المنع عند الثأب بحجته ولكنه يعدل إلى النهي على الكراهة
ربطه بتلك القوله بضربان العنان يقال ضربت الأرض إذا أثبتت الخلاوة ونسبت
في الأرض إذا سافرت وروى ذلك عن ثعلب والمراد هنا عيشان إلى العنان قوله كاشقين
قال النووي كذا ضبطناه في كتب الحديث وهو منصوب على الحال قال ووقع في كثير
من نسخ المذهب كاشقين أي شخبوطا مخدوف أي وهما كاشقان الأول
أصوب يرد كر الرجلين في الحديث خرج عن أبيه وأبى الأقالمة أنا والمراد الرجل
أخرج من ذلك

(باب الإبعاد والاستئثار للمضلي في القضاء)

(عن جابر قال قال جماعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فكان لا يأتي إلا بالواضح حتى
يقب فلا يرى رواه ابن ماجه ولا يذود كان إذا أراد البراءة أطلق حتى لا يراه أحد)

دليل على ان من طبع على افعال

الخير لا يصيبه غير وزاد الزمهرى

فدراة ونقد الحديث كما

رواه المصنف في التصدير وهي

من أشرف النصال وفي رواية

عروة وثقى الامانة وفي هذه

القصة من القوائد استحباب

نايس من نزل به أمر ينكر

تسره عليه وتم رشده وان

من نزل به أمر استجب ان يطلع

عليه من يثق بضمته وصحة

وايه (فاطلقت) أي مضت به

خديجة رضي الله عنها صاحبة

له حتى أتته ورقة بشغ الرأه

تجتمع معه خديجة في أسد لانها

بنت خويلد بن أسد (ابن قنل بن

أسد بن عبد العزى بن عسم

خديجة تكون) ورقة أصراً (قد

تزل عبادة الاوثان و) تنصر

ولاربعة وكان أمراً تنصر

أي صار نصرانياً (في الجاهلية)

وذلك انه خرج هو وزيد بن عمرو

ابن نضيل لما كره عبادة الاوثان

الى الشام وغيرها يسألان عن

الدين فاورقة فاجبه دين

النصرانية فتنصر وكان في من

لقى من الرهبان على دين عيسى

وليسل وهذا أخير بشأن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والشائبة التي غير ذلك عما

أنسد ما هل التبديل وأما زيد

فذكر المافظ خبره في المناقب

(وكان) ورقة أيضاً (يكتب

الكتاب الصبراني) أي الكلفة

العبرانية وفيه يسلم كالجاني

قوله فليست بدبره أي يجعله دبر ظهره وفيه ان السائر الى قضاء الحاجة يكون خلف الظاهر

• (باب نهى المتخلى عن استقبال القبلة واستدبارها) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا جلس أحدكم

لحاجة فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها وأما أحد ومسلم في رواية الخمسة الا الترمذي

قال انما قال لكم بميزة الوالد اعلمكم فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا

يستدبرها ولا يستطب بيمينه وكان يأمر بثلاثة أجمار وينهى عن الرنة والرمحة وليس

لاحد هذه الأمور بالاجور) الحديث أخرجه أيضاً مالك وفي الباب عن أبي أيوب في

العصيين كما سيأتي وعن سلمان في مسلم وعن عبد الله بن الحارث بن جرحى ابن ماجه وابن

حبان وعن معقل بن أبي معقل في أبي داود وعن سهل بن حنيف في مسند الدارمي

وزيادة لا يستطب بيمينه هي أيضاً في المحقق عليه من حديث أبي قتادة بلطف فلاس

ذكره بيمينه وإذا أتى الخلافة لا يمسح بيمينه قال ابن مسعود يجمع على يمينته وزيادة

وكان يأمر بثلاثة أجمار أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو عوانة في

صحبه هو الشافعي من حديث أبي هريرة بلطف ولا يمسح أحدكم بثلاثة أجمار وأخرجه

أحمد وأبو داود والشافعي وابن ماجه والدارقطني وصحبه من حديث عائشة بلطف

فلهذه معه بثلاثة أجمار يستطب بهن فانه يجزى عنه وأخرجه مسلم من حديث

سلمان وأبو داود من حديث خزيم بن ثابت لفظه مسح بثلاثة أجمار وعند مسلم من

حديث سلمان بلطف أمر بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يجترى بأقل من ثلاثة

أجمار والحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد

اختلف الناس في ذلك على أقوال الاول لا يجوز ذلك لاني الصاري ولو في النمان وهو

قول أبي أيوب الانصاري الصابي و) اهدوا براهم النضي والثوري وأبي ثور وأحمد في

رواية كذا قاله الثوري في شرح مسلم ونسبه في البحار الى اكثره ورواه ابن خزيمة في المحلى

عن أبي هريرة بن مسعود في نسخة من مالك وعطاء الاوزاعي وعن السقيم الصابي

والثابطين المذهب الثاني الخوازي في الصاري والبيان وهو مذهب عروة بن الزبير

وربعة شيخ مالك وداود الظاهري كذا رواه الثوري في شرح مسلم عنهم وهو مذهب

الامير الحسين المذهب الثالث انه يحرم في الصابي لاني الصمران واليه مذهب مالك

والشافعي وهو مروي عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي وصح بن

راهم و) اهدوا جدين خيل في اسدى الرازيين عنهم صرح بذلك الثوري في شرح مسلم

أيضا وزاد في الصري عبد الله بن العباس ونسبه في القتي الى الجمهور المذهب الرابع انه

لا يجوز والاستقبال لاني الصاري ولاني الصمران ويجوز الاستدبار فمما هو أحد

الروايتين عن أبي حنيفة وأحد المذهب الخامس ان النهي للتنزه فيكون مكروها

واليه مذهب الامام القاسم بن ابراهيم وأشار اليه في الاحكام وحله القاسم في مذهب

في الرؤيا الكتاب العربي وصحبه
الزر كنس بانهما (فكتب
من الانجيل بالبرانية ماشاء الله
أن يكتب) أي الذي شاء الله
كاتبه غشف العاقد وذلك
لتمكنه في دين الصاري ومعرفة
بكتهم وفردا يعقون ومعه
بأمرية بدل العبرانية وذلك
لتمكنه من الكتابين واللغاتين
ووقع لبعض التمرغ هنا شيط
فلا يخرج عليه والعبرانية نسبة
الى الله بركس العبري واسكان
الموحدة زبدت الالف والنون
في النسبة على غير قياس قيل
حيث بذلك لان انجيل عليه
السلام تكلم به بالمعبر القرات
قاوامن غرود قبل ان التوراة
هيانية ولا انجيل سرياني وعن
سفيان مازعن السعدي
الاذخرسة وكانت الازماء
تعرجه لقومها وانما وصفته
بكتابة الانجيل دون حفظه لان
سقط لتوراة الانجيل لم يكن
متيسرا كديس حفظ القرآن
الذي خصت هذه الامة فلها
جاصقها اناجيلها صورها
(وكان) وورقة فيها كبيرا حال
كونه (قد عي فقلت له خذ به)
رضي الله عنه (ابن عم) هذا
التداع على حقيقته ووقع في سلم
باسم وهو وهم لانه وان كان
فصحا لجواز ارادة التوقير
لكن النص لم تعدد ومخرجا
واحد فلا يحصل على انها كانت
ذلك من تمعين الجدل على
الحقيقة وانما جازنا ذلك فيها
من في العبراني والعربي لانه

الهادي عليه السلام - به في الجراي المؤيد بانه وأي طالب والناصر والخصي
واحد في الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأي ثور وأي أبواب الانصاري
للمذهب السادس جواز الاستدبار في البناء فقط وهو قول أبي يوسف ذكر في التفت
المذهب السابع التبريم مطلقا في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو محكي
عن ابراهيم بن سريين ذكره أيضا في التفت وقد ذهب الى عدم الفرق بين الفضل
لهاوية ولكنهم سرحو بالله مكرهه فقط المذهب الثامن ان التبريم مختص بأهل
المدينة ومن كان على ستمها فاعلم ان كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له
الاستقبال ولا ستمه بامطلقا لما أبو عوانة صاحب المزني حكاه في التفت احتج أهل
المذهب الاول بالاساديت العصىة الواردة في التفرع مطلقا لحديث الباب وحديث أبي
أيوب وحديث سلمان وغيرهما عن عيرهم كما تقدم قالوا لان المتع ليس بالحرمة القبلة وهذا
المنع موجود في الصاري والنيار ولو كان مجرد الحائل كما في الحائز في الصاري لوجود
الحائل من جبل أو واد أو غيرهما من أنواع الحائل أو جابوا عن حديث ابن عمر انه رأى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل الشام مستدبر الكعبة بانه ليس فيه انه كان ذلك
بعد التهي وبانه موافقا لما كان عليه الناس قيل النبي فهو مذخر صرح بذلك
ابن حزم وعن حديث جابر الذي قال فيه نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تستقبل
القبلة يقول غرايه قبل ان يقصر بهام يستقبلها في فيه أبان من صالح وليس بالمشهور
قوله ابن حزم وفيه انه قد حسن الحديث الثماني وابزار وصحبه الجاري وابن السكك
والاول في الجواب عنه ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بما كما
تقرر في الاصول وعن حديث عائشة قالت ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ناسا
يكرهون ان يستقبلوا القبلة بقر وبهم فقال لا وقد فعلوا - ولوا مقه قبل القبلة
بانه من طريق خاذل بن أبي السلت وهو مجهول انتهى من قوله ابن حزم وقال الذهبي في
ترجمته ان يستقبلوا مقه منكر وفيه انه قال التوري في شرح مسلم ان اسناده
حسن واحتج أهل المذهب الثاني بحديث ابن عمر جاز عائشة وسأق ذكر من أخرجهما
في الباب الذي بعدهما ولوا انها ماضة قلته واحتج أهل المذهب الثالث بحديث ابن
عمر وعائشة لان ذلك كان في البناء فالوا وبهذا حصل الجمع بين الاحاديث والجمع بينهما
ما أمكن هو الواجب قال الحافظ في التفت وهو أصل القول لاعماله جميع الأدلة
نهى ويرده حديث جابر الا في فانه يقيد الاستقبال فيه بالبناء وقديجاب بانها
سكابة قل لا عموم لها وسأق بتحقيق الكلام في الباب الذي بعدهما وما روى عن ابن
عمره قال ثمنه عن ذلك في الضمان كما سيأتي يؤيد هذا المذهب واحتج أهل المذهب
الرابع بحديث سلمان الذي في صحيح مسلم وابس فيه الا التهي عن الاستقبال فقط وهو
باطل لان التهي عن الاستدبار في الاساديت العصىة وهو زيادة تعين الاختفاء واحتج

من كلام الراوى في وصف ورقة

واختلفت الخارج فامكن
 التعدد وهذا الحكم بطرد في
 جميع ما نسبته (أم مع ابن
 أشعث) فعلى انبى على الله عليه
 وآله وسلم لأن الأب الثالث ورقة
 هو الأخ للاب الرابع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في
 الفتح لأن الله عبد الله بن عبد
 المطلب وورقة في عدد السبب
 الى قصي بن كلاب الذي يجتمعان
 فيه سواء فكان من هذه الحبيبة
 في دوحه اخوته وأكثرت على
 سبل التوقير والاحترام لسنه
 وفيه ارشاد الى ان صاحب الحاجة
 لا يندم بين يديه من يعرف بقدره
 من يكون أقرب منه الى المسؤل
 ولا يستفاد من قول خديجة
 لورقة "مع من ابن أشعث"
 أرادت بذلك ان يتأهب لسماع
 كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 رقتا بلغ في التعليم (فقاله)
 عليه الصلاة والسلام (ورقة
 يا بن أخي ماذا ترى) فيه حذف
 يدل عليه سابق الكلام وقد صرح
 به في دلائل النبوة لا يـ... سند
 حسن الى عبد الله بن شداد في
 هذه القصة قال فأتته ورقة
 ابن عمها فاشعره بالثى رأى
 (فاخبر رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خبر ما ولا صلى وآلى
 ذرع النسي من يخبر ما (رأى)
 قال لورقة هذا النحوس)
 بالتون والسبن المهمة وهو صاحب
 السر كما جزمه المؤلف في حادثة
 الرعياء عليهم الصلاة والسلام

أهل المذهب الخامس يحدث عائشة وجابر بن عمرو سابق ذكر ذلك قالوا انها صوفة
 للنهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم الى الكراهة هو لا يتم في حديث ابن عمر وجابر لانه
 ليس فيها الا مجرد الفعل وهو لا يعارض القول الخاص بها كما تقرر في الاصول ولا شك
 ان قوله لا تستقبلوا القبلة خطاب للامة نعم ان مع حديث عائشة صلى الله عليه وآله وسلم
 المذهب السادس يحدث ابن عمر لان فيه انه رآه مستدبر القبلة مستقبل الشام وفيه
 ما صحت واحتج أهل المذهب السابع بجابر وأبو داود وقال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ان تستقبل القبلة يقول أو يقاتل ورواه أبو داود وابن ماجه قال الحافظ في
 الفتح وهو حديث ضعيف لان فيه رواه يجمعون الحال وعلى تقدير صحة فالمراد بذلك
 أهل المدينة ومن على سبيل ان استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة
 فاعلم استدبار الكعبة لا استقبال بيت المقدس وقد ادعى الخطابي الاجماع على عدم
 تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقبال الكعبة وفيه نظر لما ذكره
 ابراهيم وابن سيرين انتهى وقد ثبت في البصري عطاء بن الزهري را ما صور بقاءه والمذهب
 واحتج أهل المذهب الثامن بعدم قوله لم يروا أو غروا وهو استدلال في غاية لينة
 والضعف اذا عرف هذه المذاهب وأدلتها لم يحض عليك ما هو الصواب منها راسياً بذكر
 نصر محبه والضم من معارضة التنازع قد بده وفي الحديث أنه لا فاعلى أنه يجب
 الاستقبال بثلاثة أبحار ولا يجوز الاستقبال بدونها لهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن
 الاستقبال بثلاثة أبحار وأما ما ذكره من ثلاث فلا بأس به لانه أدخل في الانشائه
 ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل واحتج ابن راهويه وأبو ثوري وجوب الاستقبال وأنه
 يجب ان يكون بثلاثة أبحار وثلاث مسدات وإذا استجيب للقبول ولبر وجبت
 مسدات لكل واحد ثلاث مسدات قالوا والافضل ان يكون ببيت ابحاره ان قصر
 على حجر واحد لمست اسرف اجزاء وكذلك تجزئ الخرقه الصبيحة التي اذا صبح باحد
 جانبها الا يصل الليل الى الجانب الآخر قالوا ويجب الزيادة على ثلاثة أبحار ان لم يحصل
 الانقضاء وذهب مالك وداد الى ان الواجب الانقضاء حصل بمجرد أبحار أو هو وجه
 لبعض أصحاب الشافعي وذهب القزويني وأبو حنيفة الى انه ليس واجباً وانما يجب عند
 الهادى وعلى التميم اذا لم يستقبل بالثلاثة الى ان لا دليل على الوجوب كذا
 في البحر وفيه انه قد ثبت الامر بالاستقبال والنهي عن تركه بل النهى عن الاستعانة
 بدون الثلاث فكيف يقال لا دليل على الوجوب وفي الحديث أيضاً النهى عن
 الاستعانة باليمين قال النووي وقد أجمع العلماء على انه منهي عنه ثم الجهر على انه
 نهى تنزيه وأدب للنهي تحريم وذهب بعض أهل الظاهر الى انه حرام قالوا وأما
 تحريمه جماعة من أصحابنا انتهى قلت وهو الحق لان النهى يقتضى التحريم ولا صار فيه
 فلا وجه للمكراهة كراهة فقط وفي الحديث أيضاً لا تلعن كراهة الاستدبار بالروضة وقد

وقال ابن دريد هو صاحب السرى والروح والمراد به جبريل وأهل النجاشي يسمونه الناموس الكبير ونعم ابن طاهر ان الناموس صاحب السرى والنجاشي صاحب سر السرى ولازل النجاشي الذي عليه الجهور وقد سري بينهما ابن الجراح أحد فقهاء العرب الذي نزل الله على موسى زاد الاصل في الله عليه وسلم ونزل يستعمل فيه نزل فيوماً للكهنة في آية الله ويستعمل فيما نزل به ولم يقل على عيسى مع كونه نصراً لآل كآب موسى مشغل على أكثر الاحكام وكذلك كآب نينا صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف عيسى فاب كآبه أمثال ومواعظ وأقوله تحفة الرسالة لان نزول جبريل على موسى متفق عليه عند أهل الحديث بخلاف عيسى فان كبره من اليهود ينكرون نبوته وأولان موسى بعث بالنبوة على فرعون ومن معه بخلاف عيسى وكذلك وقعت الانتمية على يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفرعون هذه الامة وهو أبو جهل بن هشام ومن معه يدبر وأما ما قيل له السبيل من أن ورقة كان على اعتقاد النصارى في عدم نبوة عيسى ودعواهم انه أحد الانبياء فهو محال لا يرجع عليه في حق ورقة واشباهه لم يدخل في التبديل ولم يأخذهم يدل على انه قد ورد عند الزبير ابن نكار عن الزهري في هذه

ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم عند البصري انه قال انهار كس ولم يستعمر بها وكذلك الرمة وهي العظم لانهم طعموا اللبن وسبأ في الكلام على ذلك في باب النبي عن الاستحبة فيكون الثلاثة الاحبار (وعن ابى أيوب الانصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتيتم القائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا قال ابى أيوب فقد منا الشام فوجدناهم احبض قد نبت فهو الكعبة فتعريف عنها واستغفر الله تعالى متفق عليه) قوله اذا أتيتم القائط هو الموضع المطمئن من الارض كذا في كتابه الحاجة فكنوا به عن نفس الحديث كراهية منهم لذكره بخاص اسمه فهو بدليل شرقي أو غرب أو محمول على محل يكون التشرق والتغرب فيه مخالفاً لاستقبال القبلة واستدبارها كالدينونة وما في معناها من البلاد ولا بدليل فيهما كانت القبلة فيه الى المشرق والمغرب قوله صرح احبض بفتح الميم وبالحاء المهدمة وبالضاد المجمة جمع مراض وهو المقتل وهو ايضا كناية عن موضع القتلى قوله ويستغفر الله قيل رآه الاستغفار لاني الكنف على هذه الصفة المنوعة عنده وانما وجب المصير الى هذا التأويل لان المنصرف الى استغفار الحديث استدل به على المنع من استقبال القبلة واستدل بقول ابى أيوب من لم يشرق بين الصاري والبنيان وقد تقدم الكلام على فقه الحديث في الذي قبله

• (باب جواز ذلك بين البنيان) •

(عن ابن عمر رضي الله عنه قال رقيت وما على بيت حنيفة فقرأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حنيفة مستقبل الشام مستدبر الكعبة رواه الجماعة) وقع في رواية لابن حبان مستقبل القبلة مستدبر الشام قال الحافظ وهي خطأ تقدمت قسم القاطب قوله رقيت رقي الى الذي يكسر القاف وقياورقوا صعدوا رقي مثله وروى غيره والمرادة والمرافة الدرجة ونظير مصفاة ومصفاة ومنهارة ومنهارة للصل ومنهارة مصفاة للعبادة والنطق يعني بفتح الميم وكسر هاءها قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي قوله على بيت حنيفة وقع في رواية على ظهر بيت لسارق اخرى على ظهره مشنا وكها في الصحيح وفي رواية لابن خزيمة دخلت على حنيفة بنت عمر فصعدت ظهر البيت وطريق الجمع ان يقال أضاف البيت اليه على سبيل التميز لكونها اخته وأخافه الى خصه لانه البيت الذي أسكنهم فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأضافه الى نفسه باعتبار ما آل اليه الحال لانه ورت حنيفة دون اخوته لكونه شقيقها الحديث يدل على جواز استدبار القبلة حال قضاء الحاجة وقد استدل به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار ورأى انه نافع واعتقد الاباحة مطلقا وبه احتج من خص عدم الجواز بالصاري كما تقدمت ومن خص المنع بالاستقبال دون الاستدبار في الصاري والعمران ومن جواز الاستدبار في البنيان وهي أربعة مذاهب من المذاهب الثمانية التي تقدمت ولكنها لا ينبغي ان الغلب باعتبار الثلاثة

القصه بلفظ عيسى والاصح
ما تقدم وفي سند عبد الله بن
معاذ ضعفه في دلائل النبوة
لا يقيم بأستحسن الى هشام
ابن عروة عن أبيه في هذه القصه
ان خديجة أولات ابن عمها
ورقة فاختبره انظر فقال قلت
صدقتي انه لياتيها فاموس
عيسى فعند اخبار خديجة قال
لها فاموس عيسى بحسب ما هو
فيمن الصراية وعند اخبار
التي صلى الله عليه وآله وسلم قال
له فاموس موسى للمناسبة لتي
قدمناها وكل صحيح والله اعلم
(بالتي فيها) أي في هذا النبوة
أو الدعوة (جذعا) بفتح الجيم
والهجمة وبالنصب خبر كان
مقدرة عند الكوفيين أو على
الحال من الضمير المستكن في
خبر ليت وخبر ليت قوله فيها أي
لتي كانت فيها حال التسمية
والقوة لانصر ك قاله الخطابي
والاصيلي وأبي ذر عن الجوى
جذع بالرفع خبر ليت كانه
قال بالتى شارب فيها والرواية
الاولى أشهر وأكثر والبذع
هو الصغرى من الهائم واستعمل
لأنسان أي بالتى كست شارباً
عند ظهور نبوته حتى أقوى
على المبالغة فصر تلك (التى)
والاصلي بالتى (أ) كون حيا
ايضرحك قومك من مكة
واستعمل ان في المستقبل كذا
قال ابن مالك وهو صحيح ومثله
عنه أكثر النسخ وفيه دليل على
جواز نفي المستقبل اذا كان في

المذهب الاول من هذه الاربعة أخص من الدعوى أما الاول منها فظاهر وأما الثاني
فلان المدعى جواز الاستقبال والاستدبار في البينان وليس في الحديث الا الاستدبار
وأما الثالث فلان المدعى جواز الاستدبار في الصحارى والعمران وليس في الحديث
الا الاستدبار في العمران فقط ويمكن تأييد الاول من الاربعة بان اعتبار خصوص كونه
في البينان وصف ملحق بقطر ح و يؤخذ منه الجواز بمجرد داعي ذلك ولكنه يفتى في حصد
هذا التأييد ان الواجب ان يقتصر في مخالفة مقتضى العموم على مقدار الضرورة ويقتصر
العام على مقتضى عونه فيما يقابله من الصور والامراض فيقاعدا تلك الصورة المخصوصة
التي ورد بها الحديث الخاص وهذا الوجه من الحديث أي يوجب وغيره وبصفة واحدة
ثم الاستقبال والاستدبار فكيف هو قودو رديص غشيق صيغة دللت على منع الاستقبال
وصيغة دللت على منع الاستدبار فبما في حديث ابن عمر تخصيص الصفة الثانية لانه
وارد في البينان وهي عامة لكل استدبار ويمكن أيضاً تأييد المذهب الثاني من هذه
الاربعة بان الاستقبال في البينان يقاس على الاستدبار ولكنه يحدش فيما قاله ابن
دقيق العيدان هذا تقديم للقياس على مقتضى القسط العام وفيه ما فيه على ما عرف في
اصول الفقه وبأن شرط القياس مساواة الفرع للاصل أو زيادته عليه في المعنى المعتبر
الحكم ولا تناوؤ ههنا فان الاستقبال يزيد في القبح على الاستدبار على ما يشهد به
المدعي ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى فمخ الاستقبال وأجاز الاستدبار وإذا
كان الاستقبال ازيد في القبح من الاستدبار فلا يلزم من الغاء المسددة المقتضى في القبح
في حكم الجواز لافساد المسددة الزائدة في القبح في حكم الجواز انتهى وفيه ان دعوى
الزيادة في القبح بمجموعة مجرد اقتصار بعض أهل العلم على منع الاستقبال ليس لكونه
أشد بدلا لانه لم يشهد دليل على جوازه فقام على جواز الاستدبار والتخصيص بالقياس
مذهب مشهور راجح وهذا على تسليم انه لا دليل على الجواز لا مجرد القياس وليس
كذلك فان حديث جابر الا في بلفظ انه رآه قبل ان يبعث نبيا مستقبلا قبله نص في
محل النزاع ولولا ما استندنا في الباب الاول من ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض
قوله الخاص بما لا يقدح في الاصول ويمكن تأييد المذهب الثالث من الاربعة بان
الاستدبار في القضا ملحق بالاستدبار في البينان لان الامكنة واصافطرديمتلقة
ويقدح فيه ما سلف وأما المذهب الرابع فلا مطعن فيه ما لا ممانعة لاتعارض بين
قوله الخاص بلفظه لا سيما وروية ابن عمر كانت اتفاقا من دون قصد منه ولا من
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان يرتب على هذا الفعل حكم لعامة الناس لينبه
لهم فان الاحكام العامة لا يعمى عليها فليس في القضا ملحق للقضا في الجواز
الاحديث عائشة رضي الله عنها في ان صلح للاحتجاج ومن جهة المستدلين بحديث ابن عمر القائلون
بكرامة التزبه وفيه عامر وبقيته الكلام على الحديث تقدمت في الباب الاول (وعن

فعل خبر لا ورقة ثمنى أن يعود
 شأوهو مستحيل عادتو يظهر لي
 أن المراد به التنبه على محصة
 ما أخبر به والتنبه بقوة
 تصديقه فيما يجي به أو فاته
 على سبيل التصريح لتحققه
 عود الشاب والحياة (فما
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم أو) يفتح الواو (عرجي
 هم) بشديد الباء مفتوحة لأن
 أصله عرجوني جمع عرج من
 الإخراج وهو خيرهم من مداهله
 ابن مالك واستبعد النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أن يخرجوه
 لأنه لا يمكن منه سبب يقتضي
 الإخراج لما اشتمل عليه من
 مكابرة الأخلاق التي تقدم من
 خديعة وصدقه ما استدلل من
 المدقة تمثل تلك الأوصاف على
 أنها لا يمكن ح (قل) ورقة
 نعم لم يأت رجل قط بمثل ما جئت
 به من الوحي (الأعوى من
 الإخراج عن المأوف موجه
 له وفي رواية الأؤوى وبه
 دليل على أن ما يجيب به
 انقضاء المقام (وان يدري
 بالجزم بان الضرعية (وما
 يرفع أي يوم اختل بنور
 زاد في رواية يونس في القبر
 حيا ولا ينصق أن أدركت
 ذلك اليوم يصح يوم الإخراج
 (أنصر) بالجزم جواب الشرط
 (نصرا) بالنصب على المصدرة
 (ووزنا) بضم الميم وقع الزاء
 المتسدة آخر ما مهمله

جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن نستقبل القبلة
 يول فرأيتهم من نيسر عام يستقبلها واما الخمسة (الانساق) وأخرجه أيضا البزار
 وابن الجوزي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذي وتسل
 عن البحاري نعهده وسنه أيضا البزار ومعه أيضا ابن السكن ووقف فيه النووي
 لضعفه ابن حبان وقد سرح بالتصديق في رواية أحمد وغيره وضعفه ابن عبد البر بإسناده
 صالح الترمذي قال الحافظ وهم في ذلك فاته ثمة بالاستتقال والاستدلال في الصغرى والعمران
 معط والمحدث استدله من قال بجواز الاستقبال والاستدلال في الصغرى والعمران
 رجعه لضعفه ما سلف لأن الاستدلال به أظهر من الاستدلال بحديث ابن عمر لأن
 فيه انصرح بما سأل عن النبي ولا يصح في حديث ابن عمر وأعلم تقييده بالبينان كما في
 حديث ابن عمر وأعلم ما يدل على أن الرواية كانت اتفاقية بخلاف حديث ابن عمر وهو
 يرد على من قال بجواز الاستدلال فقط سواء قيد بالبينان أم لا ذهب إليه البعض أولم يشده
 كما ذهب إليه آخرون وقد سبق ذكرهم في الباب الأول ويرد أيضا على من قيد بجواز
 الاستقبال والاستدلال بالبينان لعدم التقييد من جابر بقيد يجب بأنما حكاه في قول لا عموم
 لها فيصحب أن يكون لعذر وأن يكون في بيان هكذا أجاب الحافظ ابن حجر ذلك في
 تلخيصه ولا يجزئ أن يقال أن يكون ذلك الفعل لعذر فيقال مثله في حديث ابن عمر
 فلا يتم لضعفه ومن معهم الاحتجاج به على محصيل الجواز بالبينان وقد تقدم
 الكلام في الحديث في الذي قبله وفي الباب الأول (وعن عائشة رضي الله عنها قالت
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن ناسا يكرهون أن يسبقوا القبلة فيقولون سمعنا
 فقال وقد نزلوا حول أمهات في قبل القبلة رواه أحمد وابن ماجه الحديث قال
 ابن حجر في الخلل أنه ساقط لأن ما يخالفه الحديث وهو ثقة عن خالفين أي أئمت
 جهول لا تدري من هو وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خلفه أحد من كثير من الصلت
 وهذا بطل وأبطل لأن خالف الحديث لم يرد كثير من الصلت ثم لو صح لما كانت فيه محجة
 لأن نصه صلى الله عليه وآله وسلم حين أنه إنما كان قبل النبي لأن من الباطل المحال أن
 يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم
 يكره عليهم طاعة في مثل هذا ما لا ينهيه مسلم ولا رد عتلى وفي هذا الخبر أسكار ذلك عليهم
 لو صح لكانه منسوخا به ثم لو صح لما كان فيه الإباحة الاستقبال فقط لا الإباحة
 الاستدلال بأصله لا في فعل تعلقهم به انتهى وقال الأزهري في الميزان في ترجمة خالفين أي
 صلت أن هذا الحديث منكر وقال النووي في شرح مسلم أن أسنده حسن والحديث
 استدله من ذهب إلى التسليم وقد عرفنا أنه لا دليل يدل على الجواز إلا هذا الحديث
 لأنه لا يصح دعوى اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله أو قد فعلوها وأما
 حديث ابن عمر جابر فقد قررنا أن الثاني فله لا يارض القول الخاص بالامة وقوله

مهموزاً أي قويا بالمعنى وهو

مقتلصرا مأخوذاً من الأزد

وهو القروث وأُنكره القزواؤه قال

أبو سلمة بمحفل أن يكون من

الأزدياً أشار بذلك إلى تشبيهه في

نصرته قال الأخطل (ع)

قوم إذا ساروا وشد وأما زروهم

وظاهر الحديث أن ورقة أقر

بنوه وله وصيته مات قبل

الدعوة إلى الإسلام ويكون

مثلاً بصيرا وفي ثبات النجبة

له نظر لكن في زيادات المعاني

عن ابن إسحق فقال له ورقة

أبشر ثم أبشر فأجابته أنك

الذي نشره ابن مريم وأنت

على مثل نأموس موسى وأنت

نبي مرسل الحديث وفي آخره

فلما توفي قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم لقد بدأت

النسب الخبة عليه ثياب

الحري لأنه آمن بي وصدقني

وأخرجه البيهقي من هذا الوجه

في الدلائل وقال أنه منقطع

ومما بالبقيش إلى أنه يكون

بذلك أول من أسلم من الرجال

وبه قال العراقي في نكته على

ابن الصلاح ذكره ابن مندفي

العصابة (ثم لم يثبت) بفتح

الياء واثنين أي لم يثبت وأصل

التبني التلقين أي لم يعلق بشئ

من الأمور حتى مات (ورقة)

بالرفع (أن توفي) أي لم يتأخر وفاته

عن هذه القصة واختلف في

وقصته ورقة فقال الواقدي

أنه خرج إلى الشام فلما بلغه أن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لاستقبالوا الاستدبروا من الخطابات الخامسة بهم فيكون فعله بعد القول دليل
الاختصاص به لعدم قول ذلك الخطاب بطريق الظهور ولا صيغة تكون فم
التوصية عليه وهذا قد تفرق الأصوب ولم يذهب إلى خلافه أحد من أئمة القول
ولكن الشأن في صحة هذا الحديث وارتفاعه إلى درجة الاعتبار أو أن هرون من ذلك
فالأناصاف الحكم بالمنع مطلقاً والحزم بالعزم حتى ينقض دليل يصلح لنسخ أو انقضاء
أو المعارضة ولم تنف على شئ من ذلك إلا أنه يؤنس مذهب من خص المنع بالعضاء ماسياً في
عن ابن عمر من قوله أنما علمي عن هذا في القضاء بالصفة القاضي بمحض العلم في علمه
وسبق ما فيه (وعن مروان الأصغر قال رأيت ابن عمر أباخر راحلته مستقبل القبلة

يؤول إليها فقلت أبا عبد الرحمن ليس فتنهني عن ذلك فقال بئرا نعمان عن هذا في
القضاء فإذا كان بذلك بين القبلة تنبى بستره لا بأس وراءه أبو داود أخرجه وسكت عنه
وقد صرح عنه أنه لا يسكت لأعماله صالح للاحتجاج وكذلك سكت عنه المنذري ولم يتكلم
عليه في تخرجه السرخس ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ولم يتكلم عليه بشئ وذكر في
الفتح أنه أخرجه أبو داود والحاكم بإسناد حسن وروى البيهقي من طريق عبد الله الخياط
قال قلت للشيخي أني لا أعجب لاختلاف أبي هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت إلى
بيت حفصة فخالفتني في الفأنة فترأيت كنيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل
القبلة وقال أبو هريرة إذا أتى أحدكم العائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها قال
الشيخي صدقاً جميعاً ما قول أبي هريرة فهو في العصر أمان الله عباداً ملائكة وجناتاً
فلا يستقبلهم أحد يسول ولا عائط ولا يستدبرهم وأما كنسكهم هذه فأنما هي بيوت بني
لا قبلتها وأخرجه ابن ماجه مختصراً وقول ابن عمر يدل على أن النبي عن الاستقبال
والاستدبار أنه في العصر أمانهم عدم السائر وهو يصلح دلالة لفرق بين العصر والبنين
ولكنه لا يدل على المنع في القضاء على كل حال كما ذهب إليه البعض بل مع عدم السائر
واعتفاء بصلاحه للاستدلال لأن قوله أنما علمي عن هذا في القضاء يدل على أنه قد علم
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أنه قال ذلك استناداً إلى الفعل الذي
شاهده ورواؤه كما لم يأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت حفصة مستدبراً للقبلة
فهو اختص الله في البنين فلا يكون هذا التهم بحجة ولا يصلح هذا القول للاستدلال
به أو قل شئ الاحتمال فلا ينقض لأخاذه المطالب وقد صنفنا في شرح أحاديث هذا الباب
والذي قبله من الكلام على هذه المسئلة المعئلة أجمعاً لا لا تجدناه غير هذا الكتاب
رأى له الاحتجاج به ما معان النظر فيها العبد (فائدة) قال المنصور بالله والعزالي
والصبري أنه يكره استقبال القوم من البنات والتبرأت قالوا الشرفها بالقسم فاشتبهت الكعبة
كذلك في الصبر وقد استوى عدم الكراهة وقد قيل في الاستدلال على الكراهة بأنه
روى الحكيم الترمذي عن الحسن قال حدثني سبعة رهط من أصحاب رسول الله صلى الله

التزول (نقل) رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم (في حديثه

هنا) أصله من فاشعت قصة

أنون سالت أنما هو طرف

زمانا مصروف بالفتح

أو ضاع إلى المفرد والتقدير

بحسب الأصل بين أوقات (أنا

أمشي) وجواب يتأقوله (إذا

سعدت من السماء) أي

في أشاء أوقات المشي فأجاني

السماع (درفت بصري فإذا

الفت) جبريل عليه السلام

(الذي جاءني فبحرنا جالس) أي

شاهداً وأما حال كونه جالساً

وعلى كرسي يضم الكف وقد

تكسر (بين السماء والأرض

فرجت منه) نعم الراوي كسر

اليد وصبلي فتح الراس ثم

انهى أي فرع دل على نسبة

بقيت معهم الصرع) وولم

رأيت ليدري (فرجعت) أي

التي هي بسبب (الرجع) (قُتِلَتْ)

لهم (ولم يرد له) كذا أبو

ذر والوقت بالسرار مرقي

ولكر عمر لصبي من تواحدة

ولسم كلوا لفتي التفسير

دثروى قال الزركشي وهو أنسب

بترجمه فأنزل الله تعالى (ولا يوبى

ذو الوقت الأصلي عروجل

بل قوله تعالى (يا) (بالدثر)

أنا سله وتلقا والتقدير

والتبريل بمعنى واحد والمص

ياهم الدثر يشبهه وعن عكرمة

الدثر بالنبوة وأعجبهما (قم

فأنشد أي خذ من العذاب من

لم يؤمن بك وفيه دلالة على أنه

أمر بالاندراج بترجمه

الفتادة ما يكره هو في أوله مني لما يسم فاعله قال ابن رسلاني في شرح السبق

والحديث يدل على كراهة الدثر الجدراني تسمها وهو والسماع المثلثة كره فتادة

أولاً يؤتى ما في الحديث من قوله تعالى (ولا يوبى ذو الوقت الأصلي عروجل

بل قوله تعالى (يا) (بالدثر) أي خذ من العذاب من لم يؤمن بك وفيه دلالة على أنه

أمر بالاندراج بترجمه

الفتادة ما يكره هو في أوله مني لما يسم فاعله قال ابن رسلاني في شرح السبق

والحديث يدل على كراهة الدثر الجدراني تسمها وهو والسماع المثلثة كره فتادة

أولاً يؤتى ما في الحديث من قوله تعالى (ولا يوبى ذو الوقت الأصلي عروجل

بل قوله تعالى (يا) (بالدثر) أي خذ من العذاب من لم يؤمن بك وفيه دلالة على أنه

أمر بالاندراج بترجمه

الفتادة ما يكره هو في أوله مني لما يسم فاعله قال ابن رسلاني في شرح السبق

والحديث يدل على كراهة الدثر الجدراني تسمها وهو والسماع المثلثة كره فتادة

أولاً يؤتى ما في الحديث من قوله تعالى (ولا يوبى ذو الوقت الأصلي عروجل

بل قوله تعالى (يا) (بالدثر) أي خذ من العذاب من لم يؤمن بك وفيه دلالة على أنه

أمر بالاندراج بترجمه

الفتادة ما يكره هو في أوله مني لما يسم فاعله قال ابن رسلاني في شرح السبق

والحديث يدل على كراهة الدثر الجدراني تسمها وهو والسماع المثلثة كره فتادة

أولاً يؤتى ما في الحديث من قوله تعالى (ولا يوبى ذو الوقت الأصلي عروجل

بل قوله تعالى (يا) (بالدثر) أي خذ من العذاب من لم يؤمن بك وفيه دلالة على أنه

أمر بالاندراج بترجمه

الفتادة ما يكره هو في أوله مني لما يسم فاعله قال ابن رسلاني في شرح السبق

والحديث يدل على كراهة الدثر الجدراني تسمها وهو والسماع المثلثة كره فتادة

أولاً يؤتى ما في الحديث من قوله تعالى (ولا يوبى ذو الوقت الأصلي عروجل

بل قوله تعالى (يا) (بالدثر) أي خذ من العذاب من لم يؤمن بك وفيه دلالة على أنه

أمر بالاندراج بترجمه

الفتادة ما يكره هو في أوله مني لما يسم فاعله قال ابن رسلاني في شرح السبق

والحديث يدل على كراهة الدثر الجدراني تسمها وهو والسماع المثلثة كره فتادة

أولاً يؤتى ما في الحديث من قوله تعالى (ولا يوبى ذو الوقت الأصلي عروجل

بل قوله تعالى (يا) (بالدثر) أي خذ من العذاب من لم يؤمن بك وفيه دلالة على أنه

أمر بالاندراج بترجمه

الفتادة ما يكره هو في أوله مني لما يسم فاعله قال ابن رسلاني في شرح السبق

والحديث يدل على كراهة الدثر الجدراني تسمها وهو والسماع المثلثة كره فتادة

أولاً يؤتى ما في الحديث من قوله تعالى (ولا يوبى ذو الوقت الأصلي عروجل

بل قوله تعالى (يا) (بالدثر) أي خذ من العذاب من لم يؤمن بك وفيه دلالة على أنه

أمر بالاندراج بترجمه

اللاتان: اما انه مسبب واقصر

عن الادوار لان التبشير انما يكون لمن دخل في الاسلام ولم يكن اذ لم يس دخل فيه (لوقوله لرب) أي ان كان (فاهجر) زاد الاربعة الائمة وة او ضمنا تفسير هذه الائمة في كتابنا في بيان في مقاصد القرآن (يحيى) بفتح الحاء وكسر الميم أي بعد نزول هذه الائمة نثر (اوحى) أي نزوله وفيه متابعة للتعبير عن تأخره باقتور ذلك نسبة الى انقطاع كل فيوصف بالضر وهو البرد (وتابع) وعن الكشميني وواتر وهما يعني ونعلم يكتب بحسب لانه لا يسنم الا لاسمقر والدرام والتواتر هو يحيى النبي يتلو بعضه بعضا غير مختل وخرج المصنف حديث الباب في التارخ عن عائشة ثم عن جابر وزدني بعد قوله فتابع في عروة وماتت حديث قبل ان تدرش الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأيت ملائكة تحت أي في الجنة من قبلي تزور لاصطفاه ولاصاف ورواه هذا الحديث كلهم مديون واخرجه البخاري في ادب والتدبير ومسلم ايضا فيه (وعن ابن عباس رضي الله عنهما) وعمر عبد الله الحبش ترجمان القرآن ابو خلفاء واحد اعبادة الاربعة المتوفى بعد ان يحيى لاطا سنة ثمان وستين ورواه ابن احمد ورواه سنة

انما قال في يستحي بها واحد يتبدل على المنع من قننه الحاسبة في الموارد والظل ر قارة الطريق لما في هذه من الاذية للمسلمين والبرازة سبق ضبطه في باب الابعاد ر استأورد المراد بملوارد البخاري والطريق الى الماء واحد هامورد والمراد بمسارعة الطريق أعلاه سمي بذلك لأن المارين عليه يقرعون بهما لهم وأرجلهم قال ابن وسلان واراد بالظن الموضع الذي يستظل به الناس ويتخذونه مقبلا ونزولا لا كل ظل (وعن

عنه بن المغيرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبول أحدكم في مسجعه ثم يترضاخه من عامه الوسواس منه رواه النسائي لكن قوله ثم يتوضأ به لاحد أو أبي داود فقط) قال الترمذي حديث غريب وأخرجه الضحاقي المختارة بنحوه قوله في مسجعه يستسقم المختل سمي باسم الحميم وهو الماء الحار الذي يغسل به ر أطلق على كل موضع يغسل فيه وان لم يكن الماء حارا وقد صرح في حديث آخر بذكر المغسل ولغظه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يغتسل أحدا في يوم أو يبول في مغتسله أخرجه أبو داود والنسائي ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجهول وجهالة احاديث لا تضر قوله عامة الوسواس هو بكسر الواو الاولى حدث النفس واللباطان بما تقع فيه وأما بقصها فاسم للشيطان والحدث يتبدل على المنع من البول في محل أو غسل لانه يبقى أثره فاذا انتضخ الى الغتسل شيء من الماء بعد وقوعه على محل البول نجسه فلا يزال عند مسامرة الاعتقال متغلا لذلك فيغتنى به الى الوسوسة التي على صلى الله عليه وآله وسلم بها وقد قيل انه إذا كان يبول مسلًا: فذيقه فلا راحة توريط انتهى بهلة اقضاء المنهى عنه الى الوسوسة يصح قرينه لصرف المنهى عن التحريم الى الكراهة (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل أن يبال في الماء اراكد ر واد جدوسم ر والنسائي وابن ماجه) قد تقدم الكلام على الحديث في باب بيان زوال تطهير الماء وفي باب حكم الماء فليرجع اليهما

• (باب البول في الاواني معاجه) •

عن أمية بن ربيعة عن أمها قالت كنت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عذبان فتسر برديول فيه فبال في روه أبو داود والنسائي الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم ورواه أبو ذر الهروي في مسنده ورواه الحسن بن حسين في مسنده والحاكم والدارقطني والطبراني وأبو نعيم من حديث أبي مالك النخعي عن الأسود بن قيس عن نبيح الهزري عن أم أيمن قالت قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الليل الى خافرة في جانب البيت فقال فع: فقت من الليل وأنا أعطشة فشربت ما فيها وأنا لا أشعر فلما أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أم أيمن قومي فاهريقي فاني تلك الشاة قلت نداء فشرته قالت فصنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت فواجده ثم قال أما والله لا يصعب بطنك أبدا ورواه أبو أحمد العسكري بلفظ لن تستسكي بطنك

في البخاري ما شاهدت وسبعة
عشر حديثا (في قوله تعالى)
ولا يصلي عليه رجل (لا تحركه)
أي أدركت (سألت تجعله)
قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم مع الجمن
التزبل) القرأ في قوله عليه
(شدة) والمعالجة بمحاولة الشيء
بمشقة (وكان) صلى الله عليه
وآله وسلم (عما) أي دعي كما
قاله في الصابيح (بحرك) زاد
في بعض الأصول به (ثقبه)
بالتثنية أي كثره أما كان
بذلك قاله القاسمي عاص
كالسرسل وكن يكثر من ذلك
حتى لا ينسى ولعلالة الوحي
في لسانه وقال الكرماني أي
كان العلاج فاشتا من تحريك
الشفتين أي مبدأ العلاج
منه أو ما يعني من الموصولة
وطلت على من يعقل مجازا
أي وكان ممن يحركه وتفسيره بان
الشدة حاصلة قبل التحريك
ووجب بأنهم وإن كان كذلك
الأنها لم تظهر لا بصره
الشفتين أذهى أمر باطن
لا يدركه الرق إلا به قال سعيد
ابن جبير (فقال ابن عباس)
رضي الله عنهما (فأنا حرهما)
أدشقتي (لك) كذا في أربعة
وفي النسخة اليونانية لكم
(ما كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يحركهما)
والجاء هذه في قوله فأنزل الله
به نرضه بالقائه وقائمه تزيادة

وأول ما كثر ضعيف وتبع لم يلق أم أيمن ولم طريق أخرى رواها عبد الرزاق عن ابن جريح
أخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في قدح من عسلان ثم يضع تحت
سريه ثم يأخذ القدر ليس فيه شيء فقال لامرأة يقال لها بركة كانت تخدم أم حبيبة
جاءت معها من أرض الحبشة أين البول الذي كان في القدر قالت شربته قال بركة
يا أم يوسف وكانت تكفي أم يوسف فصارحت حتى كان مرضها الذي مات فيه
والحديث يدل على جواز أعداد الأيتام لقبول فيها بالليل وهذا مما لا ينبغي خلافه
قوله من عسلان هو يرفع العين للمهجة وسكون الهمزة المشددة التثنية طول النحل
الواحدة عسلانة وفي القاموس كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عسلانة
يبول فيها بالليل انتهى (وعن عائشة رضي الله عنها قالت يقولون إن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أوصى إلى على أنه دعي بالظن ليعرولها فاختفت نفسها وما شعرت فإلى من
أوصى رواه النسائي في المغتصب أي أنكرت وقتلت) الحديث أخرجه الشيخان أيضا من
حديث الاسود بن زيد قال ذكروا عند عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين عليا بنى
الله عنه كان وصي الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت هي أوصى إليه وقد كنت
مسندته إلى صدرى فدعا بالظن فلقد اغتصبت في حجرى وما شعرت أنه مات ففنى أوصى
إليه ثم إذا اغتصبت هو كما ذكر المصنف الاتهام والانسكار وانرا بقوله في رواية
الصحيفة اغتصبت أي استترخت فأنفت اعزازا والحديث سابقه المصنف فلا بد له
على جواز البول في الأيتام مؤيد به الحديث الأول لما كان فيه من التسلل وإنه
وقع في حال المرض وليد كالمصنف الحديث هذا في الوصايا كغيره حتى يحيل الكلام
عليه إلى هذا لا رواه تكرار وصاية أم المؤمنين على المهوم من استبصار أم المؤمنين
لا يدل على عدم خبرهم وعدم وقوعهما من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الوقت
انخلص لا يدل على عدم المطلق وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة مستندة لما
سأل عن ذلك بعض العلماء

باب ما جازى البول قائما

(عن عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بال
قائمة لا تعد قوما ما كان يقول الأبا لسا رواه الخمسة إلا أبا داود وقال الترمذي هو
أحسن شيء في هذا الباب واضح) قال الترمذي وفي الباب عن عمرو بن دينار حديث عمر
الغماري من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال رأت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وأبو بكر قائما فقال يا عمر لا تبك قائما يا بلال قائما بعد
قال الترمذي وأما نافع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف عند أهل
الحديث ضعفه أبو داود البخاري وتكلم فيه وروى جبير الله عن نافع عن ابن عمر
ما ثبت قائما منذ ألفت وهذه أصح من حديث عبد الكريم وحديث جبير في هذا غير

ورب قوله في الآية لا تحرنه
 له لان هرك الشفيع
 بالكلام المشغل على الحروف
 التي لا يحق بها الانسان يلزم
 صحتها استأنا أو اكتفى
 بالسنن وحذف المسان
 لوصوحه الاصل في الحلق
 واسل حركه القم وكل من
 انكر كسب باثني عن ذنوبه
 ما خوفن كلامه الصكرمان
 رتقه اسى بان الم زنه
 من الصكر كبره وعقلى لا
 يحق وقصر الله صمنه ل
 صمنه لان الهم امرنا
 يستل عليه اشتار وعد
 الاطلاق يقتل على الشنن
 راعى الانسان لا لعقولا عرايل
 نوس باب كذا في تقدير
 على ما يحركه فقهه
 وحده حيدر ايل ديلم
 حري الودون تقسيرا ب
 حري المبرى كلزافى سم
 سرور القامقن ربي عاتنه
 وشركه سدره سم مع
 حري قال عى عاسى
 جمعه جمع شخ امرودين
 رله صدون زرع كذا شتر
 رايات وحى لبونفيسه
 درعه جمعه هت صدونك
 ربه اسامد الجمع الى انصرم لهاز
 على حد نص ريع ابقه اى
 انت فقه زرع التل واللام
 راياتين ولابونفيسه
 رايات وابتعسا كرجعه هت
 صدونك المبرى وضع العين
 مصدرا من رايه صدونك ناعل

الرد على ما نقله من أن ذلك لا يقع بعد نزول المرقان رقدت عن أبي المومنين لى عمر
 زيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالواقعة ما هو دال على لجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش
 لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النهي عنه شيء انتهى (وعن جابر بن عبد الله
 الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول الرحمة عمار ودا بن
 ماجه الحديث في استناده عدى بن الفضل وهو مقرر وقد عرفت ما قاله الخافظ من
 عدم ثبوت شيء في النهي عن البول من قيام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد حكى
 ابن ماجه عن بعض مشايخه أنه قال كان من شأن العرب البول في قسام ويصل عليه
 ما في حديث عبد الرحمن بن جندب أنه الذي أخرجه ابن أبي وابتعسا هو غير صحيح فيه
 بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استأمنوا نهارا واليه ول بآل رسول المرأة ما
 في حديث حديثه بالفاظ مقام كما تقدم وذلك ما ذكرنا من أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم كان يمتثلهم ويتعبد كراهة استبراء بعد غسل البول في الماء فانه قد ذكر
 في حديث عبد الرحمن بن صحيح صححه له اوقفنى وغيره يدل عليه في حديثه
 رواه أبو عوانه في صحيحه الخ كما ذكرنا ما بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
 أنزل عليه القرآن يدل عليه أيضا منها ما نقله وقد روى عن جندب بن
 البول من قيام فروي عنه أنه رأى رجلا يقول قد فعلت ما فعلت فذكر
 فسمعت في إسرائيل من أنه كان إذا أفاض جذاذهم الم أول مرة ثم ذهب اعتر
 الاكثر إلى كراهة البول فأنشأوه أبو حمزة في الحديث في سنن ابن ماجه في
 والحديث صحيح وتجربى على الصواب في الصحيح متصفا هو ما لم يصح في الخياط
 وعلى مرض النجاسة فالصواب وجوده في البول في الماء وفيه في حديثه
 الكلام في الحديث الأول (وعن حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
 ساطقة قوم يدل فاقصده من ذلك ما ثبت عن جندب بن عبد الله وهو صحيح
 منعه وراه الجماعة في السباطه ملقى قربان القماء قولنا ساطقة قوم ساطقة سمعه
 منخومة بعده ما هو حديثه في الحديث والحدس تكرر في الحديث فذا غلبوا مكر
 في الغالب سمعه لا يرد في البول على الباطل صارت الى القوم ضافه احده اص
 ملكا لها الاعتدال والنجاسة وجه فذا يقع يراد من ذلك الراد في ركبها
 لجندب فها قد انزل البول في الحمار فصبه نهار قال في الحديث أو قوراءه بوقوف
 السباطه لافى صل الجندب وهو صحيح في رواية أبي بوعقه في صحيحه رقبس يحسن ان
 كور على اذم في ذلك بالتصريح وغيره أن كرهه مما يتبع كرهه أو عليه أن يراه
 اياه بذلك أو لا يكونه يجوز انصراف حال استبدون غيره لا ما لى بومين من
 أن تنهم وأوالهم وهاون كان صحيح المعنى لكنه يبعد من غير ما كان
 اختلاعه صلى الله عليه وآله وسلم فها فقال الله استعمل على جواز الكلام في حاله ول

لهول كبره والجهل بجمعه من صدره بفتح الجيم واسكان الميم وزيادة فهو موضع الاول وفي رواية أخرى ذكر الوقت وابن عساکر أيضا في الشرح كاصله جمعه باسكان الميم أي جمعه تعالى لقرآن صدره وللأصلي وحده جمعه في صدره بزيادة في (ر) قال ابن عباس أيضا في تفسيره قرآنه أي (تقرأه) بفتح الهمزة في اليونانية وقال البيهقي ثبات قرآنه في سائر وهو تعليل لهي (فاذا قرأناه) بلسان جبريل عليك (فاتبع قرآنه) قال ابن عساکر في تفسيره وقوله (فاتسعه) ولاي الوقت تتبع قرآنه فاتسعه من باب الاثنية المتعنى للسعي في ذلك أي تكون قراءته مع قرائه تابعه لها متاخرة عنها وفتحت من است أو فتحت إذا سكت واستمع للحدث أي تكون له قرآنه سائكا والاستماع أحسن من الانصات لان الاستماع له بعد الانصات السكوت ولا يلزم من السكوت الاصغاء (ثم إن) بانه قسره ابن عباس فذكره (ثم إن علينا) تقرأه وقوله غير بعيد ما اشكل عليه من ما فيه قال وهو دليل على جبريل تأخير البيان عن وقت الخطاب أي لكن لأعن وقت الحاجة وهو الصحيح عند الأصوليين ونص عليه الشافعي لما تقتضيه ثم من التواخي وأول من استدله ذلك بهذه الآية القاضي أبو بكر

وقوله إن هذه الرواية قد جئت في رواية البخاري أب قوله أنه كان بالإشارة لا بالنظر فيه يتم الاستدلال فانه الحافظ وقد استشكل بأن قرب حذيفة منه بحيث يسمع كلامه ويقوم إشارة بحالهما ومن عاده من الابعاد عند قضا الحاجة عن عين الناظرين وقد يجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مشغولا بصالح المسائل فلهذا لم يلق عليه المجلس حتى احتاج إلى البول فلما بعد التضرر وقيل فعل ذلك لبيان الجواز وقيل أنه فعل ذلك في البول وهو أخف من الفاظ الاحتياجه في زيادة تكشف لما يقتضيه من الزمجة رقبته إن العرض من الابعاد للتضرر وهو يحصل بارتخاء الدليل والدقوس استراحت الحديث يدل على جواز البول من قيام وقس على الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله عليه لا يسلم ما يقع كان بها أو وجع كان به وقد روى الخطابي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فاتحان من جرح كان بابضه ويحمل قول عائشة رضي الله عنها على عدم حال العذوة لما مضى ما تحت الركبة من كل حيوان وقد روى عن عائشة أنها قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لرجل الصلح بالبول فاتحان من كان به إذا لم يجمع الصلح وقدرت تضعيف الدار فطفي واليه في الحديث أبي هريرة في الحديث الأول من هذا الباب

باب وجوب الاستصحاب في الروايات

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا ذهب أحدكم براحة فطأه ثلاثه أحجار فانه يخرج من عذره وأحد القناتي وأبو داود والدارقطني وقال سناده صحيح حسن الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وأبو حنيفة أبو داود والدارقطني وغيرهما من حديث أبي هريرة وهو يدل على وجوب الاستصحاب ثلاثه أحجار وقد استدل القاضي بانه من المتعنى عن استعمال القناتي قال في البصائر استحباب ثلاثه أحجار مشروغ اجاعا وقوله فانه يخرج من عذره أي تكفيه وهو دليل على كفاية الحجارة وعدم وجوب الاستصحاب بالمال واليه ذهب الشافعية والخنفية وبه قال ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وابن المسيب وعطاء وسأى الكلام في ذلك في باب الاستصحاب ما إن شاء الله تعالى (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بقرين فقبل أنهما يعذون وما يعذنان في كبرهما فحدهما فكان يستقرن بينهما ما لا تعرف كان عذرا فيهم فرواه الجماعة وفي رواية أخرى: والثاني يمد يديهما في كبر ثم غاب إلى كاه أحدهما وذكر الحديث) قوله: ثم إنهما به بأن أعاد التضرر في القبرين مجازا ولما من فمحا بجملة لا يستقر فثابت من فوق الأولى نوحه والثانية مكسورة وهو هكذا في كذا الروايات فانه إن جرح في شئ فخرج في رواية مسلم وأبي داود يستقرن بينهما كذا بعدهما في ثم هو في رواية ابن عساکر يستقرن بمحلهما كنه من الاستصحاب فلي الرواية الأولى معنى الاستصار

ابن الطيب يتبعوه، وهذا لا يتم إلا
على قائل البيان بتبيين المعنى
وهو ما حصل على أن المراد استقرار
حفظه بظهوره على لسانه فلا
قال الأسدي يجوز أن يراد
بالبيان الاظهار لبيان الجملة
ويؤيد ذلك أن المراد جميع القرآن
و الجملة بعضه والاخصاص
لبعضها الامر المذكور دون
بعض وقال أبو الحسن البصري
يجوز أن يراد بالبيان التوضيح
والاخصاص حواش تأخير البيان
الاجالي فلا يتم الاستدلال
وتعقب باحتمال اوجه المعنيين
الظهار والتفصيل وغير ذلك
لان قوله بأنه جنس مضاف فيهم
جميع أصنافه من اظهار وتبيين
أقسامه وما يتعلق بهم من
تفسير وتفسير ونسخ وغير
ذلك وهذه الآية كقوله تعالى
في ورقه ولا تغير بالقرآن من
قلنا بعضي البك وحيه فهاه
ع. الاستبجال في تلي الوحي من
الله وما ساقته في القرآن حتى
يتم وحيه فكان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك اذا
ناه تجبريل ملك الوحي الفضل
به على سائر الملائكة استمع فإذا
انطق جبريل عليه السلام
قرأ التلي صلى الله عليه وآله
(و لم يقرأ) وفي رواية يقرأ اى
القرآن وفي رواية كما كان يقرأ
وا اصل ان الحلة الاولى جمعه
في مدونة الثانية تلاوته والثالثة
تدبره وابضا هو رواته هذا

أن لا يجعل منه بين بولسرة يعنى لا يحفظ منه فتوافق الرواية الثانية لانهم المتفرق
وهو الابدان وقد وقع عندنا فيهم كان لا يتوق وهو مفسر للمراد وأجابه عنهم على
ظاهره فقال معناه لا يستمر عورته وضف لان التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل
الكشف بالسبحة واطرح اعتبار البول وسياق الحديث يدل على ان البول بالفسحة
الى عذاب القبر خصوصية فالحل على ما يقضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية
أولى وقد ثبت من حديث أبي هريرة مرفوعاً كثر عذاب القبر من البول أى بسبب ترك
التصرم منه وقد صححه ابن خزيمة وسأقي حديث ترمذه من البول فان عامة عذاب القبر
منه قال ابن دقيق العيد وأيضاً فان انظمتين لما أضيفت الى البول وهى : ابتداء انفاية
حقيقة أو ما يرجع الى معنى ابتداء انفاية بحجزة متعقبة نسبة لاستمرار الذى علمه سبب
العذاب الى البول يعنى ان ابتداء اصيب عذابه من البول واذا حللناه على كشف العورة
زال هذا المعنى قوله من ولعده الرواية ترمذه من حل لبول على العموم واستدل
به على نجاسة جميع اوال الحيوانات وقد سبق الكلام على ذلك في باب الرخصة في بول
ما يؤكل لحمه قوله يعنى بالنعمة قال النووي هى نقل كلام الفقيه بقصد الانفراد وهى
من اقباع التبايع وتعبه الكرماني فقال هذا لا يصلح على قاعدة القهها قائم بقول
الكبير وهى الموجبة الحسد ولا حدى على المشي بالنعمة وتعبه الحافظ بأنه ليس قول
جميعهم لكن كلام الرافي يشعر برجه حيث حكى في تعريف الكبير وجهين
أحدهما هذا والثاني ما فيه وعيد شديد قال وهم الى الاول أميل والثاني أوثق لما ذكره
عند تفصيل الكاثر انتهى ولعل في ذلك موضع غير هذا الموضع قوله ثم قال بل
أى وانه الكبير وقد صرح بذلك الضارنى في الادبىس طريق يمينه بن جندب عن منصور
عن الامشش ولم يصرحهم مسلم وهذه الزيادة ربما قاله بن طال من ان الحديث يدل على
ان التعذيب لا يختص بالكاثر بل قد يقع على الصغار وقد ورد مثلها من طريق أبي بكر
عند أحد الطبراني وقد اختلف في معنى هذه الزيادة به قوله وما عذبان في كبير فقال
أبو عبد الملك يحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم ظن ان ذلك غير كبير فأوحى اليه في الحال
بأنه كبير فاستدرك وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخاوا النسخ لا يدخل الخبر وأجيب
بان الخبر بالحكمة يجوز تضعفه وقيل يحتمل ان الضمير في قوله واد يعود على العذاب
لما ورد في صحيح ابن جابر من حديث أبي هريرة يعذبان عذباناً يد في ذنبيهن وقيل
الضمير يعود على أحد التبيين وهى النعمة لانهم من الكاثر بخلاف كشف العورة
وهذا مع تضعفه غير مستقيم لان الاستتار للمنى ليس المراد به كشف العورة كما ذهب
وقال الداودى ان الكبير الملقى بمعنى اكبر والمثبت واحد الكاثر أى ليس ذلك
بأكبر الكاثر كالفعل متلاوان كان كبيراً في الجملة وقيل المعنى من يكبر في الصورة لان
تعالى ذلك يدل على العفة والتمسك بآمره وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما

الحديث ما بين يدي وكوفي
وبصري واسطى وفيه تابعي
عن تابعي وأخرجه البخاري
في التفسير وقضائل القرآن
ومسلم في الصلاة والترمذي
وقال حسن صحيح (وعنه) أي
عن ابن عباس (رضي الله عنه)
قال كن رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم أجود الناس)
أي كن أجودهم على الألف
أي أكثرهم جوداً والجود الكرم
وهو من الصفات المحمودة وقد
أخرج الترمذي من حديث
سعد بن زرارة أن الله جواد
الجود الحديث وفي حديث
أنس رفعه أنا أجود ولد آدم
وأجودهم بعدى رجل علم علياً
فشره له ورجل جاد بنفسه في
سبيل الله (وكان أجود ما يكون)
قال كونه (في رمضان) أي كان
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
متصفاً بالأجود متصفه كونه في
رمضان مع أنه أجود الناس
مطلقاً وقيل التقدير كان عليه
السلام أجودني يكون أو كان
جوده في رمضان أجودني يكون
لجعل الجود متصفاً بالأجود
مجاز كقولهم شعر شاعر وفرد
الجله الإشارة إلى أن جوده عليه
السلام في رمضان يفوق على
جوده في سائر أوقاته (حين يلقاه
جبريل) عليه السلام أذني
ملاقاته بزيادة ترقية في المقامات
وزيادة اطلاع على علوم الله
تعالى ولا جامع مدارسة القرآن

أولى عقاد الحقائق وهو عند الله كبير وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز
كان لا يشق عليه الاحتراز من ذلك وهذا الأخير جزم به البخاري وغيره ووجه ابن
دقيق العيد وجاعة وقيل ليس بكبير مجردة وانحصار كبير بالموالاة عليه ويرشد
إلى ذلك السياق فإنه وصف كلامهما بغير دليل على تجرد ذلك عنه واستقراره عليه لا يتأتى
بصفة المضاربة بعد كان ذكره عنه في القبح والحديث يدل على نجاسة البول من
الإنسان ووجوب اجتنابه وهو اجتناع وبطلان بضائع عظم أمره وأمر النجاسة
ونهم من أعظم أسباب عذاب القبر قال ابن دقيق العبد وهو محمول على النجاسة
شجرة فإن النجاسة إذا اقتضى تركها لمفسدة تتعلق بالغير أو فعلها انصبحت مفسدة
المفسد بتركها لم تكن ممنوعة كما تقول في الغيبة إذا كانت للنجاسة أو دفع المفسدة
لم تنع ولأن شخصاً مطلقاً من آخر على قول يقتضي اشتغال ضرر بإنسان فادخل إليه
ذلك القول أحترز عن ذلك الضرر لوجوب ذكره لانه انتهى والحديث أيضاً يدل على إثبات
عذاب القبر وقد بينت الأحاديث المتواترة بأسماء شذلاف بعض المعتزلة في ذلك من
الاباطيل التي لا تستدلها إلا بمجرد الهوى (قاعدة) يعرف اسم المقبورين ولا
أدركه أو الظاهر أن ذلك كان على من الرواة قصد التبرع عليهما وهو عمل مستحسن
ويجوز أن لا يبالغ في التفسير عن نجاسة من وقع في حقته ما يذهب وما يحكم القراطي في
التدكير وضمنه أن أحدهما مدبر معاذ فقال الحافظ أنه قول باطل لا ينبغي ذكره إلا
مقروناً بما يسهل على اطلاع الحكاية المذكورة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
حضر دفن مدبر معاذ كائناً في الحديث الصحيح وامتناع المدبرين في حديث
أبي أمامة عند أحدهما صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم من دفنتم اليوم ههنا فدل على أنه
يخصمهم وما وقد اختلف في المقبورين فقيل كانا كافرين وبه جزم أبو موسى المديني
واستدل به وقع في حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر على قبرين من بني النضير
لمكان إغفالهما وفي استناد ابن لهيعة وجزم ابن القطراني شرح العدة بأنهما كانا
مسلمين قال لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بصفين العذاب ولا ترجاه لهما ولو كان
ذلك من خصائصه لنبهه كما في قصة أبي طالب قال الحافظ الظاهر من مجموع طرق
حديث الباب أنهما كانا مسلمين في رواية ابن ماجه مر بغير بن جديين فأتى كونهما
في الجاهلية وفي حديث أبي أمامة عند أحدهما صلى الله عليه وآله وسلم مر بالبيع فقال
دفنتم اليوم ههنا كما تقدم فهذا دليل على أنهما كانا مسلمين لأن البيع مفسدة
المسلمين قال أبو زيد مافي رواية أبي بكر عند أحد الطوائف باسناد صحيح بعضان
وما بعد أن في كبير وبلى وما بعد ثبوت الألف والياء والبول فهذا الحصر يتق كونهما
كانا كافرين لأن الكافر يمسب على كفره بلا خلاف قال وأما ما احتج به أبو موسى
فهو مذهب كما عترف به وقد رواه أحد باسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه ذكر سبب
التعذيب فهو من تخيل ابن لهيعة انتهى ملتصقاً من القطع (وعن أنس رضي الله عنه

(وكان جبريل يلقاه) اي الذي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وجوز الصكر ما في أن يكون
 النعيم المرفوع للقي والمصوب
 لجبريل وريح الاول العنق
 اقترنه قوله حين يلقاه جبريل
 في كل ليلة من رمضان فدارسه
 القرآن فجميع ما ذكر من
 رمضان ومداينة القرآن وملافة
 جبريل يتضاف جوده لان
 الوقت موسم الخيرات لانهم
 اقبل على عبادته بوقته على غيرة
 وتجاهلادرسه بالقرآن لكي يقرر
 عنده ويرسخ آتم رسوخ فلا ينساه
 وكل من هذا الشار وعده تعالى
 لرسوله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم حيث قال المستقرئ فلا
 تنسى وفي الفتح الحكمة منه ان
 مداينة القرآن تجدد له العهد
 بيزيد حتى النفس والغنى سبب
 الجود والجلود في الشار اعطاه
 ما ينبغي لمن يذيق وهو اعم من
 الصدقة ٨١ وقال الطيبي فيه
 تخصيص بعد تخصيص على سبيل
 الترقى فضل اولاجود مطلقا
 على جود الناس كله ثم فضل
 ثانيا جود كونه في رمضان مطلقا
 ثم شبه جوده بالريح فقال
 (فارسل الله اجدود بالظهير من
 الريح المرسلة) اي الملقطة يعني
 انه في الاسراع بالجلود اوسع من
 الريح وعبر بالمرسله اشارة الى
 دوام هبوبها بالرجة والى عموم
 النفع بجوده عليه الصلاة
 والسلام كما تم الريح المرسلة

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه
 رواه الدارقطني الحديث رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عنه
 وجميع ارساله وتقول عن أبي زرعة انه المحفوظ وقال أبو حاتم روى ثامن حديث ثمانية عن
 أنس والصحيح ارساله ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة وفي نسخة ولما لم
 وابن ماجه واحدا كثر عذاب القبر من البول قال الحافظ في ابوغ المرام وهو صحيح
 الاسناد انتهى واعلم أبو حاتم فقال ان دفعه باطل وفي الباب عن ابن عباس رواه عبيد بن
 جديقه سنده والحاكم والطبراني وغيرهم واسناده حسن ليس فيه غبار يبيح الضعاف
 وفيه لين ولفظه ان عامة عذاب القبر بالبول فتزهدوا منه وعن عباد بن الصامت في
 مسند البزار ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البول فقال اذا مسك
 ثيقي فامسكه قال اظن ان من عذاب القبر واسناده حسن وقال سعيد بن منصور حديثا
 خالدا عن يونس بن عبيد عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعزوا
 من البول فان عامة عذاب القبر من البول ورواه ثقات مع ارساله ويؤيد الحديث
 ما ثبت في الصحيحين وغيرهما في الحديث الذي قبل هذا قوله تنزهوا من البول التزهد
 البعد قوله فان عامة عذاب القبر منه عامة الشيء مطلقه والمراد انه أكثر أسبابه
 والحديث يدل على وجوب الاستئذان من البول مطلقا من غير تشديد بحال الصلوات اليه
 ذهب أبو حنيفة وهو الحق لكن غير متباعد كرم استئذانهم فانه
 تخصيص بغير تخصص وقال مالك ازالته في غيروا الصلاة ليست بفرض واعتزله
 عن الحديث بان صاحب القبر اذا عذب لانه كان يقول البول يسيل عليه فيصلي بغير طهور
 لان الوضوء لا يصح مع وجوده هو تشديد يدل عليه دليل وقد امر الله بظهرها ثياب
 ولم يفيد بهالة مخصوصة

باب النهي عن الاستعانة بدون الثلاثة الاجزاء

(عن عبد الرحمن بن يزيد قال قيل لاسلمان عليكم نبيكم كل شيء حتى انما قال سلمان
 اجل ثم ما انما نستقبل القبلة بفائط او بول او أن نستقي باليمين وأن يستقي أحدهما
 بأقل من ثلاثة اجزاء وأن يستقي برجيع أو بعظم رءوسهم وأبوا دود والقرن)
 اما الاستقبال بالفائط والبول فقد تقدم الكلام عليه في باب نهى المتقي عن استقبال
 القبلة وأما الاستقاء باليمين فقد تقدم أيضا طرق من الكلام عليه في ذلك الباب قال
 النووي قد أجمع العلماء على انه نهى عنه ثم الجاهل على انه في تفرقه وأدب لانه نهى عنه
 وذهب بعض أهل الظاهر الى انه امرهم قال وأشار الى تحريم جماعة من أصحابنا ولا
 تعويل على اشارتهم قال قال أصحابنا ويستحب أن لا يستعين باليسار يعني في شيء من
 أحوال الاستئذان الا عند رداء الاستنجاء بماء يميني ومصحح اليسرى وإذا استنجى
 بجبر فان كان في الدرر مع ساره وإن كان في القبيل وأمكنه وضع الحجر على الارض

جميع منب عليه وفيه جواز
المباقة في التسمية وجواز تسمية
المعزى بأغصون لتقرب انهم
سماهيه وذلك انه أثبت أولا
وصف الاجودية ثم أراد أن
يصفه بازيد من ذلك فسميه جوده
بل في المرسلة بل جعله أبلغ منها
في ذلك لأن ربح قد تسكن وفيه
استعمال أفعل التقصير في
الاستناد الحقيقى والمجازى من
الجود منه على الله عليه وسلم لم
حقيقة ومن الربح مجاز فسماه
استحجار ثم ربح جودا باعتبار
مجيئ بانخير وحذا وان كان لا
يتغير به المعنى المراد من الوصف
بالاجودية انه تفرقه بالمباقة
لأن المراد وصفه بزيادة لاجودية
على الربح مطلقا وحده
المدامسة ليكون ذلك في
عرض الثرى على من هو أقط
منه والاجتماع عليه والاكثر
منه وقال الكرماني تصريد
لنظرة وقال غيره تصريده
وقعب ياب احفظ كتابه
لهو الزيادة فيه فحصل معنى
البحال وأنه يجوز أن يدل
رمضان من غير إضافة وغيره
بما يظهر بالتأمل وفي هذا
الحديث القديس والاخبار
والعلمة والحويل وفيه عدد
من المرازقة وأخرجه الجري
أيضا في سنة النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ونصائل القرآن وبه
الخلق وسلم في هذا مثل النبوة قال
إلتورى في الحديث قوله منها

أو ينقصه حيث يتأى مسحه أمسك الذي كرساه وصححه على الخروان لم يحسنه
وخطر على حل الخرج له منه وأمسك الذي كرساه وصححه على الخروان لم يحسنه
لسواب قال وقال بعض أصحابنا يأخذ الخرج مساره والذي كرساه ويصح ويحرك
ينسرى وهذا ليس بصحيح لأنه غير المذكور من غير ضرورة قد نسي عنه ثم إن في التمسى
عن الاستحجار باليمن تنبها على أكرامها وصائبها عن الاقدار ونحوها ٨١ والحاصل انه
قد ورد التمسى عن مس الذكر باليمن في الحديث المتفق عليه وورد التمسى عن الاستحجار
اليمين في هذا الحديث وغيره فلا يجوز استعمال اليمين في أحد الأمرين وإذا دعت
الضرورة الى الاستناع لم يأت أحدهما استعمالها فاضى الحاجة في أخف الأمرين في نظره
وأما التمسى عن الاستحجار باقل من ثلاثة أحجار فقد ذكرنا في باب التمسى المختل عن استقبال
أسنله الروايات الواردة في هذا المعنى وذكرنا هناك طرفا من فقه هذا الجمله فليرجع اليه
وقد قال بعض أهل الظاهر ان الاستحجار بالخمر معين لصحة على الله عليه وسلم علمها لم يعلمها
فلا يجوز غيره وذهب الجمهور الى أن الخمر ليس متعينا بل تقوم الخمر على الخشب وغير
ذلك مقامه قال التوروى قد يكون له مفهوم كما في قوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم من املاق
ويدل على عدم تعين الخمر به على الله عليه وآله وسلم عن العظم والعرو والرجيع ولو كان
متعينا لنتهى عما هو مطلقا على الجمله بكل جامد طاهر من بل للعين ليس له سعة يجوز
الاستحجار به وأما التمسى عن الاستحجار بجميع أو يعظم فقد ثبت من طرق متعددة
والرجيع الورث وفيه تسمية على التمسى عن جنس الجنس فلا يجوز الاستحجار بجنس
أو متغير وقد ذهب المنة والسافى وأصحابه الى عدم اجزاء العظم والورث وقال أبو
حنيفة بذكره ويجزى اذا تصدق نصف العظام وهو يحصل بما ويدر الاول ما أخرجه
الدارقطنى وصححه من حديث أبي هريرة وفيه انه لا يطهران والتمسى عن العظم
بكونه طعام الجن كما سأل في وفيه تسمية على جميع المطعومات ويلحق بها المحترمان
كجزاء الحيوانات ورواى كتب العلم وغير ذلك فقولنا الخمر انتهى الصدرة قال في
انقساموس خرى لسمع خرو خروا وبكسر وخروا على والخمر في العظم الصدرة
عن الخمر فافترأ الممدودة فقط المذكورة في الحديث بوجه علمكم الخ المراد بها
لنعل نفسه لا الخارج في نظر في تصديره (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا استحجار أحدكم فليحجر ثلاثا رواه احمد وعنه ابن ماجة
عليه وآله وسلم قال من استحجر فليحجر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا يخرج رواه احمد
وأبو داود وابن ماجة الحديث الاول فيه ان لهمة وقد أخرجه أيضا الضياء ابن أبي
شيمه ورواه النسائي في شيخ الزهرى وابن مسعود في المعرفة والطبرانى من حديث أبي
يعقوب بن يحيى الثاني عن أبيه بن أخى بن شهاب عن ابن شهاب أخبرني خالد
بن السائب عن أبيه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا تقطع الرجل فليتمص
ثلاث مرات له طريق أخرى عن خالد بن السائب عن أبيه في حديث البغوى عن هبة

الحسن على الجود في كل وقت

والزيادة في رمضان وعند
الاجتماع باهل الصلاح وفيه
زيارة لصلواهل الثمرو تكرار
قل اذا كان المزد لا يكرهه
واستحب الاكثر من القراءة
في رمضان وكونها افضل من
سائر الاذكار اذ لو كان الذكر
افضل اوساوي القعدة قال
الحافظ ابن حجر وفيه اشارة
الى ان ابتداء نزول القرآن كان
في شهر رمضان ولان نزوله الى
السماء الدنيا له واحدة كان
في رمضان كما ثبت من حديث ابن
عاس فكان جبريل يتعاهده
في كل سنة فيعارضه بماتزل
عليه من رمضان الى رمضان فلما
كان العام الذي توفي فيه عارضه
به مرتين كما ثبت في الصحيح عن
فاطمة رضي الله عنها بهذا
يجاب من سأل عن مناسبة ايراد
الحديث في هذا الباب والله اعلم
باسوابه (وعنه) أي عن ابن
عباس رضي الله عنه ان
أسسنا يتنزل السنين
يكنى بالاحتلال واسمه صفر
بالمهلة ثم المحممة (ابن حرب)
بالمهلة والراء ثم الموحدة ابن
أمة واقبل النبل بغير شين
واسم له الفتح شهد الطائفة
رحمتنا وفقت عينه في الاولى
والاخرى يوم اليمومك وتوفي
بالمدينة سنة احدى أو أوردع
ولان هو ابن ثمان وثمانين سنة
وصلى عليه عثمان رضي الله عنه

واعل ابن حزم الطريق الاول بان محمد بن يحيى مجهول وأخطأ بل هو معروف أخرجه
البضاري وقال النسائي ليس به بأس قاله الحافظ وأما الحديث الثاني أخرجه أئمة
حبان والحاكم والبيهقي ومداة على أبي سعيد الخدري في الصحيح فيه اختلاف وقيل انه
صحيح قال الحافظ ولا يصح والرواية عنه مصحح الحديث وهو مجهول وقال أبو زرعة
شيخ وزكره ابن حبان في الثقات وذكره الدارقطني في الاختلاف فيه في العلل والحديث
الاول يدل على شريعة الاستجمار بثلاثة اجار ووجوبه وقد تقدم ذكر الخلاف فيه
في باب يحيى المصطفى عن استئصال القبلة والحديث الثاني يدل على الابتاء على استحبابه
وعدم وجوبه لقوله ومن لا فلا سراج قال الحافظ في الفتح وهذه الزيادة مسنة الاسناد
وقد أخذ بظاهرها القاسمية وأبو حنيفة ومالك فقالوا لا يستبرأ للمدبل المعتبر الا بئار
وناقهم الشافعي وأصحابه وغيرهم كما تقدم قالوا لا يجوز الاستجمار بدون ثلاث
ويجوز ما كثر من ان لم يحصل الاتمامها وقد أشار المصنف رحمه الله الى ما هو الحق
وهو الذي لا ح في فقال وهذا مجهول على ان القطع على وترسنة فيما اذا زاده على ثلاث جمعا
بين النصوص اه والادلة المتعاضدة قد دل على عدم جواز الاستجمار بدون ثلاث
وليس لمن جوز دليل يصلح لقلبك به في مقابلتها وبأن الكلام عليه وقد تقدم ايضا

(باب في الحاق ما كان في معنى الاجارها)

(عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الاستطابة
فقال بثلاثة اجار ليس فيها ربيع ورواه جدو ابو داود وابن ماجه وعن سلمان قال امرنا
بغنى النبي صلى الله عليه وسلم ان لا نكتفي بدون ثلاثة اجار ليس فيها ربيع ولا عظم
رواه جدو ابن ماجه) الحديث الاول رجال اسناده ثقات فانه أخرجه ابو داود عن شيخه
عبد الله بن محمد النخعي عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة عن عمارة
ابن خزيمة عن خزيمة بن ثابت والحديث الثاني هو بأصافي صحيح مسلم وقد عارضت
المتن بهذا الحديث الدال على وجوب الثلاث بحديث ابن مسعود الذي ساق وفيه
فأخذ الخبير وألقى الروثة قال العاصمي هو دليل على ان جدد الاجار ليس بشرط لانه
قد قلنا في مكان ليس فيه اجار لقوله ناولي فلما ألقى الروثة دل على ان الاستجمار
بالجرن يجرى اذ لم يكن ذلك فقال ابني ثمانا ورد الحافظ وقال قد روى أحمد بن حنبل
الزيادة باسناد جيد الثقات قال في آخره فالتى الروثة وقال انه لم يركس انتهى بهجر قال مع انه
ليس فيما ذكر استدلال لانه مجرد احتمال وحديث سلمان نص في عدم الاقتصار على
مادونه ثم حديث سلمان قول وحديث ابن مسعود فعل واذا عارضنا قد تقدم القول اه
وأضاف سائر الاحاديث الناصة على وجوب الثلاث زيادة يجب المصير اليه لعدم
منافاتها بالاتفاق ولم تقع هناك منافاة فالأخذ بها متهم وقد تقدم الكلام على الحديثين
في مواضع من هذا الكتاب فلا نعيد قال المصنف رحمه الله ولولا انه أراد الجرح وما كان

(نخبره) أن أي بآذ (هرقل) بكسر الهاء ورفع الراء كلمتي وهو غير منصرف الوجه والعلة وحكي فيه هرقل بسكون الراء وكسر القاف كنفذ والاول هو الانهر والثاني حكاية الجوهري واقتصر عليه صاحب المعجب والقزاز لقبه قصص قاله الشافعي وهو أول من ضرب الدنانير وملأ الروم إحدى وثلاثين سنة وفي ملكه وفي النبي صلى الله عليه وسلم (أرسل اليه) أي إلى أبي قحافة حال كونه (في) أي مع (ركب) جمع راكب كصحب وصاحبهم أو أولي الأيول العشرة ففوقها (من قرين) من يساند الخيل أو التبعيض وكان عدد الركب ثلاثين رجلا كما عند الخيل كما في الأكليل وعند ابن السكن نحو من عشرين وعند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى محمد بن الحبيب أن أفعرة ابن شيبة منهم واعتزضه بالأسبق يسبق إسلام أفعرة فإنه أدهم انخندق فيه عدان يكون حاشرا ويسكت مع كونه مسلما (و) الحال أنهم (كلوا نجرا) بالضم والتشديد على وزن الكسر والتقصيف على وزن كلاب وهو الذي في القرع أصله جمع تاجر أي متسلبين بعنة التجار (بالشام) بالهمزة وقد ترك وقد تمخض الشيخ مع المد في الفدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) غاد يشهد

نهر وفي الاتفاق ~~بمن~~ لاستقنا العظم والروث معنى ولا حسن لتعليل النهي فهما يكونان من طعام الجن وقد صرح عنه التعليل بذلك اه وهذا الكلام هو وجه ترجمة الباب بثلث الترجمة وهو حسن

باب النهي عن الاستعجار بالروث والرمة

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتمسح بعظم أو بعرة أو واحد أو مسلم وأبو داود وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يستحي روث أو بظلم وقال انه لا يطهر روثه أو الدارقطني وقال اسناد صحيح النهي عن العظم قد تقدم في الحديث متعدد في التلويح والشرح والنهي عن البعرة ثابت في روايت جابر وغيره وقد أخرج الحديث الثاني ابن تيمية هذا اللفظ ورواه البزار بلفظ ولا تأتني بظلم ولا روث وزاد في الباب المبعث أنهم من طعام الجن وهو عند مسلم من حديث ابن مسعود وعند أبي داود والدارقطني والتسائي والحاكم من حديثه وأخرجه البيهقي موطأ وهو عند الطبراني من حديث الزبير بن شذوذ ضعيف وعند أحمد بإسناد واسع من حديث سهل بن حنيف وعند أبي داود والتسائي من حديثه ويقع وعند الدارقطني عن رجل من الصحابة وفي الحديثين دليل على وجوب اجتناب العظم والروث وعدم الاجترار بهما وقوله انه لا يطهر روثه قول أبي حنيفة الذي أسلفناه من أنه يجزئهم غسل والعلف في النهي عن العظم الزوجة المصاحبة له التي لا يكدح جاسك معها وقبل عدم خلوه في الغالب عن الدسومة وقبل لكونه طعام الجن وهذا هو الحقين لورود النص به فيطبقه سائر المطعومات وأما الروث فعلة النهي عنه النجاسة والنجاسة لا تزال بثلثها

باب النهي أن يستحي عظماء وأعماله

(عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن قال فاطلق يا داود أنا لأهمهم وأثارهم انهم وسألوه الزادة قال للمكمل كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو قرما يكون لجاوكل بعرة علف فوراكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تستعجروا بما فاتهم طعام أخوانكم رواته أحمد ومسلم) الحديث رواه أيضا أبو داود والدارقطني والتسائي والحاكم في الباب عن الزبير بن العوام رواه الطبراني بسند ضعيف وعن سلمان رواه مسلم وعن جابر عند مسلم وغيره كما سبق وقد ورد في الباب أحاديث متعددة مصرحة بالنهي عن العظم والروث فقد ذكرنا بعض طرقها في الحديث الذي قبل هذا ورواه أيضا أبو عبد الله الخليل في دلائل النبوة قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينسعد قلبه الجن أولئك من نصيبين جاؤني فسالوني الزادة فنهتهم بالعظم والروث قال وما ينبغي عنهم ذلك يا رسول الله قال أنهم لا يعبدون عظماء لا يوجدون عظماء الذي كان عليه يوم أخذوا

الثاني من المثلث وهو مذهب
الحديثية سنة التي ما فيها
أبا سنان زاد الامصلي ابن
حرب (وكتاد) أي مع كتاد
(قريش) على وضع الحرب عشرين
سنتين كافي العتوق عند ان نعم
أربع وكذا أخرجه الحاف كفي
اليوع من المستدرك والاول
أشهر لكنهم يقتضوا فزاهم سنة
ثمان (قائمه) أي أرسل اليهم
في طلب اتيان الركب فجاءه
الرسول يطلب اتيانهم فوجدهم
بغزة وكانت وجهه مغيرهم كافي
الدلائل لا يقيم قائمه وكذا
رواها ابن اسحق في المغازي عن
أبي سفيان ووقع عند المؤلف
في الجهاد ان الرسول وجدهم
بعض الشام (وهم) بالميم اي
هرقل وجاعته ولا يورى الوقت
وقد عن الكشغري والاصملي
هو (بابلية) وزن كبرياء
وبالقصر حكاة الكبرى والياء
قال البرماوى وزن اعطوا ابلاء
مثله لكن بتقديم الياء على اللام
حكاة التوروى واستقر به والياء
بتشديد اللام الثانية والقصر
حكاة البرماوى عن طبع الاصول
ورأته في النهاية والابلية
بالالف واللام كذا نقله التوروى
في شرح مسلم عن مسند أبي يعلى
الموصل واستقر به قبل معناه
من الله وهو بيت المقدس
والداه يعنى في معنى الجهاد عند
المؤلف ان هرقل لما كشف الله
عنه جنود فارس مشى من حين

يحدون روثا لا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم كل فلا يستجى أحد لا بعظم ولا يروث
وفي رواية أبي داود عن عبد الله بن مسعود قال قدم وفد الجبل على النبي صلى الله عليه
وأله وسلم فقالوا يا محمد انه أمك أن يستجى بعظم وأروثه أوجهة قال الله تعالى جعل لنا
فهارق فقال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وفي استلذه اسمعيل بن عباس
والحديث قد تقدم الكلام على فقهه في مواضع قال المستدرج انه وفيه شبهة على
النهي عن اطعام الدواب للصائفة ١٥ لان تعطيل النهي عن الاستجمار بالبركة بكونها
طعام دواب الجبل يشترط ذلك (وعن أبي هريرة انه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اداوة ملو صومعوا حايته فيصافق يتبعها قال من هذا قال انا أبو هريرة قال ابني
أعجبا واستغفرها ولاتاتني بعظم ولا برؤة فأتيت بها جارا احلها في طرف قوي حتى
وضعت الى جنبه ثم انصرفت حتى اذا مرغ مشيت فقلت ما بال العظم والروث قال هما
من طعام الجبل وانه أتاني وفد من قيسيين ونم الجبل فسالوا الزاد فدعوت اقبلهم أن
لا يمر وبعثهم ولا يروثه الا وجدوا عليها طعاما رواها البخاري الحديث هكذا
البخاري في باب ذكر الجبل وهو اثم مما ساق في الطهارة وأخرجه البيهقي من الوجه الذي
أخرجه منه معطو لا قوله ابني أعجبا بالوصل من الثلاث أي اطلب لي يقال بفتح التاء
أي طلبتي وفي رواية القطع قال أبينك الشئ أي اعتكك على طلبه والوصل انب
بالساق كذا في الفتح قوله استغفرها معكسورة وصاد مجع مجزوم لانه جواب
الامر ويجوز الرفع على الاستئناف ومعنى الاستغفار التضرع وهو أن يهر الشئ لطير
غبار وفي القاموس استغفره استغفره واطهر استجى قال الحافظ ومن رواها القاف
فقد حذف قوله ولاتاتني قال الحافظ كان على الله عليه وآله وسلم خشي ان أأهريرة
فهم من قوله استجى أن كل ما يزل الاثر وينق ككاف ولا اختصاص بذلك بالاجار
نفيه باقتضائه في النهي على العظم والروث على ان ماسوا هم ايجزى ولو كان ذلك مختصا
بالاجار كما يقوله بعض الحنابلة والظاهر لم يكن لخصيص هذين النهي معنى وانما
خص الاجار بالذكرة لوجودها قوله هما من طعام الجبل قال الحافظ الظاهر من
هذا التعليل اختصاص المنع بهما والحديث قد تقدم الكلام على فقهه

باب ما لا يستجى به للصائفة

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال أتاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتاني فاحرفي ان
أتية بثلاثة اجار فوجدت جبر من القس الثالث فلم أجد فاحذت روثه فأتيت بها
أخذها طير من وأتني الروث وقال هذه وكس رواها أحمد والبخاري والترمذي والشافعي
وزادها أحمد رواية الثاني (بجبر) قوله فلم أجد فاحذت روثه فأتيت بها
البحر قوله فاحذت روثه رواه ابن خزيمة في رواية في هذا الحديث انه كانت روثه حار
وتقل التي ان الروث محض بما يكون من الخيل والبغال والحيير قوله وأتني الروث

الاب الرابع لنبه صلى الله عليه
 وآله وسلم على من يفتن
 هرقل لا قرب الله غيره
 ولا على غيره ولا على غيره
 من غير هؤلاء ولا على غيره
 يتدح في نفسه بخلاف الاقرب
 ذكر قد يقال ان اقرب منهم
 في الاجابة عن نسب قريش
 يشقى شر قارقرار و كان عدوا
 لها خوفا في عرف الناس
 لهم رفد و اية ابن اسكن قد
 هذا اقرب من نسبها و ابن عمه
 اخيه و قد وضع ذلك المصنف
 في الجهاد قوله ما عثرنا منه
 قلت هو ابن عمي قال يوسف بن
 دلكر في الركب من بني عبد
 مناف في بني هاشم
 هرقل ولا مصلي و ابن عمار
 و ثبت عن الحموي قال (نحوه)
 من و ابن أم مكتوم في بني
 ليمن في السوان و يشق عليه
 (قربوا عليه فجهدهم و تده)
 ظهره لا يصحوا ان يوجهوا
 و لتكذب ن كذب كاسر
 به الواقدي في روايته (نقول)
 هرقل (ترجمه) قل له أي
 لا مصلي في بني هاشم (نقول)
 هذا أي أمامان اعرف هذا
 الرجل أي لبي صلى الله عليه
 و آله وسلم زانا و ليس له شرة
 اقرب لاقرب العهد و يدركه
 و لا لانه معهود في اذهانهم
 (من كذبني) فتنيف أي ان
 نقل الى المذهب (نقول)
 و تدهيد قل حتى لا
 بانحنيف يتعدى الى فهو لبي

رد و تدهيد و منه جهة الحديث قال لقردي غريب و انخرجه البرار في مستند من
 حديث ابن عباس قال قلت هذه اية في كل قبيلة رجل يبعون ان يظهر و اواقه
 يجب ظهوره من سألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اما تبع الجار تالمه قال
 له را رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبع الجار تالمه قال لا يبعه الا يبعه
 و محمد بن عبد العزيز رحمه الله قال لا يبعه الا يبعه و لا يبعه الا يبعه و لا يبعه الا يبعه
 استقيم و عبد الله بن عبيد بن رواد ان رواد من طريقه ضعيف ايضا و قد روى الحاكم
 هذا الحديث و ليس فيه الا ذكره استقامه بالحق و تخرجه و لا يبعه الا يبعه و لا يبعه الا يبعه
 الرابعة بان يبع في حديثه انه كذا يبعه و لا يبعه الا يبعه و لا يبعه الا يبعه
 حديث و كذا قال الجاهلي و روى ابو داود و روى عنه و كانت ضعيفة و حديث
 باب قال الجاهلي هو يبعه و روى ابو داود و روى عنه و كانت ضعيفة و حديث
 عويم بن ساعدة نحوه و تخرجه الحاكم من طريقه ضعيف ايضا و قد روى الحاكم
 صلى الله عليه و آله وسلم في عويم بن ساعدة فقال ما هذا انطوور الذي ائنه الله عليكم به
 قال ما خرج من ارجاء و لا هو اذن الغائط الا غسل بره فقال صلى الله عليه و آله وسلم هو هذا
 و رواه ابن منبه انه كمن حديث في بنيان طلبة بن نافع قال اخبرني ابو ايوب و جابر
 بن عبد الله و انس بن مالك و استاذهم ضعيف و رواد انه رابن أبي مية و ابن نافع من
 حديث محمد بن عبد الله بن سادة روى عنه و روى عنه و روى عنه و روى عنه
 ابن حبان و روى الطبراني من حديث في امارة و ذكر ما شافني في الامم بقا اسناد
 و الحديث لعن ثوث روى عنه و روى عنه و روى عنه و روى عنه و روى عنه
 انتم الكلام عليه في باب

باب وجوب تقديمه استقامه على الوضوء

عن سليمان بن يسار قال اوسل على من ابي في الباب و صلى الله عليه و آله وسلم الى رسول الله
 صلى الله عليه و آله وسلم في الرجل يبعه و لا يبعه الا يبعه و لا يبعه الا يبعه و لا يبعه الا يبعه
 يعجل ذكره ثم يتوضا و اذ ان في الحديث قال ابن حجر منقطع و قد ساقه المصنف
 للاسالة لانه على وجوب تقديمه لاستقامه على الوضوء و ترجمه باب بثلث لان لفظة
 اشعره و اقرب و يشكل عليه ما وقع في الدار من تدهيد الامر بالوضوء على اصل قار
 اعماده و وقع في انهم و نسبة لثاني لجهروا بمكس قال ابن دقيق القيد قد يتردد
 قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات و نوا و البعض فوجد جواز اخذ الاقتصار من
 الرضوخ و قد صرح به بعضهم قال وهذا يتوقف على القول بان الواو للترتيب و هو مذهب
 ضعيف انتهى و تمت خبير به حجة لتدل ذلك البعض لا يتوقف على ما ذكره ابن دقيق
 عديم كون الواو للترتيب بل يصح على المذهب المذهب و هو ان الواو ملحق بالجمع و
 ترتيبه لا يعمد لان الواو على هذا تعدل على جواز تقديمه ما قبله الى ما بعده

من صفى هو في الدين الحديث
 وصفتي الحديث وكتب
 بأشياء يتعدى الى مفعول
 واحد . من غرائب الانفاظ
 الخفاء . الخفاء . زيادة
 تناسب الزيادة والتعريض
 وادى هذا التعريض (قال) أي أبو
 سفيان وسبق لنا قال للكرعة
 وأبى الوقت كذا هي ساقط من
 اليونانية طلقا فاعاد كل ظاهره
 وأبناها نزول الاشكال (فواقه
 لو الحياه) وفي نسخة كريمة لولا
 ان الحياه (من ان اثروا على)
 بضم اللام وكسر هاء على بمعنى
 عني أن يفتي برون عني (كذا)
 بالتكثير وفي غير النسخ وأصله
 الكذب فاعاد به لانه قبيح ولو
 على . (لكذبت عنه) أي
 لا خربت عن حاله بكنب لغني
 اياديه واصل (وأبى) الوقت وزد
 عن الحوى لكذب عليه وفيه
 دليل على أنهم كانوا يستغيثون
 الكذب امام الاخذع الشرع
 السابق أو بالعرف وقوله بانثروا
 دون قوله يكذبوا دليل على أنه
 كان واقفا منهم بعدم التكذب
 انلو كذب لا شترأ لهم معني
 عداوة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم لكنه ترك ذلك اسما
 واسمه من أن يصدقوا بذلك
 بعد ان يرجعوا فيصير غلصامي
 ذلك كذا وفي رواية ابن اسحق
 التصريح بذلك وادخله فواقه
 لوقد كذبت ما رويعي ولكنني
 كنت امرأ سدا أنكم من
 الكذب وعلمت أن أيسر ما في

وعكسه وإيقاع الامر من معاني يمكن فيه ذلك وليس مطلوب منه الاستدلال الاجواز
 التقديم والعطف بالواو الجامعة تدل عليه من دون توقف ذلك على القول بكونها
 للترتيب ويمكن أن يقال في جواب ذلك لاشكال على حديث الباب بان رواية حديث
 الباب مقبولة والروايات الواردة بالواو مطابقة في محل المعلق على المقيد ويصح استدلال
 المصنف رحمه الله وقد تقدم الكلام على الذي في باب من جاء في الذي من أبواب تذهيب
 الخباسة (وعن أبي بن كعب رضى الله عنه أنه قال يا رسول الله اذا جاءك الرجل المرائف
 يقول قال بفعل ما من انرا قمته ثم يتوضأ ويصل اخرجه من الكلام على الحديث بحله
 الفصل وسأني انظر في نسخه وعنده المصنف رحمه الله وأوردته للاستدلال به على
 وجوب تقديم الاستيفاء على الفرض لتزيمه الموضوع على غسل ما من المرائف قمته قال رحمه
 الله وحكم هذا الخبر في ترك الفصل من ذلك منسوخ زيد كرمي موضعه انتهى

• (أبواب السوان وسق القطرة) •

• (باب الحث على السوان وكتمانها كعنده) •

عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السوان مطهرة ثم
 مرسة ليرى رواه أحمد والشافعي وهو البخاري تعليقاً وخبره أيضاً ابن حبان موصولاً
 بن حديث عبد الرحمن بن أبي عتيق سمعت أبي سمعت عائشة بهذا قال ابن حبان أبو
 عتيق هذا حديث عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي ذؤانبة زل اساقط لخالص من رواية أبيه
 عبد الله عنها قال يرواه أحد بن حنبل عن عبد الله عنها وقد طول لسلك عليه في
 التلخيص قوله أبو السوان وسق القطرة قال أهل اللغة السوان بكسر السين وهو
 يطلق على الفسل وعلى العود الذي يتسوك به وهو مذكر قال النيسابوري عنه العرب
 قال الا زهرى هذا من غالب الالباب اقيصة وزكر صاحب المحكم أنه يؤنث ويذكر
 والسوان علك بالسوان وبالسوان بكسر السين وسق السوان كذا قال صاحب المحكم انه يوزن ولا يهزم
 قال النوري ثم قيل ان السوان مأخوذ من السوان ذلك وقيل من جات الابل نسلت
 أو تحاليل الزاوي في اصطلاح العلماء استعمال عودا ونحوه في الانسان ليذهب
 لصبره وغرهم هاهنا وأما القطرة فقد اختلف العلماء في المراد بها هاهنا قال الخطابي هاهنا
 أكرم العلماء الى انهم السنة وكذا ذكر جماعة غيرنا طائفة وقيل هي الذين حكا في الفخ
 عن طائفة من العلماء به جزم يؤمنهم في المستخرج قال الراغب أصل النظرة الشئ
 طولا ويطلق على لوى وعلى الاشتراع وقال أبو شامة أصل النظرة تدققا ابتداء
 ومنه فاطر السموات والارض أي ما ابتدئ خلقه من المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
 كل مولود يولد على الفطرة على ما ابتدأ الله خلقه عليه وفيه انه رضى قوله تعالى فطرة
 الله التي فطر الناس عليها والمضى ان كل أحد مولود في فطرة ولادته وما يؤيده اليه نظره

وقبله من سكان البصرة أهل النجاشة والاعراب تروى منه رواية قلتم المظهرة بكسر الميم
وفتح قال في الديوان أفتح أفصح (وعن زيد بن خالد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم

لولا أن أشق على أمتي لأسرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل لأمرتهم يا حرك عند كل

صلاة زواجر أجدوا الترمذي وصححه) الحديث يشدوا إلى كمن - حديث أبي هريرة بانطق

لفرضت عليهم السوا لمع الوضوء ولآخرت صلاة العشاء إلى نصف الليل وروى النسائي

بلفظ الأول ورواه احتجلى وأبو نعيم والبيهقي من طريق أخرى عن سعيد بن وهز ورواه أبو

داود ومسلم بلفظ لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم تأخير العشاء السوا لمع عند كل

صلاة ورواه أيضا أبو داود عن زيد بن خالد بلفظ التذوق في الخطاب ورواه البراء وأحمد بن

حديث أبي نحوه وروى البيهقي الأول أيضا الترمذي وأحمد وأبو داود وابن ماجه وابن

حبان من حديث أبي هريرة ولفظ الترمذي إلى ثلث الليل ونصفه وتطأ أحمد ابن

حبان إلى ثلث الليل ولم يشد وروى البيهقي الثانية لساق وأحمد بن حنبل عن حديث

أبي هريرة وعلقها البصري وروى ابن حبان في صحيحه من حديث عاتكة عن رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسوا لمع الوضوء عند كل

صلاة وروى ابن أبي حنيفة في تاريخه بسند حسن عن حميدة لولا راسخ على أمتي

لأمرتهم بالسوا لمع عند كل صلاة كما يتوضون والحديث يدل على تأخير العشاء إلى

ثلث الليل لولا امتناع الثاني لوجود الأول فإذا ثبت وجود الأول ثبت امتناع

الثاني وبقي التندب ومحل الكلام على هذه الجملة الصلاة أن شاء الله تعالى ويدل أيضا على

مدية السوا لمع ما ذكرناه في صلاة العشاء ويرد على من قال لا يجب السوا لمع صلاة

وقد نجي في البراءة الكه وبن مذهب الظاهرية قائلين لولا أن أشق عليهم وروى

سحق كلام النووي في ذلك (وعر أي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم دل ولان

أشق على أمتي لأمرتهم بالسوا لمع عند كل صلاة رواه الجماعة ورواية أحمد مرته

بالسوا لمع كل وضوء وللبحاري تعليقاً لأمرتهم بالسوا لمع عند كل وضوء قال يروى

نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث قال ابن منته استاده

يجمع على صحته وقال النووي غلط بعض الأئمة الكبار في عدم البحاري لمع - وهو

خطأ منه وقد أخرجه من حديث عائشة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وليس

هو في الموطأ من هذا الوجه الحديث فبينه ابن حبان عن جندب عن أبي هريرة قال

لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسوا لمع كل وضوء ولم يصرح برفعه قال ابن عبد البر

وحسنه الزرق ورواه ثنائي عن أبي هريرة قال في الباب عن زيد بن خالد عند

الترمذي وأبي داود عن علي بن أحمد عن أم حبيبة عند أحمد أيضا عن عبد الله بن

عمر وسهل بن سعد وجابر أنس عن أبي هريرة قال في الباب عن زيد بن خالد عند

ابن الزبير عند الطبراني وابن عمر وجعفر بن أبي طالب عند الطبراني أيضا والحديث

الاستفهام وفي رواية سورة آل عمران بإسقاطها وجزء ابن حبان يجوز أنه مطلقا خلافاً لخصه بالشعر قال أبو سفيان (قلت بن

ر - بحر (مك) بفتح الميم وكسر

اللام - سمع فوهذه رواية

كريمة والأصمعي وأبو الوقت

واين عسار ررواه ابن عسار

في نسخة وأبو ذر عن لكشمي

من فتح الميم - موصول ومك

فعل ماض ولان ذكر كافي الفتح

فهل كان من آياته من يكسر

من ر - ر - شهر وأرجح المعنى

في الشرح واحد (قيل لا قال)

هرقل (شرف الناس يتبعونه

أصح وهم) وعند المؤلف في

التسمية يشبه شرف الناس

بأنهم تهمرة - شرفهم ولا يرويه

فاشرف الميم اتبعوه قال أبو

سفيان (قلت) ولعل الأريفة

قلت (يل صفاؤهم) أي

اتبعوه وشرف علوا حسب

والجهد والمجدان لعلني

رقب شرف بانضم فهو شريف

رقوم شرفاوا مرأى المراد

ما اهل الضوة وانكم سيم

لا كل شريف حتى يرد مثل أبي

يكرعرو أمثالهما من اسم قبل

هذا السؤال كذا في الشعر تنقبه

المعنى بان العبر من وجزة - روا

من اهل الضوة يقول ابنه ثيان

جرى على الغالب ووقع في رواية

ابن حبان سمع من الصفا

ولسا كبر والاحداث واما ذرو

النسب والشرف فبما تبعه منهم

أحد قال الحافظ وهو محمول على

الاكثر الاغلب (قال) هرقل

(اريدون ام يتصون) - جزء

الاستفهام وفي رواية سورة آل عمران بإسقاطها وجزء ابن حبان يجوز أنه مطلقا خلافاً لخصه بالشعر قال أبو سفيان (قلت بن

يدل على أن السواء شريع واجب على شريعته عند الوضوء عند الصلاة لأنه إذا ذهب
الرجوع إلى التنبؤ كما تقدم وعلى أن الأمر للوجوب لأن كلاً من لا دخل على انتفاء التنبؤ
وجوده مذهب على انتفاء الأمر لوجود المصلحة والنفي لأجل المصلحة انتفاء الوجوب
الاستحباب فإن استحباب السواء ثابت عند كل صلاة يقتضي ذلك أن الأمر
الوجوب وفيه خلاف في الأصول على أقوال ويدل الحديث أيضاً على أن المندوب غير
أمر واجب لمثل ما ذكرناه وفيه أيضاً خلاف في الأصول من مذهبنا ويدل أيضاً على أن التنبؤ
مصلحة عليه وسلم أن يحكم بالاجتهاد لا يتوقف حكمه على الصانع لعله المصلحة سبباً
بعدمه لم يضره ولو كان الأمر متوقفاً على الصانع لكان سبب عدم الأمر منه عدم
نفسه مجرد المصلحة وفيه احتمال للبحث التأويل كما قال ابن قتيبة وهو أيضاً
يدل به مذهبنا على تحباب السواء للأصنام بعد الزوال لأن الصلاة التي الواقعة بعده
اختل تحت عموم الله فلا تتم سوى الكراهة الإبدليل يخص هذه العموم
رسالة في السلام على ذلك (ومن المقدم مرشدين آية قوله لعائشة رضي
الله عنها بأبي شي كن بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل بيته قالت يا رسول
الله أجلسه أو اجثري واتردي) الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وفيه بيان
ضعفه سواء في جميع الأوقات وسداه عنه ما به تكرر لعدم تقيده بوقت الصلاة
ولوضوء (وعن حديثه رضي الله عنه قوله كن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام
من مجلس شوص فباسوا لزراه لجماعة المرومدي راشوس فقلت ولما سألني عن
حديثه قال ذنوبهم بالسوء فاقمنا (البطل) الحديث متفق عليه من حديث حذيفة
لفظك ذنوبهم انهم يشوصه بالسوء وفي لفظهم كان إذا قام ليصلي
يشوصه بالسوء والترقب ابن مندبه هذه الزيادة وقد رواها الطبراني من وجه آخر
بلفظ ذنوبهم بالسوء إذا أقامنا البطل ورواه أيضاً النسائي كما في حديث الباب ورواه
مسلم أبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس في قصة نومه عند النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لما استيقظ من منامه في مظهرنا قد سوا كفاستل في رواية
ابن ادريس عن بكر بن زيد وفي رواية طبراني كان يستل في الليل مرتين أو ثلاثاً
وفي رواية له عن أنس بن مالك لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم إلى الصلاة
فيلبس إلا أن يلبس ثوباً أو من حديث عائشة بلفظ كان يوضع ثوباً أو وضوءه فإذا
قام أسبل ثوباً ثم استل وضوءه ابن مندبه ورواه ابن ماجه والطبراني من وجه آخر عن
بن أبي عمير أو جمعاً من كروان السكون ورواه أبو داود عن عائشة أيضاً بلفظ كان
يركب من قبل راحته ثم يستيقظ الاستوقظ قبل أن يتوضأ وفيه على يزيد في الباب عن
بن عمر عن أبيه عن معاوية بن عبد الطبراني وأسناده ضعيف عن أنس عند السبيعي وعن
أبي بريد عن أبيه عن معاوية بن عبد الطبراني وأسناده ضعيف قوله يشوص بضم المجهمة وسكون

يزیدون قل: هرقل (فهل یزید
 احدکم منکم) خطه لیسہ بعد
 آن یخلفکم بخطه بضم اوله
 ونقصه کذا فی الفتح وبقیہ
 اعمی قل: خطه یأثم
 اعانی یفتح فطو والخط بلا
 فاء یجوز دیمه بضم الدیمه
 ن فتح مافی یفتح احاد والخط
 بضم الجوز دیمه از جهات
 ضم الخاء مع اوله کما
 انعمی وفی رایة الحسوف
 ولما قل خطه بضم الدیم
 وسکون الخاء واخر جمد من
 از تدمکرب اوله خطه دیم
 اه لاسلام بل رغبتا غیره خط
 نفسی یجوز فاعلمه فله یجوز
 ای هل یزید احدکم کره
 ویدوم رض و خطه فله یجوز
 صفتی قل: رغبتا من
 الزید دیمه یخلف علی العبد
 فی مخرجت لرجع عنه بحدف
 من الخلف فی یزید (قل: هرقل
 فیه کره تمهونه وند سکند)
 علی الناس قبیر بقر بقر
 ماقرب قل یوسیف (قل
 لای وند علی السوادس
 نفس اسکتبه الی السوال و
 ائتمه بقریر الهم علی صدقه وند
 انعمه لای انتفت انقی سبب
 وایذ عتبه باسأل عن العذر
 (قل: هرقل فیه یغدر) آر
 یغدر بحدف اوله یغدر
 (قل: یغدر عنه) ای النبی
 علی استعلیه وآلہ وسلم (فی غفر)
 انیمه وند یغدر بحدف اوله
 رانقض احاد دیمه (الایزیه)

(قال) أبو سفيان (ولم تكن)
 (تدركه) أي لم تدخل فيه شيئا

انقصه به غيره هذه الكلمة على
 أن التقدير هنا امرئسي لأن
 من قطع بعدم ذكره أو رفعه
 عن مجوز وقوع ذلك منه في الجلة
 وقسم على الله عليه وآله وسلم
 معروفا عنه بالاشتمال من
 عادة الله لا غيره ولكن لما كان
 الأمر مفسداً لأنه مستعمل من
 أبو سفيان أن يقرب في ذلك إلى
 الكذب لهذا أو رده على القرد

ومن ثم لم يعرج هرقل على هذا
 اقتدره وقد سرح ابن أبي
 في روايته بذلك (قال) هرقل
 (فصل فاقفه) نسب ابتداء
 يقال لهم لم ينسب إليه صلى
 الله عليه وآله وسلم لما طلع عليه
 من أن النبي صلى الله عليه وآله
 ولم لا يبدأ قوله بالتعال حتى
 بقائه قال أبو سفيان (قلت
 نعم) فاقفه (قال) هرقل
 فكيف كن قتلكم إياه وهذا
 أخص من قتلكموه بالصل
 الضمير فذلك فعله وصوبه العبي
 تبع النص الزخري قال أبو
 سفيان (قلت) لا أصلي قال
 (الحرب بيننا وبينه جليل)
 بكسرة واو الحرب اسم جنس
 ولما لم اسم جمع ولهذا جعل
 خبره جليل كذا في الشرح وتعبه
 العبي بن الجليل ليس اسم
 جمع بوزن جمع بينهما فسر
 ووزن يكون جليل بمعنى
 المسألة في زبد أسئلة أصلا

الواو شاحبه بشووه وما صبه عموه إذا تحه والشووش بالفتح العمل والتنظيف كذا في
 الصحاح وقيل الفصل وقيل التسمية وقيل الله وقيل الأمر إلى الإنسان من أ. قل
 إلى فوق وكسبه لطلحي فقال هو ذلك الامتنان بالسؤال ولما صاب مرضا والحديث
 يدل على استحباب السؤال عند القيام من النوم لأنه مقتضى لتعب النفس ليستعيد
 اليه من أجزأة متعددة والسؤال يتقنه ولهذا ارشده إليه وظاهر قوله من الميل ومن
 النوم العموم لجميع الأوقات قال ابن دقيق العيد في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 الصلاة قال الحافظ ويدل عليه رواية البخاري. باقظ إذا قام للتحج أو غيره نحو انتهى
 فيصالح المطلق على المقيد ولكنه بعد معرفة أ. العلة في تنظيف لا يمتد له من دون
 إليه في جميع الأحوال (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يردد ربه ورحمها ويستيقظ الحسنون رواه أحمد و يولد الحديث أخرجه أيضا
 ابن أبي شيبة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فقهه في الذي قبله

باب تسليح الموضي بعبه عبد المفضضة

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه دعا بكور من مافضل وجهه وكفيه ثلاثا
 وعضض ثلاثا فدخل بعض أصحابه في فيه واستنشق ثم غرغزل ذراعيه ثلاثا ومسح
 رأسه واحدة وذكر باقي الحديث قال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 رواه أحمد الحديث في الكلام على أطرافه في الوضوء رده أنه المستعمل للاستدلال
 بقوله فادخل بعض أصحابه في فيه على أنه يجزى التسليح لأصبع وقد روى عن أبي
 الدارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن أبي شيبة عن النضر بن أنس عن أنس مرفوعا
 باقظ يجزى من السؤال الأصابع قال الحافظ وفي أسناده نظر وقال يضل الأثر
 به منه بأسا وقال البيهقي المحفوظ عن ابن أبي شيبة عن بعض أهل بيته عن أنس نحوه ورواه
 أبو نعيم والطبري وابن أبي عمير حديث عائشة وفيه المتن بن الصباح رواه أبو نعيم أيضا
 من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده كثير ضعيف قال الحافظ
 وأصح من ذلك ما رواه أحمد في مسنده من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه وذكر
 حديث أنس بن مالك عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 بصحة وروى الطبراني في الأوسط من حديث عائشة قالت يا رسول الله الرجل يذهب فوه
 أبيض قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل أصبعه في فيه أو يأسناده فيه عيسى بن عبد
 الله الأنصاري وقال لا يروى إلا بهذا إسناد قال الحافظ وعيسى ضعيف بن حبان وذكر
 له ابن عدي هذا الحديث من مثاكيره

باب السؤال للعلم

عن حماد بن زينة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا أحصى يسئله وهو
 صائم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن قال الحافظ رواه أصحاب

وفي هذه الجملة تنبيه بليغ شبه
الحرب بالجهال مع حذف أداة
التشبيه لقصد المبالغة كقولك
زيد شر وأراد الجهال التوب
إدعى الحرب يتناوب بينه فوب
توبه لما يوجب له كالمستقيمين إذا
كان بينهما ما لم يبق أحد هما
يؤي ولا يخر دلي (يشال منا
دنا لمره) أي يصيب منا
ر نصيب منه شارح غزيرتيان
بمثل لما وقع بينه في غزوة بدر
وغزوة أحد وقيل من حديث
سفيان يوم أحد قال البلقيني
هذه الكلمة فيها دسيسة أبتا
لأنهم لم يتناووا منه صلى الله عليه
وآله وسر قاطبة في غزوة
أحد أربعض المتأملين قتل
وكنث اهزقو مصرع مؤمنين
وتعقب بأه قوت وقت لمثاله
بينه صلى الله عليه وآله وسلم
وبينهم مثل هذه التمسك في ثلاثة
عمر من يوم واحد فنفذ
فصوب لمسلمون من مشركين
في سرور عكس في حذر أصيب
من المؤمنين فاس قليل
في خندق فصاح قول أبي سفيان
يصب منا ويصيب منه وحيث
فلا دسيسة هنا في كلامه كما لا يخفى
والجملة فندرية لا يحصل لها من
الاعراب (أول) حرق (ما) وفي
بعض الأصول بما وفي نسخة
(يا أصرم) أي ما ألقى يا أصرم به
وفي رواية أخرى أن رسول الله
أن أصر فوه قال أبو سفيان
(قلت بقل عبد الله وده)
فإنه إن لا يصر صفعه وده لانه

السوق وابن خزيمة وعلقه البخاري وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف قال ابن خزيمة
وقال ابن أبي عمير عن الحسن الحديث غير موثق قال الحافظ أيضا سنده حسن والحديث
يبل على استحباب السوالات للصائم من غير قيد بوقت دون وقت وهو رد على الشافعي
فرد بالكره بعد الزوال للصائم مستدلا بحديث الخلوفا الذي سيأتي وقد نقل الترمذي
أي الشافعي قال لا بأس بالسوالات للصائم أول النهار وآخره واختاره جماعة من أصحابه منهم
أبو داود وابن عبد السلام والنووي وابن أبي عمير قال ابن عبد السلام في قواعد الكبرى
وقد فضل الشافعي بحمل الصائم مشقة واحدة الخلوفا على إزالته بالسوالات مستدلا بأن
أبو أيوب طبيب من رعي الملك ولا يراعي الشافعي على ذلك إذ لا يمان من ذكر قواب العملان
يكون أفضل من غيره لانه لا يلزم من ذكر التفضيل حصول الرجحان بالأفضلة الأخرى
لأن عند الشافعي في قوله الجديد أفضل من رعي الفجر قوله عليه السلام وكنتما
انفجر خيمس الدنيا ومفياوكم من عبادة قد أتى الشارع عليها وذكر فضيلتها وعيوبها
أفضل منها وهذا من رعي حم المخلصين الذين لا يمكن الجمع بينه فان السوالات نوع
من التطهر المشروع لجل الرب سبحانه لأن مخاطبة العظماء مع طهارة الأقوال تعظيم
لشأنه ولا جله شرح السوالات وليس في الخلوفا تعظيم ولا إجلال فكيف يقال ان
أفضله الخلوفا تربي على تعظيم ذي الجلال بتطبيب الأقوال إلى أن قال والذي ذكره
الشافعي رحمه الله يخصر الصائم بمجرد الاستدلال المذكور لما عارض به ذكره قال الحافظ
في تبيين أسنده أصحابنا بحديث خلوفا فم الصائم على كراهة الاستدلال بعد الزوال
لم يكن صائما فيه نظرا لشي في رواية للدواقني عن أبي هريرة قال قال السوالات إلى
العصر فإذا صليت قالته فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يقول خلوفا فم
الصائم الحديث قال وقد عارضه حديث عامر بن ربيعة يعني حديث الباب وقال وفي
الباب حديث علي إذا سمع قاسما كوا بالغد قرأ لتستأ كوا بالعشي قاله ليس من صائم
يعيش شئ بالعشي إلا كتبه نور ابن عبيد الله المقامة أخرجه البيهقي قال الحافظ
واساده ضعيف انتهى وقول أبي هريرة ربيع كونه لا يدل على المطلوب لا بحديثه على أن
فيه عمر بن قيس وهو موقوف وكذا حديث علي مع ضعفه لم يصرح فيه بما روي قاله
استحب السوالات للصائم أول النهار وآخره وهو مذهب جمهور الأئمة (وعن عائشة

رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خير خصال الصائم السوالات
رواه ابن ماجه قال البخاري وقال ابن عمر بسند لا أول النهار وآخره الحديث قال
الشيخ المنصور هو ضعيف ورواه أبو نعيم من طريقين آخرين عنها وروى الشافعي
في الآتي والعليل وابن حبان في التمهيد والبيهقي من طريق عامر بن قيس بسند
الصائم أول النهار وآخره رطب السوالات وبأسه ووزنه وفيه إبراهيم بن طيار
المروزي قال البيهقي أن أبا هريرة بن طيار وبشال إبراهيم بن عبد الرحمن قاضي

أقْبَلُوا عَنِ اللَّهِ فِي جَوَابِ
مَا بَأْسَكُمْ وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الْأَدَلَّةِ
فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ لِأَنَّ بَأْسَ بَيْنَ
أَهْلِ الدِّينِ وَكَذَلِكَ الرَّأْيِ عَنْهُ
ابْنُ عَبَّاسٍ بَلْ هُوَ مِنْ أَفْضَلِهِمْ
(وَلَا تُنْصَرِفُ كَوَافِيَةً) بِالْوَاوِ
رَوَاةُ الْمُسْقِطِ بِالسَّاقِطِ الْوَاوِ
فَتَكُونُ تَأْكِيدًا لِقَوْلِهِ وَحْدَهُ
وَهَذِهِ الْجَمْعَةُ مِنْ عَطْفِ الْمُتَقَى عَلَى
الْمُنْتَبِ وَعَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ
عَلَى حُدُودِ تَقَرُّبِ الْمَرْتَبَةِ وَالرُّوحِ
فَإِنَّ عِبَادَتَهُ تَعْدِلُ إِلَى أَعْمَ مِنْ عَدَمِ
الْإِشْرَافِ (وَأَتَرَ كَمَا يَقُولُ
آبَاؤُكُمْ) مِنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ
وَعِبَادَةِ أَهْلِ كُلِّ جَامِعَةٍ لَمْ تَكُنْ
مَا كُنْتُ عَلَيْهِ فِي الْمَجَاهِدَةِ وَأَمَّا
ذِكْرُ الْآيَةِ تَبَيَّنَ عَلَى عَذْرِهِمْ
مَعَالِفَهُمْ لِأَنَّ الْآيَةَ قَدْوَةٌ عِنْدَ
الْقَرِيبِينَ أَوْ عِبْدَةِ الْأَوْتَانِ
وَالصَّادِقِ (وَيَا مَرْيَمُ الصَّلَاةَ)
الْمُهَوَّدَةِ الْمُفْتَحَةِ بِالْكَتِيرِ وَالْمُتَحَفَّةِ
بِالتَّسْلِيمِ وَفِي نَسْخَةِ بَرْيَاةٍ: أَلَمْ تَكُنْ
وَاقِرَةً الصَّلَاةِ تَلْزَمُ كَتَمُهَا فِي
الشَّرْعِ وَفِي بَأْسِ مَا بَعْدَ قَوْلِهِ
يَقُولُ عَمِيدُ اللَّهِ إِشْرَافُهُ إِلَى أَنَّ
الْمُضَايَرَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ لَمَّا تَرَبَّسَ
عَلَى مَخَالِفَتِهِمَا اذْخَالَ الْخِلَافَ الْأَوَّلَ
كَتَرًا وَالثَّانِي عَاصٍ (وَالصَّدَقِ)
وَهُوَ الْقَوْلُ الْمُنَاطِقُ لِلْوَاقِعِ وَفِي
رَوَايَةٍ مَعْرُوفَةٍ بِالصَّدَقَةِ بَلْ
الصَّدَقِ وَرَجْعًا لِلْبَقِيَّةِ قَالَ
الْحَافِظُ وَفِي رِوَايَةِ الْمَوْثِقِ
فِي التَّسْبِيحِ وَالزَّكَاةِ وَقَدْ شَتَّ
عِنْدَهُمْ رَوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ عَنْ شَيْخِهِ
الْكُتَيْبِيِّ وَالسَّرْحَنِيِّ الْقَتَّانِ
الصَّدَقِ وَالصَّدَقَةِ (وَالْعَافِ)

خَوَارِجُهُمْ وَهُوَ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ لَا يَصِحُّ وَلَا أَصْلُ لِمَنْ حَدَّثَ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلَا مَنْ حَدَّثَ أَنَسُ بْنُ كَرَمٍ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ قَالَ الْحَافِظُ
قُلْتُ لِمَ شَهِدَ مِنْ حَدِيثِ مَعَاذٍ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَقَالَ ابْنُ جَدْرٍ مُنْبِعٌ فِي مَسْنَدِهِ
حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَالِجَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ الْمَدِينِ عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ
وَمُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسَوَّلَ وَهُوَ صَائِمٌ الْحَدِيثُ يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ السَّوَالَةَ مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ قَبْلِ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ
الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْأَمِيلِ (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ
تَخْلُوفُ نَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ مُتَقَقٍ عَلَيْهِ) الْحَدِيثُ لَمْ يَطْرُقْ وَأَلْفَاظُهُ
وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ أَبِي حَبَانَ مِنْ حَدِيثِ الْمُسْلِمِ
الْأَشْعَرِيِّ وَأَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ سَعْدٍ وَالْحَسَنُ بْنُ سَعْيَانَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَوْلُهُ
تَخْلُوفُ بَيْنَهُمُ الْفَاضِي عِبَاسٌ قَبْدَانٌ عَنِ الْمُتَقِينَ بِالصَّوْمِ أَكْثَرُ الْمُتَحَدِّثِينَ يَتَخَصُّونَ
خَامَهُ وَهُوَ خَطَاوُهُ فِي غُلَطَاتِ الْمُتَحَدِّثِينَ وَهُوَ تَقْدِيرُ رَأْيِهِ فِيهِ الْقَوْمُ وَقَدْ اسْتَدَلَّ
الْشَّافِعِيُّ بِالْحَدِيثِ عَلَى كَرَاهَةِ الِاسْتِدْلَالِ بِعَدْلِ الزَّوَالِ وَالصَّائِمِ لِأَنَّهُ يَلِ الْخُلُوفِ الَّذِي هُوَ
أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ وَهَذَا الِاسْتِدْلَالُ لَا يَنْفُضُ تَخَصُّصَ الْأَحَادِيثِ
الْقَاضِيَةَ بِإِصْحَابِ السَّوَالَةِ عَلَى الْعُمُومِ وَلَا عَلَى مَعَارِضَةِ تِلْكَ الْخُصُومَاتِ وَقَدْ سَبَقَ
الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي حَدِيثِ عَامِرِ بْنِ رِيْعَةَ قَالَ الْمُسْتَفْرَجُ مِنْهُ اللَّهُ بِهِ أَجْبَحُ مِنْ كَرَمِ
السَّوَالَةِ لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ أَنْتَهَى

هـ (بَابُ سُنَنِ الْقَطْرَةِ)

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خَمْسٌ مِنْ أَنْطَرَةِ
الِاسْتِحْدَادِ وَالْخَنَانِ وَقَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ) قَوْلُهُ
خَمْسٌ مِنَ الْقَطْرِ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ فِي أَوَّلِ أَبْوَابِ السَّوَالَةِ وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ خَمْسٌ مِنْ
الْقَطْرِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ هَذِهِ الْأَتْيَاءَ إِذَا قُضِيَ تَصَدَّقَ بِهَا بِالْقَطْرِ الَّتِي قَطَرَتْهُ
إِلَيْهِ بِأَعْيُنِهِمْ وَعَلَيْهَا وَاسْتَحْبَبَ إِلَيْهِمْ لِيَكُونُوا عَلَى أَكْلِ الْمَصَفَاتِ وَأَشْرَفُهَا صُورَةٌ
وَقُدْرَةُ الْبِيضَاوِيِّ الْقَطْرِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِالْمَجْرُوعِ مَا وَرَدَ فِي مَعْنَاهُ عَمَّا تَقَدَّمَ فَقَالَ
هِيَ السَّنَةُ الْقَدِيمَةُ الَّتِي اخْتَلَفَ الْأَتْيَاءُ وَانْقَضَتْ عَلَيْهَا الشَّرَائِعُ فَكَانَتْ أَمْرًا جَلِيًّا
يَطُورُونَ عَلَيْهَا وَسُوءُ الْأَشْدَادِ بِهَا مَكْرُورَةٌ فِي قَوْلِهِمْ أَنَّهُ مَصِفَةٌ مَوْصُوفٌ مَحْذُوفٌ
وَالْقَدْرِ خِصَالُ خَمْسٍ غَمَّ فُسْرَهَا وَعَلَى الْإِضَافَةِ أَيْ خَمْسُ خِصَالٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ
مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ وَالْقَدْرِ الَّذِي شَرَعَ لَكُمْ خَمْسُ قَوْلُهُ الِاسْتِحْدَادُ هُوَ حُلُّ الْعَالَةِ تَمَتُّعِي
اسْتِحْدَادًا لِاسْتِعْمَالِ الْحَدِيدَةِ وَهِيَ الْمَوْسَى وَهُوَ مَتْنٌ بِالْإِتِّفَاقِ وَيَكُونُ بِالْحُلُقِ وَالْقَصْرِ
وَالْتَقِصُّ وَالتَّوَرُّقُ قَالَ التَّوَرُّقُ وَالْأَفْضَلُ الْحُلُقُ وَالْمَرَادُ بِالْعَالَةِ الشَّعْرُ فَوْقَ كَرَارِجِ
وَحَوَالِيهِ وَكَذَلِكَ الشَّعْرُ الَّذِي حَوْلَ فَرْجِ الْمَرْأَةِ وَتَقَالُ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سَرِيحَةَ

بفتح العين أى الصلح عن
 المصارم وخوارم المروءة
 (والصلح) المارحام وعلى كذا
 رحم لا تحمل مشاكته لو فرضت
 المنة مع الفكرة أو كذا
 قرابة والصحيح عومسه في كل
 ما أمر الله أن يوصل كالصدقة
 والبر والنفقة قال في التوضيح
 من تأمل ما سطره هرقل من
 هذه الأوصاف تميزه حسن
 ما استوصف أمره واستراء من
 حاله ولقد دروس رجل ما كان
 آتله لوساعته المقادير بقصيد
 ملكه والاسماع (فقال) هرقل
 (لترجأ قل له أى لابي سفيان
 سأل عن) رتبة (نسب)
 فيكم حوسب فأم لم فذكرت
 أنه يتكلم ذو) صاحب (نسب)
 شريف عظيم (مكشك) بالفتح
 وللازمة وكذلك الرسل تبعث
 في أنرف (نسب قومها)
 اظها أن أخبار هرقل بنزيم
 كان من العلم المترع عنده في
 الكتب السابقة (وسألته
 قال أحد) ولا يدرى به هل
 (منكم هذا القول) زاد في
 نسخة قبيله (فذكرت ألا
 فقلت) أى في نفسي وخلق
 على حديث النفس قولاً لو كنت
 أحد قال هذا القول قبله ثلاث
 رجل يأتي يقول قبل قبيله
 يقتدى ولا يذعن الكتب
 يأتي (والله جل كنمن
 آثم من) ولكنك تهي من
 ذلك بفتح الجيم (فذكرت ألا
 قلت) ولا يصلي وابن عسار

الشعر الثابت حول حلقة الدبر قال النووي فيحصل من مجموع هذا استعجاب خلق جميع
 ما على القبل والدبر وله ما انتهى وأقول الاستعدادان كان في اللغة خلق العانة كما
 ذكره النووي فلا دليل على منة خلق الشعر الثابت حول الدبر وإن كان الاحتلاق
 بالحديد كافياً القاموس فلا شك أنه أهم من خلق العانة ولكنه وقع في مسلم وغيره
 الاستعداد في حديث عشر من القطرة خلق العانة فيكون ميثاقاً لطلاق الاستعداد في
 حديث خمس من القطرة فلا يتم دعوى منة خلق شعر الدبر واستعجابه الأدليل ولم
 تنف على خلق شعر الدبر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا من فعل أحد من أصحابه قوله
 والختان اختلف في وجوبه وسبق إلى الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا والختان
 قطع جميع الجلدة التي تقطع الحشفة حتى تتكشف جميع الحشفة وفي المرتفع أدنى
 جزء من الجلدة لئلا في أعلى الفرج قوله وقص الشارب حوسنة الاتساق والقاص مخد
 بين أن وتولى ذلك تنبيهه أو يليه غير مفصول المنصوب وبخلاف الأبط والعانة وسبق
 مقدار ما يقص منه في باب أخذ الشارب قوله وتب الأبط حوسنة بالاتفاق أيضاً قال
 النووي والأفضل فيه التنف أن قوى عليه ويحصل أيضاً بالخلق والتورة وحكى عن
 يونس بن عبد الأعلى قال دخلت على شافعي وعنده المزين يخلق ابطة فقال الشافعي
 علمت أن السنة أنت وصكك لا أقوى على الوجع ويستعجب أن يد الأبط إلا عين
 لحديث لثين وفيه كان يحسبه التين في تعده وترجده وطوره وفي شأنه كله وكذلك
 يستعجب أن يد في قص الشارب بالجانب الأيمن لهذا الحديث قوله تعليم الاطفال وقص
 في الرواية الثانية في صحيح مسلم وغيره قص الاطفال حوسنة بالاتفاق أيضاً والتعليم
 تعليم من القدم ولم وهو القطع قال النووي ويستعجب أن يد الأبط قبل الرجل فيبدأ
 بمسحبه اليمنى ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم الإبهام ثم يعود إلى اليسرى فيبدأ
 بخنصرها ثم يخنصرها إلى آخره يعود إلى الرجل اليمنى فيبدأ بخنصرها ويختتم بخنصر
 اليسرى انتهى (وعن أنس بن مالك قال وقت لنا في قص الشارب وتعليم الاطفال

وتب الأبط وخلق العانة لا تترك أكثر من أربعين ليلة أو مسلم وابن ماجه ورواه
 أحمد والترمذي والشافعي وأبو داود وأبو عيسى وأبو حنبل وأبو يونس وأبو حاتم
 قوله وقت لنا في الرواية الأولى على البناء المعروف وقد وقع خلاف في علم الاصول
 والاصطلاح هل هي صيغة رفع أو لا ولا أكثرنا صيغة رفع إلى التي صلى الله عليه وآله
 ولا إذا قالها العمامة مثل قوله أمرنا بكذا أو نبيحنا كذا وقد صرح في الرواية الثانية
 من حديث الباب بأن الوقت هو الذي صلى الله عليه وآله وسلم فارتفع الاحتفال لكن
 في أسناد حادثة بن موسى أبو المعيرة وقال أبو محمد السلي البصري الحقيقي قال يحيى بن
 معين ليس بشئ وقال مرة ضعيف وقال القاسم ضعيف وقال الترمذي ليس بالحافظ
 وقال أبو حاتم الرازي ليس الحديث يكتب حديثه ولا يثبت به ليس بالقوي وقال أبو حاتم

والكنعيني فقلت (فلو) ولاني

الوقت لو (كان من آياته من ملك قلت رجل يطلب ملكاً إليه) فالأية بالقرآن ليكون أعنف في طلب الملك بخلاف ما لو قال ملك آياته أو المراد بالاب ما هو أهم من حقيقته وبما حازه نعم في سورة آل عمران آياته بالجمع وانما يقل هرقل فقلت الا في هذين الموصعين لان هذين المقامين مقامان في كبر ونظر بخلاف غيره من الاستسنة فانها مقام نقل قال هرقل لاني سفيان (وسألتك هل كنتم تمومون بالكذب قبل أن يقول ما قال فذكرت أن لا فقد أعرف انه لم يكن ليذكر) الام فيه لام الجود للامتنان التي وفادتها تأكد التي فلو لم يكن الله ليفتر لهم أي لم يكن ليدع (الكذب على الناس) قبل أن يظهره الله (ويكنب) بالنسب (على الله) بعد اظهارها (وسألتك أشراف الناس اتبعوه أم ضعفاء هم فذكرت أن ضعفاء هم اتبعوه وهم أتباع الرسل) غالباً لأنهم أهل الاستسكان لأهل الاستسكار الذين أصروا على الشقاق بفساد وحدا كافي جهل وأشاعة إلى أن أهلكتهم الله تعالى وأخذ بعدد من أراد سعادته منهم ويؤيد استنباطه على ذلك قوله تعالى قالوا أنؤمن لك واتبعك ازولون المتصير بانهم الضعفاء

ابن حبان كان شيخنا لما حال الان الحديث لم يكن صناعته فكان اذا روى قلب الاخبار حتى خرج من حد الاحتجاج به وقد أخرج الرواية الاولى في صحيح مسلم عن يحيى بن يحيى وقتيبة كلاهما عن جعفر بن سليمان عن أبي هران الجولي عن أنس بن مالك ذلك التقط قال القاضي عياض قال العقيلي في حديث جعفر هذا انظر وقال أبو عمر بن عبد البر لم يروه الا جعفر بن سليمان وليس بمجته لسوء حفظه وكثرة غلطه قال النووي وقد وثق كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان ويكنى في وثيقته احتجاج مسلم به وقد تابعه غيره انتهى قوله أن لا تتوك قال النووي معناه ترك اتباعه أربعين لانه وقت لهم الترك أربعين قال واختار انه يضبط بالحاجة والطول فإذا طال حلق انتهى قلت بل اختار انه يضبط بالأربعين التي ضبطها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجوز تجاوزها ولا بعد عنها قال السنن من ترك القص ونحوه بعد الطول الى انتهاء تلك الغاية (وعن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة

رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرين القطرة قص الشارب واعفاء العيبة والسواك واستنشاق الماء وقص الاظفار وغسل البراجيم وتب

الابط وحلق المانة واتقاص الماء يعني الاستبراء قال زكريا قال مصعب ونسبت المانة لان تكون المفضضة رواء أحد وسلم والناسق والرمذي) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود من حديث عمار وصحبه ابن السكن قال الحافظ وهو معلول ورواه الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس موقوفا في تفسير قوله تعالى واذا بنى ابراهيم ربه بكلمات قال قص في الرأس وخمس في الجسد فذكره وقد تقدم الكلام على قص الشارب والسواك وقص الاظفار وتب الابط وحلق المانة قوله واعفاء العيبة اعفاء العيبة تزيدها كافي القاموس وفي رواية للجازي وفروا التي وفي رواية أخرى لمسلم أرفوا التي وهو عيضا وكان من عادة الفرس قص العيبة فنهى الشارع عن ذلك وأمر باعفائها قال القاضي عياض يكره حلق العيبة وقصها وتزويقها وأما الاخذ من طولها وعرضها فحسن وتكره الشهرة في تعظيمها كما تكرر في قصها وجزها وقد اختلف السلف في ذلك فذهب من لم يجد بعد بل قال لا تتركها الى حد الشهرة وبأخذ من أكرمها طوله واجدا ومنهم من حد بحد الزوال ومنهم من كره الاخذ منها الا في جمع أو مرة قوله واستنشاق الماء سبأ في الكلام عليه في الوضوء قوله وغسل البراجيم هي بفتح الباء الواحدة وبالجم جمع برجة يضمم اليها والجيم وهي عقد الاصابع ومعلقها كلها وغسلها من مستقيمتها ليست بواجبة قال العلامة ويلحق بالبراجيم ما يجمع من الوسخ في معاطف الاذن وقعر الصمخ فيزله بالمسح ونحوه قوله واتقاص الماء هو بالقاف والصاد المهملة وقد ذكر المصنف تفريده بأنه الاستبراء وكذلك غيره وكيع وقال أبو عبيد وغيره معناه اتقاص البول بسبب استعمال الماء في غسل مدا كبره وقيل هو

على العصب قال هرقل لاني
 سفهان (رسالتك أريدون أم
 ينقصون فذكرت انهم يريدون
 وكذلك أمر الايمان) فانه
 لازال في زيادة (حتى يتم)
 بالادوار المعسرة فيه من صلاة
 وزكاة وصيام وغيرها ولهذا
 زل في آخر سنة صلى الله عليه
 وآله وسلم اليوم اكملت لكم
 دينكم وأتممت عليكم نعمتي
 ورضيت لكم الاسلام ديناً
 وبأى الله الآن يتم نوره قال
 الحافظ في الفتح وكذا جرى
 لاتباع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم لم يزالوا في زيادة حتى كمل
 بهم ما أراد الله من طهارته
 وتكميل نعمته فله الحمد والمنة
 انتهى أقول وكذا وقع لاهل
 الحديث النبوي فهم لا يزالون
 يريدون في اقتطاع الارض
 وأمصارها على قوة أو ضعف
 حتى ظهر بهم الحق من الباطل
 واستار الحق من الخفي بالاتباع
 من التقليد المبني على الاستدع
 وقه الجدل (رسالتك أريد أحد
 بضعة لديه بعد أن يدخل فيه
 فذكرت أن لا وكذلك الايمان
 حين) بالنون وفي بعض النسخ
 حتى وفي آل عمران وكذلك
 الايمان اذا خالط قال في الفتح
 وهو يرجع ان رواية حتى وهم
 والصواب حين وهو رواية
 الأكثر (تخالط) بالياء (بشاشته
 التلويح) اي بشاشة الايمان
 التلويح التي تدخل فيها ولعمري
 والمسمى بخالط بالياء وبشاشة

الاستباح وقديما في رواية يدل الاستباح والاستباح نفع الفرج بما قبل
 بعد الوضوء ينفى عنه الوسواس وذكر ابن الاثير انه روى استباح بالياء والصلوات المهمة
 وقال في فصل الفاقيل الصواب بالياء قالوا المراد نفعه على الذكر لتولهم لتضع
 الدم المقتل قصة وجهها نفع قال انورى وهذا قوله شاذ قوله ونسب العشرة
 الا ان تكون المضمضة هذا شاذ منه قال القاسمي عياض ولعله الختان المذكور مع
 الخمس الاولى قال النووي وهو أولى وسأني الكلام على المضمضة في الوضوء وقد
 استدلل الرافعي بالحديث على أن المضمضة والاستنشاق سنة وروى الحديث بلفظ عشر
 من السنة وردة الحافظ في التلخيص بأن لفظ الحديث عشر من القطرة قال بل ولو ورد
 بلفظ من السنة لم ينفذ دليله على عدم الوجوب لان المراد به السنة أى الطريقة
 لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الامولى قال في الباب عن ابن عباس مرفوعا المضمضة
 والاستنشاق سنة رواه الدارقطني وهو ضعيف

«(باب الختان)»

(عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اختن ابراهيم خليل
 الرحمن بعد ما أتت عليه ثمانون سنة واختن بالقدم متفق عليه الا ان مسلما يهذركر
 النسيين) قوله الختان بكسر الميم وتخفيف الهمزة مشتق من قطع والتفت بفتح ثم
 سكون قطع بعض محو ومن عضو مخصوص والاختنان اسم لفعل الختان
 ولموضع الختان كما في حديث عائشة اذا التقى اختنان قال لما وردى ختان الذي كقطع
 الحلدة التي تقطع الحشفة والمسح ان تستوعب من أصلها عند أول الحشفة وأقل
 ما يميز أن لا يبقى منها ما يغني به وقال امام الحرمین المسح في الرجال قطع الحشفة
 وهي الحلدة التي تقطع الحشفة حتى لا يبقى من الحلدة شيء تسمى وقال ابن السبغ حتى
 تنكشف جميع الحشفة وقال ابن كج فيما نقله الرافعي تأذى الواجب بقطع شيء مما فوق
 الحشفة وان قل بشرط ان يستوعب القطع تدور رأسها قال النووي وهو شاذ والاول
 هو المعتمد قال الامام والمسح من ختان المرأى ما خلق عليه الاسم وقال الماوردي
 ختانها قطع جلدة تكون في أعلى فرجها فوق مدخل الذكر كالنواة وكعرف الديك
 والواجب قطع الجلدة المستعينة منه دون استئصاله قال النووي ويسمى ختان الرجل
 اعتذارا بذال ميم وختان المرأى خضاضا لها وضاد ميمتين وقال أبو شامة كلام أهل
 اللغة يقتضي سمعة الكل اعتذارا والتخفيف يخص بالنساء قال أبو عبد عذرت
 الجارية والغلام وأعذرت ما خنتها واشتقها ما وزنا وسعى قال الجوهري ولاكثر
 خنض الجارية قال وترجم العرب أن الولد اذا ولى القمر اتعت قفقه فصار كالمختون
 وقد سكب جماعة من العلما فيه ولم يحنثوا ان يمر بالموسى على موضع الختان من غير
 قطع قال أبو شامة وغالب من يكون كذلك لا يكون ختانه تاما بل يظهر طرف الحشفة

الاضافة اى بخلاف الايمان
التسريح الصدور والقرح
والسرور وزاد المصنف في
الايمان لايضحه أحد وزاد
ابن السكن يزاد به عجبوا فرما
وفي رواية ابن ابي عمير وكذلك
حلاوة الايمان لا يدخل قلبا
فتخرج منه (و) ان ذلك هل يقدور
فذكرت ان لا وكذلك الرسل
لا تغدو (لا) لانها لا تغلب حظ
الدنيا الذي لا ياتي طالبه بالغير
بخلاف من طلب الآخرة ولم
يعرج هرقل على العنيسة التي
دسها ابوسفيان كما تقدم
(و) ان تلك بما يأمركم فذكرت
انه يأمركم (و) ذكر ذلك بالاختصاص
لا يلبس في كلام أبي سفيان
ذكر الامير بن صفته ان تعبدوا
الله وحده ولا تشركوا به شيئا
(و) انه (يهاكم) عن عبادة
الوثان (جمع) و (ن) وهو الصنم
واستفاده هرقل من قوله ولا
تشركوا به شيئا واتر كواما يقول
آبؤكم لانهم يقولون الامم عبادة
الوثان (و) انه (يأمركم) بالصلاة
والصدق والطف وسقط من
هذا الرواية ان تقرر بالسؤال
العشر الذي بعده وجوابه
وقد ثبت الجميع في رواية
المؤلف في الجهاد ثم قال هرقل
لاي سفيان (فان كان ما تقول
حقا) لان الحسب يحتمل الصدق
والكذب (فصل) (أي النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) (موضع
قدى هاتين) أرض بيت المقدس

فان كان كذلك وجب تكبيله قولنا بالقدم وضعه الله ال وتخصيها آلة
العبادة وقيل اسم الموضع الذي اختار فيه ابراهيم وهو الذي في القلموس يقال بل
قد ذكره في باب فضل ابراهيم للتبلي من رواية ابي هريرة مع ذكر السنين وأورد
المصنف الحديث في هذا الباب للاستدلال به على أن مقالة الثمان لا تختص بوقت معين
وهو مذهب الجمهور وليس واجب في حال الصغر والشافعية وجهه انه يجب على الولد أن
يختن الصغير قبل بلوغه وروى محمد بن ابي هاشم الاقي ولهم أيضا وجه أنه يحرم قبل عشر
سنين وروى حديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من
ولادتهما أخرجه الحارث بن ابي اسحق عن حديث عائشة وأخرجه البيهقي من حديث جابر
قال النور بعد أن ذكر هذين الوجهين وإذا قلنا بالصحيح اسحب أن يمتحن في اليوم
السابع من ولادته وهل يحسب يوم الولادة من السبع أو يكون سبعة موائيم ووجهان
أظهرهما يصح انتهى واختلف في وجوب الثمان فروى الامام يحيى عن العترة
والشافعي وكثير من العلماء انه واجب في حق الرجال والنساء وعند مالك في حنفية
والمرضى قال النور وهو قول أكثر العلماء انه سنة فيما وقال الناصر والامام يحيى
انه واجب في الرجال لا النساء احتج الاولون بما ساق من حديث عثم بن لطفه أتى عنك
شعر الكفر واخضع وهو لا يفتن للعبية لما فيه من المبال الذي سببته هناك
ومحدث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أسلم فليفتن وقد ذكره
الحافظ في التلخيص ولم ينفقه وتعب بقول ابن المنذر ليس في الثمان خبر يرجع اليه
ولانه تتبع ومحدث أم عطية وصح كانت خافضة لطف اشبه ولا تنكح عند المأكل
والطيرافي البيهقي وأبي نعيم من حديث الضحالك بن قيس وقد اختلف فيه على عبد الملك
ابن عمر فضل عنه عن الضحالك وقيل عنه عن عطية القرظي روى أبو نعيم وقيل عنه عن
أم عطية روى أبو داود في السنن وأعله بمحمد بن حسان فقال انه يجهر ولا يصف ويضع
ابن عدي في تجهيله البيهقي وخالفهم عبد القني بن سعيد فقال هو محمد بن سعيد المصلوب
في الزنقة ورواه ابن عدي من حديث سالم بن عبد الله بن عمرو البزاز من حديث نافع
كلاهما عن عبد الله بن عمر فروعا بلطفه يأنسا الانصار واخضعن عساوا واخضعن ولا
تهكن واما كن وكثر ان التميمي قال الحافظ وفي اسناد أبي نعيم متدل بن علي وهو ضعيف
وفي اسناد ابن عدي خاله بن عمرو القرشي وهو أضعف من متدل ورواه الطبراني وابن
عدي من حديث أنس نحو حديث أبي داود قال ابن عدي تفرد به زائدة وهو متكرر قاله
الضاري عن ثابت وقال الطبراني تفرد به محمد بن سلام واحتج القائلون بأنه سنة بمحدث
الثمان سنة في الرجال مكرمة في النساء ورواه أحمد والبيهقي من حديث الطحاوي بن اوطاة
عن أبي الملقح بن اسلمة عن أبيه والطحاوي على أنه وقد اضطرب فيه قتادة رواه هكذا ورواه
رواه بزيادة شذاذ بن أسود بعد والده أبي الملقح أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم في

الاشياء التي سال عنها هرقل
ليست قاطعة على النبوة الا انه
يحتفل انما كانت عنده علامات
على هذا التي بعينه لانه قال
بعضه (لست وقد كنت أعلم انه)
أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(خارج) وما أورده أحقا لا يزم
به ابن بطال وهو ظاهر وفي رواية
سورة آل عمران فان كان
مات قول حقا فانه يوفي اخيه
وهذه صفة نبي ووقع في أمالي
لحلمى عن أى سفسان ان
صاحب بصري أخذته ورسا
معه في بخارة فذكر القصة
ختصرة دون الكتاب وزاد في
آخرها قال فآخرى حل تعرف
صورته ذر ريشا قلت نعم قال
فأدخلت كنيسة لهم فيها
الصور فلم أر دم لدخلت أخرى
فأذا أنا بورة محمود صورة نبي
يكر (لم) باسقاط الواو وابن
عساكر في نسخة ولم (أ) كرطن
انه منكم) أى من قرش أو
من العرب (فلما رأى أعدائي)
وسقطت ألى الاولى في نسخة
ولا في الوقت ألى (أخلص)
بضم اللام أى أصل ينالخلص
الى كذا أى وصل (اليه)
لتجتمعت) بالحجم والنسب
المنجبة أى لتكثفت الوصول
اليه وهذا يدل على انه كان
يصدق أنه لا يسم من القتل ان
هاجر الى النبي صلى الله عليه
وآله واستند ذلك بالتجربة
كما في قصة عاطر الذي أظهر لهم

العلل والطبراني في الكبير ورواه عن مكحول عن أبي أيوب أخرجه أحمد وذو كره ابن
أبي حاتم في العلل وحكى عن أبيه انه خطمن حجاج أومن الراوى عنه وهو عبد الواحد
ابن زياد قال البيهقي هو ضعفه منقطع وقال ابن عبد البر في التمهيد هذا الحديث بدور
على حجاج بن أرطاة وليس عن يمينه قال الحافظ وله طريق أخرى من غير رواية حجاج
فقه رواد الطبراني في الكبير والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا وضعفه البيهقي في
السنن وقال في المعرفة لم يصح رفعه وهو من رواية الوليد عن أبي ثوبان عن ابن عجلان
عن عكرمة عنه ورواه مؤثرون الا ان فيه تدليسا اه ومع كون الحديث لا يصلح
للاحتجاج لا بحقيقته على المطلوب لان افضلة السنة في إسان الشارع أعظم من السنة في
اصلاح الاصولين واحتج المفسلون لجوابه على الرجال بجمع القول الاول ولعدم
وجوبه على النساء في الحديث الذي احتج به أهل القول الثاني من قوله مكرمة في
نساء والحق انه لم يقدّم دليل صحيح يدل على الوجوب والتسقين السنة كما في حديث نجر
من انظره ونحوه والواجب الوقوف على التسقين الى أن يقوم ماوجب الاعتقال عنه
قال البيهقي أحسن الحجج أن يجمع بحديث أبي هريرة المذكور في الباب ان ابراهيم
اختار هو ابن عمارين سنة وقد قال الله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع مله ابراهيم حنيفا
وسمع عن ابن عباس ان الكلمات التي اجلى بين ابراهيم فأتهم من خصال النطرة
ومنه الختان ولا تلاء غالبا يتابع بما يكون واجبا وعقب باه لا يلزم ما ذكره الا ان
كن ابراهيم فعلى سبيل الوجوب فانه من الجائز أن يكون فعله على سبيل التسبب
فصل استمال الامر بما عا على وفق ما قبل وقد تقر أن الافعال لا تدل على الوجوب
ويضاف في الكلمات العشر ليست واجبة وقال الماوردي ان ابراهيم لا يفضل ذلك في
مثل سنه الا عن أمر من الله والحاصل أن الاستدلال بفعل ابراهيم على الوجوب
يتوقف على انه كان عليه واجبا فان ثبت ذلك استقام الاستدلال (وعن سعيد بن جبير
قال سئل ابن عباس مثل من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا مؤمن
محمون وكفو الا يحسنون الرجل حتى يدرك رواده البخاري) قوله حتى يدرك الاول في
أصل آفة بلوغ النبي وقت وأراد به هنا البلوغ والحديث يدل على ما أسلفناه من أن
الختان غير مختص بوقت معين وقد تقدم الكلام فيه في الحديث الذي قبله ومن فوائد
هذا الحديث أن ابن عباس كان عندهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سن البلوغ
وسبق في ذكر الاختلاف في عمره عندهم النبي صلى الله عليه وسلم في باب ما ينقطع الصلاة
بزوره من أبواب السرة (وعن ابن جريج قال أخبرني عن عشرين كليب عن أبيه عن
جدته انه جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قد أسلمت قال أتى عنك شعرا الكفر
يقول الحق قال وأخبرني آخر معه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقرأن عنك
شعر الكفر وأخبرني رواده أحمد وأبو داود) وأخرجه أيضا الطبراني وابن عدي والبيهقي

ما فيه من المشقة وهذا الجسم
كأفانه بن بطال هو الهجرة وقد
كانت فوضا قبل الفتح على كل
مسلم وفي مرسل ابن اسحق عن
بعض أهل العلم ان هرقل قال
ويحك والله اني لاعلم انه نبي
مرسل ولكني أخلف الروم على
نفسى ولولا ذلك لانتعته ونهوه
عند الطبراف بسد ضعف فقد
خلف هرقل على نفسه أن يقتله
الروم كما جرى لغيره وخفي عليه
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
الا تاني أسلم فلو جل الجزاء
على عومه في الدارين لاسلم لو
أسلم من كل ما يضافه ولكن
التوفيق بسد الله تعالى (ولو
كتب عنده) أى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (لقلت عن
قديمه) قاله مبالغة في الخدعة
وفي باب دعاء النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الناس الى الاسلام
 والنبي يقول كنت عنده لقلت
 قديمه وقد رواية عن عبد الله
 ابن شداد عن أبي سفيان لو علمت
 أنه هو لمشت اليه حتى أقبل
 رأسه وأغسل قديمه وهي تدل
 على أنه كان نبي عنده بعض شك
 وزاد فيها ولقد رأيت جبهته
 يتصدر عرقهما من كرب العصفه
 يعني لما قرئ عليه الكتاب أى
 كتاب النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وثبتة قديمه رواية أبى خذر
 والوقت وابن عسار والأصلي
 وفي رواية قديمه بالافراد وفي
 اقتصاره على ذكر القسامين

قال الحافظ وفيه انقطاع وعشيم وأبو مجهولان قاله ابن القطان وقال عبدان هو عشيم
 ابن كثير بن كليب والعصامي هو كليب وانما نسب عشيم في الاسناد الى جده وقد وقع بيننا
 في رواية الواقدي أخرجه ابن منده في المرفوع وقال ابن عدى الذي أخرجه ابن جرير هو
 ابراهيم بن أبي يحيى وعشيم بضم العين المهملة ثم كاه مثله بلفظ التصغير والحديث
 استدله به من قال أبو جوب اختان لماتيه من لفظ الامر به وقد تقدم الكلام عليه
 (فائدة) اختلف في ختان الثنتي فقيل يجب ختانه في فرجه قبل البلوغ وقيل
 لا يجوز حتى يتبين وهو الاظهر قاله النووي وأما من ذكر ان كانا عاملين وجب
 ختانهما وان كان أحدهما عاملا دون الآخر فختن واذا مات انسان قبل أن يختن
 فلا صاحب الشافعي ثلاثة أوجه الصحيح المشهور لا يختن كبيرا كان أو صغيرا والثاني
 يختن والثاني يختن الكبير دون الصغير

(باب أخذ الشارب واعفاء العيبة)

(عن زيد بن أرقم رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يأخذ من
 شارب فليس منا رواه أحمد والترمذي وقال حديث صحيح وعن أبي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جزوا الشواب وأرخوا اللحي خالفوا الجوس رواه
 أحمد وسلم وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خالفوا المشركين وفروا اللحي
 واحفوا الشواب بمقتضى عليه زاد البخاري وكان ابن عمر أذاج أو أعقر قصص على لحينه
 فافضل أخذه) الكلام على الفاظ هذه الاحاديث قد تقدم في باب سنن القطرة وقد
 اختلف الناس في حكمها ينص من الشارب وقد ذهب كثير من السلف الى احتصاصه
 وحلقه لظاهر قوله احفوا وانهم كوا وهو قول العكوفيين وذهب كثير منهم الى منع
 الحلق والاستئصال واليه ذهب مالك وكان يرى تأديب من حلقه وروى عنه ابن القاسم
 انه قال احفاء الشارب مثله قال النووي المختار انه ينص حتى يسد طرق الشفة ولا
 يحفه من أصله قال وأما رواية احفوا الشواب فمتناه احفوا ما طال عن الشفتين
 وكذلك قال مالك في الموطأ يؤخذ من الشارب حتى يسد أطراف الشفة قال ابن القيم
 وأما الوضيفة وزفر أبو يوسف ومحمد فكان مذهبهم في شعر الرأس والشواب ان
 الاحتفاء أفضل من التقصير ذكر بعض المالكية عن الشافعي ان مذهبه كذب أبي
 حنيفة في حلق الشارب قال الطحاوى ولم يجد عن الشافعي شيئا منصوصا في هذا وأما
 الذين رأواهم المزني والريح فكانا يصفيان شواربهما ويدل ذلك انهما أخذاهما عن
 الشافعي وروى الاثر عن الامام أحمد انه كان يحق شارب احفاه شديدا وسميته يسأل
 عن السنة في احفاء الشارب فقال يعني وقال حنبل قبل لا يعبده ترى للرجل ما يأخذ
 شارب ويحفه أم كيف يأخذ قال ان احفاء فلا بأس وان أخذه قضا فلا بأس وقال
 أبو محمد الفتي هو مخير بين أن يحفيه وبين أن يتشه وقد روى النووي في شرح مسلم

اشارة الى انه لا يطلب منه اذا وصل اليه سالما ولا ولاية ولا منصب وانما لا يطلب مما يحصل اليه النبوة قال أبو سفيان (ثم دعا) هرقل بذكر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أي من وكل ذات له ولهمذا عدى الكتاب بلبس كذا قرأه في الفتح وقال العيني الحسن أن يقال ثم دعا من أي بذكر النبي صلى الله عليه وآله ولو جاز زيادة الباء أي دعا لكتب على سبيل الجزاء ثم دعا معنى طلب الذي عنه دحية) بكسر الهمزة وقبها ابن خليفة الكلبي عهدها جليل كان من أحسن الناس وجهها وأسد قديما يتل الدحية الرئيس بفتح الهمزة وفتح دحية في خلافة معاوية ولا بد في ذلك الوقت وابن عباس كرهت به مع دحية وكان في آخر سنة بعد أن يرجع من المدينة وكان وصوله الى هرقل في الحرم سنة سبع قاله الواقدي (الحق العظيم بصير) بضم الواو وحده مقهورا مدينة حوران أي أمرها حارث ابن أبي شمر القسافي قد فقهه في هرقل فيه مجاز لانه أرسل به اليه حبة عدي بن ستم كان رواية ابن السكن في الصلاة وكان عدى اذ ذاك نصرانيا فوصل به هو ودحية معا فقرأه هرقل بنفسه أو الترجمان بأمره وفي مرسل محمد بن كعب القرظي عند الواقدي في هذه الاقصة فدعا الترجمان الذي يقرأ

عن بعض العلماء انه ذهب الى التفسيرين الامر بين الاخفاء وعدمه وروى الطحاوي الاخفاء عن جماعة من الصحابة أي سعيد وأبي أسيد ورافع بن خديج وسهل بن سعد وعبد الله بن عمرو جابر وأبي هريرة قال ابن القيم واحتج من إرخاء الشارب بحديث عائشة وأبي هريرة المرفوعين عشر من الفطر وقد ذكرناه في الشارب وفي حديث أبي هريرة أن الفطر خمس وذكرناه في الشارب واحتج المخوفون بأحاديث الامر بالاخفاء وهي مختصة بحديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعني شاربته انتهى والاخفاء ليس كما ذكره النووي من أن معناه أخفوا ما طال عن الشفتين بل الاخفاء الاستئصال كما في الصحاح والقاموس والكشاف وسأترك كتب اللغة ورواية النص لا تنافيه لان النص قد يكون على جهة الاخفاء وقد لا يكون ورواية الاخفاء معينة لعماد وكذلك حديث الباب الذي فيه من لم يأخفن شاربته فليس مثلا يعارض رواية الاخفاء لان فيها زيادة تعيين النصير اليها ولو فرض التعارض من كل وجه لكانت رواية الاخفاء أربع لاثباتها في الصحيحين وروى الطحاوي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخفن شارب الفطرة على سوا كما قال وهذا لا يكون معه اخفاء ويجب عنه بانه محقق ودعوى انه لا يكون معه اخفاء ممنوعة وهو ان صح كما ذكرنا يعارض ثلثا لاقوال منه صلى الله عليه وآله وسلم قبله وأرخوا النبي قال النووي هو يقطع الهمزة وانما اخفها ومعناه ان تركوا ولا تتعرضوا لها متيسر قال القاضي عياض وقع في رواية الاكبرين بالنهال المجهدة ووقع عند ابن ماهان أرجو ابالجم قيل هو بمعنى الأول وأصله أرجو ابالهمزة تحذف جنتها ومعناه أنروها وتروها وتروها النبي هي إحدى الروايات وقد حصل من مجموع الأحاديث خمس روايات أعفوا وأوفوا وأرخوا وأرجوا ووفوا ومعناها كلها تركها على حالها قال ابن السكيت وغيره يقال في جمع العبيد على ولحي بكسر اللام وضمهم القتان والكسر أفصح قبله خالفوا الجحوس قد سبق انه كان من عادة القريش قص العبيد فنهى الشرع عن ذلك قبله فافضل بضم الفاء والاضاد المجهدة ويجوز كسر اضاد كملوا الانهر الفتح وقد استدل بذلك بعض أهل العلم والروايات المرفوعة لرقده ولكنه قد أخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخفن لبيتم عن عرضها وطولها وقال غريب قال سمعت محمد بن اسمعيل يعني البخاري يقول عمرو بن هرون يعني المذكوري استناد مقارب الحديث لأعمرو الحديث ليس له أصل أو قال يتقرب به الا هذا الحديث لانصرفه الامن حديثه انتهى وقال في التقريب انه متروك وكان حافظا من كبار التاسعة انتهى فعلى هذا انها لا تقوم بالحديث بحجة (فاذنه) قال النووي وقد ذكر العلماء في العبيد عشر خصال مكروهة بعضها أشد من بعض انما هذا بالسواد لا لفرض الجهاد والخصاب بالفرقة تشجها بالالحاق لا لاتباع السنة وتبنيها بالاكبرياء وغيره

بالعريّة قفراً (فأذانيه بسم الله الرحمن الرحيم) فيه نسخة بتقدير الكتب ربيع مزوان كان للبعوث إليه كافراً فان قلت قدم سليمان اسمه على البسملة قال الله انه ابتدأ بها وكتب اسمه عنواناً وحقه لان بقس النصارى كونه من سليمان بقرائة عنوانه الموهود ولذا كانت آياته من سليمان والله

بسم الله الرحمن الرحيم فالتقديم واقع في حكم الحال (من محمد) فبهان السنة أن يبدأ الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور بل حكى فيه انصار اجماع لصحابة والخلق اثبتت خلافاً وبه ان من ابتدأ الآية تأتي من غير الزمان والمكان كذا قال ابو حيان والظاهر ان هذا لم يخرج عن قلنا ان اكر باء كتاب بجاز (بعد الله ورسوله) حذف نفسه الشريفة له بوجه تعريضاً لطلان قول النصارى في المسيح انه ابن الله لان الرسل مستوون في انهم عباد الله ولا يصلي وابن عباس كرم محمد ابن عبد الله ورسول الله (الى) هرقل عظيم (أهل الروم) أي العظيم عندهم وصفه بذلك الصلوة التأليف وعدل عن ذكره بالمال أو لامة لكونه معز ولا يحكم الاسلام كرامة الدين ان الفارسي لما قرأ من محمد رسول الله غضب اخوه هرقل واجتذب الكتاب من الله هرقل مالك فقتل لانه بدأ بنفسه وعمل صاحب الروم

استجبالاً للشيوخ ولاجل الرياضة والتعظيم وإيهام في المشايخ وتتمها أول طلوعها بإشارة المرودة وحسن الصورة وسف الشيب وتصفيتها باطاقة فوق طاقة تصنعها لتستحسنه النساء وغيرهن والزيادة فيها والتقصير منها بالزيادة في هراة ذناب من الصدغين أو أخذ بعض العذارى حلق الرأس وسف جاني العنقه وغير ذلك وتسر بها الصغار لاجل الناس وتر كها شعبة منتشرة اظهرها الزهدة وقلة المبالاة بنفسه هذه عشر والحادي عشرة عقد حاضرها والثانية عشر تحلقها الا اذا نبت المرأه عليه فيستحب لها حلقها

(باب كراهة صب الشيب)

(عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تذهبوا الشيب فانه نور المسلم ما من مسلم شيب شيعة في الاسلام اذ كتب الله له بها سنة ووجه الدرجة حط عنهما خطيئة رواءه أحد وأبو ذؤاد) وأخرجه أيضاً الترمذي وقال حسن والساق وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وقد أخرج مسلم في الصحيح من حديث قتادة عن أنس بن مالك قال كانكرو أن شيب الرجل الشرة ليضامن رأسه وياسته وفي رواية عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تذهبوا الشيب لانه مقتضى انتهى حقيقة عند المحققين وقد ذهبت الشافعية والمالكية والحنابلة وغيرهم الى كراهة ذلك لهذا الحديث ولما أخرجه الملال في جامعه عن طارق ابن حبيب انهما ما أخذ من شارب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرأى شيعة في لحته فأهوى يده اليه لئلا يذهب ما أسكن صلى الله عليه وآله وسلم يده وقال من شاب شيعة في الاسلام كانت له نور يوم القيامة ولما أخرجه البزار والطبراني عن فضالة بن عبيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من شاب شيعة في الاسلام كانت له نور يوم القيامة فقال له رجل عند ذلك فان رجلاً يفتقون لشيب فقال من شاب شيعة في الاسلام قال لا تروى وقيل يرمى التفتل انتهى الصحيح لم يذهب قالوا لا قريب منه من اللحية والرأس والشارب والحاجب والله ذناب ومن الرجل والمرأة قوله فانه نور المسلم في تعذيبه فانه نور المسلم ترغيب بليغ في إيقاظه وترك التعرض لذاته وتقصيه بشو له ما من مسلم شيب شيعة في الاسلام والتعريض بكتب الحسنة ورفع الدرجة وسط الخطيئة ذاه شرف الشيب والله وان من أسباب كثرة الاجور وابعاده الى أن الترغيب عنه يقتنه رغوب عن الثوبة العظيمة وقد أخرج الترمذي من حديث كعب ابن مرة وحسنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من شاب شيعة في الاسلام كانت له نور يوم القيامة وأخرجه بهذا المتن من حديث عمرو بن عبسة وقال حسن صحيح غريب

(باب تغيير الشيب بالحناء والكتم ونحوهما وكراهة السواد)

قال انك اضعيف الراى اترى ان
أرى بكذب قبل ان اعلم ما فيه
لئن كان رسول الله لا حق ان
يذنبه لانه صدق ما حجب
ازوم والله مالكي ومالكه
(سرم) بانتسكيه وعند مولف
في استئذان السلام يا تحريف
(على من اتبع الهدى) نى
الرشاد على حد قول موسى
ودرون لقرون والسلام على
من اتبع الهدى وانظره
سجده لتمامه ان يتولاه
رمداه سلم من عذاب الله من
تسمي فليس المراد به التوبة وان
كان لفظه شعريه لم يرد سلم
فليس هو من اتبع الهدى فلا
يرد لي ذلك كيف يبدأ انكار
بالسلام ونهجه جاء حديث
العتاب على من كذب وتولى
(مباينه) بناه على انهم
انقطعوا عن الاضافة القوية
نظما ويؤتى بها لفصل بين
الكلامين واختلف في أول
من قالها فقتل دودوقيل يعرب
ابن قحطان وقيل كعب بن زؤى
وقيل قس بن ساعدة قيل يعربان
وفي غير ثب ما لك لاذر طس
اب يعرب عليه السلام
أول من قالها فان ثبت وقتنا
ان قحطان من ذرية اسمعيل
فيعقوب أول من قالها ما سلمنا
وان قلنا ان قحطان قبل ابراهيم
فيعرب أول من قالها (ذنى
دعوك بعباية الاسلام) بكسر
اللام المهملة واسم كلواث
في بنيها يدعية الاسلام أى

عن جابر بن عبد الله قال سمى بابي خاتمة يوم الفتح الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وكن لأمة فاعلمه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهبوا الى بعض نسائه
فتمسكه بنى وجنبيه البوادوا والجماعة الا الجارية والتمردى) قوله بابي خاتمة هو
والخاتمة بكر الصديق رضى الله عنه قوله كان فاعلمه بنامثلة مفتوحة ثم عين بمجمة مخففة
قال أبو عبيد حنبل أيضا الزهر والقرن يشبهه الشيب وقال ابن الاعرابي هو
شعر مبين كانه اللم قال في القاموس الثغام كحجاب بنت واحدته بنو انصاء اسم
الجمع وقسم الوادي أنبه والراس صار كان فاعلمه يساقولون فاعلم أيضا كالثغام
والحد يد على مشروعية تفسير الشيبوا غير محتمس بالنية وعلى كراهة الخضايب
بالسواد قال في جملة من العلماء قال النووي والصحيح بل السواب انه حرام بمعنى
خضايب السواد وعن صريح صاحب الحاوى انتهى وقد أخرج أبو داود والنسائي
من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوم يحضبون في آخر
الزمان بالسواد كحواصل الحمام لا يرحمون واتحد الحنة قال المذنبى وفي اسناده عبد
الكريم ولي بنه أبودودود والنسائي انتهى وهو الجري كاتوع في بعض نسخ السنن
وقد ورد في استحباب خضايب الشيب وتفسيره أحاديث سياقي بعضها ما أخرجه
البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود من حديث ابن عباس بلفظ ان اليهود والنصارى
لا يصغون في نفوسهم وأخرج الترمذي بلفظ غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود وأخرج
أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه من حديث أبي ذر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أبأحسن ماغيره هذا الشيب الخنا والكتم وسياقي وعن ابن
عمر رضى الله عنه ما أنه كان يصبغ لحية بالصفرة ويقول رأيت النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يصبغ بها أول بكساح اليمتها وكان يصبغ بها ثيابه أخرجه أبو داود والنسائي
وبعاضة مسياقي عن أنس قال ما خضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نه يلغ
منه الشيب الا قليلا قال ولوشئت ان أعذ شعثات كن في رأسه أفلت والحديث أخرجه
الشيخان وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر قال كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يكره شرا خلال الصفرة يعنى الخلق وتغيير الشيب الحديث ولكنه
يأبى من معارضة أحاديث تغيير الشيب قولنا فضلا قال النسائي عياض اختلاف السلف
من الصحابة والتابعين في الخضايب في حقه فقال بعضهم ترك الخضايب أفضل وروى
حديثنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الهى عن تغيير الشيب ولانه صلى الله عليه
وسلم لم يعر شيه روى هذا عن عمرو بن عبد الله بن بكر وأخرى وقال آخرون الخضايب أفضل
وخضب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم للاحاديث الواردة في ذلك ثم اختلف
هؤلاء كما أكرههم يخضب بالصفر فتمت ابن عمرو وأبو هريرة وآخرون وروى ذلك عن
على وخضب جماعة منهم بالخنا والكتم وبعضهم لم يخضب وخضب جماعة بالسواد

بالكلمة الجامعة اليه وهي
 شهدا قال لا اله الا الله وان محمدا
 رسول الله واليه يرجعون الى ابي
 أدعوك اليه وفي الفتح الدعاية
 من قولك دع يدعوا دعاية فهو
 شكا بشك وشكاية (اسلم) بكسر
 اللام (تسلم) بقصه او هذا غاية
 الاختصار ونهاية الاجازة في
 البلاغ وفيه نوع من البديع وهو
 الجناس الاشقة في روهان يرجع
 اللذان في الاشتقاق الى أصل
 واحد (يقول الله ابرك مرتين)
 يلزم في الاول على الامر بركي
 اثني جوابه والثالث بخذف
 حرف العلة جواب ثان له أيضا
 أو بدل منه واعطاه الجبر
 مرتين لكونه مؤنثا فيهما ثم
 آمن محمد صلى الله عليه وآله
 وسلم أومن جهة ان اسلامه
 يكون مبينا لاسلامه واسعه وعند
 المروق في الجهاد أسلم تسلم
 وألشكر أرا سلم مع زيادة الواو
 في لسانه فيكون لا مراءول
 لدخول في الاسلام والثاني
 لاداء عليه على حديثيها الذين
 آمنوا آمنوا بالله ورسوله كآتي
 الفتح وعروض بان الآية في
 حق المنافقين أي بأيمان الذين
 آمنوا نقضا آمنوا اخلاصا
 واسبب بأنه قول مجاهد وقال
 ابن عباس في مؤمن أي أهل الكتاب
 وقال جماعة من المفسرين
 خطاب المؤمنين وتأويل آمنوا
 باقه فمواودوموا وأمنوا على
 إيمانكم واستتب البليغي
 من هذه الجملة أن كل من دان

روى ذلك عن عثمان والحسن والحسين بن علي وعقبة بن عامر وابن سيرين وفي يردة
 وآخرين قاله الطبري الصواب ان الاحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بتغيير الشيب بالنهي عنه كلها صحيحة وليس فيها تناقض بل الامر بالتغيير ينشبه
 كشيء أي ثقافة والنهي لمن له ثمنه فقط قالوا اختلاف السلف في فعله امر من يجب
 اختلاف أحوالهم في ذلك مع ان الامر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالاجماع ولهذا لم
 ينكر بعضهم على بعض (وعن محمد بن سيرين قال سئل أنس بن مالك عن خطاب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن ثاب الايسرا
 ولكن أبا بكر وعمر يعدن خطابا بالحناء والكتم متفق عليه وإذا أحد قال وجاء أبو بكر
 بأي ثقافة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة يحمله حتى وضعه بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجر
 لو أقررت الشيخ في بته لانبأه بكمه لا يجر فاسلم ولحيته ورأسه كالغمامة يباع فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غيروهما وجنبوه السواد) قصة أي ثقافة قد تقدم
 الكلام عليها في هذه الرواية زيادة الامر بتغيير يائض الصفة وحديث أنس وانكاره
 لخطاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعارضة ما ساق في حديث ابن عمر ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يصفر لحيته بالورس والزعفران وما سبق من حديثه انه كان
 يصبغ بالصفرة وما في الصحيحين وان كان ارجح مما كان خارجا عنهم ما ولكن عدم علم
 أنس بوقوع الخطاب منه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم عدمه وروايته عن أنس
 أولى من روايته لان غاية ما في روايته انه لم يعلم وقد علم غيره وأيضاً قد ثبت في صحيح البخاري
 ما يدل على اختصاصه بما ساق في انه لو فرض عدم ثبوت اختصاصه لما كان قادرا في نسبة
 الخطاب لورود الارشاد اليها فلا في الاحاديث الصحيحة قال ابن القيم واختلف الصحابة
 في خطابه صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنس لم يخطب وقال أبو هريرة خطب وقد روى
 حماد بن سلمة عن حميد عن أنس قال رأيت شمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب
 قال جلدوا أخيرني عبد الله بن محمد بن عقيل قال رأيت شمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب
 وآله وسلم عند أنس بن مالك يخطبوا وقالت طائفة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب
 ولم يماح كثر الطيب قد احرش شعره فكان يظن يخطبوا ولم يخطب انتهى وقد أثبت
 اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن عمر وأورثته كما ساق في قوله الكتم في القاموس
 والكتم محركة والكتمان بالضم ثبت بخلط بالحناء ويحضب به الشعر انتهى وهو الثابت
 المعروف بالوصمة يعني ورق النيل وفي كتب الطب انه يثبت من ثوب الجبال ورقه كورق
 الا من يحضب به مدقوقا (وعن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا على ام سلمة
 فخرجت اليامن شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذا هو يخطب بالحناء والكتم
 واما أحمد وابن ماجه والبخاري وليذكر بالحناء والكتم وعن تابع عن ابن عمر ان النبي

بين أهل الكتاب كان في حكمهم

في المناكحة والنبايح لأنهم قتل
وقومه يسوع من بني اسرائيل
وهم ممن دخل في نصراية
بهذا التبديل وقد قاله ولقومه
يا أهل الكتاب خلوا قلبي من
ذلك يا مسريين أو يمن علم
أن الله ممن دخل في اليهودية
أو النصراية قبل التبديل والله
أعز (فون زيت) أي أعرضت
عن الله (فون زيت) مع غش
(انهم يريسين) بتغييره في
منه ونحوه وثانية تساكته فيهما
رمك ورتيم من مكسور وتم
تجنيته كنهتمون مع يريس
هي وزايريم وفي رواية الأريسين
وفي أخرى إريسين جمع يريسي
وهي ابنة في نقره كاهن
الزبابة والربعة وهي لاهبلي
كانت يريسية الأريسين
بتسليمه ليهوذا بن
ولم يبق ما كان عليه أنه
اتبع بسبب اتباعهم له على
استمرار كفره لأن يكون عليه
ثم نفسه أولى ولا يعاوض هذا
بقوله فنهوا تردوا زور
أخرى لأن زواله لا ينصفه
غير الأئمة والصلوات
المتدب واللبس بالساعات
يفعل من جهتين جهة قصده
وجهة تسبيحه والأوليسيون
الأكرون أي الفضلايون
والزرايون أي عليهم رب العالمين
الذين يتبعونك ويتقادون لأمرك
وتبهمهم على جمع الرعايا لأنهم
الغالب في رعاياه وأسرع استنادا
فإذا سلموا لو ذا منتع امتعوا

صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس النعال السنية ويصرف لحيته بالورس والزعفران وكان
أبو عمر يفعل ذلك رواه أبو داود والنسائي الحديث الأول يدل على أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم خضب قد تقدم الكلام عليه وقد أجيب ما أن الحديث ليس فيه بيان
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي خضب بل يحتمل أن يكون أحق بعمله لخالطه
من طيب فيه مقرة وأيضا كثير من الشعور التي تنفصل عن الجسد إذا طال الله يدور
سوادها أو الغرة كذا قال الحافظ وأيضا هذا الحديث معارض لحديث أنس المتقدم
وقد سبق الجنب عن ذلك وقال انه يرى في الجمع بين الحديثين من جزم بأنه خضب فقد
حكى ما شاهد وكان ذلك في بعض الأحيان ومن ثنى ذلك فهو محمول على الأكثر لا غالب
من حاله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث الثاني في أسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه
مذاب معروف وهو في صحيح البخاري بطول من هذا كوفي أبواب الوضوء ولكنه لم يقل
بغير شيبته بل قال أو ما الصفرة فأنكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها
فأنما أحبات صبغ بها الحديث أو أخرجه أصحاصه لم يقلوا السنية بكسر السين جلود
المنقر وكل جلد مدوغ أو رطوخ كوفي القاموس والتخايل للماء ببقية أخذ من
نسب وهو الخاق من شعرها قد حلق عنها أو أزيل قوله وبصرف لحيته قال الماوردي لم
يغير عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه صبغ شعره وعلقه ثم فعل على هذا الحديث وهو مبين
تصبغ الملقوق في نصيبين وكذا قال ابن عبد البر لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يصبغ بصفرة لثيابه ورده ابن قدامة في المعنى قوله بالورس والزعفران الورس
يفتح لوزة أصفر يزج بالبن ويصبغ به الزعفران ممرق فظاهر العطف أنه كان
يصبغ خيته بالزعفران ويحتمل أن يكون التقدير أنه كان يصرف لحيته بالورس وثيابه
بالزعفران وقد روي أبو داود من طرق صحاح ما يدل على أن ابن عمر كان يصبغ لحيته
وثيابه بصفرة ونظفه ابن عمر كان يصبغ لحيته بالصفرة حتى فلا ثيابه فقيل له في ذلك
فقال أنكرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء أحب إليه منها
كان يصبغ ثيابه بها حتى عمامته والحديث يدل على أن تغيير الشيب سنة وقد تقدم الكلام

عنه (وعن أبي ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الحسن ما
غيرتم به هذا الشيب الخناو الكتم رواه الترمذي وصححه الأرمزي وعن أبي هريرة روى الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله ودانصارى لا يصبغون فخافوا
رواه الجماعة الحديث الأول يدل على أن الخناو الكتم من أحسن الصاغات التي يغير
بها الشيب وأن التصبغ غير مقصود لعلها لا تصفة التفضل على مشاركة غيره مما من
الصبغات لهما في أصل الحسن وهو يحتمل أن يكون على التماثل ويحتمل الجمع وقد
أخرج مسلم من حديث أنس قال اختب أبو بكر بالخناو الكتم واختب عمر بالخناو
يختا أي متفردا وهذا يشعر بأن أبا بكر كان يجمع بينهما أما الكتم نبات باليمن يخرج
أصبع أسود يعيل إلى الحمرة وصبغ أسنانه أسمر فالصبغ به مما يعين بين السواد والحمرة

وقال ابو عبيد المراد بالافلاحين
 أهل نكتة لان كل من كان يزرع
 فهو عند العرب فلاح سواء
 كان يزرع نكتة أم غيره وعنده
 كراعهم الاسراء وعند اللث
 المشارون يعني أهل المكس
 وعند أبي عبيدة الخدم والتمول
 يعني لصده اياهم عن الذين كما
 قال تعالى وبنانا بالطنافنا
 الاية والاول ظاهر وقيل كان
 أهل السواد أهل فلاحه وكانوا
 مجوسا وأهل الروم أهل صناعة
 فاعلوا بانهم وان كانوا أهل كتاب
 بأن عليهم ان لم يؤمنوا الاثم
 مثل اثم المجوس الذين لا كتاب
 لهم وفي قوله فان وليت استعارة
 نسبة لان حقيقة لتولي عما
 هو بالوجه ثم استعمل مجازا
 في الاعراض عن الشيء كأن
 المدرس تولى عنه بوجه القلب
 قال ابن سيده الاريس الا كاد
 عند ثعلب وعند كراع هو الامور
 وقال الجوهري هي لغسمية
 وانكر ابن فارس ان تكون
 عربية وقيل في تفسيره غير ذلك
 لكن هذا هو الصحيح هنا فقد
 جاء مصراحيه في رواية ابن
 اسحق عن الزهري بلفظ فان
 هلك اثم الاكابر من زاد
 البرئ في ذروته يعني الحرائن
 ويؤيده رواية المذائني مرسله
 فان عليا اثم الفلاحين وكذا
 عن علي بن عيسى مرسل ابن
 شداد وان لم تدخل في الاسلام
 فلا تحصل بين الفلاحين وبين
 الاسلام قال الخطابي أراد ان

واستنبط ابن أبي عاصم من قوله جنبوه السواد في حديثه ان الخضب بالسواد كان
 من عادتهم والحديث الثاني يدل على ان العلة في شربة السباغ وتغيير الشيب هي مخالفة
 اليهود والنصارى وهذا كما استحب الخضب وقد كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يبالغ في مخالفة أهل الكتاب يامرهم به وهذا السنفد كما استغال الشيب
 ولهذا ترى المؤرخين في التراجم لهم يقولون وكان يصب وكان لا يصب قال ابن
 الجوزي قد اختص جماعة من الصابغين التابعين وقال أحمد بن حنبل وقد رأى رجلا
 قد خضب لحته الى لوى ورجلا يحيى ميتا من السنة وفرح به حين دام صبغها قال
 الترمذي مذهبنا استحباب خضب الشيب للرجل والمرأة يصبون رأسا وجره ويحرم خضابه
 بالسواد على الأصح قال في الخضب قد تأن احداهما تنظيف الشعر عن غليظته والثانية
 مخالفة أهل الكتاب قال في الفتح وقد رخص فيه أي في الخضب بالسواد مخالفة من
 السلف منهم سعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحيد وجرير وغير واحد
 واخبره ابن أبي عاصم في كتاب الخضب وأجابه عن حديث ابن عباس رفعه يكون قوم
 يصبون بالسواد لا يجدون ربح الجنة به لادلافة فيه على كراهة الخضب بالسواد بل
 فيه الاخبار عن قوم من مذهبهم وعن حديث جابر جنبوه السواد بأنه ليس في حق كل
 أحد وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي الفرداء رفعه من خضب بالسواد
 حوذا الله وجهه يوم القيامة قال الحافظ وسنده لين ويمكن تعقب الجواب الاول بان يقال
 ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية وقد وصفه القوم المذكورين بأنهم يصبون
 بالسواد ويمكن تعقب الجواب الثاني بأنه مبني على ان حكمه على الواحد ليس حكما على
 الجماعة وفيه خلاف معروف في الأصول (وعن ابن عباس قال مر على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم رجل قد خضب بالحناء فقال ما أحسن هذا أفر آخر قد خضب بالحناء
 والكم فقال هذا أحسن من هذا أفر آخر وقد خضب بالصفرة فقال هذا أحسن من هذا
 كله رواه اودود وابن ماجه في اسنده جيد بن وهب القريشي الكوفي وهو متكرر
 الحديث بن محمد بن طلحة الكوفي وكان عن يحنى حتى خرج عن حد التعديل ولم يقبل
 خطؤه صوابه حتى يستحق الترك وهو عن يحنى في الإيعاء فقد كذا قاله المذري والحديث
 يدل على حسن الخضب بالحناء على ان رواه فان انضم اليه الكم كان أحسن ويدل
 على ان الخضب بالصفرة أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأحسن في عينه
 من الحناء على ان رواه ومع الكم وقد سبق حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خضب بالصفرة فقدم الكلام فيه (وعن ابن رمة قال كان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يصب بالحناء والكم وكان شعره يبلغ كفيه أو منكبيه رواه أحمد
 وفي لفظ لا أحمد والساق وأبي داود أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أبي رة
 جازع من حمار عاب الملهمة أي أطع قلبه رده من دم أو زعفران) وفي لفظ

عليك انم الضعفاء والاتباع
 اذ لم يسئلوا تقليد له لان
 الاماخر اتباع الا كبر قلت
 و لعافى مقاربة (و يا اهل
 الكتاب) كذا في رواية عبدوس
 و انس و القاسبي بالواو عطا
 على أدعوك أي وأدعوك بشو
 تعالى أو تلو أو أقرأ عليك
 يا اهل الكتب وعلى هذا فلا
 تكون زائدة في اسلاوة لان
 زرو و غدا خلت على محذوف
 وز محذوفه وقبل الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ليرد المد و قبل
 أر د شاطيتهم به يث و حينئذ
 فلا شكل و عرض بان اعله
 اسمعوا لهذا الحديث على جواز
 قرعة اجنب لآيه او لايتين
 و عي ج و ز كتابة الآية
 ولا يتبين الى أرض نعد و
 ولوه ان لمرا الآية لم يصح
 الاستدلال رهم أقوم وأعرف
 و به ليرد الآية لقالت
 فوسم في الحديث فان تولوا
 لكن يمكن الاتصال عن هذا
 الأخير بأنه من باب اذ ثلثت
 و اغرب ابن بطال و ادعى ان ذلك
 نسخ بالتمهي عن السفر بالترك
 الى أرض العدو و يحتاج الى
 اثبات التاريخ بذلك أو يقام
 المراد بالقرآن في حديث التمي
 عن السفر به المصحف وأما
 الجنب فيصحت ان يقال اذ لم
 يقصد التلاوة جاز على أن في
 الاستدلال بذلك من هذه القصة
 نضرانها و قصة عين لاهوم
 فيها فقصه بطرازي على ما اذا

من حديث أبي رزمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع ابنه فقال ابنك قلت
 نعم شبيه فقال لا يجني عليه ولا يجني عليك قال و رأيت الشيب أحر قال الترمذي هذا
 أحسن شيء روي في هذا الباب و أفسره لان الر و ليات العصبان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ليس في الشيب قال جادين سلمة عن ميمون بن حريز يقول الجابر بن سمرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيب قال لم يكن في رأسه شيب الا شعرات
 في مفرق رأسه اذ ادهن و ادهن النهن قال أنس و كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يكفّر دهن رأسه و لحيته قبل له بكسر اللام و تشديد الميم هي الشعر المجاوزة
 الاذن كذا في القاموس و في رواية لاي داود من هذا الحديث و كان يعني النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قد طلع لحيته بالحناء قبله و دع هو بالراء المهملة المفتوحة و الدال
 المهملة الساكنة

«(باب جواز اتخاذ الشعر و اكرامه و استحباب تقصيره)»

عن عائشة رضي الله عنها قالت كان شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوق
 الوفرة و دون بلعة و له خمسة الا الساق و سمعه الترمذي و انقضا ابن ماجه فوق الجبة
 قال الترمذي هو حديث صحيح غريب من هذا الوجه و قد روي عن غير وجه عن عائشة
 انها قالت كنت اغتسل بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من انما واحد و ليد كروا
 فيه هذا الخوف و كان له شعر فوق الجبة و قد ذكره عبد الرحمن بن أبي الزناد و هو ثقة
 حافظ انتهى و عبد الرحمن مدني سكن بغداد و حدث عن الحسين و فانه وثقه الامام مالك
 ابن أنس و استعمله الضاري و تكلم فيه غير واحد قبله فوق الوفرة يفتح الواو قال في
 القاموس الوفرة لشعر المجتمع على الرأس أو ما سأل على الاذن منه أو ما جاوز شحمته
 الاذن ثم الجفة ثم القبة و الجمع و هو قال في الجفة انها مجتمع شعر الرأس و هي بضم الجيم و تشديد
 الميم قال ابن رسلان في شرح السنن انها قرب المنسكين قال المنصف هذه الله الوفرة
 اشعر الى شحمه الاذن فاذا جاوزها فهو للامة فاذا بلغ المنسكين فهو الجفة انتهى و الحديث
 يدل على استحباب ترك الشعر على الرأس الى ان يبلغ ذلك المقدار (وعن أنس بن مالك
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضرب شعره منسكبه و في لفظ كان شعره من جلاليس
 بالجعد و السبعة بين اذنيه و عاتقه أخرجاه واحد و مسلم كان شعره الى اقصاف اذنيه)
 فيؤيد كاس شعره جلابر اسمهم مفتوحة و جيم مكسورة هو الشعر بين السبطة
 و الجعودة و السبط بين مهملة مفتوحة و با موحدة ساكنة و تحرك و تكسر قال في
 القاموس و هو تنقيص الجعودة و في المشارق هو المسترسل كسر العجم و الجعد قال
 في القاموس خلاف السبط و في المشارق هو المتكسر فاذا كان شديد التكسر
 فهو القطط مثل شعر السودان و الحديث يدل على استحباب ترك الشعر و ارساله بين
 المنسكين أو بين الاذن و العاتق و قد أخرج مسلم و أبو داود و الترمذي و الساق و ابن

وقع احتياج الى ذلك كالبلاغ
والانذار كافي هذه النصه وأما
ابن مفلح فاحت لاضرورة
فلا يجزى في القبح وفي
رواية الاصل وفي ذكر كماله
عاش بأهل الكتاب باسقاط
الراوي فيكون ياتوا قوله بناية
الاسلام وقوله بأهل الكتاب
يم أهل الكتابين وقد قيل انه
صلى الله عليه وآله وسلم كتب
ذلك قبل نزول الآية فوافقه
القطب عليه فلهذا نزلت في
وقد تغيرت سنة تسع رقعة أبي
سنان قبل ذلك سنة تسع
وقيل بل نزلت في اليهود وجوز
بعضهم نزولها معتين وهو بعيد
وقد اشغلت هذه الجمل القليلة
التي تضمنها هذا الكتاب على
الامر بقوله أسلم والترغيب
بقوله تسلم ويؤتق والزجر
بقوله فان توليت والترغيب
بقوله فان عدوك والادلة بقوله
بأهل الكتاب وفي ذلك من
البلاغ ما لا يقادر قدره وكيف
لا وهو كلام من اوفى جوامع
الكلم صلى الله عليه وآله وسلم
(تعالى) بهن الامم (الى كلمة
سواء) أي مستوية (ميتا)
ويتكلم لا يتخلف فيها القرآن
والتوراة والانجيل وتفسير
الكلمة (أن لا تعبد الا الله)
أو توحده بالعبادة وتخلصه
فيها (ولأنك في شيا) ولا
تجعل غيره شريكاً له في
استحقاق العبادة قولاً تراها اهلاً
لأن يعبد (ولا يخذل بعضنا

ماجه من حديث البراء قال ما رأيت من ذي لذة أحسن في حله جراً من رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال أبو داود زاد محمد بن سليمان الشعر يضرب منكبيه قال وكذا
رواه ابن أبي عمير عن أبي بصير عن البراء يضرب منكبيه وقال شعبة يبلغ شعبة أذنيه
قال أبو داود وهم شعبة فيه وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي من حديث أنس قال كان
شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اصف أذنيه وأخرج البخاري ومسلم وأبو
داود والنسائي من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشعر يبلغ
شعبة أذنيه قال القاتني الجيع يز هذا الروايات ما يلي الأذن هو الذي يبلغ شعبة
أذنيه وهو الذي بينه وبين عاتقه ومخلفه هو الذي يضرب منكبيه وقيل كان ذات
لاختلاف الأوقات فإذا اغفل عن قصصها بلغت المنكب وإذا قصرها كانت الى
أصاف أذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان شعره مذكراً لم يرواه أبو داود) الحديث قال في الفتا
واسناده حسن ولما هدم من حديث عائشة في الغيلانيات واهله حسن أيضاً وسكت
عنه أبو داود والمنذري وقد مرح أبو داود أيضاً انه لا يثبت الاصحاح صالح
للاختصاص ورجال اسناده آفة ثقات وفيه دلالة على استحباب اكرام الشعر بالدهن
والتسريح واعفائه عن الحلق لانه يخالف الاكرام الا ان يطول كما ثبت عند أبي داود
النسائي وابن ماجه من حديث عثمان بن حجر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
شعر طويل فلما رأته قال ذياب ذياب قال فرجعت فجززته ثم أتيتهم انفس فقال اني لم
أعذك وهذا أحسن وفي اسناده عاصم بن كليب الحرقي وقد احتج به مسلم في صحيحه وقال
الامام أحمد لا بأس بحديثه وقال أبو حاتم الرازي صالح وقال علي بن المديني لا يحتج به اذا
انقرد وأخرج مالك عن عطاء بن يسار قال أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فآثر
الرأس والحية فاشاء له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كله يأمره باصلاح شعره
ولحيته ففعل ثم رجع فقال صلى الله عليه وآله وسلم ليس هذا خيراً من أن يأتى أحدكم فآثر
الرأس كأنه شيطان والثائر الشعث بعيد العهد بالدهن والترجيل (وعن عبد الله بن
الغضن قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الترجيل الاغباء رواه الترمذي الا ابن
ماجه وصححه الترمذي) الحديث صحيحه ابن حبان قال المنذري ولكن أخرجه النسائي
مرسلاً وأخرجه عن الحسن البصري وعن محمد بن حميد بن من قولهما وقال أبو الوليد
الباهي هذا وان كان رواية ثقات الا انه لا يثبت وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل
فيما نظروا فيما قاله تنظره قال الامام أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي ان الحسن جمع
من عبد الله بن مغفل غير ان الحديث في اسناده اضطراب قوله عن الرجل الترجل
والترجيل تسريح الشعر وقيل الأول المشط والثاني التسريح بحقوقه الاغباء في كل
اسبوع مرة كذا روى عن الحسن وفسره الامام أحمد بان يسرحه يوماً ويده يوماً

بعضاً من المؤمنين دون الله فلا
تقول عزير بن الله ولا المسيح
ابن الله ولا تطيع الاحبار
والرجال أي العلماء والناحية
واشقره والصوفية في
احد ثوبين الحرص والتحمل
والتدعو من التشريع ويرتوا
عليه الثوب أو الصذاب
لأن كلامهم يشتملنا قال
اقطاف روى أنه لما زلت
انخدوا السباوهم ورجائهم
اربابهم دون الله قال صلى
الله عليه وسلم ما كان عبد يارسول
الله قال ايس كلوا يحلون لكم
ويصرون فتأخذون بقولهم
قال نعم قال هوذا انتهى هذا
يدل على ان اخذ قول العالم و
محمد أو شيخ أو صوفي أو متكلم
أو ناسي يخالف قول الله وقول
رسوله حكمه حكم المخالف
الرب من دون الله وهو كالمادة
له في هذه الآية الكريمة
والحديث الشريف ابلغ حجة
على المغلاة لمذهب المجتهدين
والعلماء المشايخ وأئمة انكار
على فعل ذلك فتأمل تجدوا
نصاً قطعاً وبرهاناً على رد
التقليد وكون أهل مبتدع
عنه الله عما يكره ولا يراه
فان قولوا عن الترجيد وتبائع
السنة المظهرة فقولوا الله و
بأناسلون أي رمتكم الحق
فعرفوا باناسلون تاركون
لتنقلد دونكم أو اعترفوا
بانكم كافرين بما فطقت
الكتب وتطابقت عليه الرسل

وتبعه غيره وقيل المراد به في وقت دون وقت وأصل النسي إيراد الابل ان تزد الماء وما
وتدعه وما في القاموس النسي في الزبارة ان تصكون كل أ. جوع ومن المحي ما تأخذ
وما تودع وما الحديث يدل على كراهة الاشارة بالترجيل في كل يوم لانه نوع من
الترف وقد ثبت من حديث فضالة بن عبيد عند أبي داود قال ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان ينها عن كثير من الأرقام وفي ترك الترجيل الأيام نوع من البذاعة
وقد ثبت عند أبي داود ابن ماجه من حديث أبي امامة قال ذكر أخصب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يوم ما عنده الدنيا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا
تسعون أن لا تسعون أن البذاءة من الإيمان ان البذاءة من الإيمان قال أبو داود وفي
سننه ان البذاءة التحلل وفي النهاية فقل اذا الترف جلد بعضه من الهزال والبالا
تسهي والأزفة الاستكثار من الزينة وان لا يزال بهي نفسه وأصله من الزنه وهو ان
تزد الابل الماء مصل كل يوم فاذا وردت ما تريد ما فذلك النسي فله الخطي في المعاصي
وحديث أبي امامة في اسناد محمد بن اسحق ولم يصرح بالتحديث بل عنين وفيه مقال
مشهور وقال أبو عمر الفريه ان اختلاف في اسناد هذا الحديث اختلافاً طامعه
الاحتجاج ولا يصح من جهة لاسناد (وعن أبي قتادة انه كان لهجة خصمه قال
نبي صلى الله عليه وآله وسلم فامر ان يحسن الهار بالترجيل كل يوم رواه النسائي)
الحديث رجال اسناده كله رجال الصريح وأخرجه أيضاً في الأوطال ونظراً الحديث
عن أبي قتادة قال قلت لرسول الله اني لجة أقاربها قال نعم أكرها فكان أبو قتادة
ربما ذهبا في اليوم مرتين من أجل قوله صلى الله عليه وآله وسلم نعم أكرها وعلى هذا
فلا يعارض الحديث المتقدم في النهي عن الترجيل الاغبال ان الواقع من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم هو مجرد الاذن بالترجيل والاكراه وقيل في قتادة ليس بصحة والواجب
حل مطلق الامر بالترجيل واذا كرام على التمسك لكن الاذن بالترجيل كل يوم كما
في حديث أبي قتادة الذي ذكره المصنف يخالف ما في حديث عبد الله بن المغفل من النهي
عن لترجيل الاغنيا فان يمكن الجمع بين الترجيع وقد تقدم ذكر حديث اكرام
الشعر وقد تقدم أيضاً في الجفو لترجيل

• (باب ما يلقى كراهية الفزع والخصه في خلق الرأس) •

(عن رافع بن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الفزع وقيل لنساع
ما الفزع قال ان يحق بعض رأس الصبي ويترك بعض متعلق عليه) وأخرجه أيضاً أبو
داود والنسائي وابن ماجه وأبو داود في سننه بعد ذكره في الفزع عثل ما في المتن
تفسير آخر فقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الفزع وهو ان يعلق الصبي
ويترك له ذؤابة وهذا لا يتم لانه قد أخرج أبو داود نفسه من حديث أنس بن مالك قال
كانت ذؤابة فقال لي ابي لأجرها كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتركها
ويأخذها فسر الفزع في القاموس يخلق رأس الصبي وترك مواضع منه متفرقة غير

وتظاهرت الالة من اتباع السنة وترك الابتداع وأخذ
 ربحه يورض الاشراك وقيل
 في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله
 وضع هذا الكتاب المنبأ به القديم
 في قصة من ذهب تعظمه واثمهم
 لهم راوا يتورفون كرا عن كابر
 فياء سكان وما أحسنه بذلك
 واجد ربها هناك وحكي ان ملكا
 الترش في دولة الملك المتصور
 قد ورن الصالحى أخرج بسيف
 الدين قلع صندوقا مفعيا
 بالذهب واستخرج منه عقلة من
 ذهب فخرج منها كتابا زالت
 أ كثر حروفه فنسأل هذا كتاب
 نيكم الى حدى قصر ما زلتنا
 شراوته الان وأوصانا
 آيونا نه مادام هذا الكتاب
 عندهما لايزل الملك فيناضى
 تحفظه في له الحديث ثم يحيى
 الاسام فقول رب أنت
 السلام وأنا لسلام فقول
 انك على خيرك اليوم اخذوني
 اعلى ارجحه حدود الطراى
 في الاوسط عن ابرهيرة قال
 افقه الى موسى شيخ غير الانلام
 ديا قل يقبل منه وهو في
 الاخرة من الخاسرين الاسلام
 لقصة الاقياد والمرابه هنا
 ما نشره رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم في حديث جبريل
 عليه السلام وهو ان تشهد ان
 لا اله الا الله وأن محمدا رسول
 الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة
 وتصدق رمضان وتحتج البيت
 الحديث يخرجهم مسلم والاسلام

محلوقة تشبها بقرع السحاب بعد ان ذكر ان القرع قطع من السحاب الواحد ثم
 وقال في شرح مسلم بعد ان ذكر تفسير ابن عمر وهذا الذي فسر به نافع وعبيد الله هو
 الاصع قال والقرع خلق بعض الرأس مطلقا ومنهم من قال هو خلق مواضع متفرقة
 منه والصحيح الاول لانه تفسير الراوى وهو عريخا للظاهر فوجب التسليم به وفي
 الحديث في تفسير القرع قال فاشركنا عبيد الله الى ناصيته وجاى رأسه وقال اذا خلق
 رأس الصبي ترك ههنا شعر وههنا شعر قال عبيد الله ما القصة والقفا للعلام فلا بأس
 بهما وكل خصله من الشعر قصصوا كانت متصلة بالرأس أو منفصلة والمراد بهما ههنا شعر
 الناصية يعنى ان خلق القصة وشعر القفا خاصة لا بأس به وقال الثوري المذهب
 كراهته مطلقا كما ساقى وأخرج بودا ومن حديث أنس قال كان في ذؤبة فيمات
 أى لا أخذها فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يجدها يأخذها أو يخرج
 الساق بسند صحيح عن زيد بن حصير عن أبيه أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فوضع يده على ذؤابته ومعت عليه ودعا له من حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين
 قال قرأت في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة وان زيد بن ثابت لم
 العلم فذو اثنان ويمكن الجمع بان الذؤابة الجائر فها ههنا شعر من الشعر فربما
 ربحهم ماء اها بالضر وغيره التي تمنع ان يخلق الرأس كله ويترك باقي بسطه فيخدر
 أثرية وقد سرح الخطا بان هذا الحديث دخل في معنى القرع انتهى من الشيخ والمحدث
 يدل على المنع من القرع قال النووي وأجمع العلماء على كراهية القرع كراهية تنزيه وكراهية
 ما تعلق بالجمارية والعلام مطلقا وقال بعض أصحابه لا بأس به لانه لا يمس وجهه كراهية
 مطلق الرجل والمرأة لعموم الحديث قال العلماء لو امكن في كراهية انه يشوه المخلوق
 وقيل لانه زى هل الشعر وقيل لانه زى ليهود وقد جاء هذا مصرح به في رواية لاي داود
 انتهى ولقظه في سنن أبي داود ان الجاحج بن حبان قال دخل ابل أنس بن مالك فحدثني
 اخي المغيرة قالت وأنت مشدغدم والشرفاء أو قصتان قصص وأسك وتركك عليك
 وقال الحنفوا هذين أو قصصهما فان هذا زى ليهود (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم رأى صبيا قد خلق بعض رأسه وترك بعضه فنهاهم عن ذلك وقال احذرو
 كله واذروا كلامه وأجدوا داود الذي في الاستاذ صحيح قال المنذرى وأخرجه مسلم
 بالاستناد الذي خرجه أبو داود ولابد كلفه وذ كرو مسعود المسمى في تقليده ان
 مسلما أخرجه بهذا اللفظ والحديث يدل على المنع من خلق بعض الرأس وترك بعضه
 وقد سبق الكلام عليه في الذي قبله وهو مؤيد لتفسير القرع عاشره ابن عمر في الحديث
 السابق وفيه دليل على جواز خلق الرأس جمعه قال الغزالي لا بأس به لمن أراد التنظيف
 ونفسه مدعى من كراهية لراهه المارط في الانفراد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أنه قال لا توضع التواصي الا في شئ أو مرة وأقول هل يصح لو وجد تركه محلو فالضرب

ولا يقبل دين غفروهم الا انام ومن

يشتغ غير الاسلام يثقلن يقبل

منه امرى عطية اسنى منه وهو

الدين الله تعالى ابرته فقال

ورسنت لكم الاسلام ديناً وای

منه اجل منه وای كل من فى

السموات والارض متصنون

افضعدن الله يتقون وله اسلم

من فى السموات والارض طوعا

وكرها والله ترجعون قال ابن

عباس من فى السموات الاثني

وسن فى الارض من وله على

الاسلام وای حله انقر من حله

الاسلام اذا البسم الله تعالى

من هدها وهي حله خلسل ربنا

وسائر المسلمين كما قال تعالى ما كان

ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن

كان حنيفا مسلما وما كان من

المشرئين وای حياه اسنى لمن

حياه الله بالاسلام وقد امر تعالى

خير خلقه ورسله عليهم الصلاة

والسلام أن يقول وأما أول

المسلمين وجعلهم اس اذا كلوا اشرف

طاعات المؤمنين بل جعلها فى

مفتاح اشرف العبادات بكرها

القائل فى اليوم خمس مرات

وكيف لا يكون الاسلام عظيم

العليا واستناه به الصلوة

من أهول يوم القيامة وعناه

وبالاسلام تفيض الرجوه حين

تسود وجوه من اعرض عن

هداه وبالاسلام يشرب من حوض

سدد له عدنن حين يناد عنه

أهل العسنان وبالاسلام يهوى

على الصراط اذا تهاقت الاشياء

منه الى الميزان وبالاسلام

بالاخذ فاه يجيوا البصر وفت الشمر ثم ذكر انها كانت انبى على الله عليه وآله وسلم مكمله
 الخ وساق الحديث عن علي بن حجر ومحمد بن يحيى عن يزيد بن هرون عن عثمان بن منصور
 عن عكرمة عن ابن عباس قال قال الربيع بن ابيار وابن عمر والحديث على اصحاب
 أن يكون الاكمال فى كل عين ثلاثة أميال وأن يكون الاخذ وهو الكسر بجر الكمل
 معروف وأن يكون فى كل ليله وأن يكون عند النوم وقد أخرج أبو داود من حديث
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها
 من خيراتنا بكم وكفوا نافع امونا كما وان خيرا كمالكم لا تديجوا البصر وفت الشمر
 وأخرجه الترمذى وابن ماجه مختصرا وابن قيس ذكر الكمل وفى رواية لطريق قاله
 منبته لشمر مذهب لقنصر مصنفه للبصر (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه

والله وسلم حب الى من البيا النساء والذهب وجعلت قرعة عني فى الصلاة واه انساقى
 وأخرجه أيضاً أحمد وابن أبي شيبة والحاكم من حديثه فى اسنن دهى سق انساقى
 ابن سالم وسلام بن مسكين ومن طريق سار رواد أحمد فى الزهد والحاكم فى المستدرک
 ومن طريق سلام أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن سعد واليزار وأبو يعلى وابن عدى
 فى السكاه وأعله والعقيل فى اسنن دهى كذلك وقال الدارقطنى فى علله واما أبو المنذر
 سلام بن ابى الصهباء وجهه بن سليمان ورواه عن ثابت عن أنس وخالد بن جابر بن زيد
 عن ثابت مرسل وكذا واه محمد بن عثمان بن ثابت البصرى والمرسل أشبه بالصواب
 وقد رواه عبد الله بن أحمد فى زوائد الزهد عن أيمن بن طريق وصف بن عطية عن ثابت
 موصولاً أيضاً ويضعف بغيره طريق أخرى معلولة عند لطريق فى الاوسط عن
 محمد بن عبد الله المضرى عن يحيى بن عثمان الحارثى عن الهبل بن زياد عن الاوزعى عن
 امصق بن عبد الله بن أبى طه عن أنس مثله قال الحافظ فى التلخيص ان اسنن دهى حسن
 وقال فى تخریج الکشاف والتلخيص لدر فى من طرقه لفظ ثلاث بل وأوله عند الجميع
 حبيب الى من دنيا كم النساء الحديث وزيادة ثلاث تقسده انتهى على ان الامام بابكر
 ابنه وذلك شرحه فى جزمه قربانها وأما كذلك أوردته الى فى الاسماء واشتر على
 الاسنن دهى وانما قال ان زيادة لفظ ثلاث تقسده انتهى لان الصلاة ليست من حب
 الدنيا وقد وجه ذلك السد فى حاشية الکشاف فقال لورقة عني مبتدئه الا عرض
 من حب الدنيا وما يحب فيها وليس عطف على الطيب كما سبق الى انهم لانها ليست من
 حب الدنيا وجه ذلك بعضهم بان من حبنى قال وقد جاءت كذلك فى قوله تعالى ماذا
 خلفوا من الارض أى فى الارض ورد صاحب القرن بانه قد حب اليه أكثر من ذلك
 نحو الصور والجلاد ونحو ذلك من الطاعات انتهى مثل ما قال الحافظ قال شيخ الاسلام
 زين الدين العراقي فى اماليه وصرح بان لفظ ثلاث ليس فى من كتب الحديث وانها
 منسدة لمعنى وكذلك قال الزركشى وغيره وقال المعاصى لا اعلمها ثابت من طريق

نجا المسلم عن الجرم وامتاز ومن
 خرج عن اساروا دخل الجنة
 فقد فر و بلائلا لام يثبت الله
 احدى الاطوب على ملائكة
 ربه جن يسأله وهو تحت التراب
 فتقول لله ربنا انا سلام ديني
 ومحمد نبي اخديت أخرجه من
 ابني عادم في السنة وابن مردويه
 و أبيه عن جابر رضي الله عنه
 والعسرين نزل روح القدس
 هدى وبشرى كما قال تعالى قل رب
 روح القدس من ربي بلقيس بنت
 الذين آمنوا وهدى وبشرى
 لمسلمين ولاجل لاسلام جعل
 الله امهاده من انعم ما لا يحصى
 مائه قدام العباد فقال تعالى
 جعل لكم من بيوكم مذبحا
 آخر لا تتبين في قوله كذلك
 نعمته علىكم له حكم اسفلونكم
 اشكلك فان الايات على تعداد
 نعم لا يفي بالعباد بعضها بل
 لو كلف علمها على ان رادها
 لاحتمل لمجد الله فخر عباده
 اوقات وأزمان فاجده الله
 من علمه ما لا سلام وهداه الله
 يقضه والافانم وما كنهه في
 لولا ان هداه الله كنهه صفة
 يقولها المسلمون في دار السلام
 ونما ضلت فيما بينه النضر
 والافليس بطول فان تعربت
 بقدر انعمة الاسلام يقتصر الى
 مؤلف جليل لا في رأيت غالب
 أهل الاسام لا يعرفون نعمته
 ولا يشكرون ومنتهى بل لا يحضر
 يال انهم نعمه الاسلام انما
 تفرهم طام انسا وامتاعها

صحبة والحديث يدل على ان الطبيب وانما يحيان الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 رسول وقد روي ما يدل على ان الطبيب يحب الى الله تعالى فخرج الترمذي عن ابن المسيب
 انه كان يقول ان الله تعالى طبيب يحب الطبيب تطبيقه يحب النظافة كريم يحب الكرم
 ابو ابيح الجرد فظنوا ان فينكم ولا تشبهوا باليهود قال يعق الراوي عن ابن المسيب
 فذكرت ذلك لهما جابر بن سمارة قال حدثني عن ابن مسعود عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مثله ل الترمذي وهذا حديث غريب وخالفه الياس يصفو يقال
 ابن مسعود عن داود قال كان ابن عمر يستعجم به لوة غير مطراة وبكافور بطرحه مع
 .. وقتو قول هكذا كان يستعجم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الله في مسلم
 انه روى عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الله في مسلم
 روى النبي في موضع فيه التمس قوله الا ان يوضع في المصفاة وتغسل بالام وتشد الوار
 وقصها هو الذي يفضي به كما قال المصنف وحتى لا يضر كسر اللام قوله غير مطراة
 أي غير مخلوطة بغيرها من الطبيب ذكره في شرح مسلم والحديث يدل على استحباب التبخير
 بالعود وهو نوع من أنواع الطيب المتدوب اليه على العموم (وعن أبي هريرة رضي الله
 عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من عرض عليه طيب فادبره فانه خفيف
 لمحل طيب الرائحة وراه حرمه مسلم وانما في وأبو داود لم يضر حرمه مسلم هذا اللفظ بل
 بلطف من عرض عليه ربحان فلا يردده وهكذا أخرجه الترمذي بلطف اذا اعطى أحدكم
 الربحان فلا يردده فانه يخرج من اجته وقال هذا حديث حسن غريب وأخرجه من طريق
 حنان قال ولا يعرف لحن غيره هذا الحديث انتهى وهو أيضا مرسل لانه رواه حنان
 عن أبي عثمان النهدي وروى عثمان وأبو داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه
 لم يره ولم يسمع منه وحديث الباب صحيحه ابن حبان وقد أخرجه الترمذي عن ثمامة بن
 عبد الله قال كان أنس لا يرد الطيب وقال أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 لا يرد الطيب قال وهذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن أنس أيضا من وجه آخر عند
 البراء بن عازب ما عر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيب فطره قال المصنف في الفتح
 وانه حسن وعن ابن عباس عند الطبراني بلطف من عرض عليه طيب فطرحه
 وقديوب البخاري لهذا فقال باب من لم يرد الطيب وأورد فيه بلطف كان لا يرد الطيب
 والحديث يدل على ان راد الطيب خلاف السنة ولهذا انتهى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ثم عتب انتهى بهل تقيده استقاموجبات الرد لانه باعتبار ان الله خفيف لا ينقل
 حمله واعتبار عرضه طيب لا ينادي به من يعرض عليه فلم يبق حامل على الرد فان كل ما
 ندمه الله عتب محب في كل قلب مطلوب لكل نفس قوله المحل قال القرطبي هو بفتح
 الميم ويعني به محل او عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المسك هو
 أطيب طيبكم رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه وعن محمد بن علي قال حالت عافسة

وجاهها ورماسٽهاى الانعام

ولقد جهل الحقيقة وتكذب

عن أبي القاسم المستقيم من

الطريقة ذكركم لك الحمد

أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد

إلى أن رجعوا قالوا يا ربنا

فَيُتَأَمَّلُ (هَرَقَ) مَا قَالَهُ الَّذِي

قال في السر والعلانية

استمة التي: لها بن أنس، و

بعضه والحمد لله رب العالمين

محقق (بقیہ صفحہ ۱۲۱)

المسألة الأولى: ما هي أهمية التعليم في المجتمع؟

وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ أَشْجَارٍ مُتَنَافِرَةٍ

المؤمنين الذين كفروا

وہاں سے ایک بار باہر آئے

وهو ما طرأ عليه في
الوقت الذي كان فيه

١٠

مطار (مسافر) (مسافر) (مسافر)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

السرور (الماء في)

وعمدة اوصاف الجواهر هي

حالات و رابطہ (نور علی)

اولہ تصدیق و سرکاری ای
صدیقہ کی طرف سے

عظیم ولیہ (ابن ابی بکر)

بدرت الميم ای شاه و کشته بخت

الكاف واللام الموحدة قال

ابن جنی اسم مرید ایدس خوف

انگېش لان موٽ اېښ

من غير اعطه يريد النبي صلى الله

عليه وآله وسلم لانها كنيه اي من
الذين اعتقوا بشيئ من الله

الرصاصه الحرف بن عبد العزيز
فوق الدون الكلاسيكي

فَمَا ظَنُّكُمْ بِمَا نُولَاوَعِيْمُوْعِنْدَ
بَنِي كَنْزٍ لَّيْسَ بِكُنْزٍ لَّنَا وَلَئِنْ
كُنَّا لَنَظُنُّكُمْ كَاذِبِيْن

ابن بکر بن اسمعيل و كان له بيت
في مكة في سنة ١٢٠٠

اسی لئے کہتی ہیں کہ وہ

والدخيلة في ضعفه وأدلت نسبة

الى جدد رهب لان آمه

أمنة بنت وهب وأم جندوب

[illegible][illegible]

عالم حرمه رهن لعه به روضه و بسم قله دا اوريد قعل لقي هو الصلوة و يقال
روضه و قله دا اوريد لما لمي تطهره هكذا قلته اس الانباري و جماعة من
العلماء بعه غيره و ذهب لجليل و دعوى و أوحاتم الحسني و الازهري و جماعة الى
ان يبع فيها قال صاحب الطالع و حكى انهم فيها جميعا و أصل الروضه من الوضوء
وهي حرم و اخفاء و سمي روضه و الصلوة و لأنه نزل الموتى و يحسنه

(باب الملبس على وجوب النية) هـ
 من عمر بن حطاب رضي الله عنه - قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 ما أحب لباساً وأعمالاً ما لون من كاذب هجرته إلى الله رسوله فهجره إلى الله
 رجله ومن هت هجرته إلى الدنيا بغيرها أو امرأته يتزوجها فهجره إلى ما هاجر إليه
 رواه الجماعة الحديث عدو على يحيى بن سعيد الانصاري عن محمد بن ابراهيم التيمي

عن أبي شيبة (صاحب المصنف)

وهي التي قدس أي أمرها

(وغيره) أي وصاحب هرقل

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

التي هي ما بين

عن حكمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب عن أبيه عن أصحاب الكتب المعتمدة عن أبي هريرة
 سوى ما لا فإنه لم يخرج في الوطأ وهم ابن حبة قال له فيه ولعل أنهم انتقلوا
 لما رأى الشيخين والتساقط من حديث ما لم يوافق في كتاب لفظ لا قال
 بالنيان بجميع الأعمال وسد في فضل النوى عن كرمي المني الصبياني
 لا يصح له ما أدوا قوله أو في قال الحافظ وجوه قد رواه ابن أبي شيبة
 ليس طريق مالك وكذا أخرجه ابن حبان من وجه آخر موافقاً عن يحيى ممتنعاً
 في الحادي عشر من النال والاربع والعشرين منه والسنين منه ذكره
 في هذه المواضع يحذف أعمار كروا السبق في المعرفة في الإبراهيمية
 يحذف آثاره والنية قال الحافظ أبو يعنى محمد بن علي الحديث عن يحيى
 نحو ما يروى عن أسامة وقال أبو إسحاق الهروي سند له من محمد بن أبي بكر
 هذا الحديث عن سبعه أنه تضمن في يحيى بن سعيد بن لحاظ تسعة من ألك
 والآخر انتهى مررت على كثر من ثلاثة آلاف من قال استطاعوا أكله سبعه
 طريقاً ثم رأيت في المتفرج أن من هذا الطريق في حقه لم يسمع في سنة
 ثلثة ثم قال البراء الحافظ وأبو علي بن أسكني من حديث ابن جابر
 أنه لا يصح عن أبي بصير أنه عليه وآله ولم أذكر عن ابن جابر أنه لا يصح
 عن أبي أس وقيل غير ذلك وذكر بن منصف مستنداً في حديثه عن أبيه أنه
 عليه وآله لا كثر من عشر من قال لا يظن وقته بأية من ذلك
 في السكت التي جمعها على بن الصلاح وطهرها مؤلفه في ذلك
 الحديث فاعتدتم قواعد الإسراء حتى قيل في ثلثه ووجهه
 قلبه وجواهره وسأله وهل التلبأ به لا يكره من غير ذلك
 قوله إنما الأعمال بالنية المصنف في ذلك ما لا يوافق
 المصنف واختلف هل تيسره المطلق أي فهو لا يرفع ثم يرد عليه
 بالحاز ومذهب المحققين أن تيسره المطلق وجهه فيقال لما طرقت به
 الإسلام عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة قال أبو بكر
 العكس من ذلك أي العربية موضوع البحث في تيسر النية في الأصول
 بل يرجع إليها الجهة الثانية الأعمال لا يجمع على إلا التيسر لا شعراء وهو مستلزم
 لقصران معناه كل عمل ذي فاعل الزينة وهذا مركب من مقتضى المعرو
 في الأصول وهو ما احتل أحد التقديرات لاستقامة الكلام ولا يعود له عند المحققين
 فلا يمتن دليل في تعيين أحد هاتين الاختلافاتهما في تيسره فخرج جعل النية شرطاً
 قدر صحة الأعمال لم يشرطه وكان عليه قال ابن قتيبة الصدوق ورجح لآل أبيان
 الصحة أكثر وما للحكمة في قال عليها ولي لأن ما كان أزر لشيئ كان أقرب إلى خطو

المذكور وعند تقدم العشرين
 انما هي بحسب جبريل عليه
 السلام بالوحى وعند تمام
 الثالثة ففتح خبير وعمرة القضية
 التي جرت ففتح مضممة وظهور
 الاسلام وفي تلك الايام رأى
 هرقل لما رأى وليس المراد به
 هذا فتلقاه بقوله المصطفى بل
 المراد بالبشارة به عليه الصلاة
 والسلام على لسان كل فريق
 من انبيى وجد في حق ويطلب
 وهذا من ابداع ما يشوبه عالم
 أو يفتح اليه منجى وقد قيل ان
 الخرافة التي تنظر في الاعضاء
 في خسلان الوجه فيحكم على
 صاحبها بطريق القراسة وهذا
 اربث فلا يلزم منه حصره في
 ذلك بل الملائق بالسياق في حق
 هرقل ما تقدم والجملة السابقة
 من قوله قال ابن الناطور واعتراض
 بين سؤال بعض البطارقة
 وجواب هرقل يا هم الى قوله
 (فقال) هرقل (لهم) أى لبعض
 بطارقتهم (حين سأله الى رأيت
 المسحة حين تظفرت في العنوم
 ملكا ثنائيا) ففتح الميم وكسر
 اللام ولغيره الكهنتى ملكا بالضم
 ثم الاسكان (قد ظهر) أى غلب
 بعنى دله قطره في حكم العنوم
 على أن ملكا ثنائيا قد غلب
 وهو كما قال لان في تلك الايام كان
 استعداء ظهوره صلى الله عليه
 وآله وسلم اذ صالح الكفار
 بالهدية وأمر الله تعالى سورة
 الفتح ومقدمة الظهور وظهور

والا لم يكن كلاما مقيدا وأوجب بان التقدير في كانت هجرته الى الله ورسوله وقصدا
 فهجرت الى الله ورسوله محكوما شرعا فلا اتحاد وقيل يجوز الاتحاد في الشرط والجواز
 والمبتدأ والتميم لقصدا العظيم أو التسمية كانت أمشأى العظيم أو الحقير ومنه قول أبي
 النجم وشري شري أى العظيم وقيل الخبر محذوف في الجملة الاولى منها أى هجرته الى
 الله ورسوله محمدا ومثاب عليها وهجرته الى ما هاجر اليه مذمومة أو مبيضة أو غير مقبولة
 قوله دنيا يصيبها ضم الدال وحكى ابن قتيبة كسر ها وهي فعل من الدنواى القرب
 سميت بذلك لسبقها لآخرى وقيل لدنواها الى الزوال واختلف في حقيقة اقبل ما على
 الارض من الهواء والجو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض والاطلاق الدنيا
 على بعضها كافي الحديث مجاز قوله اذ امرأة يتزوجها النخس المرأة بالذكر بعد ذكر
 ما يعمها وغيره للاهتمام بها وتعبه النبوي بان لفظ دنيا كرهة وهي لا تم في الاثبات
 فلا يلزم دخول المرأة فيها وتعب بانها كره في سياق الشرط وتم وتكنة الهمزة الزيادة
 في التحذير لان الافتتان بها أشد وحكى ابن طحال عن ابن سراج ان السبب في تخصيص
 المرأة بالذكر ان العرب كانوا لا يزوجهن المولى العربية وبراعون الكفاة في التسبب فلما
 جاء الاسلام سوى بين المسلمين في مناسكهم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها
 من كان لا يسل إليها وتعبه ابن جبريل به يقتضي ان نقل ان هذا المهاجر كان مولى وكانت
 المرأة عربية ومنع ان يكون عادة العرب ذلك ومنع أيضا ان الاسلام أبطل الكفاة
 ولو قيل ان تخصيص المرأة بالذكر لان السبب في الحديث مهاجر أم قيس فذكرت المرأة
 بعد مذكرة ما ينشأ لها كانت هجرته إلى المهاجر لاجلها لم يكن بعدا من اصواب
 وهغه تكتسبه سرية والحديث على اشتراط النسبة في أعمال الطاعات وان ما وقع من
 الاعمال بدونهما غير مستحب وقد سبق ذكر الخلاف في الحديث والتميم وطاعة
 المطولات لا يتسعه لها المقام وهو على اقتراء محقق بان بدوله مصنف مستقل

باب التسمية للوضوء

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلواتن لا وضوء ولا وضوء ولا
 لا يد كراسم الله عليه وآله وأما جدوا وأودوا وابن ماجه ولا جد وابن ماجه من حديث سعيد
 ابن زيد وأبو يعقوب مثله والجميع في أسيد هاما قال قريب وقال البزارى أحسن شئ في
 هذا الباب حديث عمار بن عبد الرحمن يعنى حديث سعيد بن زيد وشيلى احسن بين رواه
 أى حديث أصح في التسمية فذكر حديث أبي سعيد الحديث الاول أخرجه أيضا
 الترمذى في العلال والدارقطنى وابن السكن والحاكم والبيهقى من طريق محمد بن موسى
 الخزاز عن يعقوب بن سلعة عن أبيه عن أبي هريرة بهذا اللفظ ورواه الحاكم من هذا
 الوجه فقال يعقوب بن أبي سلة وادعى انه الملبسوز وصحبه في ذلك فهوهم والاصواب انه
 البنى قاله الحافظ قال البخارى لا يعرف لهما عن أبيه ولا يسمى أبي هريرة أو به

(فمن بحث عن هذه الامة) أي من أهل هذا العصر وأطلق الامة على أهل العصر كله ثم فيه يجوز وفي رواية يونس بن عيسى من هذه الامة (طائرا) مجيئين لاستقامه اياهم (ليس يحنن الله اليهود) أي أوجب اقتضى عليهم لان اليهود كانوا يابليه تحت الملة مع النصراني فحنن العرب (فلا يحننك) من أهم أدلائقك (شأنهم) وكتب اليحدثان ملكك) بل هو وقد يترك (فيقولوا من فيهم من اليهود) وفي رواية أبو زر والوقت والأصلي وبن عساكر فليقتلوا بالدم فينيهاهم) بليم وأصله بين فاشيع القصص فصار ينائم زيدا عليها المير وفي رواية الأربعة فينيها بغيرهم ومعناها واحد وهم ميتة آخره (على أهرم) مشورتهم التي كانوا فيها (زأق رقل برجل) أي يذمهم أو قاتل أهرم إذا قى برجل لم يسم الرجل ولان أوله (أرسله ملكا) بالسبع المستعدة والمك هو الحزن بن أبي شمر صاحب بصرى وغسان اسماء نزل عليه قوم من الازد قسوا اليه أروما بالمثل (يخبر عن خبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقال يا عبد ابن أبي اسحق خرج بين أظهرنا رجل يزعم أنه نبي فقد اتبعه ناس وصدقوه ونافقه ناس فكانت بينهم ملاحم في موطن وثر كتمهم وهم على ذلك

ذكره ابن حبان في الثقات وقال رجلا أخطأ وهذه عار عن ضعفه فانه قليل الحديث جدد ولم يرو عنه. وفي رواية ما إذا كان يخطئ مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونه ثقة. قال ابن الصلاح انقلب اسناده على الحاكم فلا يخرج لشبهه بغير وجهه وبعده التوروى وله طريق أخرى عند الهارظي والبيهقي عن أبي هريرة يلقط ما رواه من يزيد كراسم الله عليه وما صلى من لم يروا وفي اسناده محمود بن محمد التفرى وليس بالقوى وفي اسناده أيضا أبو بن الجار عن يحيى بن أي كثير وقد روى يحيى بن معين عنه انه لم يسمع من يحيى بن أي كثير الا حديثا واحدا غيره هذا وأخرج الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يأتها هرة اذا وضأت فقل بسم الله والحمد لله فان حفظت لم تزل تكسب الحسنات حتى تقضى من ذلك الوضوء قال تفرده حمرو بن أبي سلمة عن ابراهيم بن محمد عنه واسناده واهو فيه أيضا من طريق الامرج عن أبي هريرة رفعه اذا سبق أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الأمان حتى يغسلها ويصي قبل أن يدخلها تفرده هذه الزيادة عبد الله بن محمد عن هشام بن عروة وهو متروك وفي الباب عن أبي سعيد وسعيد بن زيد كذا كره المصنف وعائشة وسهل بن سعد وأبي سبرة وأمهيرة وعلي وأنس الحديث أبي سعيد رواه أحمد والداري والترمذي في العلل وابن ماجه وابن عدى وابن السكن واليزيد والدارقطني والحاكم والبيهقي يلقط حديث الباب وزعم ابن عدى أن زيد بن الحباب تفرده عن كثير بن زيد قال الحافظ وليس كذلك فقد رواه الهارظي من حديث أبي عامر العقدي وابن ماجه من حديث أبي أحمد الزهرى وكثير بن زيد قال ابن معين ليس بالقوى وقال أبو زرعة صدوق فيه ليز وقال أبو حاتم صالح الحديث ليس بالقوى يكتب حديثه وكثير بن زيد رواه عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد ورابع قال أبو حاتم شيخ وقال البصري مشكرا الحديث وقال أحمد ليس بالمعروف وقال المروزي يصبغه أحمد وقال ليس فيه شيء ثبت وقال الزائر كل ما روى في هذا الباب فليس بشيء وذكره روى عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة وقال الفضلي الاسيد في هذا الباب فيها ليز وقد قال أحمد بن حنبل انه أحسن شيء في هذا الباب وقد قال أيضا لا أعلم في التسمية حديثا أصح وأقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيع وقال اسحق هذا يعني حديث أبي سعيد أصح ما في الباب وأما حديث سعيد بن زيد فرواه ترمذي واليزيد وأحمد وابن ماجه والدارقطني والفضلي والحاكم وأعل بالاختلاف والارسال وفي اسناده أبو ثمال عن رباح بن جهمولان فالحديث ليس بصحيح فاه أبو حاتم وأبو زرعة وقد أطال الكلام على حديث سعيد بن زيد في التلخيص وأما حديث عائشة فرواه الزاوي أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده ما رواه ابن عدى وفي اسناده سارة ابن محمد وهو ضعيف وأما حديث سهل بن سعد رواه ابن ماجه والطبراني وفيه عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد وهو ضعيف وناصبه أخوه أبي بن عبيان وهو مختلف

وتهذا يأتنا أجل في حديث
 الباب لانه يؤهم ان ذلك كان في
 اواخر ما ظهر التورم صلى الله
 عليه وآله وسلم (فما انصفوه
 هرقل) وأشيعوه بذلك (قال)
 هرقل لمعاذته (اذهوا
 فانظروا) الى الرجل (أتحقق
 هو أم لا فنظر واليه) وعند ابن
 ابي نجرود قال اذ هو محتسب
 فقال هذا والله الذي رأيته
 اعطه ثوبه (فخذه) أي هرقل
 (أتم محتسب) بفتح التاء الاولى
 وكسر الثانية (وسأله عن
 العرب) هل يحتسبون (فقال)
 أي الرجل (هم يحتسبون) وفي
 رواية الاسلمي وابن عساكر في
 نسخة تحتسبون بالميم قال الصبي
 كالحافظ الاول أقيد وأتمل
 (فقال هرقل هذا) الذي تقرأه
 في التسمية (فله هذه الامة) أي
 العرب (فقد ظهر) بضم الميم
 ويكون الام كذا لا كقراءة
 وفيه ابى طلب الفتح ثم الكسر
 فاسم الاشواقني صلى الله عليه
 وآله وسلم وعن الكشيحي
 وحده تلك فصل متعارف أي هذا
 الرجل على هذه الامة وقديبه
 التعت بعد التعت ثم حذف
 المنعوت (ثم كتب هرقل الى
 صاحب ه) يسى ضفاطر
 الامتف (برومية) بالقتنف
 أي فيها وقد رواية ابن عساكر
 بروسية وهي مدنية بلسان الروم
 وقيل اندلسية ورواها ربيعة
 وعشرون ميلا (وكان تظيره)
 وفي رواية ابن عساكر الاصيل

مختلف فيه وأما حديث أبي سبرة وأم سبرة فرواه الدلاوي في السكنى والبنوي في
 الصلاة والطبراني في الاوسط وفيه عيسى بن سبرة بن أبي سبرة وهو ضعيف وأما حديث
 علي فرواه ابن عدي وقال اسناده ليس يستقيم وأما حديث أنس فرواه عبد الملك بن
 حبيب الأندلسي وعبد الملك شديد الضعف قال الحافظ والظاهر أن مجموع الاحاديث
 يحدث منها قوة تدل على أن لها أصلا وقال أبو بكر بن أبي شيبة ثبت لسان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قاله قال ابن سيدة الناس في شرح الترمذي ولا يجاوز هذا الباب من
 حسن سريح وصحيح غير سريح والاحاديث تدل على وجوب التسمية في الوضوء لأن
 الظاهر أن النبي لمعه تلك كونها أقرب الى الذات وأكثر زوايا الحقيقة فيستلزم علمها
 عدم الذات وما ليس بصحيح لا يجزى ولا يقبل ولا يستدبره وإيقاع الطاعة الواجبة على
 وجهه يتربص قبولها وإبرازها عليه واجب وقد ذهب الى الوجوب والقرضية الفقرة
 والظاهرية واحسن واحد الروايتين عن أحمد بن حنبل واختلاف اهل هي نرض
 مطلقا وعلى الذكرا فافقه على التذكرا والظاهرية مطلقا وزهبت الشافعية والخنسية
 ومالك وربعة وهو أحد قولي الهادي الى أنها سنة استحج الاولون بأحاديث الباب
 واحتج الآخرون بحديث ابن عمر عن قوامين وضأوا ذكرا سم الله عليه كان طهورا لجميع
 به ومن وضأ وليذ كرسم الله عليه كان طهورا للاعضاء وضوءه أنرجحه الدارقطني
 والبيهقي وفيه أبو بكر الداهري عبد الله بن الحكم وهو متروك ومنسوب الى الوضع
 ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث أبي هريرة وفيه مر داس بن محمد بن عبد الله
 ابن ابان عن أبيه وهما ضعيفان ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث ابن
 مسعود في اسناده يحيى بن حشام السمار وهو متروك قالوا فيكون هذا الحديث
 قرينة لتوجيه ذلك النبي الى الكمال لا الى الصحة كحديث لا صلا لا قمار المسجد الا في
 المسجد فلا وجوب يؤيد ذلك حديث ذ كراهه على قلب المؤمن سمى أولهم واحج
 البيهقي على عدم الوجوب بحديث لا تم صلا أحدكم حتى يسبح الوضوء كما أمر الله
 وتقرير ان الغمام لم يتوجه على غير الاسياغ فاذا حصل واستدل السابق ابن
 خزيمة البيهقي على استحباب التسمية بحديث أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم وضوءا فم بعد فقال له مع أحدكم منكم ما فوض يد في الاثنا فقال وضوءا
 باسم الله وأصله في الصحيحين بدون قوله وضوءا باسم الله وقال النووي يمكن أن يمتنع في
 المسئلة بحديث أبي هريرة كل امرئ ذاب الى سيد الله بسم الله فهو أحدم ولا يمتنع على
 القطع ضحف هذه المستندان وعدم صراحها واستثناء دلالتها على المطلوب وما في
 الباب ان صلح للاجتماع اقامه المطلوب المقاتل بالقرضية لما تقدمنا ولا ككنه صرح ابن
 سيدة الناس في شرح الترمذي بأنه قد روى في بعض الروايات لا وضوءا كمالا وقد
 استدله الرازي قال الحافظ لم أره هكذا انتهى فان ثبت هذا الزيادة فمن وجه معتبر

وساير مثل الى حسن) محرو-
بانقصة لانه غير منصرف للعبادة
والثابت على الصحيح للعلية
والجعة لانه لا يمنع صرف الله في
وجوز بعضهم صرفه كعده
نحوه من وغيره من السلافي
السكن الوسط ولم يجعل للجهة
اثرا وغاسا هرقل الى حسن
لان ادراك ملكه وكانت في زمانه
اعظم من دمشق وكن قضاها
على يد ابي عبيدة بن الجراح سنة
ست عشرة بعد هذه القصة
بعشر سنين (فلم يرم) هرقل (حسن)
أى لم يبرح من مكانه هذا هو
المعروف ويرم بفتح أوه وكسر
الواو قال الهادي لم يصل اليها
(حتى آتاه كآب من صاحبه)
ضفاط الرومي (بوافق رأى
هرقل على خروج النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) أى
ظهوره (وانه نبي) وهذا يدل
على أن هرقل وصاحبه أقرا
بنبوة نبينا صلى الله عليه وآله
وسلم لكن هرقل لم يقر عنى
ذلك ولم يصل بقتضاه بل شخ
بملكه ورغب في الرئاسة
فأثرهما على الاسلام بخلاف
صاحبه ضفاط فانه أظهر
اسلامه وألقى ثيابه التي كانت
عليه ولبس ثيابا أيضا وخرج
هلى الرام فدعاهم الى الاسلام
وشهد شهادة الحق فقاموا اليه
فصبروه حتى قتلوه (فأذ)
بالقصر من الاذن والمنسقى
وعنده فأتى الله أى اعلم

• (ب استحباب غسل الدين قبل المضمضة وتأ كيد النوم الليل) •

فذا نسرحت منها في افادة مطلوب القائل بعدم وجوب التسبحة وقد استدل من قال
بالوجوب على هذا كفتن بجديت من تواتر ذكر اسم الله كل طهور الجميع فيه وقد
تقدم الكلام عليه قالوا لعلنا احاديث الباب على هذا كروهنا على الناس جميعا
الاذلة ولا يفتي مانيه

(عن أوس بن أوس الثقفي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضأ فاستوكف
ثلاثا أى غسل كفه رواء أحد النساقي الحديث رجاءه عند النساقي ثقات الاجيد
ابن مسعدة فهو صدوق قوله أوس بن أوس ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلاف وقد
ذكره أبو عرفة العصابة وهذا الحديث منه في الصحيحين من حديث عثمان بن لطف
فأخرج على نفسه ثلاث مرات فغسلهما وقال في آخره رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وضأ نحو وضوءي هذا وسألت في هذا الكتاب وأخرج أبو داود من حديث
عثمان أيضا بلطف آخر غي به النبي على اليسرى ثم غسلها الى الكوعين وثبت نحوه
أيضا من حديث على عليه السلام وعبد الله بن زيد عند أهل السنن والحديث يدل على
شرعية غسل الكفين قبل الوضوء وقد اختلف الناس في ذلك فعند الهادي في أحد
قوله والمؤيد الله وابل المتصور بالله والشافعية والحنفية انه مستنون ولا يجب
الحديث وضأ كما مر الله وليد كفيه غسل الدين وقال القاسم وهو أحد قولي
الهادي وابيه ذهب اليه أحد بن يحيى انه واجب لخبر الاستيقاظ الذي سألني بعده
وأجب بأنه لا يدل على الوجوب لقوله فانه لا يدري أين أتى به ولم يعلم أن محل التزاع
غسله ما قبل الوضوء وحديث الاستيقاظ الفيل فيه لا للوضوء فلا دلالة على المطالب
ويجوز الافعال لا تدل على الوجوب وسألت الكلام على ما هو الحق في الحديث لذي

بعده هذا ان شاء الله (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا
استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين أتى به رواء
الجماعة الآن الجارى لم يذكر لعدد وفي لفظ الترمذي وابن ماجه اذا استيقظ أحدكم
من الليل وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من
نومه فلا يدخل يده في الأمان حتى يغسلها ثلاث مرات فانه لا يدري أين أتى بهما وابن
طائفة رواء الدارقطني وقال اسناد حسن) الحديث طرق منها ما ذكره المصنف
ومنها عند ابن عدي بزيادة فليرقه وقال انه زيادة منكورة ومنها عند ابن خزيمة وابن
حبان والبيهقي بزيادة أين أتى به منه قال ابن منته هذه الزيادة قروا ثم اتفقت ولا أراها
محتوية وفي الباب عن جابر بن عبد الله الدارقطني وابن ماجه وابن عمر رواء ابن ماجه وابن
خزيمة بزيادة لفظ منه وعائشة رواء ابن أبي سلمة في العليل وحكى عن أبيه انه وهم قوله
من نومه أخفيع مومه الشافعي والجمهور فاستقروا وعقب كل نوم وخمس أجدودا ونوم

(هرقل لطلحة الرزمي في ذكره)

بقية الاول وسكون الثاني وقع
الكف والاراء هي القصر التي
سورة يوت (لهي ص) أي
فيها كما دخل القصر (ثم
أمر بالواجب) أي المسكرة
(فعلقت) بتشديد اللام لا يذر
وكأنه فتح أبواب البيوت التي
حواسها وأذن الروم في دخولها
ثم أغلظها (ثم أطلع) عليهم من
على حيطانهم وأغلقه ل ذلك
خشية أن يبنو الله كما بنوا
الضغاطر وسكر ومقاتلته
فيقتلوه (فقتل) بامعتر الروم
هل لكم) رغبة (في الفلاح
والرشد) بالنعم ثم السكون
أو يفتنن خلاف التي (وان
يبت) أي وهل لكم في ثبوت
(ملككم) لانهم انعموا على
السكران سيما انقلب ملكهم
كما عرف هو ذلك من الاخبار
السنه (فتبايعوا) وفي نسخة
فبايعوا وفي رواية الاصل يبايع
ولا اخرون في الوقت تابع
وسكنهم في قنابوا فثلاثه
اول من البيعة والتي بعدها
من التابع كل رواية الاخرى
لا يزعجنا كفي نسخة فتبيع
هذه التي) ونقل ان في التوراة
وفيها ذلك أرسله أي انسان لم
يقبل كلابي الذي يزقيه عني
فأى ملككم (مخاصو) بمهملتين
في شروا (جصة حروا حروا)
أي كبصتها شهمهم بالوحوش
لان زرتها أشمن نفرة البهائم
الانسية وشهمهم بالهردون غيرها

الليل لقوله في آخر الحديث بآتيه لان حقيقة الميتة كونها بالليل ويؤيد ما ذكره
المصنف رحمه الله في رواية الترمذي وابن ماجه: أخرجهما ايضا ابو داود وساق... لم
استادها ومافي رواية لابي عوانة سابقا مسلم اسنادها ايضا اذا قام احدكم للوضوء حين
يصبح ولكن التطيل بقوله فانه لا يدري أين بآتيه يضي بالخاف يوم التها يوم الليل
واغماض نوم الليل بالز كالغلبة قال النووي وحكي عن أحمد في رواية انه ان قام
من نوم الليل كره له كراهية تحريم وان قام من نوم التها كره له كراهية تنزيه قال ومذهبنا
ومذهب المحققين أن هذا الحكم ليس مخصوصا بالقيام من النوم بل للمعتبر الثلث
في نجاسة البدن في شك في نجاستها كرهه غسما في الا نأخيل غسلها سواء كان قام من
نوم الليل أو التها وشك انتهى والحديث يدل على المنع من ادخال اليد الى اناه
الوضوء عند الاستيقاظ وقد اختلف في ذلك قالوا عند الجهور على التسليم وحده
أحمد على الوجوب في نوم الليل واعتذر بالجهور عن الوجوب بان لتبليس بأمر
يقضي الشك في نجاسته عن الوجوب الى التسليم وقد دفع بان التشكك في النجاسة
لا يستلزم التشكك في الحكم وفيه ان قوله لا يدري أين بآتيه ليس تشكيكا في
العله بل تعديلا بالنسبة لانه يستلزم ما ذكره من جملته ما اعتز به بالجهور عن
الوجوب بحديث انه صلى الله عليه وسلم وضأ من الشن المعلق بعد قيامه من النوم
وروى عنه غسل يده كما ثبت في حديث ابن عباس وتوقف بان قوله أحدكم يقتضي
اختصاص الامر بالغسل بغيره فلا يضر ما ذكره ورواه سمع عنه صلى الله عليه وسلم
غسل يده قبل ادخالها في الاناه حال النجاسة فاستحبها بعد التها أولى ويكون تركه
ايات الجواز من الاعذار البهية وان التقييد بالثلث في غير النجاسة العينية يدل على
لندية وهذه الامور اذا نعت اليها البراءة الاصلية لم يبق الحديث نهضا للوجوب
ولا التحريم الترك ولا يصح الاحتجاج على غسل الدين قبل الوضوء فان هذا ورد في
غسل النجاسة وذلك سنة اخرى ويدل على هذا ما ذكره الشافعي وغيره من العلماء ان
السبب في الحديث ان أهل الحجاز كانوا يستحبون بالاجارو بلادهم حارة فاذا نام
أحد منهم عرق فلا يأمن النائم نطق فبيده على ذلك الموضع النجس أو على قدر غير ذلك
فاذا كان هذا سبب الحديث عرفت أن الاستدلال به على وجوب غسل الدين قبل
الوضوء ليس على ما ينبغي فان قلت هذا قصر على السبب وهو مذهب جرح قلت
سلمان علم القصر على السبب فليس في الحديث الا نهى المستيقظ عن نوم الليل أو مطلق
النوم فهو اخص من الدعوى أي مشروعية غسل الدين قبل الوضوء مطلقا فلا
يصلح للاستدلال به على ذلك ونحن لا نذكر أن غسل الدين قبل الوضوء من السنن
الناشئة لاحاديث الصحة كما في حديث عثمان الا في غيره وكما في الحديث الذي في
أول الباب ولا منازعة في سنته انما النزاع في دعوى وجوبه والاستدلال عليها بحديث

من الوحي لما سبى الجبل
وعدم القصة بل هم أفضل (أى
الرب) اليهودية فوجدوها
قد غشيت بكسر الهمزة
(أى) رى هرقن تقرته وآيس
بوزن ثم تحية جملته
بتميز قد روى رواية
قد روى استنق
وهو معنى وزر متلوب ر
الذى تى قط (أى) رى
أى من أتيهم - مهره
أبنة لكونه شيع عليك
بب أن يذ يهود يفسره
ويسمى ويسمى قد يفسر
أبنة لكونه شيع عليك
وأفقد كان قد روى على
عنه بقره ملكة رغبة
الله والله الموفق (أى)
قد روى على وقال (أى) فى قلت
مضى آت قويا - مضمع
كسر الهمزة قد روى قد روى
نصب على سرفية تى قلت
مضى آت قويا - مضمع
(أى) قد روى قد روى
شدة (أى) قد روى قد روى
ديكم قد روى قد روى
حذف المنقول لرب شيبى
ربك المولى لرب شيبى
ربك المولى لرب شيبى
قد روى قد روى قد روى
لمر كهم أرقبا لرب شيبى
لان ذلك ربما كان كهم
البيور (أى) روى روى
ذات (أى) بلصب شيبى
ربك (أى) بلصب شيبى
الرب - روى على روى

استنقا وقد سبق ذكر الخلاف فى ذلك فى الحديث الذى قبل هذا قوله فلا يدخل يده
فى الماء فى رواية البخارى فى وضوءه وفى رواية لابن خزيمة فى آتائه أو وضوءه والظاهر
اختصاص ذلك بآتاء الرضوء ويلحق به الغسل بجمع أن كل واحد منهما مراد التطهر به
وخرج ذكر لآتاء البركة والحاض التى لا تغسل بجمع اليد على تقدير نجاستها فلا
يتربا لآتاء اليد وفى الحديث أيضا دلالة على أن الغسل سبعاً ليس عاماً لجميع النجاسات
كما زعمه بعض بل خاصة بنجاسة الماء باعتبار ريقه والجمهور من المتقدمين
والأخريين على أنه لا يفسد الماء إذا غمر يده فيه وحكى عن الحسن البصرى أنه يفسد
إذا غمر يده فى الماء وحكى أيضاً عن الحسن بن وهاب وعبد بن جرير الطبري قال التورى
وهو سبعة رجلة فى الأصل فى اليد والماء الطاهرة فلا يفسد بذلك وقواعد الشريعة
متطابقة على هذا قال المنكر لله وأكره العلماء جلا هذا على الاستنقا بآتاء
مضى أو غير ذلك شىء على الله عليه وآله وسلم قال إذا استنق أحدكم من منامه
فليست بثلاث مرات فإن شيطان يبيت على خيشومه متفق عليه انتهى
لمفسر يخرج من هذا الحديث أنه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب الاستنقا عند
السقيفة ولم يذهب إلى وجوبه أحدوا وأشاع لا يذهب ما يعلق بجري النفس من
الوضوء - يفسد يفسد سبباً للنشاط القلبي وطرد الشيطان والخيشوم على الألف
وقيل هو لربك وقيل هو عظم ردة قلبه فى أقصى الأنف منه وبينهما وقع
بأى روى قد سلق لفظ إذا استنق أحدكم من منامه متفقاً عليه ثلاثاً فإن
الشيطان يبيت على خيشومه فيحصل المطلق على المقييد بكون الأمر بالاستنقا
بغير إرادة الرضوء وفى وجوبه خلاف سابق

باب المعضن والاستناق

عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه قال سألت أبا قحافة عن رجل غسل ثلاث مرات فغسلها
ثم غسل يديه فى الماء فغسل يديه ثم غسل يديه فى الماء فغسل يديه ثم غسل يديه فى الماء فغسل يديه
مرات ثم غسل يديه فى الماء فغسل يديه ثم غسل يديه فى الماء فغسل يديه ثم غسل يديه فى الماء فغسل يديه
على الله عليه وآله وسلم إذا مسح وضوءه هذا ثم قال من وضوءه وضوءه هذا ثم غسل يديه فى الماء فغسل يديه
ركعتين ثم مسح يديه فى الماء فغسل يديه ثم غسل يديه فى الماء فغسل يديه ثم غسل يديه فى الماء فغسل يديه
تسعة ثلاث مرات هذا دليل على أن غسلها فى أول الرضوء سنة قال التورى وهو
كذلك اتفاق العلماء وقد أسلفنا الكلام عليه فى الباب الذى قبل هذا قوله فغسل
المعضن هو أن يجعل الماء فيه ثم يذره ثم يمسح يديه فى الماء فغسل يديه ثم غسل يديه فى الماء فغسل يديه
ولا يشترط أن يمسح يديه فى الماء فغسل يديه ثم غسل يديه فى الماء فغسل يديه ثم غسل يديه فى الماء فغسل يديه
لأنه شرط والمقول عليه فحش هذا الرجوع إلى مفهوم المعضن لغة وعلى ذلك
ينبنى معرفة الحق والذى فى التمسك وغيره أن المعضن تحريك الماء فى القم قوله

لبش الحزونة وتولك ومجارتها
 لم يكن هذا أوجه وظاهر
 هذا على ما هو عليه وعلى الكفر
 لكن يحتال مع ذلك أنه كان
 يضر الأعيان ويقبل هذه
 المادى مراعاة لمصلحة
 وخوفان أن يقتله قومه إلا
 أن في مسند أحمد أنه كتب من
 : وثا إلى أبيه صلى الله عليه
 وآله وسلم أن في مسلم قال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بل هو
 علي نصرته الحديث قال
 الحافظ في فتح بحر الغنى
 : هذا الباب الذي استقصاه
 به يث لا على التليث كأنه
 قال صدقت فيه اتسع بها
 في حله ولا فقد باب وخسر
 فظهرت مناسبة إيراد قصة ابن
 الساطور في هذا الوجه لما فيها
 حديث الأعمال المصدرة
 الباب ورؤيته للمصنف من
 آخر الخطب الخمسة برأية
 لاحتسام وهو واضح انتهى
 وقال الصغلاي وفي هذا
 : يشتم لها ثلث الاسناد
 ورأيت حديثي عن حمى عن
 شامى عن مسدد وأخرج حنيفة
 البصري هنا وفي الجهاد
 والتفسير في موضعين وفي
 الشهادات في الخبر والأدب
 في موضعين وفي الإيمان والعلم
 وأحكام والمغازي وخبر
 أبو حنيفة الاستدذان وأخرجه
 مسلم في المعازي وأبو داود في
 الأدب والتورمذي في الاستدذان

واستغرق رواية البخاري واستنشق والاستنثار أعظم قاله في الفتح قال التورمذي قال
 جمهور أهل الفقه والتفقه والمحدثون الاستنثار هو إخراج المائمن الألف بعد
 الاستنشق وقال ابن الأعرابي وابن قتيبة الاستنثار هو الاستنشق قال قال أهل لغة
 هو ما خوض من الثروة في طرق الألف وقال الطبراني وغيره في الألف والمتمم والاول
 قال الأزهري روى سلمة عن القراء أنه يقال تقول الرجل واستنشق استنشقاً حراً التثنية في
 الطهارة انتهى وفي القاموس استنشق استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الألف
 كاستنشق وقال في الاستنشق استنشق الماء أدخله في أنفه إذا تقرر لك معنى المصنعة
 والاستنثار والاستنشق لغة فاعلم أنه قد اختلف في الوجوب ودمه فذهب أحد
 وأصح وأوسع وأوثق الروايات التورمذي وأهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد إلى أنه
 وجوب المصنعة والاستنشق والاستنثار وبه قال ابن أبي ليلى وجاد بن سليمان وفي
 شرح مسلم للتورمذي أن مذهب أبي ثور أبي عبيدود داود الطاهري وأبي بكر بن المنذر
 ورواية عن أحمد أن الاستنشق واجب في الفصل والوضوء والمصنعة سنة فيها وما
 نقل من الإجماع على عدم وجوب الاستنثار مستقيم هذا واستدلوا على الوجوب بأدلة
 منها أنه من غلام غسل الوجه فالأمر بفضله أمر بها وبحديث أبي هريرة التليث عليه إذا
 أيضاً أحدكم طبع على أنفه ماء لم يمتنع وبحديث حماد بن عيسى عند الترمذي والبيهقي
 بألف إذا وضأت فاستنشقوا أخرجه أحمد والشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان
 وأحمد والبيهقي وأهل السنن الأربعة من حديث ثقيف بن صبرة في حديث طويل وفيه
 وبالغ في الاستنشق الآن تكون صاعاً وفي رواية من هذا الحديث : أن شأت
 فخصم أخرجه أبو داود وغيره قال الحافظ في الفتح إن أسنده صحيح وقدر الحافظ
 أيضاً في التلخيص ما أعله حديث ثقيف من أنه لم يرو عن عاصم بن ثقيف بن صبرة إلا
 اسمعيل بن كثير وقال ليس بشئ لأنه روى عنه غيره وصححه الترمذي وبقوى وابن
 القطان وقال التورمذي هو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد
 الصعبة ومن أدلة ثقاتين بالوجوب حديث أبي هريرة الذي سيذكره المصنف في
 هذا الباب بلفظ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمصنعة والاستنشق عند
 الدار قطن وذهب مالك والشافعي والأوزاعي والليث والحسن البصري والزهري
 وربيعة ويحيى بن سعيد وقتادة والحكم بن عتيبة ومحمد بن جرير الطبري والساير من
 أهل البيت إلى عدم الوجوب وذهب أبو حنيفة وأصحابه والتورمذي وزيد بن علي من
 أهل البيت عليهم السلام إلى أنهم ما فرض في الجنابة وسنة في الوضوء فان تركهما في غسله
 من الجنابة أعاد الصلاة واستدلوا على عدم الوجوب في الوضوء بحديث عثمان بن
 المرجلين وقدرته الحافظ في التلخيص وقال أنه لم يرد بلفظ عثمان بن المرجلين بل بلفظ
 التورمذي ولو ورد لم ينفذ دليلاً على عدم الوجوب لأن المراد به السنة أي الطريقة

ابن ماجه وجه مناسبه ذكر
هذا الحديث في هذا الباب انه
مشغل على كرجل من اوصاف
من جرحه والباقي كيفية
بده الزكي وايضا فان قصة هرقل
منضمة كيفية حاله صلى الله
عليه وآله وسلم في اثناء امره
• ولما فرغ المؤلف من باب الوضوء
الذي هو كالمقدمة لهذا الكتاب
الجامع شرع بذكر المقاصد
الدينية وبدأ منها بالامان لانه
ملاكة الامر كله لان الباقي مبنى
عليه ومشر وطيه وهو قول
واجب على المكلف فقال
مبتدئا (بسم الله الرحمن الرحيم)
كما كثر كتب هذا الجامع
تبركا وزاد في الاهتمام بذلك
بالسنة واختلف الروايات في
تقديمها هنا على كتاب الوضوء
عنه ولكل وجه وجهه فاني
بانه جعل الترجمة قائمة مقام
فهم السورة ووجهه انزل
ظاهر

هذا • (كتاب الايمان) •

يكسر الهزة وهو لغة التصديق
وشرعا تصديق الرسول فيما جاءه
به عن ربه وهذا القدر متفق
عليه ثم وقع الاختلاف هل
يشترط مع ذلك مزيدا من
جهة ابداء هذا التصديق
بالسان المصبر عما في القلب
والخنان أو من جهة العمل
بالاركان بجل صدقه من ذلك
الاشان قال القسطلاني هو كما
قال القسطلاني في اذعان لحكم

لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصول وقد كثر انك فيها تقدم واستدلوا ايضا بصحيد
ابن عباس مرفوعا بلفظ المضمضة والاستنشاق سنة رواه الدارقطني قال الحافظ وهو
حديث ضعيف وصحيد توفيا كما امرك الله وليس في القرآن ذكر المضمضة
والاستنشاق والاستنثار روي بان الامر بفعل الوجه امر بها كما سبق وبان وجوبها
ثبت بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسائر الامم منه أمر من القبول وما أتاكم
رسول فخذوه قل ان كنتم تحبون الله فأتوني ويمكن مناقشة هذا بانه انما يثبت لوالاه
نقط كما وقع لابن دقيق العيد وغيره واما بالنظر في تمام الحديث وهو فاعسل وجهك
ويدين واسم رأسك واغسل رجلك فبصرفه على أن المراد كما أمر الله في خصوص
آية الوضوء لا في عموم القرآن فلا يكون أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة اخلا
تحت قوله لا عري كما أمر الله فيقتصر في الجواب على أنه قد صرح أمر رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بها والواجب الاختصاص به عنه ولا يكون الاقتضاء على البعض في
مبادئ العالم ونحوها مما هو جيبا لغير ما ورد بعده وان راجعه عن الوجوب والالزام
قصر واجبات الشريعة بأمرها على الجنس المذكور في حديث خصم بن علقمة مثلا
لاتصارع على ذلك المقدار في تعليمه وهذا خرق للإجماع وطراح لا كقول الاحكام
الشريعة وعلى ما سلف من أن الامر بفعل الوجه امر بها وهذا وان كان مستبعدا في
بادي الرأي باعتبار ان الوجه في لغة العرب معلوم المقدار لكنه يشتمل على ما دعوى
الدخول في الوجه أنه لا موجب لخصمه بظاهره دون باطنه فان الجميع في لغة العرب
يسمى وجهها فان قلت قد أطلق على خرق الفم والاذن اسم خاص فليس في لغة العرب
وجهها قلت وكذلك أطلق على الخدين والجبهة وظاهر الاضطرار للحاجين وسائر اجزا
الوجه اسمها خاصة فلا تسمى وجهها وهذا في غاية السقوط لامتزاجه بعدم وجوب غسل
الوجه فان قلت يلزم على هذا وجوب غسل باطن العين قلت يلزم لولا اقتضار
الشارع في البيان على غسل ما عداه وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما نزل اليها فادوم على المضمضة والاستنشاق وليحفظ الله اهل بيته ما روى واحدة كما
ذكره ابن القيم في الهدى ولم يقل عنه أنه غسل باطن العين مرة واحدة على أنه قد ذهب
الى وجوب غسل باطن العين ابن عمر والمؤيد بالله من أهل البيت وروى في البصر من
التاصر والشافعي لا يشترطوا استدلالهم بظاهر الآية وسيأتي تفصيل ذلك فان ذلك
في باب تعاهد الحائضين وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال
بعدم وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار قال الحافظ في الفتح وذكر ابن
المنذر أن الشافعي لم يجمع على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الامر به بالكونه لا يلزم
خلافا في أن نأمله لا يصح وهذا دليل فقهي فانه لا يصح ذلك عن أحد من الصحابة
والتابعين الا عن عطاء وهكذا ذكر ابن حزم في المحلى وذكر ابن سيد الناس في شرح

الترمذي بعد ان ساق حديثه شليط بن صبرة ما لفظه وقال أبو بشر الدولابي في جامعه
من حديث الثوري حدثنا محمد بن بشار أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي هاشم عن
عاصم بن لقيط عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان زواتا بلغن في المضفة
والاستنشق الا تكون صامتا قال أبو الحسين بن اسطغان وهذا صحيح فهذا امر صحيح
صريح وانضم اليه مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فثبت للنسب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قولوا قطعنا مع المواظبة على الفعل انتهى ومن جهة ما أورده في شرح
الترمذي من الادلة القاضية بوجوب المضفة والاستنشق حديث عائشة عند البيهقي
بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المضفة والاستنشق من الوضوء الذي
لا بد منه وقد مضى محمد بن الازهرى الجوزي جاني وقد رواه البيهقي لامن طريقته فرواه
عن أبي سعيد أحمد بن محمد الصوفي عن ابن عدي الحافظ عن عبد الله بن سليمان الاشعث
عن الحسين بن علي بن مهران عن عصام بن يوسف عن ابن المبارك عن ابن جريج عن
سليمان بن يسار عن الزهري عن عروة عنها اذا تقرر هذا علمت ان المذهب الحق وجوب
المضفة والاستنشق والاستنثار قبل غسل وجهه ثلاث مرات وصح ذلك ما مر
الاعضاء الا ان من فانه لهذا كريمة العدد دليل على ان السنة الاقتصاري صحيح
الرأس على واحدة لان الملقق يصدق مرة وقد صرحنا الاحاديث العشرة بالمرّة وفيه
خلاف وسبأ في الكلام على ذلك في باب هل يسن تكرار مسح الرأس وقد أجمع العلماء
على ان الواجب غسل الاعضاء مرة واحدة وان الثلاث سنة لتبوت الاقتصار من فعله صلى
الله عليه وآله وسلم على مرة واحدة ومرة تسن وسبأ في ذلك في باب هذا الكتاب وقد استدل
بفتح في حديث الباب من الترتيب يتم على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وقال ابن
مسعود ومكحول ومالك وأبو حنيفة وداود والمزني والثوري والبصري وابن المسيب
وعصام والزهري والشافعي انه غير واجب ولا يفتن الترتيب يتم في حديث الباب على
الوجوب لانه من لفظ الراوي وعائشة انه وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تلك
الصفة والفعل عبره لا يدل على الوجوب ثم قوله في آخر الحديث من وضأ وضوء
هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيه ما نفسه غيره مما تقدم من ذنبه بشر بترتيب المغفرة
الذكر وتعالى وضوء ثم تب على هذا الترتيب واما انه يدل على الوجوب فلا وقد استدل
على الوجوب بظاهر الآية وهو متوقف على اعادة الواو والترتيب وهو خلاف ما عليه
جمهور الفاضلة وغيرهم وأصرح أدلة الوجوب حديثه صلى الله عليه وسلم وضأ على
الواو ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وفيه مقال لا اظنه يفتن معه وقد خلط
فيه بعض المتأخرين بغيرهم من طرق وجعل بعضها شاهدا لبعض وليس الامر كما ذكر
فليراجع الحديث في مقامه فان التكلم على ذلك هنا غرض الى التطويل يخرجنا عن
المقصد وسبأ في التصريح بما هو الحق في الباب الذي بعده هذا قوله في المرتبة

لثاني مدلولي الامن والتصديق
الان ان لم نسمع معنى مجازي
فقال ان اسد قد ائمنه
التكذيب والمخالفة بعدى باللام
كأن في له تعالى وما أنت عوف
لساى مصدق لنا وبالاب كما
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
ايمان أن تؤمن بالله الحديث
قال التستلا في فليس حقيقة
التصديق أن يقع في التلب
نسبة التصديق الى الخبر أو
الخبر من غيرا كان وبول بل هو
اذعان وقبول لقال في ينع
عليه اسم التسليم على ما سرح به
الامام القم رحمه الله تعالى
انتهى والكتاب مصدق قال
كتب بكتب كآية وكتابا ومادة
كتب دالة على الجمع والضم
ومن ثم استعمل جامعا للابواب
والفتووى الجامعة مسائل
و ضم فيها النسبة الى الحروف
المكتوبة بحقيقة وبالنسبة
الى المعاني المراد منها مجازا ولم
يستغنى المستفيدة الوحي
بالكتاب لانه كالشدة ومن ثم
بدأ لان من شأن المقدمة
كونها امام المراد وايضا فان
من الوحي عرف الاعيان وغيره
عن ابن عمر بن الخطاب
عنه (رضي الله عنه ما)
هاجر به أبوه واسمه هروم
أسد وشاهد الخندق وبيعة
الرضوان المشاهد وكان واسع
المعنى الدين وانظر الملاح
كامل الاسماع في شرحه
(قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم)

رأه (وسلخ الإسلام) الذي هو (١٢٨) الاتقاد وفيه استعارة والقصة في الإسلام شبه ثبات الإسلام واستقامته على

هذه أركان الخمسة بيننا الله
على هذه الأعمدة الخمسة ثم
تسرى الاستعارة من المصدر إلى
الفعل أو تكون مكنته بأ
تكون الاستعارة في الاسم
والقصة بنى على التخييل أن
شبه الإسلام البيت ثم خذل
كثمت على المسابقة ثم أطلق
الإسلام على ذلك الخيال ثم خي
له ما لازم انبياء الله به
من انبائه ثم ثبت لها ما لازم
لبيت من البناء على الاستعارة
التخييلية ثم نسبها إليه لكن
قرينة مانعة من إرادة الحقيقة
ويجوز أن تكون استعارة
بذلك لأنه شبه الإسلام بمعنى
لدهامنه ذكر المشبه وطوى
ذكر المشبه به ذكر ما هو من
خواص المشبه به وهو انشاء
ويسمى هذا استعارة ترشيدية
ويجوز أن تكون استعارة
تشبيهية فانه مثل ما قدم
مع أركانه الخمسة بجائز خاد أقيم
على خمسة عمدة وقطبه التي تدر
عليه هو لشهادته وبنيته شعب
الايمن كأوداد انبياء (على
خمس أي خمس دعائم وشرح به
عبد الرزاق في دوائيه وفي رواية
مسلم على خمسة أي أركان وقول
بعضهم على معنى من أي من
خمس وبهذا يحصل الجواب
عمامة لأن هذه الخمس هي
الإسلام فكيف يكون الإسلام
مبنيا عليها والمبنى لا بد أن يكون
غير المبنى عليه ولا حاجة إلى جواب الكرماني بأن الإسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه

المرفق فيه وجهان أحدهما فتح الميم وكسر القاف والثاني عكسه ففتان واتفق العلماء
على وجوب غسلهما لم يتخالف في ذلك إلا زفر وأبو بكر بن داود الظاهري عن قال
بالجواب جعل إلى في الآية بمعنى مع ومن لم يقل به جعلها لانتهاه الضاية واستدل
لغسلهما أيضا بحديث أنه صلى الله عليه وسلم إذا راى الماء على مرقبيه ثم قال هذا وضوء
لم يقل الله الصلاة إلا به عند الفارقي والبيهقي من حديث جابر مرفوعا وفيه القاسم
ابن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل وهو متروك وقال أبو زرعة منكسر وضعفه أحمد
وبن معين وانه دابن حبان ذكره في الثقات ولم يثبت البيهقي في ذلك وصرح بضعف
هذا الحديث المنذر وابن الجوزي وابن الصلاح والنووي وغيرهم واستدل لذلك
أيضا بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة يلقنه وضأ حتى أشرع في الغض ثم قال
حسبكم ذكرا أت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أنه فعل لا يفتض بحجده على
الوجوب وأجيب بأنه إن لم يجعل فيضه الوجوب ورد بأنه لا إجماع لأن إلى حقيقة
في انتهاه غاية مجاز في معنى مع وقد حقق الكلام في ذلك الرضي في شرح الكافية
وغيره فلو رجع إليه واستدل أيضا بذلك أنه من مقدمة الواجب فيكون واجبا وفيه
اختلاف في الأصول معروف وسبقه المصنف ثلاثا بإسباقي أشاء الله قوله إلى
البحرين حمدا العظماء: أنا سنان بن مفضل السابق أقدم ياتفاق العلماء ما عدا
الامامية ومحمد بن الحسن قال النووي ولا يصح عنه وقد اختلف هل الواجب الفصل
ويكنى المسح وسباقي الكلام على ذلك أن شاء الله تعالى قوله لا يحدث فيه ما تنسبه قال
نخوي المر لا يحدث بشئ من أمور الدنيا لوعرض له حدث وأعرض عنه حصلت له
هذه الفضيلة لأن هذا ليس من فعله وقد غفر لهذه لامة ما حدثت به نفسه اهذ معنى
كلامه قال في التلخ وقع في رواية التحكيم القرمذي في هذا الحديث يحدث نفسه بشئ
من الدنيا حتى في زهد لابن المبارك والمصنف لابن أبي شيبة قال المازري والقاضي
عياض المراد يحدث الله من تجلب والمكسب وأما ما دفع في الخطاط غاليا فليس هو
أراد قال عياض وقوله يحدث نفسه فيه إشارة إلى أن ذلك الحديث مما يكسبه
لاضافته إليه قال ابن قتيبة العميد ان حديث التفرع على قسمين أحدهما ما يجمع
أجزاءه زفره عن النفس والثاني ما تنزل معه النفس ويمكن قطعه ودفعه فمكر
أن يجعل الحديث على هذا النوع الثاني فيخرج عنه الأول لمصراعيته ويشهد لذلك
انفقا يحدث نفسه في يقتضي تكسبته وتعلل هذا الحديث قال ويمكن جعله على
الرواية معالي آخر كلامه والحاصل أن الصيغة مشعرة بشئين أحدهما أن يكون
غير مغلوب بورود الخواطر النسبة لأن من كان كذلك لا يقال له يحدث لانتفاء الاختيار
الذي لا بد من اعتباره وانسبا ما يكون مريدا للتحدث طالبا له على وجه التكلف
ومن وقع لذلك هجوم ما يفته لا قال أنه حدث نفسه قوله غفر الله ما تقدم من ذنبه

غير المبنى عليه ولا حاجة إلى جواب الكرماني بأن الإسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه

(شهادة أي منها أو أحدها شهادة أن لا إله إلا الله) تقدم النبي على الإثبات ولم (١٣٩) يقل الله إلا إله لأنه إذا قيل أن يكون

ثم المغيره فقد غرق قلبه بما
سوى الله سبحانه ولو ألقى القلب
وليس مشعولا بشيء سوى الله
تعالى فكأن في الشريك عن
الله تعالى بالجوارح الظاهرة
والباطنة ولا هي النافية للنفس

وفي هذه المسئلة مباحث
طويت الكتب عنها خوفا
الاطالة ثم إن هذا التركيب
عند علماء المعاني بقيد القصر
وهو في هذه الكلمات باب
قصر الصفة على الموصوف
لا يصحكم فإن الله في معنى
الوصف (و شهادة) أن محمدا
رسول الله) ولم يذكر الإيمان
بالتسليم والملائكة وغير ذلك
لما تضمنه سؤال جبريل عليه
السلام لأن المراد بالتمهيد
تسديد الرسول فيما به به
فيستلزم جميع ما ذكر من
المعتقدات وقال الأسماعيلي
ما يحسنه هو من باب تحسية
النبي يحسه كما تقول قرأت
الحدوث يرجى جمع الفاضلة وكذا

تقول مثلا شهدت بر الله محمد
وترى جميع ما ذكر والله
أعلم (وأقام الصلاة) أي
الداومة عليها والمراد الإتيان
بها بشروطها وأركانها (وأيتاء
الزكاة) أي إعطائها مستقيما
بأخراجها من المال على وجه
مخصوص (والحج) إلى بيت الله
الحرام (ومروم) شهر (رمضان)
وايد كماله دلالة فرض كفاية
ولا يمين إلا في بعض الأحوال لهذا أجله من عرجاء السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وإن الجهاد من العمل

وتب هذه المتوبة على مجموع الوضوء الموصوف بثلث السنة وسلاة الركعتين المتبعة
بذلك التقيد فلا تحصل إلا بمجموعهما وظاهر مغفرتهم جميع الذنوب وقد قيل أنه مخصوص
بالصغار ثم روي عن ذلك محمدا حديث الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى
رمضان كفارات لما بينهما ما اجنب الكبار (وعن علي رضي الله عنه أنه دعا جواسر
فمنعهم واستنشق وتربطه اليسرى ففعل هذا ثلاثا ثم قال هذا طهور بي الله صلى
الله عليه وآله وسلم وأما جدو القساق) الحديث استناد في حق القساق هكذا حدثنا
سوي بن عبد الرحمن قال حدثنا حسين بن علي عن زائدة قال حدثنا عبد بن علقمة عن
عبد خمر عن علي بن قيس بن مرقس بن عبد الرحمن أن كان ابن سعيد بن عمرو الكندي
فهو ثقة وإن كان الحلبي الأنطاكي فهو صدوق يقرب وكلاهما يروى عنه القساق
وأما خالد بن علقمة فهو المهداني قال ابن معين ثقة وقال في التقرير صدوق ثقة
رجال الاستناد ثقات وهو طرف عن حديث علي عليه السلام وسأيت الكلام على
الضميمة والاستنطاق والاستنثار فقدم قال المصنف رحمه الله وفيه مع الذي قبله
دليل على أن السنة أن يستنشق باليمين ويستنثر باليسرى انتهى (وعن أبي هريرة رضي
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رخص أحدكم طهيرا فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر
يستنشق عليه) فقد تقدم الكلام على تفسير الاستنثار وعلى وجوبه في حديث عثمان
بن عمار بن - عن عثمان بن أبي - عن أبي هريرة قال أمر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بالضميمة والاستنثار ورواه الدارقطني) فليسف الكلام على الضميمة
والاستنطاق فسر - بن - قال المصنف رحمه الله تعالى وقال يعني الدارقطني لم يسنه
عن جاد غير هذه وداود بن المهدي وغيرهما يرويه عنه عن عمار بن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لا ذكر أباهر يرة قلقت وهذا الأيض لان هذه ثمة مخرج عنه في الصحيحين
قبيل دفعه وما ينفرده انتهى وقد ذكر هذا الحديث ابن سيد الناس في شرح الترمذي
منسوبا إلى أبي هريرة ولم يتكلم عليه وعادة التكلم على ما قبله وعن

باب ما جازى - و - أن أخبرهما على غسل الوجه واليدين

(عن المقدام بن معد يكرب قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضوء فتوضأ
فغسل كفيه ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا ثم غسل ذراعيه ثلاثا ثم غسل فمضمض واستنشق
ثلاثا ثلاثا ثم مسح برأسه وأذن ظاهرهما وباطنهما ورواه داود وأبو داود وأبو داود وغسل
رجليه ثلاثا ثلاثا) الحديث استناد صالح وقد أخرجه الضيافي في التتار وهو يدل على
علم وجوب الترتيب بين الضميمة والاستنطاق وغسل الوجه واليدين وحديث عثمان
وعبد الله بن زيد الثائبان في الصحيحين وحديث علي الثابت عند أبي داود والقساق وابن
ماجة وابن جبان وابن زرار وغيرهم مصرحة بتقديم الضميمة والاستنطاق على غسل الوجه
واليدين والحديث من أدلة الفالحين بعدم وجوب الترتيب وقسب قد ذكرهم في شرح
ولا يمين إلا في بعض الأحوال لهذا أجله من عرجاء السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وإن الجهاد من العمل

مع التوفيق بالديانة تسع أو ثمان أو سبع وخمسين وأسلم عام خير وشهدا (١٤١) مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم

لزمه وواظبه حتى كان أحفظ
أصحابه زورى عنه صلى الله
عليه وآله وسلم ثم تركه ربي
ابن شداد يروى عنه ألف
حديث وثلاثمائة وأربعة
وسبعين حديثاً وله في البخاري
أربعة مائة وستة وأربعون
حديثاً وهذا أول حديث وقع
له في هذا الجامع الصحيح قال
ابن عبد البر لم يختلف في اسم
في الجاهلية والإسلام مثل
ما اختلف في اسمه اختلف على
عشرين قولاً وسرد ابن الجوزي
في التلخيص منها ثمانية عشر جمعها
الحافظ في ترجمته في تهذيب
التهذيب (عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) أنه (قال
اليمان ضع) بكسر الهمزة
وقد تفرد في القراءات خاص
بالمرات إلى التسعين فلا يقال
بضع ومائة ولا بضع وألف وفي
القبوس هو ما بين الثلاث
إلى تسع أو إلى الخس أو ما بين
الواحد إلى أربعة أو من أربع
إلى تسع أو هو سبع وإذا جاوز
المرزب البضع لا يقال بضع
وعشرون أو يقال ذلك يكون
مع المدح كبره ومع الموت
بغيره فاقول بضع وعشرون
وجلا بضع وعشرون أمره أولاً
فكسر وفي رواية أنه ذو أبي
الوقت والأصلي وابن عساكر
بضعة ويحتاج إلى تأويل
(وستون شعبة) ووقع عند مسلم

الخلال عن أبي داود عن أحمد عاصم لم يسمع عنه بكثير رواية انتهى ويقال لم يرو
عنه غير اسمعيل قال الحافظ وليس بشيء لأنه يروى عنه غيره وصححه الترمذي والبيهقي
وابن النعمان وهذا اللفظ عندهم من رواية تركيع عن الثوري عن اسمعيل بن كثير
عن عاصم بن لقيط عن أبيه وروى الدواب في حديث الثوري عن جماعة من طريق ابن
مهدي عن الثوري ولقظه وبالغ في المضغفة واستثنى إذا أن تصح من صاحبها
وفي رواية لابن داود من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن اسمعيل بن كثير لفظ إذا
وضأت فتضمض قال الحافظ في الفتح استأذنه الرواية صحيح وقال الثوري
حديث لقيط بن مسبرة أسانيد صحيحه وقد وثق اسمعيل بن كثير أحمد وقال أبو حاتم
هو صالح الحديث وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث وعاصم وثقة أبو حاتم ومن عدا
هذين من رجال الأسانيد فخرج له في الصحيح قاله ابن سيده الناس في شرح الترمذي وقد
أخرج الترمذي من حديث ابن عباس بن خطيب بن أسابك وقال هذا حديث حسن
وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وقد تقدم الترمذي إلى تحيين هذا الحديث
البخاري وروى ذلك عنه الترمذي في كتاب العمل ولكن الراوي هو موسى بن عقبة
وعصاه منه قبل أن يحتلط وخرج الترمذي أيضاً من حديث المستورد قال رأيت
حول إقصى الله عليه وأهول سلم إذا قرأ ذلك أصابع رجله يمسره وقال حديث
من غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ربيعة عزرائقة والذي له ترجع إلى الأسانيد
فلا ينافي الحسن قاله ابن سيده الناس وقد شارك ابن لهيعة في روايته عن يزيد بن
عمر واليكت بن سعد وعمر بن أمارت فالحديث أن صحيحاً من عن أنقرة وفي الباب
عالم ليس عند الترمذي عن عثمان وأبي هريرة قال ربيع بن خزيمة عن أبي هريرة وعائشة
وأبي رافع حديث عثمان عند الأرقطى وحديث أبي هريرة عند الأرقطى أيضاً
وحديث الربيع عند الطبراني وحديث عائشة عند الأرقطى وحديث أبي رافع
عند ابن ماجه والأرقطى والحديث يدل على مشروعية أصابع الوضوء والمرأه
الافتاء واستكمال الأعضاء والحرص على أن توضحوا وضوءاً يصح عند الجميع وغسل
كل عضو ثلاث مرات هكذا قل فإذا كان التثلاث مأخوذاً في مفهوم الأصابع فليس
بواجب لحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم وضوءاً مرة وتين وإن كان مجرد الافتاء
والاستكمال فلا نزاع في وجوبه ويدل أيضاً على وجوب تحليل الأصابع فيكون حجة
على الإمام يحيى القاسم بعدم الوجوب ويدل أيضاً على وجوب الاستنساخ وقد تقدم
الكلام عليه في حديث عثمان وأما لكراً ما بالغة لصلواته أن ينزل إلى حلقه
ما يطره واستدل به على عدم وجوب المبالغة لأن الوجوب يستلزم عدم جواز الترتل
وفيه ما لا يخفى (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنواهم تين بالعين
أو ثلاثاً رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وابن الجارود

عن ابن شداد وأبضع وسبعون على التثنية عند أصحاب السنن الثلاثة من طريقه بضع وسبعون عن غير شداد ورجح البيهقي رواية

بحار دہم ذك سليمان وعورص (١٤٢) بوقوع الكثر منه عند أبي عوانة ورجلانه المتيقن وما عدا مشكوك فيه

رحمه ابن القطن وذكره الحافظ في التلخيص ومذكره بضعف وكذلك المنذري في
 تجميع السنن عزه الى ابن ماجه ولم يكلم فيه الحديث يدل على وجوب الاستئثار
 وقد تقدم ذكر اخلاف فيه في شرح حديث عثمان المراد بقوله القتين اسم ما في أعلى
 خفيه استئثار من قوله لم يلق المنزل وأما تنبيه الامريلا استئثار بغيره وثلاثا
 فيمكن الاستدلال على عدم وجوب الثانية والثالثة بحديث الوضوء مرتين يمكن القول
 بوجوب مرتين أو ثلاث اعلاؤه خاص وحديث الوضوء مرتين عام واما له قول خاص بنا
 ولا يعرفه فعليه صلى الله عليه وآله وسلم كما تقرر في الاصول واتمام لا يخالف عن مناقشة
 في كلا الطرفين

• (رب عمل لم ترسل من الامة) •

عن عمر بن عبد الله قال قلت يا رسول الله حدثني عن الوضوء قال ما منكم من رجل
يترب وضوءه فيتمتعص ويستشق فينثر لارث خطا فيه وجاشبه مع الماء ثم اذا
عمل وجهه كما امره الله لارث خطا بارجه من اطراف لم يسمع الماء ثم يعمل يديه
الى المرفقين وحرث خطا يديه من اناوله مع الماء ثم يمسح برأسه لارث خطا باراسه
من اطراف ثم يمسح الماء ثم يعمل قدميه الى الكعبين لارث خطا بارجليه من
انامله مع الماء آخرجه مسرورا واحدا وقال فيه ثم يمسح برأسه كما امر الله ثم يعمل
قدميه الى الكعبين كما امره الله ثم يلدخ ث خطا يديه الى السجود والارض والسقوط
او من علوا وسفل واخذ يمينه من احدى فاضار الوضوء الله الا على عظم شاة ومنه
حدثني في هرير من فوجنا عند مسلم ومالك والترمذي بلطف اذا وضأ العبد المسلم او
لومن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليه بعينه مع الماء او مع آخر قطر
الماء واذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشت بايديه مع الماء او مع آخر قطر الماء
فاذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشيت بارجله مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى
يخرج تقبين الذنوب ومنه حديث عبد الله الصنعائي عن مالك والشافعي ان رسول
نعم صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا وضأ لعبدا من الارض فغسل يمينه خرجت الخطايا من
فيه فاذا التفت فخرجت الخطايا من اذنه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى
يخرج من تحت اشفاع عينيه فاذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى يخرج من
تحت اظفار يديه فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى يخرج من اذنيه فاذا
غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى يخرج من تحت اظفار رجليه ثم كان
مشبه الى المسجد وصلاته نافذة والمراد بالخطايا قال الا وى وغيره الصغار وظاهر
الاحاديث العموم والتخصيص بمواقع الاحاديث الاخرى بلطف ما لم تقض الكفارة
ولم يظف ما تجتنب الكفارة قد ذهب الساجع من شراح الحديث وغيرهم والمراد
بالمرور والخروج مع الماء الجاز عن الفئران لان ذلك مختص بالاجسام والخطايا

ولكن الاستماع حق الحياه ان تفظ الرأس وما حوى والبطن وما حوى وبذكري الموت والبلال من أراد

الاسترخاء في شدة الدنيا وآثر الاسترخاء على الأول في جعل ذلك نقداً استجيباً (١٤٤) من الله حق الحياء رأى الحب العجيب

فإن الحب العجيب هو الذي
الاسترخاء في شدة الدنيا
من شدة الدنيا والآثر
الطبع السليم معنى آخر للحياة
فإن ذكر بعد خوله في الشعب
كانه يقول هذه عبادة واحدة من
شعبه فهل يخصى وقد شعبها
هيات ولا يقال إن الحب من
الفرقة لا يكون من الإيمان
لأنه لا يكون غيرة وقد يكون
تحلفاً إلا أن يستعمله على وفق
الشريعة يصحاح إلى اكتساب العلم
وبينة في ثم كان من الإيمان مع
كونه باعشاً على الطاعات
واجتناب الخلفات وفي هذا
الحديث دلالة على قبول الإيمان
الزينة من معناه كما قال الخطابي
إن أيمان الشري اسم لعنى
أجراً له لا يورأ على والأسم
يتعدى بعض تلك الأجزاء كما
يعلق بكلمها وقد انصلم على
ما في البخاري فأفضلها قول لا اله
إلا الله وأدناها ما طاعة الأذى
عن الطريق وقسّمه القائلون
بأن الإيمان فعل الطاعات
بأسرها والقائلون بأنه مركب
من التصديق والإقرار والعمل
جميعاً وأوجب بأن المراد شرب
الإيمان قطعاً لا تنس الإيمان
فإن ما طاعة الأذى عن الطريق
ليس داخل في أصل الإيمان
حتى يكون قائمه بغيره ومن فلا
يد في الحديث عن تقديره مضاف
ثم إن في هذا الحديث تشبيه

أبست متجسمة وفي حديث الباب وما بعد ذلك ذهب الإمامية في وجوب مسح الرجلين
وقد ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث للاستدلال على غسل المسترسل من العجبة
بقوله فيه الآخر خطأ باوجه من أطراف الحديث مع إلهاءه وبمختلف فذهب المؤيد
بالله وأبو طالب وأبو حنيفة إلى عدم الوجوب إن أمكن التخليل بدونه وذهب أبو
العباس إلى وجوبه وهو ذهب الشافعي في إحدى الروايات واستدلوا بالقياس على
شعر الحاجبين ورد بأن شعر الحاجب من الوجه لئلا المسترسل وقد استنبط المصنف
رحمه الله تعالى من الحديث فوائد فقال بهذا يدل على أن غسل الوجه المأمور به يشتمل
على وصول الماء إلى أطراف العجبة وفيه دليل على أن داخل القم والاقم ليس من
الوجه حيث بين أن غسل الوجه المأمور به غيرهما ويدل على مسح كل الرأس حيث بين
أن المسح المأمور به يشتمل على وصول الماء إلى أطراف الشعر ويدل على وجوب الترتيب
في الوضوء لأنه وصفه من يتناول في مواضع منه كما أمره الله عز وجل انتهى وقد قدمنا
الكلام على أن داخل القم والاقم من الوجه وعلى الترتيب وسبق الكلام على
مسح الرأس

• (باب في أن إيمان الماء إلى باطن العجبة الكثرة لا يجب) •

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه توضأ فمسح وجهه وأخذ غرة من ماء فمضمض بها
واستنشق ثم أخذ غرة من ماء فحمل بها هكذا أضافها إلى اليد الأخرى فغسل بها وجهه
ثم غرة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرة من ماء فغسل بها يده اليسرى ثم مسح
رأسه ثم أخذ غرة من ماء ففرش بها على رجله اليمنى حتى غشاها ثم أخذ غرة من ماء
فغسل بها رجله اليسرى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ
رواه البخاري قوله فغسل وجهه التاء تفصيلية لأن ما أدخله بين الحمل والغسل قوله
فأخذ غرة فهو بيان لقوله فغسل قال الحافظ وظاهره أن المضمضة والاستنشاق من
جمله غسل الوجه لكن المراد بالوجه ألاما هو أعين من المقروض والمأخوذ بدليل أنه
أعاد ذكره ثلاثاً بعد ذكر المضمضة والادخشاف بغرة مستقلة وفيه دليل الجمع بين
المضمضة والاستنشاق بغرة فغسل الوجه ما يدين جميعاً إذا كان بغرة واحدة
لأن اليد الواحدة لا تسعيه قوله أضافها بيان لقوله فحمل بها هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بما أي الغرة وفي رواية يمسح الماء الذي في قوله ثم مسح رأسه لم يذكره غرة مستقلة
قال الحافظ قد يمتدح به من يقول بطهروا به الماء المستعمل لكن في رواية أبي داود
ثم قبض قبضة من الماء ثم قبض يده ثم مسح رأسه زاد النساق وأذنيه من واحدة قوله
فرش أي مكب الماء قليلاً قليلاً إلى أن صدق عليه معنى الغسل بدليل قوله حتى غشاها
وفي رواية لا يداود والحاكم فرش على رجله اليمنى وفيها التعليل ثم مسح يده يداً فوق
القدم ويد تحت التعليل فإن أراد بالمسح تيسيل الماء حتى يتوعد العضو وأما قوله تحت

الإيمان بشجرة فذان أخصان وشب ومبأ على الجاهلان للإيمان في اللغة التصديق وفي عرف الشريعة تصديق القلب

والسنان وقامه ركة بالطاعات فحينئذ (١٤٤) الاخبار عن الايمان بأنه بضع وستون يكون من باب اطلاق الاصل على

الفرع لان الايمان هو الاصل
والاعمال فروع منه واطلاق
الايان على الاعمال مجاز لانها
تكون عن الايمان وهذه اعمق
على القول بقول الايمان
لزيادة التفتان اعملى القول
بعد قبوله لهما فليست لاعمال
داخله في الايمان واستدلوا
بان حقيقة الايمان التصديق
ولانه قد ورد في الكتاب والسنة
عصف الاعمال على الايمان
كقوله تعالى ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات مع لقطع
بان العطف يقتضى اعمارة
وعدم دخول اعطوف في
اعطوف عليه قد ورد ايضا
جعل الايمان شرطاً لقطع
بكى قوله تعالى ومن يعمل
من الصالحات وهو مؤمن مع
القطع بان المشروط لا يثبت
في الشرط لا يمتنع اشتراط
اشئ لنفسه وورداً ايضا
لايمان لن ترك بعض الاعمال
بكى قوله تعالى واسعاه
من المؤمنين قتلوا مع الطمع
بانه لا يتحقق الشئ بدون كنه
ولا يمتنع ان هذه لوجود نما
تقوم حجة على من يجعل الطاعات
ركناً حقيقة الايمان بحيث
ان تاركها لا يكون مؤمناً كما هو
رأى المعتزلة لادعى مذهب من
ذهب الى اتيار كن من الايمان
الكامل بحيث لا يخرج تاركها
عن حقيقة الايمان كما هو مذهب

الفرع لان الايمان هو الاصل
والاعمال فروع منه واطلاق
الايان على الاعمال مجاز لانها
تكون عن الايمان وهذه اعمق
على القول بقول الايمان
لزيادة التفتان اعملى القول
بعد قبوله لهما فليست لاعمال
داخله في الايمان واستدلوا
بان حقيقة الايمان التصديق
ولانه قد ورد في الكتاب والسنة
عصف الاعمال على الايمان
كقوله تعالى ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات مع لقطع
بان العطف يقتضى اعمارة
وعدم دخول اعطوف في
اعطوف عليه قد ورد ايضا
جعل الايمان شرطاً لقطع
بكى قوله تعالى ومن يعمل
من الصالحات وهو مؤمن مع
القطع بان المشروط لا يثبت
في الشرط لا يمتنع اشتراط
اشئ لنفسه وورداً ايضا
لايمان لن ترك بعض الاعمال
بكى قوله تعالى واسعاه
من المؤمنين قتلوا مع الطمع
بانه لا يتحقق الشئ بدون كنه
ولا يمتنع ان هذه لوجود نما
تقوم حجة على من يجعل الطاعات
ركناً حقيقة الايمان بحيث
ان تاركها لا يكون مؤمناً كما هو
رأى المعتزلة لادعى مذهب من
ذهب الى اتيار كن من الايمان
الكامل بحيث لا يخرج تاركها
عن حقيقة الايمان كما هو مذهب

(ب) استحباب تحليل البنية

عن عثمان بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان يحلل لحية رداء ابن ماجه
واحمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان اذا توضأ أحدكم
من ماء فادخله تحت حنكته فخلل به لحية رداءه فقال هكذا أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله
ما حديث عثمان فانرجه ابا عبد الله عليه السلام قال لا بأس به وان كان في رداءه
ابن شقيق ضعيف يعي بن معين وقال البخاري حديثه حسن قال البخاري لا نعلم فيه
ابن حبان وفيه عام
الوحيد بن زوران وهو مجهول الحال قال الحافظ ولم يرق أخرى ضعيفة عن أنس
عن امارويه بن عوف عن ابي جعفر بن الجعفي ومسنود له ما كور به لثقة الحسن
عنه فاما رواه موسى بن ابي عائشة عن زيد بن ابي أسامة عن زيد الرقاشي عن أنس
أخرجه ابن عسوى وصححه ابن القطايب طريق أخرى لم يرق أخرى ذكرها الذهلي في
الزهرات وهو معقول وصححه البخاري قال الحافظ ولم يرق أخرى ضعيفة عن أنس
عندهما وفي الباب عن علي وعنه وأما سلمة وأبي امامة وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب
وابن أبي وقوف وابن عباس وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن الخطاب
فما أشبه عليه ابن مردويه واسناده ضعيف ونقطع قوله الحافظ وأما حديث عائشة
فرواه أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل
والبيهقي باللفظ كان اذ توضأ فخلل به لحية وفي اسناده ابن أبي شيبة وهو منكر الحديث
وأما حديث أبي امامة فرواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده والطبراني في الكبير قال
الحافظ واسناده ضعيف وأما حديث عمر فرواه الترمذي وابن ماجه وهو معقول وأما

طريق الاجتهاد في الحكم يكون ذلك هو المراد صعبة ولا يقدح عدم (116) معرّف ذلك على التفسير في الايمان

استوى قال في القبح ولم يتقن من
 عدد الشعب على نحو واحد
 واترجم الى لصوص طريفة
 ابن سنان لكن لا يتفق على بيانها
 من كلامه وقد نلت عما أورده
 ما ذكره وهو ان هذه الشعب
 تنسرح عن أعمال القلب
 وأعمال اللسان وأعمال الابدان
 فأعمال القلوب هي المعتقدات
 والبيان وتشغل على أربع
 وعشرين خصله اذ يمكن ان
 يدخل فيه الايمان بذاته
 وصفاته وأنه ليس كمثل شيء
 وانه ما حدث ما دونه والايان
 به كتمه وكبته ورهله والقدر
 شربه وشربه والايان باليوم
 الاخر ويدخل فيه المسألة
 في القبر والبعث والقيامة
 والحساب والميزان والصراف
 والجنة والنار ومحبة الله
 والحب والبغض فيه ومحبة
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 واعتقاد تعظيمه ويدخل فيه
 الصلاة عليه وأجابه من طهارة
 والاخلاص ويدخل فيه ترك
 الرجز النفاق والتوبة والخوف
 والرجاء والشكر والوفاء والصبر
 والرضا بالقضاء والتوكل والرجة
 والتواضع ويدخل فيه توقير
 الكبير ورجة الصغير وترك الكبير
 والحب وترك الحسد وترك الحقد
 وترك الغضب وأعمال اللسان
 تشغل على سبع خصال التلقظ
 بالترجيح وتلاوة القرآن

حديث ابن عمر فرواه الطبراني في الاوسط واسناده ضعيف وأخرجه عنه ابن ماجه
 والدارقطني والبيهقي وصححه ابن السكن بلفظ كان اذا وضعتك عائضه بعض العرب
 ثم شربك لحنته باصابعهم فتهتافوا اسناده عبد الواحد وهو مختلف فيه واختلف
 فيه على ا. وزاوي وأما حديث جابر فرواه ابن عدي وفيه اسمر بن غياث وهو متروك
 الحديث قاله التائي في اسناده اقطاع قاله ابن حجر وأما حديث جرير فرواه ابن عدي
 وفيه ياسين الزيات وهو متروك وأما حديث ابن أبي أوفى فرواه أبو عبيد في كتاب
 الطهور وفي اسناده ابو الورقاء وهو ضعيف وهو في الطبراني وأما حديث ابن عباس
 فرواه الفضلي قال ابن حزم ولا يتابع عليه وأما حديث عبد الله بن عيسى فرواه
 الطبراني في الصغير بلفظ التخليل حسنة وفيه عبد الكريم أبو امية وهو ضعيف وأما
 حديث أبي الدرداء فرواه الطبراني وابن عدي بلفظ فوضنا لخلل حسنة مرتين وقال هكذا
 أمر فربي وفي اسناده غمام بن نعيم وهو لين الحديث قال عبد الله بن احمد عن أبيه ليس
 في تخليل الحسنة شيء صحيح وقال ابن أبي حاتم عن أبيه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم في تخليل الحسنة شيء ولكنه يعارض هذا تصحيح الترمذي وإنما كره ابن القطان لبعض
 أحاديث الباب وكذلك غيره من الحديثان يدلان على مشروعية تخليل الحسنة وقد
 اختلف الناس في ذلك فذهب إلى الوجوب ذلك في الوضوء والغسل المعة والمسنين
 صلح أبو ثور والظاهرية كذا في البحر استدلو بما وقع في أحاديث الباب بلفظ هكذا
 أمر فربي وذهب مالك والشافعي والثوري والاوزاعي إلى ان تخليل الحسنة ليس
 بواجب في الوضوء قال مالك وطائفة من أهل المدينة ولا في غسل الجنابة وقال الشافعي
 وأبو حنيفة وأصحابهم ما والثوري والاوزاعي والبيهقي وأبو حنبل وإسحق وأبو ثور
 وداود والطبري وأما كراهي العلم ان تخليل الحسنة واجب في غسل الجنابة ولا يجب في
 الوضوء هكذا في شرح الترمذي لابن سيد الناس قالوا ظنهم فربوا بين ذلك والله أعلم
 لتوصله إلى تعليمه وآله وسلم تحت كل شجرة جنابة قبلوا الشعر وأتوا البشر واستدلو
 لعدم لوجوبه في الوضوء بحديث ابن عباس المذكور في الباب الاول قال وقد روى
 عن ابن عباس وابن عمر والنس وعلي وعبد بن جبير وأبي قلابة ومجاهد وابن سيرين
 والفضالة وابراهيم التميمي انهم كانوا يحلقون لحاهم وعن روى عنه انه كان لا يحلل
 ابراهيم التميمي والحسن وابن الحنفية وأبو العالية وأبو جعفر الهاشمي والشافعي ومجاهد
 والقاسم وابن أبي ليلى ذكر ذلك عنهم ابن أبي شيبة بإسناده اليهم والناصف ان أحاديث
 الباب بعد تسليم أنها من الاجتهاد وصلايتها الاستدلال لا تدل على الوجوب لأنها
 أفعال ما ورد في بعض الروايات من قوله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا أمر فربي
 لا يفيد الوجوب على الامة لظهوره في الاختصاص وهو يخرج على الخلاف المشهور
 في الأصول هل يتم الاتصاف كان ظاهر الاختصاص به أم لا والفراض لا تثبت الا يقين
 والحكم على ما يقرضه الله بالفرضية كالحكم على ما قرضه بهما لا شك في ذلك لان

واجتناب النفاق • وأعمال البدن (١٤٦) فتشغل على عثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالعباد وهي خمس

عشرة خصلة انتظمها
وحكوا يدخل فيه اجتناب
بساتين وسرا العورة والصدقة
فرضاته والزيادة كذلك وفك
الرق والجلود ويدخل فيه
اعطاء الطعام وكرام الضيف
واصيام فرضا وفلا والطي
واحدة كذلك والطواف
والاعتكاف والتسليم له
اقدر الامر من الدين ويدخل
فيه الهجرة من د والشرك ولو
باسفرو تنحى في الامان واد
الكنزات ومنها ما يتعلق بالجماع
وهي ست خصال التسعف
بالسكاح واقليم بمقوق العبل
وبر الوالدتين وفيه اجتناب
العقوق وتربية الاولاد رصلة
لرحم وخاصة اصادته لرق
د يبيد ومنها ما يتعلق باامة
وهي سبع عشرة خصلة اقيام
بزم مرتع معدل ومتابعة
اجماع وطاعة والى الامر
والاصلاح بين الناس ويدخل
فيه قتل الظورج وابعدة
والمعاونة على البر ويدخل فيه
الامر بالمعروف والنهي عن
منكر واقامة الحدود والجهاد
ومنها المربطة واداء الالفة
ومنها داء الخس والقتر مع
وقائه وكرام الجند وحسن
المعاملة وفيه جميع المال من
حله وانفاق المال في حقه ومنه
ترك التبذير والاسراف ورد
السلام وقشع العاطس وكف

كل واحد من هامن التوقل على الله بما لم يقل ولا شك ان الفرق الواحدة لا تكتفى ك
النسبة لفسر وجهه ويحذف لحينه ودفع ذلك كما قال بعضهم بالوجد ان مكابرته نعم
لاختيار والاختيار لا ينزل ولا شك في اوليته لكن بدون مجازاة على الحكم بالوجوب
قوله الخلق هو باطن اعلى اقموا اسفل من طرف مقدم المعين

• باب تعاهد الماقين وغيرهم من غشون الوجه من بانهما •

(ع) في اامة الله وصف رضو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ثلاثا ثلاثا
قال لو كان يتعاهد الماقين واداهما (الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أبي
مامة أيضا يلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس وكان
يسمع الماقين وذكره الحافظ في التلخيص وليد كره له ولا ضمة وقال في مجمع
الزوائد والدرر الطبراني في الكبير من طريق جميع عن أبي امامة واسناد حسن وجميع
ذكره ابن حبان في الثقات وقال لا أدري من هو ولا ابن من هو والظاهر انه اعتقد في
نوشته على غيره قوله الماقين موق العين يجرى الجمع منه أو مقدها أو مؤخرها كذا
في النساوس قال الازهرى اجمع أخر الخصة ان الموق والماقين مؤخر العين الذي يلي
لنف انتهى والمراد بهما في الحديث محضر العينين وذكر المصنف رحمه الله تعالى
في التبريب غشون الوجه وهي مائة عاقل من الوجه اما قياسا على الماقين واما استدلالا
بما في الحديث الا في من قوله ثم أخذ يديه ففصل بينهما وجهه والاول أظهر وقد ورد
من حديث أخرجه ابن حبان وابن أبي ساتم وغيرهما يلفظ اذا وضعت فائسروا اجسكم
من انما وهو من حديث البزري عن عبيدة بن الجراح عن المجهمة وقد ضمه قه كلهم
فلا يقوم به حجة كذا قال بعضهم وفيه انه ذكر في الميزان انه ونقه وكيع وقال ابن
عمير لا أعلم له دينا منه انتهى لكنه لا يكون ما تقر به حجة لوقوع الاختلاف
فيه فقه قيل انه ضعف وقيل من روى الحديث وقال البخاري يخالف في حديثه
على انه لم يقر به البزري فقد رواه ابن طاهر في صفوة النصوص من طريق ابن أبي
السري لكنه قال ان اصلاح لم أجده في جماعة اعتدوا بالبحث عن حاله اصلا
وشبه التورق وعن ابن عباس ان عديرا بنى الله عنهما قال ابن عباس انه أتوا لملك

وصو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت بلى فقال في يومى قال موضع أنا ففصل
بيده ثم مضى واستفتى وقد قرأ يديه بصلبهما وجهه وانهم اياهما
ما قبل من ذبه قال ثم عادى مثل ذلك ثلاثا ثم أخذ كفاه يديه يعني فامرهما على باعدته
ثم رسلها تسبل على وجهه ثم غسرها يديه الى المرفق ثلاثا ثم عادى الاخرى مثل ذلك
ودكر بقية الوضوء واداهما (أبو داود) لعل هذا اللفظ الذي ساقه المصنف رحمه الله
لفظ أحد وساقه أبو داود وفي سننه جهنما ونعم الحديث ثم مسح رأسه وظاهره واذنه ثم
أدخل يديه جيما فأخذ سننهم من مضرب بيها على رجليه وقع التعليل فقتلها باثام

الاخرى

الاخرى من الناس واجتناب النهو واماطة الاذى عن الطريق وهذه سبع وستون خصلة

على نفاذ ذي عن اخيه المسلم (١٤٨) تأكيدها وان الكذاب بعد ان يقاها وان كان فيهم من يحسد الكف عنه

تحليل الثعبة (وعن أبي هريرة أنه قال غسل وجهه فاسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرف في العنقه ثم غسل يده اليسرى حتى أشرف على العنقه ثم مسح رأسه ثم غسل رجليه اليمنى حتى أشرف على الساق ثم غسل رجليه اليسرى حتى أشرف على الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيتهم العراهم يقولون يوم النية من سبغ الوضوء من استطاع منكم لم يطل غرضه ونحوه له رواه مسلم) قول أشرف في العنقه وأشرف في الساق معناه أدخل غسل فيهما قاله النووي قولاً أنتم العراهم يقولون قال أهل اللغة الغرة يابس في جهة النحر والتجليل يابس في بدهار وجهها قال العلماء السمي النور الذي يكون على مواضع نوره يوم القيامة غرة وتجبيل لا تشبه باغرة القرس وهذا الحديث وغيره مصرح بسحب تطويل الغرة والتجليل والغرة غسل ثوب من مقدم الرأس أو ما يجاوز الوجه زائد على الجزء الذي يجب غسله والتجليل غسل ما فوق المرفقين والعكبين وهما مستحيان بخلاف واختلاف في القدر المستحب على أوجه أحدها أنه تسحب الزيادة فوق المرفقين والعكبين من غير تقدير والتاني إلى نصف العنقه والساق والثالث إلى الخشب والركبتين قول النووي وأما حديث الباب فيقتضي هذا كله قال وأما دعوى الامام أي أحسن من بدل المسك والفضة عياض اتفاق العلماء على أنه لا يسحب الزيادة فوق المرفقين والعكبين فباطلة وكذا يصح دعواهما وقد ثبت فعل ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيت أبي هريرة وهو هذا بخلاف فيه عندنا ولو خالف فيهم من سبغ كان محجوباً بهذه من العنقه الصريحة وأما احتجاجهما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من زاد على هذا أو نقص فقد أفسد ما عظم فبطلان المراد في عدد المرات وقول الحفاظ في النقص وقد ادعى ابن بطال في شرح البخاري وسببه القيلاني فنورد أبي هريرة بهذا يعني الفصل إلى الأباطيل من جديد فقال قد قاله جماعة من السلف ومن أصحاب السلف وقال ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن حمير عن نافع عن ابن عمر كان رجلاً بلغ الوضوء بياضه ورواه أبو عبيد بن أسد أصح من هذا فقال حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث عن محمد بن عجلان عن نافع قوله من استطاع منكم تطهیر الامر بإطالة تعرفه التجليل الاستطاعة قرينة قاضية بعدم الوجوب ولهذا المذهب إلى إيجابه أحد من الأئمة قال المصنف رحمه الله تعالى ويؤيده من وجوب غسل المرفقين لأن نص الكتاب يحمله وهو محمول عليه ونفعه صلى الله عليه وآله وسلم يان لم يجعل الكتاب ويجاوزه لم يفرق ليس في محال الاجال يجب بذلك انتهى وقد استأنسنا الكلام عليه في الكلام على حديث عثمان في أول أبواب الوضوء

• (باب يحرمك النكاح وتحليل الاصابع وذلك ما يحتاج الى ذلك) •

(عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا وضأه ترك خاتم رواه ابن

والانسان يجمع التذكرة لثلاثة أسباب كما شره اسمه وفيه من أنواع سبع فحينئذ يشق وهو كثر (من لسانه) خص اللسان بالذكورة المعبر عنه في انفس رويته) لأن كثرة الافعال بها وهذا من جوامع الكلم يردى لم يبق اليه وغيره لسان ونقول يدخل فيه من أخرج لسانه استنزاه بياضه وقدمه على اليد لان ايدها أكثر وقوعاً واشد نكاحاً ونخص اليمين لأن الفعل قد يحصل بغيره دون سلطة الافعال فما ظهر بها ذنبها بنظره ولقطع والوصل وأخذوا المنع ومن ثم غلبت فقبل في كل عر هذا ما علمت بينهم ومن كان متعذراً لوقوع بها فلم يراد باليد ما هو اعم من الجاويزة كالاستئلاء على حق انفس من غير حق فانه أيضا ايداء لكن ليس باليد الحقيقية ولا يقال به إذ يستلزم من انفسه فيه خاصة كان مسلماً كمالاً لان المراد بذلك مع مراعاة باقي الصفات التي هي أركان الاسلام أو يكون المراد أفضل المسلمين كما قاله الخطابي ثم عطف على ما سبق قوله (والهاجر) أي انه ابر حقيقته ولفظ المفاعل يشتمل في وقوعه فعل من شئين فكيفه هنا لولا أحد كالمسافر أو هو على باب لان من لازم كربة هاجر أو انه مقيم من وطنه (من هجر مائتي الله عنه) وهذه التهمة تدل بان ظاهرة باطنة فالباطنة ترك ما تدعو اليه النفس الامارة

ماجه

بالسوء الشيطان والظاهرة القرباء الذين من التقوا كان المهاجرين (١٤٩) حوطوا بلسانك لا تتركوا على مجرد انصoul

ولا تقال من دارهم أو وقع
فله به ذلة طاع الهيرة قطيبا
سوسم لم يزل ذلك والاول
أر. وقد اشقت حاتان الجلتان
عن جوامع من معاني الحكم
والحكام في اسناد هذا الحديث
الصحيد. لنعمة وأخرجه
البدائي أيضا في الرقاق وهو مما
انقرد بجملة عن مسلم أخرج
منه به ضعف صحيحه وأخرجه
أبو داود والسنن وابن حبان
وما كرموا اس حديث أنس
صحيحا لمؤمن مر اسنه اس
وكانه اختصر من نفسه لمعناه
وقال في (عن أبي موسى)
عبد الله بن قيس بن سلم يضم
السنن الأشعري نسبة إلى أشعر
له ولد أشعر المتوفى بأكوفة سنة
حسن أو إحدى أو أربع وأربعين
ولم يجرى سبعة وجسوس
حديثا روى الله عنه) وأرضاه
(قال طبراني) وعنه مسلم قلنا
وعنه ابن عسكرو قلت (بارسول
اقطاع) شرط أن تدخل على
متعدد وهو هنا مقصود سوى
أي أصحاب (الاحكام افضل)
وعنه مسلم أي المسلمين افضل
(قال) عليه الصلاة والسلام
(من سلم المسلمون من لسانه ويده)
أي افضل من غيره لكثرة ثوابه
ومن لطائف اسناد هذا التقاب
فيه الحديث والنعمة وكل رجاله
كثيرون وأخرج عنه مسلم
والسنن في الاموال والترمذي

حاجه والدارقطني) الحديث في اسناد معمر بن محمد بن عبيد الله عن أبيه وهو ما ضيفنا
وقد ذكره الجاردي قطيعا عن ابن سيرين ورواه ابن أبي شيبة وهو يدل على مشروعية
تصرف الخاتم ليزول ما تحته من الاوصاف وكذلك ما يشبهه في كلامهم من الاسوة بالحيوة
ونحوهما (وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا نواصت فخل
أصابع يدينك رويدا أحدوا من حاجه والترمذي وعن المستور بن شداد
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نواصت فخل يدي رويدا رويدا
رواه النسبة الأجدع عن عبد الله بن زيد بن عاصم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
نواصت فخل يقول هكذا يدك رويدا رويدا) اما حديث ابن عباس فرواه ايضا الحسن
وفيه ما لم يروى التواتر فهو ضعيف ولكن حسنه الجاردي لانه من رواه موسى بن
عقبة عن صالح وسامع موسى منه قبل ان يتخلط واما حديث المستور بن شداد فله
اسناد ابن لهيعة لكن نابه الليث بن سعد وعمر بن الحرث أخرجه البيهقي وأبو
الدولابي والدارقطني في غير كتاب ما لم يروى طريق ابن وهب عن الشاذلية وصححه ابن
القطن واما حديث عبد الله بن زيد فهو واحد في روايات حديثه المشهور وفي الباب
من حديث عثمان عند الدارقطني بلفظه انه خلل أصابع قدميه فلا نواصت رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل ما خلل من حديث الربيع بن خثيم عند الطبراني في
الوسط قال الحافظ واسناده ضعيف ومن حديث عائشة عند الدارقطني وفيه عمر بن
قيس وهو منكر الحديث ومن حديث وائل بن حجر عند الطبراني في الكبير قال الحافظ
وفيه ضعف وانقطاع ومن حديث قتيبة بن مرة بلفظه اذا نواصت فخل الأصابع وقد
تقدم ومن حديث ابن سعد ورواه يزيد بن ابي الزرقاء بلفظه ليتك احدا كما جاءه قبل
أن تنهك النار قال ابن أبي حاتم رحمه منكر قال الحافظ وهو في جامع التورى موقوف
وكذا في مصنف عبد الرزاق وكذا أخرجه ابن أبي شيبة موقوفا ومن حديث أبي أيوب
عند أبي بكر بن أبي شيبة في المصنف ومن حديث أبي هريرة عند الدارقطني بلفظه خلوا
بين أصابعكم ليلها لله يوم القيامة بالتاريخ ومن حديث أبي رافع عند احمد والدارقطني
من حديث معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع قال الضاري هو منكر الحديث
والاحاديث تفل على مشروعية تحليل أصابع الدين والرجلين واحاديث الباب بقوى
بعضها بعضا فتعنى في جواب لاسيما حديث لفيظ بن مرة الذي قدمنا الكلام عليه في
باب المبالة في الاستئذان فانه صحه الترمذي والبيهقي وابن القطن قال ابن سعد
الناس قال أصحابنا من حق الوضوء تحليل أصابع الرجلين في غسلهما قال وهذا اذا كان
الماء يصل اليهما من غير تحليل فلو كانت الاصابع ملتقة لا يصل الماء اليها الا بالتحليل فينبذ
يجب التحليل لاننا لم نكن لادخا من الفصل انتهى والاحاديث قد صرحت بوجوب
التحليل وثبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم فخله ولا فرق بين امكان وصول الماء

في الرعد (وعن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاصي (رضي الله عنهما ان رجلا) قال في الصحيح اعرف اسمه وقد قيل انه ابن

ذيل (سأل النبي) وفي رواية أبوي ذر والوقت (١٥٠) وان ع. ك رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أي خصال

بدر تحليل وعده ولا يصاب العين والرجلين فالتقيدها بأصابع الرجلين أو بدم
السكر وصوله إلى دليل عليه

• باب مسح الرأس كله وعقته وما به في مسح بعضه •

أثر عبد الله بن زيد ز. رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه يده فأقبل بها

و. ر. يده أعظم رأسه ثم ذهب بها إلى فناء ثم ردها إلى المكان الذي بدأ منه رواه

الجمعة (قوله) مسح رأسه زاد ابن الصبغ كله وكذا قد روى من خزينة قول له فأقبل بها

وأمره قد احتلف في كيفية الاقبال والادبار المذكور في الحديث فقيل يبدأ بآدم الراس

لدى إلى الوجه ويذهب بها إلى الفناء ثم ردها إلى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ

شعره ويؤيد هذا قوله يبدأ بآدم الراس لأنه يسكن على هذه الصفة قوله فأقبل بها

وأمره لأن الواقع فيها انعكس وهو أنه يبدأ بها وأقبل لأن الذهاب إلى جهة الفناء دبر

واجب بن الزوارق فتعني الترتيب والجدليل على ذلك ما ثبت عند البصريين من رواية

عبد الله بن زيد بلفظ قد يديه وقيل ويخرج الطريقين منه فذهب ما يعني واحدا

واجب أيضا يحصل قوله أقبل على البدن فأقبل وقوله وأدبر على البدن فإدبر فيكون

من جهة يسار يده وأدبر وهو أحد التوزيعين لاهل الأصول في تسمية الأفعال يكون

بشأنه وبأشياءه أنه ابن سيد الناس في شرح الترمذي وقد أجاب بغير ذلك وقيل

بشأنه يؤخر رأسه ويعرف في جهة الوجه ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على قوله أقبل وأدبر

و. كنهه يعارض قوله يبدأ بآدم رأسه وقيل يبدأ بأصابع يديه إلى ناحية الوجه

ثم يذهب إلى جهة مؤخر رأسه ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناحية وفي هذه الصفة

محافظة على قوله يبدأ بآدم رأسه وعلى قوله أقبل وأدبر فإن الناحية مقدم الرأس

والذهاب إلى ناحية الوجه اقبال والحديث يدل على مشروع مسح جميع الرأس وهو

مستحب. تنافى العلماء في النوى وعلى ذلك بأنه طريق إلى استيعاب الرأس ووصول

لمه إلى جميع شعره وقد ذهب إلى وجوبه أكثر العقول والمالكية والمزني والشافعي وأحمد

لرواية عن جابر بن عبد الله وابن عباس وقال الشافعي يحزى مسح بعض الرأس ولم يحده

بحد فدل ابن سيد الناس في شرحه أنه هو قول الطبري وقال أبو حنيفة الواجب

أربعون مرة لتورى ولا راعى والشافعي يحزى مسح بعض الرأس ويمسح القدم وهو

قول أحمد وزيد بن علي والناصر والباقر والصادق وأجاز التورى والشافعي مسح الرأس

بمسح حدة واختفت الظاهرة فيهم من أوجب الاستيعاب ومنهم من قال يكفي

بمسح الخ لاوله بحديث الباب وحديث أنه مسح رأسه حتى بلغ القفال عند

أحمد أي داود من حديث طلحة بن مصرف ورواه القفال بحمد لا يدل على الوجوب

وفي حديث طلحة بن مصرف قال سألت النبي صلى الله عليه وآله فقال اتعالي واصموا برؤسكم

و. رأس حقيقته اسم لجميعه والبعض مجاز ورواه الباقر للتبعيض واجب باله لم يثبت

(الاسلام) شمس قال وفي

رواية أبوي ذر لوقت فقال ي

لبي صلى الله عليه وآله وسلم

(نظم) نخل (الطعام) أي

هو نظم والتقدير طعامه

الماء ولم يقل توكل الطعام

وتعده من هذه الاطعمة مشتمل

السكر ولشرب الماء وفي

وضماده والماء عطر وغير ذلك

(ونقرأ) مصارع قرأ (أسلمه

عن من عرفت رسم تعرف) من

لمسبب فلا يصح به أحد

تكبر ويحجر بل عهده كره

لأن المؤخر = له خوة

وحذف عائد في موضعين

له ليه وتقدير على معرفته

ومن تعده به يقصر أسلم

حقيقته رسول أسلم بعث

بالحديث من ضمنه أسلام وفي

ه تير طه ستر الجمع يروى

لمكره له وأبديته بعدهم

والسلامة في هذا الحديث

التحديث وحنفته وكل رونه

مصريون وهذا من حديث

ورواه كهم تحاشاه

رخرجه أحد من أيضا في باب

اليمين بعد هذا الباب يوب

وفي الاستئذان ومما في لابن

وعنه في غيره أيضا وأبو ذر

في الأدب بين ما جبه في الأضمة

عن ابن عباس بن مالك بن نصر

الاصاري اخباره خادم رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم تسع

بشأنه شمس أحمد من ت

(رضی اللہ عنہ عن النبی صلی اللہ علیہ) وآلہ (وسلم قال لا یؤمن) (۱۵۱) وقد رآه أبوی الوقت وزدوا الاصلی وابن

عساكر (الحاكم) وفروا به
 اخرى اتخذوا حذو في اخرى
 لاني ... فبعد اى لا يؤمن من
 يدعى لاني الكلال ... حتى
 يجب لانيه المملوكه المسلة
 مثل (عائيد نفسه) من الخير
 وهذا ورد مورد الحافنة
 والافد مع بقية ما كان ولم
 ينص على ان ينص لانيه ما ينص
 نفسه لان حب النبي مسانم
 لبعض انتمية في النوى الشبهة
 الميل الى ما يوافق الحب قلب
 المراد ليل هنا الاختيار دون
 الطهي والقسمي والمراد ايضا
 ان يجب ان يحصل لانيه ما حصل
 له مع سلبه عنه ولا مع بقائه
 بعينه فقيام المظهر المرض
 بغير محال ويحتمل ان يكون لانيه
 لانيه ملاما لانيه ايضا يجب
 له اسلام ملا ويؤيده حديث
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم من اخذ
 ع ... هو ... السكاه ان فيه مل بين
 او يعلم من يعمل بين فقال ابو
 هريرة قلت يا ابا رسول الله فاشد
 يد ... فقد تخاف قال اتق المحارم
 تكن ... عند الناس واوش ...
 قسم ... تكن اتق الناس
 واحسن الى جارئك تكن مؤمنا
 واجب الناس لمحب لنفسك
 تكن مسلما الحديث رواه
 الترمذي وغيره من رواية الحسن
 عن ابي هريرة وقال لم يسمع
 من ابي هريرة ورواه البخاري
 يقول من وثقه قال الترمذي

كونها البعض وقد أنكره سيبويه في خمسة عشر موضعاً من كتابه ورد أيضاً أن الابه
تدخل في الالة والمعلوم أن الالة لا يراد استيعابها كاستيعابها بالمثل فلما دخلت
البعض في المسموح كان ذلك الحكم اعني عدم الاستيعاب في المسموح أيضاً فانه
التفتازاني قالوا بجهالة جاره. طلقوا حكمه على المطلق بالجملة وبه انتهى على اقله عليه
وأهولهم بالاستيعاب ويان الجملة الواجب واجب وريان المطلق ليس يعمل لصحته
على الكل والبعض فيكون الواجب مطلق المسح كالأول أيضاً وأما ما كان وقع به
الاستئصال ولو سلم أنه مجمل لم ينع. من مسح الكل لو ورد البان بالبعض عند أحدنا ودمن
حديث أنس باننا على الله عليه وآله وسلم أدخل يده من تحت العمامة مسح مقدمه
رأسه ولم تقض العمامة وعند مسلم وأبو داود والترمذي من حديث المغيرة بلفظه
مسح الله عليه وآله وسلم خلفاً مسح ناصيته وعلى العمامة قالوا قال ابن القيم أنه لم يصح
عنه مسح الله عليه وآله وسلم في حديث واحد أنه أقصر على مسح بعض رأسه الب
ولكن كان إذا مسح ناصيته أكل على العمامة قالوا أما حديث أنس فهو ود أنس
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمسح خلفه حتى يستوعب سر الشعر كله ولم يبق
التكميل على العمامة وقد أئتم حديث المغيرة فهو كحديث أنس عنه لا يدل على نفيه
وأيضاً قال الحفاظ أن حديث أنس في استئصاله نظر واجب بان التزاع في الوجوب
أحاديث التعميم وإن كانت صحيحة بما زيادة وهي مقبولة لكن أين دليل الوجوب
وليس المجرد أن قال ورد بانها وقعت بها العمل فأقادت الوجوب والاضافات الالة
يستنقضي قبيل الجملة وإن زعم ذلك الترخيضي وإن الجواب في محصره والتركضي
والحقيقة لا تتوقف على مباشرة الالة الفعل فيجسم اجزاء الفعل كالاتوقف في قولنا
نشرت عرا على مباشرة الضرب لجميع اجزائه فصح رأيه في جد المعنى الحقيقي في وجود
يجرد المسح للكل أو البعض وليس التزاع في معنى الرأس فيقال هوقة في جميعه بل
التزاع في ايقاع المسح على الرأس والمعنى الحقيقي لا يطاق في وجوده بالمباشرة ولم
كانت المباشرة الحقيقية لا توجد إلا بمباشرة الحال لجميع الحال لوجود الحقائق في حد
الباب بل يكاد يلحق بالعدم فانه يستلزم أن يحوضر بتزاد وأبصرت عمران الجاهز عدم
عموم الضرب والرؤية وقد زعمه ابن قتيبة وأورد معه استدلاله على كثرة الجزم والاحمال
أن الوقوع لا يتوقف وجوده على الحقيقي على وجود المعنى الحقيقي لا يتوقف على الفعل
وهذا هو منشأ الاشتباه والاختلاف فمن نظر إلى جانب ما وقع عليه القتل جزم الجاهز
ومن نظر إلى جانب الوقوع جزم الحقيقة وبعده هذا فلا شك في أولية استيعاب المسح
جميع الرأس ووجهه أحاديثه ولكن دون الجزم: الوجوب هنا فوقفنا (وعن الربيع
بن معمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نوا عند حواصير رأسه مسح
الرأس كله من فوق الشعر وكل ناحية لمنصب الشعر لا يصير له الشعر عن عبقته

الروايات في ذلك حديث أبي هريرة وهذا هو من أفراد البخاري (١٥٣) عن مسلم ونظر الى جانب التعمير وليس في

الزمان وعند السائق تقديم الولد
لزيد الشقة وخمسها بالذكر
لأنهم أعز على الإنسان غالباً
غيرهما وربما كانا أعز على ذي
الاب من نفسه فالثالثة محبة
رحمة وشقة والثانية محبة
اجلال وكرام والاولى هي
محبة الرسول صلى الله عليه وآله
وسلم محبة احسان وامنان وقد
ينتهي الحب في المحبة الى أن
يؤثر هوى المحبوب على هوى

نفسه فضلاً عن ولده بل يحب
أعداء نفسه لما بهم محبوه
قال قائلهم

أشبهت أعدائي نصرت أحبهم
إذا صار خطي منك خطي منهم
ألهم اجعل حبك وحب رسولك
أحب الي من كل محبوب لدى
الناس وأودقني ألباع كالك
وسنة نديك كارتقته لطف هذه
الاستقامة الا يكاس (وعن
أبي رضى الله عنه الحديث
بعينه) وفي رواية من أهله وآله
بدل من والده ولده عند ابن
خزيمة في مصبه (وزاد في آخوه
والساجدين) ومن باب
عطف العام على الخاص وهل
تدخل النفس في عموم الناس
انظروا ثم وقيل إضافة المحبة
اليه تقتضي خروجهم منهم قائم
إذا قلت جميع الناس أحب
الي زيد من غلامه يفهم منه
خروج زيد منهم واجيب بان

الحديث قال الحافظ في استاذه نظر اسحق وذلك لاربابه مقل الراوى عن انس مجهول
وبقية اسناده راجع الصحيح وأورده المستفهم للاستدلال على الاكتفاء بمسح
بعض الرأس وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب فوق قطريه بكسر القاف وسكون
الطاء ويروى بقصصهما وهي نوع من البرود فيها حارة وقيل هي حلال تحمل بن الصبرين
موضع قريب عن قال الأزهري ويقال تلك القربة قطر يفتح لثاق والطاء خلل خلل
عليه الماء السبعة كسروا القاف وحققوا الطاء قوله وأدخله قطري داود فادخل
يده قال ابن رسلان وفيه فضيلة مسح الرأس بالكفين جميعاً قوله فمسح مقدم رأسه
قال ابن حجر فيه دليل على الاجتزاء بالمسح على الناصية وقد نقل عن ابن الاكوع انه
كان يمسح مقدم رأسه وابن عمر مسح اليافوخ

هـ (باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا)

(عن أبي حبة قال رأيت علياً رضي الله عنه توضأ ففصل قفيه حتى أتاه ما ثم مضى
ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذا راعيه ثلاثاً ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه

الى الكعبين ثم قال أحببت أن أرى بكم كيف كان طه ورسول الله صلى الله عليه وآله
سلم رواه الترمذي وصححه) وأخرجه أيضاً ابن ماجه ويروى عن سلمة بن الأكوع مثله
ومن ابن أبي أوفى مثله أيضاً ورواه الطبراني في الاوسط من حديث أنس بلقط ومسح
برأسه مرة قال الحافظ واستاده صالح ورواه أبو علي بن السكر من حديث عزيق بن
حكيم عن رجل من الانصار مثله وأخرجه الطبراني من حديث عثمان طو ولا وفيه مسح
برأسه مرة واحدة وهو في الصحيحين مطلق غرم فقد وكذا حديث عبد الله بن زريق
الصحيحين فإنه أطلق مسح الرأس ولم يفسده قال الحافظ وفي رواية يعقوب بن حذاف
عبد الله ومسح برأسه مرة واحدة وكذا حديث ابن عباس الا في بعده فإنه قد المسح
فيه مرة واحدة وأخرج أوداد من طريق ابن أبي ليلى قال رأيت علياً رضي الله عنه
ومسح برأسه مرة واحدة ثم قال هكذا أو شاربول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج
أيضاً من طريق ابن جريج ان علياً مسح برأسه مرة واحدة وأخرج الترمذي
حديث الربيع بلقط انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ فالتمسح
رأسه ما أتبل منه وما أدير وصغبه وأذنيه مرة واحدة وقال حسن صحيح وفي تصحيحه
نظر فانه رواه من طريق ابن عقيل وروى النسائي حديث الحسين بن علي عن أبيه
انه مسح برأسه مرة واحدة ورواه الامام احمد لم يبق من حديث عبد خير عن علي
بلقط مرة واحدة ورواه البيهقي من حديث زهير بن حبيب بلقط ومسح رأسه حتى لما
يقطر الماء وأخرج النسائي من حديث عائشة في تعليمها الرسول صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم قال وصحت رأسها مرة واحدة والحديث يدل على أن السنة في
مسح الرأس ان يكون مرة واحدة وقد اختلف في ذلك فذهب عطاء وكثير العروة

عن النبي اويدخل فيه باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي هذا (١٥٥) الحديث اعياه الفضيلة الشكر فان الاحية

للذكورة تعرف به وذلك ان
محمود الانسان لما تقه واما
غيرها فاما تقه فهو ان يريد
دوام بقاءها سالمة من الاثام
هذا هو حقيقة المطلوب واما
غيره فذا حقق الامر فيه فانما
هو بسبب تقصير في شئ ما في
وجوهه المختلفة حالاً وما لا
فاد انامل النعم الحاصل له من
جهة لرسول الله عليه
وآله وسلم الذي اخرجهم من
ظلمات الكفر الى نور الايمان
اما بالباشرة واما بسبب علم الله
سبب يقه تقه البقاء الايدي
في النعم السرمدي وعلم ان
نعمه بذلك اعظم من جميع
وجوه الاتقاعات فاستحق
بذلك ان يكون خطه من عبته
أوفر من غيره لان النعم الذي
يشير اليه حاصل منه أكثر من
غيره ولكن الناس يتناوون
في ذلك بحسب استحضار ذلك
والفقه عنه وانشاء رخص
الاسئلة رضى الله عنهم من هذا
التي أتت لها هذه المعرفة
وهي ما أعلم قال القرطبي كل
من آمن بالنبي صلى الله عليه
وآله وسلم ايماناً صحيحاً بالانحلال
عن وجدان شئ من تلك الهبة
الراجعة غير انهم يتناوون فيهم
من اخضعهم تلك المرتبة بالخط
الارقي ومنهم من اخضعهم بالخط
الاني فمن كان مستغرقاً في

الحديث الثالث لم يبلغ الدر جمة الاعتبار حتى يلزم القسك مع المفايع من الزيادة
قال الوقوف على ما من من الاحاديث السابقة في المعين وغيره ما من حديث عثمان
وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المعين لا سيما بعد تقسيمه في تلك الروايات اضافة بالمرّة
الواحدة وحديث من زاد على هذا فقد آله وظلم الذي سمع ابن خزيمة وغيره فاض
بالمع من الزيادة على الرضوخ الذي قال بعده النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه المقالة
كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور وفي هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه
مرة واحدة ثم قال من زاد قال الحافظ في الشرح ويحمل ما ورد من الاحاديث في تثليث
المسح ان سمع على ارادة الاستعجاب بالمسح لانها مسحات مستقلة بلعج الرأس جميعاً
بين الدلة (٥٠٠) ورد ذكر مسح الرأس مرتين عند انفا في من روايه عبد الله بن
زيد ومن حديث الربيع عند الترمذي واي داود وفيه لقال الذي تقدم (وعن ابن
عباس رضى الله عنه انه رآه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في موضع ذكره لحي
كاه ثلاثاً ثلاثاً ومسح برأسه واذا مسح واحدة فقرأوا أحد وأوداود ولا يدعى
عثمان رضى الله عنه انه ترشحاً مثل ذلك وقال هكذا رأيته رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يصلي) الحديث الاول اعلاه الدار طق وقعه ابو الحسن بن القطان قال ما علمه
ليس عليه وانه اما مسح او مسح والحديث الثاني تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال
المصنف رحمه الله وقد سبق حديث عثمان المتقدم عليه ذكره اما ثلاثاً ثلاثاً في الرأس
قال أبو داود واحاديث عثمان الصحيح كلها تدل على مسح الرأس انة مرة منهم ذكره
الوضوء ثلاثاً ثلاثاً وانها مسح رأسه لمزيد كروا عددًا كاد كرا في غيره انتهى
(باب ان الذين من الرأس وانها مسحاً بجملة)

(قد سبق في ذلك حديث ابن عباس رضى الله عنه ولا يبر ما جهم من غيره جهم عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس) اراد بحديث ابن عباس الحديث قبل هذا
الباب بلقظ مسح برأسه واذا مسح واحدة وفي الباب عن ابي امامة عند ابي داود
والترمذي وابن ماجه قال الحافظ له مدرج قال الترمذي وليس اسماً بذلك القائم
وعن عبد الله بن زيد قوله المذوي وابن دقيق العبد قال الحافظ قد ثبت انه مدرج
وعن ابن عباس رواه الزائر واعلاه الدار طقني بالاضطراب وقال انه وهم والصواب انه
مرسل وعن ابي هريرة عند ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصن وهو متروك وعن ابي موسى
عند الدارقطني واستغنى وقعه ورفع وصوب الوقف قال الحافظ بهو مستلغ وعن
ابن عمر عند الدارقطني واعلاه أيضاً وعن عائشة عند الدارقطني أيضاً وفيه محمد بن
الازهر وقد كذبه احمد وعن انس عند الدارقطني أيضاً من طريق عبد الحكم عن انس
وهو ضعيف وحديث ابي امامة وابن عباس اجود عافى الباب قال ابن سيد الناس في
شرح الترمذي وأما حديث انس وابن عمر وابي موسى وعائشة فوايه والحديث يدل
الشموات محبوباً في الغفلات في كرا الاوقات لكن الكثير منهم اذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشتاق الى رؤيته

حيث يورثه إلى قوله وما له (١٥٦) ويذكر شدة في الأمور تلطرة ويحدث في نفسه وجدانا لا يزداد فيه

وقد ورد من هذا الجنس من يورث زيادة قهر ورزية مواضع أثره على جميع ما ذكرنا من قهر قهرهم من محبة غيرة ان يمنع لؤلؤ يورث لعنات انهم قلت ان يورث محبة هذا الجنس منهم لان لمعبر حب الاختيار لرحب الطبع كما تقدم وقد ذكر المؤلف في حبه على الله عليه وآله ولم ينه عن اي من عمرته ردفه بما يوجد حلاوة ذلك فقال (وعنه) عن انس وفي رواية الاصلين وابن عساکر زيادة بن ماث (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال ثلاث منهن أحب الي من كفيه وجد) في أصاب ولدت اكتفى بمفعول واحدا وحصل فهي مائة حلاوة لا يعبى استلذذه بمذاق عند قوة انفس ياد يمان وشرح صدره بحيث يتألف له حلاوة فيحصل في أمر الدين لشدة ان ويورث ذلك على اعراض الدنيا الدنيا وهل هذا الموقر محسوس ومعمور فكيف نوم وشهد لما في قول بلل حلاوة حنين عذب في هذا كراهي الكسر خرج مرارة عذاب حلاوة الايمان وعده وانه يقولون واكره وهو يقول واطرباه هذا اني الاحبه محمدا وصحبه

عن أن أمه تميز رأس فيمجان مع هروم ذهب الجهور ومن العلماء من قال هما من الوجه ومنهم من قال المشيل من الوجه والمدير من الرأس وقد ذكرنا نسبة ذلك إلى ابن يورث في بعض هذه الماتية قال الترمذي وانما عدل على هذا يعني كون الأذن من رأس بعد أكثر أهل العدم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم وبه يكون سقار وابن لم ولا واحد معوق واعتذر لقلنا بأنهم ليس ثامن الرأس خذ من الحديث في قهره فان من الرأس حتى قال ابن السلاخ ان خضعها كثير في غير بكثرة طرق وروى أن حديث ابن عباس قد مرح أبو الحسن بن القطان ان ما عليه اليد رقطي ليس عليه توصح أنه اما صحيح أحسن واختلاف في مسخ الأذن هو واجب أم لا فذهب القاسمية وامتصق بن راهبه را حدين حبيل إلى أنه واجب رذهب من عده إلى عدم الوجوب راخصوا بحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه بالانسانين وخاض به فيمجان فخرج طاهرهما وباطنهما أخرجه الناقى ابن ماجه وابن عبان في حبه والخامس واليه في رخصه ابن خزيمة وابن مده وقال ابن مده لا يعرف مسخ الأذن من وجه ثبت الأمن هذه الطريق وبحديث لربيع طلبة من مصرف والصنابي وأوجب عن ذلك بأنه أفعال لا تدل على الوجوب قرا أحاديث الأذن من الرأس بعضها ينوي بعضا وقد تضمنت انه من رأس فيكون الأمر مع الرأس امرهما فثبت وجوبه بانخص اشترى واجب بعده اتم من الاحاديث الواردة في ذلك والتمسك بالاسحاب ولا يصار إلى خروج لابدين رخصه من من التناول على الله تعالى يقل (عن الصنابي

ابن أبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذنبا بعدا ومن تمضمض خرجت الخطايا من فيه وذرا حديث رقيه فاذا مسح راسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من اذنيه وما كانت في وانما حجة الحديث رجاله رجال الصحيح وقد ذكرنا في باب غسل ما ترسل من النية والكلام في اطرافه قد سبق هناك وقد افه المصنف هنا للاستدلال به عن أن لا يمسحها مع رأس قال وشبهه تخرج من اذنيه اذا مسح رأسه لعل على أن الأذن داخلان في مسحا ومن جعلته انتهى وقد اختلف الناس في ذلك وقد تقدم ذكر خلافه واختلفوا هل يصح ما يشبهه ماء لرأس أو عاء جديد ذهب ما ذكرنا وانما في واحد أو يورثه في أنه يشبهه ماءا جديد ذهب الهادي والنوري ووجهية في أمهما فيمسح مع الرأس بماء واحد قال ابن عبد البر وروى عن جماعة مثل هذا التولم من العذبة والتابعين وجميع الأقول عن أبي حنيفة حديث عبد الله ابن يزيد في صفة وصو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه توضأ فمسح اذنيه بماء غير الماء الذي مسح به الرأس أخرجه الحاشا كمن طريق حرملة عن ابن ذهب قال الحافظ اسناده حاهره وصحة واخرجه البيهقي عن طريق عثمان الدارمي عن الهيثم بن خارجة عن

والهوى يذوق طعم الايمان ويتم به كما يذوق اثم طعم العسل وغيره (١٥٧) من ملذذات لادامة وبقتهما ولا يذوق

ذلك ويتبع به الايمان كان الله
ورسوله احب اليه مما سواهما
من نفس وولد وولد واهل مال
وكل شيء وعلى الثاني فهو على
سبيل المجاز والاستعارة الموضحة
للمؤلف على استدلالة بزيادة
الايمان وقصته لان في ذلك
تلجأ الى قضية المرض والمرض
لان المرض الضراوى يحد
طعم العسل مما بخلاف
الصدى فكما قصت القصص
نقص ذوقه بقدر ذلك وتسمى
هذه لاستعارة تخيلية وذلك
انه شبه ذوقه المؤمن في الايمان

بالعسل ويخوض ثم انبثته لازم
فذلك وهي الخلاوة وأضافه اليه
فأمر لا يؤمن الا (ان يكون
الله عز وجل (ورسوله)
الكرم الاجل عليه الصلاة
والسلام (أحب اليه مما
سواهما) في التثنية اشارة الى
أن لمعتبره المجموع المركب
من الحبين لا كل واحد منهما
فأمر واحد هالاية اذ لم ترتبط
بالآخرى في يدى حب القصة
ولا يصح رسوله لا يتقنه ذلك ولا
بما روى عنه الضمير هنا قضية
الخطيب حيث قال ومن بعضهم
فقد غري فقال له عليه الصلاة
والسلام بش الخطيب أنت
فأمره بالافراد اشعارا بان كل
واحد من العبيات مستقل
بامتياز الفوايد اذ العطف
في تقدير التكرير والاميل

ابن وهب يلفظ فأخذ لاذية ما خذ لاذية الماء الذي اخذ لآسه وقال هذا استناد صحيح
لكن ذكر الشيخ في الدين بصدق العبد في الامام انه رأى في رواية ابن لمقرى عن ابن
قتيبة عن حملة هذا الاستناد واسطه وصح برأسه بما عير فضيل به لم يذكر لاذية
قال الحافظ قلت كذا هو في صحيح ابن حبان عن ابن سلم عن حملة وكذا رواه الترمذى
عن علي بن خنيس عن ابن وهب وقال عبد الحو روى الامر بصديق الماء لاذية من
حديث ثوران بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقصته ابن لفظان بأن
لذى في رواية جارية بلطف خذ لآس ما جديدا روى البزار والطبراني وروى في الموطن
عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا قوضا يأخذ الماء بصديقه لاذية وصرح الحافظ في
بلوغ المرام بعد ذلك حديث السبي السابق أن المحفوظ ما عند مسلم من هذا لوجه
بلطف وصح برأسه بما عير فضيل به واجاب الثاقبان انهما يصحان بماء الرأس مما سلف
من اعلال هذا الحديث قالوا فوقف على ما ثبت من مسندهما مع الرأس كما في حديث
ابن عباس واربعة وغيرهما قال ابن القيم في التقييد لم يثبت عنه انه اخذ لآس ما جديدا
واما صح ذلك عن ابن عمر

باب مسح ظاهر الاذنين وباطنهما

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما
دا الترمذى وصححه ولقد في مسح رأسه وأذنيه باطنهما بالمسحبتين ونحوهما
بابهاية) وصححه ابن خزيمة وابن مندة وخرجه ابن ماجه والحاكم والبيهقي باللفظ
منه ' بل لفظ الكتاب قال ابن مندة ولا يعرف مسح الاذن من وجه ثبت الا من هذه
الطريق قال الحافظ كما يدعى بهذا التفصيل والوصف وفي المستدرک للحاكم من
حديث الربيع بنت معوذ باللفظ الذي مر في باب مسح الرأس كله وخرجه أيضا من
حديث أنس مر وعوا والصواب ان عن ابن مسعود موقوفا وخرجه بوداد والطبراني
من حديث المتقدمين بعد يكرب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح في وضوئه
وأسماء أذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل اصبعيه في صماخيه أذنيه قال الحافظ واسناده
حسن وعزه النورى تعالى ان الصلاح الى اتساق وهو وهم وفي لباب عن عثمان عند
أحمد والحاكم والدارقطنى وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده روى الطبراني
والحديث يدل على مشروعية مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما وقد تقدم الخلاف فيه في
الباب الذى قبل هذا ولم يذكر فيه للاذنين ماء جديدا وبه عمل من قال بمحسان يقيمه ماء
رأس وقد تقدم الكلام فيه في الحديث الذى قبله

باب مسح الصدين وانهما من الرأس

(عن الربيع بنت معوذ قالت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضوءك برأسه
ومسح ما قبل منه وما أدبره وصديقه وأذنيه مرة واحدة روى بوداد الترمذى وقال

استقل كل واحد من الملقين فهو قرة قرة لسان عصى الله فبغوى ومن عصى الرسول فقد بغى ويؤيد ذلك

قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول (١٥٨) وأولى الأمر منكم لم بعد اطيعوا في أولى الأمر كما أعاده في حق الرسول

ليؤذن بأنه لا استقلال لهم في
إطاعة استقلال الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم وقيل أنه من
الخصائص فيقتض من غيره صلى
الله عليه وآله وسلم لأن غيره إذا
جمع وهم تنسوية بخلافه هو
صلى الله عليه وآله وسلم فإن
معه لا يطرق إليه جهل ذلك
وقد علموا بمقتضى علم العاقل
وغيره وجوبه أخرى ذكرها
له فقط في نفع ولما ذهب
الحب كما قال ابنه نوى اعقل
وهو يشار بما يقتضي العدل
وبهائه ويستدعي اختياره
وان كان على خدع هو
أكثر من لم يرض يعاف
الله ويترفع عنه ضيعه ولكنه
يتميل به بختياره ويهوى
تدبره بغيره عقلت يعامل
صلاحه فيه فاما المرة أن
أشارت بالأمر ولا ينهي الأعيان
فيه صلاح عاجل أو خلاص
أجل ولعل يقتضي رجاء
جانب ذلك فقرر على أدلة
بأمره بحيث يصير هو أدلة
ولذلك انتدب إذا اعتقاد
الانتدب العتلى ادراك ما هو
كالمؤيد من حيث هو كذا
وعبر الشارع عن هذه الحالة
بالأولوية لأنها أظهر اللبس
الخصوسة قال وانما جعل هذه
الأمور الثلاثة عنوانا للكمال
الايان لان المرء اذا تأمل أن
الذي بالله هو الله تعالى وان لا ملجأ ولا منجى في الحقيقة سواء وان ما عداه وابطا وان الرسول محمد

باب مسح العنق

(عن ليث عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق رواه احمد) الحديث فيه ليث
ابن اسلم وهو ضعيف قال ابن حبان كان قلبه لا يستدبر ويرفع المراسل وبأقرب
الثقات عا ليس من حديثه ترك يحيى بن القطان وابن مهدي وابن معين واحمد بن
حنبل قال الموصي في تهذيب الأعيان اتفق العلماء على ضعفه وأخرج الحديث أبو داود
وذكره عنه أخرى عن احمد بن حنبل قال كان ابن عيينة يشكوه ويقول ابش هذا طلحة
بن مصرف عن أبيه عن جده وكذا حكى عثمان الدارمي عن علي بن المديني وزاد سأل
عبد الرحمن بن مهدي عن اسم جده فقال عرو بن كعب وأكعب بن عمرو وكانت له محبة
وقال الدويري عن ابن معين المحدثون يقولون إن جده طلحة رأى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم واهل بيته يقولون ليست له محبة وقال خلخال عن أبي داود سمعت رجلا من ولد
طلحة يقول إن جده محبة وقال ابن أبي حاتم في العلل سألت أبي عنه فلم يشبهه وقال إن
طلحة هذا يقال أنه رجل من الأنصار ومنهم من يقول طلحة بن مصرف قال ولو كان طلحة
ابن مصرف لم يختلف فيه وقال ابن الدبان عنه التفسير عندي الجهل بهال مصرف بن
عمر والطلحة وسرح بأنه طلحة بن مصرف وكذلك صرح بذلك ابن السكن وابن
مردويه في كتاب ولاد المحدثين ويعقوب بن مسعود في تاريخه وابن أبي شيبة أيضا خلق
وفي أنساب حديث مسح الرقبة أمان من الفل قال ابن الصلاح هذا التفسير غير معروف
عن أبي علي عليه وآله وسلم وهو من قول بعض السلف وقال النووي في شرح
تهذيب هذا حديث موضوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في
موضع آخر نصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء قال وليس هو بسنة بل بدعة
وقال ابن القيم في الهدى ليصح عنه في مسح العنق حديث البتة وروى القاسم بن
سلام في كتاب الطهارة عن عبد الرحمن بن مهدي عن المسعودي عن القاسم بن
عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال من مسح قفا مع رأسه وفي الغل يوم القيامة قال
لخافه ابن حجر في التلخيص فيقول أن يقال هذا وإن كان موقوفًا على حكم الرقبة لأن هذا
لا يقال من قبيل الرأي فهو على هذا أمر سل انتهى وأخرج أبو القاسم في تاريخه أصبهان
قال حدثنا محمد بن احمد حدثنا عبد الرحمن بن داود حدثنا عثمان بن خرواذ حدثنا عمر بن

هو الذي بينه مراد به القضي ذلك ان توجه بكاتبه فهو فلا يجب (109) الا ما يجب ولا يجب من يجب الا من اجله

ون يبين ان حجة ما وعد
وأولاً حتى يتقنا ويحصل الله
الموسم كالقرف فيجب أن
يجاس الذي كروياض الجنة
العود في الكفر القاء في النار
انتهى لمناشاة شاهد الحديث
من القرآن قوة تعالى قل ان
كان آتوا كروياض كذا قال
أحب اليكم من القرآن سورة ثم
هذه على ذلك وتوعد بقوله
قربصوا حال التوروى هذا
حديث عظيم وأصل من أصول
الدين وقيد دليل على انه لا بأس
بهذه التسمية قال القسطلاني
ومن علامات هذه الحقبة نصر دين
الاسلام باقوال والفعل والذب
عن الشريعة المقدسة والتفاني
باخلاق الرسول صلى الله عليه
وآله وسلم في الجود والايثار والحم
والصبر والتواضع وغير ذلك
ذكرته في أخلاقه العلية في كتاب
المواهب اللدنية فن جاهد نفسه
على ذلك وجد حلاوة الايمان ومن
وجد هذا اسناد الطاعات وتعمل
في الدين المشتات بل ربما يند
بكثر من المولات وفان تقرير
طويل فيلنظر في كتاب المواهب
والقصة يبين بشارة ما انتهى
(و) من محبة الله تعالى ورسوله
صلى الله عليه وآله وسلم (ان
يجب التماس به (المكرم) حال
كونه (لا يجب الا لله) سبحانه
وقال قال يحيى بن عمار في
الحب في الله ان لا يزيد بالبر ويقتصر بالجنان (وان يكره ان يعموا) أي العود (في الكفر) زاد ابو نعيم في المستخرج بعد

محمد بن الحسن حدثنا محمد بن عمرو الانصاري عن أنس بن مبرين عن ابن عمر أنه كان إذا
وضأ مسح عنقه ويقول قال الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وضأ مسح عنقه
لم يبق الا لخلل يوم القيامة والانصارى هذا قال الملقط قرأت جزاراً وأبو الحسين
ابن فارس باسناده عن فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال من وضأ ومسح يديه على عنقه وفي الفصل يوم القيامة وقال ان شاء الله
هذا حديث صحيح قلت بن ابن فارس وفليح فانه لم ينظر فيها انتهى وهو في كتب
أئمة العقيدة في أمالي أحمد بن عيسى وشرح الصبر بباسناده متصل بالنبي صلى الله عليه
وآله وسلم ولكن فيه الحيز بن عاون عن ابي خالة الواسطي يلقظ من وضأ ومسح
سالتبه وقاه أمن من الفل يوم القيامة وكذا رواه في أصول الاسكاف والشفاء
وروا في التعبير عن علي عليه السلام من طريق محمد بن الحنفية في حديث طويل
وفيها أنه لمسح رأسه مسح عنقه وقال له بعد فراغه من الطهور افعل كذا على هذا
وجميع هذا اتصل من قول التوروى مسح الرقبعة وان حديثه موضوع بمجازفة
وأعجب من هذا قوله ولم يذكره الشافعي ولا جمهور الاصحاب وانما قاله ابن القاص
وطائفة يسيرة فانه قال الروائي بن أصحاب الشافعي في كتابه المعروف بالبر ما لفظه قال
اصحابنا هو سنة وأتبع التوروى ايضا بن الرقعة بان البقوى وحسن أئمة الحديث
قال باصحابه قال ولا ماخذ لا استحبابه الا خبراً ولا ن هذا لا لاجل قياس فيه قال
الافظ ولعل مستند البقوى في استحباب مسح القدام رواه احمد وابوداود وذكر
حديث الباب ونسب حديث الباب ابن سيد الناس في شرح الترمذي الى النبي صلى
قال وفيه زيادة حسنة وهي مسح العنق فانظر كيف مصرح هذا الحافظ بان هذه الزيادة
المضممة لمسح العنق حسنة ثم قال قال القسطلاني لم يتكلم فيه واجب عن ذلك بان
مسح القدمين وحده واختلف السائلون باستحباب مسح رقبته هل مسح يديه الرأس
او بما جدد في قتال اهادى والقاسم في مسح يديه الرأس وقال لمؤيد بالله والمتصور
بالله ونسبه في البحر الى القرين انما اتفق بما جدد

باب جواز المسح على العمامة

(عن عمرو بن أسيد الضمري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على عمامته
وخفيه رواه احمد والبخاري وابن ماجه وعن بلال قال مسح رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم على الخفين وتنازل رواه الجماعة الا البخاري وابادود وفي رواية لاجدان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال امسحوا على الخفين والخمار عن الحنفية بن شعبة قال وضأ
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومسح على الخفين وعلامة رواه الترمذي وصححه
أخرج حديث الحنفية بن شعبة بضمه في صحيحه بلفظ مسح يديه وعلى العمامة
وعلى الخفين والبخاري قال الحافظ وقد وهم المنذري فغزا الى المتفق عليه
الحب في الله ان لا يزيد بالبر ويقتصر بالجنان (وان يكره ان يعموا) أي العود (في الكفر) زاد ابو نعيم في المستخرج بعد

اِذَا نَفَخَ فِي سُوفِهِ نَفْثًا فَمَنْ يَخْلُقُ لَهُ اِذَا ارَادَ اَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ شَيْئًا ۚ سُبْحٰنَ الَّذِیْ یَعْلَمُ الْغُیُّوْبَ (۱۶۰) بِالْعَصَةِ یَخْرُجُ مِنْهَا الْیَسْرَۃُ وَیَنْفُثُ مِنْهَا رُیْحًا مُّغْفِرًا لِّمَنْ یَّشَآءُ ۚ وَیَخْرِجُ مِنْهَا نَارًا مُّخْرِجَةً لِّلْجِبَالِ ۚ اِنَّ اِلٰهَکُمْ لَیَّدَبُّ ۚ

خليفة الكفر في نور الایمان
وقع لكثير من الصبايا وعلى
الازل يسجد قوله بعدد على
معنى الصبر وتضالاف الثاني
فان العود فيه على ظاهره وعلى
ايعودني لتعني معنى الاستمرار
فكأنه قال يسجد رفسه ومثله
قوله له في وما كان لنا ان نعود
فيه قاله الحافظ والمكراني
وتعني العبي فقال فيه تفسر
وانما في هذا معنى الى كقوله تعالى
أرتعدون في ملتأى البر كما
يكبره ان يقذف أي مثل كرهه
القذف في النار وهذا نتيجة
دخول نور الایمان في القلب
بجبت بحتة بل بضم والدم
واستدركه في محاسن اسلام
وقب لكثير من صبايا وفي حديث
شجرة الایمان على الصلي
بافضل وتخلي عن لذائذ
فالاول من الاول ولا تحسن
الثاني وفي الثاني است على
الصبايا في افقته في واستدركه
على فضل من أكرهه في اكثر
فتمتلك النسبة الى ان قدس
وأخرج به البصاري من هذا
الوجع في الادب وانظمه في
يقذف في لئلا أحب اليه من
أزرجع الى الكفر بعد اذ
أنه انه منه وهي الخ من
اسط حديث الباب لانه سوى
فيه بين الامرين ومناجاة
الفرع في نار الدنيا أروى من

وتبع في ذلك ابن الجوزي فوهم وقد تعقب ابن عبد الهادي وصرح عبد الحق في الجمع بين
الصحين انه من افراسهم وقد اعل حديث عمرو بن امية المذكور في الباب متقدرا
له وزاعى به ذكر العمامة حتى قال ابن بطلان انه قال الاصيلي ذكر العمامة في هذا الباب
من خطأ الاوزاعي لان شيبان وغيره روه عن يحيى بن وثاب فوجب تغليب رواية الجماعة
على الواحد قالوا ما متابته مع عمر قلنس فثبت ذكر العمامة وهي ايضا مرسلة لان ابا سلمة
لم يسمع من عمرو وقال الحافظ سماعه عنه ممكن فانه مات بالمدينة سنة ستين وابو سلمة مدني
ونابض في بدايس وقد سمع من خلق ما قبل عمرو وقد اخرج ابن منته من طريق
عمرو انه اذ ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تقرير الاوزاعي به ذكرها لا يستلزم ذلك تحطشه
لنها تكون من ثقة حافظ غير منافعة لرواية رفته فتقبل ولا تكون شاذة ولا معني ردة
الروايات الصحيحة بهذه التعليلات الواهية وقد اطال الكلام على ذلك ابن سيد الناس
في شرح الترمذي فلم يرجع اليه وفي الباب عن أي امامة عند الطبراني بلنظ مسح
ورسل الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخففين واعمامة في غزوة تبوك وعن أي موسى
الاشرى عند الطبراني أيضا لمضأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميص على
الجورين والنعاء والعمامة قال الطبراني في تفرده عيسى بن سنان وعن خزيمة بن
ثابت عند الطبراني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على الخففين والتجار وعن
اب طلحة في كتاب مكارم لاحد في لفرانطي بلنظ مسح رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم على الخمر والخففين وقد روى عن جماعة من الصحابة وفي الباب عن سلمان وروبان
وسفي في ذلك وقد خالف الناس في المسح على العمامة فذهب الى جوازها الاوزاعي
واحمد بن حنبل واحصى رأبو فوود ودين علي وقال الشافعي ان مسح الخبير عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه اقول قال الترمذي وهو قول غير واحد من اهل العلم
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمر وأنس ورومان وروسان عن أبي
امامة وسعد بن صائد وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول وروى
الخليل بن خازم عن عمراء قال من لم يطهر المسح على العمامة فلا طهره الله ورواه في التلخيص
عن الطري وابن خزيمة وابن المنذر واستدلوا اهل يحتاج المسح على العمامة الى لبسها
على ضرورة انه يحتاج فضل أو ثوب ولا يصح على العمامة والتجار الامن لبسهما على طهارة
قبائل الخففين ولم يستلزم ذلك البقرن وكذا اختلفوا في التوقيت فقال أبو فوود
أيضا ان وقته كوقت المسح على الخففين وروى مشعل ذلك عن عمرو والباقر لم يوقت ذلك بوقت
ابن حزم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على العمامة والتجار ولم يوقت ذلك بوقت
وفيه ان الطبراني قد روى من حديث أبي امامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يمسح على الخدين والعمامة ثلاثا في السفر ويوما وفيه في الحضر لكن في استناده مروان
أبو سلمة قال ابن أبي شامة ليس بالقوي وقال البخاري منكر الحديث وقال الازدي

التساق والترمذي وأنت تعلم مختلفة وأخرجه البخاري أيضا (١٦١) بهـ زر أبو اب وروى هذا الحديث

كاهم بصرون أمة أجلاء
(وعنه) أي عن أنس بن
مالك رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله (وله) أنه
(قال آية الأيمان) أي علامة
الايان الكامل والاية الهمة
للمدودة والنية المشروحة
والايان مجرور بالاضافة هذا
هو المحقق ضبط هذه الكلمة
في جميع الروايات في الصحيحين
والسنن والمستخرجين والاشهد
وقال العكبري أنه إن أي
ان الشأن وهذا ان تحق منه ثم
فيه نظر من جهة المعنى لانه
يقضي حصر الايمان في حب
الانصار وليس كذلك ولا
يستقيم انه الايمان أيضا على
تركيب النص وقصاصة المبني
فضلا عن المعنى (حب الانصار)
وهم الاوس والخزرج جميع قلة
واستشكل بانه لا يكون لما فوق
العشرة وهم الألف والحواربان
القلة والكثرة انما يعتبران في
نكرات الجموع وأما في المعارف
فلا فرق بينهما واللام فيه العهد
أي انصار رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وكأقرب ذلك
يعرفون باني قبله بالانصار
والقبصة قبضاهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الانصار
فهذا ذلك علمنا عليهم وأطلق أيضا
على أولادهم وحلفائهم ومواليهم
وخصوا بهذه المتقية العظمى
لما كانوا به دون غيرهم من

ليس بشئ وسئل أحد بن خنبل عن هذا الحديث فقال ليس يصح استدلال القائلون
بجواز المسح على العمامة بما ذكره المصنف وذكرنا في هذا الباب من الاحاديث وذهب
الجمهور كما قاله الحافظ في الفتح الى عدم جواز الاقتصار على مسح العمامة ونسبه المهدي
في البصر الى الكنبرس العلامة قال الترمذي وقال غير واحد من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم لا يصح على العمامة الا بمسح برأسه مع العمامة وهو قول فنان التوري
ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي واليه ذهب أيضا أبو حنيفة وأصحابه بأن الله
فرض المسح على الرأس والحديث في العمامة مخجل التأويل فلا يترك المتيقن للمحصل
والمسح على العمامة ليس بمسح على الرأس ورواه أجزاء المسح على الشعر ولا يصح
رأسا فان قيل يسمى رأسا مجازا بعلاقة المجاورة قيل والعمامة كذلك بلك العلاقة
فانه يقال قبل تداسه والتقبيل على العمامة والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس
فقط وعلى العمامة فقط وعلى الرأس والعمامة والكل صحيح ثابت فقص الاجراء على
بعض ما ورد لغيره من وجوب ليس من أب المصنفين نوا. وانما هو بكسر الخاء المجهة
التصنيف وكل ما سترشبا فهو شاره كذا في القاموس والمراد هنا العمامة كما صرح بذلك
التوروي في شرح مسلم قال لا تمسح بالرأس أي تعطيه ويؤيده الحديث الذي بعد
هذا (وعن سلمان انه رأى رجلا قد أحدث وهو يريد ان يتخلع خفيه فامر سلمان ان
يمسح على خفيه وعلى عمامته وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه
وعلى خماره وعن قوبان قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضأ ومسح على الخفين
وانما رويهما أحدهما عن قوبان قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سراية
فأصابهم البرد فطلبوا قمواعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكوا اليه ما أصابهم من
البرد فامرهم ان يمسحوا على العصابة والساخين رواه أحمد وأبو داود والعصابة
العمامة والساخين الخفاف) حديث سلمان أخرجه أيضا الترمذي في العلم ولكنه
قال مكان وعلى خماره وعلى ناميته وفي اسناده ما يشرح قال الترمذي سألت محمدا بن
احميد عن عمامة فقال لا أدري لا أعرف اسمه وفي اسناده أيضا أبو مسلم وولي زيد بن
سروان وهو يجهول قال الترمذي لا أعرف اسمه ولا أعرف له غير هذا الحديث وأما
حديث قوبان الاول فخرجه أيضا الحاكم والطبراني وحديثه الباقي في اسناده راشد بن
سعد عن قوبان قال الخلال في علمه ان أحد قال لا ينبغي ان يكون راشد بن سعد مع من
قوبان لان ما تفتديا والاحاديث تدل على انه يميز المسح على العمامة وقد تقدم الكلام
عليه وتدل على جواز المسح على الخف وسأني قوله العصابة هي العمامة كما قال المصنف
وبذلك فسرها أبو عبيد محمد بن ذكوان لان الرأس يعصبها فكل ما عصبته رأسك من
عمامة أو مسند ليل أو حجاب أو عمامة قولوا والساخين يفتح التاء القوية والسكين
المهمل المضممة وبالله المجهة هي الخفاف كما قال المصنف رحمه الله قال ابن رسلان

القبائل من ايوام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه والقيام

بأمرهم وهو استهم بانفسهم (١٦٢) وأما الهسم واينارهم اليهم في كثير من الامور على انفسهم فكان
 عندهم ذلك موجبا لاجلهم
 جميع القسوق الموجودين
 من عرب وعجم والعداوة
 تحبس البعض ثم كان ما
 اختصوا به مما ذكره موصيا
 للعدو والحد يجر البعض فلذا
 جاء التعذيب من بعضهم والتعذيب
 في جهنم حتى جعل ذلك آية
 الايمان وعلامة التفاق كما قال
 (آية لتفاق) الذي هو تظاهر
 الايمان وباطن الكفر (بعض
 انفسار) اذا كان من حدث
 انهم اصابوا صلى الله عليه وآله
 وسلامه لانه لا يجتمع مع الصديق
 وفيه تنويه بمقام فضله
 وتنبه على كرم فعله وان كان
 من شاركه في معنى ذلك مشاركا
 له في الفضل المذكور وكل بقسطه
 وفي صحيح مسلم عن علي أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قاله
 لا يحبك المؤمن ولا يغضبك
 الا منافق قاله صاحب المذهب
 وأما الحروب الواقعة بينهم فاب
 وقع من بعضهم بعض لبعض
 فذلك من غير هذه الجهة بل
 لاسرار الطرائف التي اقضى
 المصاهرة ولذلك لم يحكم بعضهم
 على بعض بالتفاق وانما كان
 حالهم في ذلك حال الجهل بين
 في الاحكام لم يصيب ابرار
 ولنضطى ابروا حدثا وهي لما
 كان الكلام هنا فبين ظاهره
 الايمان وباطنه الكفر ميزهم
 عن ذوي الايمان الحقيقي فلم يقل
 وآية الكفر كذا انه ليس بكافر تظاهره

• (باب مسح ما يظهر من الرأس غلبا لمع العمامة) •

(عن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تراءى مع ناصيته وعلى العمامة
 والوجه من تحت عليه) قد قلنا ان البخاري لم يخرجه وان التذري وابن الجوزي وهما
 في ذلك كما قاله الحافظ والمصنف قدسهما في ذلك فتنبه وهو يدل على ما ذهب اليه الشافعي
 ومن معه من انه لا يجوز الاقتصاص على العمامة بل لا بد مع ذلك من المسح على الناصية
 وقد تقدم في الباب الاول ذكر الخلاف والادلة وما هو الحق

• (باب غسل الرجلين ياراه القرص) •

(عن عبد الله بن عمر قال تخلف عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فادركنا
 وقد ارهقنا العصر فجلسا تشرضا ونمسح على ارجلنا قال ننادي باعلى صوته ويل
 لا عقاب من النار من اولنا ناستق عليه ارهقنا العصر اخرنا فاهو يروي ارهقنا
 العصر بمعنى دنا وقتنا في الباب احاديث غير ما ذكره المستفي في هذا الكتاب منها
 عائشة عندهم وعن معقيب عن ابي عبد الله قال ليس بشئ وعن خالد بن الوليد
 ويزيد بن ابي سفيان وشريح بن جهميل بن حنيفة وعمر بن العاص عن ابي عبد الله ماجه بلغة اقوا
 لوضوءه ويل للاعقاب من النار وعن عبد الله بن عمر عن ابي ثوبان عن ابي امامة
 عن ابي ابي ثوبان ايضا وقد روى من حديث ابي امامة ومن حديث اخيه ومن
 حديثه معا ومن حديث ابي عبد الله عن الشك قال ابن سبيل الناس وعن عمر بن الخطاب
 عندهم عن ابي ذر الغفاري وفيه ابرأمة وهو ضعيف وعن خالد بن معدان عن
 ابي عبد الله في سفر توقع في صحيح مسلم انها كانت من مكة الى المدينة ثم ارهقنا قال
 الحافظ بفتح الهاء والقاف والعصر من نوع القناعية كذا في رواية اخرى وفي رواية كرم
 بالكان انافوا نصهم منسوب بالهقولي وفي رواية الاولى رواية الاصل في ارهقنا بفتح
 القاف بعد هاء من ناقسا كنة ومعنى الارهاق الادراك والفتش قال ابن بطال كان
 الاحياء اخروا الصلاة في اول الوقت طمعان لم يفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصاروا
 معه فلما خاف الوقت بادروا الى الوضوء ولهم لم يسبقوه فادركهم على ذلك فاستكر
 عليهم قولا ونمسح على ارجلنا انتزع عنه البخاري ان الانكار عليهم كان بسبب المسح
 لاسبب الاقتصاص على غسل بعض الرجل قال الحافظ وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها
 وفي افراد مسلم فانتبه اليهم وعناهم بعض تلوح ليعسا الما ففكسهم هذا من يقول
 باجرام المسح ويحمل الانكار على ترك التعميم لكن الرواية المتفق عليها ارجح فحصل
 هذه الرواية عليها اتاويل وهو ان معنى قوله لم يسح الماء الى ماء الفسل جميعا بين
 الراويين وأدرك من ذلك رواية مسلم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

خامسة وفيه راو وافق اسمه اسم أبيه وفيه الحديث والاختبار بالجمع (١٢٤) والافراد وأخرجه البخاري أيضا

في فضائل الانصار وحسب
والنساء (عن عبادة)
بضم الهـ بن (ابن الصامت) بن
قيس الأنصاري الخزرجي
المتوفى بالربطة سنة أربع وثلاثين
وهو بن الثنتين وسبعين سنة وقيل
في خلافة معاوية سنة خمس
وأربعين وفي البخاري قصة
أحاديث (رضي الله عنه) وكان
شهيدا وهو أحد القبايلة
العنابية (أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال وحوله)
يفتح اللام على الظرفية (عصاية)
بكسر العين الجماعة ملين العشرة
إلى الأربعين ولا واحد لها من
ألفاظها وقد جئت على عصاب
وعصب (من أصحبه) أشار الراوي
بذلك إلى المبالغة في ضبط
الحديث وأنه عن تحقيق وإتقان
ولذا ذكرناه شهيدا رواه أحد
النساء والمراد به التقوية فإن
الرواية تنجح عند المعارضة
بفضل الراوي وشرقه ومقول
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
(يايعقوب) أي عاقد ونيزاد في
باب وقود الانصار تعالوا يايعقوب
والمبايعة عبارة عن المهادنة
سميت بذلك تشبيها بالمعاوضة
المالسة كما في قوله تعالى ان
الله اشترى من المؤمنين
انفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة
(على التوحيد) ان لا تنكروا
بالحق (أي على ترك الاشرار)
وهو عام لانه ذكر في سياق النهي

رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك قهله ويل جازا لا تبدأ بالتمسك ولا تها دعا
والويل وادنى جهنم رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مر فوعا والعقب
مؤخر القدم وهي مؤنثة وبكسر القاف ويسكن القفب بالعذاب لانها التي لم
تغسل أو أراد صاحب العقب تخفف الحضا والمحدث يدل على وجوب غسل الرجلين
والذلك ذهب الجمهور قال النووي اختلف الناس على مذاهب فذهب جميع
المشاهير من أهل الفتوى إلى الاعتصام والامسار إلى ان الواجب غسل القدمين مع
الكعبين ولا يجوز مسحهما ولا يوجب المسح مع الغسل ولم يثبت خلاف هذا عن أحد
يعتده في الإجماع قال الحافظ في الفتح ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك الا عن
علي وابن عباس وأنس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور
وادمي الطحاوي وابن حزم ان المسح منسوخ وقالت الاطمية الواجب مسحهما وقال
محمد بن جرير الطبري والبيهقي والحسن البصري انه مختار بين الغسل والمسح وقال بعض
أهل الظاهر يجب الجمع بين الغسل والمسح واحتج من لم يوجب غسل الرجلين بقراءة
البرقي قوله وأرجلكم وهو عطف على قوله برؤسكم قالوا وهي قرأه بصيغة سبعة
مستقيمة والقول بالعطف على غسل الوجه وانما قرئ بالجر الجوار وقد حكم بجوازه
جماعت من أئمة الأعراب كسيبويه والخصف لاشك انه قليل نادر يختلف الظاهر لا يجوز
عمل المتأخر فيه عليه قلنا واجب الجمل عليه ما دونه صلى الله عليه وآله وسلم على غسل
الرجلين وعدم ثبوت المسح عنهما وجه صحيح وتوعد على المسح بقوله ويل للعقاب
من النار ولما رواه الغسل كآيت في حديث جابر عند الدارقطني بلفظ أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم اذا وضأنا للصلاة ان تغسل أرجلكم ولشئت ذلك من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم كما في حديث عمرو بن عبسمة وأبي هريرة وقد سئل كطرف من ذلك
في باب غسل المستعمل من العيبة ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن وضأ وضأ
غسل فيه قدميه فمن زاد على هذا ونقص فقد أساءوا قلنا أخرجه أبو داود والنسائي وابن
ماجه وابن خزيمة عن طريق صحيحة وصححه ابن خزيمة ولا شك ان المسح بالنسبة إلى الغسل
نقص وبقوله لا عرابي وضأ كما أمرنا الله نذكر كصفة الوضوء وفيما غسل الرجلين
وبإجماع الصلبة على الغسل فكانت هذه الامور موجبة لجمل تلك القرائن على ذلك
الوجه السادر قالوا أخرج أبو داود من حديث شأوس بن أبي أوس التقي انه رأى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى كطامة قوم متوضأ ومسح على نعليه وقدميه قلنا في
رجال اسناده يعلى بن عطاء عن أبيه وقد أعلم ابن القطان بالجملة في عطاء ميان في الرواة
من يرويه عن أوس بن أبي أوس عن أبيه فزياد عن أبيه وجب كون أوس من التابعين
فيستأخر في النظر في حاله وأيضا في رجال اسناده هتم عن يعلى قال أحمد لم يسمع هتم
كالتقي وقدمه على ما يعينه لانه الاصل (و) على ان (لا تبرؤوا) فيم حذف المقول ليدل على العموم ولا تزوا ولا تقتلوا

أولادكم) خص السبل الأولاد لان قتيل (١٦٤) وقطعة رحم فالعناية بالنبي ههنا أكدا ولانه كان شائعا فيهم وهو

وذا نبات أو قتل البتين خشية
الاملاق أولهم بصد أن
ليدنعو عن أنفسهم طالة النبي
(ولأنوا) يهدف الحون ولغير
الاربعة ولأنوا (يهتان) أي
بكذب يهت اسمعه أي يدعته
لفضايته كثرى بازواو لفضيحة
والهادر (تترويه) من الاقترا
أي تقتفلونه (بين أيديهم
وأرجلكم) أي من قبل أنفسكم
فكفى بلبد والرجل عن الفت
لان معظم الافعال بها كانت
هي لعوامل والموامل للباشر
وانسى ولا يسهون العنان
باليدى وقد سب قب الرجل
بجناية قولية يقال هذا بما
كسبت يدان اوان انهم تان
فأشقى عبيته قبه لقلب الذي
هو بين الايدى والارجل في يريه
بالسنة أو المراد لا تبهوا الناس
ويعاب كذا كما هو واجهة كما
يقال قلت كذا بين يدي فلان
قاله الخطاي وقبه نظر له
الارجل وقال الكرماني المراد
الايدى والارجل تأ كسد
أو المواد بين أيديكم في الحان
وأرجلكم في المستقبل لان
انسى من أفعال الارجل أو كنى
بذلك عن نسبة المرأة الولد الذي
ترنجه أو تعلقه الذي زوجها
لما استعمل هذا اللفظ في
الرجال احتج الى حله على غير
ما ورد فيه أولا واقه أعلم (ولا
تصروا) الصبيان مخافة الايم
(في معروف) وهو ما عرف من الشارع جسنمها وأمر اوقيد طيبا

هذه من يعلى مع ما عرف من تدليس هشيم ويمكن الطواب عن هذه بانه قد وثق عطا
هذا ابو حاتم وذكروا بن أبي أوس أبو عمر بن عبد البر في الصبية وبن هشيم بقدر
بالحديث عن يعلى في رواية هشيم بن منصور وقال اشكلت عن هشيم ولكنه قال
أبو عمر في ترجمة أوس بن أبي أوس وله أبا حديث منها في المسح على القنمين وفي اسناده
ضعف فلا يكون الحديث مع هذا جهة لاسيما بعد تصريح هشيم بانه قد وثق عطا
يعلى قالوا أنخرج الطبراني عن عبد بن عليم عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
وأله وسلم يتوضأ ويمسح على رجله قلنا قال أبو عمر في صحة نعم هذا انظر وضعف حديث
لما ذكره قالوا أنخرج الدارقطني عن رفاع بن رافع مرفوعا بلفظ لا تتم صلاة أحدكم
وفيه ويمسح برأسه ورجليه قلنا أصح فلا يخفى من معارضة ما أسلفنا فوجب تأويله
لمرمان كذا في الآية قال ابن سيد الناس في شرح القمزي قال الحارثي بعد ذكره
حديث أوس بن أبي أوس المتقدم من طريق يحيى بن سعيد لا يعرف هذا الحديث بجودا
متصلا الا من حديث يعلى وفيه اختلاف وعلى تقدير بثبوته ذهب بعضهم الى نسخه ثم
أورد من طريق هشيم وفي آخره قال هشيم كان هذا في أول الاسلام وأما الموجدون
للمسح وهم الامامية فلم يأوأمع مخالفتهم الكتاب والسنة المتواترة قولوا لفعلا بمجة نيرة
وجعلوا قرأة النصب عطف على عمل قوله رؤسكم ومنهم من يجعل الباء الداخلة على
لرؤس زائدة والاصل اصبحوا رؤسكم وأرجلكم وما أدى إلها فيجبون عن الاحاديث
المتواترة (فاضة) قد صرح العلامة الزنجيني في كتابه بالنسبة المفتوحة في ذكر
افضل والمسح في الارجل فقال هي رقى لاسراف لان الارجل مظنة ذلك وذكر غيره
غيرها فيطلب ذلك في مظنه (وعن أبي هريرة النابى صلى الله عليه وآله وسلم رأى
رجلا لم يسل عبه فقال ويل للعقاب من الناور واهم لم وعن جابر بن عبد الله قال
رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوما وضواؤهم ليس أعقابهم الله فقال ويل
للعقاب من النار ورواه أحمد وعن عبد الله بن الحرث قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول ويل للعقاب وبطون الاقدام من الناور ورواه أحمد والدارقطني
وعن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وقد وضواؤهم على ظهره فممثل موضع الظفر فقال له رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ارجع فأحسن وضوءك ورواه أحمد وأبو داود والدارقطني وقال تفرده
جرير بن حازم عن قتادة وهو ثقة حديث أبي هريرة وهو في الصحيحين من حديث محمد بن
زباد ورواه الحارثي عن آدم ومسلم عن قتيبة وابن أبي شيبة وأخبرناه أيضا من حديث
ابن عمر بن عنة ورواه ابن ماجه وغيره وحديث جابر ورواه ابن ماجه أيضا باسناد رجاله
ثقات وحديث عبد الله بن الحرث ورواه ذكره المصنف ولم يكلم عليه أحد بنى
في اسناده وقد قال في جميع الروايات ان رجاله ثقات وحديث أنس ورواه ابن ماجه

فلو لم يله الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا يامر الأيوه والتقية به للتبعية على (١٦٥) انه لا يجوز طاعة مخلوق في معصية

اسحاق وفي رواية الامام عيسى
لا تمسوني وهو ما يليق للامة
وخص ما ذكر من النماهي بالذكر
دون غيره من المأمورات للاهتمام
به اذ المك آيسر من انشاء
التعلل لان اجتناب المقاسم قد
على اجتناب المصالح والتخلي عن
الردائل التي بالتخلي بالتضائل (فن
وفيكم) بالتحقيق والتشديد
أي ثبت على العهد فاجره على
الله) فضلا ووعدا أي بالجنة كما
وقع التصريح به في القصص من
حدث عباد في رواية الحسن عيسى
وعبر بلفظ على وبالأمر بالغة
في تحقيق وقوعه وتبين جهله على
غير ظاهره لادلة القاطعة على
انه لا يجب على اقتضى بل الاجر
من فضله عليه اذ ذكر بالمباينة
المقتضية لوجود العوضين أثبت
ادبر في موضع أحدهما (ومن
أصاب) منكم أي المؤمنون
(من ذلك شيا) غير الشرك وشيا
نكرة فيفيد العموم لاهم في سياق
الشرط وقد صرح ابن الحبيب
بانه كالشي في افادته وهذا
فيحصل اصابة الشرك وتغيره
واستشكل بان المرتد اذا قتل
على ارتداده لا يكون قتله كفارة
والجواب ان عموم الحديث
مخصوص بشبهة تعالى ان الله
لا يفرق ان يشرك به والمراد به
لشرك الا صغره وهو الرياء
وفيه ضعف والواضح ان المراد
الشرك وأنه مخصوص وقال

أيضا وابن خزيمة الإله قال الحافظ ان آباد ورواه من طريقين خالفين معدان عن بعض
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرضوه قال البيهقي هو مسلم وكذا قال ابن لقمان
وفيه بحث قال الأثرم قلت لأحمد بن حنبل هذا اسناد جيد قال نعم قال فقلت هذا اذا
قال الرجل من التابعين حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمه
قال الحديث صحيح قال نعم وأعله المذنب الذي بان فيه بقية وقال عن غيره وهو مدلس وفي
المستدرک تصريح بشبه الحديث وأطلق النووي ان الحديث ضعيف الاسناد قال
الحافظ وفي هذا الاطلاق نظر وأما حديث ابن عمر عن أبي بكر وعمر قال لا جاء رجل وقد
نوشا وبق على ظهر قدمه مثل ظفر اجمعه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ارجع
فأتم وضوءك ففعل فرأوه الدار طعن ورواه الطبراني عن أبي بكر وفيه المغيرة بن سفيان
عن الوازع بن نافع قال ابن أبي ساتم عن أبيه هذا باطل والوازع ضعيف وذكره العقين
في الضعفاء في ترجمة المغيرة وقال لا يتابعه عليه الامنة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود
ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يقتل من الجناة فيمطئ
بعض جسده فقال لا يغسل ذلك المكان ثم يغسل وفي اسناده عاصم بن عبد العزيز وزوري
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أمر بأعادة الوضوء إذا لم يأت في ستم بالارسال
وأصله في صحيح مسلم وأبهم التوشى وانظره فقال ارجع فأحسن وضوءك وهو يدل على
وجوب الاعادة اذ ترك غسل مثل ذلك المقدار من مواضع الوضوء أي الكلام على
ذلك في باب الموالاتوه هذه الأحاديث تدل على وجوب غسل الرجلين وقد تقدم الكلام
على ذلك في أول الباب

باب التيمم في الوضوء

(عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب التيمم
في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله متفق عليه) الحديث صحيح ابن حبان وابن
منذ هو له أضافوا لفظ ابن حبان كان يحب التيمم في كل شيء حتى في التوكل والاتكال
وفي لفظ ابن منته كان يحب التيمم في الوضوء والاتكال وفي لفظ لاي داود كان يحب
التيمم ما استطاع في شأنه كله وفي الحديث دلالة على مشروعية الابتداء بالماء في غسل
النيال وفي ترتيب غسل الشراى تسريعه وفي الطهور وفيه بدأ بسيد المني قبل اليسرى
وبرجله اليمنى قبل اليسرى وبالماء الايمن من مائو البدن في الغسل قبل الايسر
والتيمم سنة في جميع الاشياء لا يخص بشي دون شيء كما أشير الى ذلك الحديث بقوله
وفي شأنه كله وثنا كسدة الشأن بلفظ يدل على التعميم وقد خص من ذلك دخول
الخلاء والخروج من المسجد قال النووي قاعدة الشرع المستمرة استتباب البدن بالماء
في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بصددها استحب فيه التيمم قال أبو جهم
المجلة على ان تقديم اليدين في الوضوء من شأنها فانه الفضل وتم وضوءه قال الحافظ
قوم بالوقف لحديث أبي هريرة المروي عن عبد البر والحاكم وصححه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا أدري الحدود وكفارة

لاه عالم والجواب ان حديث (١٦٦) الباب جمع اسنادا وحديث أبي هريرة وردا ولا قبل أن يعلم عليه

السلام ثم أعلمه الله تعالى
آخرا والاول أولى (فعوقب)
به بخروا وأحمد أي بسببه (في)
الدنيا) أي بن أبيه عليه الحد
(فهو) أي العقاب كذا رتله فلا
به تيب عليه في الآخرة وزد
النار من وجه آخر وهور
وفي رواية الاربعة بحذفه
وقبل ان قتل القاتل حد
وارد ع نفسه وما في الآخرة
في طلب العقول قائم وتعب
بانه لو كان كذلك لم يميز العقول
القاتل والذي ذهب اسمه أكثر
الفتنة ان الحدود كمنارت
لظاهر الحديث وفي ان رمى
ومعهم من حديث علي بن أبي
طالب مر فوا نحو هذا الحديث
وفيه موصى أصاب ذنبا فعوقب به
في الدنيا فقه أكثر من أن يلقى
ا عقوبة على عبده في الآخرة
وأصل في التضييعات تعارض
هذين الحديثين وجمع بينهما
وقال انه اطلت في هذا الموضع
لا في لم أر من أزال اللبس فيه
على اوجه المرضي واقفه
الهادي ويستفاد من الحديث
ان اقامة الحد كضارة للذنوب
ولولم يتب المحدث وهو قول
الجمهور وقيل لا بد من التوبة
وبذلك جزم بعض التابعين
وهو قول للمعزة ووافقهم ابن
سرم ومن المقصرين البغوي
وطائفة يسيرة واستدلوا باستقناء
من تاب والجواب انه في عقوبة
المتاب والذنب قد ثبت العقوبة عليه (ومن أصاب من ذلك) المذكور (شيئا ثم استغفر الله) وفي رواية

في الشق ومراة بالعلم هل السنة والا فذهب الشيعة الوجوب وغلط المرتضى منهم
فسيبته لسانه وكان على ان ذلك لازم من قوله وجوب الترتيب لكنه لم يقل بذلك في
لدين ولا في الرجلين لانهم جازوا العض الواحد خالو وقعه في البيان للعمري نسبة
التول بالوجوب الى الفقهاء السبعة وهو تصحيف من الشيعة وفي كلام الرافعي ما هو
ان أحد خالو جوبه ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموقفي في الحق لا تعلم في عدم
الوجوب خلافا وقد نسبته المهدى في البصر الى العترة الامامية واستدل لهم بالحديث
الذي بعده هذا وسند كرهنا لما هو الخو (ومن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال اذا البستوا ذواتهم فابدؤا بياضكم رواء أحمد وأبو داود)
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي كلهم من طريق زهير
عن الاعرج عن أبي صالح عنه قال ابن ذريق العبد هو حقيق بان يصح ولتساق
والترمذي من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا لبس قدما
بدأ بياضه والحديث يدل على وجوب الابتداء باليد اليمنى والرجل اليمنى في الوضوء وقد
ذهب اليه من ذكرنا في الحديث الذي قبل هذا ولكنه كاد على وجوب التيامن في
الوضوء يدل على وجوبه في اللبس وهم لا يقولون به وأيضا فقد روى عن علي عليه
السلام انه قال ما لي بدأت يميني أو شمالي اذا كتبت الوضوء واه الدارقطني قال
ما هو رجل الى على عليه السلام فساله عن الوضوء فقال ابدأ باليمين أو بالشمال فأمر طه
على أي صوت يسميه سترنا بالسائل ثم دعا بياضه بدأ بالشمال قبل اليمين وروى البيهقي
من هذا الوجه انه قال ما لي بدأت بالشمال قبل اليمين اذا وضأت وهذا اللفظ رواء
ابن أبي شيبة وروى أبو عبيد في الطهور ان أبي هريرة كان يبدأ بياضه فبلغ ذلك عليا
فبدأ بياضه ورواه أحمد بن حنبل عن علي قال اخافظ وفيه تقطاع وهذه الطرق
يقوى بعضها بعضا وكلام على عندنا كرامة الداهية في وجوب الترتيب بين اليدين
والرجلين بحجة وحديث نثرة المصريح بحجة التيمن في أمور وقد اتفق على عدم الوجوب
في جميعها الى في اليدين والرجلين في الوضوء وكذلك حديث الباب المنسقة بالتيامن في
اللبس المجمع على عدم وجوبه صالح لعله قرن تصرف الامر الى الذنب ودلالة الاقتران
ون كانت ضعيفة لكنها لا تقصر عن الصلاحية للصرف لا سيما مع اعتضادها بقول على
عليه السلام ونعله ويدعوى الاجماع على عدم الوجوب

• (باب الوضوء مرة ومرتين وتلاوا كراهة ما جاوزها) •

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة
رواه الجماعة (الاسماء) في الباب أحاديث عن عمرو بن جابر وبريد بن قاري ورافع وابن ابي ناسك
وعبد الله بن عمرو وعكراس بن ذؤيب الماري حديث عمر بن عبد القادر الترمذي وقال ليس بشيء
ورواها أيضا ابن ماجه وحديث جابر أشار اليه الترمذي وحديث بريرة عند البزار

ابن عسكرو عزاها الحافظ لكره زيادة عليه (فهو) مقوض الى الله تعالى (١٦٦) (ان شاء الله) بفضله
(وان شاء الله) بفضله قال
المشايخ فيه من على انصار ارج
الذين يكفرون بالذنب ويرد على
المعتزلة الذين وسجور تعذيب
النفوس اذ اذات بلا قوة لان
التي صلى الله عليه وآله وسلم
أخبر بأنه نعت المشقة ولم يقل
لا بد أن يعذب وقال الطبري فيه
إشارة الى الكف عن الشهادة
بالتواضع أحدًا وبالجنة لأحد
الامن ورد النص فيه بعينه
قلت أما النسق الأول فواضع
وأما الثاني فالأشارة له انما
تستقام من الخلق على غير ظاهر
الحديثين وهو متين والشبهة
أيضا تشمل من تاب ولم يتب
وقال بذلك طائفة وذهب الجمهور
الى أن من تاب لاتبى عليه
مؤاخفة ومع ذلك فلا يأمن
مكرهاته لا لا اطلاع له هل
قبلت قوته ولا وقيل يشرق
بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب
وقيل بعض العلماء بين ان
يكون معناه القبول فيستحب
ان يعامل بنحوه والا فلا
(فيا ايضا جعل ذلك) وقد صدقت
مبايعات اخرى منها هذه
البقية التي في حديث الباب في
الزجر عن القواض المذكورة
وانها وقعت بعد فتح مكة وفي
هذا الحديث دلالة على أن
اليعة سنة في الدين واستفاض
عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أن الناس كانوا يبايعونه

وحدثني أبي واقع عند الزار أيضا حديث ابن الفاكه عند البقوي في معجمه وفيه عدى
ابن الفضل وهو مروي وحديث عبد الله بن عمر أخرجه الزار وحديث عكرش ذكره
أبو بكر الخطيب والحديث يدل على ان الواجب من الموضوع من قول هذا اقتصر على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثا لما اقتصر على مرة قال الشيخ
محيي الدين وقد أجمع المسلمون على ان الواجب في غسل الاعضاء مرة واحدة وعلى ان
الثلاث سنة وقد جاءت الاحاديث الصحيحة بالنسب لمرة مرة ومرتين مرتين وثلاثا
ثلاثا وبعض الاعضاء ثلاثا وبعضها مرتين والاختلاف دليل على جواز ذلك كله وان
الثلاث هي الكفاية والواحدة تقبى (وعن عبد الله بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم توضأ مرتين وادأ أحد الجناري) في الباب عن أبي هريرة وجابر أما حديث
أبي هريرة فآخر جملة أبو داود والترمذي وقال حسن غريب وفيه عبد الله بن الفضل
وقد روى له الجماعة ولكنه شذ عنه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن أجله كان حسنا
قال أبو داود لا بأس به وكان على الظاهر أيضا ذكره في الحديث لا بأس به وكذلك قال
أحمد وأبو زرعة وقال أبو حاتم يشوبه شيء من القدور تغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم
الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال يحيى بن مرزوق ضعف وعمره لا بأس به وفيه كلام
طويل وأما حديث جابر فآخر الى الترمذي والحديث يدل على ان التوضي مرتين
يجوز ويجزى ولا خلاف في ذلك (وعن عثمان بن رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا وادأ أحد وسلم) الحديث أخرجه بهذا اللفظ الترمذي وقال هو
أحسن شيء في الباب وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث علي بن عبد السلام وفي
الباب عن الربيع وابن عمر وأبي امامة وعائشة وأبي رافع وعبد الله بن عمر ومعاوية
وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي وقيل بنو الجناري الموضوع ثلاثا وذكر حديث
عثمان الذي شرحناه في أول باب الموضوع وقد قدمنا ان التثنية سنة بالاجماع (وعن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده قال جاءه امرأى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأله
عن الموضوع فأرد ثلاثا ثلاثا قال هذا الموضوع فزاد على هذا فقد أسأمت عدى وظلم
رأه أحد والنسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة قال الحافظ
من طرق صحيحة وصرح في الفتح انه صحيح ابن خزيمة وغيره وهو في رواية أبي داود بلفظ
فمن زاد على هذا ونقص فقد أسأمت وظلم دون ذكر تعدى وفي النسائي بدون نقص وهو من
لدابة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال عند الحديث ولم يتعرض له من تكلم
على هذا الحديث وفي الحديث دليل على ان مجاوزة الثلاث الفلات من الاعتداء
في الطهور وقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود انه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه سيكون في هذه الامة قوم يقتلون في
الطهور والاعوان فاعلمه مسمى من ظلم أى أسأمتك الأولى وتعدى حد السقو ظلم أى

نافذة على الهجرة والجهاد وتارة على أطمه أركان الاسلام وتارة على الثبات والقرار في معارك الكفار وتارة على هجر

القول حسن والمنكرات كما في حديث (١٦٨) الباب وتارة على القيد ما استقر الاجتناب عن البرعة والحرص على الطاعات

كما يابح نسو من المنكرات على
انه يحسن ويابح ناسا من فقراء
المهاجرين على ان ليسوا
الناس. اما ان كان احدهم يسطر
وضعه فخير من نفسه فاعنه
والباب ان احد رواه ابن ماجه
في سننه وقد نطق به النسخ
لهذين كما قال تعالى ان الذين
يا ايها الذين آمنوا لا يصوروا
الله فوق ايديهم فمن انكثف
فاثما

• (باب ما يقول اذا فرغ من رضوئه) •

(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما منكم
من احب وضأ يده فوضوءه يثيب الله له ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان
محمد عبده ورسوله رفعت له ابواب الجنة لا تخافه يدخل من أي شاء رواه أحمد ومسلم

وأبو داود ودود وجدا في حديث وفي رواية من وضأ فاحسن الوضوء ثم رفع نظره الى السماء
وقال وساق حديث) رواية أحمد في رواية في اسنادها رجل مجهول والحديث أخرجه
بعض الترمذي زيادة اللهم اجعاني من التوابين واجعاني من المطهرين لكن قال
الترمذي في اسنادها اضطراب ولا يصح فيه كثير مني قال الحافظ لكن رواية مسلم سالمة عن
هذا الترمذي واضافة التي عند الترمذي رواها البزار والطبري في الاوسط وأخرج
الحدث أيضا بن حبان وخبره ابن ماجه من حديث نس وزاد النسائي في عمل
اليوم له لعله. قوله من المطهرين بحالهم وهم بذلك أشهدان لا اله الا الله
استفتركا وأتوا بآية الله وحده في المستند من حديث أبي سعيد زاد كتب في روى
ثم طبع بطاع فله يكسر الى يوم القيامة واختلف في رفعه ووقفه وفتح النسائي
في الوقوف وضعف الحافظي الرواية المرفوعة لان الطبري قال في الاوسط لم يرفعه عن
شعبة الا يحيى بن كثير قال الحافظ ورواه أبو يحيى المزكي في الجزء الثاني بخبر
الدارقطني لمن طريق روح بن القاسم عن شعبة وقال تشرى عيسى بن شبيب عن
روح بن القاسم ورجح الدارقطني في العمل الرواية الموقوفة قال النووي في الاذكار
حديث أبي سعيد هذا ضعيف الا انه موقوف ومرفوعا قال الحافظ اما المرفوع فيمكن
أن يضعف بالاختلاف والشذوذ واما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته ورجاله من
رجال الصحيحين فلا معنى لحكمه بالضعف والحديث يدل على احتساب الدعاء
المذكور ولو يصح من احاديث الدعاء في الوضوء غير ما ذكره أصحابنا والشافعية في
كثير من الدعاء عند كل عضو كقولهم يقال عند غسل الوجه اللهم يضر وجهي الخ

يكنى على نفسه ومن أوفى
عاهه عليه الله فوضوءه أجرا
عنه وقوله تعالى اذا جاءك
المؤمنات يا ايها الذين آمنوا
لا شك فيه ولا شبهة به ان
عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فعل على سبيل العبادة
والاهتمام بشأه فانه لا يفرغ من
كونه سنة في حين بقي له صلى
الله عليه وآله وسلم كان خليفة
فهو في رضى وعلماء بآية الله
فهو من القسرات والحكمة
معلم النسخ والسنة حرك لامة
فما له على جهة الخلافة كان
سنة لظلاله واما فله على جهة
كونه معلما للنسخ والحكمة
ومركبا لامة كان سنة لظلاله
الراضين وهذا صحيح البضارى
شاهد على انه صلى الله عليه وآله
وسلم اشترط على من روى عنه ما يثبت
والتمس لكل مسلم انه يابح
قوامين الا انصار فاشترط ان
لا يخافوا في الله لومة لائم يقولوا
بالحق حيث كانوا فكان أحدكم
يحياهم الامراء والمسلوك بالردو الانكار الى غير ذلك وكل ذلك من باب التوسعة ولا م

بالمعروف والنهي عن المنكر فالبيعة على أقسام منها بيعة الخلافة ومنها ١٦٩ بيعة الاسلام ومنها بيعة التمسك بحبل

النسب ومنها بيعة الهجرة

وهذه هي البيعة التوفيقية

الجهاد وكانت بيعة الاسلام

متركة في زمن الخلفاء أما في

زمن الراشدين منهم فلان دخول

الناس في الاسلام في أيامهم

كان غالباً باقتدار والسيف

لأن الألفاظ وانما هو البهتان ولا

طوعاً ولا رغبة وإنما في زمن غيرهم

فلانهم كانوا في الكثرة فسدنة

لا يحسنون وكذلك بيعة التمسك

بمسبب التقوى كانت متركة

أما في زمان الخلفاء الراشدين

فالكثرة الحسنة الذين استناروا

بمصبة النبي صلى الله عليه وآله

وسلوا تدابيراً في حضرة فكانوا

لا يحتاجون إلى بيعة الخلفاء

وأما في زمن غيرهم فمخرومان

افتراق الكلمة وان ينظم بهم

مبايعة الخلافة فتعجز القوم

لما ندس هذا في الخلفاء فجز

أكابر العلماء والمشايع الفرقة

وتحكوا بسنة البيعة وأما في

اعتاد الصوفية من مبايعة

المصوفين فبعضها قبل وما يرد

ويظهر ذلك بعرضها على الكتاب

والسنة فما وافق منها الكتاب

والسنة فهو الصواب وما خالفها

فهو الخطأ والتباب وانما هذه

البيعة مستقوية بواجبة

لأن الناس يابعدوا رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم وتقرروا

بها إلى الله تعالى وليلبس لئلا

على قائم تركها ولم ينكر أحد

فقال الراعي وغيرهم بهذه الدعوات الاثر عن الصالحين وقال النووي في الروضة
هذا المعنى لأصله وقال ابن الصلاح لا يصح فيه حديث وقال الحافظ روى فيه من
طرق عن علي ثلاث ضعيفة جداً وأوردوا المستغنى في الدعوات وابن عساکر في أماليه
وهو من رواية أحمد بن محمد بن المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني عن أبي إسحق
السبيعي عن علي وفي أسناد من لا يعرف ورواه صاحب مسند الفردوس من طريق
أبي زرعة الراوي عن أحمد بن عبد الله بن داود وساقه باسناده إلى علي ورواه ابن حبان في
الضعفاء من حديث أنس بن مالك وهذا وفيه عباد بن مهيب وهو متركة ورواه المستغنى
أيضاً من حديث الراسين عازب وأنس بطوله وأسناد موافقة ولكنه وثق عباد بن مهيب بن معين
وفى عنه الكذب أحمد بن حنبل وصدقه أبو داود وتركه الباقر قال ابن القيم في الهدى
ولم يحفظ عنه أنه كان يقول علي وضوئه شيئاً غير التسمية وكل حديث في ذلك كالأوضاع
الذي يقال عليه فكذب بخلافه بل يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً ولا عليه
لا شيء ولا يثبت عنه غير التسمية في آراءه وقوله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
في آخره

باب المراءاة في الوضوء

عن خاتم معدن عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم رأى يد لا يصلي في ظهر قدمه فلعنه فذكرهم لم يصم الماء فأمر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعيد الوضوء وأما جواد وداود وزاد وأصله قال الأثر
قلت لأحمد هذا أسناد جيد قال جيد وعن غيري ان الخطيب ان رجلاً لا وضوءاً فترك
موضع ظهره على قدميه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ارجع فأحسن وضوءك
قال فرجع فوضأ ثم صلى رواه أحمد وسلم ولين كفتوا في الحديث الأول أنه المنفرد
بقية بن الوليد وقال عن يحيى وهو ضعيف إذا عني لتدليس وفي المستدرک تصريح
بقية بالتصديق وقال ابن القطان والبيهقي هو مرسل وقال الحافظ فيه بحث وكان
أثبت في ذلك من جهة أحد الذين معدن لم يرسل بل قال عن بعض أزواج النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فوصله وجهاته الصالحين غير قاعدة وقام كلام الأثر وبقيته الكلام على
الحديث أسلفناها في باب غسل الرجلين وحديث جعفر قدسنا الكلام عليه في ذلك
الباب أيضاً وفي الباب عن أنس بن مالك عن جعفر بن عبد الله بن داود وابن ماجه وابن خزيمة
والدارقطني وقد تقدم نقله هناك أيضاً والحديث الأول يدل على وجوب إعادة الوضوء
من أوله على من ترك من غسل أعضائه مثل ذلك المقدار والحديث الثاني لا يدل على
وجوب إعادة لأنه أمره بقية الاحسان لا بالاعادة والاحسان يحصل بمجرد ادساغ غسل
ذلك العضو وكذلك حديث أنس لم يأمره بقية بنو الاحسان فالحديث الأول

علاكم وبأسنة وانتم طنا ذلك ١٧٠ لان الفرض من البيعة أمر بالمعروف ونهيه عن المنكر وانه لا يمتنع على

البيعة بائنة وإزالة لردائل
 واستبالحا بمقتد بضاهر
 انفسن الكريم والخديت
 انشريف ومن لم يكن عالمهما
 عما لا يجوزهما لم يتصور منه
 ذلك أب وقد انفتحت كلمة المنة
 على أن يتكلم على النصارى من
 كتب الحديث وقروا انفسن
 رزيب اسد الله ولتقوى
 رسله وقرب خبيث فحببت
 يكون محبة باني لكبريخيه صر
 على الصلة ثم ناشها أن يكون
 زاهد في ما دارا غيا في اذرة
 مو ضيق على الطلعت فوكمة
 و قد كبر فورة مذكرة في
 صرح لاديت و طبا على تاق
 قلبه بعبثته ربيعيت
 يوتن امر بالمعروف والنهي
 عن المنكر بتدبيره في
 يس له رأى وهو امر د حرراة
 و قل لم يقد عليه في كرم
 بامره وينهي عنه فرتة الى
 من رضوت قد ضل بعب
 ابعية خامسة أن يكون محب
 عالمها للكتاب سنة في
 بهم و طرا طويلا وأخذ به
 اعلم الطاهر وأمنور لبص
 واسكنة وهذا الآن سنة ته
 جرت بأن الرجل لا يلقى له ذ
 رأى بقليل ولا يستطرق في
 مهورا كمرحات وخو رق
 عدات ولا ترك الاكساب
 من كون غيرة فيا هدت
 لانت الكيل والناش غفاف

• (باب جواب الامة وثقة في الوضوء) •

عن معية زعمته كمنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر وان ذهب
 حجة فمر عليه فحعل بيب لمه عليه وهو يتوضأ فقبل وجهه ويديه ومسح برأسه
 ومسح على كتفيه ثم جاءه الخبيث فثقل عليه فذا كنت مع النبي صلى الله عليه وآله
 ورسوله فردد في يامعيرة شد دودة فخذتها ثم جرت منه وانطلق حتى توادى عني
 حتى قدى حاجته ثم وعليه حجة شامية ضيقة الخمين مذهب يرجع بيده من كها
 فضاو فخر بيده من أسفلها فصب عليه فوضوا وضوء الصلاة ثم مسح على خفيه
 الحديث يدل على جواز السنة مرة بعد في الوضوء وقد قال بكرهتم العقرة الله بها
 فبني انفسه ب تزاج عا تصبوا عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ وقال
 امر الله وغيره من أصحاب الشافعي انه انما استعان به لاجل ضموا اليكم وانكروا
 اصلاح قول الحديث يدل على لاسنة معالقا له غسل وجهه أيضا وهو يصب
 عليه وذكر بعض النقاد ان الاستعانة كانت السمر فارادار لا يتأخر عن الرقة قال
 ابلفظ في تخليص وفيه نظرا واستدل من قال بكراهة الاستعانة بقوله صلى الله عليه
 وسلم امره ان يصب الماء على يديه الاثالا استعز في وضوءي باحد قال النووي
 في شرح المذهب هذا الحديث باطل لأصله وقد أخرجه البزار وأبو يعلى في مسنده
 من طريق النضر بن منصور عن أبي الجنوب عتبة بن علفمة والنضر بن علفم
 بن علفم قال علفم الدارمي قال ابن عمر النضر بن منصور عن أبي الجنوب وعنه
 ابن أبي عمير تعرضه قال هؤلاء حالة الخطب واستدلوا أيضا بحديث ابن عباس قال

واسمه لولوا بوا واه ابن شاهين فى التامخ والقو سح عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن سمح وجهه بالقدير بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا عمر ولا على ولا ابن مسعود قال الحافظ واسناده ضعيف فى الترمذى ما يعارضه من حديث عائشة قالت كز لثني صلى الله عليه وسلم خرقة شغفها بعد الوضوء فيه أبو معاذ وهو ضعيف وقد اترمذى بعد ان روى الحديث ليس بالقائم ولا يصح فيه شئ وأخرجه الحاكم وأخرج الترمذى من حديث معاذ وأبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ أوصا مسح وجهه بطرف يديه قال الحافظ واسناده ضعيف وفى الباب عن سلمان أخرجه ابن ماجه قال ابن أبي حاتم وروى عن أنس ولا يحتج ان يكون مسحا ورواه السيق عن أنس عن أبي بكر وقال المحفوظ المرسل وأخرجه ابن أبي شيبة ومروفا على أنس وللطبيب من فوها كلاهما من طريقين عن رزين عن أنس وفى الباب حديث اذ أوصا ثم فلا تنصوا ايديكم فانها من روح الشيطان كره ابن أبي حاتم فى كتاب العلل من حديث البخارى بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة وزاد فى أوله اذ أوصا ثم فاشروا أعينكم من الماء ورواه ابن حبان فى الصنعاء فى ترجمة الحجة بن عبيد وقال لا يصلح الاحتجاج به ولم يفرده الضعفى فقد روى ابن طاهر فى منوعة التصوف من طريق ابن أبي السرى وقال ابن الصلاح لم أجد له فى جماعة اعتنوا بالبحث عن حاله أصلاً وتبعه النووي قوله بغسل بضم العين اسم العلماء الذى يعتدل به ذكره فى النهاية قولاً لمحنة بكسر الميم

• (أبواب المسح على الخفين) •

• (باب فى شرعيته) •

(عن جرير بن عبد الله ثم قوضا ومسح على خفيه فقيل له: هل هكذا قال ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلى ثم قوضا ومسح على خفيه قال ابراهيم فكان يجههم هذا الحديث لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة فتشقق عليه) ورواه أبو داود وزاد فقال جرير لما سئل هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها ما ألت الاعد المائدة وكذلك رواه الترمذى من طريق شهر بن حوشب قال فقلت له قبل المائدة أم بعدها فقال جرير ما ألت الا بعد المائدة وعند الطبرانى من رواية محمد بن سيرين عن جرير أنه كان فى سجدة الوداع قال اترمذى هذا حديثه فسر لان بعض من أنكر المسح على الخفين تناول مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين أنه كان قبل نزول آية الوضوء لى فى المائدة فيكون منسوخا والحديث يدل على مشروعية المسح على الخفين وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال ليس فى المسح على الخفين عن العصابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم أنكره فقد روى عنه أتباعه وقال ابن عبد البر لا أعلم من روى عن أحد من فقهاء السلف أنكره الا عن مالك عن الروايات الصحيحة مصرحة بغيره وثباته وقد أشار الشافعى فى الامالى الى انكار ذلك على المالكية والمعروف المستقر عندهم الا ان قولنا الجواز مطلقاً لا يتيها

كتابة بسبب الحال والامكان .
خلف فيه عند مدحه ما ذهب
الشافعى فضيل للصبغة لتعلمه
وتعليقه وعبادته ونحوه وتجب
خفيه بجل واحتمال رزاضه
ومعرفة احكام لازمة وتكثير
سوار المسكين وعبادة مريضهم
وتشجيع جناتهم وضوء الجمعية
والجماعات واختار آخرون اعزلة
لسلامة المصنعة ولعمل بماء
ويانس بدوام كره فى الصلوة
والعزلة كل المرفه يجب اعزلة
انفسه ليلس دينه بالصحة
وتجب للصحة لمن عرف خلق
فانفسه ولا يطلع فجنسه
ويجب على من جعل ذلك بغيره
قلت واغفر الصلوة والعزلة
تداران بسبب الانحسار
والاحوال فمنهم من تصح له
الصحة ومنهم من تنفى له اعزلة
وسكن رجة هو ما رواه واحدا
رجل هذا الحديث كهم فذوت
وفيه صحابي ابن صحابي وهو من
أفراد سجاري عن مسعود
رواه البخارى أيضا فى الفتن
ولرافع وعلامات النبوة وكاب
انفق ائبق المواضع به وكلام
حافظ عليه مستوفى هناك
فتح البارى وأخرجه أبو اريد
ولسفى (من عائشة) م
المؤمنين (رضى الله عنها) قالت
كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم اذا مرهم أى الناس
بعد (أمرهم) كذا فى معظم
روايت وروى فى بعضها أمرهم مرة واحدة (من الاعمال بما) وقد رواه ابن الوقت ما (بطبقون) للمصنف

الدوام عليه تغير العمل مادام عليه صاحبهم وان قل ولا يخفى أن الكثرة ١٧٣ تؤدي الى القطع والقاطع في صورة

باضر الله فامرهم الثانية
جوابه انهم لا يثبتون في قوله
(قوله انفسا كهيئة) بفتح
الهمزة على نون خائفا كذا قال وغير
بانه ثمة كما كذا وقال الكرمان
أهية الحقة والصورة وليس
المراد في تشبيه ذواتهم بحالته
عليه السلام فلهذا من تأويل
في أحد المطربين فتبين المراد
من ههنا كذا كذا أي كذا كذا
كذلك (يا رسول الله انه)

له في رقة والله مقدم من ذلك
وما نأخره من الله رقة علم
أو كان يشك في الحرب فلا
تأخره إلا ان يعثر المسترحوا من
المسدود وبما يارب الذب
وهو منه فلا يشك إلا باليه الأزل
والمهم حاشي له انهم يرقا
شده لمعنه تركه لولي
والأفضل بالدول الى العاصم
وترك لأفضل كله فذهب لجلالة
قدرة الأتية عليهم السلام
(فغضب حتى روى) بلنظ
المضارع والمراعاة الحال وفي
بعض النسخ فغضب حتى عرف
(الغضب) بالرفع (فوجهه)
الكرم (ثم يقول ان انفاكم
واعلمكم بالله) عز وجل (انا)
كنهم قالوا أنت مغفور لك
لا تحتاج الى عمل ومع ذلك وظاهر
في الاعمال فكيف يتابع كثرة
ذواتهم على علم بقوله أنا أولى
بالعمل لأننا اتقاكم وأعلمكم وأنتم
بالأول الى كاله بالقوة العبدية

المسافر دون المقيم وعن ابن قنق في المبسوط ان مالكا كانا كان يتوقفه في خاصة
تسمع افتاءه بطراز قال ابن اندر اخفف العبارة أجمعاً أفضل المسح على الخفين
أوترعهما وغسل القدمين والذي اختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل
البدع من الخوارج والروافض قال واحياء ما طعن فيه الخالفون من السنة أفضل
من تركها انتهى قال النووي في شرح مسلم وقد روى المسح على الخفين خلافاً لما يحد
من العصابة قال الحسن حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين انما وجهه من أي شية قال الحافظ
في الفتح وقد مر جمع من الحفاظ بان المسح على الخفين متواتر جمع بعضهم رواه
خازنوا الثمان منهم العشرة وقال الامام أحمد فيه أو يعون حديثاً عن النجاشي وهو
وقال ابن أبي حاتم فيه من أحد روى قال ابن عبد البر في الاستذكار روى عن أبي
صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين شعراً يعني من العصابة وذكر أبو القاسم بن سعد
أجمعه من رواه في ذكره فكانوا ثمانين صحابياً يداو كراتهم في السجدة واليه في حلتهم ما منه
جماعة وقد نسب القول بجمع الخفين الى جميع العصابة كما تقدم من ابن المبارك ومالوك
عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة من أن المسح فقال ابن عبد البر لم يثبت قال أحد
لابصر حديث أبي هريرة في انكار المسح وهو باطل وقد روى الماروق في عن عائشة
القول بالمسح وما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي أنه قال سبق الكتاب اخفين فهو منه
وقد روى عنه مسلم والنسائي القول به بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لم يروى عن
عائشة أمه قالت لأن أقطع رجلي أحب الي من أن أسح عليه صاحبهم محمد بن هاجر
قال ابن حبان كان يضع الحديث وأما القصة التي ساقها الأمير الحارثي في السنة عرفها
لمراجعة الطويلة بين علي وعمر واستشهدا على لاثنتين وعشرين من العصابة شهدوا
بان المسح كان قبل المائدة فقال ابن جبران لما وهذه القصة في حق من كتب الحديث
وبدل لعدم صحته عند أئمتنا أن الامام المهدي نسب القول بجمع الخفين في البحر في علي
عليه السلام وذهب القلة جميعاً والامة ورواها أبو بكر بن داود الظاهري الى
أنه لا يميز المسح عن غسل الرجلين واستدلوا بآية المائدة بقوله صلى الله عليه وسلم ان
علمه وأفضل رجله لو يذكر المسح وقوله بفضلهما لا يقبل الله الصلوة من ذوه وقوله
وبل الاغتصاب من النار قالوا والشاهد بجمع الخفين منسوخة بالمائدة وأجيب عن
ذلك اما الآية فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم المسح بعدها كما في حديث جرير بن عمرو
في الباب وأما حديثه وغسل رجلان فغاي ما فيه الأمر بالغسل وليس فيه ما يشع
بالقصر ولو لم يوجد ما يدل على ذلك لكان من خصايا حديث المسح المتواترة وأما حديث
لا يقبل الله الصلوة من ذوه فلا ينقض إلا احتجاجه فكيف يصلح لمعارضه الأحاديث
المتواترة مع انهم قبلهم هذا المقتضى وجه يستدبره وأما حديثه في الاعتقاد من النار

وبالغالب الى القوة العبدية ولا يراد ان السياق يقتضي تخصيصه على الخاطئين فيلزم كرايس هو منهم قطعاً وقد قد بشره استحال

يُجوز توصيفه كمن اشترط
 في جوارف هذا المذهب
 نفيته في جماعة هو أحد هم
 في ميناغته لصلاته واسم
 أفسر قرير وان نفيته الى
 جماعة من جسده ليس دأهم
 فيه لغيره يستأجر أخوه
 ورضيته في غير جماعة و
 لا عزمه أن أعز من سواه
 وهو مختص به لئلا يفت
 منه ومنشؤه وهذا الحديث
 كما في إسناده من أفر دالمص
 وهو من فرق العصب لا عزمه
 إلا هذا لوجه هو مشهور
 من هذا وقد دعوى من حديثه
 من آية من عشرة ورثة كونه
 حاكمه في بشاري ومذكي ركوني
 في هذا الحديث فهو الأول
 أن يخرج صاحبه ترقى صاحب
 في مذهب من ربه
 البرجوت ومذكي الحديث أنه
 صلى الله عليه وآله وسيد يتكر
 عليهم استدلالهم ولا تعاليمهم
 من هذه الجهة بل من الجهة
 الأخرى لأنه إن أهدا
 بلغ العائني لعبادة وغرهم كن
 ذلك دعوى في الموازنة عليها
 سيقا لنتيجة ومصادرة
 يشكر عليها الثالثة الوفر
 عند محد الشارح من جهة
 رخصة واعتقاد أن الأحاد
 لا فرق في قولهم أولى من
 لشيء خلاصه الرابع من
 لشيء مما لا يصدق

فهو وعيد لمن مسح وجهه ولم يعالجه ولم يرد في المسح على الخفين فان قلت هو عام فلا
 يصر على السب قلت لأنهم شوهوا من مسح على الخفين فانه يدع وجهه كالأول لا يدع
 العقب فقصصا ما حدث المسح على الخفين بمحصة لها من ذلك الوعيد وأما دعوى
 أنه لا يوجب إلا الآية عامة أو مطلقة باعتبار حاله ليس الخنف وعدهم فتكون
 حديث الخنسين محصة أو مقيدة فلا نسخ وقد تقرر في الأصول وبهان القول بينه
 إمام على الخاص مطلقا وأما من يذهب إلى أن إمام المتأخر ناسخ فلا يتم لذلك لا يبعد
 نص في تأخر الآية وعدم وقوع المسح بعدها حديثه برص في موضع النزاع
 راسدح في جوارف فرق عليا عنوع فلهذا يفرقه وانما احتبس عنه بعد إسناده إلى
 سارية وعد رعي أنه قد نقل إمام الحافظ محمد بن إبراهيم الزبيري الإجماع على قبول
 رواية فسق أن أول في عوامه وقواسمه من غير مارق ونقل الإجماع أيضا من
 أصق كبار قلة آل وثباتهم على قبول رواية العصاية قبل الفتنه وبهدها
 ولا يفرح إلى أحسن من حديث المسح بالقدح في ذلك العصاي الجليل بذات
 لمر محمد بن عبد الله أحد من العترة وتابعه وسائر علماء الإسلام وصرح الحافظ
 في الخنيزاري أنه قد نقل في غزوة المريسيع وحديث المغيرة الذي تقدم وما في
 كن في غزوة تمولك وتمولك متاخرة لا تفاق وقد صرح أبو داود في سننه بأن حديث
 المغيرة في غزوة تمولك وقد ذكر إيزاران حديث المغيرة هذا رواه عنه ستون رجلا وإمام
 في المغيرة من دعوى النسخ لم يقبله أحد في علمت وهو أن الوضوء ثابت
 برزوب لمائدة ياء تفاق فان كن المسح على الخفين ثابتا قبل نزولها فهو ردها
 يشتر بر أحد الأمرين إجماع العمل مع عدم التصرص لا آخر وهو المسح لا يوجب نسج
 المسح على الخنسين لاسيما إذا صح ما قاله البعض من أن قرأه المسح في قوله في الآية
 وأجسكه مراد به أصبح الخنسين وأما إذا كن المسح غير ثابت قبل نزولها فلا نسج
 قطع بممكن أن يقال في التفسير الأول أن الأمر بالقول نهى عن ضده والمسح
 على الخنسين من أضداد القول بالمأمورية لكن كون الأمر بالنهي نهى عن ضده محال
 نزاع و خلاف وكذلك كون المسح على الخنسين ضد القول وما دت هذه المثابة حقيق
 بال لا يعمل عليه لاسيما في إبطال مثل هذه السنة التي طغت أنوار شوهها في حما
 أشربة المعصرة والعقبة المذكور في هذه المسألة نسبة القول بعدم إسناده المسح
 على الخنسين إلى جميع العترة لمنهرة كما فعله الإمام المهدي في العراق لكنه هو من الخطب
 بأن إمامهم وسيدهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ليس القائلين بالمسح على الخنسين
 وأيضا هو إجماع خلق وقد صرح جماعة من الأئمة منهم الإمام يحيى بن حمزة بأنهم يجوز
 نفيته وأيضا فاطمة إجماع جميعهم وقد تقرر في البسطة وسكنوا الأقاليم التابعة
 أعذب كل واحد منهم عذب أما بلاءه فمعرفة إجماعهم في جانب التعذر وأيضا

ولا تظهر ابني الخامسة التسمية على شدتها في العبادة طولهم ١٧٥ الازيد من الخيرة السادسة مشروعة

أهبط عند ثمانية الامم
 ابنه و لا كزار على الحاذق
 المتأمل انهم المعنى انهم
 في انهم تحرضه على التفتت
 ساجدة جواز تحدث المرو
 بياضه من فضل بحسب الساجدة
 التي عند ائمة من المباشرة
 والتعظيم الثمانية ان
 لرسول الله صلى الله عليه وآله
 رسلا رتبة مكان الانساق منه
 متصرف في الحكمين العلمية
 ولعملية وقد اشار الى الاولى
 بوله اعلمكم والى الثانية بقوله
 انما كم وقع عند أي نعيم لا
 بربك ولا لكيد وفي رواية
 ائمة عبد الاماعي و ان
 تركوا واقفاكم ناسي عن أبي سعيد
 اعدري رضى الله عنه بن السبي
 صلى الله عليه وآله وسلم انه
 (دليل اهل الجنة الجنة) أي
 بها عيسى المضارع لعادى بن
 بن الاستنبال المتجس للعباد
 اتفق وقوع الادخال (ر) يدخل
 (اهل النار النار) بعد خولهم
 (رسول الله تعالى) في رواية
 عز وجل للعلائق (أرجوا)
 آس من الاربع زاد رواية
 ا. صلي من النار (من) أي الذي
 (كان قلبه) زيا معنى أصل
 التوحيد (مشتقة) فتح الحاء
 الملهمة وشهد له ذلك فخرجوا
 من النار من قال في الاقصر على
 من الخمر ما بين كذا أي مقدار
 حبة حاصلة (من خردل) حاصل

لا يحق على المتصف ما ورد على ارجاء الامة من الارادات التي لا يتصور
 للجنة بعد تسليم امكانه ووقوعه وانتفاعهم بالاعم يستلزم انتفاعهم بالآخر والمصح
 شروط وصفات وفيه اختلاف وسد ذكر المصنف وجهه الله جميع ذلك وانف
 فعل من ادم يغطي الكعيبين والجرموق كبر منه يلبس فوقه الجيوب
 الجرموق (وعن عبد الله بن عمران سعد حده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
 يسمح على ثيابي وان ابن عمر سأل عن ذلك عرفنا نعم اذا حدثك سعد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم شيئا فلا تسال عنه غيره رواه أحمد والبخاري وفيه دليل على قبول خبر الواحد
 الحديث أخرجه أحمد في مسان طريق أخرى عن ابن عمر وفيها قال رأيت سعد بن أبي
 وقاص يسمح على خفيه بالرقاقين وضاقتا نكرت ذلك عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال
 لي سعد هل أبلغك كراثة رداء ابن عمر أيضا عن ابن عمر نحوه وفيه ان عمر قال كان
 ونحن مع نبينا نسمح على خفافنا لا نرى بذلك بأسا قبالا فلا تسال عنه غيره قال الحافظ انه
 دليل على ان الثياب الموحية للترجيع اذا اجتمعت في الراوى كانت من جملة القرائن
 التي اذا حث خبر الواحد طاعت مقام الأشخاص المتعددة وقد تشيد العلم عند البعض
 دون البعض وعلى ان عمر كان يقبل خبر الواحد وما تولى عنه من التوقف اما كان
 نوع وبيئة في بعض المواضع قال وفيه ان الصحابي قديم الصحبة قديم في عيسى
 الاور الخليفة في الزرع ما يطلع عليه نيلان ابن عمر نكر المصح على الخنجر مع غيره
 صحبه وكثرة روايته وقد روى القصة في الموطأ بصار الحديث يدل على المسح على الخنجر
 وقد تقدم الكلام عليه في الاية قبله (وبن المعية بن عبد قال سمع النبي صلى الله
 عليه وسلم في سفر قدس حاجته ثم يوصا وصح على حبه لم يارسول الله انبت هل
 انبتت بيده امر في ربي عز وجل رواه أحمد وأبو داود ورواه الحسن البصري وروى
 المسح بعون تقبلا لاهلته وقولا الحديث اسناد صحيح ولم يسلك عليه أبو داود و
 المدح في تخرج السنن ولا غيره مما قد رواه أبو داود في الطهارة عن هبة بن خالد عن
 حماد بن عمار عن الحسن بن عمار عن زاذان بن اوفى كلاهما عن المعية وفي رواية أبي حنيفة
 الرمي عن أبي داود عن الحسن بن عمار عن زاذان بن اوفى عن المعية وهو لا كلامه رجال
 الصحيح وما ينظر من تحليس الحسن قد ارتفع متابعة زاذان وقد تقدم الكلام عليه في
 أول الباب

باب المسح على الموقين وعلى المخورين والتعليق جميعا

(عن بلال قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمح على الموقين والجار رواه أحمد
 ولا يداود كان يخرج يقضى حاجته قائما بالماء فيمضو ويصيح على عمامته وموقفه
 ولعبد بن منصور في سننه عن بلال قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اسمعوا على التصف والموقين عن المعية بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من ايمان) بالتمكين ليسد النقال والاهل في التبرك على ما ينبغي لا بالاعيان بيضاء ابي الايمان

مضى لانه علم من عرف الشرح ان الماردر ١٧٦ الايمان الحقيقية للهودة وفي رواية الاصل والموى والمعتلى من

الايمان بالشرع ثم ان الماردر
يشو له حجة من شمول نعتيل
فكون عباراتى المعرفة لافى نوزن
حقيقة لان الايمان ليس بحجم
فيه سره وازن وسكيل يمكن
ما يشكر من المقول تقديره
عبد محمد وسر ليقوم ويشبه به
لعله قد خطا في واقعته فقه
ان يجعل عمر العبد وهو عرض
في جسم على مقدار العمل عند
لقد تبرز كبر سره به في قوله
وكرر في قلبه من اختياره بركة
أرقتل الامال بجوهه فقهه
في كنهه خدشات جوهه بعض
مشقة وفيه كنهه ان
جوهه مود مشقة ووزون
اشواتهم وما ثبت من شمول
الاشرة بالشرع لندخل له ل
فيه وفيه خدشات من شدة
وفي كنهه لندخل له لربنة
ما نعتله من بين ضرر المعاني
مع الايمان على الحقيقة قد
ان المعاني موجهة لندخل
في الامور قد استتبطت المعاني
من هذا الحديث فغاص من ايمان
والايمان وحال بينه وبين الشوق
انوت قد وان من قدر على النطق
ولم يشك على حق ما مع الله
بالايمان بانه في حتمه ان يكون
استنارة منه بتارة امتناعه من
الصلاة فلا يخلد في التارو فقه
شذلا ورجع غره الثاني فغشاح
ان تأويل قوله في قلبه قد
فيه معنوف تقديره منفعما الى
التعاقب مع الله عليه ومنشأ

بضار مسع على الجور بين وانتم لرواد النسخة الا النسخة وصححه الترمذي حديث
بالاخر حجه ايضا الترمذي والطبراني وآخر حجه الضياقي المختار باللفظ الاول وحديث
المغيرة قال ابودارد كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لان المعروف عن
الافقية ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على النخيلين قال ابودود مسحه على الجور بين
على بن ابي طالب ابن مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك أو أمانة وسهل بن سعد
وعمر بن حريث وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس قال وروى هذا الحديث
عن أبي موسى الاشعري وليس بالمتمصل ولا بالقوي ولكنه أخرجه عنه ابن ماجه وانما
قال ابودود ان ليس بمتمصل لانه رواه الضحاك بن عبد الرحمن عن ابي موسى قال البيهقي
لم يثبت جماعة من ابي موسى وانما قال ليس بالقوي لان في اسناده عيسى بن سنان ضعف
في حجه به ووه ضعفه يحيى بن معين وفي الباب عن ابن عباس عن عبد الله بن اوس بن ابي
اوس عن عبد بن داود باللفظ انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نواضح مسحه على نفسه وعلى
ابن أبي طالب عند ابن خزيمة وأحمد بن عبيد الصغار وعن أنس عند البيهقي والحديث
يجمع بين رواياته يدل على جواز المسح على الموقين وهما من رخص الخفاف قاله ابن سبويه
والزهري وهو مقطوع السابق قاله في الضياق قال الجوهري الموق الذي يمسح فوق
قوله النوى وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز المسح على العمامة وعلى جواز
المسح على المصيف وهو ايضا الجواز قاله في انفسه وعلى جواز المسح على الجيوب وهو
اتفاقه الرجل قاله في الضياء والقاسموس وقد تقدم انه الحنف الكبي وقد قال بجواز
المسح عليه من ذكره ابوداود من الصحابة وزاد ابن سبويه الناس في شرح لترمذي عبد
نعم بن عمر وسعد بن أبي وقاص واباسعد البسدي عقبه بن عمر وقد ذكر في الباب
ادول المسح على النخيلين يجمع عليه بين الصحابة وعلى جواز المسح على النخيلين قبل
وانه يجوز على النخيلين اذا لمهما فوق الجور بين قال الشافعي ولا يجوز مسح الجور بين
الا ان يكون بالنخيلين يمكن متابعة النبي فيما

«وب شواطط الطهارة قبل الابس»

ابن ابي عمير بن شعبة قال كنت مع ابي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسج فافترقت
عليه من الاداة فغسل وجهه وغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم هويت لأمزع خفيه
فقال دعها فاني أدخلت ما طاهرتين مسح عليهما مني عليه ولاي داود وع الخفي فاني
أدخلت التدميين الخدين وهذا طاهرتان مسح عليهما وعن المغيرة بن شعبة قال قلنا
يا رسول الله أصبح احدنا على الخنثي قال نعم اذا ذلها وما طاهرتان رواه الحمدي
في مسنده حديث المغيرة ورد بالقاضي العيصي وغيرهما هذا احدها وقد ذكرنا
سلفه رواه تون محمدا كما صرح به البراء وانه في غزوة تبوك وهي بعد المائة

وهو مذهب جمهور المحققين وهو احتساب الشيخ أبي منصور والتوسس معاهدة ذلك فانه الحق التقاضي (فيض جون متا) أي من الدار حل كونهم (قد اسودوا) أي صاروا سودا كالهم من تأثير النار (فيلقون) فيساقطون (في نهر الحيا) بالنصر لكرية وغيرها أي المطر وبه جزئ الخطاب (أو الحياة) وهو النهر الذي من غرس فيه حبي ورواية الاصيل الحيا بالماء ولا روح له والحق على الارض لان المراد كل ما تحصل به الحياة وبالطهر تحصل حياة الزرع والنبات بخلاف النباتات معاء الخيل ولا ينجي به دهن المعنى المواد ثيبون ثانيا (كما ثبت الحياة) بكسر الحاء وتشديد الباء أي كنبات برز العشب قال للجنس أو للعهد والمراد الحياة الحقاء لانها ثبت سر بها قال أبو المعلى الحية بالكسر يزور الأعصر بمعاليس بقوت والحب هو الخنطة ولشعر واحدها حبة الفتح أيضا وانما افتراق في الجمع (في جانب السبل الابر) خطاب لكل من أتى منه الرؤية (المتحر) حال كونها (صفراء) نسر الناظرين وحال كونها (ملتوية) أي مضطربة مثنة وهذا مما يزيد الراحين حسنا باهتزازة فانه ناشيه من حيث الاسراع والحسن

بالاتفاق وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وفي الباب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن أبي داود وعمر بن الخطاب رضي الله عنه عن ابن أبي شبة قوله ثم أهويت أي عدت يعني قال الاصمعي أهويت بالثاء إذا أومأ به وقال غيره أهويت فعدت الهوى من القيام الى القعود وقيل الأهواء الامالة قولاً فاني أدخلتها طاهرين هو يعلل على اشتراط الطهارة في البس لتعلمه عدم التزعم بأدخلها طاهرين وهو مقتضى أن أدخلها غير طاهرين يقتضي التزعم وقد ذهب الى ذلك الشافعي ومالك وأحمد وأصق وقال أبو حنيفة وشيبان الثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو ثور وداود يجوز البس على حدث ثم يكمل طهارة الجوهو وجلاو الطهارة على الشرعية واللهم داود فقال المراد إذا لم يكن على رجله نجاسة وقد استدله على أن المال الطهارة فيهما شرط حتى لو غسل أحدهما وأدخلها الخنثى ثم غسل الأخرى وأدخلها الخنثى لم يجز المسح سر ذلك الثوري وغيره قال في الفتع عند الاكثر وأجاز الثوري والكوفيون والمزني ومطرف وابن المنذر وغيرهم أنه يجزئ المسح إذا غسل أحدهما وأدخلها الخنثى ثم الأخرى لسدق أنه أدخل كلان رجله الخنثى وهي طاهرة وتغيب بان الحكم المرتب على التسمية غير الحكم المرتب على الواحد فتواستفهمه ابن دقيق العيد لان احتفال اق قال لكن ان ضم اليه دليل يدل على ان الطهارة لا تنقبض اتجه وصرح بأنه لا يمنع أن يعرفه ثمة العارة عن كون كل واحد منهما أدخلت طاهرة قال بل رعايدى الله طاهر في ذلك فان الضمير قولاً أدخلتها يقتضي تطبيق الحكم بكل واحد منهما مانهم من روى فاني أدخلتها مع طاهرتان قد يتكبروا بانه هذا القائل من حدثان قوله أدخلتها يقتضي كل واحد منهما فقوله طاهرتان يصير حالاً من كل واحد واحدة فيكون التقدير أدخلت كل واحد منهما حال طاهرتان (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نزعوا مسح على خفيه فقلت يا رسول الله وجليتك لم تعلمهما قال اي أدخلتهما وهما طاهرتان وما أحد ومن حقوان بن عسال قال أمرنا بيقى النبي صلى الله عليه وسلم أن نمسح على الخنثى إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثاً إذا سافرنا وبما ولسنا إذا أقبلنا فخلعهما من غافاً ولا يول ولا نوم ولا نخلعهما الا من جنباً رواه أحمد وابن خزيمة وقال الخطابي هو صحيح الاستناد الحديث الاول قال في جمع الزوائد استاده رجل لم يسم وقد تقدم الكلام على فقهه والحديث الثاني أخرجه أيضاً الترمذي والترمذي وابن خزيمة وصحهما ورواه الشافعي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي وسكن الترمذي عن البخاري أنه حديث حسن ومداوه على عاصم بن أبي النجود وهو صدوق سي الخطوط قد تابعه جماعة ورواه عنه أكثر من أربعين نقلاً عنه ابن تيمية والحديث يدل على زويت المسح بالثلاثة الايام للمسافر واليوم والليله للقيم وقد اختلف الناس في ذلك فقال مالك والليث بن سعد لا وقت للمسح على الخنثى ومن أس

بن جائب السبل صفر استمالة وخمسة ١٧٨ فتبين كون ألق الحبة ليس قافهم وقد أخرج هذا الحديث مشتملاً

خفيه وهو ظاهر صحيح ما يداه والمسافر والمقيم في ذلك سواء وروى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمرو والحسن البصري وقال أبو حنيفة وأصحابه والنوري والأوزاعي والحسن بن صالح بن حي والشافعي وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة بن راهويه وداود الطائفي ومحمد بن جرير الطبري بالتوقيت للمقيم وما ولسله وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن قال ابن مسيد التمار في شرح الترمذي وثبت التوقيت عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وحذيفة والمغيرة وأبي يزيد النخعي وهو لأمن العصابة وروى عن جماعة من التابعين منهم شرح القاسمي وعطاء ابن عبد باح والشعبي وعمر بن عبد العزيز قال أبو عمر بن عبد البر وأما كثر التابعين ولقد هاهنا على ذلك وهو الاحوط عندى لأن المسح ثبت بالتواتر اتفاق عليه أهل السنة والجماعة والطائفة النفس إلى اتفاقهم فلما قالوا كثرهم لا يجوز المسح للمقيم أكثر من خمس صلوات يوم ولسله ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة ثلاثة أيام ولا يبالوا فالواجب على العالم أن يؤدي صلاته بيقين واليقين الغسل حتى يجتمعوا على المسح ولم يجتمعوا فوق الثلاث للمسافر ولا فوق ليوم للمقيم اهـ وحديث الباب يدل على ما قاله الآخرون ويرد مذهب الأولين وكذلك حديث أبي بكر وحديث علي وحديث خزيمة بن ثابت لا في هذا الكتاب وفي الباب أحاديث عن غيرهم ولعل مقتضى أهل لقول الأول ما أخرجه أبو داود وسنن أبي بكر بن عمار أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اصبح على الخفين قال ثم قال يوما قال يومين قال وثلاثة أيام قال نعم وأما أنت وفي رواية حتى بلغ سبعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وما بدالك قال أبو داود وقد اختلف في اسناده وليس بالقوى وقال البخاري نحوه وقال الامام أحمد وبه لا يعرفون وأخرجه الدارقطني وقال هذا اسناد لا يثبت وفي اسناده ثلاثة مجهول عبد الرحمن ومحمد بن يزيد وأيوب بن قطن ومع هذا فقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافًا كبيراً وقال بن حبان لم أستأخذ على اسناده وقال ابن عبد البر لا يثبت وليس له اسناد قائم وبلغ الجوز فاني قد كرم في الموضوعات وما كنت بهذه المرتبة لا يصلح ولا يحتاج به على فرض عدم المعارض فالحق بوقت المسح بالثلاث للمسافر واليوم واليلة للمقيم وفي الحديث دليل على ان الخفاف لا تنزع في هذه المدة المقدرة لثبوت من الاحداث التي لا يجزية (وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً ولسله اذا انظر قلبس خفيه أن يمسح عليهم حارواه اترم في سننه وابن خزيمة والدارقطني قال الخطابي هو صحيح الاسناد الحديث أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وابن حبان وابن الجارود والبيهقي والترمذي في العلل وصححه الشافعي وغيره قاله الحافظ في الفتح وكففت نقل البيهقي عن الشافعي وصححه ابن خزيمة والحديث تقدم الكلام على قته في الذي قبله

بضاف لا يثبت وهو من عوى
بحار على مسلم بدرجة
تخرجه انساق أيضاً وليس
بوزن الموت وهو سنة مائة من
حديث الطويل (وعنه) أي
أي من حديث مالك النخعي
رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسئلنا)
بغيره (أنا ثم رأيت انس)
من زوايا الحلية على الاظهر أو
من الزوايا البصرية (يعرضون
على) أي يظهره (وعليه)
قص بضم الأولين جمع قص
والواو لشد (منها) أي من
القص (ما) أي الذي (يلغ
الشد) بضم الشاء وكسر الهمزة
وتشديد نونها جمع شدي يذكر
وبنيت امرأة أو لرجل والحديث
يرد على من خفيه ولم يزل
هذا يدعي انه مخلوق في الحديث
مجازاً وفي رواية انه ذكر ان شدي
بفتح واو كان الهمزة (ومنها) أي
من القص (مادون ذلك) أي لم
يصل إلى شدي نفسه (وعرضه على)
مينا ليعده (وعمر بن الخطاب)
رضي الله عنه (وعليه قص
يجزه لعله) (قالوا) أي العصابة
ولابن عسا كرف نسخة قال أي
عمر بن الخطاب وغيره وأما السائل
أبو بكر الصديق كتاب في التعبير
(فأقول) أي عسيت (ذات)
يا رسول الله قال صلى الله عليه
 وآله وسلم أتولت (الذين)
والحديث يدل على فضله
الخير وقد لا يرام منه أفضليته على الصديق اذ نصيبه غير طامرة ويجوز اربع روى تعدي لغيره

التواتر المعنوي الذي لا على أفضلية الصدقة فلا تعارضها إلا إذا والتمسنا الذي بين المسلمين لكن نجاع أهل السنة والجماعة على أفضليته وهو قطعي فلا يعارضه في هذا الحديث التشبيه البليغ وهو تشبيه الذين بالمقصص لأنه يستمرورة الإنسان وكذلك الذين يستمر من النار وفيه الدلالة على التفاضل في الإيمان كما هو مضمون ما يدل التخصيص بالذين مع ما ذكره من أن اللابسين يتفاضلون في الله ورجاله كلهم مدينون كالسابق ورواية ثلاثة من التابعين أو تابعيين وصحابين وأخرجوه البخاري أيضا في التفسير وفي فضل عمرو ورواه مسلم في الله مثل الترمذي والنسائي (عن) عبد الله (ابن عمر) رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) رأى أبا جازر (على رجل من الأنصار وهو) أي حال كونه (يمتلأ) أمله في الدين أو التسب قال الحافظ في مستدركه الشيخ ولم يسميها (في) شأن (المياه) بالمدح وتفسيره وانكسار عند خوف ما يهاب أو يذم قال الرغب وهو من خصائص الإنسان ليرد عن ارتكاب كل ما يشي فلا يكون كالجمجمة والوعظ التصريح والتوضيح وامتد كبر وقال الحافظ والاولي أن يشرح بما عند المؤلف في

باب توقيت مدة المسح

(قد أسلفنا فيه عن صفوان وأبي بكرة وروى شرح بن هاني قال سألت عائشة قرضي الله عنها عن المسح على الخفين فقالت سل عليا فإنه أعلم به دأمي كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأته فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) قد قدمنا الكلام على حديث صفوان وأبي بكرة في الباب الاول وحديث علي أخرجه أيضا الترمذي وابن حبان وحديث خزيمة بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وفيه زيادة تركها المستصف وهي ثمانية عند أبي داود وابن ماجه وابن حبان وهي بلفظ ولو استمر فاداردا وفي القبط ولومضي السائل على مسئلته بل جعلها خسا وأخرجوه الترمذي بدون الزيادة قال الترمذي قال البخاري لا يصح عندى لأنه لا يعرف للبدلي جاع من خزيمة وذكر عن يحيى بن معين أنه قال هو صحيح وقال ابن دقيق العيد الروايات متضافرة متكاترة برواية التيمي فمن عرو بن ميمون عن الجدي عن خزيمة وقال ابن أبي حاتم في الهال قال أنه زعرة العيص من حديث التيمي من عرو بن ميمون عن الجدي عن خزيمة من فروعا والصحيح عن النبي عن الجدي بلا واسطة وادعى التزوي في شرح المذهب الاتصاف على ضعف هذا الحديث قال الحافظ وتصحيح ابن حبان لم يرد عليه والحديثان يدلان على توقيت المسح ثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم وقد ذكرنا الخلاف فيه وما هو الحق في الباب الذي قبل هذا والزائدة التي لم يذكرها المصنف في حديث خزيمة تصلح للاستدلال به على مذهب من لم يجد المسح وقت لولا معارض تصحيح ابن حبان لها من الاتفاق من بعده على ضعفها وأيضاً قال ابن عبد الناس في شرح الترمذي لو ثبت لم تقم بها حجة لأن الزيادة على ذلك التوقيت مظنونة أنهم لو سألوا زائداهم وهذا صريح في أنهم لم يسألوا ولا زيدوا فكيف تثبت زيادة بجواب على عدم وقوعها ولا غاية ما بعد تسليم صحتها أن النصيب على ذلك ولم تعد بتل هذا ولا حال أحد أنه حجة وقد روي توقيت المسح بالثلاث واليوم والليلة من طريق جاع من الصحابة ولم يظنوا ما ظنه خزيمة وهو ذكر المسح بدون توقيت عن جماعة منهم أنس بن مالك عند الدارقطني وذكرها لما لم وقال قد روي عن أنس مرفوعا بالسند الصحيح رواه عن آخرهم ثقات وعن حيوة بنت الحرث الهلالية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الدارقطني أيضا

باب اختصاص المسح بظهر الخلف

(عن) علي رضي الله عنه قال لو كان الدين بالرى لكان أسفل الخلف أولى بالمسح من أعلاه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسح على ظهره خفيه رواه أبو داود

الادب المقر بلفظ يعاتب أخاه في المياه يقول أنك تستحي حتى كله قد أخبر بك قال ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ

فذكر بعض الرواة ما يذكرونه الاثر ١٨٠ لكن الخرج متفق فالظاهر انهم منصرف الراوى بحسب ما اعتقد ان كل

لقد بقوم مقامه آخره في
 وثقه العيني بأنه بعد من حيث
 نسخة من مصنف الوعظ الربيعي
 ومعنى العقب الواحد يقال عتب
 عنه ذوا جملتي ان الروايتين
 تدلن على معنيين جليين ليس
 في حدهما اختلاف حتى ينسب
 أحدهما إليه وتروايتاه وعظ
 حاشي نسخة له الحياه وعائنه
 عليه وراوي حكي في إحدى
 روايته بالخط الوعظي في أخرى
 بالخط المعاصي وقال النبي معناه
 الزجر بعقوبته وبقوله
 لا تسبحي وذلك انه كان كثير
 الحياه وان ذلك يعبر من
 استهزاء حقه فوقعه أخوه
 علي ذلك (قوله) لم ير رسول الله
 صلى الله عليه وآله (وسلم) دعه
 أي اتركه في حياته (فان الحياه
 من لا يموت) لا يمنع صاحبه
 من ارتكاب المعاصي كما يمنع
 الإيمان نهي الجاه كما يسمى
 النبي باسم مقام مقامه قال ابن
 القيمية ومن تضيعة كقول في
 الحديث الآخر الحياه شعبيه
 من الإيمان والمعنى من مكمالات
 الإيمان وفي الكمال لا يستلزم
 نفي الخسفة ولطاهر ان الوعظ
 كان شاكلاً كان متكرراً وقع
 التأكيدان ويحوزان يكون
 من جهة ان القصص في نفسها
 يجب أن تهم به وبوقد عليه
 وان لم يكن ثمة انكار أو شك
 ورجال هذا الحديث كاهن

وما

منذ أن أعداده وأخرجه "الضاري أيضا في البر والصلة" ومسلم وأبو داود والترمذي والساق

﴿وَعنه﴾ أي عباده بن عمر (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (أمرت أن) أي أمرني الله

بأن (أقاتل الناس) أي مقاتلة
الناس وهو من العلم الذي
أورده الخالص فالمراد بالناس
المشركون من غير أهل الكتاب
وبذلك رواية النسائي لم يفت
أمرت أن أقاتل المشركين
أو المراد مقاتلة أهل الكتاب
(حتى) أي إلى أن (يشهدوا أن
لا إله إلا الله وأن محمدا رسول
الله) جعلت غاية المقاتلة وجود
ما ذكره فتشاهد أن من شهد وأقام
وآتى صم دمه ولو جحد في
الأحكام والجواب أن الشهادة
بالرسالة تستغن عن التصديق بما
جاء به مع أن نص الحديث وهو
قوله لا أبق إلا السلام يدخل فيه
جميع ذلك (و) حتى (يقبوا الصلاة)
المفروضة المداومة على الأتبات
بها بشرطها (و) حتى (يؤثروا
الزكاة) المفروضة أي يعطوها
لمستحقها وبعبارة القسطلاني
والتصديق برسالته عليه الصلاة
والسلام يتضمن التصديق بكل
ما فيه وفي حديث أبي هريرة
في الجهاد الاقتصار على قول
لا إله إلا الله فقال الطبري أنه صلى
الله عليه وآله وسلم قال في وقت
قتاله للمشركين أهل الأوثان
الذين لا يقرون بالتوحيد وأما
حديث الباب ففي أهل الكتاب
للتقرين بالتوحيد المجاهدين
له وبعدهما وخصوصا وأما
حديث أنس في أبواب أهل
التبلي وصالوا أصلا وتابوا

وأما ابن المبارك فيقول حدثت عن ربه أنه إذا كان في الغيرة فقل لي نعم هذا حديثي الذي
أسأل عنه فخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق فادفنه ملحق بين السطرين بخط ليس
بالقديم عن المغيرة فأوقفه عليه وأخبره أن هذه زيادة في الاستدالة أصل لها فيقول
يقول للناس بعدوا فما سمع أثره روى على هذا الحديث وقال لعن أبي حاتم عن أبيه وأبي
زوجة حديث الوليد ليس بمغفوف وقال موسى بن هرون لم يسمعه نور من ربه ورواه
أبو داود الطيالسي عن عمرو بن المغيرة عن أبيه وهكذا أخرجه البيهقي قال الحافظ
بعد أن ذكر قول الترمذي أنه لم يسمعه عن نور غير الوليد قلت ورواه الشافعي في الامم عن
أبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن نور مثل الوليد قال أبو داود لم يسمعه نور من ربه وقد وقع
في سنن الأرقط بن طريز داود بن رشيد نصريح نور بأنه حديثه ربه قال الحافظ
وهذا ظاهره أن نوراً سمع من ربه فقول الله والصكن رواه أحد بن عبد الصغار
في مسنده من طريقه فقال عن نور عن ربه فلهذا الاختلاف على داود يمنع من القول
بصحة موصله مع ما تقدم من كلام الأئمة والحديث استدله من قال بجميع أعلى الخلف
وأصله وتقدم الكلام على ذلك

﴿أبواب ما اقتضى الوضوء﴾

﴿باب الوضوء بالخارج من السبيل﴾

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يسئل الله صلاة أحدكم إذا
أحدث حتى يتوضأ فقال رجل من أهل حضرموت ما الحديث يا أبا هريرة قال نعم أو
شرائط متفق عليه وفي حديثه حق أن في المسح لكن من غافله وبول يوم وسند كره
قوله لا يقبل المراد بالقبول هنا وقوع الطاعة بمنزلة ما في الغنة وهو معنى العصة
لأن ترتيب الاستمرار وسقوط القضاء على الخلاف وقرب الاستمرار موافقة الأمر ولما كان
الاتباع بشرط الطاعة مظنة اجرائها لو كان القبول من غير أنه عبر عنه بمجاز فالمراد بلا
قبول لا تخير في قال الحافظ في الفتح وأما القبول المتني في مثل قوله صلى الله عليه وسلم من
أق عرفاً لم تقبل له صلاة فهو الحقيق لأنه قد يصح العمل ويخلف القبول لما منع ولهذا
كان بعض الخلف يقول لأن تقبل في صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا قال ابن عمر
قال لأن الله تعالى قال إنما يقبل الله من التقي ومن فسرا الأجزاء بمطابقة الأمر
والقبول يترتب الثواب لم يتم له الاستدلال بالحديث على نفي العصة لأن القبول أنخص
من العصة على هذا فكل مقبول صحيح وليس كل صحيح مقبول قال ابن دقيق العيد الآن
يقال بدل الدليل على كون القبول من لوازم العصة فإذا اتفق فيصيح الاستدلال
بني القبول على نفي العصة ويحتاج في الأحاديث التي في عنها القبول مع ضاه العصة
كحديث لا يقبل الله صلاة من أضافها عند أبي داود والترمذي وحديث إذا أبق
العبد لم تقبل له صلاة عند مسلم وحديث من أتى عرفاً فاعنداً أجدا البصري وفي شارب البصر

قبلتنا ونصحوا دعيته فحين دخل الإسلام ولم يعمل الصالحات كترك الجمعة والجماعة فيقاتل حتى يذعن لفات انتهى

ونصر على الصلاة والزكاة ولم يكتب بالشهادة ١٨٤ لعظمهما والاحكام بأمرهما لانهما أئمة العبادات الدينية والمالية

عند الطبراني الى تاويل أو يخرج جواب قال على انه يرد على من قسر القبول بكون
العبادة متاعا عليها أو مرضية أو ما أشبه ذلك اذا كان مقصوده بذلك انه لا يلزم من نفي
القبول نفي الصلة ان يقال القواعد الشرعية ان العبادة اذا أقيمت مطابقة للأمر كانت
سيما نواب والندجات والابواب والطواهر في ذلك لا تخصي قوله اذا أحدث المراد
بالحدث الخارج من أحد السبلين وانما قسر ما هو حرية بأخص من ذلك تنبيه بالاختلاف
على الاغلق ولانهم ما قد يقعان في الصلاة ككثرتهم من غيرهما وهذا أحسن معاني الحديث
التي خرج ذلك الخارج الثالث منع الشارع من قربان العبادة المرتب على ذلك
خروج واعما كان الاول هو المراد هنا لتفسير أي حرية له بنفس الخارج لا بالخروج
ولا بالتمنع والحديث استدله على انما أعدا الخارج من السبلين كافي والجامعة وليس
الكره غير ناقض ولكنه استدله لئلا يتسبب أي حرية وليس بحجة على خلاف في الاصول
واستدله على ان الوضوء لا يجب لكل صلاة لانه جعل في القبول جمدا في غاية هي
الوضوء وما بعد نفاية مخالفا لما قبلها فيقتضي ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا
وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ناسيا قال ابن دقيق العدة واستدل به على
بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروج اختياريا واضطرابيا قوله وفي حديث
صخران ذكره المصنف ههنا لما قبلته لترجمة نافية من ذكر البول والغائط وذكره
في باب الوضوء من التوهم لما فيه من ذكر النوم

• (باب الوضوء من اشراج الجسم من غير السبلين) •

(عن معمر بن أبي طرفة عن أبي إدريس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما فطرنا
فلقيت ثوبت في مسجد دمشق فذكرت ذلك فقال صدق ما نصبت له وضوءه وآه أحد
الترمذي وهو أصح من هذا الباب) الحديث هو عند أحد وأصحاب السنن
الثلاث وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن مسعود والحاكم
بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما فطرنا فقال معمران فلقيت ثوبان في مسجد
دمشق فقالت لهن أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدق ما نصبت عليه وضوءه قال ابن
مسعود اسناده صحيح متصل وزك الشيطان لاختلاف في اسناده قال الترمذي جوده حين
المعلم وكذا قال أحد وفيه اختلاف ككثير ذكره الطبراني وغيره قال البيهقي هذا
حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على التي طامدا وقال في موضع آخر اسناده
مضطرب ولا تقوم به حجة وهو بالنظر الذي ذكره المصنف في جامع الاصول والتمهيد
منسوبا الى أبي داود والترمذي والحديث استدله على ان التي من فطرنا الوضوء وقد
ذهب الى ذلك العقوة وأبو حنيفة وأصحابه وقيده بيقود الاول كونه من المدة الثانية
كونه من المدة الثالثة كونه دفعة واحدة وذهب الشافعي وأصحابه والناصري والباقر
والهادق الى أنه غير ناقض وأجابوا عن الحديث بأن المراد بالوضوء غسل اليدين ويريد بان

ومن ثم كانت الصلاة عماد الدين
وزكاة قطرة لاسلام قال
النور في هذا الحديث ان من
ترك الصلاة عمدا يقتل ثم ذكر
اختلاف المذاهب في ذلك ومثل
الكره في هنا عن حكم تارك
لزكاة واجب بان حكمهما
واحد لا شرا كما في انباية قال
الحافظ وكذا أراد في المقابلة
أما في القتل فلا ولنسرق ان
المتنع من بناء الزكاة يمكن
أن تؤخذ منه قهرا بحد ف
اصلا فان انتفى الزمان
القتال كمتنع الزكاة فترسل
وبهذا الصورة قاتل المصدق
حاشي الزكاة لم يقتل انه قاتل
أحد منهم صبرا وعلى هذا في
الاستدلال بهذا الحديث على
قتل تارك الزكاة نظر لشرق
بين سيفه قاتل وأقتل وقد
أخطب ابن دقيق ليعيد في شرح
العمدة في انكاره على من
استدل بهذا الحديث على ذلك
وقال لا يلزم من اباحة المقابلة
اباحة القتل لان المقابلة مقابلة
تستلزم وقوع القتال من
الجانين ولا كذلك القتل وحكي
البيهقي عن الشافعي انه قال ليس
القتال من القتل لانه قاتل
قتال الرجل ولا يجل قتله (فذا
فعلوا ذلك) أو أعطوا الجزية
وأطلق على القول فعلا لانه فعل
اللسان أو هو من باب تغليب
الاثني على الواحد (معمورا)
أي يحفظوا ومنعوا وأصل العمدة العمام وهو الخيط الذي يشد في قم القربة فيفتح سيلان الماء

(مَنْ دَعَاهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ) فَلَا تَنْزِدُوا لَهُمْ وَلَا تَسْبِاحُ أَمْوَالِهِمْ تَعَصِمُهُمْ ١٨٣ يَا أَسْلَامَ لَسَدٌ مِنْ الْأَسْبَابِ (الْأَيْحِ)

الاسلام) من: لَيْتَ نَفْسٍ أَوْحَدَ
أَوْ غَرَامَةٍ تَنَافَتْ أَوْ تَرَكَ صَلَاةَ
(وَحَسَابِهِمْ) بِعَدْلِهِ (عَلَى اللَّهِ)
فِي أَمْرِ سِرِّهِمْ وَأَمَّا حَقُّهَا
تَحْكُمُ الظَّاهِرَ فَعَامِلُهُمْ يَقْتَضِي
ظَوَاهِرَ أَقْوَالِهِمْ وَأَقْفَالِهِمْ أَوْ
الْحَقُّ هَذَا الْقِتَالُ وَهَذِهِ الْعَصَةِ
أَيْ هَذَا خِيَارُ أَحْكَامِ الدُّنْيَا
الْمُتَعَلِّقِينَ وَأَمَّا أَوَّلُ الْأَثَرِ
مِنْ الْجَنَّةِ وَالْثَوَابِ وَالنَّوَابِ
وَالْعَنَابِ فَخَوْضُ إِلَى أَقْفَالِهِ
وَاغْلَظْ عَلَى مَشْرُوعٍ بِالْأَسْبَابِ
وِظَاهِرِهِ غَيْرِ مَرَادٍ فَمَا أَنْ
يَكُونُ الْمَرَادُ حَسَابِهِمْ أَيْ أَقْفَالِهِ
قَدْ أَوَّاهُ يَجِبُ أَنْ يَقَعُ لِأَنَّهُ تَعَالَى
يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ خِلَافًا لِمَقْعَدَةِ
الْثَّانِينَ وَجِبَ الْحَسَابِ عَقْلًا
فَهَذَا مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ فِي الْوَجَابِ
عَلَى الْبَيَادِ فِي أَنَّهُ لَا يَدِينُ وَقَوْعُهُ
وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُ
الْأَعْمَلِ الظَّاهِرِ وَالْحَكْمِ بِمَا
يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ وَالْإِكْتِفَاءُ فِي
قَبُولِ الْإِيمَانِ بِالْإِعْتِقَادِ الْحَازِمِ
خِلَافًا لِلَّذِينَ أَوْجِبُوا تَعْلَمُ الْأَدْلَةَ
وَرَبُّكَ تَكْفِيرُ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمُقَرَّرِ
بِالتَّوْحِيدِ الْمُقَرَّرِ لِلشَّرَائِعِ
وَقَبُولِ قَوْلِ الْكَافِرِ مِنْ غَيْرِ
تَقْصِيلٍ لَيْتَ كَقَرِّ ظَاهِرِ أَوْ بَاطِنِ
فَأَنْ تَبْلُغَ يَقْتَضِي الْحَدِيثَ تَقْصِيلَ
حُكْمٍ مِنْ أَمْتِنَ مِنَ التَّوْحِيدِ
فَكَفَرَتْ لَقَالَ حُزْنِي الْجَزِيَّةِ
وَالْمَعَادِ قَالُوا بِحُكْمِهِمْ مِنْ أَوْجِبَ
ذَكَرْنَا الْحَافِظَ فِي الْقَضِيَّةِ مَنَاقِبَ
الْفَرْصِ مِنْ ضَرْبِ الْجَزِيَّةِ

الوضو من الحقائق الشرعية وهو في الفسل أعضاء الوضوء غسل بعضه بماء مجاز فلا يصاد
البه الا بطلاقة وقرينة قالوا القرينة انه استقاء به كالتب في بعض الاقطار والعلاقة
ظاهرة وأجابوا أيضا بأنه فعل وهو لا يخص على الوجوب واستدل الاولون أيضا بحديث
اسماعيل بن عياش الا في بعد هذا وسبق انه لا يصلح لذلك لما فيه من انفال الذي سنده
واستدلوا بما في كتب الاثمن من حديث على الوضوء كسبه الله علينا من الحديث قال صلى
الله عليه وسلم لم من سبع وفيها ودعة غلا التمس قالوا معارض بما في كتب الاثمن أيضا
في الانتصار والبحر وغيرهما من حديث ثوبان قال قلت يا رسول الله هل يجب الوضوء
من التي قال له كان واجبا لو حدثني كتاب الله قال في البحر قلنا متهم وحديثنا منطوق
وله مقدم انتهى والجواب الاول صحيح ولا يمكنه لا يشيد الا بعد صحيح الحديث
والجواب الثاني من الاجوبة التي لا تصح لنفس ولا تصح فأن كل أحد لا يجوز من مثل
هذه المقالة وهي غير نافية في أسواق المناظرة وقد تكررت أمثال هذه العبارة في ذلك
الكتاب (ومن اسمعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أصابه في أورعاف أو قلس أو مئذني

أصبر فليتبوا ثلثين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه والدارقطني
وقال الحافظ من أصحاب ابن جريج روى عنه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم مراسلا الحديث اعلم غير واحد بأنه من رواية اسمعيل بن عياش عن ابن
جرير وهو مجازي ورواية اسمعيل عن الجازيز ضعيفة وقد سألته الحافظ من أصحاب
ابن جريج فهو مراسلا قال المصنف وصح هذه الطريقة المرسلة المذهلي والدارقطني
في العلل وأوحاشته وقال رواية اسمعيل خطأ وقال ابن ميمون حديث ضعيف وقال أحد
الصواب عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرواه الدارقطني من
حديث اسمعيل بن عياش أيضا عن عطاء بن ميثان عن عباد بن كسيرة عن ابن أبي مليكة عن
عائشة وقال بعده عطاء مباد ضعيفان وقال البيهقي الصواب رواه وقد رخصه أيضا
سليمان بن أرقم وهو متروك وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني وابن عدى والطبراني
بلنظا أذوعف أحدكم في صلاته فليصبر فليصبر عنه الدم ثم ليعد وضوءه ليعتقل
صلاة قال الحافظ وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك وعن أبي سعيد عند الدارقطني بلنظا
إذا قام أحدكم أو رجع وهو في الصلاة أو أحدث فليصبر فليصبر أو يجلس ثلثين على
ما مضى وفيه أبو بكر الزاهري وهو متروك ورواه عبد الرزاق في مصنفه وهو متروك على
علي وأسنده حسن قال الحافظ وعن سليمان بن ميمون عن ابن عمر عنهما في الموطأ انه كان
إذا رجع فجمع تتوضأ لم يتكلم ثم يركع ويقرأ ويأتم الشافعي من قوله فتدبر فليصبر فليصبر
هو شيخ الشافعي والام وروى بسكوته في الخلاسل هو ما خرج من اخف لم يلقه
أودونه وليس يقي وان عاده فهو التي توفي النهاية التمس ما خرج من الجوف ثم ذكر مثل

اضطرارهم الى الاسلام وجب ان يسبب فيكاه قال حتى يستنوا او يلتزموا ما يؤتيهم الى الاسلام وهذا أحسن

وهذا الحديث فيه رواية الإجماع من السنة ١٨٤ وهو كثير لكن رواية الشخص عن أبيه من جملته أقل وفيه التحديث

والسنة والسمع وفيه التفرقة مع انه قد انتشر على تعصبه له فقد رويته شعبة عن راشد قال ابن حبان وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وليس هو مسند أحمد على حديثه وفي الفتح وقد استبعد قوم منه بان الحديث لو كان عند ابن عمر ما تركناه شازع يكره في قتال حتى ان كان ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقرهم على الاستدلال بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن تأتوا الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويشتق عن الاستدلال بهذا النص في القياس اذ قال لا تأتوا من فرق بين الصلاة وانزكاة لا جازية في كتاب الله واخبار انه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر ان يكون احصاه في ذلك سنة لو كان مستحضرا له فقد يحضر ان لا يكون حاضرا المنتظرة المذكورة ولا يمتنع ان يكون ذكرها ما بعد ولم يستعمل أبو بكر بمقاس فقط بل أخذ ايضا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الذي رواه ابن جهم في الاسلام في يكره انزكاة حق الاسلام في القصص دليل على ان السنة قد تنحى على بعض اكابر الصحابة ويطلع عليها آحادهم لهذا لا يلتفت الى لآراء ولو قويت مع وجود سنة يخالفها ولا

كلام الخليل والحديث استدله على ان التي والرافع والنفيل والمذي نواقض للوضوء وقد تقدم ذكر اختلاف في التي واختلاف في النفاس مثله وأما الرافع فهو ناقض للوضوء وقد ذهب الى ان الدم من نواقض الوضوء الناجمة وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد ابن حنبل وأصحق وقيدوه بالسيلان وذهب ابن عباس والناصري ومالك والشافعي وابن أبي أوفى وأبو هريرة وجابر بن زيد وابن المسيب ومكحول وربيعة الى انه غير ناقض استدلالا لا يثبت الحديث الجواب ورد بان فيه المقال المذكور واستدلوا بحديث بل من سبع لذي كرامة في الحديث الذي قيل هذا ورد بان لم يثبت عند أحد من أئمة الحديث المعبرين وبالمعارضة بحديث أنس الذي سألني وأجيب بان حديث أنس حكاه في قوله يعارض القول ولكن هذا يستوفى على صحة القول ويصح وقد أخرج أحمد والترمذي وصححه وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي هريرة لا وضوء الا من صوت أو ربح قال البيهقي هذا حديث ثابت وقد اتفق الشيطان على إخراج معناه من حديث عبد الله بن زيد ورواه أحمد والطبراني من حديث السائب بن خباب بلطف لا وضوء الا من ربح أو سمع وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي ذكر حديث شعبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن نوح لا وضوء الا من صوت أو ربح فقال أبي هذا وهم اختصرته من الحديث وقال لا وضوء الا من صوت أو ربح ورواه أصحاب سهيل بلطف اذا كان أحدكم في صلاة فوجد رجلا من نفسه فلا يصح حتى يسمع صوتا أو يجدر بها وشية لم يحفظ واسع لرواية وقد روي هذا لفظ بهذه الصيغة المشقة على المحرود منه وامامة ومعرفة بلسان العرب يرد ما ذكره أبو حاتم فالواجب البقاء على البراءة الأصلية لبعض هذه الكلية المستفادة من هذا الحديث فلا يصح ان يقول بان الدم أو التي ناقض الا لذي لا يرضى والمجزم بل وجوب قبل صحة المستند كالمجزم بالترميم قبل صحة السائل واسكن من القول على الله بما يقبل ومن الموائد لما ذكرنا حديث ابن عباس بن شراصب بسهام وهو يصلي فاستقر في صلاته عند البخاري وعلقا وفي داود ابن خزيمة ويعدان لا يطلع اليه صلى الله عليه وآله ولم يعل مثل هذه الواقعة عظيمة ولم يقل انه أخبر بان صلاته قد بطلت وأما الذي قد صحت لاداة في إيجاب الوضوء وقد ألقنا الكلام على ذلك في باب ما جاء في الذي عن أبي بن كعب في الصلاة وفي الحديث دلالة على ان الصلاة لا تنفس على المعلى اذا سمع الحلق ولم يتعد خروجه وقد ذهب الى ذلك أبو حنيفة وصاحبه ومالك وروى عن زيد بن علي وقديم قوله الشافعي والخلاف في خلق الهادي والناصر والشافعي في ادقوله فان تعدد خروجه فاجماع على انه ناقض واستدل على ان ذلك بحديث اذا نسأ أحدكم فليصرف وليتوضأ وليتأفف الصلاة أخرجه أبو داود وله ياتي في الصلاة ان شاء الله تمام تحقيق البحث (وعن أنس قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلي ولم يتوضأ ولم يزد على غسل وجهه واهل داره فقلت)

بقال كيف خفي ذا على فلان والله الموفق انتهى مستل شيئا العلامة انما هي محمد بن علي الشوكاني حافظه الحديث

فاحكم الاعراب سكان البادية الذين لا يسهلون شيئا من الشرعيات (١٨٥) الامجد السكاك بالشهادته هم كفار اهل

فاجاب رحمه الله في كتابه ارشاد
السائر ان ادلة السكاك على نفسه
من سنن نازلة لا يكفل الاسلام
وجميع فرائضه فاضا لما يجب
عليه من ذلك من الاقوال
والافعال ولم يكن لديه لا مجرد
التكلم بالشهادتين فلا شك
ولاريب ان هذا كافر شديد
الكفر حلال الدم والمال فانه
قد ثبت بالاحاديث التواترة ان
هصبة القماء والاموال انما
تكون بالقيام باركات الاسلام
فانما يجب على من يجاوز هذا
الكفر من المسلمين في المواطن
والمساكن ان يدعوه الى العمل
باحكام الاسلام والقيام بما يجب
عليه القيام على النقام وبذل
تعليمه وبليته القول وبسبل
عليه الامر وبرغبته في الثواب
وبخوفه العقاب فان قبل منه
ورجع اليه وعول عليه وجب
عليه ان يبذل نفسه بتعليمه فان
ذلك من اهم الواجبات واكدّها
او يوصله الى من هو اعلم منه
باحكام الاسلام وان اصرّ ذلك
الكافر على كفره وجب على من
يلتزم امره من المسلمين ان يقتلوه
حتى يعمل باحكام الاسلام على
النظام فان لم يعمل فهو حلال
الدم والمال وحكمه حكم اهل
الجاهلية وما تشبهه البلية
بالرافعة وقد امان لنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قولاً
وقملاً ما نفتقد في قتال الكافرين

الحديث رواه ايضا البيهقي قال الحافظ وفي اسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف وادعى
ابن العربي ان الدارقطني صححه وليس كذلك قال عقبه في السنن صالح بن مة اقل ليس
بالقوى وذكر النووي في فصل الضعيف والحديث يدل على ان خرون المم لا يتقص
الوضوء وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المستنصر رحمه الله تعالى وقد صرح عن
جماعة من الصحابة ترك الوضوء من يسير الدم ويحمل حديث انس عليه ومافله على
الكثير القاحل كذبا جرد من واقته جماعة من النجاشي وبويع هذا الجمع ما أخرجه
الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعا ليس في القطرة ولا في القطرتين من الدم وضوء
الأن يصبون دما سائلا ولكن فيه محد من الفضل بن عطية وهو متروك قال الحافظ
واسناده ضعيف جدا ويؤيده ايضا ما روى عن ابن عمر عند الشافعي وابن أبي شيبة
والبيهقي انه عصر بقر في وجهه فخرج شي من دمه فحك بين اصبعيه ثم صلى وليتوضأ
وعلقه البخاري وعنه ايضا انه كان اذا احتجم غسل أثر المحاجم ذكره في التلخيص لابن حجر
وعن ابن عباس انه قال اغسل أثر المحاجم عنك وحسبك رواه الشافعي وعن ابن أبي أوفى
ذكره الشافعي ووصله البيهقي في المعرفة وكذا عن أبي هريرة مرفوعا وعن جابر بن عبد الله
البخاري ووصله ابن خزيمة وابوداود من طريق عقيل بن جابر عن أبيه وذكره في تزيين
زين حرسا في أحد هذه المسام وهو يصلي وقد تقدم وعقيل بن جابر قال في الميزان
في حمله قال في الكشاف ذكره ابن حبان في الثقات وقد روى نحو ذلك عن عائشة قال
الحافظ لم أقف عليه فهو لا لاجماع من الصحابة هم المرادون بقول المصنف وقد صرح
عن جماعة من الصحابة وقد عرفت ما هو الحق في شرح الحديث الذي قبل هذا
• (باب ارض من النوم لا يسير منه على إحدى حالات الصلاة) •

(عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر اذا كان مسترا
ان لا تنزع خفافا ثلاثة أيام وبنايلين الامن جنباً لكن من غائط وبول ونوم ورواه أحمد
والساقى والترمذي وصححه) الحديث روى في هذا اللفظ وروى باللفظ الذي ذكره المصنف
في باب اشتراط الطهارة قبل لبس الخف وقد ذكرنا هناك انه مداره على عاصم بن أبي
الجود وقد تابعه جماعة ومعنى قوله لكن من غائط وبول اي لكن لا تنزع خفافا من
غائط وبول ولفظ الحديث في باب اشتراط الطهارة قولنا لا تنزعها من غائط وبول ولا نوم
ولا تنزعها من الامن جنباً فذكرنا الاحداث التي ينزع منها الخف والاحداث التي لا ينزع
منها ومن جلتها النوم فاشعر ذلك بانهم من نواقض الوضوء لا سيما بعد جعله مقترنا بالبول
والغائط الذين هما ناقضان بالاجماع وبالحديث استدلل من قال بان النوم ناقض وقد
اختلف الناس في ذلك على مذاهب غائبة ذكرها النووي في شرح مسلم الا ان النوم
لا يتقص الوضوء على اي حال كان قال وهو محكي عن أبي موسى الاشعري وسعيد بن
السبب وأبي مجلز وحيد الاعرج والشعبة يعني الامامية وزاد في الجرح وبن دينار

بل هذا الامر هو الذي بحث الله بحجته (١٨٦) فيه فوسوله وانزل لاجله كسبه والتطويل في شأنه والاستغفال بنقل رهائة

من باب اوضح الواضع وتبيين
الدين وبله فذاصح الاسرار
على انفسهم فالدار ارحب
بالشأن والشبهة ولاحكام
لاحكام وقد اختلف المسلمون
في عمرو لكفة اراي دنياهم هل
بشتره فيه لامام الاعظم اوله
والحق الحقيق بقبول ان ذلك
واجب على كثر من اقتراد
المسلمين والايات القرآنية
والاحاديث النبوية مطلقه غير
مقيدة انتهى (ع) أي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله (وهم) مثل ابيهم
السائل وهو ابوذر وحديثه في
المعقول (أي انه عمل افضل) أي
تتروى عند الله تعال (قول)
وبغيره ربيعة وكرة فقال صلى
الله عليه وآله وسلم هو (ايمن)
به وقره رسوله) فيه دليل على ان
الاعتقاد وانطق من جملة
امهمان (قيل ثم ماذا) أي أي شيء
افضل بعد الايمان بالله ورسوله
(قول) صلى الله عليه وآله وسلم
هو (المجاهد في سبيل الله) لانه
كلمه الله افضل لبلده نفسه في
سبيله (قيل ثم ماذا) لم يجز
ان مقبول لا يتخلطه انتم ولا ربه
فيه وعلمة القبول ان يكون
حله بعد الرجوع خيرا عما قبله
وقد وقع مما المجاهد بعد الايمان
وفي حديث أبي ذر لم يذكر الخليفة
وذكر العتق وفي حديث ابن
مسعود بدأ الصلاة ثم التبرع
ابها وفي الحديث السابق ذكر السلام من اليد والسان وكلاهما في الصحيح والجواب ان اختلاف الاجوبة واسترجه

واستدلوا بحديث أنس الا في المذهب الثاني ان اليوم ينقض الوضوء بكل حال قلله
وكثيره قال النووي وهو مذهب الحسن البصري والمزني وأبي عبد القاسم بن سلام
ارخص من راهو به وهو قول غريب لما في قال ابن المنذوبة اقول قال وروى معناه
عن ابن عباس وأبي هريرة ونسبه في الخبر الى العترة الا انه يستثنون الخففة والخففتين
واستدلوا بحديث نيباب وحديث علي ومعاوية وسواهما في حديث علي بن نافع
فيسوا ولم يفرق فيه بين قليل النوم وكثيره المذهب الثالث ان كثيره اليوم ينقض بكل
حال وقله لا ينقض بكل حال قال النووي وهذا مذهب الزهري وبيعة والاوزاعي
وماث واحمد في حديث الرازيين عنه واستدلوا بحديث أنس الا في قاته محمول على
لقليل وحديث من استحق نوم فعليه الوضوء عند البقي أي استحق ان يسبح بانما
فمن تريد بقليل في هذا المذهب ما هو اعم من احقة والخففتين فهو غير مذهب العترة
وان اردبه الخففة والخففتان فهو مدغم المذهب الرابع اذا نام على هيئة من هيات
لمصلحة كرا كعب والسجود قائم والقاع لا ينقض رضوه واد كان في الصلاة ولم
يك وان نام مضطجعا اربعة متتابعين فقام استقض قال النووي وهذا مذهب أبي حنيفة
ودارد وهو قول لشافعي غريب واستدلوا بحديث ان نام العبد في سجوده باهى الله
به ملائكة زوجه ليبقى وقد ضعفه قاسم اساترا هيات التي للمصلحة على السجود
لمذهب الخامس انه لا ينقض لانوم الزا كعب الساجد قال النووي وروى عن هذا
عن احمد راجل وجهه ان هيئة الركوع وسجود متنفذة لا تناس وقد ذكر هذا المذهب
صاحب ليدرا لتمام صاحب سبل السلام بلفظ انه ينقض لانوم الزا كعب والساجد
يحذف الا واستدلوا به بحديث اذا نام لعبد في سجوده لا ركع في الركوع على السجود
واثنى في شرح مسلم للنووي بلفظ انه لا ينقض باثباته لقليل نظر المذهب السادس
انه لا ينقض لانوم الساجد قال النووي يروى ايضا عن احمد راجل وجهه ان مظنة
لا تنقاص في السجود ثم منها في انوع المذهب اسابع انه لا ينقض اليوم
في الصلاة بين حال وينقض خارج الصلاة ونسبه في الخبر الى زيد بن علي وأبي حنيفة
واستدلوا بما صاحبه بحديث اذا نام العبد في سجوده ولعل سايرهايات المصلحة مقاسة
على السجود المذهب الثامن انه اذا نام جالسا استحكمه منهن من الارض لم ينقض سواء قل
وترى واد كان في الصلاة أو خارجها قال النووي وهذا مذهب الشافعي وعنده ان
لانوم ليس حديثا في نفسه وانما هو دليل على خروج الرمي ودليل هذا التول حديث
علي وابن عباس ومعاوية وسواهم في هذا أقرب المذاهب عندى ربه يجمع بين الادلة وقوله
ان النوم ليس حديثا في نفسه هو الظاهر وحديث الباب وان اشهر بأنه من الاحداث
باعتبار اقترانه بما هو حديث بالاجماع فلا يخفى ضعف لالة الاقتران ومقوطة ما من الاعتبار
عند ثمة الاصول والصريح بان النوم مظنة استطلاق الوكالة كأي حديث معاوية

ابها وفي الحديث السابق ذكر السلام من اليد والسان وكلاهما في الصحيح والجواب ان اختلاف الاجوبة واسترجه

فذلك لاختلاف الاحوال والاشخاص ومن ثم يذكر الملائكة كانوا الصام (١٨٧)

في حديث هذا الباب وقد يقال
خير الاشياء كذا ولا يراد به
شيء من جميع الوجوه في جميع
الاحوال والاشخاص بل في حال
دون حال وانما قدم الجهاد على
الحج للاحتياج اليه اول الاسلام
وتعريف الجهاد بالامم دون
الايمان والحج اما لان المعروف
بلام الجهاد كالسكرة في المعنى
علي انه وقع في مسند الطرث
ابن أبي اسامة ثم جهاد بالتكبير
هذا من جهة التوضيح وامر
جهة المعنى فلان الايمان والحج
لا يكرروا جميعا فانهم لا يكررون
والجهاد قد يكرر فترفع
والتعريف للحال وفي اسناد
هذا الحديث أربعة كلهم
مدينون وفيه شيخان البضاري
والحديث والضعف وآخرجه
مسلم في الايمان والنداء
والترفع باختلاف بينهم في
الفضيلة (عن سعد بن أبي
رقاص) بتسديد العلف أحد
العشرة المبشرين بالجنة المتوفى
آخرهم قصر بالعقن على عشرة
أميال من المدينة تسعة سبع
وسبعين وحمل على رقاب الرجال
الى المدينة ودفن بالقبور وله
في البضاري عشرون حديثا
(رضي الله عنه) واسم أبي وقاص
مالك الرازي عن سعد بن أبي
عامر القرشي المتوفى بالمدينة
سنة ثلاث وأربع ومائة (ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم اعطى رجلا) من المولدة
قائما بيننا من الدنيا لما سألوه عنه

واسترخا المقام لكافي حديث ابن عباس مشعر أنهم انما رثي كونه حداثا في نفسه
وحديث ان الصحابة كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينامون ثم يصلون
ولا يتوضؤون من الموائد ثلاثا بعد دجول الجميع منهم كونه ناقضا والحاصل ان
الاحاديث المطلقة في النوم تحمل على المقيدة بالاضطجاع وقد ساء في بعض الروايات
بلفظ الحسرو والمقال الذي فيه من غير ما علم من الطرق والاشهاد وسأقي ومن التويدات
لهذا الجمع حديث ابن عباس لا في بلفظ فجعلت اذا اغتسبت يا غداة بذهبة اذني
وحديث اذا نام العبد في صلاة نأخي الله ملائكة أخرجه الدارقطني وابن شاهين
من حديث أبي هريرة والبيهقي من حديث أنس وابن شاهين أيضا من حديث أبي سعيد
وفي جميع طرق معال وحديث من استقى النوم وجب عليه الرضوخ عند اليه في من
حديث أبي هريرة باسناد صحيح ولكنه قال البيهقي روى في مرفوعا ولا يصح وقال
الدارقطني وقته أصح وقد ساء في النوم بوضع الجنب (قائدة) قال النووي
في شرح مسلم بعد ان ساق الاقول الخاتمة التي أسلفناها ما لفظه وانفقوا على ان
زوال العقل بالجنون والاجزاء والسكر بالجنون والبيضة أو البع أو البعوض تقض الرضوخ
سواء قل أو أكثر وسواء كان يمكن المقعدة أو غير ممكنها انتهى وفي البرهان السكر
كالجنون عند الأكثر وعند المسعودي انه غير ناقض ان لم يقش (قائدة) أخرى قال
النووي في شرح مسلم قال أصحابنا ركن من خصائص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الله يقض وضوء باليوم مضطج الحديث انصحب من ابن عباس قال نام رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمعت خطيبه ثم صلى ولم يمس انتهى وفيه انه أخرج
الترمذي من حديث أنس لقد رأيت أبا عبد الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرقطون
للهالة حتى اى لاسمع لاسمهم غططا ثم يقومون فيصلون ولا يتوضؤون وفي لفظ أبي
نور زيادة عن عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسأقي الكلام عليه (وعن أبي
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلين وكأله من نام فليتوضأ
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انعين وكأله فاذا نامت اعيان اسطلق وكأله رواه أحمد والدارقطني السه اسم
خلفه البر وسئل آخر عن حديث علي ومعاوية في ذلك وما ل حديث علي أثبت وأقوى
اما حديث علي فأخرجه أيضا الدارقطني وهو عند الجميع من رواية بشية عن الوضين
ابن عطاء قال الجوزجاني واه أنكر عليه هذا الحديث عن محفوظ بن علقمة وهو ثقة
عن عبد الرحمن بن عائذ وهو تابعي ثقة معروف عن علي لكن قال أبو زرعة لم يسمع منه
قال الحافظ وفي هذا التي نظر لاه بروي عن عمر كك ما جزم به البخاري واما حديث
معاوية فأخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي اسناده بشية عن أبي بكر بن أبي مرزوق وهو
ضعيف وقد ضعف الحديثين أو أحدهما وحسن الترمذي وابن الصلاح والنووي حديث

فقطاهم فتركوا رجلا منهم ما عند الاسماعيلي (١٨٨) لئلا يذهبوا لضعف ايمانهم والرهط العدمن الرجال لاهل ائمتهم من ثلاثة

وسبعة في عشرة وعشرين
نشرة ولا واحد من ائمتهم
وجهه رهط وراهط وراهط
وراهط وراهط لرجل يثوابه
لاذوقه بل قبضته (ورصد
جيس) او يقبل وان يجرس كاهو
او يصل بل جرد من نفسه شخصا
وشعر عنه بل لوس وهو من باب
الاشقة من التسليم الذي هو
منتهى المتهم الى الغيبة كما
هو قول صاحب الاقتراح وقطعه
في الزكاة واما جيس فمات في بلا
تجربته ولا تقبضت وزاد فيه
فقطت الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فادارته وغفل
بعدهم فمات هذه الزيادة الى علم
فقطت من سعد فتركوا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رجلا
ساعة ايضا مع كونه حبيب له
معي اعطى وهو جميل بن سرقة
النهري الذي جرى كآفاهم الوافد
في انغازي (هو يجهل الى) اى
أصلهم وصلحهم في عتادي
وكان لساق يقتضي ان يقول
اعلمهم اليه لانه لم يعد جيس
بل قال الى طريق الالتفات
من الغيبة الى التسليم (فقلت
يا رسول الله ما كنت قد فعلت) اى
اى سبب لم أدول عنه الخ غيره
ولفظ فلان كناية عن اسم ابيهم
بعد ان ذكر (فواقه في لاه)
افتح المهمة اى اعلمه وبضعها
بمعنى اظنه ويخرج القرطبي
في التمهيد (موتنا) اقدم على

على قولوك ان الله انك بكسر الراء واخبط ادى يربط به الحريطة والله يفتح السين
المهمة وكسر انهاء لختمة الدر والمعنى البتة وكما الدر اى حافظه عافية من الخروج
لا مصادمة قطا احسن ما يخرج من جرحه الخ يشان يدلان على ان الزوم مظنة للقتل
لا به بنسبه رفض وقد تقدم ان كلامه على ذلك الذي قبله (وعن ابن عباس قال بت
عند ساق ميمونة فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامت الى جنبه الابرار فاخذ
يدى فجاء من منتهى الامين فجاءت اذا غشيت ياخذ بضميمة ذى قال فوسلى احدى
عشرة (رعدة رواء) هذا الطرف من حديث ابن عباس وقد اتفق الشبان على
خواجه وفيه فوائد واحكام ايس هذا جعل بسطها في اذا غشيت الاعفاء الزوم
والعاص ذكره عنده في التاموس وفي الحديث دلالة على ان التوم ايسر حال الصلاة
غير ناقض وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن انس قال كان اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ينتظرون اعمشاهم حتى يتحقق رؤسهم ثم يركعون ولا يتوضئون رواه
ابوداود) الحديث أخرجه ايضا الشافعي في الامم ومسلم وترمذي قال ابوداود زاد
شعبة عن قتادة عن عمار بن محمد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يصلي
لا مع لاحدهم غطيطا ثم يقومون فركعون ولا يتوضئون قال ابن المبارك هذا عندنا
ورحمه جالس قال البيهقي وعن هذا جرحه عبد الرحمن بن مهدي وشافعي وقال ابن النعمان
هذا الحديث ساقه في مسلم يحفل ان يركع في يوم الجالس وعلى ذلك زله اكثر الناس
اكثر فيه زيادة فمات من ذلك رواه البيهقي بن النعمان عن شعبة عن قتادة عن انس قال كان
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فثم من
ينام ثم يقوم الى الصلاة وقال ابن دقيق العيد يحفل على النوم الخفيف لكن يصارحه
رواية لترمذي انك ذكرها الخ في رداءه جرحه طريق يحيى الطاهر والترمذي
عن بشارة بن بون يضعون جنوبهم واخرجه بلاك لزيادة البيهقي واليزار والحدلال
قوله يحفل رؤسهم في التاموس حتى فلا تتركوا رؤسهم اذ انفس والحديث يدل على ان
يسير النوم لا يقتضي الوضوء ان ثبت التقرير بلهم على ذلك من النبي صلى الله عليه وآله
ولم وقد تقدم الكلام في الخلاف في ذلك (وعن يزيد بن عبد الرحمن عن قتادة عن ابي
العامية عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على من نام ساجدا
وضوء حتى ينطبع فاه اذا اضطلع استغرض مناصره رواه احمد ويزيد هو الذي
قال احمد لا بأس به قلت وقد ضعف بعضهم حديث الدالاني هذا الارسال قال شعبة اما
مع قتادة من ابي الهادية اربعة احاديث فذكرها ليس هذانها) الحديث أخرجه
ايضا ابوداود وترمذي والدراطيني بلنظا لا وضوء على من نام قاعدا قالوا وضوء على من
نام منطوبا فان نام مضطجعا سترحت مناصره واخرجه البيهقي بلنظا لا يجب الوضوء

وجيد ان الذين وهو كذا في لم يقسم على ان الامم المخطئون كائن (فقال) وفي رواية الاصيلي وابن عساكر على

قال أي صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلمًا) يسكون الواو فقط بمعنى الاضرب (١٨٩) على قول سعد وليس الاضرب هنا

بعض اذكراكون الرجل مؤمنا
بل معناه النسي عن القطع بايان
من لم يتصور حاله الخيرة بالباطنة
لان الباطن لا يطبع عليه الا الله
فالاولى التعبد بالاسلام الظاهر
بل في الحديث اشارة الى ايمان
المصدق كوروي قوله لا يعطى
الرجل وغيره أحب اليه وفي
الفتح وقيل هي التنويع وقال
بعضهم هي لتسريك وانه امره
أن يقولوا مع الله أحوط وفيه
بعدين ورد رواية ابن الاعرابي
في مجبه في هذا الحديث فقال
لا تقتل مؤمن قتل سلم قال سعد
(فكنت) سكوئا قلنا لا ثم طعن
(ما) أي الذي (أعلم منه فعدت)
أي فرجت (للقافي) مصدر مجي
بمعنى القول أي لقولي وثبت لابي
دروان مما ذكر فعدت وسقط
للاسبيل وأبى الوقت انقط لقاتي

على من نام جالساً أو قائماً وساجدا حتى يضع جنبه ومدا برعى يزيد بن خالد الدالاني
وعليه اختلاف في ألفاظه وضعف الحديث من أصحها أحمد والبخاري فيناقله الترمذي
في العلل المقررة وضعفه أيضاً أبو داود في السنن وأبراهيم الحري في عله الترمذي
وعنه قال البيهقي في الخلافيات تفرد به أبو خالد الدالاني وأنكره عليه جميع أئمة
الحديث وقال في السنن أنكره عليه جميع الحفاظ وأنكره ابن عسكراً عن قتادة وقال
الترمذي رواه مسدد بن أبي عروة عن قتادة عن ابن عباس من قوله ولم يذكرنا العالية
ولم يرفعه يزيد الدالاني هذا الذي ضعف الحديث به ونقه أبو حاتم وقال للنسائي ليس به
بأس وكذلك قال أحمد في حكاية المصنف وقال ابن عدي في حديثه لين وأقرط ابن حبان
فقال لا يجهز إلا احتجاج به وقال الذهبي في المغني مشهور وحسن الحديث وروى ابن
عدي في الكامل من حديث هرون بن شعيب عن أبيه من جملته حديث لا وضو على من
نام قائماً را كما وفيه مهدي بن هلال وهو متهم بوضع الحديث ومن رواه عن
هرون البطي وهو متروك ومن رواية مقاتل بن سليمان وهو متهم ورواه البيهقي من
حديث حديثه بلفظ قال كنت في مسجد المدينة جالساً فاحضني رجل من خاني
فالتفت فإذا أنا بربول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هل وجب على الوضوء ما رسول
الله فقال لا حتى تضع جنبك قال البيهقي تفرد به بحر بن كنين وهو متروك لا يهجه به
وروى البيهقي من طريق يزيد بن قيسب عن أبي هريرة أنه سمعه يقول ليس على المتجني
النائم ولا على القائم النائم وضو حتى يستطبع فإذا اضطجع مضاً قال الحفاظ استاده
جيدوه وهو موقوف الحديث يدل على أن النوم لا يكون ناقصاً إلا في حالة الاضطجاع
وقد سلف أنه الراجح

• (باب الموضوع من المرأة) •

(قال الله تعالى ولا تستم الساعفم تجدوا ما فتيموا وقرن أولسّم وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال أنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله ما تقول في رجل أتى امرأته فها فليس باقى الرجل من امرأته أفتأى ما تمها غير أنه لم يجمها قال فأنزل الله هذه الآية وأقم الصلاة طرفي النهار وزان من الليل الآية فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضأت من روائه أجدوا هذا رطق الحديث أخرجه أيضا الترمذى والحاكم والبيهقى جميعا من حديث عبد الملك بن عرعرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ هكذا عندهم جميعا موصولا لأنه معاذ وفيه انقطاع لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وأيضاً قد رواه مشعبة عن عبد الرحمن قال أن رجلاً فذكره مراراً كثيراً التساق وأصل القصة في العيصين وغيرهما بدون الأمر بالوضوء والصلاة الآية المذكورة استدله لمن قال بأن لمسى المرأة يتقض الوضوء وإلى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عمر والزهرى والشافعى وأصحابه وزيد بن أسلم وغيرهم وذهب على وابن عباس

النهادتو انما هو مدح و تمجيد في الطلب لاجله و لهذا نقاشه في نقطه، نعم في الحديث نفسه ما يدل على انه صلى الله عليه و آله،

لمس يرمي موجب للنقض وقد ذكرنا الخلاف فيه قال المصنف رحمه الله تعالى وأوسط
مذهب يجمع بين هذه الأحاديث مذهب من لا يرى القس يقتضى الاثبات في
• • (باب الرضوخ من مس القتل) •

(عن بسرة بنت صفوان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ذكره فلا يصلي حتى

يتوضأ رواه الخمسة وصححه الترمذي وقال البخاري هو أصح شيء في هذا الباب وفي رواية

الأحد والتساق عن بسرة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ويتوضأ

من مس لذة وهذا شئ ذكره بسرة وذكر غيره الحديث أخرجه أيضا مالك والشافعي

وبن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الأثير وأبو داود قلت لأحد حديث بسرة ليس

بصحيح قال له صحيح وصححه الله وقطني وبجني بن معين حكاه ابن عبد البر وأبو حامد بن

الشرقي لم ينسأ ولم ينفى واخرى قال ابن أبي شيبة في هذا الحديث وان لا يصححه الشيطان

لا خلاف وقع في سماع عروفة أنها روت من مروان فقد احتجوا بجميع رواه وقال الاسعدي

يلزم البخاري أخرجه فقد أخرج فطيمون بن عمار في حديثه في الحديث انه حدث به مروان

عروة وشرا ببلد عروة قال مروان الى بسرة رجلان حرمه فعداه بائنه ذكرت

ذلك وواحدة بين عروة وبسرة أصغر وان وهو موطعون في عدائهم وأحسبهم وهو

مجهول ولجواب ما قد جزم ابن خزيمة وغيره أحسن الأئمة بن عروة سمعه من بسرة وفي

جميع ابن خزيمة وابن حبان قال عروة قد ثبت في بسرة فثبت أن الحديث في مثل هذا أجاب

الله وقطني بن حبان قال الموطعون وقد كثر ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم

من ساق طرقه وبه الله وقطني الكلام عليه في مجموع كراشي وقل البعض بان

ابن معين قال لأئمة أحاديث لا تقع حديث مس الذكر لانكاح الابن وكل مسكر حرام

هل الموطعون ولا يعرف هذا عن ابن معين قال ابن الجوزي ان هذا لا يثبت عن ابن عمر

وقد نعت مذهبنا في بعض النسخ وروى عنه الجعفي أنه قال انما يظن في حديث

سمرقن لا يذهب اليه ويطعن فيه الطحاوي بان هشام بن يسلم سمع أبيه عروة في رواه عنه

اطرا في فوسط بينه وبين أبيه أبابكر بن محمد بن عروة وهذا من دفع فانه قد رواه تارة عن

أبيه وتارة عن أبي بكر بن محمد وصرح في رواية الحاكم بان أبيه حدثه وقد رواه الجمهور

من صحاب هشام عنه عن أبيه فله سمعه عن أبي بكر عن أبيه ثم سمعه من أبيه فكان

يحدث به تارة هكذا وتارة هكذا وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وحيدة وعبد الله بن

عروة وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وعلى بن

طلح وانعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة وروى بشارة

أما حديث أبي هريرة وأما حبيبة وعبد الله بن عروة فقد ذكرها الله بعد هذا الحديث

وأما حديث جابر فعند الترمذي وابن ماجه والترمذي قال ابن عبد البر استلذه صالح

وأما حديث زيد بن خالد فعند الترمذي وأحمد والبخاري وأما حديث سعد بن أبي وقاص

فانما حديثه في مس القتل

من اجها أو صاحبها الا يصحها

(قلت ما رأيت منك خيرا قط)

وفي هذا الحديث وعظ الرئيس

المرؤس وتقريره على الطاعة

ومراجعة المتم العالم والتابع

المتبع فيها قاله اذ لم يظفر به

معناه جواز طلاق الكافر على

كفر النعمة ومحمد الحق وان

المعاصي تقتضي الايمان لانه

يجعله كافر ولو يخرج الى الكفر

الموجب لخلود في النار وان

اجابهم زيد بن بكر نعمة الله

فثبت أن الاعمال من الايمان

ورواة الحديث كلهم مدون

الابن عباس مع اقام ما بدت

وفيه القديت وانعمته وهو

طرف من حديث ساقه البخاري

في صلاة الكسوف تاء وكذا

احرمه في باب من ضل وقدمه

در وفيه تلحق في ذكر الكسوف

والقمر وفي عشرة النساء وفي

العلم واخرجه بسرة في العين

(عن أبي ذؤيب) بالذال وتشديد

الراء حشد بضم الجيم واد

وقد فتح ابن جنادة بضم الجيم

الغفاري السابق في الاسلام

ازداد انما تل يجره ماسك

فاذا من المال على الحاجة

التوفيق ليدفع لعل الحاج العراقي

على ثلاث مرار من المدينة وله

في البخاري اربعة عشر حديثا

(قال في سائيت) اي شائت

(رجلا فغيره) اي نسبه الى

المرء وعنده البخاري في الادب

المفرد وكذا في امه اعجبه فقلت منها

وفي رواية قد قلت لها ابن السوداء

(فقال الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فخرجه

يا أبا ذر أعيرته بامه) بالاستقام على وجه الاستكثار التوبيخي ولعل هذا كان (١٩٤) من أبي ذر في: ل أن يعرف نصير ذلك

فكتاب نقل الخلف من خصال
المحلية باقية عنده فلذا قال
(أنك أصرو فيك جاهلية)
ولا يؤخذ من الأيمان بحرفة
عالية وأما وجهه ذلك على عظيم
مترانه تحذير الله من معاودة مثل
ذلك وعند الوليد بن مسلم منقطعاً
كأنه في الفتح أن الرجل
الذي كرهه بلال المؤمن وروى
البرماوى أنه لما شكى بلال إلى
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال له شئت بلالاً وعيرته
بسواداه قال نعم قال حسبت
أنه بنى فيك شيء من كبر المحلّة
فألقى أبو ذر عنه على القرباب ثم
قال لا أرفع خدى حتى يملأ بلال
خدى بقدمة زاد ابن الملقن
فوطئ خضه ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
(أخوانكم) أي في الإسلام أو
من جهة أولاد آدم عليه سلام
فهو على سبيل المجاز (ولكنكم)
يفتح الأول والثاني أي خدمكم
أو يبيدكم الذين يضلون الأمور
أي يضلونها وقدم الخبر على
الابتداء للاهتمام ببيان الأخوة
أو لتقديرهم أخوانكم وهم
خولكم وقال الزركشي أي
احفظوا وقال أبو اليقظة أنه
أجود لكن روله الضاري في
كتاب حسن الخلق هم أخوانكم
وهو يرجع تقدير الرفع (جعلهم الله
فتح أيديكم) مجاز عن القدرة
أو المقتضى أي أنتم ماله من
أحسن الذي يكرم بلبسه ومن

فاخرجه إلهاً كما ما حديث عائشة فذكره الترمذى وأما رواه الدارقطى وأما
حديث أم سلمة فذكره إلهاً كما وأما حديث ابن عباس فرواه البيهقى وفي استلذه الضعفاء
ابن حزم وهو منكر الحديث وأما حديث ابن عمر فرواه الدارقطى والبيهقى وفيه عبد الله
ابن عمر العمري وهو ضعيف وأخرجه إلهاً كما من طريق عبد العزيز بن أبان وهو ضعيف
وأخرجه ابن عدى من طريق أبوب بن عتبة وفيه مقال وأما حديث علي بن طلح فخرجه
الطبراني وصححه وأما حديث النعمان بن بشير فذكره ابن منده وكذا حديث أنس وإبي
ابن كعب ومعاوية بن جندب وقبيصة وأما حديث أنس بنت أنس فذكره الترمذى
ورواه البيهقى والحديث يدل على أن الحسن الذي يرضى الوضوء وقد ذهب إلى ذلك عمر
وابنه عبد الله وأبو هريرة وابن عباس وعائشة وسعد بن أبي وقاص وعطاء الزهرى وابن
المسيب ومجاهد وإبان بن عثمان وسليمان بن يسار والشافعى وأحمد وإسحق ومالك في
المنهجو وضعه هؤلاء واحتجوا بحديث الباب وكذلك من فزع المرافعة أم حبيبة
الأنصاري وكذلك حديث عبد الله بن عمرو الذي سيذكره المصنف في هذا الباب وذهب على
عليه السلام وابن مسعود وعمار والحسن البصرى وربيعة والمغيرة والثوري وأبو حنيفة
وأصحابه وغيرهم إلى أن غير ناقض وقد ذكر الحارثى في الاعتبار جماعة من القائلين بهذه
المقالة وجماعة من القائلين بالقالة الأولى من العصابة والتابعين ثم ذكرهم هنا فليرجع إليه
واحتج الآخر بحدِيث طلق بن علي هندابى داود والترمذى والشافعى وابن ماجه وأحمد
والدارقطنى مرفوعاً بلفظ الرجل يمس ذكره أهليه وضوء فقال صلى الله عليه وآله وسلم
أما هو بضوء منكم وصححه مروى عن علي العلاء وقال هو عندنا ثابت من حديث بسرة
وروى عن علي بن المدين أنه قال هو عندنا أحسن من حديث بسرة قال الطحاوى إسناده
مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه أيضاً ابن حبان والطبراني وابن حزم
وأوجب بأنه قد وضعه الشافعى وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطنى والبيهقى وابن الجوزى
وأدعى فيه النسخ ابن حبان والطبراني وابن العرفى والحارثى وآخرون وأدعى ابن حبان
وغیره ذلك وقال البيهقى يكتفى بترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم
يخرج الشيطان بأحد من رواه وحديث بسرة قد احتجوا بجميع رواه وقد أيدت دعوى
النسخ بتأخر إسلام بسرة وقدم إسلام طلق ولكن هذا غير دليل على النسخ عند المحققين
من أئمة الأصول وأيد حديث بسرة ثاب حديث طلق موافق لما كان الأمر عليه من قبل
وحديث بسرة ناقل عنه فصار إليه وأنه أرجح لكثرة طرقه وصحتها وكثرة من صحه من
الأئمة وكثرة شواهد ولأن بسرة حدثت بعد إدارها المهاجرين والانصار وهم متوافرون
وأيضاً قد روى عن طلق بن علي نفسه أنه روى من مس فرجه فليتوضأ أخرجه الطبراني
وصححه قال في شبه أن يكون جمع الحديث الأول من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل هذا
ثم جمع هذا بعد موافق حديث بسرة وإيضاً حديث طلق بن علي من رواية عيسى ابنه قال

٢٥ نيل ل إياه (فن كان أخيراً يده فليطه معاً ما ياكل ويلبسه بماء ليس) أي من الذي يكرم بلبسه ومن

لتبصر فذا اطعم عبده عما يشاء كان (١٩٤) فذا اطعمه عما ياكله ولا يلزمه ان يطعمه من كل ما كوله على العموم من الاذن

الشافعي قدسنا عن قيس بن طلق فلم يجدهم يعرفونه وقال ابو حاتم و ابو زرعة قيس بن طلق
من لا تقوم به حجة اه فاطاهر ما ذهب اليه الاولون وقد روى عن مالك القول بدب
الوضوء ويرد عليه ما ذهب اليه قيس بن طلق التصريح بالوجوب في حديث أبي هريرة وفي حديث عائشة
و بن لادن بن زبون فروجه ولا يتوضون اخرج الدارقطني وهو دعاء بالشر لا يكون
الد على تركه واجب والمراد بالوضوء غسل جميع الاعضاء كوضوء الصلوة لا لانه الحقيقة
لشرعية وهي مقدمة على غيرها على ما هو الحق في اصول وقد اشترط في المس التفاضل
لوضوءه ان يكون بغيره مثل ويدل له حديث أبي هريرة في قوله في انه لا دليل لمن اشترط
ان يكون المس ياطن الكعب وقد روى عن جابر بن زيد انه قال بالتفاضل ان وقع المس عددا
لان وقع سهوا وحديث الباب تردده ورفع الخطأ به في رفع افعاله حكمه (وعن ام حبيبة
قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه لم يتوضأ ورواه ابن
ماجه والترمذي ومعه احمد و ابو زرعة) الحديث قال ابن السكيت لأعله له ذلك لظن من
يشمل الذكر والفتى وانظر الفرق يشمل القبل والبر من الرجل والمرأة نوبه يرد مذهب
من خصص ذلك بالرجل وهو مالك وأخرج الدارقطني من حديث عائشة اذا مس
احدا من فرجه افلتنوا وفيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري وهو ضعيف وكذا
ضعفه ابن حبان قال الخافض وله شاهد وسياق حديث عمرو بن شعيب وهو صحيح وقد
تقدم اسكلا في لفتي قبله عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ول من قضى يده الى ذكره ليس واستمر فقد وجب عليه الوضوء ورواه احمد الحديث
رواه ابن حبان في صحيحه وقال حديث صحيح سند عديل نقله وصححه الحاكم وابن عبيد
لبرواه احمد السبيعي وطبراني في الصغير وقال ابن السكيت هو أبو دمار روى في هذا الباب
برواه الشافعي والبراز والدارقطني من طريق يزيد بن عبد الملك قال النساقي متروك
وضعه غيره والحديث يدل على وجوب الوضوء وهو مذهب من قال بالتدب وقد تقدم
ويدل على انتماء عدم اخذ بين البدو والذكر وقد استبدل الشافعي في ان المتضامنا
يكون اذ مس الذكر ياطن الكعب لا يطلعه لفظ الاضواء قال الخافض في التلخيص لكن
نارعي دعوى ان الاضواء لا يكون الا يطين الكعب غير واحد قال ابن سبويه في الحكم
اضى فلا في فلا وصل اليه والوصول اعلم من ان يكون بظاهر الكعب أو باطنها قال
بن حزم الاضواء يكون بظاهر الكعب كما يكون ياطنها قال ولا دليل على ما قاله يعني من
الضيق بالباطن من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي صحيح
قال المنصف رحمه الله تعالى وهو يعني حديث أبي هريرة في قوله لا يطلعه على الاستصحاب
ويثبت بعمومه التفاضل يطين الكعب وظهر هو يقتضيه جهنهم ومنه ورواه طائفة وبغير
اليد وفي لفظ الشافعي اذا قضى احدكم الى ذكره ليس بينه وبينه منى فليتوضأ اه (وعن
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايعلم رجل من

رضيات العيش لكن يستحب
ذلك ولا تكفوه همما) اي الذي
(يقضيه) اي يعجز قد رتبتم عنه
وليس فيه التصريم (فمن
كاففوه) ما بطلهم (فما يتوهم)
ويطلق بعد الاجماع والخام
والخفيف والداية وفي الحديث
النهي عن مس سب العبد ومضى في
هناهم ورواه غيره ما يتوهم واخذ
على الاحسان ليهو الرقيق بهم
وان تفاضل الحق في بن الحسين
التمحوا في التقوى فلا يقيد
الشريف القسب نسبه ذالم
يمكن من اهل التقوى ويقتضيه
اوضح تشب بالتقوى فراه
تعالى ان كرمكم عند الله اتقاكم
وجوازا لاطلاق الاخ على الرقيق
و حفاظة على الاصل المعروف
و روى عن المسكر و روجه
بصري وراسطي وكوفيان
واحدية والعذبة واخرجه
البزار في التلخيص والادب ومعه
في الايمان والذوق وأبو داود
والترمذي باختلاف التفاضل منه
(وعن أبي بكر) فصح ضم
النون ابن الحرث بن كذا التوفى
ببصرة سنة اثنين وخمسين ولفى
البزار اربعة عشر حديثا
(رضي الله عنه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
يقول اذا التقى المسلمان بسبيلهما
فمن ضرب كل واحد منهما الآخر
فلا قتال والمقتول في التام اذا
كان القتال منهما فغير متأول
سألت ما اذا كانا يسيان فامرهما عن اجماع وتولى لاصلاح الدين فالصبي منهما له اجران والفتيان له اجر وانما جعل نرجه

ابو بكر الحديث على عمومته في كل ما ليس التقياب... بينهم ما حسنا لانه (١٩٥) وقد رجع الاحنف الراوى عنه عن رأى

اى يكون قد رآه، ومنه دمج على
باقى حروبه ولا يقال ان هذا
الحديث يشترط عذبه المعتزلة
الذين يوجبون لعقاب العامى
لان المعنى انهم ما يستحقون وقد
يعفى عنهم اذ اودا حدمتهما فلا
يدخلان النار كما قال تعالى يجرؤ
جهنم اى جزاؤه نكاح وليس يلازم
أن يجازى قال ابو بكر (فقلت)
ولا لابعه وكريمة قلت يا رسول
الله هذا القاتل يستحق النار
لكونه ظالما (فقال يا رسول الله
وهو مظلوم قال) صلى الله عليه
وآله وسلم (انه كان حريصا على قتل
ما احببه) مفهومه ان من عزم
على المعصية قبله ووطن نفسه
عليها اثم في اعتقاده ومزومه
وله تنافي بين هذه وبين قوله في
الحديث الا تترادفهم عبيدى
بشيء فلم يعملوا فلا تكتبوها
عليه لان المراد انه لو طعن نفسه
عليها لم يرتب شكره من غيره
استقرأه رجال استناد هذا
الحديث كلهم بصريون وقبيله
ثلاثة من التابعين يروى بعضهم
عن بعض وهم ابو يوسف والحسن
والاحنف واشتغل على التصديت
والفتنة والسماع وأخرجه
المجارى ايضا فى الفقه ومسلم وأبو
داود والشافعى وابن عبد البر
مسعود بنى الله عنه عن النبي لما
نزلت زاد الاصل هذه الآية
(الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم
بظلم) أى ظلم عظيم (اولئك لهم

فرجه فليثبوا وايما امرأته ست فرجها فتتوضأ رواه أحمد) الحديث رواه الترمذى
أيضا ورواه البيهقى قال الترمذى فى العلل عن البخارى وهذا عندى صحيح وفى اسناده
بشيرة بن الوليد ولكنه قال حديث محمد بن الوليد الزبى حديثى عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده والحديث صحيح فى عدم التفرق بين الرجل والمرأة وقد عرفت ان القويحيم
القبيل والبر لانه العورة كافي القاموس وقد اهل المصنف كحديث طلق بن عيسى فى
هذا الباب ولم يجز له عادة بذلك فانه يذكر الاحاديث المتعارضة وان كان فى بعضها ضعف
وقد ذكرناه فى شرح حديث اول الباب وتكملنا عليه بما فيه كفاية

• (باب الوضوء من لحوم الابل) •

(عن رجل عن سمرة أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتوضأ من لحوم
الغنم قال ان شئت توضأ وان شئت فلا توضأ قال أتوضأ من لحوم الابل قال نعم أيضا
من لحوم الابل قال أصلى فى مريض الغنم قال نعم قال أصلى فى مريض الابل قال لا رواه
أحمد ومسلم) الحديث روى ابن ماجه نحوه من حديث عمار بن دينار عن ابن عمر وكذلك
روى أبو داود والترمذى وهيدى على ان الاكل من لحوم الابل من جهة تواضع الوضوء
وقد اختلف فى ذلك فذهب الاكثرون الى أنه لا ينقض الوضوء قال النووي عن ذهب الى
ذلك الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأبو بكر بن عباس وأبو الهيثم وأبو طحانة
وعاصم بن ربيعة وأبو امامة وجاهدين من التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعى وأصحابهم
ونذهب الى استباحة الوضوء من أحد بن حنبل واحسن بن داود ويحيى بن يحيى وأبو بكر
ابن المنذر وابن خزيمة واختاره الحفاظ أبو بكر البيهقى وحكى عن أصحاب الحديث مطلقا
وحكى عن جماعة من الصحابة كذا قال النووي ونسبه فى الجهر الى احمد بن حنبل والشافعى الى
محمد بن الحسن قال البيهقى حكى عن بعض أصحابنا عن الشافعى انه قال ان صح الحديث
فى لحوم الابل فلتجنبه قال البيهقى قد صح فيه حديثان حديث جبر بن سمرة وحديث البراء
قاله أحمد بن حنبل واحسن بن داود يحيى بن داود حجت القائلون بالقبح باحاديث الباب واجتنب
القائلون بعدمه جماعة الاربعة وابن حبان من حديث جابر انه كان آخر الامر بمنه
صلى الله عليه وآله وسلم عدم الوضوء مما لمست النار قال النووي فى شرح مسلم ولكن هذا
الحديث عام وحديث الوضوء من لحوم الابل خاص والخاص مقدم على العام وهو مبنى
على انه يبقى العام على الخاص مطلقا كما ذهب اليه الشافعى وجماعة من أئمة الاصول وهو
الحق وامامان قال ان العام المتأخر ناسخ فيقبل حديث ترك الوضوء مما لمست النار فاحضا
لاحاديث الوضوء من لحوم الابل ولا يحتج عليك ان احاديث الامم بالوضوء من لحوم
الابل لم تشمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا بالتبصيص ولا بالنظ وريل فى حديث سمرة
قاله الرجل أتوضأ من لحوم الابل قال نعم وفى حديث البراء موضوعا منها وفى حديث
فى الفترة الا فى أتوضأ من لحومها قال نعم فلا يصح تركه صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء
الامن وهم مهتدون) الى يخطئونه بشر لا ذالا اعظم من الشر لثوقه وورد التصريح بذلك عند الموقف عن الاعشى ونظفه قليلا

بارسول الله يا مظلوم نفسه قال ايس (١٩٩) كآلة ولون بل لم يلبسوا ايمانهم بظلم بشرك اثم سمعوا الى قول لقمان فذكر الالة

لا سيما تكن منع النبي قصور
خطا الايمان بالشرك وجهه على
عدم حصول التقدير لهم كفر
ما خرج من عينه تقدم اى لم
يرتدوا المراد انهم لم يرجعوا
بهمنا ظاهر او باضا الى ما نافقوا
وهو اوجه قال اصحاب رسول
الله ولا يصلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اياهم بظلم مبتدا
وخبروا بالجملة مقول القول (فانزل
الله ولا يذروا الصلوة عز وجل
ان الشرك الظلم العظيم) انما جاور
على العموم لان قوله انظر نكرة
في سياق النفي لكن عمومها
يجب الظاهر قال الحقون ان
دخل على انبكرة في سياق النفي
ما يؤكد العموم ويؤكد خصوص
في قوله ما ينفى من رجل اهاد
تخصيص العموم والافاء للعموم
مستند بحسب الظاهر كانهما
الاصحاب من هذه الالة وبين لهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان ظاهره غير مردل هومن
العام الذي اتي به الخاص والمراد
بالظلم اعلى انواعه وهو الشرك وانما
فيهم احصر الامن والاعتداء
فبين لم يلبس ايمانهم حتى يتقيا
عن لبس من تقدمهم على
الامن في قوله لهم الامن اى لهم
لا لغيرهم ومن تقدمهم وهم على
موتدون وفي الحديث ان
العاصي لا تسعي شركا وان من
لم يشرك بالله شيئا فهو الامن وهو
مؤدونه ايضا فهم العاصي
بل الاصحاب ليس بحجة لا يقال ان العاصي قد يعطي هذا الامن والاعتداء لى جعل له لانه اجيب به آمن من احد

عملت النار انما خالفها لان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بنا ولا
ينقضه بل يكون قوله خلاف ما امر به امر اخاص بالامة دليل الاختصاص به وهذه
مسئلة مدونة في الاصول مشهورة ونقل من ينقلها من المصنفين في مواطن الترجيح
واعتبارها امر لا بد منه وبه يزول الاشكال في كثير من الاحكام التي تضمنها الضائق
وقد استرحتنا بطلانها عن التعبد في حل من المسائل التي عدها الناس من المضللات
وسمى في هذا الشرح من مواطن اعتبارها ما تنفع به ان شاء الله تعالى وقد اسلفنا
التبعية على ذلك قال قلت هذه القاعدة توقعك في القول بوجوب الوضوء لمعملت النار
مطلقا لان الامر بالوضوء لمعملت النار خاص بالامة كما ثبت من حديث أبي هريرة
مر فوعا عن عبد الله بن داود والترمذي والتسائي بلفظ الوضوء لمعملت النار وهو عند
مسلم من حديث عائشة مر فوعا وفي الباب عن أبي أيوب وأبي طلحة وأم حبيبة وزيد بن
نابت وغيرهم فلا يكون ترك الوضوء لمعملت النار ناسخا للامر بالوضوء منه ولا معارضا
لنيل ما ذكر في لحوم الابل قلت ان لم يصح منه صلى الله عليه وآله وسلم الامجد الفصل
بعد الامر بالوضوء لمعملت النار فالحق عدم النسخ ونهت الوضوء على ناسه
واختصاص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بترك الوضوء منه وأى ضربه في القذهب
هذا المذهب وقد قال به ابن عمر وأبو طلحة وأنس بن مالك وأبو موسى وعائشة وزيد بن
نابت وأبو هريرة وأبو غرة الهذلي وعمر بن عبد العزيز وأبو جابر الاحمدي بن جسد وأبو قلابة
ويحيى بن يعمر والحسن البصري والزهرى شرح بذلك الحازمي في التامع والنسخ وقد
نسبه المهدي في البحر الى أكثر هؤلاء وكذلك النووي في شرح مسلم قال الحازمي يذهب
بعضهم الى ان النسخ هو ترك الوضوء لمعملت النار والتامع الامر بالوضوء منه قال
راى هذا ذهب الزهرى وجاعة وذكر لهم محسنا يؤيد وجوب الوضوء لمعملت النار
ان حديث ترك الوضوء منه لعلنا ذكرهما الحافظ في التلخيص وحديث عائشة ما ترك
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء لمعملت النار حتى قبض وان قال الجوزي انه
يربط فهو متايد بما كن منه صلى الله عليه وآله وسلم من الوضوء لكل صلاة حتى كان ذلك
دينا وجيدا وان ثالثه مرة أو مرة أو ثلثه ترك هذا فاعلم ان الوضوء المأمور به هو
الوضوء الشرعي والحقائق الشرعية ثابتة مقدمة على غيرها ولا مقتضى ان المراد
به غسل اليدين والامام لم الغم فلهذا الاحاديث المذكورة في الباب خصصه لمن عوم
ماست النار في حديث البراء الا في الوضوء منها وفي حديثي القرعة افتتوا من
لحومها يعني الغنم قال لا وفي حديث الباب ان شئت فوضوا وان شئت فلا تروا وسياق
تمام الكلام على هذا في باب استحباب الوضوء لمعملت النار (وعن البراء بن عازب قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من لحوم الابل فقال وضوءتها وسئل
عن لحوم الغنم فقال لا وضوءتها وسئل عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا فيها
ظانها الشياطين وسئل عن الصلاة في رايض الغنم فقال صلوا فيها فانها باركة رواه

بل الاصحاب ليس بحجة لا يقال ان العاصي قد يعطي هذا الامن والاعتداء لى جعل له لانه اجيب به آمن من احد

التخليد في التارمته الى طريق الجنة ٨١ وفيه أيضا ان درجات الظلم (١٦٧) تتفاوت كما ترجمه له وان العام يطلق ويراد به

الخاص قبل العاصية ذلت على جميع أنواع الظلم فيناله قد لا ان المراد نوع منه وان المقسم يقتضي على الجمل وان المكرم سابق التقي وان اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وفيه تأخير البيان عن وقت الخطاب وفي استناده رواية ثلاث من استأبين بعضهم عن بعض وهم لا يمشي عن ابراهيم الضبي عن علقمة بن نيس والثلاثة لو كانوا معاً وهذا أحد ما قيل فيه انه اصعب الاسانيد وأمن تدليس لأشع ما وقع عند بعض روادنا ابراهيم ومبني القصد بصورة الجمع ولافراد والعنفة وأخرج منه البخاري في باب أحاديث الانبياء وفي التفسير ومسلم في الإيمان والترمذي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال آية المنافق أي علامته ولام للنس وكان القياس جمع المبتدأ الذي هو آية لطابق الخبر الذي هو (ثلاث) وأجيبان الثلاث اسم جمع ولقطه مفرد على أن التقدير آية المنافق معدودة بالثلاث وقال الحافظ الافراد على ردة الجنس أو أن العلامة اسم جمع لثلاث قال والاول ألقي بضيع المراتب ولهذا ترجم بالجمع اه وتعبه المعنى فقال كيف يراد الجنس

أحد أو داود الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة وقالي في مصححه أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدم تناقله وذكر الترمذي الخلاف فيه على ابن أبي ليلى هل هو عن البراء أو عن ذي الفرة أو عن أسيد بن حضير وصححه عن البراء وكذا ذكر ابن أبي حاتم في العلل عن أسيد قال الحافظ وقد قيل ان ذي الفرة لقب البراء بن عازب و أصبح اسمه غيره وان اسمه يعيش والحديث يدل على وجوب الوضوء من لحوم الأبل وقد تقدم الكلام فيه وعدم وجوبه من لحوم الغنم وقد تقدم أيضا ويدل أيضا على المنع من الصلاة في مبارك الأبل والاذن بها في مريض الغنم وسياق الكلام على ذلك في باب المواضع المنيى عنها والمأذون فيها الصلاة (عن ذي الفرة) قال عرض اعرابي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورسول الله يسير فقال يا رسول الله تدرى الصلاة ونحن في اعطان الأبل افنصل فيها فقال لا قال افنصروا من لحومها قال نعم قال افنصل في مريض الغنم قال نعم قال افنصروا من لحومها قال لا رواه عبد الله بن احمد في مسنده (اه) الحديث أخرجه الطبري ان قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد ومثوق وقد عرفت ملز كره الترمذي وقد صرح أحمد والبيهقي بأن الذي صح في الباب حديث جابر بن عمر وحديث البراء هو هذا قال احمد ذكر الحافظ في التلخيص وأتمكرو المصنف فقال قال احمد بن راهويه صح في الباب حديثان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث جابر بن عمر وحديث البراء ٨١ وقد عرفت الكلام على فقه الحديث في أول الباب وذو الفرة قد عرفت انه غير البراء وان اسمه يعيش

«باب التطهر بشك هل أحدث»

(عن عباد بن عويمر عن حمه قال شكى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يجلس اليه انه يجسد الشيء في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحاً رواه الجماعة الا الترمذي وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكلك عليه أخرج منه شيئا أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحاً رواه مسلم والترمذي) حديث أبي هريرة أيضا أخرجه داود في الباب عن أبي سعيد عند أحمد والحاكم وابن حبان وفي استناده أحمد على بن زيد بن جعدان وعن ابن عباس عند الزوائد والبيهقي وفي استناده أبو موسى لكن تابعه الدرودي قوله يجلس اليه أنه يجسد الشيء يعني خروج الحديث منه قوله حتى يسمع صوتا أو يجد ريحاً قال النووي معناه يعلم وجوداً حدهما ولا يشترط السماع والشه بالجماع والمسلم والحديث يدل على أطراح الشكولنا العارضة لمن في الصلاة أو الوسوسة التي جعلها من الله عليه وآله وسلم من توسيل الشيطان وعدم الانتقال للاقيام ناقل متيقن كسماع الصوت وشم الريح ومناجاة الخارج قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث أصل من أصول

والناس ما يقع ذلك لانها كانت في غمرة قال لا يفي إلا في كالتبروت والتوقوه انما يحصل باجماع الثلاث يشعر بأنه اذا وجد فيه

را حدى من ثلاث لا يطلق عليه منافق (١٩٨) ريس كذلك يريطلق عليه اسم المنافق غير انه اذا وجد فيه الثلاث كلها يكون

منافقاً سمى وأوجب الله له الرد
مصرفه كنه قال آية الله
ذا حدى (كفى) (كذب)
ي أشبهه بخلاف ما هو به
فقد لا يكتب (واذ وجد)
بغيره المستقبل (أخاف)
هــ بـ وهو من عطف انص
على عـ لأن رعد نوع من
الحدث وكذلك خلاف قوله
واحدث ولكنه أقر به لما كر
معطوف نسيب اصيل زيادة تبعه
ولا يرد بان اللبس اذا عطف
على انعام لا يخرج من تحت
العام وحديث تكون الـ
لـ ثلاثاً لأن لازم الوعد الذى هو
الاخلاف قد يكون فعلاً وزم
التحدث هو الكذب الذى
لا يكون مذهباً الاعتبار
المؤمن من غير خلاف الوعد
لم يذبح الا اذا كان العزم عليه
مقارنه وعد ما كان عزمه
عرض له نعم فوجد الله رى فهذا
لا يوجد منه صورة التناقض وفى
حديث المبراني ما شهد له حديث
قال اذا وعد وهو يحدث نفسه
انه يفعل وفعله لا يلقى
انصافاً وامانة لا يأمر به وهو
عندنا امره وأبى داود بن مسعود
يلقبه اذا وعد الرجل ففعله
نبتة ربي لا يفرض فلاته عليه
وحذا في الوعد تفسير اما الشر
فبخص اختلافه وقبيل
(الثالثة من الخصال اذا)
أشتر على صفة المجهول
دقن دة (خان) بان تصرف
دع على خلاف الشرع ووجه الدق

لـ سلام وقاعدة عظيمة من قواعد الدين وهي ان الاشياء يحكم مقامها على اصولها حتى
يتبين منه فذلك ولا يضر الشك الطارى عليها حتى يذهب ثمة الباب التى ورد فيها
لحديث وهي ان من تبش الطهارة وشك في الحدث حكم مقامه على الطهارة ولا فرق بين
حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة هذا مذهبه وانه مذهب جمهور
اعبته من اسلف وانعقد وحكى عن مالك روايت ان احدهما انه يلزمه الوضوء ان كان
شكك في وجوب الصلاة ولا يلزمه ان كان في الصلاة الثانية يلزمه بكل حال وحكى الرواية
لأولى عن الحسن البصري وهو وجه شاذ يحكى عن بعض اصحابنا وليس بشئ قال اصحابنا
ولا فرق في شكك ان يستوى الاحتفالان في وقوع الحدث وعلمه وايتخرج احدهما
ويجب في نفسه فلا وضوء عليه بكل حال قال اما اذا تبين الحدث وشك في الطهارة فانه
يلزمه نرضوه رجاء المسلمين قال ومن مسائل لقاعدة المذكورة ان من شك في طلاق
زوجته او في عتق عبده او في نجاسة الميت طاهر وطهارة النجس او في نجاسة الثوب او
انقطاع وغيره ما وصلى ثلاث ركعات ام اربعاً لم يكره ومجداً لا والله نوى الصوم
او الصلاة او الوضوء او الاعتكاف وهو في اثامه هذه العبادات وما أشبه هذه الامثلة
كل هذه شكوك لا تأثير لها الاصل عدم الحادث اهـ والخاص غير حالة الصلاة
لا يصح ان يكون بالقاس لان الخروج حالة الصلاة لا يجوز لما يطر من الشكوك
بخلاف غيرها فاستفادته من حديث في هريرة لم يذكر الصلاة فيه واما ذكر المسجد
فوصف طردى لا يقتضى التقييد ولهذا قال المصنف عقب سابقه وهذا اللفظ عام في
كل الصلاة وغيرها في ان التقييد بالصلاة في حديث عباد بن تميم انما وقع في سؤال
السائل وفي جملته مقيد الجواب بخلاف في الاصول مشهور

(باب ايجاب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصنف) هـ

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة
من غلظ رواه الجماعة الا البخارى) الحديث أخرجه الطبراني أيضاً وفي الباب عن اسامة
ابن عمرو له أبي الملق وأبي هريرة وأنس وأبي بكر الصديق والزبير بن العوام وأبي سعيد
الخدرى وغيرهم قال الحافظ وقد اوضحت طرقه والنظرة في الكلام على أوائل
تتمذى قوله لا يقبل الله قد قلنا الكلام عليه في باب الوضوء بانظر من السبيل
قوله ولا صدقة من غلظ العلل بضم التين المحممة هو الخطة واحدة السرقة من مال
لعنة قبل التهمة قول النووي في شرح مسلم وقد أجمع الامة على أن الطهارة شرط
في صحة الصلاة قال القاضى عياض واختلفوا متى فرضت الطهارة للصلاة فذهب ابن
الجهم الى أن الوضوء كن في أول الاسلام سنة ثم نزل فرضه في آية التيمم وقال الجمهور
كان قبل ذلك فرضاً وقد استوفى الكلام على ذلك الحافظ في أول كتاب الوضوء في الفتح
واختلفوا هل الوضوء فرض على كل قائم الى الصلاة أم على المحدث خاصة فذهب

في ثلاث القول والقول والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد (١٩٩) العمل بالنية وعلى فساد النية بالخلف

وحيث لا يعارض هذا الحديث
بما وقع في حديث آخر أربع
من كن فيه وقته اذا عاهد
انه هو معنى قوله اذا فتن خان
لان القدر خاتمة وهذا الثلاث
خصال تنافي لانها في معنى
سبيل الجواز والمراد تنافي
العمل لانفاق الكفر وارتضاه
القرطبي والمراد ان تصفها
وكانت تحديد ناعادة ويدل عليه
التفسير باذا المفسر لم يكرر
الفعل وهو محمول على من
عادت عليه هذه الخصال
وتماوت بها واستخف بأمرها
فان من كان كذلك كان
قائدا للاعتناء غالبا او المراد
الانذار والتذكير من ارتكاب
هذه الخصال وان الظاهر غير
مراد وارتضاه الخطابي أو
الحديث وارد في رجل معين
وكان منافقا ولم يصرح به صلى
الله عليه وآله وسلم على عاده
الشريعة كونه لا يوجههم
بصريح القول بل يشير إشارة
كقولهم لا أقوام ونحوه أو
المراد المنافقون الذين كانوا في
الزمن النبوي وهذه الاجوبة
كلها مبينة على ان اللام في
الموافق للجنس ومنهم من ادعى
انها العهد قال الحافظ وأحسن
الاجوبة ما ارتضاه القرطبي
ورجال اسناد هذا الحديث
كلهم مدنيون الا أبو الربيع
ونهم تابعي عن تابعي وفيه

ذهبون من السلف الى ان الرضوخ لكل صلاة فرض بديل قوله اذا فتن الى الصلاة
الا يفوز به قوم الى ان ذلك قد كن ثم نسخ وقيل الامر به على التنبه وقيل لا يشرع
الامن يحدث ولكن يقيد لكل صلاة مستحب قال النووي ما يكافئ القاضي وعلى
هذا أجمع أهل الفتوى بعد ذلك ولم يرق بينهم خلافا في معنى الآية عندهم اذا فتن محدثين
وهكذا انسبه الحافظ في الفتح الى الاكثر ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود عن
عبد الله بن حنبل انه الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة
طاهر اكان أو غير طاهر فلما نفي عليه وضع عنه الرضوخ الامن حدث ولمسلم من حديث
بريدة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم القحط صلى
المصاوات بوضوء واحد فقال له عمر انك فعلت شيئا لم تكن تفعله فقال بعد انصمتا لي بيان
الجواز واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء الا من
حدث فالتق استحباب الرضوخ عند القيام الى الصلاة وما شكك به صاحب المنار في ذلك
غيره فان الاحاديث مصرحة بوقوع الرضوخ منه صلى الله عليه وآله وسلم لكل صلاة الى
وقت الترخيص وهو أعم من أن يكون لحديث واغفره والآية رأت على هذا وليس فيها
التقييد بهال الحديث وحديث لولان اشترى على أمي لاصرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع
كل وضوء يسواك عند أحد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسيد كرام المنصف هذا الحديث في باب فضل الرضوخ لكل صلاة وقد أخرج الجماعة
الاسلمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة زاد الترمذي طاهرا
وغير طاهرا وفي حديث عدم التوضي من طوم الفم دليل على تقيد الرضوخ على الرضوخ
لانه حكم صلى الله عليه وآله وسلم بان كل طومها غير ناقض ثم قال للسائل عن الرضوخ ان
شئت وقد وردت الاحاديث العديدة في فضل الرضوخ كحديث منضك من أحد يتوضأ
فيصبح الرضوخ ثم يقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله
الاقتضاه ابواب الجنة الثانية يدخل من أجماله أخرجه مسلم وأهل السنن من
حديث عتبة بن عامر وحديث انها تخرج خطايا مع الماء ومع آخر قطر الماء منه مسلم
ومالك والترمذي من حديث أبي هريرة وحديث من وضأ ثم وضأ وضو في هذا غيره ما تقدم
من ذنبه وكانت صلاة ومشيبه الى المصنف نافعة أخرجه الشيخان من حديث عثمان
وحديث اذا وضأت اغتسلت من خطاياك كيوم ولدتك أمك عند مسلم والتساقي من
حديث أبي أمامة وغير ذلك كثير فهل يجعل بطلب الحق الراغب في الاجابة مع هذه
الادلة التي لا يستحب أنوارها على غير آكله والثواب التي لا يرغب عنها الا الله ورسوله
بأذيال تشكك منها ورشهم مدمومة هي مخافة الوقوع بتقيد الرضوخ لكل صلاة من
غير حديث في الوعيد الذي ورد في حديث فمن زاد فقد ساءت له ذنوبه وعظم بعد أن يتكرر
الادلة على أن الرضوخ لكل صلاة عزية وان الاكتفاء بوضوء واحد لمساوات متعددة
التصديق والعنقطة وأخرجه البخاري أيضا في الوصايا والشها ان والادب ومسلم في الإيمان والترمذي والتساقي

عن عبد الله بن عمرو بن العاص (٢٠٠) (رضي الله عنهما) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (اربع) أي أربع خصال

أربع لاربع (من كن فيه كان منافقاً خالصاً) أي في هذه الخصال فقط لا في غيرها وشدائد أشبه بالنافقين ووصفته بنخل لا يورثه يورثه من قال ان المرء ينفق على العمل لا الايمان او اصدق في تصرف في الشريعة لان الخلوص بهذين المعنيين لا يورثه ~~المنكر~~ الحق في الدرك لا يستل من العاد (ومن كانت فيه خصله منهن كانت ولا يصح في نسخة كان فيه خصله من لئلا في حتى بها) أي يتركها (إذا فحق) شيئاً (شد) فيه (واذا حدث كذب) في كل ما حدث به (واذا عاهد) عهداً انقض) أي ترك الوفاء بما عهده عليه (واذا قسم فخر) في خصوصته شيء من الحق وقط الباطل قد تحصل من الحديث خمس خصال الثلاثة السابقة في الاول والعشرون المماثلة والنجورة في خصوصه فهي متشعبة باعتبارها من الارصاف واحكام وجه المحصر فيها ان الظاهر خلاف ما في الباطن اما في المالبات وهو ما اذا اتفق واما في غيرها وهو ما في حالة كدورة فهو اذ تاسم واما في حالة الله فهو واضح كد الباعين فهو اذا عاهدوا ولا يورث اماناً بالنظر الى المستقبل فهو اذا وعد واما بالنظر الى الحال فهو اذا حدث

لكن هذه الخمسة في الحقيقة ترجع الى الثلاث لان الغد في العهد منوطت بالخيانة في الامانة والنجورة

لجنب

في الخصومة داخل تحت الكتب في الحديث وبيان هذا الحديث كلهم (٢٠١) كوفون الا العاصي على أنه قد دخل

الكوفة أيضا وفيه ثلاثة من
التابعين يروى عنهم من
بعض والتحديث والنفعة
وأخرجه البخاري أيضا في
الجزءين ومسلم في الايمان وأصحاب
السنن (عن أبي هريرة رضي
الله عنه) أنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله (وسلم)
من يقسم بالله القدر للطاعة
(ايما) أي قصد بقلبه حق
وطاعة (واحتسابا) لوجهه
ثم لا يلبس بغيره أي ومنا
محتسبا (فقوله ما تقدم من
ذنبه) أي غير الحقوق الا ذممة
لان الاجماع قائم على انها
تسقط الا برضاهم وفيه
الدلالة على جعل الاعمال ايمانا
لا تجعل القيام ايمانا واجله
يغير لحيات الشرط وقد وقع
ما مضى وعل الشرط مضار وافي
ذلائع بين الصلابة والاكثرون
على المنع وفي رواية بقوله
فد يغير بين الشرط والجزاء قال
في الفقه فظهر انه من تصرف
الرواة فلا يستدل به للقول
بجواز التعارض في الشرط والجزاء
ومن لطائف اسانيد الحديث
ما قيل ان اصعب أسانيد أبي
هريرة أو الزناد عن الاعرج
عنه وأخرجه البخاري أيضا
في الصيام مطولا وكذا أبو داود
والترمذي والنسائي (وعنه)
رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم) أنه قال

الجبب بقوله تعالى لا يمس الا المطهرون وهو لا يتم الا بعد جعل الضمير واجعا الى
القرآن والتظاهر رجوعه الى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لانه الاقرب والمطهرون
الملائكة ولوسلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمنع العمل بأحد الامرين وجه
الرجوع الى البرائة الاصلية ولوسلم رجوعه الى القرآن على القعدين لكانت دلالاته على
المطوب وهو موضع الجنب من مسغير مسلم لان المطهر من ليس بنجس والمؤمن ليس
بنجس دائما الحديث المؤمن لا ينجس وهو متفق عليه فلا يصح جعل المطهر على من ليس
بجنب أو حائض أو محدث أو متنجس بخاسة عينية بل يتعين جعله على من ليس بمشرك
كأنى قوله تعالى انما المشركون نجس لهذا الحديث والحديث النهي عن السفر
بالقرآن الى ارض العدو ولوسلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث حدثا كبيرا أو
أصغرا فقد عرفت ان الراجح كون المشرك مجعلا معانيه فلا يمين حتى يمين وقد دل البليل
ههنا ان المراد به غيره لحديث المؤمن لا ينجس ولوسلم عدم وجود دليل يمنع من ارادته
اكان تعيينه لمل النزاع ترجيحاً بالامرج وتعيينه لجميعها استعمالاً للمشرك في جميع
معانيه وفيه اختلاف ولوسلم رجحان القول بجواز الاستعمال للمشرك في جميع معانيه
لما صح لوجود المانع وهو حديث المؤمن لا ينجس واستدلوا أيضا بحديث الباب وأجاب
بأنه غير صالح للاحتجاج لانه من جهة غير مسموعة وفي وجه اسناده خلاف شديد ولو
اصلاحه الاحتجاج لعدم البعث السابق في لفظ طاهر وقد عرفت قال السيد العلامة
سيد ابن ابراهيم الزبير ان اطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر من الجناية أو
الضمان أو الحدث الا ما غل لا يصح لاحقة ولا مجازا ولا لغة صرح بذلك في جواب سؤال
ورد عليه فان ثبت هذا فالمرن طاهر دائما فلا يتناوله الحديث وان كان جنباً أو حائضاً
أو محدثاً أو على بدنه نجاسة فارقت اذا تم ما تضمن جعل الطاهر على من ليس بمشرك فاما
جوابك فيما ثبت في المتفق عليه من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كتب
الى هرقل عظيم الروم أسلم تسلم وأسلم يؤت الله أجره ثمين فان تولى فان عليك ان
الاربيين ويأهل الكتاب تعالى الى كلمة الى قوله مسلون مع ككونهم جامعين بين
نجاستي الشرك والجناب ووقوع الامس منهم معلوم قلت اجمعه خاصا بمثل الآية
والاثنين فاجوز فمكن المشركين من ذلك المقدار لمصلحة كدعائه الى الاسلام
ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه قد صار باختلافه بغيره لا يحرم له ككتب التفسير فلا
يخصه به الآية والحديث اذ اقررتك هذا عرفت عدم انتفاء الدليل على منع من
عد المشرك وقد عرفت الخلاف في الجنب وأما الحديث حدثنا أصغر فذهب ابن عباس
والشعبي والنضال وزيد بن علي والمزني وداود بن واقد وداود الى أنه
يجوز له من العضو وقال القاسم وأما كثر القتها والامام لا يجوزوا استدلالا بالقاسم
وقد ثبت ما فيه (وعن طائفة عن رجل قد أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي

بشكل لكن اطباء الرواة على خلافه (٢٠٢) مع اتحاد الخرج كاف في تخطيطه انهمى واتدب من ذبب فلانا لكذا

صلى الله عليه وسلم قال إنما الطواف بالبيت صلاة فإذا طمأنن قالوا الكلام رواه أحمد
والنسائي الحديث أخرجه أيضا الترمذي والحاكم والدارقطني من حديث ابن عباس
وصحبه ابن السكيت وابن خزيمة وابن حبان وقال الترمذي روى عن فروع وموسوقا ولا
يعرف من فروع إلا من حديث عطاء ومداور على عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن
عباس واختلف على عطاء في رفعه وقهرو مع الموقف التسائي والنسائي وان الإصلاح
ولنفسدوا واتوا روى زاذن رواية الرفع ضعيفة قال الحافظ وفي إطلاق ذلك نظر فان
عطاء بن السائب صدوق واذا روى عنه الحديث من فروعاً عنه وموسوقا فإنه لا حكمه
عنده هؤلاء جماعة الرفع والنزوى عن بعض ذلك ولا يكرهونه ولا يلتفت إلى تعطيل الحديث
بهذا لأن ارتفاعه ثقة وقد أخرج الحديث ابن كرم روى في بقيان عن عطاء وهو
ممن سمع منه قبل الاختلاف بالثقة ولكن كنهه موقف من طريقه وقد أدخل الكلام
في التخصيص فليرجع إليه والحديث يدل على أنه في ثبوت الطواف على طهارة
كله رتبة الصلاة وفيه خلاف على كتاب الحج

• (أبواب ما يستحب الرضوخ له) •

• (باب استصحاب اوضاعه بمقتضى انشائها في تركه) •

(ع) أرهم بن عبد الله بن قارن أنه وجد أباه رين يتوضأ على السجدة قبل غصا
من أو أرقض ككلمة لا يصحبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وضوءا
ست النار وعن عثمان بن عيسى صلى الله عليه وآله وسلم قال وضوءا مما ست النار
وعن زيد بن ثابت عن أنس بن مالك صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى رجلا من أصحابه وهو يقول وضوءا
قوله من أو أرقض الأوراجع نور وهي القطعة من لاقط وهي بألف المثلثة واللاقط
لنجد مستحجر وهي مما ست النار فيوضأ على السجدة استدلل به على جواز
أخضوه في السجدة وقد قتل ابن المنذر راجع العلم على جوازه ما لم يؤيده أحد
والأحاديث تدل على وجوب وضوء مما ست النار وقد اختلف الناس في ذلك فذهب
جماعة من أصحابنا منهم خلفاء الأربعة وعبد الله بن مسعود وأبو الررداء ابن عباس
وعبد الله بن عمر وأبي بن مالك وجابر بن عبد الله بن زيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وأبو
هريرة وأبي بن عبد الله وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة والمغيرة بن شعبة و
ابن عبد الله وعائشة راجع السابيعين وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري وابن
المبارك وأحمد وإسحاق بن راهويه وبني يحيى وأبي ثور وأبي حنيفة وسفيان الثوري
وأهل الحجاز وأهل الصوفة إلى أنه لا يختص وضوءا بكل مما ست النار وذهب
طائفة إلى وجوب وضوء الثوري مما ست النار وقد ذكرناهم في باب وضوء من
لحوم الأبل استدلل الأولون بالأحاديث التي سبقت ذكرها في هذا الباب واستدل
الآخرين بالأحاديث التي فيها الأمر بالوضوء مما ست النار وقد ذكرنا المصنف بعضها

فأجاب أي أجب اليه وفي
القاموس ونسبه الى امرء دعاه
وحسنه أو معناه يسقط بكاءه
لأنه في أو آخر الجهاد أو سارع
بشواه وحسن جهته ولما نصلي
وكرم غفره وجل (من خرج في
سعيه) ح كونه (لا يخرج به
الإيمان) وفي رواية إلا الإيمان
وعند الأصمعي كسلا
أيانا (و تصديق برسلي)
الاستن منفرغ وانما عدل
عن به الى هو الأصل الى
لأنه تنافى من الغيبة الى الحكم
وقول ابن سنان في التوضيح كن
الائق إيمان به ولكن التقدير
فأثلا لا يخرج به الإيمان ولا
يخرجهم قول القول لأن صاحب
الحد على هذا التقدير هو أنه
رده ابن النرحل فقال أعاد في
قوله كن الايق وانما هو من
باب الالتفات ولا حاجة الى
تقديره لأن حذف الحال
لا يجوز وقال الزركشي الايق
أن يقال عدل عن نهر الغيبة
الى الحضور يعني ان الالتفات
يوم إجماع فلا يطلق في كلام
الله وهذا أخلاق ما طبق عليه
على البيان (أن أرجعه) أي
يرجعه الى بلده (بما نال من
أجر) أي بالنال أصله من
النيل وهو العطش من أجر فقط
ان لم يغفوا وعبر بالماضي
موضع المضارع في نال لتحقيق
وعده تعالى (أو) أجمع

(غنية) ان غنوا أو أن أو بمعنى الواو كإبراهيم أو أوداد بالواو (أو) أن (أدخله الجنة) عند دخول المقربين ههنا

بلا حساب ولا مراخضة ذنوب اذ كثرت الشهادة وعند موته لتو له احياء (٢٠٣) عند موته يزقون (ولولان ان شئ) أي

لولا ان شئ على أي ما قدمت
خلف أي بعد (سرية) بل
كأن أخرج معها يتقى لعظم
أجرها ولو لا امتناعه والمعنى
استع علم القعود وهو القيام
لوجود المشقة وسبب المشقة
صعوبة تخلفهم بعده ولا تخدرة
لهسم على المدعى معه لضيق
حالهم قال ذلك صلى الله عليه
وآله وسلم شقة على أمته جزاء
الله عنا أفضل الجزاء (ولوددت)
أي والله أحببت (أن أقتل
في سبيل الله ثم أحييت أقتل ثم
أحييت أقتل) بضم الهمزة
في كل من أحييت أقتل وهي
خمس ألقاها وختم بقوله ثم
أقتل والقرآن على حاله
الحياة لان المراد الشهادة فتم
الحال عليها وألحاحه للبراسم
المعلوم فلا حاجة الى ودادته لانه
شروى الوقوع وتم لقرآن
في الرتبة أحسن من جهلاء على
ترانخ الزمان لان المتقى حصول
مرتبته بعد مرتبة الى الانتهاء
الى الفردوس الاعلى ولا يقال
ان نعيمه صلى الله عليه وآله
وسلم أن يقتل ثم يوقوع
زيادة الكفر لغيره وهو ممنوع
للقواعد لان مراده صلى الله
عليه وآله وسلم حصول ثواب
الشهادة لا تنفي المعصية للقتال
وفي الحديث استحباب طلب
القتل في سبيل الله وفضل
الجهاد ورجاله ما بين بصرى

هنا وأجاب الأولون عن ذلك بوجوبين الأول انه مسوخ بحديث جابر الا في الثاني
ان المراد بالوضوء غسل القدمين قال النووي ثم ان هذا الخلاف الذي حكيناه
كان في الصدر الاول ثم أجمع العلماء بعده ذلك انه لا يجب الوضوء من أي كل ماسته النار
ولا يفتد بان الجواب ان قولنا ما يبعد تسليمه - فله صلى الله عليه وآله وسلم يعارض
القول الحسن بنوا يفسخه والمتقرر في الاصول خلافه وقد بيناه ذلك على في باب
الوضوء من طوم لابل وأما الجواب الثاني فقد قرر ان الحقائق الشرعية مقدمة
على غيرها وحقيقة الوضوء الشرعية هي غسل جميع الاعضاء التي تفضل للوضوء فلا
يخالف هذه الحقيقة الا في اقل وأما دعوى الاجماع فهي من الدعاوى التي لا يملكها طالب
الحق ولا يجوز منه وبمراده منه ثم الاحاديث الواردة في تركه التوضي من طوم الغنم
مخصصة للمعصوم الامم بالوضوء مماست النار وما عداهم من الغنم داخل تحت ذلك
المعصوم (وعن ميرقات كل انبي صلى الله عليه وآله وسلم من كتب شاة ثم قام فغسل
ولم يتوضأ عن عمر بن أمية المصري قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجترس
ككف فقام كل منها حتى الى الصلاة فم وطرح السكبر وصلى ويتوضأ متفق
عليهما) يقولان بغير من ككف شاة قال النووي منه جواز قطع العلم بالسكبر وذلك قد تدعو
الحاجة اليه لسلابة العلم أو كبر القطعة قالوا يكره من غير حجة قول قد فدى الى
الصلاة في هذا دليل على استحباب استدعاء الجماعة الى الصلاة اذا حضروا فيها والحديث
يدل على عدم وجوب الوضوء محله النار وقد عرفت الخلاف والكلام فيه فلا نعيده
(وعن جابر قال أكلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبي بكر وعمر خبز الزمنا فاضلوا
ولم يتوضأ رواه أحد وس جابر قال كان آخرا من من رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ترك الوضوء مماست النار رواه أبو داود والشافعي الحديث الاول أخرجه ابن
أي شعبة والاضاع في الاختار والحديث الآخر أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وقال
أبو داود هذا اختصار من حديث ثريث لثني صلى الله عليه وآله وسلم خبزنا فاضلوا كاه
نزعنا بالوضوء فتوضأ قبل الظهر ثم دعا بفضل طعمه فما كل ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ
وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه نحوه وزاد ويحك أن يكون شعيب بن أبي حمزة
حدث به من حفظه فوهم فيه وقال ابن حبان نحوه عما قاله أبو داود وله علم آخرى قال
الشافعي في تحريمه لم يسمع ابن المسكدر هذا الحديث من جابر إنما سمع من عبد الله
ابن محمد بن عتيل وقال الجاربي في الاوسط حدثنا علي بن المديني قال قلت لسفيان ان
أنا طعمه النمرى روى عن ابن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل
لحما ولم يتوضأ فقال احسني سمعت ابن المنكدر قال أخبرني من سمع جابرا قال الحافظ
ويشده لاصل الحديث ما أخرجه البخاري في الصحيح عن سعيد بن الحرث قلت لجابر
الوضوء مماست النار قال لا والله يث شاهد من حديث محمد بن مسلمة أخرجه الطبراني

وكوفي خال عن الصنعة وليس فيه الا التعبد والسماح وأخرجه الجاربي أيضا في الجهاد وكذا مسلم والشافعي (رضه)

أدى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام بالطاعة صلاة التراويح

أو غيرها من الطاعات في ليالي (رمضان) حال كون قيامه (إيماناً) أي مؤثراً بقلبه مصداقاً به (و) حال كونه (احتساباً) أي بحسب حساب النية مصداقاً ومريداً به وجه الله تعالى بخلوص نية عظم له ما تقدم من ذنبه من الصغائر وفي فضل الله وسعة كرمه ما يؤذن بفقران الكثرة بلفظ وهو ظاهر السياق لكنهم انتبهوا على التخصيص بالصغار كتنظيره من إطلاق المفران في أحاديث لنزوع من التقدمة في بعض إجماعات التكملة وهي لا تقطع إلا بالتوبة أو الحدوث ببعض الأحداث على شرطه بغيره بذكر كما حققناه في غير هذا الموضع وأجيب عن استحسان مجيء المخرن في قيام رمضان وفي صومه وليس له اقتداء وكذا في صوم يوم عرفة سنتين وعاشور سنة وما بين رمضان إلى غير ذلك مما ورد به الحديث فأنها إذا كثرت بواحد منها الذي يكثره الاسترخاء بأن كلاهما الصغار فإذا لم توجد بان كثرها واحد من ذكر وغنرت التوبة ألم تفعل للتوفيق المعبر رفع له عمله لثبوت درجاته وكتب له حسنات أو خفف عنه بعض الجائر كما ذهب إليه بعضهم وفضل الله واسع ورواه هذا الحديث صلواتهم أمه أجلاه مدينون وفيه التحديث بصفة الألف والجمع والضعفة وأخرجه البخاري في السيام أيضاً

• (ب) فضل الرضوخ للصلاة •

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بالركعة أو بأحد أسنادها (يعني) الحديث أخرجه نحوه نسائي وابن حبان في صحيحه وروى نحوه ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة وهو يدل على عدم وجوب الرضوخ عند القيام إلى الصلاة وهو مذهب الأكثرين في حكم النوى عن التوضوء عما مضى أنه أجمع عليه أهل النوى ولم يبق بينهم خلاف وقد قدمنا الكلام على ذلك في باب إيجاب الرضوخ للصلاة الطوائف ومس

المختص (وعن أنس قال كنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة قبل أن يركع) كما تصنعون قال كما على أصوات بوضوء وحدثنا رواه الجماعة (المسلم) قوله عند كل صلاة قال المافظ أي مفرضة زاد الترمذي من طريق حماد عن أنس ظاهره أن وضوءه وان تلك كانت عاذته قال المصنف في ذلك كان واجب عليه خاصة ثم تحريم التوضوء بعد ركعة يعني الذي أخرجه مسلم عنه صلى الله عليه وآله وسلم في التوضوء واحد قد يحتمل أنه كان يفعله استحباباً ثم خشى أن يظن وجوبه ففرقه ببيان الجواز قال المافظ وهذا أقرب على تقدير الأول فإنه يصح كان قبل التوضوء دليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خير يومه قبل التوضوء زمان قوله كيف كنتم تصنعون لقائل عمرو بن عامر المراد العصابة لأن ما جبه وكذا في الصلوات كلها بوضوء واحد وأما حديث يدل على استحباب الرضوخ لكل صلاة وعدم وجوبه (وعن عبد الله بن حنبل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أمر بوضوء لكل صلاة ظاهره) كن وغيره فربما ثبت ذلك عليه أمر بالوضوء لكل صلاة وضع عنه الرضوخ إلا من حدث وكان عبد الله بن عمرو يرى أن به قوة على ذلك كان يفعله حتى مات ورواه أحمد وأبو داود وروى أبو داود والترمذي بإسناد ضعيف عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ على ظهره كتب الله له عشرين حسنة أما الرواية الأولى عن عبد الله بن حنبل ففي أسنادها محمد بن إسحق وقد عمن وفي الاحتجاج به خلاف وأما الرواية الثانية عن ابن عمر ففي أسنادها الألف في عن أبي عتيق ولهذا قال المصنف بإسناد مدينون وفيه التحديث بصفة الألف والجمع والضعفة وأخرجه البخاري في السيام أيضاً

ضعيف

وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والموطا وغيرهم (وعنه) أي (٢٠٥) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم من ساء ريشان) كانه عند
القدرة عليه أو بضعة عند غيره
ونية الصوم لولا المنع حال
كون صلبه (أي سار) حال
كونه (احتساباً) أي مؤمناً

محتسباً بأن يكون مصداقاً
واغباً في نوايه طيب النفس
بغير مستثقل أصبامه ولا
مستطيل لايامه (عقراً) ما تقدم

من ذنبه (الصغار) يخصص للعالم
بديل آخر كاسبق راقى احتساباً
بعد إيمانهم إن كلامهم بازم
الاحتساب (وكيد) (وعنه)

أي عن أبي هريرة (أي يرضى
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) انه (قال إن
الدين) أي الإسلام (يسر) أي

ذو يسر قال يعني وذلك لأن
الاستقام بين الموضوع والعمول
شرط وفي مثل هذا لا يكون
الابتلاء بل وهو اليسر نفسه

كقول بعضهم في النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انه عن الرحمة
مستدلان بقوله تعالى وما أرسلناك

إلا رحمة للعالمين كانه لكثرة
الرحمة المودعة فيه صار قسماً
والتأكد بأن فيه راحة على
منكر يسر هذا الدين فاما أن

يكون المخاطب منكراً أو على
تقدير تقيه من نفسه أو على
تقدير المنكرين غير المخاطبين
أو لكون القصة مما هممت بها
قال الحافظ سمي الدين يسيراً

ضعيف وهذا كذا قال الترمذي في سننه والحديث الأول فيه دليل على عدم وجوب
الوضوء لكل صلاته على استحبابه لكل صلاته الطهارة وقد تقدم الكلام عليه قوله
عشر حسنات قال ابن رسلان يشبه أن يكون المراد كتب الله به عشره وضوءات فان
أقل ما وعده من الأضعاف الحسنة بعشر أمثاله وقد وعد بالواحدة تسع مائة ووجد
قوا بغير حساب

• (باب استحباب الطهارة في ركعة) •

(عن المهاجر بن قنفذاه سلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ فلم يدع عليه
حتى فرغ من وضوءه فرد عليه وقال انه لم يعنى أن أرد عليك إلا أن أردت أن أردك
الاعلى طهارة قواه أحدوا ابن ماجه (يعوه) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي

وهو يدل على كراهة الذكر للصلاة حداً أصغر ولقظ أبي داود وهو رسول يعارضه
ماسأق من حديث علي وعائشة فان في حديث علي لا يجهز من القرآن شيء ليس الجنابة
فاذا كان الحديث الأصغر لا يمنع عن قراءة القرآن وهو أفضل الذكر كان جواز ما دعاه
من الأذكار بطريق الأولى وكذلك حديث عائشة فان قولها كان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم يدركه على كل أحسنه مشهور بوقوع الذكر منه حال الحدث الأصغر لانه من
جمله الأحسان المذكورة يمكن الجمع بين هذا الحديث من فيصم بذلك العموم
ويكن حمل الكراهة على كراهة التبرع ومنه الحديث الذي بعده ويمكن أن يقال إن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم امتحاناً للجواب لانه لم يصر فوات من سلم عليه فيكون دليلاً

على جواز التراخي مع عدم خشية القوت لكن كان مستغلاً بالوضوء ولا يمكن التعليل
بكرهته كراهة في تلك الحال يدل على أن الحديث سبب الكراهة من غير نظر إلى غيره
(وعن أبي جهيم بن الحرث قال أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو يرجل فلقية رجل

فسلم عليه فمرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه وبديه ثم
رد عليه السلام متفق عليه ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن سلمة عن علي وحديث
ابن عباس قال بعت عند سألني مجوبة وسند كرها) قوله بفرجل يعني وميم مفتوحين

وفدوا به النسائي بفرجل بالالف واللام وهو موضع ضرب المدينة قوله حتى أقبل
على الجدار فمسح وجهه هو محمول على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادداً لما حال
التميم فان التيمم مع وجود الماء لا يجوز للقادرين على استعماله قال النووي ولا فرق
بين أبي بصير وقت الصلاة وبين أن يتسبح ولا فرق أيضاً بين صلاة الجنابة والعبد إذا خاف

فواته ما وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة فيجوز أن يتيمم مع وجود الماء
أصلاً الجنابة والعبد إذا خاف فواته مما انتهى وهو أيضاً مذهب الهنادية وفي الحديث
دلالة على جواز التيمم من الجدار إذا كان عليه غبار قال النووي وهو بائز عندنا وعند
الجمهور ومن السلف والخلف واحتج بهم بجواز التيمم بغير تراب وأجيب بأنه محمول على

مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله لأن الله رفع عن هذه الأمة الأمر الذي كان على من قبلهم ومن أوضع الإسهلة لأن قوتهم

تستبين أنفسهم ونور هذه الحمة (٢٠٦) بأفلاح والعزم والدم والبن يشاهد الذين أحد من المشاهدة وهي المعالجة

أى لا يسمعون أحد على الدين
وبقول الرقى (الغلبة) الذين
وعجزوا وانقطع عن عمله كاه أو
بهذه قار بن لتسرى هذا
حدث عمن أعلم النبوة
فقد رأيت ورث الناس قبائنا
كل متقطع في الدين
يقض ريس المراد منع طلب
المكمل في العبادة فانه من
الأمور المحجوزة لمنع أفراد
المردى الى الملا أو المباحة
في لطوع المنفى في ترك
الفضل وخروج القصر عن
وقته كن بات يصلى بين كله
وبغاب النوم الى أن قلبه
عسى في سحر للرفاه من صلاة
أصح في الجماعة والى أن خرج
ارتفعت وأولى في ناعت
الشمس فخرج وقت شريعة
وفي حديث صحيح أن الأرواح عند
أحد كمن نالوا هذه الأمر
بالغلبة وخسروا دنس البسرة
وقد استفاد من هذا الدشارة
الى الأخذ لرخصة الشريعة
فان لا خفاء بعزيمة في موضع
الرخصة تتصع كن بول التيم
عند الجوع عن استعمال المنة
فينضى به استعماله الى حصول
الضرر ولسيد الامام العلامة
محمد بن ابراهيم الوزير العيني
معاصر الحفاظ ابن حجر رجهما
نقته تعالى كافي في هذا الباب
مع كتاب البشرى في التيسير
ليسرى وهو نفيس لطيف جدا
(تسددوا) من السداد وهو التوسط في العمل والمواظبة الزموا السداد من عرافراط ولا تقطروا

جدا وعليه تراب ورمه دليل على جوار التمسك لنواويل والقضائل كسجود التلاوة
والشكر روى من انصرفت ونحوها كالجوارق والقرآن وهذا مذهب العلماء كافة قاله
النورى وفي الحديث ان المسلم في حال قضاء الحاجة لا يستحق جوابا وهذا متفق عليه
قال النورى ويكره لقاء على قسبه الحاجة أزيد كرافقه بشئ من الأذى كرافقه أو افلا
يسجد له لم يل ولا يردانه الام لا يذعن له انفس ولا يصح له اذاعطس ولا يقول
مثل ما يقرن انون وكذا في ما يفتى من هذه الأذى كافي حال الجماع واذا عطس
في هذه حرمان يصح له انفس ولا يذعن له لسأله وهذا الذي ذكرنا من
كراهة ما ذكره روى عنه في ما يفتى من هذه الأذى كافي حال الجماع واذا عطس
راة كثر من المذبح بن عباس ومعه عبد الجاني وعكرمة وقال
مرهيا بن يحيى بن سيرين لا يصح له كراهة قضاء الحاجة ولا خلاف ان الضرورة
دعت الى التكلم كما ان رأى شريفة في برأوى حية تدوم من أحيى كالجوارق
وقد تقدم شرح من هذا الحديث وشرح من شرحه في باب كفاية التفتي عن الكلام
غريب ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن مسعود عن علي بن سعيد روى عن أبيه في باب شجر
القرآن على الحائض وجنب وفيه ما كذا في شجرة من القرآن شئ ليس الجنبه فاشعر
يجوز قراءته لقرآني جميع الحديث الا في حالة الجنابة القرآن أشرف الذكر فجاز غيره
بالأولى ومن جهة اختلاف حالة الحديث الأصغر قولنا حديث ابن عباس بن عبد خالق
ميون بن محمد لم يفته قوله ثم قرأ لعشر آيات أو ثلث في خلق السموات والارض
الى آخر سورة فان ابن خال ومن بعده في دليل على رد قول من كراهة القرآن على
غيره هاترا صلى الله عليه وآله وسلم قرأه ذات يوم بعد قيامه من النوم قبل أن
يتوضأ ونعقبه ابن المير وغيره بأن دأبه في عمن أن النوم في حقته نقض رايه كذا
لانه قال تمام عيسى ولا يشام قني وما كونه وضاعف ذلك فلهذا جدد انوضوه ار
حدث بعد ذلك فتوضأ قال الحافظ وهو تعقب جدي بالنسبة الى قول ابن بطال بعد قيامه
من النوم لانه لم يتعين كونه أحدث في النوم بل كالمعقب ذلك بالوضوء كان ظاهره
في كونه أحدث ولا يلزم من كون نومه لا يقض وضوءه أن لا يقع منه حدث وهو قائم
نم خصوصيته انه ان وقع شعره بخلاف غيره وما ادعوه من التبيد وغيره الاصل عدمه
وقد سبق الاجماع الى المعنى ما ذكره ابن المنير (وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يذكره على كل احياه رواه التلمذ الا النفاق وذكره
الحازي بغرر اسناد الحديث أخرجه مسلم أيضا قال النووي في شرح مسلم هذا الحديث
أصل في ذكر كراهة التيسير والتهلل والتكبير والصمد وشبهه من الأذى كاره هذا
جاءت باجماع المسلمين وانما اختلف العلماء في جواز قراءته القرآن للجنب والحائض وساق
الكلام على ذلك في باب تقييد القراءات على الحائض والجنب واعلم انه يكره في حالة

المداومة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة أن الدينافي الحقيقة دارقه الى الآخر وان هذه الاوقات فمعه روح

شهر الصوم وشهر القبول شهر اثنى الايام والاربعاء والخميس الطهارة عن (٢٠٩) تجوز عن حرق الجوز بالنار كغيرها

فكون عد الشهر من معاومن
 مثل ترد في ذلك وذلك ان القدوم
 كان في شهر ربيع الاول بلا
 خلاف وكان التصويل في نصف
 رجب من السنة الثانية على
 الصحيح وبه يميز الجوهري ورواه
 الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس
 وقال ابن حبان سنة عشر شهرا
 وثلاثة ايام وهو معنى على ان
 القدوم كان في ثلثي شهر ربيع
 الاول وقال ابن حبيب كان
 التصويل في نصف شعبان وهو
 الذي ذكره النووي في لروضة
 واقدم مع كونه رجب في شرح
 مسلم ورواية سنة عشر شهرا
 لكونها محبوزة وما جاء عند مسلم
 ولا يستقيم ان يكون ذلك في
 شعبان الا ان اثنى شهر القدوم
 والتصويل وسقط لغير ابن
 عساکر ولم يشر الى الاول (وتاب)
 صلى الله عليه وآله وسلم يعقبه
 ان تكون قبلته قبل أي كون
 قبلته جهة (البيت) الحرام
 (وأنه) الفتح (صلى) اول صلاة
 صلاها متوجها الى الكعبة
 (صلاة العصر) وسقط لغير
 الاربعة لفظ صلى ولا ينحصر
 حوت القبلة في صلاة الظهر أو
 العصر على التردد (وصلى معه
 قوم) والتحقق ان اول صلاة
 صلاها في حجة طاعات بشر
 ابن البراءين مرور الظهر وأول
 صلاة صلاها بالمسجد النبوي
 العصر وأما الصبح فهو من

وضوء الصلاة فانه غير مأمور به هو الحقيقة الشرعية وانما مقدمة على غيره وقد
 صرح بذلك عائشة في حديث الباب المتفق عليه فهو يرد ما جرح به الطحاوي من ان
 المراد بالوضوء التنظيف واحتج بان ابن عمر راوى هذا الحديث وهو صاحب القصة كان
 يتوضأ وهو جنب ولا يفسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن واقع وروى أيضا بن حنابلة
 الراوى لما روى لا تنسح في المروي ولا تصلح لمداومته وايضا قد ورد تقييد الوضوء
 بوضوء الصلاة من روايته ومن رواية عائشة فيعمد ذلك ويهمل ترك ابن عمر لفسل رجله
 على أن ذلك كان له ردوا الى هذا ذهب اليه وهو قال الحافظ والحكمة في الوضوء انه
 يضاف للحدث ولا يباح في القول بجواز التفرق بين الفسل ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة
 بسند رواه ثقات عن شداد بن اوس العنابي قال اذا أحببت أحدكم فكن من الليل ثم اراد
 أن ينام فليتوضأ فانه نصف غسل الجنابة وقيل الحكمة انه احدى الطهارةين وقيل ان
 غطى الى العود الى الفسل (وعن عمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص
 للجنب اذا اراد ان يأكل أو يشرب أو ينام أن يتوضأ وضوءا لمصلا قروا أحدوا الترمذي
 وصححه) الوضوء عند ارادة الاكل والنوم ثابت من حديث عائشة ومتفق عليه وقد
 تقدم في الحديث الذي قبل هذا احدى الروايات وعرضاها المصنف الى أحد وهو لم وعند
 ارادة الشرب من حديث عائشة ايضا عند الدارقطني ولكن جميع ذلك من فعله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا من قوله كما في حديث الباب وقد روى الوضوء عند الاكل من حديث
 جابر عند ابن ماجه وابن خزيمة ومن حديث ام سلمة راوى حريرة عند الطحاوي في الاوسط
 والحدث يدل على انضوية الفسل لان العزيمة افضل من الرخصة والخلاف في الوضوء
 لمن اراد ان ينام وهو جنب فقد كرهنا في الحديث الذي قبل هذا او اما من اراد ان يأكل
 أو يشرب فقد اتفق الناس على عدم وجوب الوضوء عليه وحكى ابن سبيل الناس في
 شرح الترمذي عن ابن عمر انه واجب (وعن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 اذا أتى أحدكم أهله ثم اراد ان يعود فليتوضأ وضوءا لمصلا لا البجاري) ورواه ابن
 خزيمة ابن حبان والحاكم وزادوا انه أنشط للعود وفي رواية للبيهقي وابن خزيمة فليتوضأ
 وضوءا لمصلا وقال ان الشافعي قال لا يثبت له قال البيهقي واهله لم يثبت على اسناد
 حديث ابي سعيد ووقف على اسناد غيره وقد روى عن عمر وابن عمر باسنادين ضعفين
 قال الحافظ ويؤيد هذا حديث أنس التاب في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان
 يطوف على نسائه يفسل واحدوا الحديث يدل على ان غسل الجنابة ليس على الفور وانما
 ينسحب على الانسان عند القيام الى الصلاة قال النووي وهذا باجماع المسلمين ولا شك
 في استحبابه قبل المعادة للمخوف أحدوا أصحاب السلف من حديث أبي رافع انه صلى الله
 عليه وسلم طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عنده وعند هذه وقيل لما روى الله
 ألا يجتمع غسلا واحدا فقال هذا أزكى وأطيب وقول أبي داود ان حديث أنس أصح

٢٧ قيل ل حديث ابن عمر باهل قياسه ل كانه في جهاد لا يترد اورد حبيب أو شعبان اقوال (شرح رجل

عن علي (ع) وهو عاقل بشارين (٢١٠) فيقول أوصاد بن نبيك (فرأى أهل مسجد) من في خارجه ويعرف الآن

يعبد القبايل (وهم دواكون)
 حصة أرمين باب اطلاق الجز
 وارادة النكل (فقل أشهد) أي
 أحلف (بأنه قد صليت مع
 رسول الله) ولابن عساكر مع
 النبي (صلى الله عليه) وآة (وسلم)
 قبله مكة) أي حال كونه
 متوجها إلى الأوامر للتاكيد
 وقد اتفقوا على وجهه شهد اعتراض
 بين قول وموقف (فداورا)
 أي سموا كلامه فداورا

(كراهه) عليه (قبل الميت)
المواويل يقطعوا الصلاة قبل
أقوالها في جهة الكعبة فصلا
صلاة واحدة في جهة متين بلدين
سريعين وفيه جواز التسخ
بغيره إلى حدوده قال المحققون
(وكانت اليهود فيهم) أي
التي على الله عليه وآله وسلم (د
كان) عليه الصلاة والسلام
(يعلى قبل بيت المقدس) أي
حال كونه متوجها إليه (وأهل
الكتاب) أي اليهود والنصارى
والجماع ذلك ليس ليكون قبيحا
بل بطريق التسمية له (فلا ترو
صلى الله عليه وآله وسلم (وجهه
الشريف (قبل الميت) المراء
(اتكروا ذلك) فنزل سيقول
السفهاء من الناس كما صرح
الطبراني رواية من طريق
إسماعيل ومات على القبلة
المنوخة قبل أن يتحول إلى
الكعبة وجاء عشرة منهم ابن
نهاب الزعري بمكة والبراء بن
مرور بالمدينة وقتلوا نظير ذلك

منه لا ينبغي حمله وقد قال النووي هو محمول على انه فصل الامرين في وقتين مختلفين
فقد ذهب الطاهرية وابن حبيب الى وجوب الموضوع على المعادودة - كواجب - ديت
الاجاب وبه بن عداهم - الى عدم الوجوب وجعلوا ما ثبت في رواية الحاكم بلفظه انه
انما قال للمودعة لا الامر الى التدب ويؤيد ذلك ما رواه الحلي من حديث عائشة
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجامع ثم يمدود ولا يتوضأ ويؤيد ايضا الحديث
في التقديم بلفظه انما امرت بالوضوء انما اقتضى الصلاة - قائدة - طوافه صلى الله عليه
واله وسلم على نفسه محمول على انه كان يرضاهن او يرضاهن صبغة التوبة ان كانت توبة
واحدة قال النووي وهذا التأويل يحتاج اليه من يقول كان التسم واجبا عليه
في الوضوء كما - علمنا - واضحا لا وجه ولا يحتاج الى تأويل فان قال به مثل ما رواه

• (باب جواز تر لٹاؤ) •

[illegible]

وَمَا

مەرور بالمدينة وقتلوا افریدو رالحه ایه ما زایقولون قتل وما کان الله لیسع ایمانکم ای صلاتکم

واختلف العلماء في حلاله صلى الله عليه وآله وسلم إلى بيت المقدس وهو بمكة (٢١١) وفي هذا الحديث جواز نسخ الأحكام

خلافاً لغيره وهو بغير الواحد واليه مال القاضي أبو بكر وغيره من المحققين وهو الحق وجواز الاجتهاد في التولية وإن شرفه صلى الله عليه وسلم وكرامته على وجه لا يعطاه ما أحب والرد على المرتبة في انكارهم تسمية أهل الدين إيماناً وفيه انغنى تفسير بعض الأحكام بما إذا ظهرت المصلحة في ذلك وفيه بيان ما كان في الحماية من الحرص على دينهم والشغف على أخوانهم وقد وقع لهم ظر هذه المسألة لما تزلخصم المخرج كما صرح من حديث البراء أيضاً فتركت ليس على الغير آثم أو عموماً إلى الصالحات جناح فيما عموماً إلى قوله والله يحب المحسنين وقوله تعالى فالانزع أحر من أحسن عـ لا يروى هذا الحديث أئمة أجيال أربعة وفيه الحديث والمنفعة وأخرجه المؤلف أيضاً في لصلاته والتفسير وفي خبر الواحد والنسائي والترمذي وابن ماجه (٢١٢) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه يقول بالمضارع حكايته بالماضى (إذا أسلم العبد أو الأمانة وكذا لفظ نقلها) (حسن انلاسه) واسلامها بأن دخل فيه برئتين من الشكر أو المراءاة بالانقضى الاخلاص بالمراقبة (يكفره الله) (عن علي عليه السلام قال كتب جلاماً أضافت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال في

وقال بن يدر هو رور هو خطأ وقال مهناص أحد بن صالح لا يعل أن يروى هذا الحديث وفي علي الأرم ولم يخالف أبا الحسن في هذا إلا براهيم وحده لكن قال ابن منور جامع المحدثون أنه خطا من أبي الحسن قال الحافظ ونسأل في نقل الإجماع فقد صحه البيهقي وقال أن أبا الحسن قديم جماعة من الأسود قروا بجزءه عنه قال ابن العربي في شرح الترمذي تفسير غلط أبي الحسن هو أن هذا الحديث رواه أبو إسحق مختصراً أو قطعاً من حديث طويل فأخطأ في اختصاره إياه ونس الحديث الطويل ما رواه أبو غسان قال أتت الأسود بن زيد وكان لي أنا وصديقاً فقلت ما أبا عمر حدثني ما حدثتكم عائشة أم المؤمنين عن صلاح رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قالت كان يتم أول الليل ويحيي آخره ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم نام قبل أن يمس ما إذا كان عند النداء لاقول وبوب عما قالت عام فافص عليه المصنف ما قالت اغتسل وأنا أعلم ما يروى أن مام جنباً وضوء الرجل للصلاة فهذا الحديث الطويل فيه وإن نام وهو جنب وضوء الرجل للصلاة فهذا يدل على أن قوله ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم نام قبل أن يمس ما يحصل أحد وجهين إما أن يريد حاجة الإنسان من البول والغائط فيقضهما ثم يتسبى ولا يمس ما ينام فإن ولى وضوءاً كان آخر الحديث ويحتمل أن يريد الحاجة حاجة الوطى بقوله ثم نام ولا يمس ما يمسى ما لا يعتد به في يحصل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره فتوهم أبو الحسن أن الحاجة حاجة الوطى فنقل الحديث على معنى ما فهمه انتهى والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم أو المعادة وقد تقدم في الباب الأول أنه غير صالح للاستدلال به على ذلك لوجود تناقضها قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا يناقض ما قبله بل يحصل على أنه كان يترك الوضوء أحياناً لبيان الجواز في فعله غالباً لطلب القضية انتهى وبهذا جمع ابن قتيبة والنووي

• (أوابيه وجبات الفسل) •

قال التورى الفسل إذا أريد به المصنوع مضموم الفين وإذا أريد به المصدر فهو بضم الفين ونقصها الفتن مشهوراً وبمعظم يقولون كان مصدراً والفسل فهو بالفتح كشرية ضرب باب كان بمعنى الاعتقال فهو بالضم كقولنا غلبت بالجمع مستنون وكذلك الفسل من الجنابة واجب وما تشبهه والمصدر كبر بعض من ستر في الجنابة من أقالهم فسل الجنابة والجمع وشعوبها بالضم لمن فهو خطا منه بل الذي قاله صواب كاذر وأما الفسل فكسر الفيز فهو واسم لما يسل به الرأس من خلعي وغيره

• (باب الفسل من الخي) •

(عن علي عليه السلام قال كتب جلاماً أضافت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال في

عنه) وعما والتكفير هو الخطية وهو في المعاصي كالاجبا على الطاعات وقال المحمدي التكفير ما طاعة المستحق من العباد

شواهد الرواية يكفي بالمرح كادان (٢١٢) الحافظ في الفقه لان اذا وان كانت من أدوات الشرط لكنها لا تعجز

وكانت العبيد يأتون بأهل
الحظ كلاب من لم يمت من الحرية
شباباً ليس في محله بل الأصغر
بالعمر وقد صرح الصائفي
المتحضرات كائن آخر في
والت التي يقرؤها صافوا طلبه
بان أد الأيسر من الأقران
أنت هو الآخر ورق الخشب
وما متعده العبيد من قول
أشاعر

استعن ما اغناك ربك يا غنى
واذا نسيتك خذ حصه قنصل
فليس في محله ان الحافظ لم يزل
ان ذ لا يجرم مطاوعا ولا في الشر
حتى يمرض عليه
اور: هاهنا دوسعد شغل

ما هكذا يا رب تورد الابل
 لكن اتجمع وهم يجب الحفظ
 أو فقهه قبا وقعه انهم غنوا
 وقفا من بنيتهم ولا تعمل اذا
 الحزن الا في الضرورة كنول
 الشاعر الخ وشرط عملها زادة
 معنى الشرط وكونه بمعنى متى
 كما في ارضي واستعمل الخوب
 مضارعون كان الشرط ينفذ
 الماضي لكنه بمعنى المستقبل
 وفي رواية الجزاء كترها فاشي
 بينهما كل شبهة كان زلتها
 بخنفسه الام القنوصة وبه فرئى
 على احاطة التنوير وغيره ولاي
 الوقت زلتها تشديد عا وعزاء
 في التمتع للاصلي ولا يذو
 ازلتها ودهم بمعنى كافها انطوى
 وغيره في اسنوها وقمها واكمل

بعد ذلك) في بعد ما علم من المجموع

[illegible]

بردة لأوجب الفصل انتهى (وعن أم سلمة أن أم سلمة قالت يا رسول الله إن الله وبني
من الحق فهل على المرأة الفرج إذا احتلت قال نعم إذا فرأت الحاء المائتة المائة مائة مائة
المرأة فنان ربته فمهايتهم بها ولها ما تنفق عليه) الحديث القطع عند الشك
وإرواه لم من حديث أنس عن أم سلمة ومن حديث عائشة أن امرأة سألت وأخرجه
التمديد في الدنيا وما به في الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة
سألت أخرجه ابن أبي شيبة وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط وعن خزيمة
حكيم أخرجه الساقى قوله إن الله لا يشيى جعل هذا القول عهد العذرة في ذكر
ما يخصه والمراد بالحاء المائة الفوق إذا الحاء المائتة النسي خير كله والمراد إن الله
لا يأمر بالباطل في الحق ولا يمنع من ذكر الحق لأن الحاء متفهمه وانكساره وهو مستعمل
للمسه وقيل انما احتجج إلى السوايل في الإثبات ولا يحتاج إليه في النفي قوله احتلت

وان كان السياق يقتضي المضارع تصق الوقوع كما في حقوله تعالى ونادي (٢١٤) بحباب الجنة أن كابة الجواز في الدنيا

(الامة بعنم) أي، كعب أو
ثبت بعنم (أمثاله) حل
كونه لمنتهية (اللسبعانة
ضعف) يكسر الضاد والضعف
المثل الى ما زاد ويقل الى ما نقصه
يريدون مثله وثلاثة مثله لانه
زيادة غير محصورة كالهي
القاموس وقد أخذ بعضهم فيما
حكاه الماوردي بظاهر هذه
الغاية فزعم ان التضعيف لا يتجاوز

سبعمئة والجواب ان في
حديث ابن عباس عند البخاري
في الرقاق كتب لله عشر
حسان في سبعمئة ضعف الى
اضعاف كثيرة وهو يريد عليه
وأما قوله تعالى والله يضاعف
لن يشاهد فيقول ان يكون المراد
انه يضاعف تلك المضاعفة لن
يشاهد ان يجعلها سبعمئة فهو
الذي قاله السجاني في تعاليفه
ويحتمل ان يضاعف السبعمئة
بأربعين ضعفا (أو الستة بعثها)
من غير زيادة (الآن يتجاوز الله)
عز وجل (عنها) أي، عن الستة
فصحة وعما وقوله دليل لاهل
الستة ان الضعف في المشيئة
ان شاء الله تعالى تجاوز عنه وان
شاءه أخذ مورد على الناطع لاهل
الكثائر بالاد كالعشرة وقول
الحافظ ابن جرير ان أول الحديث
يرد على من أنكر الزيادة والنقص
في الإيمان لان الحسن تفاوت
دجانه وآخره ورد على الخواص
والعامة فبقية العيني بأن الحسن

الاحتلام افتعال من الحلم بضم الموحدة وكون اللام وهو ما يراه السامع في زومه والمراد
به هنا امر خاص هو الجامع وفي رواية أحمد بن حنبل حديث أم سلمة أنها قالت اذا زادت ان
زوجهما يجامعا في المنام انتقلت قوله اذا زادت الماء الى التي بعد الاحتياط قولها
وتحتم المرأة بخدفة حمزة الاسفة فهم وفي بعض نسخ البخاري بانياتها قوله زيت يدك
اي اقتسرت وصارت على التراب وهو من الالتقاط التي تطلق عند الزجر ولا يراها
ظاهرها قوله فيما يشبه ما ولد لها باليه الموحدة وثابت أقصا لاستهامة المجرورة وهو
لغة والحديث يدل على وجوب الفصل على المرأة بنزولها اليها قال ابن بطال والنووي
وهذا الاختلاف فيه وقد روي الخلاف في ذلك عن النبي وفي الحديث روي عن علي بن
إسماعيل المرأة لا يعز

باب إيجاب الفصل من التقاء الحناتين وسخ الرخصة فيه
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جلس رجلان فجلسا لا يربع ثم
جهدا فاقبل فوجبه عليه الفصل متفق عليه واسلم وجدوا لم ينزل قوله اذا
جلس الضمير المستتر فيه وفي قوله ثم جردا للرجل والضمير البارز في قوله ثم جردا
جهدا المرأة قوله ثم جردا للرجل والضمير البارز في قوله ثم جردا
يداهن جردا هو قبل رجلاها ونحذاها وقيل نحذاها ونحذاها وقيل نحذاها واستكثاها
وقيل نحذاها وشعرها وقيل فواح فرجها الاربع قاله في الفتح قال الازهرى
والاستكان ناحيتا الفرج والشعران طرف الناحيتين قوله ثم جردا ففتح الجيم
والهاء يقال جهدوا جهدا بلغ المشقة قبل معناه كذا جردا ففتح الجيم
هم والمراد به المعالجة الا لا يجزى به عن اول الحديث بل على ان إيجاب الفصل
لا يتوقف على الانزال بل يجب مجرد الالاج أولا فانه لئلا يفتن كما ساقى وقد
ذهب الى ذلك الخلفاء الاربعون المعترفون بفسادها وجهه والعصاة والتابعين ومن بعدهم
وروي ابن عبد البر عن بعضهم انه قال اعتد اجاع العصاة على إيجاب الفصل من التقاء
الحناتين قال وليس ذلك عندنا كذلك ولكن نقول ان الاختلاف في هذا ضعيف وان
الجمهور الذين هم الحجة على من خالفهم من السابق والخلف اعتد اجاعهم على إيجاب
الفصل من التقاء الحناتين ويجاوزون الحنات الحنات التي وجعلوا أحاديث الباب
ناحضة لحديث الماسن الماسن والخلف في ذلك أبو سعيد الخدري وزيد بن خالد وابن
أبي قحاص ومعاذ بن رفيع بن خديج وروى أيضا عن علي ومن غير العصاة عمار بن عبد
العزيز والظاهرية وقالوا لا يجب الفصل الا اذا وقع الانزال ونحوه كما وجد في الماء
من الماء المتفق عليه ويمكن تأييد ذلك بحمل الجهد المذكور في الحديث على الانزال
ولكنه لا يتم بهذا التصريح بقوله وان لم ينزل في رواية مسلم واحد واصر ح من ذلك
حديث عائشة التي بعده هذا التصريح بمكان مجرد من الحنات الحنات موجب للفصل

من أوصاف الإيمان ولا يلزم من قابلية الوصف الزيادة والنقصان قابلية الذات ايها لان الذات من حيث هي لا تقبل

ذلك كما عرف في موضعه انتهى وهذا نصيب (٢١٤) على ورود تظاهر الحديث بمقتضى الراى نصرته لمذهب والذى برهنة

ولكنها لا تتم دعوى التسليم التى يزعمها الاولون الا بعد تسليم تاخر حديث في حريرة وعائشة وغيرهما وقد ذكر المصنف حديث ابن كعب وحديث رافع بن خديج لانه لا دلالة لهما على التسليم وهما ماصر يمان في ذلك وسند كرهامة وذكر الحازمي في لسانه والمفسوخ آثاره يدل على التسليم ولو فرض عدم التأخر لم يفتض حديث الماسم المماثل لمعارضه حديث عائشة وأبي هريرة لانه مفهوم وهما من طوائف والمنطوق أخرج من المفهوم قال النووي وقد أجمع على وجوب الفصل متى غابت الحقيقة في الترخيص وانما كان الخلاف فيه بعض الصحابة ومن بعدهم ثم انه قد الاجماع على ما ذكرنا وهكذا قال ابن العربي وصرح أنه لم يخالف في ذلك الادوارد قوله فقد وجب عليه الفصل هو يضم الغين للمجئمة اسم للاغتسال وحقيقته افاضة للمسلم على الاعضاء وزادت الهاء ية مع اللام ولم يخفى كتب الفقه ما يشرع بان الملك اُخِل في معنى الفصل فواجب ما صدق عليه اسم الفصل للمماورية لغة الفهم الا ان يقال حديث بلوا لشعروا نقوا البشر على فرض صحة شعره بوجوب الدقائق لان الانقاء لا يحصل بمجرد افاضة لا يقال اذا لم يجب له ان لم يبق فرق بين الفصل والمسخ لانا نقول المسح الامر ادى الى اشياء باليد يصيب ما أصاب ويحلى ما أخطأ فلا يجب فيه الاستيعاب بخلاف الفصل فيجب فيه الاستيعاب (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ قد بين شهما الاربع ثم من الختان الختان فقد وجب الفصل رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه ولفظه اياك والختان الختان وجب الفصل) ولما حديث آخر بل انما اذا التقى الختانان فقد وجب الفصل فعائشة (ما روى) قال قتادة عليه وسلم واغتسلنا وأخرجته الشامي في الامم والسادق وصححه ابن حبان وابن السطبان واصله الضمير بان الاوراض اخطافيه ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مرسله واستدل على ذلك بان ابا الزناد قال سألت القاسم بن محمد سمعت في هذا الباب شيئا قال لا وانه عبد الرحمن قال عن ابيه وواجب من صممه بانه يحتمل أن يكون القاسم كان نسبه ثم ذكرنا حديثه بانه عبد الرحمن ثم نسي قال الحافظ ولا يحملوا الجواب عن نظر قال ابو روى هذا الحديث أصله صحيح ولكن فيه تغيير وتبديل في ذلك ابن الصلاح قوله بين سمعنا قد تقدم فسيب الشنب قوله الختان المراد به هنا موضع التقى والختن في المرأة قطع جلده في اعلى الفرج مجاورة لفرج البول كمرق الحبل ويسمى اخفاض قوله جازوزود بلفظ الجوازون بلفظ الاقلاقاة ولفظ الملاصقة ولفظ الارزاق والمرا باللاقاة المهاداة قال القاضي ابو جعفر اذا غابت الحقيقة في الفرج فتسد وقعت الملاصقة قال ابن سيد الناس وهكذا معنى من الختان الختان اى قاريه ورواه ومعنى الرق الختان الختان الصامقة ومعنى الجوازون تظاهر قال ابن سيد الناس في شرح انتم في ما كيا من ابن الصري وليس المراد حقيقة

اصارى وغيره وهو الواو ادعى انساب الذين اخلقوا ان الاجناس قول وعمل ويريدون نفس وكذا نقلة الملائكة في كتاب السنة من الشامي وأحمد بن حنبل في صحيح بن رهاو وغيرهم بل قوله من الصحابة غير بن الخطيب وعلى بن قتيب وطاب وابن مسعود ومحمد بن حنبل وأبو الدرداء وابن عباس وابن عمر وعمار وأبو هريرة وغيرهم وعائشة وغيرهم من التابعين كعب الاحبار وعروة وخواص وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وروى الملائكة ايضا بسند صحيح عن البضاري قال انبت كثر من الفرج رجل من عليا بالامام اذ ارسلت احد منهم يختلف في أن انه يمت قول وعمر ويريدون يتصرفون قالت الاجناس هو التصديق لله وبرسوله والتصديق شئ واحد لا يتجزأ فلا يصور كاله تارة ونقصه اخرى اجيب بان قبوله الزيادة والنقص تظاهر على تشدير دخول القول والفعل فيه وفي الشاهد شاهد بذلك فان كل أحد يعلم ان ما في قلبه يتفاضل حتى يكون في بعض الاحيان اعظم من شئنا ولا خلاصا وقد كلا منه في بعضها وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها ومن ثم كان اعلم التصديق اقرب من العلم فهمهم وهذا ما ذهب اليه المحققون

وحكاية فضيل بن عياض عن أهل السنة والجماعة مظهر مما وردناه من ضعفنا في معنى ما سلكه الامس

الحافظ ابن حجر لانه على محض طريقة السلف خاصة لاشيعة في الكلام (٢١٥) في هذه المسئلة طويل القول لا يستعمل هذا

المصنف ولا يصفى الملائكة وانما هو من باب الجواز والكثابة عن الشيء بما جازته ومنه
الاستدلال بمقاربه وهو ظاهر وذلك ان ختان المرأة في اعلى الفرج ولا يسهل المذكر
في الجماع وقد اجمع العلماء كما اشار اليه على انه لو وضع ذكره على خسانها ولو لم يجله
لم يجب الفسل على راحد منهما فلا بد من قدر زائد على الملافة وهو ما وقع مصرحاً به
في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ينفذ اذا التقي الختانان وارتب الخشعة فقد
وجب الفسل أخرجه ابن أبي شيبة والتصريح بلفظ الوجوب في هذا الحديث والذي
قبله مشعر بان ذلك على وجه الحتم ولا خلاف فيه بين الثقاتين بان مجرد ملافة الختانان
الختان سب للفسل قال المصنف رحمه الله وهو يفيد الوجوب وان كان هناك سائل
انتهى وذلك لان الملافة والجواز لا يتوقف مدتها على عدمه (وعن أبي بن
كعب قال ان الفتية التي كانوا يقولون الماسن الماسن بعد ما كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمر نائبا لاعتقال بعدها واما أحمد وأبو داود
وفي لفظ انما كان الماسن الماسن خاصة في أول الاسلام ثم نهى عنها واه الترمذي
في صحيحه) الحديث أخرجه ايضا ابن ماجه وابن خزيمة ورواه الزهري عن سهل بن سعد
عن أبي بن كعب وفي رواية ابن ماجه عن الزهري قال قال سهل بن سعد وفي رواية أبي
داود عن ابن شهاب حدثني بعض من أروى ان سهل بن سعد أخبره أن أبي بن كعب
أخبره بجزم موسى بن هرون والدارقطني بان الزهري لم يسمعه من سهل وقال ابن
خزيمة هذا الرجل الذي لم يسمعه الزهري هو أبو حازم ثم ساقه من طريق أبي حازم عن
سهل بن سعد عن أبي قال ان التماسا ساقه بلفظ الكتاب الا انه قال في بدء الاسلام وقد
ساقه ابن خزيمة ايضا عن الزهري قال أخبرني سهل قال الحافظ وهذا يدفع قول من
جزم بأنه لم يسمعه منه. لكن قال ابن خزيمة اهاب أن تكون هذا القصة غلطاً من محمد
ابن جعفر الراوي له عن مصمر عن الزهري قال الحافظ وأحدث أهل البصرة عن مصمر
يقع الوهم فيها لكن في كتاب ابن شاهين من طريقه على بن منصور عن ابن المبارك
عن يونس عن الزهري حدثني سهل وكذا أخرجه يونس بن مخلد في مسنده عن أبي كريب
عن ابن المبارك وقال ابن حبان يحتمل أن يكون الزهري سمعه من وجعل عن سهل ثم نقل
سهلاً لخدمته أو سمعه من سهل ثم نقله فيه أبو حازم ورواه ابن أبي شيبة من طريق شعبة
عن سيف بن وهب عن أبي سرب بن أبي الأود عن عميرة بن يفرح عن أبي بن كعب نحوه
والحديث يدل على ما قاله الجوهري من التسع وقد سبق الكلام عليه (وعن عائشة
رضي الله عنها ان رجداً لاسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم
يكسل وعائشة جالسة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لأفعل ذلك انا وهذه
ثم تفعل رواء مسلم) قوله ثم يكسل قال النووي ضبطناه بضم الباء ويجوز قضاها
يقال كسل الرجل في جاءه اذا خضع عن الاتزال وكل يفض الكفاف وكسر السين
حائض منه وقد جزم على غيره النووي ابراهيم الجري وابن بطال وغيرهما من القضاة والقرطبي وابن النعمان المتأخرين وقال

المختصر فن أراد استيفاء ما بحثه
فلما اجمع من محله وهذا الحديث
لم يستدله البخاري بل علقه وقد
وصله ابو ذر الهروي في روايته
والناسق في سننه والحسن بن
سفيان في مسنده والاسماعيلي
والدارقطني في غرائب المال من
تسع طرق وللقاضي ضوء. لكن
قال انزهة انه قد ثبت في جميع
الروايات ما ساقه البخاري وهو
كأية الحسنات المتقدمة قبل
الاسلام وانما اختصره البخاري
لان قاعدة الشرع ان الكافر
لا يثاب على طاعته في شر كل ان
من شر ما التقرب كونه عارفاً به
تقرب اليه والكافر ليس كذلك
ورواه النووي بان الذي عليه
الحق قول بل تسفل فيه بعضهم
الاجماع أن الكافر اذا فعل
افعالاً جيدة على جهة التقرب
الى الله تعالى كصدقة وصلة رحم
وامتاق ونحوها ثم اسلم ومات
على الاسلام أن ثواب ذلك يكتب
له وحديث حكيم بن حزام المروي
في الصحيحين يدل عليه ودعوى
انه يخاف لقوا أعداءه ومسلته
لانه قد يصد به بعض أفعال الكافر
في الدنيا ككثرة الظهور فاته
لا يلزم عاداتها اذا اسلم وتجزته
قال ابن المنذر الخفاف لقوا أعداءه
دعوى أنه يكتب له ذلك في حال
كفره واماته تعالى يضيف الى
حسناته في الاسلام ثواب ما كان
صدوقه مما كان يظنه خيراً افلا
حائض منه وقد جزم على غيره النووي ابراهيم الجري وابن بطال وغيرهما من القضاة والقرطبي وابن النعمان المتأخرين وقال

تظهر هذه الرواية ان مدحها مكان في غيبها (قال) صلى الله (٢٢٥) عليه وآله وسلم (منه) يقع الميم

وسكون الهمزة اسم للزجر يعني
 الكفر ثم احاط به مدح المرأة
 بما ذكره أو عن تكلف عمل
 ما لا يطابق ولا قال بعد (عليكم)
 من العمل (بما) ولا صلي
 ما تطيقون أي بالتي تطيقون
 المدد أو مقبلة وحذف الهمزة
 لانه لم ينطوقه يقتضى الامر
 بالانقضاء على ما يطلق من
 العبادة ومفهوما يقتضى
 الهى عن تكليف ما لا يطابق
 وسبب وروده خاص بالسلاة
 ولكن اللفظ عام فيشمل جميع
 الاعمال وعدل عن خطاب
 الناس الى خطاب الرجال طلبا
 له جميع الحكم فغلب انه كور
 على الاثبات في الذكر (فواقه)
 فيه جواز الخلف من غير
 اختلاف وقد يستحب اذا كان
 في تخفيف امر من أمور الدين
 أوحث عليه أو تنفرض من محذور
 (لا يعلم الله حتى) ان (تخلوا) يقع
 الميم في الموضعين وهو من باب
 المشاكلة والازدواج وهو ان
 تكون احدى اللفظتين موافقة
 للآخرى وان خالفت معناها
 والمثال ثلث الشيء استغفالا
 وكرهه فبمدح من وجبة
 فيه وهو محال على الله تعالى
 بالاتفاق قال الامام على وجعته
 من الحقين هو على ميل الهاز
 لانه تعالى لما كان يقطع فواجه
 عن قطع العمل ملاا عبر عن
 ذلك باللام من باب تسمية الشيء

الحديث رجاله رجال الصحيح لا عداقة بين عمر الصمري وقد اختلف فيه فقال أحد هو
 صالح وروى عنه انه قال لا بأس به وكان ابن مهدي يحدث عنه وقال يحيى بن معين
 صالح وروى عنه انه قال لا بأس به يكتب حديثه وقال يعقوب بن شيبة ثقة صدوق في
 حديثه اضطرابا أخرجه مسلم مقروفا بخبره عبيد الله وقال ابن المديني ضعيف وقال
 يحيى النطن ضعيف وروى أنه كان لا يصف حديثه وقال صالح بن زرة محتله الحديث
 وقال النسائي ليس بالقوى وقال ابن حبان غلب عليه التعبد حتى غفل عن حفظ
 الاخبار وسجدة الحفظ فوقع في المناكير في حديثه فلما غش خطوه استحق الترحيل
 وقد تفرقه المذكور عن غيره ذكره المصنف من المترجمين ولم يجده من غيره وهكذا
 رواه أحدوا من أبي شيبة من طريقه فالحديث معقول به لتبين الاولى العمري المذكور
 والثانية الثوري وعدم المتابعات تنص عن درجة الحسن والجملة واقفا على الحديث
 يدل على اعتبار مجرد وجود المتن سواء انضم الى ذلك ظن الشهوة أم لا وقد تقدمت
 الاشارة الى ذلك قال ابن رسلان أجمع المسلولون على وجوب الفسل على الرجل والمرأة
 يجوزون المني

(باب وجوب الفسل على الكافر اذا أسلم)

(ع) رقب بن عاصم انه أسلم فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يغتسل بماء وسدر ورواه
 أحمد لابن ماجه الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة وصححه ابن السكن
 وهو يدل على مشروعية الفسل ان أسلم وقد ذهب الى الوجوب مطلقا أحد من حنبل
 وذهب الشافعي الى أنه يستحب ان يغتسل فان لم يكن جنباً أجزأه الوضوء وأوجبته
 الهادي وغيره على من كان قد اجنب حال الكفر سواء كان قد اغتسل أم لا لعدم صحة
 الفسل وقال باستحبابه لمن لم يجنب وأوجبته ابو حنيفة على من اجنب ولم يغتسل حال
 كفره فان اغتسل لم يجنب وقال المنصور بالله لا يجب الفسل على الكافر بعد اسلامه
 من جنابة أصابته قبل اسلامه وروى عن الشافعي نحوه احتج من قال بالوجوب
 مطلقا بحديث الباب وحديث عامة الآف وحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم
 لو أنه وقناة الراوى عند الطبراني وعقيل بن أبي طالب عند الحارث في تاريخه يساوي
 قال الحافظ وفي أسانيد الثلاثة ضعف واحتج المناقلون بالاستصحاب الا ان اجنب بالله
 يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل من أسلم بالفسل ولو كان واجبا لمنص بالامر به
 به ضادون بعض فيكون ذلك قرينة تصرف الامر الى التدب وأما وجوبه على الجنب
 فلا دلالة القاضي بوجوبه لانهم يفرق بين كافر ومسلم واحتج القائل بالاستصحاب مطلقا
 لعدم وجوبه على الجنب بحديث الاسلام يجب ما قبله والمظاهر الوجوب لان أمر
 البعض قد وقع به التبليغ ودعوى عدم الامر لمن عداهم لا يصلح متسكلا نافية عما فيها
 عدم العمل بذلك وهو ليس على ما لا علم (ومن أبي هريرة ان عملة أسلم فقال النبي صلى الله

مؤلفه تزهيدوا في الرغبة اليه (٢٢٦) قاله الهروي وقال غيره معناه لا يتأهي حقه عليكم في الطاعة حتى

عليه وآله وسلم ا. جوابه الى سادس بقوله ان يغتسل ورواه أحمد الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان وأصحفي العصبين وليس فيها الا امر بالاعتزال وانما فيه انه اغتسل والحديث قد تقدم الكلام على فقهه

باب الغسل من الحيض

عمر عائشة في طاعة بنت أبي حنيفة كانت تصاحب فقالت النبي صلى الله عليه وآله وقال ذلك عرق وبات بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فذهي الصلاة وإذا أدبرت اغتسلي وصلى رواء الصاري الحديث متفق عليه بالنظر فاعلى عنك الهم وصلى قوله ذلك بكسر الكاف قوله وليست بالحيضة فبفتح الحاء مكاتفة الخطأ من أكثر المحققين كراهه وركاه قد أخذ والكسر على رادة حاله لكن الفتح هنا أظهر قاله الحافظ وقيل ان هرويه من أقره من المؤمنين وأما قوله فإذا أقبلت الحيضة فغسلوا زينة أو جهنم أجوازاً حسناً انتهى قال الحافظ وهي قد وباتنا بفتح الحاء في الموضوع بقوله وصلى في بعد الاعتزال وقد وقع التصريح بذلك في بعض روايات البخاري في باب إذا وضعت في شهر ثلاث حديث والحديث يدل على ان المرأة إذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر من الحيض وتدخل على إقباله وإدباره فإذا انقضى قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتتوضأ لكل صلاة وتصل بهذا الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة ومقتضية لظاهر قوله توضئي لكل صلاة قال الحافظ روى هذا قال الجمهور وعند الحنفية ان الوضوء متعلق بوقت الصلاة وكذا عندنا وفيه ويدل على عدمه وبالأعتزال لكل صلاة وفيه خلاف وسيأتي الكلام عليه في باب غسل الاستحاضة وفي أبواب الحيض لان المصنف رحمه الله - يورد هذا الحديث مع سائر رواياته هنا في وانما ساقه هنا لادالة دلالة على غسل الحائض ولم يأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاعتزال الا في ادبار الحيضة

باب تحريم لقراءته على الحائض والجنب

عن علي كرم الله وجهه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضى حاجته ثم يخرج فيتقرأ أو يقرأ ويأكل من الطعام ولا يجيبه ويرى ما قال لا يجوز من القرآن شيء الا الجنازة روى خمسة لكن لفظ الترمذي مختصر كان يقرأ ما لا يجوز من القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً وقال حديث حسن صحيح الحديث أيضا أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاك وابن باز والدارقطني والبيهقي وصححه أيضا ابن حبان وابن السكن وعبد الحق والبقاعي في شرح السنة وقال ابن خزيمة هذا الحديث ثلث رأس مالي وقال شعبة ما أحدث حديث أحسن منه قال الشافعي أهل الحديث لا يثبتونه قال البيهقي انما قال ذلك لان عبد الله بن المقراء به كانه تغيبوا عما روى هذا الحديث بعدما كبر قاله شعبة وقال انما طابى كان أحد يوم من هذا الحديث وقال النووي خالف الترمذي الا كثرون

مؤلفه تزهيدوا في الرغبة اليه
تأهي جهنم وهذا كله
تأهي ان حتى على باب في انتم
لغاية وما يترتب على ما من
لهم وهم وجن بعضهم الى
نار يلها فليل معناه لا يعمل الله اذا
لأن وهو مستعمل في كلام
الرب يقولون لا يفعل كذا حتى
يبيض لثغاره أو حتى يثيب
أخواب وقال المازري فليس
ان حتى نابعه في الواو فيكون
التقدير بل وتعملون فنتي عنه
الخلل وأثبتهم وهم وقيل حتى بمعنى
حين والاولى التي وأجرى على
انقواء وأنه من باب المقابلة
المنظوية وبوجه ما وقع في بعض
طرق الحديث عائشة بالنظر
الكفو من العمل ما يظنون
فان قد يصل من الثواب حتى
تغلو من العمل لكن في سنة
موسى بن جعدة وهو ضعيف
(وكان أحب الدين) أن الطاعة
(ايه) ان الى الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم وفي رواية المستقل
الى الله وليس - بن الرواسين
تختلف لانما كان أحب الى
الله كان أحب الى رسوله ومعنى
الهيئة من الله تعلق الارادة
بالتواب أي أكثر الأعمال
قواباً آدمها وقد رواية في
الوقت والاصلي وكان أحب
بالرفع اسم كان (مادام) في
واظب (عليه صاحب) وان قل
في الادوية على القتل قد تقرر
الطاعة بخلاف الكثير الشاق
وربما ينز القليل الدائم حتى يزيد على الكثير المتقطع اضعافاً كثيرة وهذا من مزيد شفقته

صلى الله عليه وآله وسلم وراثة. بما تته حيث أرتداهم الى ما يصلحهم (٢٧) وهو ما يصحهم الدوام عليه من

غيره مشقة جراه الله عما هو

أهل التصير بأحب ما يقتض

ان ما يريد اوم عليه صاحب من

الدين محبوب ولا يكون هذا الا

في العمل ضرورة ان ترك

لايمان كفر حاله في المصايح

قال ابن الجوزي انما أحب

الدين اثنين أحدهما ان

التارك للعمل بعد الدخول فيه

كله عرض بعد الوصل فهو

متعرض للذم ولها ورد الوعيد

في حق من حفظ آية ثم نسى وان

كان قبل حفظها لا تعمق عليه

ثانها ان يداوم التمسك ملازم

للمقدمة وليس من لازم الباب

في كل يوم وقتا ما كن لازم يوما

كسلا ثم انقطع وزاد الضمير

ومسلم عن عائشة ان أحب

الاعمال الى الله ما دووم عليه وان

قل وفي هذا الحديث الدلالة

على استعمال الجواز وفضله

الدائمة على العمل وتسمية

العمل ديناً وقد أخرجه البخاري

أيضاً في الصلاة ومما لا يفي

موطئه (وعن أنس) حواين

ما لم (رضي الله عنه من التي

صلى الله عليه وآله وسلم قال

يخرج من النار) بفتح المنة

التي منه من الخروج وقد روى

الاصيل وأبو الوقت بعضها

من الاخراج في جميع الحديث

(من قال لا اله الا الله) مع قول

محمد رسول الله فالجزء الاول علم

على الجموع كقول هو الله أحد

فنهضوا هذا الحديث وقد قدمنا من صححه الترمذي وحكي البخاري عن عمرو بن

مرارة الذي له هذا الحديث عنه قال كان عبد الله بن جندب قد شافه فوثق

والحديث يدل على ان الجنب لا يقرأ القرآن وقد ذهب الى تحريم قراءة القرآن على

الجنب القاسم والهادي والشامي من غير فرق بين الآية وما دونها وما فوقها وذهب

أبو حنيفة الى انه يجوز لقراءة آية اذ ليس بشرآن وقال المؤيد بالله والامام أبي

وبعض اصحاب أبي حنيفة يجوز ما فعل لغير التلاوة كما سمر اقتنى لالتصديق التلاوة

احتج الاولون القائلون بالتحريم حديثاً واحداً وحديث ابن عمر الذي ساقى وحديث

أقرؤ القرآن ما لم يصب أحدكم من جنابة فانما يصبه فلا حرجاً ويجب عن ذلك بان

حديث الباب ليس فيه ما يدل على التحريم لان غاية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ترك التلاوة حال الجنابة ومثله لا يصلح متسكلاً للكرامة فكيف يستدل به على التحريم

وأما حديث ابن عمر ففيه سؤال شديد كره عند كره لا يخفى منه الاستدلال وأما حديث

أقرؤ القرآن الخ فهو غير مرفوع بل موقوف على علي عليه السلام الا انه أخرجه أبو

يعلى من حديث علي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضاً ثم قرأ شيئا من

السران ثم قال هكذا ليس يجب فاما الجنب فلا ولاية قال المهيني رحمه الله وقول

فاربع هذا صريح للاستدلال به على التحريم وقد أخرجه البخاري عن ابن عباس علم

في القراءة للجنب بأساً ورواه الترمذي بعموم حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله

وأما ما كان في كراهته على كل حاله وبالبرائة الاصيلة حتى يصح ما يصلح التخصيص

هذا للعموم ونقل عن هذه البرائة (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

لا يقرأ الجنب ولا الخاض شيئا من القرآن وما أبو داود والترمذي وانما من ما به الحديث

في استئذان الجنب بن عباس وروايته عن الجواز بين ضيقة وهذا منها وكره الزاوية

تفرده عن موسى بن عتبة وسببه الى نحو ذلك البخاري وتبعهما البيهقي لكن رواه

الدارقطني من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى ومن وجه آخر وفيهم من

أنه مشعر وهو ضعيف عن موسى قال الحافظ وصح ابن سبب الناس طريق المغيرة

وأخطأ في ذلك فان في عبد الملك بن مسلم وهو ضعيف لمسلم منه لصح استئذان وان كان

ابن الجوزي وضعفه بضمير بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فان مقتضى ثقة وقال أبو حاتم

حديث ابن عباس بن عباس هذا خطأ وانما هو من قول ابن عمر وقال أحمد بن حنبل هذا

باطل أنكره على ابن عباس بن عباس والحديث يدل على تحريم القراءة على الجنب وقد

عرفت بما ذكرناه لا يفتض للاختصاص به على ذلك وقد قدمنا الكلام على ذلك في

الحديث الذي قبل هذا ويطرأ أيضاً على تحريم القراءة على الخاض وقد قاله بقوم

والحديث هذا والذي بعده لا يمان للاختصاص بهما على ذلك فلا يصح الى القول

بالتحريم الا للليل (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ الخاض ولا

على السورة كلها وانما هذا كقول من يوجب فيها اليه كإظهاره العيسى والكرب على

في ذلك نظر على

ما به في قلت الاثنا اولى كما قال الحافظ (٢٢٨) المراد المجموع وقد يدل على اشتراط النطق بالتوحيد والمراد ان يقول هنا

انقول انشئ قلبي من اقر
بتوحيد وصدق لا قرار له
منه فلها اء في كل مرة
وانت اوت يحصل في التصديق
على الوجه لمقدم (وقد شبه
وزر من غير من) أى من
ايان تفي الرواية الاخرى
وخرجه لايمان بجميع
ما جاءه الرسول صلى الله عليه
وله وسلم واشتورين في خبر
نصفين المذهب في تصحيحه اذ به
اذ حصل الخرج باقل ما يطلق
عليه اسم الايمان فبالكثير منه
اخرى من قلت الوزن فما يتصور
في الاجسام دون المعاني اجيب
بان لا يشبه بالمعنى وصدق
اليه هو من وزنه وهو وزن
(ويخرج من انابهم من قال انه
الله) محمد رسول الله (وقد
قلبه وزنه) يضم الباء وتشديد
الراء وهي القصة (من خبر
ويخرج من دار من قال انه
الائه) محمد رسول الله (وقد قلبه
وزنه من خبر) واحدة المراء
وهو كافي القاء ومن صفات النبل
ومائة منها انه حبة شعيرة اتى
واغبره ان اربع ذوات وزن
نردة وهو الهبة الذي يظهر
في شعاع الشمس مثل رؤس الابر
وهو الساقط من السرة اب بعدد
وضع كفتيه ونفضها ونسب
هذا الاشبه لابن عباس فوزن
الذرة هو التصديق الذي لا يجوز
ان يشبهه القصر وعلى البرية والشعير من الزيادة على الذرة فافهم من زيادة الاعمال التي يكمل

النساء من اشروا في ابراهيم الدار قطنى الحديث فيه محمد بن الفضل وهو متروك
ومسبوق الى نضع وقد روى وقوفوا فيه يحيى بن ابي ابيسة وهو كذلك وقال البيهقي
هذا لا يربط بالقوى ومع من عرانه كان يكره ان يقرأ القرآن وهو جنب وساقه عنه
في اخذ نيات بن ادهم

مرتب الرخصة في اجتناب الجنب في المسجد ومنعه من البتة الا ان يتوضأ

عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناولني الخمرة من المسجد
وقالت من قص فقال من جئتكم لست بذيكر رواء الجماعة الا البخاري الحديث
حسنه الترمذي وهو صحيح صحيح مرسل ما قاله ابن سبويه الناس واخرجه في
صحيحه وأما أبو الحسن الدار قطنى فانه ذكر فيه اختلافه في الاعمش في هذا الحديث
وصوب رواية من رواه عنه من ثابت عن القاسم عن عائشة وليس هذا الاختلاف الذي
ذكره الدار قطنى مانعا من القول بصحة بعد ابن قتيبة وهو الصواب واكتنه تفرد به
ثابت بن عبيد وهو وان كان ثقة فليس في مرتبة الحفظ والاتقان الذي يشمل معه تفرد
ويمكن ان يجنب عن اعلاجه لتقردار لطريقا اخرى عند الدار قطنى عن محمد بن فضيل
عن الاعمش عن ثابت بن عبيد عن ايوب عن عائشة وعن عبد الوارث بن سعيد
وعبد الرحمن بن الحارثي كلاهما عن ايوب بن ابي سلمة عن القاسم عن عائشة وعن ايوب
الموضي عن شعبة عن سليمان الشيباني عن القاسم عن عائشة وهذه متابعات لطريق
ثابت بن عبيد وهي وان كانت واحدة فهي تحصل تقوية قوله انه خمرة الخمرة بضم الخاء
المجعة وسكان ايم قال النهروى وغيره وهي السجادة وهي ما يضع عليه الرجل حرا
وجبهه في سجود من حصر أو نسج من خوص وقال الخطابي هي السجادة بسجود عليها
لمسلى وهي عند بعضهم قدر ما يضع عليه المسلى وجبهه فقط وقد تكون عند بعضهم
أكبر من ذلك فوجدان حيثك الحضيضة قبلها الخطابي بكسر الخاء المهملة يعني الحافة
واحدة وقول المحدثون يخشون الماء وهو خطأ وصوب القاضى عياض النقع وزعم
ان كسر الماء هو الخطا لأن المراد الدم وهو الميض بالنقع لا غير وقد تقدم كلام الحافظ
والثوري في باب وجوب الفصل على الكفار والحديث يدل على جواز دخول المخاص
المسجد للمجاعة ولكنه يتوقف على تعلق الجار والمجرور أعني قوله من المسجد يقول
ما ليني وقد قال بذلك طائفة ممن العلماء واستدلوا به على جواز دخول المخاص المسجد
للمجاعة تعرض لها اذ لم يمكن على جدها فاجابة وانها لا تمنع من المسجد لا يمنع
ما يكون منها وعاقبته طائفة اخرى يقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
المسجد ناولني الخمرة على التقديم والتأخير وعليه المشهور ومن مذهب العلماء انها
لا تدخل لا مقيمة ولا جارية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا لأجل المسجد لمخاص ولا جنب
وساقى الكلام عليه في هذا الباب قالوا اول حديثنا ما نقلنا من حديث الجارية والجنب

التصديق بها وليست زيادة في نشر التصديق قاله المهلب وقال في الكواكب (٢٢٩) وانما اضاف هذه الاجزاء التي في

لا يحكث فيه وانما اختلفوا في عبوره والمنه من مذهب العلماء منعه فالحائض أولى بالمنع ويحكي ان يكون المراد بالمسجد هنا مسجد يتنه الذي كان يتنقل فيه فيسقط الاحتجاج به في هذا الباب وقد ذهب الى جواز دخول الحائض المسجد وانما لا تمنع الا لعمامة ما يكون منها زيد بن ثابت وسكاه الخطاي عن مالك والثاقي واحد وأهل الظاهر ومنع من دخولها سفيان وأصحاب الرأي وهو المنه من مذهب مالك (وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على احداهما وهي حائض

فيخرج راسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حائض ثم تقوم احدانا فيصغره فتصغرها في المسجد وهي حائض رواه احمد والشافعي الحديث اسناده في سنن الشافعي هكذا أخرنا محمد بن منصور عن سفيان عن ميمونة عن أمه ان ميمونة قد كره محمد بن منصور ثقة وميمونة وثقه ابن معين وقد أخرجه بنحو هذا اللفظ عنها عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي في الخبرين وقد ثبت شواهد أمّا قرآننا القرآن في حجر الحائض فهي ثابتة في العيصين وغيرهما من حديث عائشة ثلث في خلافه وأما وضع الخمر في المسجد فهو حقه لمن قال بجواز دخول الحائض المسجد للباحة ومؤيد لتعلق الجار والمجور وفي الحديث الأول بقوله ناولني لان دخولها المسجد لوضع الخمر فيه لا فرق بينه وبين دخولها اليه لانها قد تقدم الكلام على ذلك وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر ان جواربه كن يسلن رجله ويصلينه الخمره وهن حبس (وعن جابر قال كان أحدهما

ير في المسجد جنباً ما يجازي رواده سعيد في منته وعن زيد بن أسلم قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشون في المسجد وهم جنب رواه ابن لمجد الحديث الأول أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة وقد أراد المصنف بهذا الاستدلال المذهب من قال انه يجوز للجنب العبور في المسجد وهم ابن مسعود وابن عباس والثاقي وأصحابه واستدلوا على ذلك بقوله تعالى الاعاري سبيل والعبور انما يكون في محل الصلاة وهو المسجد لا في المسافة ذكر بعد ذلك فيكون تكرار ايمان القرآن عن مثله المراد مطلق المار لان المسافة ذكر بعد ذلك فيكون تكرار ايمان القرآن عن مثله وقد أخرج ابن جرير عن زيد بن أبي حبيب ان رجلاً من الانصار كانت ابوابهم الى المسجد فكانت تصمهم جناة فلا يجيئون اليه ولا طريق اليه الا من المسجد فانزل الله تعالى ولا جناة الاعاري سبيل وهذا من الدلالة على المطلوب بعمل لا يتبعه مدبر وأما ما استدله القائلون بعدم جواز العبور وهم العترة ومالك أبو حنيفة وأصحابه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أحل المسجد لحائض ولا جنب وسبقاً في دفع كونه فيه مقال سنينه هو عام مخصوص بالذات جواز العبور وحمل الآية على من كان في المسجد واجنب تصف ليدل عليه دليل (وعن عائشة قالت جالس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووجوه بيوت أصحابه شاردة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد

التصديق بها وليست زيادة في نشر التصديق قاله المهلب وقال في الكواكب (٢٢٩) وانما اضاف هذه الاجزاء التي في الشريعة والامة الزائدة على الفرة الى القلب لانها كما ايمان التام انما هو قول وعمل والقلب لا يكون الاية واخلاص من القلب فلا يجوز ان ينسب العمل الى القلب اذ علمه بتصديق القلب فان قلب التصديق للقلب كالب في الخروج اذ اومن لا يخلد في النار وأما قوله لاله الا الله فلا جراً أحكام الدنيا عليه فما وجه الجمع بينهما أعجب بان المثلثة تختلف فيها افعال جماعة لا يكتفي بمجرد التصديق بل لابد من القول والعمل أيضاً وعليه الجزري أو المراد بالخروج هو بحسب حكمنا به أي الحكم بالخروج لمن كان في قلبه ايمان ضاماً اليه عنوانه الذي يدل عليه اذ الكلمة هي شعار الايمان في الدوا عليه مدار الاحكام فلا بد منهم احتقار نص الحكم بالخروج انتهى وقال ابن بطال متفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل فمن قل علمه كان تصديقه مثلاً بمقدار ما هو الذي فوقه في العلم فقد بقه بمقدار ما هو تأشيرة الا أن التصديق الحاصل في قلب كل واحد منهم لا يجوز عليه نقصان وتجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والحائنة وبالجملة فحقيقة التصديق واحدة لا تقبل الزيادة والنقصان وقدم الشبهة على القول كونها أكبر جرماً منها وأخر الفرة لصغر هاهنا ومن عرفوا أدخل الجنب من كان في قلبه

خروجه ثم من كان في قلبه ادنى (٢٣٠) شيء من هذا معنى الفرة وفي هذا الحديث الدلالة على زيادة الايمان وتقصانه

ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصنع القوم شيئا ارجا ان ينزل فيهم رخصة
فخرج لهم فقال وجوه هذا البيوت عن المسجد فاني لا احسن المسجد لحافض ولا جنب
رواه ابو داود عن ابي هريرة قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سر حة هذا
المسجد فمد يده على صوته المسجد لايحلف لحافض ولا جنب وراه ابن ماجه الحديث
فوزر صحيح كسابق وأخرج الثاني أيضا الطبراني قال أبو زرعة الصحيح حديث عائشة
وكلاهما من حديث قالت بن خليفة عن جبرة وضعف ابن حزم هذا الحديث قال البان
أثبت مجهول الحال وقال انطالي ضعفه واهذا الحديث وأثبت رواه مجهول لا يصح
لا احتج به ونيس ذلك في طيفان قلت وثقة ابن حبان وقال أبو حاتم هو شيخ وقال
أحمد بن حنبل لا بأس به وروى عنه شيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقال في
الكشف صدوق وقال في ليد المتبريل هو مشهور ثقة وأما جبرة فقال الضاري
ان عندها عاتب قال ابن القطان وقول الضاري في جبرة ان عندها عاتب لا يكتفي في
رد اخبارها وقال العجلي بأربعة ثقة وذكرها ابن حبان في الثقات وقد حسن ابن
القطان حديث جبرة هذا عن عائشة ومعه ابن خزيمة قال ابن سيد الناس ولعمري ان
التحسين أقل مراتب الثقة وانه وجود الشواهد لمن خالف فلا حاجة لاي محمد بن
ابن حزم في ردوه ولا حاجة بنا الى تصحيح ما رواه في ذلك لان هذا الحديث كاف في الرد قال
الحافظ وأقول ابن الرفعة في وأحرشروط الصلاة ان أثبت محروك فردد لانهم لم يثب
أحد من أئمة الحديث والحديثان يدلان على عدم حل البت في المسجد للجنب والحائض
وهو مذهب الاكثر واستدلوا بهذا الحديث وبشيء عائشة عن أن تطوف البيت متفق
عليه وكان داود والشافعي وغيرهم انه يجوز لمطافا وقال أحمد بن حنبل واسحق انه يجوز
للجنب اذا وصار رفع الحديث لا الحائض ففتح قال القائلون بالجواز مطلقا ان حديث
الابن بك قال ابن حزم باطل وأما حديث عائشة قاله ليكون الطواف بالبيت صلاة
وقد تقدم والبركة الأصلية قاضية بالجواز ويجيب بان الحديث كما عرفت أحسن أو
صحيح وجرم ابن حزم بالاطلاق مجازة وكثيرا ما يقع في مثلها واحسن قال يجوز
الجنب اذا وصار ما قاله المصنف بعد ان ساق هذا الحديث ولنقله وهذا يمنع بصومه
دخوله مطلقا لكن خرج الميثاق المسبق والمترني كآذهب اليه أحمد واسحق لما
روى عبد بن منصور في سنة قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن هشام بن سعد عن زيد
ابن اسلم عن عطاء بن يسار قال رأيت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يجلسون في المسجد وهم يجنبون اذا وضوا وضوء الصلاة وروى حنبل بن اسحق
صاحب أحمد قال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن اسلم قال كان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتقدون في المسجد وهم على قعود وضوء وكان الرجل
يكون جنباً فيوضأ ثم يدخل المسجد فيصلي ثم يمشي ولكن في كلا الاسنادين هشام

خروجه ثم من كان في قلبه ادنى
ودخل طائفة من عصابة
الموحدين النارواث الكبيرة
ليذكر من عملها ولا يخلد في النار
ورواه كاهنة أبا بصير يرون
وفيه التعديت والفتنة وأخرجه
الضاري يضاني التوحيد ولم
في المخرج وتروى في صفة
جهنم فتاح حسن صحيح (عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه
اسرجه من ان يهود هو كعب
الاحبار قبل ان يسلم بين ذلك
مصدق في مسنده والطبراني
تفسيره وانطالي في لا و
وليضاري في الغزالي عن قيس
ابن مسلم اناسا من اليهود وله
في تفسير من هذا الوجه باطل
قال اسيرد فيصل على اهم
كأن احسن سؤال كعب عن ذلك
جاءه عنكم كعب على اسامهم
(قاله) أي لعمر (يا أمير
المؤمنين) وهو قول من ذهب
بذلك من الخلفاء الراشدين ومن
أبو بكر بنات لمصلحة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (آية)
مبتدأ أو ساغ مع كونه محسنة
لخصمه بالنسبة وهي (في كآكم
تقرؤونها) والخبر (لوعليها
معشر اليهود نزلت) أي لو نزلت
عليها لولا تدخل الاعلى القبل
لحذف الدلالة لفضل المذكور
عليه ومعشر نصيب على
الاختصاص أو أعني معشر
اليهود (لا يخلد في اليوم هذا)
لفظه مع كل سنة ونسرقه

أعظم ما حصل فيه من كمال الدين والعبد من العبود لا يعوق في كل عام (قال) ع- يرضى الله عنه ابن

(أى آيته قال) كه - (اليوم) كملت لكم دينكم) أى بالصبر والاطمئنان (٢٣١) على الأديان كلها وأبالتصبر على

قواعد العقائد والتوقف على

أصول الشرائع وقروع الأعمال

وغير ذلك مما فى الكتاب العزيز

والأئمة الطاهرة (وأتمت عليكم

نعمتى) بالهداية والتوفيق

أوبأجاب الدين بالكتاب والسنة

أوبفتح مكة وهدم منارات

الجاهلية (ووضت لكم

الإسلام) أى اخترت لكم (دينا)

من بين الأديان وهو الدين عند

الله (قال) وفي رواية الأربعة

فقال (عمر) رضى الله عنه (قد

عرفنا ذلك اليوم والمكان الذى

نزلت (وفي رواية الأصيل أنزلت

(فيه على النبى) وفي رواية أبى

ذر على رسول الله (صلى الله عليه

وآله وسلم هو قائم) أى والحال

أنه قائم (بمعرفة) بعدم الصرف

للعلم بالتأنيث (يوم الجمعة) وفى

رواية يوم الجمعة وعندها ما جامع

الناس أربعمائة وأعمالهم

عمر جعلنا بعد الطابق جواره

السؤال لأنه ثبت فى الصحيح أن

الزول كان بعد العصر ولا يتحقق

العدد الا من أول النهار وقد توارى

أن رؤية الهلال بعد الزوال

لقابله ولا ريب أن اليوم اتى

ليوم عرفة بعد المسلمين فكانه

قال جعلناه عبدا بعد ادراك

استحقاق ذلك اليوم للتعب فيه

وله لى فى القصة عندنا أن هذه

الرواية كتنى فيها الإشارة

وأنه رواية اصحق بن قبيصة قد

نصت على المراءاة لقله يوم الجمعة

يوم عرفة وكلاهما يجمدا الله لنا عبد والطبرانى وهما لنا عبد وكذا عند الترمذى من حديث ابن عباس أن يوم ديا ساه عن

ابن عبد وقد قال أوحاش انه لا يصح به وضعه ابن معين وأجد والنساق وقال أبو داود انه أنبت الناس في زيد بن أسلم وعلى تسليم الصحة لا يكون ما وقع من الصحابة حجة ولا سيما اذا خالف المرفوع الآن بكون اجماعا

باب بطوف الجنب على نسائه بفصل وباعماله

(عن أنس اب التى صلى الله عليه وآله) لم كان بطوف على نسائه بفصل واحد رواه الجماعة الا البخارى ولا جرد والنساق في لفه بفصل واحد الحديث أخرجه البخارى أيضا من حديث قتادة عن أنس يفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه فى الساعة الواحدة من الليل والنهار ومن إحدى عشرة قال قلت لأنس بن مالك أوكان يطيقه قال كان يتحدث انه أعطى قوته ثلاثين ولم يكزفه النفس قال ابن عبد البر ومعنى الحديث انه فعل ذلك عند قدومه من سفر وهو قوف وقت ليس لو احدهم من يوم معين معلوم فجمعهم يومئذ دار بالقسم عليهم بعدوا الله أعلم لأنهم كن حرا ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم فبين العدل بالقسم بينهم وأن لا يس الواحدة فى يوم آخرى وقال ابن العربى ان الله أعطى فيه ساعة لا يكون لازواجه فيها حق تكون مقطعة من رماه يدخل فيها على جميع أزواجه أو بعضهم وفى مسلم ان تلك الساعة كانت بعد العدا رملوا شغل عنها كانت بعد المغرب أو غيره وقد لاقنا باب تأكيد الموضوع الجنب تأويل التوروى فليرجع اليه الحديث يدل على عدم وجوب الاعتسال على من أراد معاودة الجماع قال التوروى وهذا باجماع المسالم وأما الاستصحاب فلا خلاف فى استحبابه للحديث الا فى بعد هذا ولكن ذهب قوم الى وجوب الموضوع على الماعور وذهب آخرون الى عدم وجوبه وقد ذكرنا ذلك فى باب تأكيد الموضوع للجنب (وعن أبى

رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال صلى الله عليه وآله وسلم طاف على نسائه فى ليلة فاعتسل عند كل امرأة منهن ثم غلا فقلت يا رسول الله لو اغتسلت غلا واحدة قال هذا أطهر وأطيب رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا النساق وابن ماجه والترمذى قال الحافظ وهذا الحديث طعن فيه أبو داود فقال حديث أنس أصح منه انتهى وهذا ليس بطعن فى الصحة لأنه لم يثبت عنه الصحة قال النساق ليس بينه وبين حديث أنس اختلاف بل كان يفعل هذا مرة واحدة أخرى وقال التوروى هو محمول على انه فصل الامر بين وقتين مختلفين والحديث يدل على استحباب الغسل فى المعاودة ولا خلاف فيه

باب اغسال المستحبة

باب غسل الجمعة

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم الى الجمعة فليغتسل رواه الجماعة وما لم اأراد أحدكم أن يأتى الجمعة فليغتسل) الحديث له طرق

القرطبي بان سباقهما مختلفان واسئلتم ما ينبغي ان قال ونحوي (٢٢٥) انهما اقصة واحدة دعوى قرط وتكلف

شطط من شئ ضرورة وقواه

بعضهم بان ابن

عبد البر وجاعة ليدكروا الضمام

الا الاول وهذا اقرب لانهم وقال

التسلا في هو ضمام أو غيره

(الرسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم من أهل نجد) يفتح

النون وسكون الجيم وهو كافي

العاب وغيره ما ارتفع من تهامة

الى أرض العراق وفي رواية أبي

ذريحار رجل من أهل نجد الى

رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم (فأمر) أي متفرق شعر

(الرأس) من عدم الرقابة

تحذف الحذف للقرينة العقلية

أو أطلق اسم الرأس على الشعر

لانه ثبت منه كما يطلق اسم السماء

على المطر أو ساقطة يجعل الرأس

كانها المتفتحة قال في الفتح فيه

اشارة الى قرب عهد هذه الواقعة

(نعم) بنون الجمع (دوى) يفتح

الهمال وكسر الواو وتشديد الباء

وهو شدة الصوت وبعد في

الهماء (صوت) فلا يفهم منثنئ

كما قال (ولا تفقه ما يقول) أي

الذي يقوله وفي رواية ابن عسار

يسمع ولا يفقه (حتى دأ) أي الى

ان قرب ففهمناه (فأذا هو يسأل

عن الاسلام) أي عن أركانه

وشرائعه بعد التوحيد

والتصديق ويؤيده ما أخرجه

المصنف عن أبي سهل قال فأنشبه

رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم بشرائع الاسلام فدخل

المكرية فاذا زالت زال الوجوب وأجابوا عن الحديث التي صرح فيها بالامتناع
محولة على النسيب والقرينة الصارفة عن الوجوب هذه دلالة المتعاضدة والجمع بين
الدالة ما يمكن هو الواجب وقد أمكن بهذا أو ما قبله واجب وقوله حق فالمراد ما كد
في حقه كما يقول الرجل اصحابه حق واجب علي وهو اصلك حق علي وليس المراد
الوجوب المتمم المستلزم للعقاب بل المراد ان ذلك متأكد حقيق بان لا يتخلل به
واستضعفه ابن دقيق العيد وقال انما يصار اليه اذا كان المعارض راجحا في الدلالة على
هذا الظاهر وأقوى ما عارضوا به حديث من توضأ يوم الجمعة ولا يادوم سنده سند هذه
الاحاديث انتهى وأما حديث من توضأ طاحسن الوضوء فقال الحافظ في الفتح ليس فيه
نفي الفصل وقد ورد من وجه آخر في الصحيح بلفظ من اغتسل في غيمته ان يكون ذكر
الوضوء لمن تقدم مثله على الخفاف فاحتاج الى إعادة الوضوء انتهى وأما حديث الرجل
الذي دخل وعمر يحط وهو عثمان كما سياتي في تأريه الا على القائل بالاستصحاب
لانه انكار عمر على رأس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك لعصبي الجليل وتقرير رجوع
الحافظين الذين هم جمهور اصحابنا لما وقع من ذلك الانكار من أعظم الدلالة القاضية
بان الواجب كان معلوما عند اصحابنا ولو كان الامر عندهم على عدم الوجوب لما عول
ذلك اصحابنا في الاعتذار على غيره فأى تقرير من عمرو من حضر بعد هذا واصل النووي
ومن معه طوارقه لو كان الاغتسال واجبا لقل عمر من منبره وأخذ يد ذلك الصبي
ودفعه الى المقفل أو نقله الى التنف في هذا الجمع أو ذهب فاعتقل فانه ينظر في
أو ما أشبه ذلك ومثل هذا لا يجب على من رأى الاختلاف واجب من واجبات الشريعة
وتغاية ما كان عليه في الاتكاري على من ترك واجبا وما فعله عمر في هذه الواقعة انه يحفل
أن يكون قد اغتسل في أول النهار كما قال الحافظ في الفتح لما ثبت في صحيح مسلم عن جرير
سولى عثمان ان عثمان لم يكن يغضى عليه يوم حتى يشيع عليه المماوات لم يعتذر لعمر
بذلك كما اعتذر عن التأخر لانه لم يصل غلبه ذهابه الى الجمعة وقد حكى ابن المنذر عن
اسحق بن راهويه ان قصة عمر وعثمان تدل على وجوب غسل لاعلى عدم وجوبه من
جهة ترك عمر الحطبة واشتغاله بجماعة عثمان وتوابعه على رؤس الناس ولو كان
الترك مباحا لغسل عمر ذلك وأما حديث أبي سعيد الاقربي فقد تقرر ضعف دلالة
الاقران ولا سيما يجب مثل احاديث الباب وقد قال ابن الجوزي في الجواب على
المستدلين بهذا الحديث على عدم الوجوب انه لا يتمتع عطف ما ليس بواجب على
الواجب لا سيما ولم يقع التصريح بكم المعطوف وقال ابن المنبر ان سلم المراد
بالواجب الفرض لم يقع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان القائل أن يقول خرج
بدليل فيقي ما عدا على الاصل وأما حديث أوس الثقفي فليس فيه أيضا الاستدلال
بالاقران وأما حديث عائشة فلان سلم انها اذا زالت الهزال زال الوجوب بمسند بن ذلك

فيه باقى المقررات على والمندوبات وأعن حقيقته واستبعد هذا من

حيث ان الجواب يكون غير (٢٢٦) مطابق لسؤال وهو قوله (فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم)

بوجوب السعي مع زوال الله اني شرع لها وهي غايمة المشركين وكذلك وجوب الري مع زواله شرع له وهو ظهور الشيطان بذلك المكان وكما هذا من نظائر ما ثبتت बात في رسالة مستقلة قال في القبح واجيب عن حديث عائشة بان ليس فيه نفي لوجوب ربه سابق على الامر به والاعلام بوجوبه وبمذهبين لان عدم انتفاء ما جاء به بجهور من اذلة على عدم الوجوب وعدم امكان الجمع بينهما وبين احاديث الوجوب لانه وان امكن بتسمية في الاول مراد يمكن بالنسبة الى لفظ واجب وحق الابتعاد لم يلحق بطلب الجمع في نفسه ولا يشترط له ادنى الماهية لانه ان احاديث الوجوب ترجع من لاحاديث اشخاصية بعده لان اوضاعها لا على ذلك حديث صفة وهو غير منصوص مقال وصديقه ما مضى لاحاديث فليس فيه الا مجرد ادعاء بتأطبات واهية وقد دل حديث الباب ايضا على تعاقب الامر بالفضل يلحق بالجمعة والمراد ارادة النبي وقصد اشروع فيه وقد اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال اشترط الاتصال بين الفعل والروح وليذهب مالك والثاني عدم الاشتراط لكن لا يجوز قبله بعد صلاة الجمعة يستحب تأخيرها الى الغدا وبالذهب الجمهور والثالث انه لا يشترط تقديم الفعل على صلاة الجمعة بل لا يقتضيه را خربوا امرأته واليه ذهب داود ونصره ابن حزم واستبعد ابن دقيق العيد وقال يكافي بجمعة يطلعه وادعي ابن عبد البر الاجماع على من اعتذر بعد الصلاة لم يقتل لجمعة واستدل مالك بحديث لباب بن عوف وهو واستدل بجهور داود ولا حديث لي أطلق فيها يوم الجمعة اكن استدل بالجمهور في عدم وجوبه بعد الصلاة بالعدل لانه لا روح الا في يوم الجمعة والنقص وعدم تأذي الخاضعين وذلك لا ينافي بعد اقامة الجمعة وظاهر ما ذهب اليه مالك لان حال الاحاديث التي أطلق فيها اليوم على حديث لباب المقيد بساعة من ساعته واجب والمراد بالجمعة اسم سبب الاجتماع وهو الصلاة لا اسم اليوم كذا في وفي القاموس والجمعة بالجموعة ويوم الجمعة وقيل لتمام يوم الجمعة لان خلق آدم جمع فيه أخرجه احدوا بن حزيمة وغيره من حديث سلمان وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه احمد باب استاذعيف وابن أبي عمير بسند قوي موقوف قال اخاف ان هذا أصح اقول ولكنه لا يصح ان يراد في الحديث الصلاة لان اليوم لا يوزن وكذلك غيره وأخرج ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما عن فروة عن ابن عمر في الجمعة فليقتل من لم يأتها فلا يقتل

ومن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله لم قال غدا يوم الجمعة واجب على كل محتلم وسأله وان عمر من الطيب ما يقدر عليه متفق عليه وقد اتفق السبعة على اخراج قوله غدا يوم الجمعة واجب على كل محتلم قبله وان عمر يجوز رفع الميم وضحه واذا في رواية لمسلم لم وغيره ولو سئل عن المأثرة المكره والمكره هو ما ظهر لونه وخفي ريحه فأباحه الرجل هنا لظهوره لعدم غيره وهو يدل على تأكيده وقوله ما يقدر عليه قال

هو (جس صلوات في يومه ونسبه) أو خد خمس صلوات في روايه صحيح بن بهر عنه في موضع في الصيام انه قال اجبري في فرض الله على من صلاة ففعلت صلوات لغيره في عامتها في يوم راحة لغيره في ذلك لانه غير مفعولها أو عمر انه غيب ان عمر اشترع التسمية أو ذكرها في شيئا الروى اشهرها والاولى وفي هذا بين مطابقة جوب لسؤال ربه فتقدم من حيث ان مائة انه لا يجب شيء من الصلوات في كل يوم وله غير نفس خروفا لمن أوجب لوزن وكفى لغيره وصلاة الصبي وصلاة له في الركعتين بعد المغرب (ذلك) الرجل في كور ولا في ساكن قال عمر بن الخطاب قال صلى الله عليه وآله وسلم (لا تنقض عليك غيرها وهو حجة على احتجاجة حديث أوجب الزنر وعلى الاصطفي من الاحتجاجة حيث قال ان صلاة العبد في فرض كفاية (انما) تطوع) أي لكن التطوع مستحب لله وعلى هذا لا تنجز انوافل بالشروع فيها لكن يستحب اتمامها ولا يجب وقد روى الترمذي وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان احيا ما ينوي صوم التطوع ثم يفتري في البصري انه امر جورية بت الحزن ان تطوع يوم الجمعة بعد ان تبرعت فيه فدل على ان الشروع في التصدق لا يستلزم الاتمام فهذا النص في المصوم

والباقي بالقياس ولا يرد الحج لانه امتار عن غيره بالمعنى في خامسه (٢٢٧) فكيف في صحيحه وكذلك امتار بلام

الكفارة نزلت كقوله على ان في استدلال الخفة نظرا لانهم لا يقرءون بخرية الاتهام بل بوجوبه واستثناء الواجب من الترخيص منقطع لتباينهما وايضا لان الاستثناء من الشيء عندهم ليس للاثبات بل لمحكوت عنه أو الاستثناء متصل على الاصل واستدله على ان الشرع في التطوع بانزاعه وقدره القرطبي من المالكية بانه نفى وجوب شيء آخر الى الا مالم يطوعه والاستثناء من الشيء اثبات ولا قائل بوجوب التطوع فتعين أن يكون المراد الا ان قسرع تطوع قبل ان ينقله وفي مسند احمد من حديث عائشة رضي الله عنها قالت أصبحت أنا و خمسة صائتين فاهديت لنا شاة فأكلنا فدخل علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فآخبرناه فقال صوما وما مكانه والامر للوجوب فدل على ان الشرع ملزم والاول أولى (قال) وفي رواية أبي الوقت والاصلي فقال (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم وصيام) بالرفع وفي رواية أبي ذر وصوم عطا على خمس صلوات (ومضان قال) الرجل (هل على غيره) قال صلى الله عليه وآله وسلم (لا الا ان تطوع) شيان من فاقل الصوم زيادة في الحسنات فالتطوع مستحبك (قال) الراوي طلبة

القاضي عياض يحتمل تسكينه ويحتمل أن يكون حتى يفعله بما أمكنه والحديث يدل على وجوب غسل يوم الجمعة فتصريحه بلفظ واجب وقد استدل به على عدم الوجوب باعتبار اقترانه بالسواك ومس الطبيب قال المستفجرة الله تعالى وهذا يدل على انه أراد بلفظ الوجوب تأكيد استحبابه كما تقول حلق على واجب والعلة دين بديل انه قرنه بالسواك واجب بالايجاع وهو السواك والطبيب انتهى وقد عرفنا ضعف دلالة الاقتران عن ذلك وغايتها صلاحية لصرف الاوامر وأما صرف لفظ واجب وحق فلا والكلام قد سبق مبسوطا في الذي قبله (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) حتى على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغسل فيه رأسه وجده متفق عليه الحديث من أدلة القائلين بوجوب غسل الجمعة وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب وقد بين في الروايات الاخر ان هذا اليوم هو يوم الجمعة (وعن ابن عمر ان عمر بن الخطاب في الخطبة يوم الجمعة ادخل وجعل من المهاجرين الاولين فناداه عمر يا ساعة هذه فقال اني شغلت فلم اقبل الى اهل حتى سمعت التاذين فلم آتدع ان تواتر قال والوضوء ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بالغسل متفق عليه) الرجل المذکور هو عثمان كابين في رواية مسلم وغيره قال ابن عبد البر ولا علم خلافا في ذلك قوله أية ساعة هذه قال ذلك في بعضه انكارا لانه الى هذا الوقت قوله والوضوء ايضا هو متصوب أي وضأت الوضوء قاله الازهر وغيره وفيه انكار ثان مضاف الى الاول أي الوضوء ايضا اقتصر عليه واخترته دون الغسل والمعنى ما اكتفيت بما خيرا الوقت فتوفيت الفضيلة حتى ترك الغسل واقتصر على الوضوء وجوز القرطبي الرفع على انه مبتدأ وخبره محذوف أي والوضوء ايضا يقتصر عليه قال في القح واعر السهلي فقال اتفق الرواة على الرفع لان التنبير جرحه الى معنى الانكار يعني والوضوء لا يشكر وجوابه ما تقدم والحديث من أدلة القائلين بالوجوب لقوله كان يأمر وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه استحباب تنقذ الامام رعيته وأمرهم بمصالح دينهم والانكار على مخالف السنة وان كان كبير القدر وجوز الانكار في جميع من الناس وجوز الكلام في الخطبة وحسن الاعتذار الى ولاة الامر وقد استدله هذه القصة على عدم وجوب غسل الجمعة وقد عرفنا ذلك فيما سبق عدم صلاحيتها لذلك (وعن سمرة بن جندب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ الجمعة فيها نعت ومن اعتدل فذلك أفضل رواه الترمذي الا ابن ماجه فاهرواه من حديث جابر بن سمرة) الحديث أخرجه ابن خزيمة وحسنه الترمذي وقد روى عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل قال في الامام من يحمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال يصح هذا الحديث وهو مذهب علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم وقيل لم يسمع منه الحديث العتيقة وهو قول البزار وغيره وقيل لم يسمع ابن عبيد الله (وذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم الزكاة قال) وفي رواية الاصملي وأبي ذر فقال الرجل المذکور (هل

على غيره ما قال صلى الله عليه وآله وسلم (٢٣٨) (الا ان تطوع قال) الراوى (فأدبر الرجل من الأدب اى تولى
(وهو يقول) أى والحال

انه يقول رواه لا يزيد في نفسه بقوله يقول (على هذا رواه انصرت) منه شيئاً أى قبلت بزم قبوله لانه يدعي عليه من جهة سؤال ولا نقصان فيه من طريق فمما لا يزيد على ما تمت ولا نقص منه عند لا بلاغ لانه كان وانفذ قوله لسته ولو يعلمه لكن يعكر عليهم رواه جعفر بن جعفر حدث قال لا تطوع شيئاً ولا تنقص مما فرض الله على شيئاً وهو أقرب لار نفسه من حديث الحديث تولى من شكك وان اردت اغفره من فرض كمن يقتصر ظهره لا رعة أو يزيد المغرب وفيه نظر (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى) (رجل أى فاز ان صدق فى كلامه ووقع عند من من رواية جعفر بن جعفر أفيروا به ان صدق أو دخل الجنة وأياه ان صدق ولا فيدود منه لكن يحذف أو وثقت الحلف كان قبل انتهى أو ينما كلمة جارية على اللسان لا بقصد بها حلف كاجرى على لسانهم عقرى حلق وما به ذلك رفيه انصرا لم لرب كنه قال ورب أيموقبل هو خاص ويحتاج الى دليل وحكى السهيلي عن بعض مشايخه انه قال هو تعصيف وانما من الله فنصرت الامان ومنتكرا قراطي هذا أقوى الاجوبة الاوتان ومنتكسل كونه اثبت له نسلح مجرد ما ذكر هو نبيذ كره جميع الواجبات قلت

قلت

ولا المنيك ولا المسدوبات وأجيبناه داخل في عموم قوله (٢٢٩) فأنه صلى الله عليه وآله وسلم بشرنا

الاسلام وقال النوراني ثبت له القلاح لانه أقي بما عليه وليس فيه انه إذا أقي بنائه على ذلك لا يكون مغفلا لانه إذا أفلم بالواجب ففلاحه بالمدوب مع الواجبة أولى وفي هذا الحديث أن الشعر والاذن حال تعلم العلم شروع وجواز الخلق من غير استخلاف ولا ضرورة ورجاله

كلهم معنيون وتسلسل بالأطوبه وأيضا أخرجه البخاري في الصوم وفي ترك الحبل وأخرجه مسلم في الايمان وأبو داود في الصلاة وانساقه في أوفى الصواب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال من أتبع) بتشديد التا في رواية التميمي وابن عساکر بكسر الباء (جنازة مسلم) حل كونه ذلك (أيامنا واحتسابا) أي مؤمنا محتسبا لا مكافأة وخفاقة (وكان معه) أي مع المسلم وفي رواية الكشميهني معها أي الجنائزة (حتى يسلم) بفتح اللام وبكسر الهاء (عليها ويقرغ من دفنها) فعلى الأول لا يحصل الموعود الا ان يوجده منه الصلاة وعلى الثاني قد يقال يحصل لذلك ولو لم يصل اما اذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب لمطلقا والله أعلم (فانه يرجع من الاجر بغير اطين) معنى فخرط وهو اسم لقسا من الثواب يقع على

قلت لابن عباس ذكره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغتسلوا واغتسلوا وركبكم الحديث وقال صاحب المحكم غسل امرأته يغسلها غسلا أكثر نكاحها وقال الزنجشيري ويقال غسل المرأة التنفيف والتشديد اذا جلسها وحكام صاحب النهاية وغيره أيضا وقيل المراد غسل أعضاء الوضوء واغتسل الجمعة وقيل غسل ثيابه واستقل بلسنه قبله بكر بالتشديد على المشهور رأي راح في أول الوقت واستكرأى ادرك أول الخطبة ووجه العراق وقيل كره لنا كدوبه بن ابن العربي الحديث يدل على مشروعية الغسل يوم الجمعة وقد تقدم التذليل فيه وعلى مشروعية التكبير والمشي والنوم من الامام والاستسقاء وترك القنودان الجمع بين هذه الامور وسبب الاحتياط ذلك الثواب الجزيل

• (باب غسل العيدين) •

(عن الفا كبر بن سعد وكان له حصة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النضر وكان الفا كبر بن سعد يامر أهله بالغسل في هذه الايام ورواه عبد الله بن أحمد في المسند وابن ماجه ولم يذكر الجمعة) الحديث رواه البزار البغوي وابن خازن ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال الحافظ واسناد احمد ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي رافع واسناده ضعيف أيضا وفي رجال اسناد حديث الباب يوسف بن خالد السبيعي وهو متروك بالمرأة وكذا ابن معين وأبو حاتم وفي اسناد حديث ابن عباس ضعيفان وهما جارية بن المغلس وهما بن تميم وفي الباب من الموقوف عن علي بن عبد الشافي وابن عمر عن مالك في الموطأ والبيهقي وروى عن عروة ابن الزبير انه اغتسل يوم عيد وقال انه السنة وقال البزار لا احتفظ في الاغتسال للعيد حديثنا صحيحا وقال في البدائر احاديث غسل العيدين ضعيفة وفيه آثار عن الصحابة جيدة والحديث استدل به على ان غسل يوم العيد مستنون وليس في الباب ما يفتض لانبات حكم شرعي وأما الاستدراك ان يصل به صلاة العيد فلا أدري ما الدليل على ذلك وقد ثبت في كتبنا ثمانية كتب مع زيد بن علي وأصول الاحكام والثناء عن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم العيد وقال ليس ذلك بواجب فان صح اسناده صلح لانبات هذه السنة

• (باب الغسل من غسل الميت) •

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليغتسل ورواه الخمسة ولم يذكر ابن ماجه الوضوء قال أبو داود وهذا منسوخ وقال بعضهم معناه من أراد حمله ومناقبه فليغتسل من أجل الصلاة عليه) الحديث أخرجه البيهقي وفيه صالح حملي التواتر وهو ضعيف ورواه البزار من ثلاث طرق عن أبي هريرة ورواه أيضا ابن حبان قال البيهقي والصحيح انه موقوف وقال البخاري الاشبه بموقوف

القليل واليكثير منه بقوله (كل قبر طاهر مثل جبل) (احد) بعضتين بالمدينة لتوحده وانقطاعه عن جبال أخرى هناك وقد

يبت هذه زواياه ان القديس امين غما (٢٣٠) يحصلان مجموع الصلاة والدفن فان الصلاة دون الدفن يحصل بها

وقال عن ابن المديني واحمد بن حنبل لا يصح في السلب شيء وهكذا قال الذهبي فيما حكاه
الحاكم في تاريخه ليس فيه غل ميتا فليقتل حديث صحيح وقال الذهبي لا اعلم فيه
حديثا ثابوتا ولو ثبت لم يمتا استعماله وقال ابن المنذر ليس في الباب حديث ثبت وقال
ابن أبي حاتم في لعل عن أبيه لا يعرفه ائمة اثبات انما هو موقوف وقال الرافعي لم يصح علمه
حديث في هذا الباب شيئا مرفوعا قال الحافظ قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان
ورواه لدارقطني سند دروهم موثقون وقد صحح الحديث أيضا ابن خزيمة وقد روى من
طريقين شيان عن مهيل عن أبيه عن حنن مولى زائدة عن أبي هريرة قال ابن جرير اصق
مؤزر سنة اخرج له - وفيه في أن يصح الحديث قال وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي
سبع عن أبي هريرة فاسند دها حسن لان الحافظ من أصحاب محمد بن عمرو ورواه عنه
مروقا واحصا ان الحديث كالحافظ هو لكثرة طرقه أسوأ احواله ان يكون
حسنا فانكار النورى على الترمذي يحسنه معه تعرض قال الذهبي هو أقوى من عدة
حديث صحيح انما هو موقوف الباب عن علي عند احمد وأبي داود والنسائي وابن أبي شبة
وأبي يعلى والبخاري والبيهقي وعن حذيفة قال ابن أبي حاتم لدارقطني لا يثبت ورواه
ثقة كقول الحافظ وخرجه البيهقي وذكر الماوردي ان بعض أصحاب الحديث خرج
هذا الحديث عامة كحسين طريقا والحديث يدل على وجوب الغسل على من غسل
يبت ورضوعه من جهة وقد اختلف الناس في ذلك فزاد عن علي وأبي هريرة وأحمد
قوي لما روى في رواية من غسل ميت وجب عليه الغسل لهذا الحديث والحديث
عامة لا يثبت في رذهب أكثر ائمة ما لا يثبت أصحاب الشافعي الى انه مستحب وجعلوا الامر
على الذنب حديث ارميهم موت ظاهر الغسل بكبر أن تغسلوا أيديكم أخرجه البيهقي
وحسنه ابن حجر والحديث كالمعتمد لميت فنام يغسل ومنام لا يغسل أخرجه
تخفيف من حديث عمرو بن دينار أيضا اساده الحديث اسماء لا في وقال البيهقي
ابن حبان في أصحابه لا يجب ولا يستحب حديث لا يغسل عليكم من غسل الميت رواه
دارقطني واسماكم من نوعان حديث ابن عباس وصحح البيهقي وقضه وقال لا يصح
رفعه وقال ابن عطاء لا يتصور امواتا فان المؤمن ليس يغسل جبا ولا ميتا اسناده صحيح
وقد روى مرفوعا أخرجه لدارقطني وكذلك أخرجه الحاكم ورواه أيضا مرفوعا عن
حديث ابن عباس لا يتصور امواتا كما لا يتصور اهلهم فيص - وقد تقدم حديث المؤمن
لا يغسل وساقى حديث اسماء وهذا الاقتصار عن سرف الامر عن معناه الحقيقي الذي
هو الرجوع الى معناه لم يزد أي الاستصحاب فيكون القول بذلك هو الحق لمخالفه
من الجمع بين ذلك بوجه مستحسن وأما قول بعضهم الجمع حاصل بفصل الأيدي
فهو غير ظاهر لان الامر بالاعتقال لا يتم معناه الحقيقي الا بغسل جميع البدن وما وقع
من اطلاقه على الوضوء في بعض الاحاديث فبما لا ينبغي حمل المتنازع فيه عليه بل

قوله واحد وهذا هو المعتمد
خلافة في تسليط اهرار الرواية
مجموعة في غسل بالمجموع
مؤثر في ريد ريجتل حصول
التبر ما بين متماكن يتفاوت
قبره ولا يقال يحصر القبر طان
بعض من غير صلاة غير بظاهر
روى نفع لا يصلي لان فرد
ذهب مع جماعين الروايتين
وجعله طلق على التسليم ومن
صلى عليها يرجع قبل أن تدفن
في قبره (فنه يرجع
بقبره من قبره فلا يصلي
وذهب في قبره وحده ثم حضر
افق لي تصرفه لتبره لذي
سنة فنه مروي وبس
حديث ما يقتضي ذلك
بمصر فيهم فزاد من موقوف
بمصر انهم يشهدون من
وحده من قدما في جميع حيث
بفدت قدير موقوف ولم
يشجع رجوعه لانه لان
ما قبل الصلاة وسيله اليها
يكون قبره طين صلى در قبره
من شجع مثلا وصلى في سرف
اضرفه عاملا احد هو بل
على ان اقرار ربط تتفاوت وعند
حسبه يصام صلى على جنازة
ولي يتيهها فله قبره لكن يحتفل
فيكون المراد بالاتباع هنا
بعد الصلاة ولو تمها ولم يصل ولم
يحضر الدفن فلا يؤلفه بل حكم
عن شهاب كراهته وفي الحديث
الحث على صلاة اسناده واتساعها

والعنفة وأخرجه التتائي في الإيمان والجنائز (٢٣١) (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) (إن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال سباب) بجر السين وتختف الياء مصدر ومضاف للمفعول أي شتم (المسلم) والتكلم في عرسه بما يهيبه ويؤله وفي رواية أحمد النون فكأنه رواء المعنى (نسوق) أي بقدر وخروج عن الحق أو نساخه منسوق فيكون على يابه من المفاعلة كالقتال قال ابن هبم السباب أشد من السب وهن يقول في الرجل مانبه وما ليس فيه يريد بذلك غيبته والنسوق في الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله وهو في عرف الشرع أشد من العصيان قال تعالى وكثر اليك الكفر والتفريق للعصيان (يقال) أي قاتله (كفر) فكذب يحكم بصواب قول المروعة أن هر تكب الكبيرة غير فاسق مع حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من سب المسلم بالنسوق ومن قاله بالكفر وقد علم بهذا خطأ فهم وليس المراد بالكفر هنا حقيقة التي هو الخروج عن السنة وإنما أطلق عليه الكفر حقيقة في التصديق فقد أضافه على ما تقرر من التواعد على عدم كفره بمثل ذلك أو أطلقه عليه لشبهه لان قتال المسلم من شأن الكافر أو المراد الكفر اللغوي وهو السقراطية بقتاله ستمه عليه

الواجب حمله على المعنى الحقيقي الذي هو الاعم الاغلب ولكنه يمكن تأييد ما سلف من حديث فحسبكم أن نفسوا أيديكم (وعن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقتل من أربع من الجبهة والجنابة والحجامة وغسل الميت رواه أحمد والدارقطني وأبو داود ولفظه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقتل وهذا الإسناد على شرط مسلم لكن قال الدارقطني مصعب بن شيبة ليس بالقوي ولا بالحافظ الحديث أخرجه أيضا البيهقي ومصعب المذكور وضعه أبو زرعة وأحمد والنسائي وصح الحديث ابن خزيمة وهو يدل على أن الغسل مشروع لهذه الأربع أما الحجامة فقد تقدم وأما الجنابة فظاهر وأما الحجامة فهو سنة عند الهادوية لهذا الحديث ولما روى عن علي عليه السلام أنه قال الغسل من الحجامة سنة فظهرت أخرنا وأخرج الدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحقيم ولم يدعى غسل بحاجه وفيه صالح بن مقاتل وليس بالقوي وأما غسل الميت فقد تقدم قريبا (وعن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن عمر بن حزم الله بن بخت عمر امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنه غسلت أبا بكر حين فو ثم خرجت

فألت - حضر هامن المهاجرين فقالت أن هذا يوم شديد البرد وأصافه فهل على من غسل قالوا لا وما لك في المواطنه) الحديث هو من رواية عبد الله بن أبي بكر وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي عن ابن أخي الزهري عن عروة عن عائشة أن أبا بكر أوصى أن تغسله أسماء بنت عيسى فضغت فاستعانت بعبد الرحمن قال البيهقي وهو شاهد عن ابن أبي مليكة عن عطاء بن سعيد بن إبراهيم وكلها مراسيل وهو من الآلة الدالة على استحباب الغسل دون وجوبه وهو أيضا من القرائن العرفية عن الوجوب فإنه يعد غاية البعدان بهل أهل ذلك الجمع الذين هم أعيان المهاجرين والنصارى واجبا من الواجبات الشرعية ولعل الحاضر من منهم ذلك الموقف جلهم وأجلهم لأن موت مثل أي بكر حدث لا يظن بأحد من الصحابة الموجودين في المدينة أن ينطق عنه وهم في ذلك الوقت لم يتفروا كما تفرقوا من بعد

باب الغسل للأحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة

(عن زيد بن ثابت أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجرد لاهله واغتسل رواه الترمذي) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث زيد بن ثابت وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي ولعل الضعف لأن في رجال أسنا عبد الله بن يعقوب المدي قال ابن الملقن في شرح التناج جوا على من أنكر على الترمذي تحسين الحديث لعله إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب الذي أسنده أي عرف حاله والحديث يدل على استحباب الغسل عند الأحرام وإلى ذلك ذهب الأكره وقال الناصر أنه واجب وقال الحسن البصري وما لك تحتل وأخرج الحاكم والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء

من حق الإغاة والنصر وكما الذي في هذا الحديث فاعظم حق المسلم والمسلم من جبهه بالسق ورجاله كلام

[illegible]

أُوفِيَتْ ذُنُوبُهُمْ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ
وَأَنْزَلْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ
ر... فَأَمَّا خَارِبُ (عَنْ عِبَادَةِ
الرَّسُولِ) فَتُرْضَى لَتَعْنَهُ (نَ)
رَسُولٌ فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ
(وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ عَجْرَةِ بَحْرٍ)
سُتُوفٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى
بَعْدَ مَخْرُوجٍ عَلَى حِدَادَةِ نَحْوِهَا
تَلْبِيزِ أَيْ مُقَدِّمِ الْخَلْقِ عَلَيْهِ
يَقْدِرُ وَتُعَيِّنُهُ (فَتَلَاخِي)
يَتْلُو مِنْ تَلَاخِي بِكَ س...
تَرْجِعُ رَجْعًا لَنْ مِنْ نَسَائِرِ
وَهُوَ يَمْلِكُ قَالَ مِنْ دَحِيَّةِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ أَبِي حُدْرَةَ وَكَعْبُ بْنُ مَالِكٍ
لَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ مِنْ قِسْمِهِ فَنَزَعَا
وَأَزْعَا صَوْتٌ فِي شَجَرٍ فَقَالَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ (س...)
خَرَجَتْ لِأَخْبَرِكُمْ لِمَلِكِ التَّسْدِيرِ
أَيْ تَحِيَّةِ مُقَدِّمِهِ لِيَلْبِزُ كَذَلِكَ
(وَأَنَّهُ تَلَاخِي فَلَنْ وَفَلَنْ) أَيْ ابْنِ
أَبِي حُدْرَةَ وَكَعْبُ بْنُ مَالِكٍ
فِي الْمَجْدِ وَشَهْرٍ وَصَنَعَ مُدِيرِينَ
هَذَا مِنْ تَلْبِيزِ نَحْوِ مَا سَمِعْتُمْ
ذَلِكَ نَزَعَ صَوْتٌ بِهَضْرَةِ الرَّسُولِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ عَمَّا
(فَرَفَعَتْ) يَرْفَعُ تَعْيِينَ فِي ذِكْرِ
أَوْ يَأْتِيهَا أَوْ يَلْعَنُهَا عَنِ الْقِيَمَةِ
نَسِيتُ وَتَزَلُّهُو لِمَقْدَمِهِ وَابْنُ
لَهُ حَدِيثٌ أَنَّ صِدْقَ الْمَرْوُوفِ
مَدْرَجٌ مِنْ جَلَانِ يَحْتَقَنُ بِشَدِيدِ
أَنَّهُ يَدْعِي كُلَّ مَنْ مَالَهُ مَعَهُ
مَعَهُمَا شَيْطَانٌ فَتَسْمِعُهُمَا قَا
الْقَاسِي عِيَاضٌ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
الْحَاضِرَةِ دُرُومَةٍ وَأَتَابُ فِي
الْمَقْبُولِ بِسُورَةِ أَيْ الْحَرَامِ وَتَوَافَقَ

أن يكون) رفعها (خير لكم) لتزدوا في الاجتهاد في طلب انتسكون (٢٢٣) زياد في فوائدهم ولو كانت تسعة لا تقصرتم

عليها فقل بركم وشذوقهم
فسألوا عنه، وهو غلط كما فيه
بقوله (القضايا) أي الطلوع
اذل كان اراد رفع وجوده
يا حرمه بالناسم اوفي رواية
الاصيل والحي ذرقا فقهوا (ق)

لبه (السبع) والعشرين من
رمضان (والسبع) والعشرين

منه (والحد) والعشرين منه
كما استفيد التذمير من روايات

أخرى في رواية بتقدم التسع
على السبع فان قيل كيف امر

بطلب ما رفع عليه أحجب بان
المراد بطلب التعبد في مظانها

وربما يقع العمل مضافا لها
لانه أمر بطلب العلم بعينه وفي

الحديث ذم الملاحقة لخصوصية
وإنما سبب العقوبة لعمامة

بطلب العلم الخاصة والحث على
طلب العلم التذمير ورواه ما بين

بني وبصري ومدني ورواية
صحابي عن صحابي والتحديث

والاخبار والضعفة وأخرجه
البخاري أيضا في الصوم وفي

الادب وكذا التلخيص (عن
أبي هريرة رضي الله عنه) انه

(قال كان النبي) وفي رواية رسول
الله (صلى الله عليه) وآله وسلم

(بارا) أي ظاهرا (يوما للناس)
غير محجب عنهم (فأنا رجل)

أعياك في صورتك رجل وهو
رواية الاربعة وفي رواية

جبريل (فقال) بعد ان سلم
يا محمد كما في مسلم وانما ناداه

باسمه كما ينادي الاعراب تعمية بجهالة أولان له دالة المسلم

ابن المنذر الاعتسال عند دخول مكة - مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم قديمة
وقال أكثرهم يجوز عنه الوضوء وفي الموطان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم
الامن احتلام وظاهره ان غسله لدخول مكة كان جسده دون رأسه وقالت الشافعية
ان يحجز عن الغسل فيه وقال ابن التين ليدرك أصحابنا الغسل لدخول مكة وانما ذكره
للاطراف والغسل لدخول مكة هو في الحقيقة للطواف قوله يذئ طوى يضم الطاء
وفتحها

باب غسل المسحاة لكل صلاة

(عن عائشة رضي الله عنها قالت استحييت ترغيبا في غسل ما بين يدي فقال لها النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اغتسلي لكل صلاتك وادعوا (ابوداود) الحديث فيه محمد بن اسحق وقد حسن
المنذري بعض طرقه وأخرجه ابن ماجه وفيه دلالة على وجوب الاعتسال علم الكل
مسلاة وقد ذهب إلى ذلك الامامية وروى عن ابن عمر ابن الزبير وعطام بن ابراهيم
وروى هذا أيضا عن علي بن عيسى بن عيسى بن عباس وروى عن عائشة انها قالت
تغتسل كل يوم غسل واحد وعن ابن المسيب والحسن قالوا تغتسل من مسلاة الظهر إلى
مسلاة الظهر ذكر ذلك النووي وقد ذكر ابوداود جميع هذه الاقوال في سننه وجعلها
أبوابا في الجوهري في الله لا يجب عليها الغسل الا في من الصلوات وفي وقت من
الاقوات الامر واحد في وقت انقطاع بعضها قال النووي وبهذا قال جمهور العلماء
من السلف خلق وهو مروي عن علي بن عيسى بن السلام وابن عمر وروى عن عائشة
وهو قول ورثة ابن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد ودليل
الجوهري ان الأصل عدم الوجوب فلا يجب الا بورد الشرع بالجبلة قال النووي
وليصح عن أبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أمرها بالغسل الامر واحد عند انقطاع
حضرها وهو قول صلى الله عليه وآله وسلم اذا أقبلت الحضة فدهي المسلاة اذا أدبرت
فأغتسلي وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل قال وأما الاحاديث الواردة في سنن
أبي داود والبيهقي وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالغسل فليس فيها ما
ثابت وقدير البيهقي ومن قبله ضعفه هارثا فصاح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما
ان أم حبيبة بنت جحش استحضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتسلي
ثم صلى فكانت تغتسل عند كل صلاة قال الثاني رحمه الله انما أمرها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان تغتسل وتصلي وليس فيه أنه أمرها ان تغتسل لكل صلاة قال
ولأشك ان شاء الله ان غسلها كان تطوعا غير ما أمرت به وذلك واسع لها وكذا قال
سفيان بن عيينة والبيهقي وهو غيرهما وذهب إليه الجمهور ومن عدم وجوب
الاستسبال الا بالبار الحضة هو الحق لنقد الدليل الصحيح الذي تقوم به الحجة لاسيما
في مثل هذا التكليف الشاق فانه لا يصح كاد يقوم بجاد وفيه المشقة الا لخص العباد

(ما الإيمان) أي تعلقه وفقد وقع (٢٣٤) السؤال بما ولا يدل على الاعن المـهية (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الإيمان

ان تؤمن (قه) أى تصدق بوجوده
وبصنعه راجعة له تعالى لكن
انظر انه صلى الله عليه وآله
وسلم علم انه الله عن متعدياته
اي ان له حق حقيقته والافكار
موجوب له بتمامه بقاها
مفسر الايمان بذلك ان مراد
من المصدق للايمان بشره
دس الخلق به تعالى حتى لا يفر
تقديم شئ منه وجهه الا بى
على الحقيقة مع ملائكة المنزل
بما يحسب الخصوصية انما يكون
عن الاحتية لانه حكم رعى
هذا فقوله ان تؤمن اخ من حيث
انه جواب لسؤال انما كقول
يعني ان يكون هذا الامر المتوكل
في جوابه عما هو الخلق من
قوله لو كان لم يقل جبريل
عليه السلام في جواب صدقت
كفى من لان الخلق لا يقدر
لنفسه ان يجيب به ذاتي
في الانسان انه حيوان خلق
وقصد به ان يعرف فليقبل
ان صدق بكذرت وان قد صدق
انه الهات لمصوم
بالموتية واناطية فهو
دعوى وشبهة قبل التصديق
فان جعل بل عليه السلام
هذا المعنى فانه قال صدقت
أرى يكون قوله صدقت تسليم
والحمد يقبل التسليم ولا يقبل
انزع لان النزع طلب التمسك
والليل انما يتوجه للمفهوم والطلب
تفسير لا شئ ومعدى الايمان
للاعتناء به وتعمد الامر

فكبر بالنسبة اليها فصارت الايات بصريته الحديث والتيسير وعدم التفتير من المطالب
لأن كثر افتقار صلى الله عليه وآله وسلم الى رثايتها فلهذا اقرأه الاصلية المعتدلة بمثل
ما كره في الجرم لا تعلق لعناء ليس بحجة وجوب الانتقال وجميع الاحاديث التي
يجب ان يعمل بسنن من سبله لا تفتقر الى هذا الباب وكثير ما يأتي
في جواب بعض من سئل عن راجعهم ما يجوز عن مثل ما سيحرف ذلك لا يقال انها تنضم
لذلك لان مجموعها ما فوق هذا ولو لم يوجد ما يعارضه او ما اذا كانت معارضة
لها كانت في حق فلا كذب في عتبه لا في في جواب اخيض فنقيه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم امره في طاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في باب الحجة فقط وعزل
بني في وقت الحجة يجوز كما يفتقر في اصول وقد جمع بعضهم بين الحديث بمثل
حديث اصل كونه على ان باب كسائي في باب من يحضرونه أو سببه او هو
جمع حسن (وعن عائشة رضي الله عنها في تفسير ابن عمر ان حفصة بنت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم سألته عن بنت مرارة في كل صلاة فاجاب جدها قالت امره ان
يجمع بين الظهر والعصر بفصل والعرب والعشاء بفصل واصحح من رواد أحمد
وأبو داود) الحديث في مسنده محمد بن يحيى عن عبد الرحمن بن لقمان عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها في كل صلاة يجمع بين العصر والعشاء في كل صلاة يجمع بين أبيه
قال حافظ قد قرأ ابن يحيى وهو فيه الحديث يدل على انه يجوز الجمع بين الصلوتين
ولا يفتقر إلى فصل واحد له وما وقد عرفت ما هو الحق في ما قبله وقد أحق
بمنعه ضرورة ليسوا بالراعيين في جميع المسئلة ولما قد اقل المصنف وهو حجة
في الجمع ثم انتهى (وعن عروة بن الزبير عن عائشة بنت عبد الله قالت قلت لرسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم في أي حبيب استحبت منذ لم يركب الاصل في رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فاجاب من شطاب تجلس في مرصع فاجاب من صفة وقولنا
منه قبل ظهور عصر غدو حد وقتنا لم يركب له وقتا واحدا وانما
الفتور لا يتصور ما بين ذلك وهو أبو داود) الحديث في مسنده محمد بن أبي صالح
وفي الاحتجاج بمجده من حذف في الباب عن حجة بنت خنيس وفيه ما قوي على ان
تؤخر الظهر وتجلس عصر ثم تقبل حتى تظهرين وتصلين الظهر والعصر معا
في آخرين لم يركب في الصلوتين ثم تقبلين وتوجهين بين الصلوتين فاقبلت وتقبلين
مع ذلك وتصلين في ركعة في الامرين في آخره ما في واحد وأبو داود
و تروى وابن ماجه والدارقطني والحاكم وفيه عبد الله بن محمد بن عبد الله وهو مختلف
في الاحتجاج به وقال ابن مندة للاصحاح وجه من الوجوه وسباني في الكلام عليه
في ما بين محمد بن سائب ما هو حديث ابي عبد الله على ما دل عليه الذي قبله وقد عرفت
خلاف في ذلك واختلف في وضو المسئلة هل يجب لكل صلاة أم لا وسباني في الكلام

علي

للاخوة شاه وقسمه الامير (احلانيكته) جديك واحمل ملاك عندك من الاول كد جدي

الرسالة زيدت فيه التالكة بمعنى الجمع أول تأنيب الجمع وهم (٢٣٥) أجساد علوية نورانية متكاملة

من الاشكال والايان بهم
هو التصديق بوجودهم
وانهم كالمصطفى الله تعالى عباد
مكرمون أى وان تؤمن
بلائكتهم (و) ان تؤمن (بلاغته)
أى برؤيته تعالى فى الآخرة كما
قال الخطابي وتعبه الثوروى
بان أحدا لا يضع نفسه بها
اذهى مختصة بمن مات مؤمنا
والمراد لا يرمى بمجنون أو اجيب
بان المراد انها حق فى نفس الامر
أمر المراد الاتقال من دار الدنيا
(و) ان تؤمن (برسله) عليهم
السلام والسلام أى التصديق
بانهم صادقون فيما أخبروا به
عن الله تعالى وتأخيرهم فى الذكر
لتأخر إيجادهم لا لأفضلية
اللائكة وفى هاتين فرغ
الوفائية زياذتك وبكى
بائبة فى رواية أصحبل هنا توافق
الرواية ذكرها فى التفسير
أى تصديق بانها كلام الله وان
ما اشقت عليه حق (و) ان
(تؤمن) أى تصديق (بالبعث)
من القيوم وما بعد كالمصراط
والعزاز والجنة والنار والمراد
بعثة الائمة وقد قبل ان قوله
وبلاغته مكرولا نهاد اخلة
فى الايمان بالبعث وتقدير
تصديقها بمقتضى انه ليست مكررة
وانما أعادتهم لأيمان بما
سويح وما سبق إيمان بالوجود
فى الحال فهم ما وعلاهم (قال)
أى جبريل يارسل الله

على ذلك فباب وضوء المسحاضة لكل صلاة قوله فى مركب هو بكسر الميم الالفة التى
تفصل فيها الشباب والميم وأدق الالفة همزة مكسورة فمشددة فتألفون ويقال
الايافة والايافة بالياء المشددة من تحت بعد الهمزة وبالتون قوله فاذا رأيت صخرة فوق
الماء أى الذى تقع فيه فأنظر الصخرة فوقه فمذ ذلك يسب عليها الماء وفى شرح
المغربى لبسوغ الرام ما انتظر أى صخرة الشمس وفى نسخة صخرة أى اذا زالت الشمس
وقرب من العصر حتى ترى فوق الماء من شعاع الشمس شبه صخرة لان شعاعها يتغير
ويقل فيضرب فى الصخرة تسمى فينظر فى صحة هذا التفسير

«باب غسل المعى عليه اذا أفاق»

(عن عائشة) رضى الله عنها قالت نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أصلى
الناس فقلنا لا هم فنظر ونك يارسل الله فقال ضعو لى ما فى الخضب قالت فقلنا
فاغتسل ثم ذهب لينوء فأنهى عليه ثم أفاق فقال أصلى الناس فقلنا لا هم فنظر ونك
يارسل الله فقال ضعو لى ما فى الخضب قالت فقلنا فاعقل ثم ذهب لينوء فأنهى عليه
ثم أفاق قال أصلى الناس فقلنا لا هم فنظر ونك يارسل الله فذكرت رسله لى أبى بكر
وعقلم الحديث متفق عليه) قوله نكل بفتح النون وكسر التاء فى القاموس نكل
كفرح رفقيل ونكل أشد من كفرح قوله فى الخضب كخبره فى القاموس وهو المكن
وقد سبق تفسيره فى الحديث الذى قبل هذا قوله لينوء أى لينهض من يجهد وضوءه
فأنهى عليه غشى عليه ثم أفاق وعقلم الحديث قالت والناس عكوفى المسجد
فنظر ونك يارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العشاء الآخرة قالت فأنزل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبى بكر ان يصلى بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا وقفا
يا هرصل بالناس قالت فقال عرائت أحن ذلك قالت فصلى بهم أبو بكر ذلك الايام ثم ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجدهم قد مضى فخرج بين رجلين أحدهما
العباس لصلاة الظهر وأبو بكر يصلى بالناس فلما رآه أبو بكر ذهب لينوء فأنهى عليه
التي صلى الله عليه وآله وسلم ان لتأخر وقال لهما أجلسا لى جنبه فاجلسا لى
جنبى أبى بكر فكان أبو بكر يصلى وهو يأم بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس
يصلون بصلاة أبى بكر والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعاد الحديث فواضحة
فى شروح الحديث وقد ساقه المصنف ههنا الاستدلال به على استحباب الاعتدال
للمعى عليه وقد فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات وهو منقل بالرض فدل
ذلك على تأكد استحبابه

«باب صفة الغسل»

(عن عائشة) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة يدأ فيغسل يديه
ثم يشرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يوضو وضوء الصلاة ثم يأخذ الماء ويغسل

(ما الاسلام قال) صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام ان تعبد الله ولا تشرك به أى تطيعه مع خضوع وخلافة الله تعالى

(٢٢٦) وبالفهم وزاد لاصحلي شيا (و) ان (تقيم) أي تديم (الصلاة) المكتوبة

[illegible]

تعدى النطق معاذ الله ما ليس بإيمان أما الله - يدق فاعلم

التصديق مصنف وفيه اشهر

لابن جريحه من النار وأما النطق فهو وحده متفق فتسيرة (٢٢٧) في الحديث الايمان بالتصديق والاسلام

بالعمل انما قدر به ايمان القلب والاسلام في الطاهر لا ايمان الشرع والاسلام اشرف والتوفيق يرى انهما والذين عبارات حسن واحد رخص ان يحمل الخلاف اذا فرق من أحدهما فان رجعتا تفرقا كما وقع هنا (قال جبريل يا رسول الله ما الاحسان) أي لسان التكبر من نكرم القريب عليه ثوبه لظهوره (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيا له ان تعبد الله) أي عبادتك الله تعالى حل كونك في مبادئك (كالتزام) أي مثل حال كونك راتبه (فان لم تكن تراه) سبحانه وتعالى فاسفر على احسان العباد (فاه) عز وجل (يراه) وانما الاحسان الاخلاص وأجابة العمل وهذا من جوامع كله صلى الله عليه وآله وسلم انه شامل لمقام المشاهدة ومقام المراقبة ويتضح من ذلك بان تعرف ان للعبد عبادته ثلاثة مقامات الاول ان يفعلها على الوجه الذي تقتضيه رغبة التكليف باستثناء الترافط والارتكان الثاني ان يفعلها كمنه قد استغرق في بحار المكاشفة حتى كانه يرى الله تعالى وهذا مقامه صلى الله عليه وآله وسلم كما قال وجعلت قرة

عن عائشة وميمونة كذلك قوله ثم أقض الاغاضة الاسافة وقد استدل بذلك على عدم وجوب الدلك وعلى ارمي غسل لا يستل فيه الدلك لانهم عوت ميمونة بالغسل وعوت عائشة بالاغاضة والمعنى واحد والاغاضة لذلك فافك ذلك الغسل وقال المذري لا يتم الاستدلال بذلك لان قاض يعني غسل والخلاف قائم وقد قدمنا الكلام على ذلك في باب ايجاب الغسل من تلقاء انفسهم قال الحافظ قال القاضي عياض لم يأت في من الرأيات في وضوء الغسل ذكر التكرار وقد وردت من طريق صحيحة شريفة الساقى والبيع في من رواية أبي جريحه عن عائشة انها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الجنابة بالحديث فيه شيء من ثلثه ويستحق ثلثا وهو غسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يفيض على رأسه ثلاثا قال المصنف رحمه الله بعد ان سأل الحديث وهو ليس على ان غلبة الظن في وصول الماء الى ما يجب عليه كالتفتين ثم (ومن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا غسل من الجنابة يشي نحو الحلاب فاخذ بكفه فبدأ بشي رأسه الايمن ثم الايسر ثم أخذ بجمجمة ثم لجمها على رأسه أخرجاه) قوله نحو الحلاب بالماء المهلة المكسرة وقيل الام الخفيفة ما يلب فيه قال المصنف قال الخطابي الحلاب ان يمسح قدر حلبة باقة انتهى وعلى هذا ان كثر وضبطه لا يهرى بالجمجمة وضوءه وتشد الام قال وهو ما انورد وانكر ذلك عليه جماعة وقد اختلط شراح البخاري وغيرهم في ضبط هذه اللفظة والسبب في ذلك ان البخاري قال يلبس من يد الحلاب أو الطيب عند الغسل فتكلم جماعة لمابقة هذه الترجمة الحديث وجعل الحلاب يعني الطيب وقد أطل الحافظ في اشع الكلام على هذا قوله ثم أخذ بكفه ثم ارادى العرقه الثالثة كما مرحت به ورواه أبي عوفه ووقع في بعض روايات البخاري بكتفه بالافراد و بعض ما بالثنية كما في الكتاب والحديث يدل على استحباب الدماء بالماء من لا خلاف فيه وفيه الاحترام ثلاث غرغرات وترجم على ذلك ابن حبان قوله فقال لهم ما هو من اطلاق القول على الفعل وقد وقع اطلاق القول على القول في حديث لاحد الانبياء قال فيه لو أوتيت مثل ما أوتي هذا القتل مثل ما يقبل كذا في النسخ (وعن ميمونة قالت وضعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمله فيغسل به وافرغ على يديه فغسلها من يداها ثم افترغ على يمينه على شماله فغسل مدا كبره ثم دلك يده بالارض ثم مضى واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم افترغ على جسده ثم نضح من مقامه فغسل قدميه قالت فأتته بحرقه لم يردوها وجعل يفيض الماء يديره الجماعة وليس لاحدوا الترمذي نضض اليد) قوله فافرغ على يديه يحمل ان يكون غسلها بالتخفيف من ما بهما من مستقذ ويحمل ان يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم ويدل عليه الزيادة التي رواها الترمذي بلطف قبل ان يدخلها لانا بقوله هذا كبره جمع ذكر على غير قياس وقيل واحدهم كذا قال الاخفش

حين في الصلاة لحول الاسد ثلثا بالطاعة والراحة بالعبادة وانما سالت الالتهان الى الله باستبلاء أنوار

وضمن الراسم الثالث ان
بعلها رقد غلب عليه ان الله
تعالى بث ذنوبه ذاهب مقام
الزينة فتوفى في مكان
ترتد عن مقام المشاهدة
وهو كاشفة الحجاب فراقته
ان له بده وانت من اهل الزينة
الغنية فاعسده وثبتت
البركة وكل من الحجابات
انتم احسان ان الاحسان
هي حشمة في حشمة تعادة
انتم هو الاول لان الاحسان
بلا حزين من حشمة خصوص
وتعد من كثيرين وانما ان
السور عن الاحسان لا منة
النعول وشرفي حشمة حشمة
بعد خصوصاً بيان اشراط
من انهم عن المتروكة له ابو
عبد الله الابي قال روي هذا
اقد من الحديث اصل عظيم
من خصوصين وقاعدته همة
من قوعه الحزين وهو حشمة
الصديقين وبقيع السالكين
وكبره عارفين واداب الصالحين
وهو من جوامع الكلام في
اوتها حتى الله عليه وآله وسلم
وقد غلب اهل التحقيق الى
مجلسه الصالحين ليكون ذلك
منافعا من التلبس بشئ من
القصص احترامهم واحصاء
منهم فكيف بمن لا يزال الله
معه عليه في سره وعلايته
انتهى في الخلق وقد سبق الى
صل هذا فاشق عياض وغيره
ولله في الحديث على ان
روية الله تعالى في الدنيا لا يبار
قبر وانه واما جولى الله عليه وآله وسلم فلما دلل آخر وقد صرح مسلم في رويته من حديث أبي

هو من الجمع الذي لا واحد له وقال ابن خروف انما جتمع مع انه ليس في الجسد الا واحد
ينظر اى ما ينصله رأى على النكت عه فكانه جعل كل جزء من المجموع كالذكر
في حكمه فليس قوله ثم ذلك يدعى ما رضى فيه انه يستحب للمستحي الماء اذا فرغ ان
يجعل يده بتراب وشان ويذلكها باغراب وبالحافط لا يذهب الاستعداد منها قوله
يفسر قدميه قد تقدم الكلام على ذلك في حديث ول الباب قوله ثم تضي أى تقول الى
حشمة قوله فلم يرد هامن ادرارة من الرذرة قد تقدم الكلام في كراهية التشفيف وعدمها
تجدي وجعل شمس فيه جواز تنص اربعين من ماء يغسل قال الحافظ وكذا الوضوء
اربعه حديث صحيح ورواه ابي وغيره واقضه قد مضوا ايذكروا في الوضوء هاتما
الروح تشيبت فان بن صلاح ثم جرد وتبعه نووى وقد أخرجه ابن حبان
في ضعفه وبنى في ما من حديث أبي هريرة وتولم يرويه هذا الحديث
اي يمكن صالحة في صحبه قال يصف حشمة وفيه دليل استحباب ذلك اليده
لاستحبابه انتهى وعن عائشة قالت كنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتوضأ بعد
عسل روي (نخبة) الحديث قال روى حديث حسن صحيح وقال ابن مسعود الناس
ثم تختلف نسخ الترمذي في تحصيله وتخرجه البيهقي بسايد حشمة وفي الباب عن ابن عمر
مرقوع عنه موقوفه قال المائل عن الموضوعة غسل وأى وضوءهم من العمل
رواه ابن أبي شيبة وروى عنه في حال رجل قاله في التوضأ بعد غسل فقال لقد
تعمقت وروى عن حشمة انه قال ما يكتفي أحدكم ان يغسل من قرنه الى قدمه حتى
يتوضأ وقد روي نحوه عن جماعة من احبائه ومن بعدهم حتى قال أبو بكر بن العربي
ان لم يصف العلماء ان رصروا حتى تحت غسل وان في طهارة الجنابة تأتي على طهارة
الحدث وتقتضي عليها لان موانع الجنابة كثر من موانع الحدث فدخل في ثنية
الا كذا وبرئنة الا كبر عنه وقد تقدم كلام ابن طائفي في الباب وقد تقدم الرد عليه
في قول أبي هريرة ورواه غيره قال ابن سيد الناس ان داود الطائفي أو جب الوضوء
في غسل الجنابة لانه بهذه ليس لا يخلو عنه من الوضوء وحكاه عنه الشيخ يحيى الدين
النووي قال ابن سيد الناس وان الذي رأيته في أبي عبد بن حزم نذلا عنه ما ليس فرضا
في غسله وانما هو كذهب الجعة (وعن جبير بن مطعم قال اذا كنا غسل الجنابة عند
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اما فاما قد غسل في فاصب على رأسي ثم امض
بعد على ما روي رواته الحديث في الرجال اجمعين وقد أخرجه ايضا أحمد بن
حديث جبير بن مطعم بلنظ اما فاما حتى على رأسي ثلاث حشيات ثم أقض فاذا انقضى
طهرت قال الحافظ وقوله فاذا انقضى طهرت لا أصل له من حديث صحيح ولا ضعيف
وكه وقع من حديث أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها انما بكفك
ثلاثي على رأسي ثلاث حشيات ثم تمضمض الماء عليك فاذا أنت قد طهرت وأصله

الامة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم واعلموا انكم لن تروا ربكم (٢٣٩) حتى تروا اقدام بعض غلاة الصوفية على تأويل

الحديث بغير علم ثم قال جبريل (مق) تقوم الساعة الام للهدم والمراد يوم القيامة قال ما أي بس (المسؤل) زاد في روايه أي ذكرتها (باعتبار من السائل) بزيادة الموحدة في أعلم لنا كيلى معنى النسي والمراد نفي علم وقع الآن علم بجبريل مقطوع به فهو علم مشترك وهذا وان أشعر بالتساوي في العلم الآن المراد انه اوى في العلم بان الله استأثر بعلم وقت مجيئه القوله بعد خمس لا يعلمها الا الله وليس السؤال عنها لعلم الحاضرون كالاسئلة السابقة بل لينزجروا عن السؤال عنها كما قال تعالى يسألك الناس عن الساعة قلما وقع الجواب بان لا يعلمها الا الله تعالى كنوا وهذا السؤال والجواب وقعاً بين عيسى بن مريم وجبريل عليهم السلام كما في نوادر الحديث لكن كان عيسى هو السائل وجبريل هو المسؤل قال النووي يستنبط منه ان العالم اذا سئل عما لا يعلم يصرح بان لا يعلمه ولا يسكتون فلذلك نقص من مرتبته بل يكون ذلك دليلاً على مزبوره (واسخبرك عن اشراطها) فتح الهمزة جمع شرط بالتصريح أي علاماتها السابقة عليها أو قد فاتها لا لقارنت لها وهي (اذا ولدت الامة) أي وقت ولادة الامة (ربها) أي مالكلها

في صحيح مسلم وذكر الحافظ في التلخيص في باب الفصل حديث جبريل بن مطعم عند آجود بلقظ أما أنا فآخفم كني ثلاثاً فاصب على رأيي ثم أقبض على جسدي ولم يتركه عليه ولم يمشد في الصدين وغيرها قال المصنف رحمه الله عليه مستدل لمن لم يوجب ذلك ولا المصنف والاستشاق انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك

• (باب تعاهد باطن الشعور وما ياتي في قفصها) •

(عن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ترك موضع شعراً من جنابة لم يصعب المساء فعل الله به كذا وكذا من النار قال علي في ثم عادت شعري ورواه آجود وأود وزاد وكان يحذر شعرة رضى الله عنه) قال الحافظ واسناده صحيح لأن من رواه عطاء بن السائب وقد سمع منه جادين حلة قبل الاختلاف وأخرجه أبو داود أيضاً وابن ماجه من حديث جاد لكن قيل ان الصواب وقعه على علي قال عبد الحق الكاكون قالوا وقعه وقال النووي ضعيف وعطاء قد ضعف قبل اختلافه ولجأوا وهما وفي اسناده أيضاً زاذان وقسه خلاف وفي الباب من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ بلوا الشعر وأنتوا البشر أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي ومداة عن الحرث بن عبيد وهو ضعيف جداً قال أبو داود والحرث هذا حديثه منكروه وهو ضعيف وقال الترمذي غريب لا تعرفه الا من حديث الحرث وهو شيخ ليس يذا له وقال الدارقطني في العلل انما يرى هذا عن مالك بن دينار عن الحسن مرسلاً ورواه سعد بن منصور عن هشام عن رونس عن الحسن قال ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد ذكره ورواه أبان العطار عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة بن قوله وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي انكره أهل العلم بالحديث البخاري وأبو داود وغيرهما والحديث يبدل على مشروعية تخليل الشعر بالماء في الفصل ولا أحفظ فيه خلافاً (ومن أسلم لم يأت قلبي رسول الله اني امره أن أشد خضر رأيي أفانضه

لفصل الجنابة قال لا انما يكفيك ان تضي على رأسك ثلاث حشبات ثم تقضي عند الماء فتظهر بن رواه الجماعة الا البخاري) الحديث قال الترمذي حسن صحيح قوله مفر رأيي بفتح الصاد المجهمة وكان الفاء قال النووي هذا هو المشهور والمعروف في رواية الحديث والمستفيض عند الحديث وهو الشعر المتناول ويجوز ضم الضاد والقاصع صفة قوله ان تضي يقال حشيت وحشوت لغتان مشهورتان والحشة الحفنة وهو يدل على أنه لا يجب على المرأة نقض الضفار وقد اختلف الناس في ذلك قال القاضي أبو بكر ابن العربي قال جهوهم لا يقضه الا ان يكون ملبداً ملقاً لا يصل الماء الى أصوله الا ينقضه فيجب حشيتهم من غير فرق بين جنابة وحشيت وروى عن المؤيد بانه وأبي طالب والامام يحيى وروى أيضاً عن القاسم وقال القاضي تنقضه في الجنابة والحشيت وقال أحمد تنقضه في الحشيت دون الجنابة وروى عن الحسن البصري وطاوس وروى

وسيدنا وهو هنا كناية عن كثرة أولاد السراير حتى نصير الام كأنها أمة لا ينهم من حيث انهم ساءل أيه أو ان الامة لادن المولود

وعند التناهي يقصر المتناول وهو البهم بالضم جمع الهم وهو الذي لا شية (٢٤١) رجع بهم وهو رواية أحمد وغيره وروى

عن الأصمعي الضم والفتح وكذا ضبطه القاسبي بالفتح أيضا ولا وجه له لأنه أصغر الضمان والمض في الميم الرفع فعلا للغة أي السود أو الجهمولون الذين لا يعرفون والجهمولون الذين لا يعرفون الجهمولون الذين لا يعرفون

رحمنا لايل بهم السود وفيه عدي الحديث من الاشراف علامتين والجمع يقتضي ثلاثة فأما ان يكون على ان أقل الجمع اثنان أو انا كسفي بأشدين لمصول المقصود بهما في علم اشراف الساعة وعلم وقتها داخل (في) جملته (نفس) من الغيب (لا يعلمون) الله ثم تلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عنده علم الساعة أي علم وقتها والسابق يرشد إلى انه تلا الآية كلها وصرح بذلك الامعاء على وكذا في رواية حمزة وروى إلى خبير وكذا في رواية أبي ذريرة وأما ما وقع في البخاري في التفسير من قوله في الارحام فهو تقصير من بعض الرواة وقام الآية وينزل الغيب أي في امانه المقدرة والمحل المعتبر هو يعلم ما في الارحام اذ كرام التي تاما ما نفاصا وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا

من خيرا أو شر وما يعلم من علم شيء يشعل خلافه وما تدرى نفس بأي أرض تقوت أي كما لا تدرى في أي وقت تقوت قال القرطبي لا مطلق لاحد في علم شيء من هذه الامور والخاتمة لهذا الحديث فمن ادعى علم شيء من غير مستند إلى الرسول صلى

النبينا والحيض والنفاس وهو أحد من جنس الهادوية وأجيب بأن تلجروا في مندوبات الاحرام وتفضل في تلك الحال للتطيف لالافلاوة التزاع في غسل الصلاة وعن عائشة ان امرأتين الاضرار التي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من الحيض فأمرها كيف تغتسل ثم قال خذني فرصة من مسك فطهرى بها قال كيف أنظهر بها قال سبحان الله طهرى بها فاجتذبتني الى غفلة تلبس بها أثر الله رواء الجماعة الا الترمذي غير أن ابن ماجه وأبا داود قالوا فرصة عمكة الحديث أخرجه أيضا الشافعي ومعهما مسلم في نسخة شكل وقيل انه تصحيف والصواب أخرجه بفتح ياء بن السكون ذكره الخطيب في المهمات وقال الترمذي يحتمل أن تكون القصة تعددت وروى فرصة عمكة في الصحيحين أيضا فإنه فرصة هي بكسر الفاء واسكان الراء وباصاد الميم حلة القطعة من كل شيء حكاية لميل وقال ابن سيده القرصة من القطن أو الوصف مثلثة القاموس المسك هو الطيب المعروف وقال عياض رواية الا كثر يفتح الميم وهو المجدوفه تطرق له في بعض الروايات فان لم يجد فاما غيره كذا أجابه الرازي قال الحافظ وهو متعقب فان هذا اللفظ الشافعي في الامم ثم قرأ رواية عبد الرزقي في القرصة المسك أو الزبيرة وليس في الحديث ذكر نقص الشرع وانه ماله الحلا على التلطف والمبالغة في اذهاب أثر الدم قال النووي واختلف العلماء في الحكمة في استعمال المسك الفان الذي قاله الجماعة ان المقصود من استعمال المسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة

• (باب ما جاء في قدر الماء في القدر والوضوء) •

(عن سفيان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يغسل بالصابون ويظهر بالماء ورواه ابن ماجه ومسلم والترمذي وصححه) قوله بالصابون الماع أربعة أمدا ديد النبي صلى الله عليه وآله لم والمدرطل وثلاث البغد أي فيكون الصاع خمسة أطلال وثلاث اطلال بعد اذ قال النووي هذا هو الصواب المشهور وذكر جماعة من أصحابنا وجه البعض أصحابنا ان الصاع هنا ثمانية أطلال والمدرطلان اثنان والرباط البغد أي على ما قال الرازي وغيره مائة وثلاثون درهما ورجح النووي انه مائة وثلاثة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والحديث يدل على كراهة الاسراف في الماء فغسل والوضوء استحباب الاقتصاد وقد أجمع العلماء على النهي عن الاسراف في المأمول كان على شاطئ النهر قال بعض أصحابنا الشافعي انه حرام وقال بعضهم انه مكروه كراهة تنزيه (وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله لم يغسل بالصابون في المأمول خسة أمدا ديد يوضأ بالماء متغز عليه وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله لم يوضأ بالماء يكون طليل ويغسل بالصابون رواه أحمد وأبو داود) الحديث الثاني أخرجه الترمذي نحوه وقال غير مبهور من طريقين عن عبيد الله بن عمار عن

الحديث فمن ادعى علم شيء من غير مستند إلى الرسول صلى

الله عليه وآله وسلم **سكان** كـ: (٢٤٢) في دعواه ومن ابن مسعود قال أوتي نبيكم علم كل شيء سوى هذه

النفس ومن ابن عمر مرفوعا
 نوره وأخرجه أحمد وقص
 الجواب زيادة على السؤال
 لذهقة حديث ارشاد الامام
 يقرب على معرفة ذلك من
 المصنف ثم ذكر لرجل السائل
 (فدل لـ) ولله صلى الله عليه
 وآله وسلم (ردوه) أي على
 فخذوا لردوه (فأوردوا شيئا)
 لا يمينه ولا اثره قل بزيادة
 و لـ قوله ردوه على ايقظ
 لصدية يستعملوا الى الله
 لا يبر فيه ان الله يعجزان
 يقتل خير النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فيه أو يشككم بصحته
 وهو جمع وقد ثبت عن عمران
 بن حصين انه كان يسمع كلام
 الله (كذلك نقل) صلى الله عليه
 وآله وسلم (هدا) وكبرية
 هـ (جبريل) عليه السلام
 ا جـ علم الناس دينهم أي قوله
 دينهم: هي جـ لـ وقعت حالا
 مقدرة لاهـ بكن مملوكة
 الجيـ واستدل لتعليم ليه و ن
 كالـ سائل لانه لما كان سبب
 فيه أخذ الله أوانه كنش
 غرضه ولا جـ لي أراد أن تعلموا
 اذ تمسار اوتي حديث أبي عامر
 والذي نفس محمد بيده ما جاني
 قط الا وهـ تعرفه الا أن تكون
 هذه المنة وروى سليمان
 لشمي ما نبيه على منذ ألقى قبل
 مررت هذه وما عرفته حتى ولى
 قال ان لم ير فيه دلالة على أن

عبد لله جبريل؟ وكلهم ثقات وقد ثبت في هذا الحديث في خصة أمداد وفي
 حديث عائشة لا أتى كنت اعتدل أمداد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اناه
 يقوله يفرق وقع في رواية ثلاثة أمداد وأقرب من ذلك وفي رواية كان يقتل من
 واحد يقوله لفرق في أخرى فحدثنا باعندار اصاع فاعتدل في وفي الأخرى
 كان يقتل بمس مكاف ويتوابع مكاف وفي أخرى يقتل اصاع ويوضه المدون
 أخرى يتوابع المدون يقتل باصاع قال الشافعي وغيره الجمع بين هذه الروايات انها
 كانت اعتدالات في أحرار والنرق سباني تقدره وأما المكول فهو يفتح الميم وضم
 الحاء الأولى وتثنيده أو جمعها مكاف وكاف قال الزوي ولعل المراد بالمكول
 هـ وعن موسى الجهني قال أتى محمد بن سعد حزنه غمابة أرطان وقال حدثني
 عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقتل بمن جلدوا واه الناس
 الحديث استناده متنا من أفي هكذا أحبرها جدين عبيد قال حديثي بزر كابر
 أبو زائدة عن موسى الجهني فذكره واحد بن عبيد هو ابن حسان وهو من رجال الصبي
 فـ بود و هو جهة ويحيى بزر كابر هو لاهام الكبير وحديثه في العديين وغيره
 وموسى جهني خرج لـ لروفته جدد وغيره وقد عرفت كيفية الجمع بين الروايات
 قوله حزنه أي قد وثقه قال احاطة ذلك بهذا بعض الحقيقة وجعل لفرق غمابة
 رطب واصح من النرقمة داره ماسياني ولخزله يعارضه الله مبدوا يظام
 يصرح بجـ هـ أن ذاهم كور صغ فحصل على اختلاف ادواتي مع تقارب
 روع جابر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجرى من العسل الصاع ومن
 ارموه المدروء أحد ولا ترمه الحديث خرج أيضا أوداو وابن جرير وابن حبان
 يثوه وصححه ابن طن وقوله يجرى الخ ظاهره انه لا يجزى دون الصاع والمد
 و عارضه ما يأتي (وعن عائشة) قالت كنت اعتدل أمداد ولله صلى الله عليه وآله

وسلم اـ مـ ادم قدح يقل له ادرق صق عليه واخرق ستة عشر رطلا بالعرف
 قوله ادرق قال بن حنبل يشك في لافان الحافظ وروى عنه بعضه اوجوز بعضهم
 الامر بن قال حوري فتح قطع وأشهر وزعم أبو الوليد لابي اما صواب قال
 وليس كما قال بل هما لسان قال الحافظ لعل مستند الباني ما حكاها الاخرى عن ثعلب
 وغيره الفرق لفتح والمندوب بكتوفه وكلام العرب لفتح انتهى وقد سـ كي الاسكان
 أبو زيد وابن زيد وغيرهما وسـ كي ابن لاثيران الفرق لفتح ستة عشر رطلا وبالاسكان
 مائة وعشرون رطلا قال الحافظ وهو قريب وقد ثبت في ذرية في صحيح مـ عن حبان
 بن عتبة فقال هو ثلاثة أصح قال النووي وكذا قال الجاهل وقيل الفرق ساعان قال
 الحافظ ابن نفل أبو عبد الله الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصح وعلى أن الفرق ستة

وقد اشتهر قولهم حسن السؤال نصف العلم وفي هذا الحديث بيان (٢٤٢) عظم الاخلاص والمراعاة وفيه ان في

عشر رطلا وله يزيد انشاق اهل اللغة

• (باب من رأى التقدير بذلك استحب ان مادونه يجرى اذا سبغ) •

(عن عائشة انها كانت تقفل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ناموسا حديثه
ثلاثة امداد أو قريبا من ذلك ورواه مسلم) القدر الميزن من الفضل ما يحصل به تصحيح
البدن على الوجه المعتبر وهو مكان صاعا أو أقل أو أكثر ما يبلغ في نقصان الى
مقدار لا يسيء مستعمله فمثلا أو الى مقدار في الزيادة يخل فاعلم في حد الاسراف
وهكذا الوضوء القدر الميزن منه ما يحصل به غسل اعضاء الوضوء واداء كل منها أو أقل
أو أكثر ما يبلغ في الزيادة الى حد الاسراف أو النقصان الى حد لا يحصل به الواجب وقد
اخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به مدو هو
يتوضأ فقال ماذا السرف فقال في الوضوء اسراف قال نعم وان كنت على غير طرقي
استفاد من لهمة وروى ابن عدى من حديث ابن عباس مر فوفا كان يتوضأ فانه من
رؤسوة الوضوء قال ابن حجر واستاده واهي (وعن عبيد بن عمير عن ام عمار بنت كعب
بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فأبى يعني انما قد رتبني المذروا ما يوداد
والنفاق) الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبيد الله بن زيد بن
توضأ يعني مدو صحح حديث الباب أو زرقه أو ما حديث الله صلى الله عليه وآله
رسلم توضأ بنصف مد فأخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي امامة وفي استاده
الصالح بن دينار وهو متروك وحديث الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بثلث مد قال
الحافظ المجدد (وعن عبيد بن عمر ان عائشة قالت لقد رايتني أقفل أنا ورسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من هذا فادأ في موضوع مثل لصاع أو دونه فنزعت فيه
جيدا فاقبض على رأسي يدي ثلاث مرات وما أقبض في شمرارواه النفاق) الحديث
استاده في سنن ابنه هكذا أخرجه ناويز بن نصر قال أخرجه ناويز بن ابراهيم بن
طهمان عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير عن كرورجاء ثقاف وهو يدل على عدم وجوب
الاعتسال بقدر اربعاع من الماء لا شرا في الذي صلى الله عليه وآله وسلم وعائشة في صاع
أردوه والاكتفاء بغيره الا فاضة على الرأس من دون نقص الشعر وقد ورد في أحاديث
كثيرة وقد سبق بعضها وقد تقدم الكلام على عدم وجوب نقص الشعر على المرأة
في غسل الجنابة وهذا الحديث من الأدلة الدالة على ذلك والورد قد تقدم الكلام
عليه

• (باب الاستحارة عن الاعين للمقتل وجواز تجرد في الخلوة) •

(عن يعلى بن أمية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يقتل بالبراقعة قد
النسب لحده الله وأتى عليه ثم قال ان الله عز وجل حي يستريح لحياكم السقراط إذا
عقل أحد فقلتم تقرر وادوداود النفاق) الحديث رجال استاذهم رجال الصريح

رسول الجبريل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في حضور الصلاة
انه يريد ان يرسم الله صلى الله
عليه وآله وسلم في من العلم
وان علمنا خود من الوحي تعزير
رغبته ونشاطه سم به وهو
المعنى بقوله يا يعلى الناس دهم
وان الملاكة تكتفل بأى صورة
شأ من صور فادأ آخر جه
الضاد في التقدير وفي الزكاة
مختصرا وسلم في الايمان وابن
ماجد في السنة بقاءه وفي الفتن
بعضه وأوداد في السنة
والنفاق في الايمان وكذا
الترمذي واحد في صنده والزار
بإسناد حسن وأبو عوف في
صحيحه وأخرجه مسلم أيضا من
عمر بن الخطاب ولم يخرجه
البخاري لاختلاف فيه على
بعض رواه وبإسناد فهو حديث
جليل حتى قال القريظي هذا
لفديث وسلم أن يقال له أم
السنة لما ضمن من اجل علمها
وقال البيهقي لهذه الشككة
ستفقه البقوى كايه للمصايح
وتشرح السنة اقتضاها قرآن
في اقتضاها بالنقصان لانها
نقصت علوم القرآن اجمالا
وقال عياض انه اشغل على
جميع وظائف العبادات
اظهاره والباطنة من عقود
الاعيان امدامو لا وما لا ومن
البحر ارح ومن اخلاص
السرور والتفقه من آفات

لا عمل حتى ان علوم النبوة كلها ارجع عليه ومنشعبته انه يهي كذا في الغف والنسب لاني (عن التعليل بن بشير) بن

سعدان نصارى انخرسج وامة عمره (٢٤٤) بتدواصة وهو أول مولود ولد لانه ابنه د الهجرة المتولسنة

خبر رسته زوله في البصري سنة
أحدث (رضي الله عنه قال)
وقول في الحديث - بن القباصي
و زندي ويحيى بن معين عن
هل الحديث انه لا يصح للثمان
معاج من النبي صلى الله عليه
والله ربه قوله هذا (مع)
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) وفي رواية لني وعبد
مسلم وزعمه علي بن طريق
ذكر يا أبا هوى النعمان ربه
لي أذنيه - يقول مع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
(يقول) وفيه دليل على صحة قول
الصبي المير لان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم مات ولثمنان
فما سنير مذكر (بن) في ظاهر
بالنظر في مدله عليه بالاشبه
واخرا من أي ظاهر بالنظر في
مائل عليه بالاشبه وعجالة لنفع
بين في عينة - ما وروى - فها
بأدنتها مائة (و) ينما أمور
(مشبهات) بتشديد الحو - دة
أي شبهت غيره - لم يميز به
سكها على التبيين وفي رواية
الاصلي وابن عباس كرمشبهات
بمنها فوفية مفتوحة وموحدة
مكسورة أي اكتسبت الشهية
مروجه - بن متعارضين وفي
رواية الاصلي مشبهات بوزن
منه لانتها مفتوحة وعين
خفيفة مكسورة وهي رواية
ابن ماجه وهو لفظ ابن سون
ورواه الهادي عن أبيه بن
شيخ البصري فيه فظفر بينهما مشبهات (لايهما) أي لا يعلم حكمها (كثير من الناس) وجوابها

فدواية الترمذي وقتله لا يدري كثير من الناس أمن الحلال أمن الحرام (١٤٥) ومفهوم قوله كثيراً معرفة حكمها

يمكن لكن لقليل من الناس وهم المجهلون والغالبة ما ينص أوقاس صحيح أو استحباب أو غير ذلك فإذا تردد الشيء بين الحلال والحرمه ولم يكن نص ولا إجماع اجتهد بقوله المجهول والحقه بأحد هما بالدليل المعمرى فالشبهات على هذا في حق غيره وقد يقع لهم حيث لا ينظر لهم ترجيح أحد الدليلين وهل يؤخذ في هذه المسئلة بالخيل أو الحرمة أو بوقت وهو كالخلاف في الأشياء فيل ورد الشرع والأصح عدم الحكم بشئ لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالنسبة وقيل الحلال والإباحة وقيل المنع وقيل الوقت وقد يكون الدليل غير خالص الاحتمال فالورع تركه لا سيما على القول بأن المصيب واحد ومذهبهم ومذهب مالك ومنه ثلث القول في مذهبه بجماعة الخلاف أيضاً وكذلك يروى عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه كان يرى الخلاف ونص عليه في مسائل وله حال أصحابه حيث لا ترويه سنة عندهم (فن اتق) أي حذر (المشبهات) بالميم وقد قيد بالموافق للاختلاف في اشتغالها نظر الذي قبلها لكن عند مسلم والأصح على الشبهات بالنسبة جمع شبهة (استبرأ) ولا يدرى قد استبرأ وقت استعمل من البراءة أي حصل البراءة

أي جاءتهم قولاً بفتح لونها عرارة ظاهره أن ذلك كان جازاً في شرعهم والما أقهرهم موسى على ذلك وكان هو عليه السلام بفتح ل و ح د ه أ خ ذ أ بالفضل قال الحافظ وأغرب ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا عصاة وتبعه على ذلك القرافي فأطبل في ذلك قوله أدر هو بالمد وفتح الهمزة والهمزة وتخصف الراء قال الجوهري الأدرة تفتق في الخصبة قوله الجمع بالميم ثم الميم ثم الهمزة أي جرى سرعان في رواية تفرج قوله تولى جهرته فخطبته لأنه أجاز ما يجري من يعقل لكونه فرينوبه فانتقل من حكم الجمادات إلى حكم الحيوان فناداهما بالرد عليه قوله من به وقيل يحتمل أن يكون أراد بضربه إظهار المهزبة بتأثير ضربه فيه ويحتمل أن يكون عن روى قوله حتى تظلمت ظاهره انتهى وأما جسده وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة وأبدي ابن الجوزي احتمال أن يكون كان عليه مقترراً لأنه يظهر ما تحته بعد الليل واستحسن ذلك ناقلاً عن بعض مشايخه قال الحافظ وفيه نظر والحديث قد تقدم الكلام على وجه دلالة في انتهى قبله

• (باب الدخول في الماء بغير إزار) •

(عن علي بن زيد عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن موسى ابن عمران عليه السلام كان إذا أراد أن يدخل الماء لم يلق قوبه حتى يوازي عورته في الماء ورواه أحمد) الحديث قال في مجمع الزوائد رحمه الله موثقون الآن عن علي بن زيد يختلف في الإجماع وهذا نوع من السخرية المندوبة إليه فهو مندرج تحت عموم الأدلة القاضي بمسروعة السفر قال المصنف رحمه الله في وقد نص أحمد على كراهة دخول الماء بغير إزار وقال أصح هو بالإزار أنه لم يقل الحزن والحسين رضي الله عنهما وقد قيل لهما وقد دخل الماء وعليهما بردان فقالا لا لنا معكما قال أصح وان تجردوا جونا لا يكون أنما واجتنب بغير دوسى عليه السلام انتهى

• (باب ما جاء في دخول الحمام) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من د كورأى فلا يدخل الحمام إلا بقر ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر من أنان أمشي فلا تدخل الحمام ورواه أحمد) الحديث في أسناد أو غيره قال الذهبي لا يعرف وأما حديث الحمام لم يتفق على صحته نفي منها قال المسند وأما حديث الحمام كلها معلولة وانما يصح منها عن العصابة ويشهد للحديث الباب حديث عمر بن الخطاب الذي سب كره المصنف في باب من دعى فرأى منكراً من كآب الولية وقد أخرج النسل الأول من هذا الحديث الترمذي من حديث جابر وقال حسن غريب وفيه لبث بن أبي سلم وقد رواه أحمد أيضاً من طريق ثانية من طريق ابن الهيثم عن أبي الزبير عن جابر وأخرج معناه أبو داود والترمذي من حديث عائشة فانتفى رسول الله صلى الله عليه (لديته) من اختص (وعرضه) من الطعن فيه ولا بن عسا كروا صلي لمرضه ودينه وبمسحليل على أن من لم يتوق الشبهة

في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه لظمن (٢٤٦) فيه وفي هذا الشاهد اني الما تظن على اموال الذين يذموا اهل المرواة (ومن وقع

في الشهات) التي اشبهت الحرام من وجهه والخلال من وجه آخر وجواب الشرط محذوف في جميع نسخ الصحيح وقد ثبت في رواية اخرى عن ابي نعيم شيخ البخاري فيه ولظنه قال ومن وقع في الشهات وقع في الحرام قال في الفتح حاصل ما قرره العلماء الشهات أربعة أشياء أحدها تعارض الآية فيها الاختلاف العلماء وهي مترعة من الأولى دلها ان خروجها قسم المكروه لانه يحدده بها الفصل والترك رابعها ان لم ادبها المباح ونقل ابن خزيمة عن شيخه القبايلي عنه انه كان يقول المكروه عقبة بين انفسد وخرافقة المكروه من المكروه انطرق الى حرام والمباح عقبة منه وبين المكروه فان استقر منه تطرق الى المكروه وهو مترع حسن قال والذي يظهر لي وجهان الوجه الأول ولا يصح أن يكون كل

من اذوجه مراداً ويختلف ذلك باختلاف الناس فاعلم انظن لا يخفى عليه تسمية الحرام فلا يقع له ذلك الا في الاستكثار من المباح أو المكروه ودوره تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحوال ولا يخفى ان المستكثر من المكروه تصريفه جرماً على ارتكاب المنهي في الجملة أو يحملة

استيلاده وتكليف المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم اذا كان من جنس أو يكون ذلك

والله وسلم الرجل والنساء عن دخول الحمام ثم يخص الرجل ان يدخلوا في الما تظن لكنه من حديث جابر بن سلمة عن عبد الله بن شداد عن ابي عذرة عن ابي عذرة مجهول قال انتم في الامن حديث جابر بن سلمة واسناده ليس بذلك القاطن وأخرج ابو داود وترمذي من حديثها انها قالت لعله دخل علي لم ينسأ الشام لعله كان من الكورة التي يدخل نسائها الحمام قلن نعم قالت اما في سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من امرأ تتخلى ثيابها في غير بيت زوجها الا اهتكت ما بينا وبين الله من حجاب وهومن حديث شعبه عن منصور عن سالم بن ابي الجعد عن ابي الملقع عنها وكلامه رجال الصحيح وروى عن جابر عن سالم عنها كان سالم يلبس ويرسل وقال ترمذي بعد ذكر حديث حسن وفي رواية لتسانى عن جابر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليته الحمام الا من عذر هكذا يلفظ الامن عذر في الجامع وليد كرهذا الاستثناء ترمذي ولم يوجد الحديث في لسانه ولمصل ذلك في بعض النسخ قال انه سلامه محمد بن ابراهيم الوزير في بعض اجوابه واطاراه غلط وليد كره الشريف ابو الهيثم في كتابه في الحمام وليد كره الاستثناء في حديث جابر ولا عزالي انساني وقد روى من حديث جابر يلفظ ما كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بمقرر ورواه الشريف ابو الهيثم في كتابه في الحمام من طريق سعد بن ابي عروبة عن ابي ازهر عن جابر بن ابي شريح في طريق المذكور العذر وحديث الباب يدل على جواز لسؤاله لذكر كور بشرط لبس اما زور وتحريم الدخول بدون مستر وعلى تحريمه على انه مطلق واستثناء الدخول من عذرهما لم يثبت من طريق تعلم للاختصاص بها فظاهر لمع مطلقاً ويؤيد ذلك ما سبق من حديث عائشة ادى رويته لئلا الكورة وهو صحيح ما في ابواب الانريضة ونفسه كما سيأتي في الحديث الذي بعده هذا انصح

(وعن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انها استغف لكم ارض اجمع وسجدون فيها) وتأنيال اهل الحمامات فلا يدخلهم الرجال الا بالازار وامنعوا انفسهم الا امرضة او نساء او اودوا وبن ماجه الحديث في انما عبد الرحمن بن ائمن الانباري وقد تكلم عليه غيره واحد في اسناده ايضا عبد الرحمن بن رافع التيمي قاضي افريقية وقد عجزه البخاري وابن ابي حاتم وهو يدل على تقييد الجواز باللبس بالازار وجوب المنع على الرجال لئلا يذموا الا لغير المرض والنفس وهذا أعنى استثناء المرض والنفس اخص من استثناء العذر والمال ذكر في حديث التاني فيقتصر عليهما وقد عرفت ما فيه قال المصنف وفيه ان من حلف لا يدخل يتأخذ دخل حماما حدث انتهى

• (كتاب التيمم) •

التيمم في اللغة التمسد قال الزمري التيمم كلام العرب التمسد يقال تيممت فلانا

لرسوليه وهو ان من تعاطى ما نهى عنه يبرئ من الظلم لثبوت فقدان نور الوزع (٢٤٧) يقع في الحرام ولولم يقتصر الوزع فيه

(كراخ) أي مثله مثل داء وفي

رواية كراخي بالياء (رجز) جله

مستأنفة وردت على سيدنا

الغثيل للتبسيه بالشهادة على

الغائب ويقتل أن تكون من

موصولة لاشربة فتكون

مبتدأ والخبر كراخ ويحذف

لا حذف والتقدير الذي وقع في

الشهادتين كراخ برمي مواسمه

(حول المني) بكسر الميم وقع الميم

المسمى من الملاقاة المصدر على اسم

المفعول والمراد موضع الكلال

الذي يمنع منه الغير ويعد على

من رمي فيه (ويشك) بكسر

المجبهة أي يقرب (أن يوقعه)

أي يقع فيه وعند ابن حبان

أجعلوا بينكم وبين الحرام سقفة

من الخلال من فعل ذلك استبرأ

لعرشه ودينه ومن أوقع فيه

كان كالمزج إلى جنب المني

ويشك أن يقع فيه فأن كثر من

الطبايع مثلاً فانه يحتاج إلى

كثرة الاكتساب الموضع في أخذ

مالا يستحق فيقع في الحرام فأنتم

وان لم تعد لتقصيره أو يرضى

إلى بطر النفس وأقل ما فيه

الاستغفار عن مواقف العمودية

وأعلى الوزع ترك الحلال مخافة

سرام كترك ابن آدم امره

لك كفي وقام عمله وطوى عن

جوع شديد في القسطنطينية

مالم تعلم حله شيئاً تركه كترك

صلى الله عليه وآله وسلم حرة

خشية البدقة كما في البخاري

وناعته ويمته وأيمته أي قصده وفي الشرح التصديق بالصعيد لمس الوجه واليدين
بنية استباحة الصلاة وهو ما قاله في الفقه وأعلم أن التيم ثابت بالكاتب والسنة
والاجماع وهي خصصة شخص الله تعالى بها هذه الامة قال في الفقه واختلف هل التيم
عزيمة أو رخصة وقيل بعضهم فقال هو لعدم المانع عزيمة وللعذر رخصة

(باب تيم الجنب الصلاة إذا لم يجد ماء)

(عن عمران بن حصيب قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فمضى بالناس
فأذا هو برجل معتزل فقال ما منكم أن تعزى قال أصابني جنابة ولا ماء قال عليك
بالصعيد فإنه يكفيك منفق عليه) قوله فإذا هو برجل وقع في شرح العمدة للشيخ سراج
الدين بن الملقن أن هذا الرجل هو خلاص بن رافع بن مالك الانصاري أخو رفاعه شهيد
بدر قال ابن الكلبي وقتل ومثد وقال غيره له رواية وهذا يدل على انه عاش بعد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال الطائفة ما على قول الكلبي فيستعمل أن يكون هو صاحب
هذه القصة لتقدم وقعة يد على هذه القصة بعد طويلاً بلا خلاف وأما على قول غيره
فيستدل أن يكون هولكن لا يلزم من كون له رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن قلها عنه صاحب
آخر وعلى أفلا منافاة بين هذا وبين من قال انه قتل يد قوله أصابني جنابة ولا ماء
يقع الهمزة أي أي موجود وهو ما يقع في قاعدة عند ما قدس من عموم التي كانه
نفي وجود الماء بالكيفية قوله عليك بالصعيد الامام لعهد المذ كوفي الآية الكريمة
ودل قوله يكفيك على أن التيم في مثل هذه الحال لا يلزم التزامه بمقتل أن يكون
المراد بقوله يكفيك أي لا داعي لإلاداعا ليدل على ترك القضاء والاول أظهر والحديث يدل على
مشروعية التيم للصلاة عند عدم الماء من غير فرق بين الجنبة وغيره وقد أجمع على ذلك
العلماء ولم يضاف فيه أحد من الخلف ولا من السلف الا ما يلحق من غير الخطأ
وعبد الله بن مسعود وحكي مثله عن ابراهيم الخضري من عدم جواز الجنبة وقيل ان عمر
وعبد الله وجماعهم فلا يوجب الجنبة جواز الجنبة الا حديث الصحة وإذا صلى الجنب
بالتيم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال بإجماع العلماء الا ما يحكي عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن الامام التابعي انه قال لا يلزم وهو مذهب معتزلة بإجماع من بعده ومن
قبله وبالأحاديث الصحيحة المشهورة في أمره صلى الله عليه وآله وسلم الجنبة بفعل بدنه
إذا وجد الماء

(باب تيم الجنب الجرح)

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أصاب
هل يجردون إلى رخصة في التيم فقالوا ما تجد ذلك رخصة وأنت قد جردت على الماء فاعتدل
فأت قلباً لئلا ينعى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك فقال قتلوه قتلهم الله

الابو ع أسير على الصير الجرح القيامة قالت أخت بنبر الحياقي لاجد بن جنبل انما نقل على سبطي خافير ناسا على

الظاهرية ويتبع الشيعية فليكن الجوز (٢٤٨) لنا الغزل في شعاعها انما قال من أين غافلك الله طالت أخت بشر الحافي

فبكي وقال من يدينكم
يخرج الورع الصادق لتقضي
في عامها ما كنت عالما به في دينك
والله لا يرضي سنة نبي كل من
غير حاجتي ما أتت السادة
بديعة الائمة من أهل عصرنا
هذا مما ذكر من ثلاثين سنة
لم أكمل من العلوم والفتاوى
وغيرها المتولدة من بحيلة الخليل
انهم لا يورثون البنات واهل
أبوهن نور الدين من تاورنجر
الدينة لما ذكر انهم لا يرثون
من ترخصهم ومن فواضل
الفضائل حرموا وهي بعضهم
القتيل من كلام الله في وانه
مدرج في الحديث كما حكاه أبو
عمر الواهدي وورد ابن عوف في
رواه لا يستمر كونه مدرجا في
الاثبات قد جدوا بانه
ورفعه فلا يقدح في بعضهم
فيه وكذلك سقوط المتصلين
رواية بعض الرواة كابي فروة
عن الشعبي لا يقدح فيمن تشبه
لأنهم حفاظا ولهذا هو السر
في حذف البخاري قوله ووقع في
الحرام يصير مقبل المتصل

• (باب الجنب يقيم ظوف المرد) •

(عن عمرو بن العاص انه لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال احملت في ليلة باردة
سديدة البراءة فذقت ان غنات ان اهل قنيت ثم صليت باصحابي صلاة الصبح
فلما نفضت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يركبوا ذكرا فقال يا عمرو اي
باصحابك وانت جئت فقلت ذكركم قال نعم قال ولا تغفلوا انكم ان الله كان بكم
رحيما بعثت ثم صليت فذكركم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا رواه

نواية زيادة في أرضه (بحارمه) أي المعاصي التي حرّمها كلّاها والسرقه (٢٤٩) فهو من باب القتل والقتله بالشاهد

عن العائب فتسبه المكلف

بالراي والنفس البهجة لانعام

والمنسهب بما حول الخي

والحارم والخي وتناول المشبهات

بالرفع حول الخي ووجه التسميه

حصول العقاب بعدم الاحتراز

عن ذلك كان الراي اذا جره

ربه حول الخي الى وقوعه في

الخي اسحق العقاب بسبب ذلك

فكذلك من أ كرس الشهات

وتعرض لمقدمتها وقع في الحرام

فانصة العقاب بسبب ذلك

(الا) ن الامر كاذ كر وان في

الجسد ضقة أي قطعة من

الجم وميت بذلك لانها تنفخ في

لحم لصغرها وفي الفخ وعبرها هنا

عن مقدار القلب في الروية وثبت

الزاو بعد الاذن قوله الاذن

لكل ما في الاذن في الجسد

مضعة وسقطت من اذنان

القل بعد المناسبة بين حي الملوكة

وحى الله تعالى في الذي هو الملوكة

الحق لاصل حصة الاذن وثبت

في رواية غير أي تدنظر الى

وجوب التساب بين الجملتين

من حيث ذكر الخي نفسه (اذا)

صلحت) بفتح ادم وقد تضمن (صلح

الجسد كله) وسط لفظ كله عند

ابن عسا كر (واذا فسدت) أي

المضعة أيضا (فسد الجسد كله)

والتعبير بالذي يقع الوقوع

غالب وقد تأتي بمعنى ان كانا

(الايه القلب) انما كان

كذلك لانه أمير البدن وبصلاح

الامير تصلح الرعية وبفساده تفسدواثير في الانبياء

أحمد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه البخاري تعليقا وابن حبان والحاكم

واختلف فيه على عبد الرحمن بن جبير فضيل عنه عن أبي قيس عن عمرو وقيل عنه عن

عمرو وبلاؤه طه لكن الرواية التي فيها أبو قيس ليس فيها الا انه غسل مغابنه فقط وقال

أبو داود وروى هذه النسبة الاوزاعي عن حسان بن عطية وفيه تميم ورجح الحاكم احدى

الروايتين وقال البيهقي يحتج ان يكون فعل ما في الروايتين جميعا فلهذا يكون قد غسل

ما لا يكتنه وتيمم الباقي وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث أبي أمامة عند

الطبراني قوله ذات السلاسل هي موضع وراوادي القرى وكانت هذه الغزوة

في جمادى الاولى سنة ثمان من الهجرة قوله فاشتقت أي خفت وحذرت قوله

فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا فيه دلل ان على جواز التيمم

عند شدّة البرد وخفاة نهلاك الاول التيمم والاستبشار والثاني عدم الانكار لان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على باطل والتيمم والاستبشاح وقوى ذلك امر

السكوت على الجواز فان الاستبشار دلالة على الجواز بطريق لا روى وقد استعمل

بهذا الحديث الثوري ومالك وأبو حنيفة وابن المنذر على ان تيمم لشدة البرد وصلى

لا يجب عليه الاعادة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر بالاعادة ولو كانت واجبة

لامرمها ولا رأي بما أمر به وقد روي عليه ما ثبت من صلى بالنيم حال ابن رسلا

لا تيمم لشدة البرد من أمكنه ان يسخن الماء أو يستعمله على وجهه بأن الضرر

مثل ان يغسل عضو أو يستبرأه وكما غسل وضوءه ودقاه من البرد لم يعد الاوان لم

يشترط تيمم وصلى في قول أحمد والشافعي والحنابلة وعطاء يقتل وان مات ولم

يجهله عذرا ومقتضى قول ابن مسعود لو رخصنا لهم لا وشك اذا برد عليهم الماء ان

يتيمموا انه لا تيمم لشدة البرد قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساقا الحديث ما حفظه

فيه من العلم اثبات التيمم لموقوف البرد وسقوط القرض به وجهه اقتضاء التوضي

بالتيمم وان التيمم لا يرفع الحدث وان القسب بالعمومات بجهة صحيحة انتهى وقوله وان

التيمم لا يرفع الحدث لهلهم استفاد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم صليت بها صلاتك

وأنت جنب

• (باب الرخصة في الجماع لعدم الماء) •

(عن أبي ذر قال اجنوبت المدينة فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابل فكتبت

فبع اقيات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هك أبو ذر قال ما سألت قال كتب أقرض

البنابة وليس قري ما قال ان السعيد طهه ولكن لم يجد الماء عشرين سنين روى أحمد

وأبو داود والترمذي وهذا اللفظ الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه أيضا وقد اختلف

فيه على أبي قلابه الذي رواه عن عمرو بن مجاهد عن أبي ذر روى ابن حبان والحاكم

والدارقطني وصححه أبو حاتم وعمر بن جبريد قد وثقه الهيثم قال الحافظ وغسل ابن

من الرباعيات ورباعية كاهن - كوفيون وفي الحديث والعنفة (٢٥١) والجماع وأخرجه البخاري أيضا في البيوع

وكذا مسلم وأبو داود والترمذي
والشافعي في نفسه وابن ماجه
في القسطنطينية والشمس
المدونة بمحذبن على الشوكاني
رحمه الله كلامه بسوط على هذا
الحديث في فتاواه المسماة بالفتح
الرباني وذكره أمانى كافي دليل
الطالب على أريج المنال
بالناراية وهو جدير بأن يكتب
بما له فيذهب فليراجع ولا يسع
هذا المقام ذكره في (عن ابن
صباح رضى الله عنه سماه قال ان
وعد عبد القيس) هو ابن أمية
ابن دعي أبو قبيلة كوفي يزول
البحرين وكانوا أربعة عشر
وجلسا لا شيء ويرى انهم
اربعون فتمثل ان يكون لهم
وقادان أو ان الاشراف أربعة
عشر ولباقي سبع (المأثور الذي
على الله عليه) وآله (وسلم) عام
الفتح وكان سبب مجيئهم اسلام
منقذين حبان وتقله الصلابة
وسورة اقرأ أو كما تبصلى الله عليه
وآله وسلم لجاعة عبد القيس كانوا
فلمارحل الى قومه كنهه بأما
وكان يصلى فقال تزوجته
لايها المنذرين عاتذوهوا الاشج
اني انصكرت فعزل بعلى منذ
قدم من يقرب الله ليعزل اطرافه
ثم يستقبل الجبهة يعني الكعبة
فيقضي ظهره ثم يوقشع أخرى
فاجتمعا فصارا ذاك فوقع
الاسلام في قلبه وقرأ عليهم
الكتاب وأسلموا وأجروا المسير

كالبسيع والصوامع قال المانظ في الفتح ويؤيده ويحرمون - عيب بلقظ وكان من
تجلى انما يصح لحن في كتابهم وهذا نص في وضع النزاع فثبتت الخصومة ويؤيده
ما أخرجه البراء من حديث ابن عباس وفيه ولم يكن احد من الانبياء - حتى يبلغ
محرابه قبله وهو راى فتح الماء - طهره وفيه دليل على ان التراب رفع الحدث كالماء
لاسترا كونه في لطويرة قال المانظ وفيه تارة وعلى ان التيمم جائز بجميع اجزاء
الارض لعدم لفظ الارض بلبعضها وقد أكد به قوله كلها كافي الرواية الثانية
واستدل القائل بفتح بعض التراب - عن مسلم من حديث حذيفة عن فروع باللفظ
وجعلت ترابها طهورا وهذا خاص فيقضي ان يجعل عليه العام وأجيب بان تربة
كل مكان مافيه من تراب أو غيره فلا يتم الاستدلال ورد في الحديث المذكور
بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث على وجعل التراب طهورا أخرجه
أحمد والبيهقي بإسناد حسن وأجيب ايضا عن ذلك الاستدلال بان تعطين الحكم بالتراب
منه هو لقب ومنه هو الملقب بضعيف عند أبواب المصالح ولم يقبل به الا القائلين
بتميز تخصيص المنطوق ورد بان الحديث سبق لظهور التشرية فلو كان جائزا لغير
التراب اقتصار عليه وانت خبير بان لا يقتصر على التراب في هذه الرواية نعم
الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيد في جعلها مسعدة دون الاخر كما سبق في
حديث مسلم يدل على الاتفاق في الحكم واحسن من هذا أن قوله تعالى في آية المائدة
منه يدل على ان المراد التراب وذلك لان كلمة من لتبعض كما قال في الكشف انه لا يشهد
احد من العرب من قول القائل مصبت برأس من الدهن والتراب الاصعق التبعض
انتم فان قلت سلما لتبعض فما الدليل على ان ذلك البعض هو التراب قلت التخصيص
عليه في الحديث المذكور وهو اللفظ الذي على ان المراد خصوص التراب ما ورد في
القرآن والسنة من ذكر الصعيد والارض بالتيه منه وهو التراب لكنه قال في القسوس
والصعيد التراب أو وجه الارض وفي المصباح الصعيد وجه الارض ترابا كان أو غيره
قال الزجاج لا أعلم اختلافا بين اهل اللغة في ذلك قال الزهري ومذهب اكثر العلماء ان
الصعيد في قوله تعالى صعدا طيبا هو التراب وفي كتاب فقه اللغة للثعالبي الصعيد
تراب وجه الارض ولم يذكر غيره وفي المصباح ايضا يقال الصعيد في كلام العرب يطلق
على وجوه على التراب الذي على وجه الارض وعلى وجه الارض وعلى الطريق ويؤيد
قول الصعيد على العموم تيممه على افعليه وآله وسلم من الحائط فلا يتم الاستدلال
وقد ذهب الى تخصيص التيمم بالتراب المعتة والشافعي وأحمد داود وذهب مالك وأبو
حنيفة وعطاء والاوزاعي والثوري الى انه يجزئ بالارض وما عليها وسبقه المصنف
لذلك لما قيل انما أدركت الصلاة في الرواية الثانية فأينما أدركت رجلا من أمي
الصلاة وفي الصعيصين فأعبل رجلا من أمي أدركه الصلاة فليصل وقد استدله على

البدول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليقلعوا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من التيمم أو) قال (من التيمم) شك شعبة أو

أوجرت (قالوا) نحن أربعة) أي ابن زناد (٢٥٢) بن معد بن عدنان وانما الوارث خمسة لان عبد القيس من أولاده وغيره من
 انبعضوا لكر لانهم بعض ربعة
 ويدل عليه ما عند المصنف في
 العمدة قوله لو انما هذا الخ من
 ربعة (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم امر حبا بالقوم
 أو قال ربه (ولد) وأول من قال
 امر حبا سيف بن ذي يزن بكاهله
 انك كرى واتصاه على
 انفسه وبقيت من صفه رأى
 صارفوا رجبا بالضم سبعة
 حال كونهم (غير حرا) جمع
 خرباء على اقبس أي غير اذنه
 أو غير مستعين بقومكم
 مسارين دون حربو جب
 استخبركم (ولانهم) جمع
 زدم على غير قياس ونجح
 كذبت تباعا خزيا لعلها كاه
 والتصين وذكره تبارك
 ان ثمان مئة في نهم جمعه
 انكره على هذا قياس وفيه
 دليل على استحباب تأخير
 نقام وقد تكرر في النسخ النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في
 احديث مر حبا يام هذا وفي
 قصة عكرمة بن أبي جهل
 مر حبا بل اكب المهاجر وفيه
 فطمة مر حبا يافتي وكها مجة
 وفي حديث عاصم بن بشير الهذلي
 من أبيه عند النساء ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال للمدخل
 فلم عليه مر حبا وعليك السلام
 (فقالوا) ولا يصلي قالوا (يا رسول
 الله) فيه دليل على انهم كانوا
 حبر القائلين وكذلك

• باب من وجد ما يكتفي ببعض طهارته يستعمله •

عن أبي هريرة روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا امرتكم بأمر فأتوا
 منه ما استطعتم متفق عليه) هذا الحديث اصل من الاصول العظيمة وقاعدة من قواعد
 الدين لافقه وقد تم له شرح التراتر قال الله تعالى فقلوا الله ما استطعتم فلما
 لا استدلال بخديث على انفع من كل ما خرج عن الطاعة وعلى وجوب الاتيان بما دخل
 تحت الاستطاعة من المأمورة وان لم يمس مجرد خروج بعضه عن الاستطاعة موجبا للفتور
 عن جمعه وقد امد دلالة المصنف على وجوب استعمال الماء الذي يكتفي ببعض الطهارة
 وهو كذا وقد ثبت في ذلك زيد بن علي والمصنف والحنفية فقالوا بسقط استعمال
 الماء لان عدم بعض المبدل مع الاستقبال الى الابد

• باب تيمم التراب لتيمم دون بقية الجمادات •

عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطيت عالم يعط
 من الانبياء نصرت بالرعب واعطيت مقاب الارض ومعبأ أحد وجعل في التراب
 طهورا وجعلت أمي خير الامم واه أحد الحديث اخرجه البيهقي في الدلائل وايضا
 في حديث جابر المتفق عليه تحس التراب بالرعب وجعل الارض مسجدا وطهورا
 وتحليل القمام واعطى الشفاعة وعموم البعثة وزاد أبو هريرة في حديثه الثابت عند
 مسلم خصلتين وهما واعطيت جوامع الحكم وختم في النبيون فيصل منه ومن حديث
 جابر مبع خصال ومسلم من حديث حفصة فضلنا على الناس ثلاث جعلت صفونا
 كصفوف الملائكة وكردنا الارض قال وكردنا أخرى وهذه لفظة المهمة
 فيها ابن خزيمة والنسائي وهي واعطيت هذه الايات من آخر سورة البقرة من كنز

في نواهم الاتي كذا مضروفي قوله الله ورسوله أعلم (الا لا نستطيع ان تأتيت) أي من الاتيان اليك بحث

(الاي الشهر الحرام) لحرمه القتال نسيه عندهم والمراد (٢٥٢) الجنس فيشمل الاربعة الحرم ولعله والمراد

شهر وجب تكاسبه في رواية
البيهقي وللأصملي وكرة الأبي
شهر الحرام وهو من إضافة
الصفة الى الموصوف كصلاة
الأولى والبصر يوم ينعونها
ويؤقون ذلك على حذف متضاف
أي صلاة الساعة الأولى وشهر
الوقت الحرام وقول الحفاظ
هذا من إضافة الشيء الى نفسه
كسند الجملع قصبه العميق
بان إضافة الشيء الى نفسه
لا يجوز والظاهر أنهم كانوا
يخصونه بمزيد التعظيم مع
تحرهم القتال في الأشهر
الثلاثة الأخرى (و) الحال
(ينبأ وينشك هذا الحي من
كفار مصر) مخفوض
بالمضاف بالصفة للعلية
والتأنيث وهذا مع قولهم
يا رسول الله بدل على تقدم
اسلامهم على قبائل مضر الذين
كانوا بينهم وبين المدينة وكانت
مسكنهم بالبحرين وما والاها
من اطراف العراق وعن ابن
عباس عند المصنف ان أول
جمعة جمعت بعجدة في مسجد
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم في مسجد عبد القيس
ببيوتان من البحرين وهي قرية
شيرة لهم واتعاجعوا بعد
رجوع وفد مع العلم فدل على
أنهم سبقوا جميع القرى الى
الاسلام قلن فيه دليل على ان
الجمعة تصير في القرى ولا يشترط

نعت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الأضر فصاروا الحاصل لتمامه وفي حديث
الباب زيادة أعطيت منافع الأرض وسببت أحد وجعلت أمي خيرا لامه فصاروا
اتصال تأتي عشرة خصله وعند الزاوي وجه آخر عن أبي هريرة رفعه فضلت على
الانبياء بسبب غفري ما تقدم من ذنبي وما تأخر وجعلت أمي خيرا لامه واعطيت الكوثر
وان ما سبقكم اصاحبوا الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه وذكركم مني بما تقدموه
من حديث ابن عباس رفعه فضلت على الانبياء بخصلة كان شيطان كافر اغا عاني الله
عليه فاسلم قال ونبئت الأخرى فينظم هذا مع عشرة خصله قال الحفاظ في الفتح
ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك لمن التبع وقد ذكر أبو سعيد النيسابوري في
كتاب شرف المصطفى ان الذي اخص به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ثون خصله
والحديث ما قاله المصنف رحمه الله تعالى للاستدلال به على تعين التراب للتصريح في
الحديث بذكر التراب وقد تقدم الكلام على ذلك في باب اشتراط دخول الوقت للتعيم
قوله نصرت بالرب فهو أنه لم يوجد لغيره النصرة بالرب لكن في مسير النهر
لنور التقييد بها في الحديث وفي أكثرها بالاولى وأما دونها فلا ولكن ورد في رواية
في الجنان وقصرت على العدو بالرب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر وهي تسهر
باختصاصه به مطلقا وانما جعل الغاية شهر الا أنه لم يكن بين يده وبين أحد من أعدائه
أكثر منه قال الحفاظ في الفتح وهو هي حادثة لامته من بعده فيه احتمال وقد نقل ابن
المان في شرح العدة عن مسند أحد بلطف والربيع بسبي بن يدي أمي شهرها قوله
وأعطيت منافع الأرض هي ما سلب الله ولا منه من اقتتاح البلاد المنتعقة مكة ودر
المتعددة قوله وجعلت أمي خيرا لامه هو مثل ما نطق به القرآن قال الله تعالى كنتم خير
أمة أخرجت للناس (وعن حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلت على
الناس بثلاث جعلت صنوفا كصنوف الملائكة وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا
وجعلت تربتها طهورا اذا لم نجد الماء وامسك) قوله بثلاث الثالثة مهمة وقد منها
ابن خزيمة والساقى وهي أعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة وقد تقدم التنبيه
على ثلاث والحديث يدل على قصر التعيم على التراب للتصريح بالتراب فيه وقد عرف
البص في ذلك في باب اشتراط دخول الوقت قوله صنوفا كصنوف الملائكة وهي أنهم
يكون المتقدم الذي يليهم الصنفون ثم امرؤون الصف كما ورد التصريح بذلك في
سنن أبي داود وغيره

(باب حقيقة التعيم)

(عن عمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في التعيم ضرورة لوجهه والدين
رواه أحمد وأبو داود وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره بالتعيم لوجه
والكفين بدوا التمدى وصحه) قال ابن عبد البر أكثر الأثر المرفوعة عن عمار ضرورة
لها المصالح المجمع ولا اشام الاعظم وهو الحق كما سقتنا ذلك في الروضة التدييه شرح الدرر البهي (ثم نأمره فصل) بخلاف

[illegible]

لكنه لم يكن لهم سبيل إليه من أجل كذا مضر أول كونه على (٢٥٥) القرائن أن نسوة عند حم وأناه

[illegible]

أخبرهم يسر الأبرار الأتقياء
 أولي واستشكل قوله أمرهم
 بأربع مع ذكر خمسة وأجيب
 بجوه كثيرة لا طائل تحته وأتم
 جوابي في المسئلة ما ذكره
 ابن الصلاح من أن قوله وأن
 تعدوا معطوف على أربع أي
 أمرهم بأربع وبإعطاء الخ
 لأن به يرتفع الاشتكال وانها هم
 من أربع عن المصنف أي عن
 الآية لأنه وهي فتح الحاء
 المهملة وسكون تنون رفح
 المثناة الفريسية وهي بإسرة
 أو إخراج الخضر والجراد فاما
 على به وما أو مخفذين من
 وهو زعم أو ما طي من اختار
 بالمصنف المعمول فزجاج ونسبه
 (و) عن الاشتاذ في (الباء) ضم
 له أو تشديد الباء والمد الشاذ
 (و) عن الاشتاذ في (التيه)
 يفتح ثين وكسر لتاف ومن
 ما يقرئ أصل الخلعة فيوسم
 فيه (و) عن الاشتاذ في (الزفت)
 حادلي (زفت) (و) يقال مقيد
 وهو ما طيل القمار ويتلوه
 اقيم وهو بيت يحرق اذا من
 تطلبه لسنن وغيرها كما تعلق
 بالزفت (وقال اخضرهون
 وأخضر وأجن من وراء كم)
 أي الذين كانوا أو استقروا
 ومعنى انتهى عن الاشتاذ في هذه
 الاوابعه مخصوصه الا بتيسر في
 الياء الاسكار فسر على شرب
 متعبلين لم يشعروا ثم شفتا
 تنكح من التبتذلات الاسمية

هَذَا مَذْهَبُ كُلِّ رَجُلٍ لَا تَشْرُؤُا مَعَكُمْ (٢٥٦) وَهَذَا اخْتِلَافُ اسْتِهَانَةِ الْعَالَمِ فِي تَرْكِهِمُ الْخَاسِرِينَ وَالْقَهْمَ عَنْهُمْ وَاسْتِغْنَابَ

ورأى حديث آخر في الماراية من غير ولا سيما الصحابي المجهول انتهى فالحق مع أهل المذهب الأول حتى يقوم دليل بجب لمصر فيه ولا شك أن الاسناد المستند على زياد أولى بالنسب ولكن إذا كانت سالفة احتجنا جميع أولاد في الباب ثم من ذلك قوله وفي نسخة له لرية ثبت عند البخاري معناه وانظره وضرب بكفيه الأرض ونزع ثوبه ثم مسح وجهه وكتبه قولا في رصعين هامة في الرصعين وهما متصلان في خبر قال أصنف بعد أن قال حديث وفيه دليل على أن الترتيب في فهم الجنب يجب تفرق

• (باب من نيمه في آزل وقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت) •

عن عطاء بن رباح عن أبي سعيد الخدري قال خرج رجلان في سنة فمضت الصلاة
وبسهما فمضت معه سعيد ضاماً لهما فوجد الماء في الوقت فأعاد أحدهما لوضوء
والصلاة وباعد الآخر فثار رجل فقه صلى فقه عليه وآله وسلم ثم ذكر ثلاثة نقل
له في بعد أصابت السنة وأبصر الله ذلك وقد لذي دعا وعاداً بحرمين
رواه إسحاق وأبو داود وهذا نحوه وقد رواه بضاعتين يسار عن أبي صلى
الله عليه وآله وسلم (مرد) أخذت أخرجه أيضاً الدارمي والحاكم ورواه الهروي
موصو ثم قال فترد عليه من دفع عن لث عن بكتريته ورواه عن عطاء عنه
موصو وخبره بن المبارك فتردو كما ذكره ابن أبي الأوسط لم يروه متصل إلا
عنه من دفع وقال موسى بن حرون رفعه رهم بن نافع وقال أبو داود وغيره عن
بكت عن حمزة عن بكر بن عطاء مرسل قال ذكر أبي سعيد فليس بمخووظ وقد رواه
بن أبي بكر في صحيحه موصو لا من طريق أبي زيد الطيالسي عن لث عن عمرو بن
أخثر وعمر بن أبي نجيبة جميعاً عن بكر موصو لا رواه ابن أبي عمير عن بكر فزاد
عطاء وثي سعيد أبو عبد الله مولى جميل بن عبد الله وابن أبي عمير ضعيف ولا يلتزم إلى
زياد وقد تعجزوا بوجه الثقة عمرو بن خثومعه عن بن أبي نجيبة وقد وثقه إسحاق
ويحيى بن بكير بن حبان وثق عليه أحمد بن صالح وابن نويرة وأحمد بن سعيد بن أبي مرزوق
وله شاهد من حديث ابن عباس رواه أحمد بن زهير في مسنده أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أتته فمضيت له المشرق فمضيت قال فقل أيا ما بلغه الحديث يدل على أن
صلى الله عليه وآله وسلم لم يوجده الحديث فزارع من الصلاة لا يجب عليه إلا عاقبة الوجود
أبويه وناضيه ومائتاً ورواه الإمام يحيى وقال الهادي والناصر والمؤيد بالقاء
وأبو حنبل وخونس وعطاء بن رباح عن محمد بن بكر ومكحول وابن سيرين والزهري
وربما في تحكاه الخدري وغيره ثم انقلب الأعداء مع بقائه لوقت لتوجه الخطاب مع
بقائه لقوله أنه أقام الصلاة مع قوله فادغم إلى الصلاة فشرط في صحتها وضوء وقوله
أمكن في وقتها وقوله فإذا وجد المائلين في الله فله وشتره الحديث ورواه لا تتوجه

اهدانید که تعالی و پروردگار عظیم نام ما شعر امد ذکر فعل لیا ان ذکره • هو المستما کر نه بتضوع الطلب

وهذا خلافاً للشافعي والمزني والشافعيين بل ثبت على الأعراس عنهما ٢٥٧ (عن أبي شعور) حقه بن عمرو

ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي البصري التوفي بالكوفة أو بالديسة قبل الأربعين سنة إحدى وثلاثين أو إحدى اثنتين وأربعين وفي البصري أحد عشر حديثاً (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال إذا أتى الرجل فمضة من دراهم أو غيرة (على أهله) فزوجة أو ولسل كون الرجل (يحتملها) أي يريد بها وجهه الله (فهو) أي الاتفاق ولغير الأربعة فهي أي النفقة (صدقة) أي كالصدقة في الثواب

لاحقة والاحتمار على الهاتمي والمطلي والبارقة عن الحقيقة الإجماع والطلاق الصدقة على النفقة تميزاً والاراد بها الثواب فالتشبه واقع على أصل الثواب لافي الكمية ولا في الكيفية قال القرطبي أفاد معطوقه أن الأجر في الاتفاق إنما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أم مباحة أو أفاد منه فهمه أن لم يقصد القرية لم يؤجر لكن تبادر منه من النفقة الواجبة لأنها معقولة المسمى وحذف المعمول ورفد التعميم أي أي نفقة كانت كبيرة أو صغيرة وفي هذا الحديث الرد على المرتبة حيث قالوا إن الإيعان إقرار بالان تقطع ورجاله شتمين بصري واسطى وكوفي ورواية صحابي عن صحابي

الطلب بعد قوله أصبحت السنة وأجزأتك ملائكة واطلاق قوله فإذا وجد الماء فقد يجدت الباب ويؤيد القول بعدم وجوب الأعادة تحديث لا تصلوا صلاة في يوم مرتين عند أحدوا في داود والشافعي وابن حبان وصحبه ابن السكن ويحجب عنه ما عند القائل بوجوب الأعادة واحدة لأن الأول قد قدس وجود الماء فلا يرد ذلك عليه وما قبل من تأويل الحديث بأنها ما وجد بعد الوقت فتعطف بمصالح الحديث من أنهم ما وجدوا ذلك في الوقت وأما إذا وجد الماء قبل الصلاة بعد التيمم وجب الوضوء عند العترة والقفاه وقال داود وحلة بن عبد الرحمن لا يجب لقوله تعالى ولا يطلوا أعمالكم وأما إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها فله يجب عليه الخروج من الصلاة أعادتها بالوضوء عند الهادي والناسر والمؤيد بقوله أي طالب وأي حقيقة والأوزاعي والثوري والمزني وابن شريح وقال مالك وداود لا يجب عليه الخروج بل يحرم والصلاة صحيحة وساقى الكلام عليه قوله أصبحت السنة أي الشريعة الواجبة قوله وأجزأتك ملائكة أي كنتك عن النشأ والإجراعه بارقة كون التمسك مسقطاً للأعادة

هـ (باب بطلان التيمم وجدان الماء في الصلاة وغيرها) هـ

(عن أبي زرارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال إن الصعيد الطيب طهروا المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فله بشرة فأن ذلك خير من أن يجد الترمذي وصحبه الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وأبو داود وابن ماجه وقد اختلف فيه على أي قلاية وقد تقدم الكلام عليه في باب الرخصة في الجماع لعدم الماء والمستفرجه الله قد استدل بقوله فإذا وجد الماء فله بشرة على وجوب الأعادة على من وجد الماء قبل الفراغ من الصلاة وهو استدلال صحيح لأن هذا الحديث مطلق فحين وجد بعد الوقت ومن وجد قبل خروجه وحال الصلاة وجدها وحديث أبي سعيد السابق مقيد بمن وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة فتفرض هذه الصورة بحديث أبي سعيد وتبقى صورة وجود الماء قبل الدخول في الصلاة بعد فعل التيمم بعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها إذ اختلفت تحت إطلاق الحديث وفي كلا صورتين خلاف قلقد كزافي الباب الذي قبل هذا ولكنه يشكل على الاستدلال بهذا الحديث قوله فأن ذلك خير فانه يدل على عدم الوجوب للمدى

هـ (باب الصلاة في غير ما ولا تزياد عند الضرورة) هـ

(عن عائشة رضي الله عنها) أنها استعارت من أم سلمة فقلعت فحدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً في طلبها فوجدوها فادركتهم الصلاة وليس معهم ماء فاضلوا فغروضوا فلما أوزار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شكوا ذلك إليه فأنزل الله عز وجل آية التيمم واه الجماعة إلا الترمذي قوله أنها استعارت وفي بعض روايات أنها قالت

وانتم زدي في البر وقال حسن صحيح ٢٥٨ والساق في ان كل واحد يعمل على شاكلته ويستدل بالحديث على قدمهارة

عن جابر بن عبد الله بن جابر
(الجبلي) الحمصي المتوفى سنة
١٨٥ هـ وخبرني رضى الله عنه
قوله بعث رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) في عاقبة
وكان قدومه عليه سنة عشر في
رمضان وهو يومه (على اتم
اصلة في اي اعطاء الزكاة
وصحح بطبره في دفع على المجرور
والنكاح - وسلم) وسلم
وروي عن ابن السكيت في
صحة وفيه تسمية الصلوة
و - لا لما لان المني يقع على
العمل كيقع على اول وهو
فرض كتاب على قدر طائفة
اذا علم يقين بعد وبما على
نفس المكره في شئ فهو
سعة فيصحب على من علمه لم يبع
عنه ان يبيع بها كن واجتنب
على ان يبيع نفسه - متنا
او مروى عن ابن السكيت في
يذكر صوم ويحرم في شئ في
سح والطاعة في دفع مشق
من بعث الله صلى الله عليه
في طهارة ما يقع في طهارة
معه حيازة الحظ المنصوح له
وهي من وجوب الكلام بل ليس
في الكلام كقمة مفردة تستوفى
بها بعبارة عن معنى هذه
الكلمة وهذا الحديث من
الاحاديث التي قبل فيها انها
احد اربع الدين ومن علمها
ادام محمد بن اسمعيل الطوسي
وقال النووي في هو وحده

انقطع عن ذي وه شائسته فيه فهو حقيقته قلة لا ساء ووافقه في الرواية التي في
نفسها كونها في بداهة في فلو لم يرضوا بذلك جماعة من المحققين منهم المستنف
على وجوب الصلاة عند المظهرين له والترب وليس في الحديث انهم فقدوا
لقراب وانما به نهم فقدوا لما فقدوا ولكن عدم الله في ذلك الوقت كعدم الماء والقرب
فهو لا مظهر واه ووجه الاستدلال به انهم صلوا معه فدين وجوب ذلك لو كانت
امراة حينئذ موعود لا كره عليه اتى صلى الله عليه وآله وسلم بهذا حال الشافعي
واحد وجهه في الحديث وانما كثر أصحاب مالك لكن اختلفوا في وجوب الاعادة
فاخصوا من ان في وجوبها وصحها كثر فهاها واستحبوا بابها عذر نادر فلم يسط
اعادة ولم يشرعوا في وجوبها فاب لزم وجهه من من المذلل في وجوبها واستحبوا في حديث
السابع فهو لو كانت واجبة بينهم اللهم اسي على الله عليه وآله وسلم لا يجوز تأخير لبيان
عن وقت الحاجة وتوقف ان اعاده فيجب على السور في تأخر لسان في وقت الحاجة
وعلى هذا فدين دليل على وجوب اعادة وقت ذلك وانما حينئذ في المنه ورعنا
لا يصح لك قال ابو حنيفة واصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري ولا روى
وقال في بيانها كذا ما عنه ابي داود في وجوب عليه القضاء وهذه الاقوال الاربعة هي
اشهر في المسئلة وحكي الثوري في شرح المذهب عن اقدم تصحب الصلاة فيجب
لا عذر في هذا قول خمسة قاله الحافظ في الفتح

• (أبواب الخيض) •

قالب في أمه السنين وفي كرب جربا - دمرأة قال في القاموس حاض المرأة
تحيض حيضا ويجوز ويحتمل فهي حائض وحاضنة - لدن هو الحيض اسم ومصدر
ومنه حوسن للماء في الية

• باب في - عتاد - اصحبت في عادتها •

عن عائشة قالت قال ذ طمة بنت أبي جندب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
مرأاة تحاض فلا تطهر أيامها - ع - فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما ذلك
عرق وليس بأحيضة فاذا أفك الحضة فتركي الصلاة وذهب قدرها فاعلى عنك
الدم وصلى رواه بخاري ولق في روى - او في رواية للجماعة ان امرأة فاذا أقيت
الحضة دعى الصلاة وادبرت فاعلى عنك الدم وصلى زاد الترمذي في روايه وقال
نحشني لكل صلاة حتى يجي ذلك الوقت وفي رواية لبخاري ولكن دعى الصلاة فقد
أيام لقي كات تحيض فيهما ثم اعتلى صلى الحديث قد أسلفنا بعض الكلام عليه
في باب الفصل من الحيض وعرفنا كذا قال في حقه دلالة في ان المرأة اذا لم يدم الحيض
من دم الاستحاضة فتمت دم الحيض وتمت على اقبالها فاذا بارها فاذا انقضت قد اعلمنا
منه ثم صار حكم الاستحاضة حكم المحدث فتدرك لكل صلاة لا يصح في ذلك الوضوء

محصل لمرس الدين كله لا يخصص في ذكره وهو من الجوابات وفيه اشياء من التاجين اسمعيل وقبس أكثر

وقوله انه كوفيون غير مسلمون فيه الحديث بالافراد والجمع والعضة ٢٥٩ واخرجه البخاري في الاموال الزكاة

والبيع والشروط ومسلم في الايمان والترمذي في البيعة (رواه) عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال اني انا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله ابايعك على الاسلام فسرط) حتى الله عليه وآله وسلم (عن) أي الاسلام (والصحيح لكم مسلم) وكذا في مسند كوفي ومسنون بجامعهم الى الاسلام وارسلهم الى السواب اذا استشاروا فالتقيت بالمسلم من حيث الغلب والافتتاح كالكافر معتبر بان يدعى الى الاسلام ويشترط عليه بالسواب اذا استشار واختار العلم في البيع على جهه ونحو ذلك فزم أحدان ذلك يخص بالمسلم واحتج بهذا الحديث (بابه) على هذا) وهذه الحديث من الرابعت ودوامه ابن كوفي وبصري وواسطي مع العديد والجمهور والعضة واخرجه البخاري ايضا في الشروط ومسلم في الايمان والسائق في البيعة والسيرة والشروط

(كتاب العلم)

أي ما يتعلق به وقدم على لاحقة لان على العلم اذ كل شيء ولنا كتاب حسنا لا يجد العلم وهو كتاب يتنوع على احوال العلوم وأعمالها وترتيبها عليها المتصورين من شأن الاطلاع على

أكثر من فريضة واحدة كما سبق في باب وضوء المسحاة لكل صلاة وقد حنا في باب غسل المسحاة لكل صلاة عدم انتهاض الاحاديث الواردة وجوب الفصل على الكل صلاتاً وللصلاة من أومن ظهر لها ظهر وعرفنا ان الحق انه لا يجب عليها الاعتدال الاعتدال اذ المسحاة لهذا الحديث وقد ذكرنا الخلاف في ذلك حنا والمحصل انه لم يأت في شيء من الاحاديث الصحيحة ما يقتضي وجوب الاعتدال على الكل صلاة أو لكل يوم أو للصلاة بل لا بد من المسحاة كما في حديث طائفة المذكور فلا يجب على المرتفعين وقد أوصنا هذا في باب غسل المسحاة وأحكام المسحاة مستوفاة في كتب القروع والاحاديث الصحيحة منها ما يقتضي بان الواجب عليها الرجوع الى العمل بصفة الدم كما في حديث طائفة بنات عيسى الا في الباب الذي يصد هذا ومنها ما يقتضي باعتبار لعدة كما في احاديث الباب ويمكن الجمع بأن المراد بقوله أقبلت حصنك المسحاة التي تميز بصفة الدم أو يكون المراد بقوله اذا قبلت المسحاة في حق المسحاة. فوالتمييز بصفة الدم في حق غيره ما ينبغي أن يعلم ان معرفة اقبال المسحاة قد يكون بمعرفة العادة وقد يكون بمعرفة دم المسحاة وقد يكون بمجموع الأمرين وفي حديث جنة بنت جهمر مطلقاً يقتضي ستة أيام أو سبعة أيام وهو يدل على انه يرجع الى الحالة الغالبة في النساء وهو غير صالح للاختصاص كما عرفت ذلك في باب من قال تبسنا أو سبنا ولو كان حالها كان الجمع محكماً كما ساق وقد اطلال المصنفون في الفتنة الكلام في المسحاة واضطربت أقوالهم اضطراباً جديدهم على أنفسهم الطائفة فخالفت انهاء الموصوفات بالي في البيان والنقص في الايمان والافتقار الى التمسك حتى جازاً بمسألة المسحاة تصيروا والاحاديث الصحيحة قد نقتضت بعدم وجودها لان حديث الباب ظاهر في معرفة اقبال المسحاة وادبوا وكذا الحديث لا في الباب الذي يصد هذا فانه صريح في أن دم المسحاة يعرف وجمعه عن دم الاستحاضة فطاحت مسألة المسحاة وقه الحد ولم يبق فيها ما يستدعي الاورد؛ بعض الاحاديث الصحيحة بالا حلة على صفة الدم وبعضها بالا حلة على العادة وقد عرفت امكان الجمع بينهما ما سبق قوله قال رضي اكل صلاة ساق الكلام عليه في باب وضوء المسحاة قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث ونفيه عليه على انها لا تنطبق على عادت شكره انتهى (وعن عائشة ان أم حبيبة بنت جهمر التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف شكت الى الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انهم فقال لها امكني قدما كانت تحبك حينئذ ثم اغتسل فكانت تغتسل عند كل صلاة ورواه مسلم ورواه آحدو السائق ونظما قال قلت لمرورهم التي كانت تقيض فقلت الصلاة ثم نظروا بعد ذلك فقلت عند كل صلاة وتصل) قوله ثم اغتسل قال الشافعي وسفيان بن عيينة والثوري بن سعد وغيرهم انها ما التي صلى الله عليه وآله وسلم أن تغتسل وتصل وتبأمرها بالاعتدال لكل صلاة حال الشافعي ولائذ

مراتب العلم وحققها فغير لجه (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا في رواية الاصمعي وكرهه وفي رواية أبي خنيس وغيره

ثبوت قبل كذب (عن أبي هريرة: ٢٦٠ روى الله عنه قال بينا) لم يبق (أي على الله عليه) وآله وسلم في مجلس

ان غشاها كن تنوعا غير ما أمرت به وقد قدمنا الكلام على هذا في باب غسل المصاحفة
وارواية الأولى من الحديث قد أخرج نحوها البخاري وأبو داود في بابة وتوضي لكل
صلاة والحديث يدل على ان المصاحفة ترجع إلى عادتها إذا كانت لها عادة وتغسل عند
وضعها وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله في الرواية الأخرى فلتغسل عند كل صلاة
استدل به أنه لا يجوز أن يكون له - بل لكل صلاة وقد تقدم الكلام على ذلك أيضا (وعن
أخيه عن زبغت بنت جهم أنها قالت سمعت رسول الله عليه وآله وسلم أنها استخاضت وقال
تجس أيام أقربتم ثم تقعد - بل وتؤخر الظهر وتجهل لمصر وتغسل وتغسل وتؤخر المغرب
وتجس لغته وتغسل - بل وتصلح ما جاءه وتغسل في الغبير روى إسناده) الحديث استاده
في حق الثاني هكذا أخرجه أبو داود بن نصر قال أخرجه قال عبد الله بن يحيى عن عبد الرحمن
بن القاسم عن أبيه فذكره ورواه ثقات قال لا نروى الحديث الأخر بالفضل ليس فيها
شيء ثابت وحكي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث جنت جهم التي الذي
سأني واستخرف ما عليه والحديث استدل به من قال يجب الاعتدال على المصاحفة
كل صلاة أو يجمع بين الصلاتين يغسل واحد وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل
(ومن أم سلمة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امرأته تراق الدم فقال

تنظر قدر ليالي والأيام التي كنت تحيضين وقد رهن من الشهر قد قدع الصلاة ثم
تغسل وتستنظرن ثم تصلي روى النخبة إلا الترمذي) الحديث أخرجه أيضا الشافعي قال
لا نروى استاده على شرطه ما قال البيهقي هو حديث مشهور الآن سليمان بن يسار
يسمعه منه وفي رواية لا يذود عن سليمان ابن ربه - لا أخبره عن أم سلمة وقال الترمذي
ثم سمعه سليمان وقد رواه موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان عن مرجانة عنها وسأله
له أرقط عن ابن الجارود بقامه من حديث حضر بن جويرية عن نافع عن سليمان
فهو حديثه رجل عنها فقهره راق على صيغة ما يسميها فاهو وقع الله قوله ولا تقدر
لا تستأذنا دخل الأزار بن النخعي ملوا كمال القاموس وغيره والحديث يدل على ان
المصاحفة ترجع إلى عادتها المروقة قبل الاستخاضة ويدل على ان الاعتدال لها هو مرة
واحدة عند ادراك الحضة وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل على احتياج الاعتدال في كل صلاة
لأنه من خروج الدم حل الصلاة وقد ورد الأمر بالاستنفاذ في حديث جنت جهم
أيضا كما سألني ان شاء الله وقوله لتستنظرن يسكنون التامثلة بعدها ما مكسورة
تندو على فوجها ما خوسن ثم الدابة ينفع القاموس الذي يكون تحت ذنبها

(باب لم عمل بالقيصر) هـ

(عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تسكن فقال لها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم إذا كان دم الحضة فاه اسود به فإذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة فإذا
كان لا أثره ثم صلي فاعلم هو عروة وأبو داود والشافعي) الحديث رواه

ثبوت قبل كذب (عن أبي هريرة: ٢٦٠ روى الله عنه قال بينا) لم يبق (أي على الله عليه) وآله وسلم في مجلس
يحدث تقوم) أي الرجاء فيشط
أود لست أتعلم ان القوم شامل
نرجاز وتنه (أي) أي النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وفيه
استعماله بدون أذنا وهو
فصيح (عربي) الأعراب سكان
أبابة لا واحد من لفظه ولم
يعرف سمع ثم سمع أبو الهيثم
فما الله عنه البراري رفته
(فصل من الساعة) استقام
عن وقت التي تفرغ فيه (فصل)
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يحدث أي قوم) ان
بعض قوم سمع صلى الله عليه
وآله وسلم ما قال فكره ما قال
أي لى فاه (وقال بعضهم بل
لم يسمع حتى إذا قضى) صلى الله
عليه وآله وسلم (حديثه) وغما
لم يسمع صلى الله عليه وآله وسلم
لا يمكن أن يكون لا تقدر
الوحى أو يكون مشغولا بوجوب
سائل آخر أو خذ منة فيبقى
للمأمور لقائى ونحوهما روى
تقدم لاسبق فالتسبيح (قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (ين
أراه) أي أعلن انه قال ابن
(السائل من الساعة) أي من
زمانها لئلا من محمد بن قيس
(ول) لأعرابي (ها أنا) أي
(يا رسول الله قال) صلى الله
عليه وآله وسلم (فأذا ضعت
الآنفة تنظر الساعة قال)
الأعرابي (كيف ضاعتها قال)
صلى الله عليه وآله وسلم بمجيئها
(ذا وساد صر) بضم الزا وفتح السين أي جعل الأمر المتعلق بالدين كالخلافة والقضاء والافتاء

(الى غير اهل) أى بولاية غير اهل الدين والامانة (فاتطر الساعة) ٢٦١ الفاء التفرع أو جواب شرط محذوف

أى إذا سكن الامر كذا
فاتطر الساعة وقال ابن بطال
فيه ان الإمامة انتم الله على
عباده وقرض عليهم النعم وإذا
قد والامر لغير اهل الدين
فقد ضيعوا الامانات وفيه ان
الساعة لا تقوم حتى يؤمن الخائن
وهذا انما يكون اذا غلب الجهال
وضف اهل الحق من القيام به
ونصرته وفيه وجوب تعليم
السائل اقله صلى الله عليه وآله
ولم يأين السائل وفيه مراعاة
العام عند عدم فهم السائل لقوله
كما ضاعتموه وتأتى الاستاد

ورجاء كلهم مدينون مع
التحديث بالافراد والجمع
واعتقة وأخرجه الطائى
أيضا في الرافى مختصرا وهو ما
انقر به عن بقية الكتب السنة
(عن عبد الله بن عمرو) أى ابنه
العامى رضى الله عنهم قال
تخلف أى تأخر خلفنا (النبي)
ولايه وتخلف عنا النبي (صلى
الله عليه وآله) (وسلم) فصره
سافرناها من مكة إلى المدينة
كأنى مسلم (قادر) كأنى مسلم
الله عليه وآله وسلم إلى حق بناوه
بفتح الكاف (وقدره) (فتنا
تأثت القليل أى غشينا
(الاملاء) أى وقت صلاة العصر
كأنى مسلم (وتن شوا) (فجلنا)
أى كذا (نصح) أى فصل خلا
خلفنا أى مضفنا حتى يرى كأنه
مسح (على أربنا) جمع رجل
لقابله الجمع والافليس لكل الاربع لان المراد جنس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين (فتلدى) صلى الله عليه وآله وسلم

ابن حبان والحاكم وصحبه وأخرجه الدارقطني والبيهقي والحاكم أيضا بن زيادة فانما هو
داير من أورك من الشيطان وعرف انقطع وهذا يردناكار ابن الصلاح والنورى
وابن الرقة لزيادة انقطع وقد استنكر هذا الحديث وأحاط له من رواية عدى بن ثابت
عن أبيه عن جده وبعده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود قوله فاه أسود يعرف
قوله ابن رسلان في شرح السنن أى تعرفه الساعة قال شارح المصابيح هذا اهل التغير
انتهى وهذا يقيدان الرواية يعرف بضم حرف المضارعة وسكون العين المهملة
وفتح الراء وقد روى بكسر الراء أى لم اناصحه تعرفه الساعة قوله عرق بكسر العين
واسكان الراء أى ان هذا الدم الذى يجري منك من عرقه فى أدنى الرحم ويسمى
العازل بكسر الهمزة والفتح الحديث فيه دلالة على انه يعتبر القيز بصفة الدم فإذا كان
متصفا بصفة السواد فهو حصى والافوه استخاضة وقد قال بذلك الشافعى والساير
في حق المبتدأ وفيه دلالة أيضا على وجوب الوضوء على المستخاضة لكل صلاة وسيأتى
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى

• (باب من يحبس سنا أو سبعا للفقد وإعادة القيز) •

(عن جنة) نافع بن عيسى قالت كت استخاص حيضة شديدة كثيرة بلغت إلى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم استغفبه وأخبره فوجدته في بيت أخى زبينة بن جهمي قالت قلت
يا رسول الله في استخاص حيضة كثيرة شديدة فأتى فيها فمعتى الصلاة والصيام
فقال نعم لك الكسوف فانه يذهب اثمك قال هو أكثر من ذلك قال فأتخذى ثوبا قالت
هو أكثر من ذلك قال فطهري قالت انما أخرج نجاسة مني يا رسول الله ما من شيء ما فعلت فقد
برأ عني من الآثام فقلت عليه ما قالت اعلم فقال لها انك هذه ركعة من ركعات
الشيطان فقصي ستة أيام أو سبعة في علم الله ثم اغتسلي حتى إذا رأيت انك قد طهرت
واستنقيت فصلى أربعين أو ثمانين ليلة أو ثلاثا وعشرين ليلة وأيامها فاصومي فان ذلك
يجزئك وكذلك فافعل في كل شهر كاتخص السوا كما يطهرن ليعات يعضن وطهرهن
وان دويت إلى أن تزورى الطهر وتجهلي العصر فتستلين ثم تستلين الطهر والحصص
جميعا ثم تزورى المغرب وتجهلي العشاء ثم تغسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلين وتغسلين
مع القبر وتصلين فكذلك فافعلين وصلى وصومي ان قدرت على ذلك وقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وهذا أحب الامور إلى الله وأبو داود وأبو داود قرضا وصحبه
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه الدارقطني والحاكم ومثله الترمذي عن البخاري
تحسينه وفي اسناده ابن عقيل قال البيهقي تفرجه وهو مختلف في الاحتجاج به وقال ابن
سند لا يصح بوجه من الوجوه ولا تهم اجعوا على ترك حديث ابن عقيل وتعبه ابن دقيق
الهدى واستنكرتمه هذا الاطلاق لان ابن عقيل لم يفتح الاجماع على ترك حديثه فقد
كان أجودا وصح الحديث بتجديد بوجهه وقد جعل على امر ابن منده بالاجماع اجماع
لقابله الجمع والافليس لكل الاربع لان المراد جنس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين (فتلدى) صلى الله عليه وآله وسلم

ليسد وكثير جمع أو غير ذلك
 وبالمصنف ما إذا كان في
 موضعة ثابتة ثابتة في حديث
 بركات أبي علي الله عليه وآله
 وسلم ذات زوجة السبعة
 المندسة وعلاصونه أخذت
 أرحبه سلم (وإلى) هي كنه
 عبد بوزنك لئلا يصاب من
 أسار جمع عقب هو المتأخر
 السبي - ما شئت من
 أي ويسر صاحب الاعتدال
 المنصرين فيهما وألقب
 هي قدوة بلعوبة حري
 أو ثلاثة - شك من ابن جرير
 (عن) عبد الله بن عمر
 ابن عبد ربه الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله (وسمى من
 أشد) من جبهه (شعره)
 ورواية محمد بن علي بن
 عليه وآله وسلم في جوارفنا
 ابن لشعر وفي رواية كنت
 عبد أبي علي الله عليه وآله
 ولا هو بأكل جوار (الاستدلال)
 ورواه ابنه من أجل الملم - أنعم
 المشل هنا كاستعارة لاسد
 لمقدم أصل الهيبة والصفة
 العربية كله قال حال انسلم
 الهب الشان كمن اضله أو
 صفته لغرية كصفتها فاسلم
 هو أمتيه والصفة هي المشبه
 بما (الخدوني) فعل أمرأى ن
 عرفوا الخدوني (ماهي) وقع
 الناس في شجر البوادي

من خرج الصحيح وهو كذلك قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فوه ولم يقوا - ساد وقال
 ترمذي في كتاب الغلط انه قال البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن إلا أن
 راheim بن محمد بن طه هو قد مر - أدى - مع منه ابن عتيق أم لاوهذه له الحديث أخرى
 ويحيى بن أبي البخاري بن أبي عمير بن محمد بن طه مات سنة عشر ومائة فها قال أبو عبيد
 اناسم بن - وهو علي بن المديني وخليفة بن خياط وهو تابعي - مع عبد الله بن عمرو بن
 - هو - وهو يروى عن عاتقة بن عتيق مع عبد الله بن عمرو بن عبد الله وأنس بن
 - هو - ربيع بنت معوذ فكيف شكر جماعة من ابراهيم بن محمد بن طه لندمه وأين
 بن طه من هؤلاء في الله مدحه نظر الشيخ في الحصة وقريب منهم في الطينة في نظر
 في صحة هذا عن بخاري وقال الخطابي قد ترك علي انقول بهذا الحديث وامان بن حزم
 مدحه هذا الحديث - ومع من لم يفته ابن عتيق بل عليه في انقطاع ابن أبي ربيع
 ابن عتيق وزعم ان ابن حزم لم يفته ابن عتيق وبينهما نصبت بن راشد قال وهو
 سيف ورواه يضاع بن ابن عتيق شريك وزهير بن محمد وكلاهما ضعيف وقال يضاع بن
 ابن طه انه يرواه ربه بن محمد بن طه عنه غير شاذ لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر
 وقد رد بن - يد لاس حاقلة فها ما لا انقطاع عن ابن ربيع ابن عتيق فقد روى من
 طريق زهير بن محمد بن ابن عتيق ومات سنة ثمان مائة فها قد أخرج له الشيخان بحسين
 بن محمد ما وقد سمعنا من حديث وقال أبو حاتم محمد بن إدريس في حفظه شيء
 وحديثه - شام - بكر من حديثه عراق وقال البخاري في تاريخه اصغر ما روى عنه
 عن ثمان مائة من كبر ما روى عنه هل البصرة فها صحيح وقال عنه - المداري ثقة
 صدوق له تعلق وقيل يحيى بن - وقال ابن عدي وأما اناسم بن حزم - حيث روى عنه - اخطوا
 عيه واحديثه هه في رواية في عامر القدي عنه وهو صري فها من حديث
 ابن عدي في تاريخه فها من حديثه ترمذي في كتابه في حديثه من طريقه بل من طريق
 غير ابن طه وقد ثبت ترمذي عن علي بن عتيق في هذا الاستدلال أحسن الروايات
 جريح وان غيره يتوب عن ان وهو بصواب راها شريك في ضعفه أيضا فها من ابن ماجه
 من ابن عتيق من طريقه وشريك في صحيح ومن جلة على الحديث حاقلة أبو
 داود عن أحمد انه قال ان في لباب حديثه وثالثا النفس منه شيء ثم قمر أبو داود
 الثابت باله حديثه وجواب عن ذلك ان ترمذي قد نقل عن أحمد نحيه نصاره
 أولى عذره أبو داود لا بل ينقل التعيين عن أحمد وانما هو شيء وقع له تفسيره كلام
 - هو - على فرس انه من كلام أحمد فيكون أن يكون قد كان في نفسه من الحديث شيء
 أظهر له صفة قوي - امت له - صرف أي أصفاك القطن قولاً فطبعي قال
 في الأصاح والناموس الجامع ما تدبه الخاص قال الخليل معناه فعل فعل لا مع ميلان
 الدم واستعماله كالتين لجام استرسل الدابة واما الا - تشارفوا - فندرجها بغير فقرة

(ووقع في نفسي انها الصلة فاستحييت) أن اتكلم عنده أو بكرهه وغيرهما ٢٦٣ رضى الله عنهم هيئة مشهورة فيهم

(ثم قالوا) حدثنا ما بن اوسول
 اذ قال صلى الله عليه وآله وسلم
 (هي الصلة) وعند الغضائري في
 التفسير ابن عمر قال كان عند
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال آخره في بشرة كالجمل
 المسلم لا ينحاث ورقها ولا ولا
 ولا ذكر النبي ثلاث مرات على
 طريق الاكتفاء وقد ذكره في
 تفسيره ولا ينقطع قرها ولا يعدم
 فيها ولا ينقصها ويؤخذ
 من هذا الحديث جواز طرح
 الامام المسند على أصحابه يعتبر
 ما عنده من العلم ويحسن ما به من
 من العقل والله أعلم
 ابن مالك رضى الله عنه يقول بيننا
 نحن جالس مع النبي صلى الله
 عليه وآله (وسلم في المسجد)
 النبوي (دخل رجل) جواب
 بيننا ولا يصلي اذ دخل لكن
 الاصمعي لا يستفصح اذا ذات
 جواب بيننا وبيننا (على رجل
 فاما في) رخصة (المسجد) أو
 ساحتها (ثم عطف) أي شدد على
 ما قدم ذكره من جلاله بعد أن في
 رخصة وفي رواية أي نعم اقبل
 على المسجد فاما
 ثم عطفه فدخل المسجد وفي رواية
 أحمد دلحا من ابن عباس
 فانا نحن بغيره في باب المسجد فقله
 ثم دخل وهذا يدل على أنه لم
 يدخله المسجد وهو رفع
 احتجالة ذلك على طهارة
 أو الابل (ثم قال لهم) اكم
 محمد لم يرضى الله به) والهم لم يسكن) أي مسجدا على وطأ (بين ظهراتهم) أي بينهم وقد لفظ الطهر ليدل على أن ظهورها

عريضة فوثق ما فيها في حبس تشده في وسطها بعد أن تحتسب كرسفها فيجب ذلك لهم
 وقولها انما انما في حبس السيلان وقد استعمل في الحبس في الاله يقال حبس فيه شجا
 واستعمل مجازا في الكلام يقال حبسك من حبس بكسر الميم زبادة رخص من رخصات
 الشيطان أصل الرخص الضرب بالرجل واد صاهمه أو كاهه أراد الاضرار بالزوجة والاذى
 بمعنى ان الشيطان وجد فيك سبيلا الى التلويح على أي امر دينها وطهرها وملاحتها حتى
 انساها بذلك عاداتها فصار في التقدير كاهه رخص بالفتح قوله قصيصي بفتح الياء القويصة
 والحاء المهملة والياء الشديدة أي اجبني نفسك حافضا والحديث استدله من قال انها
 ترجع المستحاضة الى الغالبين عادة النساء ولكنه ما عرفت مداره على ابن عثيل وليس
 بصحة ولا ركة لا يمكن الجمع بينه وبين الاحاديث القاضية بالرجوع الى عادة قسما
 والقاضية بالرجوع الى التميز بصفات الدم وذلك بان يجعل هذا الحديث على عدم
 صحتها العادتها وعدم امكان التميز بصفات الدم واستدله ايضا من قال انها تجميع بين
 الصلاتين بفعل واحد والذهب ابن عباس وعطاء الخفي روى ذلك عنهم ابن سيد
 الداس في شرح الترمذي قال ابن العربي في الحديث في ذلك صحيح فينبغي أن يكون
 مصحبا له وعلى فرض صحة الحديث فهذا جرح حسن لانه صلى الله عليه وآله وسلم علق
 الفصل بقوتها فيكون ذلك قرينة على عدم الوجوب وكذا قوله في الحديث انها
 فعلا أجزأ عنك قال المصنف وجه الله فيه ان الفصل لكل صلاة لا يجب بل يجوزها
 الف رجل طهارة الذي قبله وان الجمع للرجس جائز وان جمع الترضيعين لها طهارة
 واحدة جائز من تعين العدم من السعة السبعة باعتبارها لا يتنزهها التوضيحية صلى الله
 عليه وآله وسلم على حد ادراكه ان قد طهرت واستقيت انتهى

باب الصفر والكدرة بعد العادة

من أم عطية قالت كان بعد الصفرة والكدرة بعد النهار شيئا رواه أبو داود والبخاري
 روي كره الطهر الحديث أخرجه أيضا لحاكم وأخرجه الاسماعيلي في مستدرجه
 باقظ كان بعد الكدرة والصفرة شيئا يعني في الحبض ولدا في بعد الغسل قال الحافظ
 يوقع في التامه والوسيط زيادة في هذا رواه العادة وهي زيادة تطاولة وأما ما روي من
 حديث عائشة بلفظ كان بعد الصفر والكدرة حيا فاقبال التوضيحية في شرح المذهب
 لا أعلم من رواه هذا الملقظ والحديث يدل على ان الصفر والكدرة بعد الطهر ليسا من
 الحبض وإنما وقت الحبض فهما حين وقد نسب القول بذلك في البراءة زيد بن علي
 والهادي والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي والنعري وفي رواية
 عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعي قال في الصفر والكدرة لا هم اذ هو اذى وقوله تعالى
 حتى يطهرن وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الجنة اذا رأيت تلك قد طهرت واستقيت
 قصدا وفي رواية عن القاسم ليس حبسا اذا وسطه الاسود حديث اذا رأيت الدم الاسود

محمد لم يرضى الله به) والهم لم يسكن) أي مسجدا على وطأ (بين ظهراتهم) أي بينهم وقد لفظ الطهر ليدل على أن ظهورها

وزاد في المصاحح غير ذلك
وانتوت على ظهر عند التفتة
لنا كيد غير كذا حتى استعمل في
القائمة بين تقوم مطلقا
فهو مما أوردناه في النسبة فيه
معنى الجمع لكن امتنع
اسد له معنى في ثبوت ثبوت
مع الاضافة والجواب انه لم يرد
بالمعنى لانه في معنى من ثبوت
النسبة فصار هو رايه (فما
هذا الرجل الذي يضر الشك)
والمراد ببعض هذا المشر
بجملة كذا في علمه رواية
ابن عمير حيث قال لا يعرفه
مفسر لم يرد مع بعض
ولا تاتي في رويته به
ويبدو انه ليس به
آدم لان في بعض النسخ
كروا بعض قال لا يعرفه
وفي كذا لم يرد من حيث
يكن ويث (فما هذا)
له قول الله صلى الله عليه وآله
ولم (رجل) الماخوذ ابن
عبد ظلم (في رواية في دار
والكلمة هي يا بن فقال له النبي
صلى الله عليه وآله (وسرقة
أجبتك) أي سمعتك والمراد
انشاء لإجابة أو نزل تقريره
لصاحبه في الإعلام عنه
الطوق ويحبه صلى الله عليه وآله
وسلم لانه أهل بما يجب من ربه
العلم والادب حيث قال يا محمد
وشعرك (فقال الرجل لبي على
الله عليه وآله) وسلم الله ثلث
فقد دخلت في المشقة فلا
يكسر بيم والجزء على النسيب من الجور أي تقصير (على في نفسك) قال صلى الله عليه وآله وسلم (سل ع)

فما يكره من الصلاة حتى إن كان المذمة فتوضي وصلى ولحديث الباب وعرضوا قوله
صلى الله عليه وآله وسلم له أنه لا صلى حتى ترى النسبة البيضاء وقولها كذا في الكدرة
والصغر في أيام خض خضوا وكونه ما أدى خرج من الرحم فاشبهه لهم وفي رواية عن
الساير وذاك في وهو جري عن أبي يوسف أنه ما حاض به ذلك الدم لانه ما من آثاره
وقوله ورويت التوفيق حكيم في رواية عن شافعي أن رأتها في العادة فخصي والافلا هذا
مصر ما في البحر وحديث بيبان كذا في حكم الرفع كذا قال البخاري وغيره من أئمة
الحديث انهم ذكوا في نه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع علمه فيكون تقريره بغيره
بمعرفته كذا فيكم لكثرة والشفرة كذا الطاهر وبخبره ما وقت الحوض خض
كذلك بانه الجهور (وعرضه رضي الله عنه انزل الله صلى الله عليه وآله وسلم
في المرأة التي ترى برهم بعد الطهر ثم عرق أو في عرق ربه ان جرد أبو داود
وبرحمه حديث سارة في سنن ابن ماجه كذا حديث محمد بن يحيى عن عبيد الله بن
وصي عن ثيبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن بكر عن عائشة ثم كبر لا يعرف
أما هو بقية الاسنادات وحديث حسنة المنذرى وهو من الأدلة لادلة على عدم
الاعتبار في المرأة كذا الطاهر وقد قدم الخلاف فيه في غير ما هنا في الباء أي تشك
فيه هو حوض ثم لم يرد في شيء من رايه انك كذا فيه

بوضوء المستصفا بكل صلاة

(عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن سي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المستصفا
تسعة أصناف أيام قرئت ثم تعذر وتوصا عند كل صلاة فتصوم رطلين أو ما يوداد
وأي من وجهه وترمده (وقال حسن) الحديث لم يسمعه أتمم كذا في المذهب بل
سكت عنه قال ابن سبويه ما من في شرحه وسكت الترمذي عن هذا الحديث في حكم
بشيء وليس من باب الصحيح ولا ينبغي أن يكون من باب الحديث أصغر رايه عن عدي
بن ثابت وهو أبو السقطان وأما عثمان بن عيسى بن الكوفي وهو الذي يناله عثمان
ابن أبي حنيفة وعثمان بن أبي زرعة وعثمان بن أبي طلحة وعنه في كذا واحد قال يحيى
بن معين ليس حديثه بشيء وقال أبو حنيفة ترك ابنه مدي حديثه وقال أبو حنيفة ليس به
ضعيف الحديث منكر الحديث كان شعبة لا يرضه وقال أبو حنيفة ليس به قوي
عندهم وغيره يحيى بن سعيد وقال النسائي ليس بالقوي وقال الدارقطني ضعيف وقال
ابن حبان خلط حتى لا يدري ما يقول لا يجوز الاحتجاج به قال الترمذي سألت محمدا
يعني البخاري عن هذا الحديث فقلت عدي بن ثابت بن أبيه عن جده وعدي بن ثابت
ما سمع فلم يعرف محمدا وعذرت محمد قول يحيى بن معين ان احمد ينادي رايه أبه وقال
الاصمعي في عدي المذكو هو عدي بن ابان بن ثابت بن قيس بن الحطيم الانصاري وروى
عن قال لم يسم جده يار وروى هذا من الثقات الخزي لهم في الصحيح رفته أحمد بن حنبل

بكره بيم والجزء على النسيب من الجور أي تقصير (على في نفسك) قال صلى الله عليه وآله وسلم (سل ع)

(بدأ أي ظهر (الفضائل) الرجل (أسأل من) أي بمقه عز وجل (ورب ٢٦٥ من قبل الله) بمزة الاستعظام الممدودة

(أرسل إلى الناس فلم يسم) (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم) أي يا الله (ثم) فليعلم من حرف النداء وذكر ذلك للتعريف والالفاظ قد حصل من أول المشهد في ذلك باقية تأكيدها . (قال) وفي رواية يقال الرجل (أنشد) (بفتح الهمزة) وفيه الشعر أي أمات (باقه) والياء للقسمة (أمرنا) بالمد (انصلي) الصلوات الخمس) ينون الجمع وفي رواية تصلي بالناس كل ماوجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل على الخصوصية وفي رواية الصلاة لا فرا . أي جنس الصلاة (في اليوم والليل) قال صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم) ثم قال) الرجل (أنشدك باقة الله) بالمد (أمرنا) (تصوم) بنا الخطاب ولا يصل بالنون (هذا) لشهر من السنة) أي رمضان من كل عام باللام فيه ما بعده والاشارة لنوعه لعلنه (قال) عليه السلام (اللهم) ثم قال) الرجل (أنشدك باقة الله) بالمد (أمرنا) (تأخذ) أي يا (أخذ هذه الصدقة) المعهودة هي الزكاة (ومن أغنيا بما تقصصها على فقرائنا) من تغليب الاسم الكل بمقابلته الغنى إذ خرج نزع الأغلب لأنهم معظم الاصناف الثمانية (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم تعرض للجمع قال في مصابيح الجمع

وقال أبو حاتم صدوق قال أبو داود في سننه حديث عدي بن ثابت والأعشى عن حبيب وأيوب أي العلاء كلها لا يصح منها شيء وذكر في آخر الباب الاشارة إلى صحة حديث غيره عن عائشة ومداها على أيوب بن مسكين وفيه خلاف وقد اضطرب أيضا فرواه عن ابن جبرمة عنهما فرواه عن ججاج عنهما فرواه كذا فرواه أنوري عن نواس عن الشعبي عن غير موقوف كذا فرواه في الأطراف والحديث يدل على ان المستحاضة تقتضي لكل صلاة رقد تقدم الكلام على ذلك ويدل أيضا أنها متروضة عند كل صلاة وقد ذهب إلى ذلك الثوري وسكن عن عروة بن الزبير وسيدان الثوري وأحمد في ثوروا استدلو بحديث الباب والحديث الذي ساقناه بعد ومما ثبت في رواية البخاري لفظه ونوعه لكل صلاة وغير ذلك وذهب المعتز أبو حنيفة إلى أن طهرتها لمقدرة الوقت فلها أن تجمع بين قرصين وما شئت من التوافر وضو واحد واستدل بهم في البحر بحديث فاطمة بنت أبي حبيش وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها وفوضي لوقت كل صلاة وستعرف قريباً ان الرواية لكل صلاة لا لوقت كل صلاة كازعمه فان قيل ان الكلام على حذف مضاف والمرا لوقت كل صلاة في باب ما قاله في الفقه من أنه يحتاج إلى إلحاقه بغيره يعلم ان الوضوء لكل صلاة لكن لا يمد الحديث بل بحديث فاطمة لا تأتي وبما في حديثها بما يلفظ وتوما في باب رقد وقد تقدم وعائشة في رواية البخاري من حديث عائشة وقد تقدم وساقى (وعن عائشة قالت) من فاطمة بنت أبي حبيش أو النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أي امرأة استعاض فلا طهر أمدع الصلاة فقام لها لا يجتنب الصلاة أيام محضك ثم تقتضي وفوضي لكل صلاة ثم صلى ونقروهم على الحصر رواه ابن ماجه الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود والنسائي وابن حبان ورواه مسلم في الصحيح بدون قوله ونوضي لكل صلاة قال في آخره حرف تركه ذكره قال الجقي هو قوله ونوضي وتركه الا أنه يراى غير محفوظ وقد دوى هذه زيادة من تقدم وكذا رواها الدارمي والطحاوي وأخرجهما أيضا البخاري وقد أعل الحديث أن حبيباً لم يسمع من عروة بن الزبير وأما جمع من عروة المزني كان عروة المذكور في لسانه عروة بن الزبير كما شرح بذلك ابن ماجة وغيره فالاستدلال منقطع لار حبيب بن أبي ثابت مدلس وان كان عروة هو المزني فهو مجهول وفي الباب عن جابر رواه أبو يعلى بإسناد ضعيف واليه يفتي وعن ودة بنت نعمته رواه الطبراني والحديث يدل على وجوب الوضوء لكل صلاة وقد تقدم الكلام فيه ويدل على ان الغسل لا يجب إلا مرة واحدة عندئذ ما لم يمسس وكذا الحديث الذي قبله يدل على ذلك وقد تقدم اليه في مواضع

• (باب تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها) •

عن أنس بن مالك أن اليهود كانوا إذا حضت المرأة منهن لم يزوجوا كلوها ولم يجامعوها في البيوت فقال أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وسلم عز وجل وبسوا لولا

عنه السلام وصححه على ما في صحيحه ٢٦٦ مـ لافعة وقد تم فيه ذكر الحجج ثابتة عن أنس وكذا في حديث أبي هريرة وابن

[illegible]

وأرسلهم بن نعلبة أخو بني سعد بن كمر) ومواقع من السؤال والاستفهام على الوجه المذكور فنجدنا

في السير (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي كتب الكاتب

بأمره (كاتباً) أي ما به أول
لزم كما سيجي مع ما في ديب
اللباس عند البخاري (أو أراد
أن يكتب) أي أراد الكتابة فإن
مصدرة وهو شأن الراوي
أنس (ف قيل له) صلى الله عليه
وآله وسلم (أنهم) أي الروم أو
الجم (لا يترشون كتاباً للاحتشام)
خوفاً من كشف أسرارهم
وهو منسوب على الاستثناء
لأنهم من كلام غير موجب
(فاخذ عليه السلام) خافهم
فمنه نقشه) بسكون القاف
(محمد رسول الله) أي نقشه هذا
المذكور (كأنه انظر إلى يأسه)
حال كونه (قيده) الكريه
وهو من باب الطلاق الكل
وإرادته الجزو أو الفخام ليس
في الدليل (أصبعها) وفيه القليل
لأن الأصبع في الخاتم لا انخاف
في الأصبع ومنه عرفت الساقطة
على الحوض فائدة إيراد الحديث
في هذا الباب التبييه على أن
شرط العمل بالمكتبة أن يكون
الكاتب محتوماً يحصل الأمن
من توهم تغييره لكن قد يستغنى
عن حقه إذا كان الحامل عدلاً
مؤتمناً وفيه استحباب اتخاذ الخاتم
من القصة (عن أبي واقد)
يكسر الدال اسم الحارث بن مالك
أو ابن عوف الصلي (الذي)
البدري في قول بعضهم المتوفى
بمكة سنة ثمان وستين وليس له
في البخاري إلا هذا الحديث

نحوها السابق من حديث ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس والحديث يدل على وجوب
الكفاية على من ومان أمره وهي حائض وإلى ذلك ذهب ابن عباس والحسن البصري
وسعيد بن جبير وقائدة الأوزاعي وأبو جعفر وأحمد في الرواية الثانية عنه والشافعي
في قوله القديم واشتد هؤلاء في الكفاية فقال الحسن وسعيد عن ربيعة وقال الباقر
دينار أو نصف دينار على اختلاف منتهى في الحال الذي يجب فيه الحد ثار أو النصف
الدينار بحسب اختلاف الروايات وأما حديث الباب وقال عطاء وابن أبي مليكة
والشعبي والبخاري ومالك وأبو الزناد وسبعة وساجدين أبي سليمان وأبو
الضبياني وسنين الثوري والبيهقي بن سعد ومالك وأبو حنيفة وهو الصريح عن الشافعي
وأحمد في الحديث الرواية بين وجه من الساقطة لا كفاية عليه بل الواجب الاستغفار
والتوبة وأبو يعان الحديث عاصم من المطاعن ولو أوالام من البراءة فلا يتقبل
عنها إلا بحجة وقد عرفت أنها من الرواية الأولى من حديث الباب أصبر إليها
وعرفت بما لفتناه من حديثها الصعبة وسقوط الاعتلالات الواردة على حال المصنف
بهذا ساق الحديث وفيه تنبيه على تحريم الوطئ قبل الفساح انتهى

باب الحائض لا تقوم ولا تعلى وتقتضي الصوم والصلاة

(عن أبي سعيد) حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لئن أليس أشهد المرأة
من نصف شهادة الرجل قل في قال فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت لم تصل
ولم تصم قلن بلى قال فذلك من نقصان دينها مختصر من البصائر) الحديث أخرجه
مسلم من حديثه وأخرجه أيضاً مسلم من حديث ابن عمر بلفظ تمكث باليأس ما تعلى
وتعطف في شهر رمضان فهذا نقصان دينها ونقصان عقلها من حديث أبي هريرة أخرجه
الحاكم في المستدرک من حديث ابن مسعود قوله لم تصل ولم تصم فيه إشعار بأن منع
الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتاً بتجكم النمرع قبل ذلك الجلس والحديث يدل
على عدم وجوب الصوم والصلاة على الحائض حال حبسها وهو لجاج ويدل على أن
العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الإيمان وليس المراد من ذكر نقصان عقول
النساء لوجه على ذلك لأنه مما لا مدخل لاختياره فيه بل المراد التحذير من الاقتناع
بهن وليس نقص الدين مختصراً فبقيا يحصل به الإثم بل في أهم من ذلك فالحق في التفرع ورواه
عن النووي لأنه أمر نسبي فالكل مثل ناقص عن الأكل ومن ذلك الحائض لا تأثم
بترك صلاتها ومن الحيض لكنها ناقصة عن الصلوة وهل تناب على هذا القول أكونها
مكففة كما يشاب المريض على التوافق التي كان يعملها في صحته وتغل بالمرض عنها قال
النووي الظاهر أنها لا تناب والفرق بينهما وبين المريض أنه كان يعملها في صحة البدن عليها
مع أهليته والحائض ليست كذلك قال الحافظ وعندى كون هذا التفرع مستلزماً
لكونها لا تناب وقفة (وعن معاذة قالت سألت عائشة فقالت ما بال الحائض تقتضي

وقد سرح أبو عمر في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي بصير قال قال عن أبي بصير قال قال قال (أن رسول الله

١٠ عليه وآله وسلم - إرباب سنة ٢٧٠ هـ (وهو من حال كونه في المسجد المدني) والباسمه) حالة

[illegible]

• (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) •

اعلم ان شفاة ان كنت اشربوا ناسه واوله لى صلى الله عليه وآله وسلم يفضح فاه
على ووجه في حينه وبانتهرق العرق وادسه فاوله لى صلى الله عليه وآله وسلم
فيصعقه على موضع في راسه واجامعه اذ جادى والبردى **قوله** اعرق العرق العرق
يعني يسهله مفتوحة وراسا بعده فاه فاه العظم وتعرفه اكل ما عليه من اللحم ذكر

[illegible]

وحكى فتح الام في الواحد هو ناد وفيه استصحاب التطبيق في مجالس ٢٧١ الذكر والعلم وفيه أن من سبق إلى عرض منها

كان أحق به (فجلس ودارا
الاستمر) بفتح الخاء أي الثاني
وفيه رد على من زعم أنه يقتضيه
بالنحو لا إطلاقه هذا على الثاني
(فجلس خلقهم) بالنصب على
الظرفية (وأما الثالث فآذبر)
حال كونه (ذاهبا) أي مستقرا
في ذهابه ولم يرجع والافادير يعني
مر ذاهبا (فلم يرغ رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) عما
كان مشتغلا من تعليم القرآن
أو العلم والذكر والمطوعة ونحو
ذلك (قال الأ) بالتصنيف حرف
قبض والهمزة للاستفهام ولا
لتنقيح (أخبركم عن النظر الثالثة)
فقالوا أخبرنا عنهم يا رسول الله
فقال (أما أحدهم فأوى) يقصر
الهمزة تأتي بال (إلى الله تعالى)
وانضم إلى مجلس الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم (فأواه
القبالة) بلقاء جازاه بتفسير
فعله بأن ضمه إلى رجة ورضوانه
أويؤ يوم القضاة الخ طيل
عرشه قبلة الأوامر إلى الله تعالى
بجاء لا يستحيل في حقه سبحانه
ظالم لا لزمه وهو أوده إيصال
الحسبي ويسمى هذا الخراج
المشاكفة والمقابل (وأما الآخر)
بفتح الخاء (فأشبه) أي ترك
المراجعة عنه من الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم ومن أصحابه
وعند الحاكم ومضى الثاني
قليل لا تم بغيره قال في الفتح

معنى ذلك في قاموس الحديث يدل على أن ريق الحائض طاهر ولا خلاف فيه فيها
أعلم على طهارة سوره من طعام أو شراب ولا أعلم فيه خلافا (وعن عبد الله بن سعد قال
سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مواكفة الحائض قال واكفها رواه أحمد والترمذي
الحديث قال الترمذي حديث حسن قريب وأخرجه أيضا أبو داود رواه كله ثم ثقات
وأنما زجه الترمذي لأنه تفريده الصلابين الخبر عن حكيم بن حزام وحكيم بن حرام عن
٤٤ عبد الله بن سعد في الباب ما تقدم عن أنس عند مسلم بالنظر أصنعوا كل شيء إلا
النكاح وهو ما يحد لخصه حديث الباب وكذلك حديث عائشة السابق قال ابن مسعود
الناس في شر حديث الباب لما تعاضبه رتقي في مراتب النساء إلى مرتبة لم تكن
له ولولاء والحديث يدل على جواز مواكفة الحائض قال الترمذي وهو قول عامة أهل العلم
ليروا مواكفة الحائض بأما قال ابن مسعود الناس في شره وهذا مما يجمع للناس عليه
وهكذا نقل الإجماع محمد بن جرير الطبري، أما قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض
فالمراعاة لوطا من

باب وطء المستحاضة

عن عكرمة جنة بنت جحش ما كانت تستحاض وكان زوجها يهاجمها وعنه أيضا
قال كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها يهاجمها رواه أبو داود وكانت أم حبيبة
تخت عبد الرحمن بن عوف هكذا في صحيح مسلم وكانت جنة تحت طهر من عبد الله
أما حديثه الأول فأخرجه أيضا البيهقي قال النووي وأسنده حسن وأما حديثه الثاني
ففيه أنه دمه على وهو ثقة وكان حمدا لا يروي عنه لأنه كان ينظر في الرأي وفي صراع
عكرمة بن حرام من جنة وس أم حبيبة فطر قاله المنذرى وهذه يدلان على جواز نجاسة
المستحاضة ولو حال جريان الدم وهو قول لجمهور متكلمي ابن المنذر عن ابن عباس وابن
السيب والمسنن ابصر وعطاء بن سعيد بن جسيم وقتادة وحادين سليمان وبكر بن
عبد الله المزني والأوزاعي والثوري ومالك وصفي والشافعي وأبي ثور واستدلوا بها
في الباب وقال القتيبي والحكم لا يأتين بزوجهما وكرهه ابن سيرين يورى عن أحمد المنع
أيضا وأهل أهل القول لا يثبت دمه ذلك بأن لا تعلم بالامارات والعادة فإن ذلك الدم
دمه من رفق احتجابهم بروايتهم عكرمة نظر لأن غايتهما أنه فعل صحابي ولم ينتقل
ففيه التقرير من النبي صلى الله عليه وسلم ولا الإذن بذلك ولكنه ينبغي أن يعول
في الاستدلال على أن التحريم إنما ثبت بدليل ولم يرد في ذلك شرع يقتضي المنع
منه وقد استدل القائلون بعدم الجواز أيضا بأرواه الدلائل بأسنادها إلى عائشة
قالت المستحاضة لا يهاجم زوجها قالوا ولا يمسها في قصر وطؤها كالحائض وقد
منع الله من وطء الحائض معللا بالآذي والآذي موجود في المستحاضة فثبت التحريم
في حقها

فالمعنى أنه استحب من الذهاب عن المجلس كالفعل فيقه الثالث برفقه استصحاب الآ

وفي مجالس العلم وفضل سد

والسائق فى العلم (عن
أبي بكر) نقيص بضم
وقح الفاء من الحارث التميمي
(نسى الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم تعد على بعين) حق
يدم التصريح بالوداع وانما تعد
عليه لحاجته الى اسماع الناس
فالنهي عن اتخاذ ظهورهم اعتبار
محول على ما اذا لم تدع الحاجة
اله (واسمك انسان بخطامه)
بكر الخاء (أوزمعه) انك
من الراوى وهو ما به فى وهو
الخط الذى تشد فيه الحلقة
التي تسمى السرة بضم السين
وتخفف الراء اقنوتحة ثم شد
فى طوقه المقود وهذا المسلك
معاد بعض النحارج بالارواية
النساقى عن أم الحسين قال
عجبت فرأيت بلالا يتودع خطام
واحدة التي صلى الله عليه وآله
وسلم وأمر من خارجة لمسا فى السن
من حديثه قال كتب أخوذا
بزمان فاقمه عليه السلام فذكر
بعض الخطبة فهو أولى ان يقسمه
المهم من بلال لكن الصواب
انه هذا أبو بكر فقد ثبت ذلك
فى رواية الاسماعيلى من طريق
ابن المبارك عن ابن عون ولفظه
خطب رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم على راحته يوم القصر
واسمك اما قال بخطامها واما
قال بزمانها واسمك فثبت ذلك
ان الشك من دون أبي بكر فلا شبهة
وقائدة اسمك الخطم صوت

تعد فى التنفاس هكذا قال وفيه ان الصريح يكون من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم ظاهره روى كونه من غير وجه فلا يشك ما ذكره وأيضاً ما أجمع من
الروايات لدخول البيت وسائر القربات تحت ذلك والادلة الدالة على ان أكثر التنفاس
أربعون يوماً متعاضداً بالفة الى حد الصلاة والاعتبار ما أصابها من تعين فالواجب
على النفس الوقوف أربعين يوماً ان ترد الشهوة قبل ذلك كما دلت على ذلك الأحاديث
السابقة قال الترمذى فى منتهى قد أجمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعون
ومن بعدهم على ان النفس تندفع الصلاة أربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك فانها
تفعل وتصل انتهى وما أحسن ما قال المنصور رحمه الله تعالى هو تناول لفظه قلت ومعنى
الحديث كانت تؤمر ان تجلس الى الأربعين لا يكون الحسب كذلك اذا لم يكن ان تتقى
عادة النساء مصرف تناس او حيز انتهى وقد ناضت هذا المسئلة فى رسالة... فتفعل
واختلاف العلماء فى تقدير اقل التنفاس تعدد لعمدة والشافعى ومحمد لا حد له وانما تدلو
بما سبق من قوله فان رأت الطهر قبل ذلك وقال زيد بن علي ثلاثة أقران اذا كانت المرأة
تحيض خسا فقل نفاسها خمسة عشر يوماً وقال أبو حنيفة وأبو يوسف بل أحد عشر يوماً
كأكثر الحيز وزيادته يوم لأجر التزويف وقال الثوري ثلاثة أيام وجب جميع الاقوال ما عدا
الاول لادليل عليه اولاً مستدلها لالتقنون

باب سقوط الصلاة عن النفساء

عن أم سلمة رضى الله عنها قالت كانت المرأة تنسأ نساء النبي صلى الله عليه وسلم فتعد
فى النفس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بشئ من الصلاة النفساء رواه
أبو داود الحديث أخرجه أيضاً الترمذى وابن ماجه وهو عند أبي داود من طريق
أحمد بن يونس عن زهير عن علي بن عبد الله عن أبي سبيل كثير بن زياد عن سمعة عن أم
سلمة فهو أحد روايات حديث سمعة السابق وقد تقدم الكلام عليه وهو يدل على انها
تترك الصلاة أيام النفساء وقد وقع الاجماع من العلماء كافي البصر ان النفساء كالحيض
فى جميع ما يحل ويحرم ويكفر ويثيب وقد جمعوا ادله المسائل لاعتسالى وقد
استفاض ذلك

باب كسب الصلاة

قال انورى فى شرح مسلم اختلف العلماء فى أصل الصلاة قبل هي الدعاء لاشتمالها
عليه وهذا قول جماعة أهل العربية والفقهاء وغيرهم وقيل لانها تامة لشم اداة التوحيد
كأتملى من السابق فى خيل الحلبة وقيل هي من الملوين وهو ما عرّف كان مع الردف
وقيل هو اعظام وقيل هي من الرحمة وقيل أصلها الاقبال على الشيء وقيل غير ذلك
انتهى

باب اقترافها متى كان

أولى ذوات الوقت والاصل فتأمل (في يوم ٢٧٤ هـ) رفع أي (فككتا حتى قلنا أنه مسيحه - وي اسمه قال اليس هو) يوم

أشرف قلنا) وفي رواية في الوقت
ففسار لي) حرف يعنصر بالنبي
ويشهد بظاهره) قال صلى الله عليه
وله) في هذا شهر هذا مكة
حتى ظلمت فيه سمع به) -
فتن البصري الخطبة) بكر
- وكان أصحابه وحاروا تركوا
هو انشده ورواه قوم وقال
قرئ في نسخة فيغ قلنا
بلى وفي رواية أخرى والكثير في
في يده فأنه مكتة حتى غلبا
انه مسيحه به برأيه قال ليس
بمكة وثبت السؤال عن التقدمة
عند الله في الأضاحي وحج
وفيه شارة في نحو بعضه مور
الكعبة الى اشارة ويستفاد
منه الخطبة في الحديث في الشريعة
(قال صلى الله عليه وآله وسلم) (من
دعكم) أي فكفكم وأموالكم
أي خذوها وهاكم أي ثلها
(منكم) حرم لأن الخواتم
لا تحرم فيه بمقدور لكل ما يناسب
كذا قال الزركشي والعماري
والعيني والحافظ ابن حجر وفي
أصلهم هذا اللفظ نظران
فكأنهم واخذوا من ثلب
المعصر ثم يحسبهم إذا كان
بغير حق فالأصابع خمسة
ولأولى كما أفاده في مصابح
الجامع أن يقدري الثلاثة كلمة
واحدة وهي لفظة انتباهك التي
موضوعها تناول النبي فبحر
كما هي عليه القاضية فكأنه قال
فإن انتباهك دعائكم وأموالكم

واعرضكم ولا حاجة الى تقدير مع كل واحد من الثلاثة لعمدة أصحابي على الجميع وعدم احتياجها الى

التدبير غير الخفية والاهراض بجمع عرض بكسر العين وهو موضع ٢٧٥ المدح والتمن من الانسان سواء كان في نفسه

أرى سلفه (كريمة ومكرم هذا
في شركم هذا في بلدكم هذا)
شبه الحماء والاموال والاعراض
في المرمية باليوم والشهر والبلد
لانهم المرمية عن اعينهم والا
فالمشبه انما يكون دون المشبه
به ولهذا قدم السؤال عنهم
شهرتها لانهم يعرفونها
فقدسهم اذ هي عادة سلفهم
وتحريم الشرع طارئ ويستفاد
فانما يشبه النبي بما هو اعلى منه
باعتباره ما هو مقدر وعندهم
(يلبغ الشاهد) اي الحاضر في
الجلس (الغائب) عنده ولا يلبغ
مكسورة فعلى امر ظاهره
الوجوب وكسرت غنة لالتقاء
الساكنين والمراد تبليغ القول
المذكور وجميع الاحكام فان
الشاهد عني ان يلبغ من اي
الذي (هو او هي) اي للحدث
(منه) صلة لافضل التفضيل
وفصل بينهما بالترسوع في
الطرف كما يفصل بين المضاف
والمضاف اليه كنزات بن عامر
زيننا كثيرين من المشركين قتل
اولادهم شركتهم يضم الزاي
ورفع اللام ونصب اللام وخفض
الهمزة وليس القاصل ايضا
اجنبيا واستعظم من الحديث
ان حمل الحديث يؤخذ عنه
وان كان جاهلا بعينه وهو ما جاور
بلاغه محسوب في ضرورة اهل
العلم وعبارتها لتفتح وفي هذا
الحديث من القواعد الخاطئة على

أحمد والبخاري زادنا من طريق ابن كيسان الا المغرب فانها كانت ثلاثا والحديث
يدل على وجوب القصر وانما عزيمة لا رخصة وقد أخذ بظاهر الحديث والهادية واضح
مخالفة قوله سبحانه ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة في الجناح لا يدل على
المعزومة وقصر انما يكون من شيء الطول حثه قالوا ويدل على انه رخصة قوله صلى
الله عليه وسلم صدقة تصدق قسما عليكم واجابوا عن حديث الباب انه من قول عاتكة
غير مرفوع وبأنهم لم يشهدوا من فرض الصلاة طاله الخطا وغيره قال الحافظ وفي هذا
الجواب نظرا لما اولاه وما لا مجال للراوى فيه فله حكم الرفع وما لم يأت على تقدير
تسليم انهم لم يتركوا القصة يكون مرسل صحابي وهو صحيح لانه لا يمكن ان يكون اخذ عنه من
النبي صلى الله عليه وسلم او عن صحابي آخر ادرك ذلك ما قول امام الحرمين لو كان ثابتا
نقل متواترا ففيه نظر لان التواتر مثل هذا غير لازم وقالوا ايضا يعارض حديث
عاتكة هذا حديث ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أو بعافى الله فقررنا كعتين
اخرجه مسلم والجواب انه يمكن الجمع بين حديث عاتكة وابن عباس فلا تعارض وذلك
بان يقال ان الصلاة فرضت لهما الامر كعتين وكعتين لا المغرب ثم زيدت بعد
الهجرة لا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن عاتكة قالت فرضت صلاة
الحضر والسفر وكعتين وكعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة واطمان
زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان وتوكت صلاة القبر لطول اقراء وصلاة المغرب
لانما ورتلها اثنى ثم بعد ان استقر فرض الرابعة خفف منها في السفر عند نزول
الاية السابقة يؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح المسند ان قصر الصلاة كان
في السنة الرابعة من الهجرة وهو ما أخذ بهما ذكره غيره ان نزول آية الخوف كان فيها
وقبل كان قصر الصلاة في سبع الاخرى السنة الثانية ذكره الدولابي واورد
السجلى بلفظ بعد الهجرة بعام أرخصوه وقبل بعد الهجرة بدار به يومنا على هذا المراد
قول عاتكة فاقرت صلاة السفر اي باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف والمصنف
ساق الحديث للاستدلال به على فرضية الصلاة لانها اسقرت منذ فرضت فلا يلزم من
ذلك ان القصر عزيمته وله يأتي تحقيق ما هو الحق في باب صلاة السفر ان شاء الله تعالى
(وعن طلحة بن عبيد الله ان اعرابا جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتوا رايا
فقال يا رسول الله اخبرني ما فرض الله على من الصلاة قال الصلوات الخمس الا ان
تطوق شيئا قال اخبرني ما فرض الله على من الصيام قال شهر رمضان الا ان تطوق
شيئا قال اخبرني ما فرض الله على من الزكاة قال ما خيره رسول الله صلى الله عليه وسلم
بشرائع الاسلام كلها فقالوا ولى كرمنا لا تطوق شيئا وقد انقص مما فرض الله على
شيئا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ ان صدق او دخل الجنة ان صدق متفق
عليه الحديث أخرجه ايضا ابو داود والشافعي ومالك في الموطأ وغير هؤلاء قوله ان

تبليغ العلم وجواز العمل قبل كمال الاهلية وان الفهم ليس شرطاً لان ادائه قديراً لا يحرم من يكون فهمه عن تقديم

الحاج مع مراعاة وجود النشاط واحتل على ابن مسعود مع استدلاله ٢٧٧ ن يكون اقتدى به النبي صلى الله عليه

والله وسلم حتى في اليوم الذي عينة
و حقل ان يكون اقتدى بحمد
التخلل بين العمل والترك الذي
عبر عنه بالتعول والثاني ظهر
واخذ بعض العلماء من حديث
الباب كراهة تشبهه في الروايات
بالروايات بالواجبة عليها في وقت
معين داعيا جامع ما كانت يابسه
ذلك (عن أنس) ي ابن مالك
كافي رواية الاصل (عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) انه
(قال يسروا) امر من اليسر
تقبض العسر (ولا تسروا)
نهي من عسر تسيرا واستشكل
الانبياء بالثاني بعد الاول لان
الامر بالانبياء بالثاني نهي من
ضد ما اجاب الله تعالى به
بالاخر لما كيد به وان لو اقتصر
على الاول لمصدق على من اتى
به مرفوعا بالثاني غالب اوقانه
فلا قال ولا تقصر والتمني اتعبر
في كل الاوقات من جميع الوجوه
(وبشروا) امر من البشارة
وهي الاخبار بالخير تقبض
البشارة (ولا تنفروا) هي من
نفر بالتشديد اي بشروا بالناس
أو المؤمنين بقبض الله ونوابه
ويزيل عطائه وسع رحمته ولا
تروهب ذكر التعريف وافواج
الموعود لا يقال كان المناسبات
بأن يبدل ولا تنفروا ولا تنفروا
لا تنقض التبشير لا التغير
لانهم قالوا المقصود من الانذار
التغير فصرح بما هو المقصود

عصوامي ما معهم وأموالهم التي يحق للاسلام وحسابهم على الله عز وجل منه على
ولاحد منهم حديث أبي هريرة **قوله** أمرت قال الخطابي مع لوم ان المراد
قوله أمرت ان اقاتل الناس حتى يقتلوا لانه الله أهل الارثا دون أهل الكتاب
لانهم يشقون لاله الله ويقاوتون ولا يرتفع عنهم السيف وهذا تخصيص
بأهل الارثا انما يحتاج اليه في الحديث الذي اقتصر منه على ذكر لشهادة وجعلت
فردا هاموجة للقصعة وأما حديث الباب فقد يحتاج الى ذلك من القصعة متوقفة
على كمال تلك الامور ولا يمكن وجودها مع عدم غرضه والحدوث يدل على أن من
أشمل واحدة منها فهو حلال لهم والمال الذي لم يقب وسياق ذكر الخلاف ويان ما هو
الحق في الباب الذي بعده هذا وفي الامتناع وحديثها خلاف معروف في الفقه
قوله الابصق الاسلام ثم ادما وجب في شرائع الاسلام اراقة الدم كالتصاص
وزنا المحسن ونحو ذلك واصل به اخذ من المال كأروش الجنانيات وقيم المتعاقبات وما
وجب من الثقات وما أنشبه ذلك **قوله** وحسابهم على الله المراد فيما يستسره به يحقبه
دون ما بينه ويديه ونسبه ان من أظهر الاسلام واسر الكفر يقل اسلامه في الظاهر
وهذا قول أكثر العلماء ذهب مالك إلى أن ربة الزندين لا تقبل ويحكي ذلك عن
أحمد بن حنبل قال الخطابي وذكر القاضي عياض معنى هذا وزاد عليه وادعاه قال
النووي وقد اختلف أصحابي في قبول ربة الزنديق وهو الذي شرع بجلده قال
فذكروافيه منه أوجه لا يصحنا بالاصوب فيها قولها مطلقا لا حديث العصبة
المطابقة والثاني لا تقبل ويصنع قتله لكنه انما في ربه نفعه ذلك في دار الاخرة
فكان من أهل الجنة والثالث ان تاب مرة واحدة قبلت ربه فان تكررت منه
لم تنبل والرابع ان أسلم ابتداء من غير طلبة قبل منه وان كان نعت السيف فلا
والخامس ان كان دعا عمال الضلال لم يسبل منه والاقبل قال النووي أيضا ولا يجمع هذا
يعني القيام بالامور المذكورة في الحديث من الايمان بجميع ما جاء به رسول الله صلى
الله عليه وسلم كما في الرواية الاخرى التي أشار اليها المصنف وهي من حديث أبي هريرة
في صحيحه لا ينفذ حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وقويؤنوا ويحجبته هاذنوا
ذلك عصوامي ما معهم وأموالهم الابصقا (وعن أنس) ي مالك قال لما تولى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ارتدت العرب فقال عمر أبابكر كيف تقاوت العرب فقال أبو بكر انما
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله
واي رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤتوا الفساق الحديث آخره ايضا
ليس في السنن ومأذنه من سنن لتساق هكذا أخبرنا محمد بن بشر حدثه عمرو بن عاصم
حدثنا عمر بن أبوالعوام حدثنا معمر بن الزهري عن أنس ذكره وكاهم من رجال
العصيم الا عمر بن أبوالعوام فانه صدوقهم ولكن قد ثبت معناه في اصحبه ولكن
منه ولم يقتصر على احدهما كما يقتصر في الاولين عموم البكر في سياق النبي لانه لا يلزم من علم التعصب ثبوت التعصب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

فحقها البادوا لم طالب فحقه فيصيح ان وصفيته ما يزيد في الخير وفي ذلك بيان ٢٧٩ ظاهر اقتضاه العلم على ما رآه الناس واقتضاه

التقوى وهو التقوى في الدين اى
الكتاب والسنة على سائر العلوم
بل لا علم الا ما علمه الله تعالى
وعلمه انما رآه انهم وما سوى ذلك
فضل (وانما انما علم اى انهم
يتمكن ببلوغ الوحي من غير
تخصيص (واقعه يعلى) كل واحد

متكلم من القوم على قدر
ما تعلق به ارادته تعالى
فالتفاوت في افهامكم منه سبحانه
وتعالى وقد كان بعض الصحابة
يسمع الحديث فلا يفهم منه الا
القاهر الخليل ووجهه انهم
أول من القرن الذي يليهم او من
أقربهم فيستنبط منه مسائل
كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء وقال الطيبي الواو في قوله
وانما انما علم السائل من فاعلى
يفهمه او من مفعوله فعلى الثاني
المعنى ان الله يعطى كل امة
أراد ان يفهمه استعدادها لذلك
المعاني على قدره ثم يلهي بالقائه
ما هو لائق باستعداد كل واحد
وعلى الاول فالمعنى الى انى على
ما يسوغ له واسوى فيه ولا ارجح
بعضهم على بعض واقعه وفقى كلا
منهم على ما أرادوا من العلم
اتمى وقال غيره المراد القسم
المالك لكن سابقا لسكلامه يدل
على الاول اذ انه أخبرنا من أراد
به خيرا يفهمه في الدين وظاهره
يدل على الثاني لان القسمة
حققة في الاموال فتم ترجحه
السؤال عن وجه المناسبة بين

المسئلة تكون أشد اشكالاً من سائر المسائل ولقد رأيت ابا المعالي وقد رغب اليه اقصيه
عبد الحق في الكلام على ما اعتذر به ان الغلط فيها يصعب وقعه لان ادخال كافر في الله
واخراج مسلم منها عظيم في الدين وقد اضطرر بنا في قولنا الضاعى اى بكر الباقلاني
وناهيه في عدم الأصول وأشار ابن الباقلاني الى اني لم اعمد الى المعصية لان القوم لم
يصبروا بالتكثير وانما قالوا قولاً لا يؤدى الى ذلك وانا كنا كنفنا في كثرة الخلاف
وصيب الاشكال وذلك ان المعتزلى مثلاً اذا قال ان الله تعالى عالم ولكن لا علم له سوى ولا
حياة وقعه الاشتباه في تكثيره لا نعلم من دين الامه ضرورة ان من قال ان الله ليس
بجنى ولا عالم كان كافراً واقتضت الحاجة على استحالة كون العالم لا علم له فهل يقول ان
المعتزلى اذا نفي العلم نفي ان يكون الله عالماً او يقول قد اعتبر بان الله تعالى عالم ولا يكون
فيه العلم نقياً لاهل هذا موضع الاشكال قال هذا كلام الماورى ومذهب الشافعى
وبجاهه أصحابه وبجاهه العلماء ان الخوارج لا يكفرون قال الشافعى اقبل شهادة اهل
الاهواء الا انطوائية وهم طائفة من الرافضة ينسبون لما وافقهم في المذهب يجبرون قوله
فرد شهادتهم لهذا الابد عنهم وسأقي الكلام على الخوارج مبسوطاً في كتاب الحدود
وقد استدلى المصنف بالحديث على قبول قوة الزيدى فقال وفيه دليل لمن يشل يوبة
الزيدى انتهى وقد تقدم الكلام على ذلك وما ذكره متوقف على أن يجرد قوله رسول
الله اتقوا الزندقة وهو خلاف ما عرفت به العلماء الزيدى وقد ثبت في رواية اخرى في
الصحيح انه قال والله ان هذه قسمة ما عدى فيها ما أريد فيها وجهه اقبلوا استدلالاً بمثل
هذا اعلى ما زعمه المصنف اظهر قال القاضي عياض حكم الشرع ان من سب النبي صلى
الله عليه وسلم كتمر وقيل ولم يذكر في هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازرى يحتج
ان يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما سببه الى ترك العمل في انفسهم ويحتج أن
يكون استدلال المصنف خاطراً الى قوله في الحديث لعلى يعلى والى قوله لم او امر ان اتعب
عن قلوب الناس فان ذلك يدل على قبول تدهر التوبة وعصمة من يعلى فاذا كان الزيدى
قد اظهر التوبة وفعل افعال الاسلام كان معصوماً (ومن عبيد الله بن هدى بن
نخيار بن رسول من الانصار حدثه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في مجلس
يسأله يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أليس
يشهد ان لا اله الا الله قال الانصارى بنى يا رسول الله ولا شهادة قال أليس يشهد ان
محمد رسول الله قال بنى ولا شهادته قال اليس يعلى قال بنى ولا صلواته قال ارايتك
الذين نهى الله عن قتلهم جهره الشافعى واحداً في مستدبرهما الحديث آخرجه أيضاً
ما كان في الموطأ وفيه دلالة على ان الواجب المصلحة للناس بما يسرف من ظواهر
احوالهم من دون تفتيش وتفتيش فان ذلك عالم بحسبنا الله وقائلاً قال انا لم اؤمر
ان اتعب عن قلوب الناس وقال لاسامقة قال له انما قال ما قال يا رسول الله فتية يعنى

اللاحق والسابق وقد يجب ان يكون الحديث كان عن قسمة بل يخصص على الله عليه وآله وسلم بعضهم من اهل القسمة اقتضاه

فتمرض به من خفي عليه
من أرويه النمر يزده في فمه
في أمور الشرع فلا تعرض
له ملبس على رفق خاطره
ألا امرأته وهو لقي يصلي
ويصنع ويريد يستصحب
سلي الله عليه وآله وسلم فاسم
الله ليس يحيط حتى تلبس
الزيادة والنقصان واستكمل
الحسب غامع أنه صلى الله عليه وآله

وسلم له صفات أخرى سوى قسم
والجواب أن هذا ورد على
من اعتقده صلى الله عليه وآله
وسلم يعطى ويقسم فلا ينق
ما اعتقده اسمع لكل صفة
من الصفات فأنى لغير هذا
الحديث مثل على ثمة
أحكام أحده فضل الثقة في
الدين ثانياً في المصلحة في الحقيقة
هواؤه وثالثه أن بعض هذه
الامة تبقى على خرافة قالوا
لا توبوا أبداً ولا تفرقوا
بقسم الله فأتوا هذا أورده
مسنداً لأن مؤلف في الحسب
والثالث أن يذكر الله أو الساعة
وقد أورد المصنف في الاعتصام
الاتفاق إلى ما لا يعدم خلو
الزمان عن محنة وسباق بسط
السلام فيه هناك أنه (ولن
تزال هذه الامة قائمة على امر
قه) أي على الدين الحق لا يضرهم
من) أي النكاح خالفهم حتى
يأتى أمر الله وسننما يتقوله
تزالوا واستكمل بأن جاهد الغاية
مختلف لما قبلها أن يظن منه

بما يقتضيه ظر الحال

باب محبة من كفر تارك الصلاة

(عرج بره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواه
الجماعة) (الصارى واللبقى) الحديث يدل على أن ترك الصلاة من موجبات الكفر ولا
خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة معنكراً لوجوبها إلا أن يكون قريب عهد
بالإسلام أو يتيقن المسلم مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة وإن كان تركها تكاسلاً مع
اعتقاده لوجوبها كما هو حال كثير من الناس قد دخلت الناس في ذلك فذهبت لعنة
والجاهليين من السلف والخلف منهم ما لا يخفى على الله لا يكفر بل يترك فإن تاب والاع
قلناه حد كالزاني المحض ولكنه يقتل بالاعتراف وذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر
وهو مروى عن عيسى بن أبي طالب عليه السلام وهو أحد الرواة عن أحد بن حنبل
وبه قال عبد الله بن المبارك وسحق بن وهب وهو وجوبه من أصحاب الشافعي وذهب
أبو حنيفة وجب على أهل الكفر فوالزنى صاحب الشافعي إلى أنه لا يكفر ولا يقتل
بل يعزى ويحبس حتى يصل إلى الحج الأولون على عدم كثره بقول الله عز وجل إن الله
لا يغير أن يشرك به ويعفوا عنه فذلكم الشريعة وما أتى في الباب الذي بعده هذا من
الأدلة والحق هو على قتله بقوله تعالى فأتوا بالهوا فاموا الصلاة أو أتوا الزكوة فلو أسلمهم
وبقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقولوا
الصلاة يؤتى الزكاة ذاء علوا ذلك مصححاً ما هم وأموالهم إلا بمحض الحديث
متفق عليه وأولوا قوله صلى الله عليه وسلم بين يدي وبين الكفر ترك الصلاة وسائر
أحاديث الباب على أنه متحقق بترك الصلاة تنوية التكابر وهي القتل أو أنه محمول
على المسخ أو على أنه قد يدل به إلى الكفر أو على أنه فعل الكفار واحتج أهل
القول الثاني بأحاديث الباب واحتج أهل القول الثالث على عدم الكفر بما احتج به أهل
القول الأول وعلى عدم القتل بمحدث يحمل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث وليس فيه
الله لا ولا الحق أنه كافر يقتل أما كفره فلان الأحاديث قد صحت أن الشارع سمى
تارك الصلاة بذلك الاسم وجعل المائل بين الرجل وبين جواز إطلاق هذا الاسم
عليه هو الصلاة ثم كما مقتضى جواز الإطلاق لا يلزمنا شيئاً من المعارضات التي أوردها

وهي معدومة فيها والمراد بالغايتها أنها كيد التأيد على حد قوله تعالى ٢٨١ مادامت السموات والارض أو هي غاية

اسمه لا يضرهم لأنه أقرب
ويكون المسمى حتى يأتي بلاء
الله فيضرمهم خيفة فيكون ما
بعدها مخالفا لما قبلها وفي الفتح
أن المراد بامراقته الرخ التي
تقبض روح كل من في قلبه من
من الأيمان ويقي شوار الناس
فليس لهم تقوم الساعة وقد جزم
الغاري بأن المراد بهم أهل العلم
بالاسلام وقال محمد بن حنبل إن
لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري
من هم قال القاضي عياض أراد
أجد أهل السنة ومن يعتقد
مذهب أهل الحديث وقال
التوحي يعقل أن تكون هذه
الطائفة ذرة من أنواع
المؤمنين ممن يقوم بأمر الله من
بما هو عليه ومحدث وزاهد
وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر
أنواع الخير ولا يلزم اجتماعهم في
مكان واحد بل يجوز أن يكونوا
مترقين انتهى (عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال كأعند
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) فاقبصار) بضم الجيم
وتشد بالهمزة وهو شمع الغنم
فقال إن من النعم شمع تود ذكر
الحديث) أي مثلها كمثل المسلم
قاربت أن أقول هي الفضلة
(وزاد في هذه الرواية فإذا أنا
أصغرت التوم فسكت) أي تعظيما
للا كبر وقد تقدم شرح هذا
الحديث مستوفى ومناسبة ذكر
حديث ابن عمر هنا أنما ذكر

الأولون لا نقول لا يمتنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المقترة واستحقاق
الشهادة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي معها النار ككفره على ما
التأويلات التي وقع الناس في مضيقها وأما أن يقتل فلا حديث أصرت أن أقابل
الناس يقضي بوجوب القتل لاستلزام القاتلة وكذلك سائر الأداة المذكورة في الباب
الأول ولا أضع من دلالتها على المطلوب وقد شرط الله في القرآن القتل بالذنب وبما
الصلوة وأما أن كاتفة قاتل تأويل أو تأويل الصلاة أو الزكاة فلو استدلوا بغيرها
من ضم الصلاة في صحيح مسلم سيكون عليكم امرأه فتموتون وتنكرونها فن أنكره فقد
برئ عنه ومن كره فقد سلم ولكن من رضى وتابع فقالوا لا تقتلهم قال لا ما صلوا فجعل
الصلوة هي المانع من مقاتلة أمرأه الجور وكذا قوله تعالى في الحديث السابق له
يصلى فجعل المانع من القتل نفس الصلاة وحديث لا يحل دم امرئ مسلم إلا بعارض
مفهومة المنطوقات الصحة الصريحة والمراد بقوله في حديث الباب بين الرجل وبين
الكفر ترك الصلاة كما قال النووي إن الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة فإن تركها
لم ينه عنه بينا ككفر حائل وفي لفظ لمسلم بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة
ومن الأحاديث التي على الكفر حديث الربيع بن أنس عن أنس عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم من ترك الصلاة بعد أن كفر جهازا ذكره الحفاظ في التلخيص وقال
سئل الأدراسي عنه فقال رواء أبو النضر عن أبي جعفر عن الربيع موصولا وأخافه
على بن الجعد فرواه عن أبي جعفر عن الربيع مرسل وهو أثبت بالصواب وأخرجه الزاد
من حديث أبي الدرداء بن نوفل جهازا وأخرج ابن حبان في الضعفاء من حديث أبي
حريرة مر فوعا ترك الصلاة كافر رواء تنكروا ررواه أو نعيم من حديث أبي عبد الله
عليه وآله وسلم يعيل بن يحيى وهما ضعيفان قال العراقي لم يصح من أحاديث الباب الأحاديث
جابر المذكور وحديث بريدة الذي سأله وأخرج ابن ماجه من حديث أبي الدرداء قال
أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تنبر لأبيه وإن قطعت وجرت وأن لا تترك
صلاة مكتوبة فمتعمدا فمن تركها متعمدا فقد نزلت منه النعمة ولا تشرب الخمر فإنها
مفتاح كل شر قال الحفاظ وفي اسناد ضعيف ررواه لما كفي المستدرك ورواه أحمد
والبيهقي من طريق أخرى وفيه انقطاع ورواه البخاري عن حديث عبادة بن الصامت
ومن حديث معاذ بن جبل واسنادهما ضعيفان وقال ابن الصلاح والتوحي أنه حديث
منكر واختلف الثقاتون في وجوب قتل تارك الصلاة قاطبهم ورواه يضر عنه بالسلف
وقبل يضر بالمشايخ حتى يموتوا واختلفوا أيضا في وجوب الاستجابة قاطبهم وتوجبها
وغيرهم لا يوجبها لأنه يقتل حدا ولا تنقطع التوبة الحدود كالزاني والسارق وقبل أنه
يقتل لكفره فقله حتى جماعة الإجماع على كفره ككفره وهو الظاهر وقد أحاط
السلام المحقق ابن القيم في ذك في كتابه في الصلاة والفرق بينه وبين الزاني وأضحى أن هذا

٢٦ نيل ل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسئلة عند استناب الجار إليه فهم أن المسئلة عنه النحلة فالقهم فظنهم

بسم الله الرحمن الرحيم ٢٥٠ من قول أوله وقد أخرج أحمد في حديث أبي سعيد عن ذكر الوفاة

[illegible]

يقتل تركه صدق له واصراره على تركه اقل المستقل والترك في الماضي يتداول
نصا من خلاف تركه فانه يقتل بجناية تقتضيه لاسبيل الى تركها واختلافها
يجب استلزامه صدق حدة تركه لجوهره يقتل تركه صلا واحدة والاحاديث
فدقة بينه وتفسيرها على ان واحدة فليس عليه قتل احد من جنس بل اذا دعي الى
الحد فمقتنع وقيل ان قصي حتى سرح وقت ما وجب قتله وكذلك حكم تارك ما يوجب حدة
من تعليمه من وضوءه وغسله وسنة شاقلة او ستره وركعة كل ما تركه او ستره
وعن ربيعة بن رافع عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول اهدم الذي بيننا
وبينكم صدق ترككم فقد ترووه له حدة احديث بهمه لثاني ولعراق ورواه
بن حبان وحماد وهو يروي على ان تاركه اربعة بكترة لان الترتب الذي جعله الكفر
مقتضاه مضيق عن اتنيده وهو يصدق بقرعة وجوده فيه ترك في ضمها والخلاف في
المسئلة ونصر يحيى وهو حق فيب: متقدم في ليدنسه (وعن عبد الله بن شقيق
عن ابي حنيفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يرون ثيابا من الاعيان تركه
سرعبر صلا وركعتين في الحديث وادحا كوجهه على شراها ما ذكره
خلافه في تفسيره لم يحكم عليه راظا عرس حصة أن هذا المصالة جفع عليها
عنه لان قوله في عهد رسول الله جفع منضف وهو من المشعرات بذلك (وعن
عبد بن عمرو بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وآله لم يذكر اصلا توما فقال
من حدة عليه تركه لغيره رها. وشيخنا في اقامة ومن لم يصح فط عليها تكن له نورا
وه رها. ولا يخفى وكان من اقامة مع تركه وقبحه وادان واثبت خلف وراء احد
احديث ترجمه به خبره في جبر الاوجه وقال في جمع تركه رجال احمد
ثقت وقبه لا تصح من صلا لا فان كان معناه عليه انه اذا اتى تركها نورا
وبرها. ونقد مع عدم فحصة اتى ثقتها وقوله تركه من اقامة مع فاروق الخليل
عني تركها كرمب غ لا فهو انه كورين هم شدة أهل البارعة با وهي تخليد
فاركها في تركه فليمن جعل معهم في ادياب فيكون هذا الحديث مع صلاحته
لا يخرج من صلا احاديث خروج لوحدين وقد ورد من هذا الجنس شيء كثير
لأنه لا يخفى أن ثبات المجردة والمصاحبة لا يدل على الاستبراء التاخذ
نفي العموي لثمة معهم مدة ليل لا يخفى ان مقام المبالغة بأبدل وسياق في الباب
التي فيها رسته

• (باب حجم من لم يكفر فارك الصلاة ولم يقطع عليه بخلاود

في نثاره رجاله ما يرجي لاهل البدار

عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الورد واجب قال الخديجي فرحت الى عمادة بن الصامت فاخبرته فقال عمادة كذب

في فضاء امر آرمس حدش اول هر روزي الله عنه افظه فقال استغنى او تم مثل ما اوتي فلان فعلت بمثل ما يعمل او

لأباحتها كأخص نوع عمر الكذب بالرخصة وإن حكمت بجلته مخظورة فالعقوبة لا لأباحتها في شيء من الجسد إلا فيما كان هذا سيئله أى لأحد محمود إلا في هذين فالاستثناء على الأول من غير الجنس وعلى الثاني منه كذا في رد الزركشي والبرماوى والكرمانى والعيني ونقصه البدر والمصطفى بان الاستثناء متصل على الال قطعاً وأما على الثاني فإنه يلزم عليه أباحتها الحسد في الاثنين كما شرح به وأخذ المحققين وهو كما تقرر في زوال نعمة المسود عنه وصبره إلى الحسد لا يباح أم لا فكيف يسأل عن زوال نعمة الله تعالى عن المسلمين الشائعين بحق الله فيها انتهى

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سئى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى نفسه أو صدره كما في رواية مسند عن عبد الوارث وكان ابن عباس إذا ذكراً غلاماً عجزاً فاستفاد منه جواراً احتشاً الصبي القريب على سبيل الشفقة وقال المهم عليه أى عرفه (الكتاب) أى القرآن العزيز والمراد تعليم له نظماً باعتدال لئلا يلهو على معاصيه وقال في الفتح المراء بالكتاب القرآن لأن العرف الشرعى عليه والمراد بالتعليم ما هو أهم من حفظه وتفهيمه وفي رواية مسند الحكمة يدل

أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد من أتي بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً فجاءته من كان له عند الله عهد أن يدخل الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد أن شاء عذبه وإن شاء غفر له وما وجد أبو داود وإسحاق وابن ماجه وقال فيهم من جاء بهن قد انتقص منهن شيئاً استخفافاً بمجهون الحديث أخرجه أيضاً مالك في الموطأ وابن حبان وابن السكن قال ابن عبد البر هو صحيح ثابت لم يختلف عن مالك فيه ثم قال والخبر صحيح مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث قال الشيخ نقي الدين التتري انظر إلى نفعه حديثه مع حكمه بأنه مجهول وقد ذكره ابن حبان في الثقات وحديثه شاهد من حديث أبي قتادة عن ابن ماجه ومن حديث كعب بن عجرة عند أحمد ورواه أبو داود أيضاً عن الصنابحي قال زعم أبو محمد أن الوتر واجب فقتل عبادة ابن الصامت وساق الحديث والفتحة في الحديث كوفي هذا الاستاد هو يضم المير وسكون انشاء المجبة وفتح الدال المهملة ثم جزم بعد هاء التثنية قيل أمه رفعه وأبو محمد المذكور هو سعد بن أوس بن زيد بن أوس بن زيد بن نعلبة بن عثمان بن مالك بن النخيل وقيل مسعود بن زيد يسبح بعضه في التاميين وقد عده الواقدي وطائفة من البدرين ولم يذكره ابن اسحق ثم ذكره جماعة في الصابة وقول عبادة كذب أبو محمد أى خطأ ولم يجوز أن يرايه حقيقة الكذب لأنه في الضمى ولا يصلح أن يخطأ في قوله كذب وأيضاً قد ورد في الحديث ما يشهد على أنه كذب الوتر حتى لم يزل فليس منعاً على داود من حديث بريدة وغيره من الأحاديث وساق بقسط الكلام على ذلك في باب أن الوتر سنة مؤكدة أن شاء الله تعالى والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على عدم كثر من ترك الصلاة وعدم استحبابه في السار لقوله إن شاء عذبه وإن شاء غفره وقد عرفناك في الباب الأول أن الكفر أنواع ومنها ما لا شاق العفوة كمن أكل القبله ببعض الذنوب التي سماها الشارع كفر أو هو يدل على عدم استحباب كل تارك الصلاة لتضيده في النار قولنا استخفافاً بمجهون هو قبيح لأنه في الثاني قوله كان له عند الله عهد أن يدخل الجنة فيه مقتضى المرجحة القائلة بأن الذنوب لا تكثر من حافظ على الصلوات المكتوبة وهو مقيّد بعدم المانع كما حديث من قال لا اله الا الله وهو هو والورد والنصوص الصريحة كما يروى أنه كذب مؤبدة لعدم كدم السلم وما هو عرضه وغير ذلك مما يكثر تعداده وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة المكتوبة فإن أتتها والاقتيل انظر وأهل لمن تطوع فإن كآله تطوع أكلت الفريضة من تطوعه ثم جعل يسائر الأعمال المذمومة مثل ذلك رواه الخمسة الحديث أخرجه أبو داود ومن ثلاث طرق طريقتين متصلتين بابي هريرة الطريق الثالثة بنعيم الدار وكأها لا مطعن فيها ولم يتكلم عليه هو ولا المنذرى بما هو جيب ضمه وأخرجه القساق من طريق استاد هاجيد ورواه الجليل الصحيح قال العراقي ومعهما الكتاب فيعمل على أن المراد بالحكمة أيضاً القرآن وفي رواية عنه عند الترمذي والشافعي أنه صلى الله عليه وآله وسلم

وقال انما يجوز من جواز إضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف القطران ٢٨٥ وذكر ابن الاثير في تأييد التصريح

على كونها التي انستدل
بطريق الأولى هي ان الاس
من يني آدم لا قطع الصلاة
لانهم أشرف قال في القبح
وهو قبح صحيح من حيث
النظر لان انما الصبح لا يذبح
بمنه انتهى وقال القائل
وعرض بان الصلاة ليست بحجة
الأثرية فقط بل الأثرية بقصد
الثبوت لانها مظنة الشهوة
(وأما مشقة فاهت) أي
قاربت (الاحتمال) والمراد به
البلغ الشرى (ورسل الله
صلى الله عليه وآله وسلم صلى
بنا) بالصرح وعموم الاجود
الصرح وكاتبه بالافسحت
بذلنا في أي براقب من الغما
(التي غيب سدرا) قال في القبح أي
التي غيب سدرا أصلا قاله الشافعي
وسبق الكلام على ذلك لان
ابن عيسى أورده في معرض
الاستدلال على ان الموردين
يدى المولى لا قطع صلواته
ويؤيده رواية الزائر لفظ
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصلى المكتوبة ليس شيء ستره
(فمرت بين يدي) أي قدام
(بعض الصلوة) فالتصريح باليد
عجاز والا فلا يصح لغيره بعض
الصلوة بمحملة أن يراه صف
من الصلوة وبعض من أحد
الصلوة قاله الصكراني
(وأرسلت الاثنا ترفع) أي
تأكل وتزعم وقبل معناه ترفع
في المكتوبة فدخلت بالثبوت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ينظر ان مات في الله كعابد من رواده (احد)
انتهى كلام المصنف وأقول قد اطبق أئمة المسلمين السلف والخلف والاشعرية
والمعتزلة وغيرهم ان الاحاديث الواردة بان من قال لا اله الا الله دخل الجنة مقيدة بعدم
الاختلاف على ما وجب الله من انما الفرائض وعدم فعل كثير من الكبار التي لم يثبت فاعلمها
عنها وان مجرد الشهادة لا يكون موجبا لدخول الجنة فلا يكون حجة على المطلوب ولكنهم
اختلفوا في خلوص من اخلى بشئ من الواجبات أو عارف شبهة من الحرمان في الصلوة
تكملة بكلمة الشهادة وعدم التوبة عن ذلك فاعلمت بوجوبها بالحدود والاشعرية قالوا
بمذهب في النار ثم نقل الى الجنة كذا في اختلافه في دخوله تحت المشيئة فالاشعرية
وغيرهم قالوا بدخوله تحتها والمعتزلة تمنع من ذلك قالوا لا يجوز على الله المضرة لتساعل
الكبير تمنع عدم التوبة عنها وهذه المسائل محلها علم الكلام وانما ذكرنا هذا التعريف
باجماع المسلمين على انه هذه الاحاديث مقيدة بعدم المانع وهذا قولها السلف حكى
عن جملتهم من ابن المسيب ان هذا كان قبل نزول الفرائض والاصح والنهي ويزيد
راوى بعض هذه الاحاديث أبو هريرة وهو متأخر الاسلام اسلم عام خير سنة سبع
بالاتفاق وكانت اذ ذلك احكام الشريعة مستقر من الصلاة والزكاة والصيام والحج
وتغييره وحكي النووي عن بعضهم انه قال هي جملة تحتاج الى شرح ومعناها من قال
الكلمة وأدى حقها في بعضها قال وهذا قول الحسن البصري وقال البخاري ان ذلك
من قاله لعند التوبة ومات على ذلك ذكر في كتاب الفباي وذكر الشيخ أبو جعفر
الصلاح انه يجوز أن يكون ذلك أي الاقتصار على كلمة الشهادة في سببية دخول الجنة
اقتصارا من بعض الروايات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدل بحجة فاما في
رواية غيره ويجوز أن يكون اختصارا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما خاطبه
السكنا وبعبارة الاثران الذين كان توحيدهم بالله تعالى معصوما بياض ما يتوقف عليه
الاسلام ويستلزمها الكفر اذا كان لا يقر بالوحداية كالوثني والثنوي وقال لا اله الا
الله وحده لا اله الا الذي حكيناها حكمه باسلامه قال النووي ويمكن الجمع بين الأدلة بان يقال
المراد باختصاصه بالجنة انه لا يضمن دخوله لكل مؤسسدا ما يحل معافي واملو مؤخر ابعده
عقابه والمراد بتصريم الصلوة وحكي ذلك عن القاضي عياض وقال انه في نهاية
الحسن ولا يضمن المصدا الى التأويل بل الموردين في خصوص الكتب والسنة كركبتين
الواجبات الشرعية والتصريح بان تركها موجب لنار وكذا في ورود النص صريح بذكر
كثير من الحرمان وقوله فاعلمها بالنار وأما الاحاديث التي أوردها المصنف في تأييد
ما ذكره من التأويل فانزعاع كل نزاع في اطلاق الكفر على تأويل الصلاة وقد عرفنا ان
سبب الوقوع في محسب التأويل هو الملازمة بين الكفر وعدم المغفرة وليست بكلمة
كافرة وانما كلياتها من تأويل ما ورد في كثير من الاحاديث منها ما ذكره
في المتن والاول أصوب ويدل عليه رواية المؤلف في الجمع قلت منها بقرعت (ودخلت الصف) ولكن مني فدخلت بالثبوت

صلى الله عليه وآله وسلم مع أولاد الصحابة (وأما ابن خمس سنين) قال في القبح ٢٨٧ لم أر التمسك بالسن عند حلقه في شيء

من طريقه في أصحابين ولا في غيره من الجوامع والمسنن. لا بد إلا طريق الزبيدي هذه. والزبيدي من كبار الحفاظ المتقين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم كان الأوزاعي يشغله على جمع مع من من الزهري وقال أوداد ليس في حديثه خطأ رفته تابعه عبد الرحمن بن زهرى قال حديث محمد بن الربيع وتوفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن خمس سنين فادت هذه الرواية أن الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنين حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر القاضي عياض في الإمعان وغيره أن في بعض الروايات أنه كان ابن أربع ولم ألق في هذا صرحا في شيء من الروايات بعد التبع التام قالوا في أولي بالاعتقاد لحدثة أسناده وفي القسطلاني ثم نقله لذلك العمل المتزلة في السماع وكونه سنة مقسودة دليل لا يشال لابن خمس سمع وقد تنقب ابن أبي هشره الضاري في كونه لم يرف في هذه الترجمة حديث ابن الزبير في رؤيته إياه يوم الخندق يختلف إلى في قرينة فقه السماع منه وكان سنة حينئذ ثلاث سنين وأربعمائة أضر من محمود وليس في قصة محمود ضبطه السماع في فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى

مدفوع بان ذلك انما يلزم لو اتحد الحمل وهو هنا مختلف فان حمل الوجوب الولي وحمل عدمه ابن العشر ولا يلزم من عدم الوجوب على الصغير عدمه على الولي (ومن عاتشة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دفع القلم عن ثلاثة عن التام حتى يستيقظ وعن النبي حتى يحتمل وهو الجنون حتى يعقل رواه أحمد ومنه من رواية علي بن الوليد وأبو الترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا القسطلاني وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم بن حديث عاتشة قال يحيى بن معين ليس برويه إلا جاد ابن حاتم عن جاد بن أبي سليمان يعني عن إبراهيم عن الأسود عنها وأخرجه أيضا النسائي والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة بن حديث علي عليه السلام قال النبي تفرد برقمه جبر بن حازم قال الدارقطني في العادل وتفرد به جبر بن عبد الله بن وهب وخالفه ابن فضال وكيع فرواه عن الأعمش موقوفا ورواه طابن السائب عن أبي طيبان عن علي عليه السلام وهو مرفوع قال الحفاظ وقول ابن فضال وكيع أشبه لصوابه ورواه أبو داود ومن حديث أبي النخعي عن علي عليه السلام ولكن قال أبو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه ابن ماجه حديث القاسم بن يزيد عن علي عليه السلام وهو مرسل أيضا قال أبو زرعة وأبو داود الترمذي من حديث الحسن البصري عن علي قال أبو زرعة لم يسمع الحسن من علي شيئا وروى الطبراني من طريق ربه بن سنان عن مكحول عن أبي إدريس الخولاني قال أخبرني عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالوا ما كان ابن شداد وغيرهما فذكر نحوه قال الحفاظ في استناده مقال ويرد مختلف فيه وروى أيضا من طريق مجاهد عن ابن عباس قال راسخا ضعيف والحديث يدل على عدم تكليف الصبي والجنون والاسم ما داما متصفين بتلك الأوصاف قال ابن حجر في التلخيص ما كان عن ابن حبان أن الرفع مجاز عن عدم التكليف لأنه يكتبه فعل الخير انتهى وهذا في المظهر وأما في الجنون فلا تنصف أفعاله بغير ولا شراد لأقصده والموجود من صور الأفعال لا حكم لشرعا وأما في التام فقه بعدلان قصده من تنقأ أيضا فلا حكم لقصده من الأفعال حل بوجه والناس كلام في تكليف الصبي بجميع الأحكام أو بعضها ليس هذا محل بسطه وكذلك التام

(باب أن الكافر إذا أسلم لم يقض الصلاة)

(عن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا إسلام بحب ما قبله ورواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا الطبراني والبيهقي من حديثه وابن سعد من حديث جبير بن مطعم وأخرج مسلم في صحيحه معناه من حديث عمرو أيضا بلفظ ما علمت أن الإسلام جدم ما كان قبله وأن الهجرة تهديما كان قبلها وأن الحج جدم ما كان قبله وفي صحيح مسلم أيضا من حديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله أنوا خذوا علقا في الجاهلية

بهذين الميتين وأجاب ابن المنير قال في القبح ومصابيح السماع بان الجاهلية لا تدرى أنما أورد نقل السن النبوية لا الأحوال الوجودية

ويعود دخل سنة مقصود فيكون ٢٨٨ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحجة في وجهه من مجرد رؤيته امام قائدة

فمن حذر في الاسلام لم يزل خديعا عن اهل اهلية ومن ساقى له سلام واخذ به وقر
لا حرمه مقد والمحدث انه قول سلطان وحمل المطلق على التقييد واجب فهدم
الاسلام كان قبله مشهور بالاحسان قوله يجب ما قبله أي بقطعه والمراد انه يذهب
نظر المعاصي التي فرقته حل فقره وما طاعت التي استوفاه قبل اسلامه ولا يجها
الحديث كبحر من حرم عدمه وقدره فعلى الاول ان قصي الله عليه وآله وسلم رأيت
شور كنت تحت جناحه خيبة في فهم من شيء فله رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أملت على ما استنت من خبر وقد قول لما زوى له لا يصح تقرب الكافر ولا
تأبى على عمل صحاح الصمدية - له شركه لان من شرط التقرب أن يكون عارفا
بالتقرب إليه والكافر لا كذلك وابعه لتأني عياض على تقرير هذا الاشكال
فرق فتح وتضعفت لثبوت لثبوت فقال ان جواب تأني عليه للمحققين بل قيل
وهدمهم رجح فيه أب كافر ذاقه له لا يجله كما صدق وصلة الرحم ثم سلم
ومات على الاسلام فثبت ذلك بكتبه

• اُیَر بِلواقت •

لوقت جمع مميزات وهو لقدر محدود يسهل من الزمان والمكان

• (بوقت ظہر) •

[illegible]

وهمودخل سنة مقصود فقل كون
شريعة شت بها كونه صا
و مقصده ابن زرقليس دها
هل سنة من اسفل السوية حق
تدعى في هذه نيبا و فيقال
كافة ارر كشي ب قصة بن
ار يرتجح ان نبوت همت اعلى
شروع به روى حق و حبه
الار در به قد خرجوا في ب
مناقب ارب من كابه هذا في
لورود حيث شد لا يخفى فيه
(م) ما (نو) كشم فرهم
حق قد در هر دال في مطلق
و در بن حبان معلقة و اسويد كر
و بوئ و في هذا حديث من
اسود بجواز احدا را صبيان
يحيى حديث و زيارة امام
الاهاب في دورهم و مداعة
صيد نم و استدله على نه منع
من يكون ابن خمس و سن
دعهم يكتب به عصم وليس في
حديث و في جواب ابهرى
عبد عليه بل الهى غسنى
في ذلك غير اقله في هم
حطاب جمع و ركن دون بن
خس و لاعلا و قال ابن رشيد
الاهار انهم ارا و هديد
احد انها مظنة لادلان
بلوعها شرط لا بد من تصدقه
أعم و قريب منه ضبط الفقهاء
من التمييز و اوسع و مرجع
ام ا مظنة لا تحديد و من اقدم
ما يشك به ان المراد في ذلك الى
الانهم فيختلف باختلاف
الانضمام ما اورد المفسر

لخدمته قال أبو عاصم ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن ٢٨٩ يعني إذا كان فيها وقصة أبي بكر بن المقري

الحافظ في تجميعه لابن أربع بعد
ان امتنعه يحفظ سور من القرآن
١٠ سورة انتهى ما في الفتح قلت
ومن قال التبريد سمع السيوطي
من صاحب فتح الباري وهو ابن
ثلاث كما يظهر ذلك من سنة وفاة
الحافظ وسنة ولادة السيوطي
وشرح بأخذه منه في التدرية
شرح التبريد وذكره على
القرار في دياحة كآية لمرقاة
شرح المسكاة وذكر الشوكاني
رحمة الله في إرشاد الفصول ثلثة
لحافظ من هذه الجهة كما نقلت
منه في كتابي المختار حصول
المأمول ونقله في المثل الزوي
حاشية المنهج السوي أيضا
وعبارة القسطلاني في هذا
الموضع واستدله أيضا على ان
ثمانين وقت السماع خمس سنين
وعزاء صاخر في الامناع لاهل
الصناعة وقال ابن الصباغ وعليه
قد استقر على أهل الحديث
الآخرين فيكتبون لابن خمس
فصاعدا سمع ولم ينسلفها
حضر أو حضر وحكي النفاض
عاش ان محمودا حين عقل
الجمعة كان ابن أربع ومن ثم
صحح الاكثرون سماع من بلغ
أربع الكنا بالنسبة لابن العربي
خاصة أما ابن الجعفي فاذا بلغ
سبع انتهى (عن أبي موسى)
عبد الله بن قيس الاشعري
(رحم الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال مثل)

أحد أبو داود وابن خزيمة والدارقطني والحاكم في اسناده ثلاثة مختلف فيهم أولهم
عبد الرحمن بن أبي الزناد كان ابنه هدي لا يحدث عنه وقال أحمد لم يضر بحدث
وقال البيهقي ضعيف وقال يحيى بن معين وأبو حاتم لا يحتج به وقال الشافعي ضعيف وما
حدث بالمدينة أصح مما حدث في بغداد وقال ابن عدى بعض ما روي لا يتابع عليه وقد
وثقه مالك واستشهد البخاري بحدثه عن موسى بن عتبة في باب التطوع بعد المكتوبة
وفي حديث لا تغنوا لقاء الله والثاني شيخه عبد الرحمن بن الحرث بن عبد الله بن عباس
ابن أبي ربيعة قال أحمد متروك الحديث وقال ابن عمير لا أقدم على ترك حديثه وقال
فيه ابن معين صالح وقال أبو حاتم شيخ وقال ابن سعة وثقه وقال ابن حبان كان من أهل
العلم ولكنه قد وقع في هذا الحديث فأخرجه عبد الرزاق عن العمري عن عمر بن نافع
ابن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس بنصفه قال ابن دقيق العبدعي متابعه حسنة
والثالث حكيم بن حكيم وهو ابن عباد بن حنيفة قال ابن سعة كان قليل الحديث ولا
يحدثون بحدثه وحدث ابن عباس هذا قد سمعته ابن عبد البر وأبو بكر بن العربي قال
ابن عبد البر ان الكلام في اسناده لا وجهه وأخرجه من طريق سفيان عن عبد الرحمن
ابن الحارث بن عباس فسلط طريقته من التضعيف بعبد الرحمن بن أبي الزناد وكذلك
أخرجه من هذا الوجه أبو داود وابن خزيمة قال أبو عمر وذكره عبد الرزاق عن عمرو بن
نافع وابن أبي سبرة عن عبد الرحمن بن الحرث بإساده وذكره أيضا عن عمر بن نافع عن جبير
ابن مطعم عن أبيه عن ابن عباس وفي الباب عن أبي هريرة عند الترمذي والنسائي بإسناد
حسن وصححه ابن السكر والحاكم وحسنه الترمذي ولكن فيه ان المغرب وقتين وتدل
عن البخاري انه خطأ ورواه الحاكم من طريق أخرى وقال صحيح الاسناد وعن بريدة
عند الترمذي أيضا وصححه وعن أبي موسى عند مسلم وأبي داود والنسائي وأبي عوادة
وأبي نعيم قال الترمذي في كتاب الطل انه حسن البخاري وعن أبي مسعود عندنا في
الموطأ وصح بن داود والبيهقي في الدلائل وأصله في الصحيحين من غير تفصيل وقصده
أبو داود وعن أبي سعيد ان لدري هذا أحد في مسنده والبيهقي وعمر بن حزم رواه
اصح بن داود وعن البراء ذكره ابن أبي خزيمة وعن أنس عند الدارقطني وابن اسكن
في صحيحه والاسماعيل في صحيحه وأشار إليه الترمذي ورواه عنه النسائي بنحوه وأبو أحمد
الحاكم في الكنى وعن ابن عمر عند الدارقطني قال الحافظ باسناد حسن لكن فيه عن
ابن اسحق ورواه ابن حبان في الضعيف من طريق أخرى فيما يحسب من إلهام وهو ضعيف
وعن جميع بن جارية عند الحاكم قولها في الحديث ثم فعله الهاء اهـ المكت قولها حين
وجبت الشمس الوجوب السقوط والمراد سقوطها المغرب وقوله زالت الشمس أي
مالت إلى جهة المغرب وقوله حين صارت كل شئ منها الطل الستر ومنه قولهم آتاني
في ظلك وظل الليل سواء لأنه لا يستر كل شئ وظل الشمس ما ستره الشخص من مسقطها

والمراد به همسة مرسومة
لشعبة (مثل) بقية
لعبت لغير ان كثير اصاب
اعيت ربه لكان بها
من لرس رص (تقريباً)
مينة (قبلت منه من العود
فانبت لخللاً) اثبات ياب
رصاصاً (والعشب) (ضيمه
كثير) وهو من ذكر الخاس
بعد عام، وكنتها الجذب
جمع جذب بفتح الدال على غير
قياس في روية اجاب بنجمة
قرا اذ صلب وبها ملة هو
الصواب ان لا تشرع ما هو
ثبت وفي ذكره ثبوت بكر
اهم زوخ وادان المتجرب
وأخره منبأ من فوق قبلها
أفجع اخذوه في الأرض التي
ثبت لها كعددي وعنده
اذ جعل على حرب برهمه
فان لطيفي وليست هذه
لروية شئ في شئ وليس
في حيزه سوى روايتين فقط
(المسكت لما تنفع اتها شئ
بلا جاد ولد أصلي به الناس)
والضمر المذكرة (فشرى)
من المذ (وسقوا) وواهم وهو
بتخ السين (وزرخوا) مصلح
لوزج والمسلم وكذا القساق
وزرعوا من الرمي (وأصابها
طائفة أخرى) وعنده الدف
أصاب (نماهي قبعا) بكر
انقاف جمع قاع وهو ارس
صنوية لمسا (لا تملك ما مود
تبت كلاً فذلك مثل من فقه)

كان ان عدد ركعات صلاة جبريل صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم الذي يلى
بها لرس واول صلاة ركعت كدث الظهور على شهور قبل الصبح كانت من حديث
برعاس عند الرواة في صلاة الخاطو والصبح خلفه وكراراً في خيمته عن الحسن
به ذكره هناك عند صلاة الظهر نودي ان الصلاة بابعة ففرغ الناس فاجتمعوا
في بينهم فصرى بهم الظهر أربع ركعات يؤم جبريل محمد ويؤم محمد الناس ليعلمهم
فيهم قرعة وذكر محمد لرسا عن ابن جريح قال قال فافع بن جبر وغيره لما أصبح
جبريل صلى الله عليه وآله وسلم من ليلة نرى فيم البرع الا جبريل زل حين
زغت شمس ولم تسميت لولي فامر فصبح بها اسد نجامة فاجتمعوا فاصلى
جبريل بالنبي وصلى نجي بياس وطول لركعتين الاولتين ثم نصر الباقيتين وسبأ
معهن وغيره فشرح حديث أبي موسى ان صلاة جبريل كانت بمكة فمصر بن على
فقد سري ان صلاة قبل الامراء كانت صلاة قبل الغروب وصلاة قبل طلوع
شمس وقتاً بغير فزع من كل الصلاة اني صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
عليه صلاة فغرضه قبل الامراء لما كان أمره من صلاة الليل على نحو قيام رمضان
من غير توقيت ولا تعديس له لومات ولان وقت محصور وكان صلى الله عليه وآله وسلم
يقوم ايام من شئ قبل وصفه وثله وقصصه المساون نحو من حول حتى شق
عليهم فثبوزل الله اتموبة عنهم والخذف في ذلك ونسعه وحمله فضلا منه ورجة فلم
يقول صلاة فريضة الخمس والمحدث يدل على ان الصلوات ركعتين وقتان الا المغرب
وسبأ ركعات على ذلك وعى ان صلاة لهما وقت مخصوصة لا تجزئ قبلها بالاجماع
وعى ان ابداء وقت الظهر الزوال لا خلاف في ذلك بعده وأخره مصطل الشئ مثله
وختلف بعض العلماء به فخرج وقت الظهر ولا يخرج وقت الظهر وقالوا يبق بعد ذلك
وما ثقة من العلماء به فدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر وقالوا يبق بعد ذلك
فقد راع ركعات صلاة الظهر والعصر اقول ان الروى في شرح مسلم اخصوا بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر في اليوم الذي في حين صار ظل كل شئ مثله وصلى العصر
في اليوم الذي صار ظل كل شئ مثله وناهاره اشترا كما في قدر أربع ركعات قال
وذهب الشافعي والاكثرون الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر بل متى
خرج وقت الظهر يصير ظل الشئ مثله غير الظل الذي يكون عند الزوال دخل وقت
العصر واذ دخل وقت العصر لم يبق شئ من وقت الظهر واخصوا بمحدث ابن عمرو بن
له اسد مسلم مرفوعاً بالفظ وقت الظهائر زالت الشمس وكان ظل الرجل ككوله
ما لم يضر العصر الحديث قال وأجابوا عن حديث جبريل بان معناه فرغ من الظهر حين
صار ظل كل شئ مثله وشرع في العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله فلا تترك
بينهما قال وهذا لا يدل على تعيين تجمع بين الاحاديث لانه اذا دل على الاشتراك يكون

(يعني الله عز وجل (به فاعلم) ما جثبه (وعلم) غيره وهذا يكون على قسمين ٢٩١) الاثر العالم العامل العلم وهو كالارض

التي تبت شرمت فانتفتت في نفسها وانبت فانتفتت غيرها وانما انما المانع العلم المستغرق لزمانه فيه العلم غير لكنه لم يعمل بنواقلها ولم يتفقه فيها جمع لكنه اداء لمغيره فهو كالارض التي يستغرقها المانع فتقع الساسية (ومثل من لم يرفع ذلك واسا)

أي تكبر ولم يلتفت اليه من غايته تكبره هو من دخل في الدين ولم يسع العلم او معه فلم يعمل به ولم يعلم فهو كالارض السبقة التي لا قبل لها منقصة على غيرها وأشار قوله (ولم يقبل هدى الله الذي أرسله) الى من لم يدخل في الدين أصلا بل بلغه فكفر به وهو كالارض المعصاة الملهة المسبوبة التي يمر عليها الماء فلا تنتفع به قال في المصابيح وتسميه الهدى والعلم بالغيت المذكور

تسميه مفرد بتركب اذا الهدى مفرد وكذا العلم والمنسب به وهو غيب كثير أصاب أراضها ما قبلت فانتبت ومنها ما لم تسكت خاصة ومنها ما لم تنبت ولم تنبت مركب من عدة أمور كإثارة وشبه من انتفع بالعلم وقمع به بارض قبلت المصاير انتبت الكلال واعتبر وهو عتيل لأن وجه الشبهة هو الهيئة الحاصلة من قبول العمل للمرد عليه من المخرج ظهورا واما انما أشارها على وجه عام القوم عتدي التضع

آخر وقت الظهور به ولأنه اذا ابتدأها حين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها وحينئذ لا يصلح ان حدود الاوقات واذاجل على ذلك المأويل حصل معرفة آخر الوقت فانتظمت الاحاديث على اتساقه يؤيد هذا ان اثبات تعدد الاوقات الخمسة دعوى ممتنعة الى دليل خالص عن ثواب المعارضة فالتوقف على المسكن هو الواجب حتى يقوم ما يلحق الى الصبر الى الزيادة علمها في الحديث ايضا ذكر تسمية اوقات الصلوات وسبقها المستعمل لكل واحسنها ما يابا وستحكم على كل واحد منها في باب ان شاء الله تعالى

(باب تعجيلها وتأخيرها في شدة الحر)

(عن جابر بن سمرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر اذا احضت الشمس رواء أحد وسلم وابن ماجه وأبو داود) وفي الباب ايضا عن أنس عند البخاري ومسلم والشافعي والترمذي وقال صحيح عن خباب عند الشيخين وعن أبي هريرة عندهما ايضا وعن ابن مسعود عند ابن ماجه وفيه زيد بن جبرية قال أبو حاتم ضعفه وقال البخاري منكر حديثه وعن زيد بن ثابت أشار الى الترمذي وعن ام سلمة عند الترمذي ايضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم هو يقع الدال والهاء المملوطة وهذا ضا من جهة أي زالت واخذت بدل على استحباب تقديمها واليه ذهب الهادي والدامس والشافعي والجمهور للاحاديث الواردة في أنضلة أول الوقت وقد خصه الجمهور بمجاورة أيام شدة الحر وقالوا يستحب الإبراد فيها الى ان يرد الوقت وينكسر الوجه وسباني تحقيق ذلك (وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر في أيام الشتاء وما يدرى أما

ذهب من النهار كثيرا وما بقي منه رواء أحد وعمر أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كانا أو برأيه سلا قواذ كان البرد يجل رواء الساق والجارى نحووعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد الحر فاردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيج جهنم رواء الجماعة) حديث أنس الأول أخرجه أيضا عبد الرزاق وفي باب ابن عمر عند البخاري وابن ماجه وعن أبي موسى عند الشافعي وعن عائشة عند ابن خزيمة وعن المغيرة عند أحمد وابن ماجه وابن حبان وفي رواية لللال وكان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإبراد وعن أبي سعيد عند البخاري وعن عمرو بن عبسة عند الطبراني وعن صفوان عند ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي وعن ابن عباس عند البزار وفيه عمرو بن دينار وهو ضعيف وعن عبد الرحمن بن جارية عند الطبراني وعن عبد الرحمن بن علقمة عند أبي نعيم قوله فأوردوا بالصلاة أي أخرها عن ذلك الوقت ودخلوا في وقت الإبراد وهو الزمان الذي يتبين فيه انكسار شدة الحر ويوجد فيه برودة جهنم يقال أبرد الرجل أي صار في برد النهار فيج جهنم

ولا يعني ان هذه الهيئة منتزعة من امور متعددة ويحوز ان يشبه استعاذه بقبول الارض الماء وتقع المتعدى باباها الكلال

الى ذلك امره، وله انتفاض الى
هينهم فجة عية وقدرة في
احديثه فيه فراجع الى
في حدة انه هو يتبعه احد
برضى شئت به ولم ثبت
شبه وشبه الله عنه لم يرد
بما شئت برضى مما مع عدم
نحوه وشبهه من عدم ضيق
مع ولم يتبع جمعا برضى
ثم ثبت من غير وثيقه فوثق
ذنبه بعدم مساكنه
وهذه حاشات ثلاثة مستوية
للقام الحاش فقيس الى
الفسح من وقت يس في
الحديث تعرض في القسم
شأنه وذلك في قوله
من دفعه في ديرته ونهيه
صهني ضيق لم يرد وفي
نفسه فليس في قوله من
فريقه يرد وفيه يرد على
ان له ربات وفيه هو
فمن ان شئت في شئت
بحديث ان يكون ذلك
اهلهم فلا ريب في
ذكرياتهم ما فهم من اسم
المشبه به في كونه ولا وجه
ان يكون قوله نفع الخ صفة
موصولة بحرف معطوف على
ابوصول لا ريب في قوله
من دفعه في دينه ومثل من
نفعه فقول حاشان رضى
انفعه شعر
من هو رسول الله مشام
وبعد من غير مو
ان من رضى عنه وعلى هذا فكون اقسام الثلاثة مد كورة في دفعه في بين الله هو الثاني

وفي حينه ذلك ونشر غير مررب
 انتهى ملخصا وقال غير مشبه
 عليه الصلاة والسلام ما جاءه
 من الدين بالعبث العام القى
 باقى الناس فى حال حاجتهم اليه
 وكذا كان حال الناس قبل
 مبعثه فكان الغيب يحيى البلد
 المستحكة ذاعوا من الدين يحيى
 القاب الميت ثم شبه السامعين
 له بالاراسى تحتلثة التى يتزل
 بها الميت وهذا الحديث فيه
 التعميد والعنفه ورواه كلهم
 كوفيين وأخرجه البخارى هنا
 فقط ومسلم فى فضائه صلى الله
 عليه وآله وسلم ولنا فى علم
 عن أنس (ولاصلى زيادة
 ابن مائة) قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم (وأن
 بعد أنسى يجهل أن من
 أشرط) بفتح الهمزة (الساعة)
 أى قيامتها أى علاجاتها أن
 يرفع ضم أوله (العلم) يموت
 جلده وقبر نطقه لا يعموه
 من صدورهم (و) أن (ثبت
 الجول) بالفتح من الثبوت وهو
 ضد لنى وعدم مسلم ويشعن
 البث وهو الطهور والقشور
 (و) أن (يشرب) بضم الياء
 (المس) أى يكثر به وفى
 النسخ عن قتادة ويكثر شرب
 الخمر فالطلق يجوز على التقيد
 خلافا من ذهب إلى انه لا يجب
 شربه عليه والاحتياط بالجلها
 أولى لأن جل كلام النبوة على

الاحلال السابقة عن الغيبة بلنظ كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم الابرار وقد صحح أبو حاتم وأحمد حوث لمعية وعنده لبحارى عفو نظام أعظم
 الادلة لدالة على النسخ كما قاله من قدمنا ولو نسل جهل التاريخ وعدم معرفة الناس
 لكانت احاديث الابرار أربع انتهى الصيحين بل فى جميع الالهيات بطرق متعددة
 وحديث شباب فى مسلم فقط ولاشك ان المتفق عليه مقدم وكذا ما جاء من طرق (وعن
 أبي ذر قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى سفر قاراد المؤمن أو يؤذن لظهور فقال
 لنى صلى الله عليه وآله وسلم ابردم أو ابدن أو يؤذن فقال له أو رضى راسى التلؤل فقال
 لنى صلى الله عليه وآله وسلم ان شدة الحرم مع بهن فادا اشتد الحرم فاد بواب لصدلة
 متقى عليه) قوله فى التلؤل قال ابن سبته التى ما كان شعا فقصه القتل والجمع افياء
 وفيه وفاة التى فى تاعول وتوفيا فيه تطل قال ابن قتيبة يتوهم الناس ان العلل رأتى
 معنى وليس كذلك بل التلؤل يكون غدة وعشمة ومن أقول الهار إلى آخره وما لنى فلا
 يكون الا بعد لزوال ولا يقال لتقبل الزوال وانما قبل المبعاد الزوال فى لانه تطل فاه من
 جانب الحاب أى رجوع والى الرجوع ونسب الدور فى شرح لم إلى هل اللة
 والتلؤل جم تل وهو الروى من القربا للجمع والمرداه أخر تأخير اكثير حتى صار
 للتلؤل فى وحى متباعدة يدير لها فى العلاء الابدن الى الشمس بكتير الحديث يدل
 على شروعية الابرار وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قال المصنف رحمه الله عليه
 دليل على الابرار أولى وأبى فتابوا السجدة بعد لانه أمر به مع جماعهم معه
 انتهى أشار رحمه الله فى الرد ما قاله التامى وقدمنا حكاية ذلك

باب أول وقت العصر وأخره فى الاختيار والضرورة

قد سبق فى حديث ابن عباس وجابر فى باب وقت الطهور (وعن عبد الله بن عمر وقال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت صلاة الطهور ما يضر العصر ووقت صلاة العصر
 ما نضر لشئ ووقت صلاة المغرب ما لا يسطع نور الشفق ووقت صلاة العشاء إلى
 نضر الليل ووقت صلاة الصبح ما لم تطلع الشمس يوم أحد وسلموا ما فى وأبو داود
 وفى رواية مسلم ووقت الصبح ما لم تطلع قرب الشمس الأول وقت صلاة العصر ما لم
 تضر الشمس ويسقط قرنها الأول) قوله فى الشفق هو البقاء المثلثة أى نورانه وإشاره
 ومقتضيه وفى القاموس اه حركات الشفق فيه قوله قرن الشمس هو ناحيتها
 أو أعلاها وأول شعاعها قاله فى القاموس وقوله ويسقط قرنها أى أول المراد به للاحية
 كما قاله البورى والحديث فيه ذكرها والصلوات الخمس وقد تقدم الكلام فى الطهور
 وسأنى الكلام على وقت المغرب والعشاء والتبركل فى باب وأما وقت العصر فالحديث
 يدل على امتداد وقته إلى احمرار الشمس كما فى الرواية الأولى من حديث الباب وإلى

أمرى مع مله أنرب من السابق يفهم ان المراد بأشرط الساعة وقوع أشياء لم تكن معهودت حين المقالة فإذا ذكر شيئا كان

موجود عند الحافة المحلة على ان المراتبة هذه ٢٩٤ علامة ان يتصف بصفة زائدة على ما كان موجودا كالكمية والشمرة

أقرب (ان يظهر) أي ينشأ
(الزمان) بصري لغة هل الجار
وحيث تنزل وينزل هل بعد
وليسه اني لا زل زوى رن
لا تزل زواي فوجو الرشح
هو العلامة وقروح ساعة
(ومنه) أي عن (س) ربي
قصة من لحدثه
هذه أي واقعة كدجور
وبعد ربحه عرفة شرقية
(حديث لا يجزئكم حديث
بعدي) ولمسلم لا يحدث
بعدي ولا يصح من طريق هشام
لا يحدث غيره وحل على أنه
فهذه لعل لبصرة وقد كان هو
آخر من مات به من الصحابة
(سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول من ودد
واصحبني ان من (أشهر
الساعة ينشأ بكسر التاء
من الخلة) وهو في الحديث
واشكاح في رفع اليد وكذا
لمسودة تنسب في هذا الحديث
أنه فيه معبرها عن عدم
قال في شرحه وقد يفتقد
الفرج وذلك باعتبار زمان
صدا لا شرطا ونهاؤه (وإن
(يظهر لجلو) أن (يظهر ما
وتنظر المسألة) (بذل
الرجل) حكمة لقتل بين
السنة يقتل مع كلفة المساء
يظهر لجلو ولروى في رفع ليل
لا والله حائل الشيطان قال

أقرب (ان يظهر) أي ينشأ
(الزمان) بصري لغة هل الجار
وحيث تنزل وينزل هل بعد
وليسه اني لا زل زوى رن
لا تزل زواي فوجو الرشح
هو العلامة وقروح ساعة
(ومنه) أي عن (س) ربي
قصة من لحدثه
هذه أي واقعة كدجور
وبعد ربحه عرفة شرقية
(حديث لا يجزئكم حديث
بعدي) ولمسلم لا يحدث
بعدي ولا يصح من طريق هشام
لا يحدث غيره وحل على أنه
فهذه لعل لبصرة وقد كان هو
آخر من مات به من الصحابة
(سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول من ودد
واصحبني ان من (أشهر
الساعة ينشأ بكسر التاء
من الخلة) وهو في الحديث
واشكاح في رفع اليد وكذا
لمسودة تنسب في هذا الحديث
أنه فيه معبرها عن عدم
قال في شرحه وقد يفتقد
الفرج وذلك باعتبار زمان
صدا لا شرطا ونهاؤه (وإن
(يظهر لجلو) أن (يظهر ما
وتنظر المسألة) (بذل
الرجل) حكمة لقتل بين
السنة يقتل مع كلفة المساء
يظهر لجلو ولروى في رفع ليل
لا والله حائل الشيطان قال

وجبت

في الشرح وأما حاتم العلامة محمدا لا يجب آخر بل يشترق في الزمان ان يظل من يولد

من المذكور ويكثر من يولد من الاناث وكون كثرة النساء من العلامات ٢٩٥ . فاستظهروا الجهل ورفع العلم (حق) أي
 إلى أن (يكون تحسين أمر) العلم (الزائد) وهو من يقوم بأمره من
 والدم لقهدها أشد إرباها هو
 معه ومن كون الرجال قوامين
 على النساء وكان هذه الأمور
 التي استغنت بالذكر لكونها
 مشعرة باختلال الأمور التي
 يحصل بحفظها مصالح المعاش
 والمعاد وهو الدين لأن دفع العلم
 يحل به العقل لأن شرب الخمر
 بحله والنسب لأن الزنا يحل
 به والنفس والمال لأن كثرة
 التفتن تفصلهما قال الكرماني
 وإنما كان اختلال هذه الأمور
 مؤذنا بخراب العالم لأن الخلق
 لا يتركون هملولا لاني بعد
 نبينا صلى الله عليه وآله وسلم
 فبين ذلك وقال القرطبي في
 التهم في هذا الحديث علم من
 اعلام النبوة إذا خبر عن أمور
 مستع نوقعت خصوصا في هذه
 الأزمان وقال في التذكرة يحتل
 أن يراد بالقسم من يقوم عليهم
 سواء أكان موطأت أم لا يستعمل
 أن يكون ذلك يقع في الزمان
 الذي لا يلقى فيه من يقول الله
 الله فيخرج الواحد فيعرف عدد
 جهلا بالحكم الشرعي قلت
 وقا وبذلك من بعض أمره
 التمكن وغيرهم من أهل هذا
 الزمان مع دعواه الاسلام وانه
 المستعان وقوله تحسين امرأة
 يحتل أن يراد به حقيقة العدد
 أبو يكون مجازا عن الكثرة يؤيده أن في حديث أبي موسى وبترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (عن ابن جبر

وسبت الصلاة ولكنه صحح البيهقي وقفه وقد ذكر نحوه لما كرهه المصنف في باب
 وقت صلاة العشاء وقوله وإن تأخير العشاء إلى نصف الليل الحسبي تحقيق ذلك في باب
 وقت صلاة العشاء (وعن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة
 المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فقهرها وأربعا يذكر
 لله الا قليلا رواء الجماعة لا الضاري وابن ماجه) الحديث رواء أبو داود وسكر برقة وقوله
 تلك صلاة المنافق قوله بين قرني الشيطان اختلغوا فيه قليل هو على حقيقته وظاهر
 انظروا المراد به يجاذبها بقرنه عند غروبها وكذلك عند طلوعها لأن الكفار يصدقون
 لها حجة تدفع انهم سيكونوا الساجدون لها في صورة الساجدين له وتحيل لنفسه
 ولا عوائده انهم انما يصدقون له وقيل هو على الجواز والمراد بقرنه وقمره علوه وارتفاعه
 ولطائه وغلبه اعوانه ومحبوه ومطيعيه من الكفار والشمس طاله النور وقال الخطابي
 هو قليل ومعناه ان تأخيرها بين قرني الشيطان ومدافعة لهم عن قهرها كدافعة ذوات
 القرون لاسد مع قوله فقهرها المراد بالقرسعة الحركات كقهر الطائر قال الشاعر
 لا أدوق النوم لا غرارا • مثل حسو الطير من الخمد

وفي الحديث دليل على كراهة تأخير الصلاة إلى وقت الاستقرار والتصرع من آخر
 صلاة العصر بلا عذر والحكم على صلاتها بمن صلاة المنافق ولا أدرع لنزوي الايمان
 وأتزع لتلوي اهل العرفان من هذا وقوله يجلس يرقب الشمس فيه إشارة إلى ان الغم
 وجه الجن لا عذره وقوله فقهرها رباءه نصر يحيد من على مسرعا بحيث
 لا يكمل الخشوع والطمأنينة والأدكار وقد تغلب بعضهم الاتفاق على عدم جواز
 التأخير إلى هذا الوقت في لأعذره وهذا من أوضح الأدلة لقاسية بصفة الجمع بين
 الاحاديث الذي ذكرناه الحديث الذي قبل هذا (وعن أبي موسى عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال وأما سائل يسأله عن موافق الصلاة فليرد عليه شيئا وأمر بلا
 فاقام العجز حسب الشئ والتعب وانما لا يكاد يعرف بعضهم بعضا ثم أمره قام الظهر
 - من زالت الشمس والقائل يقول اتعف النهار ولم وكان أعلم منهم ثم أمره قام العصر
 والشمس مر غنمة ثم أمره قام المغرب حين وقبت الشمس ثم أمره قام العشاء حين
 غاب الشفق ثم أمر العجز من القدر حتى انصرف منها والقائل يقول طلعت الشمس
 أو كادت وآخر الظهر حتى كان قرصان وقت العصر بالاسم ثم آخر العصر فانصرف
 منها والقائل يقول اجرت الشمس ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق وفي لفظ
 صلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وآخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول ثم أصبح فدعا
 السائل فقال الوقت فيما بين هذين رواء أحد ومسلم وأبو داود والنسائي وروى الجماعة
 لا انظار نحوه من حديث بريدة الاسدي) حديث بريدة صحيحه الترمذي وانقله

رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال كونه (قال) وفي رواية أخرى

والاصلي وابن عساكر يقول
(من) بغير ضم (أنا) ثابت
وهم الهرة وهو جواب منا
(بقدر ابن كثير) من الذين
(حتى انتهى لاري) يفتح الهمزة
من الرواية أو بمعنى العلم (الري)
يكسر الراء وتشديد الياء كذا
في الرواية وزاد الجوهري حكاية
الفتح أيضا وقيل بالضم
الفعل وبالفتح المصدر (يخرج في
الطغاري) وفي رواية ابن عساكر
والجوهري عن اخناري والبخاري
في التفسير من اطراف وفيها
بعض على ويكون معنى يظهر
عليها والظفر امانتها الخروج
أو ظفره وقال لاري بلفظ المضارع
لاستحضار هذه الرؤية لسلامة من
وجعل الراء مرتبة بزيادته
منزلة الجسم والافاري لاري
فهو استعارة أصلية (ثم أعطيت
فضلي) أي ما فضل من لبن
القدح الذي شرب منه (عر
ابن الخطاب) رضي الله عنه
(قالوا) أي العصابة (فأولته)
أي سهرته (يا رسول الله قال)
أولته (العلم) ووجه تفسير ابن
بالعلم الأشتر لفي كثرة النفع
بهما أو كونهما سببا للصالح ذلك
في الشياخ والتخريف في الارواح
(عن عبد الله بن عمرو بن
العاصي) بإثبات الياء بعد الصاد
على الاصح (الرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) وفي
في هذه الرواية يفتح الواو لاسم
من وفتح والفتح فيه هجة هو الرواية ويجوز كبرها أي سال وقوله (يعني) بالصرف وعدمه

رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين
الوقتين فلما زالت الشمس أمر بلاء فاذن ثم أمره فأقام الظهر ثم أمره فأقام العصر
والشمس مرتفعة بضعة ثمة ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فأقام
العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فأقام القصر حين طلع الفجر فلما كان كل يوم الثاني
أمره فأمر بالظهر وأمره أن يرد بها وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذي
كان وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل وصلى
الفجر فاسفريا ثم قال أين السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل يا رسول الله قال
وقت صلاتكم بين ما رأيتم قولاً تاماً سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم رد عليه شيئا
أي لم رد جوابا بيان الأوقات بالفظ بل قال هل يصل معنا لتعرف ذلك ويحصل لك البيان
بالفعل كما وقع حديث بريدة أنه قال هل صل معنا هذين اليومين وليس المراد أنه لم يجب
عليه بالنول بل لأنه لم يجر الظاهر من حديث أبي موسى لأن الله يوم من أحواله أنه
كان يجب من سأله على محتاج إليه فلا بد من تأويل ما في حديث أبي موسى من قوله فلم
يرد عليه شيئا بما ذكرنا وقد ذكر معنى ذلك النووي قوله انشئ القبر أي طلع وقوله
والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا بيان ذلك الوقت قبله وقت الشمس هو يتألف فيها
موحدة فته مائة يقال وقت الشمس وقيا وقيا وقرأت ذكر معناه في القاموس
وفي الحديث بيان مواقيت الصلاة وفيه تأخير وقت العصر إلى قريب اجراء الشعر
ونبه أنه آخر العشاء حتى كان ثلث الليل وفي حديث عبد الله بن عمر والسابق أنه أخرها
إلى نصف الليل وهو بيان لا يخرج وقت الاختيار وسألت في تحقيق ذلك قال المصنف
رحمه الله تعالى وهذا الحديث يعني حديث الباب في إثبات الوقتين المغرب وجواز
تأخير العصر ما لم تضر الشمس أولى من حديث جبريل عليه السلام لأنه كان بمكة
في أول لأم وهذا متأخر ومضمّن زيادة فكان أول وفيه من العلم جواز تأخير البيان
عن وقت السؤال انتهى وهكذا صرح البيهقي والدارقطني وغيرهما من صلاة جبريل
كانت بمكة وقصة المسئلة بالمدينة وسرحوا بان الوقت الآخر لالة المغرب وخصة وقد
ذكرنا طرما من ذلك في شرح حديث جبريل وفيه زيادة أن ذلك في جميع ليلة الاسراء
وقوله الوقت فيما بين هذين الوقتين يعني بفهمه وقتية ما عدا أول لكن حديث من
أدرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس ومن الفجر ركعة قبل طلوع الشمس وغيره
منطوقات وهي أوجه من المفهوم ولا يصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع وقد أمكن بنا
عرفت في شرح حديث عبد الله بن عمرو ولو صرنا إلى الترجيح لكان حديث أنس
المذكور قبل هذا مانعاً من التسليم بلفظ المنطوقات والمصير إلى الجمع لا يمنعه

هـ (باب ما يأتي في تجهيلها وتا كيد مع الغيب) هـ

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى العصر والشمس مرتفعة
فذهب الذهاب إلى العوالي فبأيتهم والشمس مرتفعة واه الجماعة إلا الترمذي

قال كرتهم (يسألونه) عليه الصلاة والسلام أي حال كونهم سائلين ٢٩٧ منه أو استئناف يأتي لعل الوقوف

(بخامس رجل) قال في الفتح لم يعرف اسمه ولا الذي يذهب في قوله بخامس آخره الظاهر أن العصبني لم يسم أحدا الكثرة من مال أذا ذلك (فقال) يا رسول الله (لم اشعر) بضم العين أي لم أفتن (وخلقت) رأسي (قبل أن أذبح) الهدى (فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذبح ولا حرج) أي لا أثم عليك ولا شيء عليك مطلقا من الأثم لا في الترتيب ولا في تركه النذية هذا ظاهره وقال بعض النسخاء المراد في الأثم فقط وفيه نظر لأن في بعض الروايات الصحيحة ولم يأمر بكفارة (بخامس آخر) غيره (فقال) يا رسول الله (لم اشعر ففرت) هدى (قبل أن أرى) الجوزة (قال) وفي رواية أبي ذؤيب (قال) (أرم) الجوزة (ولا حرج) عليك فذلك (فاسئل) النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء من أفعال يوم العيد الرمي والتجر والمحق والطواف (قدم ولا آخر) بضم أولهما على صيغة المجهول وفي الأول حذف أي لا قدم ولا آخر لأنها لا تكون في الماضي المأكورة على التصحيح وحسن ذلك هنا أنه في سياق التي كما في قوله تعالى وما أدرى ما يفعل بي ولا بكم ولم يستل من شيء قدم أو آخر (الأفعال) عليه الصلاة والسلام (افعل) ذلك كما فعلته قبل أن أمتني شئت (ولا حرج)

ولبخاري وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوها كذا لا جدواي داود معنى ذلك (قوله) فيذهب في رواية لم يذهب الفذهب إلى خلاف رواية (أيضا) يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيذهب يصلون قوله الشمس مهر تفعه حبة قال الخطابي حباتها وجود سرها قال أبو داود وفي حقه ما سنده إلى خيفة أنه قال حباتها أن تجد سرها قوله إلى العوالي هي القرى التي حول المدينة أبعد ما على غلبة أميل من المدينة وأقربها ميلان وبعضها على ثلاثة أميال وبه فسرهما ما كذا في شرح مسلم للتوروي والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة العصر أول وقتها لأنه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين وثلاثة أو الشمس لم تتغير بصفرة ونحوها إلا إذا صلى العصر حين صار ظل الشيء مثله ظل التوروي ولا يكاد يحصل هذا إلا في الأيام الطويلة وهو دليل لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور من المعتبر وغيرهم القائلين بأن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله وقيل لم يذهب أبي حنيفة فاته قال ابن وقت العصر لا يدخل حتى يصير ظل الشيء مثله وقد تقدم ذلك (وعن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العصر فأتنا رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله أنا نريد أن نفر جزو راتنا وأنا شئ أن نحضرها قال نعم فاطلن وانظروا ناعمة فوجدوا بالجزو ولم تفر ففرت ثم قطعت ثم طبع منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواه مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا صلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم تفر الجزو ورفقهم عشر قمرهم ثم طبع فطنا كل لمة نصيبا قبل مغيب الشمس متفق عليه (قوله) نفر جزو النافي القاموس الجزو البعير وأخص بالنافقة الجزو والجمع جزاء وجزو جزوات والحديثان يدلان على مشروعية المبادرة بصلاة العصر فإن نحر الجزو ونم قمرهم ثم طبعه ثم أكله نصيبا من الفراع من ذلك قبل غروب الشمس من أعظم المشعرات بالتبكير بصلاة العصر فهو من حجج الجمهور ومن ذلك حديث ابن عباس وجابر في صلاة جبريل وغير ذلك وكلها أثر ما قاله أبو حنيفة وقد سألته الناس في ذلك من جهة مخالفته له أصحبه وقد تقدم ذكر مذهب (وعن بريدة الأسدي قال قال مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة فقال بكروا بالصلاة في اليوم الغيم فاته من فاته صلاة العصر حبط عمله واء أحدوا ابن ماجه الحديث في سنن ابن ماجه جابر له رجال الصحيح ولكنه وهم فيه إلا وزاعى فجعل مكان أبي الملقأ أبا المهاجر وقد أخرجه أيضا البخاري والتابعين أي الملقأ عن بريدة بن حصوة والامر بالتبكير تشبهه الأحاديث السابقة وأما كون فوت صلاة العصر سيلاحياس العمل فقد أخرج البخاري في صحيحه من ترك صلاة العصر حبط عمله وأما قصد التبكير بالغيم فلاته مظنة التباس الوقت فذا وقع التراخي فخرج عن الوقت أو اصقرت الشمس قبل فعل الصلاة ولهذا لا يترجم المصنف الباب بقوله وتأ كيد في الغيم والحديث من الأدلة الدالة على استحباب التبكير لكن مقيد بذلك التقيد وعلى عظم ذنب من فاته صلاة العصر

وهو الحق وقال مالك وأبو حنيفة في حجة أو آخره فليقر بذلك وما وثأروا الحديث أي لا تأمروا بغيره فاعلقوه على الجمل منكم لا على القصد فأسقط عنهم المخرج وأغذهم لأجل القديان وعدم العلم ويدل لقول السابق لم أشعر بزيادة أن في رواية علي عند الطحاوي بإسناد صحيح بلفظ روت وحلفت ونسبت أن المخرج وسأني مباحث ذلك في كتاب الحج أن شاء الله تعالى وما هو الحق في هذه المسئلة وفي الحديث جواز سؤال العالم وأكوا مشايروا اتفاقا على كل حال ولا يمازى هذا إجماعا من مالكن من كراهة ذكر المصلح وأسأل عن الحديث في الطريق لأن لموقفه يجني لا يعد من الطرافات لأنه موقف سنة وعبادة وذكر وقت حاجته أن التعلل خوف القوات إمام الزمان أو بالمكان قال في الفتح وديان هذا الإسناد كلهم مدنيون (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن مضر (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال يقض العلم) أي بموت العلماء وهو تفسير لقوله في الرواية السابقة رفع العلم (ويظهر الجمل) ذكره زيادة التأكيد والإيضاح والافتقار إلى الجمل من لازم قبض العلم (والفتن ويكثر الهرج) أي الفتن وسكون الزمان آخره جيم

وسياى ذلك من زيد بن

(باب بيان أنها الوسطى وما ورد في ذلك في غيرها)

عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الأحزاب ملائكة يقبضونهم ويوتهم مارا كما شغلوا ناعن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس متفق عليه وسلم وأحمد وأبو داود وشعونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وعن علي عليه السلام قال كثاراها الفجر فزار رسول الله صلى الله عليه وسلم هي صلاة الصلوة المصرية في صلاة الوسطى رواه عبد الله بن أحمد في مسنده (هـ) هذه الرواية الأخيرة رواها ابن مهدي قال حديثا سفيان عن عاصم عن زر قال قلت لعبد قيس عليه السلام عن الصلاة الوسطى فساله فقال كثارها الفجر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم الأحزاب شغلوا ناعن صلاة الوسطى صلاة العصر قال ابن سيد الناس وقد روى ذلك عنه من غير وجه والحديث يدل على أن الصلاة الوسطى هي العصر وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال بعدة فهم على أنها كد الصلوات القول الأول أنها العصر واليه ذهب علي بن أبي طالب عليه السلام وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدري وروجر رة وأبي بن كعب ومرة بن جندب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وحفصة وأم سلمة وعبد الله بن الحسن البصري وأبراهيم الضبي والكلبي وقائدة والضلال ومقل وأبو حنيفة وأحمد ورواد ابن المنذر نقله عن هؤلاء النووي وابن سيد الناس في شرح الترمذي وغيره ما وقف له الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم ورواه المهدي في البحر عن علي عليه السلام والمؤيد بقوله وأبو حنيفة القول الثاني أنها الظهر نقله الواحدى عن زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وإسامة ابن زيد وعائشة ونقله ابن المنذر عن عبد الله بن شداد ونقله المهدي في البحر عن علي عليه السلام وإنه ينادى والقاسم وأبي العباس وأبي طالب وهو أيضا مروى عن أبي حنيفة القول الثالث أنها الصبح وهو مذهب الشافعي صرح به في كتبه ونقله النووي وابن سيد الناس عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد والريبع بن أنس وما قبله أنس وجهه وأصحاب الشافعي وقال الحارودى من أصحاب الشافعي أن مذهبها العصر لصحة الأحاديث فيها قال وإغما نص على أنها الصبح لأنها لم يلقه الأحاديث الصحيحة في العصر ومذهب أتباع الحديث ورواها أيضا في البحر عن علي عليه السلام القول الرابع أنها المغرب واليه ذهب قبضة بن ذؤيب القول الخامس أنها العشاء نسبة ابن سيد الناس وغيره إلى البعض من العلماء صرح المهدي في البحر بأنه مذهب الإمامية القول السادس أنها الجمعة في يوم الجمعة وفي سائر الأيام الظهر حكاه ابن مقفع في تفسيره ونقله القاضي عياض عن البعض القول السابع أنها إحدى النجس مبيعة رواه ابن سيد الناس عن زيد

(قبل يارسول الله وما الهرج فقال هكذا يجد غيرها كثر يريد القتل) هومن ٢٩٩ اطلاق القول على القتل كان

الراوى فيه نزل من قهر فبيده
المكر عتوركم كما اضارب قال
في الفتوح لكن هذه الزيادة لم أرها
في معظم الروايات وكأني ما من
تفسير الراوى عن حنظلة كان أبا
عروة زوام عن عباس المؤدى
عن أبي عامر عن حنظلة وقال
في آخره وأرانا أبو عامر كأنه
يضرب عتق الإنسان وقال
الكرمانى الهرج هو التفتة
قارادة القتل من اقلته على
طريق التجوز اذ هو لازم بمعنى
الهرج قال الآن ثبت ورود
الهرج بمعنى القتل لانه قلت
هى فتحة عتق الجنارى فى كتاب
التقى الهرج القتل بلسان
الحديث وصاق مباحث هذا
للحديث هناك ان شاء الله تعالى
اتمنى (عن أسماء بنت أبي
بكر) الصديق ذات التلطين
زوج الزبير المتوفى بمكة سنة
ثلاث وسبعين وقد بلغت المائة
ولم يسقط لها سن ولم يغير لها عقل
أما (قالت أخت عائشة) أم
المؤمنين رضى الله عنها (وهى)
أى حال كون عائشة (صلى)
فقلت ما شأن النس) فأنتم
مضربين فزعين (فأشارت)
عائشة (الى السهم) فتعنى انكسفت
النس (فاذا النس) أى
بعضهم (قيام) صلاة الكسوف
(فقلت) أى ذكرت عائشة فرضى
الله عنها (سبحان الله قلت آية)
أى هي علامة لعذاب الناس
لأنهم أقدمه قال تعالى وما ترسل بالآيات الا تخوفوا وعلامة لقرب زمان قيام الساعة (فأشارت) عائشة (برأسها أى نم)

ابن ثابت والريبع بن خيثم وسعيد بن المسيب ونافع وشريح وبعض العلماء القول
الثامن انها جميع الهلوات الخمس حكمها القاضى والنوى ورواه ابن سيد الناس عن
البعض القول التاسع انها صلاتان العشاء والصبح ذكره ابن مقسم فى تفسيره أيضا
ونسبه الى أبي الدرداء القول العاشر انها الصبح والعصر ذهب الى ذلك أبو بكر الأجهرى
القول الحادى عشر انها الجماعة حكى ذلك عن الامام أبى الحسن الماورى القول
الثانى عشر انها صلاة الخوف ذكره الحمياطى وقال حكاهما من يؤتى من أهل العلم
القول الثالث عشر انها الوتر والبعده أبو الحسن على بن محمد السناوى المترى القول
الرابع عشر انها صلاة عيد الاضحية ذكره ابن سيد الناس فى شرح الترمذى والحمياطى
القول الخامس عشر انها صلاة عيد الفطر حكاه الحمياطى القول السادس عشر انها
الجمعة فقط ذكره النووى القول السابع عشر انها صلاة الضحى روى الحمياطى عن
بعض شيوخه ثم رد فى الرواية احتج أهل القول اذ قلنا حديث الحمصة الصريحة
المتفق عليها ومنها حديث الباب وما بعده من الاحاديث المذكورة لا تنبئ وهو
المذهب الحق الذى يتعين المسير اليه ولا يرتاب فى صحتها من انصرف من نفسه واطرح
التقليد والصيغ وجود النظر الى الادة ولم يعتد وعن ادة هذا القول أهل الاقوال
الاخر فبشيء يعتد به الاحديث عائشة انها أمرت أبى اونس يكتب لها مصنف الحديث
سباقى وباقى الجواب عن هذا الاعتذار أو ما اعتذار من اعتذره بان الاعتبار
بالوسطى من حيث العمد فهو عذر باراد ونصب لنظر فاعده فى مقابلة التصو لان
الوسطى لا يتعين أن تكون من حيث العمد بل وازن تكون من حيث التفضل على الله
لوسلم ان المراد بالوسطى من حيث العمد لم يتعين بذلك غير العصر من سائر الصلوات اذ
لا بد ان يتعين الابتداء يعرف الوسط ولا دليل على ذلك ولو فرضنا وجود دليل برئ الى
الابتداء لم نقتض لمعارضه الاحديث الحمصة المتفق عليها المتضمنة لاختيار الصادق
المصدوق ان الوسطى هى العصر فكيف يلبس بالمتدين أن يقول على ما كانت التنزل
المتفق على شذارف هار التفضل له به معرفة الصلاة الوسطى وهذه أقول رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تنلادى ببيان ذلك واحتج أهل القول الثانى بان الظهور متوسطة
بين نمازتين بانها فى وسط النهار ونصب هذا الدليل فى مقابلة الاحديث الحمصة من
الفراتب التى لا تقع لنفسه ولا يمتنع واحتجوا أيضا بقوله تعالى أقم الصلاة لاقرب
التهادى وأقرب من الليل فليذكرها ثم أمر به بحيث قال المولود الشمس وأقربها فى الامر
بالها فافقه عليها به وهو الصلاة الوسطى وهذا الدليل أيضا من السقوط جعل لا يجعل نعم
أحسن ما يحتج به هم حديث يزيد بن ثابت واسلمة بن زيد وسأنيان ومن ذكر الجواب
عليهما واحتج أهل القول الثالث بان الصبح تأتى وقت مشقة بسبب برد الشتاء وطيب
التوم فى الصيف والنحاس وقبور الاعشاء وعقبة الناس وورود الاخبار الحمصة

قالت أحاديث (نقلت في الصلاة حتى عرفت) ٢٠٠ من علوت الرجل غلبته ولكرومة تجلاني أي علاءه، وجلال الشيء ما غلبي

به (العشي) يفتح الفين واسكان
 الشين وبكسر الشين وتشديد
 الياء أيضا بمعنى 'تخاوة وهي
 الفتاة وأمه من معروف
 يحصل بطول القيام في المرو
 ونحوه وهو قوع وطرف من
 الآية له المراد به هنا الحانة
 التي ربه منه فاعلمه بجار
 ولهذا قالت (لجعلت أصعب على
 وأسى المله) أي في تلك الحالة
 لذهب وروهم من قال بان صبا
 كان بعد الأفاقة (لحمد الله عز
 وجل (التي صلى الله عليه) وآله
 (وسلم وأثنى عليه) عطف على حمد
 من باب عطف أفعال على الخاص
 لأن التثنية أعين من الحمد والشكر
 والملاح أيضا (ثم قال ما من شيء
 لم أكن أريته) بضم الهمزة
 أي على بصيرة رؤيته فخلا كروية
 الباري تعالى ويليق عرفانها
 يتعلق بأمر الدين وفضله (الا
 رأيته) رؤيته عين حقيقة حال
 كوني (في مقام) هذا (حتى
 الجنة والنار) بالرغم منهما على
 أن حتى ابتدأ ثم التمس على
 انها عاطفة على الضمير في رؤيته
 والجبر على انه جارة قال في النسخ
 بعد ما بالمركان الثلاث فيما
 انتهى لكن استشكل البدر
 في ما بين الجريانه لأوجهه
 إلا العطف على الجبرود المتقدم
 وهو متعصلا يلزم عليه من زيادة
 من مع المعرفة والصحيح منه
 (فاوصي إلى) بضم الهمزة
 (أ: كم) يفتح الهمزة (تفتنون) تفتنون وتفتنون (في قبوركم مثل أوقريا) يحذف التثنية في مثل
 ورد

وايثابه في ناله (لا أدري أي ذلك) لفظ مثل أو قريبا (قالت أسماء) رضى الله عنها ٣٠١ (من فتنة المسيح) المعصية الأرض

أولاه مسح العين (الجبال)
الكذاب (يقال) للمفتون
(ما علمت هذا الرجل) صلى الله
عليه وآله وسلم ولم يعبر بصير
المصمم لانه حكاية قول
الملكين ولم يقل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لانه بصير
لقضايته وعدل عن خطاب
الجمع في أنكم تقتنون الى المقد
في قوله ما علمت لانه تفصيل أى كل
واحد يقال لذلك لان السؤال
عن العلم يكون لكل واحد
وكذا الجواب بخلاف الفتنة
(فاما المؤمن والمؤنة) أى
المصدق بدينه صلى الله عليه
وآله وسلم (لا أدري أيهما) روى
رواية الاربعة أسماء المؤمن
أو المؤمن (قالت أسماء) والشك
من فاطمة بنت المنذر (فيقول
هو محمد رسول الله) هو
(جاءنا بالبينات) بالمجربات
الذلة على نبوته (والهدى)
أى الهداية الموصلة الى البينة
(فاجبنا واتبعنا) أى قبلنا نبوته
معتقدين بمصدقين واتبعناه
فصاحبه النبوة الاجابة تتعلق
بالعلم والاجماع بالعمل يقول
المؤمن (هو محمد) صلى الله
عليه وآله وسلم قولا (ثلاثا)
أى ثلاث مرات (فيقال) له
(نعم) قال كوثك (ما علمنا) منتفعا
بأعماله اذا صلاح كون الشيء
في حشد الانتفاع (قد علمنا ان
كنت) بكسر الهمزة أى الشأن
كنت (لوقايه) أى المتعوق كقوله تعالى كنتم خير أمة أى أنتم أتيت على بابها حال الغاضى وهو الاظهر (وأما المنانق) أى

ورديان ذلك لا يستلزم كونها الوسطى وعورض بها ورد في سائر الصلوات من القرائن
وغيرها واحتج أهل القول الثاني عشر بقول الله تعالى عقيب قوله حافظوا على الصلوات
فان شتمتم فربا لا يؤركم باؤركوا وجوها للاستدلال كلهم ما دودة واحتج أهل القول
الثالث عشر بأن المعطوف غير المعطوف عليه فالصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس
وقد وردت الأحاديث بفضل الوتر فثبتت والنص الصريح الصغير رده واحتج أهل
القول الرابع عشر بمنع ما احتج به لاذى قبله وردة بمنزلة ما رده واحتج أهل القول الخامس
عشر والسادس عشر والسابع عشر بمثل ذلك وبقية النص والمعارضة اذا تروك
هكذا فاعلم أنه ليس في شيء من حجج هذه الأقوال ما يعارض حجج القول الاول معارضة
بعدها في الظاهر اما سابقا في الكتابين من الاحتجاج لأهل القول الثاني وستعرف
عدم صلاحية التمسك به (وعن ابن مسعود قال حبس المشركون رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس أو اصقرت فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم شغلوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة أجواهم وقبورهم
نارا أو حسنا الله أجواهم وقبورهم نارا رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن ابن مسعود
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الوسطى صلاة العصر رواه الترمذى وقال
هذا حديث حسن صحيح وعن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال
الصلاة الوسطى صلاة العصر رواه أحمد الترمذى وصححه وفي رواية لاجد أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وسماها النافذة صلاة
العصر) حديث ابن مسعود الثاني حديث صحيح أخرجه مسلم وغيره وحديث سمرة
حسنه الترمذى في باب الصلاة من سننه وصححه في التفسير ولكنه من رواية الحسن
عن سمرة وقد اختلف في صحة سماعة منه فقال شعبة لم يسمع منه شيئا وقيل جمع منه
حديث العقبة وقال البخارى قال علي بن المدينى سمع الحسن من سمرة صحيح ومن
أثبت محقق على من نفي ورواية أحمد ذكرها الحافظ بن سبيل الناس في شرح الترمذى
ولم يكتم عليها وما في الصحيحين وغيرهما يشهد لها وفي الباب عن عمر عند النسائي
والترمذى وقال ليس بأسنادنا بأس وعن أبي هريرة عند الطحاوى والبيهاقى وأما
السنة الترمذى وعن أبي هاشم بن عتبة عند الطحاوى وأشار اليه الترمذى أيضا وهذه
الأحاديث مصرحة بأن الصلاة الوسطى صلاة العصر فهمى من حجج أهل القول الاول
الذى أسلفناه وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك قوله عن صلاة العصر هكذا وقع
في صحيح البخارى ومسلم وظاهره أنه لم يفت غيرهما في الموطأ انها الظاهر والعصر و
الترمذى والنسائي بأسنادنا بأس من حديث عبد الله بن مسعود أنه قال شغل
المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من
الليل ما شاء الله فامر بلا لاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى

كنت (لوقايه) أى المتعوق كقوله تعالى كنتم خير أمة أى أنتم أتيت على بابها حال الغاضى وهو الاظهر (وأما المنانق) أى

غير الصدق بقلبه لتبوءته (أو المرتاب) ٣٠٢ الشاك قالت فاطمة (لأدري أي ذلك قالت أسماخ فيقول لأدري همت

المغرب ثم أقام فصل في العشاء ومثله أخرجه أحمد والسنائي وأشار إليه أنترمذي
حديث أبي سعيد وقد اختلف العلماء في ذلك فمنهم من رجح ما في الصحيحين كابن العربي
ومنهم من جمع بين الأحاديث في ذلك بأن الحسن قد كانت وقفته أياما فكان ذلك كله في
أوقات مختلفة في تلك الأيام وهذا أولى من الأول لأن - يأتى أبي سعيد برواه الطحاوي
عن المزني عن الشافعي عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الثقفى عن عبد الرحمن
ابن أبي عبد الله الطحاوي عن أبيه وهذا استاذ صحيح جليل وأيضاً البصائر إلى الترجيع مع
امكان الجمع على أن الزيادة مقبولة بالإجماع - أو قفت غير منافية له زيد قوله حتى
احسب الشمر أو أصبرت وفي بعض روايات الصحيح حتى غابت قبل أن ذلك كان قبل
زول صلاة الخوف قال العلماء يحتمل أنه أخرها نسياناً لا عمداً وكان السبب في السبيل
الاشتغال بالعدو وكان هذا عذراً قبل زول صلاة الخوف على حسب الأحوال وسيأتي

البحث عن ذلك وعن البراء بن عازب قال نزلت هذه الآية فحفظوا عني الصلوات وصلاة

العصر فقرأوا ما أمأته الله ثم نسخها الله فنزلت فحفظوا على الصلوات والصلوة الوسطى

فقال رجل لي اذن صلاة العصر فقال قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله والله
أعلم برواه أحمد ومسلم أخرجه مسلم من طريق شقيق بن عقبة عن البراء وليس له في
صحيحه عن شقيق غير هذا الحديث وفيه محذوران قال ابن الصلاة الوسطى هي العصر
بقراءة اللفظ المنسوخ وإن لم يكن صريحاً في المطالب لأنه لا يجب أن يكون معنى اللفظ
الناسخ معنى اللفظ المنسوخ وبما قلناه من يرى أنها غير العصر فالتأويل كان المراد
باللفظ الناسخ معنى اللفظ المنسوخ لم يكن لنفسه فائدة فالمسؤول إلى اللفظ الوسطى ليس
بالقصد الإجماع بل يجب عنه بأنه أرشد إلى المراد بالناسخ المبهم نفس المنسوخ العين
ما في السليمن الأداة العصىة قال المصنف رحمه الله وهو دليل على كونها العصر
لأنه خصها بأمس عليها في الأمر بالمحافظة ثم جاء الناسخ في التلاوة متيناً وهو في المعنى
مشكوك فيه فيستحب المتيقن السابق وهكذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم تعظيم أمر فرواتها تخصيصاً فروى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال الذي تنو فحلاة العصر فكانوا عزوا أهل وماله ورواه الجماعة انتهى قوله أهل
وماله روى بنصب الإمامين ورفعهما وانصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور على
أنه مقول ثان ومن رفع فعلى ما لم يسم فاعلم ومعناه انتزع منه أهل وماله وهذه التفسير
حائك برائن وأما على رواية النصب فقال الخطابي وغيره ومعناه نفس هو أهل وماله
وسلم سبق بالأهل ولا مال فليحذر من تفويتها كذا من ذهب أهل وماله وقال أبو عمر
ابن عبد البر ومعناه ضد أهل اللفظ التقية أنه كالذي يصاب بأهل وماله أصابة يطلب بها
وتراو الوتر الجنسية التي يطلب نأوها فيجتمع عليه غم المصيبة وغم مقاساة طلب النار
(وعن أبي يوسف مولى عائشة أنه قال أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً قالت إذا

انسان يقولون شيئاً فقلته
أي قالت ما كان الناس يقولونه
وفي رواية ذكر الحديث في الخ
وفي هذا الحديث إثبات عذاب
التبر وسؤال الملكين وإن من
ارتأب في صدق الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم وصحة رسالته
فهو كافر وإن الفسخ لا يقتض
الوضوء مادام العقل باقياً إلى
غير ذلك مما لا يخفى (عن عقبة)
بضم العين وسكون الشاف
ونفع الباء المحوذة (ابن الحرث)
ابن عامر القرشي النكري (أنه)
أي عقبة (تزوج ابنه) ولعله صلى
بقا (لأبى إهاب بن هرير) بن
قيس بن سويد التميمي الداري
واسم بامته عقبة بفتح الجيم
وكسر النون وتشديد الباء
وكنتها أم يحيى (فأتمه امرأة)
قال الحافظ ابن حجر لا أقف على
أسمها (فكانت التي قد أرضعت
عقبة بن الحرث) (والتى تزوج
بها) أي غنية وفي رواية الأربعة
بجذف بها (فقال لها عقبة
ما أعلمك) بكسر الكاف
(أرضعتي ولا أخبرتي) عبر
بأعلم مضارعاً وأخبرت ماضياً
لأنني العلم حاصل في الحال
بجذف في الخبر فإنه كان
في الماضي فقط (فركب)
عقبة (الذي رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) حال كونه
(بالدبة) أي فيها (فسأله) أي
سأل عقبة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن الحكم في المسئلة (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف)

بشراها وتقتضى اليها (وقد قيل) المتأخروا من الرضاعة أى ذلك بعيد ٢٠٢ من ذى المروءة والودع (فشارفها

بلغت هذه الآية فاذنى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فلما بلغت أذنتها فأملت على حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصدلة العصر وقوموا فأتين قالت عائشة سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواء الجماعة إلا الجاهل وأين ما يجبه) وفي الباب عن حفصة عند مالك في الموطأ قال عمرو بن زنازع أنه كان يكتب لها مصحفا فقالت لها إذا انتهيت إلى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فاذنى فاذنتها فذالت كتب الصلاة الوسطى وصدلة العصر وقوموا فأتين استدلت بالحديث من قال أن الصلاة الوسطى غير صلاة العصر لأن العطف يقتضى المفارقة وهو راجع إلى الخلاف الثابت في الأصول في القرآن الشاذ هل تنزل منزلة أخبارا لا أحاد فكون حجة كما ذهب إليه المنصف وغيرهم أم لا تكون حجة لأن نقلها لم نقلها إلا على أنها قرآن والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر كما ذهب إلى ذلك الشافعية والرابع الأول وقد غلط من استدلت من الشافعية بحديث عائشة وحفصة على أن هذه الصلاة الوسطى ليست صلاة العصر لما عرفت من أن مذهبه في الأصول بأى هذا الاستدلال وأجيب عن الاستدلال بهذا الحديث من طرف القائلين بأنهم العصر بوجهين الأول أن تكون الواو زائدة في ذلك على حد زيادتها في قوله تعالى وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض ويكون من المرتقين وقوله وكذلك نصرف الآيات وليقولوا دوست وقوله ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقوله أن الذين كفرنا بصدق عن سبيل الله حكى عن الخليل أنه قال يصدقون وألوا ومصحفة زائدة ومثل في القرآن كثير ومنه قول امرئ القيس

فلما أجزنا ساحة الحى واتقى • يبابن خبت ذى حقائق عتقل

وقول الآخر

فأذا نزلنا كيمشة لم يكن • إلا كلمة سالم بضال

الثاني أن لا تكون زائدة وتكون من باب عطف إحدى الصفتين على الأخرى وهما الشئ واحد نحو قوله

إلى الملك القرم وابن الهمام • وليت الكنية في المزجم

وقريب منه قول الآخر

أكرعهم وعلموا ليلته • إذا ما اشتكى وقع الرماح فجمعها

فقط باية وهو صدره على عجل وهو اسم فرسه ومعلم أن القوس لا يكرر إلا مرة صدره لما كان الصدر يلتقي به ويقع به المصادمة وقال بكى بن أبى طالب في تفسيره وليست هذه الزيادة فوجب أن تكون الوسطى غير العصر لأن سميرو بكى مروت بأخيه وصاحبك والساحب هو الأخ فكذلك الوسطى هي العصر وإن عطفها بالواو انتهى وتغايير اللفظ فأنهم مقام تغايير المعنى في جوارز العطف ومنه قول أبي ذؤاد الأيادي

عقبته بن الحارث رضى الله عنه صورة وأولفقه احتياطا وورع لا عكاشيون الرضاع وقصد التكاثر أذ ليس قول المرأة الواحدة شهادة يجوز به الحكم في أصل من الأصول ثم عمل بظاهر هذا الحديث أحدرجه الله فقال الرضاع يثبت بشهادة المرءة وحدها يمينها قلت والحق هنا يد أحد والحديث حجة على من خالفها ويؤيده قوله (وتسكت غنية بعد فراق عتية (زوجا غيره) هو ظريف يضم المجهمة المشاهدة وفتح الراس آخره موحدة مصغر ابن الحارث (من عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه) أنه قال كنت أبا جابر (أسمه عتيان بن مالك ابن سمر) من البطلان الأنصاري الخزرجي كأخاه الشيخ قطيب الدين القسطلاني قال الحافظ في الفتح لم يذكر له وعنده ابن بشكوال وذكره البرهانى أنه أوس بن خولى وعطال بن النسي صلى الله عليه وآله وسلم أختي وشهوين عمر لكن لا يلزم من المواخاة الجوار (من الأنصام) الكائنين أو المستقرين أو النازلين (في) موضع أو قبيلة (في) وفي رواية من بنى (أمة) ابن زيد وهي (أى القبيلة) وفي رواية ابن عباس كروهاوى (من هوى المدينة) قرى بشرق المدينة بين أقرمها

وبينها ثلاثة أسباب أو أربعة ونوابه عائشة (وكذا تتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل) جارى

الانصاري (يوما) من العوالي الى رسول ٣٠٤ اقبل صلى الله عليه وآله وسلم لتعلم العلم (وازل يوما) كذلك (فاذا نزلت) كما

سلط نوت والمتون عليهم • فلهم في هذا القابض هام

وقول على بن زيد انهم

وقدمت الادب اراشيه • فالتى قولها كذا وبينا

وقول عترة

حيث من طلال تقادم عهده • اقوى واقصر بعد ام الهيم

وقول الآخر

ألا جذا هند وأرض يها هند • وهند أفي من دونها النأي والبعد

وهذا لتأويل لا بد منه لوقوع هذه الترامه المحتملة في مقابلته تلك النصوص الصريحة

الصريحة وقدرى عن السائب بن زيد أنه تلا هذه الآية حافظوا على الصلوات

والصلاة الوسطى صلاة العصر وهذا التأويل المذكور ويجرى في حديث عائشة

وحفصة ويختص حديث حفصة بما روى بن زيد بن هرون عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن

عمرو بن رافع قال كان مكتوباً في مصحف حفصة بنت عمر حافظوا على الصلوات والصلاة

الزحلى وهي صلاة العصر ذكر هذه الرواية والرواية السابقة عن السائب بن زيد

الناس في شرح الترمذي قال المستفهم بعد ساق حديث عائشة ما قلته وهذا

توجه منه كون الوسطى العصر لان تجميعه في الحديث على المحافظة لدليل تأكيدها

وتكون الواو فيه زائدة كقوله آتينا موسى وهررون القران وضياء أي ضياء وقوله فلا

أسألوكم البعير ناديتاه أي ناديتاه الى قطارها انتهى (وعن زيد بن ثابت قال كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر بالمهاجرة ولم يكن يصلي صلاة أشد

من أصحها به منها فقلت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقال ان قبلها صلاتين

وبعد هاتين صلاتين رواه أحمد وأبو داود وعن أسامة بن زيد في الصلاة الوسطى قال هي

لظهور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الظهر بالمهجر ولا يكون وراءه

الا لصف والصفان والناس في ما قلتم وفي تجارتهم فأنزل الله حافظوا على الصلوات

والصلاة الوسطى وقوموه فأتين رواه أحمد الحديث الاول حكاه عنه أبو داود

والمندري وأخرجه البخاري في التاريخ والساقين اسنادا رواه ثقات وأخرج نحو ذلك في

الموطا والترمذي عن زيد أيضا والحديث الثاني أخرجه أيضا السائب بن زيد عن أبي

بريرة الضماني في المختار ورواه اسنادا في سنن السائب ثقات قوله المصير قال في القاموس

المصير والهجير والمهاجرة نصف النهار عند ذوال الشمس مع الظهر أو من عند ذوالها

الى العصر لان الناس يكونون في يومهم كأنهم قد تهاجروا لشدة الحر والارثان استدل

بهم ما من قال ان الصلاة الوسطى هي الظهر وأنت خبر ما من مجرد كون صلاة الظهر كانت

شديدة على العمل لا يستلزم ان تكون الآية نازلة فيما نفاها في ذلك ان المناسب ان

تكون الوسطى هي الظهر ومثل هذا الابهام في تلك النصوص الصريحة الصريحة

بعضه بغير ذلك اليوم من لحي

وغیره ذاتزل جارى (معل)

معي مثل ذلك انزل صاحب

الانصاري يوم نزلته أي يوما

من أيام نوبته فسمع ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم

اعتزل زوجته فرجع الى العوالي

(جفا فغضب بالي شريديدا

فتد انهم) اسم يشار به الى

المكاب البعيدة (فتزمت بكسر

الزاي أي خفت لاجل الضرب

الشديدة أنه كان على خلاف

العادة فالقصة عليه والى ما روى

في التفسير قال عمر رضى الله

عنه كما تخوف ملككس ملوك

عسان ذكرنا انه يريد ان يسير

الناواقدا ملائ صدوراته

فتوجهت له الى المديح

نقته لذلك (فخرجت اليه فقال

قد حدث أمر عظيم) طلق رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم نسائه

قلت قد كنت أظن ان هذا كائن

حتى اذا صليت السبع شددت

على ثيابي ثم نزلت (فدخلت

على حفصة) أم المؤمنين رضی

الله عنها فادخل عليها أروها

عمر رضى الله عنه لا الانصاري

وقصة حذف طلق الى قوله

فدخلت بهم ثم من قول

الانصاري فاللقاء قد دخلت

فسيحة تنصع عن المقدر

أي نزلت من العوالي فدخلت الى

المدينة فدخلت (فاذا هي تبكي

قلت طلقن) وقد روى

أتم طلق (ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت وأتاكم) ٣٠٥ يا رسول الله (أطلقت نساك) بهيمة

الاستفهام وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أطلقت) ولا أصلي قلت (ألقا كبر) فنجبا من كون الانصاري ظن ان اعترافه صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه

طلاق أو ناسي عنه والمقصود من ايراد هذا الحديث هنا بيان الاتهام بشأن الصلح بالتناوب

بالنزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم للتعرف في هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد والعمل

بمراسل الصحابة وفيه أن الطالبا لا يغفل عن النظر في أمر معاشه

لانه يحسن به على طلب العلم وغيره مع اعتدال الخلق في السؤال عما

يقوه يوم غيبته لما علم حال عمره ان كان يتعاني الصلابة اذا كان

وفيها ان شرط التوازن ان يكون مستند ثقته الامر المحسوس

لا الاشاعة التي لا يدري من بدأها (عن أبي مسعود) تحب بن عمرو (انصاري) التخرى في البدوي

(رضي الله عنه) انه (قال قال رجل) هو حرم بن أبي كعب كذا

قال الحافظ في مقدمة الفتح ثم قال في النسخ في كتاب الصلاة

لم اقف على تحمته وهو من زعم انه حرم لان قصته كانت مع معاذ لاصح ابن أبي كعب كذا في

الناطقة في المصعبين وغيرهم من طرق متعددة قد قدمنا في منهاجها نافعة وعلى فرض أن قول هذين الصحابين نصر محمد بن سيبان سبب النزول لا بد ان مناسبة فلا يشك من أنه أدنى المأمور به لوم الاستدلال ان ذلك لا ينقض لما عارضه ما يفتى على أنه يعلم من المروى عن زيد بن ثابت هذا ما قدمنا عنه في شرح حديث علي قرأه ولمالك اذا سمعت النضر فيماسر زناه في هذا الباب لا تشك بعد ما الوسطى هي العصر

فكن رجلا رجلا في الثرى • وحلقة همت في الثريا قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الاثرين ما نقله وقد احتج بهما من يرى تعجيل الظهور في شدة الحران

(• باب وقت صلاة المغرب •)

(عن سلمة بن الأكوع انه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي المغرب اذا غربت الشمس ووارت بالجباب واما الجماعة (الانساق) وفي الباب عن جابر عند أحمد وعن زيد ابن خالد عند الطبراني وعن أنس عند أحمد وابن داود وعن رافع بن خديج عند البخاري ومسلم وعن أبي أيوب عند أحمد وابن داود واما كونه من أم حبيبة أشار إليه الترمذي وعن العباس بن عبد المطلب عند ابن ماجه قال الترمذي وحديث العباس قد روى موقوفاً وهو أصح وعن أبي بن كعب كذا ابن أبي شاتم في الطلوع والسابق بن زيد عند أحمد وعن رجل من أسلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند القسائي والبخاري في مجله قولاً وثواباً بالجباب وتقع في صحيح البخاري اذا غابت الشمس ولم يجر للشمس ذكرا على قوله "الشمع وما به طبعه قوة الكلام وهو تفسير لقوله الأولى اعني قوله اذا غربت الشمس والحديث يدل على أن وقت المغرب يبدأ عند غروب الشمس وهو مجمع عليه وان المسارعة للصلاة في أول وقتها مشروعة وقد اختلف السلف فيها هل هي ذات وقت أو وقتين فقال الشافعي انه ليس لها الا وقت واحد وهو أول الوقت وهذا هو الذي نص عليه في كتبه القديمة والجديدة ونقل عنه أبو ثور ان لها وقتين الثاني منهما ينتهي الى مغيب الشفق قال الزهري وأبو بكر هذا القول جمهور الاصحاب ثم اختلف اصحاب الشافعي في المسئلة على طريقتين أحدهما القطع بأن لها وقتاً فقط والثاني على قولين أحدهما هذا والثاني يمتد الى مغيب الشفق ولأن يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان قال النووي وهو الصحيح وقد نقل أبو عيسى الترمذي عن العلماء كنفق الصحابة في بعدهم كراهة تأخير المغرب وقتها القائل بأن لها وقتاً واحداً حديث جابر السابغ وقد ذكرنا كيفية الجمع بينهما في الاحاديث القاضية بأن المغرب وقتين في باب أول وقت العصر وقد اختلف العلماء بعد ان تفاقم على ان أول وقت المغرب غروب الشمس في الصلاة التي يعرف بها الغروب قليل بسقوط قرص الشمس بكلا هذين انما يتم في الصلوة وأما في الصوم

ان المتأويل يقتضي الاول لا عدمه ٣٠٦ وله في لا كذا قوله لا في رواية الا انه بعد لا واصلت التامن
في جعلت الاول وعرض بعد م

فلا وقيل برؤية الكوكب البلي وبه قالت القاسمية واخبروا بقوله حتى يطلع الشاهد
والشاهد النجم انجب بمسلم والشافعي من حديث أبي بصرة وقيل بل بالاطلام واليه
ذهب يزيد بن علي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وعبد الله بن موسى والامام
يحيى بن عمار اذا قيل الليل من ههنا وادبر النهر من ههنا فقد انقضى الصائم متفق عليه
من حديث ابن عمر وعبد الله بن أبي أوفى ولما في حديث جابر بن عبد الله بن عباس
بانقضى فصل في حين وجبت الشمس وانقضى الصائم وحديث الباب وغير ذلك واجاب
صاحب الجرح عن هذه الادلة بانهم مطابقة وحديث حتى يطلع الشاهد معيد ورواه ليس
من المطلق والمقتضى وغايته ان يكون طالع الشاهد احد امارات غروب الشمس على أنه
قد قيل ان قوله للشاهد النجم مخرج فان صح ذلك لم يبعد أن يكون المراد بانقضاء الظل
الليل ويؤيد ذلك حديث السائب بن يزيد عند احمد والطبراني مرفوعا بلفظ لا تزال أمي
على القطرة ما صلا المغرب قبل طلوع النجم وحديث أبي أيوب مرفوعا يا داود يا صلاة
المغرب قبل طلوع النجم وحديث أنس ورافع بن خديج قال كنا نصل مع النبي صلى الله
عليه وسلم ثم نرى قمرى أحدنا موقع نهارا ما تروى في المغرب فذهب الهادي والقاسم
وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة وأبو ثور وداود إلى أن آخره ذهب الشافعي والاحمد لحديث جابر بن
وحدث ابن عمر بن العاص وقد مرأ وقال مات وأبو حنيفة انه يمتد إلى التغير وهو
أحد قولي الناصر وقد سبق ذكر ما ذهب اليه الشافعي (وعن عقبة بن عامر أن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال لا تزال أمي يجير أوعلى القطرة ما لم يؤخر والمغرب حتى تستبكت
النجوم ورواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم في المستدرک وفي مسنده
محمد بن اسحق واكنه مخرج الحديث وفي الباب عن العباس بن عبد المطلب عنده ابن
ماجه والحاكم وابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا تزال أمي على القطر تمام يؤخر والمغرب
حتى تستبكت النجوم قال محمد بن يحيى اضطرب الناس في هذا الحديث ببغداد فذهب أنا
وأبو بكر الايعين إلى العوام بن حبيد بن العوام فأخرج علينا أصل أبي فاذا الحديث فيه
وأخرجه أبو بكر البزار عن حديث ابراهيم بن موسى عن عباد بن لعوام بسنده ثم قال
لا يملك يروي يعني عن العباس الا من هذا الوجه وهو ما رواه غيره احدث عن عمار بن ابراهيم عن
قتادة عن الحسن مرسلا قال الترمذي وحديث العباس وقد روى عنه موقوف وهو
أصح قال ابن سيد الناس ومرايد البزار المرسل هنا الموقوف لانه متصل الاستدلال
العباس وذكر الخلال بعد ايراد هذا الحديث قال أبو عبد الله هذا حديث منكر
والحديث يدل على استحباب المداورة بصلاة المغرب وكراهة تأخيرها إلى استبكت النجوم
وقد عكست الروايف الضعيفة فجعلت تأخير الصلاة المغرب إلى استبكت النجوم مستحبا
والحديث يردّه قال النووي في شرح مسلم ان تعجيل المغرب عقيب غروب الشمس يجمع
عليه قال وقد حكى عن الشيعة فيه شي لا تشكك اليه ولا أصل له وأما الاحاديث الواردة

في جعلت الاول وعرض بعد م
باعدة الرواية لما دعاهم وقيل
فيه انه كان به ضعف فكان اذا
رأى له الامام في القيام لا يرفع
ركوعه الا وقد اذاع صفته فلا
يأتي مع الصلاة ودفع بأن
بخارى رواه عن القرياني بلفظ
آخر عن الصلاة وحديثه مراد
بالأقرب من الصلاة في الجماعة
لأن تأخر عنها احبنا من أجل
الطول بل قد مر ما رتبته لادراك
الصلاة مع الامام ناسي من تأخره
عن حضورها ومسبب عنه فغير
ن السبب بالمسبب وعليه يتطوّل
الامام وذلك لأنه اذا اعتد
التطويل منه تنقضاء المأمور
عن المداورة وكذا في حصول
الاداء بسبب التطويل فتأخر
ذلك وهو معنى الرواية الأخرى
المروية عن القرياني قال يتطوّل
بسبب التأخر الذي هو سبب
ذلك الشيء ولاداعي الى حمل
الرواية الثانية في الامهات
الضعيفة على التصرف طالع
البدر والعلوي (فأما رواية النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في
مواظبة أشد غضبا من يومئذ
وسبب شدة غضبه صلى الله عليه
وآله وسلم ما خلفه الموضع
لاحتفال تقسم الاطلام بذلك
وبصرح الحافظ في الفتح أو
للتقصير في فعل ما ينبغي فعله أو
لارادة الاحتكام بما يلقى عليه
أصحابه ليكون من منفعته على
بالتلا بعد من فعل ذلك الحيث

وفي رواية في الوقت ان منكم منقرين ولم يحاطب الطويل على التعيين ٣٠٧ ج٤ خوف انخل عليه لطفا به وشفقة

على جليل عذبه الصكرية
صلوات الله عليه (ابن
صلى بالنس) أى متلبس بهم
امامهم (فلفضف) جواب من
الشرية فان فهم المروض الذي
ليس بصحيح (والضعيف) الذي
ليس بقوى الخلقة كالضعيف
والمن (وذا) أى صاحب
(الحاجة) وللقاسي وذو البرقع
أى ذو الحاجة كذلك وانما
ذكر الثلاثة لانها تصعب انواع
الموجة للضعيف لان المختص
له اما نفسه أولا ولاول
امام بصيداته وهو الضعيف
أو يصيب العارض وهو
المريض أولا في نفسه وهو ذو
الحاجة (عن زيد بن خالد الجهني)
بضم الجيم وفتح الهاء والنون
نزل الكوفة المتوفى فيها أو
المدنية أو مصر سنة ثمان وسبعين
وله في البخاري خمسة أحاديث
(ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم سأله رجل) هو عمرو بن
مالك وقيل بلال المؤذن وقيل
البارود وقيل هو زيد بن خالد
نفسه (عن القطة) بضم اللام
وفتح القاف وقد سكن النون
المقطوع وهو ماضع بقطوع أو
شقعة فيهذه شخص (فقال) له
صلى الله عليه وآله وسلم ولكم
قال (اعرف) بكسر الراء
للمعرفة (وكلمها) بكسر الواو
ممدودا مابين طية وأسى العبرة
والكيس ويقومها أو هو

في تأخير المغرب الى قرب سقوط الشفق فكانت لبان جوارا لتأخير وقت سبق ايضا
ذات لانها كانت جوابا للسائل عن الوقت وأحداث التجليل المذكورة في هذا الباب
وغیره اخبار عن عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي وانطب عليها الاعتد
قالا عقدا عليها (وعن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت ما نقرأ في المغرب
بقصار المفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في بطول الطويلين
رواه البخاري وأحمد والنسائي وزاد عن عروة بطول الطويلين الاعراف والقاف رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بطول الطويلين المص) قوله بقصار المفصل
قال في الضمحه من سورة محمد الى آخر القرآن وذكر في القاموس أن الأعراس من
الحجرات التي آخره قال في الاصح أومن الجائبة أو القتال أو قاف أو الصافات أو الصف أو
تبارك أو انقصنا لك أوسع اسم ربك الأعلى أو الضمى ونسب بعض هذه الأقوال
الى من قال بها قال وسعى مفصلا لكثرة الفصول بين سورة أوله المتسوخ قوله
بطول الطويلين في الفتح الطويلين الاعراف والافهام في قول وتسميت ما بالطويلين
انما هو لعرف فيما لانها أطول من غيرها وفسرها ابن أبي مليكة بالاعراف
والمائدة والاعراف أطول من صاحبها قال الحافظ انه حصل الاتفاق على تسمية
الطويل بالاعراف والحديث يدل على استحباب التطويل في قراءة المغرب وقد اختلفت
حالات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فثبت عند الشيعة من حديث جبير بن مطعم انه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور وثبت أنه قرأ في المغرب
بالصافات وأنه قرأ فيها بجمع الحنان وأنه قرأ بجمع اسم ربك الأعلى وأنه قرأ بالتميم
والزيتون وأنه قرأ بهذين وانه قرأ بالمرسلات وأنه قرأ بقصار المفصل وسيا في تحقيق
ذلك في باب جامع القصر في الصلاة ان شاء الله تعالى والمستفاد من الحديث هنا
الاستدلال به على ان ادوات المغرب ولهذا قال وقد سبق بيان امتداد وقتها الى
غروب الشفق في عدة أحاديث انتهى وكذلك استدلال الخطابي وغيره بهذا الحديث
على امتداد وقت المغرب الى غروب الشفق قال الحافظ وقيه نظر لان من قال ان لها
وقتا واحدا لم يجد بقرينة معينة بل قالوا لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس وله
أن يدع القرائتها ولو غاب الشفق ثم قال ولا يصح ما فيه لان تعدد اجزاء بعض الصلاة
عن الوقت ممنوع ولو اجزأت فلا يعمل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك

• (باب تقديم العشاء على تعجيل صلاة المغرب) •

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قدم العشاء فاذهب به قبل صلاة المغرب
ولا تعجلوا عن عشاكم وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أقيمت
الصلاة وحضر العشاء فادعوا بالعشاء من ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فادعوا بالعشاء ولا تعجل حتى تفرغ عنه متفق

الخطيب الذي يشد الوعاء (أو قال وعاءها) بكسر الواو أي ظرفها والشك من زيد بن خالد أو من غيره من الرواة (وعشاءها)

بكر العز للمعدة والفاصم الوعاء أيضا ٣٠٨ لان العنص هو الشئ والعطف لان الوعاء يبقى على ما فيه وينتقل والمراد

عليه والجارى وأبي داود وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتها حتى
يرغ وإنه يسمع قراءة الامامة **قوله** حضر العشاء قال في القاء ومن هو طعم العنص
وهو عذوق كسبه **قوله** فاذا بان العشاء أي با كلة الحديث الاول يدل على وجوب تقديم
العشاء على صلاة المغرب ان حضر والمحدثان لا يتركان ان يدلان على وجوب تقديم العشاء
اذا حضر على المغرب وغيرهما لا يشترطه تعريفا الصلاتين المسموم وقال ابن دقيق
العمدة ان الصلاة لا ينبغي أن يحمل على الاستغراق ولا على تعريض المأهبة
بل ينبغي ان يحمل على المغرب بما ورد في بعض الروايات اذا وضع العشاء وأحكم صائم
فاذا رآه قيل ان تصلوا وهو صحيح وكذلك صح أيضا فاذا رآه قبل ان تصلوا صلاة المغرب
انتهى وانتهى بخبره بأن التنبص على المغرب لا يقتضي تخصيص عموم الصلاة لما تقر
في الاصول من أن موافق العام لا يخص به فلا يلزم جهله قرينة لحمل الامام على
مالا عموم فيه ولم يعدم العموم لم يسل عدم الاطلاق وقد تقرر أيضا في الاصول أن
موافق المطلق لا يقتضي التمسيد ولو سلمنا ما ذكرنا باعتبار أحاديث الباب لتأييدها فان لفظ
العشاء يخرج صلاة النهار وذلك مانع من حمل الامام على العموم لم يتم له باعتبار حديث
لا صلاة بمحضرة طعام عند مسلم وغيره ولفظ صلاة تكررة في سياق التي ولا شك أنها لمن
صبح العموم ولا إطلاق الطعام وعدم تنبيهه العشاء فذكر المغرب من التنبص على
بعض افراد العام وليس بتخصيص على أن العلة التي ذكرها شرح الحديث للامام
بتقديم العشاء كالنوى وغيره مقتضية لعدم اختصاص ببعض الصلوات فانهم قالوا
انها اشتمل لتبليغ الطعام وذهب كمال الخشوع في الصلاة عند حضوره والصلوات
متساوية الاقدام في هذا وظاهر الاحاديث انه يقدم العشاء مطلقا سواء كان ثوبا
اليهامة وسواء كان خفيا ثوبا لا وسوا من خفي فساد الطعام وألا تأكل الغزاة فيزاد
قد خشي فساد الطعام والشافعية يزادون قيد الاحتياج وما لا يتردد قد ان يكون
الطعام خفيا فلو ذهب الى الأخذ بظاهر الاحاديث ابن حزم والظاهرية يروا
انهم من أي بكر وعمر وابن عمر واحد وصح رواه العراقي عن النوري فقال يجب
تقديم الطعام ويؤموا بطلان الصلاة اذا قدمت وذهب الجمهور الى الكراهة وظاهر
الاحاديث أيضا انه يقدم الطعام وان خفي خروجه الوقت واليه ذهب ابن حزم وذكره
أبو سعيد المتولي وجه البعض الشافعية وذهب الجمهور الى أنه اذا ضاق الوقت صلى
على حاله مخافة على لوقته ولا يجوز تأخيرها قالوا الامام مقهور الصلاة والخشوع فلا
يمسونه لاحاله وظاهر قوله ولا يجل حتى تفرغ انه يستوفى حاجته من الطعام بكامله وهو
يرد ما ذكره بعض الشافعية من أنه يقتصر على تناول الثمات بذكره بأسورة الجوع قال
النوري وهذا الحديث مرسى في إبطائه وقد استدلل بالاحاديث المذكورة على أن
الجماعة ليست بواجبة قال ابن دقيق العيد وهذا صحيح ان أيده ان حضور الطعام مع

الشئ الذي تكون فيه النفقة
من خرفة أو جلد أو نحوهما أو هو
الذي يلبس رأس الشارب ورواها
الذي يدخل فيهما فهو الصائم
بالمعدة المكسورة واتصا امر
بمعرفة ما ذكر لي عرف صدق
مدعيه من كذبه ولا يحتلط به
(ثم عرفها) على سبيل الوجوب
لأنه يذكر بعض صفاتها (سنة)
أي مدقة منقطة يعرف أولا
كل يوم طرفي النهار ثم كل يوم مرة
ثم كل أسبوع ثم كل شهر ولا يجب
قورق التعريض بل المنبرمة
مق كان وهل تكني سنة مشرفة
وجهان ثانيهما به قطع العراقيون
نعم قال النوري وهو لا يصح (ثم
استمع بها) أي تلك القطعة فان
جربها أي ما كسها فادها
أي أعطها جواب الشرط
(البه قول) يا رسول الله (فصالة
الابل) ما حكمها كذلك
أم لا وهو من باب إضافة الصفة
الى الموصوف (فغضب) صلى الله
عليه وآله ولم امانته كان منى
قبل ذلك من التقاطها وما لان
السائل قصص نفسه مقاس
ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين
كذا في الترخ أي لانه لم يراع المعنى
المذكور ولم يتبعان المقاس السني
على غير نظيره لان المقطة انما هو
الشئ الذي سقط من صاحبه
ولا يدري أين موضعه وليس
كذلك الابل فانها خالقة لقطعة
احما وصفه (حتى اجرت وجنتها)
مقنية وجنة يثلب الراوي أوجهه من معصومة وهي ما ارتفع عن الخلد (أو قال احمر وجهه)

التشويق

أومن الغضب المذكور (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (وماثلوها) ٣٠٩ أي تصنع بها أي لم تأخذها ولم

تساوئوها وفي رواية فالتك وفي رواية بغيره واولاه (معها) سقاوها بكسر السين أي أجروها فانها تنسب فتسكني بها إماما (وحذاؤه) بكسر الحاء أي خفا الذي عني عليه (ترد الماء) أي هي ترد الماء (وترعى النعير) أي إذا كان الأمر كذلك (فذرها) أي فذرهما (حتى يلقاها) وبها ما لكها إذا أنها غير فائدة أسباب العود اليه لقوة سببها يكون الحذاؤه والسقاها معا لأنها ترد الماء ويعلو جسدا وتفتح من الدواب وغيرها من صغار السباع ومن ترى وغير ذلك (قال) يا رسول الله (فضالة الغنم) ما حكمها أم هي مثل ضالة الأبل أم لا (قال) صلى الله عليه وآله ولم ليست كضالة الأبل بل هي (لأن) أن أخذتها (أو لاخين) من الألفظين لم تأخذها (أو) للذئب يأكلها لم تأخذها أت ولا غير ذلك وأنت في أخذها دون الأبل نعم إذا كانت الأبل في القرى والأصهار فلتقتطع لأنها تكون حبيقة معرضة لقتل مطاعة للإطعام وما حدث ذلك عليه أي يأكل (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وآله (ولم عن أشياء) غير متصرف (كرها) لأنه بما كان فيها شئ سيئ الصبر من شئ على المسلمين فليقتلهم به المشقة أو غير ذلك (وكان من هذا الاشبه السؤال عن الساعة ونحوها (فلا أكثر) بضم الهمزة أي أكثر الناس السؤال (عليه)

التشوق إليه عذوق ترك الجماعة وإن أريد به الاستدلال على أنها ليست بفر من من فيه هذا يصح ذلك انتهى ويؤيده أن ابن حبان وهو من القائلين بوجوب الجماعة حصل حضور الطعام عذوقا تركها وقد استدلل أيضا بهذه الأحاديث على التوجه في وقت المغرب وقد تقدم الكلام في ذلك وقد الحاق بالطعام ما يحصل بتأخيرته تشويش الظاهر بجماع ذهاب الشروع الذي هو روح الصلاة وقوله إذا حضر العشاء ووضع عشاءه حذكم دليل على اعتبار الحضور الحقيقي ومن نظر إلى المعنى من أهل القياس لا يقصر الحكم على الحضور بل يقول به عند وجود المعنى وهو التشوق إلى الطعام ولا شئ الحضور الطعام مؤثرا بآفة الاشتغال به والطلع اليه وعكس أن يكون الشارع قد اعتبر هذه الزيادة في تقديم الطعام وقد تعرف في الأصول أن حصل الأمر إذا اشغل على وصف يمكن أن يكون معتبرا بلطف قال ابن دقيق العيد أنه لا يبعد الحاق ما كان متيسرا الحضور عن قرب الحاضر

• (باب جواز ترك تعقيب قبل المغرب) •

(عن أنس قال كان المؤذن إذا أذن قام باسم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يشدرون السورى حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وقد كدلت يصلون ركعتين قبل المغرب ولم يكن بين لاذرا والأخامة شئ وفي رواية الأقل رواه أحمد والبخاري وفي نسخة كأنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين به غروب الشمس قبل صلاة المغرب فقبلها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاهما قال كان يران الصليهما فلم يأمرنا ولم ينهاه واهم وأبو داود) تقريره صلى الله عليه وسلم لم يركعتين في ذلك الوقت يدل على عدم كراهة الصلاة فيه ولا سيما والقاع لذلك عدد كثير من العصابة وفي المسئلة مذهبنا لفساد أصحاب جماعة من العصابة والتابعين ومن المتأخرين أحمد وإسحق ولم يخصهما إلا بعبادة الخلفاء من رضى الله عنهم وآخرون من العصابة وما لك وأكثرتهم وأما الخصى جماعة من أصحاب من قال بالانحساب بما في هذا الباب من الأحاديث الصحيحة وما أخرجه ابن حبان عن حديث عبد الله بن مغفل أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل المغرب ركعتين فقد ثبتنا عن معلى الله عليه وسلم قولنا كما سألنا في وقت المغرب ركعتين أو اثنتين من قال بالركعة بعد عتبة بن عامر الذي قدم ذكره في باب وقت صلاة المغرب وهو يدل على شرعية تعقبها وقطعها ما يؤدى إلى تأخير المغرب والمخ أن الأحاديث الواردة بشرعية الركعتين قبل المغرب حصصة لعموم أدلة استحباب التجيل قال النووي وأما قوله لم يؤدى إلى تأخير المغرب فهذا احتمال ما يذهب عنه ولا يلتزم اليه ومع هذا فهو زمن يسير لا يتأخر به الصلاة عن أول وقتها وأما من زعم نسخها فمجازي لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا ثبت ناعن التأويل والجمع بين الأحاديث وعلما التاخير ليس هنا شئ من ذلك انتهى وهذا الاستحباب ما يتم الصلاة كسائر النوافل لحديث إذا قعت

وكان من هذا الاشبه السؤال عن الساعة ونحوها (فلا أكثر) بضم الهمزة أي أكثر الناس السؤال (عليه)

صلى الله عليه وآله وسلم (غضب) لتهنئتم ٣١٠ في السؤال وتكلمهم مالا يحل لهم فيه (ثم قال) صلى الله عليه وآله

الصلاة فاصلاة واعلم أن التعليل للكرامة بتأدية الركعتين في تأخير المغرب مشعر بأنه لا خلاف في أنه يستحب لمن كان في المسجد في ذلك الوقت مستظرا الصائم للجاعة وكان فعلا للركعتين لا يؤثر في التأخير كما يقع من الانتظار بعد الأذان للمؤذن حتى ينزل من المنارة ولا يربان تله هذه السنة في ذلك الوقت الذي لا اشتغال فيه بصلاة المغرب ولا يشق من شروطها مع عدم تأثير فعلها للتأخير من الاستعوا ذات الشيطان التي لم ينح منها إلا القليل فوطئ التنوير فيه لتعظيم أي لم يكن يتم حاشي كثير وفي الكتب يقتضي إثبات القليل وبهذا يجمع بين هذه الرواية ورواية قليل وقال ابن المنبر يجمع بين الروايتين بحمل الذي المنطق على المبالغة مجازا والأثبات لتلليل على الحقيقة وقد طول الكلام في ذلك الحافظ في الفتح فراجع إليه وعن عبيد الله بن محمد عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال عند الثالثة إن شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة رواء أحدوا البخاري وأبو داود وفي رواية يركب كل أذانين صلاتين كل أذانين صلاتين قال ابن الناقش شام رواء الجاعة زاد الإجماع في روايته عن قنادر عن عبد الوارث في الرواية الأولى ثلاث مرات وهو موافق لما في رواية البخاري لأنها لا تنافي في الثالثة وفي رواية لا ينعى في المنسوخ قالها بالتمام قال ابن شاذان كراهية أن يتخذها الناس سنة قال الحب الطبري لم يردني استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما يستحب به هذا الحديث من أدل الأدلة على استحبابها ومعنى قوله سنة أي سنة واحدة وطريقة لازمه وكان المراد المصطط من يتبعها عن روايت أخرائس ولهذا لم يعد لها كسرة الشافعية في الروايت واستدركها بعضهم وتعقب أنهم ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأطلب عليه أقواله من كل أذانين المراد بالذانير الأذان والأقامة تغليبا والرواية الأولى من حديث الباب تدل على استحباب هاتين الركعتين بحدودها والرواية الأخرى بعمومها وقد عرفت الخلاف في ذلك وعن أبي الخير قال أتيت عتبة بن عامر فقلت له ألا يجيبك من أبي عبيد ركعتين قبل

صلاة المغرب فقال عتبة أنا كاتع له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فما يمنعك الآن قال قلت رواء أحدوا البخاري قوله ألا يجيبك بضم أوله وتشديد الجيم من التجيب يقول من أبي عبيد هو عبد الله بن مالك الحبشي بفتح الجيم وسكون القافية بعدها محبة تايي كبير تخضر اسم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عده جماعة في الصحابة قال الحافظ في الفتح وفيه ود على قول القاضي أبي بكر بن العربي أنه لم يفعلها أحد بعد الصحابة لا بفتح تايي وقد قطعها والمحدثين يدل على مشروعية صلاة الركعتين قبل المغرب وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الصيغة فيها خلاف منذ كوفي الأصول وهم الاصطلاح حل لها حسم والرفع وحمل تشمر بالاطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فليطلب من موضعه

و لا (القاسم) لو لم يثبت (غضب) وحمل هذا القول منه صلى الله عليه وآله وسلم على لحي أولى والأهول ولا يعلم ما يستل عنه من المضاعف بالسلام الله تعالى كما هو من هذا النقط التسلط (قال رجل) هو عبيد الله بن حذافة الرسول إلى كسرى (من أبي) يار و الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أولا حذافة) قرني السهمي المتوفى في خلافة عثمان رضي الله عنه (فقال) رجل (آخر) وهو سعد بن سالم كافي القهيد لابن مسعود البراءة غنق الاستعاب ولم ينفقه أحد من الساجدين ولا من صنف في المباحات ولا في أمه العبدية قال في الفتح وهو محكي بلحرية لقوله (قال) من أبي يار رسول الله فقال أبو لهزم مولى شيعة بن ربيعة وكسب السؤال من بعض الناس في نسب بعضهم على عادة الجاهلية (فلم أر) ابصر (ع) بن الخطاب رضي الله عنه (ما فوجيه) الوحيه صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الغضب (قال يار رسول الله أنا) تنوبني الله عز وجل عما يوجب غضبك وفي حديث أنس بعد أن عمر بك على ركبته فقال رضينا لله وبالإسلام ديننا رحمه صلى الله عليه وآله وسلم نيا والجمع بينهما ظاهر بأنه قد جمع ذلك فتقل من

الغضب بين ما حذفت ودل على اتحاد الجاهل اشتراكه ما نقل قصة ابن حذافة ولا يقال كيف غضبي (وعن)

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حال غضبه حيث قال ٣١١ أولئك فلان والحاكم مأمور أن لا يقضي

وهو غضبان والجواب أن يقال

أولاً ليس هذا من باب الحكم بل

من باب العصب على الموعظة

والتعلم والواظن ثانياً أن

يكون في صورة الغضب لأن

مقامه يقتضي تكليف الانحياز

لأن في صورة التذو وكذا العلم

إذا تذكر على من يتم منه سوء

فهم بطوره لأنه قد يكون أدى

للقبول منه وليس ذلك لازماً

حتى يترك أحد بل يختلف

بانتلاف أحوال المتعان وأما

الحاكم فهو بخلاف ذلك وأما

ثانياً فيقال هذا من خصوصياته

له بل العصبية فاستوى غضبه

ووضاه ويجرد غضبه من الشيء

دال على تحريمه أو كراهيته بخلاف

غضبه صلى الله عليه وآله وسلم

وعن أنس بن مالك رضى الله

عنه (عن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم أنه كان إذا تكلم بكلمة

أعياها أى الكلمة المشفرة

بالجمل المفسدة (تلاها) أى ثلاث

حركات قال فى القصة قد بين المراد

بذلك نفس الحديث بقوله (حتى)

تفهم عنه) لأنه مأمور بالإبلاغ

والبيان قال الكرمانى على هذا

التركيب يشترى بالاسم أو عند

الاصوليين قال الحافظ وما دله

الصكرمانى من أن الصيغة

المذكورة قصد الاستقراء

بأنه فيقول للترمذى والحاكم فى

المستدرك حتى تعقل عنه وهو

الحاكم فى استدراكه وفى دعواه

(وعن ابن بكب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال اجعل بين أذانك

وأذانك تساييرغ ألا كل من طلع فى مهل ويقضى التوضي حاجته في مهل رواه

عبد الله بن أحمد فى المستند الحديث من رواية أبى الجوزاء عن أبى بكب ولم يسمع منه

وقد أخرج شعرة الترمذى من حديث جابر بن زناد قال قلت لابي عبد الله قال

الترمذى لا تفرغ الا من حديث عبد الله بن مسعود فى أسناده مجهول انتهى وفى أسناده ضعيفان

يرويه أحد هاهنا الآخر قالوهما عبد الله بن مسعود قال البخارى وأبو حاتم وابن حبان

منكر الحديث وقال التستاق ليس بثقة وثانيهما يحيى بن مسلم وهو البكاى بصري لم يرضه

يحيى بن محمد وقال أبو زرعة ليس بقوى وقال أبو حاتم شيخ وقال يحيى بن معين ليس بذلك

وقال أحمد ليس بثقة وقال التستاق متروك وفيه كلام طولى ولما شهد من حديث أبى

هريرة سليمان أن رجلاً من الشيوخ وكلها واهية قال الحاكم ليس فى أسناده مطعون غير

عمر بن قاتل قال الحافظ ليس فى الرواية وهو لم يقع فى رواية الباقرى لكن فيه عبد

المنعم صاحب السقاء وهو كاف فى تصحيح الحديث انتهى والحد يثبيل على مشروعية

القصل بين الأذان والأذان رواه المولى الأثير على أنه من تقويت صلاة الجماعة

على كثيرين المردن لهما لأن من كان على طاعة أو غير متوضي حال الشدة إذا استمر

على كل الطعام وأوصاف الصلاة فاته الجماعة أو بعضها بسبب التهييل وعدم الفصل

لأحد إذا كان مع الجماعة من مسجد الجماعة قالوا حتى لا ينافى من المعاونة

على البر والتقوى المندوب إليها قال المنصور رحمه الله تعالى وكل هذه الأخبار تدل

على أن الله قريب وقتين وإن السنة أن يفصل بين أذانها وأذانها بآية أو ركعتين انتهى

وقد تقدم الكلام على وقت المغرب وما كان الفصل مقدار ركعتين فلم يثبت وقد ترجم

البخارى باب كم بين الأذان والأقامة ولكن لما كان التقدير لم يثبت لم يذكر الحديث قال

ابن بطال لأحد ثلاث غير يمكن دخول الوقت واجتماع المصلين

• (باب فى أن تسميتها بالمغرب أولى من تسميتها بالعشاء) •

(عن عبد الله بن المغفل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغلبكم الأعراب على اسم

صلاتكم المغرب قالوا والأعراب تقول هى العشاء استوفى عليه) قوله والأعراب تقول

هى العشاء لأن العشاء لغة أول غلام الليل والمعنى انتهى عن تسمية المغرب بالعشاء

كما تفعل الأعراب فإذا وقت الموافقة لهم فقد غلبهم الأعراب عليها أذن رجوع إليه

خبره فقد غلبهم وقد اختلف فى العلة انتهى عن ذلك تفصيل هى خوف التباس المغرب

بالعشاء وقبل العلة الجامعة أن تسميتها بالعشاء لغة لأن الله قال فى الأولى المغرب

والثانية العشاء الآخر وقبل غير ذلك والله أعلم

• (باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة

وقضا وقتها المختار إلى نصف الليل) •

أن البخارى لم يخرجه وقال الترمذى حسن صحيح غريب قال ابن المنيرة البخارى بهذه الترجمة على من كره إعادة

المحدث وأنكر على الطالب الاستعادة ٢١٢ وعدم من البلادة قال والحق ان هذا يختلف باختلاف القرائح فلا يصح

على المستفيد الذي لا يحفظ
من مرة اذا استعدوا ولا عذر
للمفيد اذا لم يعدل الاعادة عليه
آ كدمن الانبئة الان الشروع
لهذه وقال ابن ابي شيبة
اللائحة غاية ما يقع به الاعذار
والبيان (وان أتي على قوم فلم
عليهم) (عليهم ثلاثا) أي ثلاث
مرات وتبينه ان يكون ذلك عند
الاستعداد حديث اذا استأذن
أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع
وعود من بان تسليعة الاستعداد
لاتنقذ اذا حصل الاذن بالاولى
ولاتنقذ اذا حصل بالثانية ثم
يحفل أن يكون معناه انه صلى
الله عليه وآله وسلم كان اذا أتى على
قوم لم تسليعة الاستعداد واما
دخل لم تسليعة اصبحت اذا قام
من المجلس لم تسليعة الوداع
وكل سنة (عن أبي موسى)
الاشعري (قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
ثلاثة لهم اجران (أولهم رجل
وكذا المرأة (من أهل الكتاب)
التوبة والالتجس للما تهاوت
نصوص الكتاب والسنة
حيث يطلق أهل الكتاب أو
الأنجيل فقط على القول بان
النصارى ناضجة لليهودية
كذا قرره جماعة من كونه قد
(آمن بنبيه) موسى او عيسى
عليهما السلام مع ايمانه
بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم
المعترف في السورة والانجيل
لما هو في

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الشفق الحرة فاذا غاب الشفق وجبت
اصلاة رواء الدار طين) الحديث قال الدارقطني في الفرائض هو غريب وكل رواه
ثقات وقد روى أيضا بن عاصم والبيهقي وصححه وقفه وقد ذكره الحاكم في المدخل
وجعله مثالا لما رفعه المخرجون من الموقوفات وقد أخرج ابن خزيمة في مصنفه عن
عبد الله بن عمر عن فوارق صلالة المغرب الى أن يذهب جرة الشفق قال ابن خزيمة
ان صحته هذه المظنة أغتت عن جميع الروايات لكن تقدم بها ابن عمر بن زيد قال الحافظ
محمد بن يزيد صدوق قال البيهقي روى هذا الحديث عن عمر وعلي وابن عباس وصحابة
ابن الصامت وشاذ بن أور وأي حريرة ولا يصح فمضى قال المصنف رحمه الله وهو يدل
على وجوب الصلاة بأول الوقت انتهى وفي ذلك خلاف في الأصول مشهور الحديث
يدل على صحة قول من قال ان الشفق الحرة وهم ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وعبد
من العيصية والظلم والهادي والمزني بابقه وأبو طالب وزيد بن علي والناس من أهل
البيت والشافعي وابن أبي بلي والثوري وابو يوسف ومحمد بن النعمان والخليل والقراء
من أمه الله قال في الفاموس الشفق الحرة وليذكر الايض وقال أبو حنيفة والاوزاعي
والمزني وبه قال الباقر في هو الايض واستعملوا به تعالى الى غنى المسيل ولا يخفى
قبل ذهب اليه ورد بان ذلك ليس مانع كالجموع وقال أحمد بن حنبل الاحمر
في المصنف والاضحى في البيان وذلك قول دلس عليه ومن هجج الاولين ما روى
عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى العشاء لقط القمر لثلاثة أشهر أخرجه أحمد
وأبو داود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلى قبل غيبوبة الشفق قال
ابن سبيل الناس في شرح الترمذي وقد علم كل من له علم بالمطالع والمعاير ان المياض
لا يصيب الله عند ثلث اهل الاول وهو الذي حدث عليه السلام خروج أكثر الوقت به نص
يقينان وقتاد اخبر قبل ثلث الليل الاول يفتقر فقد ثبت بالنص انه داخل قبل مغيب
الشفق الذي هو المياض فحينئذ يقينان الوقت دخل بالشفق الذي هو الحرة انتهى
وابتداء وقت العشاء مغيب الشفق اجماعا لما تقدم في حديث جابر وفي حديث
التعليم وهذا الحديث وغيره وأما ترمذ في اختلاف فيه (وعر عائشة قالت

أعمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلا في العفة فنادى عن غرام النساء والعبيد ان يخرج
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما يتقرر ما غيركم ولم تصل ومثلا بالبدنية ثم
قال له لو انا ما بين أن يعيب الشفق الى ثلث الليل رواء الشافعي الحديث رجال اسنده
في فقه الشافعي رجال الصحيح لاشيخ النسائي عمرو بن عثمان وهو صدوق والحديث متفق
عليه من حديثها بنحو هذا القطار في الباب عن زيد بن خالد اشار اليه الترمذي وعن
ابن عمر عنده وسلم وعن معاذ عند أبي داود وعن أبي بكر رواء الخليل من حديث عبد الله
ابن أحمد عن أبيه وعن علي عليه السلام عند الزبيري عن أبيه وعائشة وأنس وأبي
المازني

لما هو في سائر النسخين واعلمهم (وأما محمد صلى الله عليه وآله وسلم) حريرة

أي بانه هو الموصوف في الكتابين وقد ثبت ان الامة الكريمة هي قوله تعالى ٢١٣ أولئك يؤمنون بأجرهم من بين موافقة

لهذا الحديث لانهم تزل في طائفة منهم آمنه اكسده الله ابن سلام وغيره وباني حافي ذلك من المباحث في بانه ان شاء الله تعالى (و) لثاني (العبد الماولك) أي جنس العبد الماولك (اذا ادعى حق الله تعالى) أي كالصلاة والصوم (و) حق موليه) بكون الساجد مولى تحصل مقابله الجمع في جنس العبد لا يجمع المولى اريد دخل ماله كالعبد مشتركاً بين موال والاراد من خدمتهم ووصف العبد بالمولك لان كل الناس عباد الله فغيره بكونه مملوك كالناس (ر) الثالث (رجل) كانت عنده امه (زاد في رواية الاربعة بطاها بالهمزة فاقبها) لتخلف بالاختلاف الحديث (فأحسن تاديبها) بلطف ورفق من غير عسف (وعاها) ما يجب تعليمه من الدين (فأحسن) تعليمها اعتمها فاقترعها) هذا ان اردتها (فأجرا) الضمير يرجع الى الرجل لاختلافه وانما يستمر على قوله لهم أجران مع كونه دخلا في الثلاثة بحكم العطف لان المهمة كانت فيه متعددة وهي التاديب والتعليم والعنف واتزوج وكانت مظنة أن يستقيم من الاجرا كتم ذلك فاعاد قوله فله أجران اشارة الى أن المتعبر من الجهات أمران

هريرة وجابر بن مرة وجابر بن عداقة وسائر قولهم أعم أي دخل في العقدة ومناه غيرها والعقدة لغة حبل يدهوى من النيل بعد ان الصالحات والمراد من الصلاة العشاء ونعمت بذلك لوقوعها في ذلك الوقت وفي القاموس والعقدة حكمة ذات قبل الاول بعد عقوبة لشفق أو وقت صلاة العشاء الاخرة اه وهذا الحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء من أول وقتها وقد اختلف العلماء على أن تأخيرها أو عاها مذهبان مشهوران للشافعي وقول مالك والشافعي فذهب فريق الى تفصيل التأخير مجتمعا بهذه الاحاديث المذكورة في هذا الباب وذهب فريق آخر الى تفصيل التقديم مجتمعا بان العداة قاله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في التقديم وانما أخرها في أو فأت بسيرة لبيان الجواز والتشترط والرد ولو كان تأخيرها أنقض لوانب عليه وان كان فيه شقة ورد بان هذا التحريم لم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم لا بمجرد الفعل لها في ذلك الوقت وهو ممنوع عن ورود الاقوال كما في حديث ابن عباس وأى هريرة وعائشة وغير ذلك وفيما تنبيه على أصله التأخير وعلى ان ترك المواظقة على ما يجب من المشقة كما صرح بذلك الاحاديث وأفعالها صلى الله عليه وآله وسلم لا تعارض هذه الاقوال وأما ما ورد من أن صلاة أول الوقت على العموم فأما حديث هذا الباب خاصة فيجب بناؤه عليها وهذا لا بد منه قوله ولم يزل يمتد بالمدنية أي لم يزل بالهيئة المخصوصة وهي الجماعة لا بالمدنية ذكره ما في الفتح قوله فيعابين أن يقب الشق الخ فقد تقدم ان تعدد أول وقت العشاء بقسوة الشق أمر مجمع عليه واما وقع نكاحه هو الاجرا أو الايجر وقد سلف ما هو الحق وعن جابر بن مرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر العشاء الاخرة ثوراء أجدهم ولما ساقى وعى عائشة ولت كانوا يسهلون العقدة فيعابين أن يقب الشق الى ثلث الليل لا اول أخرجه البخاري وعن أي هريرة قاله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تأتوا على امتي لأمهم ان يوتر والعشاء الى ثلث الليل أو نصفه واما أحدوا بن ماجه والترمذي يوصيه) الحديث الاول يدل على استحباب طائفة التأخير للعشاء وسواء وصفتها بالاسم أو ناله كراهة في ذلك وقد حكى عن الاسمي الكراهة والحديث الثاني يدل على استحباب تأخيرها أيضا وامتداد وقتها الى ثلث الليل والحديث الثالث منه التصريح بان ترك التأخير أعماها والمشقة وقد تقدم الكلام في ذلك وفي بيان امتداد الوقت الى ثلث الليل أو نصفه وقد اختلف أهل العلم في ذلك فذهب عمر ابن الخطاب والشافعي واسم والهايمي والشافعي وعمر بن عبد العزيز الى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل واستحواح حديث جابر وحديث أي موسى في التأميم وقد تقدم وفي قول للشافعي ان آخر وقتها نصف الليل واستحب ما تقدم في حديث عبد الله بن عمرو في باب أول وقت المصروفه ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل ويجوز أي هريرة المذكورة وما ويجوز عائشة وأنس وأبي سعيد رستاق وغير ذلك وهذه الاحاديث المصيبة اليه لا تعبر لوجوه الاول لاشغالها على الزيادة وهي مقبولة الثاني لاشغالها على الاقوال والافعال

المرأة المؤدبة المأهولة أكثر بركة وأقرب إلى أن تعين زوجها على دينه وعطف بتم في العتق وفي السابق بقاءه من التأديب والتعليم تتعاون في الوطء بل لا يد من عاقبه والعق يقتل من صف إلى صف ولا يخفى ما بين المؤمنين من البعد بل من الضدية في الاحكام والمنافاة في الاحوال فتأب انظرا دائما على التراخي بخلاف التأديب وقهره مما ذكر وماذا لم يطأ الامنة لكن أدبها هل له اجر ان لا فالجواب ان المراد عتقه من وطئها شرعا وان لم يطأها وانما عرف العبد ونكره رجل في الموضعين الاخيرين لان المعروف بلام الجفر كالنكرة في المعنى وكذا لا تمنان في العبد بذا دون القسم القول لانظر الطرف وآمن حال وهي في حكم الظرف لان حتى به زيدا كما في وقت الركوب وحاله اذ يقال في وجه الغائبة الاشعار بزيادة ضلعة وهي ان الاجراء ينبيه لا يفيد في الاستدلال الاجر من بل لا يد من الايمان في عدمه حتى يستحق أجره بخلاف العبد فانه في زمان الاستقبال يستحق الاجر من ايضا فاذي الا في الاستقبال فانه البرماوى كالكرماني وتعبقه في الفتح فقال هو غير مستقيم لانه مشي فيه مع ظاهر اللفظ وليس متفقا عليه بين الرواة بل هو عند البصري وغيره مختلف فقد عبر في ترجمة عيسى بذا في الثلاثة وعبر في النكاح بقوله لا يجازل في المواضع الثلاثة وهي مبرجة في التعميم الموحدة

ونقل افعال فقط وهي لا تتعارض ولا تمارض الاقوال والثالث كثرة طرقها والرابع كونها في الصحيحين فالمراد ان آخر وقت اختيار العشاء نصف الليل وما أجاب به صاحب البحر من ان النصف فجعل فيه خيرا جديلا فليس على ما ينبغي وأما وقت الجواز والاضطرار فهو عندنا في الخبر الحديث أي فتادة عنه سلم وفيه ليس في النوم تقريبا انما انقرب على من لم يصل الصلاة حتى يضيء وقت الصلاة الاخرى فانه ظاهر في امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الصلاة الاخرى الا صلاة الفجر فانها مخصوصة من هذا العموم بالاجماع وأما حديث عائشة الا في بلنظ حتى ذهب عامة الليل فهو وان كان فيه اشعار بامتداد وقت اختيار العشاء الى بعد نصف الليل ولكنهم مؤول للمساقي (وعن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر بالهجرة والعصر والشمس تقيمة والمغرب اذا وجبت الشمس والعشاء احسا بآخرها وحيا تاها ليل اذ اراهم اجتمعوا به ليل واراد اراهم يطؤون ائروا لصبح كانوا او كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلح بغيره يتفق عنه) قوله بالهجرة تعني صلاة الحار نصف النهار عقب الزوال بحيث يذلل من الحجر وهو لثلاث لان الناس يتركون الصلوة حينئذ شدة الحر ويصلون وقتة قد دم تصبرها بضمون هذا قول والشمس تقيمة أي صافية لم تدخلها صفرة قوله اذا وجبت أي غابت والوجوب السقوط كما سبق قوله اذ اراهم اجتمعوا انفسه مشروعية للاسطة احوال المزعجين والمبادرة بالصلاة مع اجتماع المسلمين لان انتظارهم بعد الاجتماع ربما كان ميبا لتأذي بعضهم وأما الانتظار قبل ادعاء فلابأس به لهذا الحديث ولان من باب المأهولة على البراءة التقوى قوله بغير الفلاس محركة فظلم آخر الليل فانه في اقاموس والحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء لكن مقيد بانهما اجتماع المسلمين (وعن عائشة قالت اعتمر الى صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى قام أهل المسجد ثم خرج فصلى فقال انه لو قام الوالان أشق على امي رواه مسلم والسائي) قوله اعتمر قد تقدم الكلام عليه قوله حتى ذهب عامة الليل حال التروى التأخير المذكور في الاحاديث كانه تأخير لم يخرج به عن وقت الاختيار وهو نصف الليل أو ثلث الليل على الخلاف المنهور والمراد بعبادة الليل كثرة من وليس المراد اكثرة ولا بد من هذا التاويل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انه لو قتها ولا يجوز ان المراد به القول ما به نصف الليل لانه لم يقل أحد من العلماء ان تأخيرها الى ما بعد نصف الليل أفضل اه قوله لو ان أشق على امي فيه تصريح بما قلناه من ان ترك التأخير انما هو للشفقة والحديث يدل على مشروعية تأخير صلاة العشاء الى آخر وقت اختيارها وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن انس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا صلاة العشاء في نصف الليل ثم صلى ثم قال فصلي الناس واناموا اما انكم في صلاة ما تنتظرونها قال انس كما في انظر في ويصن خاتمة لم تتفق على هذه) قوله فصلي الناس أي المهودون عن صلى من المسلمين ان ذلك القول ويصن خاتمة هو بالهجرة

عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله (و.س.م ٣١٥ خرج) - بن بين صفوف الرجال الى صفوف

اتساع (ومعه بلال) بن أبي رباح
الحشي واسم امه حامية وفي
رواية معه ولاواو (فطن) صلى
الله عليه وآله وسلم (انهم يسمع
النسب) حين يجمع الرجال
(فوعظون) يقول انه اذا تكلم
أكثر أهل النار لم تكن تكلمت
اللعن وتكلمت المشير وهذا
أسهل في حضور القسام بحال
الوعظ ونحوه بشرط أمن الفتنة
(وأمرهن بالصدقة) النقلة
المأمن أكثر أهل النار لأنها
محملة لكثير من القنوب المدخلة
النار وأولاهن كانه وقت حاجة الى
المواساة والصدقة حينئذ كانت
أفضل وجوه البر (لجملت المرأة
تلقى التسرط) بضم الصاد
وسكون الراء الذي يعلق
بشيمة أذنها (والسلام وبلال
ياخذ طرف ثوبه) ما يلقيه
ليصر فصل الله عليه وآله وسلم
في صاركه لانه يحرم عليه
الصدقة وحذف المفعول للعلم
به (عن أبي هريرة) عبد الرحمن
ابن مضر (رضي الله عنه قال
قلت يا رسول الله من أصدق
الناس بشقاعتك يوم القيامة
قال) أي صلى الله عليه وآله وسلم
(واقه لقد ظننت يا أبا هريرة أن
لا يسألني) بضم اللام وقصها
لوقوع أن بعد التلن (عن هذا
الحديث أحد أولئك) صفة
لأحد أولئك (لما رأيت)
أي الذي رأيته (من تركك على
الحديث) أولئك بعض من تركك في الأثر وتبعية على الثاني (أعد الناس) الطائفة والعامة (بشقاعتك يوم

الموحدة والصادق المصطفى البريق والخطام يكسر التاموقتها وقال أيضا تام وخيتام
أربع لغات قاله النووي والحديث يدل على مشروعه تأخير صلاة العشاء والتعليل بقوله
أما أنكم الخ يشعر بان التأخير لذلك قال الخطابي وغيره انما استحب تأخيرها لتطول مدة
الانتظار لانه لا يمتنع انتظار الصلاة في صلاة (وعن أبي سعيد قال ما تظن تار. ول. لله صلى الله
عليه وآله وسلم ليلة صلاة العشاء حتى ذهب فقوم من شطر الليل قال لما فصل لي نائم قال
خذوا مقاعدكم فان الناس قد أخذوا مضاجعهم وانكم لم تزلوا في صلاة فمدا انتظاركموها
ولو لا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لاخرت هذه الصلاة الى شطر
الليل ورواه (أبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه من حديثه والشافعي وابن
خزيمة وغيرهم واسنده صحيح قوله ليلة فيه اشعار بأنه لا يمكن وانطب على ذلك قوله شطر
الليل الشطر نصف الليل وبزوجه ومنه حديث لا سرام وضع شطره أي بعضها قاله في
القاموس قوله ولو لا ضعف الضعيف هذا نصريح باضطرار التأخير ولو لا ضعف الضعيف
وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة والحديث صحيح من قال بان التأخير أفضل وقد
تقدم الخلاف في ذلك قال المستدرج ما قلقت قد ثبت تأخيرها الى شطر الليل عنه عليه
السلام وتولا فعلا وهو يثبت زيادته على أخبار ثلث الليل والاخذ بزيادة أولى وهذا
صحيح فقد أخلصنا ذكره

باب كراهية النوم قبلها والمعمر بعدها الا في محلة

(عن أبي بركة الاسدي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب ان يؤخر عشاءه التي
يدعونها العقة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها رواه الجماعة) وفي الباب عن عائشة
عنه ابن حبان وعن أنس أشار إليه الترمذي وعن ابن عباس ربه القاضي أبو الطاهر
الذهلي وعن ابن مسعود وسأني قال الترمذي وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة
العشاء ورخص في ذلك بعضهم وقال ابن المبارك أكثر الأحاديث على الكراهة ورخص
بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان قال ابن سبيل للناس في شرح الترمذي وقد
كرهه جماعة وعظمو أقيمتهم ابن عمر وعمر وابن عباس واليه ذهب ماقت ورخص فيه
بعضهم منهم على عليه السلام وأبو موسى وهو ذهب الكوفيون بشرط بعضهم ان يجعل
معهم من يوقظه لصلاتها وروى عن ابن عمر أنه يذهب الطحاوي وقال ابن العربي ان
ذلك جائز لمن علم نفسه النطقة قبل خروج لوقت عبادته أو يكون معهم من يوقظه والله
في الكراهة قبلها لا يذهب النوم صاحبهم ويستغفره فتقنوا أو يوقظه فضل وقتها
المستحب أو يترخص في ذلك الناس فناموا عن إقامة جاعتها احتج من قال بالكراهة
بحديث الباب وما بعده واحتج من قال بيلوا بزدون كراهة بما أخرجه البخاري وغيره من
حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعمى بالعشاء حتى ناداه عمر فنام بالقائه
والصبيان ولم يشكر عليهم وبحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شغل عنها
الحديث) أولئك بعض من تركك في الأثر وتبعية على الثاني (أعد الناس) الطائفة والعامة (بشقاعتك يوم

التداعية) في يوم القبلية (من) ٢١٦ أي الذي (خال لاله الا الله) مع قول محمد - ول الله حال كونه (خالصا) من

السنة فأنزها حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ثم قدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث ولم يشكر عليهم قال ابن سيد الناس وما رأى هذا من هذا الباب ولا قسمهم في الصدوق وهم في انتظار الصلاة من النوم انتهى عنه وانما هو من السنة التي هي مبدى النوم كما قال

وسان اقصه الله من فرقت * في حقه سنة وليس بنا

وقد أشار الحافظ في الفتح الى الفرق بين هذا النوم والنوم انتهى عنه قول والحديث بهما سياقي الخلاف في ذلك (ومن ابن مسعود قال جدي لرسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم السهر بعد العشاء رواه ابن ماجه وقال - يفتي زجرنا عنه انها عنه) الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال الصحيح وقد أشار اليه الترمذي وذكره الحافظ ابن سيد الناس في نرح الترمذي ولم يتعبه بما وجب ضعفه وقد أخرج العلم أحمد والترمذي عن ابن مسعود وشيوخه من وجه آخر بنقله من سهر بعد الصلاة يعني العشاء الاخرة الاحد رجليه متصل أو مسافر رواه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الاحكام من حديث عائشة رضيها عنهما بنقله لاسهر الاثلاثة متصل أو مسافر أو عروس قول جدي هو صحيح فدا له مهله مقتوحين فباعت كنع وزنا وصنى ومنه سنة مجدية في مجموعة لطيف والحديث يدل على كراهة السهر بعد العشاء سياقي الخلاف في ذلك (ومن عمر قال كان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يهر عند أي بكر الليلة كذلك في الاخر من أمر المسلمين وانما رواه أحمد والترمذي الحديث حسنه الترمذي أيضا وأخرجه النسائي ورواه رجال الصحيح وانما قصره عن التصحيح الانقطاع الذي فيه بين علقمة وعمر وفي الباب عن عبد الله بن عمر عند البخاري ومسلم وقد ذكرنا لفظه في شرح حديث أبي برزة وعن أنس بن حذيفة أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس وسياقي الحديث استدل به على عدم كراهة السهر بعد العشاء لمصلحة قال الترمذي وقد اشتهر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم في السهر بعد العشاء كرهه قوم منهم السهر بعد صلاة العشاء ورخص بعضهم اذا كان في حق العلم ولا يبعد من الخواص وأما الحديث على الرخصة وهذا الحديث يدل على عدم كراهة السهر بعد العشاء اذا كان لمصلحة دينية عامة أو خاصة وحديث أبي برزة وابن مسعود وغيرهما على الكراهة وطريقة الجمع بينهما ان يوجه أحاديث الماع الى الكلام المباح الذي ليس فيه فائدة تعود على صاحبه وأما حديث الجواز الى ما فيه فائدة تعود على المنكأ أو يقال دليل كراهة الكلام والسهر بعد العشاء ثم خصه بدليل جواز الكلام والسهر بعد هاق الامور العائدة الى صالح المسلمين قال النووي وانفق العلم على كراهة الحديث بهما الا ما كان في خيرة قبل وعلة الكراهة ما يؤدي له السهر من جملة غلب النوم آخر الدليل عن القيام لمصلحة الصبي في جماعة أو الا انما في وقت الفضلة والاختيار والقيام للور من صلاة أو قراة في حق من عاذته ذلك ولا أقل لمن آمن من ذلك المسكس بالنهار على عبيد من الحق وقبسه والطاعا

النشر في رواية مختلصة (من) قلبه وانده) شمس الرادى وقد يكتفى بالحق بجد الجراين من كذا اسم ادة ان صار شعرا لمجدوعه ما وفي القلب لتأكيد اذا الاخلاص بحله التلب ولو لم يقد قبله ولم ينفذ دخل في هذا الحكم لكن لا شمس عليه بالذخون الا ان ينفذ فهو الحكم باستحقاق الشفعة لا تنقص الاستحقاق واقفله هنا ليت على باب الرعي في سهر الناس من نطق بالتم ادتيار والتفضل بحسب المراتب اي هو اوسع من لم يستثن في هذه المرتبة من الاخلاص المؤكد البالغ غايته والدليل على ارادة تأكيده ذكر القلب لانه محل الاخلاص كما مر وقال البدر العاصم في حله ابن بطال يعني قوله مختلصة على الاخلاص العلم الذي هو من لوازم لتوحيد ورد ما بر المثير بان هذا لا يصلو منه مؤمن فتعطل صيغة أفضل وهو لم يسأل عن يتأهل شفاعته وانما سأل عن أسد الماسم فيبقى ان يحمل على اخلاص من خص شخص يضر دون بعض ولا يفي تفاوت رتبة قول في الفتح وفي الحديث دليل على اشتراط التعلق بكلمة الشهادة لتعبد به بقول في قوله من قال انتهى (عن عبد الله بن عمر بن لعاصي رضي الله عنهم) (قال سمعت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم) أن كلامه سال كونه (يقول) أي في حجة الوداع كما عند أحمد والبيهقي من حديث (وعن

ابي امامة (ان الله لا يقبض العلم) من بين الناس (انتزاعا بقرينه) وفي رواية ٣١٧ ينزعه (من العباد) بان يرقعه الى السماء

او يجمع من صدوره (ولكن يقبض العلم بقبض ارواح (العلم) وموت جسده وظهر في وضع الانصار لزبادة تعظيم المظهر كما في قوله تعالى الله الصمد بعد قوله الله احد قال ابن كثير نحو العلم من الصدور جاز في القدرة لان هذا الحديث دل على عدم وقوعه (حتى اذا لم يقبضه يكرس القاف من الايقاف فيه ضمير يرجع الى الله تعالى أي حتى اذا لم يقبض الله (علما) وفي رواية لم يقبض عالم من البقاء ولم يقبض اذا لم يقبض العالم انتزاعا الناس رؤسا) بضم الراء والهزمة والتثنية جمع رؤس ولا يتركب في القبح رؤساء بفتح الهزمة وفي آخره هزة أخرى مقووضة جمع رئيس (جهالا) بالضم والتشديد (نستألو) بضم السين أي نسألهم اسائل (فاقتوا) به (بضم عليم) وفي رواية اي الاسود عند البخاري في الاعتصام فيفتون برأيهم (فضلوا) من الفضل أي في أنفسهم (وأضلوا) من الضلال أي أضلوا السائلين واستدل به الجوهري على جواز تسليو الزمان عن مجتهد خلافا للفتاوى لآلة أخرى تدل عليه وقه الامر بفعل ما يشاء (عن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه وهو سعد بن مالك (قال قال النساء) وفي رواية قالت وكلاهما جاز في فعل اسم الجمع (التي على الله عليه) وآ

(وعن ابن عباس قال ردت في بيت ميمونة ليلة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ما انظر كيف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالليل قال قد حدث النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهلها ساعة ثم رقد وساق الحديث رواه مسلم الحديث استدله من قال بجواز السير طلقا لان الحديث الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبض بغيره طاعة ولا بأس بقبضه بغيره طاعة بجوابين لا دولة كما سبق على انه يمكن ان يكون وقوع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان الجواز ولا إشعار بالمنع من جعل الأدلة القاضية بمنع السير على التحريم ويمكن ان يقال ان اللغة التي ذكرناها الكراهة منتزعة في حقه صلى الله عليه وآله وسلم لان من غلبه النوم وعروض الكسل ويهاب منع أمنه من غلبة النوم مستندا بنومه في الولاد وأما أمنه من عروض الكسل فسلم ان لم يكن ذلك من الامور العارضة لطبيعة الانسان الخارجة عن الانتباه

«باب فيسمي بالمشاهير العفة»

(عن مالك عن حمى عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء الصنف الاول ثم يجيدوا الا ان يستمعوا عليه لاستمعوا عليه ولو يعلمون ما في التجهيم لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العفة والصبر لآوهموا ولوحبوا متفق عليه زاد في رواية عن عبد الرزق فقلت لما كنت استكرمان تقول العفة دل هكذا قال في حديثي) قول لو يعلم الناس ما في النداء الصنف الاول أي من زيد الضل وأتمه لاجر قوله لا يؤهم أي لا يؤاخذ بالهل الذي يدان فيه جماعة وهو المجهول قوله ولوحبوا أي زحفوا اذ منهم مانع من المشي كما يزحف الصغير ولا ين أي يميتم حديث أبي هريرة ولوحبوا على المراتق والركب الحديث يدل على استحباب لقاء غلبة الأذان والملازمة للصنف الاول والمساعدة الى جماعة المشاهير وسياق الكلام على ذلك يدل على جواز تسمية المشاهير العفة وقد ورد من حديث عائشة عند البخاري يلاحظ أتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعفة ومن حديث جابر عند البخاري أيضا يلاحظ صلى لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة صلاة العشاء وهي التي تدعو الناس العفة ومن حديث غيرها أيضا وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وحديث ابن عمر الا في قتال الروي وغيره الجواب عن حديث أبي هريرة من وجهين أحدهما انه استعمل لبيان الجواز وانتهى عن العفة لانه لا يقرىم ولثاني انه يحتمل انه خوطب بالعفة من يعرف العشاء فخطب بما يعرفه أو استعمل لفظ العفة لانه أشهر عند العرب وانما كان يطلقون لهشاء على المغرب كما في صحيح البخاري وسلم لفظ لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب قالوا الاعراب تقول هي العشاء وقد تقدم هذا الحديث وكلام عليه وقيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع أمة عفة تادخ الجواز وفيه ان يجتهد في مثل ذلك في معرفة الآثار يخرج العشاء حديث لمنع قال الحافظ في التمهيد ولا يبعد ان ذلك كان جازا (وسلم علينا عليك الرجال) بلا زعم لك كل اديام يتعلمون الدين ويحسن نساخنة لا تدرى من اجتمع (فاجعل) أي انظر لنا فاع

(ثاوما) من الايام تعلانيه يكون نشوؤ ٣١٨ (من قدك) اى من اختيارك لان اختيارنا وعبر عن التعيين بالجل

لانه لازمه (فوعدهن) عليه
الصلوات والسلام (وما) ليعلمن
فيه (لصين فيه) أى فى اليوم
الموعود به (فوعظهن) أى فوفى
على افعليه وآه وسلم وعدهن
ولصين فوعظهن بمواعظ
(وامرهن) بامور دينية فكان
فيما قال لهن ما منكن امرأة
تقدم ثلاثة من اولادها لكان
التقديم (لها) عباس البارقات
امرأة (و) من قدم (اشيب)
والساقية هى ام سليم كما عند
أحدوا الطبرانى أو أم أيمن كما عند
الطبرانى فى الاوسط أو أم مبشر
كما يثبت البزارى (فقال) صلى الله
عليه وآه وسلم (و) من قدم
(اشين) وسكن الرجل فذلت
كل امرأة كسبا فى التنصيص عليه
فى الجنائز (وقد روى) عن أبي
هريرة رضى الله عنه ثلاثة لم
يلفوا الخنثى بكسر الاول أى
الاثم والمعنى أنهم ماؤا قبل
البواغ فلم يكتب الخنثى عليهم
ووجه اعتبار ذلك ان الاطفال
علقوا بالثوب والمصيبة عند
القباه أشد لان وقت الحاضة
قائم والسرقية أنه لا يوجب اليهم
اذ ذلك حقوق فيكون الحزن
عليهم أشد وفى الحديث ما كان
عليه نساء العصابة من الحرم
على تعليم أمور الدين وفيه جواز
الوصدان اطفال المسلمين فى
الجنة وان من مات له ولدان نجباء
من النار (عن عائشة قرئى

لما كثر اطلاعهم فنهواهم لثلاثين السنة الماحلية على السنة الاسلامية ومع ذلك
فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين روى الله تعالى استعملوا التسوية المذكورة واما
استعمالها فى مثل حديث أبى هريرة فذلك دفع الالتباس بالمغرب وانه اعلم ٨١ (وعن ابن
عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تغلبنكم الاعراب على اسم
صلاتكم الا انها الصلوات وهم يعقون بالابل رواه أحمد وسلم والتساوى ابن ماجه وفى
رواية لمسلم لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم العشاء فانها فى كتاب الله الصلوات وانها
تسمى بحلاب الابل) الحديث أخرجه نحوه ابن ماجه من حديث أبى هريرة باسناد حسن
قاله الحافظ وأخرج نحوه أيضا البيهقى وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن عوف كذلك
زاد الشافعى فى روايته فى حديث ابن عمر وكان ابن عمر إذا سمعهم يقولون العشاء صاح
وغضب وأخرج عبد الرزاق هذه الموقوف من وجه آخر وروى ابن أبى شيبة عن ابن عمر
أنه قال لم يعين بن مهران من أول من سمى العشاء لعقة قال الشيطان والحديث يدل على
كراهة تسمية العشاء بالعقة وقد ذهب إلى ذلك ابن عمر وجماهم من السلف ومنهم من قال
بالجواز وقد نقله ابن أبى شيبة عن أبى بكر الصديق وغيره ومنهم من جعله خلاف الأولى
وقد نقله ابن المنذر عن مالك والشافعى واختاره قال الحافظ وهو الأرجح واستدلوا على
ذلك بحديث أبى هريرة المتقدم وقد تقرران جواز المصير الى الترجيع مشروط بتعذر الجمع
ولم ينعذرهما كما صرفت فى شرح الحديث الأول فيقولون قد تقدم تفسير ذلك فى باب
وقت صلاة العشاء

• (باب وقت صلاة القبر وما جاء فى التغليس به والاستسفار) •

قد تقدم بيان وقتها فى حديث (وعن عائشة قالت كن نساء المؤمنين يشهدن مع
النبي صلى الله عليه وآه وسلم صلاة القبر متلفعات بجرطهن ثم يقبلن الى بيوتهم حين
يقضى الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس رواه الجماعة والبخارى ولا يعرف بعضهم بعضا
فيقولن نساء المؤمنين وروى نحوه إضافة النبي الى نفسه واختار فى تأويله وتفسيره
مقبول تقدير نساء المؤمنات وقيل نساء الجماعات المؤمنات وقيل ان نساء
بعض الفاضلات أى فاضلات المؤمنين كائنا لرجال القوم أى فضلاء وهم مقدموهم
وقوله كن قال الكرماني هو مثل كاتولى البراءة لان قياسه الافراد قد جمع
متلفعات هو بالعين المهملة بعد القاء أى متلفعات ومتلفعات والمروط جمع مرط بكسر
الميم الاكسدة المحلطة من خرا أو صوف أو غيره ذلك قولها لا يعرفهن أحد قال الداودى معناه
ما يعرفن أنفسهن أم رجال وقيل لا يعرفن أعينهن قال الثوري وهذا ضعيف لان
المتلفعة فى النهار أيضا لا يعرف عنها فلا يبق فى الكلام فائدة وتعب بان المعرفة انما
تتعلق بالاعيان ولو كان المراد الأول لعبر عنه بنى السلم قال الحافظ وما ذكر من أن
المتلفعة باله لا يعرف عنها فانه تقرر لان لكل امرأة هيئة غير هيئة الاخرى فى الغالب

لقد تمها ان النبي صلى الله عليه وآه وسلم قال من حوسب عنب قالت عائشة فقلت (ا) كان كذلك (وليس يقول الله ولو

تعالى نسوفي بحاسب حسابا يسيرا سهلا لا يناقش فيه (قالت) عائشة (تقال) ٣١٩ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انما

ذلك العرض) بكسر الكاف لانه
خطاب الموتى أى عرض الناس
على الميزان (ولكن من فوقن
الحساب) أى من نافذة الله
المسلم أى من استقصى
حسابه وأكمل المتأقنة
الاستفراج ومنه نقض الشبهة
إذا استخرجها والمراد هنا بالمأقنة
في الاستسقية (يهلك) بكسر
اللام واسكان الكاف جواب
من الوصول المتضمن معنى
الشرط ويجوز رفعه لان الشرط
إذا كان ملغيا يأتى في الجواب
الوجهان والمعنى ان تصوير
الحساب يقضى الى استحقاق
العذاب لان حسنات العبد
متوقفة على القبول وان لم
تحصل الرحمة المنتهية للقبول
لا تقع التجاة قال في المنع وفي
الحديث ما كان عنه عائشة من
الحرص على تفهيم معنى
الحديث وان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يكن يتخبر
من المراجعة في العلم وفيه جواز
المناظرة ومقابلة السنة بالكتاب
وتماثل الناس في الحساب وفيه
ان السؤال عن مثل هذا يدخل
فيما نهى الصلاة عنه في قوله
تعالى لا تسالوا عن اشياء وفي
حديث أنس كنا نبتأ أنفسال
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن شئ ووقع نحو ذلك لغير
عائشة ففي حديث حفصة أنها
لما سمعت لا يدخل النار أحدهم

ولو كان بدنه مضطى قال البلخي وهذا يدل على انهم كن سفارات اذ لو كن متقنات
اسكان المنافع من المعرفة تعطيل من لا تغليس قوله من الغلس من ابتدائية أو تعليلية
ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي هريرة عن عائشة ان تصرف من الصلاة حين يعرف
الرجل جلس له لان هذا الخبر عن رؤية المتلقية على بعد ذلك الخبر عن رؤية المجلس
والحديث يدل على انصحاب المبادىء بصلاة الغيرة في أول الوقت وقد اختلف العلماء في
ذلك فذهب العشرة ومالك والشافعي وأحمد وابن حنبل وأبو ثور والإوزاعي ودาวود بن علي
وأبو جعفر الطبري وهو المروي عن عمرو عثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة
الى أن التغليس أفضل وان الاسفار غير مندوب وحكى هذا القول الحارثي عن بقية
النفقاة لاربعه وابن مسعود وأبي مسعود الانصاري وأهل الحجاز واخبروا بالاحاديث
المذكورة في هذا الباب وغيرها وانصرح في أبي مسعود في الحديث الا في ما
كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم التغليس حتى مات ولم يدع الى الاسفار وذهب
الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والحنبل بن حنبل وأكثر العراقيين وهو مروي
عن علي بن عيسى السلام وابن مسعود الى ان الاسفار أفضل واخبروا بمحدث أسقروا
الخبر وسياق وشعوه وقد أجاب القائلون بالتغليس عن احاديث الاسفار بما جوبقتمها
أن الاسفار التي تيقن والصق فليس المراد الاتيين الخبر وتحقيق ملوعه ودرجاً أخرجه
ابن شيبة واسحق وغيرهما بلفظ ثوب بصلاة الصبح بالليل حين يصير القوم مواقع
يتلمسهم من الاسفار ومنها ان الاسفار في المبالى المقرة فانه لا يتحقق فيها التغير الا
بالاستظهار في الاسفار وذكر الخطابي انه يقول انهم لما أمروا بالتجمل صلوا بين التغير
الأول والثاني طالبا للثواب فتسأل لهم صلواته التغير الثاني وأصبحوا بها فانه أعظم
لاجرا كان قيل لو صلوا قبل التغير لم يكن فيه أجر فالجواب انهم يؤخرون على تفهيم وان لم
تصح صلواتهم لقوله اذا اجتهد المداكم فاخطاه أجر وقال أبو جعفر الجباري انما يتحقق
معاني آثار هذا الباب بان يكون دخوله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح مقبلا
ثم يطيل القراءة حتى يصرف عنها أسقروا وهذا خلاف قول عائشة لانها حكي أن
انصرف النساء كان وهن لا يعرفن من الغلس ولو قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالسور الطوال ما انصرف الا وهم قد أسقروا ودخلوا في الاسفار جدا الا ترى الى أبي بكر
رضي الله عنه حين قرأ البقرة في ركعتي الصبح قبل له كادت الشمس تطلع فقال لو طلعت لم
تجدنا غافلين (وعن أبي مسعود الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة
الصبح مرة بقلبي ثم صلى مرة أخرى فأسقروا بها ثم كانت صلاة به وذلك التغليس حتى مات
لم يعد لي أن يسقروا أو داود) الحديث يدرج في سق أو داود ويال الصبح وأصله
في الصبحين والتأني وابن ماجه ونظفه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
نزل جبريل فاخبرني بوقت الصلاة فقلت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه
ثم صليت معه بحسب ما سمعته فخر صلوات فوأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

شبهديرا والحديث قالت أليس الله يقول وان منكم الاوادها فاجيب بقوله ثم تهيئ الذين اتقوا الاية وسأل العصاة

على الظهور حين تزول الشمس وربما آخرها حين اشتد الحر ورأيت يصلي العصر والمغرب
مرتفعة أيضاً قبل أن تذهب الشمس فيصرف الرجل من الصلاة حتى إذا خلت قبل
غروب الشمس ويصلي المغرب حين تسقط الشمس ويصلي العشاء حين يسود الأفق وربما
آخرها حتى يجمع الناس ويصلي الصبح مرتين في يوم واحد مرة أخرى فاسمها ثم كانت
صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر ولم يذكر في هذه الصلاة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم إلا أبو داود قال المنذرى وهذه الزيادة في قصة الاسفار رواها عن
آخرهم ثقافت والزائدة من التثنية مقبولة قال وقال الخطابي هو صحيح الاسناد وقال ابن سب
الناس اسنادهم حسن قوله فاسمها قال في القاموس سفر الصبح يسفراضاً أو سقراً أه
والفعل يسفراضاً بالظلام وقدمه تفسيره والحديث يدل على استحباب التغليس وأنه أفضل
من الاسفار ولو لا ذلك لما لزمت له صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات وهذا صحيح من
قال باستحباب التغليس وقد مر ذكر الخلاف في ذلك وكيفية الجمع بين الأحاديث (وعن
أنس عن زيد بن ثابت قال تهرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله ولم نكن إلى الصلاة
قلت كم كان مقدراً ما بين ما قال قد روي عن آية متفق عليه) الحديث أخرجه ابن حبان
والناسق عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أنس إذا أريد الطعام
اطعموا شيئاً يحبته بقروا فيه ما تيسر له وذلك بعد ما أذن بلال قال يا أنس انظر رجلاً يأكل
شيء فدهون يزيد في ثوبه فاقصصه معي فامض لي وصنعتم من ثم خرج إلى الصلاة
الحديث يدل أيضاً على استحباب التغليس وإن أول وقت أصبح طلوع الفجر إلى الوقت
الذي يمر منه الطعام وشراب والمدة التي بين الفرج من الصلوات والادخول في الصلاة
وهي قرابة نصف آية هي مقدار وضوء فاسمها ذلك إن أول وقت الصبح أول ما يطلع
الفجر (وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسفروا بالفجر
فانه أعظم فلا جرواوا التمس وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح) الحديث أخرجه
أيضاً ابن حبان والطبراني قال الحفاظ في النسخ وصححه غيره واحد قال وأبعد من زعم أنه
ناصح لصلاة الغلس وقد احتج به من قال بشرعية الاسفار وقد تقدم الكلام عليه
وعلى الجمع بينهما بين أحاديث التغليس وقد تقرر في الأصول أن الخطاب الخاص بنا
لا يمارضه فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالامر بالأمر بالاسفار لا لئيل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لا على طريق التوضوء ولا الظهور فلا زمت للتغليس وموئنه عليه
لا تتدح في مشروعية الاسفار لامة لولاه فعل ذلك وقيل لجمعه المحبة لكان ذلك
مشترطاً بعدم الاختصاص به فلا بد من المصير إلى التأويل كما في (وعن ابن مسعود قال
- رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - لم صلى صلاة لغيبه مقام الصلاة جمع
بين المغرب والعشاء يصحح في الخبر ويؤخذ من مقامهما حتى عليه ولم يقبل
وقتها يفسى ولا جود البشارة عن عبد الرحمن بن يزيد قال خرجت مع عبد الله فقلنا

ظهور الصوم في الحساب
والورود الظلمة فوضع لهم أن
المراد في كل منها أمر من ولم
يقع مثل هذا من الصلاة
الاقتضاب مع توجيه السؤال
وظهور ذلك لكلاً فهو مهم
ومع ذلك باللسان العربي فحصل
ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات
على من سأل فتعنت كما قال تعالى
فأما الذين في قلوبهم زيغ
فقدعون ما تشاء منه ابتغاه
الفتنة وفي حد شحاتة فإذا
رأيت الذين يرون ذلك فهم
الذين يحى الله فاحذروهم ومن
ثم أنكر عمر على مبيغ لمارة
أكرم من السؤال عن مثل ذلك
وعاقبه (عن ابن عمر) ضم
الذين دفعوا إليه ما يبلون عرو
ابن مسعود الخزاعي الكوفي
الصائبي المتوفى سنة ثمان
وسب (رضي الله عنه) وهو في
البحار ثلاثة أحاديث (قال
سعد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم) (الفتح) أي ثاني يوم
فقم مكة في العشرين من رمضان
السنة الثامنة من الهجرة (يقول
قوله لا سمعته إذا نأى) أصله إذا نأى
في فتنة التور لا ضاقته لما
المسكأ أراد أنه بالغ في حفظه
والثبوت فيه وأنه لم يأخذ
بواسطة أو في التثنية فأكد
(رواه طبراني) أي قتلته وبعث
فهم ما وثقت في تسجل معاً
(وابصرته صائبي) سنة الثمان
كسحت أثنائاً لأن كل ما هو في الآن من الأعضاء وإن كان في الرجل والعين والأذن فهو مؤثراً بخلاف الألف

والراس والعنق انه لم يكن اعتماده على الصوت عن وراه الجواب بل بالروية المشاهدة ٣٢٤ (حين تكلم) صلى الله عليه وآله وسلم (به) أى بالنول الذي أحدثك

(١٠٠٠) الله تعالى بان لقوله تكلم به (واثنى عليه) من باب عطف العام على الخاص (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان مكة حرمها الله) عز وجل يوم خلق السموات والارض (ولم يحرمها الناس) من قبل أنفسهم (واستحلال حرمها الله تعالى) بوجه فصرح بما ينافى من غير سبب عزى لاحد فلا مدخل فيه لى ولا غيره ولا تانى بين هذا وبين ما روى ان ابراهيم عليه السلام حرمها اذا مراد به بلغ تحريم الله واطهره به ان وضع البيت وقت الطوفان والذوت حرمها اذا كان كذلك (فلا يصل لاصري) بكسر الراء كالمزة اذهى نابعة لها في جميع احوالها أى لا يصل لرجل (يؤمن بالله) تعالى (واليوم الآخر) يوم القسامة اشارة الى الحديث والمعاد (ان يفتك بها دما) بكسر القاف وقد نضم وهما لغتان قال في العدايب فسكت الدم اسمك وأنتك سفكا وهو صب الدم والمراد به القتل وفي رواية فيها بدل بها والباء بمعنى (و) ان لا يعصمها) يفتح الاء وكسر الصاد أى يقطع بالمشهد وهو آلة كالتماس (خبرة) أى ذات سائر ولا يزيد لنا كد معنى التنى أى لا يصل له ان يعصم (فان ترخص) أحد

جميعا فصلي الصلاتين كل صلاة فوجد هابا ذان واهاه وتعتنى بينهما ثم صلى حين طلع الفجر فأتى يقول طلع الفجر وقد لم يطلع ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان هاتين الصلاتين حولتان وقتهما هذا المكان المغرب والعشاء لا يقدم الناس جمعا حتى يعقوا وصلاته الفجر هذه الباعة) قوله يجمع بهم مقترنة فمما كذا فمن مهمله وهي المزدلفة جمعا لان آدم اجتمع فيها مع حواء واذ ذلف اليها أى ذلتها ووروى عن قتادة انه قال انما سميت جمعا لانه يجمع فيه اربع الصلاتين وقيل وصفت بفعل أهلها ثم يجمعون بها ويدرقلون الى الله أى يتقربون اليه بالوقوف فيها وقيل غير ذلك قوله حتى يعقوا أى يستلوا في العفة وقد تقدم شأنها وتعلم حديث ابن مسعود في البخاري بعد قوله وصلاته الفجر هذه الساعة ثم وقف حتى اسفر ثم قال يعنى ابن مسعود لو ان أمير المؤمنين افاض الا نصاب السنة خاف ادرى أقوله كان أسرع أم دفع عثمان فبرز إلى حتى روى جرة العقبه يوم الفجر انتهى والحديث استدل به من قال باستصحاب الاستدلال قوله قبل ميقاتها قد بين في رواية مسلم انه في وقت الغلس فدل على ان ذلك الوقت أعني وقت الغلس متقدم على ميقات الصلاة المعروفة عند ابن مسعود فيكون ميقاتها المعهودة هو الاستدلال انه الذي يتعقب الغلس فيصلى ذلك للاحتياج به على الاستدلال وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابي ربيع قال كنت مع ابن عمر فقلت له أصلى معك ثم أتت فلا رى وجهه جليسا ثم أجا بانفسه فقال كذلك رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى واحببت ان أصليها كآية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصليها واما أحد الحديث في استناده أو الريح المذكورة قال الدارقطني مجهول وهو من جهة ما عكسه القائلون باستصحاب الاستدلال ان ابن عمر كان يسفر بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم فلا كان منسوخا لما فعله ولا يخالف ان غاية ما به ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أحيانا يغلس واحيانا يسفر وهذا لا يدل على ان الاستدلال أفضل من التغليس لتحليل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل الامرين وذلك مما لا نزاع فيه اما النزاع في الأفضل وفعل ابن عمر لا يدل على عدم النسخ المتنازع فيه وهو نسخ التسهيل لمناصب التغليل على عدم نسخ الجواز وذلك أمر متفق عليه (وعن هاذب جبل قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى العين فقال يا عاذنا اذا كان في الشمامسة بغدير واطل القمر انتم قد ما يطيق الناس ولا تعلم واذا كان الصيف قاسم فبالفجر فان الليل قصير والناس ينامون فامهلهم حتى يدركوا

رواه الحسين بن مسعود البغوي في شرح السنة وأخرجه بقى بن مخلد في مسنده المصنف الحديث أخرجه أيضا أبو نعيم في الحلية كما قال السجوطي في الجامع الكبير وفيه التفرقة بين زمان الشمامسة في الاستدلال والتغليل مع تلك الاله المذكورة ان يعصم (فان ترخص) أحد

أَيُّ لَاجِلٍ قَالِ (رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) ۚ وَآلِهِ (وَسَلَّمَ فِيمَا) مُسْتَدْلًا بِذَلِكَ (نَقُولُوا) لَهُ أَيْسَ الْأُمْرِ كُنْتُكَ

(ان الله) تعالى (قصد آذن
(رسوله) صلى الله عليه وآله وسلم
خصمه (ولم يأذن لکم) وإنما
آذننى) الله فى القتل فقط وفيه
الثقات لان نسق الكلام وإنما
أمره الى رسوله (فيها) أى
مكة (ساعة) أى فى ساعة أى
صدا من الزمان والمراجه يوم
الفتح (من ثم) وهى من طلوع
الشمس الى العصر كفى حديث
عمر وبن شبيب عن أبيه عن
جده عنه أحد ذكوات فى حقه
صلى الله عليه وآله وسلم وثلاث
الساعة بقرينة الحبل والمآذن فيه
انتفى لاقع النجوم ثم عادت
حرمته اليوم) أى قصورها
المقابل للأحسة المنهومة من
لفظ الأذن فى اليوم المعهود وهو
يوم الفتح دعو حرمتها كان فى
يوم صده وهدى القول لافى يره
(كحرمته بالاس) الله يقبل
يوم الفتح (والبلاغ شاهد)
أما نرى الغائب) فانبليغ
عن (ولنرضى كتابه) (عن
على بن أبى طالب أحد لسابقه
الى الاسلام والعترة لمبشرة
بالختم) وثلثنا الراشد دين
والعلماء لربيتين والشجعات
المشهورين ولى الخلافة من
سنة وثقوا كقولهم لاه الاحد
تاسع عشر رمضان سنة أربعين
عن ثلاث وثلاثين سنة (رضى له
عنه) وكان نزيه عبد الرحمن بن
مليح مدف مسموم ولدى العدى

في الحديث ولكنه لا يروى عن أحد؛ التعليل لما في حديث أبي مسعود السابق من التصرية بغيره، على أن الله عليهم وآله وسلم لتفليس حتى مات فكان آخر الأمرين منه وهذا الحديث طاهر في التسليم لما فيه من التواتر بخبره معارضاً إلى الذين فلا بد من تأويله باعتقادهم

• باب بيان أن من بُدِّل به بعض الصلوات في الوقت فانه يتهاو وجوب المحافظة على الوقت

(س) حریرۃ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم قال من درل من السج

ركعة قبل نأكل شمس فتدرك الركعة من ركعة من العصر

قَبْلَ أَنْ تَعْرِبَ لَعْنَةُ مَدَارِكُ الْعَصْرِ دَوَاءِ الْجَاعَةِ وَالْخَارِ إِذَا دُرِكَ أَحَدُكُمْ

مجدد من صلاة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم صلاته واذا أدركه مجدد من صلاة

«الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلاته وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى

أما- أيه والله- فمن أدرك من العصر جده، قبل أن تغرب الشمس، أو من الصبح قبل

الر كعه) قد اذنت ادركت قال النعمان اجمع لما نزل ان هذا الذي اظاهروا به

الايكوزيدار يعتمد كالكمل اصاله وتكثيفه وتحصل الصلاقم هذه الر كمة بل هو

مما قل وفيه انهم قد بدروا فقد أدرك حكم الصلوة وأوجبها وأفضلها انتهى وقبل

يعمل على إلهادك الوقت قال الخياط وهذا أقول الجمهور وفي رواية من حديث أبي
هريرة: يصل ركعة من العصر قال ابن زبور الشيء وصل مائة بولغ وب الشيء

ثم نقتل العسر وقام مثل ذلك في الصبح وفي رواية للبخاري من حديث أبي هريرة أيضا

ولم يتم هذه ولا سائر فتحة أدرك أصله كلها إلا أنه يفيض حافاته ولا يبقى فليصل إليها

اعاننى والام لكاف. وشيخو ذلك وأردى ذلك نصه قمه فيه فأنتم أدركت الله

ركعة فسد. لانه لا يكملها الا في وقت المكرهه وهو مبني على ان المكرهه

تتناول الفرز والمنزل وهي خلاصة مشهورة قال الترمذي ويهدايقول الشافعي

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّ النَّاسَ طَلَعُوا عَلَيْهِ أَسْمَهُ وَهُوَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ
دَلَّتْ صَلَاتُهُ وَاجْتَنَبَ ذَلِكَ بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ وَالْخَرَجِ عَلَى الصَّدَقَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ

وَدَعَى بِهِمْ رَأْسُ دَيْتِ النَّهْيِ نَاسِدَةً لِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ الْحَافِظُ وَهِيَ دَعْوَى قَهْنِاحِ

الى دال راءه يصار الى نسخ بالا حقل وجمع بين الحدين فيمكن بان يحل احاديث

الحافظ والح. إن أحدث الن. - عامة تشمل كل - لآلة وهذا الحديث خاص. فمف.

لأعالم ملي الخصاص ولا يجوز في ذلك الوقت شي من الصلوات الإبدالي بحضه سواء كان

من 'وات' الاضـيـاب أو غيـرها ومنه وِم الحديث ان من أدركه أقل من ركعة لا يكون

وهو عام في كل كذب مطلق في كل نوع منه في الاحكام وغيره ٣٢٣ كالتعيب والتهيب ولا مفسهم

مدر كالوقت وان ملأته تكون قضاء واليه ذهب الجمهور وقال البعض أداها الحديث
يردهم واختلفوا اذا أدرك من تعجب عليه الصلاة كطائفة تطهروا لم يثبت غسل
والفمعي عليه يثبت والكافر يسلم دون ركعة من وقتها لم يثبت عليه الصلاة أم لا وفيه
قولان الشافعي أسد هذا لتعجب وروى عن مالك علاج يهتوم الحديث وأصحهما عن
أصحاب الشافعي أنها تنزعه وبه قال أبو حنيفة لأنه أدرك جزأ من الوقت فاستوى قبله
ركعته وأجابوا عن مفسهم الحديث بأن التقيد بركعة يخرج خروج الغالب ولا يخفى
خافيه من أجله وأما اذا أدرك أحد ركعة وجبت عليه الصلاة بالتأخير بينهم
ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر ويقرأ ثم أقرأ ويركع يرفع ويسجد سجدة
والحديث يدل على ان الصلاة التي أدركت منها ركعة قبل خروج الوقت أداه لقضاء في
الاشكالات فتدفع إلى الاصل قولهم سجدة لما بها ركعة كما ذكرنا الخلف ومسلم
في صحيحه وقد ثبت عند الأصحاب في لفظ ركعة مكان سجدة فدل على ان الاختلاف
اللفظ وقع من الرواة وقد ثبت أيضا عند البخاري من طريق مالك بلفظ مر أدرك
ركعة قال الحافظ ولا يصح على روايتها في ذلك فكان عليه الاعتماد قال الشافعي المراد
بالسجدة ركعة يركعها وسجودها والركعة غاي يكون عملها سجودها فصحت على
هذه سجدة انتهى وأدرك الركعة قبل خروج الوقت لم يحص صلاة الفجر والعصر
لأثبت عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ مر أدرك
ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهو أعلم من حديث الباب قال الحافظ ويحتمل
ان تكون للاسم عهدا ويؤيده ان كلامهما من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا
مطلق والشافعي حديث الباب عقيد فيجعل إطلاقه على التقيد انتهى ويمكن ان يقال
ان حديث الباب دل على مفسهم على اختصاص ذلك الحديث بالفجر والعصر وهذا
الحديث دل على مفسهم على ان حكم جميع أصوات لم يختلف ذلك والمنعوق يرجح
المفسهم في تعيين المصير اليه ولا يشك في ان زيادة الناقبة ثابت ثابت لمزيد قال النووي
وقد تفق العلماء على انه يجوز تعدد التأخير الى هذا الوقت انتهى وقد قلنا الكلام
على اختصاص هذا الوقت بالخطأ يرى في أوائل الاوقات فالرجوع اليه (وعن أبي ذر قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كيف أنت اذا كانت عليك امرأيتون
الصلاة ويؤخرون الصلاة ن وقتها قلت فأتأخر في حال الصلاة لو قتها قال أركعتي
مهم وصل فأنه لا تأخر في رواية فان أثبت الصلاة وانتهى المسجد لم يوفى أخرى
فان أدركت يعني لصلاة معهم فصل ولا بد لي من الصلاة فلا صلى رواه أحمد ومسلم
والشافعي قويا يثبتون الصلاة أي يؤخرونها فيصلا عنها كالت الذي خرجت وجهه
والمراد بتأخيرها عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها فان المقول عن الامر المتقدمين
والمأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار لم يؤخرها أحدهم عن جميع وقتها فوجب
فليدخل فيها هذا جزاءه وقد يغفر الله تعالى عنه ولا يقطع عليه بدخول النار كسائر أصحاب الكبائر وغير الكفر وقد جعل

أو هو بانظر الامر وعنده
المسعود يزيد رواية لم
يكذب على بلع الدار ولا ينماحه
فان الكذب على يوجب النار وقيل
دعا عليه ثم أخرج بخروج الدم
وقال من فليتبوأ آفة بعده من
النار مكان فليطع النار حديث
الباب عن علي ولم أجده في
حديثه في هذا الفتح ولا في
الفتاوى ثم هو حديث
الزيب يلقطه مع نفسه يقول من
كذب على فليتبوأ من التوبة أي
فليضدقه مع نفسه النار أي فيها
فليدم (عن سلمة) بفتح السين
والدم (ابن الاكوع) سمعه
سنان بن عبد الله الاسلمي المدني
المتوفى بالمدينة سنة أربع وسبعين
وهو ابن ثمانين سنة وله في
البخاري عشرون حديثاً (قال
سمعته النبي صلى الله عليه وآله
وسلم) أي كلامه حال كونه
(يقول من قبل على ما لم أذكر)
وكذا الوصل ما قاله يلقطه بوجوب
تغير الحكم أو نسب اليه فلا
لم يرد عنه (فليتبوأ) جواب
الشرط السابق أي فليضدقه ذاته
من لا يقال تبوأ الرجل المكان
إذا اتخذته سكناً هو أمره في
الخير أو بمعنى التمسك به أو بمعنى
التحكم أو دعاء على فاعل ذلك
أي بوأ الله ذلك وقال الكرمانى
يحتمل أن يكون الامر على
حقيقته والمعنى من كذب
فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه
كذلك قال وأولها أو لاها فقد رواه أحمد بن حنبل

عن هذه الاخبار على ما هو الواقع قبل ذلك ان أدركتها الخ معناه حصل في أول الوقت
وتصرف في شغل فان صادفتم بعد ذلك قد فعلوا أجزائكم صلاتكم وان أدركت الصلاة
معهم فصل معهم وتكون هذه الثانية لا نافذة الحديث يدل على مشروعية الصلاة
لوقتها وترك الاقتداء بالامراء اذا أخرها عن أول وقتها وان التزم بمسليم انفرادهم
بصلح مع الامام فيجمع بين فضيلة أول الوقت وطاعة الامير ويدل على وجوب طاعة
الامر في غيره مسببة لثلاث تفرق الكلمة وتقع الفتنة ولهذا ورد في الرواية الاخرى
ان خليلي أو صاني ان اسمع وأطيع وان كان عبد الله اجمع الاطراف وقوله فانها كانت نافذة
صريح ان القرينة الاولى والثانية وقد اختلفت في الصلاة التي تصل مرتين
هل القرينة الاولى والثانية فذهب الهادي والازاعي وبعض اصحاب الشافعي الى
ان القرينة الثانية ان كانت في جماعة والاولى في غير جماعة ذهب المؤيد بالله والامام
بيحيى وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي الى ان القرينة الاولى وعن بعض اصحاب الشافعي
ان الفرض أكملهما وعن بعض اصحاب الشافعي أيضاً ان الفرض أحدهما على
لايهام فيصنّب الله بآيته مائة وعن الشعبي وبعض اصحاب الشافعي أيضاً كلاهما
فقرينة أحج الأولون بحديث يزيد بن عامر عن أبي داود مرفوعاً وفيه قاذبت
اصلاً فتوجهت الناس يصلون فعل معهم وان كنت صليت ولكنك لا نافذة وهذه
مكتوبة ورواه له رطلق بلنظ ولجميع التي على في سنة نافذة وأجيب بانها رواية شاذة
مخالفة لرواية الحنابلة والشافعية كما قال البيهقي وقد ضاعفها النووي وقال انه رطلق
هي رواية ضعيفة لا تستدل القائلون بان القرينة هي الاولى سواء كانت جماعة
أو فرادى بحديث يزيد بن الاسود عن أبي داود والترمذي والشافعي والدارقطني
وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن بلنظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بجنته فصلبت معه الصبي في مسجد الحيف فلما قضى صلاته وانصرف اذ هو برجلين
ان آخر القوم لم يصلوا معه فقال علي بها لحي ميمتا عزذر انفسهم ما قال ما منعكم ان
تصلوا معنا فقالوا يا رسول الله انا كنا قد صلينا في وقتك فلما قال فلا تنه لا اذا صلينا في وقتك
ثم أتينا مسجد الجامعة فصلينا معهم فانها كانت نافذة قال الشافعي في القديم استناده
بجهول لان يزيد بن الاسود ليس له رواة غير ابنه ولا ابنه جابر او غيره يعني قال الحافظ
يعني من رجال مسلم وجابر وثقه الشافعي وغيره وقال وقد وجدنا جابر راوياً غير يعني
أخرجه ابن مسعود في المعرفة ومن يجهل أهل اقول الثاني حديث الباب فانه صريح في
المطالع ولان تأدية الثانية فيه القرينة يستلزم ان يصل في يوم مرتين وقد ورد النهي
عنه من حديث ابن عمر مرفوعاً لا تصلوا صلاتي يوم مرتين يعني أبي داود والشافعي وابن
خزيمة وابن حبان وأما جده محمد بن جعفر بن فضال فانه في قوله عاظمه عن البرهان
وكذا ما عليه على التكرير لقصور عذر وفي الحديث دليل على انه لا بأس بإعادة الصبح

الطبي فيه إشارة إلى معنى القصد في الذنب وجبرائله أي كآله تصديق الكذب ٢٢٥ التعمد فليصد بجبرائله التبرؤ (مقصد

من النادر) لما فيه من الجراءة على الشريعة وصاحبها صلى الله عليه وآله وسلم فلو تنقل العالم معنى قوله بل يظن غير فظنه لكنه مطابق لمعنى لفظه فهو سائق عند المحققين وعند البخاري عن أنس مرفوعاً بالنظر من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من تعدد على كتابي فليتبوأ مشيئة من المار وهذا عام في جميع أنواع الكذب لأن النكرة في سياق الشرط كالنكرة في سياق التثنية في قاعدة العموم واختار الكذب عدم مطابقة الخبر للواقع ولا يشترط في كونه كذباً تعدد المحدثات بل يشترط لآلته على أقسام الكذب التي متعدد وغيره وقد ذهب الجويني إلى كتمان كذب شفعاً عليه صلى الله عليه وآله وسلم ورواه عليه وله أمام الحرمين وقال أنه من ضوات والده وتبعه من بعده فضوضه وأنتصره ابن المير بان خصوصية الوعد وتوجب ذلك إذ لو كان يطلق الدار لكأن كل كذب كذلك عليه وعلى غيره فأن الوعد بالخلو قال وله أن قال فليتبوأ أي فليتخذ عاقبة ومكان ذلك هو الخلو وبان الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا يتكلم عن استحلال ذلك الحرام أو إباحة على استحلاله وإباحة الحرام وكفر والحمل على الكفر كفر وأوجب عن

والعصر وسائر الصلوات لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الأمر لإعادة ولم يفرق بين صلاة واحدة تكون مخصوصاً لحديث لا صلاة بعد العصر وبعد الظهر ولا صاحب الشافعي وجه أنه لا يبعد الصبح والعصر عكساً بعموم حديث لا صلاة وجه أنه لا يبعد بعد المغرب ثلاثاً نصير شمعاً قال النووي وهو ضعيف قلت وكذلك الوجه الأول لأن الخاص مقدم على العام وهم يوجبون بناء العالم على الخاص مطلقاً كما تكرر في الأصول لهم واحتج من قال بأن ما فرقة بعدم التخصص بالأعداد بأحد ما ورد في حديث لا تظهر إن في يوم وسدس لا تصلي صلاة في يوم مرتين (وعن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ستكون عليكم بدعي أصراً انتقلهم أصراً عن الصلاة لوقت ساقط يذهب وأتموا الصلوة وقتها فقال رجل يارسول الله أصلي معهم فقال نعم انتقلت رواه أبو داود وأحمد بن حنبل وموافق وأجعلوا صلواتكم معهم تطوعاً) الحديث رجال أسانيد في أني داود ثقات وقد أخرج أيضاً ابن ماجه وسكت أبو داود والنسائي عن الكلام عليه وقد عرفت ما أسلفناه من ابن الصلاح والنووي وغيرهما من مساحاة ما سكت عنه أبو داود ولا احتجنا به وحديث أبي ذر الذي قبله فيه دلالة وفيه دليل على وجوب تأدية الصلوة لوقتها وترشاعاً عليه أمر الجاهل من التأخير على استحباب الصلاة معهم لأن التزم من دواهي التفرقة وعدم الوجوب لوقته في هذا الحديث إن شئت وقوله تطوعاً وقد تقدم الكلام على فقه الحديث قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل لمن رأى المادة فافقه وإن لم يكفر بترك الصلاة وإن أجاز أمانة الناس انتهى استنبط المؤلف من هذا الحديث والذي قبله ثلاثة أحكام وقد تقدم الكلام على الأول منها في شرح حديث أبي ذر وعلى الثاني في أول كتاب الصلاة وأما الثالث فله على الكلام عليه إنشاء الله تعالى في الجماعة والحق جواز الإتمام بالناس لأن الأحاديث الدالة على المنع كحديث لا يؤمنكم ذوهر أم في حديث لا يؤمن فاجر مؤمناً ونحوهما ضعيفة لا تقوم بها حجة وكذلك الأحاديث الدالة على جواز الإتمام بالناس كحديث صلوا بعد من قال لا إله إلا الله وحديث صلوا خلف كل بر وقابر ونحوها ضعيفة أيضاً ولو كرها متابعوا هو الأصل الأصل وهو أن من سمع صلاة لنفسه سمع لغيره فلا تنتقل عن هذا الأصل إلى غيره إلا بدليل ما نحن وقد جعلنا في هذا البحث رسالة مستقلة وليس المقام مقام بسط الكلام في ذلك

• (باب قضاء التوابع) •

(عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسى صلاة فليصلها إذا ذكرها لا تباركها إلا أنه متيق عليه وسلم إذا فرغ أحدكم من الصلاة وعقل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن اعتصره وجل يقول أقم الصلاة كرى عن أي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسى صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن اعتصره يقول أقم الأول بان دلالة النبوي على التلاوة غير مسلمة ولمسلم فلان إن الوعيد بالخلو مقتضى الكفر يدل على تعدد القبول الحرام

وأجيب عن الثاني بالنسبة إلى
عليه في تيسيل حرام شائع
قطعه بان الكذب عليه حرام
وان ذلك الحرام ليس بمشغل
كما تقدم العاصم المومنين على
ارتكابهم الكاذب مع اعتقادهم
حرمته (عن أبي هريرة) قد روى
(رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال سمعوا)
يقع التماس السيف ولهم أمر
يصيغه الجمع من باب التفعّل
(يضي) محمد وأحمد (ولا
تكنونوا) يفتح التامين وفي رواية
الاربعة لا تمكثوا يفتح الكاف
وفون مشددة من باب التفعّل من
باب تكثير تكفي تمكينا وأمله
لا تمكثوا لم يذهب إحدى
التامين أو تمكثوا بضم التام وقع
الكاف ونم التون من باب
التفعّل من كني يكنى تكتيبة
أو يفتح التاء وسكون الكاف
وكلاهما من الكناية (يكنى) هو
من باب حفظ المتن على المبتدئ
(ومن رأى في المنام فقد رأى)
حظا فان الشيطان لا يفتل في
صوري) أي لا يتجسّل بها وفي
المواهب اللدنية في ذلك ما ياتي
ويشقي (ومن كذب على متعمدا
فليتبوأ عقده من النار) مقتضى
هذا الحديث استتبعه تحريم
الكذب عليه في كل حال - واه
في التعلّة والنوم وقد أورد
البضاري وسلم وغيرهما هذا
الحديث عن جماعة من الصحابة
وهم ثلاثون نساء ورواها أيضا

٢٢٦ الكذب عليه ملازم لاستصلاها ولا استصلا متعلقه فقد يكذب
الصلاة كذا ترى ورواه الجماعة الا البخاري والترمذي) قوله من نسي تسليلا دليل الخطاب
من قال ان العامد لا يقضي الصلاة لا انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشرط فيلزم
منه ان من نسي لا يصلي والى ذلك ذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعي
وسكان في الجهر عن ابي الهادي والاستاذ ورواية عن القاسم والثامر قال ابن تيمية
حينما انصف والمزحون لهم ليس لهم حجة قطير دال على اعتد التنازع وأكثروهم يقولون
لا يجب القضاء الا بأمر جديد وليس معهم هنا أمر ونحن لا تنازع في وجوب القضاء فقط
بل تنازع في قبول القضاء منه وصحة انه لا تنافي في وقوعه أو اطال البحث في ذلك واختار
ما ذكره داود ومن معه والامر كما ذكره في لم أقضع الصحت الشديدة للموجدين
تقاضي العامد وهو من عدم من ذكرنا على دليل يتفق في سورة المناظرة ويصلح للتحويل
عليه في مثل هذا الأصل العظيم لاحد بث قدس الله أحق ان يقضى باعتبار ما يقتضيه
اسم الجنس المضاف من العاصم ولا يكتم لم يرفعوا بالبرأ أو انضام ما يؤيد في هذا
المقام قوالهم ان الاحاديث الواردة في وجوب القضاء على النسي يستلزم من مفهوم
خطابها وجوب القضاء على العامد لانهم من باب التنبية لا ينافي في الاعلى فتدل بغيره
تطلب وقياس الاولى على المطلوب وهذا مردود على القائل بان العامد يقضى لم يرد
انه اخف حال من النسي بل صرح بان المانع من وجوب القضاء على العامد انه لا يسهط
لانهم فله فلا فائدة فيه فيكون اثباته مع عدم النص عينا بخلاف النسي والناسم فقد
أمرهما الشارع بذلك وصرح بان انتفاء كفارة لهما لا كفارة لهما سواء ومن جهة
تبيينهم ان قوله في الحديث لا كفارة لها الا ذلك يدل على ان العامد اذا لم يحدث لان
الناسم والناسي لا يتم عليه ما لا ياتر اذ بالتمس التارك سواء كان عن دخول ام لا ومنه
قوله تعالى نسوا الله فنسهم وقوله تعالى نسوا الله فانساهم انفسهم ولا ينبغي عليك ان
هذا الكلام يستلزم عدم وجوب القضاء على النسي والناسم لعدم الاتم الذي جعلوا
الكفارة منوطا به والاحاديث الصحيحة قد صرح بوجوب ذلك على العامد وقد استضعف
الحافظ في التلخيص هذا الاستدلال وقال الكفارة قد تكون عن الخطا كما تكون من
العمد على انه قد قيل ان المراد بالكفارة هي الاتيان بها انتباه على انه لا يكتفي بمجرد التوبة
والاستغفار من دون فعل لها وقد انصف ابن دقيق العيد في جميع ما تشبهوا به
والاحتجاج الى ايمان النظر ما ذكرنا لا قبل من عموم حديث قدس الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لا يسهط على قول من قال ان وجوب القضاء على النسي هو الخطاب الاول الدال على وجوب
الاداء وليس مقتضى وجوب القضاء على العامد من عدمه بصدده تردد لانه يقول المتعمد
لتركه قد غوطب بالصلاة ووجب عليه تأديتها فصارت ديناً عليه والدين لا يسهط الا
بإدائه اذا عرف هذا علما ان المقام من السابق وان قول النووي في شرح مسلم بعد
سكايه قول من قال لا يجب القضاء على العامد اعطاه من قائل وجهه من الافتراء

وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقهم على بن المديني ٢٢٧ ثم ابراهيم الحارثي وابو بكر البرزوقي ومحمد يحيى بن ماصد
وقال الصوفي رواه ستون نفسا من

الحصاة وقال ابن مدامة اكثر من
ثمانين نفسا وجمع طرقه ابن
الجوزي بخاروا تسعين وبذلك
يزعم ابن دحية وقال ابو موسى
المديني يرويها من مائة من
الحصاة يعني ما بين صحيح وحسن
وضيف وساقط مع ان فيها
ما هو مطابق في ذم الكتاب عليه
من غير تشديد هذا الوعيد
الخاص ونقل النووي انه ياه
عن مائتين من الحصاة ولا جمل
كثرة طرقه اطلاق عليه جماعة انه
متواتر وعرض بان استواتر
شرطه استواء طريقه وما بينهما في
الكثرة وليس مستوحدا في كل
طريقه بقصرها واجيب بان
المراد من اطلاق تواتره رواية
المجموع عن المجموع من
استدائه الى انتهائه في كل عصر
وهذا كما في اعادة العلم والهدد
المعين لا يشترط في التواتر بل
ما افاد العلم كفي والصلة
العينية في الرواة تقوم مقام العدد
او تبيد علمه كما قرره الحافظ ابن
عمر في نكت علوم الحديث وفي
شرح نخبة الفكر وبين هنالك
الرد على من ادعى ان مثال التواتر
لا يوجد الا في هذا الحديث وبين
ان امثله كثيرة منها حديث من
بينه مسجد والمسح على الخفين
ورفع البدن والشفاة
والحوض ورواية الله في اذخرة
ولا تمنع من قرين وغير ذلك

المذموم وكذلك قول المقل في المنار ان باب القضاء مركب على غير اساس ليس فيه كتاب
ولا سنة في آخر كلامه من التقرير قتيلا لا كفارة لها الا ذلك استدلالا بالحصار الواقع في
هذه العبارة على الاكتفاء بعمل الصلاة عند ذكرها ودم وجوب اعادتها عند حضور وقتها
من اليوم الثاني وسياتي الكلام على ذلك عند الكلام على حديث عمران بن حصين من
انه هذا الباب والامر بفعلها عند الذكر يدل على وجوب الابدان فيها فيكون حجة لذلك
من قال بوجوبه على الفور وهو الهادي والمزيد بالله والناسروا بوجبة واو يوسف
والزرق والكرخي وقال القاسم ومالك والشافعي وروى عن المزي بالله انه على التراخي
واستدلوا في قضاء الصلاة ببعض روايات حديث قوم الوادي من انه لما استفظ اليه
صلى الله عليه وآله وسلم بعد نوات الصلاة بالنوم آخر قضاها واقتادوا رواها عنهم حتى
خرجوا من الوادي ورد بان النسخة لم تخرج آخر وهو ما دل عليه الحديث بان قال الوادي
كان به سلطان وله القول الاول حج غير مختصة قضاء الصلاة وكذلك اهل القول
الاخر وعان الصلاة المتروكة في وقتها والنوم والسيار لا يكون فعلها بدخول
وقتها المتدبر لها هذا عند قضاء ما زاد من ذلك اصطلاح الاصول لكن الظاهر من الادة
انهم اذا اداء قضاء فالواجب الوقوف عند مقتضى الادة حتى ينتهض دليل يدل على القضاء
والحاشي ثانيا يدل على وجوب فعل الصلاة اذا قامت بنوم او نسيان وهو اجماع قال
المصنف رحمه الله تعالى به ان اذا حديث أبي هريرة وفيه ان التواتر يجب في اذها
على الفور وانها تقضى في اوقات النهي وغير هار ان من مات وعليه صلاة قائم الا تقضى
منه ولو سمعها لقوله لا كفارة لها الا ذلك وفيه دليل على ان شرع من قبلنا شرع
لنا لما ورد نسخه انهم (وعن أبي قتادة قال ذكرنا النبي صلى الله عليه وسلم
نومهم عن الصلاة فقال انه ليس والنوم يسهل على التفریط في لينة فاذا نسي احدكم
صلاة او رآها لم يصليها اذا ذكرها رواه النسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه
أيضا ابو داود من حديثه قال الحافظ واستدل على شرط مسلم ورواه مسلم بن قسمة
نومهم في صلاة الغير ولنقله ليس في النوم تفریط انما التفریط على من لم يصل الصلاة
حتى يحى وقت الصلاة الاخرى فمن فعل ذلك فليصلها حتى يتبها لها فاذا كان الفسد
فليصلها عند وقتها الحديث يدل على ان النائم ليس بمكلف حال نومه وهو اجماع ولا
يافيه ايحباب الضمان عليه لما تنفذه والزامه ارض ما جناه لان ذلك من الاحكام
الوضعية لا التكاليفية واحكام الوضع تليق التام والسبي والمجنون بالاتفاق وظاهر
الحديث انه لا تفریط في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة او بعده قبل نفسه
وقبله اذ اتعمد النوم قبل تضييق الوقت واتخذ ذلك ذريعا لم يقاتل ترك الصلاة لظلمة ظنه
انه لا يتقظ الا وقد خرج الوقت كان آخرا لظهوره انه لا اثم عليه بالنظر الى النوم لانه
فعله في وقت يباح فعله فيه فينبه له الحديث واحاذا انظر الى التسبب في التردد فلا

ولنا ابراهيم بن حنبل في المتواتر حبيبه الحارثي يكون من لفظ تلي المصوم المأمور فليعلم (رضه) أي عن أبي هريرة (رضه)

الله عنه النبي صلى الله عليه وآله (٢٨) (وسلم قال إن الله عز وجل يحب من أتى محض (عن مكة القتل) بالقاف والثوقية

(أراغبيل) بالقاف والقصة الحيوان المشهور والشك من شيخنا بضاري اقتضت من دكين وقال الكرمانى القتل أى سكت لهم على قتلهم يدل القتل ووجه ظاهر لكن لا أعلم روى كذلك لا يعد أن يكون قصفا والمراد بهى الغيل أهل القتل وأشار بذلك إلى القصة المشهورة لقصته في غزوه ومكة ومعهم القتل فذمه الله عنهم وسلم عليهم الطم الأبا يسلم مع كون أهل مكة إذ ذلك را غيرة أهلها بعد الإسلام أكد لكن عزو النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره (وسلم عليهم) بضم السين بالبناء للمفعول (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم المؤمنين) وروى سلم بفتح السين أى ساط الله رسول الله والمؤمنين (الا) أن الله قد حبس عنها (وأنها لم تقبل) بفتح آو وكسر ثابته (لاحد قبله ولا قبل) بضم الهمزة وفي رواية لم يضل وفي لفظ لم يضل وحى ألق بالمستقبل (لاحد بعده) أى لم يحكم ألقى الماضى بأجل إلى المستقبل (الانها أخطت) اعلمت ثم أوالا أنها راعى) فى ساعته (هذه) التي أسكنتم فيها بعد الفتح (حرام) بضم حاء الله إلى مكة مصدر وفى الأصل يستوى فيه التذكير والتأنيث والافراد والجمع ولهذا أخبر عنهم بالمد كروهم حرام فلا اعتشك (لا يحصى) بضم أوله

أى لا يقطع ولا يميز (شوصكها) كالصحيح ذكر الشوك دال ٣٢٩ على منقطع غيره باب أولى وسباق

ذكر اختلاف فيه في الحان
شاهه (ولا يسنه) يضم أوله
أى لا يقطع (يضمها ولا تلتقط)
بالشاه للمعه ول (ماقطها) أى
ما سقط فيها بقية فمالها (الا
لقند) أى يعرف فليس لو اجدها
في التعريف ولا يكتفى (فن
قتل) أى قتل فقبل كافى البيات
من المصنف (فهو بغير النظرين)
أى تضلها (أما ان يقتل وأما
ان يباد) أى يمكن (أهل القتل)
من القتل يقال أقتل القاتل
بالتقول أى القصة منه أى
يؤخذ القود أو نحو ذلك ثم إذا
يزول الاشتكال أذولا التقدير
كان المعنى وأما ان يقتل أهل
القتل وهو باطل (لما رجل من
أهل اليمن) هو أبو شامس بن
مجهة ومعه منة كافى القمع
(فقال كسب) أى الخطبة
التي معها منك (يا رسول الله
فقال صلى الله عليه وآله وسلم
(اكتبوا لابي فلان) أى
لا بى شاه (فقال رجل من
قريش) هو العباس بن عبد
المطلب قلى رسول الله لا يقتل
شوكها ولا يعضد شجرها (الا
الأخر يا رسول الله) يكسر
المهزة والهاء المجهة وهونبت
معروف طيب الرائحة ويجوز
فيه الرفع على البدل والنسب
على الاستئناس كونه واقعا بعد
التي (فأما يعضد في سوننا)
الشفق فوق النشب أو يعضد

التوى والحافظ وغيرهما وأما رواية أبي داود فقال الحافظ أنها خطأ من رواها قال
وحكى ذلك الترمذى وغيره عن البخارى وقد ذكر الحافظ في الفتح انه رواها أبو داود من
حديث عمران بن حصين ورأى ياهافى السقم من حديث أبي قتادة الأنصارى ولا يتردد
بهما عمران حتى يقال في تضعيفها أنها من رواية الحسن عنه وقد صرح على بن المدينى
وأبو ساتم وغيرهما ان الحسن لم يسمع من هؤلاءكم الا يقتض لمحضرة حديث الباب
بعد تأييده بما أضافنا لا سيما بعد تصريح الحافظ بأنها خطأ قال المصنف درجة الله بعد
سابقه حديث الباب فيه دليل على ان القاتلة ليس لها الاذان والاعانة والجماعة وان
التدائن مشروعا في السفروان السن الرواتب قضى انتهى قوله عرسنا التعريس
نزول الأسافر آخر الليل لقوم والاستراحة هكذا قاله الخليل وقال أبو زيد هو الزول أى
وقت كان من ليل أو نهار فيها فاذن ثم ظاهرياً في الكلام على الاذان والاعانة في
القضاء في باب من عليه فاته أثر الاذان ان شاء الله تعالى

«باب القريب وقضاء القرائت»

(عن حابر بن عبد الله ان حجاج يوم تغلبه بعد ما غربت الشمس لم يجد سب كقار
قريبه وقال يا رسول الله ما كنت أصلى العصر حتى كانت الشمس تغرب فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم والله ما علمت ما أقوم وأوصاً فأسلى العصر بعد ما غربت
الشمس ثم صلى بعدها مع العرب متفق عليه) قوله على جاز قد اتفق الحافظان الرواة أن
هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاحاج بن ضمير فاته
رواه عن علي بن الجارود عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه عن جابر عن عمر بن الخطاب
عمر قال الحافظ فغير بذلك حجاج وهو ضعيف قوله يسب كقار قرى لانهم كانوا السب
في تأخيرهم الصلاة عن وقتها قوله ما كنت لقطعة كذا من أفعال المقاربة فإذا قلت كاد زيد
يقوم فهم منه انه قارب القيام ولم يتم كما تقر في الصور والحديث يدل على وجوب قضاء
الصلاة القروية بعدد الاستعمال بالقتال وقد وقع الخلاف في سب ترك النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وأصحابه لهذه الصلاة ففضل تركوها نسباً وقيل شغلوا فتركوها وهو
الأقرب كما قال الحافظ وفي سنن الترمذى عن أبي عبد الله ذلك قبل ان ينزل الله في صلاة
الخوف فربما لا أو ركاً أو سباً في الحديث وقد استدل بهذا الحديث على وجوب
الترتيب بين القوائيم المتضمنة والمزادة قابو حنيفة ومالك والليث والزهري والنسفي
وربيعة قالوا بوجوب تقديم القائمتين على خلاف بينهم وقال الشافعي والهادي
والقاسم لا يجب ولا يختص استدلال الوجيبين بالحديث المطلوب لان الفصل
بجوده لا يدل على الوجوب قال الحافظ الا ان يستدل بمصوم قوله صلى الله عليه
وسلم صلوا كما أمرتم في الصلاة فيبقى قال وقد اعتمد ذلك الشافعي في أشباهه
هذه انتهى وقد استدل المومنين أيضاً بان وقتت القضية بوقت الفسح كما أضيف

بالعين ثلاثين إذا غلب (وقبورنا) نداء يقرح الجسد

الخلفاء بين الميقات (فقال النبي
 منه احد استغنى عنه فاستغنى
 (الا لا انظر) ولا يصلي الا الاذن
 مرتين لنا كعبد (عن ابن
 عباس رضي الله عنهما) قال لما
 اشد) أي حين قوى (النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وجهه
 الذي نود فيه يوم الخميس قبل
 موته بأربعة أيام) قال اتوني
 بكتاب) أي بادوات الكتاب
 كالدواة والقلم فقبضه بيمين
 الحذف أو أراد بالكتاب ما من
 شأنه ان يكتب فيه كالكتاب
 وعظم الكتف كما صرح به في
 رواية مسلم (كتب) باليمز
 جوابا لا يرم ويحوز الزرع على
 الاستئناف وفيه مجاز أيضا أي
 أمر بالكتابة (لكم كتابا) فيه
 النص على الأفع بعدى أو أئين
 فيه مهمات الأحكام
 (لا تضلوا بعده) بفتح الاول
 وكسر الثاني (قال عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه لمن
 حضره من العصابة) (ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم غلبه
 الوجع) (والجلد) (عندنا كتاب
 الله) هو (حسنا) أي كاننا
 فلا تكلف رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ما يشق عليه في
 هذه الحالة من املاء الكتاب
 ولم يكن الامر في اتوني للوجوب
 وانما هو من باب الارشاد لا الصلح
 لقرب الشبهة الصارفة الامر من
 الاجبيل الى التسبب والافنا
 كان يسوغ لعمر رضي الله
 عنه الاعتراض على أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على ان تتركه صلى الله عليه

٣٣٠ صلى الله عليه وآله وسلم) يوحى الحال أو قبل ذلك أو انه طلب

من وقت المودة فيصير تقديم ما مضى وخلاف في جواز التراخي انما يعرف
 المطلقات لا الموقنات المضيق وقد اختلفوا في الترتيب بين المقضيات أنفسها
 وسند كوفي شرح الحديث الآخر (عن أبي سعيد قال حسنا يوم الخندق عن الصلاة
 حتى كان بعد المغرب يوحى من قبل كنيينا وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين
 القتال وكان الله قويا عزيزا) قال خدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا لا قاتم
 الظهور فصلاها فاحسن صلاتها كما كان يصلح في وقتها ثم أمره فاقام العصر فصلاها
 فاحسن صلاتها كما كان يصلح في وقتها ثم أمره فاقام المغرب فصلاها كذلك قال وذلك
 قبل ان ينزل الله عز وجل في صلاة الخوف فان خفت فربا لا أو ركنا أو أجدوا لتساق
 ونهذ كالمغرب) الحديث رجاله رجال الصحيح وساق ذكر من صحه وفي الباب
 عن عبد الله بن مسعود عن الترمذي والتساق يلفظ ان المشر كبر شقلا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق وساق الحديث وأخرج
 نحوه مالك في الموطأ في خبر الهوى بفتح الهاء وكسر الواو وبمسعدة السقوط
 والمراد بعد دخول طائفتين الجبل والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المقررة
 لغزو الاشتغال بحرب الكفار ونحوهم لكن انما كان هذا قبل شريعة صلاة الخوف
 كما في آخر الحديث والواجب بعشر صلاتها على من جسر بحرب العدو ان يعقلها وقد
 ذهب الجمهور إلى ان هذا لمنسوخ صلاة الخوف وذهب مكحول وغيره من الشافعية إلى
 جواز تأخير صلاة الخوف اذا لم تكن من ادائها أو أصبح الا في ما في آخر هذا الحديث
 والحديث صرح بانها فاقمة صلاة الظهر والعصر وحديث جابر المتقدم صرح
 بانها العصر وحديث عبد الله بن مسعود صرح بانها أربع صلوات فمن الناس من اعقد
 الجمع فقال ان وقعة الخندق بقيت أياما فكان في بعض الايام القاتات العصر فقط وفي
 بعضها القاتات العصر والظهر وفي بعضها القاتات أربع صلوات ذكره النووي وغيره
 ومن الناس من اعقد الرجوع فقال ان الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم واحدة وهي العصر ترجع الى العصرين على ما فيه هذا ذكره أبو بكر بن
 العربي قال ابن سيد الناس والجمع أربع لان حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني
 عن الشافعي حديث ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن المشغري عن عبد الرحمن بن أبي
 سعيد عن أبيه قال وهذا السناد صحيح جليل انتهى وأخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان
 في صحيحهما وصححه ابن السكن وقد تقدم نحوه في باب الصلاة الوسطى على ان حديث
 الباب ونحوه متضمن للزيادة فالصلاة اليه منتهى واقتصار الراوي على ذكر العصر فقط
 لا يتدح في قول غيره انها العصر والظهر أو الأربع الصلوات ونحوه وى ما عاينوا
 ما لم يرو من علم حجة على من لم يعلم ولا يحتاج الى الجمع بعدد واقعة الخندق مع هذا
 والحديث أيضا يدل على الترتيب بين القرائات المقضية وقد قال يوحى زيد بن علي

وَأَلْهَمَ سَلَامَ الْإِسْلَامِ عَلَى عِيسَى دَلِيلًا عَلَى اسْتِصْوَاهِ فَكَانَ ٣٣١ نَوْعُهُ مَرُوءًا بِالْإِسْمَاءِ وَالْقُرْآنِ فِيهِ

تَدْبِيرًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ عِيسَى
حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ وَعَاشَى صَلَی
اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْحَمْدُ لِعِيسَى بِمَا
وَلَمْ يَمُودْ أَمْرُهُ بِهَذَا وَلَوْ كَانَ
وَاجِبًا لَمْ يَتَرَكْ لِكُلِّ خِلَافِهِمْ لَأَنَّهُ لَمْ
يَتْرَكِ التَّبْلِغَ لِمَنْ لَقِيَ مِنْ خِلَافٍ
وَقَدْ كَانَ الْعَصَابَةُ بِرَأْسِهِ فِي
بَعْضِ الْأُمُورِ وَمَا يَصْبِرُ بِمِزْمِ الْأَمْرِ
فَإِذَا عَزِمَ امْتَثَلُوا وَقَدْ عَدَّ هَذَا مِنْ

وَالنَّاصِرِ وَأَوْخِيفَةً وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْهَادِيُّ وَالْإِمَامُ بِحْيِيُّ الْأَعْمَرِيُّ وَهُوَ الطَّاهِرُ
لَا يَجُودُ الْقَوْلُ لِأَدِلَّةٍ عَلَى الرُّجُوبِ إِلَّا أَنْ يَسْتَدِلَّ بِمَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْحَمْدُ
صَلُّوا كَمَا رَأَى تَحْتَهُ أَمْسَلِي كَأَسْبَنَ وَلَكِنَّهُ عَنِ الْخَالِصِ عَنْ ثَوْبٍ اعْتِرَاضٍ وَمَعَارِضُ قَوْلِي
الْحَدِيثِ حَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ قَضَاءِ الْقَوَائِمِ فِي الْجَمَاعَةِ خَالَفَهُ فِيهِ الْبَيْتُ بِمَعْنَى الْحَدِيثِ
يُرَدُّ عَلَيْهِ قَالَ الْمُسْتَوْجِبُ اللَّهُ تَعَالَى وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْإِقَامَةِ الْقَوَائِمِ وَعَلَى أَنْ صَلَاةَ
النَّهَارِ وَأَنْ قَضَيْتَ لَيْلًا لَا يَجُوزُ رُفْعُهَا عَلَى أَنْ تَأْخِيَرَهُ يَوْمَ الْخَلْعِ فِي نَسْخِ يَسْرِعُ صَلَاةُ
الْخَوْفِ أَتَمُّ

• (أَبْوَابُ الْإِذَانِ) •

الْإِذَانُ لِمَا فِي الْأَعْلَامِ تَحْتَ ذَلِكَ التَّوْرِيُّ فِي شَرْحِ صَلَواتِهِ عَنْ أَهْلِ الْقَوْلِ وَشَرَعَ الْأَعْلَامُ بَوَاقِ
الْمُصَلَّاتِ بِالْمُطَاقَظَةِ وَصَوْرَةٍ وَأَمَّا فِيهِ فَشَقْلٌ عَلَى مَسَائِلِ الْعُقَاةِ كَأَيُّ ذَلِكَ الْخَافِظَةِ
فِي الْقِتْعِ تَقْلَعُ الْتَرْطِيبُ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْفَضْلِ مِنَ الْإِذَانِ وَالْإِمَامَةِ وَسَيَأْتِي مَا يَرْتَدُّ
إِلَى الصُّوَابِ وَدَاخِلٌ فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ أَيْدَا مَشْرُوعَةِ الْإِذَانِ فَضِيلُ زَلٍّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْحَمْدُ لِعِيسَى عَنْ فَرَضِ الصَّلَاةِ وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ ابْنُ حَبَّانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ
سَنَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْحَانَ وَهُوَ مِنْ لَاتَقْوِيهِ مَعَهُ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ
الْخَافِظُ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ عَنْ ابْنِ مَرْوَدٍ كَرَاهَةً فِي لَيْلَةِ الْأَسْرَةِ فِي إِسْنَادِهِ
طَلْعَةً مِنْ زَيْدٍ وَهُوَ مَقْرُوءٌ وَعِنْدَ ابْنِ مَرْوَدٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَعَهُ وَفِيهِ مِنْ لَا يَعْرِفُ
وَعِنْدَ الْبُزَارِيِّ وَغِيَرِهِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي إِسْنَادِهِ زَيْدُ بْنُ الْمُنْذَرِ وَأَبُو الْخَارِزْمِيِّ وَهُوَ
مَقْرُوءٌ قَالَ الْخَافِظُ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ وَقَدْ اطَّلَعَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ فِي الْفَتْحِ
فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ وَقِيلَ كَانَ فَرَضُ الْإِذَانِ عِنْدَ قَدُومِ الْمَسْلُوبِ الْمَدِينَةِ الْمَأْتِثَ عِنْدَ
الْعِتَارِيِّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ وَصَحِيحٌ وَالْقَائِمُ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَانَ
كَانَ الْمَسْلُوبُ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْعَلُونَ فِيهِمْ نَدَى الصَّلَاةِ لَيْسَ يَنَادِي بِهَا أَحَدٌ
فَتَكَلَّمُوا أَوْ مَاتَ فِي ذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ اتَّخَذُوا نَادِيًا قَامُوا فِي نَادِي الصَّلَاةِ وَنَادَى بِهَا بَعْضُهُمْ
اتَّخَذُوا قَرْنًا لِمَنْ قَرَنَ الْيَهُودَ قَالَ قَرْنَاهُ تَعْنُونَ رَجُلًا يَنَادِي بِالصَّلَاةِ فَتَقَالُ دُورُ
اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِأَبَلٍ قَدْ نَادَى بِالصَّلَاةِ وَهَذَا أَصَحُّ مَا وَرَدَ فِي تَعْيِينِ ابْتِدَاءِ
وَقْتُ الْإِذَانِ

• (بَابُ جَوَابِهِ وَفَضِيلَتِهِ) •

(عَنْ أَبِي الْفَرْدَاءِ) قَالَ جَمَعَتْ دُورُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِمَنْ تَلَاةُ
لَا يُؤْذَنُ وَلَا يُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا اسْتَوْذَعُوا عَلَيْهِمُ التَّجِيلَ نَوَاءً أَحَدٌ الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو
دَاوُدَ وَالتَّيْمِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ وَالطَّاهِرُ وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَكِنْ لَقَدْ أَتَى دَاوُدَ مِنْ تَلَاةٍ
فِي قَرْنِهِ وَلَا يَدُ وَلَا يُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا اسْتَوْذَعُوا عَلَيْهِمُ التَّجِيلَ نَوَاءً بِالْجَمَاعَةِ فَتَقَامُ
بِأَكْلِ الذَّبِّ الْقَاصِيَةِ الْحَدِيثُ اسْتَدْلَجَ عَلَى وَجُوبِ الْإِذَانِ وَالْإِقَامَةِ لِأَنَّ التَّرْلَاقَ

لَا تَكْتَبُوا عَنْ شَيْءٍ بَاغِيهِ الْقُرْآنَ نَاصِصَ وَقْتُ تَزُولُ الْقُرْآنَ خَشْيَةَ التَّبَاسُّهِ بِغَيْرِهِ وَأَلَدَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَالْإِذَانُ نَاصِخٌ لِقَائِهِ

وقد كرمه الله من العصابة
والثابعين مستكثري الحديث
واستخبروا أن يؤخذ منهم
حفظا كما استخروا حفظا لكن
لما قصرت الهم وخشي الافة
ضباع العلم ونودوا ولم يدون
الحديث ابن شهاب الزهري على
رأس المائة بغير عسر عجد
العزيز ثم حكوا كثيرا من
التصنيف والتأليف والشرح
وحصل بذلك شبر كثير وفيه الحمد
والمنة (عن أم سلمة رضي الله
عنها قالت استنظت أي ينظف
فالسيف ليست هنا فطلب أي
أقبحه (النبي) وفي رواية أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم ذات ليلة) أي في ليلة واقظ
ذات زيد فتا كسود وقال جابر
الله ه من إضافة المسمى إلى
اسمه وكان صلى الله عليه وآله
وسلم في تمام ليلة لها كانت
ليلتها (فقال سبحانه القمدا)
استفهام متضمن معنى التهجيب
لان سبحانه يستعمل (انزل)
بضم الهمزة والتشديد في انزل
الله الميراد بالانزال اعلام
الملائكة بالامر المقدس ونهوا
بجواز ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم اوصى اليه في يومه
ذاك مجلس يقع بعده فعبه
بالانزال (الجلد من التفت) خبر
عن العذاب بالنقل لان اسبابه
قالوا كرماني واستعمل الجاز
في الانزال والمراد به اعلام
الملائكة بالقدور وكيفية صلى الله عليه وآله وسلم رأى في المنام استيقظ بعد ذلك وتفتح لهم

هو نوع من استخراذ الشيطان يجب تجنبه والوجود به مذهب كثر المسترة وعطاء
وأحمد بن حنبل ومالك والاصطفي كذا في المعجم ومجاهد والاوزاعي وداود كذا في
شرح الترمذي وقد سكت الماوردي عنهم تفصيلا في ذلك فحكي عن مجاهد ان الاذان
والاقامة واجبان معا لا ينوب أحدهما عن الآخر فان تركهما أو أحدهما فسدت صلاته
وقال الاوزاعي بعد ان كان وقت الصلاة تاتيا والام بعد وقال عطاء الاقامة واجبة
دون الاذان فان تركها اصد وأجزأه ولو لم يضر رضى وفي البصر ان القائل بوجوب
الاقامة دون الاذان الاوزاعي وروى عن أبي طالب ان الاذان واجب دون الاقامة
وعند الشافعي وأي حنفية انهما سنة واختلف أصحاب الشافعي على ثلاثة أقوال الأول
انهم مائة الثانية فرض كفاية الثالثة سنة في غير الجمعة وفرض كفاية فيها وروى ابن
عبد البر عن مالك وأصحابه انهم مائة كفتوا واجبة على الكفاية وقال الثوري ان الاذان
فرض على الكفاية ومن أدلة المرجح للاذان قوله في حديث مالك بن الحويرث ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن بك أحدكم وفي لفظ البصري فاذا نام أقبل ومنها حديث أنس
المتفق عليه بلفظ أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة والأمر الذي صلى الله عليه وآله وسلم كما
سبق ومنها ما في حديث عبد الله بن زيد لا يؤمن قولنا لم يزل حتى ان شأ الله ثم أمر
بالتذان وما سبق من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعن ابن أبي العاص انهم قد ذنبا
لا ياخذ على أذانه أبدا ومنها حديث أنس عند البصري وغيره قال ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان اذا أغزى بنا قوم لم يكن يغزى بنا حتى يصيح ويترقان سمع أذاننا فكف
عنهم وان لم يسمع أذاننا غلغله ولم يسمع أذاننا غلغله ولم يسمع أذاننا غلغله ولم يسمع
انه ترك ذلك في سفر ولا حضر الا يوم المزدلفة فقد صحح كثير من الامة انه يؤذن فيها
واما أقام على انه قد أخرج البصري عن حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وآله وسلم
ضلاها في جمع بأذانين وأقام بينهما هذا القول على ما فهم من الخلاف استحج من قال بعدم
الوجوب وخص بعض الثقاتين بالوجوب الرجال بوجوبهما ولم يوجب على النساء
استدلالا بحديث يس على النساء اذان ولا اقامة عند الميعق من حديث ابن عمر بن اسناد
صحيح الا انه قال ابن الجوزي لا يعرفه رفوعا وقد رواه البيهقي وابن عسلى عن حديث
أحمد بن رفوعا في اسناده الحكم بن عبد الله الايلي وفيه ضعف جدا وحديث النساء
في وعورات فاستروا عنهن بالسكوت وعوراتهن بالبيوت (وعن مالك بن الحويرث ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم
أكبركم سنقة عليه) قوله أحد كيدل على انه لا يصير السن والفضل في الاذان كما يعتبر
في اقامة الصلاة وقد استدلهم بما من قال بافضلة الامة على الاذان لان سكوت
الاشرف أحق بهم استعمر بن زيد شرف لها وفي لفظ البصري فاذا اتقنتم جنتا فاذا ولا
تأمر من يئنه وبين ما في حديث الباب لان المراد بوضوءه أذا أي من أحب من كان يؤذن

الخرائن أو أوحى اليه في نومته ليلة الجمعة بعد من التقى فغير عنه بالآزال ٣٣٣ (وسأدفع من الخرائن) بمصر الرحمة

بالخرائن كقولهم قال خرائن رحمة
وبك وهو من المجهزات فقد قصت
خرائن فارس والروم وغيرهما
كما أخبرني صلى الله عليه وآله وسلم
قال في القح المغيرة بين الخرائن
والنخس أوضح لانهما غير
متلازمين وكمن فائز من تلك
الخرائن ما من النخس (أية فلورا)
أي نهوا (صواحب) وفي
رواية صواحب (الخر) يضم
لها وقع الجيم جمع حمزة هي
منازل أزواجه صلى الله عليه
وآله وسلم وخسهن لانهن
الحائرات حيثنذ او من باب
ابدأ بفسك ثم بمن تقول (فرب
كل شيء الدنيا) أو بأربعة
لا تمنع أدراك البشرية أو تفسد
(عارية) أي بمعاقبة (في الآخرة)
بضحية التمرى أو عاريتم
الحسنات في الآخرة فذهب
بذلك إلى الصدقة وترك الصرف
قال في القح أشاوصلى الله عليه
وآله وسلم بذلك الموجب
استحاط أزواجه أي لا ينفق
لهن أن يتفان عن العبادة
ويقعدن على كثرهن أزواح
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي
الحديث جواز قول سبحان الله
عند التهب وتذية ذكر الله
بعد الاستيقاظ ويطاق الرجل
أهله بالليل للعبادة لاسيما عند
آية تصف وفي هذا الاستناد
رواية الاقران في موضعين
أحدهما ابن عسيرة عن معمر

فليؤذن وذلك لاستوائهما في الفضل والحديث استدله من قاله جوب الأذان لما
قيم من صيغة الامر وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن معاوية ان النبي صلى الله عليه وآله
ولم قال ان المؤذنين أطول الناس أعناقهم القيليقروا ما أجدو مسلم وابن ماجه) وفي
الباب عن أبي هريرة بن الزبير القاطم مختصة قوله أطول الناس أعناقها هو ينفخ
الهمزة جمع عنق واختلف السقف والحق في معناه فقل معناه أكثر الناس قسوا قال
رحمة الله ان التشوق ببطل عنقما يتطلع اليه فنهأ كثرة ما يروى عن التواب وقال
النضر بن شميل اذا أبلج الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم ثلاثا لهم ذلك
الكر وبالعرق وقيل معناه انهم سادقور وساء العرب تصف السادة بطول العنق
وقيل معناه أكثر انبا وقال ابن الاعرابي أكثر الناس أعمالا قال الثاني عياض
غيره وروى بعضهم أعناقها بكسر الهمزة أي أسرارها إلى الجنة وهو من سير العنق قال
ابن أبي داود سمعت أبي يقول معناه ان الناس يعطشون يوم القيامة فإذا عطش
الإنسان انطوى عنقه والمؤذن لا يعطشون فاعناقهم قائمة وفي صحيح ابن حبان من
حديث أبي هريرة يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة زاد السراج لقوله لا اله الا الله
وهو الطول الحقيقي فلا يجوز الميراث في التفسير بغيره إلى المثل والحديث يدل على
فضيلة الأذان وأن صاحبه يوم القيامة يشارع في غير مولكن اذا كان خاضعا غير متعذر
أجر عليه والا كان فلهذا نحن نطلب الدنيا والسعي للعالم وليس من أعمال الآخرة
وقد استدله هذا الحديث من قال ان الأذان أفضل من الامامة وهو من الشافعي في
الام وقول أكثر أصحابه وذهب بعض أصحابه إلى ان الامامة أفضل وهو من الشافعي
أيضا قاله النووي وبعضهم ذهب إلى انهما سواء وبعضهم إلى انه ان علم من نفسه القيام
به فرق الامامة بوجع خصالها فهي أفضل والا فلا اذان قاله أبو علي وأبو القاسم بن
كج والمصعودي والثاني حديث من أصحاب الشافعي واختلف في الجمع بين الأذان
والامامة فقال جماعة من أصحاب الشافعي انه يسحب ان لا يفعل وقال بعضهم بركه وقال
محققهم وأكثرهم لا بأس به بل يسحب قال النووي وهذا أصح وفي البيهقي مرفوعا
من حديث جابر التمي عن ذلك قال لما نزل لكن سنده ضعيف (وعن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أشد الأمانة واغفر
للمؤذنين واما ما رواه (أبو داود والترمذي) الحديث ورواه الثاني من طريق ابراهيم بن
أبي يحيى وابن حبان وابن خزيمة كلهم من طريق مسيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي
هريرة وأخرجه من ذكر المصنف عن الامش عن أبي صالح عن أبي هريرة وروى أيضا
عن أبي صالح عن عائشة قال أبو زرعة حديث أبي هريرة أصح من حديث عائشة وقال
محمد حكه وذكره بن أبي الدنيا انه لم يثبت واحدهما وقال أيضا لم يجمع مسيل
هذا الحديث من أبيه جماعة من الاعايش ولم يجمعه الامش من أبي صالح يدين لانه
والثاني حمرو بن دينار وصحبي عن الزهري ورواية ثلاثة من التابعين بعضهم من بعض في فسق في الحديث استحباب

الامر اع الى الصلاة عند خشية الشر ٣٤٤ كما قال تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وكان صلى الله عليه وآله وسلم اذا مضى به

بقول فيه ثبت عن أبي صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في العلل ورواه سليمان وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهل عن الاعشى قال وقال أبو بدوعن الاعشى حدثت عن أبي صالح قال ان فضيل عنده رجل عن أبي صالح وقال التوري لم يسمع الاعشى هذا الحديث من أبي صالح وصح حديث أبي هريرة وعائشة جميعا ابن حبان وقال قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعا وقال ابن عبد الهادي أخرجه مسلم بهذا الاسناد يعني مهिला عن أبيه فهو من أربعة عشر حديثا وفي الباب عن ابن جرير أخرجه أبو العباس السراج وصححه الضياء في المختار وعن أبي أمامة عند أحمد وعن جابر عند ابن الجوزي في العلل ورواه البزار عن أبي هريرة وزاد فيه ذلك الاسناد قالوا يا رسول الله ندرت كشنة فاس في الاذان بعد ذلك فقال له يكون بعدكم قوم فلتهم مؤذونهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست بحفظ ولا إخبار النطق ان ابن الزبارة المتفرج قال الحافظ وليس كذلك فقد جزم ابن عدي بانهم من أفراد أبي حنيفة وكذا قال الخطيب وابن عبد البر وأخرجه البيهقي من غير طريق البزار في من عهدها وأخرجه ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرمي عن الاعشى واتهم بها عيسى وقال نعم اعترف بهذه الزيادة في حجة قال ابن القطان أبو حنيفة ثقة ولا يجب للاسناد الاما ذكر من الانقطاع ويجب عنه بان الوسطة قد عرفت وهو الاعشى كما تقدم فلا يضر هذا الانقطاع ولا تقدمه وأما الانقطاع الثاني بين الاعشى وأبي صالح الذي تقدم فيه قوله من رجل يخيب عنه بيان ابن جرير قد قال عن الاعشى عن أبي صالح ولا أرا في الاقدم عنه وقال ابراهيم بن محمد الرؤاسي قال الاعشى وقد سمعته من أبي صالح وقال هشيم عن الاعشى حدثني أبو صالح عن أبي هريرة كذلك الدارقطني فيمنع هذه الطرق ان الاعشى سمعه عن غيره أبي صالح لم يسمعه منه قال البيهقي والكل صحيح والحديث متصل قوله الامام ضامن الضمان في اللغة الكفالة والحفظ والرعاية والمراد انهم ضمنوا على الاسرار بالقرار او اذا كرسكي ذلك عن الشافعي في الام وقيل المراد ضمان الضمان ان يقيم القوم به ولا يخلص نفسه وقيل لانه يصح القيام والقرعة من المسبوق وقال الخطابي معناه انه يمتنع على القوم صلاتهم وليس من الضمان الموجب للقرعة فيقول المؤمنون قتل المراد انه أمين على مواقيت الصلاة وقيل أمين على حرمان الناس لانه يشرف على المواضع العالية والحديث استدل به على فضله الاذان وعلى انه أفضل من الامامة لان الامين أرفع سالما من الضمين وقد تقدم الخلاف في ذلك ويؤيد قول من قال ان الامامة أفضل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعدهم لم يؤذوا وكذا كلوا العلم بعدهم (وعن عقبه بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يعجب بكنهه رجل من ربه عظم في شعبة يجعل يؤذن للصلاة ويصلي فيقول الله عز وجل انظروا الى عبدى هذا يؤذن وهو على ظهر الارض احد) عن ترمذيه اوقعه عند يحيى او المراد أرضه التي بها نشأ ومنها بعث

الأرض التي سددت الحجابة
فما ظلت إلا ذلك. فخرنا قال
الفسطاطي وهذا شذويع قول
من استعمل بهذا الحديث على
موت النضر كلؤف وغيره
أنه يحتمل أن يكون النضر في
غير هذه الأرض المعهودة ولئن
سلنا أن آل لاد استغراق فقوله
أحد عموم يحتمل ادعى وجه
الأرض اليمن والانس والعمومات
يشملها التخصيص بالدي مريثة
وإذا احتل للكلوم وجوها
سقط به الاستدلال فانه الشيخ
قطب الدين الأسطاني رحمه
الله انتهى وأجيب بأوجه
ودفع مدفوعات كرها الحافظ في
الفتح والاصابة وغيره في غيرها
وليس هذا محل استغناء هذا
البحث وقد عرفت ذلك في كتابنا
فتح البيان في مقام صد القرآن
فمن شاء فليرجع اليه ينضم له
الخطا من الصواب وقال ابن
بطال انما أراد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان هذه المدة
تخبر الجليل الذي هم فيه
فوعظهم بقصر اعمارهم
واعلمهم ان اعمارهم ليست
كأعمار من تقدم من الامم
ليجتهدوا في الصلاة وقال
الزوي المراد ان كل من كان
تلك القلة على الأرض لا يعيش
بعدها أكثر من مائة سنة سوا
قل عمره قبل ذلك أم لا وليس
فيه في حياة أحد ولو بعد ذلك
اليلة مائة سنة (من ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال بت) من بينونة (في بيت خاني بمقوفة في الحارث) الهلا

ويقيم الصلاة تصافى من فقد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة رواء أحمد وأبو داود
والنسائي الحديث رجال استاذهم ثقات وقد أخرجه أيضا سعد بن منصور والطبراني
وابن أبي شيبة وفي الصائري والموطأ والنسائي بلفظ إذا كنت في غيبك أو باديك فاذنت
بالصلاة ترفع صوتك لتدفعه فانه لا يسمع صد صوت المؤذن من ولاانس ولاشي
الاشم له يوم القيامة قال أبو سعد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج
عبد الرزاق والمقدسي والنسائي في الموطأ من سنده عن سلمان بنه إذا كان الرجل في
أرض في أي قفر أو شاذان لم يسمع الله تعالى به لانه لم يسمع الله تعالى به لانه لم يسمع الله تعالى به
جنود الله صفا ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن معمر التيمي عن أيمن بن وهب عن
البيهي والطبراني في الكبير والحديث يدل على شرعية الأذان لا المنقر فيكون حالها
لرد قول من قال ان شرعية الأذان تختص بالجماعة وفيه أيضا ان الأذان من أسباب
المغفرة للذنوب وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من
حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال كل رجل يبس في
استناده أو يسي إلى الأذى عن أي هريرة قال ابن القطان لا يعرفوا حديثي ابن حبان في
الصحيح ان اسمه معان وقد روى البيهقي من وجهين آخرين عن الأعشى قال تارة عن أبي
صالح تارة عن مجاهد عن أبي هريرة عن طريق أخرى عن مجاهد عن ابن عمر ورواه
أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ المؤذن يقرؤه صدوته ويصدق من
يه من رطب ويابس والمثل أجبر من على معه وصحح ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي
من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي فضل الأذان أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما
مصرحة بتعظيم فضله وارتفاع درجته وأنه من أجل الطاعات التي يتنافس فيها
المتنافسون ولكن ذلك الشرط الذي عرفنا في شرح حديث معاوية قال المصنف
رحمه الله به أن ساق حديث الباب وفيه دليل على أن الأذان ينس للمنفرد وان كان
يحدث لايهجه أحد الشبهة الطريقة كالجدة انتهى وقال الشبهة للقطعة المرتفعة
من الجبل وهي باظها المهيمة

باب صحة الأذان

عن محمد بن اسحق عن الزهري عن سعد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال
لما أجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضرب بالناس وهو له كاره لما وافقته
التصاري طاف في من الليل طائف وأما ثم رجل عليه ثوبان أخضران وفي يده ناقوس
يحمه قال فقلت له يا عبد الله أتبيع الناقوس قال وماذا صنعت به قال قلت ندعوه إلى
الصلاة قال أهلا ذاك على خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر
الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن الله الله أشهد أن محمد رسول الله أشهد أن
محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصلاة على علي الفلاح صلى الله عليه وآله وسلم على الفلاح الله أكبر
اليلة مائة سنة (من ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال بت) من بينونة (في بيت خاني بمقوفة في الحارث) الهلا

(زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ٣٣٦ وهي أخته لبيبة العكبري بنت الحرث ولبيبة عمة أول امرأة أسامة

بعدمحجة وقتت بموت نسي
الله عنها سنة إحدى وخمسين
يسرق بالمكان أغنى بن أبيه
أنجي صلى الله عليه وآله وسلم
وصل عليا ابن عباس لها في
البحار سعة أحدى (وكان
أنبي صلى الله عليه وآله وسلم
منه في ليلتها) لخصتها
عصب قسم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بين أزواجه (فصل
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الغناء في المسجد جاء منه
إلى منزله الذي هو بيت ميمونة
أم المؤمنين والفاصل على هي
التي تدل بين الجمل والمفضل
لأن التمهيد انما هو عقب
الاجال لأن صلواته صلى الله
عليه وآله وسلم الغناء ويحبه
المسنة كاقبل كونه عند
ميمونة لم يكن أبدا الكون
عندها (فصل) صلى الله عليه
وآله وسلم عتب دخولها أربع
وكمات ثم نام بعد الصلاة على
الترابي (ثم قام من موضعه) ثم
قال نام الخليل تصف غشقة
ومراده ابن عباس وقوله نام
استهام حذف حمزة لقراءة
القام أو اخبار منه صلى الله
عليه وآله وسلم بنوم (أو) قال
(كلمة تنهيا) أي تنبيه كلمة تام
القلب شئت من الراوي وعبر
بكلمة على حد كلمة الشهادة ثم
قام صلى الله عليه وآله وسلم في
الصلاة (ثم تمت عن يار) فخرج
إلى كبرها فهو هو الكبر بالشعر لرسر في كلامهم كلمة كبروة الآية الأربعة

الله كبر لا اله الا الله قال ثم استأخر فبعيد قال ثم يقول إذا أتت الصلاة أقبل كبر
الله كبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصلاة
فكانت الصلاة قد قامت للصلاة لله كبر الله كبر الله قال فلما أصبحت آيت
وروى الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختبره بما رواه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم انه هذا رواه في ان شأقه ثم أمر بالتأذين فكان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك
ويذعور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة قال فجاء فدعا ذات غدا إلى
الغدير قبله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتاه فصرخ بلال بأعلى صوته الصلاة
خير من اليوم قال سعيد بن المسيب دخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الغدير
رواه أحمد ورواه أبو داود ومن طريق محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن
محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه وفيه فلما أصبحت آيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فاختبره بما رواه في ان شأقه ثم أمر بالتأذين فكان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك
أدى صوتا ثم قال فتمت مع بلال فجعلت ألقى عليه ويؤذنه قال فسمع ذلك عرب
الخطاب رضى الله عنه وهو في غرة جرج يجرد رداءه يقول والى يبعثك بالحق لقد رأيت
مثل الذي أرى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فله الحمد وروى الترمذي هذا
الطرف منه بهذه الطريق وقال حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح الحديث
أخرجه أيضا من الطريقة الأولى الحاكم وقال هذه مثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد
لأن عبد بن المسيب قد جمع من عبد الله بن زيد ورواه بنس ومعه وشيب وابن إسحق
عن الزهري ومناسبة هؤلاء الحمد بن إسحق عن الزهري ترفع احتفال التسليم الذي
تتمه عن عتبة ابن إسحق وأخرجه أيضا من الطريقة الثانية ابن خزيمة وابن حبان في
صحيحهما الصحيح وابن ماجه قال محمد بن يحيى الذهلي ليس في أخبار عبد الله بن زيد أصح
من حديث محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي يعني هذا لأن محمدا قد سمع من أبيه
عبد الله بن زيد وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل لأن
محمدا سمع من أبيه وابن إسحق جميع من التيمي وليس هذا مما دل عليه وقد جمع هذه الطريقة
البحار في صحيحه الترمذي في الطال عنه وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود من حديث
محمد بن عمر والواقفي عن محمد بن عبد الله عن محمد بن عبد الله بن زيد ومحمد بن عمرو ضعيف
واختلف عليه فيه فقبل عن محمد بن عبد الله وقبل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر استاده
حسن من حديث الأفرقي قال الحاكم وأما أخبار الكوفة في هذه النسخة يعني في قضية
الان والائمة فدارها على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى واختلف عليه فيه فجمع
من قال من معاذ بن جبل وممن من قال عن عبد الله بن زيد وممن من قال غير ذلك

وحكى التذليل من لفظة من ابن عبد (الجعلني عن: من صلى) وقد روى ٣٢١ ابن عساكر روى في آخره وكنت ثم

على ركعتين أي ركعتي الضيق
(ثم لم يبق) أي إلى أن سمعت
غيطيه) يقع المجهة وكسرها
المسلة الأولى وهو موت
نفس النائم عند استيقاظه وفي
الصلب غيط النائم والخروج
منه (أو غيطه) يقع نفا
المجهة وكسرها الممهلة شك من
الراوى وهو يحسن الأول قاله
الداودى وقال ابن بطال لم
أجد نفا عند أهل اللغة
وتبعه القاضي عياض فقال هو
هنا هو انتهى وقد نقل ابن
الثير عن أهل القريب أنه دون
الغيط وفي الفتح الضيق أتوى
منه (فخرج إلى الصلاة) ولم
يرضأ لأن من خصائصه أن
نومه مضطجعا لا يقض وضوءه
لأنه يفتتق نماما ولا ينام قلبه
لا يقال أنه مدبر من حديث
نومه صلى الله عليه وآله وسلم في
الراوى إلى أن طلعت الشمس
لأن الغبر والشمس إنما يدركان
بالعين لا بالقلب (عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال إن الناس
يقولون أكثر أبو هريرة) أي
الحديث كافي البيوع وهو
حكاية كلام الناس والاقوال
أكثر وزاد البخارى في الزيادة
ويقولون ما له ما جازى من الانصار
لا يحدث مثل أحاديثه (ولولا
آيتين موجودتان في كتاب الله
قال ما) أي لما (حدثت
حديثا) قال الأعرابي (غيره)

الحديث فيه ترييع التكبير وقد ذهب إلى ذلك الشافعى وأبو حنيفة وأحمد وجهود
أهل كمال الترويض من أهل البيت الناصر والمزيد بالله والامام يحيى واحتموا بهذا
الحديث فإن الشهادة الترييع وحديث أبي مخنف لا يوافق وإن الترييع عمل
أهل مكة روى مجمع المسلمين في المواسم وغيره ولم يكره ذلك أحد من الأصابة وغيره
وذهب مالك وأبو يوسف ومن أهل البيت زيد بن علي والصادق والمهادى والقاسم إلى
تثنيته محققين بما وقع في بعض روايات هذا الحديث من التثنية أو بحديث أبي مخنف
الآتى في رواية مسلم عنه وفيه أن الأذان منقضى فقط وإن التثنية عمل أهل المدينة
وهم أصر فبالنحو حديث ما روى الله عليه وآله وسلم لبلال في تشييع الأذان وإتيان
الأقامة وساقى والحق أن روايات الترييع أرجح لاشتمالها على الزيادة وهي مقبولة
لعدم منافاتها أو صحة غيرها وفي الحديث ذكر الشهادتين منقضى وقد اختلف الناس
في ذلك فذهب أبو حنيفة والكوفيون والمهادية والناس إلى عدم استحباب الترييع
تسكا بظاهر الحديث والترييع هو العود إلى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت
بعد قولهما مرتين مرتين يخفض الصوت كذا في الترويض فشرح مسلم في كلام الراوى
ما يشعر بأن الترييع اسم للمجموع من السرا والجهر وفي شرح المهذب والتعقيق
والغنائى والتصريح اسم للأول وقد ذهب الشافعى ومالك وأحمد وجهود العلماء كمال
الناس إلى أن الترييع في الأذان ثابت لحديث أبي مخنف والآتى وهو حديث صحيح
مشتمل على زيادة غير منافية فيصحب قبولها وهو أيضا متأخر عن حديثه بزيادة يزيد
قال في شرح مسلم إن حديث أبي مخنف وتسنة ثمان من الهجرة بعد حسين وحديث
عبد الله بن زيد في أول الأمر ويرجه أيضا عمل أهل مكة والمدينة قال النووي وقد
ذهب جماعة من الحديث وغيرهم إلى التصريح بفعل الترييع وتركه وفيه التوسيع في
صلاة الغبر لقول سعيد بن المسيب فأدخلت هذه الكلمة في التاذين إلى صلاة الغبر
يعنى قول بلال الصلاة خمس من التوموزاد ابن ماجه فأقره رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وفي أسناده ضعف جدا وروى أيضا ابن ماجه وأحمد والتومى من
حديث بلال بلنظرا لتوسيع في حق من الصلاة في صلاة الغبر وفيه أبو اسمعيل الملاقى
وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وبلال وقال ابن السكيت لا يصح
أسناده ورواه الدارقطنى من طريق آخر وفيه أبو سعيد البقال وهو نحو أبي اسمعيل
في الضعف وبيان الانقطاع بين ابن أبي ليلى وبلال أن ابن أبي ليلى مولاهم مستقبح
عشرة وفاة بلال سنة عشرين أو إحدى وعشرين بالتمام وكان من اجلها قبل ذلك
من أوائل فتوحها فهو شاذ وابن أبي ليلى كوفي فكيف يصح منه مع حداثة السن
وتباعد الديار وقد روى إثبات التوسيع من حديث أبي مخنف قال صلى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الأذان وقال إذا كنت في أذان الصبح قلت حتى على الثلاث

أبو هريرة عبر بالمضارع استحضار الصورة التلاوة ان

ل

يل

٤٢

ثم الكائنات في العلم بما
بشركم أصلاً لكن لما كان
الكتاب حراماً وجب الاظهار
فلهذا حصلت الكتبة لكثرة
باعتده ثم ذكر سبب الكتبة
بقوله (ان اخواتنا) جمع أخ
ولم يقل اخوانه ليعود الضمير
على أبي هريرة لفرض الالتفات
وعدل عن الأفراد الى الجمع
لصدقة نفسه وامثاله من أهل
الصفة والمراد اخوة الاسلام
(من المهاجرين) الذين هاجروا
من مكة الى المدينة (كان
يشغلهم) يتفح الاول والثالث
من الثلاثى وسكنى ثم أولهم
الرابع وهو شاذ (الصدق
بالاسواق) يتفح الصاد واسكان
الفاة كناية عن التبليغ لانهم كانوا
يصرّون فيه يد ايده عند
المعاقد فوسعت السوق لقيام
الناس فيها على سوقهم (وان
اخواتنا من الانصار) الاموس
والنصارى (كان يشغلهم
العمل في أموالهم) أى القيام
على مصالح زرعهم (وان
أبهريرة) عدل من قوله وانى
لقصده الالتفات (كان يلزم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بشبع بطنه) بالموحدة فى أوله
كذلك الاصلي وفرواية الاربعة
باللام وكلاهما التعليل أى لاجل
شبع بطنه وهو يكسر الشين
المجبة ونفع البه وعنه ابن دويد
اسكانها وعن غيره الاسكان اسم
لما تبعه من النبي وفرواية ابن عباس

فقل الصلاة خير من النوم أخرجه أبو داود وابن حبان مطولاً من حديثه وفيه هذه
الزيادة فى أسناده محمد بن عبد الملك بن أبي عذوة وهو غير معروف الحال والمحدث بن
عبيد وفيه مقال وذكره أبو داود من طريق أخرى عن أبي عذوة وصحبه ابن خزيمة
طريق ابن جرير ورواه النسائي من وجه آخر وصحبه أيضاً ابن خزيمة ورواه ابن
عمير وروى الثوبى أيضاً الطبرانى والبيهقى بإسناد حسن عن ابن عمر بلغة كان
الاذان يمدى على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين قال اليعمرى وهذا إسناد صحيح
وروى ابن خزيمة والدارقطنى والبيهقى عن أنس أنه قال من السنة اذا قال المؤذن
في الصبح على الفلاح قال الصلاة خير من النوم قال ابن سيد الناس اليعمرى وهو
إسناد صحيح وفى الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم النخعي عن أبيه
الى القول بشرعية الثوبى عن ابن الخطاب وابنه وأبو الحسن البصرى وابن سيرين
والزهري ومالك والثوري وأحمد وداود وأبو ثور وأبو داود وأصحاب الشافعى وهو رأى
الشافعى فى القديم ومكرهه عند فى الجديد وهو مروي عن أبي حنيفة واختلافوا على عمله
فأشبهوا به فى صلاة الصبح فقط وعن النخعي وأبي يوسف أنه سقى كل الصلوات وحكى
القاضي أبو الطيب عن الحسن بن صالح أنه يصحب فى أذان العشاء وروى عن الشعبي
وغيره أنه يصحب فى العشاء والقبور والاحاديث ثم ترواياته الى صلاة الصبح لافى غيرها
فالواجب الاقتصار على ذلك والمجزم بأن فعله فى غيره باعية كما صرح بذلك ابن عمر وغيره
وذهبت العقدة والشافعى فى أحد قوليه الى أن الثوبى بدعة قال فى الجرا أحدنه عمر
فقال ابنه هذه بدعة وعن علي عليه السلام حين سمع لا يزيدوا فى الأذان ما ليس منه ثم
قال بعد أن ذكر حديث أبي عذوة وبلال قلنا لو كان لما نكره على وابن عمر وطاوس
لمنافعه اشعاروا فى حال لاشرع عاجي من الأسلام انتهى وأقول قد عرفت مما خلفه
الى النبي صلى الله عليه وسلم والامر به على جهة العموم من دون تخصيص وقت
دون وقت وابن عمر لم يشكر مطلق الثوبى بل انكره فى صلاة الظهور ورواية الانكار
عن علي عليه السلام بعد صحتها التقيد فى مروي غيره لان الميثاق أولى ومن علم جهة
والثوبى بزيادة ثمانية فالقول بها لازم والحديث ليس فيه ذكر على خير العمل
وقد ذهبت العقدة الى اثباته وأنه بعد قول المؤذن سمى على الفلاح فالواية يقول مرتين
على خير العمل ونسبه المهدى فى البصر الى أحد قولى الشافعى وهو خلاف ما فى كتب
الشافعية فاما المعتقد فى منعه هذه المقتضى خلاف ما فى كتب أهل البيت قال
فى الاستبصار ان التقية الاربعة لا يختصون فى ذلك يعنى فى ان على خير العمل ليس
من الفاظ الأذان وقد انكره هذه الرواية الامام عز الدين فى شرح البصر وغيره عن
اطلاع على كتب الشافعية اسحق الثناونى فى كتابه أهل البيت كاملاً الى أحد بن
عيسى والتعبير بالاحكام وجميع آل محمد من اثبات ذلك مستند الى رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم صلى الله عليه وآله وسلم (مالا يهضرون) لانه يشاهد
مالا يهضرون (ويحفظ) من
أقواله صلى الله عليه وآله وسلم
(مالا يحفظون) لانه يحفظ
مالا يهضمون قال البخاري روى
عن أبي هريرة نحو من ثمانمائة
رجل روى عنه من الحديث
خمس آلاف وثلاث مائة حديث
وقال حاتم أصحباب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أحد أكثر
حديثه يروى ويشهد لحديث
طلحة بن عبيد الله عند البخاري
في التاريخ والحاكم في المستدرک
وافظه لاشك انه مع من روى
أقواله صلى الله عليه وآله وسلم
مالا ينسج وذلك انه كان مسكناً
لشيء من خلفه رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن
أبي هريرة (رضي الله عنه) انه
(قال قلت يا رسول الله اني أسمع
منك حديثاً اسم جنس يتناول
القليل والكثير) كثيراً صفة
أقوله حديثاً (انما) صفة
ثانية والبيان زوال علم سابق
عن الحافظة والمدركة والسهو
زواله عن الحافظة فقط ويقرب
بينه وبين الخطيان السهو
ما يقرب صاحبه من قبيح
بخلاف الخطأ (قال) النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لابي هريرة
(ابسطوا من قسطنطية) اي لما
قال ابسطوا من قسطنطية
والا فإني منعه عطف اني على

عليه وآله وسلم قال في الاحكام وقد صرح لنا ان صلى الله عليه وآله وسلم كان على عهد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يروى عن جده في جميع ما أخرجه البيهقي في سننه الكبرى باسناد صحيح
عن عبد الله بن عمر انه كان يروى عن جده في جميع ما أخرجه البيهقي في سننه الكبرى باسناد صحيح
الحسين انه قال هو الاذان الاول وروى الهب الطبري في أحكامه عن زيد بن رستم انه
أذن بذلك قال الهب الطبري ورواه ابن خزم ورواه سعيد بن منصور في سننه عن أبي امامة
ابن نهشل البصري ولم يروى عن طريق غيره أهل البيت مرفوعاً وقول به بعضهم
وقد صرح ابن خزم والبيهقي والهب الطبري وسعيد بن منصور وشيخنا في سننه عن أبي بن
الحسين وابن عمر وأبي امامة بن نهشل مرفوعاً ومرفوعاً ليس بصحيح اللهم الا ان يروى
بقوله مرفوعاً عن علي بن الحسين هو الاذان الاول ولم يثبت عن ابن عمر وأبي امامة
الرفع في شيء من كتب الحديث وأجاب الجمهور عن ادلة اثباته بان الاحاديث الواردة
بذكر الألفاظ الاذان في الصحيحين وغيرهما من دواوين الحديث ليس في شيء منها ما يدل
على ثبوت ذلك قالوا اوضح ما يروى من انه الاذان الاول فهو منسوخ باحاديث الاذان
لعدم ذكره فيها وقد أورد البيهقي حديثاً في نسخ ذلك ولكنه من طريق لا يثبت التسليم
بثبوتها في الحديث افراد الاقامة الاتكفي في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة وقد
اختلف الناس في ذلك وسنذكر ذلك وما هو الحق في شرح حديث أنس الا في بعده هذا
قوله في الحديث ان يضرب بالناقوس هو الذي تضر به التصاريح لاوقات صلاتهم
وجسمه ناقوس والنقش ضرب الناقوس قوله صلى الله عليه وآله وسلم على الصلاة على الفلاح اسم فعل
معناه أقبلوا اليها رملوا الى القوز والنعاء وقتع الباطسكونها وسكون الياء السابقة
المدحمة قوله انه أدى صوتاً منك أي أحسن صوتاً منك وفيه دليل على استحباب اتخاذ
مؤذن حسن الصوت وقد أخرج البخاري وأبو الشيخ بإسناد متصل بابي محذورة ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بضو عنبرين رطلاناً فوآخيهما صوت أبي
محذورة فله الاذان وأخرجه أيضاً ابن حبان من طريق أخرى ورواه ابن خزيمة
في صحيحه قال البيهقي بكاركان أبو محذورة أحسن الناس صوتاً واذابض شعراء
قريش في أذان أبي محذورة

أما وروى الكعبة المستورة • ومات محمد بن سوره
والنقصان من أبي محذورة • لا فعل فعله مذ كوه

وفي رواية للترمذي باقظ فقمه من بل قاله أدى أو أمد صوتاً منك قالن عليه ما قيل لك
والمراد بقوله أو أمد صوتاً منك أي أرفع صوتاً منك وفيه استحباب رفع الصوت بالاذان
وسنذكر المصنف في باب بعده الباب (وعن أنس قال أمر بلال أن يشق الاذان
ويوتر الإقامة الا الإقامة ورواه الجماعة) وليس فيه التمسك والقرمذ وابن ماجه

الاشبه وهو مختلف فيسم (قال غفرل يديه) من فيض فضل الله فجعل الحفظ كالنبي الذي يفيض فيضيه ويرى به ردهاته

عليه وآله وسلم) لاي حرية
 (ضحه) أي الحديث كما يدل عليه
 قوله في غير الصحيح ففرغ من
 قال ضم الحديث وعند البخاري
 في بعض طرقه ان بسط أحدكم
 يوبه حتى أنقض مقالتي هذه ثم
 يجمعها الى صدره وقد وقع
 في جامع الترمذي وحلية أبي
 نعم التصريح بهذه المقالة المبهمة
 في حديث أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ما من رجل يسمع كلمة
 أو كلمتين مما فرض الله تعالى عليه
 فيتعلمهن ويعلمهن الادخل
 الجنة قال أبو هريرة (فخصته
 لمنايت شيئا بعد) أي بعد
 الضم وتذكر شيئا بعد الشيء
 ظاهر العموم في عدم التمام
 منه لكل شيء في الحديث وغيره
 لان التكرار في سياق التذييل
 عليه وفي رواية ما نسب شيئا
 حقه منه وضاعف لمنايت
 بعد ذلك اليوم شيئا حتى يه وهو
 يقتضي تخصيص عدم التمام
 بالحديث وأخص منه ما يه
 في رواية شعيب حدث قال قال
 نسبت من مقالته تلك شيئا فانه
 يههم تخصيص عدم التمام
 بهذه المقالة فقط لكن سياق
 الكلام يقتضي ترجيح رواية
 بنس ومن وافقه لان بآهرة
 يهه على كونه مخصوصه من
 الحديث فلا يصح جعله على تلك
 المقالة وحدها ويحتمل ان يكون
 وقت له فتبينت قال رواه الزهري مختصة بتلك المقالة والتي رواها سعيد القعري

الا لاظمة قوله أمر بلال هو في معظم الروايات على البناء للمفعول وقد اختلف أهل
 الأصول والحديث في اقتضاء هذه الصيغة الرفع واقتضاء ضد يحقق الطائفتين انها
 تقتضيه لان الظاهر ان المراد بالامر من له الامر الشرعي الذي يلزم تاعه وهو الرسول
 صلى الله عليه وآله وسلم لا سيما في امور العبادات فانما التعلق بخذ عن توقيفه يؤيد هذا
 ما وقع في رواية روح عن عطاء خمر بلال بالتهيب وفاعل أمر هو النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وأصرح من ذلك رواية التماسي وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ ان النبي
 صلى الله عليه وسلم أمر بلال بالالتهاج كما صرح برفعه امام الحديث بلا مدافعة
 قتيبة قال الحافظ ولم يترديه فقد أخرجه أبو عروبة عن طريق عبد الله بن عمرو بن يحيى
 ابن معمر كلاهما عن عبد الوهاب وطريق يحيى عند الله او قطي أيضا ولم ينفرد
 عبد الوهاب وقدر واه البلاد من طريق أبي شهاب الحنظلي عن أبي قلابة وقضية
 وقرع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء والا ثم بذلك النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم من غير شك وقد روى البيهقي فيه بالسند الصحيح عن أنس ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أمر بلال ان يشفع الاذان ويؤثر الاظمة لما حكى عن بعضهم
 من ان الأمر لبلال بذلك مكان من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن
 المنقول ان بلال لم يؤذن لاحد من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يكر
 وقبل ليؤذن لاحد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الامر واحد ثلثا
 قوله ان يشفع الاذان يرفع أو يرفع انما أي يأتي بالقراءة ثمعا وهو مفسر قوله منشى
 منشى قال الحافظ لكن لا يختلف في ان كلمة التوحيد التي في آخر معرفة فصل قوله منشى
 على ما سواها انتهى فتكون احاديث تشفيح الاذان وتثنية مختصة بالاحاديث التي
 ذكرت فيها كلمة التوحيد مرة واحدة كحديث عبد الله بن زيد وقهوه قوله الا لاظمة
 ادعى ابن منده والاصيلي ان قوله الا لاظمة من كلام أيوب وليس من الحديث وفيها
 فالامتنان لعبد الزاقد واه عن معمر عن أيوب بسند منتهى بالخبير مفسر او كذا
 أبو عروبة في صحيحه والسرراج في مسنده والاصل ان كل ما كان من الخبر فهو من منشى
 يقوم لدليل على خلافه ولا دليل وقد روى أيوب بن مازن من حافظ فلا يشدح في صحيحها
 عدم ذكر كراهة الحديث او قد ثبت تكرير لفظ قد طاعت الصلاة في حديث ابن عمر
 مر فوعا وسياق وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الاظمة فانه يفتى كالتقدم
 في حديث عبد الله بن زيد وأجيب بانه وتر بالتسبة الى تكبير الاذان فان التكبير
 في أول الاذان أو يبع وهذا انما يفتى في تكبير أول الاذان لا في آخره كما قال الحافظ وأثبت
 خير بان ترك استثناء في هذا الحديث لا يقدح في ثبوته لاندروايات التكرير زيادة
 مقبولة الحديث يدل على وجوب الاذان الاظمة وعلى ان الاذان منشى وقد تقدم
 الكلام على ذلك ويدل على افراد الاظمة الا لاظمة وقد اختلف الناس في ذلك فذهب

عامة هكذا يرفع في فتح الباري وهذا من المعجزات الظاهرات حيث ٣٤١ رجع صلى الله عليه وآله وسلم

من أي حريرة النسيان التي هو
من لوازم الانسان حتى قبل انه
مشتق منه نزول هذا في بسط
الرداء الذي ليس العقل فيه مجال
وعنه أي عن أي حريرة بعض
الله عنه (قال حفظت عن) وفي
رواية الكشميس من بدل عن
وهي صرح في تلقه من (الني
صلى الله عليه) وآله (وسلم) بلا
واسطة (وعامين) بكسر الواو
والمثنية وعاء أي ظرفين وهو
من باب ذ كراجل وارادة الحال
أي نوعين من العلم (فأما أحدهما)
أي أحدهما في الوعاء من روي
العلم فبسته أي نشره وزاد
لتشتمعه في الشرط (وأما)
الوعاء (الآخر فبسته) أي
نشره وأدعته في الناس (قطع)
وفي رواية لقطع (هذا البلوم)
بضم الموحدة كني عن القتل
وفي رواية الاسماعيلي لقطع هذا
يسمى رأسه وزاد في رواية ابن
عسا كروا لاسيلي وأي الوقت
وأيذروا المستقي قال أبو عبد الله
أي البخاري البلوم مجرى
الطعام أي في الحلق وهو المري
قاله القاضي والجوهري وابن
الاثير وعند الفقهاء الملقوم
مجري النفس خروجا ودشولا
والمري مجري الطعام والشراب
وهو تحت الملقوم والبلوم
تحت الملقوم وأراد بالوعاء الأول
ما سئل من الأحاديث وما كان

الشافعي وأحد وجهي العلم إلى أن السلف الأئمة إحدى عشرة كلمة كلهم مفرقة
الاتكبير في أولها وأثرها ولفظ قد طبع الصلاة قائم حتى متى واستدلوا به ذا
الحديث وحديث ابن عمر لا يوجب حديث عبد الله بن زيد الباين قال الخطابي مذهب
جمهور العلماء الذي جرى به العمل في الحرمين وأما زوال الشام واليمن ومصر والمغرب إلى
أقصى بلاد الإسلام ان الأئمة قد رأوا في ذلك مذهب كافة العلماء أنه يكره قوله
قد طبع الصلاة الاما لكافان المشهور عنه انه لا يكره ما ذهب الشافعي في قديم قوله
الذي قال النووي لنا قولنا شاذ أنه يقول في التكبير الأول الله أكبر مرة وفي الآخر
مرتين يقول قد طبع الصلاة قال ابن عبد التامس وقد ذهب إلى القول بان الأئمة
أحدى عشرة كلمة هم بن الخطاب وابنة وأنس والحسن البصري والزهري والاوزاعي
وأحمد واسحق وأبو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي وعن قال بافراد
الأئمة سعد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز قال البغوي
هو قول أكثر العلماء وذهب الحنفية والهادوية والثوري وابن المبارك وأهل
الحنوفة إلى ان الفاظ الأئمة مثل الاذان عندهم مع زيادة قد طبع الصلاة مرتين
واستدلوا بما في رواية من حديث عبد الله بن زيد عند الترمذي وأبي داود بطحا كان
أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شفعا شفعان في الاذان والأئمة وأوجب من
ذلك بأنه متطابق قال الترمذي وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد
في هذا الباب كلها منقطعة وقد قدمنا في صحاح ابن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ويحيى
عن هذا الانقطاع ان الترمذي قال بعد اخراج هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
عن عبد الله بن زيد ما نقله وقال شعبه عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان عبد الله بن زيد رأى الاذان في المنام قال
الترمذي وهذا أصح انتهى وقد روي ابن أبي ليلى عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن
عثمان وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب والقنادوب والوكيع بن جهم ويزيد بن أرقم
وحذيفة بن اليمان ومهيب بن مخلد بطول ذكرهم وقال ادركت عشرين مائة من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم من الأئمة فلا علة الحديث لانه على الرواية
عن عبد الله بن زيد وسيط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو في حكم المستدوع في روايته عن
الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبد الرحمن وان كان بعض أهل الحديث يشقه فتابعة
الاعمش الياء عن عمرو بن مرة فتابعة شعبة كما ذكرنا الترمذي مما يصح خبره وان
خالفنا في الاستناد وأولنا في مخالفة غير طالحة واستدلوا أيضا بما رواه الحاكم
والبيهقي في اختلافات البخاري من رواة يسودين غلبة ان يلا كان في الاذان
والأئمة وادى الحاكم فيه الانقطاع قال الحافظ ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالا
ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن جابر بن علي عن شيخ يقال له الحنف عن أبيه عن

ما كتبه من أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كتبه من أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم من فساد الدين على يدى اعدائه ..

أحاديثهم الجور وأحوالهم
وفهم وقد كان أبو هريرة يكتفي
عن بعضهم ولا يصرح بخلافه
على نفسه منهم كقولهم أعوذ بالله
من رأس السبيز ومادة الصبيان
يشبهوا في خفة يزيد بن معاوية
لأنهم كانت سنة منهن من الهجرة
واستجاب الله دعاء أبي هريرة
فكانت قبله أيسنة وسأني الإشارة
إلى شيء من ذلك أيضا في كتاب
الفقن قال ابن النير جعل الباطنية
هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح
باطلهم حيث اعتقدوا ذلك
فكشبهوا بظاهره وباطنه وذلك
الباطن الخالص له الإحلال من
الدين وقال قوم من المتصوفة
المراد به علم الأسرار المحصون عن
الأخبار المختص بالاررار لكن
في كون هذا المراد قسرا من حيث
أنه لو كان كذلك لما وسع بأبهريرة
فصلته مع ما ذكره من آية
الدالة على عدم لقبح العلم بأسرار
هذا الشأن الذي هو لبغمة
العلم عند أهلها وأيضافه في شبه
على العموم من غير تخصيص
فكيف يستدل به ذلك وأبو
هريرة لم يكشف مستوره فيها
أعلم من أين علم أن الذي كتمه
هو هذا نحن ادعى ذلك فعله
البيان فقد ظهر أن الاستدلال
بذلك الطريق النور فيه مافيه
على أنهم في غيبة عن الاستدلال
أذا شروا بعبارة فاطمة إلههم من
حقيقة سلكوا طريق الاحسان والآوى

جده وهو سعد القرظ قال آذن بلال حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم آذن لابي
بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمرو بن عبد مناف في زمان أبي بكر وأما ما رواه
أبو داود ومن أن بلال ذهب إلى الشام في حياة أبي بكر فكان بها حتى مات فهو مرسل
وفي أسانده عطاة الخراساني وهو مدلس وروى الطبراني في مسنده التاميين من طريق
جندب بن أبي أمية عن بلال أنه كان يجعل الأذان والأقامة مشفى مشفى وفي أسانده ضعف
فإن الحفاظ وحديث أبي مخزومة في تنقية الأقامة مشهور وعنده التاميين وغيره انتهى
وحديث أبي مخزومة حديث صحيح ساقه الحازمي في الناسخ والمسنوخ وذكره
الأقامة مرتين مرتين وقال هذا حديث حسن على شرط أبي داود والترمذي والتاميين
وسأني ما أخرجه عنه الخمسة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حله الأذان تسع عشرة
كلمة والأقامة سبع عشرة وهو حديث صحيح الترمذي وغيره وهو متأخر عن حديث
بارد الذي فيه الأمر بإتيان الأقامة لانه بعد فتح مكة لأن أبا مخزومة من مسلمة الفتح
وبلا لا أمر باردا بالأقامة أول ما شرع الأذان فيكون تلخيصا وقد روى أبو الشيخ أن
بلال آذن بحق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم مرتين مرتين وأقام بمثل ذلك
أذا عرفت هذا اثنين لأن أحاديث تنقية الأقامة سالحة فلا احتياج جهلها لاسفها
وأحاديث أفراد الأقامة وإن كانت أصح منها الكثرة طرقها وكونها في العصمين لكن
أحاديث التنقية مشتهرة على الزيادة فالحسبها لازم لا سماع تأخرنا في بعضها كما
عرفنا ذلك وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز أفراد الأقامة وتنقيتها قال أبو هريرة
عبد العزيز أجد بن حنبل والحق بن واوية وداود بن علي ومحمد بن جرير إلى إجازة
القول بكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وحله على الإباحة
والضحية أو أكل ذلك جائز لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جبره ذلك وعمل
به أصحابه في شبه قال الله أكبر أربعا في أول الأذان ومن شبهه في يوم من شأني الأقامة
ومن شاء أفرد بها الأقامة قامت الصلاة فإن ذلك مشهور أن على كل حال انتهى وقد أجاب
المتألمون بأفراد الأقامة عن حديث أبي مخزومة بقا بوجوبه منها أن من شرط الناسخ أن
يكون أصح سند أو أقوم قاعدة وهذا ممنوع فإن المقترن في الناسخ مجرد الصلاة الإلهية
ومنها اجتماع من الأمانة ذهبوا إلى أن هذه الأنظمة في تنقية الأقامة غير محفوظة
وروا من طريق أبي مخزومة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يشق الأذان
ويوتر الأقامة كما ذكر ذلك الحازمي في الناسخ والمسنوخ وأخرجه البزار في تاريخه
والدارقطني وابن خزيمة وهذا الوجه غير نافع لأن القائلين بأنها غير محفوظة غاية
ما اعتدوا به عدم الحفظ وقد حفظ غيرهم من الأمانة كما تقدم ومن علم حقيقة من لا يعلم
وأما رواية أبيات الأقامة عن أبي مخزومة فقلبت كروايتها التفتيح على أن الاعتماد
على الرواية المنقولة عن الزيادة ومن الاجابة أن تنقية الأقامة لو فرض أنها محفوظة

أقول: غالب طريق القوم في فهم
الذي في آي: **أَيُّ مَالٍ رَضِيَ الله**
عنه. فلو كان المراد به: **داعلم**
الامر أو المكان على أي من
أى حريرة. وقد روى البخارى
عن أبي بصيرة قال قلت لعل
هل عندكم أى أهل البيت
النبوى كتاب أى مكتوب تحسبكم
به رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم دون غيركم من أسرار علم
الوصى كآية: **عَمَّ التَّبِيعَةُ** قال أى
على: أى لا كتاب عندنا لا كتاب
الله وأفهم أعله رجل مسلم
أى من أقوى الكلام الخفت
إن أراد بالوعاء الاستحسان على
بأشراط الساعة وتغير الأحوال
واللاحق فى آخر الزمان أو أمانة
الصبيان كما تقدم فيسخر ذلك
من آياته ويعرض عليه من
لا مشورته به (عن جرير) هو
بن عبد الله البجلي وكان يبيع
لجلال طويل القامة بحيث يصل
إلى سنام البعير وكان نعله ذراعاً
رضي الله عنه إن الذى صلى الله
عليه وآله (وسلم) قاله وعند
أبخارى في نسخة الوداع قال
جرير (في نسخة الوداع) يخفق
الحمل والوداع عند جرة العقبة
اجتماع الناس لرى وغيره
ال حافظ وقد أنكر بعضهم
نظراً لمن قوله قاله لأن جريراً
ما أسلم بعد جرة الوداع بنحو
ن شهرين فقد جزم ابن
بني البراءة أنه قبل موت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بأربعين
سنة فرواية المؤلف لهذا

الحديث في باب جنة الدواعي التي ٣٤٤ صلى الله عليه وآله وسلم قال بل يريد هذا ليحمل التأويل فيقوى ما قاله

البغوي انتهى (استقصت الناس) استعاضوا عن الانصاف ومعناه طلب السكوت قال ابن بطال فيه ان الانصاف لعله لازم لمنهين لان العلم ورواية الاتية (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) بعد ان استنوا (لا ترجعوا) أي لا تصيروا (بمدي) أي بعد موقف هذا أو بعد موقف (كنوا) يضرب بعضهم رقاب بعض) مستعملين لذلك ولا تشبهوا بالكفار في قتل بعضهم بعضاً (عن أبي بن كعب) الأصحاب (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال) قام موسى (النبي) صلى الله عليه وسلم حال كونه خطيباً في بني اسرائيل فنزل أي الناس (أعلم) أي منهم على حداثة كبراً من كل شيء (فقال أنا أعلم) الناس أي بحسب اعتقاده (فكتب الله عليه اذ لم يرد العلم اليه) فكان يقول شواظه أعلم وقد رواية الى الله اذ لتعطيل والغيب من الله محمول على ما يليق به فيصير على انه لم يرض قوله شرعاً فان العتب الذي هو بمعنى توبيخ النفس مستعمل على الله تعالى (فأوحى الله تعالى اليه ان عبداً أي بان عبداً أو بكسر النون على تقدير قال ان عبداً والمراد الخضر (من عبدي) كما كانتا (بمعنى البحرين) أي ملحق بجزيرة فارس والروم من جهة الشرق وبانترية وطنجة (هو أعلم) ذلك هذا ظاهره وان الخضر في

التكبير وهو التورخني ان يصدق الصبح انتهى وقد رواه أبو نعير في المستخرج والبيهقي بترجيع التكبير وقال بعده أخرجه مسلم عن اسحق وكذا أخرجه أبو عوانة في مسخره من طريق ابن المديني عن معاذ بن وايلد الثانية أخرجهما أيضاً المديني والدارقطني والحاكم في مستدركه والبيهقي وكذا عليه ما وجه من التضعيف دواعي ابن دقيق العيد في الامام وصح الحديث وأخرجه أيضاً الطبراني قوله نفع عشرة كلمة لان التكبير في أوله مربع والترجيع في الشهادتين يصير كل واحد منهما مائة أربعة الفاظ والحديثين أربع كلمات والتكبير كلمتان وكلمة التوحيد في آخره قوله سبع عشرة كلمة بترجيع التكبير في أول الاقامة وترك الترجيع وزيادة قد طاعت الصلاة مرتين وبقي أنفاطها كالاذان فتكون الاقامة ذلك المقدار والحديث يدل على ترجيع التكبير والترجيع وترجيع تكبير الاقامة وتفتية باقي الفاظها وقد تقدم الكلام على جميع هذه الامور مستوفى وقد عرفت مما سلف ان حديث أبي محمد ورواياته متأخر ومشتغل على الزيادة لاجتماع كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي خلقه (يامن) وعن أبي محمد روى قال قلت يا رسول الله على سنة الاذان فعلمه وقال قال كان صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ورواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والنسائي وصححه ابن خزيمة وفي اسناده محمد ابن عبد الملك بن أبي محمد ورواه الحرث بن عبيد الاول غير معروف والثاني فيه مقال ولكنه قد روى من طريق أخرى وقد قدمنا الكلام على الحديث وعلى فقهاء في شرح حديث عبد الله بن زيد فليرجع اليه

• (باب دفع الصوت بالاذان) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤذن يقرئ بعد صوته ويشهده كل وطيب يا رب رواه الخمسة الا الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وفي اسناده أبو يحيى الرازي عن أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح ان اسمه معاذ ورواه البيهقي من وجهين آخرين عن الامم قال ثالثة عن أبي صالح ورواه عن مجاهد عن أبي هريرة قال الدارقطني الاشبه انه عن مجاهد مرسل وفي العلل لابن أبي عمير سئل أبو زرعة عن حديث منصور فقال فيه عن عطية بن عجل عن أهل المدينة وقته ورواه أبو اسلمة عن الحرث بن الحكم عن أبي هريرة يعني بن عباد عن شيخ من الانصار فقال الصحيح حديث منصور ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلظن المؤذن يقرئ بعد صوته ويصدق من يصح من وطيب ويأذن وله مثل آخر من صلى معه وصحبه ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمرو في الباب عن أنس عند ابن عدي وعن أبي عبد الله الدارقطني في العلل وعن جابر عند الخطيب في الموضع وغير ذلك والحديث يدل على استحبابه والله وت في الاذان

بهذا الاخر في قيد الاعلى
بأمر مخصوص لقوله بعد ذلك
ان على غم من علم الله علمته
لا تعلمه أنت وأنت على علم علمته
الله الاعلى والمراد يكون النبي
أعلم أهل زمانه أى من أرسل اليه
ولم يكن موسى مهبطا الى الخضر
فلا نقص به ان كان الخضر أعلم
منه ان قلنا انه نبى مرسل أو أعلم
منه في أمر مخصوص ان قلنا انه
نبى أدنى وبطل بهذا التقرير
اشكالات كثيرة ومن أوضح
ما يستدل به على صحة الخضر قوله
وما فعلته من أمرى وانما كانت
قصة موسى مع الخضر اما
لموسى ليتصور وقع عند التثاقب
فهو مرضى نفس موسى عليه
السلام لمن أحد الموت من
العلم وفى ذلك ما يحدث به
نفسه فقال يا موسى ان من عبى
من آتته من العلم ما لم تكن وقد سبق
ابن المنبر على ابن نطال ابراهه
في هذا الموضع كثيرا من أقوال
السلف في الحديث من الدعوى
في العلم والتمس على قول العالم
لا أدري بل سياق مثل ذلك في هذا
الموضع غير لائق وهو كما قال
رحمه الله وليس قول موسى
عليه السلام أنا أعلم بقول أحد
الناس مثل ذلك ولا تبعية قوله
كاتبته قولهم فان تبعية قولهم
الحجب والكبر وتبعية قوله
المزيد من العلم والتمس على
الوضع والمحرص على طلب

الكونه سببا للمغفرة وشهادة الموجودات ولائه أمر يلقى الى الصلاة فكل ما كان ادنى
لإسماع المأمور به بذلك كان أولى لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحدوذة
ارجع فارفع صوتك ولا هذا أمر يرفع الصوت قبل هو يتبع ليعنى اهلو كان بين
المكان الذى يؤذن فيه والمكان الذى يلقه صوته ذنوب فلا تلك المسافة لغفرها الله
(وعسى عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى سعيد الخدرى قال له أنى أراك تحب
الغنم والبادية فأذكرت في غنمك أو باديك فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت
المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا ينسده يوم القيامة قال أبو سعيد رحمه من رسول الله
صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والبخارى وأبو داود وابن ماجة) الحديث أخرجه
أيضا الشافعى ومالك فى الموطأ وغيرهما قوله تحب الغنم والبادية أى لاجل الغنم لان
فيها ما يحتاج الى اصلاحها بالسمن الرعى وهو فى الغالب لا يكون الا بالبادية قوله فى
غنمك أو باديك يعمل أن يكون أو شكا من الراوى ويحتمل أن يكون للتوسيع لان الغنم
قد لا تكون فى البادية ولاه قد يكون فى البادية حيث لا غنم فإد فارفع صوتك فيه
ليل ان قال استجاب الاذان للمنفرد وهو الراجح عدالتنا فيه قوله مدى صوت
للمؤذن أى غاية صوته قوله جن ولا انس ولا شئ نظره بشل الحيوانات والجانات فهو
من العلم بعد هذا الخاص والحديث الأول يبين معنى الشئ المذكور وهذا لربط
والباب لا يخرج عن الاقصاص بأحد هاتين من الموجودات وفى رواية لابن زينة
لا يسمع صوته شجر ولا مدرو ولا حجر ولا جن ولا انس وهذا يظهر ان التخصيص باللائكة
كما قال القرطبى أو بالحیوان كما قال غيره غير ظاهر وعبر عنه قولا ولا شرعا ان يطلق الله
فى الجمادات القدرة على السماع والشهادة ومثله قوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده
وفى صحيح مسلم أنى لا عرف حجرا كان يسلم على منته ما ثبت فى البصاوى وغيره من قول
النار أكل بعضى بعضا حال الزين من المنور والسر فى هذه الشهادة مع انها تقع عند عالم
لغيب والشهادة ان أحكام الآخرة تجوز على نعت أحكام الملقى فى الدنيا من توجيه
الدعوى بالحجوب والشهادة وقيل المراد بهذه الشهادة انهم المرشدين بالفضل وعلو
الدرجة وكان الله يخفض بالشهادة تقوما كذلك يكرم بالشهادة آخرين وفى الحديث
استجاب رفع الصوت بالاذان وقد تقدم تعليل ذلك ونفيه ان حب الغنم والبادية لا سيما
عند زول الغنم من عمل السلف الصالح

(باب المؤذن يجعل أصبعه فى أذنيه ويلوى عنقه عند السجدة ولا يستدير) •

(عن أبى حنيفة قال أئمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحكة وهو بالابطن فى بقة حجرا
من ادم قال فخرج يلا بوضونه فتن واضح ومائل قال فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه حلة حجرا كانى أنظر الى ياض اقيه قال فتوضوا أذن يلا لبعثت اتبع فاه
ههنا وههنا يقول عينا وشمالا شئ الى الصلاة على الفلاح فانتم ركزت عنوة فتقدم

بظاهر الشرع لا بالمقل الجرد فيه **قوله ٢٤٦** على صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيما في ما لم ين

الامر (قال رب وكيف لي به) أي
كثا. اذ لم يزل في ذلك (فقل له
أجل) بالجزم على الأمر (حونا)
أو يمكنه كاتسفة (في مكنل)
بكسر الميم وفتح التاء المثناة
الفوقية شبه الزينيل يسع خمسة
عشر صاعا كذا في العباب (قذا)
فقد نه) أي الموت (فهو من)
بفتح التاء طرف بمعنى خال أي
البدن لا العلم (لهذا قال فانطق)
بوسى (وانطق بقتله يوشع)
غير منصرف للجهة والعلمية (ابن
نون) منصرف كنوح ولوط
على القضي وقد روى في ذكر
ونطق معناه نصح صرح بالعبية
لأن كبد والا فالحاجة
مستقاة من قوله (ام) وحلا
حونا في مكنل) كما وقع الامر
به وقد قيل كانت محكة ملحوعة
وقيل في محكة (حق) كما عند
الضرة التي عند ساحل البحر
الموعود بيلقى تخضر عندهم وضعا
رؤوسا ما نامة نسل الموت)
المث المصلوح (من المكنل)
لأنه أصابه من ماء عسر الحية
الكاتسفة أصل العضة فتى اذ
أصابها مقتضية للعبية كما عند
المؤلف في رواية (فانفسه)
أي طريقه (في البحر) باب أي
مسلكا زادا في سورة الكهف
وأما الله عن الموت جربة
لما انفصل عنه مثل الطائر
(وكان) أحياه الموت المملوح
وأما جربة الماء حتى صار
مسلكا للموتى فتأهبا فانطقا بقتله

ارادته يجمعهم وفي مسلم البخاري في التفسير بنية يومها وليتم ما هو ٣٤٧ الصواب لقوله (فلما أصبح) أي من الليلة

التي تلي اليوم الذي سار جعته
اذ يقال أصبح الاعن ليل قال
موسى لبنتام ناعداه
الجميع مع المدو وهو الطعام يوكل
أول انار (فقد اقتبنا من سفرنا
هذه نصبا أي نصبا والاشارة لغير
البقية والفي يلج اوبدل عليه
قوله (ولم يجد موسى) عليه
السلام (مسا) وفي نسخة شيئا
(من النصب حتى جاوز المكان
أدى أمره) فالتى عليه الجوع
والنصب (فقد لفته فانه رأيت)
أي أخبره ما دهاى (اذا ونا الى
العصره فالتى نسبت المحوت) أي
فقدته أو نسيت ذكره بغير رأيت
وفي رواية ابن عباس (وما أقسمه
أي وما أنشأ في ذكره الا الشيطان
وامتناسه للشيطان فحسما
لنفسه) (قال موسى ذلك) أي
أمر المحوت (ما كذبني) أي هو
الذي كاذب لانه علامة
وجدان المطلوب (فارتداهلى
آثارهما) أي فرجع الى الطريق
الذى جالقه بقصص (قصصا)
أي يقنعان آثارهما (فانار) (فلما
أنتاب الى العصرة) وفي نسخة
انتبا (اذا رجل سحبي) أي
مغنى كاه (بنوب) أي نام (أو)
قال نصيب بنوبه) شك من
الراوى (فسلم موسى) عليه
السلام (فقال الحضر وأهلى)
كيف (باركك السلام) وهو
غير معروف بها ولكنها كانت دار
كفر وكانت قصبتهم غير وعنده

كاساف ولكهنا ترو الاستدانة الامن طريق حجاج وادريس الاودى وهما ضيعتان
وقدر ويت من طريق ثالثه وفيه اضعف وهو محمد العزى وقد خالف هؤلاء الثلاثة من
هو مثلهم أو امثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون قال في حديثه ولم يستدر
أخرجه أبو داود كاقدم قال الحافظ ويصن الجيع بان من أثبت الاستدانة عنى بها
استدانة الرأس ومن نقاه على استدانة الجسد كاه ومنى ابن طال ومن تبعه على
ظاهره قال تدل على جواز الاستدانة قال ابن دقيق الصديق دليل على استدانة
المؤذن الا سمع عند التلفظ بالحيعتين واختلف هل يستدر بيده كاه أو وجهه فقط
وقدما قارنا واختلف ايضا هل يستدر فى الحيعتين الاولى من وفى الثانية مرة
أوبقول حتى على الصلاة عن عيسى بن عيسى عن حماد عن كذا فى الأخرى وقد رجع
هذا الوجه بأنه يكون لكل جهة فنه يمين كل كلمة قالوا لا قول اقرب الى قطع الحديث
انتهى كلامه بالهوى وروى عن احمد بن عبد الله اذا كان على منارة قصد اسمعاع أهل
الجنتين وبه قال أبو حنيفة واسمعى وقال الضبي والنورى والاوزاعى والتامى وأبو نؤير
وهو رواية عن احمد انه يستحب الاتفات فى الحيعتين عينا وشمالا ولا يدور ولا يستدر
كان على الأرض أو على منارة وقال مالك لا يدور ولا يلتفت الا ان يريد اسمعاع الناس
وقال ابن سيرين يكره الاتفات والحق استحباب الاتفات حال الاذان بدون تقييد وأما
الدور فقد عرفت اختلاف الاحاديث فيه وقد أمكن الجمع مما تقدم فلا يصح
الترجيح وفى الحديث استحباب وضع الاصبع فى الاذنين وفى ذلك فائدة ذكرهما
العلامة الاولى فى ذلك رفع لونه قال الحافظ وفيه حديث ضعيف من طريق سعد
القرطبي عن بلال والثانية انه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعدا ومن كان به صمم
انه يؤذن قال القرطبي استحباب أهل العلم ان يدخل المؤذن اصبعه فى اذنيه فى الاذان قال
واسمعه الاوزاعى فى الاقامة ايضا ولم يرد فى الاحاديث كما قال الحافظ تعيين الاصبع
لنصب وضعها وحزم النوى بانها المسببة والاطلاق الاصبع مجاز عن الاقامة

(باب اء دن فى أول الوقت وتفرجه عليه فى التبر خاصة)

(عن جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن اذا زالت الشمس لا يجزم ثم لا يقيم حتى يخرج النبى
صلى الله عليه وآله وسلم فلما خرج أطام حين يراه رواه احمد ومسلم وأبو داود والنسائي)
قوله لا يجزم أى لا يترك شيئا من الفاظة الحديث فيه لمناظرة على الاذان عند دخول
وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير وهكذا سائر الصلوات الا الغير لمسا فى وقته ايضا
ان التقيم لا يقيم الا اذا اراد الامام الصلوة وقد تخرج ابن عدى من حديث أبي هريرة
عن روى المؤذن أم لك بالاذان والامام أم لك بالاقامة وضعفه ولعل تضعيفه لان فى
استدانه شيكا اقاضى وقد تخرج البيهقي نحوه عن علي بن رضى الله عنه من قوله قال
ليس بمعتوق ورواه أبو الشيخ من طريق أبي الجوزع عن ابن عمه وفيه معاركة وهو ضعيف
الضارى فى التفسير وهل يارضى من يعلم وفيه دليل على ان الانبياء ومن دونهم لا يعلمون من اقرب الاما علمهم الله اذ

كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى ٢٤٨ قبل ان يسأله (فقال يا موسى فقال) الخضر أت (موسى) في امر ائيل قال

(نعم) يا موسى في امر ائيل (قال) هل أتيتك على أن تعطيني جماعة من أي من الذي عليك الله عليا (رثدا) ولا ياتي فيتموكونه صاحب شريعة أن يعلم من غيره ما يمكن شرطا في أبواب الدين فان الرسول ينبغي أن يكون اعلم من ائيل اليه فيما يشاء من اصول الدين وقروعه لا مطلقا وقد رعى في ذلك غاية التواضع والادب فاستعمل نفسه واستأن أن يكون تابعه لرسالة الله أن يرشده ويشرح عليه تعاليم بعض ما أنعم الله عليه به قاله البذاوي لكن لا يمكن موسى مرلا الى الخضر فقد يومهم ما قاله دخوله فقيم من السابق فليأتل (قال) انك لن تستطيع معي (جبر) فاني أتله أمور اظنها هزاهنا كبير وبطها بقطعة يا موسى اني على علم من علم الله عليه لا أعلم أنت وأنت على علم علي الله لا أعلمه) وهذا لا بد من تأويل لان الخضر كان يعرف من علم الشرع ما لا غنى له المكلف عنه وموسى كان يعرف من علم المباحين ما لا بد منه كالإيجي (قال سبحانه) يا أيها الله تعالى (صابرا) معك غير منكبر عليك (ولا أعصى لك أمرا) أي تخذني صابرا وغير عاص قال القاسمي وتعليق الوعد بالمشيئة المألوفين والاعماله بصوبة الامر فان الصبر على خلاف المعتاد ويدل (فأنطقا) على الساحل حال كونهم على عيان على ساحل البحر ليس لهما مقينة فربما حكاهم

ليرجع

لأن الشاهد يقتضي كلام التابع
(أن أي لأن (بمحلها) أي
لاجل حاله ما جاء في
الضمير فلو علم أي انظر
وموسى بقوله (يقع التون
أي بقية أجرة وليد كروشع
معهما كما في قوله فاطمة يا عيسى
لأنه تابع غير منصوب بالاصالة
ويحفل أن يكون يوسع لم يركب
معهما لانه لم يسمع بعد كبره ذلك
لكن قرأه وايعه فلو علم بالجمع
وهو يقتضي الجزم بركوبه
معها في السفينة (بجاء
مضمر) بضم أوله وحكى ابن
رشد في كتاب القراءات فقه
قبل وهي به لانه عصى وفعله
المضمر وقيل له الصرد
(فوتع على حرف السفينة
فنه تفرقة أو فترتين في البحر
قال الضمير يا موسى ما تنص
علي وعلم من علم الله) أي من
معلومه (الاصح) فتره هذا
لعدم توريق البحر) وعند البخاري
أي ما على ذلك في جنب علم
الله الا أخذ هذا المصنف
بمنقاره من هذا البحر أي في
جنب معلوم الله تعالى وهو
أحد من سبائك من السوق هنا
وأبعد عن الاشكال ومنسفر
لواقع من العلم بطلق ويراد به
المعلوم بدليل دخول حرف
التمريض وهو من قوله من علم
الله لأن العلم القائم بذات الله
تعالى صفة قديمة لا تتغير

أرجع فانه كيم الحديث فهو لهذا الغرض المذ كودة لا لعلام بالوقت والاذان هو
الاعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة والاذان قبل الوقت ليس اعلاما بالوقت
وتعقب بيان الاعلام بالوقت أهم من أن يكون اعلاما بأنه دخل أو قاب أن يدخل واحتج
المفسرون من اذان قبل دخول الوقت بحجج منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال
لا تزدني حتى يستعين لك الغبير ومديده عرضا أخرجه أبو داود وما أخرجه أيضا من
حديث ابن عمر أن بلال أذن قبل طلوع الفجر فصره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن
يرجع فينادي ألا ان الصلاة ما قالوا فوجب تأويل حديث الباب بما قال بعض الحنفية
أن السد قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وإنما كان تذكيرا كما يشع للناس اليوم
وأجيب عن الاحتجاج بالمحدثين المذكورين بأن الاول منهم لا يفتن لمعارضة مافي
المضمر لا لسماع اشعار الحديث بالاعتقاد وأما الثاني فلا جهة فيه لانه قد صرح به
موقوف أكبر الأمة كما حدوا البخاري والذهبي وأبي داود وأبي حاتم والدارقطني والترمذي
والترمذي وغيرهم بان جازا أخطأ في دفعه وان السواب وقته وأما التأويل المذكور
بقال الحافظ في الفتح انه مردود لان الذي يصنع الناس اليوم محدث قطعاً وقد تفرقت
الاحاديث على التعديل بلفظ الاذان قطعاً لمصلحة على معناه الشرعي. قد علم ولان الاذان
الاول لو كان بالفاظ مخصوصة لما التمس على السامعين والحديث ليس فيه تعيين الوقت
الذي كان بلال يؤذن فيه وقد اختلف من أي وقت يشرع في ذلك فقل انه يشرع وقت
الصرور بوجه جماعة من أهباب الشافعي وقيل انه يشرع من النصف الاخير ووجه
النوي وتأول ما خالفه وهو على يشرع السبع الاخير في الشتاء وفي الصيف لنصف
السبع قاله الجويني وقيل وقته الليل جمعه كره صاحب الامدة وكل من استدعا اطلاق
اللفظ بليل وقيل بعد آخر اخبار العلماء وقد ورد ما يشعر بتعيين الوقت الذي كان بلال
يؤذن فيه وهو ما رواه الساق والطحاوي من حديث عائشة انه لم يكن بين اذان بلال
وابن أم مكتوم الا ان يرقى هذا وينزل هذا وكان يؤذان في بيت مرتبة كما أخرجه أبو داود
فهذه الرواية تنفذ اطلاق سائر الروايات ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوي ان بلال وابن
أم مكتوم كانا يصعدان وقتاً واحداً فيصطه بلال ويصيه ابن أم مكتوم وقد اختلف في
أذان بلال بليل هل كان في رمضان فقط أم في جميع الاوقات فاذى ابن القطان الاول
قال الحافظ وفيه نظر والحكمة في اختصاص صلاة الفجر لهذا من بين الصلوات ما ورد
من الترغيب في الصلاة لاول الوقت والصبح مافي غالباً عقيب النوم فتناسب ان ينصب
من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة الوقت (وعين معرفة بن
جذاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يضرنكم من صوركم اذان بلال
ولا يابض الا نفي المستطيل هكذا حتى يمتد يبر هكذا يعني معترضاً ووجهه وأحمد
والترمذي ولطفه لا يمنعكم من صوركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر

فليس البطل هنا على ظاهره لان علم الله تعالى لا يبدل في نصيب وقيل تنص على أنه لان النقص أخذ خاص فيكون التشيب

ولا عيب فيهم غير ان سوفهم
 بين قول من قراع الكتاب
 أي لا عيب وقيل هذا
 الطائر من الطيور التي تعلق
 مناقيرها بحيث لا يعلق بها
 البنية (فقد هذا الخضر الى لوح من
 ألواح السفينة فترعه) يقاس
 فانخرقت ودخل الماء (فقال له
 موسى) عليه السلام هؤلاء
 (قوم جلودنا بغيره) أي بغير
 أجبر (عدت) بفتح الميم (الى
 سفينةهم فترعه) التفرق (مصادره
 افرق الى ان تقصرق) (أهلها)
 ولا ريب ان خرقة هاجب لدخول
 الماء فيها القضي الى غرق
 أهلها (قال) انظر (ألم أقل
 انكم لن تستطيع معي صبرا)
 ذكره بما قاله قبل (قال) موسى
 (لا تأخذني بميثاقك) أي
 بالذي عاهدتني أو بغيره
 فنيه يبقى وصيته بان لا يعترض
 عليه وهو اعتذار بالنسيان
 أخرجه في معرض النهي عن
 المؤاخذه مع قيام المانع لها
 وزاد رواية أخرى الوقت
 وفقدوا رتق من أمرى عسرا
 أي ولا تفتق حصر من أمرى
 بالمضايقة والمؤاخذه على المضي
 فان ذلك يصير على متابعتك
 (فكانت) المسئلة (الاول من
 موسى) عليه السلام (نسبانا
 فانطلقا) بعد خروجهما من
 السفينة (فاذا غلام يطلب مع
 القليل) والغلام اسم للمولود
 إلى ان يبلغ وكان القليل غير قو كان الغلام اطرافهم وأوضاعهم واسم الغلام عيسى بن مريم

المستطيل في الاذن وعن عائشة وابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم متفق عليه
 ولما وجد البصاري قاله لا يؤذن حتى يطلع الفجر والمسلم ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا
 ويرى هذا (قوله المستطيل هكذا حتى يستطلع هكذا مصفة هذه الاشواق مينة في صحيح
 مسلم في الصوم من حديث ابن مسعود يانظروا ليس ان يقول هكذا وهكذا وصوبه
 ورفعها حتى يقول هكذا او فوج بين اصعبه وفي رواية ليس الذي يقول هكذا وجمع
 اصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا وجمع اصابعه ووضع المسبحة
 على المسبحة ومديه وفي رواية ليس الذي يقول هكذا ولكن يقول هكذا او فسر هاجر
 بأن المراد ان الفجر هو المعترض وليس بالمستطيل والمعترض هو الفجر الصادق ويقال
 له الثاني والمستطيل بالراء وأما المستطيل باللام فهو الفجر الكاذب الذي يكون كذب
 السرحان وفي البصاري من حديث ابن مسعود وليس ان يقول الفجر أو الصبح وقال
 بإصابته ورفعها الى فوق وطاطا الى أسفل حتى يقول هكذا وقال زهير بسبابته
 احدها فوق الاخرى ثم أمرهما عن عنده وشاعله قوله حتى يؤذن ابن أم مكتوم وفي
 رواية البصاري حتى تنادي بربك الزيادة أي قوله فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر أو ردها
 في الصيام وقوله ولم يكن بينهما هذه الزيادة ذكره مسلم في الصيام من حديث ابن عمر
 وذكرها البصاري في الصيام من كلام القاسم قال الحافظ في أبواب الاذان من انفتح
 ولا يقال تعمر من لان القاسم تابعي فلهذا القصة المذكورة لا ثبت عند الشافعي من
 رواية شخص بن غياث وعند الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله
 ابن عمر عن القاسم عن عائشة بل فقط ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويصعد هذا
 قال النووي في شرح مسلم قال العلماء ان بلالا كان يؤذن قبل الفجر ويقرب
 هذا ذاته لادعاه ونحوه ثم يقرب الفجر فاذا طلع طلع ونزل فآخر بن أم مكتوم يستأجر
 ابن أم مكتوم بالطهارة وعندها ثم يرقى ويشترع في الاذان مع أول طلوع الفجر والحديث
 يدل على جواز انتخاب مؤذنين في مسجد واحد وأما الزيادة فليس في الحديث تعريض لها
 وتقل عن بعض اصحاب الشافعي انه يكره الزيادة على اربعة لانهم لم يتخذوا ربعة ولم
 تتخذ الزيادة عن ائمتنا الملقاه الراشدين وجوز بعضهم غير كراهة قالوا اذا جازت
 الزيادة لصفان على ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جازت الزيادة لغيره قال
 أبو عمر بن عبد البر واذا جازت اختيار مؤذنين جازا كثر من هذا العدد الا لا يمنع من ذلك
 منحيب التسليم له انتهى والمستحب ان تعاقبوا واحد بعد واحد كما قضاه الحديث
 ان اتسع الوقت لذلك كصلاة الفجر فان تنازعوا في البداءة تأخر عنهم وفي الحديث
 دليل على جواز اذان الامي قال ابن عبد البر وذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان مع مؤذن
 آخر يهدى للاوقات وقد نقل عن ابن مسعود وابن الزبير كراهة اذان الامي وعن ابن

وعن الفضالة يعمل بالتساوي يأتي منه المواد وعن الكلبي يسرق المتاع بالليل ٢٥١ فإذا أصبح لمألى أو به فيقول لا فائدة

بات عندنا (فاخذ الخضر برأسه
من أعلاه) اى جزء القلام برأسه
(فاقتلع رأسه بيده) وعنده في
يده الحق فاخذ الخضر برأسه
فقطعه هكذا وأواسمستان
باطراف أصابعه كأنه يقطع شيئا
وعن الكلبي صرعه ثم زرع
رأسه من جسده فقتله والقاضي
فاقتلع للدلالة على انه الحرة
اقتلع رأسه من غيرتق
واستكشف حال (نقال موسى)
الخضر عليه السلام (أقلت)
الهمزة ليست للاستفهام
الحقيق ففى كافي قوله أريدك
يقولنا ترى (تسا زكية)
بالتشديد أى طاهرة من الذنوب
وهى أبلغ من زكية بالتصنيف
وقال أبو عمرو بن العلاء
الزائكة التى لم تذب قط
والزكية التى أذنت ثم فطرت
ولذا اختار قرأته التصنيف
فانما كانت مصفوة لتبلغ العلم
وزعم قوم انه كان بالغاي يعمل
بالتساو واخبروا بقوله (بغير)
فمن القصص انما يكون في
حق البالغ ولربها قد أدبت
ذبا يقتضى قتلها أو قتلت قسا
فتقاده به به على ان القتل انما
يباح حدا أو قصاصا وكملا
الامر من منتف وكان قتل
الزلازم لاجبة يضم الهمزة والباء
وتشديد اللام المفتوحة مدنية
قرب بصرة عبدان (قال)
انضرموسى عليهما السلام

ع. اس كراهة أقامته وللعديتين المذكورين ههنا فواشوا أحكام قد سبق بعضها في
شرح حديث ابن مسعود

• (ابن ماقول عنه سماع الاذان والاقامة بعد الاذان) •

اعن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول
المؤذن رواه الجماعة (وفي الباب عن أبي رافع عند النسائي وعن أبي هريرة عند النسائي
أبىضا وعن أم حبيبة عند الطحاوى وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي وعن عائشة
عند أبي داود وعن معاذ عند أبي الشيخ وعن معاوية عند النسائي قوله اذا سمعتم ظاهره
اختصاص الاجابة بمن سمع حتى لو رأى المؤذن على المناوة مثلاً في الوقت وعلم انه يؤذن
لكن لم يسمع أذنه ليعدا وصمم لالتسرع في المتابعة قاله الذوى في شرح المهذب قوله
فقولوا مثل ما يقول المؤذن اذعى ابن وضاح ان قوله المؤذن مدرج وان الحديث اسمى
عند قوله مثل ما يقول وتعب بان الادراج لا يثبت بمجرد الدعوى وقد انتفت الروايات
في الصحين والموطأ على اثباتها ولم يصب صاحب الصمدنى حذفها قاله الحافظ قوله
مثل ما يقول قال الكرماني قال مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال بلشعر بأنه يجيبه بعد
كل كلمة مثل كلمتها قال الحافظ والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة
انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ما يقول المؤذن حتى يسكت وأصرح من ذلك
حديث عمر بن الخطاب الا في بعد هذا والحديث يدل على انه يقول السامع مثل ما
يقول المؤذن في جميع الفاظ الاذان الميعطين وغيرهما وقد ذهب الجمهور الى تخصيص
الميعطين بحديث عمر الا في فقالوا يقول مثل ما يقول فيما عدا الميعطين وأما في
الميعطين فيقول لا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتمل ان يكون ذلك من
الاختلاف المباح فيقول ثارة كذا وثارة كذا وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل
لاصول ان الخاص والعام اذا أمكن الجمع بينهما وجب اعمالهما قال لا يقال يستحب
للسامع ان يجمع بين الميعطة والحقيقة وهو وجه عند الحنابلة والقائل من قوله في
الحديث فقولوا التعبد بالقول وعدم كفاية امر ارجاه لوجه على القلب واظهار من قوله
مثل ما يقول عدم اشتراط المساواة في جميع الوجوه قال اليمسرى لاقتناهم على انه
لا يلزم الجيب ان يرفع صوته ولا غير ذلك قال الحافظ وفيه بحث لان المائدة وقعت في
القول لا في صوته ولا احتياج المؤذن الى الاعلام شرع لرفع الصوت بخلاف السامع
فليس مقصوده الا الاذ كروا السرو والمهر مستويان في ذلك وظاهر الحديث اجابة المؤذن
في جميع الحالات من غير فرق بين المصلى وغيره وقيل يؤخر المصلى الاجابة حتى يفرغ وقيل
يجيب الا في الميعطين قال الحافظ والمشهور في المذهب كراهة الاجابة في الصلاة بل
يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماع والتحلا فليس والقول بكراهة الاجابة في الصلاة
يحتاج الى دليل ولا دليل ولا يحتج ان حديث ان في الصلاة ثلاثة فلا دليل على الكراهة

(المأقلى ان المأقلى ان يستطيع مى مبرا) ين يادقلى في هذه المرتبة يادقلى في الميكالفة بالعقاب على رفض الوصية والوسع بقوله

(قال ابن عينة) سفيان (وهذا
أوكده واستدل به من زيادة
لأن هذه المسألة تطلق في
أثباتها وفي رواية حتى إذا أتيا
مواقفة للتريل هل قرية هي
انطوائية أو بلة أو ناصرة
أو برة أو غيره من قلاويفها
بعد غروب الشمس (استطاعها
أهلها) واستضافهم (قائوا أن
يضيغوهما) ولم يسمعوا ذلك
انقصة قرى ولا ماوى وكانت
لله زيادة (فوجد اثباتها) أى
القرية (جدارا) على شاطئ
الطريق وكان حكمه ما تقي ذراع
بذراع تلك القرية بطولها على
وجه الأرض خمسة أذراع
وعرضه خسون ذراعا (يريد أن
يشتم) أى يسقط فاستعيرت
الأرادة المشاورة والأطالجار
لأرادته حقيقة وكان أهل
القرية يبرون قننه على خوف
(قال الخضر) أى أشار بها
وفي رواية تسع يده (عاقبه)
وقبل قننه ويأه وقبل يعود
عنده وفيه إطلاق القول على
القول (قال موسى) وفي رواية
فقال له موسى أى تقتصر
(لوسنت) لا تخذت عليه أجرة
فكون لنا قوة أو بلة على سفرنا
قال القاضي كأنه لما رأى
المسلمان وما من الحاجة
واشتهت حاله باليمن لم يملك
نفسه (قال) أى الخضر لموسى
عليهما السلام (هذا فراق بيني وبينك) بأدلة الضرائق إلى لين ضافة جدي في الطرف

ويؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من إجابة السلام فيها وهو أهم من الإجابة
للمؤذن وظاهر الحديث أنه يقول مثل ما يقول المؤذن من غير قريب بين الترجيع
وعنه وفيه مقصدان قال بوجوب الإجابة لأن الأمر يقتضيه بحقيقة
وقد سكت ذلك الطحاوي عن قوم من السلف وفيه ثالث المقننة وأهل الظاهر وابن وهب
وذهب إليه والى عدم الوجوب قال الحافظ واستدلوا به حديث أخرجه مسلم وغيره
أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا قال كبر الله على القطر فلبثت قد قال خرج من
لنا وقالوا أفلما قال صلى الله عليه وسلم غير ما قال المؤذن علمنا أن الأمر بذلك للاحتجاب
ورده ليس في الرواية أنه لم يقل مثل ما قال وباحتمال أنه وقع ذلك قبل الأمر بالإجابة
واحتتمال أن الرجل الذي سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يؤذن لم يقصد إلا لأن
واجب عن هذا الخبر وأنه وقع في بعض طرق هذا الحديث أنه حضرته الصلاة وقد
عرفت غير مرة أنه صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بنا وهذا منه
والظاهر من الحديث التعبد بالقول مثل ما يقول المؤذن وسواء كان المؤذن واحدا
أو جماعة قال القاضي عياض وفيه خلاف بين السلف فنرى رأي الاقتصاد على الإجابة
لأدلة احتج بأن الأمر لا يقتضي التكرار ويلزمه عن ذلك أن يكفي بإجابة مؤذن مرة
واحدة في العمر (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر قال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد
أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ثم قال أشهد أن محمدا رسول الله قال أشهد أن
محمد رسول الله ثم قال صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال صلى الله عليه وسلم
قال لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر ثم قال لا إله
إلا الله قال لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة رواه مسلم وأبو داود) الحديث أخرجه
البخاري نحوه من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم
يقول قال الحافظ في التفت وقد وقع لنا هذا الحديث في حديث معاوية وذكر أسناد
متتابعين بن طلحة قال دخلنا على معاوية فتناذى متناذرا بالله فقال الله أكبر الله أكبر
أ أكبر فقال معاوية الله أكبر أ أكبر فقال أشهد أن لا إله إلا الله فقال معاوية وأنا
أشهد أن لا إله إلا الله فقال أشهد أن محمدا رسول الله فقال معاوية وأنا أشهد أن محمدا
رسول الله ولما قال صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال هكذا سمعت نبيكم
صلى الله عليه وآله وسلم قوله لا حول ولا قوة إلا بالله في شرح مسلم قال أبو الهيثم
الحول الحركة أى لا حركة ولا استطاعة إلا بشيئة الله تعالى وكذا قال ثعلب وأخرون
وقيل لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير الإجابة وقيل لا حول عن معصية الله إلا
بمعونه ولا قوة على طاعته إلا بمعونه وحكى هذا عن ابن مسعود وحكى الجوهري لفظة
غريبة ضعيفة أنه يقال لا حول ولا قوة إلا بالله قال الحول والحول بمعنى ويقال في

على الاتباع والاشارة في قوله هذا الى القرائ المعروفة فلا تصاحب ٣٥٢ وتكون الاشارة الى الـ الثالث

أي هذا الاعتراض سبب الله افق
أما ان الوقت أي هذا الوقت
وقت الشراق قال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم رحم الله
موسى انشاء بلفظ الخبر
(لودنا) بكسر الدال الاولى
وسكون الثانية أي والله لودنا
(لومر) أي صبره لأنه لم يصبر
لابصر أعجب العاجيب (حق)
يقص على مصفة المجهول
(عليه امن أمرهما) رغم هذه
القصة في كتاب الله العزيز
وتسيرا فتح البيان في مقاصد
القرآن فارجع اليه ما تفتت
وهذا الحديث أخرجه البخاري
في أكثر من عشرة مواضع وفيه
رواية تايي عن تايي وجهان
عن صفاء وفيه التصديت
والأخبار بصيغة الافراد
والسؤال (عن أبي موسى)
عبد الله بن قيس الأشعري
رضي الله عنه (قال جاء رجل الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال رسول الله ما القتال في
سبيل الله فان أحدنا يقاتل
غضباً والغضب حالة تفصل
عن دغليان الدم في القلب لارادة
الانتقام (ويقاتل جنة) وهي
الاشنة من النبي أو لمحافظة
على الحرم (فرجع) رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
(اليه) أي الى السائل (رأسه)
الشريف (قال) أبو موسى

التميعير قولهم لاحول ولا قوة الا بالله الحولة هكذا قال الزهري واد كثر ون قال
البحر في الحولة نخل الآثر وهو المشهور والحاء والواو من الحول والتضامن القوة
واللام من اسم الله تعالى الثاني الحاء واللام من الحول والتضامن القوة والاولى
التي فصل بين الحروف ومثل الحولة الحيلة في معنى الصلاة وعلى القلاح والبلغة
في بسم الله والمجدلة في المجددة والهالة في لا اله الا الله والمجدلة في جهنم الله انتهى
كلامه قوله دخل الجنة قال القاضي عياض انما كان كذلك لان ذلك توحيد وشاء على
الله تعالى واتخاذ لطاعته وتقوى به بقوله لاحول ولا قوة الا بالله فمن حصل هذا فقد
حاز حقيقة الايمان وكال الاسلام واثبت الجنة بفضل الله وانما أقر صلى الله عليه وسلم
الشهادتين والحيلتين في هذا الحديث مع ان كل نوع منهما متفق كاهو المشروع لقصد
الاختصار قال النووي فاختصر صلى الله عليه وسلم كل نوع شرطه بما على ياقبه
والحديث قد تقدم المجمع منه وبين الحديث الذي قبله (وعن شهر بن حوشب عن أبي
امامة أروعن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان بلالاً أخذ في الإقامة فلما
ان قال دعاء الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم اطعمها الله وادعها وقال في سائر
الإقامة نحو حديث عمر في سائر الأذان ورواه أبو داود) الحديث في أسناده وجعل مجهول
وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد ورواه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وفيه دلالة على
استحباب مجاورة المقيم لقوله وقا في سائر الإقامة بنحو حديث عرو فيه أيضاً انه
يستحب اسامع الإقامة ان يقول عند قول المقيم قد قامت الصلاة اطعمها الله وادعها
قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على ان السنة ان يكبر الامام بعد الفراغ من
الإقامة وفي ذلك خلاف لما ياتي ان شاء الله تعالى (وعن جابر بن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من قال حين يسبح التذاهم رب هذه الدعوة الجامعة والصلاة
القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابنه معاً محمود الفتي وعدته حلت له شفاعتي يوم
القيامة ورواه الجماعة الاسلامية) وفي الباب عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر
أنس عند ابن حبان في فوائد الأسماء ايته وعنه ابن عباس عند ابن حبان أيضاً في كتاب
الأذان وعن أبي امامة عند الشياخ المنذرى ورواه الحاكم في المستدرک وفيه غير من
معان وقد تكلم فيه غير واحد وعن عبد الله بن عرو وروايات قوله رب هذه الدعوة
الجامعة بفتح الدال والمراد بها دعوة التوحيد وله تعالى له دعوة الحق وقيل دعوة
التوحيد تامة لأنه لا يدخلها تغيير ولا تدليل بل هي بقية الى يوم القيامة وقال ابن التين
وصفت بالتمه لانها أتم القول وهو لا اله الا الله قوله الوسيلة هي ما يتقرب به يقال
توسلت أي تقربت وطلق على المثرة العلمية وسألت به يرفاه في الحديث الذي بعده هذا
قوله والفضيلة أي المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ويحتمل ان تكون قد عبر الوسيلة

الرجل وفيه جواز وعرف المستفي بعد ٢٥٤ أول حاجة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من قاتل بمقتضى القوة

المقتبة (تكون) أي لا تكون كلمة الله أي دعوته إلى الإسلام أو كلمة الإخلاص (هي العلماء) لأن قاتل من مقتضى القوة الغضبية أو الشهوانية (فهو في سبيل الله عز وجل) ويدخل فيه من قاتل للطلب الثواب ورضا الله فانه من أعلاء كلمة الله وقد جع هذا الجواب معنى السؤال بالفتنة لأن الغضب والحسنة قد يكونان لله تعالى ولغيره الدنيا فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم بالحق مختصرا إذ لو ذهب بقسم وجوه الغضب لطال ذلك ونشأ أن يلبس عليه وفيه الجواب وزيادة أو أن القتال اسم فاعل بمعنى المقاتل بقرينة لفظ قاتل أحده يقابل الخ ويكون مبرعاً عن العقل والحديث من جوامع الكلام وفيه هذا الحديث أقام الأعمال والنيات وأنه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبرياء التفضل الذي ورد في الجاهدين مختص من قاتل لاعلامين الله وفيه استحباب اقبال الرسول على السائل (عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه (قال سنا أنا ما شئ مع رسول الله صلى الله عليه وآله) (ولم في خوف) بفتح الخاء وكسر الهمزة ياء بكسر ثم فتح جع خربة وكلاهما في فرع اليونانية وعند البصري في موضع آخر بالهمزة المفتوحة وسكون الراء المثناة (المدينة) المتورع من رسول الله صلى الله

قوله مقام محمود أي حمد القسام فيه وهو يطلق على كل ما يوجب الحمد من أنواع الكرامات ونسبه على الطريقة أي ابنته يوم القيامة فافهم مقام محمود أو ضمن ابنته معنى آله وأعلى أنه مفعول به ومعنى ابنته أعطه ويجوز أن يكون حلا أي ابنته مقام محمود والتسكير التمجيد والتعظيم كما قال الطبري كأنه قال مقام أي مقام محمود بكل لسان وقد روى. لتعرف عند السائق وابن حبار والطحاوي والطبراني والبيهقي وهذا يرد على من أنكروا بمعرفة كالتورى قوله الذي وعدته أو أريد ذلك قوله تعالى عسى أن يحدث بكم مقام محمود أو ذلك لأن عسى في كلام الله وقوع قال الحافظ والموصول ما جيل أو صليان أو خبر بمشته محذوف وليس صفة للتسكير فوسب أي تفسير حلت له

الشقاعة والحديث الذي بعده هذا (وعن عبد الله بن عمرو أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله به عليه عشرًا ثم صلوا قبله الوسيعة فانه في الجنة لا تنبغي إلا لعبده من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو) قال في الوسيط حلت عليه الشقاعة رواه الجيعاد

البخاري وابن ماجه) قوله مثل ما يقول قد تقدم الكلام على ذلك قوله ثم صلوا على هذه زيادة نامة في الصحيح وقبولها تتبع قوله ثم صلوا الله الخ قد تقدم ذكر بعض الأنوال في تفسير الوسيعة والتعني المصير إلى ما في هذا الحديث من تفسيرها قوله حلت عليه الشقاعة وفي الحديث الأول حلت له الشقاعة قال الحافظ واللام يعني على ومعنى حلت أي استحققت ووجب أو زلت عليه ولا يجوز أن تكون من الحل لأنهم لم تكن قبل ذلك بحرمه قوله شقاعة استشكل بعضهم جعل ذلك أو بالقبائل ذلك مع ما ثبت أن الشقاعة للمذنبين واجيب بأن صلى الله عليه وسلم شقاعات آخر كان لا بد من تغيير حساب وكره الدعوات فبطل كل أحد ما يناسبه وقتل عيسى عن بعض شبوخة أنه كان يرى خصاص ذلك بمن طاهه فخلصا مستمضرا إجلال النبي صلى الله عليه وسلم لأن من قد بذلك مجرد اشواب رخص ذلك قال الحافظ وهو تحكم غير مرضي ولو كان لأخراج الغافل اللاهي لكان أشبه قال الموهل في الحديث الماضي على المعافاة في أوقات الصلوات لانه حال رجا الأجابة (وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم الدعاء لا يرد بين اذان والاقامة رواه أحمد وأبو داود والترمذي الحديث أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي في مختارهم وسننه الترمذي ورواه سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نودي بالاذان ففتح أبواب السماء واستجيب الدعاء وروى يزيد الرقاني عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الأذان يفتح أبواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي روى مالك عن ابن أبي حازم عن سهل بن سعد قال سمعتان

عليه وآله وسلم (وهو) أي صلى الله عليه وآله وسلم (يتوكل) أي يعتمد ٢٥٥ (على عسيب معه) يفتح الأول وكسر الثاني أي

عاصم بن جريد التميمي (فترى من اليهود) أي عدة رجال من ثلاثة إلى خمسة قال في الفتح لم أقبل على أصحابهم (فقال بعضهم لبعض سلوه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن الروح) وقال بعضهم لا تسألوه لا يجيب (فيه) يرفع يديه على الاستئذان وينسبه على معنى خشية أن يجيب (فيه) بشئ تكرهونه) ولا على هذا زائدة وبالجزم على جواب النبي قال الحافظ ابن حجر وهو الذي في دوايقنا (فقال بعضهم) لبعض والله (لتسألنه) عنها (فقام رجل منهم فقال يا أبا القاسم ما الروح) ألا ترفع على أهمسألو عن حقيقة الروح الذي في الحيوان وقيل عن جبريل وقيل عن عيسى وقيل عن القرب أو عن خلق عظيم روحاني وقيل إن اليهود قالوا لتترى أن فسر الروح فليس فيي ولذا قال بعضهم لا تسألوه لا يجيب بشئ تكرهونه أي إن لم يشروا لا يدل على نبوتهم ويكرهونه أو بسط ذلك في تفسيرنا ففتح البيان (فسكت) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما سألوه قال ابن مسعود (فقلت له وحي السه قصفت) حتى لا تكون مشوشا عليه أو فقتت حاشا بينهم وبينهم (فما تجلي عنه) أي انكشف عنه عليه الصلاة والسلام الكرب الذي كان

تفتح لهما الأبواب السموية) وقال ابن جرير عليه دعوته عند حضور الداء المصلحة) ولفق في سبيل الله قال ابن عبد البر هكذا هو موقوف على مهل بن سعد في الموطن عند جماعة الرواة ومثله لا يقال من قبل الرأي ثم ناقه مرفوعا من طريق أبي بشر الدولابي قال حدثنا أبو عمير أحمد بن عبد العزيز بن جريد البجلي حدثنا أبو بن مويذ قال حدثنا مالك عن سبل ابن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كثر الحديث المتقدم الحديث يدل على قبوله مطلق الدعاء بين الأذان والأقامة وهو مقيد بما لم يكن فيه إناء وطبيعة رحم كما في الأحاديث الصحيحة وقد وردت تسمين أذنة فقال حال الأذان وبه ده وهو بين الأذان والأقامة منها ما سلف في هذا الباب ومنها ما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه وصححه الألباني من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا بلفظ من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله رضى باقتداءوا بمحمد رسولا وبالإسلام يستغفرون ذنبه ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي في عمل اليوم والليلة من حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال قال رسول الله إن المؤذن ينزلنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقول فإذا انتهت من تعطف ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث سالم بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أقول عند أذان المغرب اللهم ان هذا القابل للذل وأدبارهم اركه وأصوات دعائك فاغفر لي وقد عين ما تدعى به صلى الله عليه وسلم لما قال الدعاء بين الأذان والأقامة لا يرد قالوا ما يقول رسول الله قالوا لا الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة قال ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام ادعية غير هذه

• (باب من أذن فهو يقيم) •

(عن زبائن الحرث الصدائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أخا هذه أذن قال فإذا نزلت حين أضاء الصبح قال فلان أو صار رسول الله صلى الله عليه وسلم قام إلى الصلاة فأراد بالإنان يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم أخوه إذا كان من أذن فهو يقيم روى النجدة الإلتباس (ولفظه لأحمد) الحديث في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الأتروقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زبائن الحرث الصدائي قال الترمذي إنما نرفة من حديث الأتروقي وهو ضعف عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره وقال أحمد لا كتب حديث الأتروقي قال ورأيت محمد بن اسمعيل يقول أمره ويقول هو مقابل الحديث والعمل على هذا عندنا أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم انتهى قال في البداء المتريعه لكثرته وإسناده المنكرات مع علل وزهده وروايات المنكرات كثيرة ما يستعزى الصالحين لقلته فتقدمهم لروايتهم قبل لم تر الصالحين في شيء كذب منهم في الحديث انتهى وكان شيان الثوري يظلمه وقال ابن أبي ذوادنا تكلم الناس فيه لأنه روى عن مسلم بن إبراهيم قيل ابن ربيعة فقال يا فريضة فصالوا ما دخل

يغتشاء حال الوحي (فقال) وهو رواية الأربعة قال (وبسألونك) بفتح الواو كالتمثيل وبغيرها كافى رواية (عن الرسول).

الروح من أمره) فمن الأدبيات الكثيرة ٣٥٦ يكن من غير مائة وثلاثين أصل واقصر على هذا الجواب كما اقتصر

موسى عليه السلام في جواب
وماربه الملبذد كرمض مائة
أذا روح لفته يوليكم معرفة
ذاته الأنوار أرض غيرة عايتس
فلذلك اقصر على هذا الجواب
ولم يسن للمائة لكونها مما
استأثر الله بها ولا في عدم
بيان قصد بقا النبوة نينا صلى
الله عليه وآله وسلم وقد كثر
اختلاف الحكماء والعلماء قديما
وحديثا في الروح والطقوا أئمة
انتظر في شرحه وخاضوا في
مخمرات ماهيته والذي اعتمد عليه
عامة المتكلمين من أهل السنة
أدبهم لطيف في البعد سار
فيه سر بيان ما لا يورد فيه وعن
الأشعري النفس الداخل للذات
(وما أوتوا) بسيف الغائب في
أكثر نسخ الصحيحين (من العلم
الآ) علم أوتوا (قليل) أولا
قليل منكم أي بالنسبة إلى
معلومات الله تعالى التي لا نهاية
لها وقام البحث في الروح في
كتاب التفسير والحق انه مما
استأثر الله تعالى بعلمها فالعلوم
حولها جامع في العلم وقصر
الفهم عما لا يكاد يشرح له صدور
أهل الحق واليقين (عن أنس
ابن مالك) رضى الله عنه (أنه) روى
الله صلى الله عليه وآله وسلم
ومعاذ بن جبل (رويته) أي
راكب خلفه (على الرجل) بعض
الراء وسكون الحاء وهو البعير
أصفر من القتب وعند الجفان

سلم بن يسار أفرقية قطيعون البصري ويعلمون أن مسلم بن يسار آخر بقائه أبو
عثمان الطنبذي وعنه روى في الباب عن امرئ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما يقيم من أذن أخرجه الطبراني والعقيلي في الضعفاء وأبو الشيخ في الأذنان وفي أسنده
سعيد بن راشد وهو ضعيف قال ابن أبي حاتم سألت أبا عبد الله بن سعيد بن راشد هذا فقال
ضعيف الحديث منكر الحديث وقال مرة متروك قال الحارثي في كتابه النسخ
والنسخ وانتفى أهل العلم في الرجل يوزن ويقيم غيره ان ذلكما تزواختلفوا في
الأولية فقالوا كثرهم فرقوا الأمر متع ومن رأى ذلك حلالا وأكثرا أهل الجبلز وأبو
حنيفة وأكثرا أهل الكوفة وأبو ثور وقال بعض العلماء من ذن فهو يقيم قال الشافعي
وذا أذن الرجل أسيبت ان يتولى الأمانة والى أولوية المؤذن بالأمانة ذهب إليها
واختبروا بهذا الحديث واستخرج القائلون بعدم الفرق بالحديث الذي ساقى وساقى
الكلام عليه والاخذ بحديث الصادق أولى لأن حديث عبد الله بن زيد لا أتى كان
أول ما شرع الاذان في السنة الأولى وحديث الصادق بعده بلا شك قاله الحافظ
البصري فاذا أذن واحد فقط فهو الذي يقيم واذا أذن جماعة دفعة وانتقوا على من
يقيم منهم فهو الذي يقيم وان تشاحوا اقرع منهم قال ابن عبد الناس البصري
ويستحب ان لا يقيم في المسجد الواحد الا واحدا الا اذا لم تحصل له الكفاية انتهى
(وعن عبد الله بن زيد انه رأى الاذان قال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم فاختبره
فقال الله على لال قال فيتمه فاذن في دان يقيم فقلت يا رسول الله ان رأيت اريد ان اقيم
قال فاقم أنت فاقم هو واذن يلا رواء أحد أو أودود الحديث في أسنده محمد بن
عمر والوافي النصارى البصري وهو ضعيف ضعفه القطان وابن حجر ويحيى بن معين
واختص عليه فيه فقبل عن محمد بن عبد الله وقيل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر
أسنده احسن من حديث الأفرقي وقال البيهقي ان صحاحه مضافا لقصة الصادق
بعد ذكره كما بين شاهين في النسخة وطريق أخرى أخرجهما أبو الشيخ عن ابن عباس قال
كان أول من أذن في الاسلام بلال وأول من أقام عبد الله بن زيد قال الحافظ وأسنده
منقطع لاه رواء الحكم عن مقدم عن ابن عباس وهذا من الاحاديث التي لم يسمعها
الحكم من مقدم وأخرجه الحكم وقته ان القى أقام عمر قال والمعرف انه عبد الله
ابن زيد والحديث استدل به من قال بعدم أولوية المؤذن بالأمانة وقد تقدم ذكرهم
في الحديث الذي قبل هذا وقد عرفت تأخر حديث الصادق وأرى جهة الأخذ به على
ان لم يأت أخر لكان هذا الحديث خاصا بعبد الله بن زيد والأولوية بأعضاء غيره من الأمة
والحكمة في التخصيص تلك لمزة التي لا يشاك فيها غير أعني الروايات ما لا يخفى غيره
لا يجوز لزوم من الأول انه يؤدي الى ابطال فائدة النص أعني حديث من أذن فهو يقيم
ممكن فائدة الاعتبار الثاني وجود القارقه هو مجرعا من الحلق

في الجهاد انه كان على حمار (قال معاوية بن جبل قال) أي معاوية (ليلى) يا رسول الله وسعد بن (الب) بفتح اللام (ه) باب

معناه هنا الاجابة والسعد المساعدة كانه قال لباين واسعادك ٣٥٧ ولكنهم ما تابعوا على معنى التأكيده والتكثير

اجابة بعد اجابة وهما عاذا بعد اسعاد وقيل في اصل لبيك واستغاثه اغبر ذلك (قال يلمعاذا قال لبيك يا رسول الله وسعدك ثلاثا) يعني انهما لمعاذا واجابة معاذا كان ثلاث مرات (قال ماسن احدثهم بان لاله الا الله وان محمدا رسول الله) شهادة (صدقا) فيه احتراز عن شهادة المنافق (من قلبه) سئل بقوله صدقا أو بقوله يشهد ففصل الاول الشهاده فلفظه أى يشهد بلفظه ويصدق بقلبه وعلى الثاني فلفظه أى يشهد بقلبه ويصدق بلسانه (الاحرمه الله على النار) فان قلت طاهر هذا يقتضى عدم دخول جمع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتاكيد وهو معاصم لادلة القطعية الملهة على دخول طائفة من عصاة الموحدين النار ثم وجوب الشفاعة اجيب بان هذا قيد بمن يأتي بالشهادتين قائما ثم يموت على ذلك اوان المراد كسرهم فانهم لم يخلود لا أصل للدخول أو انه خرج مخرج الغالب اذا الغالب أن الموحدين بالشفاعة ويحبب المعاصي أو من قال ذلك مؤدبا حقه وفرسه أو المراد كسرهم الدار على اللسان التام كسرهم موضع السجود أو المراد النار التي اعدت للكافرين لا الطبقة التي افرقت لعصاة الموحدين

باب الفصل بين التداين بجملة

عن عمار بن ابي ليلى قال حدثت أصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم قال لتدأ بجبي ان تكون صلاة المسلمين أو المؤمنين واحدة وفي ذكره بشويف في رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني لما رجعت ليلاً نمت من احضارك رأيت رجلاً كان عليه ثوبين أخضرين فقام على المسجد فاذا نتم فمد يده فقام فقال هلله الا انه يقول قد قامت الصلاة وذكر الحديث روى اودود الحديث أخرجه أيضا الفارقاني من حديث الامشع عن عمرو بن مرة عن ابن ابي ليلى عن معاذا بن جبله روى أو الشيع في كتاب الاذان من طريق يزيد بن ابي زبدة عن عبيد الرحمن بن ابي ليلى عن عبيد الله بن زيد قال الحافظ وهذا الحديث ظاهر الانتفاع قال المنذرى الا قوله في رواية ابي داود حديثاً أصحابنا ان أراد أصحابنا فيكون مستنداً الا انه مرسل ورواية ابن ابي شيبة وابن خزيمة والطحاوي والبيهقي حديثاً أصحاب محمد بن الاحتمال لا أول لهذا الحديث ابن خزيمة وابن دقيق العيد وقد قدما في شرح حديث انس انه أمر بلال ان يشنع الاذان ويرتلا فامة ما يجاب به عن دعوى الانتفاع واول الالحديث ما خارج اليه وادعيت استدله على ان صاحب النمل بن الاذن والامة لقوله فاذا نتم فمد يده وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواب زالك كتمن قبل المغرب من أبواب وفات والكلام على شبهة قوله الحديث تقدم في أوله اذ ان

باب الثاني عن أخذ لاجرة على الاذان

عن عثمان بن ابي العاص قال أخر ما عهد الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اتخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه اجرا روى الحسن (الحديث صححه الحاكم وقال ابن المنذرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعنار بن ابي العاص واتخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه اجرا وأخرج ابن حبان عن يحيى البكال قال سمعت رجلاً قال لابن عمار في اذنه قال فقال له ابن عمار لا يغفلك في الله فقال سمعت الله أحب لك في الله وسعني في الله قال نعم فكأن قال على اذانه اجرا وروى عن ابن مسعود انه قال أربع لا يؤخذ عليهن اجر الاذان وقرائة القرآن والمقاسم والقضاء ذكر ابن مسعود الناس في شرح الترمذى روى ابي ابي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن على اذانه بجلا ويقول ان اعطى غير مسئلة فلا بأس وروى أيضا عن معاوية بن قرة انه قال كان يقال لا يؤذن له بالاحتساب وقد ذهب الى تحريم الاجر شرطاً على الاداء والامة الهادي والقاسم ولا بأس وأبو خيفة وغيرهم وقال مالك لا بأس بأخذ الاجر على ذلك وقال الاوزاعي يجاعل عليه ولا يؤجر وقال الشافعي انه مباح ان يكون المؤذن متطوعين قال وليس لادام ان يزعمه وهو يجحد من يؤذن متطوعين امانة الا ان يزعمهم من حاله

(قال معاذا يا رسول الله اعلا اخبره الناس يستبشروا وفي رواية بالون أي فهم يستبشرون) (قال صلى الله عليه وآله

وسلم (إذا) أي أن أخبرتهم (يشكوا) ٣٥٨ أي يتحدثوا على الشهادة المبررة في رواية يشكوا من التكول وهو الامتناع

أي يمنحوا عن العمل اعتقادا على مجرد التفتظ بالشهادتين واستدل بعض متصلمي الانشاعة من قوله يشكوا على ان الله اختيارا كما سبق في علم الله (وأخبر بها معاذ عنده) أي موت معاذ وأغرب الكرماني فقال يحفل ابن مرجع الضعيف الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تأثما) أي تحضنا من الاتقان كتم ما أمر الله بقلبه حيث قال وإذا أخذ الله مشاق الذين أوفوا الكتاب ليغفنه للناس ولا يتكفونه ودل متابع معاذ على انه عرف ان النهي عن التشهير كان على التنزيه لا على الضمير والمالك كان يصر به أصلا وأعرف ان النهي مقيد بالتكامل فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك وإذا زال التقدير زال القيد والأول أوجه لكونه آخر ذلك الى موته وقال القاضي عياض لعل معاذ لم يفهم النهي لكن كسر عزمه مما عارضه من تشهيرهم وقد روى الزاوي من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذن لأخذه في التشهير فلقبه عمر رضي الله عنه فقال لا تفعل ثم دخل فقال يا بني انما أنت أفضل وأيا ان الناس إذا جموا ذلك استكروا عليها قال فردده فردده وهذا معذود من موافقات عرويه جواز الاجتهاد في حديثه صلى الله عليه وآله وسلم وقد تضمن هذا

قال ولا أحسب أحدا يلد كثر الأهل يعرفه ان يجد مؤذنا أمينا يؤذن من طوعا فان لم يجد فلا بأس ان يرزق مؤذنا ولا يرزقه الأمن خشن الخمس الفضل وقال ابن العربي الصحيح جواز أخذ الاجرة على الاذان والصلاة والقضاء وجميع الاعمال الدينية فان انطلقه يأخذ أجره على هذا كله وفي كل واحد منها يأخذ النائب اجرة كما يأخذ المستنيب والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما ترك بعد ثقة فاني وموثة عاملي فهو صدقة انتمى فقامن المؤذن على العامل وهو قيس في مصادمة النص وقتبا ابن عمر التي مرت لم يخلفها أحسن العصابة كما صرح بذلك العمري وقد عتق ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك وأخرج عن أبي مخزومة أنه قال خالفني على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان فاذنت ثم اعطاني حين قضيت التأذين مرتين فاني من فتنة وأخرجه أيضا القاضي قال العمري ولا دليل فيه لوجهين الأول ان قصة أبي مخزومة أول ما سلم لانه اعطاه حين عمله الاذان وذلك قبل اسلام عثمان بن أبي العاص لحديث عثمان متأخر الثاني انها واقعة يطرق اليها الاحتمال وأقرب الاحتمال لانها ان يكون من باب التاليف لحداثة عهد الاسلام كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفة قلوبهم وروافع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سلمه الاستدلال لما سبق فيمن الاجمال انتهى وأنت خبير بان هذا الحديث لا يرد على من قال ان الاجرة انما تقسم اذا كانت مشروطة لا اذا أعطيا بقومته والجعل بين الحديثين على هذا حسن

• (باب فيمن عليه فوائت ان يؤذن ويقيم للأولى ويقيم لكل صلاة بعدها) •

(عن أبي هريرة قال مر سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يبق حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يأخذ كل رجل برأس راحته فان هذا منزل

حضرنا فيه الشيطان قال ففعلنا ثم دعابا لمخفوضا ثم على صبيتين ثم اقيمت الصلاة

فصلى القعدة روماء جرد وسلم والتساق ورواه أبو داود ولم يذكر فيه مصدق الضعيف وقال

فيه قاصر بلا لا فاذن وأقام وصلى) الامر بالاقامة المقتضية ثابت في صحيح مسلم من

حديث أبي هريرة بلفظ وأمر بلا لا فأقام الصلاة الحديث بطوله في نومه في الواي

وفيمن حديث أبي قتادة ان بلا لا اذن قوله عرسنا قد تقدم تفسيره في باب قضاء

القوائت قوله فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال النووي فيه دليل على اجتناب

مواضع الشيطان وهو اظهر المعنيين في النهي عن الصلاة في الحمام قوله ثم على صبيتين

يعني ركعتين وفيه دليل على استحباب قضاء الصلاة الراكعة قوله فاذن وأقام استدلال به

على شروعية الاذان والاقامة في الصلاة المقضية وقد ذهب الى استحبابهما في القضاء

الهادي والقاسم والناصر وأوحى فيهما واحد بن حنبل وأبو ثور وقال مالك والاوزاعي

رواه المهدي في البحر قول القاضي انه لا يصب الاذان ويحتملهم بأنه لا يستقل في قضائه

وهذا معذود من موافقات عرويه جواز الاجتهاد في حديثه صلى الله عليه وآله وسلم وقد تضمن هذا

الحديث أن بعض العلم قوم فيهم الضبط وصحة التهم ولا يذلل المعنى اللطيف ٢٥٩ من لا يستأهلون ويخاف عليه الترخص

والانكسار لتقصيرهم فيه وفيه

جواز الإرداف وبين أن واضع
التي صلى الله عليه وآله وسلم
ومثله تعانين العمل لأنه

بما ذكر فيه جواز استفسار

الطالب عما يتروك وقدم واستدانه

في الشاعة ما يعلم به وحده (عن

أم سلمة) حديث أني أسمع زوج

التي صلى الله عليه وآله وسلم

يرضى الله عنها قالت سألت أم

سلمة بضم السين وفتح اللام

بنت الحسان بكسر الميم الضاربة

الإناء ربة وهي والله أنس بن

مالك (الرسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم) فقالت

يا رسول الله إن الله لا يستحي

من الحق ليس الاستحياء هنا

على بابه وإنما هو جاري على ميل

الاستعارة التبعة المتبعية أي

أن الله لا يمتنع من بين الحق

فكذا أنا لا امتنع من سؤالي

عما احتاجة إليه وعبارة

الفتح إن الله لا يأمر بالحيه في

الحز وهذا أولى وإنما قالت ذلك

بسط العذرة في ذكر ما تشي

انها من ذكره علة بمحضرة

الرجال لأن نزول الحق من يذل

على قوة شهوتهم الرجال ولهذا

قالت عائشة تكلمت في صحيح

مسلم فضحت النساء (فهل

يجب (على المرأة من غسل

بضم السين وفي رواية بغسلها

وهما مصدران متغايران كل واحد

الامة وقال آخر من الضم الاسم

الأربع وأجاب عن ذلك بأنه نقل في رواية ثم قال سنانة كخوف النفس وسألت حديث

قضاء الأربع بعد هذا الحديث صرح حنفية بالأذان والاطاعة وانما ترك الأذان في رواية

أي حريرة عند مسلم وغيره يوم نومه في الوادي لما قال النووي في شرح مسلم وأما ترك

ذكر الأذان في حديث أي حريرة وغيره لجوابه من وجهين أحدهما لا يترجم ترك

ذكره أنه يؤذن فعله آن وأمله الراوي ولم يسله والثاني أنه ترك الأذان في هذه

المررة ليسان جواز تركه وإشارة إلى أنه ليس بواجب مختص لاسيما في السفر وقال أيضا

وفي المسئلة خلاف الأصح عندنا إجماع الأذان لحديث أبي قتادة وغيره من الأحاديث

العصبة وفي الحديث استحباب الجماعة في القاعة وقد استشكل قوله صلى الله عليه

وسلم في الرواية لقوله إن عني تسلم ولا تسلم قلبي قال النووي وجوابه من وجهين

أحدهما وأشهرهما أنه لا منافاة بينهما لأن القلب لا يترك المسببات المتعلقه

كالحدث والام وهو وهما ولا يترك ما لوغ التعبير وغيره مما يتعلق بالعين ولا يترك ذلك

بالعين والعين ناقة وإن كان القلب يفتان والثاني أنه كان لسان أحد ههما بانه

القلب صادف هذا الموضع والثاني لا يام وهذا هو الغالب من أحواله وهذا التأويل

ضعيف والصحيح المقدر هو الأول انتهى (وعن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه

أنه تركين شقوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم التلخيق عن أربع صلوات حتى ذهب

منه) بل ما شاء الله بما لا خلاف ثم أقام ففصل في الظهور ثم أقام فصل العصر ثم أقام

فصل المغرب ثم أقام فصل العشاء رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال ليس بإسناده

باص إلا أن أبي عبيدة لم يسمع من عبد الله (الحديث) رواه رجال الصحيح ولا علة له إلا عدم

سماع أبي عبيدة من أبيه وهو الذي ترجمه الحفاظ اعني عدم سماعه منه وفي الباب

عن أبي سعيد الخدري عند أحمد والنسائي وقد تقدم قال المعمرى وحديث أبي سعيد

رواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي حديثا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري

عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه وهذا إسناد صحيح بطول انتهى وفي

الباب أيضا عن جابر عند البخاري ومسلم وقد تقدم وليس فيه ذكر الأذان والاطاعة

والحديث استدله على مشروعية الأذان والاطاعة في القضاء وقد تقدم الخلاف في

ذلك لو عدت أحكام فوائده قد تقدم ذكر بعضها في باب الترتيب في قضاء التواتر وقد

استشكل الجمع بينه وبين ما في الصحيحين من أن الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى

الله عليه وسلم صلاة العصر فقط وقد قلنا منظر من الكلام على ذلك في باب الصلاة

الوسطى وطرق في باب الترتيب في قضاء التواتر

هـ (أبواب المرأة)

هـ (باب وجوب سترها)

وبالفتح المصدر وحرف الجر زائد (إذا) هي (احتات) أي رأت في مناسباتها أنها يتجاسع (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

طباعه (إذا أي حتى) (وإن الله) ٢٦٠ أي متى إذا سقطت فاذن طرفة ويجوز أن تكون شرطية أي إذا مات

وجب عليه الفسل وجعل رؤية
التي شرط الفسل يدل على أنها
إذا لم تزل له لأجل عليها قالت
زيب (فقطت أمه) رضى
الله عنهم أو قالت أم سلمة على سبيل
الافتقار من باب التجريد كما أنها
جرت من نفسها شخصاً فاستندت
إليه الطفلة فذا الأصل فقطت
قال عروة وأخبرني (تقني وجهها)
وعندهم من حديث أنس أن
ذلك وقع له ثمة أيضاً فحصل
حضورهما معاً في هذه القصة
(وقالت) أم سلمة (يا رسول الله
وتصلي المرأة) أي ترى المرأة
الميتة (تقني) (قول) صلى الله عليه
وآله وسلم (ثم) (تصلي وترى الميتة)
وفيه دليل على أن الاحتلام
يكون في بعض النساء دون بعض
ولذا أنكرت أم سلمة ذلك
لكن الجواب يدل على إمامنا
أسكرت وجود ما في أصله
ولهذا أنكرت عليها (ترت)
عينك) أي افتقرت وصارت على
القراب وهي كلمة جارية على
السنة العرب لا يريدون بها
الاعمال على الخطاب (فيم يشهها
ولها) وفي حديث أنس في
الصبي فمن أين يكون الشبه ما
الرجل غلطاً أي خبره المرأة
رفيقاً أصغر فاقها علماً وأسبق
يكون منه الشبه قال القسطلاني
وفي هذا الحديث ترك الاستحباب
لمن عرضته مسئلة انتهى

و طيب والشاهد والمأكل على نزاع في ذلك

(باب بيان العورة وحدها)

(عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز غفلك ولا تنظر

إلى

(من علي) بن أبي طالب (رضي الله عنه قال كتب رجل أمداً) (للبايعق كثر المدي وهو

باسكان المحبة الماء الذي يخرج من الرجل عند الملاعبة (فاخرت المقداد) ٣٦١ بكسر الميم وسكون القاف ابن عمرو زاذني

رواية ابن عساكر ابن الاسود
واسر يابيه واثار باوتنهاء وأوحاه
أوتروا به فقهه فقهه فقهه فقهه
أبو عمر وابن ثعلبة لهراف
رؤوم السابقين الى الاسلام
لثرفي سنة ثلاث وثلاثين
في خلافة عثمان رضي الله عنه
(ان يسأل) أي بان يسأل (النبي
الذي صلى الله عليه وآله وسلم
فدأله) عن حكم المذني (نقال)
التي صلى الله عليه وآله وسلم
(انه) أي في المذني (الوضوء)
لأنه لو قد استدل بعضهم
بهذا الحديث على جواز الاعتدال
عن التمسك بالظنون مع القدرة
على المتطوع وهو مخالف
لما في السؤال وقع وعلى
ما في قوله في الفتوى (عن عبد الله
ابن عمر) في الخطاب (رضي الله
عنه) ان رجلا قام في المسجد
النبي لم يعرف اسم الرجل
(فقال يا رسول الله من أين
تأمرنا ان نزل) أي بالاهلال
وهو رفع الصوت بالتلبية في
الحج والزيادة هنا الا احترام
التلبية والسؤال عن موضع
الاحرام وهو البائات المكان
وبسته فافهمه أن السؤال عن
مواقت الحج كما قيل السفر
من المدينة (فقال الرسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم يزل)
بضم الهمزة أي يصبر (أهل
المدينة من ذي الحليفة) بضم
الهمزة وفتح اللا (ويزل أهل

الى الخندق ولا يبيت رواء أبوداود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا اسما ثم والغزيرين
حديث على نفسه ابن جرير ع حيدر وفي رواية أبي ذر ومن طريق مجاهد بن محمد عن
ابن جرير قال أخبرني عن حبيب بن أبي ثابت وقد قال أبو حاتم في العلل ان لواءة
بني ماهو الحسن بن ذكوان قال ولا يثبت طيب رواية عن عاصم قال الحافظ فنهذه على
أخرى وكذا قال ابن معين ان حبيب لم يسمع به من عاصم وانهم ما رجلا ليس بثقة وبين
الغزيران الواسطة بين ماهو عمرو بن خالد الواسطي ووقع في زياد بن المندرق في الحارثي
وسمى نداهم بن كليب نصريح ابن جرير باب خبار حبيب له وهو وجه كما قال الحافظ
والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد ذهب الى ذلك المصنف والشافعي وأبو حنيفة قال
التنوير ذهبوا كثر العلماء الى أن الفخذ عورة وعن أحمد ومالك في رواية العورة القبل
والدرة قنابله قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطفي قال الحافظ في ثبوت ذلك عن
ابن جرير وفنا وقد ذكرنا أنه في مذهبه ورد على من زعم ان الفخذ ليست بعورة وصحوا
عاصم ما في الباب الذي بعده هذا والخبر ان الفخذ من العورة وحديث عن هذا وار
كان غير متضمن على الاستقلال في الباب من الاشارة ما يلزم الاحتجاج به على
المطلوب كما شرف ذلك وأما حديث عائشة وانس الاتيمان في الباب الذي بعده فلهما
واردان فيهما ما معنية مخصوصة يتطرق اليها من احتمال الخصوصية أو الباقية على
أصلها ناسخة ما يتطرق الى الاحاديث المذكورة في هذا الباب لانها تتضمن اعطاء حكم
كلي وظاهر اشرع عام فكان لعملهما ولي كما قال القرطبي على أن طرف الفخذ قد
يتسارع في كشفه لاسياف مواطن الحر ومواقف الخصام وقد تكرر في الأصول ان
القول أرواح من النعل (وعن محمد بن يحيى قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر
وحدثاه مكتوبتان فقال يا معمر غط تخديك فان المعمر بن عوف رواه أحمد والبخاري في
تاريخه) الحديث أخرجه البخاري أيضا في صحيحه تعليقا والحاكم في المستدرک كلهم من
طريق اسمعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كريمة عن محمد بن يحيى عنه
ذكره قال الحافظ في الفقه رجاله رجال الصحيح غير أبي كريمة روى عنه جماعة لكن
لم أجده تصريحا بتعديل وقد أخرجه ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضا قال وقد
وقع في حديث محمد بن يحيى هذا سلسلة بالمجدين من ابتدائه الى انتهائه وقد أملىته
في الاربعين التسمية والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم ذكر الخلاف فيه
وبيان ماهو الحق ومحمد بن يحيى هذا وهو محمد بن عبد الله بن يحيى نسب الى جد له ولاية
هبة وزيفت يحيى هي عمة ومعمر المشلول اليب هو معمر بن عبد الله بن فضالة
القرشي العدوي (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الفخذ عورة
رواه الترمذي وأحمد لفظه مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل دخله خابرة
فقال غط تخديك فان نخل (رجل من عوف) الحديث في اسناده أبو يحيى القاتن شاف

الى ارض العراق (من قرن) بفتح القاف ٣٦٢ وسكون الراء وهو جبل مدور على كاهه حنطة مطلى على عرفات وسهل

في الكل على صورة الخمر في الظاهر والظاهر ان المراد منه الامر فالتدريس ليس (وقال ابن عمر) رضى الله عنه (وربما عوان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وويل لأهل اليمن من يسلط بفتح الباء والقلم من جبل من جبال تهامة على مر حلين من مكة (وكان ابن عمر) رضى الله عنه (يقول لم أقصه) أى لم أقصه (هذه) أى الأخيرة (من لم أقصه) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا من شدة تحريمه ورواه وأطلق الزعم على القول المحقق لأنه لا يريد من هؤلاء الزاعمين إلا أهل الجفة والعلم بالسنة ومحال ان يقولوا ذلك بأرائهم لأن هذا ليس بما يقال الحديث ان شأه الله تعالى في الحج (وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه ان رجلا) لم أعرف اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما ليس المحرم) بفتح الميم ضارع ليس يكسر المرحدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يلبس) بفتح الالف والنال ويجوز ضم السين على ان لانه نافية وكسرها على انها ناهية والاول لا يذر (لتمنع ولا العمامة) يكسر العين (ولا السراويل) ولا البرنس) ضم الموحدة والنون (ولا ثوبه لورس) بفتح الواو وسكون الراء ثبت أصغر من اليمن يسمونه

ومشاةين وهو ضعيف مشهور بركبته واختلاف اسمه على ستة قول أو سمعته أشهرها ديسلو وقد أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه تعليقا وهو يدل على أن الفضد عورة وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن جرهد الاسلمي قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بردة وقد تحكمت فقلت فقال غدا غدا فان الفضد عورة وما عالت في المواعيد وأبو داود والترمذي وقال حسن الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وعلقه البخاري في صحيحه موضعه في تاريخه للاضطراب في إسناده قال الحافظ في التلخيص وقد ذكرنا كثيرا من مرق في تخليق التلخيص وجرهد هذا هو بفتح الجيم وسكون الراء وقع الهامول الحديث من آفة انفاث الذين الفضد عورة وهم الجهول وجرهد

• (باب من لم يفضد من العورة وقال صلى الله عليه وآله وسلم) •

(عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالسا كاتفا عن نخذه فاستأذن أبو بكر فاذا نه وهو على حاله ثم استأذن عمر فاذا نه وهو على حاله ثم استأذن عثمان فاذا نه عليه ثياب فلما قاموا قال يا رسول الله استأذن أبو بكر. عمر فاذا نه لهما ما أنت على حالك فلما استأذن عثمان أرسب عليك ثيابا ففضل عائشة ألا تعقب من رجل واقعه

الملائكة اتسعي منه روماء جدورى أحمد جدا اسمه من حديث حنيفة بن وهذف وانقله دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فوضع يديه في فخذه وفيه فلما استأذن عثمان فجعل يقول (الحديث أخرجه البخاري تعليقا فقال في صحيحه في بعض ما يذكر في الفضد وقال أبو موسى غلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بركبته حين دخل عثمان وأخرجه مسلم من حديث عائشة بلغة طائفة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مضطجعا في بيتي كاتفا عن فخذه أو راقية الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جلس وحديث حنيفة أخرجه الطحاوى والبيهقي من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعد المديني حدثني حنيفة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندى يوما وقد وضع يديه في فخذه فدخل أبو بكر الحديث والحديث استدل به من قال ان الفضد ليست بعورة وقد تقدم ذكرهم في البس الاول وهو لا ينتهز لمعارضة الاحاديث المتقدمة لوه الاول ما قدمنا من أنها حكاية فعل الثالث انما التقوى على معارضة تلك الاقوال الصحيحة العامة لجميع الرجال الثالث التردد الواقع في رواية مسلم التي ذكرناها ما بين الفضد والباسق والباسق ليس بعورة اجابا للابيع غايته في هذه الواقعة ان يكون ذلك خاصا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لم يظهر فيه دليل على التامى به في مثل ذلك قالوا يجب القول بذلك الاقوال الناصة على أن الفضد عورة (وعن أنس بن النسي صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر حرم الازار عن نخذه - قى ان لا يضركي يا من نخذه روماء جدورى) وقال حديث أنس أسندوه حديث جرهد (وط) قوله حرم الازار

(فان لم يجد الثعلب فليس الخفين وليقطعهما) بكسر الهمزة وسكونها ٢٦٢ غطقت على ثعلب (حق) ان (يكونا)

أي غاية قطعهما (تحت الكعبين)

وهذا من يبيع كلامه صلى

الله عليه وآله وسلم وفصاحته

لان المتر ولا منصرف بخلاف

المبوس لان الاباحة هي الاصل

محصرا ما يترك ليسين ان ماسواه

مباح وفي هذا الحديث السؤال

عن حالة الاختيار فاجابه عنها

وزاده حالة الاصطرار في قوله

فان لم يجد الثعلب وليس اجنبية

عن السؤال لان حالة السفر

تقتضي ذلك ومحل هذه المباحث

في باب الحج وهذا آخر احاديث

كاتب العلم وولما فرغ المؤلف من

ذكر احاديث الوضوء الذي هو

مادة الاحكام انشر بحقه

بالاعانة من العلم شرع يذكر

أقسام العبادات من حيث ذلك

على ترتيب حديث النبيين

في الاسلام على خمس شهادة

أن لا اله الا الله وان محمدا رسول

الله وآقام الصلاة وآتوا الزكاة

وجع البيت وصوم رمضان وقدم

الصلاة بعد الشهادتين على

غيرها لكونها افضل العبادات

به الاعيان واشهد بالطهارة

لها من فتح الصلاة بما في حديث

أبي داود باسناد صحيح ولانها

أعظم شرطها والشرط مقدم

على الشرط وطبعا تقدم عليه

بجملة مقتضيات أي كشف وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثابته على ابتداء المفعول
بدليل رواية مسلم قال الحافظ وليس ذلك بمستقيم ادلا بآل من وقوعه كذا في
رواية مسلم أن لا يقع عند البصري على خلافه وزاد البصري في هذا الحديث عن أنس
بلفظ وان ركبتي ليس تغذي القهوه من به لا يجمع القائلين بان التقديس بعورة لان
ظاهرا ان المني كان بدون الحائل ومس العورتين حائل لا يجوز رجعا في صحيح مسلم
ومن تابعه من ان الازار لم تنكشف بقصدت صلى الله عليه وسلم وعكس أن قال ان
الاستقرار على ذلك يدل على مطلوبهم لانه وان كان من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر
على ذلك لكان صحت صلى الله عليه وسلم وظاهر سابق أي عورة والجوز في من طريق
عبد الوارث عن عبد العزيز يدل على استقرار ذلك لانه بلفظ جازي ودل الله صلى الله
عليه وسلم في ذلك خير وان ركبتي ليس تغذي الله وان لا يرى بياض فخذه وقد عرفت
الجواب عن هذا الاحتجاج بحال

• (باب بيان ان السرور كعبة ليست من العورة) •

(عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قاعدا في مكان فيه ما منكشف
عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان خطاها رواه البصري) الحديث في البصري في كتاب
اله صلاة للفظ الذي ذكرناه في شرح حديث عائشة وقد تقدم الكلام على الحديث
هناك وهو بهذا اللفظ المذكور عن أبي الناقب من صحيح البصري واستدل المصنف
به وبما بعده لذهب من قال ان الركبة والمرارة كعبة
فقال الشافعي انها ليست بعورة وقال الهادي والزمي بدها لله وأوجبته فوعطاه وهو قول
الشافعي انها عورة وأما السرور فالتاثلون بان ركبة عورة فالتاثلون بانهم
في ذلك الشافعي فقال انها عورة على عكس ما مره في الركبة والاحتجاج بحديث الباب
لمن قال ان الركبة ليست بعورة لا يتم لان الكشف كان له ذرا الخنول في الماء وقد
تقدم في الفصل أدلة جوازها والخلاف فيه وأيضه قطع من عثمان مشعر بانها عورة
وان أمكن تعليل التغطية بغير ذلك فغاية الامر الاحتقال واستدل القائلون بان الركبة
من العورة بحديث أبي أيوب عند الهادي والزمي بلفظ عورة الرجل ما بين سترته الى
ركبته وحديث أبي سعيد من فروعنا الحارث بن أبي أسامة في حسنه بلفظ عورة الرجل
ما بين سترته وركبته وحديث عبد الله بن جعفر عند الهادي كنهوه قالوا الحمد يدخل في
الحدود كالرفق وتعليل الجانب المضروبة وألا بان حديث أبي أيوب بوجهين كثير
وهو متروك وحديث أبي سعيد فيه شيخ الحارث بن أبي أسامة وأودن الهادي عن عبد
ابن كثير عن أبي عبد الله الشافعي عن عطاء عنه وهو سلسل بالضعفاء الى عطاء وحديث
عبد الله بن جعفر بوجهين أصرم بن حوشب وهو متروك والتمس من دخول الحد في الحدود
والقياس على الوضوء باطل لانه دخل بدليل آخر ولان غلظه من مقدمة الواجب وأيضا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب الوضوء) •

وهو بالضم السعل وبالفخ الماء

الذي يتوضأ به وحكي كل الضغ والضم وهو شق من الوضوء وهي الحسن والتطافه لان المصل يتنظف به فيصير وضوءه

اختلف في موجب الوضوء فقيل يجب ٣٦٤ بالحدث مع ارادة القيام الى الصلاة لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة

وقال آخرون: بل الامر على جوده من غير تقدير حذف انه في حق الحدث على الجواب وفي حق غيره على التلب وقال بعضهم: كان على التعيين لكل صلاة ما كان أو غير طاهر ثم نسخ ما روي وبأيدل لهذا ما روي أنه أحد وأبو داود من حديث عبد الله بن حنظلة ان انصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فلما نطق عليه وضع عنه الوضوء الا من حدث وسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الملائكة بوضوء واحد فقال له عمر انك فعلت شيئا لم تكن تفعله قال عبد الله بن مسعود الجواز (عن أبي هريرة روى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقبل الله (صلاته من) أي الذي (أحدث) أي وجدته حدث الاكبر كالنابذة والحض والاصغر كالمخض للوضوء (حق) الى ان (يتوضأ) بل أو ما يقوم مقامه فقبيل ويجزئ حيثئذ والذي يقوم مقام الوضوء بالمعصية ليم وأنه يسمى وضوءا كما عند التمسائي اسناد صحيح من حديث أبي ذر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال

لزمه - القول بن السرة عورة وهم لا يقولون بذلك الجواب الجواب وقد استدلل المهدي في البحر للفاكهين بان الركبة عورة لا السرة بقوله صلى الله عليه وسلم أسفل من سرة الى ركبتيه يقبل أي هريرة الحسن ورواه عنه ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ساق في ويمكن الاستدلال بان قال ان السرة الركبة ليست من العورة عما في كتابي داود والواقفي وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في حديثنا ورواه أحمدكم خادمه عبدة وأبو جبره فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ورواه البيهقي أيضا ولكنه أخرجه من الدعوى والدليل على مدعي أنه عورة ولواجب البقاء على الأصل والتمسك بالبرحمتي ينتهض ما يتعين به الانتقال فان لم يوجد الرجوع الى معنى العورة لعمدة هو الواجب ويضم اليه الفخذان بالتخصص السابقة (وعن عمرو بن إسحق قال كنت مع الحسن بن علي فلقينا أبو هريرة فقال أرى اقبل هكذا

حدث رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل فقال بضميه فقبل سرتي ورواه أحمد الحديث واسناده عمن إسحق الهاشمي ومولاهم وفيه مقال وقد أخرجه الحارثي ومعهما باسناد آخر من غير طريق غير المذكور وقد استدلل به من قال ان السرة ليست بعورة وهو لا يشهد المطلوب لان فعل أي هريرة حجة فيه وقيل التي صلى الله عليه وسلم وقع والحسن طفل ونفق بين عورة الصغير والكبير والازم ان ذكر الرجل ليس بعورة فتدعى أنه صلى الله عليه وسلم قبل ربيعة الحسن أ. الحسين أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي ليلى الانصاري قال البيهقي واسناده ليس بالقوي وروى أيضا من حديث ابن عباس بالنسخة وأبو هريرة قال صلى الله عليه وآله وسلم فرج ما بين فخذي الحسين وقيل ربيعة أخرجه الطبراني وفي اسناده طاووس بن أي ظبيان وقد ضعفه التمسائي قال ابن الصلاح ليس في حديث أبي ليلى تردد بين الحسن والحسين انما هو الحسن وقد وقع الاجماع على ان القبل والبر عورة ولذا لم يطل في الحديث تمسك كل من قال ان السرة ليست بعورة وقد حكى المهدي في البحر الاجماع على ان سرة الرجل ليست بعورة ثم قال وفي دعوى الاجماع تنظر وقد عرفنا ان افاقر بدلة غيرة يحتاج الى الاستدلال عليه قوله

قال بضميه هذا من التعبير بالقول من القبل وهو كثير (وعن عبد الله بن عمرو قال صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب فربيع من رجوع وعقب من عقب فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمر عاقد حنزة النفس قد حصر عن ركبتيه فقال ابشروا هذا ربكم قد فتح باب من أبواب السما يساهي بكم يقول انظروا الى عبادي قد صلوافريضة وهم ينظرون أخرى ورواه ابن ماجه) الحديث شريفة في حق ابن ماجه رجال الصحيح فانه قال حدثنا أحمد بن عبد الله بن حنظلة النضر بن شميل حدثنا جاد بن ثابت عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو أنه ذكره قوله وعقب من عقب يقال عقبه تعقبا اذا جاء بعقبه وقال في النهاية انه مع قوله عقب أي أقام في صلاته بعد ما يشرع في الصلاة

وسلم على التيمم وهو لم يكوّن قائلًا لما عموما القصر ٢٦٥ على ذكر الموضوع نظر الى كونه الاصل ولا يخفى

ان المراد قبول الصلاة من
كان حديثا رخصا يجمع
باقى شروط الصلاة واستدل
بهذا الحديث على ان الرضوخ
لا يوجب لكل صلاة لان القبول
اتى فى غاية الرضوخ وما بعدها
مخالفة لما قبلها فاقضى ذلك
قبول الصلاة بعد الرضوخ
مطلقا وتدخل تحته الصلاة
الثانية قبل الرضوخ الثاني
قاله ابن دقيق العيد واستدل
به على بطلان الصلاة بالحدث
رواه كان روى وجه اختياره
أر ضطرا روى له عدم التفرقة فى
الحديث بين حدث وحديث
حالة ودلالة (قال رجل من
حضر موت) يشع الحادى للموت
وسكون الضاد الجملة بالعين
وقبيلة ايضا (ما الحديث بالياء
هريزة قال) هو (فناء) بضم
الضاد والممد (واضراط) بضم
الضاد وهما يشتركان فى كونهما
وبما خارا جملتين الدبر لكان الثاني
مع صوت وانما ضطر أبو هريرة
الحديث به امتنع بالاختلاف على
الفاظ ولا سيما قد يقعا فى
الصلاة كقرن غيرهما وانما
اجاب السائل بما يشترط الى
معرفة فى غالب الامر والا
فالمحدث يطلق على الخارج
المعتاد وعلى نفس الخروج وعلى
الوصف الحكيمى المقدور قبله
بالاعضاء قيام الاوصاف الحسية
وعلى المنع من العبادة المرتبة

يقال صلى الله عليه وسلم فلان قوله حديثه ليس فى الساموس حيزه يحجزه دعه من
خلفه وبالريح طعنه وعن الامر بجهل رآه ٥ والحديث من ادمن قال ان الركبة
ليست بعورة وقد تقدم الكلام على ذلك فبيده ان انتظام الصلاة بعد فعل الصلاة من
موجبات الاجراء وأسباب مباحاتها بغير العزلة لا يمكنه من فعل ذلك (وعن أبي الدرداء)
قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قيل أبو بكر اخذ ابطرف فوجه حتى
ابدى عن ركبته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما صاحبكم فقد غامر به ولم يذكر
الحديث رواه أحمد والبخارى قوله غامر الغامر فى الاصل اللقى ينشئ فى العورة
وغمره الثنى شدته ومن دعه الجع غمرات لمردا للغامرة هذا الغامرة أخذ من الغمر
الذى هو الحقد والبغض والحديث يدل على أن (ركبة) ليست بعورة قال المستنف
رحمه الله والجملة منه انه اقرب على كسف الركبة ولم يشكره عليه ٥

• (باب ان المرأة الحرة كلها عورة اذ وجهها وكسبها) •

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض الا بجماع
رواها نسخة الاقتصار) الحديث أخرجه ايضا ابن خزيمة والحاكم واهل الدارقطني
بالوقف وقال ابن قتيبة اشبهوا عالهالكم بالارسال ورواه الطبراني فى الصغير والوسط
من حديث أبي قتادة بن ظالم يقبل القمن امرأة صالحة حتى وادى زيتها ولا من يارب
بلغت الحديث حتى تحترق قوله لا يقبل الله صلاة حائض الا بجماع وقد تقدم الكلام على
قوله لا يقبل وما يدل عليه والمخاض من بلغت سن الحيض لامن هي ملازمة لبعض
فانها ممنوعة من الصلاة وهو مبين فى رواية ابن خزيمة فى وجهه بل يظن لا يقبل الله صلاة
امرأة قد حاضت الا بجماع وقوله الا بجماع هو بكسر التاء ما يشترط به رأس المرأة قال
صاحب كيم الحمار النصف وجهه عورة وخبر الحديث استدله على وجوبستر
المرأة فى حال الصلاة واستدل به من سوى بين الحرة والامة فى العورة لعدم ذكر
الحائض ولم يشرق بين الحرة والامة وهو قول اهل الظاهر وقرئت العورة والشافعى وأبو
حنيفة والجمهور بين عورة الحرة والامة فجاء عورة الامة ما بين السرة والركبة كالرجل
والجملة لهم ما روى أبو داود والدارقطني وغيرهما وقد ذكرنا لفظ الحديث فى شرح
حديث أبي موسى المتقدم فى الباب الذى قبل هذا بجماع روى أبو داود ايضا بلفظ اذا
زوج أحدكم عبده امته فلا يطر الى عورتها قالوا والمراد بالعورة المذكورة فى هذا
الحديث ما صرح به فى الحديث الاول وقال مالك الامة عورتها كالسرة مثل شعرها
فليس بعورة وكأله رأى العمل فى الجاز على كسف الاما لرؤسهن هكذا حكاه عنه ابن
عدي ليرقى لاستدكار قال امرأى فى شرح الترمذى والمنه ورعته ان عورة الامة
كالرجل وقد اختلف فى عورة الحرة فتفصيل جميعه من ماعدا الوجه والكفين
والى ذلك ذهب الهادى والقاسم فى أحد قوليه والشافعى فى أحد أقواله وأبو حنيفة فى

على كل واحد من الثلاثة وقد جعل فى الحديث الموضوع افعال الحدث فلا يعنى بالحدث الخارج المعتاد ولا نفس الطهر وج لان

الواقع لا يرتفع ظن من ان بعض
هو المراد هنا التفسير أي حرية
له بنفس الخارج بالانحسار و
ولا يفتح الحديث استدل به على
ان ما عدا الخارج من السيلين
كأنه والجامعة ومن الذكر غير
ناقض ولكنه استدلال بنفسه
أي حرية وليس بجعة على خلاف
في الأصول (١) (وهو) أي عن
أبي هريرة (رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) حال كونه (يقول) بالفتح
المضارع استحضار الصورة
المخفية أو لاجل المسكاة عنها
(ان أمي) المؤنن (يعنون)
بعض أولادهم قاله (يوم القيامه)
على رؤس الشهداء حال كونهم
(فرا) بعضهم الغين المجبة وتشديد
الراء جمع اخر أي ذرة
وأصلها ياض في جهة القوس
والمراد به هنا النور يكون في
وجوههم حال كونهم (مجهلين)
من التجهيل وهو ياض في
اليسدين والرجلين والمراد به
النور وأيضا يدهعون يوم
القيامه وهم هذه الصفة أو يعنى
يعنون بذلك ويحتمل ان تكون
هذه علامة لهم في الموقف وعند
المحضر ثم تنقل عنهم عند
دخولهم الجنة (من) أي لاجل
(أكل الوضوء) أو من سببية أي
(١) بهامش الأصل قلت قد سمع
عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه
قامتوضا كما أخرجه أحدو أهل
السنة وهو حديث حسن

أحدى روايتين عنه ومالك وقيل والقدمين وموضع الخلخال والى ذلك ذهب القاسم في
قول وأبو حنيفة في رواية عنه والثوري وأبو العباس وقيل بل جمعها إلا الوجه واليه
ذهب أحمد بن حنبل وأبو داود وقيل جمعها دون استئذان واليه ذهب بعض أصحاب الشافعي
وروى عن أحمد وسبب اختلاف هذه الأقوال ما وقع من المتأخرين من الاختلاف
في تفسير قوله تعالى إلا ما ظهر منها وقد استدل بهذا الحديث على أن ستر العورة شرط
في صحة الصلاة لأنه لا يقبل ما لم يستر إلا ما ظهر منها وقد اختلف
في ذلك فقال الحافظ في الفتح ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة قال وعن
بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناس ومنهم من أطلق كونه سنة لا يطل تركها
الصلاة اه أخرج الجمهور بقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وبما أخرجه
الضاري تعليقا ورواه في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان عن سلمة بن الأكوع
قال قلت لأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقبل الله صلاة رجل
وسبأ في الكلام على هذا الحديث في باب من صلى في قميص غير مزيور ويجوز بهذين
حكم المتقدم في أول هذه الأبواب ويجاب عن هذه الأدلة بان غايها الغادة الوجوب وأما
الشرطية التي يؤثر عدمها في عدم الشروط فلا تعلل للاستدلال بها على أن الشرط
حكم وضعي شرعي لا يثبت بمجرد الأوامر ثم يمكن الاستدلال بالشرطية بحدوث لباب
والحديث الآخر في بعده ويجوز في إقامة عند العائري لا يخلط لا يقبل الله من امرأة
صلاة حتى توارى زينة ولا جارية بلغت الحيض حتى يتحتمر لكن لا بد والاستدلال
بذلك عن شوب كدولاه أو لا يقال نحن نمنع أن نفي التسبيل يدل على الشرطية لأنه قد نفي
التسبيل عن صلاة الآخر ومن في جوفه النجس ومن يأتي عرافا مع ثبوت الصحة بالإجماع
وتأنيبا عن غايته ذلك أن السطر شرط للصلاة المسطرة وهو أخص من المحوى والمعاد
الرجال بالنساء لا يصح ههنا الوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا
معنى لا يوحى في عورة الرجل وإنما يتحدث سهل بن سعد عن الشيعين وأبي داود
والتسبي بلفظ كان الرجال يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم عاقدن أزواجهن على
أعناقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال جلوسا
زاد أبو داود ومن ضيق الأزواج هذا يدل على عدم وجوب السطر فلا عن شرطية ورأى
يحدث عمرو بن سلمة وفيه فكنت أو مهم وعلى بردة مفتوحة فكنت إذا وجدت فقلت
عسى وفي رواية أخرجت اسقى فقال امرأتان الحى لا تغطوا أعنا است قاركم
الحديث أخرجه الضاري وأبو داود والتسبي قال في أن ستر العورة في الصلاة واجب
فقط كاسترخاء اللان لا شرط يقتضي تركه عدم الصحة وقد أخرج القائلون لعدم الشرطية
على مطلوبهم جميع فقهاء واهية منها قولهم لو كان السطر شرط في الصلاة لاخص بها
ولا تقتصر إلى النية ولكن العابر العريان يقتل إلى بدل كالماجر من القيام بقتل إلى
القتل والأول مقتضى بالاعيان فهو شرط في الصلاة ولا يخص بها والثاني باستتال

بسبب ٣٦٧ خلاوضه والوضو بمضم الواد ويجوز قصها فان القره والتصيل نشأ عن الفعل بالانقيص وان نسب

الى كل منهما (فمن استطاع) أى
ق روال استطاع قرنة قاضية
بعدم الوجوب ولهذا لم يذهب الى
ايجابه أحد من الامة (منكم
ان يطل غرة) بان يفسل شيئا
من مقدم رأسه وما يجاوز
وجهه زائدا على القدر الذى
يجب غسله لاستيعاب كمال الوجه
وار يفسل قصبة بان يفسل
بعض عضده أو يستوعبها كما
روى عن أبي هريرة وابن عمر
(فدسل) ما ذكر من القره
والجسل فالحق قول سعدوف
له لم يفسل فبطل غرته
وتصديه وهذا الحديث رغيه
مصرح باستصحاب تطويل
القره والتصيل وهما مستحبان
بلا خلاف واختلف فى القدر
المستحب على أوجه أحدها
تسحب الزيادة فوق المرفقين
والكعبين من غير تقدير والثاني
الى نصف العضد والساق
والثالث الى المتكبر والركبتين
قال انشوى وأحاديث الباب
تدخى هذا كله وروى ابن
بطال وعياض وابن التين اتفاق
العلماء على عدم استحباب الزيادة
فوق المرفق والكعب وقضه
ثبت من فعله صلى الله عليه وآله
وسلم وقيل أبى هريرة أخرجه
ابن أبي شيبة من فعل ابن عمر
بإسناد حسن وعمل العلماء
وقتواهم عليه قال القاضى
حسين وغيرهم من الشافعية

لقيله فانه غير مقتضى النية والثالث بالعبارة عن القراءات والسمع فانه يصلى ساكنا
(ومن أم سلة) اتهامات النبي صلى الله عليه وسلم أتصل المرأة فى درع وتجاوز وليس عليها
أزار قال اذا كان الدرع سابعة يغطي ظهره وقدميها رواه أبو داود وعن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جرفه خيلا لم يطر الله اليه يوم القيامة فقالت
أم سلة وكيف يمنع القسايد ولهن قال رخصين شيئا قالت اذن شيكفت اقدامهن قال
فبرخنه ذراعا لا يزيدن عليه رواه الاتقي والترمذى وصححه ورواه أحمد ولفظه ان نساء
النبي صلى الله عليه وسلم سألته عن الدمل فقال اجعاه مشراة فن ان شبرا لا يتر من عورة
فقال اجعله ذراعا) حديث أم سلة أخرجه ايضا الحارثى كرواعه عبد الحق بان مالكا وغيره
رووه وقولها قال الحافظ وهو الصواب ولكنه قد قال الحارثى ان دفعه صحيح على شرط
البخارى اه وفى اسناد عبد الرحمن بن دينار وفيه مقال قال فى التقريب صدوق يخطئ
من السابعة قال أبو داود وروى هذا الحديث مالك بن أنس وبكر بن مضرو - خص بن
عبث واسماعيل بن جعفر وابن أبي ذئب وابن اسحق من محمد بن زيد عن أمه عن أم سلة
يذكر واحد منهم التبع صلى الله عليه وسلم قصر رواجه عن أم سلة اه والرفع زائدة ليعنى
القائما كما هو مصطلح أهل الأصول وبعض أهل الحديث وهو الحق وحديث ابن عمر
هو للجماعة كما هو بدون قول أم سلة وجواب التبع صلى الله عليه وسلم عليها وسأفى
المكلام عليه فى باب الرخصة فى اللباس الجميل من كتاب اللباس وقد استدل بحديث أم
سلة قال فى بعض الفاظه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لا بأس اذا كان الدرع سابعاً
الح كما فى التخصيص على ان تستر بدن المرأة من شروط صحة الصلاة لان تضييق اللباس
تفطية القدمين مشعر أن اللباس فضاء رءوسه وليس الاضداد الصلاة أنت خير بان هذا
الاشعار لو لم يستلزم حصر اللباس فى الاضداد لان نقصان الاجر الموجب لنقص الصلاة
وعدم كمالها مع صحتها لا بأس ولو سلم ذلك الاستلزام ففاته أن يقيد الشرطية فى القساء
كما عرفت مما سلف وفى هذا الحديث دليل لمن لم يستغن القدمين من عورة المرأة لا بقوله
يغطي ظهره وقدميها بل على عدم الفرو وهكذا استدلس قال بالشرطية بما فى
حديث ابن عمر من قوله صلى الله عليه وسلم برخين شيئا وقوله برخنه ذراعا وهو كما
عرفت غير صالح للاستدلال به على الشرطية المدعاة غاية ما فيه ان يدل على وجوب ذلك
وفيه ايضا جهل من قال ان قد مضى المرأة عورة قوله فى درع هو يقص المرأة الذى يغطي
بدنها ورجلها ويقال له سابع اذا طال من فوق الحيا مثل قوله برخين شيئا قال ابن رسلان
الظاهر ان الرابا لشعر والذراع أن يكون هذا القدر زائدا على قص الرجل لا انه زائد
على الارض

هـ (باب النهى عن تجريد المتكبر فى الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها)

والحنفية وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى زائد على هذا أو قص فقد استعملوا فى عدد المرات أو التخصيص

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي أحدكم في النوب الواحد ليس على عاتقه من شيء رواء البضاري ومسلم وإسحاق على عاتقه ولا حد الشيطان الحديث اتفق عليه الشيعان وأبو داود والشافعي من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قوله لا يصلي في ليلته لا يصلي قال ابن الأثير كذا هو في الصحيحين بإسناد صحيح وهو وجه أن لا يافيه وهو خير مما في النهي قال الحافظ ورواه الحداد في غير كتابه قال باللفظ لا يصلي ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك باللفظ لا يصلي بن زيادة بن التأكيد ورواه الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد باللفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله ليس على عاتقه من شيء العاتق ما بين المنكبين إلى أصل العنق والمراد أنه لا يترك في وسطه ويشد طرف النوب في حق من لم يتوشح به معاملة عاتقه فيه صل السمت من أعلى البدن وأدنى ليس به ورواه ذلك أمك في مئة العودة قال الثوري قال العمل بحكمته أنه إذا أتى به ولم يكن على عاتقه من شيء لم ومن أن تكشف عورته بغير لاف ما زاد جعل بعضه على عاتقه ولأنه قد يحتاج إلى ما كسبه فليس في ذلك تقصير سنة وضع اليد على اليسرى تحت صدره ورفعهما والحديث يدل على جواز الصلاة في النوب الواحد قال الثوري ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن مسعود ولا أعلم من بعدهم واجهوا أن الصلاة في نوبين أفضل ويدل بأشياء المنع من الصلاة في النوب لو احداثها لم يكن على عاتق المصلي شيء وقد حل بالمعصية هذا النهي على التترية وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه وعنه أيضا تصح ويأثم وغسل الكرماني عن مذهب أحمد قاضي الاجماع على جواز ترك جعل طرف النوب على العانة وجعله صارقا للنهي عن التبريم إلى الكراهة وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الثوري يدل على ثبوت الخلاف أيضا وعقد الطحاوي له في شرح المغني ونقل المنع عن ابن عمر عن ثمالوس والنهي وتلقاه غيره عن ابن وهب وابن جرير وجمع الطحاوي بين الاحاديث بان الاصل أن يهني اشتغاله وضائق أن تركه ونقل الشيخ في الدين السبكي وجوب ذلك عن الثاني واختاره قال الحافظ ذكر المعروف في كتب الشافعية خلافا واستدل الخطابي على عدم الوجوب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في نوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة قال ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس من النوب غير متسع لأن يتدبر به ويفضل منه ما كان لعائته وما قاله لا ينبغي قاله الحافظ إذا ترك ذلك عدم صحة الاجماع الذي جعله الكرماني صادقا للنهي قالوا بالاجزاء الجزم بعينه الحقيقي وهو تحريم ترك جعل طرف النوب لو احداث الصلاة على العاتق والجزم بوجوبه مع مخالفة بين طرفيه بالحديث الآتي حتى ينقضي دليله للصرف ولكن هذا في النوب إذا كان واسعاً جامعاً بين الاحاديث كما ساقى التصريح بذلك حديث جابر وقد عمل ظاهر الحديث ابن حزم فقال وفرض

الوضوء واقصره عن النية على الغرة لذلك على الاثر وخمسها بالذكر لأن عملها أثبت في أعضاء الوضوء وأول ما يقع عليه النظر من الانسان وحل ابن عرفة فيها نقله عنه أربعة صدقاته التي الغرة والتعجيل على انهما كتابة عن انارة كل الذات لانه مذكور على أعضاء الوضوء وموقع عند الترمذي من حديث عبد الله بن بستر وصححه أسقى يوم القيمة فمن السجود وبجملته من الوضوء قال في المصابيح وهو معارض بظاهر ما في البضاري عن عبد الله بن زيد بن عامر (الانصاري) المذني في نقل في ذي الحجة بالحجرة في آخر سنة ثلاث وستين وله في البضاري نسخة أحاديث (رضي الله عنه أنه تكلم بالالف أي عبد الله بن زيد كما صرح به ابن خزيمة في الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل) بالنصب ورواية أنه شكى منيا فله قول موافقة لم كان عليه الثوري (الذي يجنب اليه) أي يشبه له المعنى بظن والظاهر أن أهم من تساوي الاحتمال أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللبس من أن الظن خلاف اليقين (أنه يجنب الشيء) أي الحديث خارجاً من دين ومصرح به الاسماعيلي ولفظه تعجيل أي في صلواته أنه يخرج منه شيء وفيه العدول عن ذكر الشيء المستقدر ضاير اسمه ألا تعجل ورواه في الصلاة فقال صلى الله عليه وآله وسلم (لا يجنب ولا يصير) على

بالجزم فيسما على النبي وبالرفع على النبي والشك من الراوى وكأله من ٣٦٩ شيخ البخارى على بن عبد الله المديني (حق)

الى ان (يسمع صوتا) من
دبره ويخبر به (او يحدو بها) هذه
والمراد بتحقيق وجودها حتى
انه لو كان اخشم لا يشم او اوسع
لا يسمع كان الحكم كذلك وليس
المراد تخصيص هذين الاخيرين
بالبين لان المعنى اذا كان اوسع
من اللفظ كان الحكم للمعنى
قالة انطاني وهذا الحديث اذا
اسئل النبي وروى وصلى عليه
اذ لم يرتض بعض الاستلال دون
غيره من امارات الحياة كالحركة
والنبض ونحوهما وهذا
الحديث فيه قاعدة لكثير من
الاحكام وهو اصل في حكم بقائه
الاشياء على اصولها حتى يتيقن
خلاف ذلك ولا يضر الشك
المبارى عليها والعلامة تقول
على ذلك واخذت بهذا الحديث
بهور العلم حتى يتيقن الطهارة
وشك في الحديث عمل يتيقن
الطهارة او يتيقن الحديث وشك
في الطهارة عمل يتيقن الحديث
ودل حديث الباب على صحة
الصلاة ما لم يتيقن الحديث قال
الخطابي ويستدل به ابن اوجيب
الحديث من وجده منه ربح
البر لانه اعتبر بوجدان الربح
ورتب عليه الحكم ويمكن
الفرق بان الحديث قد روى بالثبوت
والشبهة هنا قاعدة بخلاف الاولى
قاه متمم (عن ابن عباس
رضي الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم نام) مضطجعا
٤٧ نيل ل (حتى) الى ان (تخرج) ثم صلى ورجع الى حاله (اضطجع) عليه السلام

على الرجل ان صلى في ثوب واسع ان يطر ح منه على عاتقه او عاتقه فان لم يفعل بطلت
صلاة فان كان ضيقا انزله او اوسع اسواه كان معه ثياب غير ما ولم يكن ثم ذكر ذلك عن
نافع مولى ابن عمر والنسفي وملاوس (وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يقول من صلى في ثوب واحد فليضاق بطريقه هو الله البخارى واخذوا يودوا
وزاد على عاتقه) اخرج هذه الزيادة احمد وكذا الامام علي وأوصيه من طريق حسين
عن شيبان وقد دل على وجه وهذا الامر على الاستصحاب وخالفهم في ذلك اجد والخلاف في
الامر ههنا كالخلاف في النبي في الحديث الذي قبل هذا وفي الباب عن عمر بن أبي سلمة
عند الجماعة كلهم وعن سلمة بن الاكوع عند أبي داود والنسائي وعن أنس عند البخارى
والموصلى في مسندهما وعن عمرو بن أبي أسعد عند البيهقي في معجم الصحابة والمسنونين
شيبان في مسندهما وعن أبي سعيد عند مسلم وابن ماجه وعن كيسان عند ابن ماجه وعن ابن
عباس عند احمد بن اسناد صحيح وعن عائشة عند أبي داود وعن ابي هاشم عند الشيخين وعن
عمار بن ناسر عند أبي يعلى والطبراني وعن طلق بن علي عن أبي داود وعن عباد بن الصامت
عند الطبراني وعن أبي بن كعب عند عبد الله بن أحمد في زيادته على المسند وعن حفصة
عند جده عن سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن عبد الله بن أبي أمية
عند الطبراني وعن عبد الله بن أنس عند الطبراني أيضا وعن عبد الله بن مرجس عند
الطبراني أيضا وعن عبد الله بن عبد الله بن المغيرة عند احمد وعن عبد الله بن عمر عند أبي
داود وعن علي بن أبي طالب عند الطبراني وعن معاذ عند الطبراني أيضا وعن معاوية عند
الطبراني أيضا وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي بكر الصديق عند أبي يعلى
الموصلى وعن أبي عبد الرحمن حاض عائشة عند الطبراني وعن أم حبيبة عند احمد وعن
أم الفضل عند احمد وعن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم عند احمد
باستاد صحيح (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صليت
في ثوب واحد فان كان واسعاً فالتصق به وان كان ضيقاً فارتبه متفق عليه ولفظه لاجد
وفي لفظه آخر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ما اتسع الثوب فلتعاطقه
على منكبيك ثم صل واذا ضاق من ذلك فتدبه - فقويك ثم صل من غير رداء) قوله فالتصق
به الاتصاف بالثوب التخطي به كأخذه في القلوس والمراد انه لا يشد الثوب في وسطه
فيصلى مكتوف المنكبين بل يتدبه ويرفع طرفه فيلتصق بهما فيه كونه في الزاوية
والرداء اذا كان الثوب واسعا وأما اذا كان ضيقا جاز الاتزابه من دون كراهة وهذا
يجمع بين الاحاديث كما ذكره الخطابي وغيره واستنار ما بين المشدود وبين حره وهو الحق
الذي يتبين الصبر اليه قاله قول وجوب مارج الثوب على العائق والخلاف من غير فرق بين
الثوب الواسع والضييق تركه للعلل بهذا الحديث وتفسير متاف للشرعية السخنة وان
امكن الاستئناس في حديث ابن جابر لا كافي يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاقدى

٤٧ نيل ل (حتى) الى ان (تخرج) ثم صلى ورجع الى حاله (اضطجع) عليه السلام

اضطبع وليست امتداد في بل من عام ٣٧٠ وخصوص من وجه لكنه لم يرد اقامة احد هما مقام الاخر بل كان سفيان

ازرعهم على اعناقهم كهية الصبيان ويقال للتساخر فزع رؤسكن حتى تستوى الرجال
جلوسا عند الشيخين وايضا وادوا التساق من حديث سهل بن سعد قوله فشد به حتى يك
الحق يقع الماء المهمة موضع شد الا زاد وهو الخاصرة ثم توسعوا حتى سموا الا ازار
الذي يشد على العورة حقوا

• (باب من صلى في غيب غير من روي تبوء منه عورته في الركوع وغيره) •

(عن سلمة بن الاكوع قال قلت ليارسول الله اني اكون في الصيد واصل وليس علي الاقص
واحد قال فزروه وان لم تجد الا شوكة رواء اجدوا وادوا التساق) الحديث أخرجه
أيضا الشافعي وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والحاكم وعلمه البخاري في صحيحه وموصله
في تاريخه وقال في اسناده نظر قال الحافظ وقد ثبت طرقه في تطبيق التعليق وشاهد
مرسل وفيه انقطاع أخرجه البيهقي وقد رواه البخاري ايضا عن اسمعيل بن أبي أيوب عن
أبيه عن موسى بن ابراهيم عن أبيه عن سلمة بن ابي داود في الاسناد رجلا ورواه أيضا عن مالك بن
اسمعيل عن عطاء بن خافة قال حدثنا موسى بن ابراهيم قال حدثنا ثالثة فصرح بالتحديث
بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أيوب عن الزبيدي متصل الاسناد او يكون
التصريح في رواية عطاء وهذا وجه النظر في اسناده الذي ذكره البخاري وأما
من صحيحه فاعتمد على رواية الراوردي وجعل رواية عطاء شاهدا لتمامها وطريق
عطاء أخرجه أيضا أحمد والنسائي وأما قول ابن القطان ان موسى هو ابن محمد بن
ابراهيم التيمي المصنف عند البخاري وأبي داود وأنه نسب هناك إلى جده فليس
بمستقيم لانه تسمية زوايا البخاري وغيره بغير زبدي وهو غير التيمي فلا تردد ثم وقع عند
الطحاوي موسى بن محمد بن ابراهيم فان كان محفوظا فيصطلح على بعد ان يكون ناجعا روي
الحديث بوجه منهما الراوردي والا فذكر محمد بن عطاء كذا قال الحافظ في تاريخه في الصدج
في رواية بلقط انهم يكونون في الصف وفي أخرى بالصف وقد جمع ابن الاثير بين الروايات
في شرحه للمسندين بما حصل ان ذكر الصيد لان الصائد يحتاج أن يكون خفيًا ليس عليه
ما يشد عن الاسراع في طلب الصيد وذكر الصنف لانه مظنة للفرس بما في الجبال لا يمكن معه
الاكثر من القياس قوله فزروهم هكذا وقع هنا وفي رواية البخاري قال يزرعهم وفي رواية أبي
داود فزروهم وفي رواية ابن حبان والنسائي زروهم والمراد شد القمص والجمع بين طرفيه
للا تلبس عورته ولو لم يكن ذلك الا بان يفرز في طرفه شوكة يستمسك بها والحديث يدل على
جواز الصلاة في التوب الواحد وفي القمص منفردا عن غير مقيّد بعد الزاير وقد

تقدم الخلاف في ذلك (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يعل
الرجل حتى يحترق رداء أحمد وأبو داود) هذا الحديث وقع البصحة في سنن أبي داود
ومسنن أحمد والجامع الكبير وجميع الروايات ولا يوجب هذا القطع في نسبة المصنف
إلى أحمد أو أبي داود ولكنه يتم له الأمر بشد الازار على الحق وقد تقدم لان الاحتزام

افقه قال الصلاة بامك أي وقت الصلاة وبك ما قد امك (مركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ) عاجز من أيضا شد

(تاسيع الوضوء) هذا وخفف ذلك لان الاول لم يرد به الصلاة وانما أراد به دوام ٢٧١ الطهارة وفيه استحباب تجديد الوضوء

واعاد من غير ان يفصل بينهما
بصلاة قاله انطاقي وفيه نظر
لاحتمال أن يكون أحدث (ثم
أقيت الصلاة فصل المغرب) قبل
سط الرجال (ثم أباخ كل انسان
منا) بعينه في منزله ثم أقيت
العشاء (أي صلاتها) فصل ولم
يسلم بينهما) ومعمل بها هذا
الحديث كتاب الحج (عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه توضأ)
زاد أبو داود في أوله تصبونها
أريكم كيف كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يترضا فدا
بأنافه ماء (فغسل وجهه)
من باب عطف المفصل على
المجمل ثم بين الغسل على وجه
الاستئناف فقال (أخذ غرقة
من ماء قضض بها واستنشق)
وظاهره ان الغضضة والاستنشاق
بفرقة من جهة غسل الوجه
لكن المراد بالوجه أول ما هو
أعم من المروض والمستن
سبل أنه أعاد ذكره لما بعد ذكر
الغضضة والاستنشاق بفرقة
مستقلة (ثم أخذ غرقة من ماء)
فجعل بها هكذا أضاعها إلى جهة
الأخرى (أي جعل الماء الذي في
يده في يده جميعا لكونه يمكنه
الغسل لأن اليد الواحدة قد
لا تنوي غسل الفخذ (فغسل بها
وجهه) أي بالفرقة والاصلي
وكرهه أي بالدين (ثم أخذ
غرقة من ماء فغسل به يديه اليمنى
ثم أخذ غرقة من ماء) أي به

شد الوسط كالقائموس وغيره وكذلك حديث وان كان شيقا فارتبه عند الشيتين كما
تقدم لان الآثار اشد الاراعلى الحقو فيكون هذا النهى مقيدا بالثوب الضيق في غيره
من الاحاديث وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عروة بن عبد الله عن معاوية بن نيرة عن
أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في رططن من ريشة فبايعناه وان قصه لمطلق
قال فبايعته فادخلت يدي من قصه فمسست الخاتم قال عروة فبارأيت معاوية ولا يابى في
شتمه ولا سرا المطلق أوزارهما لا يزران أبدا رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه
أيضا الترمذي وابن ماجه وذكر الدارقطني ان هذا الحديث تفرد به وذكر ابن عبد البر ان
قرية بن أبيس والمعاوية المذكور لم يرو عنه غير أبيه معاوية وفي مسنده لوجه لم يسم بجمته
مفتوحين ولا مضمضة الجعني الكوفة قد وثقه أو زرعة الرافضى وذكر ابن حبان قوله
وعن عروة بن عبد الله هو ابن شمير النخيلي وقيل ابن شمير وهو أبو عمل المذكور الراوى
عن معاوية بن نيرة قوله وان قصه بكسر الهمزة لانها بعد الواو والحاء قوله المطلق أى غير
مشدود وكان عادة العرب أن تكون جديهم وساحة فرعا يشدونها ويرميها بتركونها
مفتوحة مطلقه قوله فمسست بكسر السين الأولى قوله لئلا تسمى خاتم النبوة تبركاته
ويضربه من لم يره قوله الا مطلق بكسر اللام وقع المقاصد الحديث يدل على ان إطلاق
الزر من السنة والمصنف أورد معناه واهمته أنه معارض بحديث جلة بن الأكوع
الذى وليس الامر كذلك لان حديث طاعة خاص بالصلاة وهذا الحديث ليس فيه ذكر
الصلاة ويمكن أن يكون مراد المصنف بإرادته ههنا الاستدلال به على جواز إطلاق
الزرا في غير الصلاة وان كانت ترجمة الباب لاتا بعد على ذلك قال رحمه الله وهذا محمول
على ان التخصيص لم يكن وحده اه

• (باب استحباب الصلاة في بين وجوازها في الثوب الواحد) •

(عن أبي هريرة عن أنس قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال
أولئككم ثوبان رواه الجماعة الا الترمذي زاد البخاري في روايته ثم قال رجل عمر فقال
ذاوسع الله قال معاوية رسل عليه ثياب على رجل وأزار ورد في أزار وقص في
أزار وقص في سر أو بل ورد في سر أو بل وقص في سر أو بل وعبا في تسان وقبا في تسان
وقص قال وأحسبه قال في تسان ورد) قوله ان سائلا ذكر شمس الأمانة المبرح شمس الحق
في كتابه المبسوط ان السائل ثوبان قوله أولئككم ثوبان قال الخطابي لنظرة استخبار
ومعناه الاشياء على ما هم عليهم من ثوب الثياب ووقع في شتمه التثوي من طريق التصوي
كما أنه يقول اذا علمت ان ستر العورة فغرض والصلاة لازمة وليس لكل احد منكم ثوبان
فكيف تعلم ان الصلاة في الثوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة وقال
الطحاوى معناه لو كانت الصلاة متكررة في الثوب الواحد لكرهه لكن لا يبعد الاثوابا
واحدا اه قال الخطاط وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والاسوال

(فغسل به يديه اليسرى ثم مسح برأسه) بعد ان قبض قبضتين للمياه ثم قبض يده بخافى رواية أبي داود مع زيادته مسح أذنيه ففر

(حتى) أي الى ان (غسلها)
والرث فغير اديه افضل ويؤيده
قوله هنا حتى غسلها والرث
التوى يكون معه الاسالة وعبر
به تنبيه على الاحتراز عن
الامراف لان الرجل مظنة في
الفصل (ثم أخذ غزرة فأتى
فغسل بها رجليه يعني اليسرى)
وللقائل يعني زيد بن اسلم او من
هو دونه من الرواة (ثم قال) ابن
عباس (هكذا اذا يتدوس الله
صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ)
حكاية حال ماضية وفي هذا
الحديث دليل الجمع بين المضمضة
والاستنشاق بغزرة واحدة قال
القسطلاني وأولى الكيفيات
٢ ان يجمع بين ثلاث غزرات
بعض من كل واحدة ثم
يشترق فقد صرح من حديث
ابن زيد وغيره وصححه النووي
ا ه واستدل ابن طلال بهذا
الحديث على أن المله المستعمل
طهور لان الغض اذا غسل مرة
٣ أقول الثالث من معاد صلي
الله عليه وآله وسلم هو الجمع بين
المضمضة والاستنشاق ثلاثا بغزرة
كأني الصاري والروايات المختلفة
عن لفظ ثلاثينني ارجح على
هذه الرواية القبيصة الثلاث
وقد ورد الفصل بين المضمضة
والاستنشاق كأني حديث طلبة
ابن مصرف وقد أعلموا بصحالة
مصرف وابنه طلبة ولكن حسن
استاده من الصراح انظر السيل
الجزائر المتدفق على حدائق الازهار لتسوكا في رضى الله عنه سيد قوام حسن خان ولد المواقف صلوات الله تعالى

انما كان عن الجواز وعدمه لان الكراهة قوله ثم سأل رجل عن رجل عرج هل يكون ابن
مسعود لانه اختلف هو وابي بن كعب فقال ابي الصلابة في الثوب الواحد غير مكروهة
وقال ابن مسعود انما كان ذلك وفي الثياب في مقام عرج على المنسج فقال القول ما قال
ابي ولم يأل ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق قوله جمع رجل هذان قول عمر
وأورده بصيغة الخبر ومراعاة الامر قال ابن بطال يعني ليصعب ويسهل وقال ابن المنير
الصحيح انه كلام في معنى الشرط كانه قال اجمع رجل عليه ثياب غسن ثم فصل الجمع
بصور قال ابن مالك تضمن هذا فائدة بين الاولى ورود الماضي بمعنى الامر في قوله صلى
والعنى ليصل والثانية حذف حرف العطف ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم تصدق
امرؤ من دينار من درهمين صاع غزرة قوله في سر او بل قال ابن سيده السر او بل فارسي
معرب يذكر ويؤث ولم يعرف أبو حاتم الجبستاني التذكير والاشهر عدم صرفه قوله
وقبا المنصور وبالد قبل هو فارسي معرب وقيل عرج مستقيم من قوت الشيء اذا ضمت
أصابعك معي فذلك لانضمام اطرافه قوله في ثياب التبان بضم التاء وتشديد الموحدة
وهو على هيئة السر او بل الا أنه ليس له رجلان وهو يتخفن جلد قوله واسميه القاتل
أبو هريرة الضعيف في احببه رابع الى عمرو بن لحي مائة سنة ثلثة للوسط
وثلاثة لغيره مقدم ملابس الوسط لانها على ستة الوور وقدم أم ترحا وأكبرها استعمالا
اهم ونجم الى كل واحد واحد انقرت من ذلك تنوع صوم من ضرب ثلثة في ثلثة ولم يحد
المصرف ذلك بل يلقى به ما يقوم مقامه والحديث يدل على ان الصلاة في الثوب الواحد
صححة ولم يخالف في ذلك الا ابن مسعود وقد تقدم ذلك وتقدم قول النووي لأهل حنبلته
وتقدم الاجماع على ان الصلاة في ثوبين أفضل من حرج ذلك القاضي عياض وابن عبدة
ابو القريظي والنووي في قول ابن المنذر واستحب بعضهم الصلاة في ثوبين اشعار
بالخلاف (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاه متفق
عليه) الحديث أخرجه مسلم من رواية سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر ومن رواية
عمرو بن السرح عن أبي الزبير ورواه ابو داود من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن
أبيه قال انما جابر الحديث ولم يصرحه البخاري من حديث جابر بهذا اللفظ الذي ذكره
المصنف بل اخرج نحوه من حديث عمر بن أبي سلمة الذي سباني قوله متوشحاه قال ابن
عبدة البرجا كما عن الاختصار ان التوشع هو ان يلبس طرف الثوب الايسر من تحت يده
اليسرى يلقبه على منكبيه الايمن وبقي طرف الثوب الايمن من تحت يده اليمنى على
منكبيه الايسر قال وهذا التوشع الذي جمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في
ثوب واحد متوشحاه والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد اذا توشع به
المصلي وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عمر بن أبي سلمة قال أيت النبي صلى الله عليه وآله
وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاه في بيت أم سلمة قد أتى طرفه على عاتقه واه الجماعة)
قوله متوشحاه في البخاري والترمذي مختلفا وفي بعض روايات مسلم ملتصقا وقد جعلها

واحدتان المله التي يبقى في اليمين اطلاقا مع الصواب الذي يليه وايضا ٢٧٢ فالفرقة تلاقى اول يوم من اجراء كل عضو

قلت والحق ان الماء المستعمل
ظاهر مطهر على الاصل وبالادلة
الدالة على ان الماء مطهور باليه
ذهب عنه وسد ثبات الثوري
وبجميع اهل الظاهر وهو
المنقول عن الحسن البصري
والزهري والتعدي واحدا قولي
حالا واحدا قولي الثاني وفي
رواية عن ابي حنيفة (عن انس
رضي الله عنه قال كان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل
الحلأه أي أراد دخوله قال
الاهم الى أعوذ بكن من الخبيث)
بضمتين وقد تمكن البامراض
هنا فغير واحد من أهل الأئمة
نم صرح الخطابي بان تسكينها
ممنوع وعدم غايلط الحديث
وانكره عليه الثوري وابن
دقيق العيد (والخبيثات)
أي اللؤلث والتجني من ذكران
الشياطين وانائم ومبر بلفظة
كان للذلة على الثوب والدرام
وكان على الله عليه وهو سلم
بتمتع اظهار العورة وبجهر
بها تعليم والافوه صلى الله
عليه وآله وسلم محفوظ من
الانس والجن وقد روى العمري
هذا الحديث من طريق عبيد
العزيز المتنازع عن عبد العزيز
ابن صبيب باسناد على شربا
مسلم بلفظ الامر قال اذا دخلت
الحلأ فحقولوا باسم الله أعوذ بالله
من الخبيث والخبيثات وفيه
زيادة الجملة قال الحافظ ام

التورى يعني واحد فقال المشغل والمتوشع والخالف بين طرفيه معناه واحدنا وقد
سبقه الى ذلك العمري ورفق الاخفش بين الاشغال والتوشع فقال ان الاشغال هو ان
يلتص الرجل برءاته أو يكسبها تمن رأته الى قدمه ويرد طرف الثوب الايمن على منكبيه
الايسر قال التوشع وكما قدمنا من شرح الحديث الذي قبل هذا وقائدة التوشع
والاشغال والالتصاف المذكورة في هذه الاحاديث ان لا يتطر المصلي الى عورة نفسه اذا
ركع ولتلا بقط الثوب عند الركوع والسجود قال ابن بطال قوله قد اتى طرفه على
عاقبه قد تقدم الكلام في ذلك والحديث يدل على ان الصلوات في الثوب الواحد صحيحة
اذا توشع به المصلي أو وضع طرفه على عاقبه أو خالف بين طرفيه وقد تقدم الكلام في ذلك
(باب كراهية اشغال الصلوة)

(عن ابي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يجتني الرجل
في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وان يشغل الصلوة بالثوب الواحد ليس على
أحد شي من شيء متفق عليه وفي لفظ لا جد نهى عن لبستين ان يجتني أحد كفي
الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وان يشغل في ازاءه اذا ما صلى الآن يخالف
بطرفيه على عاقبه قوله ان يجتني الاحياء ان يقع على التيبه وينصب ساقيه ويلتص
عليه ثوبا ويقال له لم يردت وكانت من شأن العرب قوله ليس على فرجه منه شيء فيه دليل
على ان الواجب ستر السوء أين فقط لا قيد النهي عما اذا لم يكن على الفرج شيء ومقتضا
ان الفرج اذا كان مستورا فلا نهى وقوله وان يشغل الصلوة بالصلوات المله والمذ قال
أهل اللغة هو ان يميل جسده الثوب لا يرتفع منه جبا ولا يبتلي ما يخرج منه مده قال ابن
قتيبة سمعت حماد بن يسد المتأخذ كله اقصير كالصفرة الصماء التي ليس فيها ثوب وقال
الفتها هو ان يلحف الثوب ثم يرتفع من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه
باديا قال الثوري في تفسير أهل اللغة يكون مكروها للثوب تعرض له حاجة فتعسر عليه
اخراج يده فليطه الضرر وعلى تفسير الفتها بجرم لاجل انكشاف العورة قال الحافظ
ظاهر سياق البشاري من رواية يونس في لباس ان التفسير المذكور في امر فروع وهو
موافق لما قال الفقهاء ونقله سياقي في هذا الباب وعلى تقدير ان يكون موقفا فهو
جهة على الصحيح لانه تفسير من الراوي لا يخالف ظاهر الخبر قوله وفي لفظ لا جد هذه
الرواية موافقة لما عند جماعة في المعنى الا ان فيها زيادة وهو قوله اذا ما صلى وهي غير
صالحة لتشييد النهي بجملة الصلاة لان كشف العورة محرم في جميع الحالات الا ما استثنى
والنهي عن الاحتساب والاشغال المذكور من مقتضى الانكشاف فلا يختص بذلك الحالة قوله
لبستين هو بكسر اللام لان المراد باللبس الهيئة المخصوصة لا المرة الواحد فمن اللبس
والحديث يدل على تحريم هاتين اللبستين لانه المعنى الحقيقي للنهي وصرفه الى الكراهة
مقتضى الدليل (وعن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن اشغال الصلوة

بجهر ولم ارها في غير هذه الرواية وتظاهر ذلك تأخير التور عن البسطة قال في المجموع وبه صرح جماعة لانه ليس للقراءة فيه

انطلاء لان الشياطين تحضر الاصلية ٢٧٤ لا يجزيها ذكرا لله تعالى (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم دخل الخلاه فوضعت له وضوءا) يقع الواو أى ما يتوضأ به وقيل بألفه أى يستقي به فى الف التثنية فيه نظر (قال) أى الذى صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان خرج من الخلاه (من وضع هذا) الوضوء (خاضع) على صفة المجهول عطف على السابق وقد جوزوا عطف القطعة على الإسمية وبالعكس أى أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ابن عباس والخبر خاتمه ميوعة بنت الحارث لأن ذات كان فيهما (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (الهم مقه في المدين) انما دعاه لما فرس فيه من الذكك مع مفرقة بوضعه الوضوء عند انطلاء لأنه أبصره صلى الله عليه وآله وسلم أذلو وضعه في مكان يسهل منه لا تقضى مشقة ما في طلبه له الماء ولودخل به إليه لكان أمرضا للأطسلاع عليه وهو يرضى حاجته ولما كان وضع الماء فيه إغناء على الذين ناسب أن يدهو له بالثقفه لاطلع به على امرأ القيس في الذين جعل التفع به وكذا أن قاله ابن المنبر وغيره (عن أبي أيوب) خالدين زيد بن كليب (الأنصاري رضي الله عنه) وكان من كبار الصحابة شهد بدرا ونزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة عليه وفي غزاه بالرم سنة

والاحتباس في ثوب واحد ليس على غيره من شئ رواه الجماعة الا الترمذي فإنه رواه من حديث أبي هريرة والبخاري ثم عن يمينين والبستان اشقال الصالحين الصالحان يجعل ثوبه على أحدنا فيه ويد أحدنا فيه ليس عليه ثوب والبقعة الأخرى احتبائه بثوبه وهو جالس ليس على غيره من شئ) قد تقدم الكلام على الحديث في شرح الذى قبله

(باب النهي عن السدل والتلم في الصلاة)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن السدل في الصلاة وان يغطي رجله رواه رواد ودودا ولاحد والتهذيب عنه النبي عن السدل ولاين ماجه النبي عن نقطة القدم) الحديث قال الترمذي لأنه رفته من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعا لا من حديث مسلم بن سمان وأخرجه الحاكم في المستدرک من الطريق التي رواها أبو داود بإسناد لا يذوقها وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه نقطة الرجل في الصلاة ١١ وكلامه هذا يشهد أنهم أخرجوا أصل الحديث مع أنهم لم يخرجاه وفي الباب عن أبي بصير في حديثه الطبراني في معجمه الثلاثة والبيهقي في مسنده وفي أسناده شخص له أبا داود وقد اختلف فيه عليه وهو ضعيف وكذلك أبو مالك النخعي وقد ضمه ابن معير وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم قال البيهقي وقد كتبنا من حديث إبراهيم بن طلحة عن الهيثم قال كان محمدا يظفها وأحسن من رواية شخص وفي الباب أيضا عن ابن مسعود عند البيهقي وقد تقدمه يسر بن زاذان وليس بالقوي وعن ابن عباس عند ابن عدي في الكامل وفي أسناده عيسى بن قرقطاس وليس بثقة وقال السفياني حديثه وقال ابن عدي هو عن يمينين يكتب حديثه وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديث الباب فذهب من لم ينجح به تنقير دعوى بن سفيان وقد ضمه أحمد قال الخلال مثل أحد من حديث السدل في أنه لا تمن حديث أبي هريرة فقال ليس هو بصحيح الأسناد وقال مسلم بن سفيان غير محكم الحديث وقد ضمه الجمهور يميني بن معير وأبو حاتم والبخاري وآخرون وذكر ابن حبان في الثقات وقال يعقوب بن صالح على قوله روايته ١٢ وقد أخرج له الترمذي هذا الحديث فقط وأبو داود أخرجه حديثا آخر وقد تقدم تعميم الحكم لحديث أبي هريرة وعمل بن سفيان لم يتقدمه فقد شارك في الرواية من عطاء الحسن بن ذكوان وثلاثيحيي لم يكن إلا لقوله أنه كثر قد رواه وقد قال ابن عدي أرجو أنه لا بأس به قولنا نهى عن السدل قال أبو عبيدة في غريبه السدل إرسال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبه بين يديه فإن ضمه فلا بأس به وقال صاحب التبايه أن يصف ثوبه ويدخل يديه من داخل فغير كع ويحده وهو كذلك فل وهذا طرد في القميص وغيره من الثياب قال وقيل هو ان يضع وسط الأزار على رأسه ويرسل طرفه من يمينه وشماله من غير أن يجعلها على كتفيه وقال الجمهور يحد ثوبه يسدله بالضم مدلا أى لونه وقال الخطابي السدل إرسال الثوب حتى

تخمين وقيل بعدها في البخاري سبعة أحاديث (قلا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نفي) أى جاء بصاحب

(أحدكم الفائت فلا يستقبل القبلة) يكسر الهمزة على التثنية ويضمها على التثنية ٢٧٥ (ولا يولي ظهره) جزم حذف الياء على

التثنية أي لا يجعلها مقابل ظهره وفي رواية مسلم ولا يستدبرها يولي أو يحاط والظاهر منه استنباط أن النبي يخرج المذبح من العورة ويكون مثله أكرم القبلة عن المواجهة بالصلاة ويؤيد قوله حديث جابر إذا هرقنا الماء وقيل مثله النبي كشف العورة وسنشد فطردي كل حالة تكشف فيها العورة كالأصنام مثلا وقد نقل ابن شاس من المالكية قولاً في مذهبه هم وكان قائلاً عكس برواية في الموطأ لا تستقبلوا القبلة بشروطكم ولكنم انصرفوا على حالة قضاء الحاجة جعابين الروايتين (شرفاً وغرباً) أي خذوا في ناحية المشرق أو ناحية المغرب ومنه الالتفات من القبلة إلى الخطأ وهو لاهل المدينة ومن كانت قبلتهم على سمتهم أمام كانت قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب فانه ينصرف إلى جهة الجنوب أو الشمال وهذا الحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد اختلف النائم في ذلك على أقوال غاية (٣) أرجحها لا يجوز ذلك لاقى المصاري ولا في البيان واحتج أهل هذا المذهب بالأحاديث العديدة الواردة في النبي مطلقاً تكثرت الباب وحديث أبي هريرة وسلمان وغيرهما قالوا لأن المنع ليس

(٤) قال في سبل السلام اختلف

بمسبب الأرض ٨١ فعلى هذا السبل والأسبال واحد قال العراقي ويحتمل أن يراد بالسبل سبل المشرونة حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سدل ناعيته وفي حديث عائشة أنها سدلته ناعها وهي محرمه أي أسبلته ٨١ ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعاني إن كان السدل مستتراً كما ينهوا وحمل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوي وقد روى أن السدل من فعل اليهود أخرجه التلأل في العلل وأبو عبيد الله الغريب من رواية عبد الرحمن بن عبيد بن وهب عن أبيه عن علي عليه السلام أنه خرج فرأى قوماً يصلون قد سدلوا ثيابهم فقال كأنهم اليهود خرجوا من قهرهم قال أبو عبيد هو موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه قال صاحب الامام القاهر بضم القاف وسكون الهاء موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه وذكر في القاموس والنهاية في القاء لاقى القاف والحديث يدل على تحريم السدل في الصلاة لأنه معنى النبي الحقن وذكره ابن حجر ويحدها إبراهيم النخعي والثوري والشافعي في الصلاة وغيرها وقال أحمد يكره في الصلاة وقال جابر بن عبد الله وعطاء بن الحسن وابن سيرين ومكحول والزهري لأناس به يروى ذلك عن عائشة وأنت خير به لأنه لا موجب له ودل عن الصحاح الحديث لعدم وجدان صاف له عن ذلك قوله وأن يعطى الرب قاء قال ابن جبان أنه من زى الجورس قال ونماز من نغمة القم في الصلاة على الدوام لا عند التثاوب بقدر ما يكظمه الحديث إذ اقتضاب أحدكم فليس يدعه فيه فإن الشيطان يدخل وهذا لا يتم إلا بعد تسليم عدم اعتبار قلة في الصلاة المصحح في المعطوف عليه في جانب المصطوف وفيه خلاف ونزاع وقد استدلل به على كراهة أن يصل الرجل ملتجئاً كامل المصنف

باب الصلاة في ثوب المبرور المصيب

عن ابن عمر قال من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله عز وجل له صلاة مادام عليه ثم أدخل أصبعه في أذنيه وقال صفان لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه يقول رواه أحمد الحديث أخرجه عبد بن جبر والبيهقي في الشعب وضعفه وقاموا وخطيب وابن عساكر والذهلي وفي استنداهم عن ابن عمر قال ابن كثير في ارتدادهم ولا يفرق وقد استدلل به من قال أن الصلاة في الثوب المصسوب أو المصسوب منه لا تصح وهم المعترضون وقال أبو حنيفة والشافعي تصح لأن العصيان ليس يتعمد الطاعة لتغيير الألباس والصلاة ورد بان الحديث مصرح بنفي قبول الصلاة في الثوب المصسوب ينفسه والمصسوب عينه بالاولى وأنت خير به لأن الحديث لا ينقض العمية ولو لم يفتق نفي التبول لا يتلزم نفي العمية لأنه يرد على وجهين الاول يراه الملازم لنفي العمية والابواب المصوبة لا يرفع ولا يقبل الله الصلاة الآية والثاني يراه نفي الكمال والقبلة كافي حديث نفي قبول صلاة الابن والمخاضة لزوجهما من في جوفه خروجه من هو يجمع على صحة صلاتهم وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في موضعين من هذا التمرح

العلم منها على خمسة أقوال آخرها يصرح في المصلى دون العمران قال الشوكاني رحمه الله وهذا القول ليس يعيد لبقاً أحاديث النبي على بابها وأحاديث الأباة كذلك كذا في الروضة ٨١ سجد على حسن خان الولد لا خير للمؤلف عليه الله

الامرمة النبوية وتعليقها وهذا في ٢٧٦ في وجود في العاصري والبيان ولو كان مجرد الحائل كقيل الجاني في العاصري

في وجود الحائل من جبال واودية
أو غيرها من أنواع الحائل وهو
مذهباً في حقيقته ومجاهداً
وأبراهيم النخعي ومقيان النوري
وأحمد بن نويرة قال النوري
في شرح مسلم ونسبه في البحري
الاكثرواد ابن حزم في المحلى
من أي حرية وابن مسعود
وسرافقة بن مالك وعطه
والأوزاعي وعن السلف من
العباد والناجيين وهو قول
أي أرباب الامور قال الامام
الشوكاني في السيل الجرار
ولا يعرف ذلك ما روي من انه
صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك
فقد عرفنا ان فعله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يعارض القول
انناص بالامة الآن يدل دليل
على ارادة الاقتداء به في ذلك
والا كان فعله خاصاً وهذه
المسئلة محررة في الاصول
أبلغ ضرر وذلك هو الحق كما
لا يخفى على منصف ولو قدرنا
ان مثل هذا الفعل قد قام
مابدل على الثاني به فيه لكان
ذلك خاصاً بالعباد فان ابن
عمر رآه وهو صلى الله عليه وآله
وسلم في بيت حفصة كذلك بين
لبنتين وامابت المقدس فلم يكن
فيه الاحديث معقول بن أي
معتل ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم نهى أن نستقبل
القبليتين يول أو غاطت أخرجه
أبو داود وفي اسناده أبو زيد
الرازي عن معتل وهو مجهول
لأنه في حجة ولم يرد في بيت المقدس غير وقد نزل في الاجماع على علمه بقرينة استقبال بيت المقدس وما قبل من

ومن ههنا تعلم ان في القول مشترك بين الامر بن فلا يصلح على أحدهما الا لغير فلا يتم
الاحتجاج به في مواطن النزاع وقال أبو هاشم ان استرجاع لجلال بن عبد الله المقصود فوجه
اذ هو فضله قال الله تعالى وفيه يعني الحديث دليل على ان التقوى تعين
في العقود اه وفي ذلك خلاف بين الفقهاء وقد صرح المتأخرون من فقهاء زينة انها
تتميز في اثني عشر موضعاً وعمل الكلام على ذلك في التورع (ومن عائشة ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من عمل عمل ابيس عليه امر فانه ورد من تقى عليه ولا جرم صنع
امر على غير امر فانه ورد) قوله ليس عليه امر فالمراد بالامر هنا واحد الامور
وهو ما كان عامه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قوله فهو رد المصدر بمعنى اسم
المفعول كما بينته الرواية الاخرى قال في الفتح بوجه في ابطال جميع المقود النبوية وعدم
وجود غيرها المتقدمة عليها وان النبي يقتضي الضم لان المنهات كلها ليست من امر
ابن فيصير رداه يستفاد منه ان حكم الحاكم لا يقع ما في ابطال الامر لقوله ليس عليه
امر فالمراد به امر الدين وفيه ان الصلح انما يستفاد منه وانما هو عليه مستحق الرد اه
وهذا الحديث من قواعد الدين لانه يندرج تحتها من الاحكام ما لا يقع عليه المحصر وما
أصرحه وادله على ابطال ما فعله الفقهاء من تقسيم البيع الى اقسام وتخصيص الرد
بعضها بغير تخصيص من عقل ولا نقل فعملك اذا سمعت من يقول هذه بدعة حسنة بالقيام
في مقام المنع مستند اليه هذه الكلية وما يشابهها من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل
بدعة ضلالة طالبا لليسيل تخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بغير الاتفاق
على انها بدعة فان جازم به قبله وان كان كنت قد انقذه بهر او استرحمت من المجادة
ومن مواطن الاستدلال لهذا الحديث كل فعل أو ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك
على ان ايس من امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتاخذك في اقتضائه البطالان
أو التسادح متفكراً كما تقر في الاصول من انه لا يقتضي ذلك الاعداء أمر يؤثر عدمه
في العلم كالشرط أو وجود أمر يؤثر وجوده في العلم كالتامع فعملك يمنع هذا
التخصيص الذي لا دليل عليه بمجرد الاصطلاح مستند لهذا المنع على حديث الباب
من المعلوم المحيط بكل فرد من أفراد الامور التي ليست من ذلك القبيل فالتألهذا
امر ليس من امره وكنك امر ليس من امره فلهذا رد كل رد باطل فهذا باطل
فلهذا رد كل رد باطل فلهذا رد كل رد باطل فلهذا رد كل رد باطل فلهذا رد كل رد باطل
ما كان يترك كليت من امره فتكون باطلا بنفس هذا القليل سواء كان ذلك الامر
المنقول أو المترك ما نفا اصطلاح أهل الاصول وأشرطاً وغيرهما فليكن منك هذا
على ذكر قال في الفتح وهذا الحديث معدوم من اصول الامام وقاعدته من قواعد
معنا من اخترع من الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتزم اليه قال النوري
هذا الحديث مما يخفى حقه واستعماله في ابطال المنكرات واسعة الاستدلال

لأنه في حجة ولم يرد في بيت المقدس غير وقد نزل في الاجماع على علمه بقرينة استقبال بيت المقدس وما قبل من

ان بيت المقدس حكمه حكم الكعبة بالناس من اهل البطالات ٣٧٧ (عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضي الله

عنه) انه (أي ابن عمر) كما صرح
به مسلم (كان يقول ان ناسا)
كأبي أيوب وأبي هريرة ومقل
الاسدي وغيرهم عن يرى عموم
الهي في استقبال القبلة
واستدبارها (يقولون اذا قدمت
على حنكك) كناية عن التبريز
وتحويه وذكر التعود لكونه
الضال والافارق بينهما وبين
حالة القيام (فلا تنقل القبلة
ولا بيت المقدس) (١) يفتح
الم وسكون الفاق وكسر
الدال وجزم المير وفتح الفاق
ولشد الال والاضافة فيه
اضافة الموصوف الى صفته
كسجد الجاهل (ع) فقال عبد الله بن
(ع) رضي الله عنهم (لقد
ارتقت) أي صعدت وفي بعض
الاصول رقت (يوماء على ظهر
بيت لنا فرأيت) أي أبصرت
(رسول الله صلى الله عليه وآله
وله) (سأل كونه) (على لبتين)
وحال كونه (مستقبلا بيت
المقدس لم حاجته) أي لاجلها
أو وقتها ولتقوى الحكم بسند
صحيح فرائته في كنف قال في
الفتح وهذا روى عن قال من
يرى الجواز مطلقا فيقول أن

به كذلك وقال الطوق هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع لان الدليل يتوكل
من مقدمتين والطالب بالدليل اما اثبات الحكم أو نفيه وهذا الحديث مقدمة كبرى
في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لان منطوقه مقدمة كلية مثل أن يقال في الوضوء
بما يجس هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو محرر ودفع هذا العمل
مردودا لمقدمة الثالثة ثابتة بهذا الدليل وانما يقع النزاع في الأولى ومقومه ان من
عمل على ما عليه أمر الشرع فهو صحيح فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في
اثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقل الحديثان بجمع أدلة الشرع لكن هذا الثاني
لا يوجد قاذن حديث الباب نهى أدلة الشرع انتهى (وعن عقبه بن عامر قال اهدى
لن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوجح يرفقه ثم صلى فيه ثم انصرف فخرجه
نزعاه مناشدا كالكارهين قال لا ينبغي هذا المتغير متفق عليه) قوله فوجح ففتح الفاء
وقشد الراء المضمومة وآخره جيم هو التبا المخرج من خلف وسكى أبو زكريا التبريز
عن أبي العلاء المعري جوارضه وأوله وتخصيف الراء قال الحافظ في الفتح والذي أهداه
هو أ كيد وردمة كما صرح بذلك البزار في الباب والحدوث استدله من قال بتحريم
الصلاة في الحرير وهو أهدى في أحد قوليه والناسور والمنصور باقه والشافعي وقال
الاهلب في أحد قوليه وأبو العباس والمزني باقه والامام يحيى وأ كثر لفظها انها
معه رهوة فقط مستدلين بأن على التحريم الخلاص لا خلاص الصلاة فلهذا تخصيص
لنص بغيره على الخلاء وهو مما لا ينبغي الالتفات اليه وقد استدلوا بجواز الصلاة في
ثياب الحرير بعد ما عادت على الله عليه وآله وسلم ثلاث الصلاة وهو مردود لان ترك
ايجادها لكونها وقعت قبل التحريم يدل على دفع حديث جابر عنه مسلم بلفظ صلى في قب
دياح ثم زعمه وقال انها في جبريل وسياق وهذا ظاهر في أن صلاته فيه كانت قبل تحريمه
قال المنقف وهذا يعني حديث الباب محمول على انه ليس به قبل تحريمه اذ لا يجوز أن يقال
به انه ليس به بعد التحريم في صلاة ولا غير ما يدل على اباحته في أول الامر ما روى أنس بن
مالك ان أ كيد وردمة أهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم جبة سندس أو دياح
قبل أن يتم عن الحر يرفقه بالتحجب الناس منها فقال والذي نفسي بيده لم يندل
سعد بن معاذ في الجنة أحسن منها وأما حديثه قال في البحر قال لم يوجد غيره صحت
فيه وقاها بينهم فان صلى عاريا بطلت صلاته وقال أحد بن حنبل صلى عاريا كالخبر وقد
اختلفوا هل تحزى الصلاة في الحرير بعد تحريمه أم لا فقال الحافظ في الفتح انها تحزى
عند الجمهور ومع التحريم وعن مالك بعضه في الوقت انتهى وسياق الحديث من ليس
الحرير وحكمه قريبا (وعن جابر بن عبد الله قال ليس النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبالة
من دياح أهدى اليه ثم وثق ان زعمه وأرسل الى عمر بن الخطاب فقيل قد أوشكت
نزعته يا رسول الله قال نهاني عما جبر عليه السلام لجامه عريكي فقال يا رسول الله

يكون رواية في القضاء وكونه على اثنين ٣٧٨ لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليه البرقع معاً من الأرض ويرد

كروث أمر أو أعطيتني فقال ما أعطيتك لئلا أعطيته تبيعه فباعه بأني درهم وراماً أحد الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بضمحه لمنا قوله من دياح الدياج هو فوع من الحر رقبيل هو ما غلط منه قوله ثم أولئك أي أسرع كافي القلموس وغيره والحديث يدل على تحريم الحر رقبيل الذي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون دليلاً على الخلق لأنه محمول على أنه ليس به قبل التحريم بدليل قوله في أنه جويل ولهذا حصر الفرض من الاعطاف في البيع وسياق تحقيق ما هو الحق في ذلك قال المنصف رحمه الله فيه معنى الحديث دليل على أن أمته عليه السلام أسوة في الأحكام انتهى وقد تقرر في الأصول ما هو الحق في ذلك والادلة الصالحة قاضية بمثل ما ذكره المصنف من محرقه تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أما كم الرسول تغدو وما منها كم منه فاتها وقل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني

• (كتاب لباس) •

• (باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء) •

(ع) عن قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة متفق عليه (هـ) الحديث يردلان على تحريم لبس الحرير لما في الأول من النهي الذي يقتضي بغيره التحريم وتعليل ذلك بأن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة وظاهره أنه كناية عن عدمه والجنة وقد قال تعالى في أهل الجنة ولباسهم فيه أجود من زبد في الدنيا لم يدخل الجنة وروى ذلك النسائي عن ابن الزبير وأخرج النسائي عن ابن عمر أنه قال والله لا يدخل الجنة وذكر الآية وأخرج النسائي والحاكم عن أبي سعيد أنه قال وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه ويدل على ذلك أيضاً حديث ابن عمر عند الشيخين بأن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما يلبس الحرير في الدنيا من أخلاق في الآخرة والخلاق كافي في كتب اللغة وشروح الحديث النصيب أي من لا نصيب له في الآخرة وهكذا إذا فسر من لا حرمة له أو من لا دين له كإقيل وهكذا حديث ابن عمر عند السبعة إلا أنتم في بلفظ أنه رأى عمر حله من استبرق تباع فأتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اتبع هذه فتعمل بها العبد والوفود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتبع هذه لباس من أخلاقه ثم لبث عمر مثلاً أنه أن يلبث فأرسل إليه صلى الله عليه وآله وسلم بحجة دياح فأتى عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله قلت اتبع هذه لباس من أخلاقه ثم أرسلت إلى هذه فقال صلى الله عليه وآله وسلم أقم أرسلكم اليك لتلبسها ولكن تبعها وتصيب بها حاجتك ومن ألبه التحريم حديث عتبة بن عامر السابق في الباب الذي قبل هذا استكافاً قوله لا يغني هذا المنة من إرشاد إلى أن لا لبس الحرير ليس من ذممة

هذا الاحتمال أيضاً ابن عمر كان يرى المتع من الاستقبال في القضاء لا يستر بكارواه أبو داود وغيره وهذا الحديث مع حديث جابر عند أبي داود وغيره مختص بعموم حديث أبي أيوب ولم يقصد ابن عمر الاشراف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الحالة وانما هذا السطح لضرورة كافي لرواية الأخرى بخلاف منه التفاتة كما في رواية البيهقي ثم لما انتفى له رؤيته في تلك الحالة من غير قصد أحب أن لا يخل ذلك من قاعدة لحفظ هذا الحكم الشرعي انتهى قلت ليس في حديث ابن عمر أن ذلك كان بعد النهي وبأنه موافق لما كان عليه الناس قبل النهي فهو منسوخ (١) صرح بذلك ابن حزم وفي حديث جابر ابن بن صالح وليس بالمشهور قاله ابن حزم والاولى في الجواب ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص كما (١) وأما حديث عائشة عند أحد رواين ماجه عن عائشة رضي الله عنها قالت ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ناسيا يكرهون أن يستقبلوا القبلة بفروجهم فقال أو قد فصلوا هو حولاً مقعدى قبل القبلة لوضع لكان ناصحاً لكن في أسناده خالف ابن الصلت قال ابن حزم هو مجهول وقال الذهبي هذا الحديث مشهور كذا في الروضة

تقرر في الأصول (عن عائشة رضي الله عنها أن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كن يخرجن بالليل) أي في الليل

(إذا تفرغن) أي إذا خرجن إلى
السراويل واللباس والفتايط (إلى
المساح) فواضع آخر المدينة
وأما كن معروف من جهة
البضع جمع منضع وزن مقعد
قال الداودي سمعت بذلك لأن
الإنسان ينضع فيها أي يخلص
(وهو) أي المنضع (صعيد
أفج) أي واسع والظاهر أن
التفسير مقول عائشة (فكان
عمر) بن الخطاب (يقول النبي
صلى الله عليه وآله وسلم اجب
نساءك أي استعمن من الخروج
من البيوت فلم يكن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يفعل)
ما قاله عمر رضي الله عنه (فخرجت
سودت بذهمة) بالفتن أو
بكون الميم قال في النهاية وهو
أكثر ما مضى من أهل الحديث
والفقهاء يقولونه القرونية
العاصرية رضي الله عنها هي
(زوج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم) المتوفاة آخر خلافة عمر
وقيل في خلافة معاوية بالمدينة
سنة أربع وخمسين (إليه)
أي قبله (من قبل عائشة)
وكانت امرأة أنطوية فتأداها
(عمر) بن الخطاب (الأم) حرف
استفتاح فيه به على تحقيق
ما بعده (قد عرفناك بأسودة
حرمنا على أن نزل) أي على
نزل (الخطاب قاتل الله) عز وجل
(الخطاب) أي حكم الخطيب
والسبغني آية الخطيب وزاد أبو

المثقف وقد علم وجوب الكون منهم ومن ذلك ما عند البخاري بلفظ الذهب والفضة
والحرير والديباغ لهم في الدنيا لو اكتم في الآخرة من ذلك حديث أبي موسى وعلى
وحديثه وعمر وأبي عامر وسأوا ذلك من هذه الآية التحريم فأتى الحديث عامراً وأما
معارضتها بما ساق في تفسيره فاعلمه وقد أجمع المصنف على التحريم ذكر ذلك المصنف
في البحر وقد نسب فيه اختلاف في التحريم إلى ابن عليه وقال أنه انقضى الإجماع بعده
على التحريم وقال القاضي عياض حكى عن قوم بإباحته وقال أبو داود أنه ليس بالحرر
عشرون نفساً من الصحابة أو أكثر منهم أنس والبراء بن عازب ووقع الإجماع على أن
التحريم مختص بالرجال دون النساء وخالف في ذلك ابن الزبير مستدلاً بعموم الأحاديث
ولعله ليس بلفظ المخصص الذي ساق وقد استدل من يجوز ليس بالحرر بأدلة منها حديث
عقبة بن عامر المتقدم في الباب الذي قبل الكتاب وقد عرفت الجواب على ذلك فبما سلف
ومنها حديث أسماء بنت أبي بكر في الجبة التي كان يليها رسول الله صلى الله عليه
وسلم وساق في باب إباحة اليس من الحر روى عنه كالجواب عليه هناك ومنها حديث
المصور بن مخرمة عند الشيخين أنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم أقمه فذهب هو
وأبوه إلى أبي موسى عليه وآله وسلم لشيء منها فخرج النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم
وعليه وسلم في ديباج من زور فقال يا مخرمة خبناك هذا وجعل يديه بحاسنه وقال أرضي
مخرمة الجواب بهذا فعل لا نظاره والاقوال سرية في التحريم على أنه لا نزاع أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان ليس بالحر ثم كان التحريم آخر الأمرين كما نثر
بذلك حديث جابر المتقدم ومنها حديث عبد الله بن سعد بن أبيه وساق في باب ما جازي
ليس بالحر روى عنه كالجواب عليه هناك ومنها ما تقدم من ليس جماعة من الصحابة
لهم وساق في الجواب عليه في باب ما جازي ليس بالحر ومنها أنه صلى الله عليه وسلم ليس
مستق من سندس أهداه له ملك الروم ثم بعثها إلى جعفر فلبسها ثم جاءه فقال اني لم
أعطكمها التلبسها قال فما صنعت قال أرسل بها إلى أخيك العباسي أخرجه أبو داود
والجواب من الاحتجاج بلبسه صلى الله عليه وسلم مثل ما تقدم في الجواب عن
حديث مخرمة وأما عن الاحتجاج بما روى صلى الله عليه وسلم لجعفر أن يبعثها
للعباسي فالجواب عنه كالجواب الذي ساق في شرح حديث لبسه صلى الله عليه
وسلم للفرز عن أبي الحديث غير صالح للاحتجاج لأن في استناده على بن زيد بن جعدان ولا
يحتاج بحديثه ويمكن أن يقال إن لبسه صلى الله عليه وآله وسلم لقبه الديباغ وتقصه
للأقضية بين أصحابه ليس فيه ما يدل على أنه تقدم على أحاديث النهي كما أنه ليس فيها
ما يدل على أنه استأخر عنه فيكون قربة صارفة للنهي إلى الكراهة ويكون ذلك جوا
بين الأدلة ومن مقول أن هذا ما تقدم أنه لبسه عشرون صحابياً ويعد كل البعدان يقدموا
على ما هو محرم في الشريعة وبعداً أيضاً يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يقولون تحريمه
جوازاً عن ابن شهاب قاتل الله آية الخطيب أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا

وهذا أحد الواضحات: الأحاديث
وقع الأمر بوقف ما أراد أحب
عمر أيضا أن يحجب أشخاص
مباغطة السرة فيليب في ذلك
لأجل الضرورة إلى الخروح
بديل رواية عائشة قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قد أدن
أدنى أن يخرج من في حوائجكم
وعلى هذا فقد كان في التستر
عند قضاء الحاجة حالات وأنها
بالطاعة لأن كثر يخرج بالليل
دون النهار كما في حديث الباب
وحديث عائشة في قصة الإفك
كلاهما خرج الأدلة إلى ليل ثم
نزل الخطاب فتبين بالكتاب لكن
كانت أشخاص من ربما تميز
ولهذا قال عمر لسودة في المرة
الثانية بعد نزول الخطاب ما والله
ما تخفين علي ما تخفين الكف
في البيوت فتستتر بها كما في
حديث عائشة في قصة الإفك
أضافان في ما واذن قبل أن يخذ
الكف وكانت قصة الإفك قبل
نزول آية الحجب قال ابن بطال
فقصة الحديث أنه يجوز لنفسه
التصرف فيما بين الحاجة إليه
من ما مله من ربه مما راجع
الادنى لأعلى في غاية سبله أنه
الصواب وجب لا بقصد التفت
وفيه منفعة لعمر وفه جواز
كلام الرجال مع النساء في الطرق
لضرورة وجواز الاختلاف في
أشهر لكن بقصد التفت
جواز وعظ الرجل أمه في الدين
لأن سودة من أمهات المؤمنين

٢٨٠ التي وافق عرفها نزول القرآن فتولاه أحب ناطق المراد منه سقوجوهن فلما

قد كانوا يشكرون على بعضهم به ضامها هو آخر من هذا وقد اختلفوا في الصغار أيضا
هل يحرم بالاسم الحرير أم لا فذهب الأكثر إلى التحريم قالوا لأن قوله على ذكر كورامتي
كافي الحديث التي يعمهم والحديث يوجب عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وآله
ولم يقدم من غرة وكان لا يقدم إلا حين يقدم بيت فاطمة فوجدنا قد علق ستر على
بابه وأولت الحدين بقلبين من فضة فتقدم فلم يدخل عليا فظن أنه انما منع أن يدخل
ما رأى فتمسكت السرة فكت القليلين عن الصبي فأنطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ليكرمان فآخذ منهما وقال يا نوبان أذهب بهما إلى آل فلان الحديث وهذا وإن
كان وارد في الحلية ولكنه مشعر بأن حكمهم حكم المكلفين فيها فيكون حكمهم
في لبس الحرير كذلك ويمكن أن يجاب عن هذا بأن في آخر الحديث ما يشير به عدم
التصريح بأنه قال نحن أهل بيت لا نسترق طبقاتنا في حياتنا الدنيا أو كما قال وقد ثبت
عن علي رضي الله عنه وآله وسلم أنه قال عليكم بغضة فالعوباء كيف شئتم والصغار غير
مكاتبين وإنما التكليف على الكبير وقد روى أن اسمعيل بن عبد الرحمن دخل على عمر
وعليه قميص من حرير وسوار من ذهب فشق القميص وفك السوارين وقال أذهب
إلى أمك وقال عمر بن الحسن أنه يجوز بالاسم الحرير وقال أصحاب الشافعي يجوز في يوم
العبد لأنه لا تكلف عليهم وفي جوازها لهم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه أحدها
جوازها والثاني تحريره والثالث يحرم بعد سدس التقييد واختلقوا في المقدار الذي يستثنى
من الحرير لربما لا وسأبقى الكلام عليه (وعن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال أحل الذهب والحرير للاث من أمتي وحرم على ذكر كوراه وراه أحد والنسائي
والترمذي وصححه) الحديث أيضا أخرجه أبو داود والحاكم وصححه والطبراني وفي
استدراكه سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم أنه لم يبقه وقال لا يرقط في العلل
يرسم سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وقال ابن حبان في صحيحه حديث سعيد بن أبي
هند عن أبي موسى معلول لا يصح الحديث قد صححه الترمذي بإدراك المصنف وصححه
أيضا ابن حرم بإدراك الخافض وقد روى من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن
نافع عن ابن عمر ذكر ذلك الدارقطني في العلل قال وأصح من نافع عن عبيد بن أبي
هند عن أبي موسى وقد اختلف فيه على نافع فرواه أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع عن
عبيد الله ورواه عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن سعيد بن رجل عن أبي موسى
وفي لساب عن علي بن أبي طالب عند أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
بلفظ أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حريرا فجعله في عينه وأخذ بها فجعله في شمله
ثم قال إن هذين حرام علي ذكر كورامتي وإدراك ما جعل لانا منهم وبين النسائي الاختلاف
فيه على يزيد بن أبي حبيب قال الحافظ وهو اختلاف لا يضر ونقل عبد الحق عن ابن
لدين أنه قال حديث حسن ورجالهم معروفون وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على يزيد

وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفتقر الوحي في الأمور الشرعية لأنه لم يصر من بالخطاب مع وضوح الحاجة ابن

اليفتح نزلت الآية وكذا في آفته لمن يخرج كذا في الفتح ٣٨٦ (عن أنس بن مالك) رضى الله عنه قال كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم
إذا خرج من بيته أومن بين
الأساس (لحاجته) أي البول
أو الفائط وافضة كان تشرع
بالتكرار والاستمرار (أي) أنا
وعلامي زاد البصري في الرواية
الثانية منا أي من الأنصار كما
صرح به الأسعيلي وفي رواية
لمسلم نحو أي مقارب في
السن والعلامة هو المترع قاله
أبو عبد وقال في الحكم من لدن
القطام إلى سبع سنين وحكي
الزنجشري في أساس البلاغة
أن الفلام هو الصغير إلى حد
الانقضاء قل له بعد الانقضاء
علام فهو يشار في القسطاء
العلام الذي طرشاه وقبل هو
من حين يولد إلى أن يشب ولم يسم
الفلام وقبل هو ابن مسعود
ويكون اسمه غلاما مجازا
وحديثه يقول أنس منا أي من
الأنصاري أومن شفعه صلى الله
عليه وآله وسلم وأما رواية
الأسعيلي التي فيها أن أنصار
طلعها من تصرف الراوي حيث
رأى في الرواية من أنصاريه
القبيلة فرواها بالعني وقال من
الأنصار أومن إطلاق الأنصار
على جميع الأنصاريه رضى الله عنهم
وان كان العرف خصه بالأس
والخروج وقيل أبو هريرة وقد
وجدت في شاهد وجهه أنصاريا
مجازيا لكن بعده أن أسلام
أي هريرة بعد بلوغ أنس وأبو

ابن أبي حبيب ورجح الساقى رواية ابن المبارك عن أبي حبيب عن يزيد عن ابن أبي السبعة
عن رجل من همدان يقاله أنفلج عن عبد الله بن زهير عن علي بن عبد السلام قال الحافظ
الصواب أو أفلج وقد أفلج ابنه في القنات بجملة الخالد والله ما بين يزيد بن أبي حبيب وعلى فاما
عبد الله بن زهير فقد وثقه الجليل وابن سعد وأما أبو أفلج فقال الحافظ يظن أنه وأما ابن
أبي السبعة فقد ذكر ابن حبان في الثقات وأما عبد العزيز في الباب أيضا عن عقبه
ابن عامر عند السبيعي بإسناد حسن وعن عمر عند البزرو الطبراني وفيه عمر بن جرير
الجلي قال البزري أن الحديث وعن عبد الله بن عمر وهو حديث أبي موسى عند ابن ماجه
والغازي وأبي يعلى والطبراني وفي أسناده الأفرقي وهو ضعيف وعن يزيد بن أرقم عند
الطبراني والمعقل بن ابن حبان في الضعفاء وفيه ثابت بن زيد قال أحمد من أكبر وعنه
وأما ابن الأسقع عند أمارطى وأسناده مقارب وعن ابن عباس عند أمارطى
والبزار بإسناد واه وهذه الطرق متضادة بكثرتها تضعف الضعف الذي لم يخل منه واحدة
منها والحديث دليل للمهاجرين القائلين بصرح الحرير والذهب على الرجال وتحليلهما
نسما وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن علي بن عبد السلام قال حديث أبي حبيب عن علي بن أبي حبيب
عليه وآله وسلم أنه سيرا فبعت بها في قلبها ففكرت العصف في وجهه فقال أنا
ما بعت بها لئلا تبسها فبعت بها السك تشققها خيرا بين الناس متفق عليه)
قوله أحديته أحداهما هكذا أي وهو مشرك قوله له الخلة على ما في القاموس
وغیر من كتب اللغة ازوردوا ولا تكون له الامن ثوبين أو ثوب له بطانة وهي بضم
الحاء قوله سيرا يكسر السين المهملة بعد هاء متناقضة ثم راسمه له ثم ألف بمحذوفة
قال في القاموس كتبها نوع من البرودية خطوط مضروبة أو خط الطمرير والذهب
الخالص انتهى قال الخطاطي هي برود مضطربة بالقرز كذا قال الخليل والأسعيلي وأبو داود
وقال آخرون أنها مشيت خطوطها بالسيور وقيل هي مختلفة الألوان قاله الأزهرى
وقيل هي ونحو من حريرها صالفة وقيل هي حرير مخض وقال ابن سيده أنها ضرب من
البرود وقال الجوهري أنها ما كان فيه خطوط مضروبة وقيل ما يعمل من القز وقيل ما يعمل
من ثياب الين وقد روي تزيين الخلة وضادتها والمحققون على الإضافة قال القرطبي
كذا في دعوى وثق بعله فهو على هذا من باب إضافة الشيء إلى حقيقته على أن سيده قال
لم يأت فعلا صفة قوله خراج خراج وقوله بين التسميز في رواية تشقق بين نسائي
وفي رواية بين القوام وهو ثلاث فاطمة بنت رسول الله وفاطمة بنت أسد أم علي
 وفاطمة بنت حمزة وذكر عبد الغني وابن عبد البر أن القوام أوبع والأربعة فاطمة
 بنت شيعة بن زيعة كذا قاله عباس وابن زملان والحديث يدل على المنع من لبس الثوب
 المشوب بالحرير أن كانت السرا تطلق على الخلو بالحرير وإن لم يكن خالصا كما هو
 المشهور عند عامة القصة وإن كانت الحرير الخالص كما قاله البعض فلا إشكال وقد ورد

هريرة كبير (معا) بفتح العين وقد سكن (أداة) بكسر الهمزة والمصنفين جلد

بعضهم أنه الخالص لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما نهي عن الثوب المصمت وسيأتي وستعرف ما هو الحق في المقدار الذي يحمل من المشوب ويدل الحديث ايضا على حيل الجرير لنفسه وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس بن مالك أنه رأى على أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بردحة سبعمائة البجاري والساق وابدوداد) قوله أم كلثوم هي بنت خديجة بنت خويلد تزوجها عثمان بعد رقية قوله بردحة بالاضافة في رواية البخاري وفي رواية أبي داود بردة اما التورين والحديث من ادلة جواز الجرير لنفسه ان فرض من اطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريره وقد تقدم مع الفقه ابن الزبير في ذلك

• (باب في أن اقترش الحرير ركبه) •

(عن حديثه قال إنما أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تشرب في آنية الذهب والفضة وان أكل فساو عن ليس الحرير والدياج وان تجلس عليه رواء البجاري) الحديث قد تقدم الكلام عليه في باب الاواني وقوله وان تجلس عليه يدل على تحريم الجلوس على الحرير وبالسذهب الجهور وكذا في القنق بأنه مذهب الجهور به قال عمر وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص والسذهب النحس والمزبقة والامام يحيى وقال القاسم وأبو طالب والنه ورأفته وأمهاته وروى عن ابن عباس وأنس أنه يجوز اقترش الحرير وبه قال ابن المباحثون وبعض الشافعية واحتج لهم في البصر بأن اقترش موضع اهانة وبالقياس على الوسائد المشوة بالقر قال اذا خلاخاف فيها وهذا دليل باطل لا يفتي التحويل عليه في مقابلة النصوص كحديث الباب والحديث الاخر بعده وقد تقرر عندنا في الأصول وغيرهم بطلان القياس المنسوب في مقابلة النص وأنه فاسد الاعتبار وعدم هيبة أقوال الصحابة لاحيانا اذا خالفت الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم (وعن علي بن عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلوس على المياتر والميترقسي كانت تصنعها النملطبولتين على لرحل كانتا من الارجران رواء مسلم والنساق قد اتفق الشبان على النهي عن المياتر من حديث البراء وأخرج الجماعة كلهم الا البخاري حديث علي بن عليه السلام بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن خاتم الذهب وعن ابن القسي وعن الميترقسي رواية مياتر الارجران ولبيد كراجلوس الا في رواية مسلم ولهذا ذكره المستدرج مع انه قول يدل على المياتر جمع ميرة بكسر الميم وبالثاثة المثلثة وهي مأخوذة من الزمانية وهي اللين والنعمة وبالميترقسي اولكتها قلت لكسر ما قبلها كيزان وميعا وقد قسر هاء على مجاز كرم مسلم في مصنفه كرواء المصنف عنه وكذلك قسر هاء البخاري في مصنفه وقد اختلف في تفسير المياتر على أربعة أقوال منها أنه التفسير المروي عن علي بن عليه السلام والاخذه أولى قوله والمياترقسي

البخاري بهذا على الاستنباط ولله وتفسيره وروايات أخرى كحديث عطاء بن أبي ميمونة اذا تبرع لحاجته أنتمس به فيقبل به وهذا عند البخاري وعند ابن خزيمة في مصنفه من حديث إبراهيم بن جوير من أنه نهى الله عليه وآله وسلم دخل النيسة فضى حاجته فانما هو برباداة من ماه فاستحيى من ارفي مصنف ابن حبان من حديث عائشة رضي الله عنها قالت لما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من غائط قط اللبس ماء وعند الترمذي وقال حسن صحيح نها قالت من أزوابعكن ان ينسلوا أثر الغائط والبول فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشعله وهذا يدل على من كره الاستنباط المله ومن نفي وقومه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال بعضهم لا يجوز الاستنباط بالاجار مع وجود الماء السنة قاضية عليهم استعمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاجار وأبو هريرة عنه ومعه ادا ومن طمو الذي عليه جهور السلف واختلف رضى الله عنهم ان الجمع بين الماء والجار أفضل فيقدم الجسر تحفف الحاجة وتقل مباشرتها يده ثم يستعمل الماء وسواقيه

يزيل عين البصاة وأثرهما والجل
يزيل العين فقط والخشيش المشكل
يغسل فيه الماء على المذهب
وبسترة في الحجر الطهارة الا
في الجمع ينشئ وبين الماء كاختلاف
صاحب الاجزاء عن القسري
كذا في الضطلاف وذبت
الشافعية والخنفية الى عدم
وجوب المامون الاجزاء تكفي
الا اذا تعدت البصاة الشرح
أي حلقة الدرر قال بقوله لم
بعض الصابة والتابعين وذهب
جماعة الى عدم الاجزاء بالجار
لله سلامة وبخوب الماء وتعيينه
وقالوا حديث الباب مصرح
بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
استحب بالماقلنا النزاع في تعيينه
وعدم الاجزاء بغيره ويجرد
فعل النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لا يدل على المطلوب والالزم
القول بتعيين الاجزاء لان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فعله
وهو عكس المطلوب (وقد رواه)
عن انس بن مالك (من ماء
وعذرة) وكان ادها صلى الله
عليه وآله وسلم التعاقب كاف
طبقات ابن سعد وصفات العوام
التوارزي (يستحب بالماء)
ويش بالعدرة الارض الصلبة
عند قضاء الحاجة ثلاثا بجمعه
الرشاش ويصل الى اليان القضاء
أو يعرج ما به مرض من
الهوام أو يركعها يجنبه تسكون
اشارة المخرج من يروم المروء
بقوله لا يستقر به عند قضاءه
الحاجة لا يصاب به داء امية الاسفل ولا غيره ليس كمال نوعين شعبة العذرة عاصليه زج بالضم وهو السنان

القسى يفتح التاف وكسر السين المهملة المشددة على الصحيح قال أهل اللغة وغرب
الحديث في ثبائط ضلعة بالحرير فصل بالقس يفتح القاف موضع من بلاد مصر على
ساحل البحر قريب من تنيس وقيل انها منسوبة الى القز وهو دوى الحرير فاقلت
الزاي مينا قوله من الاربعون هو بضم الهمزة والياء وهو الصوف الاحمر كذا في شرح
لسن لابن رسلان وقيل الاربعون الحجرة وقيل الشفيرة الحجرة وقيل الصباغ الاحمر
الثاني والحديث يدل على تحريم الخالص على ما فيه حرير وقد خص بعضهم المذهب
فقال ان كان حريرا لم يتركه أكثر أو كانت جميعها من الحرير فالتحريم للأخالفين
للتزينة والاستدلال بهذا الحديث على تحريمه على الامتصاص على ان خطابه صلى الله
عليه وآله وسلم لواحد خطاب لبقية الامة والمصمم عليه حكم عليهم وفي ذلك خلاف
في الأصول مشهور وقد ثبت في غيره هذه الرواية بالنقض نهى كاهنوت وهو دليل على عدم
اختصاص ذلك بعلى عليه السلام

باب باحة يسير ذلك كالم والرقعة

(عن عمران بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبس الحرير الاحمر كذا ورفعه لسا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصبعه الوسطى والسبابة وضمه ما متفق عليه وفي
لفظ نهى عن لبس الحرير الامور اربع اولى اولاه وأربعة رواه الجماعة الا البزار
وزد فيه ما حدثوا به وادوا وأشار بكه) الحديث فيه دلالة على انه يحل من الحرير مقدار
أربع أصابع كالمطران والصفاء من غير فرق بين المركب على الذوب والتسوج
والهول بالبراة والترتيع كالنظر في زهر الزائد على الاربع من الحرير ومن المذهب
بالاول وهذا مذهب الجمهور وقد أغرب بعض المالكية فقل يجوز ادم وان زاد على
الاربع وروى عن مالك القول بالنهي عن المقدار المستثنى في الحديث ولا اطن ذلك يصح
عنه وذهب الهادوية الى تحريم ما زاد على الثلاث الاصابع ورواية الاربع ترد عليهم
وهي زيادة صحيحة بالاجماع فتعين اخذها (وعن أسماء أنها أخرجت جبة طيالة
عليها البنت شجر من ديباج كسرواني وقرحها مكثوفين به فقات هذه جبة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كانت عند عائشة فلبست عائشة ففتها الى نقص
نفسها الممرض يستشفى بهاراء ادم وسلم ولم يذكر لفظ الشجر) قوله جبة طيالة
هو اضافة تسمية الى طيالة كما ذكره ابن رسلان في شرح السنن والطيالة جمع طيلسان
وهو كساه غليظ والمراد ان الجبة غليظة كأنها من طيلسان قوله كسرواني يفتح الكاف
وسكون السين وفتح الواو نسبة الى كسرى ملك الفرس قوله وقرحها مكثوفين الترج
في الثوب الش في النحى يكون أمام التوب وخلفه في أسفلها وهو ما المراد بقوله قرحها
والحديث يدل على جواز لبس ما قيم من الحرير وهذا المقدار وقد قيل ان ذلك محمول على
انه أودع اصابع اودونها او فوقه اذا لم يكن معهما عابدين الادلة ولكنه باي الجملة على
الحاجة لا يصاب به داء امية الاسفل ولا غيره ليس كمال نوعين شعبة العذرة عاصليه زج بالضم وهو السنان

عليه وآله وسلم شهد أحد وما بعدها واختلف في شهوده بدوالة في البضاري ثلاثة عشر حديثاً في بالدينة أو بالكروفة سنة أربع وخمسين (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إذا شرب أحدكم ماء أو غيره (فلا يشرب) بالجزم على النبي كأنه ليعين الأتقين والبارع على النبي (في الأمان) أي أدخله وحذف القول بقيد العموم ولذا قدره أو أفهمه وهذا النبي للتأديب لأرادة المبالغة في النظافة لأنه وما يخرج منه ويبقى فيضال الماء فصفاه الشارب ورجع الروح الأمان بنارودي يبعد فيه الماء قطائنه ففسن أن بين الأمان أنه ثلاث لعل التنفيس في كل مرة (وإذا أتى الخلاء) فبال كائناته الرواية الثانية (فلا يسف ذكره) وكذا أدركه (يمينه) حلق لول (ولا يجمع يمينه) أي لا يمتزج بها شيئاً فاعن علمته مافيه أذى أو مياشيره ووجاهته من عند تناول الطعام مباشرين يمينه من لاذي فينقرطه عن تناوله والتنصيص على الذكرا لمفهومة بل فرج المرأة كذلك وانما خص الذكر بالذكر لكونه الرجا في الضال هم لها مطبون واما شاة في الرجا في لاجتنام لاما من قبل لتوزي وقد اجمع العلماء على أنه مهي عن ثم الوجه وعلى أنه مهي تنزيه الحرير

لأربع حادون قوله في حديث الباب ثمن ديساج وعلى غير المصنف قولهم ديساج فان الطاهر انهم من ديساج فقط لامتة ومن غيرهم لا ان يصار الى الجاز للجمع كاذ كرمه يمكن أن يكون التقدير بالشراطول تلك البنية لا عرضها فنزل الاشكال وفي الحديث أيضا دليل على استباب البجمل بالثياب والاستشفة بما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث المقدد للضاري انه كان يلبسها للورقة والجمعة وقد وقع عند ابن أبي شيبة من طريق جاج بن ابي عمرو عن أسماء بنت عمارات كان يلبسها اذا التقي الصدوق وجمع وأخرج الطبراني من حديث علي النهي عن المكف بالديساج وفي اسناده محمد بن هارثة عن أبي صالح عن عبيد بن عير وأبو صالح هو مولى أم هانئ وهو ضعيف وروى الزا من حديث معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا عليه جبة من زرقا ومكثفة يجر فقال له طوق من نار واسناده ضعيف وقد أسلفناه استدل بعض من جوز ليس الحرير بهذا وهو استدلال غير صحيح لان لبسه على الله عليه وآله وسلم للعبة المكشوفة بالحرير لا يدل على جواز لبس الثوب الخالص الذي هو محل النزاع ولون فرض ان هذه اللعبة جبهها حرير خاص لم يصلح هذا الفعل للاستدلال به على الجواز لثقتنا من الجواب على الاستدلال بحديث خزيمة (وعن معاوية قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من

ركوب النار وعن ابن الذهب الامقطار واه أحد أبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أبو داود في الخاتم والنسائي في الزينة باسناد راجح ثقات الايهون القناد وهو مقبول وقد وثقه ابن حبان وقد رواه النسائي من غير طريقه وقد اقتصر أبو داود في اللباس منه على النهي عن ركوب النار وكذا ابن ماجه ورواه أبو داود من حديث المقدام بن معدي كرب ومعاوية وفيه النهي عن لبس الذهب والحرير جلود السباع وفي اسناده بضعين بن الوليد وفيه مة المروف قوله عن ركوب النار في رواية التورنوكلاهما جامع ثم بفتح التورن وكسر الميم ويجوز التضعيف بكسر التورن وسكون الميم وهو سبع أخست واجرأ من الاسد وهو منقط الخلد نقط سود وفيه شبيه من الاسد لأنه أصفر منه وانما نهى عن استعمال جلود المفاصم التي منقولة والخلاء ولا يزي العجم وعموم النهي شامل لتمذ كي وغيره قوله وعن لبس الذهب الاستعانة بالديساج من تقييد القطع بالذهب واللغو عنه لا بما جوفه جمابين الاحاديث قال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود والمراد بالنهي الذهب الكثير لا يقطع قطعاً يسير منه فيجعل حلقة أو قرطاً أو خاتماً للنساء أو في سيف الرجل وركب الكثير منه الذي هو عادة أهل السرف والخيلاء والتكبر وقد ضبط الكثير منه بما كان تصانح فيه الزككاو اليسير بما لا يتج فيه انتهى وقد كرمثل هذا الكلام لخطا في المصالح وجعل هذا الاستثناء خاصاً بالنساء قال لان جنس الذهب ليس يحرم عليهن كاحرم على الرجال قبله وكثيره

• (باب لبس الحرير لمريض) •

عن أنس بن الربيع صلى الله عليه وآله وسلم رخص لعبد لرسن ر عوف الزبير

جامعة من اصحابنا انتهى قال
الشوكاني في نيل الاوطار قلت
وهو الحق لان النهى يقتضى
التصريم ولا صراحة ولا وجوب
الحكم بالكرهية فقط انتهى
(عن ابي هريرة روى عن النبي صلى الله عليه
قال سمعت النبي صلى الله عليه
واؤه (وسلم) يقطع الهزيمة
من الرباى أى لحفته قال تعالى
فاتبعوهم مشرقيين وجمجمة
وصل وتشد يد المنانة القويقة
أى منيت ورواه (و) قد خرج
لحاجته فكان لا يلقى وترواه
وهذه كانت حالته الشريفة
في منبه (فدوت) أى قربت
(منه) لاستئناسه بكافى رواية
الاسماعيلي وزاد فقال من هذا
فقلت أبو هريرة (فقال ابغى)
من الثلاثى أى المطلب يقال
يفتلك النبي أى طلبته لك أو
من المزيدي أى من على المطلب
يقال أبغيتك الشيء أى أعتك
على طلبه قال العيني كالحافظ
ابن حجر وكلاهما روايتان
والاصيلي فقال ابغى لى من مزة قطع
واللام على النون (أخبارا
استغفر بها) بالجزم والرفع
والاستغفار من الاستغراج
ويكنى به عن الاستغناء كقوله
المروزي وفى القاموس استغفنة
استغفره وبالجر استغنى وفى
الفتح استغفل من الغنى وهو
انتهى الى لطيفه غيره قال
القزوينى هذا موضع استغف
أى تسديم الظلم المشا على

الحري لحكمة كانتهم ساروا الجماعة الا ان لفظ الترمذى ان عبد الرحمن بن عوف
والزبير بن عوف والى النبي صلى الله عليه وسلم التمس ترخص لهما فى قصر الحرير
في غزاة لهما) وهكذا فى جميع مسلم ان الترخيص لعبد الرحمن والزبير كان فى السفر وزعم
المحب الطبري انهما وعزاه اليهما ابن الصلاح وعبد الحق والتوى قوله فى قصر
الحرير يضم القاف والميم جمع قيس و يروى بالافراد قوله لحكمة بكسر الحاء وتشديد
الكاف قال الجوهري هو الحرب وقيل هو غيره وهكذا يجوز لهما التمس فى كافى رواية
الترمذى وهو أيضا فى الصحيحين والتشديد للسفر بيان الحال الذى كان عليه لا للتشديد
وقد جعل السفر بعض الشافعية قد ادى الى الترخيص وهو ضعيف وجهه انه ما غل عن
التفقد والمعاينة واختاره ابن الصلاح لظاهر الحديث والجمهور على خلافه والحديث
يدل على جواز لبس الحرير لصدا والحكمة والقفل عند الجمهور وقد خالف فى ذلك مالك
والحديث حجة عليه ويقاس غيره مما من الحايث عليهما واذا ثبت الجواز فى حق هذين
الاصحابين ثبت فى حق غيرهما ما لم يقدم دليل على اختصاصهم بذلك وهو مبنى على الخلاف
المشهور فى الاصول فمن قال حكمه على الواحد حكم على الجماعة كان الترخيص لهما
ترخيصا لغيرهما اذا حصل له عذر مثل عذرهما ومن منع من ذلك لم يلق غيرهما فى لباس
بعدم التشارك

• (باب ما جاء فى لبس الخنزير وما ينبى من حري وغيره) •

(عن عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رايت رجلا بجارى على بغلة يخاض عليه جماعة
خرسوداه فقال كسايها رسول الله صلى الله عليه وآه وسلم رواه أبو داود والبخاري
فى تاريخه وقد صرح ليه عن غير واحد من الصحابة رضى الله عنهم) الحديث أخرجه
أيضا الترمذى رواه البخارى فى التاريخ الكبير عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن سعد وقال قال عبد الله بن خازم السلى قال وابن خازم ما أدري أدرى النبي صلى
الله عليه وسلم أم لا وهذا شيخ آخر وقال التستاق قال بعضهم ان هذا الرجل عبد الله
بن خازم أمرونا ان قال المسندى عبد الله بن خازم هذا باطله المجهمة والزى كنيته
أبو صالح ذكر بعضهم انه مصبة وأنكرها بعضهم انتهى وعبد الله بن سعد المذكور
فى هذا الحديث هو عبد الله بن سعد بن عثمان التستاق الرازى روى عنه هذا الحديث
ابن عبد الرحمن وليس له فى الكتب غيره وقد وثقه ابن حبان وقد ساقه هذا الحديث
أبو داود فى سننه من طريق أحد بن عبد الرحمن الرازى عن أبيه عبد الرحمن قال أخرنى
ابن عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رايت جد جلال الحديث ولعل عبد الله بن خازم كما ذكر
التستاق والبخارى هو الرجل المهم فى الحديث وقد صرح بهذا ابن رسلان فقال الرجل
الرا كى قيل هو عبد الله بن خازم وكنيته أبو صالح قوله علمه من قال ابن الاثير انظر
نساب تميم من صوف وابر يسموهى مباحة وقد لبسها الصحابة والتابعون وقال غيره

قال نحوه) أي يحو هذا اللفظ كاستحي ٣٨٦ أو استنظف والتردد من بعض رواة (ولانثني) بالجزم على النهي ولانثني

وثبت النصبة على اللفظ (يعلم ولا روث) لانته مطعونان للين كما عند البحاري في المبحث ان اأهريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما انزع غدايل العظم والروث قال هاسن طعام الجبن وفي حديث ابنه هود عند أبي دودان وقد الجبن قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا محمد انه استن عن الاستحباب به تعلم والروث فان الله جعل لسانه من فائدهم عن ذلك وقال انه زادوا عنكم من الجبن وقيل النبي في العظم لانه لا يخرج فلا يتماثل الله قطع النجاسة حينئذ فيلحق بكل ما في معناه كزجاج الالاس ولاه لا يلحقه من بقية دم علق به فلهذا ولان الروث نجس فيزيد ولا يزيل ويلحق به كل نجس ونجس ويريد ما رواه امارق في وصفه من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن يستحي برون وعظم وقال انه ما لا يطهران في هذا وقد اعلى من زعم ان الاستحباب بها يجزى وان كان منها عظم ويلحق بالعظم كل مطعون لا آدمي طهرته وقد ثبت في الحديث اقتصاره في النهي على العظم والروث على ان ما سواهما مجزى ولو كان ذلك محتسبا

الخزاسم دابة ثم أطلق على الثوب المتضمن وبه ما قال المنذرى أصله من وبر الارنب ويحيى ذكر الخنز وقيل ان الخنز ير من شيا بالبرسم وفي النهاية ما معناه ان الخنز الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مخلوق من صوف ووبر وقال عباس في المشارف ان الخنز ما خلط من الحرير والوبر وذكره كرامه من وبر الارنب ثم قال فسمى ما خلط الحرير من سائر الابرار الخنز او الخنز قد استدل به على جواز لبس الخنز وأنت خير بان غاية ما في الحديث انه أخبر بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كساه عمامة اخر وذلك لا يستلزم جواز لبس وقد ثبت من حديث علي عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي انه قال صلى الله عليه وسلم كسني رسول الله صلى الله عليه وسلم كساه سيرا فخرجت به ان رأيت الغضب في وجهه فاطرته اخر ابن نسا في هذا اللفظ الحديث في التسمية لم يزم من قول علي عليه السلام كسني جواز لبس وهكذا قال عمر لما بعث اليه النبي صلى الله عليه وسلم به سيرا يا رسول الله كسني فاقبلت في حله عطاره ما قلت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه لم أكسها لابسها هذا اللفظ أي داود وهذا يقتضي ان لا يزم من قوله كسني جواز لبس على انه قد ثبت في تحريم الخنز ما هو أصح من هذا الحديث وهو حديث أبي عامر الا في وكذلك حديث معاوية وقد استدل بهذا الحديث ايضا على جواز لبس المشوب وهو لا يدل على ذلك الا على أحد اقتضاه بالخز وقد تقدم ذكره ما وقد اختلف الناس في المشوب وسألت يان ما هو الحق قول داود في حله عن غير واحد من العلماء لا يخالف انه لا حية في فعل بعض اصحابه ولو كانوا عدا كبريا والنجمة انما هي في اجتماعهم عند القائلين بحجية الاجماع لكان منهم الخنز يدل على انه حلال لكان الحرير المخلص حلالا لما تقدم من أبي داود انه قال لبس الحرير عشرين سجاية وقد خبر الصادق المصدق انه سبك من أمته أقوام يستحبون الخنز الحرير ذكر الرازي في الشريد في آخر هذا الحديث من نسخة اقرده وانما يري ما في (وعن ابن عباس قال انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المنصت من قز قال ابن عباس اما السدي والعلم فلا يري به باساره اجدوا بواود) الحديث في اسنائه منصف بن عبد الرحمن وقد ضفقه بواود واحد قال في التقريب هو صدوق سبي الخطب خطب بأخرة وروى بالارباب وقد وثقه ابن معين واووزرة وبقية رجال اسنائه ثقات واخرجه الحاكم باسمه صحيح والطبراني في مسند حسن كما قال الحافظ في التلخ قوله المحدث بضم الميم الاولى وقع الثانية الختفة وهو الذي جمعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره قاله ابن رسلان قوله اما السدي فيفتح السين والحدال فوزن الحصى ويقال ستي بشتا من فوقه لال لفتان بمعنى واحد وهو خلاف الله سمته وهو ما مد طولاً في التلخ قوله والعلم هو رسم الثوب ورقه قاله في التلموس ذلك كالمطرز والسجاني والحديث يدل على حل لبس الثوب المشوب بالحرير وقد

دلا جاز كما يقوله بعض المناطقة ولا يظهر فيمكن التخصيص هذين اليه معنى وانما خصا بالذكر كالمكره اختلف

وجودهما في الحديث دليل على وجوب اجتناب العظم والروث وعدم الاجترار ٢٨٧ هـ ما قال أبو هريرة (فأنشأه صلى الله

عليه وآله وسلم) (باجترار طرف)
أي في طرف ثيابي فوضعتها إلى
جنبه وأعرضت عنه لما قضى
صلى الله عليه وآله وسلم حاجته
(انبعه) أي الحقنه (بين أي
اتبع الحسل بالاجترار وكفى به
عن الاستنواء واستنبد منه
مشروعة الاستنواء وهل هو
واجب أو سنة) فالأول قال
الشافعي وأحمد لا مره صلى الله
عليه وآله وسلم بالاستنواء بثلاثة
اجترار وكل ما فيه تعدد يكون
واجباً كروغ الكلب وقال
مالك وأبو حنيفة وجسه الله
والزنى من الشافعية حوسنة
واجترار بعد آتي هريرة عند
أبي داود مرفوعاً عن استجير
فليزمن فعل فقد أحسن ومن
لأنه سرح الحديث قالوا وهو
يدل على انتهاء المجموع لا الأثر
وحده قال الامام الشافعي في
السبل الجرار وظاهر الاحاديث
انه واجب لاجتماع الامر به
والنهي عن تركه وظاهرها
انه يكفي ولا يحتاج بعد ذلك
الى أن يستغنى بالماء بل يجرد
فعل الاستجمار بالاجترار بظهر
وان لم يذهب الاثر اذا قد فعل
ما أمر به من استعمال ثلاثة
اجترار فان عدل عن الاستجمار
الى الاستجمار بالماء فهو أطيب
وأظهر فان جمع بينهما فقد
فعل الامم الا كمل وأما الايتار
باجترار الاستجمار فليس ذلك

اختلف الناس في ذلك قال في البحر مسنده ويحمل المغلوب بالظن وغيره ويجزم الغالب
اجتماعهما انتهى وكلا الاجماعين منوع اما الاول فقد نقل الحافظ في الفتح عن
السلامة ابن دقيق العيد انه لا يجوز من الخلو ما كان مجموع الحر فيه أربع
أصابع لو كانت منفردة بالنسبة إلى جميع الثوب وأما الثاني فقد تقدم الخلاف عن ابن
علية في الحر رائخ الصل ونقله الشافعي عاص عن قوم كما عرفت وقد ذهب الامامية الى
انه لا يجزم الا ما كان حرّاً خالصاً بالطله ما يجزم عنه ذلك كما روى ذلك الرعي عنهم
وقال الهادي في الاحكام الموقوفة وأبو طالب ابى يجزم من الخلو ما كان الحر رغاباً
فيه أو مساوياً لتقليب الجلب الخلو ولادليل على تحليل المشوب الاحديث ابن عباس
هذا وهو غير صالح للاحتجاج من وجهين الاول الضعف في اسناده كما عرفت الثاني انه
أخبر بما بلغه من قصر النسي على المصمت وغيره أخبر بما هو أهم من ذلك كما تقدم في
حله السرا من غصبه صلى الله عليه وسلم لما رأى علياً لا بد اليها والقول بأن حله
السرا هي الحر رائخ الصل كما قال ابى عن بعض منوع والسند ما أسلفناه عن أحمد المغيرة بل
أخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدروري والبيهقي حديث علي السابق في السيراء بل
قال علي اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حله سيرا ما سداها حرّاً وما
لحمنا فارس بل الى فائقة فقلت ما صنعت بها السرا قال لا ائني لأرشي لك ما كرهت نسي
شتمها جحر الثلاثة فوالله تشققتها أربعة أخرى توسياني الحديث وهذا صريح بان
السيراء حيلة لحر يرث الصل من ذلك حديث أبي هريرة عند أبي داود والشافعي وابن
ماجه وفيه النهي عن عشرتها ان يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريراً مثل الاعاجم وان
يجعل على منكبيه حريراً مثل الاعاجم وقد عرفت مما سلف في الحديث الواردة في تحريم
الحرير بدون تقييد فالظاهر انها تحريم ماهية الحرير سواء وجدت منفردة أو مختلطة
بغيرها ولا يخرج عن التحريم الا ما استنفذ الشارع من مقدار الاربع الاصابع من
الحرير رائخ الصل وسواء وجد ذلك المقدار مجتمعاً كافي انقطعة الخالص أو مفرقاً كافي
الثوب المشوب وحديث ابن عباس لا يصلح تخصيص تلك العمومات ولا لتقييد تلك
الاطلاقات لما عرفت ولا تمكيد للجمهور القائلين بحل المشوب اذا كان الحرير مغلوباً
والاول ابن عباس فبما علم فانظر أجم النصف هل يصلح جعله جسراً اذا دعه الاحاديث
الواردة في تحريم مطلق الحرير ومقيدوه هل ينبغي التعويل عليه في مثل هذا الاصل
العظيم مع ما في استناده من الضعف الذي يجب سقوط استدلال به على فرض تجرده
عن المعارضات فرحم الله ابن دقيق العيد فقد حفظ الله به في هذه المسئلة أمة تنبيه عن
الاجماع على الخطأ يمكن أن يقال ان خصفاً المذكور في اسناد الحديث قد وثقه
من تقدم واعتضد الحديث بوروده من وجهين آخرين أحدهما صحيح والاسترخاء حسن كما
سلف فانتقض الحديث للاحتجاج به فان قلت قد صرح الحافظ ابن حجر ان عهدة الجمهور

الامة كافي حديث من استجير فليزمن فعل فقد أحسن ومن لا فلا جرح انتهى وينبغي أن يكون قبل الوضوء اقتداء به

على الله عليه وآله وسلم وأخروا من الخلاف ٨٨ - قال شرط عند أحد أن آخر بعد التيمم ليخرج (عن ابن مسعود روى

في جواز يس ما خالطه الحر إذا كان غير الحر رأيا أغلب ما وقع في تفسير الحلة السراة
قلت ليس في أحاديث الحلة السراة دليل على أنها حلال بل جمعها فاختصة بالتمتع منها
كما في حديث عمر وعلي وغيرهما معاسفت فان فسرت بالثياب المخلوطة بالحرير كما قال
جهو وأهل اللغة كانت حجة على الجمهور ولا لهم وإن فسرت بأنهم الحرير المخلص فأي
دليل فيها على جواز يس المخلوط وهكذا فسرت بشار التفسير المتقدمة والحاصل
أنه لم يأت المدعون على شيء تركن النقص إليه وغاية ما جادلوا به أنه قول الجمهور وهذا
أمر من الحق لا يعرف بالرجال وأما دعوى الإجماع التي ذكرها صاحب البحر فهي
بآول دعاوى يعني أن الراعي عندهم أطلق نفسه عن وثاق العصية الوسيعة عدم حجة
الإجماع أن سلم مكانه ورفوعه ونقله والصليبه وإن كان الحق منع الكل وأحسن
ما يستدليه على الجواز حديث عبد الله بن مسعود المتقدم في لبس عسلة الخنزير في الثمارة
من أن الخنزير الذي كان على عهد رسول الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحرير وقال
في المأثور أن الخنزير مخلوط من الحرور والوبر كما تقدم لولا أنه يمنع من صلاحته للاحتياج
به على المطلوب ما أسقطناه في شرحه على أن النزاع في معنى الخنزير مبداه مانع مستعمل
(وعن علي عليه السلام قال أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة مكتوفة

بحرير ما حدها أو ما حدها فأرسل بها إلى فيقته فقلت يا رسول الله ما صنعتم بالبسها قال
ولا كن جعلها خيرا بين النواظم رواه ابن ماجه) الحديث في استناده يزيد بن أبي زياد
رفعه عنه لم يعرف وأما هبة بن زياد الراوي لعنه على فقد وثقه ابن حبان وقد أخرجه
نصا بن أبي شبة ولبني والذوق قوله بين النواظم فقد تقدم ذكرهما في شرح
حديث علي المتقدم والحديث يدل على المنع من لبس الثوب المخلوط بالحرير وقد قلنا
السلام على ذلك وذكرنا أن ندر المأثور عنه (وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا تلبسوا الخنزير ولا الفاروراء أو داود) الحديث رجال استناده ثقات
وقد أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والكلام على الحزب تفسيراً وحكماً قد تقدم
ركب الكلام على التمارق ذكرناه في حديث معاوية السابق (وعن عبد الرحمن بن
عمر قال حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشجعي أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يقول ليس يكون من أمي أقوام يستملون الخنزير والحرير وذكر كلاماً قال يمتحنهم
ثلاثين مرة وخنازير إلى يوم القيامة رواه أبو داود والبخاري تعليقا وقال فيه يستملون
الخنزير والحرير والنمر والماعز) الحديث رجال استناده في سنن ابن داود وثقات وقد
وهم المستفد منه الله فقال أبو مالك الأشجعي وليس كذلك بل هو الأشعري قوله
ليكون من أمي استدل بهذا على أن استعمال الحريرات لا يوجب لقاعة الكفر
وأخرج عن لامة تقي الخنزير بانه المجمع والزاي وهو الذي نص عليه الجعدي وابن
الانبروز كره أبو موسى في ذنب الحمار رواه المهملين وهو المخرج وكذلك ابن زسلان
وقتل رحمه الله تعالى عما

الله عنه قال في النبي صلى الله
عليه وآله وسلم الغلط) أي
الأرض الممثلة لقضاء حاجته
فانرا به معناه الأقوى (فأمرني
أن أنسه بثلاثة أبحار) وفي
طلبه الثلاثة دليل على اعتبارها
والاستطابها وفي حديث سلمان
نها نار رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أن تنكفي بدون ثلاثة
أبحار كما رواه مسلم وأجدوبه
أخذ الشافعي وأجدوا صاحب
الحديث فاشترطوا أن لا ينقص
من الثلاث مع مراعاة الانتفاء
إذا لم يحصل بها فيزد حتى تنفي
ويستحب حينئذ الأيتار لقوله
من استعجز فليوتر وليس
بواجب لقوله فلا تخرج وهي
زيادة حسنة رواها داود
وهذا يحصل الجمع بين الروايات
في هذا الباب (فوجدت) أي
أصبت (بحرين وثقت) أي
طلبت الخنزير (الثالث فلم أجد)
أي الخنزير (فأخذت روثه) زاد
ابن خزيمة في روايته في هذا
الحديث أنها كانت روثه حمار
ونقل التتبي أن الروث مختص بما
يكون من الخيل وإعمال
والجبر (فأنته) صلى الله عليه
وآله وسلم (بها) أي بالثلاثة
(فأخذ الخنزير وألقى الروث)
استدليه الطحاوي على عدم
وجوب ثلاث لأنه لو كان
مستطابا لما كان كذلك
وقتل رحمه الله تعالى عما

أخرجه أحد في مسنده عن ابن مسعود في هذا الحديث فأنه ما أتى الروث وقال أنهار كس التي يجر روجا ثقات في

ثبت كذا في القح وزاد القسطنطين وأما وصل الله عليه وآله وسلم أكنى ٣٨٩ بطرف أحد الجهرين عن الثالث لان

المقصود بالثلاثة أن يجمع بها ثلاث مصنفات وذلك حاصل ولو واحد ثلاثة أطراف وقد تقدم قريباً البعث في عدم ثبوت الثالث فليكن منك على ذكر (وقال هذا ركس) بكسر الراء أي رجس كما في رواية ابن خزيمة وابن ماجه في هذا الحديث بالجم قال ابن بطال لم أر هذا الحرف في اللغة يعني ركس وكتبه أبو عبد الملك ابن معناه الركن من جهة الطهارة إلى صلاة الجمعة قال قتاد أركسوا فيها أي رداً وفكاً قال هذا رد عليك انتهى قال الحافظ ولو ثبت ما قال كان ينفع رواة وفي رواية القزويني هذا ركس يعني نجس وأغرب النسائي فقال الركس ملهم الجن قال الحافظ وهذا أن ثبت في اللغة مخرج للأشكال في القاموس الركس رد الشيء مقلوباً وقابله على آخره فان قلت ما وجه اتبانه بالرواية بعد أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاجار أجيب بأنه خاص الروي عن الجهرين يجمع الجود فقطع صلى الله عليه وآله وسلم قياسه بالفرق أو بإبداء المانع فكذلك ما فاه إلا لضرورة عدم التصوص عليه وقد ذكر الشاذ كوني أن في الحديث تدليساً وقال انه لم يسمع في التدليس باخني منه وقد رده في القح فارجع إليه والحديث يدل على المنع من الاستجمار بالرواية (عن ابن عباس رضي الله عنه قال نوحاً النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فصل كل

في شرح السق بضمه بالمهملتين قال أبو أسيد ح تحذف أحد الحامين وجهه أراح كقرح وأفراخ ومنهم من شدد الراء ليس يجيد ريدانه بكسره في الزنا قال في النهاية والمهور الأول وقد تقدم تفسير القزويني وحذف الحرف على الخبر يشعر بأنه جازم غير أن قوله آخر من قوله قدوة بكسر القاف وقع الرأ جمع قدوة في ذلك دليل على أن المسخ واقع في هذه الامة وروى ابن أبي الهيثم في كتاب الملاهي عن أبي هريرة مرفوعاً يسمي قوم من هذه الامة في آخر الزمان قدوة وخنازير فقالوا يا رسول الله أليس يشهدون أن لا اله الا الله محمد رسول الله قال بلى ويصومون ويصلون ويحجون قالوا فما بالهم قال اتخذوا المعازف والدفوف والقينات فبازوا على شربهم ولهوهم فأصبحوا وقد مسخوا قدوة وشنازير وليرتد الرجل على الرجل في حانوته يبيع ويرجع إليه وقد مسخ قدراً أو خنزيراً قال أبو هريرة لا تقوم الساعة حتى ينشئ الرجلان في الأمر فيمسح أحدهما قدراً أو خنزيراً ولا ينفع الذي نجسهما ما رأى بصلاحه أن ينفعني إلى شأني حتى يقضى شونه قوله والمعازف من مهلة فزاي مجعولة وهي أصوات الملاهي قال ابن رسلان وفي القاموس الملاهي كأصوات الطيور انتهى والكلام الذي أشار إليه المصنف قبله في داود بقوله ذكر كلامهما مادة كره الجناري بلفظ وتلزين أقوام التي يجب عليهم روح عليهم بإسراحة لهم بأنهم يعني القفر لحاجته فيقولون أرجع البناء غداً فيم الله ووضع العلم عليهم انتهى والعلم في حق العين المهمل والماد هو الجبل ومعنى يضع العلم عليهم أي يذكركم علمهم فينبغي والحديث يدل على تحريم الأمور المذكورة في الحديث لقوله عليه السلام المسخ وأعمال بسند الجناري الحديث يدل على حقه في كتاب الأشربة من صحيحه لأجل الشك الواقع من الحديث حيث قال أبو عامر وأبو مالك وأبو عامر هو عبد الله بن هاشم الأشعري صاحب نزل الشام وقيل هو عبيد بن وهب وأبو مالك هو الحرث وقيل كعب بن عامر صاحب يمد في الشاميين

هـ (باب نهى الرجال عن المعصر وما به في الأجر)

(عن عبد الله بن عمرو قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ثوبين معصفرين فقال ان هذين ثياب الكفار فلا تلبسها رواه أحمد ومسلم والنسائي) قوله معصفرين المعصر هو المصبوغ بالصفر كافي كتب اللغة وشروح الحديث وقد استدل بهذا الحديث من قال بغيره بلبس الثوب المصبوغ بصفر وهم المعتز واستدلوا أيضاً على ذلك بحديث ابن عمر وحدثني على المذكورين بعد هذا وغيرهما وسياق بعض ذلك وذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك إلى الإباحة كذا قال ابن رسلان في شرح السق قال وقال جماعة من العلماء بالكره لقتله وحله انتهى على هذا لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال بدأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالصفر فزاد رواية أبي داود والنسائي وقد يدل على المنع من الاستجمار بالرواية (عن ابن عباس رضي الله عنه قال نوحاً النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فصل كل

اقصر عليه النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ولو كان اذ اجب مرتين
 أو ثلاثا لك اقصر على مرة فإنه
 النورى وقد أجمع المسلمون على
 ان لو اجب في غسل الأعضاء
 مرتين أو على ان ثلاث سنة
 وقدمت الأحاديث الصحيحة
 بالنسبة لمرة واحدة ومرتين مرتين
 وثلاثا ثلاثا وبعض الأعضاء
 ثلاثا وبعضها مرتين والاختلاف
 دليل على جواز ذلك كله وان
 الثلاث هي النكاح أو واحدة
 تجزئ (١) عن عبد الله بن
 زيد بن عبد ربه صاحب روى
 الأذان (رضي الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 فغسل أعضاء الوضوء
 (مرتين مرتين) لتبقي ما
 على المذلول انطلق كالسابق
 وفي كتاب أبي خيثبة صحاح
 وحسان وصعاف وفيه دليل على
 ان التوضؤ مرتين يجوز ويجزئ
 ولا خلاف في ذلك (٢) عن عثمان
 ابن عفان رضي الله عنه أنه دعا
 (أبا) نبيه ماء الوضوء (فأفرغ)
 أي نصب (على كتفيه) أفرأنا
 ثلاث مرار والظاهر ان المراد
 أفرغ على واحدة بعد واحدة
 لا علم ما قد بين في رواية أخرى
 أنه فرغ يده اليمنى على اليسرى
 ثم غسلهما وقوله غسلهما
 قد مر ثم بين كونه غسلهما
 (١) قد شكا في الدرر البهية
 وينصب التثنية في غير الراس
 الخ وقال في اسبل الجرار ان الزيادة على المرة مستثناة غير واجبة ١٥

ان يصبغ بها اليه كما هو قال انطلق النبي منصرف الى ما صبغ من الثياب وكأنه
 نضر الى ما في الصبي من ذكر مطلق الصبي بالهرة فتصبر على صبغ الحية دون
 اسباب وجعل النبي متوجها الى الثياب ولم يلق في تلك الزيادة المصروفة بأنه كان
 يصبغ ثيابه بالهرة ويمكن الجمع بان الصفر الذي كان يصبغ به رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم غير صفة العصر انتهى عنه ويؤيد ذلك ما ساقى في باب لبس الايض
 والاسود من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبغ بالزعفران
 وقد أجاب من لم يقل بالصرم عن حديث ابن عمر والمذكور في الباب وحديثه الذي
 بعده بأنه لا يلزم من نفيه له نفي سائر الامة وكذلك أجاب عن حديث علي الاق بأن
 ظاهر قوله نهاية ان ذلك مختص به ولهذا ثبت في رواية عنه انه قال ولا أقول لنا كره هذا
 الجواب ينبغي على الخلاف المشهور بين أهل الأصول في حكمه صلى الله عليه وآله وسلم
 على الراحمين الامة هل يكون حكمنا بغيرهم أو لا والحق الاول فيكون نفيه لعلي
 وعبد الله نفيها لجمع الامة ولا يعارضه صفة بالهرة على تسليم انها من العصر لما اقرر
 في الأصول من أن فعله الخالي عن دليل التامس الخاص لا يعارض قوله الخاص بأتمه
 فلا راجح يحرم الثياب المعصرة والعصرون كان يصبغ صبغا محرما كما قال ابن القيم فلا
 معارضة تنهيه بين ما ثبت في الصحيحين من انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس حله
 جردا كما يأتي لان النبي في هذه الأحاديث يتوجه الى نوع خاص من الحرمة وهي الحرمة
 الخاصة عن صبغ العصر وسباغ ما حكه الترمذي عن أهل الحديث يجمع هذا وقد
 قال البيهقي راد القول السابق انه لم يحكم أحد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم النبي عن
 الهرة لا ما عاقل على نهائ ولا أقول لها كرهت الأحاديث تدل على ان النبي على العموم
 ثم ذكر أحاديث ثم قال بعد ذلك ولو بلغ هذه الأحاديث الشافعي رحمه الله لقال بها ثم
 ذكر ما سنده ما صح عن الشافعي انه قال اذا صح الحديث خلاف قولنا فاعلموا بالحديث
 (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من ثنية فالتفت الى علي ربيعة مصر جبهة بالعصر فقال ما هذه فمرت ما كرهت أتيت
 أحلى وهم يسجرون تنورهم فتدفعنا فيه ثم أتيت من العدة فقال يا عبد الله ما فعلت الربيعة
 فأخبرته فقال الا كسوتهم بعض أهل الرواء أحد وكذا أبو داود وابن ماجه وزاد قوله
 لا بأس بذلك النساء) الحديث في اسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال
 مشهور ومن دونه ثقات قبله من ثنية هي الطريقة في الجبل وفي لفظ ابن ماجه من ثنية
 اذا خر واذا خر يفتح الهمزة والذال المحجمة المنقطة وبعدها ألف ثم ثنية مجمة على
 وزن افاعل ثنية بين مكة والمدينة قولها ربيعة بفتح الراء المهملة وسكون المشنة تحت
 ثم طاء مهملة ويقال ربيعة قال المنذرى بيت الرواية مهملة كل ملائم منسوجة
 بنسج واحد وقيل كل قوبير قلوبين والجمع رباط وقولها مضر جبهة بفتح الراء المشددة
 أي سيدنور الحسن بن خالد والنسج سلعة الله تعالى

مجموعتين أو متفرقتين والراجح غيب غسل الكفين معاً ويدل عليه من هذا ٣٩١ الحديث أنه قال فغسلهما ثلاثاً وأراد

التكرير في الغسل غسلاً ثلاثاً ثلاثاً في رواية الأمامي في ركعة ثلاث مرات وفيه غل ١١٠ قبل ادخالهما الآباء ولولا يكن عقب نوم احتياطاً وفيه دليل على أن غسلهما في أول الوضوء سنة قال النووي وهو كذلك ما اتفاق العلماء (فغسلهما) أي كسبه قبل ادخالهما الآباء ثم أدخل يمينه في الآباء فأكفنه الماء وأدشله فيه وفيه الاعتراض بالعين (فغض) بأن أدار الماء فيه وفي رواية فتمضمض والمضمضة هي أن يجعل المأخوذ فيه ثم يذره ثم يجهه قال النووي وأقلها أن يجعل الماء فيه ولا يشترط ادراجه على المشهور وعند الجمهور وعندنا جاعتهم أصحاب الشافعي وغيرهم أن الادراك شرط والمغلول عليه في مثل هذا الرجوع إلى مفهوم المضمضة لغة وعلى ذلك تبني معرفة الحق والذي في القاموس وغيره أن المضمضة تحريك المأخوذ في التيمم (واستشق) بأن أدخل المأخوذ في أنفه وفي رواية استشرأب أخرجه الماسن أنه بعد الاستشاق فالاستشرأب أعم قاله في التبع وقال ابن الأعرابي هما واحد قال أهل اللغة هو مأخوذ من التثرة وهي طرف الانف وقال الخطابي هي الانف والمشهور الأول ومن القراء يقال تثر الرجل واتثر واستثر إذا حركه التثر في الطهارة أو اختلق في الوجوب وعلمه فذهب إلى وجوبهما أجدوداً والطهارة وغيرهما واستدلوا

أي ملطحة قولهم يصرون أي يوقدون قولهم بعض أهلك يعني زوجته أو بعض نساء محارمه وأقاربهم وفيه دليل على جواز لبس المعصفر للنساء وفيه التنكير على إخراج الثوب المتعم به لبعض الناس دون بعض لأنهم أضاعوا المال المنهي عنها ولكنه بعارض هذا أما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر وأيضاً قال رأي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبس ثوبين معصفرين فقال أملك أمرتك بهذا قال قلت أغسلهما بأمر رسول الله قال بل أفرقهما وقد جمع بعضهم بين الروايتين بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أولاً بأمرهما ثانياً ثم أفرقهما قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كسوتها بعض أهلك أعلاماً بأنه هذا كان كافياً لو فعله وإن الأمر بالنسب ولا يخفى ما في هذا من التكلف الذي عنه مندوحة لأن القضية لم تكن واحدة حتى يجمع بين الروايتين على هذا بل هما قصتان مختلفتان وغاية أنه صلى الله عليه وآله وسلم في إحدى القضية غلط عليه وعاقبه فأمرهما بأمرهما ولعل هذه المرة التي أمر فيها بالأحراق كانت بعد تلك المرة التي أخبر فيها بأن ذلك غير واجب وهذا وإن كان بعداً من جهة أن صاحب القصة يبعد أن يقع منه لبس المعصفر مرة أخرى بعد أن منع فيه مائة المرة الأولى ولكنه دون البعد الذي في الجمع الأول لأن احتمال القسيان كان وكذا احتمال عروض شبهة فوجب الظن بعدم التحريم ولا سيما وقد وقعت منه صلى الله عليه وآله وسلم المصانة على الأحراق قال القاضي عياض أمره صلى الله عليه وآله وسلم بأمرهما من باب التعليل والعقوبة انتهى وفيه حجة على جواز المصانة بالماء والمحدث يدل على المنع من لبس الثياب المصبوغة بالمعصفر وقد تقدم الكلام في ذلك

(وعن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التعميم بالذهب وعن لباس القسي وعن الترافق في ركوع والسجود وعن لبس المعصفر ورواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه) قولهم أي هذا القطن مسلم وفي لفظ لابي داود وغيره نسي وقد تقدم جوابي سأب عن الحديث باختصاصه بعل عليه السلام ونعنيه قولهم القسي تقدم ضبطه بتفسيره في شرح حديث علي في باب أن أفرأش الحرير كلبه قولهم وعن الترافق في ركوع والسجود فيه دليل على تحريم الترافق في هذين الخلقين لأن رذيلتهما انما هي التسيب والدعاء لما في جميع مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن أقرأ القرآن أركاء أو ساجداً فاما ركوع ففعل ما فيه الرب وأما السجود فاجتهد في ركوع الدعاء قولهم وعن لبس المعصفر فيه دليل على تحريم لبسه وقد تقدم البحث عن ذلك (وعن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبروياً بعبد مابين

المتكئين في شرب خمر أذنيه رأته في حله جراً لم أر شيئاً أحسن منه متفق عليه) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والشافعي وأبو داود في الباب عن أبي حنيفة عند البخاري وغيره وأما الذي صلى الله عليه وآله وسلم خرج في حله جراً مشهوراً صلى إلى

أذا حركه التثر في الطهارة أو اختلق في الوجوب وعلمه فذهب إلى وجوبهما أجدوداً والطهارة وغيرهما واستدلوا

إدلة صحيحة لها التوسعة ٣٩٦ وذهب أبو حنيفة رحمه الله وغيره إلى أنها من سنن أبي الجاهلية وسنن في الوضوء

واحتسوا بأدلة ضعاف أجاب
عن الحنفية في الفتح واشتدوا في
في التل وقد بين لسائر مؤلفي
صلى الله عليه وآله وسلم منزل
لينا فادام عليهم ما ولم يحفظ أنه
أخذ بها مرة واحدة كما قرره
ابن القيم في الهدى وقد اعترف
بجماعة من الشافعية وغيرهم
بضعف دليل من قال بعدم
وجوبهما أو رد ابن سيد
الأناس في شرح الترمذي الأدلة
القاضية بألوجوب من الأحاديث
ويستدلون أن المذهب الحق
وجوب المضمضة والاستنشاق
والاستنشاق ثم غسل وجهه
ثلاثاً وكذلك سائر الأعضاء إلا
الرأس فإنه يحد كرفيه العدد
وحده الوجه من قصاص الشعر
إلى أسفل الذقن طولاً ومن
شعرة الأذن إلى شعرة الأذن
معرضاً وبه تأخيره عن المضمضة
والاستنشاق وقد ذكرنا
أن حكمته ذلك اعتباراً بأوصاف
الماء لأن اللون يذهب بالبحر
والطعم بالقم والريح بالآف
فقدت المضمضة والاستنشاق
وهو واجباً قبل الوجه وهو
معرض احتياطاً للعبادة وقد
أجمع أهل العلم على أن الواجب
غسل الأعضاء مرة واحدة وإن
ثلاثاً لثبوت الإقتصار
من فعله صلى الله عليه وآله وسلم
على مرة واحدة ومرة ثانياً كما
تقدم استدلل به على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وهو الحق

ولكن

ولكن

(١) وقال أبو حنيفة وجماعة أنه غير واجب وأصرح أئمة الوجوب حديثه ٢٩٣ صلى الله عليه وآله وسلم رضاً على الولاية ثم قال هذا (٢) وضوء لا يقبل الله

الصلوة إلا به وفيه مقال (و) غسل (يده) كل واحدة (إلى) أي مع (المرقطين) يغسل الميم وكسر القاء وبالعكس لغتان منهم ورتان (ثلاث مراراً) وفي رواية للبخاري في الصوم وكذا المسلم فيها تقديم اليدين على اليسرى وكذا القول في الرجلين أيضاً (ثم مسح برأسه) ولم يذكر عدداً المسح كغيره فاقضى الاقتسار على مرة واحدة وهو ذهب أي حنيفة ومالك وأحمد وهو الحق لأن المسح مبيح على التقصيف فلا يقاس على الغسل لأن المراد منه

(١) قلت الثابت من الشارع بتعليمه وتعليمه وغسل الأضواء مرة واحدة المقادير للقرآن ومزجها لما أخره وكذلك الثابت عن الحاكم لوضوئه صلى الله عليه وآله وسلم والمعاين له فهذا هو الرضوء الذي شرعه الله لعباده في كتابه ومن أجاز الرضوء بغير ترتيب فليس بشيء دليل وأما كون الواو وتم لا تنفيذ القريب أو لا تنفيذ فلا احتياج إلى إثباته بعد دوائه واستقراره صلى الله عليه وآله وسلم على هذا القريب أنه سيد نور الحسن نان

(٢) ولم يصح من قال إن الإشارة بقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به أن نفس الفعل لا إلى هاتين ولا أنه فلهذه مذهب مجرّد عن الدليل بل إشارة

ولكنك قد عرفت لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للعلامة الحمراء في غير مرة وبعدمه صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبس ما دونها من لبسه لا ذلك بآثار الشيطان بحجب الحجرة ولا يصح أن يقال ههنا أنه لا يعارض القول الخامس بنا كما شرح بذلك أئمة الأصول لأن ثالثاً الله مشعره بعدم اختصاص الخطاب بما أوجب ما لبسه الشيطان هو صلى الله عليه وآله وسلم أحق الناس به فان قلت فما الراجح أن مع ذلك الحديث قلت قد تقرر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا فعله لم يصحبه دليل خاص يدل على التماس فيه كان يخصه من عموم القول الشامل لم يطريق الظهور فيكون على هذا لبس الأحمر خصصاً به ولكن ذلك الحديث غير صالح للاحتجاج به كما شرح ذلك الحفاظ وجرم بعضهم لأنه من رواية أبي بكر البدي وقديانغ الجوزي قال قال باطل قالوا يجب لبقائه على البراءة الأصلية المعتدة بقاءه الثانية في الصحيح لا يصح أن يثبت لبسه لذلك ويدعوا الوداع ولم يثبت بعدها إلا ما يسيرة وقد زعم ابن القيم أن الحلة الحمراء بردان يمانية منسوبة إلى بعض طوط جرمع الأسود غلط من قال أنها كانت حراماً مجتاهداً وهي معروفة بهذا الاسم ولا يقال أن الصابي قد وصفها بأنها حمراء وهو من أهل البيان والواجب الحل على المعنى الحقيقي وهو الحمراء البحت والصبر إلى الجواز أعني كون بعضها أحمر دون بعض لا يصلح ذلك الوصف عليه الموجب فإن أراد أن ذلك معنى الحلة الحمراء لفة فليس في كتب اللغة ما يشهد لذلك وأراد أن ذلك حقيقة نزعية فمن قالها فائق الشريعة لا تثبت بمجرد الدعوى والواجب حمل مقالة ذلك الصابي على لغة العرب لأنهم السادة ولسان قومه فان قال انما سمرها بذلك التفسير للجمع بين الأدلة فمع كون كلامه آياً عن ذلك تصرّحه بتفريط من قال ثم الحمراء البحت لا مظهر إليه لا مكان الجمع بدونه بما ذكرنا مع أنه حله الحلة الحمراء على ما ذكرنا في ما احتج به في إثباته كلام من ابتكاره صلى الله عليه وسلم على القوم الذين رأوا على رءوسهم كسبة فتم اسطوط جرم وفيه دليل على كراهية حلقه المخطوط وثالثاً الحلة كذلك بناؤه قوله في الحديث بائع شهة أذنيه هي الذين لأن في اسفلها وهو معاق القروط منهم وقد اختلفت الروايات اخصصة في شرهه ههنا إلى شهة أذنيه وفي رواية كان يبلغ شعره منكبه وفي رواية إلى انصاف أذنيه وعاتقه قال القاضي الجمع بين هذه الروايات انما على الأذن هو الذي يبلغ شهة أذنيه وهو الذي بين أذنه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منكبه وقبل كان ذلك لاختلاف الأوقات فاذا غفل عن قصصها بلغت المكسوة إذا قصصها كانت إلى أصاف أذنيه وكان قصير وطول بحسب ذلك وقد تقدم فهو هذا في باب اتخاذ الشعر وفي فتح الباري أن في لبس الثوب الأحمر سنة مذهب الأول الجواز مطلقاً جاء عن علي عليه السلام وطاعة عبد الله بن جعفر وأبو حمزة وغير واحد من الصحابة وعن سعيد بن المسيب والقبي والشعي وأبي ثابة طائفة من التابعين الثاني المنع مطلقاً لم يقسه

المباغة في الاسباغ (١) وقد صرح ٣٩٤ الاحاديث بالرواية وقيل دليل على ان السنة الاقتصار في مسح الرأس على واحدة لان

المخالفة فيه غير نوية خلاف
وروي أبو داود من وجهين
صح أحدهما بن خزيمة وغيره
في حديث عثمان بثلاث مسح
الرأس والزبادة من العسل
مقبولة قاله الحافظ في الفتح
قال القسطلاني وهو مذهب
التابعي كثير من الأعضاء
وأجيب بأن رواية المسح مرة
انتهى لبيان الجواز قال الامام
الربيع بن محمد بن علي الشوكاني
في السيل الجرار والاحاديث
الخاصة العشرة ان مسح
الرأس مرة واحدة لم يثبت
في تشبيهه ما يصلح للاحتجاج به
وقد رخصت ذلك في شرح
المنهاج وذكرت جميع ما ورد في
افرادهم وتثنيته وتعليق
كل رواية من روايات التثنية
فأخرج ابنه من أرادته (تم غسر
وجلبه خلا (لثا مراد في
أي مع (الكميين) وهما
الذمان لارتفاع عند مقعر
الساق والقدم (تم قول عثمان
رضي الله عنه) قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من
نواها وضوءاً وضوءاً وضوءاً
أشبه له لكن بينه وضوء
فرق من حيث ان افقا مثل

الحافظ الى قائل معين ان ذكر اخباراً وآثاراً يعرف بها من قال بذلك الثالث يكره ليس
الاثوب المستبعد بالجرة دون ما كان فيه خفي فبذلك عن عطارد واس وعجاء
ارابع يكره ليس ان حرم طلقا القصد الزينة والشعر وتيجور في البيوت والمهنة به ذلك
عن ابن عباس الخالص يكره ليس ما كان صبغ غزله ثم صبغ بجمع ما صبغ بعد التبيح
جاء الى ذلك الخطابي السادر اختصار النبي صلى الله عليه وآله في صبغ بالصبغ ولم ينسبه الى أحد
السابع قد صرح بالثوب الذي يصبغ كله وأما فيه لون آخر غير أجرد فلا يحكي عن
ابن القيم انه قال بذلك بعض العلماء ثم قال الحافظ والتحقق في هذا المقام ان النبي صلى الله عليه وآله
ليس الاجران كن من أجل انه ليس بالكفارة اقول فيه كالتوفيق في الميزة الجرار ان
كان من أجل ان نبي النساء هو راجع الى الزهر عن تشبيهه بالذئب فيكون النبي صلى الله عليه وآله
له الله وان كان من أجل الشهرة وأثر المروءة فيقع حديث يقع ذلك والا فلا فيقوى
ما ذهب اليه مالك من التبرقة بين لسه في الحفل وفي البيوت (وهو عبد الله بن عمرو
قال مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو لهزم وجرد عليه ثوبان فسلم فمروا النبي
صلى الله عليه وسلم عليه رواه الترمذي وأبو داود وقاله عنه عند أهل الحديث انه كره

الصبغ وقال ورواه ما صبغ بالجرة من ممدراً وغيره إلا بأس به اذ لم يكن مصدراً
الحديث قال الترمذي انه حرس غير يبر هذا الوجه انتهى وفي اسناده أبو يحيى
اللقين قد اختلف في اسمه فقيل: الحسن بن دينار وقيل زاذان وقيل عمران وقيل
مسلم وقيل زبنا وقيل زبنا قال المدري وهو كوفي في صحيحه قد قال أبو بكر البرزخي
الحديث لا نفع له يروي بهذا اللفظ لا عن عبد الله بن عمرو ولا عن طريقه قاله هذه الطريق
ولا نفع له سواء سئل عنه عن الصحيح بن منصور قال الحافظ في الفتح هو حديث ضعيف
الاسناد ووثق في نسخ الترمذي بحسن الحديث احتج به القائلون بكرهية ليس
الاجر وقد تقدم ذكرهم وأجاب المبيحون عنه بأنه لا يفتن لانه لا يثبت
في ما يثبته الحديث القاضي لا بأسه لما فيه من المبالغة واثباته واقعة عين فيستعمل أن
يكون تركه عليه بسبب آخر وهو البقي على ما صبغ بعد التبيح لا ما صبغ غزله ثم
صبغ فلا كراهية فيه قال ابن البرزعي مذهبنا ليس النبي صلى الله عليه وآله ولم يخل
كالاجل الغزو وفيه نظر لانه كان قتيلاً يودع ولم يكن له اذ ذلك غزو وقد قدامنا
الكلام عن صحيح الترمذي يبين من توفي قبل المدة لم يرد النبي صلى الله عليه وآله عليه وسلم عليه فيه جواز
ترك الردي على من رآه وهو مرتكب لم يمتحى عنه ودعا له وزيره عن مصيبته قال ابن رسلان
ويصحب أن يقول المالم عليه أنما أردت بالثوب انك لم تنسب اليه عنه وكذلك يصحب
تركه ثم على أهل البدع والاهل الطاهره وتقديره انه وزير اولاد قال كعب بن
مالك فسلمت عليه فوفته ما ردت السلام الى الجامع الذي ذكره الترمذي ونسبه الى أهل
الاصحاح حرس لانه حديث القاضي لا بأسه من ابن ما صبغ بالصبغ

يقضي المساواة من كل وجه الا في الوجه الذي يقضي التعاريف الحقيقية ٣٩٥ بحيث يخرجان عن الوحدة واقفا فهو

لا يقضي ذلك ولها الاستعلا
حنا يعني المثل بمجاز له لم يقل
ما يقضي المثل الاما لا بدح
في المقصود قاله ابن دقيق العيد
قال العرواوي في شرح العمدة
وانما جعل نحو على معنى مثل
بجواز او على جل المقصود لان
الكيفية المرتب عليها ثواب
معين باخذ لال شي منها يحصل
الثواب المرتب بخلاف ما يفعل
لمثال الامر مثل فله على
اقله واه وسلم فانه يكتفي به
باصل الفعل الصادق عليه
الامر انتهى ووقع في بعض
طرق الحديث بلفظ مثل كما هدد
الخضاري في الرافق وكذا
عند مسلم وهو معارض لقول
التوري انما قال فهو وضوق
ولم يثل لان حقيقة ما هددته
لا يقدر عليها غيرهم علمه على
اقله واه وسلم بخلاف
ادشيا او خشت الامور لا يعلمها
غيره وحيث يكون قول
عثمان مثل يقضي الظاهر
(ثم على ركنين) وفيه
استصحاب صلاة وكنتين غيب
الوضوء (لا يتحدث فيه ما ضمه)
بشي من الغيا كما رواه الحكم
الترمذي في كتاب الصلاة
وهي في الزهد لابن المبارك
ايضا وفي المصنف لابن شيبة
وحيث لا يؤثر حديث نفسه
في امور الاخرة او يتفكر في
مداني ما يتلو من القرآن وقد

باب ما جاء في لباس الالبيض والاسود والاخضر والمزعر والمولات *

(عن حمزة بن حنبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا ثياب البياض
فانها اطهر واطيب وكنتوا فيها موتاكم رواه احمد والترمذي والبيهقي وصححه)
الحديث أخرجه ما يضاف ابن ماجه والحاكم واختلف في وصفه واصله قال الحافظ
في الفتح واسناده صحيح وصححه الحاكم وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي وأحمد
ومالك والسنن الا لسانه بلفظ البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم
وكنتوا فيها موتاكم واخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي بمخاض في لفظها كم خير
ثيابكم البياض فالبسوا احياءكم وكنتوا فيها موتاكم وصحح حديث ابن
عباس ابن القطان والترمذي وابن حبان وفي الباب ايضا عن عمران بن الحصين عند
الطبراني وعن انس عند أبي حاتم في الامل وعند الزاوي عنه وعن ابن عمر عند
ابن حنبل في الكامل وعن أبي الدرداء عن حمزة بن عبد الله بن حنبل في الحديث بلفظ احسن ما نزلتم
اقله في قبوركم وسجدكم البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض
ركنين الا في وجه الله كونه اطهر من غيره ما كونه اطيب فظاهر واما كونه
اظهر فلا أدنى شيء يقع عليه بظاهر فبطل اذا كان من جنس التماسه فيكون ثيابا
كاثبت عنه صلى الله عليه وسلم في عاقبه وتحت من الخيال ما يفتي الثوب الالبيض من
الفساد لا من كونه في الحديث ليس الوجوب اما في البياض فثبت عنه صلى الله
عليه وآله وسلم من لبس غيره والبياض جامعة من الصلابة ثيابا غير فض وقصره جماعة
منهم على لبس البياض واما في الكفن فثبت عنه في رواية في الحافظ باسناد
حسن من حديث جابر بن عمر ان ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم في ثوب حبرة
(وعن انس قال كان احب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يلبسها
الحبرة رواه جماعة الابن ماجه) قوله الحبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة
بعد ما قال ابو هري الحبرة كناية عن ثياب يكون من كان او قتل بحيث حبرة لانها
محمرة في حزينتها والصبغة التبرين والصبغ والاضطراب ومنه حديث في ذكر الحديدة
الذي اطعمنا الخمر والبسنا الحمبر وانما كانت الحبرة احب الثياب الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم لانه ليس فيها كثير زينة ولانها أكثر احتمالاً للوسخ من غيرها
(وعن أبي هريرة قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه بردان اخضران رواه
البيهقي الابن ماجه) الحديث حسنه الترمذي وقال لا تعرفه الا من حديث عبيد الله
ابن ابياد انتهى وبيد الله وآبوه ثقتان وابو هريرة بكسر الهمزة وسكون الميم بعد هاء
مثلة مفتوحة واسمه رفاعه بن يثري كذا قال صاحب التقريب وقال الترمذي اسمه
حبيب بن وهب ويدل على استحباب لبس الاخضر لانه لبس أهل الجنة وهو ايضا من
اتق الله في الدنيا والآخر ومن أجلها في عين الناظرين (وعن عائشة رضي الله عنها قالت

كان عمر بن الخطاب يجهز بيته في صلاته وقال في اتق الله المراد ما تترك النفس معه ويمكن المزعزعة لان قوله يجهز

يقتضى تصحيحه فاما ما جاءهم من ٣١٦ الخطرات والواسوس وينفذ ذرعه فذلكه موقوفه نم هو بلا

وبدون من سلم من الكل
لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
انما خص القسرات من ذى
ذلك بمجاهدة نفسه من خطرات
الشیطان ونفها عنه وتفرغ
قلبه ولازى بيان المجبرين عن
شواغل الدنيا من غلب ذكر
الله تعالى على قلوبهم يحصل
لهم ذلك وروى عن سعد بن
الله عنه انه قال ماتت في صلاة
فحدثت نفسي فيها بغيرها قال
الزهرى رحم الله سعدا ان كان
لما موأ على هذا ما ظننت أن
يكون هذا الا في نبي انتهى وقال
الزهرى المراد لا يصحدها شي
من أمور الدنيا ولو عرض له
حدث فاعرض عنه حجت
له هذه القضية لان هذا ليس
من فعله وقد تفرغ لهذه الأمة
ما حذرت به قومها هذه هي
كلامه وقال الشوكاني رحمه الله
والحاصل ان الصيغة مشتملة
بشئين أحدهما ان يكون غير
مغلوب بورود الخواطر النسبية
لان من كان كذلك لا يشكك له
محدث لا تشاء الاختيار
لا بد من اعتباره فاليه ما ان
يكون مراد القدر طاعة له
على وجه الشك ومن وقع له
ذلك فهو ما يفتنه لا يثباته
حدث نفسه انتهى بحسب
الشرط قوله (عنه) مضافا
لمفعول وفي رواية عقر عنه
(ما تقدم من ذنبه من العفرت
دين الكبار كان سلم من التصريحه فالناطق يحمل على المقيد وزاد ابن أبي شيبة وما تكرر وفيه

خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات غدة وعليه مرط مرحل من شعر أسود رماه
أنس بن مالك وهو يرمي به فصرخ وقال مرحط بكسر الميم وسكون الراء المهملة كاسم
صوف أو حر أو بلع مرحط كذا في قاموس وقيل في كاسن خرا أو كان قتيلا مرحل
بهم مضعومة وراسهملة من توحه واسهملة شديدة لأم كظم وهو بوقية تصاویر
قال في القاموس وتقسيم الجوهرى بالزائر فيه علم غير جدي انما ذلك تقسيم المرحل
بالجدي انتهى وتلك التصاویر هي صور الرجال والرجال تطلق على المتأخرين والرجال
وعلى ما يوضع على الرجال يستوى عليه الرجال والرجال من مصدر رحل البردأ وشاء
قال لنوى والمراد تصاویر رحل الابل ولا بأس بهذه الصورة انتهى وسألت الكلام
على حكم مائه صورة في الباب الذي بعده هذا الحديث يدل على أنه لا كراهة في لبس
السواد وقد تخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة قالت صبغت لبي صلى الله
عليه وآله وسلم بردة سود فلبسها فلما عرق فيها وجد ريح له صوف فذنها قال واحسبه
قال وكان يعجبه الربيع الطيبة (وعى) ما خلفت في النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتياب
فيما خبى سود فقال من ترون نكر وهذه الخبيصة فأسكت القوم فقال انوني بام
شاه فاقى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بئس يا بيه وقال أبل وأخلق مرتين
وجعل ينظر الى علم الخبيصة ويشير بيده الى ويقول يا أم خالد هذا سائيا أم هذا سائيا
والسائيا بسان الخبيصة الحسن رواء البخاري قوله خبيصة بفتح الخيممة وكسر الميم وبالصاد
المهملة كاسم ربيع له علمان قوله نكر وهذه النون لغة كالم قول فأسكت القوم بضم
الهمزة على البناء المبعوض قوله أبل وأخلق هذان باب التنازل والهاء التاليف بان
يصعد ويلبس ذلك الثوب حتى يلبس فيه ويخلفا فيه أنه يستحب أن يقال لمن لبس ثوب
جديد كذلك وأخرج ابن ماجه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى
عن عرق صا أبصر فقال لبس جديدا وعش سجدا ومشيديا وأخرج أبو داود
برسعين منصور من حديث أبي نضرة قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اذ لبس أحدهم ثوبا جديدا قبل أن يلبس ويخلف الله تعالى في سنة صحيح قوله هذا سائيا بفتح
السين المهملة وقصد النون وفيه جواز التذكير بالغة للجمية ومعناه حسن والحديث
يدل على أنه يجوز لغيره ان يلبس الثياب السوداء على ذلك خلافا (وعى) ابن عمر انه
كان يصبغ ثيابه ويدهن بالزعفران فقبيل له تصبغ ثيابك وتدهن بالزعفران فقال الى
رأيت أحب صبغ الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهن به ويصبغ ثيابه
روى جدد كذا أبو داود ونسائي بخلافه وفيه ما قد كان يصبغ ثيابه كالماء حتى
عظمته الحديث في أسناده اختلاف كما قال المنذرى وليذكر أبو داود والنسائي
الزعفران وأخرج البخاري مسلم من حديث عبيد بن جريح عن ابن عمر انه قال وأما
صخرة فابن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فاني أحب أن أصبغ بها

قال

الاولاد رتب هذه المثوبة على مجموع الوضوء الموصوف بتلك الصفة ٢٩٧ وصلاة الركعتين المقيمتين قبل الصلاة

قال المنذرى واختلف الناس في ذلك فقال بعضهم أراد الخضا لبيعة الصفر وقال آخرون أراد صفر ثيابه وليس ثيابا مقرأ انتهى ويؤيد القول الثاني تلك الزيادة التي أخرجها أبو داود والنسائي قوله حتى علمتهما نصب والحديث يدل على مشروعية صبغ الثياب بالصفر وقد تقدم الكلام على ذلك في باب ينهى الرجال عن المعصر وقبسه أيضا مشروعية الاذهان بالزعفران وشروعية صبغ الصبغة المصفرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية النسائي وغيره ان اليهود والنصارى لا تصبغ فقالوا هم وامر بقول حال ابن الجوزي قد اختضب جماعة من الصنهاجيين بالصبغة المصفرة ورأى أحمد ابن حنبل رجلا قد اختضب بلبنت فقال لا ترى الرجل يصبغ ميتا من السنة وقد تقدم الكلام على الخضا في باب قصير الثياب بالحناء والكتم

• (باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور التي عن التصوير) •

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يرقى في شيء من ثيابه تصاليب الا نقضه روله النصارى وأبو داود وأحمد ونقله لم يكن يدع في شيء من ثيابه تصليب الا نقضه الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله لم يكن يرقى في شيء من ثيابه مثل الملبوس والستور والبسط والآلات وغير ذلك لانه تصاليب أي صورة صليب من نقش قويا وغيره والصليب فيه صورة عيسى عليه السلام تبعده النصارى قوله نقض بفتح النون والغلف والضاد الميم أي كسروا بطلوه وغير صورة الصليب وفي رواية أبي داود ونقشه بالغاف انفتوحة والضاد المعجمة والباء الموحدة أي قطع موضع التصليب منه دون غيره والنقش بالحاء كذا قال ابن رسلان والحديث يدل على عدم جواز اتخاذ الثياب والستور والبسط وغيرها التي فيها تصاوير على جواز قصه المنكر باليمن غير استئذان ما لا يكون زوجة كانت أو غيرها لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة انه كان يهوى بالقصبة التي في يده الى كل من يضر لوجهه ويقول يا اخي وزعي الباطل حتى مر على ثلثائة وستين صفوا أخرج النصارى من حديث ابن عباس قال لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الله ورائي في البيت دخل حتى أمر بها فحسبته ورأى صورة ابراهيم واسماعيل بأيديهما الا لازم فقال قالتم الله والله ان استقاما بالا لازم قط قال النووي قال أصحابنا وغيرهم من العلماء تصور صورة الحيوان حرام شديد التعوي هو من الكبار لانه نوع عليه بالبعد الشديد المذكور في الأحاديث وسوا من صنعه لما عيّن أوله بدمه فصنعه حرام بكل حال لان فيه مهادته لخلق الله تعالى وسوا ما كان في قلوب أو بساط أو دودهم أو ديتار وفلس وأنما حاط وغيرها وأما تصور صورة الشجر وحيال الأرض وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام هذا حكم نفس التصوير وأما اتخاذ ما فيه صورة حيوان فان كان معلقا على حائط أو فوق رأعامة أو نحو ذلك مما لا بد منه فمختار فهو حرام وان كان في بساط يد أو حذوة أو وسادة ونحوها مما عيّن فليس بها الخطأ ما هي التي يقبلها الله وأى لعبه الاطلاع على ذلك (وفي رواية عن ابن رضى الله عنه قال لا أحد منكم

يخصم إلا بمجموعهما ونظيره مغفرة جميع الذنوب وقيل انه مخصوص بالصغار ولورود مثل ذلك مقيدا بمحدث الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهما مما اجتبت الكبار انتهى وبعبارة الفتح ظاهره ان الكبار والصغار لكن العلماء خصوه بالصغار ولورود مقيدا باستثنائه الكبار في غير هذه الرواية وهو في حق من له كابر وصغار في ليس له الا صغار كبرت عنه ومن ليس له الا كابر خفف عنه من اجتهاد اهل الصاحب الصغار ومن ليس له صغار ولا كابر يزداد في حسنة بظن ذلك وفي الحديث التعليم بالنقل لذكره بالغ واضطه لم تعلم والترقب في أعضاء الوضوء للآتيان في جميعها بشم والترقب في الاخلاص وتحذير من له في صلته بالتفكير في أمور الدنيا من عدم القبول ولا ضمان كان في العزم على مصصته فانه يحضر المرتضى في صلته ما هو مشغوف به أكثر من خارجها ووقع في رواية النصارى في الرقاق في آثر هذا الحديث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تتعزوا بالاعتكاف من الاعمال الستة بناء على ان الصلاة تكبرها فان الصلاة التي تكبر

على عادة العرب في نسبتهم المستخفي والمستبشع الى الشيطان وذلك ٣٩٩ عبارة عن تكسبه عن القيام الى الصلاة

ولما تم من حمله على الحقيقة بل هو الاول وهله ميتة لعدم التائب أو نحو من عن بنية هل ما يحزن به في شامه كثر اعادة الكرسي وظاهر الامر فيه للجواب وقول العيني ان الاجماع قائم على عدم وجوبه باطل رده تصريح ابن بطال بان بعض العلماء قال بوجوبه وعند الجمهور ان الامر فيه للشك (ومن استجمر) أي مسح محل التجو باجاده وحى الاجزاء الصغار (فليرتق) تقدم الكلام على معنى الاتجار وحله بعضهم على استعمال الجوز فانه يقال تجمر واستجمر أي فليأخذ ثلث قطع من الطيب أو يتطيب فيلأفأ أو كثررتا والاول أظهر (وعنه) أي عن ابى هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال اذا توضأ أي اراد ان يتوضأ (أحدكم فليعمل في انفه) أي ما كذا في البخاري من رواية ابى ذر وسقط قوله ما من رواية الا كثرين دلالة الكلام عليه (ثم لينثر) من الثلاث في الجرد وفي رواية لينثر من باب الاعمال كذا عند ابى ذر الاصلي (ومن استجمر) بالاجزاء (فليرتق) بجان أو خمس أو سبع أو غير ذلك ولو اوجب الثلاثة لحديث مسلم فيستحي أحدكم بأقل من

نصارى واختلاف الروايات بين بعضه وبعضها قوله فربض الميم أي فضال جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قبله بصير كهنة الشجرة لان الشجر وهو صومع على اوج فيه لا يحرم صنمته ولا تكسبه من غيره فرق بين الشجر المخرقة وغيرها قال ابن زسلان وهذا مذهب العلماء كافة الا بمجاهداته جعل الشجر للمخرقة من المكره لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ما يكمن الله تعالى ومن أعظم عن ذهب يخلق خلقا كخلق قوله وأمر بالستر رواية ابى داود وصرو كذلك قوله وأمر بالكلب قوله مستبدن أي طروحين على الارض ونظروا ابى داود بنو تين قوله وكان للسن والحسين فيه جواز تربية جرو الكلب طورا والصغر وقد يستدل به على طهارة الكلب وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى جواز انما تعلمه الاصطلاح قوله تحت قد يفتح النون والضاد المعجمة فعل بمعنى مقفول أو تحت متاع البيت المنصوب فيه فوق بعض وقيل هو السرير بمعنى ذلك لان الضد يوضع عليه أي يجعل بعضه فوق بعض وفي حديث مسروق شجر الجنة تفقد من أصلها الى فرعها أي ليس لها سوق بارزة وليكنها مشوذة بالورود والفار من أسننها أي أعلاها والحديث يدل على أنها لا تدخل الملائكة البيوت اتي فيهما قنابل أو كلب كما روى من حديث ابى طلحة لقتارى عند الضارى ومسلم وأبى داود والترمذي والنسائي فيلفظ قال قال صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تمائل زاد أوداد والنسائي عن علي بن مرفوعا ولا تحب قبل أراد الملائكة الساجدين غير الحفظة وملائكة الموت قال في معالم السنن الملائكة الذين ينزلون بالبركة والرحمة وأما الحفظة فلا يشاؤون الجنب وغيره قال النووي في شرح مسلم بسبب امتناع الملائكة من بيت فيه صورة كونهن معصية فحشة وسبب امتناعهم من بيت فيه كلب كثر ما كله التماسات ولان بعضها يسمى شيطانا كما جاء في الحديث والملائكة ضد الشياطين وخسر الخطا في ذلك كما يحرم اقتنائهم من الكلاب وبما لا يجوز تصويره من الله ولا كلب السعد والمناشدة ولا الصورة التي في البساط والسادة وغيرهما فان ذلك لا يمنع دخول الملائكة والاظهر انه عام في كل كلب وفي كل صورة وانهم يعتصمون من الجميع لاطلاق الاحاديث ولان الجبر والذى كان في بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحت الجبر كان فيه عذوقه لم يعلم به روى هذا امتنع جبريل من دخول البيت لاجل ذلك الجبر (وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم وعن ابن عباس وجابر بن عبد الله قال ان صور هذه النصارى يرقات في جوفها فقال جعلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل مصوري النار يجعل له بكل صورة صورته فاعذب في جهنم فان كنت لابد فاعلا فاجعل الشجر ولا تقس لم تقص عليها) الحديثان يدلان على أن التصوير من أشد المهرمات لا عذبه بالهذه في النار أذ كل مصور من أهل النار

ثلاثة يحرقون فاعذبهم الحديث شاعبي واحد صاحب الحديث ما شقروا ولا يقص من الثلاثة فان حصل الاتصاف

والأوجبت الزيادة (٢) واستحب الإتيار ٤٠٠ ان حصل الاتقاء بشفع الحديث الصحيح فمن استعجم فليوتر

وليس بواجب زيادة لاهي داود
 يا شيخنا نحن قال من لا فلاح حرج
 والمدار عندنا ما نكبة والحنفية
 على أن الاتقاء بحيث يجد
 اقتصر عليه وقدما لراجع في
 ذلك نقلا من الامام الحافظ
 الشوكاني في بايراجه (واراد)
 استيقظ احدكم من نومه هكذا
 عطسه المصنف تبع الضاري
 واقضى سماعه انه حديث واحد
 وليس هو كذلك في المواضع
 أخرجه ابو نعيم في المستخرج من
 المطاوعة رواية عبد الله بن يوسف
 شيخ البخاري مفرقة وكذا هو في
 صوطا يحيى بن بكير وغيره وكذا
 فرقه الامام علي بن حديث
 هناك وكذا أخرجه مسلم الحديث
 الاول من طريق ابن عينة عن
 أبي الزناد والثاني من طريق
 المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي
 الزناد وعلى هذا فكأن البصري
 كان يرى جواز جمع الحديثين
 اذا قصد مسندهما في سياق
 واحد كما يرى جواز تضييق
 الحديث الواحد اذا اشتمل
 على ~~سنتين~~ من حديثين
 (فليست به) بالافراد وفي مسلم
 ثلاثا (قبل ان يدخلها في موضعه)
 ومسلم وابن خزيمة وغيرهما
 من طرق فلا يفسد به في الامة
 حتى يفسلها وهي أيز في المراد
 من رواية الاصل لأن ما نقل

(٢) والصحيح انه زاد في ما أخرجه

من اسمعال ثلاثة اجزاء مجرد
 الاستيعاب لا بهاء يظهر وان لم يذهب الاثر فهو وجبت الزيادة في محل الكلام انظر السبل سبل على حسن شان جميع

عنه (باب ما يجب في لبس القميص والعمامة والسر اويله)
 (ع) أي امامة قل قلنا يا رسول الله ان أهل الكتاب يشربون ولا ياتون فقال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم تسروا وتزروا واستأفوا أهل الكتاب رواء أحد وعمر
 مائة بن عير قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا سراويل قبل الهجرة
 فوفى في فاربع رواء أحد واين حاجه) احد حديث أبي امامة لم ألق فيه على كلام
 لاحد الاما ذكره في مجمع الزوائد قلوا أحدوا البصري ورجل أحد ورجل
 الصحيح خلا القاسم وهو ثمة وفيه كلام لا يشترط وفيه الاذن بلبس السراويل وأن
 مخالفة أهل الكتاب تحصل بمجرد الاتزار في بعض الاوقات لا يترك لبس السراويل في

الادخال لا يقرب عليه كراهة كن ادخل يد في انوار اسع فاعتق منه ٤٠١ باناء مغبرين غير أن تلامس يده الماء والظاهر

اختصاص ذلك بانه الوضوء
ويطلق به انه انفس وان يني
الانية قياسا للكن في الاحتساب
من غير كراهة لعدم ورود النهي
فيها عن ذلك ونحوه كراهة
الركل والحياض التي لا تنفس
بغض البدن على تقدير
تجاسها فلا يشاؤها النهي
فان احدهم لا يدري أين
ياقته من جسده هل لاقت
مكانا ام امرافه او شيئا بغيره
او جرحا او اثر الاستحمام الا ان
بعد بلل المحل او اليد يغوص عرق
ومفهومه ان من دوى أين باتت
يده كن لثقلها خرقه مثلا
فالتسقط وهى على حالها
لا كراهة نعم يستحب غسلها قبل
غسلها في الماء لتلطف قد سمع
عنه صلى الله عليه وآله وسلم
غسلها قبل ادخالها في الاناء
في حالة النكظة فاستحبها بعد
النوم أولى ومن قال كالثان
ان من التمسك لا يفرق بين شاة
ومتيقن والامر بالذبح عند
الجمهور لان الامر بالمضغ انك
لا يكون واجبا في هذا الحكم
استحبابا لاصل الطهارة وتوجه
الامام أحمد على الوجوب في يوم
الليل دون النهار لقوله أين باتت
يده لان حقيقة الميت تكون
في الليل ووقع التصريح به
في رواية أي داود بنسخت اذا قام
احدكم من الليل وكذا اعتد
الترمذي واجيب بأن التعليق

جميع الحالات فانه غير لازم وان كان ادخل في الخالقة واما حديث مالك بن عبد قاترجه
أيضا أبو داود والنسائي ورجال اسنادهم رجال الصحيح ويشهد لصحة حديث سويد بن
قيس قال جلبت انا وعمرمة العبدى بن لمن هجرنا فأتينا مكة فجاءنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يعني نسا ومنسرا ويل فيعنا ثم رجل يركن بالاجر فقال له زن وارج
رواها الخمسة وصحة الترمذي وسأقي في ابواب الاجارة ان شاء الله وحديث مالك بن عبد
المذكور هو عند أحد من طريق يزيد بن هرون عن شعبة عن محمد بن حرب عنه وقد
صرح كثير من الامة بثبوت شرائه صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل قال في الهدى
فصل واشترى صلى الله عليه وآله وسلم سراويل والظاهر انه انما اشتراها ليلبسها
وقد روى في غير حديث انه ليس السراويل وكذا يلبسون السراويل بالذمة انتهى
وقال في الفصل الذي بعده هذا في الهدى وليس البرود الملية والبرد الأخضر وليس
النية والقباء والتمص والسراويل انتهى قال في المواهب اللدنية نقسطلاني واما
السراويل فاختلف هل ليلبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا يجوز بعصر العلماء
صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسوا يستأنس به يعزم به النووي في ترجمة عثمان رضي
الله عنه من كتاب تهذيب الاسماء والصفات انه لم يلبس السراويل في جاهلية ولا اسلام
الى يوم قتله فانهم كانوا أحرص مني على اتباعه لكن قد ورد في حديث أبي يعلى
الموصى بسند ضعيف جدا عن أبي هريرة قال دخل السوق يوما مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فجلس الى البراءة فاشترى منه سراويل باربعة دراهم وكان لاهل السوق
وزانين فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تر رجلا واحدا فقالوا ان هذه
كلمة ما سمعنا من أحد قال أبو هريرة فقلت له كفى بك من الخفاة في دينك ان لا تعرف
نيك فطرح الميزان ووثب الى يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد ان يقبله فغضب
يدرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال لها هذا انما تفعل هذا الاعاجم بماو كها
واست جلت انما تأرجل منكم فاخذ فوزن وأرج وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
تلبس السراويل قال أبو هريرة في السفر والحضر والليل والنهار قال أمرت بالسراويل أجد
شيئا استمرته وكذا أخرجه ابن حبان في الضعفاء عن أي يعلى ورواه الطبراني في الأوسط
والدارقطني في الأفراد والعقيلي في الضعفاء ومدايره على يوسف بن زياد الواسطي وهو
ضعف عن شخصه عبد الرحمن بن زياد بن أنم الا فرقي وهو أيضا ضعف لكن قد صرح
شراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل واما اللبس فلم يأت من طريق صحيحة ولهذا
قال أبو عبد الله البخاري في حاشيته على الشافعي ما قلناه وما قاله في الهدى من انه صلى الله
عليه وآله وسلم لبس السراويل سبق فلم واقع لم وقد أورد أبو عبد الله النيسابوري

ينقض الحياء يوم النهار يوم الليل وانما يخص الليل بالذكر لقلبه واستدل بهذا الحديث على
٥١ نيل ل

وهو صحيح لكن كونها نوزر
استحيى وان لم يتغير فيه نظر لان
مطلق التأنيل لا يدل على خصوص
التأنيب بالتخصيص فيحصل ان
تكون الكراهة بالتخصيص أشد
من الكراهة بالعام فان قال ابن
دقيق العيد وهو انه ليست
فيه دلالة لقطعها على من يقول ان
الماء لم يغصب الا بغيره فمقدار
من الحديث استحباب غسل
الصلوات ثلاثا لانه اذا مر به
في المشكوك في المحذور والى
والاخذ بالوثيقة والعمل
بالاحتياط في رعاية الدنيا
عاجتها منه اذا حصل
الفهم بها وتطبيق قومه
فوائد اخرى ذكرها في تنقيح
وهذا الحديث خرجها نسخة
وهي ما تنبيه وهو انه ينبغي
لسامع لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم ان يتلقاها بقبول وفتح
انطو اطر الامة لم تحفظ بلغنا ان
شخصا مع هذا الحديث فمال
واين تيت بد منه فانه يقطع من
النوم ويدخل بدمه مشوشا فتر
عن ذلك واقنع فانه القسط لاني
من عبد الله بن عمر رضي الله
عنه وقد قيل له (والقائل عبد بن
جريح المدني) ما يشك لا تخش من
الاركن) أي اركان الكعبة
الاربعة (الا) الركنين (اليمين)
أقلبها والا فلا في فيه الخبر الا مود
عسرا في لانه الى جهنم ولم يشع
أقلب باعتبار الاسود وثوق الاشتباه على جاهل وهو ابايمان على قواهد ابراهيم عليه الصلاة

ذكر الحديث في السراويل وأورد فيه حديث المرم للمكوة ليرد فيه شيء على شرطه
(وعن أم سلمة قالت كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القميص
رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وقال الترمذي حسن
غريب انه نفعه من حديث عبد المؤمن بن صالح عن عبد الله بن يزيد عن أم سلمة
هذا الحديث عن أبي نجيحة عن عبد المؤمن بن صالح عن عبد الله بن يزيد عن أم سلمة
سلمة قال سمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث عبد الله بن يزيد عن أم سلمة أم سلمة
هذا آخر كلامه وعبد المؤمن هذا فاذني مروا قال الترمذي ولا بأس به وأبو نجيحة يجهل
ابن واضح أدله الجارى في الضعاف وشقه يجهل بن معين والحديث يدل على استحباب
لبس القميص وانما كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه لا يمكن
في السقم من الرداء الا اذا كان يمتدح كثيرا الى الربط والامساك وغير ذلك بخلاف
القميص ويحتمل أن يكون المراد من أحب الثياب اليه القميص لانه يستعملونه
ويشترجه فهو شعار الجسد بخلاف ما لبس فوقه من الدثار ولا شك ان كل ما قرب
من الانسان كان أحب اليمن غيره ولهذا شبه صلى الله عليه وآله وسلم الانصاب بالشعار
الذي يليه ان يخالط غيرهم فانه يشبههم بالله نار وانما هي القميص في الان لا دوى
يتقدس فيه أي يدخل فيه لم يشره في حديث المرمجوم انه يتقدس في آخر الجنة أي
يقصص فيها (وعن اسماء بنت يزيد قالت كانت يد كرم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لم لي رفس رواد يود وروى ترمذي عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يلبس في صاقيصا يدين ولعل رواد ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه
التناني أيضا وقال الترمذي حسن غريب وفي اسننه شهر بن حوشب وقيل مقبل
مشهور والحديث الثاني رواه ابن ماجه في سننه من طريق عبيد بن محمد قال حدثنا
الحسن بن صالح ورواه أيضا من طريق شعبان بن وكيع عن أبيه عن الحسن بن صالح
عن مسلم بن عباد عن ابن عباس وعبيد بن محمد ضعف وشعبان بن وكيع أضعف منه
ولكن شطر الاول يشهد له حديث اسمعيل وشطره الثاني يشهد له حديث ابن عمر
الا في في اسننه بالازاد والعمامة والقميص قول الرسخ بالنسبة المهمة هذا لفظ
لترمذي ولفظ أبي داود الرسخ بالصاد المهمة الساكنة قبلها راسكسورة وبعدها
عين مهملة وهو مفصل ما بين الكف والسعدو يقال للمفصل الساق والقدم رسخ أيضا
قاله بن زيد لان في شرح السنن والمحدثان يدلان على ان السنة في الاحكام
الانقباض والرخ قال الحافظ بن القيم في الهدى وأما الاكمام لواءة الطوال التي هي
كالأخراج فلم يلبسها هؤلاء أصحاب السنة وهي مخالفة لسنة وفي جوازها نظر
فانهم من جنس الخيل لا من جنس البعير وقد صار أشهر الناس بمخالفة هذه السنة في زمانها هذا
العلم الخيري أي أحدهم وقد جعل القميصه كمن يصلح كل واحد منهما ان يكون جبهة

والسلام ومن ثم خصاً أخيراً بالاستسلام وعلى هذا الوقي ١٠٣ البتة على توابعه عليه السلام الآن

استلكت كلها، أتدعها ولها لما

ودعها ابن الأبي عمير على سواد

استلما وقد صرح استلما مع

معوية وروى عن الحسن

واحين رضي الله عنهم ما هو

في الحديث ١١ انفراد ابن عمر

بإسلام اليمانيين دون غيره

عن وآهم عبيد وان ساء بهم

كان يستلم الأربعة ثم قال ابن

برج لابن عمر رضي الله عنهما

وأما بقاها (يقع التام الباء

انحال السنية) بكسر السين

وسكون الباء التي لا شعر عليها من

السبت وهو الحق وهو ظاهر

جواب ابن عمر لا في أي شيء

على الشعر أو جلد البقر المدبوغ

بالقرط والسبت الضم يندفع

به أو كل مدبوغ أو التي أسبغت

بالدباغ أي لانت أو نسبة إلى

سوق السبت وإنما عطف على

ابن عمر ملك لأنه ليس أهل

العيث وإنما كانوا يلبسون العالة

بالشعر غير مدبوعة وكانت

المدبوعة تعمل بالطايب وغيره

(وإذا نكح تصبغ) فوبك أو شعرك

(بالصخرة وإذا نكح إذا كنت

مستقرا (بمكة أهل الناس) أي

رفعوا أصواتهم بالنسبة من أول

ذي الحجة فلا حرام بالجب (إذا راوا

الهلال) أي هلال ذي الحجة (ولم

تبل أنت حتى كان يوم القوية)

الثامن من ذي الحجة لأنهم كانوا

يروون فيه من الماء ليستعملوا في

عرفة فشراب وغيره وقيل غير ذلك

(فتمل أنت حينئذ والروية هنا تجتمع البصرية والعلمية (قال عبد الله) بن عمر رضي الله عنهما مجابا لابن جبر (أما أركان)

أوقفا لصغير من أولاده أو يقيم وليس في ذلك شيء من الفائدة الجنوية إلا العيب
وتقبل المؤقتة على النفس ومنع الاستماع باليد في كنس من المنافع وتقرضه لسرعة
الفرق وتشيء المهتولا لا يفيء الامتثالة السنة والأسبال والخيلاء قال ابن سريان
والظاهر ان سماعه صلى الله عليه وآله وسلم كن كذلك يعني ان أكلهم إلى الراسغ أدله
كانت أكلهم تر يعل ذلك لتقبل ولو تقرر لوصول السبال كما تقرر في المذول من روايا
التساوي وغيره ان ام سلمة لم تسمع من يرفعه خيلام يقرأها اليه قالت يا رسول الله
فكيف يصنع السابذون لهن قال برخصه شعرا قالت اذن يشكف أقدمهن قال
برخصه ذراعوا لا يزدن عليه ويقرب بين الكف اذا ظهر بين القدم ان قدم المرأة عورة
بمخلاف كفها انتهى وفي الحديث الثاني دلالة على ان هديه صلى الله عليه وآله وسلم كل
تقصير القميص لا يذنبوا اسبالا وهو منهي عنه وسيأتي الكلام على ذلك (وعن ما مع

عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اعتمر سدل عامته بيد كتفه قال
نافع وكان ابن عمر يسدل عامته بين كتفي يرواه الترمذي الحديث أخرجه نحوه مسلم
والترمذي وأبو داود والشافعي وابن ماجه من حديث جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه
قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وعليه عمامة سودا قد أرخى طرفيها بين
كتفيه وخرج ابن عدي من حديث جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمامة
وداه يلبسها في العيدين وبريها خلفه قال ابن عدي لا أعلم يرويه عن أبي الزبير عن
العرزي وعنه حماد بن اسمعيل وأخرج الطبراني عن أبي موسى ان جبريل نزل على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وعليه عمامة سودا قد أرخى ذنبا بين يمين ورائه قولا سدل
السلل الأسبال والأرسل وقصر في القاموس بالارسل والحديث يدل على استحباب
لبس العمامة وقد أخرج الترمذي وأبو داود والبيهقي من حديث وكانة بن عبد يزيد
الهاشمي انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لفرق مائة أو بين المشركين
العمامة على الثلاثين قال ابن التميمي في الهدى وكان يلبس القلتسوة بغير عمامة ويلبس
العمامة بغير قلتسوة انتهى والحديث أيضا يدل على استحباب ارتداء العملة بين الكتفين
وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يسدل لهما من بين يدي ومن خلفي والراوي عن عبد الرحمن شيخ من أهل المدينة
لهذا كروا داودا وصح وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن عباس قال بعث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب عليه السلام إلى خيبر فعمه بعمامة سوداء ثم
أرسلها من ورائه أو قال على كتفه اليسرى وحسنه السيوطي وأخرج ابن سعد عن
مولى يقال له عمر بن قال رأيت عليا عليه عمامة سوداء قد أرسلها من بين يديه ومن خلفه
قال ابن سريان في شرح السنة عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
الصالحين المتكئين بالسنة يعني ارسال العمامة على الصدر وقال وفي الحديث انتهى

فتمل أنت حينئذ والروية هنا تجتمع البصرية والعلمية (قال عبد الله) بن عمر رضي الله عنهما مجابا لابن جبر (أما أركان)

اسمه السببية قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) ليس النعال التي ليس فيها
شعرو يتوضأ فيها أي في النعل
(فما أحب أبا اليسر) فيه
التصريح بأنه صلى الله عليه وآله
وسلم كان يغسل رجله النحرقتين
وهما في نعله (وأما له فرقة) قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله (وسلم) يصيح ما فاما أحب أن
أصيح بها) يحقر صيح شابه لما
في الحديث المروي في سنن أبي
داود وكنان يصيح بالورس
والزعران حتى علمته أو غيره
لما في السنن أنه يصيح بهم حاله
وكن أكره العصابة والتابعين
يخص بالفرقة وروح الاول
القاضي عياض وأجيب عن
الحديث المستدل به القاضي
بحتمانه كان خطيبا بها
لأنه كان يصيح بها (وأما
الاهلال) بلحج واهلة (قالهم
أرسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) بل حتى تبعثه راحته)
أي تستوي فاقه الى طريقه
والمراد ابتداء الشروع في أفعال
النسب واليه ذهب الثاني وماثل
وأحد وقال أبو حنيفة يحرم
عقب الصلاة بالسلم حديث
الترمذي أنه صلى الله عليه وآله
وسلم أهل بلحج حين نزع من
ركعتيه وقال حسن وقال آخرون
الافضل أن يبل من أول يوم من
ذي الحجة ويجعل هذا ما حدث كتاب الحج وهذا الحديث خلسي الاسناد ورواه كلهم

عن العمارة المقطعة بفتح القاف وتشديد العين المهملة قال أبو عبيد القريب المقطعة
التي لا ذؤابة لها ولا حنك قبل المقطعة عاملة باليس وقيل عاملة أهل الذمة وورد النهي
عن العمارة التي ليست بحنكة ولا ذؤابة لها فالحنكة من حنك الفرس اذا جعل له في
حنكه التمدل ما يقوده بهذا معنى كلام ابن رسلان والذي ذكره أبو عبيد القريب
في حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتلحى ونهى عن الاقتطاع ان المقطعة هي
التي لم يجعل منها تحت الحنك وقال ابن الأثير في النهاية في حديث أنه صلى الله عليه وآله
وسلم نهى عن الاقتطاع وأمر بالتلحى ان الاقتطاع ان لا يجعل تحت الحنك من العمارة
شيئا والتلحى جعل بعض العمارة تحت الحنك وقال الجوهري في الصحاح الاقتطاع شد
العمارة على الرأس من غير ادوة تحت الحنك والتلحى تطريف الهامة تحت الحنك
وهكذا في القاموس وكذا قال ابن قتيبة وقال الامام أبو بكر الطرطوشي اقتطاع
النعمة ثم هو التعميم دون حنك وهو ذمة منكره وقد شاعت في بلاد الاسلام وقال ابن
حبيب في كتاب الواسعة ان ترك الاقتطاع من بقايا عاتق قوم لوط وقال مالك أدركت في
مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين حنكاً لو ان أحدهم لو انتم على بيت
المال لكان به أمينا وقال القاضي عبد الوهاب في كتاب المعونة نهى عن المسكروه
ما خلف زى العرب وأشبه زى العجم كالنعم بغير حنك وقال القرافي ما أتاني مالك حتى
أبازره أربعون حنكا وقد روى الحسن بن جاعة من السلف وروى النهي عن
الاقتطاع عن جماعة منهم وكان طائوس ومجاهد يقولان ان الاقتطاع عاملة الشيطان
فينتفر فماتت له ابن رسلان عن أبي عبيد ان المقطعة هي التي لا ذؤابة لها وقد
استدل على جواز ترك الذؤابة ابن القيم في الهدى بحديث جابر بن سليم عنده مسلم وأبي
داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلقط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل
مكة وعليه حمامة سوداء بدون ذكر الذؤابة قال فدل على ان الذؤابة لم يكن يرتحمها دائما
بين كتفيه وقد يقال انه دخل مكة وعليه أحية القتال والمفر على رأسه فليس في كل
موطن ما يناسبه انتهى وروى أبو داود ومن حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد لبس بين يدي ومن خلق وروى الطبراني عن
عائشة قالت عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن عوف وراخيه أربع
أصابع وفي اسناده المتقدم ابن داود وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الاوسط عن
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عم عبد الرحمن بن عوف فأول من خلفه أربع
أصابع وأخرجوه ان قال هكذا فاعلم قاله عروبو أحسن قال السيوطي واسناده حسن
وأخرج الطبراني أيضا في الاوسط من حديث ثوبان ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا اعتمر أربع حمامة بين يديه ومن خلفه وفي اسناده الخطيب بن عبد بن وهو ضعيف
وأخرج الطبراني أيضا في الكبير عن أبي امامة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

مدينون وفيه رواية الاقران وفيه التصديت والاخبار ٤٠٥ والعنونة وأخرجه البخاري أضاف الى الناس

وصلى وأودعوا في الحبس والحق والحق
في الطهارة وابن ماجة في الحبس
واكل وجهه هو موليا **عنه** عن
عائشة رضي الله عنها أنها قالت
كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يجمع بينه وبين
النساء الحسن إذا لم يجمع بينه وبين
الجنة وزاد البخاري في الصلاة
من روى ما يشبهه ما استطاع فنه
على المحافظة على ذلك ما لم يمنع
مانع (في قوله) أي إلى كونه
لا يسأل لعل أي الابتداء ليس
اليمين (وتجمله) الابتداء بالحق
اليمين في نفسه شواهاه وخبره
(و) في (طهارة) يضم الطهارة
المراد بغيره وقت أي البسطة
بالحق الإين في الفصل واليمين
في الدين والرجل على اليسرى
وفي قوله أي داود من حديث أبي
هريرة رضي الله عنه من فروعا إذا
نواصمها فادعوا بيمينكم فإن قدم
اليسرى كرموزهم صحيح ولما
الكسنان واللسان والأذن
فظهر أن دفعه واحدة (أو) كذا
في الضار من روى أنه في الوقت
بأية الواو وهو من عطف الماء
على الحاصل ولغيره ما استطاع
كذا كان صلى الله عليه وآله وسلم
يجمع بين (في شاة كاه) وتأكيده
الشان بقوله كله يدل على التجمع
فيدخل فيه غير لبس الثوب
والسراويل وانتقل ودخل
المسجد والصلاة على هيئة الاما
وحية لمسجدواكل والشرع
لا وغير ذلك على معناه الاما

وسلم قباوي والياحق بمعمو ربح لها من جانبها الايمن نحو الاذن وفي اسناده جميع
ابن ثوبان وهو متوكلا قيل ويجزم الحاطة لعذبة طولا فاحشا ولا مقتضى الجزم بالقرين
قال النوري في شرح المهذب يجوز ان يسال العامة بارسال طرته او بغير ارسالها لولا كراهة
في واحد منهما او لم يصح في النهي عن ترك ارسالها شيئا وارسالها ارسالا فاحشا كارسال
الثوب بجزم التقليل لا يكره لغيره انتهى وقد اخرج ابن ابي شيبة ان عبدا اقره ابن ابي بكر
يعتصم بعامة سودا اعتد ارضاها من خلفه نحو اذن ذراع وروى سعد بن سعد عن رشرين
قال رأيت عبدا اقره ابن ابي يعقوب بعامة سودا وربحها شيئا او أقل من شبر قال
السيوطي في الحاوي في الفتاوى واما مقدار العمالة الشريفة فلم يثبت في حديث وقد
روى البيهقي في شعب الايمان عن ابن سلام بن عبدة بن سلام قال سألت ابن عمر كيف
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتق قال كان يدر العامة على رأسه ويقر زنا من
او راعه ورسلا لهذا بين كنفه وهو هذا يدل على انها علة اذرع والظاهر انها كانت
نحو العشرة او ذو قها سببر انتهى ولا أدري اهاذا الظاهر الذي زعمه فان كان الظهور
من هذا الحديث التي ساقه باعتبار ما قم من ذكر الادارة والقرز وارسال الفتوة
فهذه الارصاف تحصل في عمالة دون ثلاثة اذرع وان كان من غير مقادير بعد اقراره
بعدم ثبوت مقدارها في حديث

• (باب الرخصة في اللباس الجميل واستحياب التواضع فيه
وكره هذه الشهرة والاسيال) •

(عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فقال رجل ان لم أجعل حسنة ان يكون فيه حسنة فله حسنة قال ان الله يجعل حب الجبال الكبر بطر الحق ونقص الناس رواه أحمد ومسلم) قوله ان الله جعل اشتقاقا فمعناه قيل ان كل امرء سبحانه وتعالى حسن يجعل له الاسم الحسنى وصفات الجبال والكبر قيل جعل يحسن ككبره وجميع معنى محرم وصحيح وقال أبو التائب القشيري من اجله وقال الخطابي انه بمعنى ذى النور والبهجة أى ماله كماله وقيل معناه جعل الافعال يكتم والنظر اليك يكلفكم اليسير ويعين عليه ويشيب عليه الجزيل ويشكر عليه قال الثوري واعلم ان هذا الاسم ورد في هذا الحديث الصحيح ولكن من اخبار الاساطير وقد ورد ايضا حديث الاسماء الحسنى وفي استناده مقال والمتخرجوا ازاءه على الله ومن العلماء من منعه قال امام الحرمين ما ورد الشرع باطلا في اسمه الله تعالى وصفاته المطلقه وبما منع الشرع من المطلقه منعناه وما لم يرد فيه اذن ولا منع لم تقض فيه بحليل ولا يحرم فان الاحكام الشرعية تنلق من موارد الشرع ولوقفتها بحليل أو تحريم لم تكن من حكمها الشرع انتهى وقد وقع الخلاف فى تسمية الله وصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به والا لكانوا يقرضون الاغفار ونقص الشارب ونقص الابط وحلق الرأس والخروج من الخمار

انشرع ولاجنته فاجاز طائفة ومنعه آخرون الا ان يرد به شرعاً مقطوعاً به من نص كتاب
وسنة متواترة أراجاع على اطلاقه فان ورد خبر واحد فاختلعه واقبه فاجاز طائفة
وقالوا الدعامة والثامن باب العمل وهو جازي بخبر الواحد ومنعه آخرون ~~لكونه~~
راجعاً الى اعتقاد ما يجوز أو يستحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضي
عياض والنصاب جوازاً لا تحقاً على العمل ولقول الله تعالى وقوله الاسماء الحسنى
فادعهم انتهى والمسئلة مدونة في علم الكلام فلا تظيل فيها المقال قوله بطريق الحق هو
دفعه ونكاهه ترفعا وتخييراً طاله النور وفي القاموس بطريق الحق ان يتكبر عنده فلا
يقبله قوله وعص الناس هو بغير جهة مقتوحة وصادمه كقولهم ما كنته قال
النور في شرح مسلم هو بالطاء المهمة في نسخ صحيح مسلم قال القاضي عياض لم نر
هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا وفي البضاري بالطاء كره أبو داود في مسنده
ونكاهه أبو سعيد الترمذي وغيره والفظ والفص قال النور يعني واحده هو
استقار الناس والحديث يدل على ان التكبر مانع من دخول الجنة وان بلغ في القلة الى
لغاية ولهذا ورد التفسير في ثوابه وقد اختلف في تأويله فذكر الخطابي فيه وجهين
أحدهما ان المراد التكبر عن الايمان فصاحبه لا يدخل الجنة أصلاً اذا مات عليه
والثاني انه لا يكون في قلبه كبر لا دخول الجنة كما قال الله تعالى ونزعنا ما في صدورهم
من غل قال النور ويهذان التاويلان فيما بعد فان الحديث ورد في سياق انتهى عن
الكبر المعروف وهو الارتفاع عن الناس واستقارهم ودفع الحق فلا ينبغي ان يعمل
على هذين التاويلين اذ خبر جرحه عن المطلوب بل الظاهر ما اشار اليه القاضي عياض وغيره
من المحققين انه لا يدخلها بدون مجازاة ان اجازاه وقيل هذا خبراً مؤولاً وجازاه وقيل
لا يدخلها مع المتقين أول وحده ويمكن ان يقال ان هذا الحديث وما يشابهه من
الاحاديث التي وردت مصرحاً فيها بعدم دخول جماعة من العصاة الجنة أو عدم خروج
جماعة منهم من النار خاصة واحاديث دخول جميع الموحدين الجنة وخروج عصاتهم من
النار عامة فلا حاجة بهذا الى التاويل والحديث ايضا يدل على ان محبة لبس الثوب
الحسن وانعزل الحسن وبغير الثياب الجليل ليس من الكبر في شيء وهذا مما لا خلاف
فيه فيما أعلم والرجل المذكور في الحديث هو مالك بن مرارة الرهاوي كذا ابن حبان
البرقاني القاضي عياض وقبض مع الحافظ ابن عسكراً في اسمه أقوالاً استوفاهما النور
في شرح مسلم (وعن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال من ترك ان يلبس صالح الثياب وهو يقدر عليه فراضعاه عز وجل دعاه الله
عز وجل على رؤس الخلائق حتى يجده في حقل الايمان أي بين شامواه أحمد والترمذي
الحديث حسنه الترمذي وقدر وامن طريق عياض بن محمد الدوري عن عبد الله بن يزيد
القرني عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عبد الرحمن بن محبوب عن سهل بن معاذ بن

وتم استحب التيسر فيها منه من
باب لازمة والقاعدة لكل
كان من باب التكسير وان
قوله في التيسر وحلق
الرأس من باب التيسر لا من باب
الاداء وقد ثبت الاستدانة
به بين قول في التيسر حقيقة الشأن
ما كان فلا مذهب ولا يستحب
فيه التيسر ليس من الافعال
المقتضية بل هي امثلة وانما هي
مقتضية وهذا كما على تفسير
بأن الواو ما على استقامتها
قوله في شأنه كونه متعلق بمحبته
لا بلتين أي بمحبته الثمن في شأنه
كله التيسر في تعمله الى آخره
لا يترك ذلك من اوله واحضرا ولا في
قراءته ولا في شغل ونحو ذلك وقد
يسمى القول في ذلك انقطاعاً
في ارتداء اساري في هذا الحديث
الهالة على شرف الجدين وهو
سداسي الاسناد ورواه ما بين
بصري وكوفي وقيل رواية لابن
عز الدين وقيل رواية من اتباع
الابيعز وآخرين من التابعين
والحديث والاشياء الغضنة
والخبر في البضاري في الصلوات
واللباس ومسلم في الطهارة
وأبو داود في اللباس والترمذي
في آخر الصلاة وقد حسن صحيح
ولساق في الطهارة والزيادة
واينما في الطهارة في (عن الترمذي
ابن مالك) الزمخشري (وروي الله
منه) انه قد رأيت أي ابصر
(رسول الله صلى الله عليه وآله
(رسول) شال انه قد رأت أي خربت (صلاة العصر) وهو بالزور كما رواه قتادة عن أنس

بالمدية (عائش) اى طلب (الذات الوضوء) يفتح الواو المله الذي يتوضأ به ٤٠٧ (فلم يجدوه) أى فلم يفتنوا الماء (فاقى) صلبا المقبول (رسول الله صلى

الله عليه وآله) (وسلوا وضوء) يفتح
الواو أى بالافيه ماء ليتوضأ به
وفدوا به ابن المبارك فجاءه رجل
يقدم فيه ما يسير وروى
المهلب انه كان مقدرا وضوءه
رجل واحد (فوضع رسول الله
صلى الله عليه وآله) (وسلم
فذلك الانبياء) الشريعة
الكرية (وأمر الناس أن) أى
بأن (يتوضأ) أى بالوضوء
(مه) أى من ذلك الآية (قال)
أبو ذر بنى الله عنه (فرايت) أ.
أبصر (الماء) حال كونه
(ينبع) أى يخرج (من تحت)
وفى رواية ينور من بين
(أصابه) فتوضأ (حتى توضأ)
من عنه آخرهم (أى وما
أنا حتى وضأ الذين ندد
آخرهم وهو كآبة عن جميعهم قاله
الكرمانى أى لم يبق منهم أحد
والشخص الذى هو آخرهم
داخل فيه ذا الحكم لأن
السياق يقتضى العموم والمبالغة
لأن ضدها ينحى فى وضوء
لندرج ومن البيان وقيل حتى
هنا عرف استدهاء ومن لغاية
واستبط من هذا الحديث
استصباح القاس المله لمن كان
على غير طهارة والرتقى من
أسكر الخمر من الملاحظة وفيه
اعتراض التوضوء من الماء
القليل لا يصير الماء مستعملا واستدل به الشافعى على أن الأمر بغسل اليد قبل ادخالها

أنس بالله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الرحيم بن ميمون قال الشافعى
ليس به بأس وضوءه من ميمون وسهل بن معاذ وثقه ابن حبان وضوءه من ميمون وفيه
استصحاب الزهد فى الملبوس وترك لبس حسن الثياب ورفعهما قصد التواضع ولا شك
أن لبس مافيه حاله زائد من الثياب يحجب بعض الطباع إلى الزهو والتخيل والمالك
وقد كان هديه صلى الله عليه وسلم كآمال الحافظ ابن القيم أن يلبس ما يسير من
اللباس الصوف تارة والقطن أخرى والعسككتان تارة وليس البرود الملبس والبرد
الاضطر وليس الجبسة والقبيا والقميص اى ان قال فالذين يمتنعون عما أباح الله من
الملابس والمطاعم والمناكح تزهوا وتعبدا ما زالتهم طاعة قائلهم فلم يلبسوا الا أنوف
الثياب ولم يأكلوا الا الخبز والبن والطعام فليس باللبس الخشن ولا كآلة تكبر وتكبر
وكلاهما تفتن مخالف لهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا قال بعض السلف
كانوا يكبرون الثمرتين من الثياب العالى والاضطر وفى السنن عن ابن عمر رفعه
ليس فوبشرة ألبه الله فوبحدة الى آخر كلامه وذكر الشيخ أبو بصير الاصفهاني
بأسند صحيح عن جابر بن أيوب قال دخل الصلت بن راشد على محمد بن سيرين وعليه جبة
صوف وازار صوف وعلمه وف فاشأ عنه محمد وقال أظن ان أقواما يلبسون
الصوف ويقلون قلبه بلبسه عيسى بن مريم وقد حدثني من لا أتهم ان النبي صلى الله
عليه وآله لم يلبس الكحل والصوف والقطن وسنة تينا حق ان تتبع ومقصود
ابن سيرين . هذا أن قومنا من ان ليس الصوف دائما أفضل من غيره فخير منه
ويتبعون أقسامهم من غيره وكذلك يصرون زيا واحدا من الملابس ويصرفون وضوءهم
وأوضاعها يبرون الخروج عنها استكروا وليس المستكر الا التيسير بها والمحافظة
عليها وترك الخروج عنها والمخالص ان الأعمال بالثبات فليس المتفضل من الثياب
تواضعا وكسر الدوة النفس الى لا يؤمن عليها من التكبر ان لبست غالى الثياب
من المقاصد الصالحة للموجبات للمثوبة من الله وإس العالى من الثياب عند الأمن
على النفس من التساهى المشوب بنوع من التكبر قصد التوصل بذلك إلى غلب المطالب
الدينية من أمر يحسروا فأنهى عن منكره عند من لا يلتفت الى الذى ذوى الهيات كما
هو الغالب على عوام زماننا وبعض خواصه لاشك انه من الموجبات للالبر لكنه لا بد
من تقييد ذلك بما يصل إليه شرعا (وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من لبس وبشرته الدنيا ألبه الله فوبحدة يوم القيامة وأما أحد وأبو داود
وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الشافعى ورجال اسنده ثقات واما أبو داود عن فضيه
محمد بن عيسى بن جميع بن الطباع قال فيه أبو جهم مبرزة له عدت صفات عن أبي حنيفة
الوضاح وهو ثقة عن عثمان بن أبي زرعة الثقفى وقد أخرجه فى البصائر فى الانبياء عن
المهاجر بن عمرو السامى وقد أخرجه ابن حبان فى الثقات عن ابن عمر وأخرجه أيضا

وبقية هذه المباحث عملها
علامات النبوة قال ابن بطال
حديث بيع الماء ثم يجمع من
الصباية الا انه لم يرو الا من
طريق انس وذلك لطول عمره
واطلب الناس علو السنكذ
قال وقال القاضي عياض هذه
القصه رواها احمد الكوفي من
الثقات عن ابن الجهم الصغير عن
الكاتب متصلا عن جده من
الاصحاب بل لم يؤثر من احدهم
انكار ذلك فهو ملحق بالقاضي
من مبيحاته انتهى فتأمل كيف
الكلامين من التناقض وهذا
اخذ من في الابهات ورجله
ما بين نسو وسدني وبصري
وقسه الحديث والاختار
والعنينة وأخرجه البخاري
في علامات النبوة وحرر حافظ
ابن حجر هذا الموضع هناك
نصر يابا فومسلم والترمذي
في المناقب وقال حسن صحيح
والنسائي في الطهارة وناقه
التوفيق (وعنه) أي عن انس
رضي الله عنه (ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لما حاق
رأسه) لشرقة في حجة الوداع
أي أمر اخلاق خلفه فأضاف
الفعل اليه مجازا واختلف
في التي حاق فالصحيح انه معمر
ابن عبد الله كاذره البخاري

(١) قلت قد تقدم ان الامر
بفضل اليد قبل ادخالها الاناء

سنة لا راجب ولا شك في مشروعيته وأما قول من قال بالوجوب فلا وجه له انظر السيل سيد نور الحسن خان

من طر يز محمد بن عيسى عن القاضي شريك عن عثمان بن بكير عن ابي
نوب شهرة قال ابن الانبار الشهرة ظهور الشيء والمراد ان نوبه يشهر بين الناس لمخالفة
لونه لان انباجهم يفرغ الناس اليه ابصارهم ويحتال عليهم بالصعب والتكبر قوله
اليه افعه على نوب حذقة لفظ أي داود في مائه والمراد بقوله نوب مدة نوب يوجب
نائه يوم القصصه كما ليس في الدنيا نوب يتنزهه على الناس ويرفع به عليهم والمراد بقوله
منه في تلك الرواية انه منه في شهرته بين الناس قال ابن رسلان لانه ليس الشهرة
في الدنيا ليعز به ويقتصر على غيره ويليه افعه يوم القيامة نوب يشهر بمذته
واحتقاره ينهم عقوبة له والعقوبة من جنس العمل انتهى ويدل على هذا
لأول الزيادة التي زادها داود من طرريق أبي عوانة لفظ تلهب فيه النار
والحديث يدل على تحريم ليس نوب الشهرة وليس هذا الحديث بمحميا فيفس
لثياب بل قد يحصل ذلك لمن ليس نوبيا كما قاله ملبوس الناس من الفقراء ليراء الناس
فيجبوا من لباسه ويعتقدوه قال ابن رسلان وإذا كان اللبس لقصدا لا شأوا في الناس
لا فرق بين ربيع الثياب وضيقها والموافق لللبوس الناس والمخالفة لان التحريم
يدوم مع الاشهاد والمعتبر القصد وان لم يطابق الواقع (وعن ابن عمر قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من جرت به خيالة لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقال أبو بكر ان
أحدث في أروى يترقى الآن أتعاهد ذلك منه فقال انك لست بمن يفعل ذلك خيالة
وراءه عاذاً أن مسلم وابن ماجه والترمذي لم يذكروا قصة أبي بكر (قوله خيالة) أي
ضم الخاء المعجمة معدودا والخيلة والبطر والكبر والزهو والتجبر والسيالة كلها بمعنى
واحد يقال خال واختال اختالا إذا تكبر وهو رجل خال أي متكبر وصاحب خال أي
صاحب كبر قوله لم ينظر الله اليه النظر حصة في أدراك العين للمرق وهو هنا مجاز عن
الرحمة أي لا يرجع الله لامتناع حقيقة النظر في حقه تعالى والعلاقة هي البيئة فان من
نظر إلى غيره وهو في حالة عتمة رجه وقال في شرح الترمذي عبر عن المعنى الكائن عند
النظر بالنظر لان من نظر إلى متواضع رجه ومن نظر إلى من كبر مرقه فالرحمة والمقت
متبنيات من النظر والحديث يدل على تحريم جزئ الثوب خيالا والمراد بجزمه هو جزمه على
وجه الارض وهو الموافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما سأل من الكعبين من الازار
في النار كما في ظاهر الحديث ان الاسباب المحرم على الرجال والنساء هي صفة من في
قوله من جرم من العموم وقد فهمت أم سلمة ذلك لما سمعت الحديث فقالت فكيف تصنع
النساء يذبحن قال ربحنه شرافات اذا انكشفت أقدامهن قال غير خسته ذراعا
لا يرتد عليه أخرجه النسائي والترمذي ولكنه قد أجمع الملبوس على جواز الاسباب
للنساء كما شرح بذلك ابن رسلان في شرح السنن وظاهر التشديد بقوله خيالا يدل بمفهومه
ان جزئ الثوب لغير الخيالة لا يكون داخل في هذا الوعيد قال ابن عبد البر مفهومه ان

فثم الله وقيل هو عراش بن أصفه والصبغ ان خراشا كان الخالق بالمدينة (كان أو طلبة) زيد بن سهل بن الاسود الانصارى
الضلع وذو ج أم سلمة والدة أنس شهد المشاهد كلها المتوفى في سنة سبعين كلني هو رتبة (أول من أخذ من شعره) إلى الله عليه
والفوسل وأخرجه أبو عوانة في مصنفه ونقله اندرسون الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر الخالق خلق رأسه ورفع عن أبي طلبة
الشق الايمن ثم خلق الشق الايسر فأمره ان يقسم بين الناس وروا مسلم أيضا باختلاف ألفاظه وأصله وأصله للمعنى قال النووي
فيه استحباب البدن الشق الايمن من رأس الخلق وهو قول الجمهور ٤٠٩ خلافا لأبي حنيفة وفيه طهارة شعره لا يمس به

الجواب عن الخيلاء لا يلحقه الوعيد لأنه مذموم قال الترمذي وأما مذكوره وهذا نص
الشافعي قال أبو يعلى في مختصره عن الشافعي لا يجوز السلف في الصلاة قولاً في غيرها
الخيلاء عن أرفع ما خيف لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبكر انتهى قال ابن العربي
لا يجوز للرجل أن يهاوز شوبه كعبه يقول لأجره خيلاء لأن النبي قد تناوله لفظاً
ولا يجوز لمن تناوله لفظاً أن يحلفه أضرار حكمه أن يقول لأمرته لأن ذلك الهبة ليست
في قائمها دعوى غير مسلمة بل المأذنة دالة على تكبره انتهى وحاشا له أن يسأل يستلزم
جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصد الألبس ويدل على عدم اعتبار
التقيد بالخيلاء ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديث جابر بن
سليم عن حماد بن عمار عن أرفع أن أبا بكر الصديق قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن الرجل إذا صلى قال في نفسه يا ليتني كنت كذا قال لا بأس به ما لم يخرج الطواف من
حديث أبي أمامة قال يفتنن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحدثا عمرو بن
زارة الأنصاري في حلة أزاور وردا أخذ أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ياخذ شاحية فبه وتواضع فقهز وجل ويقول عبدك وابن عبدك وأنتك حتى
جمعها عمرو فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله يحب العبد إذا سجد لله سجدة
فقال يجمعها عمرو وإن الله يحب المسبل والحديث رواية ثقات وظاهره أن عمر لم يقصد
الخيلاء وقد عرفت ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبكر أنك
لست بمن فعل ذلك خيلاء وهو تصريح بأن مناط التعريم الخيلاء وإن الأساليب قد يكون
الخيلاء وقد يكون لغية فلا بد من جعل قوله قائم من الخيلاء في حديث جابر بن سالم على
أنه خرج محض الغالب فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجها إلى من فعل
ذلك اختيالا والقول بأن كل أسبل من الخيلاء أخذ انظار حديث جابر ترده الضرورة
فإن كل أحد يعلم أن من الناس من يسبل أزاور مع عدم خطو الخيلاء به ويرد
ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبكر لما عرفت ويحصل الجمع بين
الاحاديث وعدم أحد أرفق الخيلاء المصرح به في الصحيحين وقد جمع بعض المتأخرين
رسالة طويلاً جزم فيها تعريم الأساليب المطلقة وأعلم ما تمسك به حديث جابر وأما حديث

70

نظري

٥٢ نيل ل ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال اذا نثر به الكلب
 أي بولغ ولو ما دونه في الفضة بطرف لافه (في) وقد رواه من (انما أحدكم فليغسله سبعاً) أي سبع مرات لغسلته المخلطة
 وهذا الامر يقتضي القبول لكن جملة الجمهور على الاستحباب الا ان أراد ان يستعمل ذلك الاياه وقوله في انه أحدكم خرج

(١) وبعض العلماء في أحوال شعراء وتضمينها وتبريد شعرا إلى سماها إلى يوسف المرفقات على أهل الشعراء اه
أسد علي حسن خان

خرج الغالب لا يقصد وخرج بقوله شرب وكذا لو اغتسل ما اذا كان جامدا لان الواجب حينئذ اقامه اصله الكلب بقية ولا يجب غسل الانا حينئذ الا اذا اصابه ثم الكلب مع الرطوبة فيجب غسل ما اصابه فقط سبحانه ان كان مكان ما قبله جامدا لا يمسى
 اخذ الكلب منه شر ذلولا ونجا كالا يمتنى ولم يقع في رواية ما لبث الترتيب ولا ثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة الا عن
 ابن سيرين ولا اضاف في قوله انه حد كهم ملقى اعتبره لان الطهارة لا تنوقف على ملق ومنه مضمون الشرط في قوله اذا واغتنقى
 قصر الحكم على ذلك لكن اذا
 ٤١٠

او امكن مثلا ويكوث ذكر
 الولوج للغالب والقوى من جهة
 الملبس كما قاله النووي في شرح
 المهذب اختصاص الفصل بسبع
 (١) بالولوج ولا يلحق بذلك
 بقية اعضائه ككعبه ووجهه
 وفي الحديث دليل على ان حكم
 النجاسة يتعدى عن مجامها الى
 ما يجاورها بشرط كونه مائما
 وعلى تعيين المائعات اذا وقع
 في جرمها نجاسة وعلى تعيين
 الانا الذي يصل بالمائع وعلى
 ان ورود الماء على النجاسة
 يحصل فوردها عليه لانه امر
 بارادة الله تعالى وبت عليه النجاسة
 وهو حقيقة في اراقه جميعه
 واما بقوله وحقيقته تتأقوى
 بما يسمى فذلك لولا كان ما يصل
 به أقل مما يرى وخالف ظاهر
 هذا الحديث المالكية والخنفية
 فالمالكية قل بقوله ان يتربص
 أصلا مع ايجابهم التبييض لان
 الترتيب لم يقع في رواية ما لبث
 كآفة دم قال القرافي ثم قد
 بحث فيه الاحاديث قاله
 منهم كشم بقوله اوجا واطال

أبي اسامة فقاية ما قبله التصريح بان الله لا يجب المسبل وحديث الباب حقيقته بان لا
 رجل المطلق على المقتضى واجب أو ما كون الظاهر من عروانه لم يقصد الخلاء فاجتنب
 هذا الظاهر تعارض الاحاديث الصحيحة وسبق في ذكر المقدار الذي يعد اسبلا وذكر
 عموم الاسباب لجميع القياس ومن الاحاديث الدالة على ان الاسباب من أشد الذنوب
 ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي ذر عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم انه قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يقبل منهم ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم
 عذاب أليم قلت من هم يا رسول الله فحدثنا أبو خنيس وأخبرنا وأخبرنا أنما قلت من هم
 خاير وخسر وأقال المسبل والمثان والمثقف سلطته بالخلف الكاذب أو الفاجر
 وما أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة قال ينسأ رجل يصل مسبلا ازاره فقال
 له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ فذهب فتوضأ فذهب فتوضأ
 فقال له رجل يا رسول الله مالك أصره ان يتوضأ ثم سكت عنه قال انه صلى وهو مسبل
 ازاره وان الله لا يقبل صلاة رجل مسبل وفي اسناده أبو جعفر رجل من أهل المدينة
 لا يعرف اسمه وما أخرجه أبو داود من حديث طویل وفيه قال لنا رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان الرجل نزع الاسدى لولا طول جنته واسبال ازاره (وعن ابن عمر عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسبال في ازاره والقميص والعمامة من جرسيا
 خيلانه ينظر الله اليه يوم القيامة رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه) الحديث في اسناده
 عبد العزيز بن أبي رواد وقد تكلم فيه غير واحد قال ابن ماجه قال أبو بكر بن أبي شيبة
 ما عرفته انتهى وهو مولى المهلب بن أبي صفرة وقد أخرج له البخاري وقال النووي
 في شرح مسلم بعد ان ذكر هذا الحديث ان اسناده حسن والحديث يدل على عدم
 اختصاص الاسبال بالثوب والازار بل يكون في القميص والعمامة كما في الحديث
 قال ابن زبيلان والعلبان والردا والشملة قال ابن بطال وادب بالعمامة المراد به
 ارسال العنق زائدا على ما جرت به العادة انتهى وأما المقدار الذي جرت به العادة فقد
 تقدم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله هو وأصحابه وتطويل أو كتمام القميص
 تطويل ازاره اذ على المعتاد من الاسبال وقد نقل القاضي مياض عن العلما كراهة كل ما زاد

التول في ذلك الفتح (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه) على
 أ. (قال كنت الكلاب تخيل وتدبر) قال كونه (في السجدة) النبوية المدنى (في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم)
 يكونوا (يرشون شيئا من ذلك) بانه وفي ذكر الكون بما لا يثبت في حذوه وكذا في لفظ الرش حيث اخبره على لفظه
 (١) (قاعدة) وهذا حكم يخص بولوعه وليس فيه ميل على نجاسة دانه كلها لما عظماء ومما نشرنا وعمره والحق
 هذا القياس على البولوغ بعيد جدا كذا في السيل اه سيد نور الحسن خان

الفصل لان الرسل ليس فيهم بيان الى اختلاف الفسل فانه يشترط فيه الجبر ان يفتي الرسل ان يبلغ من نفي الفسل واقله شيئا ايضا عام لانه يصح كرق سباق النبي وهذا كله بما عاينه في طهارته وفي مثل هذه الصورة الغالب ان لعابه يصل الى بعض اجزاء المسجد واوجب بيان طهارة المسجد متقدمة وما ذكره مستحكة فيه واليقين لا يرتفع بذلك ثم ان دلالة تعارض دلالته متطوق الحديث الواردة بالفصل من ولوعه وقد زاد او فهمه واليقين قد رواها لهذا الحديث عن طريق احمد بن شبيب المذکور في البخاري مرسولا بصريح التصديت ٤١١

واوالصفحة وكذا أخرجهما أبو دار ومن رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد عن شبيب بن سعد المذکور وحديثه فلا يحق فتم ان استدله على طهارة الكلاب لا تنصاق على شجاسة رواها قال ابن المنير ولكن يندح في نقل الاتفاق القول بانهم كل من يمشي مع من تقل عنه وان يولد ما يؤكل له طاهر وقال ابن المنير المراد انها كانت تول خارج المسجد في مواضعها ثم تقبل وتذهب في المسجد اذ لم يكن عليه في ذلك الوقت غلق قال ويعد أن ترك الكلاب تنسب في المسجد حتى غتمته بالبول فيه والاقول بان يكون ذلك في ابتداء المطال على أصل الاباحة ثم ورد الامر بشكرهم المسجد وتطهيرها وجعل الابواب عليها ويشير الى ذلك ما زاده الامام علي في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال كان عمر يقول يا علي صوته اجتبوا اللغو في المسجد قال ابن عمر وقد

على المعتاد في اللباس في الطول والسعة (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينظر الله الى من جازاه بطرما نطق عليه ولا جذا والبخاري ما أسفل من الكعبين من الازرق النار) قوله بطرما تقدم ان الطرمة معني الخلاء وفي القاموس البطر القشاط والاشروقة احوال النعمة والدمش والحيرة والطفان وكراهة الشيء من غير ان يستحق الكراهة انتهى قوله ما أسفل من الكعبين الخ قال في الفقه عاموصلة وبعض ملته المذوف وهو كان وأسفل خبره وهو منصوب ويجوز الرفع أي ما هو أسفل وهو أفضل تفضيل ويجوز ان يكون فعلا مضيا ويجوز ان تكون ما نكرت موصوفة بأسفل قال الخطابي يريدان للوضع الذي تاله الازرار من أسفل الكعبين في النار فكيف بالنوعين من لابس ومناه ان الذي دون الكعبين من القدم يعد بحدوثه وحاصله انه من نجاسة الشيء لابس ما جاوره أو حصل فيه وتكون من نجاسة ويجوز ان تكون كسبية ويكون المراد الشخص نفسه فيكون هذا من باب نجاسة الشيء بما يؤكل اليه أمر في الآخرة كقوله اني ارا في أعصر خرايعي عينا فضله بما يؤكل اليه غالباً وقبله انه مقرر محرم عليه لان الحرام رجب النافق الآخرة وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أزرة الملم الخ نصف الساق ولا حرج ولا جناح فيما بينه وبين الكعبين وما كان أسفل من الكعبين فهو في النار وأخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وحديث الباب يدل على ان الاسبال المحرم انما يكون اذا جازوا الكعبين وقد تقدم الكلام على اعتبار التلخيص وحده

• (باب منى المرأة ان تلبس ما يحكي بدنهما ونسبه الرجل) •

(عن أسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطيبة كشيقة كانت مما هدى لهدية الكلي فكسوتها امرأتى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مالك لتلبس القتيبة فقلت يا رسول الله كسوتها امرأتى فقال مرها ان تصنع تحتها خلافة فاني أخاف أن تصف بهم عظامها رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبخاري وابن سعد والروائي والبارودي والطبراني والبيهقي والضيافي والخزازة وقد

كثرت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت الكلاب الخ فاشارة الى أن ذلك كان في الابتداء ثم ورد الامر بشكرهم المسجد حتى من لقوا الكلام ووجدوا يندفع الاستدلال به على طهارة الكلاب وأما قوله في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو وان كان عام في جميع الأزمنة لانه اسم مضاف لكنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد فهذا الحديث استدلاله بغيره على طهارة الارض اذا أصابها نجاسة وجفت الشمس والهوا يذهب اثرها وعليه يتوب أبو داود حيث قال باب تطهير الارض اذا نبتت ووجه الستة ما بين بصري وابي ومثلي وفيه تابعي عن تابعي والقول والتحديث

والعنونة وان ترجمه اود اودوالسمعی واونعم (وعن افره برقرنی الله عنه قال قال النبی صلی الله علیه) وآله (وسلم لارال الصیدی) ثواب (معدة) لاحتمال اولاء متنع علیه الکلام ونحوه قال الکرمانی نکوه ثلاثه مهران المراد نوع مسلاة التي تظهرها وبمارة انصاطانی لیشمل انتظار کل واحدة منها (ما کان) ای مادام بهی رواية التکشیفی (ق) المصید فنظر الصلوات لم یحدث ای مالم یأت بالحديث ای مدة دوام عدم الحديث وهو یسم ما ترجع من السبلین وغیره • وتقام هذا الحديث فیقال ٤١٢ رجل اجهی ما یحدث ما ذرورة قال الصوت یعنی الضمارة وهو ما وقع رواه

أي دادود وغيره لا وضوء، من
 صوت أو يصرح مكانه قال لا وضوء
 إلا من ضراط أو فسه وانما
 خصهما بالذكر دون ما هو أشد
 منه مما ليكون ما لا يخرج من
 ما غلبا في المسجد غير ما
 فإظنه من السؤال وقبحه عن
 الحديث الخاص وهو ما هو
 وقبحه غالباً الصلاة وهذا
 الحديث من الرابعة ورجاه
 كلهم مستفيض الآ دمع انه
 دخل المدينة وقبحه الحديث
 والعمدة (عن زيد بن مثله)
 الحديث الصحيح روى عنه
 (قارأه أن عثمان بن عفان)
 روى عنه (قبحاً رأيت إذا
 جامع) الرجل امرأته أو أمته
 (لم يمس) بهم إلا ويصكون المجر
 (قال عثمان يوصاً كما توصاً
 له) أي الوضوء الشرعي
 لا الأقوي وانما أمره بالوضوء
 احتياطاً لأن الصالحين وج
 المذنبين الجامعين وان لم يشره
 (وبفضل ذكره) لتخصه بالمذنب
 وفضل فضل جمعه أو بعضه

خرج فقوا أبو داود عن حبيبة بن خليفة قال أتى رسول الله بقباطي فأعطاني منها
قطعة فقال أحد معي فقطع أحدهم أقصا وأعط الآخر أمرا المتختم به
فأنا أدبر قال وصر أمرا أنا ففعل بختة فوالا يصفه ما وثق أسانده ابن لهيعة ولا ينجح حديثه
وقد تابع ابن لهيعة على روايته هذا أبو عباس يحيى بن أيوب المصري وفيه مقال وقد
حججهم مسلم واستشهد به البخاري وقوله قطيبة قال في القاموس يضم القاف على غير
تياس وقد تكسر وفي الضياء بكسر هاء وقال التاجي عبارة يضم وهي نسبة إلى
القطب بكسر القاف وهاهنا مصر قوله فلة لفلاة بكسر العين المجهدة شعار بليس
فخت الثوب كقاف القاموس وغيره والمحدث يدل على أنه يجب على المرأة أن تستدبر -
يثوب لا يصف وهذا شرط ما رواه العورة ونحوها برب الثوب فختة لأن الله تعالى ثياب رفاق
لاقتة البشرية في رؤيته فانظر في نفسه (وعن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
دخل على أم سلمة وهي تتحنن فقال ليه لآتين رواه أحمد وأبو داود) الحديث رواه
أم سلمة وحسبوا أبي أحمد قال المنذري وهذا يتبعه لجهول وفي الخلاصة هو وقته
بن حبان قوله وهي تتحنن الروايات قال وقد دخل عليا كونهما أطلع فخارها
يثاب اختوت المرأة تتخوفت أن البست فخارها يقال غتم وتعمد أن ليس الغممة
قوله فقال ليه بفتح اللام وثبتا يدل البامو انصب على المحدث والناسب فعل مقدر
واستدبر الويه لامية قوله لا لآتين أمرا هان تولى فخارها على رأسها وتدبر مرة واحدة
لا مرتين ثلاثين سماعة وهاتد ويرعاهن إلى جال إذا اعتقوا فيكون ذلك من التشبه
لهم وسألت في عهدهم إلى لعدم من دون شخص (وعن أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم صنفان من أهل النار لم أرهما بعد فساء كاسيات عاريات
ما تلت عجلات على رؤسهن أمثال السمكة الجفت المائلة لا يرين الحسنه ولا يجدين رجحا
ووجال معهم سباطا كاذاب البقر يضربون بها الناس رواه أحمد ومسلم) قوله صنفان
من أهل النار فيه مذموب الصنفين قال التوروي هذا الحديث من معجزات النبوة فقد
وقع هذان الصنفان وهما موجودان قوله كاسيات عاريات قيل كاسيات من أمة الله

المتخصص قال الامام الشافعي باثباته ومالك

والأول والثاني والآخر على الترتيب على مطلق الجمع فلا فرق بين أن يغسل الذكركم-ل-الوضوء أو بعد فعله وبسبب لا يفتتح
الوضوء منه (قال عثمان) رضي الله عنه (جمعته من التي على الله عليه) وآله (وسل) قال زيد (فأنت من ذلك على)
أي من أي طالب رضي الله عنه (والزبير) بن العوام (وطه) بن عبيد الله وأبي بن كعب) رضي الله عنهم (فأمروني)
وفي رواية فأمره أي التماس (فذلك) أي أن يتوضأ (والدوخ) من هذا الحديث عدم وجوب الغسل براضه

الأثر بالفصل (١) وأما الأمر بالوضوء فهو بالقوله منددح تحت الفشل ولهذا مع الاستدلال به والمحكمة في الأمر به قبل ان يجب الفصل اما لكون الجماع مظنة خروج المني أو للامسة الموطوءة قد لاته على المطايعس هذه الجزئية وهي وجوب الوضوء من الخارج المتداول على المرات الاخيرة وهو عدم الوضوء بغير غير المتزوج وقد انقضت الاجماع على وجوب الفصل بعد أن كان في الصامتين لا يوجب الا بالانزال كالذ كورين: وهن أصهار الظاهر ورجال هذا الحديث احدثهم ورجالان كوفي وبصري ٤١٣ وسدلى وقسم ثلاثة من التابعين

وَمَا كَانَ مِنْ رَأْيٍ أَحَدِهِمَا عَلَى
الْآخَرِ وَالْأَصْدِيقُ وَالْمُتَعَنِّةُ
وَالْأَخْبَارُ وَالسُّؤَالُ وَالْقَوْلُ
وَأُخْرِجَهُ الْيَضَارَى أَيْضًا فِي الْمُهَاجَةِ
كَذَا مَسْلَمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْخُدْرِيِّ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ
(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَ
الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ هُوَ ضَبَّانُ
بِكَسْرِ الضَّيْنِ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ
كَأَنَّهُ مَسْلَمٌ أَوْ صَالِحُ الْأَنْصَارِ
فِي ذَلِكَ كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ
أَوْ رَأْفَعُ بْنُ خَدِيجٍ كَأَحَدِهِمَا أَنْ
يُسْكُوهُ وَرَجَعَ إِلَى أَفْخِ الْأَوَّلِ
وَالسَّلَامُ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ فَمَسَلَ عَلَى
أُذُنِهِ مَرَّةً فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ (فَخَارَ وَأَرَاهُ
يَقْطُرُ) أَيْ يَنْفُضُهُ الْمَاءُ قَطْرَةً
قَطْرَةً مِنْ أَمْرِ الْأَقْتِسَالِ وَاسْتَادَ
الْقَطَرُ إِلَى الرَّأْيِ مِنْ جَمَازِ فَسَالِ الْوَادِي
(فَقَالَ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ) لَهُ (لَعَنَّا) قَدْرًا (أَعْلَمُكَ)
مَنْ فَرَّغَ حَاجَتَكَ مِنْ الْجَمَاعِ
(فَقَالَ) الرَّجُلُ مَقْرُوهُ (نَمْ)
أَجَلْتَنِي (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) (وَسَلَّمَ إِذَا أَجَلْتَنِي)
أَضْرِبُكَ بِالسَّيْفِ وَكُفِّرُكَ بِالْحَمِيمِ وَنُفِ

قاربا من نكرها وقبل معناه تنفر عن بناتها وتكشف بعضه اظهارا لجلالها ونحوه
وقيل تلبس ثوبا رقيقا يصفون به قوله مائلات أى طاعة الله وما يلزمهن حشفته
مميلات أى ميل فخرهن فعلم أن المذموم وقيل مائلات بمعنى منصبرات مميلات لا كفافهن
وقيل للمائلات عظمهن مشطه البياض المميلات عظمهن غيرهن فلا المشطة قوله على
روسهن امثال أسفة البخت أى يكمرن شعورهن وبطنهن باقى حمامة وأوصابه وأنحوسها
والبيض بضم الباء الموحدة ويكسر واؤه المعجمة والتاء المثناة الأولى انحراسية
والحديث سابق المستفلا استدلاله على كراهة لبس المرأة ما يصكى فيها وهو أحد
التفاهير كما تقدم والخبار بان من فعل فلان أهل النار وأنه لا يبدر رج الجنة مع ان
رجها ويجتمع مسرة وخمسائة عام وعيد شديد يدل على تحريم ما استعمل عليه الحديث
من صفات هذين الصنفين (وعن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الرجل
لبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه
أيضا النسائي وروى كلامه عليه أبو داود ولا المتقري ورجال اسنده رجال الصحيح وأخرج
أبو داود عن عائشة أنها قالت إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل من النساء
وأخرج البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن حديث ابن عباس قال
لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المشبهات من النساء بالرجال والمقتسمين من الرجال
بالنساء أخرج أحدهن عبد الله بن عمر عن العاص أنه رأى امرأة متقلدة قوسا وهي
تنهى مشية رجل فقال لمن هذه فقيل هن أم سعيدت أبى جهول فضلل سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس منا من تشبه بالرجل من النساء قوله لبس المرأة
وليس الرجل رواية أبي داود دليل في الموضوعين والحديث يدل على حرمة تشبه النساء
بالرجال والرجال بالنساء لأن القن لا يكون إلا على فعل محرم وإلى مذهب الجمهور
الناسخي في الامانة لا يحرم زنى النساء على الرجل وإنما يكرم فكذلك حكمه انتهى وهذه
الاحاديث ترد عليه ولهذا تأمل التنويز في الروضة والصواب ان تشبه النساء بالرجال
وعكسه سرام الحديث الصحيح انتهى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في المترجلات

رواية التلميح في مجلت بضم العين وكسر الجيم الخفيفة وفرواية كذلك مع التشديد (أرغخت) وفرواية أرغخت وكذا لمسلم وفرواية أرغخت بضم الهمزة أي لم يقل استعارة من خطوط الطر وهو الشجابه (فطيلك الرضوء) وأوالشلمن

[illegible]

الراوى والتمنيع المحكم من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أى سواء كان عدم الاعتزال باهر خارج من ذات الشخص أو من ذاته لا فرق بينهما فى إيجاب الوضوء للفصل لكتف من دونه وقد أجمعت الأشعة الآن على وجوب الفصل بالماء وإن لم يكن معه انزال للماء وروى عن عائشة وأبي بكر وعمر وأبو موسى وابن مسعود وابن عباس والمجاهير بنو به حال الشافعى ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وبعض أصحاب الظاهر والحنفى والثورى وفى الحديث جواز الانخلاء للفرق فيه استحباب الدوام على الطهارة ٤١٤ لكون التى على الله عليه وآله وسلم لم يتركه على تأخير الجائز (عن الفقرة)

• (ياب السامع في اليس وما يقول من استجدوا يا) •

بأن شمر وشمر ماصع وهو واحد الترمذي الحديث الأول أخرجه أيضا النسائي ورواه
الحافظان الشيخ وسكت عنه وشمره حديث داود وأما رواه البسم فداود إجماعكم
أخرجه ابن حبان والبيهقي والطبراني قال ابن دقيق العيد هو حقيق بن إسحاق وشمره
أيضا حديث عائشة المتفق عليه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجبه
اليمين في قنعه وترجله وظهوره وفي شأنه كله وهو يدل على مشروعية الإتيان
باليمين التمييز باليمين وكذلك ليس فيه لعدم الأحاديث الواردة على مشروعية
تقديم اليمين والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وحسنه الترمذي قوله
سماحه قال ابن مزعل في شرح السق البداء عليهم أن النبي قبل الله تعالى أن يبلغ
قنطرة النعمة وأظهرها فكان فمذكر الثوب من غير قنطرة كظاهر امره فذكره
مضمرا قوله أسألت فيه هكذا أنظر الترمذي ولفظ أبي داود أسألت عن خير من يداخن
ولفظ الترمذي أعمر وأجمع لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة عليها السلام
الكواحل اللهم أني أسألت الخير كله ولفظ أبي داود أنسب لانيه من المطابقة لقوله
في آخر الحديث وأعوذ بيمين شمره قوله وشمر ماصع وهو استعماله في طاعة الله تعالى
وعبادته ليكون عونا له عليها قوله وشمر ماصع وهو استعماله في معصية الله ومخالفة

حدثت المفارقة هناك بالاستعانة على الصب الاستعانة بالقل والاحضار الماء

أمره والحديث يدل على استحباب جهاد الله تعالى عند لبس الثوب الجليل وقد أخرج

الحاكم في المستدرج عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ما اشترى عبد فوبد يملأ أو نصف دينار

لحمه الله إلا يبلغ ركبته حتى يضر الله

وقال حديث لا أعلم في أسناده

أحمد بن كريب

واقه أعلم

تم

• (تم الجزء الأول عليه الجزء الثاني وأوله أبواب استحباب العمامات) •

وسندنا ضعيف ثلاثة من التابعين
والحديث والأخبار ولست
وأخرجه البخاري أيضا في
الطهارة والجلبج ومسلم فيه أيضا

• (بيان ما وقع في طبع الجزء الاول من كتاب نيل الاوطار من تحريف لفظ
أو خطا حرف وقد تركنا الخطأ الذي يتبادر اليه ذهن كل ناظر فيه
وأخذنا منه ما علمنا ضروري الاخذ) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢	٤	ذلال	زلال
٦	٤	فاه	فاه
٨	١٢	صفة	صيفة
-	٢٩	يرجع	ترجع
١٢	٨	المحدثين	المحدثين والفقهاء
-	٢٥	مشاحة	مشاحة
١٥	٢٨	لم يتفرد	لم يتفرد
١٧	٢٨	لسائل	لسائل
١٨	١٢	البحارى	البحارى
١٩	٨	تعبوا	تعلبوا
-	٢٦	ادا	اذا
٢٠	١٩	لى	الى
٢١	١٩	لنى	الى
٢٢	٥	اللعنو	اللعنة وبين
-	١٨	فجسبان	فجسبان
٢٥	٢٢	لامور	الامور
٢٦	٩	الترمذى	الترمذى
-	٢٥	لاحديث	الاحاديث
٢٧	٢١	لمصنف	المصنف
-	٢٨	اياره	أباده
٢٨	١٢	عده	بعده
-	١٤	دالافه	أذا لاقته
-	١٩	علم	عذر
-	٢٤	لون	المون
٢٩	٣	فويان	فويان
٣٠	٤	الخطير	الخطير
٣١	٤	عنه عن عبيد الله بن	عنه عن عبيد الله بن عبيد الله بن
-	١١	عبيد الله بن	عبيد الله بن عبيد الله

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٢	١٨	نه	انه
٢٥	٢	بالبع	بالبيع
٤٥	١٨	الذكر	الذكر
٤٨	٤	يخرجوا	يخرجوا
٤٩	٢٢	دليل	دليل على
٥٠	٢٥	أبوال	أبوال
٥١	٢٣	بينهما	بينها
٥٣	١١	راية	رواية
٥٦	١٠	فيقل	فيقبل
٥٧	١٧	دعاليها	دعاليها
٥٩	١٩	رحل	رجل
٦٠	٢٠	فرح	فرح
٦١	٢١	يجزون	يجزون
٦٢	١٠	تنتفع	تنتفع
٦٧	٢٠	داويه	داويه
٦٩	١٢	محمير	محمير
٧٢	٢٨	ظهر	ظهر
٧٣	٢	حشى	خشي
٨١	٢٠	وقد	وقد
٨٢	٢١	مه	منه
٨٣	٢٣	مضمينه	مضمينه أى غاطفه
٨٥	١٠	بالطشت	بالطست ؟
٨٩	٢٠	يس	ليس
٩١	٤	لنظله	لنظ
٩٢	٢٧	فليوتر	فليوتر
٩٤	٢٨	ابن	وابن
٩٤	١٢	بسند	بسند
١٠١	١٩	مذهب	مذهب
١٠٢	٢٩	على وزيد	على بن زيد
١١٢	١٨	بجفتها	بجفتها
١١٢	٢٤	لرده	لرده

٣٣ هكذا بالسند في كل موضع

صواب	خطا	سطر	صفحة
حتى اذا	حتى	٩	١١٥
تكرمة	يكرمه	١١	٠
رواه	واه	٣١	٠
أبرزها	آخذها	١٠	١٣١
ماقي	باقي	١٥	٠
الشركة	النشر	٢٥	٠
عند التماس	عند	٧	١٢٢
تغيير	تغيير	٢٩	١٢٨
سليمان بن	سليمان	١٠	١٣٧
وأبو عاصم	وعاصم	٩	١٤١
حتى	سقى	٢٧	١٤٢
تفرّد	تفرّد	٢	١٤٤
بالنظر كان محال لحيته وبدل أن عارضيه	بالنظر كان	٢٩	٠
وفي انقط كان			
القطان	اقطان	٦	١٥٧
العمامة	امعامة	٢٩	١٥٩
محي الدين النورى	محي الدين	٥	١٦٧
الثاني من	الثاني	٢٤	١٦٩
الاستاد	الاستا	٢٧	٠
قدمه	قدميه	٢٠	١٦٩
يجير	يجير	٢٢	٠
مسح	يمسح	٦	١٧٥
أبي عيسى	أبي عيا	٢٣	٠
متعلين	بعلين	٢٣	١٧٦
يشمل	شمل	٧	١٩٢
الغلاس	الغلاس	١٨	١٩٢
بسرّة أيضا	بسرّة	٢٦	٠

صحيحة	سطر	خطا	صواب
١٩٥	٩	عن رجل عن	عن جابر بن
١٩٦	١٨	هؤلاء	هؤلاء وزاد الحسن البصري وأبا جابر
=	٢٤	ديداو	ديداو
=	٢١	مر	من
١٩٧	٥	ذى	ذا
=	١٥	أثكره	ذكره
٢٠١	٢٠	ى	يجي
٢٠٢	٢٠	وهى	هو
٢٠٣	٩	بحول	تقول
٢٠٩	١٠	الحكمة	الحكمة فى الوضوء
٢١٠	٢٢		فله
٢١٣	١١	س	بين
٢٢٧	٥	اى	يجي
٢٢٩	١٧	سعد	سعيد بن منصور
٢٣٣	-	الخلق	الخلق
٢٣٤	٣	يوجب	توجب
=	٥	منها	منها
=	=	يعرف	ستعرف
٢٤١	٢١	صبا	عيسى
٢٤٣	١٢	واهى	واه
٢٤٨	٢٩	عمر	عمرو
٢٥٠	٨	البالعة	البالعة
=	١٦	وذكره	فذكره
=	١٩	النراج	السراج
٢٥١	١٣	سبق	سبق
٢٥٥	٢٦	قولا	قورد
٢٥٦	١٥	وادة	سودة
=	١٦	الطبرنى	الطبرانى
=	٢٢	عبد	عبد
٢٥٧	٢٩	رجلا	رجلا
=	١١	لتجم	التجم
٢٥٨	=	يسلى	تملى

صواب	حطا	سطر	صيفة
العادة	لعادة	١٠	٢٥٩
التصير	التسير	١٨	"
عادتھا	علتھا	٢٢	٢٦٠
قويا	قويا	٢٧	"
التاء	الاء	٦	٢٦٣
نصف	النصف	٥	٢٦٩
سعيد بن منصور	سعيد	٢٥	٢٧٠
لرأى	لرأوى	٧	٢٧٥
تطوع	تعوع	٤	٢٧٦
بلجهور الشريعة	بلجهور	٢٢	"
يقصر	قصر	٢٥	"
العد	حد	٢٦	"
ان	ان ؟	٣٠	"
الشهادة	لشهادة	٥	٢٧٧
حدثنا	حدث	٢٩	"
فان	فا	٧	٢٧٨
كادت	كأت	٣١	"
أسمع	سمع	٣	٢٨٠
المعلاة	ملاة	٨	"
الزيادة	الزيادة	٤	٢٨٢
الأجبار	الأخبار	٢٠	٢٨٦
منها	منها	٦	٢٩١
أيضا	يضا	١١	"
الحق	المتقى	٢٣	٢٩٩
التشوف	التشوق	٧	٣٠٩
التجيب	التجيب	٢٥	٣١٠
الثناء	السقا	١٢	٣١١
العه	العلمة	٢٨	"
الابالدية	لابالدية	١٦	٣١٣
ذلك	لك	٣٠	"
المنع	لمنع	٢١	٣١٧
على	على	٣٠	٣٢٢

صواب	خطا	سطر	صفحة
الاحاديث	لاحاديث	٢٢	٢٢٥
وهم	وهو	٩	٢٢٦
الاشتغال	الاشتغال	٢٢	٢٢٩
فاتته	فاتته	١٨	٢٣٠
استصود	استصود	٢٨	٢٣١
يحدث	وحدث	٢٥	٢٣٢
تسوقا	تسوقا	٥	٢٣٣
المتشوق	المتشوق	٦	"
نصنع	نصنع	٢٨	٢٣٥
لرويا	الرويا	٥	٢٣٦
X	رواه أحمد	٩	"
لنقص	يقصد	١١	٢٣٤
يستدير	يستدير	١٢	"
يخرج اليه	يخرج	٢٤	"
يدعى	ندى	١٦	٢٥٥
نقول	يقول	١٧	"
رواية	روايات	٢٨	"
أبي داود	أبي داود	٢٠	"
أخرجه	أخرجه	٢	٢٥٦
لا فرق	لا فرق	٧	"
قال	قال	٢	٢٥٧
مسلم ولفظه	مسلم	٢	٢٥٩
نخذ الرجل	نخذ الرجل	٢١	٢٦١
أقوال	قوال	١	٢٦٢
يلزمهم	يلزمهم	"	٢٦٤
لهذا	لهذا	١٢	٢٦٧
فزره	فزره	٧	٢٧٠
أخرجه أيضا	أخرجه	٢٢	٢٧٥
ضعفاء	ضعفه	"	"
الزبدية	لزبدية	٤	٢٧٦

صواب	خطا	طر	صيفة
لاستقل	لاستقل	٧	٢٧٧
مازحته	مازحته	٢١	٢٧٨
الكتاب	الكتاب	٢	٢٧٩
سائق	سائق	٢٢	٢٨٠
هند	هند	٤	٢٨٢
حله	حله	٥	٢٨٣
السق	السق	٢١	٢٨٤
جمعا	جمعا	٦	٢٨٩
بحرم	بحرم	١٢	٢٩١
مرقوعا بلقط	مرقوعا	٥	٢٩٢
المعانف الملاهي	الملاهي	٨	٢٩٣
X	ليس	١٠	٢٩٤
كوتها	كوتها	٢١	٢٩٥
قشيتان	قشيتان	٢٢	٢٩٦
الحسن	أنس	٢٩	٢٩٧
البقاء	لبقاء	٢٢	٢٩٨
منكيه	منكيه	٢٧	٢٩٩
المسيب	السيب	٢٩	٣٠٠
يفسه	يفسه	٢٧	٣٠٢
الرد	الرد	٢٤	٣٠٣
التين	الع	١٢	٣٠٤
الموقى	الموقى	٢٢	٣٠٥
برد	بر	٢٢	٣٠٦
يخلف	يخلف	٢٩	٣٠٧
نقش	نقش	٢٢	٣٠٨
الرؤساء	لرؤساء	٢٧	٣٠٩
خلفتم	خلفتم	٢٩	٣١٠
تحصوا	تحصوا	٢٧	٣١١
بعثتم	بعث	٥	٣١٢
نخلة	نخلة	٧	٣١٣
مرو	مرو		

صواب	خطا	حظر	تصنيفه
تميلة	عميلة	•	•
الواسعة	لواسعة	٢٨	•
ن	ن		
يتورجا	يفروزها	١٠	٤٠٥
ن	ن		
لتقوير	اعرق	١٣	•
تخير	تخير	٢٦	٤٠٦
قوب	قوب	٢٧	٤٠٧
قوبا	لوبا	٤	٤٠٨
سرا	دسها	٨	٤١٢
أرحا	أرحه	١٩	•
أرجل	أرجل	١٧	٤١٣
يتشبه	تشبه	٣	٤١٤

• (محمد المصطفى) •

٥) بيان ما وقع في طبع الجزء الاول من كتاب عون الباري من تعريف لفظ
أو خطأ حرف وقد تركا منه الذي يقيدوا به ذهن كل ناظر
فيه وأخذنا منه ما علمناه ضروري (لاخذ) ٥

صيغة	سطر	خطا	صواب
٤	٣	نزد	نزد
١٤	٢٧	محمد	محمد
١٦	٢١	اقتى	اقتى
٢١	٢١	ل	قال
٢٩	١	وحد	واحد
٣٠	٢٤	المستقل	المستقل
٣١	١١	دعنا	وقنا
٤١	٢٢	الملي	الملي
٤٣	٢٢	لتواحد	التواحد
٤٦	٧	قتلخل	قتلخل فيه
٥١	٢٤	ترفع	ترفع
٦٢	٢٣	ريح	ريح الاول
٧٨	١١	لي	صلى
٨٩	٨	لجمل	الحمل
٩٠	٢٧	تاماً	أما
١٤٦	٢	حبا	حسا
١٤٧	٥	البكرامى	البكرامى
١٥١	١٧	ولا	ولا
١٦١	١٣	امين	الايمان
١٧٢	١	يقر	يقر
١٧٣	١٩	قال	قال
١٨٢	٤	ار	ان
١٨٣	٩	انما	انما
٢٠٧	٢٦	نقله	نقله
٢١١	١٨	طمعوا	طمعوا
٢١٥	٢٠	الاجماع	الاجماع على
٢٢٢	٥١	فقيهما	فقيه
٢٧٤	٦	نه	انه
٢٨٨	٢٨	لان	لان

صواب	خطا	مطر	صفحة
تألفه	تألفه	١٢	٢٨٩
سواء	نوع	٢٥	٢٩٢
أوتفيد	أولاً تفيد	٢٧	٢٩٢

• (تم بحمد الله وعونه) •

